

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الكتاب والسنة

٠٠٥٣٢٢



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤٥٦١



# العقد النضيد في شرح القصيد

(المسمين الحلي)

أبي العباس، أحمد بن يوسف بن محمد

(ت ٧٥٦ هـ)

من باب فرش الحروف - سورة البقرة من أولها إلى نهايتها - دراسة وتحقيقاً

رسالة لنيل درجة الماجستير

مقدمة من الطالب:

ناصر بن سعود بن حمود القشامي

(٦-٨٥٠٣-٤٢٠)

إشراف الشيخ الدكتور:

عبد القيوم بن عبد الخفور السدي

١٤٣٣ - ١٤٣٤ هـ

الجزء الأول





## ملخص الرسالة

عنوان البحث: العقد النضيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، المعروف: بـ«السمين الحلبي»، (ت ٧٥٦هـ)، من باب فرش الحروف - سورة البقرة من أولها إلى نهايتها دراسة وتحقيقاً-.

والكتاب شرح لأهم كتب القراءات، وهي منظومة الشاطبي «حزر الأماني ووجه التهاني»، والتي جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة، وقد تلقاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، وعنوا بها أعظم عناية.

وجاء كتاب السمين الحلبي شارحاً لألفاظها، وكاشفاً لأسرارها، وهو شرح يتميز بأنه من أوسع شروح هذه المنظومة، فمع الشرح المعتاد للبيت يتطرق للمسائل المشككة والمتعلقة بالنظم، مع إيضاحه للغامض، وتقييده للمطلق.

ويقوم بتوجيه القراءات والاستفاضة في ذلك مستدلاً بكل ما يراه دليلاً من اللغة والشعر وأقوال العرب، وناقلاً عن عدد كبير من الأئمة، مما كان ذلك سبباً في وفرة مصادر الكتاب وتنوعها.

ويقف في خط مقابل من كثير من النحاة الذين يسهّل عليهم تخطئة القراءة السبعية، لعدم جريانها على قواعدهم النحوية، فينتصر للقراءة، مستدلاً بالأقوال والأشعار في ذلك.

ويقوم بإعراب الأبيات إعراباً تفصيلياً، مما يدل على تمكنه في هذا الباب، مع بيانه لمعاني الألفاظ، وتفسيره لرموز الشاطبي بمعان لطيفة، وإبرازه لما فيها من صور بلاغية.

ومما يزيد في أهمية الكتاب اعتماده على شرحين من أهم شروح الشاطبية وهما:

١- شرح شهاب الدين أبي شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، (٦٦٥هـ)، المسمى «إبراز المعاني من حزر الأماني».

٢- شرح أبي عبد الله الفاسي، محمد بن حسن بن محمد، (٦٥٦هـ)، المسمى: «الآلئ الفريدة في شرح القصيدة».

ولذلك عقدتُ مبحثاً في الدراسة أوضحت فيه كيفية استفادة السمين الحلبي منهما، وأثر هذين الشرحين على مادة الكتاب.

وقد أثنى على هذا الشرح - العقد النضيد في شرح القصيد - إمامان جليلان من الأئمة المعترين عند أهل هذا الفن، وهما: الإمام المحقق ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، والإمام شهاب الدين القسطلاني، (ت ٩٢٣هـ).

ومما أن الكتاب كبير الحجم فقد اكتفيت بتحقيق جزء منه يقع في: (١٢٣) لوحاً من نسخة الجامع الكبير بصنعاء.

وقد قمت بعمل دراسة عن الناظم ومنظومته، وعن الشارح وكتابه، بينت من خلال ذلك المنهج الذي سار عليه المؤلف مدعماً ما أقول بالأمثلة، ثم قمت بالتحقيق العلمي المتعارف عليه للجزء المذكور، وحرصت كل الحرص على إخراج النص سليماً، موثقاً، مقابلاً على النسخ الخطية للكتاب، ثم تلا ذلك خاتمة البحث، ونتائج الدراسة، والفهارس العلمية بأنواعها.

ومن أهم نتائج البحث: أن كتاب العقد النضيد شرح موسّع مهتم بالإعراب والتوجيه، مبرز لما في القصيدة من بلاغة، ومعتمد على شرحين من أهم شروح الشاطبية، وأن السمين الحلبي له باع طويل في النحو ومسائله، مع سعة اطلاعه وكثرة مصادره، والله الموفق.

( المقدمة )

وتحتوى على العناصر الآتية:

- أهمية الموضوع.

- أسباب اختياره.

- خطة البحث.

# بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله المنفرد بالخلق والتدبير، الواحد في الحكم والتقدير، الملك الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، المتقدس في كمال وصفه عن الشبيه والنظير، يعلم السر وأخفى، ويسمع الكلام والنجوى، لا يخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء، ولا في لجج البحار ولا في الهواء.

وأشهد أن لا إله إلا الله قيوم السموات والأراضين، الذي لا فوز إلا في طاعته، ولا عز إلا في التذلل لعظمته، ولا غنى إلا في الافتقار إلى رحمته، ولا حياة إلا في رضاه، ولا أنس إلا في قربيه.

وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين، وحجة على العباد أجمعين، بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، حتى أتاه السيقين، فصلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وأزواجه أمهات المؤمنين، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

اللهم لك الحمد كله، وبيدك الخير كله، وإليك يرجع الأمر كله.

اللهم إني أحمدك بمحامدك كلها، ما علمت منها وما لم أعلم.

اللهم لك الحمد يا ذا الجاه الرفيع، والعز المنيع، يا خير الغافرين، ويا أحكم الحاكمين، اللهم لك الحمد، الرغبات بك موصولة، والآمال عليك مقصورة، والأيدي نحوك مبسوطة، والهمم إلى طلب مرضاتك مرفوعة.

اللهم لك الحمد ابتدأتني برحمتك من قبل أن أكون شيئاً مذكوراً، وخلقتني من تراب، ثم أسكنتني الأصلاب، ونقلتني إلى الأرحام، ولم تخرجني في دولة أئمة الكفر،

ثم بجدودك أخرجتني في بلاد الهدى، أظهرتني إلى الدنيا تاماً سوياً، وحفظتني في المهد صبياً، ورزقتني من الغذاء لبناً مَرِيّاً، حتى إذا ملكتني شأني، وشددت أركانِي أكملت عقلي، ورفعت حجاب الغفلة عن قلبي، وصرفت عني كل بلوى، وأرشدتني إلى ما يقربني إليك زلفى، فأَيّ نعمك أحصي عدده، وأَيّ عطائك أقوم بشكره.

فلك الحمد بكل نعمة أنعمت بها علينا، في قديم أو حديث، أو سرّ أو علانية، أو خاصة أو عامة، أو حَيٍّ أو ميت، أو شاهد أو غائب، لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ثم أما بعد:

فإن كتاب الله هو خير ما عمّرت به الأوقات، وأفضل ما صُرفت في تعلّمه وتعلّيمه الهَمَم العوالي، والمُهَج الغوالي.

فهو الحبل المتين، والصراط المستقيم، فيه حياة القلوب، وسعادة النفوس، وتهذيب الأخلاق، فهو كتاب الهداية والصلاح، والتوفيق والفلاح، قال سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ۝﴾<sup>(١)</sup>.

وإنّ من المعلوم أن العلوم ليعلو شأنها، ويسمو قدرها، كلما كانت من كتاب الله أقرب، وبالصلة به أعلق، ومن تلك العلوم التي نالت شرف التعلق بكتاب الله علم القراءات، إذ لا يحصل تقويم لفظ القرآن، وإتقان أدائه، وصيانة قراءته من الخطأ والتحريف إلا بالإحاطة بما صح من قراءاته، وثبت من رواياته، فموضوع هذا العلم هو الكلمات القرآنية من حيث أحوال النطق بها، وكيفية أدائها.

فعلم القراءات من العلوم العظيمة والأصيلة، فهو من أجل العلوم قدراً، وأعلاها منزلة، ولا يكاد يوجد علم من العلوم الشرعية ولا العربية إلا ويعتبر هذا العلم رافداً من روافده، وينبوعاً من ينابيعه.

(١) - سورة الإسراء، الآية: ٩.

ثم إن هذا العلم كان محلَّ اهتمام العلماء قديماً وحديثاً فقد قيض الله له رجالاً عظماء قاموا على خدمته، فكانوا يتلقونه بالأسانيد المتصلة مشافهة من الشيوخ، بل زادت عنايتهم به فصنّفوا المصنفات، ونظموا المنظومات، ووضعوا عليها الشروح والتعليقات، وتعددت طرق العناية بهذا العلم، وتغايرت الأساليب بين مسهب مطول، ومختصر مقتصر.

وإن من أولئك الرجال الإمام الفذ: القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) الذي شارك في خدمة هذا العلم بنظمه لقصيدته اللامية المشهورة بـ«الشاطبية»، فهي منظومة جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة، قصد بها - رحمه الله - تيسير هذا العلم، وتقريب حفظه، وتسهيل تناوله، وهي مع ذلك تعتبر من عيون الشعر، بما اشتملت عليه من عذوبة الألفاظ، ورصانة الأسلوب، وروعة المعنى.

ولذا تلقّاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، وعنوا بها أعظم عناية، فشرحوا ألفاظها، وحلّوا رموزها، وكشفوا أسرارها، واستخرجوا دررها وجواهرها.

وإن من بين المشتغلين بها شرحاً لألفاظها، وكشفاً لأسرارها، أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد المعروف: بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، في كتابه هذا - «العقد النضيد في شرح القصيد» - فهو من أوسع شروحها وأنفعها، لاستفادته من شراح القصيدة السابقين له، وعنايته بالتوجيه والعلل، والاشتقاقات اللغوية، والمسائل النحوية، والصور البلاغية، والمعاني اللطيفة في القصيدة، وغيرها.

ولذا أثنى عليه المحقق الحافظ ابن الجزري بقوله: «شرح الشاطبية شرحاً لم يُسبق إلى مثله»<sup>(١)</sup>، وكفى بهذا الثناء من عالم جليل، وإمام مشهور، له باع طويل في خدمة هذا العلم.

ومن أجل هذا رأيت من الجميل أن أشارك في تحقيق هذا الكتاب مواصلاً بذلك ما قد بدأه إنحوة لي، ومبتدئاً بالفرش من أول سورة البقرة وحتى نهايتها، والذي يمثل: «مائة وثلاثة وعشرين لوحاً» من المخطوط.

### وأسابب اختياري لهذا الموضوع تلخص في الآتي:

١- الصلة الوثيقة التي تربط هذا العلم - علم القراءات - بكتاب الله عز وجل، مع إدراكي التام لمكانة وأهمية وشرف هذا العلم، الذي قلّ فيه العاملون، ونذر فيه المتخصصون.

٢- المشاركة في تحقيق كتب العلماء السابقين، وإخراجها إخراجاً علمياً، ونشرها بين طلبة العلم وأهله.

### وأما أسباب اختيار الكتاب فلما امتاز به من مميزات منها:

١- أن موضوع الكتاب شرحٌ لأهم كتب القراءات، وهي منظومة الشاطبي، والتي تلقاها العلماء في الأعصار والأمصار بالقبول.

٢- ثناء العلماء على هذا الشرح، ومدحهم له، وقد سبق ذكر قول المحقق ابن الجزري في ذلك.

٣- أن هذا الشرح غنيّ ببحوث اللغة والنحو، حيث يقوم بتوجيه القراءات، ويذكر كل ما قاله الأئمة في ذلك، مستشهداً بأقوال العرب وأشعارهم.

(١)- غاية النهاية: ١٥٢/١.

٤- تعقّب الشارح ونقله من بعض الشروح، وخاصة أهم شروح الشاطبية وهما: «إبراز المعاني لأبي شامة»، و«الآلئ الفريدة لأبي عبد الله الفاسي»، مع إعرابه لكلمات البيت، وشرحه لبعض معاني الألفاظ، وتفسيره لرموز الشاطبي بمعانٍ لطيفة، وإيضاحه لما فيها من الصور البلاغية.

وقد شرعتُ في هذا العمل متوكلاً على الله، وطالباً منه العون سبحانه، وقد حرصت على إتقان هذا العمل، وإخراج النص خالياً من التحريف والتصحيف، والزيادة والنقص، مما كلفني ذلك كثيراً من الوقت والجهد المضاعف - أسأل الله الإخلاص - وسرتُ في ذلك على الخطة التالية:

## خطة البحث

قسمت البحث إلى قسمين:

- القسم الأول: الدراسة.

- القسم الثاني: التحقيق.

### القسم الأول: الدراسة

ويشتمل على مقدمة، وتمهيد، وفصلين.

#### المقدمة:

وتشتمل على:

- أهمية الموضوع.

- أسباب اختياره.

- خطة البحث.

## التمهيد

وتحدثت فيه عن: كيفية اختيار القراء السبعة، وقيمة هذا العمل.

## الفصل الأول

### في التعريف بالناظم ومنظومته.

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للناظم "الإمام الشاطبي".

المبحث الثاني: نبذة موجزة عن منظومة الشاطبي "حزب الأمانى ووجه التهاني".

المبحث الثالث: نبذة عن بعض شروح الشاطبية ومختصراتها وبعض الزوائد والتمتات والتحريرات عليها.

## الفصل الثاني

### في التعريف بالشارح وكتابه.

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للشارح "السمين الحلي".

المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب، وفيه المطالب الآتية:

الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

الثاني: أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه.

الثالث: منهج المؤلف في كتابه، ومصادره - من خلال جزئي المحقق -.



- الرابع: بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحي أبي شامة والفاصي، وأثرهما على مادة الكتاب - من خلال جزئي المحقق - مع توضيح منهجيتهما باختصار.
- الخامس: أهم مميزات الكتاب وماأخذه - من خلال جزئي المحقق -.
- السادس: وصف نسخ الكتاب، والتعريف بكل واحدة منها.
- السابع: نماذج من النسخ الخطية للكتاب.
- الثامن: منهجي في تحقيق الكتاب.

## القسم الثاني : التحقيق

ويحتوي على:

- أ - النص المحقق: وهو من أول فرش سورة البقرة إلى نهايتها ويمثل: "مائة وثلاثة وعشرين لوحاً من نسخة الجامع الكبير بصنعاء".
- ب - الخاتمة: وتشتمل على نتائج مختصرة للبحث، وما يتبع ذلك من توصيات.

ج - الفهارس العلمية: وتشتمل على:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث والآثار.
- ٣- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ٤- فهرس الأشعار.
- ٥- فهرس الأمثال.
- ٦- فهرس أقوال العرب.

٧- فهرس المصادر والمراجع.

٨- فهرس الموضوعات.

**وأخيراً** فإنني أشكر الله عز وجل، وأحمده على ما منّ به عليّ من إتمام هذا البحث، ويسّر لي تحقيق هذا الجزء، فله الحمد في الأولى والأخرى.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل لكل من كان عوناً لي في إخراج هذا البحث برأيه ومشورته ودعائه من المشايخ الفضلاء، والإخوة الزملاء، أثابهم الله جميعاً، وأجزل لهم الأجر.

وأخص بالشكر والثناء أبويّ الكريمين، حيث كانا متابعين لي بدعواتهما وسؤالهما عن بحثي، فربّ أرحمهما كما ربياني صغيراً.

كما أشكر جامعة أم القرى ممثلة في مديرها سعادة الدكتور: ناصر الصالح على جهوده المبذولة والمشكورة في خدمة العلم وأهله.

كما أشكر كلية الدعوة وأصول الدين ممثلة في عميدها سعادة الدكتور: عبد الله بن عمر الدميحي، على جهوده المباركة، وأعضاء هيئة التدريس بها كذلك.

كما أتوجه بالشكر لمشرفي وشيخي فضيلة الدكتور: عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، والذي تشرفت بملازمته والقراءة عليه منذ دخولي الجامعة، فوجدته أستاذاً فاضلاً ومربياً كريماً، مع تمكنه العلمي، فقد كان لحرصه ومتابعته، وقراءته لجزئيات البحث وفصوله، مع توجيهاته السديدة، وملاحظاته القيمة، أكبر الأثر في إخراج هذه الرسالة، فأسال الله أن يبارك له في عمره، وأهله، وأن يرفع درجته في الدارين.

كما أشكر أخي الفاضل الشيخ: عبد المجيد بن سليمان التركي، والذي شاركني في مراجعة الرسالة، وتصحيح أخطائها، فأسال الله له التوفيق والسداد.

كما أشكر الأستاذين الفاضلين: سعادة الأستاذ الدكتور: محمد سيدي محمد الأمين، الأستاذ المشارك، ورئيس قسم القراءات، بكلية القرآن، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، وسعادة الأستاذ الدكتور: شعبان محمد إسماعيل، الأستاذ المشارك، بكلية الشريعة، بجامعة أم القرى، على قبولهما مناقشة هذه الرسالة، وقراءتهما لها، فجزاهما الله خير الجزاء، ورفع قدرهما في الدارين.

وبعد فإن ما بذلته في هذا البحث إنما هو جهد المقل، فإن وفقت فيه فمن الله سبحانه، وما كان فيه من زلل أو نقص فمن نفسي والشيطان، وهذا من طبيعة البشر، وحسبي أنني اجتهدت وبذلت ما في وسعي، فأسال الله أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم من غير رياء ولا سمعة، وأن ينفعنا ويرفعنا بالقرآن الكريم.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.



٠٠٥٣٢٣



## ( التمهيد )

كيفية اختيار القراء السبعة، وقيمة هذا العمل.

## كيفية اختيار القراء السبعة، وقيمة هذا العمل.

قيض الله سبحانه وتعالى لكتابه الذي تكفل بحفظه رجالاً عظماء خدموا هذا الكتاب بقراءاته، ورواياته، ورسمه، وتفسيره، وإعجازه، وبلاغته، وأحكامه، وفي علم القراءات قام جهابذة من علماء الأمة فجمعوا الحروف والروايات، وميّزوا المتواتر من الشاذ، ووضعوا الضوابط والشروط، واختاروا الأئمة المشهورين من كل مصر.

فمن المعلوم أن النبي ﷺ تلقى القرآن الكريم بقراءاته المختلفة عن جبريل عليه السلام فكان رسول الله ﷺ يقرأ الصحابة بما أقرأه جبريل، فربما أقرأ صحابياً بحرف، وأقرأ آخر بحرف فكانوا رضوان الله عليهم أجمعين يختلفون في الأخذ عنه ﷺ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذ بحرفين.

فانتشر الصحابة في الأمصار، وبدءوا يُقرؤون الناس القرآن حسبما تلقوه من النبي ﷺ فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين، فكثرت القراءات، وكثر التراع بين المسلمين فيها، حتى بلغ عثمان بن عفان رضي الله عنه فأمَرَ بجمع المصاحف وكتابتها برسم يحتمل أكثر وأغلب الأوجه الصحيحة المتواترة، وأرسلها إلى المدن المشهورة، مع إرسال مقرئ مع كل مصحف توافق قراءته أهل ذلك المص في الأغلب والأكثر، وحمل الناس على تلك المصاحف، وأمر بإلغاء بقية الأوجه، وهكذا اجتمع الناس في الأمصار على مصاحف عثمان رضي الله عنه وتلقوها من مقرئها، الذين تجردوا للقراءة، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية، وصاروا أئمة يقتدى بهم، ويُرحل إليهم، وأضحت تلك الأمصار تعجّ بالمسلمين، وتوافد الوفود على هؤلاء القراء وجلسوا في حلقاتهم.

وفي العصر الثاني والثالث الهجريين كثر الرواة عن هؤلاء الأئمة القراء، وكثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية التي أرسل بها عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى الأمصار؛ فظهرت فكرة جمع الروايات والاعتماد على المتواتر منها.

يقول الإمام المحقق ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): «ثم إن القراء لما كثروا وتفرقوا في البلاد، وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، عُرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقصّر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضبط، واتسع الخرق، وكاذ الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزّو الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصّلوها، وأركان فصّلوها»<sup>(١)</sup>.

وكان من بين أولئك الرجال الأفذاذ: الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، لما رأى - رحمه الله - في زمانه تكاثر الروايات، والتي وصل بها أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) نحو ثلاثين قراءة، ووصل بها بعضهم إلى خمسين قراءة، وأوشك ذلك أن يكون باباً لدخول شيء من الاضطراب على ألسنة القراء، أراد - رحمه الله - أن يستصفي قراءات الأئمة المشهورين بها من أشهر الأمصار الإسلامية، ويجعلها في مؤلف خاص بعد تنقيحها والتثبت من تواترها.

يقول البنا الدميّاطي (ت ١١١٧هـ): «ثم ليعلم أن السبب الداعي إلى أخذ القراءة عن القراء المشهورين دون غيرهم لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية، التي وجّه بها عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى الأمصار: الشام، واليمن، والبصرة، والكوفة، ومكة، والبحرين، وحبس بالمدينة واحداً، وأمسك لنفسه واحداً، الذي يقال له الإمام، فصار أهل البدع والأهواء يقرءون بما لا يحلّ تلاوته، وفاقاً لبدعتهم، أجمع رأي المسلمين أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات، تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختراروا من كل مصر وجّه إليه مصحف أئمة مشهورين بالثقة، والأمانة في النقل، وحسن الدراية، وكمال العلم، أفنوا أعمارهم في القراءة

(١) - النشر: ٩/١.

والإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خط المصحف»<sup>(١)</sup>.

فابن مجاهد - رحمه الله - في العصر الرابع قد انتهت إليه الرئاسة في علم القراءة، وتقدم في ذلك على أهل عصره، فأراد أن يقتصر من القراءات التي توافق المصاحف العثمانية على ما يسهل حفظه وتنضبط به القراءة، فنظر إلى إمام مشهور بالثقة، وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره واشتهر أمره، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما قرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفرد - من كل مصر وجه إليه عثمان رضي الله عنه مصحفاً - إماماً هذه صفته، وقراءته على مصحف ذلك المصر.

فكان أبو عمرو من أهل البصرة.

وحمزة وعاصم والكسائي من أهل الكوفة.

وابن كثير من أهل مكة.

وابن عامر من أهل الشام.

ونافع من أهل المدينة.

كلهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان<sup>(٢)</sup>.

فجمع ابن مجاهد قراءات هؤلاء السبعة في مؤلف سماه «السبعة».

يقول علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ): «فلما كان العصر الرابع كان أبو بكر بن مجاهد - رحمه الله - قد انتهت إليه الرئاسة في علم القراءة، وتقدم في ذلك على أهل ذلك العصر اختار من القراءات ما وافق خط المصحف، ومن القراء بها

(١) - اتحاف فضلاء البشر: ٧٠/١.

(٢) - انظر: الإبانة عن معاني القراءات لمكي: ص ٩٧ - ٩٨.

ما اشتهرت عدالته، وفاقت معرفته، وتقدم أهل زمانه في الدين، والأمانة، والمعرفة، والصيانة، واختاره أهل عصره في هذا الشأن، وأطبقوا على قراءته، وقُصِدَ من سائر الأقطار، وطالت ممارسته للقراءة والإقراء، وخُصَّ في ذلك بطول البقاء»<sup>(١)</sup>.

ومما لاشك فيه أن ابن مجاهد باختياره هؤلاء السبعة قدم للأمة عملاً باهراً، وحفظ هذا العلم من الأوهام، والشكوك، واضطراب الألسن.

وهذا العمل - وهو الاختصار على قراءات الأئمة المشهورين - ليس عملاً بدعاً لم يُسبق إليه ابن مجاهد، بل هناك من جمع القراءات كما ذكر ذلك ابن الجزري حيث يقول: «فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً، مع هؤلاء السبعة، وكان بعده أحمد بن جبير الكوفي (ت ٢٥٨هـ) جمع كتاباً في قراءات الخمسة من كل مصر واحد، وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت ٢٨٢هـ) ألف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً، منهم هؤلاء السبعة، وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) جمع كتاباً حافلاً سماه: "الجامع"، فيه نيف وعشرون قراءة ...»<sup>(٢)</sup>.

لكن اختيار ابن مجاهد لهؤلاء الأئمة السبعة اشتهر أكثر من غيره، وهذا يعود لأسباب منها:

١- الشهرة العلمية والمكانة العالية، من حيث القراءة والإقراء التي يتمتع به هؤلاء السبعة، والاتفاق على الاعتماد على قراءتهم.

(١)- جمال القراء وكمال الإقراء: ٤٣٢/٢.

(٢)- النشر: ٣٤/١.



٢- ثقة ابن مجاهد وعلو كعبه في العلم، كما يقول الذهبي عنه: «كان ثقة حجة، قال أبو عمرو: فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظرائه من أهل صناعته، مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه»<sup>(١)</sup>.

وقد وُفق ابن مجاهد في عمله، وصار كتابه هو المعول عليه، والمرجع الأساسي، وأجمع معاصروه ومن جاءوا بعدهم على إجلاله، وألفوا على طريقته واختياره، كمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) في كتابه "التبصرة"، وأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) في كتابيه "التيسير"، و"جامع البيان"، وأبي طاهر بن خلف الأندلسي (ت ٤٥٥هـ) في كتابه "العنوان"، ثم جاء الإمام الشاطبي، ونظم كتاب "التيسير" في قراءات الأئمة السبعة في منظومته المشهورة «الشاطبية».

وقد تلقت الأمة قراءات هؤلاء السبعة بالقبول، وأجمعوا على تواترها.

يقول علم الدين السخاوي: «واعلم أن أئمة الدين، وعلماء المسلمين، أجمعوا على قراءة السبعة، حين اعتبروا قراءتهم، وتدبروا روايتهم، وعلموا ثقتهم وعدالتهم، وإنما سلكوا المحجة العظمى، ونكبوا عن بُنيّات الطريق، ورفضوا الشاذ، واعتمدوا على الأثر، وهجروا من خالف ذلك، ولم يأخذوا عنه»<sup>(٢)</sup>.



(١)- معرفة القراء : ٥٣٦/٢.

(٢)- جمال القراء وكمال الإقراء : ٦٤٤/٢ .

## الفصل الأول:

### ( في التعريف بالناظم ومنظومته )

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للناظم "الإمام الشاطبي".

المبحث الثاني: نبذة موجزة عن منظومة الشاطبي "حز الأمانى ووجه التهاني".

المبحث الثالث: نبذة عن بعض شروح "الشاطبية"، ومختصراتها، وبعض الزوائد والتمتات والتحريرات عليها.

## المبحث الأول:

### ترجمة موجزة للناظم "الإمام الشاطبي" <sup>(١)</sup>.

#### ١ - اسمه ونسبه ومولده:

هو أبو القاسم <sup>(٢)</sup>، أو أبو محمد <sup>(٣)</sup>، القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيبي الأندلسي الضرير <sup>(٤)</sup>.

- فيرة: قال ابن الجزري: «فيرة: بكسر الفاء، بعدها ياء آخر الحروف ساكنة، ثم راء مشددة مضمومة بعدها هاء، ومعناه بلغة عجم الأندلس: الحديد» <sup>(٥)</sup>.

وقال القسطلاني، (ت ٩٢٣هـ): «فإن قلت: ما وجه التسمية بالحديد؟»

أجيب: باحتمال أن يكون إشارةً إلى قُوَّةِ المسمَّى في الدين، وشدة بأسه على الأعداء المارقين، وكثرة نفعه للموحدين، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ <sup>(٦)</sup>.

(١) - انظر ترجمته في: معرفة القراء للذهبي: ١١١٠/٣، وغاية النهاية لابن الجزري: ٢٠/٢، ومختصر الفتح الموهبي في مناقب الشاطبي للقسطلاني، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٦١/٢١، والبداية والنهاية لابن كثير: ١٣/٧، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٨/٥، وإنباه الرواة للقفطي: ١٦٠/٤، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢٦٠/٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ٧١/٤، وطبقات الشافعية للسبكي: ٢٧٠/٧، وطبقات الشافعية للأسنوي: ١١٣/٢، والدياج المذهب لابن فرحون: ١٤٩/٢، وهدية العارفين في أسماء المؤلفين لإسماعيل باشا: ٨٢٨/٥.

(٢) - انظر: مختصر الفتح الموهبي في مناقب الشاطبي: ص ٢٨، وشذرات الذهب: ٨/٥.

(٣) - انظر: غاية النهاية: ٢٠/٢، ووفيات الأعيان: ٧١/٤.

(٤) - القول الصحيح أن اسمه القاسم، وله كنيستان أبو محمد وأبو القاسم، ومن قال بأن كنيته أبا القاسم هي اسمه فقله ضعيف. انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٢٧٠/٧، والدياج المذهب لابن فرحون: ١٥٠/٢.

(٥) - غاية النهاية: ٢٠/٢، وانظر: وفيات الأعيان: ٧١/٤.

(٦) - سورة الحديد، الآية: ٢٥، وانظر: مختصر الفتح الموهبي: ص ٣٢.

- الشاطبي: نسبة إلى شاطبة، مدينة كبيرة، ذات قلعة حصينة، بشرق الأندلس.

قال ياقوت الحموي: «مدينة في شرقي الأندلس، وشرقي قرطبة، وقد خرج منها خلق من الفضلاء - وذكر منهم -:

عبد العزيز بن عبد الله بن ثعلبة، أبو محمد السعدي الأندلسي الشاطبي،

وأحمد بن محمد بن خلف بن مُحَرِّز المالكي الأندلسي الشاطبي»<sup>(١)</sup>.

- الرُّعَيْنِي: بضم الراء وفتح العين المهملة، وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها نون<sup>(٢)</sup>، قال القسطلاني: «الرُّعَيْنِي: نسبة إلى "ذِي رُعَيْن"، أَحَدُ أَقْيَالِ الْيَمَنِ»<sup>(٣)</sup>.

- وَالْقَيْل: هو الْمَلِك مِنْ مُلُوكِ حِمِير<sup>(٤)</sup>.

### مولده:

ولد الشاطبي في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبية<sup>(٥)</sup>، وقال ابن الجزري: «وبلغنا أنه ولد أعمى»<sup>(٦)</sup>، وأشار القسطلاني أنه كان مبصراً ثم أصابه العمى، وقال: «وكان إذا جلس إليه أحد لا يحسب أنه ضير، بل لا يرتاب أنه يبصر، لأنه ما كان يظهر منه ما يظهر من الأعمى في الحركات، والذي أقول إنه كان أبصر من البصراء»<sup>(٧)</sup>.

(١) - معجم البلدان: ٣٥١/٣.

(٢) - انظر: وفيات الأعيان: ٧٢/٤ - ٧٣.

(٣) - مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٢.

(٤) - انظر: اللسان: مادة "قَيْل" ٢٣٨/١٢.

(٥) - انظر: معرفة القراء: ١١١/٣، وغاية النهاية: ٢٠/٢.

(٦) - غاية النهاية: ٢٠/٢.

(٧) - مختصر الفتح المواهبي: ص ٥٢.

## ٢- العصر الذي عاش فيه

### أولاً: (الحالة السياسية)

- لقد ذكرت كتب التراجم أن الإمام الشاطبي منذ ولادته سنة (٥٣٨هـ) عاش بداية حياته في بلدة شاطبة بالأندلس، ثم انتقل بعد ما جاوز الثلاثين من عمره إلى مصر - أي: سنة (٥٧٢هـ) - وعاش بها إلى أن توفي - رحمه الله - <sup>(١)</sup>.

فسأتكلم عن أحوال العالم الإسلامي عموماً في زمنه، ثم أحصّ بلادَي الأندلس ومصر - خلال الفترة التي عاش فيها -.

### أحوال العالم الإسلامي في زمنه:

عاش الإمام الشاطبي في العصر الثاني من عصور الحكم العباسي - كما يُسمّيه المؤرخون بذلك - وهو ما بين سنة (٢٤٧هـ إلى ٦٥٦هـ)، وهذا العصر له سمات تميّزه عن باقي العصور، منها:

١- تردد الخلافة بين القوة والضعف، حتى أصبح بعض الخلفاء في بعض الفترات مجرد مُسمّى، ليس له أي تصرف، حيث كان يسيطر عليهم الأتراك، ثم البويهيين <sup>(٢)</sup>، ثم في زمن الشاطبي السلاجقة <sup>(٣)</sup> الذين بدأ عهدهم سنة (٤٤٧هـ)، وانتهى سنة (٥٩٠هـ).

(١) - انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٨.

(٢) - البويهيون: من الشيعة الخاقدين، وهم من سلالة الفرس، سكنوا بلاد الديلم، فُنسبوا إليها، ظهر فيهم أبو شجاع بويه، فترقى في مراقي الدنيا حتى ملك بغداد، وأصبحت السلطة له ولأولاده وسلالته. انظر: البداية والنهاية: ١١/١٩٥.

(٣) - السلاجقة: ينسبون إلى سلجوق بن تقاق، أحد رؤساء الترك، سكنوا بلاد ما وراء النهر، كان مُلكُهم أعز سلطاناً ومنعه، انظر: البداية والنهاية: ١٣/٧٣.

٢- استقلال الأقاليم، وقيام الدويلات، وقد كان هذا نتيجةً من نتائج ضعف الحكم العباسي، حيث انفصل عن الخلافة العباسية عددٌ من الدويلات، فمن تلك الدويلات التي ظهرت في زمن الإمام الشاطبي ما يلي:

- الدولة النورية في الشام، من سنة (٥٤١ هـ إلى ٥٦٩ هـ).

- الدولة العبيدية في مصر، من سنة (٣٥٨ هـ إلى ٥٦٧ هـ).

- الدولة الأيوبية في مصر والشام، من سنة (٥٦٩ هـ إلى ٦٤٨ هـ).

- دولة المرابطين في المغرب، سنة (٤٤٨ هـ)، ثم في المغرب والأندلس، من سنة (٤٨٣ هـ إلى ٥٤١ هـ).

- دولة الموحدين في المغرب، سنة (٥١٥ هـ)، ثم في المغرب والأندلس، من سنة (٥٤١ هـ إلى ٦٧٤ هـ).

٣- تعرض العالم الإسلامي لموجات من العدوان الداخلي والخارجي، منها الحملات الصليبية النصرانية على بلاد المسلمين، والتي بدأت بأول حملة سنة (٤٤٠ هـ)، ثم توالى الحملات بعد ذلك.

وقد واجه المسلمون هذه الحملات، وخاصة في الدولة الزنكية، ثم النورية، ثم الأيوبية، حيث كان أعظم انتصار حققه صلاح الدين الأيوبي - رحمه الله - في معركة «حطين» سنة (٥٨٣ هـ)، واستمر الجهاد إلى أن تمّ القضاء على هذا العدوان عام (٦٩٠ هـ) عن طريق المماليك<sup>(١)</sup>.

(١)- انظر: البداية والنهاية: ٦/٧١٣ - ٧٢٠، والتاريخ الإسلامي للدولة العباسية لمحمود شاکر: ١٢٠/٢.

## حكام الدولة العباسية في زمن الإمام الشاطبي

- ١- المقتفى لأمر الله، محمد بن المستظهر (٥٣٠ هـ إلى ٥٥٥ هـ).
- ٢- المستنجد بالله، يوسف ابن المقتفي لأمر الله (٥٥٥ هـ إلى ٥٧٥ هـ).
- ٣- المستضيئ بأمر الله، الحسن بن المستنجد بالله (٥٦٦ هـ إلى ٥٧٥ هـ).
- ٤- الناصر لدين الله، أحمد بن المستضيئ بأمر الله (٥٧٥ هـ إلى ٦٢٢ هـ)<sup>(١)</sup>.

## الإمام الشاطبي في الأندلس:

في تلك الفترة التي عاش فيها الشاطبي بداية حياته في الأندلس كانت دولة الموحدين قد آل إليها الأمر على أنقاض دولة المرابطين، وقد كانت دولة المرابطين في المغرب والأندلس، يقودها يوسف بن تاشفين، الذي حكم من سنة (٤٦٢ هـ إلى ٥٠٠ هـ)، وكانت الدولة في حياته قوية، أنقذ الله بها الوجود الإسلامي في الأندلس من الانهيار الحقيق أمام نصارى الشمال، ومما يُذكر له معركة «الزلاقة»، المعركة الفاصلة بين الإسلام والنصرانية في الأندلس عام (٤٧٩ هـ).

- ثم خلفه ابنه أبو الحسن علي بن يوسف بن تاشفين، واستمر من سنة (٥٠٠ هـ إلى ٥٣٧ هـ) والذي حافظ على ملك أبيه، وأزدهرت الحركة العلمية في عصره، وكان على اتصال وثيق مع العلماء والقضاة، من قرطبة وغرناطة وبلنسية.

- ثم خلفه ابنه تاشفين بن علي بن يوسف، من سنة (٥٣٧ هـ إلى ٥٣٩ هـ)، وضعفت الدولة في عهده ضعفاً شديداً، حتى سقطت بعد وفاته، بسبب ظهور دولة الموحدين<sup>(٢)</sup>.

(١)- انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ٤٠٣ - ٤١٣.

(٢)- انظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد المقرئ: ٤٤٢/١ - ٤٤٥، والتاريخ الأندلسي لعبد الرحمن الحجي: ص ٤٤٠، ودولة الإسلام في الأندلس - العصر الثالث - لمحمد عنان: ص ٣٠.

## ظهور دولة الموحدين:

ظهرت هذه الدولة على أنقاض دولة المرابطين، وبدأت قوية، ودخلت مع دولة المرابطين في معارك، وكان آخرها معركة «وهران»، حيث كان يقود جيش المرابطين تاشفين بن علي، وفي أثناء المعركة سقط بفرسه فمات عام (٥٣٩ هـ)، فتوالت انتصارات الموحدين بقيادة: عبد المؤمن بن علي.

وبعد انتصاره على المرابطين في المغرب انتقل إلى الأندلس، واستولى عليها بعد عدة معارك وحصارات، عام (٥٤١ هـ).

وبعد ذلك استمر عبد المؤمن بن علي في توحيد بلاده وتوطيد الأمن فيها، إلى أن توفي في اليوم العاشر من جمادى الآخرة، عام (٥٥٨ هـ).

- ثم توالى حكام الموحدين، وكان من أبرزهم: المنصور أبو يوسف يعقوب، والذي تولى عام (٥٨٠ هـ إلى ٥٩٥ هـ)، وبعد وفاته بدأ الضعف يدب في الدولة إلى أن سقطت عام (٦٧٤ هـ)، عندما قُتل آخر حاكم للموحدين إسحاق بن أبي إبراهيم، على أيدي بني مرين<sup>(١)</sup>.

## الإمام الشاطبي في مصر:

ذكرت كتب التراجم أن الإمام الشاطبي انتقل إلى مصر بعد ما جاوز الثلاثين من عمره، وكان انتقاله عام (٥٧٢ هـ)<sup>(٢)</sup>.

وكان وصول الإمام الشاطبي إلى مصر بعد استقلال صلاح الدين الأيوبي بالحكم في مصر وقيام الدولة الأيوبية، بعد أن كانت وزارة صلاح الدين الأيوبي تابعة

(١) - انظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد المقيري: ٤٤٢/١ - ٤٤٥، والتاريخ الأندلسي:

ص ٤٤٩، ودولة الإسلام في الأندلس - العصر الثالث - : ص ١٧٥.

(٢) - انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٨.



لنور الدين محمود زنكي في الشام، وكانت تحكم مصر - قبل مجيء صلاح الدين - الدولة العبيدية الخبيثة، ف وقعت في اضطراب وفوضى، وتعرضت لحملة صليبية، فاستنجد حاكمها العاضد بنور الدين محمود، فأرسل قائده أسد الدين شيركوه، وبرفقته أخوه صلاح الدين الأيوبي عام (٥٥٩ هـ)، وبعد عدة حملات نجح أسد الدين وأخوه من درء الخطر الصليبي، والحفاظ على استقرار مصر.

وكان من تقدير الحاكم العبيدي العاضد لجهودهما أن أسند وزارة مصر لأسد الدين، فبقي في وزارته إلى أن توفي بعد شهرين، فاختر العاضد مكانه صلاح الدين عام (٥٦٤ هـ)، فتولى الوزارة.

وسنة (٥٦٧ هـ) أصدر صلاح الدين مرسوماً بإلغاء الخلافة العبيدية، وأمر بقطع الخطبة للحاكم العبيدي العاضد، وإقامتها للخليفة العباسي حينئذ: "المستضيئ بأمر الله"، وتم ذلك على الفور.

فأصبح صلاح الدين والياً على مصر من قبل نور الدين محمود، وظل تابِعاً مخلصاً له إلى أن توفي نور الدين، فأعلن صلاح الدين استقلاله بدولته عام (٥٦٩ هـ) وتقدم نحو الشام عام (٥٧٠ هـ)، فاستولى عليها وضمها إلى دولته بمصر، وواصل جهاده ضد الصليبيين، وقطع كيدهم وحطم قواهم في المعركة المشهورة، «حطين» عام (٥٨٣ هـ)<sup>(١)</sup>، ولما فتح صلاح الدين بيت المقدس في هذه المعركة توجه الإمام الشاطبي إلى بيت المقدس، وصلى به وصام فيه رمضان واعتكف<sup>(٢)</sup>.



(١) - انظر: البداية والنهاية: ٧٨٨/٦ - ٨٢٠، والروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة: ٢٢٠/٢.

(٢) - انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٩.

## ثانياً: الحالة العلمية في الأندلس، ومصر:

أما في الأندلس فقد ازدهرت الحركة العلمية في الأندلس حينما جعل الموحدون من مدينة إشبيلية عاصمة الأندلس، فازدهرت هذه المدينة ازدهاراً كبيراً عما كان عليه الحال في عهد المرابطين، وشمل الازدهار كافة مدن الأندلس، وأسست المدارس، وخرجت العلماء البارعين.

واشتهر الموحدون برعايتهم لما أسمىه بالمجالس العلمية، وهي عبارة عن مجامع يعقدها خلفاء الموحدين مع شيوخ علماء الدولة، وهي مجامع حافلة بالذاكرة، والمناظرة في أنواع العلوم، كان يحضرها العلماء والأدباء والأطباء، وقد أدت هذه المجامع إلى تقديم دفعات قوية للنهضة العلمية.

بل لقد كان مؤسس الدولة محمد تومرت من أقطاب علماء عصره، وكان يحض على العلم، وكانت له عبارة مشهورة يُصدر بها خطاباته، وهي: «أعز ما يُطلب، وأفضل ما يُكتسب، وأنفس ما يُدخر، وأحسن ما يُعمل به العلم الذي جعله الله سبب الهداية إلى كل خير.....»<sup>(١)</sup>.

وأما في مصر فقد وطّد صلاح الدين الأمن في مصر والشام، وأنشأ المدارس، ونشطت الحركة العلمية، وقام بتصفية مراكز الفكر الشيعي، فقد أغلق الجامع الأزهر فترة حتى حولت مناهجه من مناهج شيعية إلى مناهج سنية، وكان يقصد مصر العلماء من كل مكان، فكان اختيار الشاطبي لمصر في هذا الوقت اختيار موفق.

ولما دخل الشاطبي مصر استقبله القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي اللخمي<sup>(٢)</sup> فأكرمه وبالغ في إكرامه، وأنزله بمدرسته التي بناها بدرب الملوخية داخل القاهرة،

(١) - انظر: دولة الإسلام في الأندلس - العصر الثالث - لمحمد عنان: ص ٦٤٤.

(٢) - هو: وزير صلاح الدين، ومن المقرين له، وكان من أئمة الكتاب، وكان كثير الرسائل والتعليقات، ت: سنة ٥٩٦ هـ. انظر: شذرات الذهب: ٣٦/٥، والأعلام: ٣٤٦/٣.

وجعله شيخها، وبقي الإمام الشاطبي بها يُقَرِّئ القراءات إلى أن توفاه الله<sup>(١)</sup>.

### ٣- شيوخه:

الإمام الشاطبي بدأ طلبه للعلم منذ نعومة أظفاره، وهو غلام حدث، فأخذ يتتبع علماء شاطبة ومقرئها، حتى حوى علماً غزيراً، يقول القفطي، (ت ٦٢٤هـ): «تفنن في قراءة القرآن والقراءات، وهو حدث، وقرأ الناس عليه في بلده، واستفادوا منه قبل التكهل»<sup>(٢)</sup>.

ورحل إمامنا من «شاطبة» إلى «بلنسية» - قرية من قرى شاطبة - وعرض على علمائها، وكان الإمام الشاطبي متولياً الخطابة بشاطبة، وكانت لا تُسند إلا لأهل العلم والفتنة، والبصر بأمور الناس، ولكنه - رحمه الله - توقّف عنها خشيةً لله، حيث كان يُطلب من الخطباء المبالغة في وصف الملوك والأمراء، وكان الشاطبي يعدّ هذا الأمر نقصاً، وحرماً في المروءة، بل ذكّر أن سبب انتقاله - رحمه الله - من «شاطبة» إلى مصر هو امتناعه عن الخطابة<sup>(٣)</sup>.

### ومن العلماء والمشايع الذين تتلمذ عليهم - رحمه الله - ما يلي:

١- أبو عبد الله، محمد بن علي بن محمد بن أبي العاص النفزي الشاطبي المعروف: «بابن اللاية»، توفي سنة بضع وخمسين وخمسمائة، كان متصدراً للإقراء، ديناً بصيراً بالروايات، قرأ الشاطبي عليه القراءات وأتقنها ببلده شاطبة<sup>(٤)</sup>.

(١) - انظر: غاية النهاية: ٢٠/٢، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٩.

(٢) - إنباه الرواة: ١٦٠/٤.

(٣) - انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٦٣/٢١.

(٤) - انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٠٤٨/٣، وغاية النهاية: ٢٠٤/٢، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٣.

- ٢- أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن هذيل البنسي، (ت ٥٦٤هـ)<sup>(١)</sup>،  
عرض الشاطبي عليه كتاب "التيسير"، وسمع منه الحديث<sup>(٢)</sup>.
- ٣- أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن مفرج الإشيلي، (ت ٦٠٠هـ)، روى  
الشاطبي عنه: "شرح الهداية" للمهدوي<sup>(٣)</sup>.
- ٤- أبو الحسن، علي بن عبد الله بن خلف بن النعمة الأنصاري البنسي،  
(ت ٥٦٧هـ)، روى الشاطبي عنه: "شرح الهداية" للمهدوي<sup>(٤)</sup>.
- ٥- أبو عبد الله، محمد بن جعفر الأموي البنسي، (ت ٥٨٦هـ)<sup>(٥)</sup>، سمع منه:  
"كتاب الكافي" لابن شريح، وأخذ عنه كتاب: "سيبويه"، و"الكامل" للمبرد، و"أدب  
الكاتب" لابن قتيبة، وغيرها<sup>(٦)</sup>.
- ٦- أبو عبد الله، محمد بن عاشر بن محمد بن عاشر، (ت ٥٦٧هـ)<sup>(٧)</sup>.
- ٧- أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحيم الأنصاري الخزرجي الغرناطي،  
المعروف: "بابن الفرس"، (ت ٥٦٧هـ)<sup>(٨)</sup>.
- ٨- أبو القاسم، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن حبيش الأندلسي  
الأنصاري المرسى، (ت ٥٨٤هـ)<sup>(٩)</sup>.

(١)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ٩٩٠/٢، وغاية النهاية: ٥٧٤/١.

(٢)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٤.

(٣)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١١٢٧/٣، وغاية النهاية: ٢٨٨/٢.

(٤)- انظر: معرفة القراء: ١٠٣١/٣، وغاية النهاية: ٥٥٣/١.

(٥)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٠٧٢/٣.

(٦)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٤.

(٧)- انظر: غاية النهاية: ٢٠/٢، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٦.

(٨)- انظر: شذرات الذهب: ٤٠٦/٤، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٦.

(٩)- انظر: غاية النهاية: ٣٧٨/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٧.

٩- أبو طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني السلفي، (ت ٥٧٦هـ)<sup>(١)</sup>،  
سمع الشاطبي منه بالإسكندرية<sup>(٢)</sup>.

ومن أسانيده في القراءات ما يلي:

١- "الشاطبي عن أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص النفزي، عن أبي  
عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن غلام الفرس، عن أبي داود سليمان بن نجاح،  
عن أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني"<sup>(٣)</sup>

٢- "الشاطبي عن أبي الحسن علي بن محمد بن هذيل، عن أبي داود سليمان  
بن نجاح عن أبي عمرو الداني"<sup>(٤)</sup>

#### ٤- تلاميذه:

من المعلوم أن الشاطبي - رحمه الله - جعل شيخاً للمدرسة الفاضلية بمصر  
تقديراً وتعظيماً لمكانته، فاشتهر اسمه، وقصده الطلبة من جميع الأقطار، يقول القفطي،  
(ت ٦٢٤هـ-): «استوطن مصر، وتصدر في جامع عمرو بن العاص للإقراء،  
والإفادة»<sup>(٥)</sup>.

(١)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢٠١/١، وشذرات الذهب: ٤٣٩/٤.

(٢)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٨.

(٣)- انظر: النشر: ٩٩/١ - ١٠٦.

(٤)- انظر: المرجع السابق: ٩٩/١.

(٥)- إنباه الرواة: ١٦٠/٤.

فممن تتلمذ عليه - رحمه الله - واستفاد من علمه ما يلي:

١- أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، الإمام علم الدين، (ت ٦٤٣هـ)<sup>(١)</sup>، وهو من أجل أصحاب الشاطبي، لازمه وأخذ عنه القراءات واللغة والنحو<sup>(٢)</sup>.

٢- أبو عبد الله، محمد بن عمر بن يوسف الأنصاري القرطبي المالكي، (ت ٦٣١هـ)<sup>(٣)</sup>، قرأ على الشاطبي قصيدتيه: «اللامية»، «والرائية»، وجلس للإقراء بعده بالفاضلية، ولم يسمع أحد من الشاطبي الرائية كاملة سواه، وسوى التّجبي<sup>(٤)</sup>.

٣- أبو القاسم، السديد، عيسى بن أبي الحرم مكّي بن حسين العامري المصري الشافعي، (ت ٦٤٩هـ)، قرأ على الشاطبي القراءات<sup>(٥)</sup>.

٤- أبو الحسن، علي بن محمد بن موسى بن أحمد الجمال بن أبي بكر التجيبي الشاطبي، (ت ٦٢٦هـ)، سمع منه قصيدتيه: «اللامية»، «والرائية»، وقرأ عليه بالسبع أفراداً وجمعاً<sup>(٦)</sup>.

٥- أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب الكردي الأسنائي، المشهور بـ "ابن الحاجب"، (ت ٦٤٦هـ)، قرأ القرآن ببعض الروايات على الشاطبي، وسمع منه: "التيسير، والشاطبية"، وتأدب عليه<sup>(٧)</sup>.

(١)- انظر: ترجمته في: معرفة القراء: ١٢٤٥/٣، وغاية النهاية: ٥٦٨/١.

(٢)- انظر: غاية النهاية: ٢٣/٢، ومختصر الفتح المواهي: ص ٨٧ - ٩٠.

(٣)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٢٧٠/٣، وغاية النهاية: ٢١٩/٢.

(٤)- انظر: مختصر الفتح المواهي: ص ٩١.

(٥)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٢٩٢/٣، وشذرات الذهب: ٣٧٤/٥.

(٦)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٧٦/١، ومختصر الفتح المواهي: ص ٩١.

(٧)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٠٨/١، ومختصر الفتح المواهي: ص ٩٢.

٦- أبو الحسن، علي بن شجاع بن سالم بن علي العباسي الهاشمي المصري الضرير، صهر الشاطبي، (ت ٦٦١هـ)، قرأ القراءات السبع سوى رواية أبي الحارث في تسع عشرة ختمة على الشاطبي، ثم قرأ عليه بالجمع للبيعة ورواها حتى إذا انتهى إلى سورة الأحقاف توفي الشاطبي، وسمع عليه الشاطبية<sup>(١)</sup>.

٧- أبو الحسن، علي بن هبة الله بن سلامة اللخمي، المصري الشافعي، المعروف: بـ "ابن الجميزي"، (ت ٦٤٩هـ)، قرأ على الشاطبي عدة ختمات، ولم يكمل عليه القراءات<sup>(٢)</sup>.

## ٥- مناقب الشاطبي وثناء العلماء عليه:

كان الشاطبي - رحمه الله - أحد الأعلام الكبار المشهورين في الأقطار، قرأ القراءات وأتقنها، وحفظ الحديث، وتبصر في العربية، وجعل شيخاً للمدرسة الفاضلية بمصر تقديراً وتعظيماً لمكانته، فاشتهر اسمه، وقصده الطلبة من جميع الأقطار، ومن نظر في قصيدته: «اللامية»، «والرائية» عرف قدره ومكانة علمه، فلقد خضع لها فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحفظها خلق لا يحصون، ومع هذا كان ورعاً عازفاً عن مناصب الدنيا وأعطياها، فقد ذكر أن أحد الأمراء بعث إلى الشاطبي يدعوه للحضور عنده، فأمر الشيخ بعض أصحابه أن يكتب إليه:

قُلْ لِلْأَمِيرِ مَقَالَةٌ      مِنْ نَاصِحِ فَطْنٍ نَبِيٍّ  
إِنَّ الْفَقِيهَ إِذَا أَتَى      أَبْوَابَكُمْ لَا خَيْرَ فِيهِ<sup>(٣)</sup>.

(١)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٤٤/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٩٣.

(٢)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٨٣/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٩٢.

(٣)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٧٧.

ولقد رُزِقَ الإمام الشاطبي - رحمه الله - القبول من الناس مما جعلهم يجمعون على إمامته وزهده وإخلاصه، فقد قال: أبو الحسن علم الدين السخاوي، (ت ٦٤٣هـ): «سمعت أبا عبد الله، محمد بن عمر بن حسين يقول: سمعت جماعة من المغاربة يقولون: من أراد أن يصلي خلف رجل لم يعص الله قط في صغره ولا كبره، فليصل خلف أبي القاسم الشاطبي»<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على مكانته - رحمه الله - وسعة علمه ما أثنى به العلماء عليه من الأوصاف الكريمة، والمناقب الجميلة، وإليك بعضاً من هذه الأقوال:

- قال أبو الحسن، علم الدين السخاوي: «قال محمد بن الحسين: فالمؤمن العاقل إذا تلا القرآن استعرض القرآن، فكان كالمرآة يرى بها ما حسن من فعله وما قبح منه، فما حذر مولاة منه حذر، وما خوف به خافه، وما رغب فيه رغبه ورجاه، فمن كانت هذه صفته أو ما قارب هذه الصفة فقد تلاه حق تلاوته، ورعاه حق رعايته، وكان شاهداً وشفيعاً وأنيساً - ثم قال: السخاوي - وقد كان شيخنا أبو القاسم الشاطبي صاحب هذه الأوصاف جميعها وربما زاد عليها»<sup>(٢)</sup>.

- وقال أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي، (ت ٦٢٤هـ): «كان - رحمه الله - عالماً بكتاب الله تعالى، من قراءته وتفسيره، ومحدث رسول الله ﷺ مبرزاً فيه، وكان إذا قرئ عليه البخاري ومسلم والموطأ تُصحح النسخ من حفظه.

ثم قال: «قرأ القرآن وتعلم النحو واللغة، وتفنن في قراءة القرآن والقراءات، وهو حدث، قرأ الناس عليه في بلده، واستفادوا منه قبل سن التكهل»<sup>(٣)</sup>.

- وقال الإمام إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت ٧٣٢هـ): «كان - رحمه الله - إماماً في علوم القرآن، ناصحاً لكتاب الله تعالى، متقناً لأصول العربية.

(١) - انظر: مختصر الفتح الموهبي: ص ٥٠.

(٢) - جمال القراء وكمال الإقراء: ٣٧١/١.

(٣) - إنباه الرواة: ١٦٠/٤ - ١٦١.



ثم قال: «كان غاية في الذكاء، صادقاً في تعبير الرؤيا، مجيداً في النظم، متواضعاً لله تعالى، قدوة في الصلاح، ذا بصيرة صافية، تلوح منه الكرامات»<sup>(١)</sup>.

- وقال الإمام الذهبي، (ت ٧٤٨هـ): «استوطن مصر وتصدر للإقراء بها، اشتهر اسمه، وبُعِدَ صيته، وقصده الطلبة من النواحي، وكان إماماً علامة ذكياً، كثير الفنون، منقطع القرين، رأساً في القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، واسع العلم.....

ثم قال: «وكان متجنباً فضول القول، ولا يتكلم في سائر أوقاته إلا بما تدعو إليه الضرورة، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة في هيئة حسنة، وخضوع واستكانة، ويمنع جلساءه من الخوض إلا في العلم والقرآن، وكان يعتلّ العلة الشديدة فلا يشتكي، ولا يتأوه»<sup>(٢)</sup>.

- وقال ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ): «كان إماماً كبيراً، أعجوبة في الذكاء، كثير الفنون، آية من آيات الله، غاية في القراءات .... رأساً في الأدب، مع الزهد والولاية والعبادة والانقطاع ....

ثم قال: «وكان يصلي الصبح بغلس بالفاضلية، ثم يجلس للإقراء، فكان الناس يتسابقون السرى إليه ليلاً، وكان إذا قعد لا يزيد على قوله من جاء أولاً فليقرأ، ثم يأخذ عليه الأسبق فالأسبق، فاتفق في بعض الأيام أن بعض أصحابه سبق أولاً، فلما استوى الشيخ قاعداً قال: من جاء ثانياً فليقرأ، فشرع الثاني في القراءة، وبقي الأول لا يدري حاله، وأخذ يتفكر ما وقع منه - بعد مفارقة الشيخ - من ذنب أو جُنب حرمان الشيخ له، ففطن أنه جُنب تلك الليلة، ولشدة حرصه على التوبة نسي ذلك لما انتبه فبادر إلى الشيخ، فاطلع الشيخ على ذلك فأشار للثاني بالقراءة، ثم إن ذلك

(١) - كثر المعاني في شرح حرز الأمامي للجعبري: ت: أحمد الزبيدي: ٣٥/٢.

(٢) - معرفة القراء: ١١١١/٣ - ١١١٣.

الرجل بادر إلى حمام جوار المسجد فاغتسل به، ثم رجع قبل فراغ الثاني، والشيخ قاعد أعمى على حاله، فلما فرغ الثاني قال الشيخ من جاء أولاً فليقرأ<sup>(١)</sup>.

- وقال جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ): «كان إماماً فاضلاً في النحو والقراءات والتفسير والحديث، علامة، نبيلاً، محققاً، ذكياً، واسع المحفوظ، ..... صالحاً صدوقاً<sup>(٢)</sup>».

## ٦ - مؤلفاته وآثاره:

١ - القصيدة اللامية، المسماة بـ "حرز الأمان ووجه التهاني" التي ذكر الشاطبي أنه ابتداءً أولها بالأندلس إلى قوله:

(جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ دَلِيلًا .....)<sup>(٣)</sup>

وأكملها بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة، وقد نظم فيها كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني<sup>(٤)</sup>. (سيأتي التعريف بهذه القصيدة في مبحث مستقل).

٢ - القصيدة الرائية، المسماة بـ "عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد"، والتي نظم فيها مسائل "المقنع" لأبي عمرو الداني، (ت ٤٤٤هـ)، وزاد عليه أحرفاً يسيرة<sup>(٥)</sup>، وتقع هذه القصيدة في: (٢٩٨) بيتاً<sup>(٦)</sup>، وقد حظيت هذه المنظومة بشروح كثيرة منها ما يلي:

(١) - غاية النهاية: ٢/٢١.

(٢) - بغية الوعاة: ٢/٢٦٠.

(٣) - متن الشاطبية من البيت: رقم (٤٥).

(٤) - انظر: مختصر الفتح المواهي: ص ٥٧.

(٥) - انظر: كشف الظنون: ٢/١١٥٩.

(٦) - وقد نشرت هذه القصيدة ضمن كتاب: "إتحاف البررة بالمتون العشرة"، جمع الشيخ علي الضباع.

- شرح الإمام علم الدين، أبي الحسن السخاوي، (ت ٦٤٣هـ)، سماه: "الوسيلة إلى كشف العقيلة"<sup>(١)</sup>.

- شرح ابن جبارة، أحمد بن محمد بن عبد الولي المقدسي الحنبلي، (ت ٧٢٨هـ)<sup>(٢)</sup>.

- شرح برهان الدين، أبي إسحاق، إبراهيم بن عمر الجعبري: (ت ٧٣٢هـ)، سماه: "جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد"<sup>(٣)</sup>.

- شرح أبي البقاء، علي بن عثمان بن القاصح، (ت ٨٠١هـ)، سماه: "تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد"<sup>(٤)</sup>.

- شرح الملا علي قارئ، (ت ١٠١٤هـ)، سماه: "الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) - انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢، وقد حُقق هذا الكتاب في كلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، قام بتحقيقه الباحث: "طلال أحمد علي دين محمد".

(٢) - انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢.

(٣) - انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢، وقد حُقق هذا الكتاب في رسالة دكتوراة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام بتحقيقه د. "محمد إلياس محمد أنور".

(٤) - وهو مطبوع بمكتبة مصطفى الحلبي بمصر، وذلك بتحقيق ومراجعة الشيخ عبد الفتاح القاضي.

(٥) - انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢، وقد حُقق هذا الكتاب في رسالة دكتوراة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، قام بتحقيقه د. "عبدالرحمن السديس".

وهناك عدة مؤلفات أخرى للشاطبي منها: <sup>(١)</sup>

٣- "قصيدة رائية في عدد آي السور"، نظم فيها تأليف: الفضل ابن شاذان الرزازي، (ت: في حدود: ٢٩٠هـ) <sup>(٢)</sup>، سماها: "ناظمة الزهر" <sup>(٣)</sup>، وقد حظيت هذه القصيدة بعدة شروح منها ما يلي:

"لوامع البدر في بستان ناظمة الزهر"، لعبد الله صالح بن أحمد الأنصاري الأيوبي، (ت ١٢٢٥هـ) <sup>(٤)</sup>.

"القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز على ناظمة الزهر"، لرضوان بن محمد المخللاتي، (ت ١٣١١هـ) <sup>(٥)</sup>.

"قطف الزهر من ناظمة الزهر"، لعلي الضباع، (ت ١٣٧٦هـ) <sup>(٦)</sup>.

"بشير اليسر شرح ناظمة الزهر"، لعبد الفتاح القاضي، (ت ١٤٠٣هـ) <sup>(٧)</sup>.

٤- "قصيدة دالية"، نظم فيها كتاب "التمهيد" لابن عبد البر، (ت ٤٦٣هـ)، قال القفطي: «قصيدة دالية في خمسمائة بيت، من حفظها أحاط بالكتاب علماً» <sup>(٨)</sup>، وقال القسطلاني: «لم أقف عليها مع تطلي لها» <sup>(٩)</sup>.

(١)- انظر: مختصر الفتح المواهي: ص ٦٥ - ٦٦.

(٢)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٠/٢.

(٣)- انظر: كشف الظنون: ١٩٢١/٢، وقد نشرت هذه القصيدة ضمن كتاب: "إتحاف البررة بالمتون العشرة"، جمع الشيخ علي الضباع.

(٤)- انظر: الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧٨.

(٥)- وقد حقق هذا الكتاب الشيخ عبد الرازق علي إبراهيم، وطبع بدار الرشيد بالمدينة النبوية.

(٦)- مطبوع ومتداول.

(٧)- مطبوع بالمكتبة المحمودية التجارية بمصر.

(٨)- انظر: إنباه الرواة: ١٦١/٤.

(٩)- مختصر الفتح المواهي: ص ٦٦، وهي مفقودة حسب علمي.

٥- "قصيدة نظم فيها ظاءات القرآن الكريم"، وتقع في أربعة أبيات<sup>(١)</sup>.

٦- "قصيدة نظم فيها موانع الصرف"، وتقع في أربعة أبيات<sup>(٢)</sup>.

## ٧- وفاته:

توفي - رحمه الله - في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة، سنة تسعين وخمسمائة هجرية بالقاهرة، ودفن بالقرافة، بين مصر والقاهرة، بمقبرة القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني<sup>(٣)</sup>.



---

(١)- انظر: لطائف الإشارات: ص ٢٣٦، وإنباه الرواة: ١٦٢/٤، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٦٦.

(٢)- انظر: إنباه الرواة: ١٦٢/٤، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٦٦.

(٣)- انظر: غاية النهاية: ٢٣/٢.

## المبحث الثاني:

### نبذة موجزة عن منظومة الشاطبي "حُرز الأُماني ووجه التهاني".

إن علم القراءات قد حظي بعناية العلماء منذ نشأته إلى وقتنا الحاضر، فقد قَبِضَ اللهُ لَهُ رجالاً فضلاء، جعلوا أنفسهم وأوقاتهم وقفاً في سبيل خدمة القرآن وقراءاته، فقاموا على خدمته بالشرح والنظم والتحقيق والتحرير، وذلك مساهمة منهم في تحقيق الضمان الإلهي، الذي تكفل الله به سبحانه لكتابه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١).

ومن شارك في ذلك - من بين أولئك الرجال - الإمام الفذ العلامة القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي الرعيني الأندلسي، بنظمه لقصيدته اللامية المشهورة، المسماة بـ:

#### (حُرز الأُماني ووجه التهاني)

وهي منظومة جَمَعَت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة، قَصَدَ بها مؤلفها تيسير هذا العلم، وتقريب حفظه، وتسهيل تناوله.

وهذه القصيدة تعتبر من عيون الشعر؛ بما اشتملت عليه من عذوبة الألفاظ، ورصانة الأسلوب، وروعة المعنى، فهي أصل في بابها، وركن في مرادها.

ولذا تلقاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، وعُنُوا بها أعظم عناية، فشرحوا ألفاظها، وحلوا رموزها، وكشفوا أسرارها، وأظهروا فوائدها، واستخرجوا دررها وجواهرها.

(١) - سورة الحجر، الآية: ٩.

ومما يدللك على مكانة هذه المنظومة ما أثنى به العلماء عليها، من المدائح والأوصاف الكريمة، وإليك بعض هذه الأقوال:

### ثناء العلماء عليها:

- قال أبو شامة المقدسي، (ت ٦٦٥ هـ) «إن الله تعالى سهّل هذا العلم على طالبيه بما نظمه الشيخ الإمام العالم الزاهد أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله - من قصيدته المشهورة المنعوتة: بـ "حرز الأمانى"، التي نبغت في آخر الدهر، أعجوبة لأهل العصر، فنبذ الناس سواها من مصنفات القراءات، وأقبلوا عليها؛ لما حوت من ضبط المشكلات، وتقييد المهملات، مع صغر الحجم، وكثرة العلم.....

ثم قال: «وهي أول مصنف وجيز حفظته بعد القرآن العزيز، وذلك قبل بلوغ الحلم، وجريان القلم، ولم أزل من ذلك الزمان - إلى الآن - طالباً إتقان معرفة ما احتوت عليه من المعاني، وإبراز ما أودع في الحرز من الأمانى، وكل حين يفتح من فوائدها باب، ومن معانيها ما لم يكن في حساب»<sup>(١)</sup>.

- وقال الإمام أبو عبد الله الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ): «وقد سار الركبان بقصيدته: "حرز الأمانى"، وعقيلة أتراب القصائد، اللتين في السبع والرسم، وحفظهما خلق لا يحصون، وخضع لهما فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحذاق القراء، فلقد أبدع وأوجز، وسهّل الصعب، وأخلص النية»<sup>(٢)</sup>.

- وقال الإمام الجعبري، (ت ٧٣٢ هـ): «وقلت في مدح قصيدته:

إِذَا مَا رُمْتَ نَقَلَ السَّبْعَةَ الزَّمْ لَتُظْفَرُ بِالْمُنَى حَرَزُ الْأَمَانِي

جَزَى اللَّهُ الْمُصَنِّفَ كُلَّ خَيْرٍ بِمَا أَسَدَاهُ فِي وَجْهِ التَّهَانِي

(١) - إبراز المعاني: ١٠٦/١ - ١٠٧.

(٢) - معرفة القراء ١١١٣/٣، وانظر مختصر الفتح المواهي ص ٦١.

بألفاظ حَكَتْ دُرّاً نَضِيداً وقد نَادَتْ فَلَبَّتْهَا المعاني»<sup>(١)</sup>.

- وقال ابن الجزري في وصفها: «من وقف على قصيدتيه علم مقدار ما آتاه الله في ذلك، خصوصاً «اللامية» التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها إلا مَنْ نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نُظِمَ على طريقتها، فلقد رُزِقَ هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أقول ولا في غير هذا الفن، فإنني لا أحسب أن بلداً من بلاد المسلمين يخلو منه، بل لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة به»<sup>(٢)</sup>.

- وقال كذلك عنها في كتابه "تجوير التيسير"<sup>(٣)</sup>: «قصيدته التي لم يُسبق إلى مثلها، ولم يُنسَجَ في الدهر على شكلها».

- وقال شهاب الدين القسطلاني، (ت ٩٢٣هـ): «المشتملة على القراءات السبع، الفائقة في الإيجاز والجمع، الساري سرُّها في سائر القلوب والأسرار، المتلقاة بالقبول من علماء الأمصار، فمن آياتها الباهرة، وبراهينها المتكاثرة، أنه يُفْتَحُ لمعانيها من معانيها في كل حين باب، ومن فوائد فرائدها ما لم يكن له في حساب...»

ثم قال: «وقد روينا عنه أنه قال: \_ يقصد الشاطبي \_ "لا يقرأ أحدٌ قصيدتي هذه إلا ينفعه الله بها لأني نظمتها لله تعالى".

أقول: وكذا كان، فلقد عمَّت في المشارق والمغارب بركتُها»<sup>(٤)</sup>.

ومن خلال هذه الأقوال يتبين لنا علو منزلة هذه القصيدة، ورفعة شأنها عند أهل هذا العلم.

(١) - كثر المعاني للجعبري: ت: أحمد الزبيدي: ٣٧/٢.

(٢) - غاية النهاية: ٢٢/٢.

(٣) - ص ٩٠-٩١.

(٤) - مختصر الفتح المواهي: ص ٥٧-٦٢.



## أصل القصيدة:

وهذه القصيدة جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة الذين اختار قراءتهم الإمام أبو بكر، أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، (ت ٣٢٤هـ)، فاشتهر في الآفاق ذكرهم، وأطبق عليهم أهل الأداء.

وقد كثرت التصانيف بعد ابن مجاهد في ذكر قراءتهم، وهي ما بين مصنف وجيز، وكتاب مطول يجمع طرقهم، وأخبارهم ورواياتهم، وآل الأمر إلى أن صنف كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني فاعتمد عليه<sup>(١)</sup>، وقام الإمام الشاطبي بنظم هذا الكتاب في هذه القصيدة المشهورة؛ تقريباً لحفظه، وتسهيلاً لتناوله، ولذا قال في قصيدته:

(وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتَصَارَهُ فَأَجَنْتُ بَعُونَ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَمَّلًا)<sup>(٢)</sup>.

قال الجعبري: «وخصّ كتاب "التيسير" لأنه روايته، وجمع بين الاختصار والنظم تسهيلاً على الطلبة»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن القاصح: «وكتاب "التيسير" من محفوظات الشاطبي، قال: عرضته حفظاً عن ظهر قلبٍ وتلّوت ما فيه على ابن هذيل<sup>(٤)</sup> بالأندلس»<sup>(٥)</sup>.

- وكتاب "التيسير" من أهم الكتب المصنفة في القراءات السبع، ويتميّز بالضبط في الرواية، وتحرير أوجه الخلاف، واختصاره لمسائل هذا العلم.

(١)- انظر: إبراز المعاني: ١٠٦/١.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٨).

(٣)- كثر المعاني للجعبري ت: أحمد الزبيدي: ١٤٧/٢.

(٤)- هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي، إمام، عالم، ثقة، عرض الشاطبي عليه

كتاب التيسير، وسمع منه الحديث، ت: (٥٦٤هـ). انظر: معرفة القراء: ٩٩٠/٢، وغاية النهاية: ٥٧٣/١.

(٥)- السراج ص ٢١.

ولذا يقول أبو شامة: «كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني اعتمد عليه، وصُرِّفَت العنايةُ إليه؛ لما فيه من التنقيح والاختيار والتحرير والاختصار»<sup>(١)</sup>.

وقد سار أبو عمرو الداني في كتابه "التيسير" على طريقة مكى بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، في كتابه "البصرة"، فاكتفى في القراءات السبع بأربع عشرة رواية، عن كلِّ قارئ راويان.

وقد ذكر أبو عمرو الداني في مقدمة كتابه أنه اقتصر في الطرق على ما اشتهر وانتشر عند التالين فقال: «إنكم سألتُموني أن أصنف لكم كتاباً مختصراً في مذاهب القراء السبعة بالأمصار، يقرب عليكم تناوله، ويسهل عليكم حفظه، ويخفّ عليكم درسه، ويتضمن من الروايات والطرق ما اشتهر وانتشر عند التالين، وصحّ وثبت عند المتصدرين من الأئمة المتقدمين...

- ثم قال -: واعتمدت في ذلك على الإيجاز والاختصار، وترك التطويل والتكرار، وقربت الألفاظ، وهذبت التراجم، وذكرت عن كل واحد من القراء روايتين» انتهى<sup>(٢)</sup>.

وأخبر الشاطبي عن قصيدته أنها زادت على أصلها - وهو التيسير - بفوائد ليست فيه كزيادة أحكام، أو أوجه، أو لطائف، أو إشارة لتعليل، ومن ذلك زيادة: "مخارج الحروف"<sup>(٣)</sup>.

قال الشاطبي: «وهو إمام عظمت همته - يقصد أبا عمرو الداني - في شأن القرآن، وزاد في العناية به على كثير ممن تقدمه فضلاً عن الأقران، ولقي من أخذ عن أهل الشرق والغرب، وهان عليه في ذلك ركوب كل وعر ومستصعب، ودار الحجاز ومصر والمغرب الأوسط، ولم يرو إلا عن الموفّر في دينه المذهب الأضبط، ثم أودع في

(١) - إبراز المعاني: ١٠٦/١.

(٢) - التيسير - باختصار -: ص ٢-٣.

(٣) - انظر: كتر المعاني للجعبري: ت: أحمد اليزيدي: ١٤٧/٢، والسراج ص ٢١.

هذا الكتاب ما ضبطه عن كل متقن، على أن هذه القصيدة أبرزت من معانيه عقودها، وأضافت إليها من كلام الأئمة المبرزين ما شاكل نظمها ونضيدها، ..... فكم فيها من فوائد يطيب بساحل الإنصاف ورودها»<sup>(١)</sup>.

وقال في نظمه:

(وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلَا)<sup>(٢)</sup>.

### تسميتها:

أخبر - رحمه الله - أنه سُمِّيَ هذه القصيدة بـ "حرز الأمانى ووجه التهاني"، فقال:

(وَسَمَّيْتُهَا حِرْزَ الْأَمَانِي تَيْمَنًا وَوَجْهَ التَّهَانِي فَاهْنَةً مُتَقَبَّلَا)<sup>(٣)</sup>.

أي: سَمَّاهَا بهذا تَبَرُّكاً وتفاؤلاً لها بجمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة، كي تتحقق بنظمها أمانى طلبة هذا العلم، ويهتئوا بها، بتحقيق مناهم ووجدان ضالتهم، لإحراز ما زخرت به هذه القصيدة الوجيزة من العلوم الغزيرة، المتعلقة بالقراءات السبع المتواترة.

فـ (الحِرْز): هو الذي يَحْفَظ ما يُودَع، و(الأمانى) جمع أُمْنِيَّة، وهي: ما يُتَمَنَّى من بُعْية ونحوها، ووجه الشيء: أحسنه، و(التهاني) جمع تهنئة، وهي ما يلتذُّ به<sup>(٤)</sup>.

(١) - مختصر الفتح المواهبي: ص ٦٠.

(٢) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٩).

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٧٠).

(٤) - انظر: كثر المعاني للجعبري: ت: اليزيدي: ١٤٨/٢.

## منهجها:

- الإمام الشاطبي - رحمه الله - بدأ قصيدته بخطبة ضافية بديعة بدأها بالبسملة، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، والحمد، وثنّى بالثناء على كتاب الله القرآن العظيم، مبيناً فضله ومزاياه وصفاته، واصفاً قارئه وحافظه وما أعدّه الله له في الدارين من الفضائل والأجور، ثم عرض لأسماء القراء السبعة ورواتهم، ورموزهم، ثم كشف عن منهجه وطريقته التي سار عليه في ضبط قراءات الأئمة السبعة، فقال: مبتدئاً ذلك بقوله:

(لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَى بِهَا كُلُّ طَارِقٍ وَلَا طَارِقٌ يُخْشَى بِهَا مُتَمَحِّلًا).<sup>(١)</sup>

وانتهى بقوله:

(وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بَدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيَذَرَى وَيُعْقَلَا).<sup>(٢)</sup>

وقد بيّن في هذا المنهج انه استعمل حروف: "أبجد هوز" رموزاً للقراء والرواة، وقسّمها إلى رموزٍ حرفية وكلمية، وبيّن طريقة التعامل معها فقال:

(وها أنا ذا أسعى لعلّ حروفهم يطوِّعُ بها نظم القوافي مُسَهِّلًا

جعلت أبا جادٍ على كلّ قارئٍ دليلاً على المنظومِ أوّلٍ أوّلاً)

فيذكر - رحمه الله - الكلمة القرآنية المختلف فيها، ثم يذكر من قرأ هذه الكلمة من القراء السبعة أو رواهم برموزهم الحرفية أو الكلمة المعروفة، ويضع هذه الرموز الدالة على قراء الكلمة المرادة في أوائل كلمات ذات معانٍ بديعة، زادت في روعة هذه القصيدة.

ثم إذا انقضت تلك الرموز أتى بالواو تفصل بين الكلمة السابقة والكلمة اللاحقة التي سيأتي حكمها، قال - رحمه الله -:

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٢).

(٢) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٦).

(ومهما أتت من قبل أو بعد كلمة فكن عند شرطى واقض بالواو فيصلاً)  
ثم بعد ذلك أجمل أنواع الاختلاف في القراءة بقاعدة مهمة، تضمنت أن كل  
نوع من الاختلاف يتكوّن من ضدين، وسيقتصر فيه على ذكر أحد الضدين لدلالته  
على الآخر بطريق التلازم، فقال:

(وما كان ذا ضدٍ فإنى بضده غني فراحم بالذكاء لتفضلاً)

ثم فصل هذه القاعدة ومصطلحاتها.

ثم ابتداء أصول القراء، وهي القواعد المطردة، والأحكام الكلية التي تندرج تحتها  
الجزئيات المتماثلة، ثم بعد ذلك بدأ بباب فرش الحروف في سور القرآن، وهي  
الجزئيات التي يقع الخلاف في قراءتها ولا يقاس عليها في الغالب.

وبعد انتهائه من سور القرآن الكريم، عطف بباب التكبير عند سور ختم  
القرآن، ثم عرض مبحثاً مهماً في تلاوة القرآن وتجويده، وهو بيان مخارج الحروف  
وصفاتها.

ثم ختم قصيدته بالحمد لله على إتمامها، والدعاء لها بالقبول، والصلاة والسلام  
على النبي الكريم ﷺ.

ومما يزيد هذه القصيدة جمالاً؛ أن الشاطبي - رحمه الله - لم يقتصر على  
القراءات فحسب، بل ضمّن قصيدته معانٍ بديعية، وإشارات بلاغية، حيث كان يرمز  
للقراء في أوائل كلمات، مشتملة على لطائف وإشارات، إما موجهة للقراءة، أو مبينة  
أصل كلمة، أو منتصرة لقراءة، - وقد أبرز شارحنا السمين الحلبي كثيراً من هذه  
الإشارات - بل اشتملت هذه القصيدة على فوائد وعظية، وفيها إشارات لأحاديث  
نبوية، فقلوه مثلاً:

(ويجمعها حقُّ ضغطٍ عصٍ خطا)<sup>(١)</sup>.

فيه إشارة إلى ضغطة القبر للعاصي كثير الذنوب<sup>(٢)</sup>.

وقوله: (وقارته المرضي قر مثاله كالاترج حاله مريحاً وموكلًا)<sup>(٣)</sup>.

فيه إشارة لحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة، ريحها طيب، وطعمها طيب...»<sup>(٤)</sup>.

يقول ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ): «ولقد أبدع فيها كل إبداع، وهي عمدة قراء هذا الزمان في نقلهم، فقل من يشتغل بالقراءات إلا ويقدم حفظها ومعرفتها، وهي مشتملة على رموز عجيبة، وإشارات خفية لطيفة، وما أظنه سبق إلى أسلوبها»<sup>(٥)</sup>.

ومما لا شك فيه أن الله نفع بهذه القصيدة أمة الإسلام، فتسابق العلماء في سائر السبقاق والأزمدة للعناية بها، فكم من شارح لها، وكم من محرر لأوجهها، وكم من حافظ لها، وهذا من توفيق الله سبحانه، ولذا يقول شهاب الدين القسطلاني، (ت ٩٢٣هـ): «وما حفظها أحدٌ إلا وانتفع بها؛ لأن ناظمها لما فرغ منها طاف بها حول الكعبة اثني عشر ألف أسبوعاً وهو يدعو في أماكن الدعاء لمن يقرأها، وهي بين يديه، بهذا الدعاء: "اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، رب هذا البيت العظيم، انفع بها كل من يقرأها»<sup>(٦)</sup>.

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٤٠).

(٢) - ذكر هذا أبو شامة في: إبراز المعاني: ١٥١/٢.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٧).

(٤) - جزء من حديث: أخرجه البخاري، كتاب: الأطعمة، رقم: (٥٠٠٧) ومسلم، كتاب: صلاة

المسافرين، رقم: (١٣٢٨)، ذكر هذه الإشارة أبو شامة في: إبراز المعاني: ١١٩/١.

(٥) - وفيات الأعيان: ٧١/٤.

(٦) - مختصر الفتح الموهبي: ص ٦٢.

## المبحث الثالث:

نبذة عن بعض شروح الشاطبية ومختصراتها وبعض الزوائد والتمتات  
والتحريرات عليها:

لقد رزق الله هذه المنظومة الشاطبية من الشهرة والقبول، ولقيت من الاهتمام والعناية ما لم يحظ به غيرها من كتب القراءات، وتنافس الناس فيها فأقبل العلماء عليها بالشرح والتعليق والاختصار، يقول شهاب الدين القسطلاني: «إن أهل مصر كانوا كثيراً ما يحفظون: "العنوان"، فلما ظهرت القصيدة تركوه»<sup>(١)</sup>.

وإليك بعضاً من شروحها:

١- شرح أبي القاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل الأزدي التونسي، المعروف بـ"ابن الحداد" (ت ٦٢٥هـ)، وهو تلميذ الشاطبي، قال ابن الجزري: «عمل شرحاً للشاطبية، ويحتمل أن يكون هو أول من شرحها»<sup>(٢)</sup>.

٢- شرح أبي العباس، أحمد بن علي بن محمد بن علي الأندلسي (ت ٦٤٠هـ)، قال الذهبي: «اختصر كتاب: "التيسير"، وألف شرحاً للشاطبية»<sup>(٣)</sup>.  
وشرحه هو المسمى بـ"المهند القاضبي في شرح قصيدة الشاطبي"<sup>(٤)</sup>

٣- شرح علم الدين أبي الحسن، علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)،

(١)- لطائف الإشارات: ص ٨٩.

(٢)- غاية النهاية: ٣٦٦/١، وانظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٨٢.

(٣)- معرفة القراء: ١٣٤٨/٣.

(٤)- انظر: غاية النهاية: ٨٧/١، وكشف الظنون: ٦٤٧/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات:

ص ١٩٩.

وهو تلميذ الناظم وصاحبه، وهو السبب في شهرة الشاطبية<sup>(١)</sup>، بل جزم كثير من علماء القراءات أنه أول شارح لها.

يقول ابن الجزري: «هو أول من شرحها، بل هو - والله أعلم - سبب شهرتها في الآفاق، وإليه أشار الشاطبي بقوله: يقيض الله لها فتى يشرحها...»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو شامة: «فلما رأيت السخاوي قد شرحها علمت أنه ذلك الفتى الذي أشار إليه»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن القاصح: «فأول شارح شرحها الإمام علم الدين السخاوي، تلقاها عن ناظمها، وتابعه الناس على ذلك، فشرحوها»<sup>(٤)</sup>.

وقال القسطلاني: «اعلم أنه اتفق الجمهور على أن أول شارح لها الإمام علم الدين السخاوي، وسمّاها: فتح الوصيد»<sup>(٥)</sup>.

وقد أثنى الإمام الجعبري على هذا الشرح بقوله: «وَكُلُّ كُلٍّ عَلَى فَاتِحٍ وَصِيدِهَا، وَمَانِحٍ نَضِيدِهَا، الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ، تَاجُ الْقُرَاءِ، سَرَّاجُ الْأَدْبَاءِ، عِلْمُ الدِّينِ السَّخَاوِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَرَأَهَا عَلَى مُؤَلَّفِهَا غَيْرَ مَرَّةٍ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الشَّارِحِينَ»<sup>(٦)</sup>.  
وقد سَمَّى السَّخَاوِيُّ شَرْحَهُ: بـ "فتح الوصيد في شرح القصيد"<sup>(٧)</sup>.

(١) - انظر: لطائف الإشارات: ٨٩/١.

(٢) - غاية النهاية: ٥٧٠/١.

(٣) - إبراز المعاني: ١٠٧/١.

(٤) - السراج ص: ٣.

(٥) - مختصر الفتح المواهبي - باختصار -: ص ٧٩.

(٦) - كثر المعاني للجعبري: ت أحمد البزدي: ٢/٢٥، وانظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٧٩، ٨٠.

(٧) - انظر: غاية النهاية: ٥٧٠/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٧٩، وكشف الظنون: ٦٤٧/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٤٧، وقد حُقِّقَ هذا الكتاب في جامعة محمد الخامس بالمغرب، في رسالة دكتوراة، قام بتحقيقه: د. مولاي محمد إدريس الطاهري، وطبع مؤخراً في أربعة مجلدات بمكتبة الرشد، سنة ١٤٢٣هـ.



٤- شرح المنتجب، حسين بن أبي العز بن رشيد الهمذاني (ت ٦٤٣هـ)،  
المسمى بـ "الدرة الفريدة في شرح القصيدة" (١).

قال ابن الجزري فيه: «شرح الشاطبية شرحاً لا بأس به.....»

ثم قال: وفي شرحه القصيدة مواضع بعيدة عن التحقيق (٢).

وقال أبو شامة عنه: «انتفع بشيخنا السخاوي في معرفة قصيدة الشاطبي، ثم  
تعاطى شرحها فخاض، ثم عجز عن سباحته، وجحد حق تعليم شيخنا له وإفادته» (٣).

٥- شرح أبي عبد الله، محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الفاسي،  
(ت ٦٥٦هـ)، المسمى بـ "الآلئ الفريدة في شرح القصيدة".

قال الذهبي: «وشرحه للشاطبية مفيد في غاية الحسن» (٤).

(وسياتى له مزيد بيان في مبحث مستقل؛ لاستفادة السمين منه كثيراً).

٦- شرح أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد الموصلي، المعروف:  
بـ "شعلة"، (ت ٦٥٦هـ)، المسمى بـ "كنز المعاني في شرح حرز الأمان" (٥).

(١)- انظر: كشف الظنون: ٦٤٨/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ٩٥، ويوجد منه نسخة  
في قسم المخطوطات، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، برقم: (١/٢٨٥٠)، صورته واستفدت منه في هذا  
المبحث.

(٢)- غاية النهاية: ٣١٠/٢.

(٣)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٨١.

(٤)- معرفة القراء: ١٣٣٠/٣، وانظر: غاية النهاية: ١٢٢/٢، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨١، وكشف  
الظنون: ٦٤٩/١، ولطائف الإشارات: ٨٩/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧٤. وقد  
حُقّق هذا الكتاب في رسالة ماجستير، في كلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام  
بتحقيقه الباحث: عبد الله بن عبد المجيد النمكاني.

(٥)- انظر: غاية النهاية: ٨١/٢، ولطائف الإشارات: ٨٩/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨٣، وكشف  
الظنون: ٦٤٧/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧١. وقد طُبِعَ هذا الكتاب في مجلد واحد،  
عن طريق الاتحاد العام لجماعة القراء بالقاهرة سنة ١٣٧٤هـ، بتصحيح: متولي عبد الله الفقاعي.

قال القسطلاني: «وسمى شرحه بـ"كنز المعاني في شرح حرز الأمان"، فتوارد الجعيري في تسميته، واعتذر الجعيري معه في ذلك في آخر شرحه بأنه لم يكن سمع به»<sup>(١)</sup>.

وهو شرح يمتاز بحسن التنظيم، وجمال الترتيب، ويتكلم عن البيت من ناحية اللغة والإعراب والمعنى، بلفظ وجيز، وعبارة مختصرة.

٧- شرح علم الدين، أبي محمد، قاسم بن أحمد اللورقي، (ت ٦٦١هـ)، المسمى: بـ"المفيد في شرح القصيد"<sup>(٢)</sup>.

قال القسطلاني: «شرحها... شرحاً متوسطاً، وله اليد الباسطة في العربية»<sup>(٣)</sup>.

٨ - شرح أبي شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، (ت ٦٦٥هـ)، المسمى بـ"إبراز المعاني من حرز الأمان".

قال الذهبي: «وصنف شرحاً بديع الحُسن للشاطبية»<sup>(٤)</sup>.

وهو من أهم الشروح وأوسعها، قام مؤلفه بشرح الألفاظ، وربط الرموز بمعانٍ جلية، تتعلق بالقراءات، مع توجيهه لبعض القراءات، وذكره لبعض الشواهد من كلام العرب، وأعاد نظم بعض أبيات الشاطبي، التي كان يرى أنها أقرب في المعنى، وأضبط للقراءة، كما نظم ياءات الزوائد في نهاية كل سورة<sup>(٥)</sup>.

(١) - مختصر الفتح المواهي: ص ٨٣.

(٢) - انظر: معرفة القراءة: ١٣١٠/٣، وغاية النهاية: ١٦/٢، وكشف الظنون: ٦٤٨/١٠، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٨٩.

(٣) - مختصر الفتح المواهي: ص ٨١.

(٤) - معرفة القراءة: ١٣٣٥/٣.

(٥) - انظر: غاية النهاية: ٣٦٥/١، وكشف الظنون: ٦٤٧/١، ومختصر الفتح المواهي: ص ٨٠، وقد طبع هذا الكتاب في كلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، قام بتحقيقه الشيخ: محمود بن عبد الخالق محمد جادو - رحمه الله - وله طبعة أخرى بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي بمصر.

(وسياًتي له مزيد بيان في مبحث مستقل؛ لاستفادة السمين منه كثيراً).

٩- شرح أبي الحسن، علي بن يوسف بن حريز بن فضل اللخمي، المعروف: "الشَّطْنُونِي"، (ت ٧١٣هـ).

قال ابن الجزري: «وبلغني أنه عمل في الشاطبية شرحاً، فلو ظهر لكان أجود شروحها»<sup>(١)</sup>.

١٠- شرح أبي عبد الله، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، المعروف: بـ "ابن آجروم"، (ت ٧٢٣هـ)، المسمّى بـ "فرائد المعاني في شرح حرز الأمان" (٢).

١١- شرح شهاب الدين، أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة المقدسي، (ت ٧٢٨هـ)، المسمّى بـ "المفيد في شرح القصيد".

قال الذهبي: «وصنف شرحاً كبيراً للشاطبية، فجوّده، ولكن حشّاه بالاحتمالات البعيدة»<sup>(٣)</sup>.

١٢- شرح أبي إسحاق، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، (ت ٧٣٢هـ)، المسمّى بـ "كنز المعاني في شرح حرز الأمان".

قال الذهبي: «شرح الشاطبية في ثلاث مجلدات كبار، فأتى فيه ببدايع ونفائس»<sup>(٤)</sup>.

وقال القسطلاني عن هذا الشرح: «شرحاً بديعاً كاملاً في معناه، لم يسبق إليه

(١)- غاية النهاية: ٥٨٥/١.

(٢)- انظر: الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٤٨، والأعلام: ٣٣/٧، وقد حُقق جزء منه في رسالة علمية في كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، قام بتحقيقه الباحث: عبد الرحيم النبولسي.

(٣)- معرفة القراء: ١٤٨٢/٣، وانظر: غاية النهاية: ١٢٢/١، ولطائف الإشارات: ٨٩/١، وكشف الظنون: ٦٤٨/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٨٩.

(٤)- معرفة القراء: ١٤٦٤/٣.

سابق، ولا لَحِقَ إليه لاحق»<sup>(١)</sup>.

١٣- شرح أبي محمد، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الدقوقي،  
(ت ٧٣٥هـ)، المسمّى: بـ "الحواشي المفيدة في شرح القصيدة".

قال الذهبي: «رأيت المجلد الأول من هذا الكتاب فوجدته ينبئ بإمامة المؤلف،  
ويقضي بمعرفته بالعربية»<sup>(٢)</sup>.

١٤- شرح أبي القاسم، هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم الحموي،  
المعروف: "بابن البارزي"، (ت ٧٣٨هـ)، المسمّى بـ "الفريدة البارزية في حلّ  
القصيدة الشاطبية"<sup>(٣)</sup>، فقد حوّل الشاطبية إلى نثرٍ عَرَضَ فيه أبيات القصيدة، بعبارة  
لا تتجاوز عبارة الإمام الشاطبي.

١٥- شرح محمد بن عمر بن علي بن أحمد العمادي، (ت ٧٦٢هـ)، المسمّى  
بـ "ميرز المعاني في شرح حرز الأمانى"<sup>(٤)</sup>.

---

(١)- مختصر الفتح الموهبي: ص ٨٢، وانظر: غاية النهاية: ٢١/١، ولطائف الإشارات: ٨٩/١، وكشف  
الظنون: ٦٤٦/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٦٧، وقد طبعت وزارة الأوقاف والشؤون  
الإسلامية في المغرب سنة ١٤١٩هـ جزءاً من الكتاب إلى نهاية باب: (ذكر لام هل، وبل)، بتحقيق  
الباحث: أحمد اليزيدي، ضمن بحث مقدم بعنوان: "الجعبري ومنهجه في كتر المعاني مع تحقيق نموذج منه".

(٢)- معرفة القراء: ١٥١٤/٣، وانظر: غاية النهاية: ٣٦٣/١.

(٣)- انظر: معرفة القراء: ١٤٨٧/٣، وغاية النهاية: ٣٥١/٢، وكشف الظنون: ٦٤٨/١، والفهرس  
الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٤٨، وقد حُقّق هذا الكتاب في رسالة علمية، في جامعة أم القرى، بمكة  
المكرمة، قام بتحقيقه د. عبد الله السليمان.

(٤)- انظر: الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧٩، يوجد منه نسخة في قسم المخطوطات  
بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، برقم: (١/٤٨٩٦) صَوَّرْتُهُ واستفدت منه.

١٦- شرح علاء الدين، أبي البقاء، علي بن عثمان بن محمد بن أحمد العذري، المعروف: "بابن القاصح" (ت ٨٠١هـ) المسمّى: بـ "سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي"<sup>(١)</sup>.

وهو شرح مختصر مفيد، ابتعد فيه مؤلفه - كما ذكر - عن التعاليل المطولة، وقال: إنها مذكورة في تصانيف وضعت لها، كإعراب القرآن، والتفاسير، وغير ذلك. ثم قال: «وقد اختصرت هذا الكتاب من شرح السخاوي، والفاسي، وأبي شامة، وابن جبارة، والجعبري، وغيرهم، وزدت فيه فوائد ليست من هؤلاء الشروحات»<sup>(٢)</sup>.

وقال القسطلاني: «شرحها شرحاً لطيفاً، كثير الفوائد»<sup>(٣)</sup>.

١٧- شرح شهاب الدين، أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي الشافعي، (ت ٩٩٥هـ).

وهو شرح يتميز بدقة العبارة واختصارها، وله نوع اهتمام بتوجيه القراءات، وخاصة في بعض المواضع المشككة، والتي تحتاج إلى إيضاح وبيان، ويقوم بتلخيص الأوجه في نهاية كل موضع، يطول فيه الكلام، وأضاف على منظومة الشاطبي بعض الزيادات، مثل: أحكام الميم الساكنة، واللام الشمسية، والقمرية<sup>(٤)</sup>.

١٨- شرح نور الدين، علي بن سلطان محمد الهروي، المعروف بـ "ملا علي القارئ" (ت ١٠١٤هـ)، المسمّى: بـ "حدث الأمانى بشرح حرز الأمانى".

(١)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٨٣ - ٨٤، ولطائف الإشارات: ص ٩١، وكشف الظنون: ٦٤٧/١، وهو مطبوع ومتداول.

(٢)- السراج: ص ٣.

(٣)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٨٣ - ٨٤.

(٤)- انظر: الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٢٤، والأعلام: ٩٢/١، وقد حُقّق هذا الكتاب في رسالة علمية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام بتحقيقه: د. يحيى محمد زمزمي.

وهو شرح معتدل، بعيد عن الاختصار المخل، والتطويل الممل، وقد سار فيه على طريقة أبي إسحاق، إبراهيم بن عمر الجعبري في كتبه، واستفاد منه كثيراً، ونقل عنه، مع اختصار شديد في كثير من المواضع.<sup>(١)</sup>

١٩- شرح علي بن محمد الضباع، شيخ عموم المقارئ المصرية، (ت ١٣٧٦هـ)، المسمّى: بـ "إرشاد المرید إلى مقصود القصید".

وهو شرح مختصر، بين فيه مقصود الناظم بعيداً عن التعاليل والأقاويل، وله اهتمام بتحريرات الشاطبية، حيث يوردها في كثير من المواضع، مستشهداً بما نُظِمَ ذلك<sup>(٢)</sup>.

٢٠- شرح عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، (ت ١٤٠٣هـ)، المسمّى: بـ "الوافي في شرح الشاطبية".

وهو شرح مختصر مفيد، يشرح فيه بعض الألفاظ اللغوية، ويعرب بعض الكلمات، ثم يلخص المعنى بإيجاز، ويشير إلى زيادات القصيد، ومسائل التحرير، ذكر مؤلفه أنه وضعه لطلاب المعاهد الأزهرية، في الديار المصرية، ولغيرهم من طلاب المعاهد الدينية في البلاد الإسلامية<sup>(٣)</sup>.



(١)- انظر: البدر الطالع: ٣٠٥/١، والأعلام: ١٢/٥، وهداية القارئ: ٦٨٣/٢، الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٢١، وقد طبع بالهند قديماً طبعة حجرية ١٣٠٢هـ.

(٢)- انظر: مقدمة الكتاب ص ٥، وهداية القارئ: ٦٨١/٢، وقد طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر بتحقيق إبراهيم عوض عطوة، ١٤٠٤هـ.

(٣)- انظر: مقدمة الكتاب: ص ٣، وهو مطبوع متداول.

## بعض تتمات الشاطبية:

١- "التكملة المفيدة لحافظ القصيدة" لأبي الحسن، علي بن عمر بن إبراهيم الكتاني القيجاطي، (ت ٧٣٠هـ).

قال القسطلاني: «نظم فيها ما زاد على الشاطبية من تبصرة مكّي، وكافي ابن شريح، ووجيز الأهوازي»<sup>(١)</sup>.

وهي قصيدة لامية، تقع في مائة بيت على وزن الشاطبية، أشار إليها ابن الجزري بقوله: «قرأت أنا هذه القصيدة على أحمد بن يوسف الرعيني»<sup>(٢)</sup>.

٢- "الدر النضيد في زوائد القصيد" لأبي عبد الله، محمد بن يعقوب بن إسماعيل الأسدي المقدسي، (ت ٧٤٩هـ)، ذكر أنه طالع كتب القراءات السبع، فوجد أشياء زائدة على ما في الحرز فأوردها.

قال ابن الجزري: «كُتِبَ وألّف، وجمع زوائد على الشاطبية عن السبعة»<sup>(٣)</sup>.

٣- "النظيرة تكملة الشاطبية" لابن الفصيح، أحمد بن علي بن أحمد فخر الدين الهمذاني الكوفي، (ت ٧٥٥هـ)<sup>(٤)</sup>.

٤- "ترجمة الشاطبية" لعبد الله بن محمد بن يعقوب بن عبد الحي<sup>(٥)</sup>.



(١)- لطائف الإرشادات: ٨٩/١.

(٢)- غاية النهاية: ٥٥٨/١، وانظر: كشف الظنون: ٦٤٩/١.

(٣)- غاية النهاية: ٢٨٣/٢، وانظر: كشف الظنون: ٦٤٩/١.

(٤)- انظر: كشف الظنون: ٦٤٩/١.

(٥)- انظر: كشف الظنون: ٦٤٩/١.

## بعض مختصرات الشاطبية:

١- "حوز المعاني في اختصار حرز الأمان" لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني، (ت ٦٧٢هـ).

وهي قصيدة في وزن وقافية الشاطبية، قال ابن الجزري: «أولها  
بذكر إلهي حامداً ومبسماً بدأت فأولى القول يبدأ أولاً  
وآخرها:

وزادت على حرز الأمان إفادة وقد نقصت في الجرم ثلثاً مكملاً»<sup>(١)</sup>

٢- "مختصر الشاطبية"، لعبد الصمد بن التبريزي القاضي، (ت ٧٦٥هـ -  
تقريباً).

قال ابن الجزري: «واختصر الشاطبية نظماً حسناً في خمسمائة وعشرين  
بيتاً»<sup>(٢)</sup>.

٣- "نظم در الجلا في قراءة السبعة الملا"، لأمين الدين عبد الوهاب بن أحمد  
بن وهبان الدمشقي، (ت ٧٦٨هـ)<sup>(٣)</sup>.

## بعض تحريرات الشاطبية:

التحريرات: يُقصد بها تنقيح القراءة وتهذيبها من أي خطأ، أو غموض،  
كالتركيب في القراءات، أو خلط الروايات والطرق بعضها ببعض، أو إسناد القراءة

(١)- غاية النهاية: ١٨١/٢، وانظر: لطائف الإرشادات: ٨٩/١، ومختصر الفتح الموهبي: ص ٨٤، وكشف

الظنون: ٦٤٩، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ٨٤.

(٢)- غاية النهاية: ٣٩١/١، وانظر: لطائف الإشارات: ٨٩/١.

(٣)- انظر: كشف الظنون: ٦٤٩/١، والأعلام: ١٨٠/٤.



لغير قارئها، فهي بذلك تمنع التلفيق في قراءات القرآن الكريم الذي حرّمه العلماء<sup>(١)</sup>.

- قال السخاوي: «إن خلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ»<sup>(٢)</sup>.

- وقال القسطلاني: «يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق، وتمييز بعضها من بعض، وإلا وقع فيما لا يجوز، وقراءة ما لم يُنزل»<sup>(٣)</sup>.

### فمن كتب التحريات ما يلي :

١- "الفتح الرحمانى شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأمانى"، وكلاهما: النظم وشرحه للشيخ سليمان بن حسين بن الجمزوري، (كان حياً ١٢٠٨هـ).

قال في مقدمة الشرح على نظمه: «فشرحته شرحاً لطيفاً تُمَّت به الفوائد، ووُصِلت به العوائد، جمعته من شراح الحرز: العلامة الشهاب بن عبد الحق السنباطي، والنور بن القاصح، والشهاب الفاسي، ومن كتاب "إتحاف فضلاء البشر" للشهاب البنا الدميّاطي، ومن غيرها من كتب المصنفين»<sup>(٤)</sup>.

٢- "مختصر بلوغ الأمنية شرح منظومة إتحاف البرية بتحرير الشاطبية" للشيخ علي محمد الضباع، (ت ١٣٧٦هـ).

(١)- انظر: غيث النفع للسفاقسي: ص ٦٧ ، وتأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، لعبد الرازق بن علي إبراهيم موسى: ص ٩.

(٢)- انظر: النشر: ١٨/١.

(٣)- انظر: غيث النفع للسفاقسي: ص ٦٧.

(٤)- انظر: مقدمة الكتاب: ص ٤٠، وانظر: هداية القارئ: ٦٤٨/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٥٧/٤، وقد طبع هذا الشرح بيت الحكمة للإعلام والنشر، بتحقيق الشيخ: عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى.

قال في مقدمة شرحه: «فهذه كلمات يسيرة ألفتها شرحاً على قصيدة العالم العلامة المحقق المدقق الشيخ حسن خلف الحسيني المقرئ، (ت ١٣٤٢هـ) التي نظمها في تحرير مسائل الشاطبية»<sup>(١)</sup>.

وذكر صاحب النظم: الشيخ حسن خلف الحسيني، أنه أتى به على الوجه الصواب الذي تلقاه من شيخه محمد بن أحمد المتولي، (ت ١٣١٣هـ)، بل وضمن نظمه بعض ألفاظ شيخه، فقال:

وبعد فنحذ نظماً يُحرر حرزهم على ما أتى من فيض شينخي سلسلا  
هو الخبر ذو التحقيق قدوة عصره محمد المتولي عمدة من تلا<sup>(٢)</sup>.

٣- "حلّ المشكلات وتوضيح التحريرات" لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي الإسكندري المقرئ، (ت ١٩٧٠م)<sup>(٣)</sup>.



(١)- مختصر بلوغ الأمانة: ص ١٥-١٦، المطبوع في ذيل سراج القارئ لابن القاصح.

(٢)- مختصر بلوغ الأمانة: ص ١٥-١٦، المطبوع في ذيل سراج القارئ، وانظر: هداية القارئ: ٦٣٨/٢.

(٣)- انظر: هداية القارئ: ٧١٠/٢.

## الفصل الثاني:

### ( في التعريف بالشارح وكتابه )

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للشارح "السمين الحلبي".

المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب، وفيه المطالب الآتية:

الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبه إلى المؤلف.

الثاني: أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه.

الثالث: منهج المؤلف في كتابه، ومصادره - من خلال جزئي المحقق -.

الرابع: بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحي أبي شامة والفاسي، وأثرهما على مادة

الكتاب - من خلال جزئي المحقق - . مع توضيح منهجيتهما باختصار.

الخامس: أهم مميزات الكتاب وماآخذه - من خلال جزئي المحقق -.

السادس: وصف نسخ الكتاب، والتعريف بكل واحدة منها.

السابع: نماذج من النسخ الخطية للكتاب.

الثامن: منهجي في تحقيق الكتاب.

## المبحث الأول:

### ترجمة موجزة للشارح "السمين الحلبي" (١)

#### ١- اسمه ونسبه ومولده:

- هو أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الحلبي (٢).

- وقيل: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (٣).

- وقيل: أحمد بن يوسف بن محمد بن عبد الدائم (٤).

- وهو المعروف: "بالسمين" (٥).

- وقيل: المعروف "بابن السمين" (٦).

**مولده:** لم تشر كتب التراجم إلى ذكر مولده.

---

(١)- انظر: ترجمته في: غاية النهاية لابن الجزري: ١٥٢/١، وبغية الوعاة للسيوطي: ٤٠٢/١، وطبقات المفسرين للداودي: ١٠٠/١، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٣٦٧/٦، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٥١٣/٢، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر: ٣٩٩/١، وأعيان العصر وأعوان النصر للصفدي: ٤٤١/١، وكشف الظنون لحاجي خليفة: ٦٤٨/١، وهدية العارفين لإسماعيل باشا: ١١١/٥، والأعلام للزركلي: ٢٧٤/١، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٣٢٩/١.

(٢)- انظر: غاية النهاية: ١٥٢/١، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٥١٣/٢.

(٣)- انظر: بغية الوعاة: ٤٠٢/١، وشذرات الذهب: ٣٦٧/٦، وهدية العارفين: ١١١/٥، وأعيان العصر وأعوان النصر: ٤٤١/١، والأعلام: ٢٧٤/١.

(٤)- انظر: طبقات المفسرين: ١٠٠/١.

(٥)- انظر: غاية النهاية: ١٥٢/١، وبغية الوعاة: ٤٠٢/١، وطبقات المفسرين: ١٠٠/١، والأعلام: ٢٧٤/١، ومعجم المؤلفين: ٣٢٩/١.

(٦)- انظر: شذرات الذهب: ٣٦٧/٦، وكشف الظنون: ١١٦٦/٢، وهدية العارفين: ١١١/٥، وأعيان العصر وأعوان النصر: ٤٤١/١.

## ٢- العصر الذي عاش فيه.

### أولاً: (الناحية السياسية)

كانت الفترة ما بين منتصف القرن السابع الهجري، وما بين أوائل القرن الثامن الهجري، متميزة بأحداثٍ، ممكن أن أجملها في النقاط التالية:

١- سقوط الخلافة العباسية في بغداد، على أيدي التتار، عام (٦٥٦هـ).

٢- سقوط الدولة الأيوبية في مصر والشام، وقيام دولة المماليك عام (٦٤٨هـ)، وذلك بعد مقتل الملك: "توران شاه" ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب.

٣- اتساع دولة المماليك، واستحواذهم على أكثر الأقطار الإسلامية، وسماعهم للخلافة العباسية باستئناف وجودها من جديد في مصر عام (٦٥٩هـ)، بأمر من السلطان: "الظاهر بيبرس المملوكي".

### دولة المماليك في مصر والشام.

(من سنة ٦٤٨هـ إلى ٩٢٢هـ)

بعد سقوط الدولة الأيوبية في مصر والشام، وذلك بمقتل الملك: "توران شاه" ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة (٦٤٨هـ)، قامت الدولة المملوكية، وتوالى حكام هذه الدولة، وكان لهم دور عظيم في صدّ حملات التتار، ومنعهم من دخول مصر، وطردهم من الشام، ومطاردة - كذلك - الصليبيين، ومن المعارك المشهودة لهم في ذلك معركة: "عين جالوت" سنة (٦٥٨هـ)، بقيادة الملك "المظفر قطز"، التي حطمت قوى التتار، وقهرت جيوشهم، ومن أبرز حكام هذه الدولة والذين عاش السمين الحلبي في عصرهم أو قريباً منه ما يلي:

١- الظاهر بيبرس، من (عام ٦٥٨هـ إلى ٦٧٦هـ).

٢- المنصور قلاوون، من (عام ٦٧٨هـ إلى ٦٨٩هـ).

٣- أشرف خليل قلاوون، من عام (٦٨٩هـ إلى ٦٩٣هـ).

٤- الناصر محمد بن قلاوون، من (عام ٧٠٨ هـ إلى ٧٤١ هـ).

- ثم توالى من بعده أبناءه وأحفاده، وكان معظمهم صغير السن؛ مما كان ذلك سبباً في بداية ضعف الدولة وسقوطها في النهاية<sup>(١)</sup>.

- أما الخلفاء العباسيون في مصر فكانوا مُدينين بمنصبهم للسلطان المملوكي، وكان وجود الخليفة منهم وجوداً صورياً، والحكم بيد المماليك، فمن هؤلاء الخلفاء العباسيين المعاصرين للسمين الحلبي - رحمه الله - ما يلي:

١- الحاكم بأمر الله، أحمد بن المسترشد بالله العباسي، بايعه بالخلافة الظاهر بيبرس، وبه استأنفت الخلافة العباسية وجودها في مصر، عام (٦٥٩ هـ)، وبقي في الحكم إلى أن توفي سنة (٧٠١ هـ).

٢- المستكفي بالله، أبو الربيع سليمان بن الحاكم بأمر الله، بويع بالخلافة بعد وفاة أبيه سنة (٧٠١ هـ)، وبقي في الحكم إلى أن توفي بقوص منفياً سنة (٧٤١ هـ).

٣- الواثق بالله، إبراهيم بن المستمسك بالله محمد بن الحاكم بأمر الله، بايعه السلطان المملوكي بالخلافة بعد وفاة عمّه المستكفي بالله، سنة (٧٤١ هـ)، ثم عُزل لعدم صلاحه؛ لما هو فيه من الانهماك في اللعب، ومعاشرة الأزدال، وكان ذلك سنة (٧٤٢ هـ).

٤- الحاكم بأمر الله، أبو العباس أحمد بن المستكفي بالله سليمان بن الحاكم بأمر الله، بويع بالخلافة بعد عزل ابن عمّه إبراهيم سنة (٧٤٢ هـ)، وبقي إلى أن توفي سنة (٧٥٣ هـ)<sup>(٢)</sup>.

(١)- انظر: البداية والنهاية: ٥١٢/٧ - ٦٠٨.

(٢)- انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ٤٤٠ - ٤٦٠.

### ثانياً: (الناحية العلمية)

في ظل دولة المماليك في الشام ومصر، سجلت النهضة العلمية قفزة كبيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى حرص سلاطين المماليك على إقامة المدارس، بحيث يمكن القول أن كل سلطان كان يحرص على تخليد اسمه في شكل إقامة مدرسة، أو أكثر، فأُنشئت المكتبات والمساجد، وأنفقت عليها الأموال، فعكف أهل العلم على الطلب والتأليف، وكان للعلماء مكانة عظيمة عند الحكام، حيث تولى عدد منهم المناصب في الدولة، كالقضاء ودور التعليم.

وقد ذكرت كتب التراجم أن "السمين الحلبي" كان يُدرّس القراءات بجامع ابن طولون، كما ولي التدريس في مسجد الشافعي<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على أن الحركة العلمية كانت نشيطة في ذلك الزمن.

ومما يدل على نشاطها كذلك أن الدولة المملوكية، قدمت للعالم الإسلامي عدداً كبيراً من العلماء المتميزين، الذين تركوا لنا تراثاً ضخماً في مختلف الميادين، ومن أبرز أولئك العلماء، والمعاصرين للسمين الحلبي ما يلي:<sup>(٢)</sup>

١- شيخ الإسلام، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، المعروف: بـ"ابن تيمية" (ت ٧٢٨هـ).

٢- أبو الحجاج، الحافظ جمال الدين يوسف المزي الشافعي، (ت ٧٤٢هـ).

٣- الإمام شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت ٧٤٨هـ).

٤- الحافظ محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية الحنبلي، (ت ٧٥١هـ).

(١)- ذكر هذا صاحب طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٢/٥١٣.

(٢)- انظر: شذرات الذهب، تراجم علماء القرن الثامن: ٦/١٣١ - ٤٧٠، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر.

٥- الشيخ تقي الدين، علي بن عبد الكافي السبكي، (ت ٧٥٦هـ).

### ٣- شيوخه:

١- الإمام أثير الدين أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، صاحب "البحر المحيط في التفسير"، (ت ٧٤٥هـ)<sup>(١)</sup>، قرأ السمين عليه في مصر النحو<sup>(٢)</sup>، ولازمه إلى أن فاق أقرانه<sup>(٣)</sup>.

٢- تقي الدين، محمد بن أحمد بن عبد الخالق، المعروف "بابن الصائغ"، شيخ القراء بالديار المصرية، (ت ٧٢٥هـ)<sup>(٤)</sup>، قرأ السمين عليه القراءات بمصر<sup>(٥)</sup>.

٣- الإمام شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد المرادي القرطبي المقرئ، المعروف بـ "العشاب"، (ت ٧٣٦هـ)<sup>(٦)</sup>، قرأ السمين عليه الحروف بالإسكندرية<sup>(٧)</sup>.

٤- فتح الدين يونس بن إبراهيم بن عبد القوي الكناني العسقلاني المصري الدبابيسي، (ت ٧٢٩هـ)<sup>(٨)</sup>، وقيل: "الدبوسي"<sup>(٩)</sup>، سمع السمين منه الحديث<sup>(١٠)</sup>.

(١)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/٢٨٥، وبغية الوعاة: ١/٢٨٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٢٤.

(٢)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧.

(٣)- انظر: شذرات الذهب: ٦/٣٦٧، والدرر الكامنة: ١/٣٣٩.

(٤)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/٦٥، وشذرات الذهب: ٦/٢٢٦.

(٥)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، والدرر الكامنة: ١/٣٣٩.

(٦)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/١٠٠، وشذرات الذهب: ٦/٢٨٢.

(٧)- انظر: غاية النهاية: ١/١٥٢.

(٨)- انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٦/٢٥٥.

(٩)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، والدرر الكامنة: ١/٣٣٩، وأعيان العصر

وأعوان النصر: ١/٤٤١.

(١٠)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، والدرر الكامنة: ١/٣٣٩.



#### ٤ - تلاميذه:

ذكرت كتب التراجم أن السمين الحلبي تصدر للتدريس في جامع ابن طولون، ومسجد الشافعي<sup>(١)</sup>، ولكنها لم تشر إلى مَنْ أخذ عنه، ومن خلال التتبع والبحث تبين لي أن من تلاميذه:

- عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن زين الدين، أبو الفضل العراقي، صاحب النظم المعروف: "بألفية العراقي"، في مصطلح الحديث<sup>(٢)</sup>.

#### ٥ - مناقبه وثناء العلماء عليه:

كان السمين الحلبي أحد الأعلام البارزين في النصف الأول من القرن الثامن، قرأ القراءات والنحو، وسمع الحديث، وتكلم في الأصول، وتولى تدريس القراءات والنحو في جامع ابن طولون، فتعمق فيها وأتقنها، ومما يدل على ذلك كتابه: "الدر المصون" فمن اطلع عليه علم أن هذا الرجل له باع طويل في علوم العربية، وعلوم التفسير، وله اطلاع واسع في كثير من الفنون، ومما يزيد لنا هذا الأمر وضوحاً؛ ما أثني به العلماء عليه من المناقب الكريمة، والصفات الحميدة، وإليك بعضاً منها:

- قال الأسنوي (ت ٧٧٢هـ): «كان فقيهاً، بارعاً في النحو والتفسير، وعلم القراءات، ويتكلم في الأصول، خيراً، ديناً»<sup>(٣)</sup>.

- وقال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): «التحوي، نزيل القاهرة، إمام كبير، ... شرح الشاطبية شرحاً لم يسبق إلى مثله»<sup>(٤)</sup>.

(١)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧.

(٢)- انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ٤/٣٤، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ١/٢٢٠.

(٣)- طبقات الشافعية للأسنوي: ٢/٥١٣.

(٤)- غاية النهاية: ١/١٥٢.

- وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ): «تعانى النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ، ومهر فيها، وسمع الحديث من يونس الدبوسي»<sup>(١)</sup>.

- قال ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ): «الشافعي النحوي المقرئ الفقيه العلامة، .... ولي تصدير إقراء النحو بالجامع الطولوني، وأعاد الشافعي، وناب في الحكم بالقاهرة، وولي نظر الأوقاف بها ...»<sup>(٢)</sup>.

## ٦ - آثاره ومؤلفاته:

### ١ - " الدر المصون في علوم الكتاب المكنون " <sup>(٣)</sup>.

وهو كتاب إعراب، يَطَّلِعُ القارئُ من خلاله على آراء العلماء المختلفة في إعراب الآية، فهو ينقل فيه معظم الآراء ضعيفها وقويها، ولا يكتفي بهذا العرض دون أن يبين مالها وما عليها، مستشهداً على أقواله بأقوال العرب وأشعارها، وقد أقول إنه لا يوجد شاهد من شواهد كتب العربية وإلا ونجده وارداً في هذا الكتاب، إضافة إلى ما اشتمل عليه هذا الكتاب من القراءات القرآنية، وأوجه تخريجها، متواترها وشاذها:

- قال الداودي: «صنّف تصانيفاً حسنة منها ..... إعراب القرآن، سماه " الدر المصون "، في أربعة أجزاء، ألفه في حياة شيخه أبي حيان؛ إلا أنه زاد عليه، وناقشه في مواضع مناقشة حسنة»<sup>(٤)</sup>.

(١) - الدرر الكامنة: ٣٣٩/١.

(٢) - شذرات الذهب: ٣٦٧/٦.

(٣) - انظر: كشف الظنون: ١٢٢/١، ومعجم المؤلفين: ٣٢٩/١، وقد طبع هذا الكتاب في أحد عشر مجلداً، بتحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٦ هـ.

(٤) - طبقات المفسرين: ١٠٠/١.

- وقال حاجي خليفة - واصفاً "الدر المصون" -: «إنه أجلّ ما صنّف في هذا الباب»<sup>(١)</sup>.

٢- "تفسير القرآن"، ذكره ابن حجر في ترجمة السمين بقوله: «له تفسير القرآن في عشرين مجلدة، رأيت به بخطه»<sup>(٢)</sup>.

- وقال ابن الجزري: «وألّف تفسيراً جليلاً»<sup>(٣)</sup>.

- وقال الأسنوي: «وصنّف ... تفسيراً جيداً، وبقي منه أوراق قلائل»<sup>(٤)</sup>.

٣- "القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"<sup>(٥)</sup>.

٤- "عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ"<sup>(٦)</sup>، وهو: معجم لمعاني ألفاظ غريب القرآن الكريم، على طريقة مفردات الراغب.

٥- "شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك" في النحو، وهو شرح مختصر من شرح أبي حيان<sup>(٧)</sup>.

(١)- كشف الظنون: ١٢٢/١، وقد نص السمين على هذا الكتاب في جزئي المحقق أكثر من مرة، وأحال عليه في مواضع عدة، انظر على سبيل المثال: ص ٣٦١ و ٥٣٦ من هذه الرسالة.

(٢)- الدرر الكامنة: ٣٣٩/١، وانظر: أعيان العصر وأعوان النصر: ٤٤١/١.

(٣)- غاية النهاية: ١٥٢/١.

(٤)- طبقات الشافعية: ٥١٣/٢، وانظر: معجم المؤلفين: ٣٢٩/١.

(٥)- انظر: طبقات المفسرين: ١٠٠/١، وكشف الظنون: ١٣٦٦/٢، ومعجم المؤلفين: ٣٢٩/١، وهدية العارفين: ١١١/٥، والأعلام: ٢٧٤/١، وقد نص السمين على هذا الكتاب في جزئي المحقق، وسماه: "اللفظ الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"، انظر: ص ٣٤٠ من هذه الرسالة.

(٦)- انظر: كشف الظنون: ١١٦٦/٢، وهدية العارفين: ١١١/٥، والأعلام: ٢٧٤/١، وقد طبع هذا الكتاب في أربعة أجزاء بتحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

(٧)- طبقات المفسرين: ١٠٠/١، وانظر: الدرر الكامنة: ٣٣٩/١، وبغية الوعاة: ٤٠٢/١، ومعجم المؤلفين: ٣٢٩/١، وهدية العارفين: ١١١/٥.

## ٧- وفاته:

توفي - رحمه الله - سنة ست وخمسين وسبعمائة للهجرة، في القاهرة، في جمادى الآخرة<sup>(١)</sup>، وقيل: في آخر شعبان<sup>(٢)</sup>.



---

(١) - انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢.

(٢) - انظر: غاية النهاية: ١/١٥٢.

## ( المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب )

### وفيه المطالب الآتية:

الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

الثاني: أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه.

الثالث: منهج المؤلف في كتابه، ومصادره - من خلال جزئي المحقق -.

الرابع: بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحي أبي شامة والفاصي، وأثرهما على

مادة الكتاب - من خلال جزئي المحقق - . مع توضيح منهجيهما باختصار.

الخامس: أهم مميزات الكتاب وما أخذه - من خلال جزئي المحقق -.

السادس: وصف نسخ الكتاب، والتعريف بكل واحدة منها.

السابع: نماذج من النسخ الخطية للكتاب.

الثامن: منهجي في تحقيق الكتاب.

## المطلب الأول:

### تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

#### أ - تحقيق اسم الكتاب:

هناك عدة أمور صُرِّح فيها باسم الكتاب: "العقد النضيد في شرح القصيد".  
ومنها ما يلي:

١- صرَّح المؤلف نفسه باسم كتابه في مقدمته، حيث قال: «وسميت به "العقد النضيد في شرح القصيد"، مستعيناً بالله، متوكلاً عليه، مفوضاً جميع أموري إليه، فإنه حسبي ونعم الوكيل»<sup>(١)</sup>.

٢- نسختا الكتاب الخطيتان صُرِّح على غلافيهما باسم الكتاب.

- فنسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، كُتِب في وسط الغلاف: «الجزء الأول من العقد النضيد في شرح القصيد، تأليف: الشيخ شهاب الدين السمين».

- ونسخة مكتبة رشيد أفندي بإستانبول، كُتِب على صفحة الغلاف: «الجزء الأول من العقد النضيد في شرح القصيد، للشيخ شهاب الدين الحلبي»<sup>(٢)</sup>.

٣- بعض كُتُب المعاجم، وفهارس المخطوطات صرَّحت باسم الكتاب، مع نسبته لمؤلفه، ومنها ما يلي:

أ- هدية العارفين في أسماء المؤلفين، لإسماعيل باشا: ١١١/٥.

ب- كشف الظنون، لحاجي خليفة: ٦٤٨/١.

ج - معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة: ٣٢٩/١.

(١)- مقدمة العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٦/١.

(٢)- وسيأتي الكلام مفصلاً - إن شاء الله - عن نسخ الكتاب في مبحث خاص.

د- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان: ٧٥/١.

هـ- الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٣٨.

## ب - توثيق نسبته إلى المؤلف:

وهناك عدة أمور كذلك تدل على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، منها ما

يلي:

١- ذكرت الكتب التي ترجمت للسمين الحلبي أن له شرحاً على الشاطبية، فمنهم من صرّح باسم الكتاب، ومنهم من لم يصرح، وإنما أثبت نسبة الشرح للمؤلف، ومن تلك الكتب ما يلي:

١- غاية النهاية، لابن الجزري: ١٥٢/١.

٢- طبقات الشافعية، للأسنوي: ٥١٣/٢.

٣- أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي: ٤٤١/١.

٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر: ٣٣٩/١.

٥- طبقات المفسرين، للداودي: ١٠٠/١.

٦- بغية الوعاة، للسيوطي: ٤٠٢/١.

٧- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٣٦٧/٦.

٨- هدية العارفين في أسماء المؤلفين، لإسماعيل باشا: ١١١/٥.

٩- كشف الظنون، لحاجي خليفة: ٦٤٨/١.

١٠- الأعلام، للزركلي: ٢٧٤/١.

٢- صرّح السمين في بعض كتبه أن له شرحاً على الشاطبية، اسمه: "العقد النضيد في شرح القصيد"، وذلك في: "الدر المصون": (٦٦٤/٤)، وفي كتابه: "عمدة الحفاظ": مادة: "أبت" (٤٥/١).

٣- نصّ السمين الحليّ - في جزئي المحقق - على كتابه: "الدر المصون" عدّة مرات، وأحال عليه بقوله: استوفيت هذا في: "الدر المصون"، كما في ص: (٣٦١)، و (٥٣٦).

كما نصّ كذلك على كتابه: "القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"، وأحال عليه، كما في ص (٣٤٠)، وهذا يؤيد صحة نسبة النص الذي بين أيدينا للمؤلف.





## المطلب الثاني:

### أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه:

- من المعروف أن كتاب: "العقد النضيد في شرح القصيد"، شرح لأهم كتب القراءات، وهي منظومة الشاطبي "حرز الأمانى ووجه التهاني"، والتي تلقاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، واعتنوا بها أعظم عناية، فجاء شرح السمين حالاً لرموزها، كاشفاً لأسرارها.

- أضف إلى هذا أن الكتاب اعتمد فيه مؤلفه على شرحين من أهم وأميز شروح الشاطبية التي أظهرت فوائدها، وناقشت مسائلها، وقوّمت عوجها، وهما: شرح أبي عبد الله الفاسي، (ت ٦٥٦هـ)، "الآلئ الفريدة في شرح القصيدة"، وشرح أبي شامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، (ت ٦٦٥هـ)، "إبراز المعاني من حرز الأمانى".

وقد عرف السمين - رحمه الله - كيف يستفيد من هذين الشرحين، ويجمع مادته وينسقها ويضعها بين يدي المهتمين في هذا العلم، مع شرحه للأبيات شرحاً وافياً، مُلخّصاً أحياناً ما فيها من القراءات، مقيداً لما أطلقه الشاطبي في كلامه.

- أضف إلى ذلك أن هذا الكتاب غنيّ ببحوث اللغة، والنحو، والمستشهد عليها بأقوال العرب، وأشعارها، وذلك من خلال توجيهه للقراءات، وإعرابه للأبيات إعراباً مستفيضاً، وإظهاره للإشارات البلاغية في رموز وألفاظ الشاطبية.

- ومما يزيد الكتاب أهمية أن صاحب الكتاب له باعٌ طويل في النحو ومسائله، مما يجعله ينصب نفسه أحياناً مدافعاً عن القراءات المتكلم فيها عند النحاة، مستشهداً على ذلك بالأقوال والأشعار.

-أضف إلى ذلك أنه قد أثنى على الكتاب اثنان من علماء القراءات المتخصصين، هما:

١- الإمام المحقق ابن الجزري، حيث قال: «شرح الشاطبية شرحاً لم يُسبق إلى مثله»<sup>(١)</sup>.

٢- الإمام القسطلاني، - صاحب لطائف الإشارات في القراءات - حيث قال: «شَرَحَ الشَّاطِبِيَّةَ شرحاً جليلاً أجاد فيه وأفاد، ... وقفت عليه، وطالعت، وانتفعت منه كثيراً - رحمه الله تعالى -»<sup>(٢)</sup>.



(١)- غاية النهاية: ١٥٢/١.

(٢)- الفتح المواهي في مناقب الشاطبي (خ): ١٣٥ ب/.

### المطلب الثالث:

منهج المؤلف في كتابه، ومصادره - من خلال جزئي المحقق -:

تمهيد:

من المعروف أن كتاب: "العقد النضيد في شرح القصيد" هو شرح لقصيدة الإمام الشاطبي، "حرز الأمان ووجه التهاني" في القراءات السبع، وهذه القصيدة شرحها عددٌ كبير من الأئمة البارزين قديماً وحديثاً، وتعرضوا لحل رموزها، وإيضاح مشكلاتها، وقد سلكوا في ذلك طرقاً شتى، ومناهج متعددة، ويمكن حصر تلك الطرق، في ثلاثة مناهج، هي كالتالي:

١- المنهج الأول: تحويل نظم الشاطبي إلى كلام منثور، مع إيضاحات مختصرة، تقتصر على حل الرموز، وإزالة الغموض، بعبارة مختصرة، ربما لا تتعدى عبارة الناظم في قصيدته، تسهياً على الطلبة، وقد سلك هذا المنهج عدد من شراح الشاطبية، منهم على سبيل المثال:

أ- الشيخ تقي الدين، يعقوب بن بدران الدمشقي، المعروف "بالجرايدي"، (ت ٦٨٨هـ) <sup>(١)</sup>، في كتابه المسمى: "كشف الرموز"، قال حاجي خليفة عن الشرح: «اقتصر فيه على حل مشكلاته، وسماه كشف الرموز» <sup>(٢)</sup>.

ب - الشيخ هبة الله، بن عبد الرحيم بن إبراهيم الحموي، المعروف: "بابن البارزي"، (ت ٧٣٨هـ)، في كتابه المسمى: "الفريدة البارزية في حل القصيدة

(١) - انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٣٨٦/٣، وغاية النهاية: ٣٨٩/٢.

(٢) - كشف الظنون: ٦٤٧/١.

الشاطبية"<sup>(١)</sup>، فقد حوّل الشاطبية إلى نثر عرض فيه أبيات القصيدة، بعبارة لا تتجاوز عبارة الإمام الشاطبي.

٢- **المنهج الثاني:** شرح الشاطبية، بفك رموزها، مع بيان المعنى الإجمالي للبيت، مع التعرّض لبعض المفردات اللغوية، والتعرّض بإيجاز لبعض زيادات القصيدة، وقد سلك ذلك عدد من شراح الشاطبية، ومنهم على سبيل المثال:

أ - الشيخ علي بن محمد الضباع، (ت ١٣٧٦هـ)، في كتابه: "إرشاد المريد إلى مقصود القصيد".

ب - الشيخ عبد الفتاح القاضي، (ت ١٤٠٣هـ)، في كتابه: "الوافي في شرح الشاطبية".

٣- **المنهج الثالث:** الشروح الموسّعة والتي يتعرض فيها الشارح لكل ما يتعلق بالبيت من ناحية المعنى، والإعراب، وإيضاح المشكلات، وتقييد المطلق، وتوجيه القراءات، وإبداعات النظم، وكلّ على حسب منهجه، فمنهم من يتوسع غاية التوسع، وربما خرج عن المقصود، والبعض اقتصر على المطلوب، من هذه الشروح على سبيل المثال ما يلي:

أ - "كنز المعاني في شرح حرز الأمان"، للإمام برهان الدين، إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت ٧٣٢هـ).

ب - "فتح الوصيد في شرح القصيد"، للإمام علم الدين، أبي الحسن، علي بن محمد السخاوي، (ت ٦٤٣هـ).

- وعند التأمل في كتاب: السمين الحلبي: "العقد النضيد في شرح القصيد" نجد أنه من الشروح الموسّعة والتي تتعرض لكل ما يتعلق بالبيت، من ناحية الإعراب،

(١) - انظر: معرفة القراء: ١٤٨٧/٣، وغاية النهاية: ٣٥١/٢، وكشف الظنون: ٦٤٨/١، وقد قام بتحقيقه د. عبد الله السليمان، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

واللغة، والتوجيه، وحلّ المشكلات، أضف إلى ذلك استدراكه على الشراح الآخرين، وتقويم ما وقعوا فيه، أو إكمال ما أنقصوه، وسيظهر لنا هذا من خلال بيان المنهج، وإيضاحه، وإليك ذلك.

## السمين الحلبي، ومنهجه في شرحه:

لقد أعطى السمين الحلبي - رحمه الله - في مقدمة كتابه صورة تقريبية لمنهجه، وطريقته التي سار عليها، والسبب الذي دفعه لشرح هذه المنظومة، فقال:

«وقد وضع الناس - قديماً وجديداً - كتباً كثيرة متضمنة لاختلافهم - يعني: القراء السبعة - فمن مطوّل ومختصر، وكلٌّ مثاب على قصده.

وأحسن ما وُضع في ذلك: "حز الأمانى ووجه التهاني"، للإمام أبي القاسم الشاطبي، برّد الله مضجعه، فإنه أتى فيها بالعجب العجّاب، وأماط القشّر عن اللّباب. وقد شرح هذا الكتاب جماعة، كلٌّ منهم حصّل المقصود، وأحسن ما شُرّحت به: شرحا الشيخين الجليلين: أبي عبد الله الفاسي، وشهاب الدين أبي شامة، غير أنّ كلّاً منهما أهمل ما عُني به الآخر، مع إهمالهما أشياء مهمة، فرأيتُ أن أشرح الكتاب بما يوفّي المقصود - إن شاء الله تعالى - واجتهدتُ في بيان فكّ الرموز، وبيان إعراب الأبيات، وتوجيه المشكّل من القراءات، وتفسير غريب اللغات، وبيان معاني الألفاظ، وما تضمنته من بديع وبيان.

وجعلت «الشين» المعجمة علامة للشيخ شهاب الدين أبي شامة، و«العين» لأبي عبد الله، وقد أصرّح باسمهما.

وكنّت قد ألفت - ولله الحمد - إعراب الكتاب العزيز في كتاب سميت: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، فنقلت منه هنا ما تيسّر، وربما أحيل عليه.

وقد جانبت التطويل الممل، والاختصار المخل، فإنهما سببٌ في الإعراض عن التصانيف، والصدّ عن التأليف، وتعرّضتُ أيضاً لما تكلم فيه الشراح من إعراب آية، أو بيت من القصيد، إذا وقع منهم فيه ما يحتمل البحث، سالكاً في ذلك الطريقة المثلى، فإنها أخرى وأولى»<sup>(١)</sup>.

قلت: ومن خلال تحقيقي للكتاب وقراءتي له قراءة متأنية، وممارستي لمباحثه وجزئياته، واطلاعي على ما ذكره السمين في مقدمته السابقة؛ يمكن لي أن أجمل المنهج عموماً في عدة محاور رئيسة، لا يخرج شرح البيت في الغالب عنها، ثم بعد ذلك أفصل جزئيات تلك المحاور مُمثلاً على ذلك بأقوال السمين في شرحه - كل ذلك من خلال جزئي المحقق - .

### المحاور الرئيسية لمنهج المؤلف في كتابه، إجمالاً تلخص فيما يلي:

**المحور الأول:** يبدأ المؤلف ببيان مدلولات الرموز، مرتبةً كما ذكرها الشاطبي، فيقول: «أخبر الناظم عمّن رمز له بكذا ...»، فيشرح الرموز، ويبين ما في البيت من قراءات منسوبة إلى أصحابها، ثم يبين قراءة المسكوت عنهم بقوله: «فيتعين للباقيين القراءة بكذا ...».

**المحور الثاني:** يتطرق للمسائل المشككة المتعلقة بنظم الشاطبي، كإيراده لبعض الاعتراضات على الناظم، والإجابة عليها، وإيضاحه للغامض في النظم، وتقييده للمطلق، وغير ذلك.

**المحور الثالث:** يقوم بتوجيه القراءة، ويستفيض في هذا الأمر بتتبع وجه كل قراءة، مستدلاً بما يراه دليلاً من اللغة والشعر وأقوال العرب، متطرقاً من

(١) - مقدمة العقد النضيد، ت: أيمن سويد: ٦ - ٤/١.

خلال ذلك لبعض مسائل العربية، ناقلاً عن عدد كبير من الكتب المتقدمة، ككتب التفسير، والإعراب، والتوجيه، وغيرها.

**المحور الرابع:** يقوم بإعراب البيت إعراباً مستفيضاً وتفصيلاً؛ مما يدل على تمكنه في هذا الباب، شارحاً لبعض معاني الألفاظ، وغريب اللغة، مورداً لبعض الإشارات البلاغية، والألغاز التعبيرية، من خلال تفسيره لمعاني رموز القراء، في ألفاظ الشاطبي، بمعانٍ لطيفة.

### **تفصيل محاور المنهج وجزئياته مع التمثيل:**

**المحور الأول:** يبدأ الناظم بفك رموز الشاطبي، وبيان ما فيها من القراءات، وهذا العمل شمل كل الآيات المشروحة دون استثناء.

وهنا أمران:

١ - يبين أحياناً احترازات الناظم المتقيد بها، نظراً لمنهجه في الخطبة، فيشرح ذلك، رابطاً بين البيت المشروح، والقيود المذكورة في الخطبة، وقد جاء هذا في مواضع عديدة منها على سبيل المثال:

أ - عند شرحه لقول الناظم:

(وَتُمْ هُوَ رَفَقًا بَانَ وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ وَكَسْرٌ وَعَنْ كُلِّ يُمِلُّ هُوَ انْجَلَا)<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف: «وقوله: (والضَّمُّ غَيْرُهُمْ وَكَسْرٌ)، أي: قراءة غير من تقدم بالضم في: «هَاء هُو»، والكسر في: «هَاء هي»،..... وإنما نصّ على ذلك؛ لأنه لو سكت لأخذ للباقيين بالفتح في: «هَاء هُو»، و«هَاء هي»؛ لأن الضم المسكوت عليه ضده الفتح؛ لقوله في الخطبة:

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٠)، فرش سورة البقرة.

(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمَّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا ٠٠٠) البيت<sup>(١)</sup>.

ب — عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَيْثُ أَتَى خُطُواتُ الطَّاءِ سَاكِينَ وَقُلْ ضَمُّهُ عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَثَّلا)<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف: «... أَخْبِرَ أَنْ ضَمَّ الطَّاءِ مَرْوِي عَنْ مَنْ رَمَزَ لَهُ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَالزَّايِ، وَالْكَافِ، وَالرَّاءِ، مِنْ قَوْلِهِ: (عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَثَّلا)، وَهُمْ: حَفْصٌ، وَقَنْبَلٌ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَالْكَسَائِيُّ، فَتَعَيَّنَ لغيرِهِمُ السُّكُونُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ أَوَّلًا، وَلَوْ لَمْ يُنْصَ عَلَيْهِ أَوَّلًا، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الضَّمِّ فَقَطْ؛ لِأُخْذِ لِلْبَاقِينَ: بِالْفَتْحِ عَلَى مَا أَصَلَّهُ<sup>(٣)</sup>، وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ السُّكُونِ؛ لِأُخْذِ ضِدَّهُ وَهُوَ: الْفَتْحُ، فَلِذَلِكَ نَصَّ عَلَى الْقَرَاءَتَيْنِ، كَأَنَّهُ قَالَ: الطَّاءُ سَاكِنةٌ مِنْ: ﴿خُطُواتُ﴾<sup>(٤)</sup> حَيْثُ وَرَدَتْ لِكُلِّ الْقَرَاءِ، إِلَّا لِمَنْ اسْتَشْنَى مِنْهُمْ»<sup>(٥)</sup>.

٢- يقوم أحياناً بتلخيص وجمع ما في البيت من قراءات؛ تسهياً على القارئ،

وقد جاء هذا في عدة مواضع، منها على سبيل المثال:

أ — عند شرحه لقول الناظم:

(وَنَنْسَخُ بِهِ ضَمًّا وَكَسْرًا كَفَى وَنُنْسِهَا مِثْلَهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَى)<sup>(٦)</sup>.

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٢)، الخطبة، وانظر: ص ١٨٦ من هذه الرسالة.

(٢) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٩٤)، فرش سورة البقرة.

(٣) - أي: على ما أصَّله بقوله:

(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمَّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا فَغَيْرُهُم بِالْفَتْحِ وَالتَّصْبِ أَقْبَلًا).

متن الشاطبية البيت رقم (٦٢).

(٤) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١٦٨.

(٥) - انظر: ص ٤٦٢ من هذه الرسالة.

(٦) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٥)، فرش سورة البقرة.



قال المؤلف: «وإذا جُمع بين ترجمة: ﴿نَنْسَخْ﴾، وترجمة: ﴿نُنْسِهَا﴾، تحصل منها ثلاث قراءات:

الأولى لابن عامر وحده، وهي: ﴿مَا نُنْسخُ مِنْ عَايَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾<sup>(١)</sup> بضمّ النون وكسر السين في الفعلين، من غير همز في: ﴿نُنْسِهَا﴾.

الثانية: لابن كثير، وأبي عمرو: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ عَايَةٍ أَوْ نَنْسَاهَا﴾ بفتح النون والسين في الفعلين، وبالهمز الساكن في: ﴿نُنْسِهَا﴾.

الثالثة: للباقيين وهم الكوفيون ونافع، ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ عَايَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾ بفتح النون والسين في الفعل الأول، وبضمّ النون وكسر السين من غير همز في الثاني<sup>(٢)</sup>.

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِدْيَةُ نَوْنٍ وَارْفَعِ الْخَفْضَ بَعْدُ فِي طَعَامٍ لَدَى غُصْنٍ دَنَا وَتَذَلَّلَا

مَسَاكِينَ مَجْمُوعًا وَلَيْسَ مُنَوَّنًا وَيُفْتَحُ مِنْهُ التَّوْنُ عَمَّ وَأَبْجَلًا)<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف: «وقد حصل من مجموع هذين البيتين أن القراء على ثلاث مراتب:

الأولى: ﴿فِدْيَةُ طَعَامٍ مَسَاكِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، بإضافة: ﴿فِدْيَةُ﴾، لـ ﴿طَعَامٍ﴾ وجَمْع: ﴿مَسَاكِينَ﴾ لنافع وابن ذكوان فقط.

الثانية: ﴿فِدْيَةُ طَعَامٍ مَسَاكِينَ﴾ بالتنوين، وجَمْع: ﴿مَسَاكِينَ﴾ لهشام وحده.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٢) - انظر: ص ٣٤٤ من هذه الرسالة.

(٣) - متن الشاطبية، البيتين رقم: (٥٠٠) و(٥٠١)، فرش سورة البقرة.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

الثالثة: ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾، بالتنوين، وإفراد: ﴿مَسْكِينٍ﴾ للباقيين.  
ولم يقرأ أحدٌ بالإضافة وإفراد: ﴿مَسْكِينٍ﴾<sup>(١)</sup>.

المحور الثاني: يتطرق للمسائل المشكلة المتعلقة بنظم الشاطبي، كإيراده لبعض الاعتراضات على الناظم، والإجابة عليها، وإيضاحه للغامض في النظم، وتقييده للمطلق، وغير ذلك، وإليك بعض هذه المسائل، مع أمثلتها.

١- إيراده لبعض الاعتراضات على الناظم، والتي قد يفهم منها غير المراد والإجابة عليها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَعَدْنَا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلْفِ حَلَا)<sup>(٢)</sup>

ذكر المؤلف ثلاث اعتراضات على الشاطبي في نظمه هذا، والتي قد تُوهِم، أو تُدْخِل في معنى النظم ما ليس منه، فأورد تلك الإشكالات، وتعقب ما قاله: الفاسي، وأبو شامة في ذلك، وأجاب على تلك الاعتراضات<sup>(٣)</sup>.

ب - عند شرحه لقول الناظم:

(خَطِئْتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعِ)<sup>(٤)</sup>

أورد المؤلف اعتراضين على الناظم، وأجاب عليها<sup>(٥)</sup>.

(١)- انظر: ص ٥٠٦ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٣)، فرش سورة البقرة.

(٣)- انظر: ص ١٩٩ - ٢٠٣ من هذه الرسالة.

(٤)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٣)، فرش سورة البقرة.

(٥)- انظر: ص ٢٦٩ من هذه الرسالة.

ج - عند شرحه لقول الناظم:

(وَيُنْزَلُ خَفِّقُهُ وَتُنْزَلُ مِثْلُهُ وَتُنْزَلُ حَقٌّ وَهُوَ فِي الْحِجْرِ ثَقُلًا)<sup>(١)</sup>.

أورد المؤلف اعتراضين على الناظم، وأجاب عليها<sup>(٢)</sup>.

٢- إيراده لما نُظِمَ إعادةً وإصلاحاً لنظم الشاطبي مما قد يُوهِمُ أمراً مخالفاً، وقد يوافق ذلك، أو يعتذر للشاطبي. من أمثلة ذلك ما يلي:

أ - عند شرحه لقول الناظم:

(وَرَعُوفٌ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلَا)<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف: «كان ينبغي أن يقول: «جميعاً»؛ لأن الخلاف ليس مقصوراً على: ﴿رَعُوفٌ﴾<sup>(٤)</sup> الذي في هذه السورة فقط.

قال أبو شامة: «وَكَانَ الْأَوَّلَى لَوْ قَالَ:-

صِحَابٌ كَفَا خَاطِبٌ يَقُولُونَ بَعْدَ أَمْ وَكُلُّ رَعُوفٍ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلَا»<sup>(٥)</sup>.

ب - عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِيهَا وَفِي نَصِّ النِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوْ آخِرِ إِبْرَاهِيمَ لَاحَ وَجَمًّا)<sup>(٦)</sup>.

قال المؤلف: «والذي عُهِدَ من طريقة الناظم - رحمه الله تعالى - في مثل ذلك أن يُلْفَظَ بالقراءتين معاً، كقوله:

(سُكَّارَى مَعَا سَكْرَى ٠٠٠)، كما سيأتي في الحج.

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٨)، فرش سورة البقرة.

(٢) - انظر: ص ٣٠٦ من هذه الرسالة.

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٧)، فرش سورة البقرة.

(٤) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٥) - انظر: ص ٤١٩ من هذه الرسالة.

(٦) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٠)، فرش سورة البقرة.

وقوله هنا: (وَحَمَزَةٌ أُسْرَى فِي أُسَارَى (٠٠٠)).

وقوله في سبأ: (وَعَالِمٌ قُلْ عِلَامٌ شَاعَ (٠٠٠)).

وليس هذا من باب الاستغناء باللفظ عن القيد؛ لأن الوزن يستقيم له على كلتا القرائتين.

قال أبو شامة: «ولو قال:

وَفِي يَاءِ إِبْرَاهِيمَ جَاءَ أَلْفٌ وَفِي ثَلَاثِ النِّسَاءِ آخِرًا لَاحَ وَأَنْجَلَا

لحصل الغرض». انتهى.

قلت: شهرة القراءة مُعْنِيَةٌ عن ذلك؛ لأن الخلاف دائرٌ بين الياء، والألف بالنسبة إلى المشهور من لغات هذا الاسم الشريف»<sup>(١)</sup>.

٣- تقييده للمطلق، وحلّه للغامض في النظم، وهذا وقع كثيراً، من أمثلة ذلك ما يلي:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَدَعَّ يَاءَ مِيكَائِيلَ وَاهْمَزَ قَبْلَهُ عَلَى حُجَّةٍ وَيَاءٍ يُحْذَفُ أَجْمَلًا)<sup>(٢)</sup>

قال المؤلف: «فإن قلت: قول الناظم: (وَدَعَّ يَاءَ مِيكَائِيلَ) فيه نظر، من حيث أن فيه يائين، إحداهما: بعد الميم، والثانية: بعد الألف، ومحل الخلاف إنما هي: الثانية، فما الدليل على إرادته لذلك؟»

(١)- انظر: ص ٣٨١ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٣)، فرش سورة البقرة.

والجواب: أن الذي دَلَّنَا على إرادته الثانية قوله: (وَالْهَمْزُ قَبْلَهُ) فلما قال: (وَالْهَمْزُ قَبْلَهُ) عَلِمْنَا أن مراده الثانية، وَلَمَّا عَلِمَ ذَلِكَ، قال: (وَالْيَاءُ يُحَذَفُ) بلام التعريف للمعرفة به<sup>(١)</sup>.

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَنَنْسَخُ بِهِ ضَمًُّ وَكَسْرُ كَفَى وَنُنْسِهَا مِثْلَهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَى)<sup>(٢)</sup>

قال المؤلف: «فتؤخذ قراءة الباقيين وهما ابن كثير وأبو عمرو بفتح الأول والثالث والإتيان بهمزة؛ فتصير قراءتهما: «نَنْسَأُهَا».

فإن قيل: إذا أُتِيَ لَهْذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ بِالْهَمْزِ، فَمَا حُكْمُهَا هَلْ يُؤْتَى بِهَا سَاكِنَةً أَوْ مُتَحَرِّكَةً؟، وإذا أُتِيَ بِهَا مُتَحَرِّكَةً فَبأي حَرَكَةٍ تُحَرِّكُ؟

والجواب عن ذلك: من وجهين: أحدهما: أنه معلوم أن الفعل المعطوف على مجزوم مجزوم، وإذا كان حُكْمُهُ الْجَزْمُ عَلِمَ أَنَّهُ يُؤْتَى بِهَا سَاكِنَةً؛ لأن علامة الجزم في الفعل الصحيح سكون آخره.

والثاني: قاله أبو شامة: «فيأخذ الهمز في القراءة الأخرى، ومطلق الهمز لا يقتضي حركته، فيقتصر على أقل ما يصدق عليه اسم الهمز، وهو الإتيان بهمزة ساكنة».

وهما جوابان جيدان، والثاني: أصيغ<sup>(٣)</sup>.



(١) - انظر: ص ٣٢٧ - ٣٢٨ من هذه الرسالة.

(٢) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٥)، فرش سورة البقرة.

(٣) - انظر: ص ٣٣٨ من هذه الرسالة.

المحور الثالث: توجيه القراءات والاستفاضة في ذلك بتتبع وجه كل قراءة، مستنداً بما يراه دليلاً من اللغة والشعر وأقوال العرب، وناقلاً عن عدد كبير من الكتب المتقدمة ككتب التفسير والإعراب والتوجيه، وقد أُجْمِلَ منهجه في هذا المحور في النقاط التالية، ممثلاً على ما أقول:

- ١- جانب الإعراب وقواعد النحو والصرف.
- ٢- جانب اللغات، واللهجات، والاستدلال بها في تقوية وجه القراءة.
- ٣- جانب التفسير لمعنى القراءة، وموافقتها لما بعدها وما قبلها، والاستدلال بذلك في التوجيه
- ٤- جانب الرسم والاستدلال به موافقةً ومخالفةً في تقوية التوجيه.
- ٥- جانب الجمع بين القراءات المتعددة في الكلمة القرآنية من خلال التوجيه، وجعل بينهما قاسماً مشتركاً تتحد من خلاله القراءتان.
- ٦- جانب وقوفه في خطٍ مقابل من كثير من النحاة الذين يسهُل عليهم تخطئة القراءة السبعية، لعدم جريانها على قواعدهم النحوية، فينتصر لوجه القراءة بالأدلة والشواهد.

### الأمثلة على ذلك:

- ١- جانب الإعراب وقواعد النحو والصرف.

يبين المؤلف وجه القراءة نحوياً، ويتوسّع في ذلك بذكر أكثر من وجه، مما يدل على تَمَكُّنه من هذا العلم، ويُعَدُّ أحياناً أوجه الإعراب في الكلمة، من أمثلة ذلك ما يلي:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَاطِينُ رَفَعُهُ كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعَلَامِ)<sup>(١)</sup>.

وجه قراءة ابن عامر، والأخوين: ﴿وَلَكِنْ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا﴾<sup>(٢)</sup> بتخفيف النون، ورفع «الشياطين»، فبين أنه متى خُفِّفَ «لَكِنْ» وجب إهمالها، خلافاً ليونس بن حبيب، والأخفش، ونقل قولهما في ذلك، ونقل الفرق بين «لَكِنْ» و«إِنْ» من حيث الإهمال والإعمال، وهل الأوجه في «لَكِنْ» بعد الواو التشديد، أو التخفيف، فبين ذلك، واستدل عليه بما يراه من أقوال النحاة وأشعار العرب<sup>(٣)</sup>.

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالرَّفْعِ نَوْنُهُ فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا حَقًّا وَزَانَ مُحَمَّلًا)<sup>(٤)</sup>.

وجه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ﴾<sup>(٥)</sup>، فبين وجه المغايرة في رفع الأولين، وفتح الثالث، وبين وجه القراءة الأخرى، ثم تطرّق لمسألة «لا» التي للنفي، إذا كرّرت مثل: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وما فيها من الأوجه عند أهل النحو<sup>(٦)</sup>.

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٤)، فرش سورة البقرة.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٣) - انظر: ص ٣٣١ - ٣٣٥ من هذه الرسالة.

(٤) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٤)، فرش سورة البقرة.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٦) - انظر: ص ٥٣٣ - ٥٣٥ من هذه الرسالة.

- المؤلف يوجّه القراءة أحياناً بأكثر من وجه، مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَمَزَةُ أُسْرَى فِي أُسَارَى)<sup>(١)</sup>

قال المؤلف: «وأما قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه.....»، فذكر تلك الأوجه<sup>(٢)</sup>.

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كَفَلاً)<sup>(٣)</sup>

قال المؤلف: «وأما رفعه فمن ثلاثة أوجه.....»<sup>(٤)</sup>.

ثم عدّد تلك الأوجه.

ج - عند شرحه لقول الناظم:

(وَصِيَّةٌ أَرْفَعُ صَفْوُ حَرَمِيَّةٍ رَضَى)<sup>(٥)</sup>

قال المؤلف: «والوجه في رفع: ﴿وَصِيَّةٌ﴾<sup>(٦)</sup>: من طُرُقٍ خمسة:.....»، ثم

عدّد تلك الطرق، ثم قال: «والوجه في نصبها: من طُرُقٍ أربعة:.....»<sup>(٧)</sup>.

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٦)، فرش سورة البقرة.

(٢)- انظر: ص ٢٩٥ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٦)، فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: ص ٣٦٣ من هذه الرسالة.

(٥)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥١٤)، فرش سورة البقرة.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٧)- انظر: ص ٦٠٥ - ٦٠٦ من هذه الرسالة.



- المؤلف يعدّ أوجه الإعراب في الكلمة المقروء بها، أو في جملتها، زيادة في الإيضاح، مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَوَاتَّخِذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْغَلًا)<sup>(١)</sup>

وجه قراءة: ﴿آتَّخِذُوا﴾<sup>(٢)</sup>، بفتح الخاء، وذكر ما يترتب على موقع الجملة من الأوجه الإعرابية، فقال:

«والوجه في قراءة: ﴿آتَّخِذُوا﴾ بفتح الخاء: أنه جعله قولاً ماضياً، ثم في هذه الجملة ثلاث احتمالات:-

أحدها: أنها عطُف على: ﴿جَعَلْنَا﴾ المخفوض بإضافة الظرف إليه تقديرًا، فيكون الكلام على هذا جملة واحدة.

الثاني: أنها عطُف على جملة قوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ فتحتاج حينئذ إلى تقدير «إذ»، ويكون الكلام على ذلك جملتين، والتقدير: «إِذْ جَعَلْنَا وَإِذْ اتَّخَذُوا»، عطُف ظرفاً على ظرف.

الثالث: عطُفه على مُقَدَّر، أي: «فَاتَّابُوا واتَّخَذُوا»، يدل على ذلك المُقَدَّر لفظ: ﴿مَثَابَةً﴾<sup>(٣)</sup>.

ب - عند شرحه لقول الناظم:

(وَلَا يَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَايِعَ دُخْلًا)<sup>(٤)</sup>.

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٤)، فرش سورة البقرة.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٣)- انظر: ص ٤٠٠ من هذه الرسالة.

(٤)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٣)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «وارتفع هذا الفعل في قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾<sup>(١)</sup> في كلتا القراءتين من ثمانية أوجه:.....»<sup>(٢)</sup>.

فذكر جميع الأوجه الثمانية.

٢- جانب اللغات، واللهجات، والاستدلال بها في تقوية وجه القراءة، مع نسبتها إلى أهلها أحياناً، مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَيْثُ أَتَاكَ الْقُدْسُ إِسْكَانُ دَالِهِ دَوَاءٌ وَلِلْبَاقِينَ بِالضَّمِّ أُرْسَالُ)<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف: «والوجه في تسكين داله: إما أنها لغة مُسْتَقِلَّة، وإما أنها مُخَفَّفَةٌ من الضَّمِّ.

وقد تقدّم عن عيسى بن عمر: "أن كُلَّ كَلِمَةٍ ثَلَاثِيَّةٍ مَضْمُومَةٌ الْفَاءُ يَجُوزُ فِي عَيْنِهَا الْإِسْكَانُ".

والضَّمُّ: لغة أهل الحجاز، والإسْكَانُ: لغة تميم.

والحاصل: أن مقتضى اللغة أن يكون المُسَكَّنُ فَرْعَ الْمُخَفَّفِ، وقد قيل بعكس ذلك في: «عُسْر» و«يُسْر» أن المضموم فَرْعُ السَّاكِنِ.

وكأن من سَكَّنَ اسْتَثْقَلَ تَوَالِي ضِمَتَيْنِ، ومن ضَمَّ أَتَى بِالْكَلِمَةِ عَلَى أَصْلِهَا، ولأن خِفَّةَ اللَّفْظِ بَقْلَةُ الْحُرُوفِ قَاوَمَتْ ضِمَّ الْعَيْنِ»<sup>(٤)</sup>.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٢)- انظر: ص ٢٧٤ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٧)، فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: ص ٣٠٣ من هذه الرسالة.

٣- جانب التفسير لمعنى القراءة، وموافقتها لما بعدها وما قبلها، والاستدلال

بذلك في التوجيه. ومثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَنُسِيهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَى<sup>(١)</sup>)

قال المؤلف: «والوجه في قراءة: ﴿نُسِيهَا﴾<sup>(٢)</sup> بالضم والكسر: أنه من: «النَّسْيَان» المراد به: «التَّرك»، والمعنى: أو نتركها من غير نَسْخٍ، يقال: «نَسِيْتُهُ وَأُنْسِيْتُهُ» بمعنى: تَرَكْتُهُ.....، وقيل: معناه من: «النَّسْيَان» الذي هو: ضِدُّ الذِّكْرِ، أي: «أو نُسِيَهَا النَّاس».....

والوجه في قراءة: «نُسَاَهَا» بالهمز أنه من: «التَّأْخِير»، يُقال: «نَسَأَ اللهُ فِي أَجَلِك»، أي: أَخَّرَهُ.....، والمعنى: ما نَسَخَ من آية أو نُؤَخِّرْ نَسَخَهَا فلا نَسْخُهَا<sup>(٣)</sup>.

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي يَعْمَلُونَ الْغَيْبُ حَلٌّ<sup>(٤)</sup>)

قال المؤلف: «والوجه في الْغَيْبَةِ فِي: ﴿يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup>: حَمْلُهُ عَلَى مَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٥)، فرش سورة البقرة.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٣)- انظر: ص ٣٤١ - ٣٤٣ من هذه الرسالة.

(٤)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٩)، فرش سورة البقرة.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٤٦.

والوجه في خطابه: حَمَلُهُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(١)</sup> فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَصْحَابُهُ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: «فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ، وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ، أَيُّهَا الْمُخَاطَبُونَ»، وَهُوَ وَعْدٌ لَهُمْ بِالثَّوَابِ عَلَى تَوَلِّيَتِهِمْ وَجُوهَهُمْ نَحْوَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَوَعِيدٌ لِمَنْ أَبَى ذَلِكَ مِنَ الْمَشْرِكِينَ.

وَحَمَلُهُ أَيْضًا عَلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، [وقوله: ﴿عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾<sup>(٣)</sup>]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تُتَمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾<sup>(٤)</sup> كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ<sup>(٥)</sup>، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.....

والوجه في قراءة الأخوين: حَمَلُ الْفِظِ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْاِسْتِقْبَالِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْاِسْتِقْبَالِ، فَطَابَقَ بَيْنَ الْفِظِ وَالْمَعْنَى<sup>(٦)</sup>.

٤ - جانب الرسم والاستدلال به موافقة ومخالفة في تقوية التوجيه. مثال ذلك:

أ - عند شرحه لقول الناظم:

(عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَأُو الْأُولَى سَقُوطُهَا)<sup>(٧)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٥٠ - ١٥١.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٥٢.

(٦) - انظر: ص ٤٣٤ - ٤٣٥ من هذه الرسالة.

(٧) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٦)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «والوجه في حذف هذه الواو: موافقة رسم المصحف الشامي، فإنه في المصحف الشامي رسم: ﴿عَلِيمٌ﴾ ﴿قَالُوا﴾<sup>(١)</sup>، دون واو عاطفة، وفي مصاحف غيرهم: ﴿عَلِيمٌ﴾ ﴿قَالُوا﴾ بإثباتها فكل قد اتبع مصحفه..... والوجه في إثباتها: موافقة بقية المصاحف...»<sup>(٢)</sup>.

٥- جانب الجمع بين القراءات المتعددة في الكلمة القرآنية من خلال التوجيه، وجعل بينهما قاسماً مشتركاً، تتحد من خلاله القراءتان. مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(تَفَادُوهُمْوْ وَالْمَدُّ إِذْ رَاقَ نَفْلًا)<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف: «والوجه في قراءة: ﴿تَفَادُوهُمْوْ﴾<sup>(٤)</sup>: إما كون المفاعلة على باهما، أي: آتية من اثنين، وذلك أن الأسير، أو أهله يُعْطَى الفداء، والأسير يُعْطَى الإِطْلَاق والتَّخْلِيَة.

وإما على أنها من: «فَاعِلٌ». بمعنى المُجَرَّد: «كَطَارَقَتُ النَّعْلُ»، و«عَاقَبْتُ اللَّصَّ»، فَتَجِدُ القراءتان حينئذٍ<sup>(٥)</sup>.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١١٥-١١٦.

(٢)- انظر: ص ٣٤٨ - ٣٤٩ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٦)، فرش سورة البقرة.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٥)- انظر: ص ٢٩٧ من هذه الرسالة.

٦- جانب وقوفه في خط مقابل من كثير من النحاة الذين يسهّل عليهم تخطيط القراءة السبعية، لعدم جريانها على قواعدهم النحوية، فينتصر للقراءة، مستدلاً بالأقوال والأشعار في ذلك، مثال ذلك:

أ - قراءة أبي عمرو في: ﴿بَارِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> بسكون الهمزة، وصفها المبرد بأنها لَحْنٌ؛ لعدم جريانها على قواعده النحوية.

فقال المؤلف رداً على ذلك: «وهذه جُرْأَةٌ منه على أبي عمرو، وجَهْلٌ بلسان العرب..... والصحيح أن رواية الإسكان ثابتة عن أبي عمرو، فقد رَوَى إسكان حركة الإعراب الفراء عن بني تميم، وبني أسد، وبعض النحويين.

ومن تُسْكِن حركة الإعراب في الشعر.

قول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبِ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلِ.

وقول الآخر:

وَنَهَرِ تِيراً فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبِ.

وقال الآخر:

رُحْتُ فِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هُنْكَ مِنَ الْمِئْزَرِ.

ففي ذلك ردّ صريح على أبي العباس<sup>(٢)</sup>.

(١)- من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٢)- انظر: ص ٢١٨ - ٢١٩ من هذه الرسالة.

ب - قراءة ابن عامر: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(١)</sup> بالنصب، نقدها: "ابن مجاهد"، وقال بأنها وهم.

فقال المؤلف - منتصراً للقراءة -: «واعلم أن هذه القراءة صحيحة المعنى والرواية، فلا معنى لرد من ردّها، ولا التفات إليه؛ لأن قارئها من كبار أئمة الإسلام، وقد تقدم في ترجمته أنه قرأ على جماعة من التابعين، وعلى بعض الصحابة كأبي الدرداء، وغيره حتى على عثمان بن عفان، فلم يتبع فيها إلا الأثر ألا ترى قراءته: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٢)</sup> الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ<sup>(٣)</sup>، ﴿كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾<sup>(٤)</sup> بالرفع فيهما، لما قرأهما مرفوعين؟.

فلا يُعتقد في إمام من هؤلاء الأئمة، عليه السلام أنه نقل قراءة من تلقاء نفسه واختياره، بل مُتَّبِعٌ فيها نقل مشايخه، ولا يُعْتَرَّ بقول: ابن مجاهد، وإن كان من أهل الفن؛ فإنه يُغْلَطُ القراء كثيراً، كما ستقف عليه من كلامه في مواضع تأتي - إن شاء الله تعالى - وكما أخبرتك به عنه قريباً في هذه القراءة.

هذا أبو علي الفارسي، ليس مثله في تكفله بنقل القراءات؛ قد خرّج وجهها، ورَضِيها، فقال: «وقد يمكن أن يقال: في قراءة ابن عامر لما كان على لفظ الأمر، وإن لم يكن المعنى عليه حُمِلَ على صورة اللفظ، وقد حَمَلَ أبو الحسن قوله تعالى: ﴿لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٥)</sup> على أنه أُجْرِي مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة، فكَذَلِكَ قراءة ابن عامر». انتهى.

(١) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١١٧.

(٢) - سورة آل عمران، الآية: ٥٩ - ٦٠.

(٣) - سورة الأنعام، الآية: ٧٠.

(٤) - سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

فكان ابن مجاهد أحقّ بقبول هذه القراءة من أبي علي الفارسي؛ لأن وظيفته النقل، ووظيفة أبي علي تخريج ذلك<sup>(١)</sup>.

**المحور الرابع:** إعراب الآيات إعراباً مستفيضاً، وشرحه لبعض الألفاظ، ودلالاتها اللغوية، ومفسراً لمعاني رموز الشاطبي بمعانٍ لطيفة، وقد أُجْمِلَ هذا المحور في النقاط التالية:

- ١- توسعه في إعراب البيت، فيعرب بعض ألفاظ الشاطبي بأكثر من وجه.
- ٢- نقده لأبي شامة وأبي عبد الله في إعرابهما لبعض المواضع من الآيات.
- ٣- شرحه لبعض ألفاظ الشاطبي، وبيان معانيها اللغوية.
- ٤- إيراده لبعض الإشارات البلاغية، والألغاز التعبيرية، والمعاني اللطيفة من ألفاظ ورموز الشاطبي.

### الأمثلة على ذلك:

- ١- توسعه في إعراب البيت، فيعرب بعض ألفاظ الشاطبي بأكثر من وجه.

أ- عند إعرابه لقول الناظم:

(وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمَزَةٌ وَقَفُهُ بِوَاوٍ وَحَفْصٌ وَأَقْفًا ثُمَّ مُوَصِّلًا)<sup>(٢)</sup>.

ذكر المؤلف في إعراب: (وَضُمَّ) وجهين<sup>(٣)</sup>.

وذكر في إعراب: (حَفْصٌ) وجهين كذلك<sup>(٤)</sup>.

(١)- انظر: ص ٣٦٦ - ٣٦٧ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦١)، فرش سورة البقرة.

(٣)- انظر: ص ٢٦٠ من هذه الرسالة.

(٤)- انظر: ص ٢٦١ من هذه الرسالة.



ب- عند إعرابه لقول الناظم:

(وَكَسَرُ يُبُوتِ وَالْيُبُوتِ يُضْمُ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا)<sup>(١)</sup>.

ذكر المؤلف في إعراب: (وَجْهًا) خمسة أوجه: فقال: «قوله: (وَجْهًا): فيه خمسة أوجه.....»<sup>(٢)</sup>.

٢- نقده لأبي شامة وأبي عبد الله في إعرابهما للأبيات. مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِيهَا وَفِي نَصِّ النِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوَاخِرِ إِبْرَاهِمَ لَاحَ وَجَمًّا)<sup>(٣)</sup>.

نقد المؤلف أبا شامة في إعرابه، وتعليقه (فيها) بـ(لاح)، فأتى بإعراب آخر<sup>(٤)</sup>.

ب - عند شرحه لقول الناظم:

(وَيُنْزِلُ خَفِّفَهُ وَتُنْزِلُ مِثْلَهُ وَتُنْزِلُ حَقَّ وَهُوَ فِي الْحِجْرِ ثَقْلًا)<sup>(٥)</sup>.

نقد المؤلف أبا عبد الله في إعرابه (تُنْزِلُ): مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره لذلك<sup>(٦)</sup>.

٣- شرحه لبعض ألفاظ الشاطبي، وبيان معانيها اللغوية، مثال ذلك:

أ - عند شرحه لقول الناظم:

(تُقَادُّوهُمْ وَالْمَدُّ إِذْ رَاقَ ثَقْلًا)<sup>(٧)</sup>.

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٣)، فرش سورة البقرة.

(٢) - انظر: ص ٥٢٤ من هذه الرسالة.

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٠)، فرش سورة البقرة.

(٤) - انظر: ص ٣٩٢ من هذه الرسالة.

(٥) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٨)، فرش سورة البقرة.

(٦) - انظر: ص ٣١٠ من هذه الرسالة.

(٧) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٦)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «ومعنى: (نُفْلًا): أُعْطِيَ النَّفْلُ، و«النَّفْلُ»: الغنيمة.....»،  
و(إِذْ رَاقٍ): متعلق بـ(نَفْلٍ): أي: أُعْطِيَ الزيادة، وَقْتُ رِيَاقَتِهِ، وَصَفَائِهِ،  
ويقال: «رَاقَ المَاءُ والشراب»، إِذَا صَفَا، وَخُلِصَ مِنَ الْقَذَى، وَالمُنْعَصَات، و«رَاقِي  
الشيء» أعجبني. قال:

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاهِ تَرُوقُ.  
أي: يعجب. وقال آخر:

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهْنٍ وَرُقْنُهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَابِ»<sup>(١)</sup>.  
ب — عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي إِذْ يَرُونَ الْيَاءُ بِالضَّمِّ كُلا) <sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف: «والتَّكْلِيلُ: عبارة عن الإحاطة بالشيء، ومنه: «رَوْضَةٌ مُكَلَّلَةٌ»،  
أي: «كُلِّلَتْ بِالنُّورِ والنبات»، والإِكْلِيلُ: «عَصَابَةٌ مِنْ جَوْهَرٍ نَفِيسٍ تُجْعَلُ عَلَى رَأْسِ  
الْمَلِكِ، ونحوه»، وكأنه جَعَلَ الضَّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْإِكْلِيلِ عَلَى رَأْسِ الْمَلِكِ  
وَلَا بَسِهِ، وَهُوَ تَشْبِيهِ حَسَنٍ، فَإِنْ الْحَرَكَةُ كَالْمُكَلَّلَةِ لِلْحَرْفِ الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

٤ - إيراد بعض الإشارات البلاغية، والألغاز التعبيرية، والمعاني اللطيفة من  
ألفاظ ورموز الشاطبي، والتي لا تظهر إلا بالتأمل، مثال ذلك:  
أ — عند شرحه لقول الناظم:

(١) - انظر: ص ٣٠١ من هذه الرسالة.

(٢) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٩٣)، فرش سورة البقرة.

(٣) - انظر: ص ٤٦٠ من هذه الرسالة.

(وَفِي فُصِّلَتْ يُرَوَى صَفًا دَرَّةً كُلا) <sup>(١)</sup>.

قال المؤلف: «والدَّر: دَرَّ الحَلْب.

و(كُلا) مفعول: (يُرَوَى)، وهو جَمْع: «كُلِّيَّة»، .....، وإنما أَرَوَى الكُلا لشهرته، فهو بمنزلة الماء البارد الذي يَذْهَب بما يجده الإنسان من أَلَم القَلَق عند عَدَم الصَّحَّة، وهذه استعارة بديعة.

وقد وافق على هذا الحرف إمام كبير من البدور وراوٍ فاضل من الشُّهْب وهما ابن عامر، وأبو بكر؛ فَمِنْ ثَمَّ أَتْنَى على هذه القراءة في خصوصية هذا الحرف» <sup>(٢)</sup>.

ب — عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِدْيَةُ نَوْنٍ وَارْفَعِ الْخَفْضَ بَعْدُ فِي طَعَامٍ لَدَى غُصْنٍ دَنَا وَتَذَلَّلًا) <sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف: «قوله: (لَدَى غُصْنٍ) يجوز تعلقه بـ(ارْفَعِ): أي: ارفع ذلك عند غُصْنٍ هذه صفته؛ يشير إلى الثناء على هذه القراءة .....

وإنما شَبَّه هذه القراءة: بَغُصْنٍ دَانٍ مُتَذَلَّلٍ، أي: قريب سَهْل التناول، من قوله تعالى: ﴿وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذَلُّلاً﴾ لظهورها وقُرْبُهَا مِنَ الْأَفْهَام، ولذلك كان عليها الأكثر، فكل أَحَدٍ يَفْهَمُ معناها، كما أن كُلَّ أَحَدٍ يَنَال ثَمرة الغصن القريب المذلل ثمرته، وهي استعارة بديعة» <sup>(٤)</sup>.

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٥)، فرش سورة البقرة.

(٢) - انظر: ص ٤١٢ من هذه الرسالة.

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٠)، فرش سورة البقرة.

(٤) - انظر: ص ٥٠٣ - ٥٠٤ من هذه الرسالة.

ج - قال عند شرحه لقول الناظم:

(لَأَعْتَنَّاكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا)<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف: «وما أحسن ما وافقه لفظ: «التسهيل» بالنسبة لـ (أحمد) فإن شريعة نبينا ﷺ سهلة سمحة»<sup>(٢)</sup>.

د - عند شرحه لقول الناظم:

(وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعُلَا)<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف: «وأشار الناظم بقوله: (نَحْوُ سَمَا) إلى أنها إذا شُدَّت فقاعدة علم النَّحْو أن يُنْصَبَ بها اسمٌ ويُرفَعَ بها خبر.

ففي الرمز أيضاً تنبيه على علة القراءة وتوجيهها، ففي أول البيت وآخره نَبَّه على توجيه القراءتين بكلمات الرمز، وهذا في غاية الحُسْن؛ حيث استخدم الكلمة في معنيين، أحدهما: الرمز، والآخر: توجيه القراءة»<sup>(٤)</sup>.



(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٩)، فرش سورة البقرة.

(٢) - انظر: ص ٥٦٧ من هذه الرسالة.

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٤)، فرش سورة البقرة.

(٤) - انظر: ص ٣٣٣ من هذه الرسالة.

## مصادره:

إن الناظر في هذا الشرح يرى أنه كتابٌ مشحونٌ بالنقول والآراء، غنيٌّ بالشواهد والأقوال، فالسمين - رحمه الله - كثير النقول، واسع الاطلاع، فهو ينقل من كتب القراءات، وبالأخص شروح الشاطبية، ومن كتب التفسير، وكتب النحو، وكتب الإعراب، وكتب التوجيه، وهو ليس بناقل فحسب بل هو ناقد بصير، ومرجح ثقة، مثل ما فعل مع أبي البقاء العكبري، وأبي علي الفارسي، وابن عطية، والطبري، وغيرهم.

ومن هذا الباب تعددت مصادر السمين وتنوعت، وهناك مراجع عديدة أكثر المؤلف من النقل عنها، واستفاد منها فائدة كبيرة، وتعتبر بالنسبة لشرحه مصادر رئيسة، وهناك مصادر أخرى، عزا إليها في مواضع معدودة، وتعتبر مصادر ثانوية، وإليك بيان ذلك:

## المصادر الرئيسية:

يأتي في مقدمة المصادر الرئيسية: شرحان من شروح الشاطبية وهما:

١- إبراز المعاني في حرز الأمان لأبي شامة.

٢- واللائق الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله الفاسي.

وقد صرح المؤلف في مقدمة كتابه بهما، بقوله: «وأحسن ما شُرح به شرحًا الشيخين الجليلين: أبي عبد الله الفاسي، وشهاب الدين أبي شامة، غير أن كلاهما أهمل ما عني به الآخر مع إهمالهما أشياء مهمة، فرأيت أن أشرح الكتاب بما يوفي المقصود»<sup>(١)</sup>.

(١)- انظر: مقدمة العقد النضيد: ت أيمن سويد: ٥/١.

فمن ثمّ كان لهذين الكتابين أثرٌ واضح على مادة الكتاب؛ ولذا رأيت أن أخصهما بمبحثٍ مستقل، أبين فيه منهجهما وكيفية استفادة السمين منهما، وسيأتي لاحقاً - إن شاء الله تعالى -.

٣- "البحر المحيط" لأبي حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، (ت ٧٤٥هـ)، فقد نقل عنه السمين كثيراً في كتابه، وإن كان لا يشير إلى ذلك، واستفاد منه في آراء العلماء حول المسائل النحوية والإعراب؛ ولذا نجد أن أكثر الشواهد الشعرية الموجودة في هذا الجزء موجودة في البحر المحيط<sup>(١)</sup>.

٤- "الكتاب" لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر النحوي (ت ١٨٠هـ)، وقد نقل عنه في مواضع كثيرة، وخاصة في المسائل النحوية<sup>(٢)</sup>.

٥- "المحرر الوجيز"، لابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي، (ت ٥٤٦هـ)، فقد نقل منه في عشرين موضعاً تقريباً<sup>(٣)</sup>.

٦- "الكشاف"، لأبي القاسم، محمود بن عمر الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، فقد نقل منه في عشرين موضعاً تقريباً<sup>(٤)</sup>.

٧- "الحجة للقراء السبعة"، لأبي علي، الحسن بن عبد الغفار الفارسي، (ت ٣٧٧هـ)، فقد نقل عنه في أكثر من ثلاثين موضعاً تقريباً<sup>(٥)</sup>.

٨- "معاني القرآن وإعرابه"، لأبي إسحاق، إبراهيم بن السري الزجاج، (ت ٣١١هـ). فقد نقل منه في خمسة عشر موضعاً تقريباً<sup>(٦)</sup>.

(١)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ٣٢٣، ٣٣٥، ٤٣٢.

(٢)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٧٩، ٢٣٦، ٢١٥.

(٣)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٦١، ٢٣٨، ٢٤٩.

(٤)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٥٣، ١٩٢، ١٩٧.

(٥)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٩٠، ٢١٧، ٢٤٦.

(٦)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ٢٠٧، ٢١٦، ٣٤٢.

٩- "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، فقد نقل منه في خمسة عشر موضعاً تقريباً<sup>(١)</sup>.

١٠- "الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها"، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ)، فقد نقل عنه في أكثر من عشرين موضعاً تقريباً<sup>(٢)</sup>.

١١- كتابه: "الدر المصون في علوم الكتاب العزيز"، فقد نقل عنه في مواضع عديدة، وخاصة بعض مسائل الإعراب والنحو والتوجيه، وأحال عليه في مواضع أخرى كثيرة<sup>(٣)</sup>.

### المصادر الفرعية:

وهي المصادر التي نقل عنها السمين مرة أو أكثر في مواضع متفرقة، ومنها:

١- "جامع البيان"، للإمام أبي جعفر، محمد بن جرير الطبري، (ت ٣١٠هـ).

٢- "معاني القرآن للفراء" أبي بكر، يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ).

٣- "معاني القرآن للأخفش"، سعيد بن مسعدة البلخي، (ت ٢١٥هـ).

٤- "إعراب القرآن للنحاس" أبي جعفر، أحمد بن محمد النحوي، (ت ٣٣٨هـ).

٥- "فتح الوصيد في شرح القصيد"، لأبي الحسن، علي بن محمد، علم الدين السخاوي، (ت ٦٤٣هـ).

(١)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٦٢، ٢٧٤، ٥٠٨.

(٢)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٧٣، ٢٠٧، ٢٥٥.

(٣)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ٣٦١، ٥٣٦، ٧٠٥.

- ٦- "التيسير في القراءات السبع"، لأبي عمرو، عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤هـ).
- ٧- "جامع البيان في القراءات السبع"، لأبي عمرو، عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤هـ).
- ٨- "السبعة في القراءات"، لابن بكر، أحمد بن موسى بن مجاهد، (ت ٣٢٤هـ).
- ٩- "التبصرة في القراءات السبع"، لأبي محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ).
- ١٠- "مشكل إعراب القرآن"، لأبي محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ).
- ١١- "المحتسب في شواذ القراءات"، لأبي الفتح، عثمان بن جني، (ت ٣٩٢هـ).
- ١٢- "التجريد لبغية المريد في القراءات السبع"، لابن الفحام، عبد الرحمن بن عتيق بن خلف، (ت ٥١٦هـ).
- ١٣- "الكافي في القراءات السبع"، لابن شريح محمد بن شريح الرُّعيني، الأندلسي، (ت ٤٧٦هـ).
- ١٤- تفسير الواحدي، "الوسيط"، لأبي الحسن، علي بن أحمد بن علي الواحدي النيسابوري، (ت ٤٦٨هـ).
- ١٥- تفسير الماوردي، "النكت والعيون"، لأبي الحسن، علي بن محمد بن حبيب القاضي الماوردي البصري، (ت ٤٥٠هـ).
- ١٦- "المقتضب"، لأبي العباس، محمد بن يزيد البصري النحوي، المعروف: بـ "المرد".



١٧- "الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب"، للأمير أبي نصر، علي بن هبة الله المعروف بـ "ابن ماكولا"، (ت ٤٧٥هـ).

١٨- "إصلاح المنطق"، لأبي يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت الكوفي النحوي، (ت ٢٤٤هـ).

١٩- "المفردات في غريب القرآن"، لأبي القاسم، الحسين بن محمد المعروف: بـ "الراغب الأصفهاني"، (ت ٥٠٢هـ).

٢٠- "القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"، للسمين الحلبي.

٢١- "الجمال"، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المعروف: "بالزجاجي"، (ت ٣٣٩هـ).

٢٢- "المستدرك على الصحيحين"، للحاكم، أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ).

٢٣- "شرح الهداية"، لأبي العباس، أحمد بن عمار المهدوي، (ت ٤٤٠هـ).

٢٤- "كتب الأهوازي"<sup>(١)</sup>، أبي علي، الحسن بن علي بن إبراهيم، (ت ٤٤٦هـ).



(١)- قلت: "كتب الأهوازي" إجمالاً، ولم أذكر مسمياتها لأنني لم أجد نقول السمين عن الأهوازي المذكورة هنا في كتبه المطبوع منها أو المخطوط.

## المطلب الرابع:

بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحي أبي شامة والفاسي، وأثرهما على مادة الكتاب - من خلال جزئي المحقق - مع توضيح منهجيهما باختصار.

اعتمد السمين الحلبي - رحمه الله - في كتابه - الذي نحن بصدد دراسته - على شرحين من أهم شروح الشاطبية، هما:

١- "إبراز المعاني من حرز الأمان"، لشهاب الدين، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، (ت ٦٦٥هـ)، المعروف: بـ "أبي شامة".

٢- "الآلئ الفريدة في شرح القصيدة" لأبي عبد الله، محمد بن حسن الفاسي (ت ٦٥٦هـ).

فقد نقل منهما نقولاً كثيرة<sup>(١)</sup> مع التعقيب عليهما، ومناقشتهما، وتصحيح ما يراه لازماً في قولهما، هذا في بعض النقول.

وفي بعضها الآخر يضمن كلامهما كتابة تأييداً منه لهما، واستحساناً منه لقولهما.

وقد أجزم بأنه ما من مسألة في هذين الشرحين إلا وقد تطرق السمين الحلبي في كتابه لها - من خلال جزئي المحقق -.

وقد ذكر السمين الحلبي في مقدمة كتابه بأن غرضه من تأليف هذا الشرح هو استدراك ما أهمله الشارحان: أبو شامة، وأبو عبد الله الفاسي، وأن يوفي المقصود،

---

(١) - بلغ عدد النقول المصرح بالنقل فيها عن أبي شامة ما يقارب: (١٥٢) نقلاً، وعن أبي عبد الله الفاسي ما يقارب: (١٧٣) نقلاً، من خلال جزئي المحقق فقط.

مجتهداً مع ذلك في حلّ الرموز، وبيان إعراب الآيات، وتوجيه المشكل من القراءات، وبيان معاني الألفاظ، وما تضمنته من بديع وبيان<sup>(١)</sup>.

ولهذا أحببت أن أبين منهج هذين الشرحين ومكانتهما، وكيفية استفادة المؤلف منهما، وبيان أثرهما في مادة الكتاب.

### شرح أبي شامة:

#### "إبراز المعاني من حرز الأمان"<sup>(٢)</sup>

مؤلفه: هو أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي الدمشقي، المعروف بـ "أبي شامة".

وهو إمام علامة حجة، قرأ القراءات السبع، والفقه، والعربية، والحديث، ومعرفة الرجال، وغيرها من العلوم، وكان مع كثرة علومه وفضائله؛ متواضعاً تاركاً التكلف، ولي مشيخة الحديث الكبرى بالإشرافية، ومشيخة الإقراء بالتربة الإشرافية.

من شيوخه - رحمه الله - : الإمام العلامة أبو الحسن، السخاوي، فقد قرأ عليه القراءات، وأبو القاسم، بن عيسى اللخمي، روى عنه الحروف بالإسكندرية.

ومن تلاميذه: الشيخ شهاب الدين، حسين بن الكفري، فقد أخذ عنه القراءات، وأحمد بن مؤمن اللبان.

وقد كتب وألف - رحمه الله - وكان أوحد زمانه في التصنيف، فمن مؤلفاته: "المرشد الوجيز في أشياء تتعلق بالكتاب العزيز"، "الروضتين في أخبار الدولتين".

(١) - انظر: مقدمة العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥/١.

(٢) - انظر: غاية النهاية: ٣٦٥/١، وكشف الظنون: ٦٤٧/١، ومختصر الفتح الموهبي: ص ٨٠، وقد طبع هذا الكتاب في كلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، قام بتحقيقه الشيخ: محمود بن عبد الخالق محمد جادو - رحمه الله - وله طبعة أخرى بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، بمطبعة مصطفى البابي بمصر.

- توفي - رحمه الله - في شهر رمضان في اليوم التاسع عشر سنة خمس وستين وستمائة للهجرة، ودفن خارج باب الفراديس بدمشق<sup>(١)</sup>.

### "إبراز المعاني من حرز الأماني":

هذا الكتاب من أهم وأميز مؤلفات أبي شامة، قال الذهبي عنه: «وصف شرحاً بديع الحسن للشاطبية»<sup>(٢)</sup>.

وقد بين أبو شامة في مقدمة كتابه السبب في تأليفه لهذا الشرح، بأنه لما كثرت التصانيف بعد ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) في ذكر قراءات السبعة الذين اختارهم، وتفاوتت تلك الكتب ما بين وجيز ومطول، إلى أن صنف كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) فاعتمد عليه لما فيه من التنقيح والتحرير، ونظمه الشاطبي في: "حرز الأماني ووجه التهاني"، فأقبل الناس عليها، ونبذوا ما سواها، لما اشتملت عليه من ضبط المشكلات، وتقييد المهملات.

ثم بين أن ممن أوضح معانيها ونبه على قدر ناظمها: شيخه علم الدين، أبو الحسن السخاوي، ثم بين أنه مع كثرة اطلاعه على شرح السخاوي يفتح عليه من المعاني والفوائد التي لم يودعها الشارح في كتابه، ولم يعرفها أصحابه.

قال: «فأردت تدوينها مع استقصاء للأبيات»<sup>(٣)</sup>.

وقد أثني هو على شرحه، وقال: «كنيف مُلئ علماً»<sup>(٤)</sup>.

(١) - انظر: معرفة القراء: ١٣٣٤/٣، وغاية النهاية: ١/٣٦٥.

(٢) - معرفة القراء: ١٣٣٥/٣.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ١٠٦/١ - ١٠٧.

(٤) - إبراز المعاني: ١٠٧/١.

وهذا الشرح من الشروح المتوسطة بين الاختصار والتطويل، والمهتمة مع الشرح بالتوجيه واللغة، وعدم الخروج عن المقصود.

### - فمنهج المؤلف في كتابه يتلخص في النقاط التالية:

- ١- يشرح بعض ألفاظ البيت شرحاً لغوياً باختصار، ويشير إلى بعض إعراب الكلمات في البيت.
- ٢- أحياناً يذكر القراءة معرّفاً برموز القراء، ومبيناً أصحابها، وأحياناً يترك هذا لوضوحه وبيانه.
- ٣- يذكر توجيه القراءة، ويتوسع أحياناً في ذلك، ويستشهد من كلام العرب وأشعارها على ذلك، ويشير أحياناً إلى بعض الآراء النحوية، ولا يتوسع في ذلك.
- ٤- يشير إلى المعاني اللطيفة في رموز الشاطبي، ويربطها بمقاصد تتعلق بتوجيه القراءة، أو إثباتها.
- ٥- يعيد نظم بعض أبيات الشاطبي، بنظم آخر يرى أنه أكمل، وأحوط في أخذ وضبط القراءة، فيقول بأدب وتقدير العلماء: "ولو قال الناظم كذا... لكان أولى".
- ٦- قام بنظم ياءات الزوائد في آخر كل سورة، على طريقة الناظم في نظمه لياءات الإضافة؛ تسهلاً للقارئ.

## شرح الفاسي:

### "الآلئ الفريدة في شرح القصيدة":<sup>(١)</sup>

مؤلفه هو: أبو عبد الله، محمد بن حسن بن محمد بن يوسف الفاسي، نزيل حلب، وشيخ القراء بها.

إمام كبير أستاذ علامة، بصير بالقراءات وعللها؛ مشهورها وشاذها، وتقدم في علم الكلام، وحفظ أكثر صحيح مسلم، وكان خبيراً باللغة، مليح الكتابة، وافر الفضائل، وكان طيب الخلق موطأ الكنف، انتهت إليه رئاسة الإقراء بحلب، وتفقه على مذهب أبي حنيفة.

من شيوخه رحمه الله -: أبو القاسم، عبد الرحمن بن سعيد الشافعي، وأبو موسى، عيسى بن يوسف المقدسي، عرض عليهما الشاطبية بمصر، والقاضي يوسف بن رافع بن شداد، أخذ عنه القراءة بحلب.

أما تلاميذه فمنهم: الشيخ بهاء الدين، محمد بن النحاس، وبدر الدين محمد بن أيوب التاذفي، وأبو بكر، الناصح بن يوسف الحرائي.

توفي في أحد الربيعين سنة ست وخمسين وستمائة للهجرة، بحلب - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>.

(١) - انظر: معرفة القراء: ١٣٣٠/٣، غاية النهاية: ١٢٢/٢، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨١، وكشف الظنون: ٦٤٩/١، ولطائف الإشارات: ٨٩/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧٤. وقد حقق هذا الكتاب في رسالة علمية، في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام بتحقيقه الباحث: عبد الله بن عبد المجيد النمنكاني.

(٢) - انظر: معرفة القراء: ١٣٢٩/٣، وغاية النهاية: ١٢٢/٢.

### "الآلئ الفريدة في شرح القصيدة":

ذكر الفاسي في مقدمة كتابه هذا أنه وضعه لطلب جماعة من القراء المشتغلين بقصيدة أبي القاسم الشاطبي، حيث سأله أن يشرحها لهم شرحاً يُعينهم على فهمها. قال: «فوقفت عن ذلك زماناً لاختلاف أغراضهم في التكثير والتقليل، ثم قال: واستخرت الله في جمع شرحٍ وسطٍ، لا أميل فيه إلى الإكثار، ولا أُخِلّ فيه بالمقصود لقصد الاختصار.... ثم قال: «وسميته: بـ "الآلئ الفريدة في شرح القصيدة"، - وذكر أنه يريد - إبراز ما قصد الناظم من المقاصد الشريفة، وإظهار المعاني اللطيفة؛ ليستفيد منها مَنْ سَمَتَ هِمَّتَهُ، ووقفت عزمته عليه»<sup>(١)</sup>.

- وقد أثنى الذهبي عليه بقوله: «وشرُّهُ للشاطبية مفيدٌ في غاية الحسن»<sup>(٢)</sup>.

- وقال الصفدي: «شَرَحَ الشاطبية شرحاً في غاية الجودة، أبان فيه عن تَصَلُّعٍ من العلوم، وتبحُّرٍ في القراءات»<sup>(٣)</sup>.

#### منهج في كتابه يتلخص في النقاط التالية:

١- يبدأ البيت ببيان رموز القراء، وذكر القراء وأصحابها.

٢- يقيد أحياناً ما أطلقه الناظم، وينبه على ما قد يُوهم معنى غير مراد.

٣- يهتم بتوجيه القراءات، وبيان عللها، ويستشهد على ذلك بكلام العرب وأشعارها، ويتوسع أحياناً بذكر الآراء النحوية، بنقلٍ عن المتقدمين.

٤- يذكر أحياناً بعض القراءات الشاذة، مع توجيهها أحياناً.

(١)- مقدمة: الآلئ الفريدة: ١/١.

(٢)- معرفة القراء: ١٣٣٠/٣.

(٣)- الوافي بالوفيات: ٣٥٤/٢.

## كيفية استفادة المؤلف منهما، وأثرهما على مادة الكتاب:

يتبين ذلك من خلال النقاط التالية:

١- النقل عنهما كثيراً، وذلك لأغراض عديدة ومنها ما يلي:

أ- نقله واستفادته منهما في مسائل الإطلاق والتقييد، وحلّ المشكلات، وبيان المحترزات في نظم الشاطبي، فينقل قولهما في ذلك، وقد يتعقبهما أحياناً، مثاله ما يلي:

- عند شرحه لقول لناظم:

(.....وَسَاكِنٌ بَحْرَفِيهِ يَطْوَعُ وَفِي الطَّاءِ ثُقْلًا)<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف: «وكان من حقه أن يُعبّر عن قراءة الأخوين بالجزم؛ لأنه فعل مضارع مجزوم بالشرط في قراءتهما، ولكن منعه من ذلك أنه كان تُؤخذ قراءة الباقيين بالرفع؛ لأنه ضد الجزم؛ وليس الأمر كذلك؛ فلفظ بالسكون ليؤخذ ضده الحركة المطلقة، وهي الفتح كما عرفته.....».

ثم نقل قول أبي شامة في ذلك فقال:

«وقال أبو شامة: «وإنما عدل عن لفظ: الجزم إلى لفظ: السكون؛ وكان لفظ: الجزم أولى من حيث أن: (يَطْوَعُ): فعلٌ مضارعٌ مُعْرَبٌ؛ لأن الجزم في اصطلاحه ضده: الرفع، وضد السكون: الحركة المطلقة، وهي في اصطلاحه: الفتح، وهو المراد هنا في القراءة للباقيين لا الرفع، فاستعمل اللفظ الموافق لغرضه.....»<sup>(٢)</sup>.

ب- نقله واستفادته منهما في مسائل التوجيه، مثال ذلك:

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٩)، فرش سورة البقرة.

(٢)- انظر: ص ٤٣٤ من هذه الرسالة.



(وَفِي فَأَزَلَّ اللَّامَ خَفَّفَ لِحَمْزَةٍ وَزِدْ أَلِفًا مِنْ قَبْلِهَا فَتَكْمَلَا)<sup>(١)</sup>.

- قال المؤلف: «وقال أبو عبد الله: «والْحِجَّةُ لِلْجَمَاعَةِ؛ موافقة الرسم، وأَنَّهُ من: «الإِزْلال»، وهو: الإِزْهَاق، ويقال: زَلَّ عن كذا، وَأَزَلَّهُ عنه، ومنه:

يَزِلُّ الْعُلَامُ الْخِفُّ عَنْ صَهْوَاتِهِ.

وفي الإِزْهَاق معنى: السرعة، ....». انتهى.<sup>(٢)</sup>

ج- نقله واستفادته منهما في إعراب الأبيات، ومعاني الألفاظ، مثال ذلك:

- عند شرحه لقول الناظم:

(وَلَا تَقْتُلُوهُمْ بَعْدَهُ يَفْتُلُوكُمْ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ قَصْرُهَا شَاعَ وَأَنْجَلَا)<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف: «وأعرب أبو عبد الله: (وَلَا تَقْتُلُوهُمْ) مبتدأ، و(بَعْدَهُ) خبره، وما بعده عَطِيفٌ عليه، عَاطِفُهُ مُقَدَّرٌ، قال: «وإنما قدم الإخبار بمضمون هذه الجملة توطئة لما استأنفه من قوله: (قَصْرُهَا شَاعَ)، ومعنى: (شَاعَ): فَشَا، وانتشر، ومعنى: (انجلا): انكشَفَ». انتهى.<sup>(٤)</sup>

- عند شرحه لقول الناظم:

(.....وَبِكْسَرِهِ لَتَنَوِينِهِ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ مَقُولًا)<sup>(٥)</sup>.

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥١)، فرش سورة البقرة.

(٢)- انظر: ص ١٩٤ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٤)، فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: ص ٥٢٩ من هذه الرسالة.

(٥)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٩٧)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «قوله: (مَقُولًا) حال من: (ابنُ ذَكْوَانَ)، ومعنى: (مَقُولًا) [معنى: «مَقُولًا»] بالتضعيف، يقال: «قَوْلُهُ كَذَا»، و«أَقُولُهُ إِيَّاهُ»، بمعنى، أي: «مُعَلِّمًا القول بذلك»، كذا فسَّره أبو شامة.

وَفَسَّرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، فقال: «أَيُّ جَاعِلًا لَهُ قَوْلًا عَنْ أُمَّتِهِ، وَتَصْحِيحُهُ لِرَفْعِ الْإِلْتِبَاسِ كَتَصْحِيحِ: مَعُولٍ». انتهى.

يعني: أن: (مَقُولًا) كان من حَقِّهِ أَنْ يُعَلَّلَ بِنَقْلِ حَرَكَةِ وَادِهِ إِلَى قَافِهِ، وَقَلْبِ وَادِهِ يَاءً، مِثْلَ: «مُقِيمٍ»، فَإِنْ أَصْلُهُ: «مَقُومٌ»، وَلَكِنَّهُ قَدْ صَحَّ: «مَقُولٌ» لِتَصْحِيحِ فِعْلِهِ، وَهُوَ: «أَقُولُ» كَمَا نَقَلْتَهُ عَنْ أَبِي شَامَةَ<sup>(١)</sup>.

د- نقله عنهما الأبيات التي أعادها نظمها استدراكاً على الشاطبي، مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(خَطِئْتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ)<sup>(٢)</sup>.

قال المؤلف: «وقال أبو عبد الله: «غير أن الجمع ينقسم إلى جمع سلامة، وجمع تكسير، وليس في البيت ما يدل على تعيين أحدهما، ولذلك لم يخل من إلباس، وكأنه اعتمد على اشتهاار قراءة نافع، وأنها بجمع السلامة، قال: ولو قال:

خَطِئْتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ.

ولفظ بها مجموعة؛ لارتفاع الإلباس، ولكن الرواية فيه إنما هي بلفظ

التوحيد» انتهى. وهذا الذي قاله: حسن جداً<sup>(٣)</sup>.

(١)- انظر: ص ٤٨٥ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٣)، فرش سورة البقرة.

(٣)- انظر: ص ٢٧٠ من هذه الرسالة.

٢- مناقشتهما فيما ذهبا إليه، إما بنقده لهما، والرد عليهما، أو بتوضيح رأيهما وشرحه، أو بتأييده لهما في قولهما، وإليك الأمثلة بالتفصيل:

أ- نقده لهما في اعتراضهما على الشاطبي، في بعض المسائل، والاعتذار له، أو المدافعة عنه، مثال ذلك:

- عند شرحه لقول الناظم:

(وَإِنَّمْ كَثِيرٌ شَاعَ بِالثَّامَثَلَاً وَغَيْرُهُمَا بِالْبَاءِ نُقْطَةً اسْفَلَاً)<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف: «قال أبو عبد الله: «وقوله: (مُثَلَاً) تقييد للثاء بكونها ذات ثلاث نقط؛ لثلاثا تلتبس عند عدم النقط بغيرها.

قال: ثم أخبر أن قراءة غيرهما بالباء، واحتاج إلى ما يكمل به البيت فكمله بقوله: (نُقْطَةً اسْفَلَاً)، وأخرجه مخرج التأكيد، ولو لم يأت به كفى ذكر الباء، ولم يقع الإلباس». انتهى.

وفي هذا نظر؛ لأنه إن عني عدم اللبس بالنسبة إلى اللفظ فاللفظ بالثاء لا يُلبس بغيرها كما لم يلبس اللفظ بالباء الموحدة اللفظ بغيرها، وإن عني عدم اللبس بالنسبة إلى الخط فممنوع؛ لأن الخط في الثلاث بصورة واحدة أعني: «الباء» و«الثاء» و«الهاء» فكل من القيدتين محتاج إليه، غير مُستغنى عنه»<sup>(٢)</sup>.

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٨)، فرش سورة البقرة.

(٢)- انظر: ص ٥٥٦ من هذه الرسالة.

ب - نقده لهما في إعراب الآيات، وقد مرّت أمثلة ذلك<sup>(١)</sup>.

ج - يتعقب قولهما بتوضيحه، أو شرحه، مثال ذلك:

- شرح قول أبي عبد الله، وبَيَّن أن السبب في ذلك غموضه، وإليك القول مع

شرحه:

قال المؤلف: «قال أبو عبد الله:» والحجة للجماعة في القراءة: بالرفع ظاهرة؛ لأن المعنى عليه من غير تَكْلُفٍ تَأْوِيلٍ، وهو بالعطف على: ﴿يَقُولُ﴾ إن كان: ﴿يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ حقيقة، وعليه أو على الفعل الذي يؤول إليه التقدير إن كان مجازاً، أو على الاستئناف في الوجهين، أي: فهو يكون». انتهى.

قوله: «وعليه» أي: على: ﴿يَقُولُ﴾، وقوله: «أو على الفعل الذي يؤول إليه التقدير» معنى: ﴿كُنْ﴾، فإن التقدير فيه: «يكون»، فَجِيءَ قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ عَطْفًا على: «يكون» المنسب من: ﴿كُنْ﴾، وقوله: «في الوجهين»، يعني: بهما الحقيقة والمجاز المذكورين في: ﴿يَقُولُ﴾، وإنما شرحت عبارته لغموضها<sup>(٢)</sup>.

د - يتعقب قولهما تأييداً لهما، بقوله: وهذا كلام حسن جداً، أو كلام جيد،

ونحوه، وإليك مثال ذلك:

- عند شرحه لقول الناظم:

(مَسَاكِينٌ مَجْمُوعاً وَلَيْسَ مُنَوَّنًا وَيُفْتَحُ مِنْهُ التُّونُ عَمَّ وَأَبْجَلًا)<sup>(٣)</sup>.

(١) - انظر: ص ٩٩ من هذه الرسالة.

(٢) - انظر: ص ٣٦٥ من هذه الرسالة.

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠١)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «قال أبو عبد الله: «أتى بعبارة النحويين في قوله: (وَيُفْتَحُ مِنْهُ  
النُّونُ) لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْمَجْرُورِ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ: مَفْتُوحٌ وَإِنْ كَانَ مُعْرَبًا؛ لِأَنَّ  
فَتْحَتَهُ لَمَّا لَمْ تَدُلْ عَلَى مَا تَدُلْ عَلَيْهِ النَّصْبَةُ صَارَ كَالْمَفْتُوحِ.

وتعين للباقيين القراءة بالإفراد والتثنية والكسر على ما قرَّره، غَيْرَ أَنَّ الْكُسْرَ  
الْمُقَدَّرَ فِي تَقْيِيدِ قِرَاءَةِ الْبَاقِيْنَ جَاءَ عَلَى رَأْيٍ مِنْ لَا يَلْتَزِمُ الْفَرْقَ بَيْنَ أَلْقَابِ حَرَكَاتِ  
الْإِعْرَابِ، وَالْبِنَاءِ ضَرُورَةً. انتهى.

يعني أنه أتى بالفتح في كلمة مُعْرَبَةٍ، والفتح من أَلْقَابِ الْبِنَاءِ؛ فاعتذر عنه بأن  
هذه الفتحة لَمَّا لَمْ تَدُلْ عَلَى مَا تَدُلْ عَلَيْهِ النَّصْبَةُ؛ وَهُوَ عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ؛ صَارَ الْاسْمُ  
كَالْمَفْتُوحِ، وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ جَيِّدٌ»<sup>(١)</sup>.



(١) - انظر: ص ٥٠٥ من هذه الرسالة.

## المطلب الخامس:

أهم مميزات الكتاب وما أخذه - من خلال جزئي المحقق -:

من خلال الاطلاع على الكتاب، والقراءة فيه، ثم استعراض المبحثين السابقين - أهمية الكتاب، ومنهجه في شرحه - يظهر لنا جلياً مال هذا الكتاب من المحاسن، والمميزات الكثيرة والجليلة، التي لا يستغني عنها طالب التوسع في تفهّم نظم الشاطبي.

ومن أهم مميزات الكتاب إجمالاً ما يلي:

- ١- التقييد لما أطلقه الناظم، والشرح والتوضيح لما قيده، وحلّ الغامض، وبيان المحترزات، وتوضيح المشكل في نظمه.
- ٢- توجيهه للقراءات مع نقله للآراء والأقوال، والتوسع في المسائل النحوية، والترجيح أحياناً لبعض الأوجه نحويّاً.
- ٣- وفرة المصادر وتعدّد المراجع، والنقل من الكتب المتقدمة، والاستشهاد من اللغة والشعر وأقوال العرب.
- ٤- إعراب أبيات الشاطبي.
- ٥- بيان معاني ألفاظ الناظم اللغوية، وإيراده لبعض الإشارات البلاغية، وتفسيره لرموز الناظم بمعان لطيفة.
- ٦- النقد البناء لأبي شامة، وأبي عبد الله، وأبي البقاء العكبري والزمخشري، وابن عطية، وغيرهم.
- ٧- إيراده لنظم أبي شامة لبيات الزوائد، في آخر كلّ سورة.

٨- الدفاع عن القراءات المتواترة، وردّ قول مَنْ ضعّفها، أو تكلم

فيها.

وأمثلة ذلك قد سبق كثير منها في المنهج، فاكتفيت بما سبق.

## أهم المآخذ:

أما أهم المآخذ على الكتاب، فهي بجانب ما ذكر من المحاسن والمميزات لا تساوي شيئاً، ولا تكاد تُذكر، من أهمها إجمالاً ما يلي:

١- إيراده لبعض القراءات الشاذة، وقد يتوسّع أحياناً في توجيهها، مستفيداً من المحتسب لابن جني، مع عدم التنبيه على شذوذها، وكتابنا شرحٌ للشاطبية في القراءات السبع المتواترة، فليس عندنا مكان للقراءات الشاذة، وقد نبّهتُ عند كل قراءة أوردتها أنها شاذة، انظر على سبيل المثال.

- عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَقُّ رِهَانٍ ضَمُّ كَسْرٍ وَفَتْحَةٍ وَقَصْرٌ وَيَغْفِرُ مَعَ يُعَذِّبُ سَمَا الْعَلَا)<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف: «وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارٍ «أَنْ»<sup>(٢)</sup>، وهذه قاعدة كلية، وهي أنه متى وقع مضارعاً بعد واو، أو فاء، بعد فعلٍ وقع جزاء للشرط جاز فيما بعده ممّا يليه أَوْجَه: الرفع، والجزم على ما تقدم، والنصب بإضمار «أَنْ» على أنه مَصْدَرٌ معطوف على مَصْدَرٍ متوهم، والتقدير: «تكن محاسبة فغفران لمن يشاء، وعذاب لمن يشاء».

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٤٣)، فرش سورة البقرة.

(٢)- قراءة شاذة، انظرها في: إعراب الشواذ: ٢٩٦/١، والبحر: ٣٧٦/٢، والمحزر: ٣٨٤/٢، وتفسير القرطبي: ٤٢٠/٣.

وعلى هذه القاعدة جاء قول النابغة الذبياني، بثلاثة الأوجه، وهو قوله:

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

يُرَوَّى بجزم: «نَأْخُذُ» ورفع ونصبه؛ لوقوعه بعد الواو الواقعة بعد: «يَهْلِكُ» الواقعة جزاء للشرط.

وفي هذا البيت أيضاً شاهد آخر على الإنشاد بثلاثة أوجه، وهو: «أَجَبَ الظَّهْرَ» يُرَوَّى برفع: «الظَّهْرَ» ونصبه وجَرَّ، وهذا من باب الصفة المشبهة.

وَقُرِئَ: «يُعْفِرُ» بسقوط الفاء والجزم على البدل<sup>(١)</sup>، كقوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجَحُّ.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ <sup>(٢)</sup>، ﴿يُضَاعَفُ﴾<sup>(٣)</sup>، بدل من: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾.

قال أبو الفتح بن جني: «هي على البدل من: ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾»<sup>(٣)</sup>، فهي تفسير للمحاسبة.

وقد نُوقِشَ أبو الفتح في كلامه هذا، فقليل له: «الغفران والتعذيب مرتبان على المحاسبة لا مُفسَّران لها، وليس بشيء، بل هما نتيجة المحاسبة، ومع ذلك فهما يفسراها»<sup>(٤)</sup>.

(١) - قراءة شاذة، انظرها في: المحتسب: ٢٤٤/١، والبحر: ٣٧٦/٢، والكشاف: ٥١٩/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٤٠/١.

(٢) - سورة الفرقان، الآية: ٦٨، ٦٩.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٤) - انظر: ص ٧٦٤ - ٧٦٥ من هذه الرسالة.



## ٢- عدم العزو في النقل أحياناً، وشمل عدة أمور:

أ- إيراد بعض الأحاديث الضعيفة، والاستدلال بها، مع عدم الإشارة إلى تخريجها، انظر على سبيل المثال:

قال المؤلف: «وفي الحديث أيضاً: «مَنْ لَا شَفَاةَ الْقُرْآنَ لَا شَفَاةَ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>

ب - عدم التصريح في النقول بقائل القول - في بعض الأحيان - وخاصة ما فعله مع شيخه وأستاذه أبي حيان في: "البحر المحيط"، فقد نقل عنه كثيراً، ويكتفي بالإشارة إلى قوله، بقوله: «قال: بعضهم.....»، وهذا لا يليق مع الأساتذة والمشايخ، وقد نبهت على هذا كله في الحاشية بقولي: «هو أبو حيان في البحر»، أو «قاله: أبو حيان في البحر»<sup>(٢)</sup>.

ولم يصرح بالنقل عن أبي حيان إلى في موضع واحد، قال فيه: «قال الشيخ أثير الدين.....»<sup>(٣)</sup>.

وقد رأيت في كتابه: "الدر المصون"، يقول: «قال الشيخ.....»، يعني به: أبا حيان<sup>(٤)</sup>، فكان الأولى به أن يفعل هذا كذلك هنا.

(١)- جزء من حديث: رواه الواحدي في تفسيره: ١٢٣/٣، عن أحمد بن الحارث الغساني، والثعلبي عنه كذلك: ١٢٩/٦، وابن الحارث الغساني ضعيف: قال فيه أبو حاتم: "متروك الحديث"، وقال البخاري: "فيه نظر". انظر: ميزان الاعتدال: ٢٢٣/١، وقال الألباني: الحديث ضعيف جداً، انظر: السلسلة الضعيفة: ٢٨٣/١، رقم: (١٥٢)، وانظر: كتر العمال للمتقي الهندي، الحديث رقم: (٢٨١٠٦)، وتخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزبيعي: ٢٨٨/٢. انظر: ص ٥١٣ من هذه الرسالة.

(٢)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ٣٢٣، ٣٣٥، ٤٣٢.

(٣)- انظر: ص ٤٥٠ من هذه الرسالة.

(٤)- انظر: على سبيل المثال، الدر المصون: ١٨٥/١.

— كذلك في نقله عن علم الدين السخاوي، وأبي شامة، وأبي عبد الله الفاسي، فأحياناً لا يصرح بالنقل عنهم، ولا يعزو ذلك القول، ويكتفي بقوله: «قال بعضهم...»، وقد عزوت ذلك كله في الحاشية بقولي: "هو كذا"، مثال ذلك:

— عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي النَّحْلِ مَعَ يَسٍ بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ كَفَى رَاوِيًا وَانْقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلًا)<sup>(١)</sup>.

نقل قولاً عن أبي شامة، ولم يصرح بالنقل عنه، وإليك القول:

قال المؤلف: «وقد أجاب بعضهم<sup>(٢)</sup> عن ذلك: بأن «القول» في الآيتين الكريميتين ليس المراد منه حقيقته، وإنما عبّر به عن سرعة وقوع المراد فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً كَلِمَةً بِالْبَصَرِ﴾<sup>(٣)</sup> وكأنه تعالى قال: «إذا أردنا شيئاً وقع ولم يتخلف عن الإرادة»؛ فعبر عن ذلك بقوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٤)</sup> فالعطف غير مُنافٍ لهذا المعنى فصَحَّ<sup>(٥)</sup>.

— عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالرَّفْعِ نَوْنُهُ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا حَقًّا وَزَانَ مُحَمَّلًا)<sup>(٦)</sup>.

نقل قولاً عن أبي عبد الله، ولم يصرح بالنقل عنه، وإليك القول:

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٨)، فرش سورة البقرة.

(٢) - هو: أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢، ٣٢١.

(٣) - سورة القمر، الآية: ٥٠.

(٤) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١١٧.

(٥) - انظر: ص ٣٧٤ من هذه الرسالة.

(٦) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٥)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «وقال بعضهم<sup>(١)</sup>: «الحجة لِمَنْ فَتَحَ الجميع الإتيان باللفظ الدّال على عموم النفي واستغراقه، والمراد بالنفي في الأولين: وجوب انتفائهما، وأتّهما حقيقتان بأن لا يكونا، وبالنفي في الآخر: ذلك إن أُريد به المراء معَ مَنْ ذُكر، أو الإخبّار بوجود الانتفاء إن أُريد الجدال في أمور الحج»<sup>(٢)</sup>.

ج- يعزّو عزّواً خاطئاً في بعض الأحيان، مثال ذلك:

- نقل قولاً عن أبي شامة، وتبين أن أبا شامة على خلافه، وقد نبّهتُ على هذا في الحاشية، وذلك عند شرحه لقول الناظم:

(مَسَاكِينٌ مَجْمُوعاً وَلَيْسَ مُنَوَّنًا وَيُفْتَحُ مِنْهُ الثُّونُ عَمَّ وَأَبْجَلًا)<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف: «وقال أبو شامة: «وحركة النون حركة إعراب في القراءتين، فكان التعبير عنها بالنصب أولى من تعبيره بالفتح على ما قدّمه في الخطبة من اصطلاحه» انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١)- هو أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٨٥/٢.

(٢)- انظر: ص ٥٣٣ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠١)، فرش سورة البقرة.

(٤)- هذا النص لم أجده في إبراز المعاني، بل وجدت نصاً آخر على عكس هذا النص الذي ساقه المؤلف، وفيه موافقة لما أيده المؤلف، فالنص الموجود في الإبراز ما يلي: "وحركة النون حركة إعراب على القراءتين، والفتح فيما لا ينصرف علامة الجر، فلم يمكن التعبير بالنصب؛ لأن الكلمة مجرورة، فكان التعبير عنها بالنصب خطأ"، إبراز المعاني: ٣٤٨/٢. وفي نسخة أخرى للإبراز، ت: إبراهيم عطوة: "...فكان التعبير عنها بالنصب ممتنعاً"، ص ٣٥٦. انظر: ص ٥٠٥ من هذه الرسالة.

- نقل قولاً عن أبي عبد الله، وتبين أن أبا عبد الله على خلافه، ونُبّهتُ على هذا في الحاشية، وذلك عند شرحه لقول الناظم:

(وَصَمُّ يَخَافَا فَازَ وَالْكُلُّ أَدْغَمُوا تُضَارِرُ وَصَمَّ الرَّاءُ حَقٌّ وَذُو جِلَا)<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف: «وقال أبو عبد الله: «إنما تقع بعد الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار»<sup>(٢)</sup>.

د - إirاده لبعض الأشعار مع عدم عزوها أحياناً، فيكتفي بقوله: «قال الشاعر...»، وقد عزوت ذلك كله إلى قائله ما أمكن<sup>(٣)</sup>.

٣- عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي آلِ عِمْرَانَ فِي الْأُولَى وَمَرِيمَ وَفِي الطُّولِ عَنْهُ وَهُوَ بِاللَّفْظِ أَعْمَلَا)<sup>(٤)</sup>.

تبع المؤلف الناظم في تأويله لصفة الكلام لله تعالى، عند توجيهه لقراءة: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٥)</sup> بالنصب لابن عامر، حيث قال: «وأكثر ما أجابوا به عن قراءة ابن عامر: أنه أمر من حيث اللفظ من غير نظر إلى جانب المعنى، يريدون أنه قد وُجد في اللفظ صورة أمر فنصبنا في جوابه بالفاء، وإلى ذلك أشار الناظم في آخر البيت: (وهو باللفظ أَعْمَلَا)».

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥١١)، فرش سورة البقرة.

(٢) - لم أجد هذا النص في: اللآلئ الفريدة، وإنما وجدت نصاً مخالفاً له، وهو قول الفاسي: "وهي لا تُفتح - يقصد "أن" الناصبة - بعد الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار". انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢. وانظر: ص ٥٨١ من هذه الرسالة.

(٣) - انظر على سبيل المثال: الصفحات: ١٧٨، ٢٩٢، ٢٩٩.

(٤) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٦)، فرش سورة البقرة.

(٥) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١١٧.

أي: وجهوا قراءة ابن عامر بالنصب: على أنه منصوب بـ«أن» المضمره وجوباً بعد فاء السببية؛ لوقوعه في جواب الأمر وهو: ﴿كُنْ﴾ الذي جاء على لفظ الأمر، فأجري مجرى الأمر الحقيقي في العمل، وليس أمراً حقيقة، وإنما شبه به لما جاء على لفظه فنُصب لذلك.

وقد رجّح السمين هذا التوجيه، وجعل ما عداه مرجوحاً، وهذا أمر مخالف لما عليه عقيدة أهل السنة والجماعة في كلام الله، وقد نبّهت على هذا في الحاشية<sup>(١)</sup>.

٤- الاستطراد أحياناً في شرح البيت تفصيلاً لبعض المسائل النحوية، أو التوسّع في ذكر بعض الأوجه الإعرابية، واللغوية لبعض الكلمات، أو التوسع في بعض المعاني التفسيرية، والعلوم القرآنية، والتي كان من الممكن أن يُحيل إليها في كتابه: "الدر المصون"، من أمثلة ذلك:

أ- عند بيانه للقراءات في كلمة: ﴿جَبْرِيلَ﴾<sup>(٢)</sup>، عدّد اللغات في هذه الكلمة، حتى وصلت إلى ثلاث عشرة لغة<sup>(٣)</sup>.

ب - عند توجيهه للقراءات في قوله تعالى: ﴿مَا نُنَسِّخْ مِنْ آيَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>، تطرق لمعنى النسخ في القرآن وأقسامه، فقال:

«والنَّسخُ يرد في القرآن على ثلاثة أضرب:

(١)- انظر: ص ٣٥٤ من هذه الرسالة.

(٢)- من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ٩٧.

(٣)- انظر: ص ٣١٨ من هذه الرسالة.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

- ما نُسخَ تلاوته وحُكِّمه معاً، نحو: «عَشْرُ رَضَعَاتٍ مُحَرَّمَاتٍ»، قالت عائشة: «كان ذلك مما يُتلى».

- ونُسِختَ تلاوته دُونَ حُكِّمه، كما يُروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «كان فيما يُتلى: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم».

- ونُسِخَ حُكِّمه دون تلاوته؛ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ <sup>(١)</sup> نُسخَ بِ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ <sup>(٢)</sup>، وهذا القسم الأخير: حُكِّمه حكم سائر القرآن في الحرمة والتعظيم.

والأولان لا يعطيان حُكم القرآن، فيجوز للجنب مَسُّهُ.....» انتهى <sup>(٣)</sup>.

٥- ترجيحه لبعض القراءات المتواترة بعضها على بعض، مثال ذلك:

عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ هُنَا دَنَا وَغَيْبُكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوِهِ دَلَا) <sup>(٤)</sup>

قال المؤلف: «والغيب في الثاني أَرْجَحَ، ولهذا وافقه عليه مَنْ لم يوافقه في الأول» <sup>(٥)</sup>

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٣)- انظر: ص ٣٤٠ - ٣٤١ من هذه الرسالة.

(٤)- متن الشاطبية، البيت رقم (٤٦٢)، فرش سورة البقرة.

(٥)- انظر ص ٢٦٥ من هذه الرسالة.

## المطلب السادس:

وصف نسختي الكتاب، والتعريف بكل واحدة منهما:

من خلال البحث في فهارس المخطوطات تبين لي أن للكتاب: "العقد النضيد في شرح النضيد" ثلاث نسخ خطية، والتي تحتوي على جزئي المحقق نسختان منها فقط، وهما كالتالي:

## النسخة الأولى:

(نسخه مكتبة الجامع الكبير بصنعاء)

- رقمها: (١٥٦٦).

- عدد أوراقها: (٤٨٠) لوحة، كل لوحة صفحتان، ومقاس الصفحة: (٢٦ X ١٧) سم، وعدد الأسطر في كل صفحة: (٢٩) سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر يتراوح ما بين (١٣ - ١٥) كلمة.

- نوع خطها: (نسخي معتاد).

- اسم ناسخها: (مجهول).

- تاريخ نسخها غير معروف، إلا أن عليها بعض التملكات المؤرخة، كما سيأتي.

- وهذه النسخة تحتوي على الجزء الأول فقط من شرح الشاطبية، والذي يبدأ من أول النظم، وينتهي بشرح أبيات سورة البقرة كاملة<sup>(١)</sup>، وما عداه مفقود - حسب علمي -.

---

(١)- وقد سُجِّل هذا الجزء بكامله في رسائل علمية، ورسالتي هذه تعتبر القسم الأخير منه، وقبلها ثلاث رسائل فيه، وترتيبها كالتالي:

حيث كُتب في آخر هذه النسخة: «نجز هذا الجزء المبارك، ويتلوه في أول الجزء الثاني سورة آل عمران، والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله».

- والجزء الذي يُحقَّق من هذه النسخة يقع في: «مائة وأربعة وعشرين» لوحاً، والذي يشتمل على سورة البقرة كاملة.

ـ وقد كُتب في وسط غلافها اسم الكتاب، واسم المؤلف، وفي أعلاه ترجمة موجزة له، وذكر في بدايتها أنها مأخوذة من: "حُسن المحاضرة" للسيوطي.

- وقد كُتب في أسفل الغلاف وجوانبه عدّة تملّكات، ووقفية على الجامع الكبير بصنعاء، أما أحد التملّكات فهو مؤرخ سنة (١١٠٣هـ)، وجاء فيه ما نصّه: «انتقل من تركة السيد المرحوم برحمة ربه،... كاتبه، عتيق ربه، رهين كسبه، علي بن هادي، غفر الله له ولوالديه، بالشراء بثمن معلوم، مستوفى بيد ورثة الميت، قدره: ..... بالمدينة المنورة، في شهر محرم الحرام، سنة: (١١٠٣هـ)».

والوقفية مؤرخة سنة: (١١٣٥هـ).

---

= القسم الأول: حُقِّق في رسالة دكتوراة، نوقشت في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام بتحقيقها د. أيمن سويد، وهي من بداية النظم إلى نهاية باب: أحكام النون الساكنة والتنوين، ويقع في (٢٠٠) لوح تقريباً.

والقسم الثاني: مسجّل في كلية الدعوة وأصول الدين، في الجامعة المذكورة، يقوم بتحقيقه الزميل الشيخ: أحمد بن حيان الحريصي، وهو من بداية باب الفتح والإمالة إلى نهاية باب اللامات، ويقع في (٧٠) لوح تقريباً.

والقسم الثالث: مسجّل في كلية الدعوة وأصول الدين، في الجامعة المذكورة، يقوم بتحقيقه الزميل الشيخ: عبد الله غزاي البراق، وهو من بداية باب الوقف على آواخر الكلم، إلى آخر الأصول، ويقع في (٧٥) لوح تقريباً، والقسم الأخير هو هذه الرسالة.



- وحواشي هذه النسخة فيها بعض الاستدراكات، مما يدل على مقابلتها بعد نسخها، وهي نسخة قليلة الشكل، فيها بعض التحريف والتصحيح، وبعض أثر الأَرْضَة، والذي استدرَكْتُهُ من النسخة الأخرى.

- وقد اعتمدت هذه النسخة، وجعلتها أصلاً، وذلك لأسباب منها ما يلي:

- ١- هذه النسخة عليها بعض التواريخ - سابقة الذكر - مما يعطينا زمن تقريبي لتاريخ نسخها، بخلاف النسخة الأخرى، فهي مجهولة التواريخ.
- ٢- هذه النسخة واضحة الخط، بخلاف النسخة الأخرى.
- وأحيل عليها في التحقيق بقولي: «الأصل».



## النسخة الثانية:

(نسخة مكتبة رشيد أفندي، ياستنبول، بتركيا)

وتقع هذه النسخة في ثلاث مجلدات، وقد حصلت على المجلد الثاني، والذي يحتوي على جزئي المحقق، حيث يبدأ بأول باب فرش الحروف: سورة البقرة، وينتهي بشرح سورة يوسف كاملة.

- رقمه: (١٧).

- عدد أوراقه: (٢٧٥) لوحة، كل لوحة صفحتان، ومقاس الصفحة: (١٥،٣) X (٢١) سم تقريباً، وعدد الأسطر: (٢٩) سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر تتراوح ما بين (١٢ - ١٣) كلمة.

- خطها: معتاد.

- ناسخها: (مجهول).

- تاريخ نسخها: غير معروف.

- وقد كتب على غلاف هذا المجلد: «الجزء الثاني، من شرح الشيخ شهاب الدين الحلبي، الشهير بـ "السمين"، للشاطبية...».

- وفي وسط الغلاف ختمان: أحدهما خاص، والآخر للمكتبة.

- والجزء المحقق من هذه النسخة يقع في: «مائة وأحد عشر» لوحاً.

- وهذه النسخة قليلة التصحيف والتحريف، قليلة الشكل، وعليها بعض الاستدراكات مما يدل على مقابلتها بعد النسخ، وهي صعبة القراءة.

- وقد اعتمدتها في المقابلة، ورمزت لها بحرف: (ت)، نسبة إلى موطنها "تركيا".

**المطلب السابع:**

**نماذج من النسخ الخطية للكتاب.**





وقد تقدم في بابي الاضافة والزوائد شي من ذلك فلا تطول باعادة  
قوله وتبين مبتدأ وعهدي وفاذكري عطف عليه ولكن حذف  
الفاط من الثاني ومضافها اي يات هذه الكلم مضاف هذه السورة  
قوله واني ومني واني كله عطف على المبتدأ الاول والجزء مقدر  
اي مضافها ومعها حال لان اي بمنزلة كلمتي وحلي خبر مبتدأ ضمير اي  
هي ذات علي اي ذات زينة ونظر ابوسامة ما في من الزوائد فقال  
فذلك محال والزوائد وافقون من قبلها الذي كان في الجمل

سُورَةُ الْعَمَّانِ

نجز هذا الجزء المبارك وتيلوه

في أول الجزء الثاني سورة

الاعمران والحمد

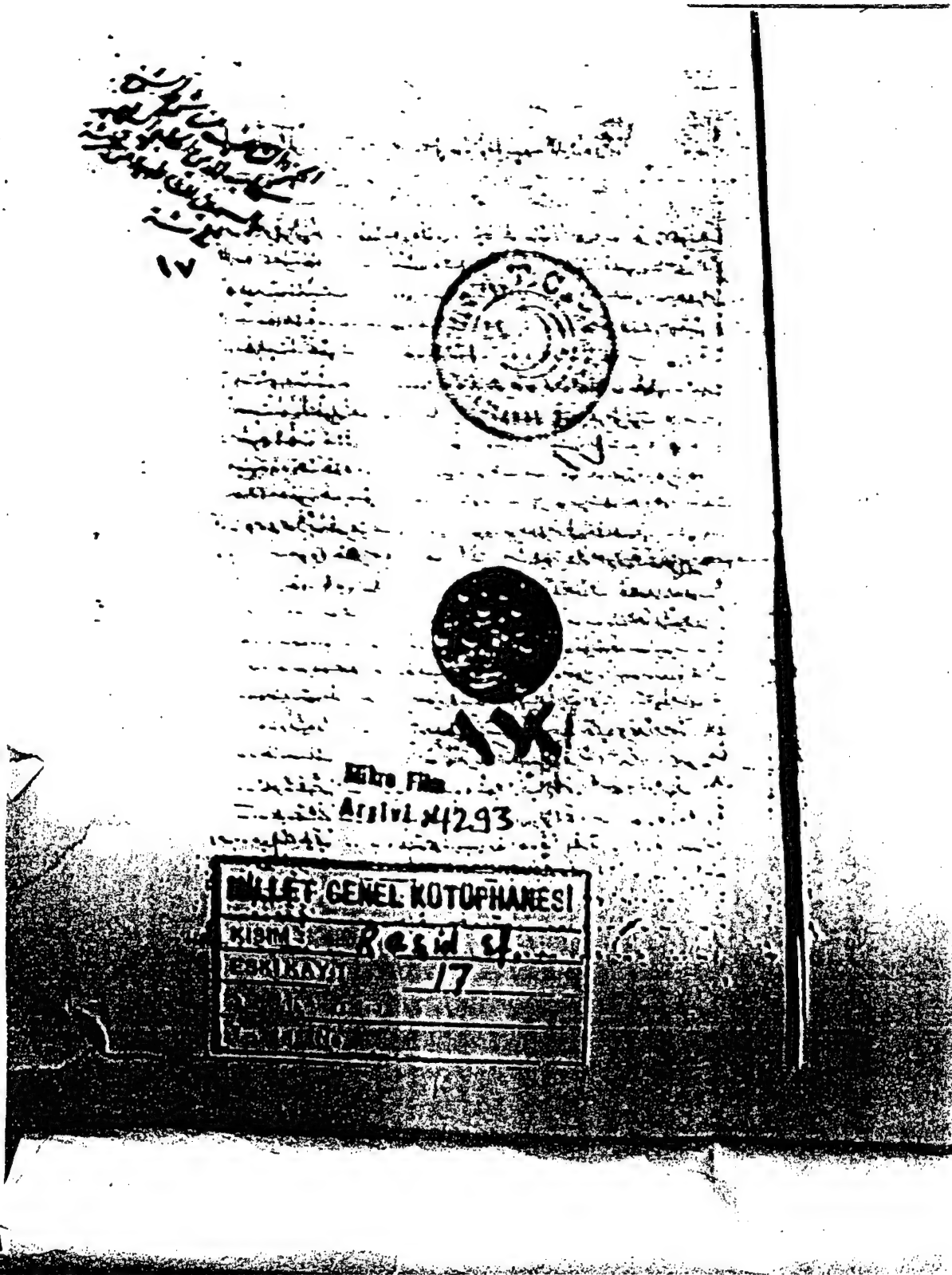
۱۰۰ و ۱۰۱

اللهم وسلم على سيدنا محمد وآله

في اول الجزر  
العمر  
له  
اسم عليه علي  
هذه الحماير الحقن شتر على الشا  
طبية من قفص مع البياض  
الكبير في صنف الحبس كنه  
بصار اسد سوا الف وشره خيرا  
على حرد الد على شتره وشره خيرا

الحجز الثاني سورة  
لعمران والمجد  
لله وسبحه  
له على سيدنا محمد وآله

صورة اللوحة الأخيرة من الجزء المحقق في نسخة الأصل: (ص).



صورة صفحة الغلاف من النسخة التركية: (ت).





३.

३.

-137-

## المطلب الثامن:

### منهجي في تحقيق الكتاب:

لقد حرصتُ كل الحرص على تحقيق - هذا الجزء المراد - تحقيقاً علمياً، وإخراجه خالياً من التحريف والتصحيف، والسقط والزيادة والنقصان، كما وضعه مؤلفه، أو قريباً منه، فسرتُ في ذلك على منهج يتلخص في النقاط التالية:

١- قمت بنسخ المتن وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع ضبطه بالشكل - متى ما دعت الحاجة إلى ذلك - ووضع علامات الترقيم، والأقواس، التي تعين على توضيح النص.

٢- اعتمدت على نسخة "الجامع الكبير" بصنعاء، وجعلتها أصلاً لأسباب ذكرتها في: «وصف النسخ»، ورمزت لها بـ«الأصل»، وقابلت عليها النسخة الأخرى «التركية»، والمرموز لها بـ(ت)، وهنا أمور:

أ - أثبت الفروق بين النسختين في الحاشية، بقولي: «في (ت) كذا»، أو «في الأصل كذا».

ب - إذا وقع في الأصل سقطٌ بينَ فإني أكمله من النسخة الأخرى، وأدخله في النص، وأشير إليه بقولي: «كذا سقط من الأصل، والمثبت من (ت)».

فإن كان السقط كبيراً فأضعه بين معكوفتين، وأقول: «ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت)».

ج - إذا وقع في الأصل خطأ بين من تحريف، أو تصحيف، أو سهو من الناسخ، فإني أثبت ما في (ت) في المتن، وأنبه في الحاشية بقولي: «كذا في الأصل، والمثبت من (ت)، أو «كذا تحرفت في الأصل، والمثبت من (ت)»، ونحوه.

وكذلك إذا وقع في (ت)، سقط أو خطأ، فإني أنبه عليه في الحاشية، بقولي: «كذا سقط من (ت)»، أو «كذا تحرفت في (ت)»، ونحو ذلك.

د - إذا اتفقت كلتا النسختين على خطأ، أو سقط بين فإني أثبت ما أراه صحيحاً في المتن بوضعه بين معكوفتين، وأبين السبب في إثباته في الحاشية، بقولي: «ما بين المعكوفتين سقط من كلتا النسختين، أو تحرف في كلتا النسختين، وما أثبتته بسبب كذا»، وربما أستدل أحياناً بأدلة، أو أستأنس أحياناً كدليل على ما أثبتته بما هو موجود في بعض شروح "الشاطبية"، ومصادر المؤلف التي ينقل عنها.

هـ - أضفت للمتن بعض الكلمات الزائدة على الأصل من (ت)، وهي التي قد يُستغنى عنها، ولكن إثباتها قد يزيد في وضوح المراد، وأشير إلى ذلك في الحاشية بقولي: «كذا زيادة من (ت)».

أما إذا لم يكن لها حاجة، فأعدها من ضمن الفروق الأخرى، في الحاشية بقولي: «في (ت) كذا».

٣- قمت بكتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وموافقاً في ذلك لضبط

المصحف حسب رواية حفص عن عاصم، إلا ما يذكره المؤلف من قراءة في آية ولا يستقيم المعنى إلا بكتابتها حسب قراءتها المذكورة فأثبتها كذلك.

٤- عزوت الآيات القرآنية بذكر رقمها وسورتها، فإن نص المؤلف على اسم

السورة فأكتفي أحياناً بذكر رقمها في الحاشية فقط.

وفي حالة تعدد موضع الآية في القرآن فإنني أذكر موضعاً من مواضعها، مشيراً

بقولي: «من مواضعها سورة كذا».

وإذا تكرر ذكر الآية في المتن قريباً من عزوها، فإنني أكتفي بالعزو الأول، إلا

إذا طال الفصل بين عزوها وتكرارها فإنني أعيد عزوها مرة أخرى.

٥- خرّجت الأحاديث والآثار، وعزوتها إلى مصادرها الأصلية، بذكر المصدر

والباب، ورقم الحديث، وقد أتعرض في بعض المواضع إلى نقل أقوال الأئمة في الحكم

بصحة الحديث أو ضعفه، ما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما.

٦- ترجمت لجميع الأعلام الوارد ذكرهم في النص المحقق بإيجاز، وذلك في

أول موضع يرد فيه العلم، وتركت ترجمة مشاهير الصحابة؛ لوضوح ذلك، وكذلك

القراء السبعة ورواتهم، حيث أفردتهم في التمهيد بتراجم موجزة، وذكرت في نهاية

كل ترجمة مصادرها.

٧- قمت بتوثيق النصوص والنقول والأقوال والأشعار التي يوردها المصنف بعزوها إلى مواضعها ومظاهرها، حسب الإمكان، وإذا قال المؤلف: «قال بعضهم... ..» .. كذا» فأذكر حسب الإمكان صاحب القول، أو أشير إلى مكان وجوده.

٨- قمت بعمل مقارنة بين شرح المصنف وشرحي: أبي شامة "إبراز المعاني"، والفاسي "الآلء الفريدة"، وبعض الشروح الأخرى، مثل: "سراج القارئ"، و"شرح شعلة"، و"فتح الوصيد" للسخاوي، و"شرح الجعبري"، واستفدت من هذه الشروح في توثيق نص المؤلف، وحاولت عزو كل ما استفاده المؤلف من هذه الشروح، وإن لم يشر إلى ذلك.

٩- وثقت شرح المؤلف للكلمات الغريبة في النظم، معتمداً في ذلك على كتب اللغة كاللسان والصحاح ومقاييس اللغة.

١٠- نبّهتُ على القراءات الشاذة التي يوردها المؤلف بقولي: «قراءة شاذة»، مع تخريجها من كتب الشواذ "كالختسب" لابن جني، و"مختصر الشواذ" لابن خالويه، و"إعراب الشواذ" للعكبري، فإن لم أجد خرجتها من مظاهرها "كالبحر المحيط" لأبي حيان، و"الكشاف" للزمخشري، وغيرها.

١١- قمت بتوثيق توجيه المؤلف للقراءات من كتب التوجيه، والتفاسير، واللغة، والإعراب.

١٢- قمت بتوثيق مسائل اللغة والنحو بعزوها إلى أماكنها حسب الإمكان.

١٣- التزمت في ضبط أبيات الشاطبي على ما ضُبِطَتْ به النسخة المطبوعة

بتحقيق الشيخ: محمد تميم الزعبي، إلا في حالة ضبط المؤلف لكلمة معينة، قام بإعرابها

حسب ضبطه، أو رجحها خلال شرحه، فإنني أتقيد بضبطه حينئذٍ مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية<sup>(١)</sup>.

١٤- وضعت ألفاظ الشاطبي المشروحة والمعربة أثناء المتن بين قوسين، هكذا:

( )، تمييزاً لها، وضابطاً لها حسب مجيئها في النظم.

١٥- اختصر أحياناً في ذكر اسم الكتاب، والمؤلف، كقولي: «معاني الفراء»،

ونحوها، وإذا تشابهت أسماء الكتب فأقيد ذلك كقولي: «جامع البيان للطبري»،

و«جامع البيان للداني»، وسوف أوضح هذا الأمر قريباً، في شرح الرموز المستخدمة في الرسالة.

١٦- أثبت بين حاصرتين في هامش المتن أرقام لوحات نسخة "الجامع الكبير"

بصنعاء، تسهيلاً للمقابلة لمن أراد، فمثلاً الرقم [ ٩/أ ] يدل على بداية الصفحة الأولى

---

(١)- مثال ذلك: عند إعرابه لقول الناظم: (.....ولا فُسُوقٌ وَلَا حَقًّا وَزَّانٌ مُجَمَّلًا)، البيت رقم: (٥٠٥).

صحَّح المؤلف ضبطاً معيناً فتقيدت بتصحيحه في ضبط البيت، فقال: "(مُجَمَّلًا) بالجيم وكسر الميم اسم فاعل، أي: جَمَلَ غيره.....". ثم قال: "وَجُوِّزَ فتح الميم على أنه هو: مُجَمَّلٌ في نفسه، والأول هو الصحيح".

فضبطتُ على حسب تصحيحه، انظر: ص ٥٤١ من هذه الرسالة.

من اللوحة التاسعة، وأما بداية الصفحة الثانية من اللوحة نفسها فيشار إليها برقم [٩/ب]، وهكذا، وأضع مكانها في النص مقابلاً لها شرطة مائلة، هكذا: / .

١٧- قمت بعمل فهرس علمية، تخدم الكتاب، وتعين الباحث في الوصول

إلى ما يريده.



## بعض الرموز والمصطلحات المستخدمة في الرسالة.

نظراً لتكرار ذكر بعض المراجع، وكثرة الإحالة إليها، وشهرتها عن أهل الفن، فقد عمدت إلى اختصار أسمائها، فمنها ما هو واضح المراد، "كالتيسير"، و"التبصرة"، و"الكشف"، و"النشر"، وأمثالها، فهذه أذكرها مختصرة، وقد أضيف اسم المؤلف أحياناً، كقولي: «الكشف للمكي»، وهكذا، وإذا تشابهت الأسماء أقيد الاختصار، كقولي: «معاني الفراء»، «معاني الأخفش»، و«الحجة للفارسي»، وهكذا، ومنها ما أذكر اسمه كاملاً عند أول وروده، ثم أختصره في غير ذلك.

### واليك بعض الأمثلة على ذلك، مع ذكر بعض الرموز المستخدمة.

الإتحاف: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنا الدمياطي.

كشف المشكلات: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، لنور الدين علي بن الحسين الباقولي.

السراج: سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح.

السير: سير أعلام النبلاء للذهبي.

الكشاف: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري .



المحرر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية.

القرطبي: تفسير القرطبي " الجامع لأحكام القرآن " لأبي عبد الله القرطبي .

الموضح: الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم.

الأصل: نسخة "الجامع الكبير" بصنعاء.

(ت): نسخة مكتبة: رشيد أفندي.

[ ] : للزيادات التي أضيفت للمتن وغير موجودة في كلتا النسختين، أو سقط

كبير من إحدى النسختين.

( ) : لتمييز كلام الشاطبي عن ما جاوره من كلام الشارح.

ت: توفي سنة كذا، أو اختصاراً لكلمة: "تحقيق".

هـ: سنة هجرية.

م: سنة ميلادية.

ص: صفحة.

الناظم: الإمام القاسم بن فيرة الشاطبي.

المؤلف: السمين الحلبي.



## ( القسم الثاني : التحقيق )

ويحتوي على:

أ — النص المحقق: وهو من أول فرش سورة البقرة إلى نهايتها، ويمثل: "مائة وثلاثة وعشرين لوحاً، من نسخة الجامع الكبير بصنعاء".

ب — الخاتمة: وتشتمل على نتائج مختصرة للبحث، وما يتبع ذلك من توصيات.

ج — الفهارس العلمية: وتشتمل على:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس الأعلام المترجم لهم.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس الأمثال.

٦- فهرس أقوال العرب.

٧- فهرس المصادر والمراجع.

٨- فهرس الموضوعات.

# أ- النسخ الحق:

وهو من أول فرش سورة البقرة إلى نهايتها، ويمثل: "مائة وثلاثة وعشرين لوحاً، من نسخة الجامع الكبير بصنعاء".

## باب فرش الحروف

### (سورة البقرة)

إنما سُمِّي: «فَرَشَ الحروف»؛ لِقِلَّةِ دَوْرِهِ، قال الشيخ علم الدين السخاوي<sup>(١)</sup>:  
«القراء يسمون ما قلَّ دَوْرُهُ من الحروف «فرشاً» لانتشاره، فكأنه انفرش، إذ كانت  
الأصول يَنْسَحِبُ حَكْمُ الواحد منها على الجميع» انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقد سَمَّاه بعض القراء بـ«الفروع»، يعني: أنه جعله من باب: «المقابلة»،  
والأصل يقابله / الفرع<sup>(٣)</sup>، وهذا وإن كان مطابقاً من هذه الحيثية؛ إلا أن الفرعية لا [ب/٣٥٦]  
تتحقق فيه، إذ الأصل: إما ما منه الشيء، وإما ما يبني عليه الشيء، وإما دليل  
الشيء. وغالب الأحرف المختلف فيها - في الفرش - هذه المعاني مفقودة فيها،  
بالنسبة إلى الأصول المذكورة.

واعلم أن «الفرش»: مصدر: فَرَشَ يَفْرِشُ فَرَشاً، أي: «بَسَطَ، وَنَشَرَ»<sup>(٤)</sup>، فكأن  
الحروف المذكورة: بُسِطَتْ، وَنُشِرَتْ، حيث ذكرت واحداً واحداً بعينه، بخلاف ما  
تقدم من الأصول؛ فإنها مندرجة تحت ضوابط كلية<sup>(٥)</sup>.

(١)- هو: علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، الهمداني السخاوي، من تلاميذ الشاطبي،  
كان إماماً مقرئاً، أقرأ الناس أكثر من أربعين سنة بجامع دمشق، وهو أول من شرح الشاطبية في: "فتح  
الوصيد"، وله: "جمال القراء وكمال الإقراء"، ت: ٥٨٦هـ. انظر: معرفة القراء: ١٢٤٥/٣، غاية النهاية:  
٥٦٨/١.

(٢)- فتح الوصيد في شرح القصيد: (خ) لوحة: ٨٩/أ.

(٣)- انظر: كتر الجعيري: (خ): ٣٢٠/أ، وإبراز المعاني: ٢٧٨/٢، وسراج القارئ لابن القاصح: ص ١٤٨

(٤)- في (ت): "بسطة، ونشره".

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: ٥١٢/٢، وشرح شعلة "كتر المعاني": ص ٢٥٧، والدرة الفريدة في

شرح القصيدة للهمداني (خ): ١/أ.

و«الْفَرَشُ»: مصدر مضاف لمفعوله القائم مقام فاعله؛ لأن التقدير: «باب انْفَرَشَتِ الحروفُ وَبُسِطَتْ»، قاله: أبو عبد الله<sup>(١)</sup>.

وفيه نظر من حيث أن تقدير المصدر من فعل مبني للفاعل ممكن؛ وهو الأصل. وفي المصدر مؤولاً بفعل مبني للمفعول خلاف مشهور<sup>(٢)</sup>، فلا ضرورة تدعو لارتكابه.

إذ يجوز أن يُقَدَّر: «باب انْفَرَشَ القراءُ الحروفَ»، فيكون قد أضاف المصدر لمفعوله، وحذف فاعله<sup>(٣)</sup>، وحذف الفاعل في المصدر سائغ<sup>(٤)</sup>، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾<sup>(٥)</sup> أي: «أحدكم»، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - بيانه.

قال أبو شامة<sup>(٦)</sup> «ويأتي في الفرش مواضع مطردة حيث وقعت، وهي بالأصول أشبه منها بالفرش، مثل إمالة: «التَّوْرَةَ»<sup>(٧)</sup>، وفواتح السور<sup>(٨)</sup>، والكلام في:

(١) - هو: أبو عبد الله الفاسي، محمد بن حسن بن محمد، وقد سبقت له ترجمة مفصلة في قسم الدراسة ص: ١٠٩. وانظر قوله في: اللآلئ الفريدة: ٥١٢/٢.

(٢) - البصريون يجيزونه، وإليه ذهب ابن مالك في شرح التسهيل: ١٠٦/٣، وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٩٨/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ٢١٣/١ - ٢١٤.

(٣) - وهذا أحد الأحوال الخمسة للمصدر المضاف، وهي كالتالي: الأول، والثاني: أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله، وعكسه، والثالث والرابع: أن يضاف إلى الفاعل ويحذف المفعول، وعكسه، والخامس: أن يضاف إلى الظرف. انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٠٩/٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع: ٣٠٧/٢.

(٤) - انظر: الكتاب: ١٩٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١١٨/٣، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري: ٨/٢.

(٥) - سورة البلد، الآية: ١٥.

(٦) - هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، وقد سبقت له ترجمة مفصلة في قسم الدراسة ص: ١٠٦.

(٧) - ذكر الناظم ذلك في أول فرش سورة آل عمران، البيت رقم: (٥٤٦).

(٨) - ذكر الناظم ذلك في أول فرش سورة يونس، الأبيات رقم: (٧٣٨ - ٧٤٠).

«هَآئُكُمْ»<sup>(١)</sup>، والاستفهامين<sup>(٢)</sup>، «وتاءات» البزي، والتشديد والتخفيف في: «يُنْزِلُ»<sup>(٣)</sup>، وبابه» انتهى<sup>(٤)</sup>.

وقد قدمت أن هذا هو غير الغالب؛ فلم يكثر به، كما لم<sup>(٥)</sup> يكثر بعكسه، وهو أنه ذكر في الأصول ما لا يطرد، فهو بالفرش أليق، كـ ﴿عَادَا الْأُولَى﴾<sup>(٦)</sup>، ونحوه.

وفي بعض النسخ: «باب فرش الحروف» من غير زيادة على ذلك، وفي بعضها زيادة على ذلك: «سورة البقرة»، وهو أولى لما سيأتي.

وقد كره بعضهم أن يقال: «سورة البقرة»، و«سورة الفيل» ونحو ذلك، وهذا غير معتد به؛ إذ ورد في الأحاديث الصحيحة ما يرد ذلك<sup>(٧)</sup>، وقد أوضحته في غير هذا التصنيف.

(١) - ذكر الناظم ذلك في فرش سورة آل عمران، الأبيات رقم: (٥٥٩ - ٥٦٢).

(٢) - ذكر الناظم ذلك في فرش سورة الرعد، الأبيات رقم: (٧٨٩ - ٧٩٣).

(٣) - ذكر الناظم هذين الموضعين في فرش سورة البقرة كما سيأتي.

(٤) - إبراز المعاني: ٢/٢٧٨.

(٥) - "لم" سقطت من (ت).

(٦) - سورة النجم، الآية: ٥٠، وقد ذكر الناظم ذلك في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

(٧) - ومن الأحاديث الصحيحة التي ترد ذلك: ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأ بهما في ليلة كفتاه". أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، رقم: (٤٦٥٢)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، رقم: (١٣٤٠).

ومن الأحاديث الصحيحة كذلك ما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه رمى الجمرة من بطن الوادي فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، ثم قال: "هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة". أخرجه البخاري، كتاب الحج، رقم: (١٦٢٩)، ومسلم، كتاب الحج، رقم: (٢٢٨٢).

وقد عقد البخاري - رحمه الله - باباً أشار به إلى الرد على من كره ذلك، وساق تحته الحديث السابق، قال ابن حجر - رحمه الله - "قال النووي: يجوز أن يقول سورة البقرة - إلى أن قال - وسورة العنكبوت، ولا كراهة في ذلك، وبعض السلف يكره ذلك، والصواب الأول، وهو قول الجماهير، والأحاديث فيه عن رسول الله ﷺ أكثر من أن تحصر، وكذلك الصحابة فمن بعدهم، قلت: وقد جاء فيما يوافق ما ذهب إليه

والأولى ما ذكره الناظم في هذه النسخة؛ من زيادة الترجمة بسورة البقرة، لأنه يفعل ذلك في جميع السور، فليفعل ذلك هنا طرداً للباب.

وصاحب التيسير لم يذكر إلا «باب فرش الحروف»<sup>(١)</sup> ولم يقل: «سورة البقرة»، وذلك لأنه ترجم: «سورة البقرة» في باب هاء الكناية<sup>(٢)</sup>، فاستغنى عن إعادة الترجمة هنا. والله أعلم.

٤٤٥ - وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ وَبَعْدُ ذَكَاءٍ وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوَّلًا

أخبر عن رمز له بالذال المعجمة من: (ذكا)، وهم: الكوفيون وابن عامر، أفهم قراءوا: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> بفتح الياء، وسكون الخاء، وفتح الدال، ولم يحتج / أن ينبّه على حذف الألف؛ لأنها لا تقع بعد ساكن.

[١/٣٥٧]

= البعض المشار إليهم حديث مرفوع عن أنس رضي الله عنه رفعه: "لا تقولوا سورة البقرة، ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء، وكذا القرآن كله".

وفي سنده عبيس بن ميمون العطار، وهو ضعيف، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، ونُقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: هو حديث منكر، قال: ابن كثير في تفسيره: ولا شك أن ذلك أحوط، ولكن استقر الإجماع على الجواز في المصاحف، قلت: وقد تمسك بالاحتياط المذكور جماعة من المفسرين". أهـ فتح الباري - باختصار:- ٧/٨٠٦، وانظر: الإتقان في علوم القرآن: ١/١٤٨.

قلت: والحديث الوارد في الكراهة، السابق ذكره في كلام ابن حجر، أخرجه الطبراني في الأوسط، رقم: (٥٧٥٥)، والبيهقي في شعب الإيمان، رقم: (٢٥٨٢)، عن أنس رضي الله عنه، وقال عنه ابن كثير: "هذا حديث غريب لا يصح رفعه". التفسير: ١/٣٦، وقال الهيثمي: "وفيه عبيس بن ميمون وهو متروك". مجمع الزوائد: ٧/١٥٨.

(١)- انظر: التيسير: ص ٦٤.

(٢)- انظر: المرجع السابق: ص ٣٤، وقد ذهب أبو شامة إلى صحة هذا. انظر: إبراز المعاني: ١/٣٠٢، و ٢/٢٧٨.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٩.

وقيد قوله: (وَمَا يَخْدَعُونَ) تحزراً من الأول وهو قوله: ﴿يُخَدِّعُونَ﴾<sup>(١)</sup> فإنه لا خلاف فيه بين القراء السبعة<sup>(٢)</sup>؛ فاحترز منه بأن ضمَّ إلى هذا: (ما)<sup>(٣)</sup>، وهذه القراءة مأخوذة من اللفظ بها كذلك، لا من قيود، لما سيأتي من محذورٍ في أضدادها.

قال أبو شامة: «وهذا تقييد لم يكن محتاجاً إليه، لأنه قد لفظ بالقراءة، ونبه على القراءة الأخرى بما في آخر البيت؛ لأنه لا يمكن أخذها من أضدادها.

فإن قلت: أحترز بذلك من أن يضم أحد الياء.

قلت: ليس من عادته الاحتراز عن مثل هذا، ألا ترى أنه يقول: (سُكَارَى مَعَا سَكْرَى)<sup>(٤)</sup> ولم يقل بضم السين اكتفاءً باللفظ.

فالوجه أن يقال: هو زيادة بيان لم يكن لازماً له، وهو مثل قوله في سورة الحج: (وَيَدْفَعُ حَقٌّ بَيْنَ فَتْحِيهِ سَاكِنٍ)<sup>(٥)</sup>. انتهى<sup>(٦)</sup>

قلت: ويمنع أخذ القراءة المذكورة من القيود أيضاً، أنا لو جعلناها قيوداً لكان لها أضداد مفهومة، تفهم منها القراءة الأخرى، لكن لا يجوز ذلك، ألا ترى أننا لو أخذنا فتح الياء من قوله: (الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ) لكان ضده الكسر، لأن الفتح المطلق ضده الكسر، كقوله في الخطبة: (وَأَخِيْتُ بَيْنَ الثُّونِ وَالْيَاءِ وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ)<sup>(٧)</sup>، وأما الضم المطلق فضده الفتح؛ لقوله في الخطبة:

(١) - سورة البقرة، الآية: ٩.

(٢) - انظر: التبصرة: ص ٤١٧، والنشر: ٢٠٧/٢.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٢٧٨/٢، والسراج: ص ١٤٨.

(٤) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٨٩٣) "فرش سورة الحج".

(٥) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٨٩٨) "فرش سورة الحج".

(٦) - إبراز المعاني: ٢٧٨/٢، ٢٧٩.

(٧) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٦١) "الخطبة".



(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمَّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا)<sup>(١)</sup>.

وأما إذا أخذنا ضد السكون في الخاء وهو: الفتح فصحيح، وكذا إذا أخذنا ضد الفتح فيما بعد الساكن وهو كسر الدال فإنه صحيح أيضاً.

فإن قلت: من أين تفهم قراءة الباقيين؟

قلت: من قوله: (وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوَّلًا)، وهو قوله: ﴿يُحْدِثُ عُنَّ﴾ فإن فيه

التصريح بضم الياء، وفتح الخاء، ووجود ألف بعدها، وكسر الدال<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو عبد الله: «بالفتح قبل ساكن، يعني في الياء، وبعد الساكن، يعني في الدال، وأراد بالساكن الخاء، ولم يقيد هذا التقييد بالقراءة الأخرى؛ فأحال فيها على الحرف الأول الذي لا خلاف فيه للسبعة، وهو قوله: ﴿يُحْدِثُ عُنَّ اللَّهُ﴾ انتهى<sup>(٣)</sup>.

وفي كلامه نظر من حيث أنه جعل القراءة المذكورة مأخوذة من القيود، وَسَمَّاهَا قِيوداً، واعتذر عن معرفة بقية القراءة الأخرى بالحوالة على الحرف الأول، وقد تقدم أنه لا يصح أن تجعل<sup>(٤)</sup> قيوداً؛ لفساد ذلك في البعض، فليستند ذلك إلى لفظه بالقراءة، والحوالة على الحرف الأول. والله أعلم.

والوجه في قراءة الكوفيين، وابن عامر: أن في هذه القراءة بياناً لمعنى الفعل الأول، وأنه في معنى «فَعَلَ» المجرد نحو: «عَاقَبْتُ اللَّصَّ»، «وَسَافَرْتُ»، «وَطَارَقْتُ النَّعْلَ»، / «وعافاه الله»<sup>(٥)</sup>.

[ب/٣٥٧]

(١) - متن الشاطبية البيت رقم: (٦٢) "الخطبة".

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٢٧٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٥٧.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥١٢/٢.

(٤) - في (ت): "يجعل".

(٥) - انظر: الحجة للفراسي: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ١٥٤/١، والكشف: ٢٢٤/١، والموضح: ٢٤٥/١،

ولإتحاف: ٣٧٧/١.

وإنما جيء به على صيغة المفاعلة المقتضية أن تقع من اثنين؛ إيداناً بالمبالغة في الفعل، وإحكامه وإتقانه، إذ المفاعلة مؤذنة بالمباراة في ذلك الفعل المبني منه المفاعلة، [ومتى غولب]<sup>(١)</sup> في الفعل وبُوري فيه، جاء أحكم، وأقوى من أن يقع خالياً منهما؛ إذ لا حامل لفاعله على إحكامه غاية الإحكام<sup>(٢)</sup>.

وقيل: بل المفاعلة هنا على باهما في الفعلين، إما كون المفاعلة في الأول من اثنين بالمخادعة منهم لله تعالى، إما من حيث الصورة لا من حيث المعنى، وإما لعدم عرفانهم بالله تعالى، وتوهمهم أنه ممن يخادع<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إن اسم الباري تعالى مُقَحَّم<sup>(٤)</sup>، والمعنى: «يخادعون الذين آمنوا»، ويكون من باب: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَكَرَّمَهُ» المعنى: أعجبنى كرم زيد، وإنما ذكر: «زيد» توطئة لذكر «كرمه»، قاله: الزمخشري<sup>(٥)</sup>، ولا حاجة إليه.

والمخادعة من الله لهم؛ من حيث أنه أجرى عليهم أحكام المسلمين في الدنيا، ومخادعة المؤمنين لهم؛ كونهم امتثلوا أمر الله تعالى فيهم<sup>(٦)</sup>.

وأما كون المفاعلة في الثاني من اثنين أيضاً؛ فالمخادعة منهم أنفسهم، حيث يَمْنُونُهَا الأباطيل، وما أشبه ذلك، وأما مخادعة أنفسهم لهم فمن حيث تمنّيههم ذلك أيضاً، فيكون هذا محاورة بين اثنين<sup>(٧)</sup>، ويكون هذا قريباً من قول الآخر<sup>(٨)</sup>:

(١) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين "وأدعوك"، وهو خطأ، وما أثبتته يقتضيه السياق، وستثناساً بما في الكشف: ١١٤/١.

(٢) - انظر: الكشف: ١٧٤/١، واللاّلي الفريدة: ٥١٣/٢.

(٣) - انظر: البحر المحيط: ١٨٤/١، ١٨٥، والكشاف: ١٧٣/١.

(٤) - أي: ليس مقصوداً لذاته.

(٥) - انظر: الكشف: ١٧٤/١، والزمخشري هو: أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، النحوي اللغوي، المفسّر، كان معتزلياً دخل بغداد مراراً، وجاور بمكة، له: "الكشاف في التفسير"، و"المفصل في النحو"، ت: سنة: ٥٣٨ هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢٥٦/٣، وبغية الوعاة: ٢٧٩/٢.

(٦) - انظر: البحر المحيط: ١٨٥/١.

(٧) - انظر: معاني الأخفش: ١٩٣/١، والبحر: ١٨٥/١.

(٨) - البيتان: لابن الأعرابي، وهما في البحر: ١٨٦/١، والدر المصون: ١٢٧/١، والمحرم الوجيز: ١١٣/١. والحجة للفارسي: ٣١٩/١.

لَمْ تَذَرِ مَا لَا وَلَسْتَ قَائِلَهَا عُمْرَكَ مَا عِشْتَ آخِرَ الْأَبَدِ  
وَلَمْ تُؤَامِرْ نَفْسِيكَ مُمْتَرِيًّا فِيهَا وَفِي أُخْتِهَا وَلَمْ تَكْذِبْ

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ فِي الْعِيشِ فُسْحَةً أَيْسَرِبُ الذُّوبَانَ أَمْ لَا يَطُورُهَا.

والحاصل: أن المفاعلة في الفعلين يحتمل أن تكون على باهما فيهما، وأن تكون بمعنى «فعل» المجرد فيهما، وهو الأظهر.

والوجه في قراءة الباقيين: أنهم أتوا بالثاني على وفق الأول لفظاً ومعنى، بخلاف القراءة الأولى فإنها على موافقته معنى لا لفظاً<sup>(٢)</sup>.

وقد قرئ الأول: «يَخْدَعُونَ»<sup>(٣)</sup>، وفيهما قراءات أخر ذكرتها بتوجيهها في غير هذا التصنيف<sup>(٤)</sup>.

وأصل الخداع: «الإخفاء»، ومنه: الأخدعان؛ لعرقين مُسْتَبْطِنِينَ فِي الْعُنُقِ<sup>(٥)</sup>.

ومنه: قوله<sup>(٦)</sup>:

تَلَفَّتْ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي وَجَعْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتًا وَأَخْدَعَا.

(١) - البيت لرجل من فزارة، وهو في البحر: ١٨٦/١، والدر المصون: ١٢٧/١، والمحرم الوجيز: ١١٣/١، والحجة للفارسي: ٣١٩/١، وأيسر: من استربع الأمر: أي أطاقه، والذوبان: الأعداء، لا يطورها: لا يحوم حولها.

(٢) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٣، والكشف: ٢٢٥/١، وكشف المشكلات لنور الدين الباقلي: ١٧٩/١، والموضح: ٢٤٥/١.

(٣) - قراءة شاذة، منسوبة لابن مسعود، وابن حيوة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ١٠، وإعراب الشواذ للعكبري: ١١٩/١، والمحتسب لابن جني: ١٣١/١، والبحر: ١٨٥/١، والكشاف: ١٧٤/١.

(٤) - انظر: الدر المصون: ١٢٨/١.

(٥) - انظر: البحر: ١٨٠/١، وعمدة الحفاظ: ٤٩٠/١، واللسان: مادة "خَدَع" ٢٩/٥.

(٦) - البيت للصَّمة بن عبد الله القشيري: وهو في اللسان: مادة "وَجَع" ١٥٩/١٥، والصاحح: مادة: "وَجَع" ٥٩٢/٣، وعمدة الحفاظ: ٤٩١/١.

استغنى بأحد المتلازمين عن الآخر نحو: «العَيْن»، و«الحَاجِبِينَ»، وقيل: أصله: «الْفَسَاد»<sup>(١)</sup>، ومنه قوله<sup>(٢)</sup>:

أَيَّضَ اللَّوْنُ لَدَيْدُ طَعْمُهُ طَيَّبَ الرِّيقُ إِذَا الرِّيقُ خَدَعَ.

أي: فسَد.

وقد رجَّح بعضهم قراءة الكوفيين؛ لموافقتها الرسم، فإنها رسمت: ﴿وَمَا

يُخَدِّعُونَ﴾ اتفاقاً<sup>(٣)</sup>؛ ولأصحاب القراءة بالألف أن يقولوا: حذفت الألف / من [١/٣٥٨]

الرسم تخفيفاً، وإن ثبت تلاوة، كنظائر له نحو: ﴿السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٤)</sup>،

و﴿الْمَلَكَةِ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿مَلِكِ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقيل: جُعِلُوا مخادعين لأنفسهم؛ لأن ضرر<sup>(٧)</sup> ذلك راجع إليهم، كقوله تعالى:

﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ﴾<sup>(٨)</sup>.

وقال بعضهم<sup>(٩)</sup>: إنما أجمع على الأول، وعدل فيه من فعل إلى فاعل؛ كراهة

(١) - نُسِبَ هذا القول لابن الأعرابي في: تفسير القرطبي: ٢١٤/١، والحجة للفارسي: ٣١٣/١.

(٢) - البيت لسويد بن أبي كاهل: وهو في اللسان: مادة: "خَدَعَ" ٢٩/٥، والصحاح: مادة: "خَدَعَ" ٤٦٢/٣، والبحر: ١٨١/١، وعمدة الحفاظ: ٤٩١/١، وتفسير القرطبي: ٢١٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٢٠/١، وإعراب القراءات السبع: ٦٥/١.

(٣) - انظر: المقنع في رسم المصاحف للداني: ص ١١، وجميلة أرباب المراسد في شرح عقيلة أتراب القصائد للجعبري: ٢٧٨/١.

(٤) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ٣٣، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٣/٢.

(٥) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٦) - من مواضعها سورة الفاتحة، الآية: ٤.

(٧) - في الأصل: "ضرورة"، والمثبت من (ت).

(٨) - سورة النساء، الآية: ١٤٢، وانظر: إبراز المعاني: ٢٧٩/٢، والحجة للفارسي: ٣١٧/١.

(٩) - منهم: مكي في التبصرة: ص ٤١٧، وأبو شامة في إبراز المعاني: ٢٧٩/٢، وانظر: النشر: ٢٠٧/٢، وإلتحاف: ٣٧٧/١.

التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجه به نحو البارئ تعالى، فأُخرج مخرج المُعَالَبَةِ، والمماولة لذلك.

قوله: (وَمَا يَخْدَعُونَ) مبتدأ، و(الْفَتْحُ) مبتدأ ثان، و(مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ) خبر الثاني، (وَبَعْدُ) عطف على: (قَبْلٍ)، وإنما بُني لقطعه عن الإضافة، إذ الأصل: «مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ وَبَعْدَهُ»، والجملة خبر الأول، والعائد مقدر، أي: «الفتح فيه»، أو قامت: «أل» مقامه، أي: «فتحه»، أي: فتح يائه<sup>(١)</sup>، و(ذَكَأ) على هذا جملة مستأنفة سيقت للثناء على هذه القراءة، و(ذَكَأ) بمعنى: اشتعل وأضاء، مِنْ ذَكَتِ النَّارُ، أي: اشتدَّ اشتعالها، و«الذَّكَاءُ»: تَوَقَّدَ الذَّهْنُ، وَالْفِطْنَةُ<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يكون: (ذَكَأ) جملة أُخْبِرَ بِهَا<sup>(٣)</sup> عن المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول أيضاً، والكلام في العائد على ما تقدم، (وَمِنْ قَبْلِ) على هذا يتعلق: «بالفتح». وَصَفَ الْفَتْحَ بأنه مضيء؛ لظهور معناه.

وقال أبو عبد الله: «(وَمَا يَخْدَعُونَ) مبتدأ، و(الْفَتْحُ) مبتدأ ثان، و(مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ) متعلق به، (وَبَعْدُ) معطوف، و(ذَكَأ) وفاعله جملة أُخْبِرَ بِهَا عن: (وَمَا يَخْدَعُونَ)، والعائد منهما إليه محذوف، والتقدير: الفتح فيه». انتهى<sup>(٤)</sup>.

وهذا إما سقط من المصنف وهو بعيد، وإما<sup>(٥)</sup> من الناسخ وهو أقرب.

وتكْمِيلُهُ أن يقال: و(ذَكَأ)، وفاعله جملة أُخْبِرَ بِهَا عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره جملة أُخْبِرَ بِهَا عن: (وَمَا يَخْدَعُونَ)، لا بد من ذلك وإلا فسد المعنى والإعراب.

(١) - انظر: كثر الجعري (خ): ٣١٨، وشرح شعله: ص ٢٥٧.

(٢) - انظر: اللسان: مادة "ذكا" ٣٧/٦، ٣٨.

(٣) - تحرفت في (ت) إلى: "عنها".

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥١٣/٢.

(٥) - في (ت): "أو".

قو له: (وَالْغَيْرُ) مبتدأ - وإدخال: «أل» على: «غير» ممتنع عند المحققين؛  
لما لازمته الإضافة<sup>(١)</sup> - ووجهها<sup>(٢)</sup>: أنه جعل: «غير» بمعنى: المغاير، أي: «والمغاير  
الأوليين»، و(كالحرف) خبره، ولا بد من حذف مضاف تقديره: «وقراءة الغير  
كقراءته الحرف أولاً».

ويجوز أن يكون: (الغَيْرُ) فاعلاً بفعل مُقَدَّر، أي: «ويقرؤه الغير كالحرف»،  
وفي نصب: (أولاً) وجهان:

أظهرهما: أنه منصوب على الظرف، أي: وقراءة الغير كقراءة الحرف الواقع  
أولاً،<sup>(٣)</sup> والثاني: أنه حال<sup>(٤)</sup>؛ لأنه في قوة كالحرف مُقَدَّمًا، فعلى: الثاني: تكون الألف  
للإطلاق؛ لأن «أول» لا ينصرف؛ لكونه صفة، وعلى: الأول: يكون بدلاً من التنوين؛  
لأنه منصرف، وهذان كما تقدم في أول القصيدة من قوله: (فِي النَّظْمِ أَوَّلًا)<sup>(٥)</sup>.

## ٤٤٦ - وَخَفَّفَ كُوفٍ يَكْذِبُونَ وَيَاوُهُ بَفَتْحٍ وَلِلْبَاقِينَ ضُمٌّ وَتَقْلًا

/ أخبر عن الكوفيين وهم عاصم، والأخوان أنهم قرءوا: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾<sup>(٦)</sup> بالتخفيف في الدال<sup>(٧)</sup>، وأخبر عن يائه أنها مفتوحة لهم أيضاً، ويلزم  
من تخفيف الدال سكون الكاف، ولذلك لم ينبه عليه، وفهم أن قراءة الباقيين بضم

(١) - قال ابن يعيش: "لا يحسن دخول الألف واللام عليها.... لأن ذلك كالجمع بين: الألف واللام ومعنى  
الإضافة، من جهة تضمنها معنى الإضافة، فصارت الإضافة فيها كالملفوظ بها". شرح المفصل: ١٢٩/٢،  
وانظر: شرح التسهيل: ٢٤٥/٣.

(٢) - في (ت): "وجهه".

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢١/٢.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢١/٢، وإبراز المعاني: ٢٧٩/٢.

(٥) - متن الشاطبية من البيت رقم: (١)، وانظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد: ١٠/١ - ١٢.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٧) - في (ت): بتخفيف الدال.

الياء وتشديد الذال، ويلزم منه فتح الكاف؛ لأنه لا<sup>(١)</sup> يمكن تشديد الذال إلا مع حركة الكاف.

وقيود هذه القراءة على سبيل التأكيد؛ لأنه قد لفظ بها مفتوحة الياء، مخففة الذال، ساكنة الكاف، فهذا من باب قوله: (وَبِالْفَظِّ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا)<sup>(٢)</sup>، قاله: أبو عبد الله بمعناه<sup>(٣)</sup>.

ولقائل أن يقول: هنا أمر زائد على التأكيد، وهو أنه يؤخذ من هذه القيود القراءة الأخرى، وليس هنا مانع يمنع من ذلك، كما منع منه البيت الأول.

وقال أبو شامة: «عني بالتخفيف إسكان الكاف، وإذهاب ثقل الذال» انتهى.<sup>(٤)</sup>

وهذا حسن لأن التحريك أثقل من الإسكان، فيكون التخفيف واقعاً على إذهاب الحركة، وعلى إذهاب التثقيب، لولا أن الناظم اصطاح على أن التخفيف ضد التشديد المعبر عنه «بالتثقيب» في بعض الأحيان<sup>(٥)</sup>.

وقدّم الناظم الكلام على تخفيف الذال، قبل الكلام على فتح الياء بحسب ما تأتّى له.

والوجه في تخفيف: ﴿يَكْذِبُونَ﴾: أن المنافقين - لعنهم الله تعالى - وُصفوا في مواضع كثيرة بأنهم كاذبون<sup>(٦)</sup>، وقد أجمع على تخفيف قوله: ﴿وَبِمَا كَانُوا﴾

(١) - "لا" سقطت من (ت).

(٢) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٧).

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥١٤/٢.

(٤) - إبراز المعاني: ٢٨٠/٢.

(٥) - قال الناظم:

(وجزم وتذكير وغيب وخفّة وجع وتوين وتحريك اعملا). متن الشاطبية من البيت رقم: (٥٩).

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٠/٢، والإتحاف: ٣٧٨/١.

يَكْذِبُونَ ﴿١﴾ في براءة<sup>(١)</sup>، وفيه أيضاً موافقة لما قبله وما بعده، أما موافقته لما قبله فقولته: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> بعد قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٣)</sup>، فأخبر بكذبهم.

وأما موافقته لما بعده فقولته تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا﴾<sup>(٤)</sup> ثم أخبر بكذبهم في قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَءُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

والوجه في قراءة ﴿يُكْذِبُونَ﴾ بالتشديد: أنه أعم من الكذب، والكذب ملازم له، وذلك أن من كذب صادقاً في قوله، فقد كذب أيضاً في تكذيبه إياه، بخلاف «كذب» تخفيفاً فإنه لا يلزم منه تكذيب غيره<sup>(٦)</sup>.

وأيضاً ففيه موافقة لما قبله أيضاً وهو قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾<sup>(٧)</sup> ومن كان في قلبه مرض، وهو الشك، فهو شاكٌّ، والشاك غير متيقن الصحة، ولا مُقرِّباً، ومن لم يُقر بصحة الشيء فقد كذب به، وجحدته<sup>(٨)</sup>.

(١) - الآية: ٧٧، وانظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٠.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٨.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٨.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٤.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٤، وانظر: الكشف: ٢٢٨/١، والحجة لابن زنجلة: ص ٨٩، والحجة للفراسي:

٣٣٧/١، وشرح الهداية: ١٥٤/١، والموضح: ١٤٦/١.

(٦) - انظر: الحجة للفراسي: ٣٣٩/١، والحجة لابن زنجلة: ص: ٨٩، وشرح الهداية: ١٥٥/١.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٨) - انظر: الكشف: ٢٢٨/١، وللآلي الفريدة: ٥١٤/٢.



والقراءتان متداخلتان؛ لأن من قال: آمنت، وهو معتقد - والعياذ بالله - جحد الثبوة، وتكذيب الرسالة، فهو كاذبٌ مكذبٌ<sup>(١)</sup>، وقد أُجمع على التشديد في قوله تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

/ قال أبو عبد الله: «وزعم بعضهم: أن «يُكَذِّبُونَ» من «كَذَّب» الذي هو [١/٣٥٩] مبالغة في «كَذَّب»، كما بولغ في صدق، فقليل: صدَّق، ونظيرهما: بَانَ الشيء وبيَّن، وقَلَّص الثوب وقَلَّص<sup>(٣)</sup>، وأن يكون بمعنى الكثرة كقولهم: موَّتت البهائم، وبرَّكت الإبل» انتهى<sup>(٤)</sup>.

قلت: الذي قال ذلك هو أبو القاسم الزمخشري؛ فإنه قال: «وَقُرِئَ: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ من: «كَذَبَهُ» الذي هو نقيض صدَّقه، ومن «كَذَّب» الذي هو مبالغة في كَذَّب، ونظيرهما: بَانَ الشيء وبيَّن، وقَلَّص الثوب، أو بمعنى الكثرة، كقولهم: موَّتت البهائم، وبرَّكت الإبل، ومن قولهم: كَذَّب الوحشي؛ إذا جرى شوطاً، ثم وقف لينظر ما وراءه، لأن المنافق متوقَّف متردِّد في أمره، ولذلك قيل له مذْبَذَب، وقال ﷺ<sup>(٥)</sup>: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ مَثَلُ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ، تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً» انتهى<sup>(٦)</sup>.

(١) - انظر: الكشف: ٢٢٩/١.

(٢) - سورة الانشقاق، الآية: ٢٢، انظر إبراز المعاني: ٢٨٠/٢.

(٣) - أي: انضم وانزوى، انظر: الصحاح: مادة "قلص" ٢٥٩/٣.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥١٤/٢.

(٥) - الحديث: أخرجه مسلم، كتاب: "صفات المنافقين وأحكامهم"، رقم: (٤٩٩٠) والنسائي، كتاب:

"الإيمان وشرائعه" رقم: (٤٩٥١)، وأحمد في مسنده، رقم: (٤٨٣٥).

(٦) - الكشف: ١٧٨/١، ١٧٩. وانظر: البحر: ١٩٠/١.

وقال ابن عطية: <sup>(١)</sup> «فالقراءة بالثقل يؤيدها قوله قبل: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ فهذا إخبار بأنهم يُكذِّبون، والقراءة بالتخفيف يؤيدها أن سياق الآيات قبل إنما هو إخبار بكذبهم. والتوعد بالعذاب الأليم متوجه على التكذيب، وعلى الكذب في مثل هذه النازلة، إذ هو منظور على الكفر، وقراءة التثقيل أرجح». انتهى <sup>(٢)</sup>.

ووجه ترجيحها عنده - والله أعلم - : ما قدمته من أن: الكذب ملازم للتكذيب من غير عكس.

واختلف الناس في: «الكذب» ما هو؟. فقيل: الإخبار بخلاف الواقع مطلقاً، أي سواء طابَقَ اعتقاد المُخْبِر أم لم يطابقه، وقيل: بشرط مطابقتها لاعتقاد المُخْبِر <sup>(٣)</sup>، ولذلك سَمَّى المنافقين كاذبين بالنسبة لاعتقادهم، وأن خَبَرَهُمْ بقولهم ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ <sup>(٤)</sup> صِدْقاً في نفس الأمر، وقد تَكَلَّمْتُ على المسألة مستوفي في غير هذا الموضوع <sup>(٥)</sup>.

(١) - ابن عطية: هو الإمام القاضي الحافظ أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي، صاحب التفسير، من أهل الأندلس، وأحد أعلامها في التفسير واللغة والحديث وكان من بيت علم وجلالة، له: "المحرر الوجيز في التفسير"، ت: ٥٤١ هـ. انظر: طبقات المفسرين للدودي: ١/٢٦٠، والديباج المذهب لابن فرحون: ٥٧/٢، وبغية الوعاة: ٧٣/٢.

(٢) - المحرر الوجيز: ١١٧/١.

(٣) - انظر: مفردات الراغب: ص: ٤٢٩، وكتاب التعريفات للشراف الجرجاني: ص ١٨٣، واللسان: مادة "كذب" ٣٧/١٣.

(٤) - سورة المنافقون، الآية: ١.

(٥) - انظر: الدر المصون: ١٣٢/١، وعمدة الحفاظ: ٣٢٦/٢.

و«ما» في قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup> إما مصدرية، إن قلنا إنَّ «كان» لها مصدر، وهو المختار عند بعضهم<sup>(٢)</sup>، أي: «بكونهم يَكْذِبُونَ»،<sup>(٣)</sup> وحينئذٍ فلا حاجة إلى عائد على قول الجمهور.

وإما موصولة بمعنى: «الذي»، والعائد حينئذٍ مقدَّر أي «يَكْذِبُونَهُ»<sup>(٤)</sup>.

وزعم أبو البقاء<sup>(٥)</sup>: أن كونها بمعنى: «الذي» أظهر، قال: «لأن الهاء المقدَّرة عائدة على «الذي» لا على المصدر»<sup>(٦)</sup>.

وهذا غير لازم، إذ لا نسلم أن ثمَّ هاء مقدرة حتى يلزم ما ذكر، بل مَنْ قرأ: «يَكْذِبُونَ» بالتخفيف؛ فهو غير متعلِّد لمفعول البتة، ومَنْ قرأه بالتشديد؛ فالمفعول محذوف لفهم المعنى، أي بما كانوا يُكْذِبُونَ القرآن أو الرسول أو نحو ذلك<sup>(٧)</sup>.

قوله: (كُوفٍ) فاعل: (خَفَّفَ)، وهو مُخَفَّفٌ / مِنْ: «كُوفِيَّ»، فانستقل إلى [٣٥٩/ب] باب «المنقوص القياسي»، يُقَدَّرُ<sup>(٨)</sup> رفعه، وهو مفرد يراد به الجمع.

وقيل: يجوز أن يكون على حذف مضاف، تقديره: «أولوا مذهب كوفٍ»، فحذف المضاف، والموصوف، قاله: أبو عبد الله<sup>(٩)</sup>، وفيه تكلف.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٢) - منهم: الأخفش في معاني القرآن: ١٩٧/١.

(٣) - انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ٧٨/١، وكشف المشكلات: ١٨٠/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٢٢/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٢/١، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٤٢، والبحر: ١٨٩/١.

(٤) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٢٢/١، والبحر: ١٨٩/١.

(٥) - هو: محب الدين، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، قرأ العربية، وصار فيها من المتقدمين، وقصده الناس، له: "التبيان في إعراب القرآن"، "وإعراب القراءات الشواذ"، ت: ٦١٦ هـ. انظر: إنباه الرواة: ١١٦/٢، وبغية الوعاة: ٣٨/٢، ٣٩.

(٦) - الذي وجدته في كتاب: "التبيان له" أنها مصدرية: ٣٢/١، وانظر قوله في: البحر: ١٨٩/١.

(٧) - انظر: البحر: ١٨٩/١، ١٩٠.

(٨) - في (ت): "فقدّر".

(٩) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٤/٢.

و(يَكْذِبُونَ) مفعول: (خَفَّفَ)، إما على حذف مضاف، أي: «ذال: يَكْذِبُونَ»، وإما على معنى: أَوْفَعُوا فيه التخفيف، وليس ثمَّ شيء يليق تخفيفه إلا<sup>(١)</sup> الذال.

قوله: (وَيَاؤُهُ) مبتدأ، و(بِفَتْحٍ) خبره، ولا بد من حذف يتم به الغرض، تقديره: «وياؤُهُ بفتح لهم» أي: للكوفيين، فَحُذِفَ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ضُمَّ) يجوز أن يكون فعل أمر، وعلى هذا فالأحسن أن يُقْرَأَ قوله: (وَتُقْلًا) بفتح المثلثة على الأمر؛ ليتناسب الجملتان، ولو قرئ بكونه ماضياً مبنياً للمفعول لجاز أيضاً، غير أنه مرجوح، ويجوز أن يكون: (ضُمَّ) مبنياً للمفعول، وعلى هذا فالأحسن أن يُقْرَأَ: (وَتُقْلًا) مبنياً للمفعول؛ لتتناسب الجملتان، وَيَضْعُفُ أن يُقْرَأَ أمراً.

والحاصل: أنه يجوز أن يُقْرَأَ ماضيين مبنين للمفعول، وأمرين معاً، وهذا هو الأحسن لما فيه من المناسبة، وأن يُقْرَأَ الأول ماضياً، والثاني أمراً وبالعكس، وهو مرجوح؛ لمخالفة الجُمْل، وهذا على الصحيح؛ من أنه لا يُشْتَرَطُ في عطف الجُمْل المناسبة في الخبر والإنشاء، بل يُعْطَفُ الخبرُ على الطلب، وعكسه<sup>(٣)</sup>، ودليله في غير هذا الكتاب.

(وَلِلْبَاقِينَ) متعلق بما بعده، ولا حاجة أن يُقَالَ تقديره: «وللباقين ضُمَّ وتُقْلًا لهم» كما فعل: أبو عبد الله<sup>(٤)</sup>، بل: (لِلْبَاقِينَ) متعلق بالفعلين المتعاطفين، أي: «أفعل الضَّم والتثْقِيل للباقيين»، كقولك: «إلى زيد سرِّ وادْخُلْ» فـ«إلى زيد»: متعلق بالسَّيْر، والدخول، ومثله في المفعول الصريح «زيداً أعط وأكرم» فـ«زيداً»: منصوب

(١) - في (ت): "غير".

(٢) - انظر: كثر الجعري (خ): ٣١٨، واللائي الفريدة: ٥١٤/٢.

(٣) - انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٨٤/٢.

(٤) - انظر: اللآلي الفريدة: ٥١٤/٢.

بهما، وليس هذا من الأعمال<sup>(١)</sup>؛ إذ من شَرَطَه تَقَدَّمَ الْعَامِلِينَ أَوْ الْعَوَامِلِ عَلَى التَّنَازَعِ فِيهِ.

وقال أبو شامة: «(وَضُمَّ) فِعْلٌ مَاضٍ لَا أَمْرٌ، بَلْ هُوَ مِنْ جِنْسِ مَا عَطَفَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَتُقْلًا)»<sup>(٢)</sup>.

وهذا فيه نظر؛ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ مُوَافَقَةُ الْجُمْلِ الْمُتَعَاظِفَةِ خَيْرًا وَإِنْشَاءً، وَإِنْ سُلِّمَ ذَلِكَ فَنَقُولُ: إِذَا جَعَلْنَا: (ضُمَّ) أَمْرًا؛ قَرَأْنَا قَوْلَهُ: (وَتُقْلًا) بَفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ عَلَى الْأَمْرِ، وَتَكُونُ الْأَلْفُ بَدَلًا مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ، كَنَظَائِرَ لَهُ مَرَّتْ، وَتَأْتِي.

فإن قلت: قوله: (وَحَفَّ كُوفٍ) يَقْتَضِي بظَاهِرِهِ أَنَّ الْخِلَافَ وَقَعَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ، حَيْثُ وَرَدَتْ، وَقَدْ قَدِّمْتَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي تَخْفِيفِ: ﴿وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ فِي بَرَاءة<sup>(٣)</sup>، وَلَا فِي تَثْقِيلِ: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكْذِبُونَ﴾<sup>(٤)</sup>؟

فالجواب: أَنَّهُ قَدْ عُرِفَ مِمَّا اسْتُقِرَّ مِنْ كَلَامِ النَّاظِمِ / أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحُكْمُ يَتَعَدَّى الْحَرْفَ الَّذِي فِي سُورَتِهِ نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «جَمِيعًا»، أَوْ «مَعًا»، أَوْ «كُلًّا»، أَوْ «حَيْثُ أَتَى»، وَإِذَا كَانَ لَا يَتَعَدَّاهُ سَكَتٌ، وَاقْتَصَرَ بِهِ عَلَى سُورَتِهِ، كَهَذَا الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، فَيُقْتَصَرُ بِالْخِلَافِ هُنَا عَلَى هَذَا الْحَرْفِ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِعَدَمِ إِتْيَانِهِ - كَمَا هِيَ عَادَتُهُ الْمُسْتَمَرَّةُ - بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِ الْحُكْمِ، وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ مِنْ أَمْرِ النَّاظِمِ<sup>(٥)</sup>، وَإِلَّا فَقَدْ سَكَتَ فِي سُورَةٍ عَلَى ذِكْرِ حُكْمٍ فِي كَلِمَةٍ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ عَامٌّ، وَلَيْسَ بِخَاصٍّ، وَذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي لَكَ فِي آلِ عِمْرَانَ مِنْ قَوْلِهِ:

(١) - الأعمال: أي التنازع. انظر: أوضح المسالك: ١٦٤/٢، ١٦٥.

(٢) - إبراز المعاني: ٢٨٠/٢.

(٣) - الآية: ٧٧.

(٤) - سورة الانشقاق، الآية: ٢٢.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٠/٢، والسراج: ص ١٤٨.

(وإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ...)<sup>(١)</sup>.

وكقوله: (وَمَعَ مَدٌّ كَائِنٌ...)<sup>(٢)</sup>.

وكقوله: في البيت الآتي: (وَقِيلَ وَغِيضٌ... البيت)<sup>(٣)</sup>، وليس الإشمام مخصوصاً

بـ ﴿قِيلَ﴾<sup>(٤)</sup> الذي في البقرة فقط، فاعلم ذلك، وسيأتي عن: ﴿قِيلَ﴾ بخصوصه جواب آخر.

## ٤٤٧ - وَقِيلَ وَغِيضٌ ثُمَّ جِيءَ يُشْمُهُمَا لَدَى كَسْرِهَا ضَمًّا رِجَالٌ لَتَكْمُلَا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالراء، واللام من قوله: (رِجَالٌ لَتَكْمُلَا) وهما: الكسائي، وهشام، أنهما أَشَمَّا فَأَ هذه الأفعال الضَّمُّ، وقد كانت مكسورة، بمعنى: أن القارئ يأتي بحركة بين حركتين، فلا يأتي بكسرة خالصة، ولا بضمة خالصة، بل يأتي بحركة هي بين الضمة والكسرة، وهذا أَحَدُ معاني الإشمام<sup>(٥)</sup>، وقد تَقَدَّمَ تحقيق ذلك - أول هذا الموضوع - في باب الإدغام. والله الحمد<sup>(٦)</sup>.

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٤٦)، فرش سورة آل عمران.

(٢) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٥٧٠)، فرش سورة آل عمران.

(٣) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٤٧)، فرش سورة البقرة.

(٤) - من مواضعها سورة البقرة، الآية: ١١.

(٥) - الإشمام: يطلق على أربعة معانٍ مختلفة: - ١ - ضمُّ الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت، ويدركه البصير دون الأعمى. - ٢ - خلط حركة بحركة - وهو المقصود هنا - نحو: قراءة: ﴿قِيلَ﴾، لِمَنْ أَشَمَّ. - ٣ - خلط حرف بحرف، نحو: ﴿أَلَصَّرَاطُ﴾، بحيث يخلط الصاد بالزاي فيتولد منه حرف ليس بصاد ولا زاي. - ٤ - الإشمام للحرف المدغم، وأصل حركته الضَّمُّ، نحو إشمام حرف النون من: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ يوسف: ١١. انظر: التلخيص في القراءات الثمان ص: ٥٤، وإبراز المعاني: ٢٤٢/١، والتمهيد في علم التجويد: ص ٧٣، والإضاءة في أصول القراءة: ص ٤٧-٤٨.

(٦) - عند شرح قول الناظم، في باب الإدغام:

(وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمَةٍ مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (١٥٥)، وانظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥٥٥/٢.

ثم عدّد الناظم تلك الأفعال التي أَسَمَّها هذان الإمامان، فذكر منها في هذا البيت ثلاثة، وهي:

﴿ قِيلَ ﴾ حيث وردت في القرآن<sup>(١)</sup>.

﴿ وَغِيضَ ﴾ ولم يأت إلا في هود<sup>(٢)</sup>.

﴿ وَجِئَءَ ﴾ موضعان: ﴿ وَجِئَءَ بِالنَّبِيِّئْنَ ﴾ في الزمر<sup>(٣)</sup>، ﴿ وَجِئَءَ يَوْمَئِذٍ يَجْهَنَّمُ ﴾ في الفجر<sup>(٤)</sup>.

واختلفت عبارة الناس في ذلك: فبعضهم يُعَبِّرُ عنه بـ«الإِشْمَام»، وإليه مِيلُ جمهور النحويين<sup>(٥)</sup>، والمقرئين<sup>(٦)</sup>، وبه عَبَّرَ الناظم.

وبعضهم يُعَبِّرُ عنه بـ«الإِمَالَة»<sup>(٧)</sup>.

وبعضهم يُعَبِّرُ عنه بـ«الرَّوْم»<sup>(٨)</sup>.

وبعضهم يُعَبِّرُ عنه بـ«الضَّم»<sup>(٩)</sup>.

(١) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ١١.

(٢) - الآية: ٤٤.

(٣) - الآية: ٦٩.

(٤) - الآية: ٢٣.

(٥) - انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧/٧٠، والتبيان: ١/٣٣، وشرح ابن عقيل: ١/٤٥٨، وأوضح المسالك: ٢/١٣٨.

(٦) - انظر: التبصرة: ص ٤١٨، والتيسير: ص ٦٢، والعنوان: ص ٦٨، وإرشاد المبتدئ: ص ٢١٠، قال السخاوي: "إنما أختار من هذه الألفاظ الإِشْمَام لأنها عبارة عامة النحويين، وجماعة من القراء المتأخرين". فتح الوصيد: ٢/٦٢٣.

(٧) - انظر: الحجة للفراسي: ١/٣٤٥، ٣٤٨، وإبراز المعاني: ٢/٢٨٢، واللائي الفريدة: ٢/٥١٦.

(٨) - انظر: معاني الزجاج: ١/٨٧.

(٩) - انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٤٢، والغاية لابن مهران: ص ١٤٢، والمبسوط لابن مهران: ص ١١٥، والسبعة: ص ١٤٣، والوجيز للأهوازي: ص ١٢٦، ومعاني الأخفش: ١/١٩٧.

فهذه أربعة أقوال للناس في التعبير عن هذا المعنى.

فالذين عَبَرُوا عنه بـ«الإِشْمَام»، قالوا ذلك؛ لأن الكسرة ليست خَالِصَةً، بل مُشَمَّةٌ بالضم، أي مُشْرَبَةٌ شيئاً منه<sup>(١)</sup>.

والذين عَبَرُوا عنه بـ«الضَّم» أرادوا أن فيه شيئاً من الضَّم، فتجَوَّزُوا في عبارتهم بذلك، كما تجَوَّزُوا في قولهم: «الإِمَالَة<sup>(٢)</sup> كَسْرٌ»؛<sup>(٣)</sup> لَمَّا كان فيه شيء من الكَسْر، وهذا التعبيرُ وارد عن عامة القراء المتقدمين<sup>(٤)</sup>.

والمُعَبِّرُونَ عنه بـ«الإِمَالَة» تجَوَّزُوا أيضاً، فإن الحركة لَمَّا لم تكن كسرة مَحْضَةً، ولا ضمة مَحْضَةً، أشبهت حركة المُمَال؛ حيث لم تكن كسرة مَحْضَةً، ولا فتحة مَحْضَةً<sup>(٥)</sup>.

والذين عَبَرُوا بـ«الرَّوْم» قالوا: لأنه تُدْرِكُه حَاسَّةُ السَّمْع، وهذا هو الروم / [٣٦٠/ب] بعينه، فتسميته بالرَّوْم أيضاً مجاز، وهو جائز<sup>(٦)</sup>.

ثم اختلف الناس في حَقِيقَةِ اللَّفْظِ بذلك، فَذَهَبَ الحَافِظُ أَبُو عمرو<sup>(٧)</sup>، وغيره إلى أن حَقِيقَتَهُ: «أن يُنْحَى بالكسرة نحو الضمة قليلاً، وبالياء نحو الواو قليلاً»<sup>(٨)</sup>، وهذا هو المشهور بينهم، والمنصور عندهم؛ إذ الياء تابعة لحركة ما قبلها<sup>(٩)</sup>.

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٣/٢.

(٢) - تحرفت في الأصل إلى: "الإلة"، والمثبت من (ت).

(٣) - انظر قولهم في: الحجة للفارسي: ٣٧٥/١، وجامع البيان للداني: ص ٥٩، وفتح الوصيد: ٦٢٣/٢.

(٤) - كابن مجاهد في السبعة: ص ١٤٣، وابن مهران في الغاية: ص ١٤٢.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٣/٢، واللائئ الفريدة: ٥١٦/٢.

(٦) - انظر: معاني الزجاج: ٨٧/١، وفتح الوصيد: ٦٢٣/٢.

(٧) - هو: عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني الأموي، كان يعرف بابن الصيرفي، إمام علامة شيخ المقرئين، أخذ القراءات عن ابن غلبون، وبرع فيها، له: "جامع البيان"، و"التيسير"، و"المقنع"، و"التحديد"، ت: ٤٤٤هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٧٣/٢ - ٧٧٤، غاية النهاية: ٥٠٣/١ - ٥٠٤.

(٨) - جامع البيان للداني: ص ٥٩.

(٩) - انظر: الإقناع لابن الباذش: ٥٣٤/١، وفتح الوصيد: ٦٢٤/٢.



قلت: وهذا كما قالوا في «الإمالة»: أن يُنَحَّى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فيقع العمل في الحركة والحرف معاً<sup>(١)</sup>.

«<sup>(٢)</sup> والمراد «بالإشمام» في هذه الأفعال: «أن تُنَحَّى بكسر أوائلها نحو الضَّمة، وبالياء بعدها نحو الواو، فهي حركة مركبة من حركتين: كسر، وضم؛ لأن أوائل هذه الأفعال - وإن كانت مكسورة - فأصلها الضَّم؛ لأنها أفعال ما لم يسم فاعله، فأشيمت الضمة دلالة على أنه أصل ما تستحقه، وهو لغة للعرب فاشية، وأبقوا شيئاً من الكسر تنبيهاً على ما استحقته هذه الأفعال من الإعلال، ولهذا قال: (لِتَكْمُلَا) أي: لِتَكْمُلِ الدلالة على الأمرين، وهذا نوع آخر من «الإشمام»، غير المذكور في الأصول، وقد عبَّروا عنه أيضاً بـ«الضَّم»، و«الرَّوم»، و«الإمالة». انتهى<sup>(٣)</sup>.

وذهب آخرون إلى أن حقيقة ذلك: «الإيماء بالشففتين لما ضُمَّته مُقدَّرة، مع إخلاص كسرة الفاء»، قال هذا القائل: وإن شئت أوُمأت قبل اللفظ بالفاء، وإن شئت بعده، وإن شئت معه<sup>(٤)</sup>.

(١) - انظر: الإقناع: ٥٣٥/١، والنشر: ٣٠/٢.

(٢) - من هنا بداية نص منقول عن أبي شامة، نهني لذلك قول المصنف في آخره: "انتهى"، ولذا أثبت علامة التنصيص.

(٣) - إبراز المعاني: ٢٨٢/٢، وانظر: السراج: ص: ١٤٩، وقيل: إن المقصود بالإشمام هنا: "أن تلفظ بأول الفعل بحركة تامة مركبة بين حركتين إفرازاً لا شيوعاً، فجزء الضمة مقدّم، وهو الأقل، يليه جزء الكسرة وهو الأكثر". انظر: كثر الجعبري: (خ): ٣٢٠/أ، والإتحاف: ٣٧٩/١.

(٤) - انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٢٨٢/٢، واللائح الفريدة: ٥١٦/٢، وقال أبو عمرو عن قائل هذا القول: "وزعم من يشار إليه بالمعرفة، وهو بمعزل عنها وخالٍ منها"، انظر: فتح الوصيد: (خ): ٨٩/ب، ولعل قائله أبو محمد مكي بن أبي طالب، حيث قال: "والإشمام في هذا يجوز أن يكون مع الحرف وقبله". التبصرة: ص ٤١٨ - ٤١٩.

وقال ابن البادش: "وقد إجاز أبو محمد مكي أن يكون الإشمام في أوائل هذه الأفعال قبل اللفظ بالحرف، وحسن ذلك في المنفصل نحو: ﴿سَيِّءٌ﴾ و﴿سَيِّئَةٌ﴾، فإن كان متصلاً نحو: ﴿قِيلَ﴾، و﴿حِيلَ﴾ لم يكن هذا الوجه عنده كحُسنه مع المنفصل، وذلك أن الإشمام قبل الحرف غير مسموع فلا يتأتى في الابتداء، لأنه يضم شفثيه ساكناً قبل أن يشرع في التكلم، فإذا شرع في التكلم كان الإشمام قبل الحرف رجوعاً إلى بعض السكوت، فلم يتمكن تمكّنه في الابتداء". الإقناع: ٥٣٥/١.

قلت: هذا الإِشْمَامُ: هو الذي يكون في الوقف، كما تقدم لك بيانه، وهو أن يُخْتَصَّ بالبصير دون الأعمى<sup>(١)</sup>، وليس للفظ فيه عمل، وقد عدَّ الناس هذا غلطاً من هذا القائل.

وقد بَالِغُ أبو عمرو في الرَّد على هذا فقال: «إن الإِيمَاءَ بحركة الفاء قَبْلَ النُّطْقِ بالفاء غير مستقيم، إذ لم يرد في قراءة، ولا جاء في لغة، فكذلك الإِيمَاءُ مع اللفظ بالفاء أو بعده غير مستقيم أيضاً؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْمَالِ اللِّسَانِ فِي الاسْتِيفَالِ، وَالشَّفَتَيْنِ فِي الانْطِبَاقِ، وَالانْضِمَامِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ مَتَعَذِّرٌ أَوْ كَالْمَتَعَذِّرِ». انتهى<sup>(٢)</sup>

قلت: سيأتي في قوله تعالى: ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾ في الكهف<sup>(٣)</sup> ما يشبه هذا، وأن للنَّاسَ هناك عبارتين، وأن الظَّاهر الثانية منهما - إن شاء الله تعالى - .

ونصَّ مَكِّي<sup>(٤)</sup>: على أن الإِشْمَامَ فِي ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾ غير الإِشْمَامِ فِي ﴿قِيلَ﴾، و﴿سَيِّئَتْ﴾<sup>(٥)</sup>.

وذهب آخرون إلى أن حقيقة ذلك: «أن تُضَمَّ الفاءُ ضَمًّا مُشَبَّعًا، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْيَاءِ السَّاكِنَةِ بَعْدَ الضَّمَّةِ الْخَالِصَةِ، وَيُعْزَى هَذَا لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ<sup>(٦)</sup>».

(١) - العقد النضيد (خ): ٢٨٤/ب، عند شرح قول الناظم:

(والاشمَامُ إِطْبَاقُ الشَّفَاهِ بُعِيدَ مَا يُسْكَنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْخُلُ).

متن الشاطبية البيت رقم: (٣٦٩).

(٢) - انظر قوله في: فتح الوصيد: ٦٢٥/٢.

(٣) - الآية: ٢.

(٤) - انظر: التبصرة: ص ٥٧٢.

ومَكِّي: أبو محمد مَكِّي بن أبي طالب بن حَمُوش القيسي القيرواني المقرئ، إمام علامة محقق مجوّد، قرأ على ابن غلبون، وقرأ عليه كثيرون، له: "التبصرة"، و"الكشف"، و"الرعاية"، وغيرها ت: ٤٣٧هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٥١/٢، ٧٥٢، وغاية النهاية: ٣٠٩/٢، ٣١٠.

(٥) - سورة الملك، الآية: ٢٧.

(٦) - انظر: معاني القرآن: ١٩٧/١، وفتح الوصيد: ٦٢٥/٢.

وهذا مردود؛ لأن الياء الساكنة متى انضمَّ ما قبلها وجَب قلبها واوًا، نحو: «مُوقِن»، و«مُوسِر»، من اليَقِين، واليُسْر<sup>(١)</sup>، كَمَا أن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها وجب قلبها ياءً نحو: ميزان، ومِيقَات<sup>(٢)</sup>؛ لتَعَذَّر النطق / بالحرفين ساكنين بعد حركة تضادهما، أو للقرب من التَّعَذَّر بسبب الاشتغال الحاصل بذلك.

بل وجدنا أهل هذه اللغة هم الذين يُخْلِصُونَ الضَّمَّ في أوائل هذه الأفعال<sup>(٣)</sup>، جَارِينَ على القاعدة المذكورة في قلب الياء واوًا، فيقولون: «بُوعَ المَتَاع»<sup>(٤)</sup>، قال: <sup>(٥)</sup>

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ.

فتنقلب ذوات الياء إلى ذوات الواو، كما تنقلب في اللغة الفُصْحَى ذوات الواو إلى ذوات الياء نحو: «قِيلَ» كما سيأتي بيان تصريف ذلك.

وذهب آخرون إلى أن حقيقة ذلك: «أن تُشَمَّ الفاء ضَمًّا مُخْتَلَسًا»<sup>(٦)</sup>.

قال أبو عبد الله: «وهو باطل؛ لأن ما يُخْتَلَس من الحركات «كهزمة بين بين» لا يقع أولاً؛ لقُرْبِهِ من الساكن». انتهى<sup>(٧)</sup>.

= والأخفش: هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعي الأوسط النحوي، سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه، وكان مؤدِّباً لأبناء الكسائي، له: «معاني القرآن»، و«المقاييس في النحو»، ت: ٢٢١ وقيل: ٢١٥هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٦/٢، ٣٧، وبغية الوعاة: ٥٩٠/١، ٥٩١.

(١) - انظر: الكتاب: ٣٤٢/٤.

(٢) - والأصل: «مُوزَن»، و«مُوقَات»، انظر: الكتاب: ٣٣٥/٤، والحجة لابن خالوية: ص: ٢٤، وإعراب القراءات السبع: ٦٨/١.

(٣) - وهم: هذيل، وبني دبير، وبني فقّيس من فصحاء بني أسد، انظر: البحر: ١٩١/١، وابن عقيل: ٤٥٨/١.

(٤) - انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/٧.

(٥) - البيت: منسوب لرؤبة بن العجاج، وهو في: شرح المفصل: ٧٠/٧، وشرح التسهيل: ١٣١/٢، وأوضح المسالك: ١٣٨/٢، ومغني اللبيب: ٣٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٥٨/١، والدرر اللوامع: ٥٣٤/٢.

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، وإبراز المعاني: ٢٨٢/٢، واللائل الفريدة: ٥١٧/٢.

(٧) - اللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

وفي هذا الرد نظر، لأن معنى هذا القول، هو معنى القول الأول بعينه، لأن معنى اختلاس الضمة: أن يُؤْتَى بها حَرَكَةٌ ضَعِيفَةٌ، وحينئذ تَضَعُفُ كسرةُ الفاء أيضاً، فتُخْرَجُ حَرَكَةٌ بين حركتين، لا ضَمَّةٌ خَالِصَةٌ، ولا كسرةٌ خَالِصَةٌ.

إلا أنه كان ينبغي - لهذا القائل - أن يزيد فيقول: أن يُشِمَّ الفاء ضمّاً مُخْتَلَساً، مع اختلاس الكسرة أيضاً.

واعلم أن هذه الأفعال ماضية مبنية لما لم يسم فاعله، وكل ما بُني للمفعول منها فلا بد من ضم أوله، وكسر ما قبل آخره، وقد يُحْتَاجُ إلى ضمة ثانية، وثالثة، في صور ليس هذا موضع ذكرها<sup>(١)</sup>.

فإذا عرفت ذلك فنقول: الفعل الثلاثي إما أن يكون صحيح العين، أو مُعْتَلِّها، فإن كان صحيحها؛ بقي على حاله كقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وإن كان مُعْتَلِّها؛ ففيه ثلاث لغات<sup>(٣)</sup>، وزاد الأخفش رابعة<sup>(٤)</sup>، عدّوها غلطاً كما تقدم.

الأولى: وهي فصحاها<sup>(٥)</sup>، أن تُكْسَرَ الفاء كسراً خالصاً، فتسلم ذوات الياء، وتنقلب ذوات الواو إلى الياء، كيفية ذلك إذا بَنِيَتْ «بَاعَ» فتقول فيه: «بِيعَ»، وذلك أن أصله «بُيعَ» بضم الفاء وكسر العين، قياساً للمعتل على الصحيح «كَضِرْبَ»، فاستثقلت الكسرة على الياء، فإما أن نقول: نقلت كسرتها إلى فاء الكلمة، بعد سلبها

(١) - إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتوحاً بقاء المطاوعة ضُمَّ أوله وثانية، مثل: "تُدْحِجُ"، وإن كان مفتوحاً بهمزة وصل ضُمَّ أوله وثالثه، مثل: "انْطَلَقَ".

(٢) - سورة الحج، الآية: ٧٣.

(٣) - جمعها ابن مالك في ألفيته فقال: "وَإِكْسَرُ أَوْ اشْمِمُ فَأَثْلَثِي أُعِلَّ عَيْنًا وَضَمَّ جَا كَبُوعَ فَاحْتَمِلْ"، متن الألفية البيت رقم: (٢٤٧)، وانظر: الكتاب: ٣٤٢/٤، وأوضح المسالك: ١٣٨/٢، ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ٤٥٦/١.

(٤) - وهي: "أن تُضَمَّ الفاء ضَمّاً مُشَبَّعاً، ثم يُؤْتَى بالياء الساكنة بعد الضمة الخالصة"، انظر: معاني الأخفش: ١٩٧/١.

(٥) - وهي لغة: قريش ومجاوريه من بني كنانة. انظر: البحر: ١٩١/١.

حركاتها، وبقيت الياء ساكنة، وإما أن نقول: حذفت الكسرة استثقلاً فبقيت ياء ساكنة بعد ضمة، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء، نحو: «بيض» جمع أبيض.

وإذا بنيت «قال» فتقول فيه: «قيل» وأصله: «قول» كضرب أيضاً، فاستثقلت الكسرة على الواو؛ لمنافرتها لها، وإذا استثقلت في مجانستها، فاستثقلاً في منافرتها أولى، ولما استثقلت الكسرة عليها نُقلت حركة الواو إلى القاف بعد سلبها حركاتها، فسكنت / الواو بعد كسرة، فقلبت ياء، فانقلبت ذوات الواو هنا إلى ذوات الياء<sup>(١)</sup>، ولا يجيء العمل الآخر وهو تسكين العين، وقلب حركة الفاء - هذا كله - إذا لم يلبس، فإن ألبس لم يكسر، بل يجب الإشمام، أو الضم نحو: «بعت يا عبد»، إذا أخبرت بأن العبد يبيع؛ لأنك لو أخلصت الكسرة؛ لأوهم أنه هو الذي تعاطى البيع<sup>(٢)</sup>.

اللغة الثانية: الإشمام<sup>(٣)</sup> - وقد تقدم تفسيره، واختلاف الناس فيه<sup>(٤)</sup> - وهاتان اللغتان فصيحتان، والأولى أفصح.

والثالثة: إخلاص الضم<sup>(٥)</sup>، فتقلب ذوات الياء إلى ذوات الواو، وتسلم ذوات الواو، عكس اللغة المتقدمة، وذلك نحو: «قول»، «وبوع»، كقوله: <sup>(٦)</sup>  
ليت شباباً بوع فاشترت.

(١) - انظر: شرح التسهيل: ١٣١/٢، أوضح المسالك: ١٣٨/٢، ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ٥٢٠/٢، والبيان: ٣٣/١.

(٢) - سيبويه أطلق ولم يشترط اللبس أو عدمه، أما ابن مالك فقد اشترط هذا فقال: "وإن خيف لبس يجتنب"، وقال ابن عقيل: "ولا يجوز الكسر فلا تقول: "بعت" لئلا يلبس بفعل الفاعل فإنه بالكسر فقط نحو: "بعت الثوب". انظر: الكتاب: ٣٤٢/٤، ٣٤٣، وأوضح المسالك: ١٤٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٥٩/١.

(٣) - وهي لغة: قيس، وعقيل، وعامة بني أسد. انظر: البحر: ١٩١/١، والإتحاف: ٣٧٩/١.

(٤) - انظر: ص ١٦٦ - ١٦٩.

(٥) - وهي لغة: هذيل، وبني دبير، انظر: شرح ابن عقيل: ٤٥٨/١.

(٦) - تقدم تخريجه: ص ١٧٠.

وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

حُوَكَّتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ.

هذا إذا لم يُلبَسْ، فإن ألبس وجب الكسر نحو: «عَقَّتْ عن هذا الأمر»، إذا أَخْبِرَتْ بأن غيره قد عَاقَه؛ لئلا يلبس مع الضم أنه هو الذي عَاقَ غيره، كذا قيد بعضهم هاتين اللغتين بعدم اللبس.

وسيبيويه<sup>(٢)</sup> لم يعتبر شيئاً من ذلك، كأنه يتَّكل على القرائن<sup>(٣)</sup>، هذا ما يتعلق بتصريف هذه الأفعال.

والوجه لمن أَخْلَصَ الكسر: أنه أتى بأفصح اللغات، وهو الإتيان بالكلمة على ما أدَّى إليه التصريف، من غير عمل آخر،<sup>(٤)</sup> واختار مكِّي وغيره الكسر.

قال مكِّي: «والكسر أولى عندي، كما كان الفتح أولى من الإمالة».<sup>(٥)</sup>

(١)- البيت: بلا نسبة في شرح المفصل: ٧١/٧، وأوضح المسالك: ١٣٩/٢، وشرح التسهيل: ١٣١/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٥٦/١، والدرر اللوامع: ٥٣٥/٢.

(٢)- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين في النحو، أصله من فارس، نشأ بالبصرة، كان علامة، جالس الخليل، له: "الكتاب"، ت: ١٨٠هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣/٣٤٦، وبغية الوعاة: ٢٢٩/٢، ٢٣٠.

(٣)- انظر: الكتاب: ٣٤٢/٤، ٣٤٣.

(٤)- قال سيبويه: "والأصل الكسر"، الكتاب: ٣٤٢/٤، وانظر: الحجة لابن خالوية: ص: ٢٤، والحجة للفارسي: ٣٤٩/١، والكشف: ٢٣٠/١، والموضح: ٢٤٨/١.

(٥)- الكشف: ٢٣٢/١.

يعني: وإن كان في تغيير كل واحد منهما، دليل على أصل، وهو اختيار: أبي عبيد<sup>(١)</sup>، وأبي حاتم<sup>(٢)</sup>، وأبي طاهر<sup>(٣)</sup>، وهو في اللغات أفشى، وفي الآثار أكثر، وعلى الألسنة أخف<sup>(٤)</sup>.

والوجه في الإشمام: التنبيه<sup>(٥)</sup> على أصل هذه الأفعال، كما كانت الإمالة مُنبِّهة على أصل الألف<sup>(٦)</sup>، وإليه أشار الناظم بقوله: (لَتَكْمُلَا)<sup>(٧)</sup>، وقد تقدّم قوله.

و(قِيلَ)، وما عطف عليه: يجوز أن يكون مبتدأ، و(يُسَمَّيْهَا ٠٠ رِجَالٌ) جملة فعلية في موضع الخبر لذلك المبتدأ، ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مضمر على جهة الاشتغال، والتقدير: «يُسَمُّ رِجَالٌ قِيلَ وَغِيضَ وَجِيئَ يُسَمَّيْهَا»، فعلى هذا لا محل للجملة الفعلية؛ لكونها وقعت مُفسَّرة، والأول أولى لعدم الاحتياج إلى إضمار، وقد نصّوا على أن «زيدٌ ضربته» بالرفع أرجح، من «زيداً ضربته» بالنصب<sup>(٨)</sup>؛ لما ذكرت لك.

(١) - أبو عبيد: القاسم بن سلام الخراساني الأنصاري مولا هم البغدادي، الإمام الكبير، أحد الأعلام المجتهدين، وصاحب التصانيف في القراءات، أخذ عن الكسائي، ت: ٢٢٤هـ. انظر: معرفة القراء: ٣٦٠/١، وغاية النهاية: ١٨/٢.

(٢) - أبو حاتم: سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، إمام البصرة في النحو والقراءة، عرض على يعقوب الحضرمي، ت: ٢٥٥هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٣٤/١، وغاية النهاية: ٣٢٠/١.

(٣) - أبو طاهر: إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري النحوي المقرئ، إمام عالم، قرأ على عبد الجبار بن أحمد الطرطوسي، وأقرأ الناس بمصر، له: "العنوان"، "الاكتفاء"، ت: ٤٥٥هـ. انظر: معرفة القراء: ٨٠٥/٢، غاية النهاية: ١٦٤/١.

(٤) - انظر: الكشف: ٢٣٢/١، واللائح الفريدة: ٥١٧/٢.

(٥) - تحرفت في الأصل إلى: "المنبهة"، والمثبت من (ت).

(٦) - أي: أن أصل هذه الأفعال هو: الضم، والإشمام في أوائلها لبيان هذا الأصل، ولأمن اللبس بالفعل المبني للفاعل، وأنها مبنية للمفعول. انظر: الحجة للفارسي: ٣٤٥/١، والحجة لابن زنجلة: ص: ٩٠، وشرح الهداية: ١٥٦/١، وكشف المشكلات: ١٨٠/١، والموضح: ٢٤٧/١.

(٧) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، وإبراز المعاني: ٣٨٢/٢، واللائح الفريدة: ٥١٧/٢.

(٨) - انظر: شرح الأشموني: ٤٣٥/١، وشرح التصريح: ٤٥٣/١.

[والهاء] <sup>(١)</sup> في: (يُشْمُّهَا) تعود على الأفعال الثلاثة، والعطف يتم لأجل الضرورة، على حسب ما تأتي له <sup>(٢)</sup>.

قوله: (لَدَى كَسْرِهَا) أي: لدى كسر فائها؛ لأن الكسر المُشَمَّ إنما هو في فائها فقط، والمعنى: «يُشَمُّونَ كسرَها بضم»، وأشَمَّ <sup>(٣)</sup> يتعدى لاثنتين، وقد تقدّم تفسيره في الإدغام، والوقف <sup>(٤)</sup>.

[ضَمًّا] <sup>(٥)</sup> مفعول ثان، / و(لَدَى): متعلق بالفعل قبله، و(لَتَكْمُلَا): متعلق به [١/٣٦٢] أيضاً، والضمير في (لَتَكْمُلُ) يعود على الأفعال الثلاثة، فالألف للإطلاق <sup>(٦)</sup>.

ويجوز أن يكون الضمير للمخاطب أي: لتكمل أنت، أي: إذا عرفت ذلك فقد حصل لك الكمال، والألف للإطلاق أيضاً، والفعل منصوب بإضمار: «أن» <sup>(٧)</sup>.

ثم ذكر الناظم بقية الأفعال ومن وافق عليها هذين الإمامين. فقال:

٤٤٨ - وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسِيقَ كَمَا رَسَا      وَسِئَى وَسِئَتْ كَانَ رَاوِيهِ أَتْبَلَا

أخبر عن رمز له بالكاف، والراء من قوله: (كَمَا رَسَا)، وهما ابن عامر، والكسائي أهما أشما هذين الفعلين، وهما: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ في سبأ <sup>(٨)</sup>.

(١) - تحرفت في كلتا النسختين إلى: "وهي"، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٢) - انظر: كثر الجعيري (خ): ٣١٩، وشرح شعلة: ص ٢٥٨.

(٣) - تصحفت في الأصل إلى: "واسم"، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: العقد النضيد: انظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد: ٥٥٥/٢.

(٥) - تحرفت في كلتا النسختين إلى: "فيها"، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨١/٢.

(٧) - انظر: كثر الجعيري (خ): ٣١٩.

(٨) - الآية: ٥٤.



﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾ موضعان في الزمر<sup>(١)</sup>، فقد وافق الكسائي وهشاماً ابن ذكوان على الإشمام في هذين الفعلين<sup>(٢)</sup>.

ثم أخبر عمن رمز له بالكاف، والرءاء، والهمزة، من قوله: (كَانَ رَأْيُهُ أَنْبَلًا)، وهم ابن عامر، والكسائي، ونافع، أنهم أشموا هذين الفعلين أيضاً وهما:

﴿سَيِّءَ بِهِمْ﴾ في هود، والعنكبوت<sup>(٣)</sup>، و﴿سَيِّئَتْ وَجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في الملك<sup>(٤)</sup>، وقد تحصل من هذا البيت، والذي قبله، أن الكسائي، وهشاماً، يشمّان هذه الأفعال السبعة، من: ﴿قِيلَ﴾ إلى: ﴿سَيِّئَتْ﴾، وأن ابن ذكوان وافقهما في الأربعة المذكورة في هذا البيت، من ﴿حِيلَ﴾ إلى ﴿سَيِّئَتْ﴾، وأن نافعاً وافق في الفعلين الآخرين: ﴿سَيِّءَ﴾، و﴿سَيِّئَتْ﴾.

والوجه لمن أشم الجميع ما تقدم، ولن فرّق بينهما الجمع بين اللغتين، فإذا نبّه في البعض على الأصل اكتفى بذلك عن الباقي<sup>(٥)</sup>، وطلب تخصيص هذه الأفعال دون غيرها بذلك؛ إذ لا طائل تحته.

والباقيون لم يشمّوا شيئاً منها؛ إتياناً بها على اللغة الفصحى، وقد تقدم بيان ذلك.

(١) - الآية: ٧١، و ٧٣.

(٢) - في (ت) تقلع وتأخير فالعبارة هكذا: "وافق الكسائي وهشاماً على الإشمام في هذين الفعلين ابن ذكوان".

(٣) - سورة هود، الآية: ٧٧، والعنكبوت: الآية: ٣٣.

(٤) - الآية: ٢٧.

(٥) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص: ٢٤، والإتحاف: ٣٧٨/١، إبراز المعاني: ٢٨٢/٢.

ثم هذه الأفعال السبعة منقسمة إلى ما عينه ياء، وإلى ما عينه واو، فالقسم الأول: فِعْلَان فقط وهما: ﴿غِيضٌ﴾، ﴿وَجِئْتُ﴾، لقولهم: «غَاضَ يَغِيضُ غِيضًا وَمَغِيضًا»، و«جَاءَ يَجِيئُ مَجِيئًا وَجِيئًا».

والقسم الثاني: بقية الأفعال؛ لأنها من قَالَ يَقُولُ، وَحَالَ يَحُولُ، وَسَاقَ يَسُوقُ، وَسَاءَ يَسُوءُ<sup>(١)</sup>، وقد عرفت تصريح كل من القسمين، وكيفية العمل، والله الحمد.

فإن قلت: عادة الناظم أنه إذا اقتصر بالحكم على السورة التي هو فيها، ولم يقل: «معاً»، و«لا جميعاً»، و«لا حيث أتى»، اقتصر بذلك الحكم على كلمة تلك السورة، كما قررته أنت، في قوله: (وَحَفَّ كُوفٌ يَكْذِبُونَ)<sup>(٢)</sup>، وقيل: ليس حكمها مُقْتَصِرًا على هذه السورة فقط، فكيف سكت الناظم عن ذلك؟.

فالجواب: أنه لما ضُمَّ إلى هذا الفعل أفعالاً أخر تشاركه في الحكم، وتلك الأفعال ليست في هذه السورة، عُلم أنه أراد عموم / الحكم في هذه الكلم حيث وردت، من غير نظر إلى هذه السور بعينها<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَحِيلَ) مبتدأ، و(يَاشْمَامُ) خبره أي: «كائن ومستقر يَاشْمَامُ»<sup>(٤)</sup>، (وَسِيقٌ) عطف عليه فخبره خبره، غاية ما في ذلك أنك قدمت الخبر بين المتعاطفين، وهذا نظير قولك: «زيدٌ في الدار وعمرو» عطف على «زيد»، ولا حاجة إلى أن نقول: (وسيقٌ) مبتدأ، وخبره مُقَدَّرٌ أي: «وسيقٌ يَاشْمَامُ»، أو «مثله»<sup>(٥)</sup>، للاستغناء عن ذلك.

(١) - انظر: الكشف: ٢٣٠/١.

(٢) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٤٦) فرش سورة البقرة.

(٣) - ذكر هذا الجواب أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢٨١/٢.

(٤) - انظر: وشرح شعلة: ص ٢٥٩.

(٥) - أعربه بهذا أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

قو له: (كَمَا رَسَا)، (الكاف) في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، و(ما) مصدرية و(رَسَا) صلتها<sup>(١)</sup>، ومعنى: (رَسَا) ثَبَّتَ، واستقر، من: «رَسَتِ السَّفِينَةُ تَرُسُو»، أي: ثَبَّتَتْ، واستقرَّتْ، ومنه: «جبالٌ رَوَاسِي» أي: ثَوَابِتٌ<sup>(٢)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وقال قائلهم أرسوا نزاولها.

أي: «أقيموا، واثبتوا في مكانكم».

والتقدير: «بإشمام إشماماً ثابتاً كَثَبَاتٍ إشمام ما قبله»، أي: أنه لغة ثابتة منقولة<sup>(٤)</sup>.

قو له: (وَسِيئٌ وَسِيئٌ) مبتدأ، و(كَانَ رَاوِيَهُ أَئْبَلُ) كان واسمها وخبرها في موضع رفع خبر للمبتدأ، و«الراوي له» هو: الناقل له، والقارئ به، و«الأئبل» من «النَّيْل»، و«النَّيْلُ في الشيء»: الحَذَقُ به، ويقال: «رجل نبيل» أي: حَازِقٌ<sup>(٥)</sup>، و«الأئبل» أَفْعَلُ تفضيل منه، فهو أبلغ من: «نبيل»<sup>(٦)</sup>.

فإن قلت قد تقدم شيئان وهما: (سِيئٌ وَسِيئٌ) فكان من حَقِّه أن يقول: «راويهما» بالثنائية؟

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

(٢) - انظر: مقاييس اللغة لابن فارس: ٣٩٤/٢، واللسان: مادة "رَسَا" ١٥٥/٦، والقاموس المحيط: ص: ١٢٨٨.

(٣) - صدر بيت منسوب للأخطل وهو في: الكتاب: ٩٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٧، وعمدة الحفاظ مادة: "رَسِي" ٩٢/٢، وعجزه: "فَكُلُّ حَنْفٍ امْرِئٍ يَمْضِي لِمَقْدَارٍ".

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

(٥) - انظر: اللسان: مادة "ئَبْل" ١٨٠/١٤، والقاموس المحيط: ص: ١٠٦٠.

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، وإبراز المعاني: ٢٨٢/٢.

والجواب<sup>(١)</sup>: أن خبر الآخر محذوف؛ لدلالة خبر الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾<sup>(٢)</sup> وإنما أجمعت بقولي: «الآخر» في الموضعين؛ لأن للناس خلافاً، هل الحذف من الأول، أو الثاني<sup>(٣)</sup>؟ وهذه العبارة شاملة للمذهبيين، ومذهب سيبويه أن الحذف من الأول<sup>(٤)</sup>، وأنشد قول الشاعر: <sup>(٥)</sup>

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ.

قال أبو شامة: «وأما قيل الذي هو مصدر فلا يدخل في هذا الباب إذ لا أصل له في الضم وهو في نحو: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَقِيلِهِ يَرْبِّ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَمًا سَلَمًا﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾<sup>(٩)</sup>». انتهى<sup>(١٠)</sup>

قلت: وهذا لا يلتبس البتة بما نحن فيه؛ لأن الناظم - رحمه الله - لفظ: «بقيل» فعلاً ماضياً مبنياً على الفتح، فكيف يلتبس بقيل الذي هو مصدر معرب، وهو منون، أو مضاف لظاهر أو لمضمّر.

(١) - في (ت): "فالجواب".

(٢) - سورة التوبة، الآية: ٦٢.

(٣) - انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٤/١، ٩٥، وشرح التسهيل: ٥٠/٢، ومغني اللبيب: ٣٨٧/٢ - ٣٨٨.

(٤) - انظر: الكتاب: ٧٤/١، ٧٥.

(٥) - البيت: منسوب لقيس بن الخطيم في: الكتاب: ٧٥/١، ولعمرو بن امرئ القيس: في الدرر اللوامع: ٦١/١، وبلا نسبة في: مغني اللبيب: ٣٨٨/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٢٨/١، وشرح التسهيل: ٦١/١، ولدرهم بن زيد في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٥/١.

(٦) - سورة النساء، الآية: ١٢٢.

(٧) - سورة الزخرف، الآية: ٨٨.

(٨) - سورة الواقعة، الآية: ٢٦.

(٩) - سورة المزمل، الآية: ٦.

(١٠) - إبراز المعاني: ٢٨٢/٢. وانظر: التذكرة لابن غلبون: ٣١١/٢.

٤٤٩ - وَهَآ هُوَ بَعْدَ الْوَآوِ وَالْفَا وَلَامِهَا وَهَآ هِيَ أَسْكَنْ رَاضِيًا بَارِدًا حَلَا

أمر لمن رمز له بالراء، والباء الموحدة، والحاء المهملة، من قوله: (راضياً بارداً حلاً)، وهم: الكسائي، وقالون، وأبو عمرو، بأن تُسَكَّنْ هاء «هو، وهي» الضميرين المرفوعين المنفصلين للغائب والغائبة، إذا وقعتا بعد واو العطف / ، أو فائه، أو لام [١/٣٦٣] الابتداء، مثال «هو» بعد الثلاثة: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ أَلْيَوْمَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومثال «هي» بعد الثلاثة: ﴿فَهِىَ كَالْحِجَارَةِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾<sup>(٦)</sup>، وفُهِمَ أن غيرهم لا يفعل ذلك، بل يفعل ما سيأتي في آخر البيت الآتي، وهو ضَمُّ هاء: «هو»، وكسر هاء: «هي».

والوجه لِمَنْ أَسْكَنْ هاء: «هو»، و«هي»، بعد الثلاثة الأحرف المذكورة: أنه رأى هذه الأحرف على حرف واحد، فهي شديدة الاتصال بما دخلت عليه، فصارت كأنها من جملة أحرف الضميرين، فأشبه «وهو»، و«فهو»، و«لهو»: لفظ «عَضُد»؛ إجراءً للمنفصل مجرى<sup>(٧)</sup> المتصل.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٩.

(٢) - سورة النحل، الآية: ٦٣.

(٣) - سورة الحج، الآية: ٦٤.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٧٤.

(٥) - سورة هود، الآية: ٤٢.

(٦) - سورة العنكبوت، الآية: ٦٤.

(٧) - في الأصل: "إجراء"، والمثبت من (ت).

وأشبهه «وهي»، و«فهي»، و«لهي»: لفظ «كُتِفَ»، وعين: «عَضُدٌ» و«كُتِفَ»  
يُسْكُنُ<sup>(١)</sup> تخفيفاً، فكذا ما جرى مجراها<sup>(٢)</sup>.

وإذا كانوا قد فعلوا ذلك فيما يترَكَّب من كلمتين كقول امرئ القيس<sup>(٣)</sup>:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبِ.

وقول الآخر<sup>(٤)</sup>:

قَالَتْ: سُلَيْمَى اشْتَرَتْ لَنَا سَوِيْقًا.

وقد تقدم هذا مستوفى في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾<sup>(٥)</sup>.

ولأنها لما انضمت وقعت بين واوين في: «وهو»، وبين واو وياء في: «وهي»،  
وذلك ثقیل؛ فسكنت الهاء تخفيفاً، ثم حُمِلَ: «فهو»، و«فهي»، و«لهو»، و«لهي»، على  
ما فيه ثَقُلُ<sup>(٦)</sup>.

(١) - في (ت): "تسكن".

(٢) - قال مكِّي: "والإسكان لغة مشهورة حسنة"، وقال سيبويه: "وهي لغة بكر بن وائل، وكثير من نعيم"،  
وفي الإتحاف أنها لغة: نجد. انظر: الكشف: ٢٣٤/١، ٢٣٥، والكتاب: ١١٣/٤، ١٥١، والإتحاف:  
٣٨٤/١، والحجة لابن خالوية: ص: ٢٧، وشرح الهداية: ١٥٧/١، وكشف المشكلات: ١٨٣/١، ١٨٤،  
والموضح: ٢٦٤/١.

(٣) - امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي، أشهر شعراء العرب في الجاهلية، صاحب المعلقة. انظر:  
طبقات فحول الشعراء: ص: ١٧، ٢١، والشعر والشعراء: ص: ٥٥، والأعلام: ١١/٢.  
والبيت: في دوانه: ١٣٤، والكتاب: ٢٠٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٨/١، والخصائص لابن جني:  
٣١٧/٢، ٣٤٠، والدرر اللوامع: ٨٢/١، وشرح شذور الذهب: ص: ٢٣٧. ومعاني الأخفش: ٢٦٧/١،  
والكامل: ٣١٨/١. وعجزه: (اسماً من الله ولا واغل)، سكنت الباء من (اشرب) فجرت الراء والباء مع  
الغين من (غير) - وذلك منفصل - مجرى المتصل.

(٤) - البيت: لرجل من كنده يقال له العذافة: انظر: اللسان: مادة: "بَخَسَ" ٢٩/٢، والخصائص: ٣٤٠/٢،  
وشرح الهداية: ١٨٥/١، وعجزه: (وهات بُرُّ البخس أو دقيقاً)، جرت الراء من: "اشتر"، مع اللام من  
"لنا" - وذلك منفصل - مجرى المتصل.

(٥) - سورة يوسف، الآية: ٩٠، وانظر: العقد النضيد: (خ): ٣٤٧/ب، باب ياءات الزوائد.

(٦) - انظر الكشف: ٢٣٤/١، والكتاب: ١٥١/٤.

وقيد أبو شامة اللام الداخلة على هاء: «هو» «وهي» بالزيادة، ثم قال: «وقولنا زائدة احترازاً من: ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿إِلَّا لَعِبٌ وَلَهُوَ﴾<sup>(٢)</sup>، فالهاء ساكنة باتفاق؛ لأنها ليست هاء: «هو» الذي هو ضمير مرفوع منفصل، وذلك معروف، ولكنه قد يخفى على المبتدئ، فبيانه أولى» انتهى<sup>(٣)</sup>.

قلت: وقد سكنت هاء: «هي» بعد «همزة الاستفهام»، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَعَاً وَأَرَقْنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ.

وبعد «كاف التشبيه»، كقول الآخر<sup>(٥)</sup>:

فَقُلْتُ لَهُمْ مَا هُنَّ كَهَيِّ فَكَيْفَ لِي سَلُّوْا وَلَا أَنْفَكُ صَبًّا مُتِيماً

فإذا كانوا أسكنوا مع هذين الحرفين القليلي الدور؛ فلأن<sup>(٦)</sup> يسكنوا مع هذه الأحرف التي كثر دورها بطريق الأولى، والأخرى.

فإن قلت: اقتصراره على ذكره ما في هذه السورة - ولم يقل: «جميعاً»، و«لا بحيث أتى» - يوهم اختصاص ذلك بما في البقرة؟.

فالجواب: ما تقدم قريباً؛ من أنه لما ذكر في السورة ما ليس فيها علم الشمول في الكل.

(١) - سورة لقمان: الآية ٦.

(٢) - سورة الأنعام: الآية ٣٢.

(٣) - إبراز المعاني: ٢٨٣/٢.

(٤) - البيت: لزياد بن منقذ، انظر: شرح المفصل: ١٣٩/٩، وشرح التسهيل: ١٤٣/١، والخصائص: ٣٠٥/١، وأوضح المسالك: ٣٢٩/٣، ومغني اللبيب: ٩١/١، والدرر اللوامع: ٩٥/١، والشاهد فيه: تسكين هاء "هي" بعد همزة الاستفهام.

(٥) - البيت: بلا نسبة في الدرر اللوامع: ٩٦/١، وشرح التسهيل: ١٤٣/١، والشاهد فيه: تسكين هاء "هي" بعد كاف الجر.

(٦) - في (ت): "فإن".

وأيضاً فقو. له: (بعد الواو والفاء ولامها) كالضابط المستقل، فلا تخصيص بسورة دون أخرى.<sup>(١)</sup>

قوله: (وها هو) مفعول مقدم لقوله: (أسكن)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو شامة: «وقصرَ لفظ: «ها» في الموضعين ضرورة».<sup>(٣)</sup>

وليس كذلك؛ لأن حرف التهجّي الثلاثي، الذي ثالثه محذوف وثانيه ألف، يجوز فيه وجهان: المد، والقصر، وبالمد يعود المحذوف نحو: «تا»، «با»، «حا»، «خا»، وإن شئت مددت<sup>(٤)</sup>.

وأضاف «ها» إلى: «هو» أي: «هاء» هذا اللفظ<sup>(٥)</sup>.

/ قو. له: (بعد الواو) حال من المفعول، أي: «حال كونه كائناً بعد هذه [٣٦٣/ب] الثلاثة»، (والفا) ليس قصرها للضرورة، لِمَا تقدم، خلافاً لأبي شامة<sup>(٦)</sup>، والهاء في: (لامها) عائدة على الحروف؛ لدلالة الكلام عليها، أو على لفظ: «هو»؛ تأويلاً لها بالكلمة<sup>(٧)</sup>.

قو. له: (وهّا هي) معطوف على: (ها هو) أي: وأسكن هاء: «هو»، وهاء: «هي» حال كونهما بعد الواو والفاء ولامها، فـ(بعد الواو) حال منها، ولكنه تَوَسَّط بين ذوي الحال كما يتوسط الخبر بينهما.

(١) - انظر: شرح شعله: ص: ٢٦٠، وإبراز المعاني: ٢٨٤/٢.

(٢) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٢٠، وشرح شعله: ص ٢٥٩.

(٣) - إبراز المعاني: ٢٨٣/٢.

(٤) - إذا جعلت اسماً للحرف مُدَّتْ، أما حال التهجي فتقصر لحفة ذلك. انظر: الكتاب: ٢٦٦/٣، ٢٦٧، والكشاف: ١٢٩/١، ومعاني الفراء: ١٠/١.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢، وشرح شعله: ص ٢٥٩.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٣/٢.

(٧) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٣/٢، وشرح شعله: ص ٢٥٩.



وقال أبو عبد الله: «إن الحال من الثانية محذوف، أي: «وها هي» حال كونها بعد الواو»<sup>(١)</sup>.

ولا حاجة إليه، وقد تقدم ذلك في الخبر، في قوله: (وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسِيقٍ.....)<sup>(٢)</sup>.

قوله: (رَاضِياً بَارِداً) يجوز أن يكون: (رَاضِياً) حالاً من فاعل: (أَسْكِنَ)، و(بارداً) حال من مفعوله، أي: «أَسْكِنَ حال كونك راضياً هاء هذين اللفظين، حال كون الهاء بَارِدةً حُلوةً»، كقولهم: «لَقِيْتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً»، فأحد الحالين حال من الفاعل، والآخر من المفعول<sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن يكون: (بَارِداً) مفعولاً بـ(رَاضِياً) الذي هو اسم فاعل، أي: «راضياً شيئاً بارداً»<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يكون (بَارِداً) نعت مصدر محذوف أي: «إِسْكَاناً بارداً»<sup>(٥)</sup>.

و(حَالاً) في موضع نصب نعتاً لـ(بَارِد) على التقادير الثلاث، أي: «بَارِداً حُلوةً».

ومعنى: الرَضَى في ذلك: التنبيه على أنه - أي: الإسكان - مقبول في هاء: «هو»، و«هي»، مَرْضِيٌّ به فيهما، خلافاً لمن فَرَّقَ بينهما فقال: «الإسكان في: هاء هو أَحْسَنُ منه في هاء هي، مُعْتَلّاً بأن الضم أثقل من الكسر»<sup>(٦)</sup>.

(١) - اللآلئ الفريدة - بتصرف - ٥١٩/٢.

(٢) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٤٨)، وقد تقدم ما ذكر في: ص ١٧٧.

(٣) - فـ"مصعداً": حال من الهاء الواقعة مفعول، و"منحدراً": حال من التاء الواقعة فاعلاً، وهذا يتأتى عند عدم ظهور المعنى، أما إذا ظهر فيرد كل حال إلى ما يليق به نحو: "لَقِيْت هندا مصعداً منحدرة". انظر: أوضح المسالك: ٢٩٤/٢، ٢٩٥، وشرح ابن عقيل: ٥٩١/١، ٥٩٢.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٣/٢.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

فقال الناظم: ارض بذلك فيهما، ودع قول هذا المفرق؛ لثبوت ذلك بالنقل الصحيح، وجعل هذا بارداً حلواً يروي من قرأ به، كما يروي الماء البارد العذب من شربه، وهذه استعارة حسنة؛ لأن طالب العلم كثر وصفه بالظمأ إلى العلم، وكثر وصف العلم بكونه بخرًا، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

٤٥٠- وَتُمْ هُوَ رِفْقًا بَانَ وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ وَكَسْرٌ وَعَنْ كُلِّ يُمِلُّ هُوَ انْجِلَا

أمر بإسكان هاء: «هو» أيضاً الداخلة عليه «ثم»، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾<sup>(٢)</sup> لمن رمز له بالراء، والباء الموحدة، من (رفقاً بان)، وهما الكسائي، وقالون أيضاً، فنقص من هذه الترجمة أبو عمرو، فلم يوافقهما.

وتحصل من مجموع البيتين أن الكسائي، وقالون يسكنان: هاء «هو»، و«هي»، بعد أربعة أحرف: «الواو»، و«الفاء»، و«اللام»، و«ثم»، وأن أبا عمرو وافقهما في غير «ثم».

والوجه في تفرقه أن يقال: «ثم» على ثلاثة أحرف، ويتأتى الوقف عليها، فهي منفصلة مما يدخل عليه، بخلاف: «الواو»، و«الفاء»، و«اللام»، فإنها على حرف واحد شديدة<sup>(٣)</sup> الاتصال بما تدخل عليه<sup>(٤)</sup>.

فَمِنْ تَمَّ سَكَنَ فِي الثَّلَاثَةِ، وَضَمَّ / فِي: «ثُمَّ».

[١/٣٦٤]

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

(٢)- سورة القصص، الآية: ٦١.

(٣)- في (ت): "شديد".

(٤)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٧، والحجة للفراسي: ٤٠٩/١، والكشف: ٢٣٥/١، وقال المهدي: "ويجوز أن يسكت على الهاء في: "ثم هو"، فصارت الهاء في حكم الابتداء، والعرب لا تبتدئ بساكن". شرح الهداية - بتصرف يسير -: ١٥٧/١، ١٥٨.

والوجه لغيره في ذلك: حَمَلٌ «ثُمَّ» على أختيها، فإنها كلها حروف عطف،  
وحَمَلُها على الفاء أقرب من حيث دلالتها على الترتيب<sup>(١)</sup>، وأيضاً فقد أجرينا  
المنفصل مجرى المتصل في الواو والفاء، فكذا في: «ثُمَّ» أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وقوله: (والضَّمُّ غَيْرُهُمْ وَكَسْرٌ) أي: قراءة غير من تقدم بالضم في: «هاء هو»،  
والكسر في: «هاء هي»،<sup>(٣)</sup> فهو قريب من اللف والنشر<sup>(٤)</sup>، وإنما نص على ذلك؛ لأنه  
لو سكت لأخذ للباقيين بالفتح في هاء: «هو»، وهاء «هي»<sup>(٥)</sup>؛ لأن الضم المسكوت  
عليه ضده الفتح؛ لقوله في الخطبة: (وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا ٠٠٠)  
البيت<sup>(٦)</sup>.

قال أبو شامة: «وإنما يَبَيِّنُ قراءة الباقيين لأنها لا تفهم من ضد الإسكان المطلق،  
فإن ضده على ما سبق في الخطبة هو: الفتح، قال: على أنه كان يمكنه أن لا يَتَكَلَّفَ  
بيان قراءة الباقيين، فإنها قد عُلِمَتْ من تلفظه بها، في قوله: (وَهَا هُوَ، وَهَا هِيَ) فكأنه  
قال: أَسْكَنَ ضَمًّا هذه، وأكسر هذه، ولو قال ذلك تصريحاً لم يحتج إلى بيان قراءة  
الباقيين، فهذا المذكور في معناه»<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وَتَمَّ هو) معطوف على قوله: (وَهَا هُوَ) على حذف مضاف، أي:  
«وأسكن أيضاً هاء: ثُمَّ هو».

(١) - انظر: الكشف: ٢٣٥/١، وإبراز المعاني: ٢٨٤/٢.

(٢) - انظر: الموضح: ٢٤٦/١.

(٣) - الوجه في ذلك: حملها على الأصل قبل دخول الحرف عليها إذ كانت متحركة، وكذلك الهاء في  
تقدير الابتداء بها؛ لأن الحرف الذي قبلها زائد، والعرب لا تبتدئ بساكن. انظر: الكشف: ٢٣٥/١،  
والحجة للفراسي: ٤٠٧/١، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٣.

(٤) - اللف والنشر: هو ذكر متعدد على جهة التفصيل، أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين،  
ثقة بأن السامع يرده إليه، ويأتي مرتب وغير مرتب. انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني: ص:  
٢٠٢ - ٢٠٣، ومفتاح العلوم لسكاكي: ص ٤٢٣.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٨/٢، والسراج: ص ١٤٩.

(٦) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٦٢).

(٧) - إبراز المعاني: ٢٨٤/٢.

أو ([ثُمَّ] <sup>(١)</sup> هو) منصوبة بمقدر لا بطريق العطف، أي: «وَأَسْكَنَ هَاءَ: ثُمَّ هُوَ».

(وَرَفِقًا) حال من فاعل: (أَسْكَنَ) أي: «ذا رَفِقًا»، أو نعتاً لمصدر محذوف أي: «إِسْكَانًا ذَا رَفِقًا» <sup>(٢)</sup>.

(وَبَانَ) أي: ظَهَرَ، وَاتَّضَحَّ، جملة فعلية في موضع نصب نعتاً لـ (رَفِقًا)، وفي ذلك إشارة إلى الترفُّق. عن روى هذه القراءة، وكأنه يقول: أَسْكَنَ ذَا رَفِقًا، وَتَلَطَّفَ غير مُسَارِعٍ في إنكار هذه القراءة، وَلَا طَاعِنٍ عَلَيْهَا <sup>(٣)</sup>، كما فَعَلَ بعضهم فإنه قد تَكَلَّمَ في قراءة الكسائي وَضَعَّفَهَا من حيث الفرق المذكور بينها وبين ثلاثة الأحرف المتقدمة، وَلَا يُلْتَفَتُ إليه لثبوته متواتراً مع صحته لغة، وقياساً على نظيره من حروف العطف، وَحَمَلَ المنفصل على المتصل.

قوله: (وَالضَّمُّ) مبتدأ، و(غَيْرُهُمْ) خبره، ولا بد من تقدير مضاف ليتصادق الحديث والمُحَدَّث عنه، أي: «وَالضَّمُّ قراءة غيرهم»، (وَكَسْرٌ) عُطِفَ على: (وَالضَّمُّ) <sup>(٤)</sup>، ولم يَتَأَتَّ له الإتيان به إلا مُنْكَرًا وَلَا ضَيْرٌ في ذلك، وقد تقدم بيان محل الضَّمِّ والكَسْرِ، وأنه قريب من اللَّفِّ والنَّشْرِ.

قوله: (وَعَنْ كُلِّ يُمِلُّ هُوَ) يُشِيرُ إلى أن القراءة اتفقوا على ضَمِّ هَاءَ: «هو» من قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلِلْ﴾ <sup>(٥)</sup>، وإنما نص الناظم على ذلك؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّم أنه مِمَّا تُسَكَّنْ هاؤه بعد اللام للمذكورين أولاً، فَبَيَّنَ أن ذلك ليس منه، لِيُخْلَصَ الْحُكْمُ المذكور لما وقع بعد لام الابتداء دون غيرها <sup>(٦)</sup>.

(١) - "ثُمَّ" سقطت من كلتا النسختين، وما أثبتته يقتضيه السياق، واستثناساً بما في اللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، اللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

(٤) - انظر: كثر الجعبري (خ): ٣٢٠، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٨/٢، وإبراز المعاني: ٢٨٥/٢، والسراج: ص ١٤٩.

وهذا وَهُمْ بَعِيدٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَخْفَى عَلَى الْقُرَاءِ، وَهَذَا كَمَا قَيَّدَ أَبُو شَامَةَ اللَّامَ  
أَيْضاً بِالزِّيَادَةِ لِيَحْتَرِزَ مِنْ: ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾<sup>(١)</sup> وَإِنْ كَانَ تَوْهُمٌ ذَلِكَ أَبْعَدُ مِنْ  
صِنْعَاءِ.

وَإِنَّمَا / أَجْمَعَ عَلَى ضَمِّهَا لِأَنَّ: ﴿يُمِلُّ﴾<sup>(٢)</sup> كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ [ب/٣٦٤]  
بِمَا بَعْدَهَا، وَلَا نَظِيرَ لَهَا تُحْمَلُ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ «ثُمَّ»<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قُلْتُ: مَنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ أَنْ هَاءُ: «هُوَ» مِنْ: ﴿يُمِلُّ هُوَ﴾ مَضْمُومَةٌ؟

قِيلَ: مِنْ لَفْظِهِ بِهَا كَذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

وَمَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ مِنْ كَوْنِهَا مَضْمُومَةٌ لِلْكَلِّ، هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْكُتُبِ، وَالْمَنْصُورُ  
فِي النِّقْلِ<sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ رَوَى بَعْضُ النُّقَلَةِ إِسْكَانَ هَذِهِ الْهَاءِ عَنْ قَالُونَ<sup>(٦)</sup>، وَهِيَ رَوَايَةٌ شَاذَةٌ  
مُنْكَرَةٌ<sup>(٧)</sup>، وَعَلَى تَقْدِيرِ ثَبُوتِهَا فَوَجْهَهَا أَوْضَعُ مِنْهَا، وَهُوَ خَلَطُ الْكَلِمَتَيْنِ، وَانْتِزَاعُ

(١) - سورة لقمان، الآية: ٦، وانظر: إبراز المعاني: ٢٨٣/٢.

(٢) - في الأصل: "يملُّ هو"، والمثبت من (ت).

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٤/٢، ٢٨٥، والبيان: ١٨٨/١، وشرح شُعَلَةُ: ص: ٢٦٠، والسراج: ص: ١٥٠.

(٤) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢٨٥/٢.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٨/٢، وقال أبو شامة: "فلم يُسكن الهاء أحد". إبراز المعاني: ٢٨٤/٢.

(٦) - ذكر أبو عمرو الداني الإسكان من رواية: أبي مروان عن قالون، ومن رواية أبي عون عن الحلواني عنه، وكذلك ابن الوجيه من رواية المروزي عن قالون.

وقال الجعبري: "أسكنها أبو جعفر وأحمد بن صالح والفرضي عن أبي نسيط الحلواني عن قالون".

وقال ابن الجزري: "وكذلك روى الأستاذ أبو إسحاق الطبري عن ابن مهران من طريق الحلواني". انظر: جامع البيان للداني: ص ٦٥، ٦٦، والكتر لابن الوجيه: ص ١٢٦، وكتر الجعبري: (خ): ٣٢٠/أ، والنشر: ٢٠٩/٢.

(٧) - نص على ذلك السخاوي فقال: "إنها مخالفة لما رواه جميع أصحاب قالون"، وقال ابن القاصح: "الرواية التي جاءت عن قالون من طريق الحلواني متروكة"، انظر: فتح الوصيد: ٦٢٨/٢، والسراج:

زِنَّة: «فَعْل» كَعَضُدُ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَقُولًا مِثْلَهُ فِي: ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَعَنْ كُلِّ) متعلق بمقدّر، و(يُمِلُّ هُوَ) مبتدأ، و(انجلا) خبره، أي: انجلا وانكشف انضمام: هاء «هو» من هذه الآية الكريمة، أنقل ذلك عن كل<sup>(٢)</sup>.  
وعلق أبو عبد الله: (عن كُلِّ) بـ(انجلا)<sup>(٣)</sup>، وهو على عادته في تجويزه تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل.

### ٤٥١ - وَفِي فَأَزَلَّ اللَّامَ خَفَّفَ لِحَمْزَةٍ وَزِدَ أَلْفًا مِنْ قَبْلِهَا فَتَكَمَّلَا

أمر لحمزة بتخفيف اللام في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾<sup>(٤)</sup>،  
وبزيادة ألف قبل اللام، فتكملت قراءته: «فَأَزَلَّهُمَا» من الإزالة بمعنى: التَّحِيَّةُ<sup>(٥)</sup>.  
وأفهم أن الباقيين ثَقَّلُوا اللام، ولم يزيّدوا ألفاً قبلها، فتكملت قراءتهم: «فَأَزَلَّهُمَا» من: زَلَّ عن مكانه يَزِلُّ<sup>(٦)</sup>، فقليل: القراءتان بمعنى واحد، أي: فَنَحَاهُمَا عنها، كذا قال: أبو شامة<sup>(٧)</sup>، وغيره<sup>(٨)</sup>.

= ص ١٥٠. إذا تبين أن رواية الإسكان عن قالون ليست من طريق هذا النظم، أما من طريق الطيبة فله الوجهان، وقد قرأ أبو جعفر بالإسكان قولاً واحداً، وهي متواترة.

(١) - سورة يوسف، الآية: ٩٠.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٨/٢، وإبراز المعاني: ٢٨٥/٢.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٠/٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٣٦.

(٥) - انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٤٨، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٤، والكشف: ٢٣٥/١، وشرح الهداية: ١٦٢/١، واللسان: مادة "زلل" ٥١/٧، وتفسير القرطبي: ٣٢٣/١.

(٦) - انظر: الكشف: ٢٣٦/١، والحجة للفراسي: ١٨/٢، والمفردات للراغب: مادة "زل" ص ٢١٩، واللسان: مادة "زلل" ٥١/٧.

(٧) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٥/٢.

(٨) - كمكي في الكشف: ٢٣٦/١، والقرطبي في تفسيره: ٣٢٣/١.

وتفسير ذلك: أن قراءة الجماعة يجوز أن تكون من: زَلَّ عن المكان، إذا تَنَحَّى عنه، فتكون من: «الزَّوَال»<sup>(١)</sup>، كقراءة حمزة، وَيَدُلُّ قول امرئ القيس:<sup>(٢)</sup>

كُمِيتَ يَزِلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالٍ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمَتَنَزَّلِ.

وقوله في هذه القصيدة أيضاً:<sup>(٣)</sup>

يَزِلُّ الْعُلَامُ الْخِفُّ عَنْ صَهْوَاتِهِ وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ الْعَنِيفِ الْمُثْقَلِ.

فقد رَدَدْنَا قراءة الجماعة إلى قراءة حمزة.

ويجوز أن تُرَدَّ قراءة حمزة إلى قراءة الجماعة، وذلك أن «أَزَالَهُمَا» بمعنى: صَرَفَهُمَا عن طاعة ربهما فَأَوْقَعَهُمَا في الزَّلَّةِ، لأن إغْوَاة وإيقَاعَهُ لَهُمَا في الزَّلَّةِ سبب للزَّوَال<sup>(٤)</sup>.

وقال الفارسي<sup>(٥)</sup>: «أَزَلَّهُمَا يحتمل تأويلين؛ أحدهما: أَكْسَبَهُمَا الزَّلَّةَ، والآخر: أن يكون من زَلَّ أو عَثَرَ»<sup>(٦)</sup>.

وقال بعضهم: «بل كُلُّ قراءة لها معنى غير معنى الأخرى، فقراءة حمزة - رحمه الله - تعطي أُنْهَمَا تَنَحَّيَا عن مَكَانَهُمَا، وقراءة غَيْرِهِ تعطي أنه أَوْقَعَهُمَا في الزَّلَّةِ»<sup>(٧)</sup>.

(١)- انظر: الكشف: ٢٣٦/١، وشرح الهداية: ١٦٣/١، والموضح: ٢٦٨/١، وتفسير القرطبي: ٣٢٣/١.  
(٢)- البيت: لامرئ القيس: وهو في: ديوانه ص ١١٩، ومقاييس اللغة: مادة "صفو" ٢٩٢/٣، واللسان: مادة: "صفًا" ٢٥٨/٨، والبحر: ٣١٢/١، وتفسير القرطبي: ٣٢٣/١، والدر المصون: ١٦٣/١، ٢٨٧.  
(٣)- البيت: لامرئ القيس: وهو في: ديوانه ص ١١٩، ومقاييس اللغة: ١٥٥/٢، والصحاح: مادة: "خفف" ٥٣/٤، واللسان: مادة: "خفف" ١١٣/٥، والبحر: ٣١٢/١، وتفسير القرطبي: ٣٢٣/١، والدر المصون: ٢٨٧/١.

(٤)- انظر: المحرر الوجيز: ١٨٧/١، وتفسير القرطبي: ٣٢٣/١.

(٥)- الفارسي هو: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد، الإمام المشهور في علم العربية، أخذ عن الزجاج، وكان مقدماً عند عضد الدولة، له: "الحجة للقراء السبعة"، وكتاب المسائل الحلبية، ت: ١٧٧هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٠٨/١، ٣٠٩، وبغية الوعاة: ٤٩٦/١، ٤٩٧.

(٦)- الحجة: ١٧/٢.

(٧)- انظر هذا القول في: التبيان: ٥٢/١، والحجة لابن خالويه: ص: ٢٨، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٤.

وعلى كلا التقديرين فلا بد من التَّجَوُّز، وذلك أن الزَّلَلَ أَصْلُهُ أن يكون في زَلَّةٍ  
الْقَدَمِ عن مكان مُسْتَقَرٍّ فيه، فاستُعْمِلَ هنا في زَلَّةِ الرَّأْيِ والنظر تجوزاً<sup>(١)</sup>، والشيطان لا  
يَقْدِرُ على تَنْحِيَةِ آدَمَ وحواء عن مكاهما، ولكن لَمَّا كانت وَسْوَستَهُ لهما، وتسليط  
الله إِيَّاه عليهما مُؤَدِّياً<sup>(٢)</sup> / إلى ذلك نَسَبَ التَّنْحِيَةَ إليه مجازاً، والفعل كثيراً ما يُسند  
لسببه تجوزاً<sup>(٣)</sup>.

وَرَجَّحَ بعضهم قراءة العَامَّةِ على قراءة حمزة من حيث موافقة الرسم، فإنه  
رُسِمَ ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ دون<sup>(٤)</sup> أَلَفٍ<sup>(٥)</sup>.

وفيه نظر، إذ حمزة يَتَعَقَّدُ حَذْفَ الألف من الرسم تخفيفاً، كحذفها في:  
﴿السَّمَوَاتِ﴾، و﴿الْمَلَأْتِكَةَ﴾، وأشباههما.

وَرَجَّحَ بعضهم قراءة غَيْرِهِ، بأن قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup>  
مُعْنٍ عن قوله: «فَأَزَلَّهُمَا»، أي: نَحَّاهُما، ولذلك أبى بَعْضُهُمْ تفسير: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾  
في قراءة الجماعة بمعنى: «زَلَّ عن المكان»، قال: لأن قوله بَعْدَ: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾  
مفيد له<sup>(٧)</sup>.

(١)- انظر: المحرر الوجيز: ١/١٨٦، والبحر: ١/٣١١.

(٢)- في الأصل: "مؤذناً"، والمثبت من (ت).

(٣)- مثله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، الأنفال: ١٧، "فالرمي": كان من النبي ﷺ إلا أنه لَمَّا  
كان بقوة الله وإرادته نُسِبَ إليه. انظر: الحجة للفراسي: ٢/١٥٥، والكشف: ١/٢٣٦.

(٤)- في (ت): "يدون".

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٠.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٣٦.

(٧)- وجعل القائل بهذا أن قوله: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ تَكَرَّراً في قراءة: "فَأَزَلَّهُمَا"، فرجح قراءة  
الجماعة لذلك، ولكن الأكثر على ردِّ هذا القول، بل جعلوا: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ مقوياً لقراءة حمزة؛ لأن المعنى  
قريب من: "أَزَّالَهُمَا"، بل جعلوا قراءة حمزة مطابقة لما بعدها وهو: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾، لأن الإخراج قريب من  
الإزالة. انظر: الحجة للفراسي: ٢/١٥٥، ١٦، وشرح الهداية: ١/١٦٢، ١٦٣، والموضح: ١/٢٦٨.



قال المهدوي: <sup>(١)</sup> «إِذَا جُعِلَ ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بمعنى: زَلَّ عن المكان، كان قوله ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ تأكيداً؛ إذ قد يُمكن أن يزولا عن مكان كانا فيه إلى مكان آخر». <sup>(٢)</sup>

وهذا الذي قاله المهدوي - رحمه الله - أشبه شيء بالتأسيس، لأنه أفاد معنى جديداً، فكيف يكون تأكيداً، وقد أفادنا ما نُجيبُ به فنقول: لا يلزم من [قوله: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا﴾ ما قال به؛ لأنه قد يُزيلهما من مكان في الجنة إلى مكان آخر فيها، فلم يلزم من] <sup>(٣)</sup> ذلك إخراجهما منها، ويكون هذا جواباً لقراءة حمزة؛ إذا جعلناها بمعنى التَّحْيَةِ، ولقراءة الجماعة إذا جعلناها بمعنى التَّحْيَةِ أيضاً <sup>(٤)</sup>.

وأجاب آخرون بأن المعنى: «فَأَزَلَّهَا عن الجنة، فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم». انتهى. قاله: أبو عبد الله <sup>(٥)</sup>.

وفيه نظر من حيث أَنَّهُمَا مَتَى خَرَجَا من الجنة؛ خَرَجَا مما كانا فيه من النعيم، ضَرُورَةً أن نعيم الجنة متى أُخْرِجَ مِنَ الْجَنَّةِ فَقَدْ أُخْرِجَ مِنْهُ، وكأنه أخذه من كلام الزمخشري حيث قال: «مما كانا فيه من النعيم والكرامة، أو من الجنة إن كان الضمير للشجرة في: ﴿عَنْهَا﴾» <sup>(٦)</sup>.

(١) - المهدوي: أبو العباس، أحمد بن عمار بن أبي العباس، الإمام صاحب التصانيف، نُسِبَ إلى المهدية ببلاد المغرب، وهو الذي ذكره الشاطبي في: "باب الاستعاذة" بقوله: "وكم من فتى كالمهدوي فيه أَعْمَلًا"، له: "الهداية"، و"شرحها" في توجيه القراءات، ت: ٤٣٠ هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٦١/٢، غاية النهاية: ٩٢/١.

(٢) - انظر قوله في: البحر المحيط: ٣١٤/١، ولم أجده في شرح الهداية.

(٣) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - وبهذا أجيب عن دعوى تكرير: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ في قراءة حمزة، وقراءة العامة إذا جُعِلَتْ بمعنى: التَّحْيَةِ، وأن هذا ليس تكريراً، بل يفيد أنهما زالا من الجنة وخرجا منها. انظر: الحجة للفارسي: ١٦/٢، وشرح الهداية: ١٦٣/١.

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٠/٢، وكذلك قاله السخاوي في فتح الوصيد: ٦٢٩/٢.

(٦) - الكشف: ٢٥٥/١.

وقد وجَّه بعضهم قِراءة حمزة: بأن فيها مناسبة لما قبلها وهو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يٰٓآدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(١)</sup> وفي ذلك أمرٌ بالاستقرار والثبات في الجنة على وجه الطاعة، قال: «فَناسبه أن يقال بعد ذلك «فَأَزَالَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا» أي: نَحَاهُما بالمعصية عن المكان الذي أُمِرَا بالثبات فيه، والاستقرار على وجه الطاعة، قال: ولأن بعده ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ والإخراج مُناسب للإزالة، قال: وليس فيه تكرار، إذ المعنى: «فَأَزَالَهُمَا عن الجنة فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ من النعيم»، انتهى<sup>(٢)</sup>. وقد تقدم ما في ذلك.

﴿عَنْهَا﴾: متعلق بِأَزَلَ أو بِأَزَالَ على كلا<sup>(٣)</sup> القراءتين، والضمير إمَّا للجنة، وإمَّا للشجرة<sup>(٤)</sup>.

قال الزمخشري: «الضمير في: ﴿عَنْهَا﴾: للشجرة، أي: فَحَمَلَهُمَا الشَّيْطَانُ على الزَّلَّة بسببها، وتحقيقه: فَأَصْدَرَ الشَّيْطَانُ زَلَّتَهُمَا عَنْهَا، و﴿عَنْ﴾ هذه، مثلها في قوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله: ﴿٦﴾

يَنْهَوْنَ عَنْ أَكْلِ وَعَنْ شُرْبٍ / انتهى<sup>(٧)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٣٥.

(٢) - قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٢٠/٢، وانظر: الحجة للفارسي: ١٥/٢، والكشف: ٢٣٥/١، ٢٣٦.

(٣) - في (ت): "كلتا"، والوجهان جائزان.

(٤) - انظر: البحر: ٣١٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٧٥/١.

(٥) - سورة الكهف، الآية: ٨٢.

(٦) - البيت: بلا نسبة: في اللسان: مادة: "نهي"، "نوه"، ٣٧٥/١٤، ٣٩٤، والكشاف: ٢٥٥/١، وصدرة: (يمشون دسماً حول قُبته).

(٧) - الكشاف: ٢٥٤/١، ٢٥٥.

يعني: أنه لما كان ذلك في معنى: أَصْدَرَ عُذِّيَ تعديته بـ«عَن»، فالمعنى: «وما أصدرت فعله عن أمري»، «وَأَصْدَرُوا نَهْيَهُم عن كذا»، وما قاله في الآية: حسن، لكن قوله: «يَنْهَوْنَ عن أكل» لا يحتاج فيه إلى ذلك، لأن النهي يتعدى بعن تعدية صحيحة غير مَحْجُوجَةٍ إلى تضمين.

ثم قال الزمخشري: «وقيل فَأَزَلَّهُمَا عن الجنة بمعنى: أذهبهما عنها، وأبعدهما منها، كما تقول: زَلَّ عن مَرْتَبَتِهِ، وزَلَّ مِنِّي كذا، إذا ذَهَبَ عنك، وزَلَّ مِنَ الشهر كذا». انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال أبو عبد الله: «والْحُجَّةُ للجماعة: موافقة الرسم، وَأَنَّهُ من: «الإِزْلال»، وهو: الإِزْهَاق، ويقال: زَلَّ عن كذا، وَأَزَلَّهُ عنه، ومنه<sup>(٢)</sup>:

يَزِلُّ الْغُلَامُ الْحِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ.

وفي الإِزْهَاق معنى: السرعة، وكذلك<sup>(٣)</sup> كان الأمر». انتهى<sup>(٤)</sup>.

ثم نَمَّقَ كلامه بشيء من كلام الزمخشري، فقوله: «موافقة الرسم» يعني: حيث لم تثبت<sup>(٥)</sup> فيه أَلِفٌ، وقد تقدَّم الاعتذار عن حمزة بأنه يَعتَقِدُ حذفها تخفيفاً كنظائر لها.

وما ذكرته من عود الضمير في: ﴿عَنْهَا﴾ للجنة، أو للشجرة هو المشهور، وَثُمَّ أقوال آخر بعيدة تركتها هنا<sup>(٦)</sup>.

(١) - الكشف: ٢٥٥/١.

(٢) - تقدم تخرجه في: ص. ١٩٠.

(٣) - في (ت): "ولذلك".

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٠/٢. ورجَّح مكِّي قراءة الجماعة لأمر منها: ١ - أنها قد تكون بمعنى: "فأزالهما"،

فتتفق القراءتان. ٢ - إجماع القراء غير حمزة عليها. انظر: الكشف: ٢٣٦/١.

(٥) - في (ت): "يثبت".

(٦) - انظرها في: البحر: ٣١٤/١، والدر المصون: ٢٨٨/١.

وقال ابن عطية: «وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ «أَزَالَهُمَا» فإنه يعود على: «الجنة» فقط»<sup>(١)</sup>.

وفيه نظر، إذ يجوز عَوْدُهُ على: «الشجرة» أيضاً، ولا محذور في ذلك.

قوله: (وَفِي فَأَزَلَ) متعلق بـ(خَفَّفَ)، و(اللام) مفعوله<sup>(٢)</sup>، أيضاً قُدِّمَ عليه، فقد تَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ مَفْعُولُهُ وما تَعَلَّقَ به، والتقدير: «وَخَفَّفَ لَحْمَزَةَ اللام فِي فَأَزَلَ»، ويجوز أن يكون: (فِي فَأَزَلَ) متعلقاً بمحذوف على أنه حال من المفعول، أي: «خَفَّفَ اللام حال كونها كائنة في هذا اللفظ»، و(لَحْمَزَةُ) متعلق بـ(خَفَّفَ)، أي: «ارَوِ التخفيف له».

قوله: (مِنْ قَبْلِهَا) الضمير للام<sup>(٣)</sup>، أُنْثِثَها باعتبار الكلمة، ولو قال: (مِنْ قَبْلِهِ) باعتبار اللفظ لصح وزناً ومعنى<sup>(٤)</sup>، والتقدير: «وزد ألفاً له» أي: لحمزة.

قوله: (فَتُكَمَّلًا) منصوب بإضمار: «أَنْ» في جواب الأمر بعد الفاء<sup>(٥)</sup>.

والفاء ليست رمزاً؛ للتصريح باسم القارئ، وقد تقدم لك مثل هذا، وأن بعضهم جعله رمزاً مقصوداً به التأكيد، إلا أن أبا شامة نصَّ هنا على عدم كونه رمزاً كما<sup>(٦)</sup> ذكرت لك، ثم قال: «وإنما أتى بالفاء دون اللام لثلاثيهم رمزاً» انتهى<sup>(٧)</sup>.

يعني: وإنما قال: (فَتُكَمَّلًا) بالفاء، ولم يقل: (لَتُكَمَّلًا)، وإن كان معناه أصرح فيما قصده؛ لثلاثيهم أنه رَمَزٌ لهشام.

(١) - المحرر الوجيز: ١/١٨٨.

(٢) - في (ت): "مفعول".

(٣) - انظر: السراج: ص ١٥٠، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٤) - هذا الضبط بالتذكير هو المشهور في النسخ المتداولة، وفي شروح الشاطبية كذلك، وقد تفرد السمين بهذا الضبط - أي: بالتأنيث - وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٦، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٦) - في (ت): "لَمَّا".

(٧) - إبراز المعاني: ٢/٢٨٥.

ثم قال: «فإن قلت: لا يكون رمز مع مصرح باسمه، قلت: يُظن أنها قراءة ثانية بالألف، وقراءة حمزة بالتخفيف فقط، فاختار الفاء لثلا يحصل هذا الإيهام» انتهى<sup>(١)</sup>.

يعني: أنه لو أتى باللام لتوهم أن في الكلمة ثلاثة قراءات، الثالثة: / «أَزَالَهُمَا» [١/٣٦٦] بالتخفيف والألف، لمن رمز له باللام، وتكون قراءة حمزة بتخفيف اللام فقط دون ألف.

والضمير في<sup>(٢)</sup> (فَتَكْمَلُ) يجوز أن يكون للمخاطب، وهو الظاهر، أي: «إذا زدت الألف حال تخفيف اللام فقد كَمَلْتَ القراءة، وَكَمَلْتَ معناها، إذ التخفيف - دون وجود ألف - لا معنى له البتة<sup>(٣)</sup>».

ويجوز أن يكون<sup>(٤)</sup> للألف، أي: «فَتَكْمَلُ الألفُ الكلمة»، قاله: أبو شامة، وبدأ به<sup>(٥)</sup>، والظاهر الأول.

## ٤٥٢ - وَآدَمَ فَاَرْفَعُ نَاصِبًا كَلِمَاتِهِ بِكَسْرِ وَلِلْمَكِيِّ عَكْسٌ تَحَوَّلًا

أمر برفع: ﴿ءَادَمُ﴾، ونصب: ﴿كَلِمَاتٍ﴾<sup>(٦)</sup>، وعَيَّن أن نصبها بِكَسْرِ للقراء كلهم، إلا ابن كثير فإنه عكس الأمرين، أي: نَصَبَ: ﴿ءَادَمُ﴾، وَرَفَعَ: ﴿كَلِمَاتٍ﴾، وإليه أشار بقوله: (وَلِلْمَكِيِّ عَكْسٌ تَحَوَّلًا).

(١) - إبراز المعاني: ٢/٢٨٥.

(٢) - "في" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣) - إبراز المعاني: ٢/٢٨٦، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٤) - في الأصل: "تكون"، والمثبت من (ت).

(٥) - إبراز المعاني: ٢/٢٨٦، وانظر: فتح الوصيد: ٢/٦٢٨، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٦) - من قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى ءَادَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾، سورة البقرة، الآية: ٣٧.

والوجه في قراءة العامة: أن آدم هو المتَلَقِّي لها الآخذ، ومعناه: استقبلها، ونسبة الآخذ إليه أظهر<sup>(١)</sup>، لأن نسبة الفعل إلى العقلاء أولى من نسبته إلى غيرهم.

والوجه لابن كثير: أن التَلَقَّى تصح نسبته إلى: «الكلمات» أيضاً، ومن تَلَقَّاك فقد تَلَقَّيته، فتصح نسبة الفعل إلى كل من الشيئين<sup>(٢)</sup>، إلا أن نسبته إلى العاقل أولى، نحو: «تَلَقَّيتُ الرِّيحَ»، هو أحسن من: «تَلَقَّيتُ الرِّيحَ».

وقال بعضهم<sup>(٣)</sup>: «لَمَّا كَانَتِ الْكَلِمَاتُ سَبِيًّا فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِ، رُجِّحَ كَوْنُهَا فَاعِلُهُ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ».

قال الزمخشري: «معنى تَلَقَّى الكلمات: اسْتَقْبَلَهَا بِالْأَخْذِ، وَالْقَبُولِ، وَالْعَمَلِ بِهَا، حِينَ عَلِمَهَا، وَقَرَأَ: بَنَصَبَ: ﴿ءَادَمُ﴾، وَرَفَعَ: ﴿كَلِمَاتٍ﴾؛ عَلَى أَنَّهَا اسْتَقْبَلَتْهُ، بِأَن تَلَقَّيْتَهُ وَاتَّصَلْتَ بِهِ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وآدم) مفعول مقدَّم، والفاء إمَّا مزيدة، وإمَّا عاطفة على مُقَدَّر، أي: تَنَبَّهَ فَارْفَعَ آدَمَ».

قوله: (نَاصِبًا) حال من فاعل: (ارْفَعَ)، و(كَلِمَاتِهِ) مفعول: (نَاصِبًا) عَمِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ؛ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى ذِي الْحَالِ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ: «كَلِمَاتٌ» مضافاً «لِهَا» فِي هَذِهِ

(١) - أي: استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها. انظر: معاني الأخفش: ٢٣٣/١، والكشف: ٢٣٧/١، والحجة لابن خالويه: ص ٢٨، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٧٧/١، والإتحاف: ٣٨٩/١.

(٢) - انظر: معاني الفراء: ٢٨/١، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٥، وإعراب القراءات السبع: ٨٢/١، ٨٣، والموضح: ٢٦٩/١، ولم يؤنث الفعل: ﴿فَتَلَقَّى﴾ في هذه القراءة لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي وللفضل. انظر: الكشف: ٢٣٧/١، والإتحاف: ٣٨٨/١.

(٣) - منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٢٩/٢، وانظر: الكشف: ٢٣٧/١.

(٤) - الكشف: ٢٥٦/١.

السورة، وإنما أضافها لضمير (آدم)؛ لملاستها له؛ وللعلم بذلك، إذ لا لبس أن القرآن كلماته منكّرة، ولو أتى بها كذا لكان أولى<sup>(١)</sup>.

قوله: (بِكْسِرٍ) متعلّق بـ(نصب)، وإنما نص على ذلك؛ لأن كثيراً من الناس يخفى عليه أن نصب جمع المؤنث السالم يكون بالكسرة.

قوله: (وللمكي عكس) مبتدأ، وخبر مقدّم، و(تحوّل) جملة في موضع نعت لـ(عكس).

ويجوز أن يكون: (عكسٌ تحوّل) مبتدأ وخبراً، و سَوَّغَ الابتداء به - وهو نكرة - العطف، (وللمكي) متعلّق بمقدر على جهة البيان، لا بـ(تحوّل) لما عرف غير مرة<sup>(٢)</sup>.

وقوله: (وللمكي عكسٌ تحوّل) لا يجوز أن يؤخذ مطلق العكس، لأن من جملة ما تقدم نصب: (كلمات) بالكسر، ولا يمكن تحويل هذا النصب بعينه إلى: (آدم)؛ لأن آدم لا ينصب إلا بالفتحة.

قال أبو شامة: «وحقيقة العكس لا تتحقق هنا / من جهة أن نصب آدم ليس بالكسر، بل بفتح، فهو عكس مع قطع النظر عن لفظ الكسر، قال: ولم يمكنه أن يقول: وللمكي رفع؛ لأنه لا يُعرَف الخلاف في آدم حينئذ: لمن هو، لأن رفع المكي مخصوص بكلمات». انتهى<sup>(٣)</sup>.

والظاهر أن الناظم عَلم أن أحداً ممن له بعض علم بالعربية، لا يجهل أن نصب المفرد الصحيح بفتحة ظاهرة، وإنما نص على نصب الجمع المؤنث السالم؛ لخفائه على كثير من الناس.

(١) - انظر: كتر الجعري (خ): ٣٢٢، والآلئ الفريدة: ٥٢٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦١.

(٢) - انظر: الآلئ الفريدة: ٥٢٢/٢.

(٣) - إبراز المعاني: ٢٨٦/٢.

## ٤٥٣- وَتُقْبَلُ الْأُولَى أَتُّوا دُونَ حَاجِرٍ وَعَدْنَا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلْفِ حَلَاً

أخبر عمن رمز له بالدال، والحاء، المهملتين، وهما ابن كثير، وأبو عمرو، أنهما أَتُّوا: «تُقْبَلُ» الأولى، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾<sup>(١)</sup> أي: أتوا في أوّل الفعل بتاء المضارعة المثناة من فوق، وفهم أن غيرهما يُذَكَّرُه، أي: يأتي بحرف المضارعة ياء<sup>(٢)</sup> مُثَنَّة من تحت، وتحرّز بالأولى من الثانية، وهي قوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> في الحزب الثاني من هذه السورة.

ثم أخبر عمن رمز له بالحاء المهملة، من قوله: (حَلَا) وهو أبو عمرو أنه قرأ: ﴿وَعَدْنَا مُوسَى﴾ هنا، والأعراف<sup>(٤)</sup>، ﴿وَوَعَدْنَاكُمْ﴾ في طه<sup>(٥)</sup>، بغير ألف من: «الوَعْد»، وفهم أن الباقيين يقرءون: ﴿وَعَدْنَا﴾ بالألف من: «المواعدة».

وقد اعترض على المصنف في<sup>(٦)</sup> هذا الكلام بثلاث اعتراضات:

أحدها: وهو أقواها في قوله: (وَعَدْنَا جَمِيعاً) بأن من جملة ما شمله هذا اللفظ: ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعَدًا حَسَنًا﴾ في القصص<sup>(٧)</sup>، وليس فيه خلاف أنه من: «الوَعْد»، وكذا قوله: ﴿أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> لا خلاف فيه أيضاً؟<sup>(٩)</sup>.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٤٨.

(٢)- في (ت): "بياء".

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٢٣.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٥١، والأعراف، الآية: ١٤٢.

(٥)- الآية: ٨٠.

(٦)- "المصنف في" سقطت من (ت).

(٧)- الآية: ٦١.

(٨)- سورة الزخرف، الآية: ٤٢.

(٩)- انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني: ٢٨٨/٢، واللائي الفريدة: ٥٢٢/٢.



وأجيب عنه: بأن الذي في القصص: ﴿وَعَدْنَاهُ﴾ بزيادة هاء الكناية، فأخرج الناظم باقتصاره على «وَعَدْنَا»، وهذا فاسد؛ لأن قوله تعالى في طه: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾<sup>(١)</sup> من المواضع المختلف فيها، وهو متصل بكاف وميم، فلو أخذ قول<sup>(٢)</sup> الناظم: (وَعَدْنَا) من غير نظر؛ لاتصاله بضمير؛ لخرج ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ﴾ في طه، والغرض أنه مراد<sup>(٣)</sup>.

وصاحب التيسير خلص من هذا؛ فإنه قال: «وَعَدْنَا - وَعَدْنَاكُمْ»<sup>(٤)</sup> فنص على هذين اللفظين، فبقي: ﴿وَعَدْنَاهُ﴾ لفظ آخر غير المذكورين، فلم يرد عليه.

قال أبو شامة: «فلو قال الناظم:

وَعَدْنَا وَعَدْنَاكُمْ بِلا أَلْف حَلا.

لخلص من هذا الإشكال، ولكن خلفه إشكال آخر، وهو أنه لم يقل: «جميعاً»، قال: ولكن يكون له أسوة بما ذكر في بيتي الإشمام». انتهى<sup>(٥)</sup>.

قلت: قد تقدم في بيتي: الإشمام؛ أنه لَمَّا أتى في السورة بما ليس منها، عُلِمَ أنه أراد العموم، فليكن هذا مثله، وكلام أبي شامة يحتمل أن يريد هذا، ومتى أرادَه فقد اندفع الإشكال، لكن الظاهر أنه لم يردَه؛ لتقريره الإشكال.

(١) - الآية: ٨٠.

(٢) - في (ت): "بقول".

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٨/٢.

(٤) - التيسير: ص ٦٣.

(٥) - إبراز المعاني: ٢٨٨/٢.

ولم يعترض أبو شامة إلا بـ ﴿وَعَدْنَاهُ﴾ في القصص خاصة<sup>(١)</sup>، وكان / [٣٦٧/أ] ينبغي أن يعترض بقوله تعالى: ﴿أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أيضاً؛ لئلا يتوهم أنه محل خلاف.

وقال أبو عبد الله: «ولو قال: وعدنا<sup>(٣)</sup>، وعدناكم بقصر حلا حلا؛ لانصرف «وعدنا» إلى الموضعين، «ووعدناكم» إلى الثالث». انتهى<sup>(٤)</sup>.

قلت: قد يُعترض عليه بما تقدم؛ من أنه بقي عليه الإشكال الآخر، وهو أنه لم يقل: «جميعاً»، وقد يُجاب عنه بأنه: لو قال ذلك قد ضَمَّ إلى السورة ما ليس فيها، وقد تقدم أنه إذا ضَمَّ إلى السورة ما ليس فيها، أن ذلك يكون قرينة في إرادته شمول الحكم لغير ما في السورة التي هو فيها، كما تقدم ذلك في: «قيل» و«غيض» وفي «هاء» هو<sup>(٥)</sup>، وهي، كما قدمت تحقيقه قريباً<sup>(٦)</sup>.

ثم قال أبو عبد الله: «ولو قال: وعدنا مع الأعراف طه حلا حلا، على إرادة: مع الأعراف طه، أو مع الأعراف وطه<sup>(٧)</sup>، لحصل البيان واندفع الإشكال». انتهى<sup>(٨)</sup>. وهذا الثاني: أحسن؛ لأنه قد لفظ بمحل الخلاف، وهو السور الثلاث، فاندفع ما في القصص، وما في الزخرف، والله أعلم<sup>(٩)</sup>.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٨.

(٢) - سورة الزخرف، الآية: ٤٢.

(٣) - في (ت): "وعد".

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٢.

(٥) - "هو" سقطت من (ت).

(٦) - تقدم في: ص ١٦٤، ١٧٧.

(٧) - "طه" لم أتبينها في النسختين، والمثبت من اللآلئ الفريدة.

(٨) - اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٢.

(٩) - وقد ردَّ صاحب السراج هذا الاعتراض بقوله: «فإن قيل: ظاهر كلامه العموم فيها وفي غيرها، قيل: لا نسلم ذلك لأنه لما ذكرها في قصة موسى قضى بالتقييد واقعاً في القصة فلا يؤخذ في غيرها». انظر: السراج: ١٥٠.

**الاعتراض الثاني:** من أين يُعَلِّم أن قراءة غير أبي عمرو: «وَأَعَدْنَا» بألف بعد الواو، دون أن تكون بألف قبلها، فيكون: «أَوْعَدْنَا»؛ لأنه قال: (دُونُ مَا أَلَفَ)، ولم ينطق بقراءة الجماعة، ولو كان لفظ بها لسهل الأمر؟<sup>(١)</sup>.

وقد أجيب عنه<sup>(٢)</sup> بثلاثة أوجه<sup>(٣)</sup>:

**أحدها:** أنه لو أراد: «أَوْعَدْنَا» للزم أن يبيِّن إسكان الواو وتحريكها، فلمَّا لم يَتَعَرَّضْ لبيان ذلك، عُلِمَ أن الألف بعد الواو لا قبلها.

**الثاني:** أن إطلاق الألف على ما بعد الواو حقيقة، فإن الألف - حقيقة - عِبَارَةٌ عن حرف العلة الهوائي، وأما الألف التي قبل الواو فالمراد بها الهمزة، وإطلاق الألف على الهمزة مجاز، فَأَخَذُ قول الناظم وَحَمَلُهُ على الحقيقة أولى؛ من حمله على المجاز.

**الثالث:** أن معنى: الوعيد في هذه المواضع الثلاثة لا معنى له البتة أصلاً، هذا كله مع وضوح القراءتين واشتعارهما.

قال أبو شامة: «ولو قال: وفي الكل واعدنا، أو جملة واعدنا بلا ألف حلا؛ لبطل هذا الإشكال»<sup>(٤)</sup>.

**الاعتراض الثالث:** أن في: «وواعدنا» ألف أخرى بعد النون، فكان ينبغي الاحتراز عنها أيضاً<sup>(٥)</sup>.

وأجيب عنه: بأن هذه لا يمكن حذفها؛ لأنها بعض الضمير الدال على المتكلم المعظم نفسه، فانصرف الخلاف إلى الألف التي تقع بعد الواو<sup>(٦)</sup>.

(١) - انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني: ٢٨٧/٢.

(٢) - في (ت): "عن هذا".

(٣) - أجاب بها أبو شامة في إبراز المعاني: ٢٨٧/٢.

(٤) - إبراز المعاني: ٢٨٧/٢.

(٥) - انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني: ٢٨٧/٢.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٨/٢.

إِلا أن أبا شامة أفسد هذا الجواب بأنه: «ليس كل ما لا يمكن حذفه، لا يحتز منه، فإنه سيأتي قوله بعد: (وَقَالُوا الْوَاوُ الْأَوَّلَى سُقُوطُهَا)<sup>(١)</sup>، ولا يمكن إسقاط الثانية مع بقاء ضمة اللام<sup>(٢)</sup>». انتهى<sup>(٣)</sup>.

وما ذكره من أنه لا يمكن إسقاط الواو، مع بقاء ضمة اللام، هو اللغة

الفصيحة المشهورة، وقد ورد حذف واو الضمير، وإبقاء ضمة ما قبلها، كقوله:<sup>(٤)</sup> / [٣٦٧/ب]

فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَاءَ كَانَ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطْبَاءِ الْأَسَاءُ.

وقال آخر:<sup>(٥)</sup>

إِذَا مَا النَّاسُ جَاعٌ، وَأَجْدَبُوا.

يريد: «كَانُوا»، «وَجَاعُوا»، فحذف الواو التي هي ضمير جماعة الذكور

الغائبين، واجتزأ عنها بالضمة<sup>(٦)</sup>، إلا أنا لا نعلم أنه قرأ أحد بذلك.

ولكن الجواب عما ذكره بالفرق بين: (وَقَالُوا)، وبين ما نحن فيه، بأن:

(وَقَالُوا) يصح إسقاط الواو التي هي ضمير في الجملة، ويبقى الفعل الماضي مبنياً

على الفتح على أصله، فانفصال الواو من: (وَقَالُوا) يمكن في الجملة، بخلاف ألف:

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٦)، فرش سورة البقرة.

(٢) - "اللام" سقطت من النسختين، والمثبت من إبراز المعاني.

(٣) - إبراز المعاني: ٢٨٨/٢.

(٤) - البيت بلا نسبة: في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٩/١، وشرح التسهيل: ١٢٣/١، وشرح

المفصل: ٥/٧، ٨٠/٩، والدرر اللوامع: ٨٦/١.

(٥) - البيت: بلا نسبة في الدرر اللوامع: ٨٦/١، وشرح التسهيل: ١٢٣/١، وصدرة: (يا رَبِّ ذِي لُقْح

بيابك فاحش).

(٦) - انظر: الكتاب: ٢١١/٤، ٢١٢، وشرح التسهيل: ١٢٣/١.

«نا»، فإنه لا يُتَصَوَّر البتة، فَلَمَّا لم يتصور حذفها، لم يكن للاحتراز عنها فائدة، بخلاف: (وَقَالُوا)<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

ثم إن أبا شامة لَمَّا ذكر الاعتراض الذي قدمته أولاً، قال: «ويبقى عليه الإشكالان المتقدمان»<sup>(٢)</sup>.

يعني بالإشكالين المتقدمين في موضع الألف، وهو قد أجاب عن الإشكال الأول، وهو: أن يُتَوَهَّم أن الألف قبل الواو، فإن كان جوابه صحيحاً، فلم يبق إلا إشكال واحد، وإن لم يكن صحيحاً؛ لزم أن يذكر جواباً فاسداً، وهذا لا يقوله أحد.

والوجه في تأنيث: ﴿يُقْبَلُ﴾ الأولى: أنه مُسْنَدٌ إلى مؤنث، ففي تأنيث فعله مشاكلة لفظية<sup>(٣)</sup>، وإليه أشار بقوله: (دُونَ حَاجِرٍ)<sup>(٤)</sup>، أي: دون مانع من إرادة التأنيث اللفظي، وإن كان مَجَازاً<sup>(٥)</sup>، والحَاجِرُ: المانع، ومنه: الحَجَرُ للعقل؛ لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب المضرات، وقال تعالى: ﴿حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) - وقال السمين - عند شرحه لقول الناظم: (وَقَالُوا الواوُ الاولى سُقُوطُهَا) منتصراً للشاطي في تقييده للواو الأولى راداً على أبي شامة الذي يرى أن الشاطي قَيَّدَ ذلك مع عدم الحاجة إليه - "والحق أن ذلك يُلبس على المبتدئين لا سيما من لم يشتغل بعلم الإعراب". انظر: ص ٣٥٢ من هذه الرسالة.

(٢) - إبراز المعاني: ٢/٢٨٨.

(٣) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٩، والحجة للفراسي: ٥١/٢، ٥٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٨٧/١، وقال مكِّي: "وهو الأصل". الكشف: ١/٢٣٨.

(٤) - هذا اللفظ "حَاجِرٍ" بالراء: غير مشهور في النسخ المتداولة، ولا في شروح الشاطبية، بل فيها: "حاجرٍ" بالزاي، وقد تفرد السمين بذلك، ومما يؤكد هذا الأمر قول المؤلف بعده: "ومنه: الحَجَرُ للعقل؛ لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب المضرات، وقال تعالى: ﴿حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾" أهد. وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٥) - في (ت): "بجازياً"، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٧/أ.

(٦) - سورة الفرقان، الآية: ٢٢.

والوجه في التذكير: ظاهر؛ لأن الشفاعة في معنى: السعي في المصلحة، ولأن تأنيثها مجازي، ولأنه قد فصل بينها وبين فعلها، والفصل بين الحقيقي وفعله مُسوِّغٌ للحذف، فَمَعَ المجازي أولى، كقولهم: «حضر القاضي امرأة»،<sup>(١)</sup> وقال:<sup>(٢)</sup>

إِنَّ امْرَأَةً غَرَّةً مِنْكُمْ وَاحِدَةً      بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورُ.  
لَمَّا فَصِلَ مع الحقيقي لم يُلْحَقْ.

وتحرَّرَ بقوله: (الأولى) من الثانية كما تقدم، لأنه يتعذر تأنيث فعله، إذ هو مسند إلى مُذَكَّرٍ وهو: ﴿عَدَلٌ﴾، وهذه الاحترازا تإمّا تذكر لمبتدئ القراءة، وإلا فكيف يتوهم تأنيث فعل مسند لمُذَكَّرٍ لم يكن به غير مؤنث<sup>(٣)</sup>.

والوجه في قراءة: ﴿وَعَدْنَا﴾: ظاهر، وهو أن الله تعالى وَعَدَ موسى أن ينجيه على الطور، وَيُوحِيْ إِلَيْهِ عند انقضاء العدد، فالباري تعالى هو المنفرد بالوَعْدِ<sup>(٤)</sup>، وأيضاً فالرسم كذلك «وَعَدْنَا» دون ألف<sup>(٥)</sup>.

(١) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٩٥، ٩٦، والكشف: ٢٣٨/١، وشرح الهداية: ١٦٤/١، وكتر الجعيري: (خ): ٣٢٢/أ، وشرح المفصل: ٩٢/٥.

(٢) - البيت بلا نسبة: في اللسان: مادة "غرر" ٢٩/١١، وشرح المفصل: ٩٣/٥، والخصائص: ٤١٤/٢، والإنصاف: ١٦٥/١، والدرر اللوامع: ٥٤٢/٢. والشاهد: عدم تأنيث: "غرة" مع أن فاعله مؤنث للفصل.  
(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٧/٢، والآلئ الفريدة: ٥٢٢/٢.

(٤) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص: ٩٦، والكشف: ٢٣٩/١، وشرح الهداية: ١٦٤/١، والإتحاف: ٣٩١/١.

(٥) - انظر: الآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢، وكتر الجعيري: (خ): ٣٢٢/أ.

وقد اختار جماعة من الحذاق هذه القراءة،<sup>(١)</sup> وهذا يرشد إليه كلام الناظم حيث قال: (حَلَا) أي: حَسُنَ وَقَبِلَ<sup>(٢)</sup> لما ذكرت، وإن كان الجميع<sup>(٣)</sup> حسناً مقبولاً<sup>(٤)</sup>.

والوجه في ﴿وَأَعِدْنَا﴾: أنه بمعنى: «وَعَدْنَا»، أي: أن: «فَاعَلَ» بمعنى: «فَعَلَ»، كنظائر له سلفت نحو: «عَاقَبْتُ اللَّصَّ»، «وَعَافَاهُ اللَّهُ»، «وَسَافَرْتُ»، وعلى هذا فالقراءتان بمعنى / واحد.<sup>(٥)</sup>

[١/٣٦٨]

وقيل: بل «فَاعَلَ» على بابه، وذلك إما لأن موسى وَعَدَ رَبَّهُ المجيء عند انقضاء العدد المذكور، أو لأنه لَمَّا قَبِلَ هذا الوعد من ربه نَزَلَ مَنَزِلَةً من وَعَدٍ غَيْرِهِ بشيء، لأنه لَمَّا تَجَزَّأ مِيقَاتِهِ، وَحَرَّصَ على الوفاء به، نَزَلَ مَنَزِلَةً من وَعَدٍ<sup>(٦)</sup>.

وقد رَجَّح جماعة قراءة أبي عمرو.<sup>(٧)</sup>

قال أبو حاتم: «قراءة العامة عندنا «وَعَدْنَا» بغير ألف، لأن المُوَاعِدَةَ أكثر ما تكون من المَخْلُوقِينَ الْمُتَكَافِئِينَ».<sup>(٨)</sup>

وقال أبو عبد الله - مُرَجِّحاً لها أيضاً - : «إن المُوَاعِدَةَ إنما تكون من البشر، وأما الله عز وجل فهو المنفرد بالوَعْدِ والوَعِيدِ، على هذا وَجَدْنَا القرآن نحو:

(١) - منهم: أبو عبيد، والإمام أبو جعفر الطبري، وأبو رجاء، وقرأ بها أبو جعفر، ويعقوب، ووافقهم اليزيدي وابن ميمون. انظر: المبهج في القراءات الثمان لسبط الخياط: ٣٣٤/٢، والكشف: ٢٣٩/١، والبحر: ٣٥٦/١، ٣٥٧، والإتحاف: ٣٩١/١، وفتح الوصيد: ٦٣١/٢.

(٢) - في الأصل تصحفت إلى: "قيل"، والمثبت من (ت).

(٣) - في الأصل: "الجمع"، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٣١/٢، واللائئ الفريدة: ٥٢٣/٢.

(٥) - انظر: الحجة للفارسي: ٦٧/٢، والكشف: ٢٤٠/١، والتبيان: ص: ٦٠.

(٦) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٩٦، والكشف: ٢٤٠/١، وشرح الهداية: ١٦٥/١.

(٧) - قال ابن خالوية: "فعلت فيه أولى من فاعلت". الحجة في القراءات: ص ٢٩.

(٨) - انظر قوله في: الكشف: ٢٣٩/١، والبحر: ٣٥٧/١.

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَرَجَّحَهَا مَكِّي أَيْضاً فَقَالَ: «وَأَيْضاً فَإِنْ ظَاهَرَ اللفظ فيه وَعَدَ مِنْ اللَّهِ لِمُوسَى، وَلَيْسَ فِيهِ وَعَدَ مِنْ مُوسَى، فَوَجِبَ حَمْلُهُ عَلَى الْوَاحِدِ؛ لظَاهَرِ النَّصِّ»<sup>(٤)</sup>.  
وَقَدْ أَجَابَ النَّاسَ كُلَّهُمْ<sup>(٥)</sup> عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بِمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَنَّ «فَاعِلَ» بِمَعْنَى: «فَعَلَ»، أَوْ بِالتَّأْوِيلِ مِنَ الْآخِرِينَ.

وَقَدْ أَجَابَ آخَرُونَ عَنْ قِرَاءَةِ: ﴿وَأَعَدَّنَا﴾.

قَالَ الزَّجَّاجُ<sup>(٦)</sup>: «وَأَعَدَّنَا بِالْأَلْفِ جِيدٌ، لِأَنَّ الطَّاعَةَ فِي الْقَبُولِ بِمَنْزِلَةِ الْمَوَاعِدَةِ، فَمِنْ اللَّهِ وَعَدٌ، وَمِنْ مُوسَى قَبُولٌ وَاتِّبَاعٌ، فَجَرَى مَجْرَى الْمَوَاعِدَةِ»<sup>(٧)</sup>.  
وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: «وَلَيْسَ قَوْلُ اللَّهِ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾<sup>(٨)</sup> مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي شَيْءٍ، لِأَنَّ «وَأَعَدَّنَا» مُوسَى إِنَّمَا هُوَ مِنْ «بَابِ الْمَوْافَاةِ» وَلَيْسَ مِنَ الْوَعْدِ فِي

(١) - سورة النور، الآية: ٥٥.

(٢) - سورة إبراهيم، الآية: ٢٢.

(٣) - سورة الأنفال، الآية: ٧، وانظر: الكشف: ٢٣٩/، والبحر: ٣٥٦/١، وهذا القول منسوب لأبي عبيد في البحر: ٣٥٦/١، ولم أجده في شرح أبي عبد الله.

(٤) - الكشف: ٢٣٩/١.

(٥) - "كلهم" سقطت من (ت).

(٦) - الزجاج: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج الإمام النحوي، من أهل الفضل، من تلاميذ المبرد، له: "معاني القرآن"، "والاشتقاق"، ت: ٣١١هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٩٤/١، وبغية الوعاة: ٤١١/١.

(٧) - معاني الزجاج: ١٣٣/١.

(٨) - سورة النور، الآية: ٥٥.



شيء، وإنما هو من قولك: مَوْعِدُكَ يوم كذا، وموضع كذا، والفصيح في هذا وَاَعْدُنَا»<sup>(١)</sup>.

وقد رَجَعَ مَكِّي عن اختياره الأول، فاختار قراءة: «وَاَعْدُنَا» فقال: «والاختيار «وَاَعْدُنَا» بالألف، لأنه بمعنى: «وَعَدْنَا» في أحد معنييه، ولأنه لا بد لموسى من وَعْد، أو قَبُول، يقوم مقام الوَعْد، فصحت المفاعلة»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وظاهر قول الكسائي - «والفصيح في هذا وَاَعْدُنَا» - اختيار له على قراءة «وَعَدْنَا».

ولم يذكر الزمخشري غير المفاعلة من اثنين، بمعنى: أن الله وَعَدَهُ الوحي، ووَعَدَ المجيء للميقات<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: هذا قد يظهر في حق موسى بالنسبة إلى التزامه القبول والوفاء بذلك، فلذلك نَزَّلْنَاهُ مَنَزَلَةً الوَعْدِ منه، ولكن يشكل هذا في آية «طه»، وهو قوله لبني إسرائيل: ﴿وَاَعْدَنَّاكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ولم يحصل منهم ما ذكرتم من الالتزام بالوفاء، ولا من المجيء للميقات؟.

فالجواب: أن المواعدة لَمَّا كانت مع نبينهم، وكبيرهم، ولا يستهم، واتصلت بهم، وعادت منافعها لهم، جعلت كأنها صادرة عنهم أيضاً<sup>(٥)</sup>، وأما حَذَفُ الألف من

(١) - انظر هذا القول في: البحر: ٣٥٧/١، ولم أجده في: معاني القرآن للكسائي، وقال أبو حيان: "ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى لأن كلا منهما متواتر فهما في الصحة على حدّ سواء"، البحر: ٣٥٧/١.

(٢) - الكشف: ٢٤٠/١.

(٣) - انظر: الكشف: ٢٦٩/١.

(٤) - سورة طه، الآية: ٨٠.

(٥) - انظر: الكشف: ١٠٠/٤، والبحر: ٢٤٦/٦.

الرسم فَيَعْتَقِدُونَ حذفها تخفيفاً<sup>(١)</sup>، كما تقدم ذلك في: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾<sup>(٢)</sup> في قراءة حمزة مبيناً بحمد الله.

قوله: (وَتُقْبَلُ)<sup>(٣)</sup> مفعول، و(الأولى) نعتة على تأويل الكلمة الأولى / [٣٦٨/ب] و(أَنْثُوا) فِعْلٌ، وفَاعِلٌ، و«الواو» للقراء والرواة، وَيَضْعُفُ أن يكون مبتدأ، والجملة خبره، والعائد مُقَدَّرٌ، أي: «أَنْثُوهُ» للاستغناء عن ذلك، وإن كان أبو عبد الله يرى هذا<sup>(٤)</sup>.

قوله: (دُون) متعلق بـ: (أَنْثُوا)، وقيل: متعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل (أَنْثُوا).

قوله: (وَعَدْنَا) مبتدأ، و(جَمِيعاً) حال من الضمير المستكن في خبر هذا المبتدأ، ولكن في خبره وجهان:

أحدهما: هو قوله: (دُونَ مَا أَلْفٍ) أي: «وَعَدْنَا كائن دون ألف حال كونه جميعاً في سائر القرآن»، يريد به مواضعه الثلاثة، وقد تقدم ما عليه من الاعتراضات، وما أجيب به عنها، و(حَلَا) على هذا مُسْتَأْنَفٌ للثناء على هذه القراءة، لِمَا ذَكَرْتُ من ترجيح الناس لمعناها، أو يكون (حَلَا) في موضع الحال على إضمار «قد» عند مَنْ يَرَى إضمارها.

والثاني: أن الخبر هو الجملة من قوله: (حَلَا) أي: حَسُنَ<sup>(٥)</sup>.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٣٦.

(٣) - هذا الضبط بالتأنيث ليس مشهوراً في النسخ المتداولة، بل في بعض شروح الشاطبية فقط، وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢.

(٥) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٦١.

وقيل: (دُونَ مَا أَلِفٍ حَلَا) أي: «حَلَا وَخَفَّ دُونُ أَلِفٍ»، و(مَا) في: (دُونَ مَا أَلِفٍ) مزيدة بين المتضايين، كهي في: ﴿أَيِّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾<sup>(١)</sup>، وكما زيدت بين الجار والمحرور في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقيل: (وَعَدْنَا) مفعول مقدم، تقديره: «وَأَقْصُرُ»<sup>(٥)</sup> وَ«عَدْنَا»<sup>(٦)</sup>، وواوه<sup>(٧)</sup> وقعت بعد قوله: (دُونَ حَاجِرٍ) بطريق الاتفاق لا بقصد الفصل، و(جَمِيعًا) حال من هذا المفعول، وكذا: (دُونَ مَا أَلِفٍ حَلَا) ثانية<sup>(٨)</sup>.  
وقيل: (دُونَ مَا أَلِفٍ) حال من فاعل: (حَلَا) العائد على: (وَعَدْنَا).

(١) - سورة القصص، الآية: ٢٨.

(٢) - سورة المؤمنون، الآية: ٤٠.

(٣) - سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

(٤) - سورة نوح، الآية: ٢٥، وانظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٨، والآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦١.

(٥) - في كلتا النسختين "وَقْصُرُ"، وهو خطأ.

(٦) - في الأصل: "واعدنا"، والمثبت من (ت).

(٧) - "واوه" تكررت في الأصل، والمثبت من (ت).

(٨) - انظر: الآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢.

## ٤٥٤ - وَإِسْكَانُ بَارِئِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضاً وَتَأْمُرُهُمْ تَلَاً

أخبر عن أبي عمرو أنه أسكن حركة الإعراب من ﴿بَارِئِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> في هذه السورة، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> بالغيبة، و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> بالخطاب حيث ورد ذلك.

واعلم أن أبا عمرو ورد عنه إسكان حركة الإعراب لمجرد التخفيف في هذا الاسم، وفي خمسة أفعال: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> فذكر في هذا البيت من الأفعال ثلاثة، والاثنتان يأتیان في البيت الآتي، وفي التحقيق إنما هي ثلاثة أفعال «يَأْمُرُ» و«يَنْصُرُ» و«يُشْعِرُ»، غاية ما في ذلك أن «يَأْمُرُ» تعدى تارة لضمير خطاب، وتارة لضمير غيبة، وتارة أسند لضمير غائب، وتارة لمخاطب، فتعددت ألفاظه بالنسبة إلى مفعولاته، وإلى فاعليه.

والوجه في إسكان: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ استثقال الحركة الثقيلة على حرف ثقیل؛ لأن الكسرة ثقيلة، والهمزة تشبه حروف العلة، ولذلك جرت مجراها، في مواضع مذكورة في التصريف، فَحَسُنْ تسكينها لذلك<sup>(٧)</sup>، ومثل هذا - ما سيأتي عن حمزة -

(١) - سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٢) - من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٣) - سورة الأعراف، الآية: ١٥٧.

(٤) - سورة الطور، الآية: ٣٢.

(٥) - سورة آل عمران، الآية: ١٦٠.

(٦) - سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٧) - الإسكان لغة: تميم، وأسد، وبعض نجد. انظر: كثر الجعبري: (خ) ٣٢٣/ب، والنشر: ٢/٢١٣، والكشف: ٢٤١/١، وشرح الهداية: ١٦٦/١، والإتحاف: ٣٩١/١.

في سورة فاطر: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا﴾<sup>(١)</sup> فإنه سَكَنَ الهمزة من: ﴿السَّيِّئُ﴾ في الوصل<sup>(٢)</sup>.

/ والوجه في إسكان ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، وأخواته: توالي الحركات<sup>(٣)</sup>، مع كون [١/٣٦٩] الحركة ضمة على حرف تكرير<sup>(٤)</sup>، وإنما قلنا لجرد التخفيف؛ ليخرج ما سكن للإدغام، أو شبهه من نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾<sup>(٥)</sup> حيث تَسْكُن الميم قبل الباء. وقيل: لمَّا كانت: ﴿بَارِكُكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، وأخواتها بمنزلة كلمة واحدة، من حيث اتصال الضمائر بها اتصالاً شديداً، وأن في: ﴿بَارِكُكُمْ﴾ توات كسرة الراء، وهي بكسرتين، وكسرة الهمزة، وضمة الكاف، فثقل ذلك، فَحَسُن تخفيفه، وأن في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ توات ضمة عين الفعل، وضمة لامه، وهي راء فالضمة فيها - كما تقدم - بمنزلة ضمتين، وضمة الكاف، وفي: ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ توات ضمة الراء، والكاف، بعد كسرة العين، ولا شك في ثقل ذلك، فَمِنْ ثم حَسُن تخفيفه بإسكان حركة الإعراب<sup>(٦)</sup>. وقد طعن قوم في<sup>(٧)</sup> هذه الرواية، وسيأتي حكاية ذلك عن قائله، والجواب عنه.

(١) - الآية: ٤٣.

(٢) - انظر: السبعة: ص ٥٣٥، والتيسير: ص ١٤٨.

(٣) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٠، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٧، والكشف: ١/٢٤١.

(٤) - قال المهدوي: "وزاد ذلك ثَقَلًا أن الراء حرف مكرر، والضمة فيه كضمتين، فإذا توات ضمتان إحداهما في الراء صارت في تقدير ثلاث ضمات". شرح الهداية: ١/١٦٥.

(٥) - سورة الأنعام، الآية: ٥٣، وهو من باب الإدغام الكبير من رواية السوسي عن أبي عمرو.

(٦) - قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٤.

(٧) - في (ت): "على".

قوله: (وَإِسْكَان) مبتدأ، و(بَارِئُكُمْ) خفض بالإضافة، والتقدير: «وإسكان حركة لام بارئكم»، و(لَهُ) خبر المبتدأ، والضمير لأبي عمرو لتقدم ذكره برمزهِ<sup>(١)</sup> في قوله: (حَلَا)، (وَيَأْمُرُكُمْ) عطف على: (بَارِئُكُمْ)، وكذلك ما بعده، و(تَلَا) على هذا جملة مستأنفة، أي: «تَلَا ذلك عن مشايخه، لا أنه فعَله من تلقاء نفسه»<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يكون: (وَيَأْمُرُهُمْ)، وما بعده: مفعولاً مقديماً لـ(تَلَا) أي: «تَلَا هذين اللفظين بما ذكرت لك».

ويجوز أن يكون (وَيَأْمُرُهُمْ) مبتدأ، وخبره مُقَدَّرٌ أي: له، و(أَيْضاً): في موضع الحال من ضمير: (لَهُ)<sup>(٣)</sup>، و(أَيْضاً) مصدر: آضَ، يَبِيضُ، أي: رَجَعَ، وأن يكون: (وَيَأْمُرُهُمْ) مبتدأ، و(تَلَا) خبره، وفاعل (تَلَا) يعود على (تَأْمُرُهُمْ).

ومعنى: (تَلَا) على هذا: تَبَعَ، أي: (تَأْمُرُهُمْ) بالخطاب تَبَعَ ما قبله في هذا الحكم، فيكون المفعول محذوفاً لفهم المعنى، والله أعلم.

والمشهور في قراءة هذا البيت: (بَارِئُكُمْ) بسكون الهمزة، وإعراب البواقي، مع تَسْكِينِ ميم الجمع، وكان بعض أصحاب الشيخ - رحمه الله تعالى - يُسَكِّنُ الجميع مع تَسْكِينِ ميم: (بَارِئُكُمْ)، وضم باقي الميمات<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عبد الله: «ويلزم من ذلك أن تكون قراءة الباقي بالفتح في الجميع، ولا يلزم ذلك على الرواية الأولى، فيما عدا: ﴿بَارِئُكُمْ﴾؛ لتلفظه<sup>(٥)</sup> بقراءة الباقي، ويلزم ذلك في: ﴿بَارِئُكُمْ﴾ غير أنه يُعْتَذَرُ عن الناظم بدعوى الضرورة إلى التَّلَفُّظِ

(١) - "برمزه" سقطت من (ت).

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٢.

(٣) - في الأصل: "حاله" بدل: "ضمير له"، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٢٩٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٢٤/٢، والسراج: ١٥١، والمقصود بالشيخ هو: الناظم الإمام الشاطبي، - رحمه الله تعالى - حيث صرَّح بذلك الجعيري في كتبه، بقوله: "وبعض أصحاب الناظم روى...." فجاء بمضمون المعنى المذكور هنا. انظر: كثر الجعيري (خ): ٣٢٣.

(٥) - في النسختين: "ليلفظ"، والمثبت من اللآلئ الفريدة.

—(بَارِئِكُمْ) ساكناً، إذ لا يتأتى تحريكه في الوزن، لأن مفاعلين لا تنقل إلى مفاعلتين، مع الاعتماد على العلم بأن «إلى»، و«عند» يُخفضان ما بعدهما، ولم يكتف بالعلم بحال باقي الكلم لتأتي اللفظ بقراءة الباقيين». انتهى<sup>(١)</sup>.

قلت: إنما لزم أن تكون قراءة الباقيين بالفتح، لأن ضد السكون المطلق: الحركة المطلقة، والحركة المطلقة هي «الفتح»، لكن كما / اعتذر هو في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ بأن [٣٦٩/ب] أحداً لا يجهل أن: «إلى» و«عند» يُخفضان ما بعدهما، كذلك<sup>(٢)</sup> هذا الذي يعلم ذلك لا يجهل أن المضارع المتجرد لا يُنصب، فلا يُتوهم الفتح البتة في مثل هذا<sup>(٣)</sup>، ثم أخذ يذكر بقية الأفعال فقال:

#### ٤٥٥- وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضاً وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِساً جَلّاً

هذان الفعلان يسكنهما أيضاً، ثم أخبر أن كثيراً من الرواة الجلة رووا عن أبي عمرو الاختلاس<sup>(٤)</sup>، وهو عبارة عن: تَضْعِيف الحركة، كالروم المأتى به في الوقف، يُأتى بحركة ضعيفة، هذا هو المعروف، فإن الاختلاس لغة: الاختطاف، ومنه اختلس الشيء، إذا أَخَذَهُ فِي خُفْيَةٍ<sup>(٥)</sup>.

(١)- اللآلئ الفريدة: ٥٢٤/٢.

(٢)- في الأصل: "لذلك"، والمثبت من (ت).

(٣)- في الأصل زيادة كلمة: "سهل"، والمثبت من (ت).

قال ابن القاصح: "وأما الألفاظ التي بعد (بارئكم) فرويت في النظم بالإسكان كلها مع صلة الميم، ورويت برفعها مع عدم الصلة، والوزن في الروايتين مستقيم، لكن الأولى أن يُقرأ بإشباع الحركة في الجميع ليكون قد نطق بقراءة غير أبي عمرو، وقيد قراءة أبي عمرو بالإسكان". السراج: ص ١٥١.

(٤)- كابن مجاهد، والأهوازي من مشيخة العراقيين، رووا عن أبي عمرو من رواية الدوري عنه: الاختلاس، فحصل للسوسي الإسكان فقط، وللدوري وجهان: الاختلاس والإسكان، انظر: السبعة: ص ١٥٦، والتيسير: ص ٦٣، والتبصرة: ص ٤٢١، وفتح الوصيد: ٦٣٣/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٢٣/ب، واللائئ الفريدة: ٥٢٣/٢، والسراج: ص ١٥٠.

(٥)- انظر: اللسان: مادة "خَلَسَ" ١٢٥/٥، ومقاييس اللغة: مادة "خَلَسَ" ٢٠٨/٢.

وزاد أبو علي الأهوازي<sup>(١)</sup> على ذلك فقال: «معنى الاختلاس أن تأتي بالهمزة، وبثلاثي حركتها، يكون الذي تحذفه من الحركة أقل من ما تأتي به، قال: ولا يُؤخذ ذلك إلا من أفواه الرجال»<sup>(٢)</sup>.

قلت: متى أراد تحقيق ذلك تَعَدَّر، فإن الحركة لا تتبعض، ولا يُعرف مقدارها حتى يُؤْتَى فيها بحساب: الثلث، والرابع، والدانق<sup>(٣)</sup>، وإنما يريد القراء إخفاء الحركة، وتعبيرهم عن ذلك ببعض الحركة على سبيل التقريب، وقد تقدم تحقيق هذا<sup>(٤)</sup>، والله الحمد.

ويدل على ذلك أنه يخفى على السامع، ومن أتى بثلاثي الحركة لم يخف على سَامِعِهِ غالباً ما يأتي به من الحركة، وهذه الرواية عندهم المختارة على الرواية بالإسكان<sup>(٥)</sup>.

وقد طعن جماعة على رواية الإسكان، وزعموا أنها لَحْن، وأن راويها غلط على أبي عمرو، واستبعدوا ورودها عن ابن العلاء، رئيس أهل العلم. قال سيبويه: «إنما اختلس أبو عمرو فظنه الراوي سَكَن، ولم يَضْبُط»<sup>(٦)</sup>.

(١) - الأهوازي: أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن هرمز، الإمام المشهور، صاحب المؤلفات شيخ القراء في عصره، له: "الوجيز في القراءات"، و"الموجز في القراءات"، ت: ٤٤٦هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٧٠/٢، غاية النهاية: ٢٢٠/١.

(٢) - انظر قوله في: إبراز المعاني: ٢٩٢/٢، وكتر الجعيري: (خ): ٣٢٣، وضد الاختلاس: النطق بالحركة كاملة بتؤدة، إذ الاختلاس: إسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع أن الحركة قد ذهبت، يُقَدَّر بثلاثي الحركة، وهو: مختص بالوصل دون الوقف، ويُعَبَّر عنه بالإخفاء، انظر: السراج: ص ١٥٠، والإضاءة في أصول القراءة: ص ٣١.

(٣) - الدانق: بفتح النون وكسرهما، وهو سدس الدينار والدرهم. انظر: اللسان: مادة "دق" ٣٠٨/٥.

(٤) - تقدم ذلك عند شرحه لقول الناظم:

(وإدغام حرف قبله صح ساكن عسير وبالإخفاء طبق مفصلاً)، متن الشاطبية، البيت رقم: (١٥٦).

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٩/٢، والسراج: ص ١٥٠.

(٦) - عبارة سيبويه في الكتاب: ٢٠٢/٤: "وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا، وذلك "يضرها"، "ومن مأمّنك" يسرعون اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو بارتكهم". ونص المؤلف عن سيبويه هنا جاء في:



قال الزجاج: «رُوي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ: ﴿إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾<sup>(١)</sup> بِاسْكَانِ الهمزة، قال: وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسر، قال: وأحسبُ الرواية الصحيحة ما روى سيبويه، فإنه أضبط لما رُوي عن أبي عمرو، والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو، لأن حذف الكسر في مثل هذا وحذف الضم إنما يأتي في اضطرار من الشعر»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام أبو بكر بن مجاهد<sup>(٣)</sup>: «قال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من ﴿بَارِيكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من يسمعه أنه قد أسكن، ولم يُسكن، قال ابن مجاهد: هذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو، لأنه كان يستعمل في قراءته التخفيف كثيراً، كان يقرأ: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَيَلْعَنُهُمُ﴾<sup>(٥)</sup> يُشِمُّ الميم من: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾، والنون من: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ﴾ الضم من غير إشباع، وكذلك / ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> يُشِمُّ التاء شيئاً من [٣٧٠/١] الكسر، وكذلك ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> يُشِمُّها شيئاً من الضم»<sup>(٨)</sup>.

= السبعة: ص ١٥٥، وإبراز المعاني: ٢/٢٩٠، والحجة للفارسي: ٢/٧٧، ومعاني الزجاج: ١/١٣٦، فلعله نقل عنهم.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٢) - معاني الزجاج: ١/١٣٦.

(٣) - ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، الحافظ شيخ الصنعة، وأول من سبغ السبعة، قرأ على قنبل، تصدر للإقراء، وازدحم عليه أهل الأداء، له: "السبعة"، "القراءات الكبير"، ت: ٣٢٤هـ. انظر: معرفة القراء: ٢/٥٣٣، غاية النهاية: ١/١٣٩.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٢٩.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٥٩.

(٦) - سورة النساء، الآية: ١٠٢.

(٧) - سورة التغابن، الآية: ٩.

(٨) - السبعة: ص: ١٥٥ - ١٥٦.

ونقل أبو علي الأهوازي عن المازني<sup>(١)</sup> عن الأصمعي<sup>(٢)</sup> عن أبي عمرو بن العلاء قال: «سمعت أعرابياً يقول: «بَارِئُكُمْ» فاختلس الكسرة، حتى كدت لا أفهم الهمزة»<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي الفارسي: «وهذا الاختلاس وإن كان الصوت فيه أضعف من التمثيط وأخفى، فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك، قال: وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قول أبي عمرو: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، فذهب إلى أنه اختلس الحركة ولم يشبعها، فهو بزنة حرف متحرك، فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو، فَلَعَلَّه سَمِعَهُ يَخْتَلِسُ فحسبه لضعف الصوت به والخفاء إسكاناً»، انتهى<sup>(٥)</sup>.

وقد نص سيبويه على أنه لا يجوز تسكين حركة الإعراب إلا في الشعر<sup>(٦)</sup>.

(١)- هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وروى عنه المبرد، والفضل بن محمد اليزيدي، كان إماماً في العربية، وله تصانيف كثيرة، منها: "علل النحو"، "التصريف"، والعروض"، ت: ٢٤٨هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢٨١/١، وبغية الوعاة: ٤٦٣/١.

(٢)- هو: أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي الأصمعي، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر روى عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة وغيرهم، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، له تصانيف منها: "غريب القرآن"، "الأجناس"، "النوادر"، ت: ٢١٦هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٩٧/٢، وبغية الوعاة: ١١٢/٢.

(٣)- انظر هذا القول في: كثر الجعيري (خ): ٣٢٤، وإبراز المعاني: ٢٩٠/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٥)- الحجة للفارسي: ٨٣/٢، ٨٤.

(٦)- انظر: الكتاب: ٢٠٣/٤، ٢٠٤، ولا يختص بالشعر فقط بل قد ورد فيه وفي غيره قالت العرب: "أراك منتفخاً" بسكون الفاء. انظر الكشف: ٢٤١/١، والحجة للفارسي: ٤٠٨/١.

وقال المبرد<sup>(١)</sup>: «لا يجوز التَّسْكِين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لَحْنٌ»، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وهذه جُرْأَة منه على أبي عمرو، وَجَهْلٌ بلسان العرب<sup>(٣)</sup>، فإنه سيأتي أنها لغة لبعض العَرَب، وأن ذلك وارد في كثير من الشعر، كما سننبه عليه - إن شاء الله تعالى -.

وليت المبرد تَبِعَ سيبويه في الاعتذار عن أبي عمرو حيث قال: «إنه اختَلَسَ فَظْنَهُ الراوي قد سَكَنَ»، ولكن سيبويه أعرف بمقدار أبي عمرو من أبي العباس<sup>(٤)</sup>.

والصحيح أن رواية الإسكان ثابتة عن أبي عمرو، فقد رَوَى إسكان حركة الإعراب الفراء<sup>(٥)</sup> عن بني تميم، وبني أسد، وبعض النحويين<sup>(٦)</sup>.

ومن تَسْكِين حركة الإعراب في الشعر، قول امرئ القيس<sup>(٧)</sup>:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ      إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ.

(١)- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري النحوي إمام العربية ببغداد في زمانه، كان فصيحا، له: "الكامل"، و"المقتضب"، ت: ٢٨٥هـ. انظر: إنباء الرواة: ٢٤١/٣، ٢٤٢، وبغية الوعاة: ٢٦٩/١، ٢٧٠.

(٢)- انظر قوله في البحر: ٣٦٥/١.

(٣)- وقال أبو حيان - يرد على المبرد -: "ما ذهب إليه ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ، ولغة العرب توافقه على ذلك فإنكار المبرد لذلك منكر". البحر المحيط: ٣٦٥/١.

(٤)- قال أبو عمرو الداني - يرد على سيبويه -: "والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي اختاره، وأخذ به، ثم قال: وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألف في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة". جامع البيان للداني: ٨١، ٨٢، وانظر: النشر: ١٠/١، ١١.

(٥)- هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، المعروف: بـ"الفراء"، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، قيل له الفراء لأنه كان يفري الكلام، له: "معاني القرآن"، و"اللغات"، و"المقصود والممدود"، ت: ٢٠٧هـ. انظر: إنباء الرواة: ٧/٤، وبغية الوعاة: ٣٣٣/٢.

(٦)- انظر: شرح شذوذة: ص ٢٦٢، وإبراز المعاني: ٢٩٢/٢، والبحر: ٣٦٦/١، والإتحاف: ٣٩١/١.

(٧)- تقدم تحريجة في: ص ١٨١.

وقول الآخر: (١)

وَنَهْرٍ تيرا فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ.

وقال الآخر: (٢)

رُحْتُ فِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هُنَاكَ مِنَ الْمُتَزَّرِ.

ففي ذلك ردّ صريح على أبي العباس، وقد أنشد ابن عطية (٣)، وغيره، ردّاً على المبرد قول الشاعر: (٤)

قَالَتْ سُلَيْمَى أَشْتَرُ لَنَا سَوِيقاً.

وقول الآخر: (٥)

إِذَا اعْوَجَّحْنِ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ.

(١) - البيت: لجريز، وهو في ديوانه: ص ٤٦، واللسان: مادة "شتت" ٢٢/٨، و"عبد" ١٠/١٠، والخصائص: ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٤٣٠، والمحزر الوجيز: ٢٢٢/١، والبحر: ٣٦٦/١، والحجة للفارسي: ٨٠/٢، و"نهر تيرا": في بلاد الأهواز قرب العراق، انظر: معجم البلدان: ٣٦٨/٥. وصدر البيت: (سيروا بني العم فالأهواز منزلكم).

(٢) - البيت: للأقيشر الأسدي، وهو في: اللسان: مادة "وأل" ١٣٨/١٥، والدرر اللوامع: ٨١/١، والخصائص: ٧٤/١، ٩٥/٣، وشرح المفصل: ٤٨/١، والكتاب: ٢٠٣/٤، ومعاني الأخفش: ٢٦٦/١، والنشر: ٢١٤/٢.

(٣) - انظر: المحزر الوجيز: ٢٢٢/١.

(٤) - تقدم تخريجه في: ص ١٨١.

(٥) - البيت: لابن نخيلة، وهو في: اللسان: مادة "عوم" ٣٤٣/١٠، والخصائص: ٧٥/١، والكتاب: ٢٠٣/٤، ومعاني الزجاج: ١٣٧/١، ومعاني الأخفش: ٢٦٧/١، والحجة للفارسي: ٨٠/٢. وعجزه: (بالدو أمثال السفين العوم).

وقول وضّاح اليمن<sup>(١)</sup>:

إنما شعري شهْدٌ      قد خلطَ بجلجلانٍ.

وليس في هذا البيت ردٌّ عليه؛ لأنه إنما منع تسكين حركة الإعراب، وما أنشدوه حركات بناء.

وإنما قلت ذلك: لأن أبا علي الفارسي قال: «وأما حركة البناء فلم يختلف النحاة في جواز تسكينها مع توالي الحركات»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو علي أيضاً في الحجة له: «أما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها، فمن الناس من [ينكرها]<sup>(٣)</sup>، ويقول: إن تسكينها لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب، قال: / «وسيبيويه يُجَوِّز ذلك في الشعر»<sup>(٤)</sup>.

[٣٧٠/ب]

وقال أبو عبدالله: «وإجماعهم على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام؛ دليل على جوازه هنا». انتهى<sup>(٥)</sup>.

وفيما قاله نظر لا يخفى؛ لأن ذلك إنما فعل لضرورة الإدغام؛ بخلافه هنا، فالفرق قائم ظاهر<sup>(٦)</sup>.

(١)- وضاح اليمن: عبد الرحمن بن إسماعيل بن كلال الحميري، شاعر من أهل اليمن. انظر: الأعلام: ٢٩٩/٣، والبيت: في اللسان: مادة "جلل" ١٨٥/٣، والمحرر الوجيز: ٢٢٢/١، والحجة للفارسي: ٨١/٢، والجلجلان: هو "حب السمس" انظر: اللسان: مادة "جلل": ١٨٥/٣.

(٢)- الحجة - بتصرف يسير -: ٧٩/٢.

(٣)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين "يسكنها"، والمثبت من الحجة.

(٤)- الحجة: ٧٩/٢، وانظر: الكتاب: ٢٠٢/٤.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٥٢٥/٢.

(٦)- "ظاهر" سقطت من (ت).

وقال الشيخ علم الدين في شرحه: «وقد ثبت الاختلاس، والإسكان عن أبي عمرو معاً، قال: ووجه الإسكان: أن من العرب من يجتزئ بإحدى الحركتين عن الأخرى». انتهى<sup>(١)</sup>.

قلت: كأنه يريد بالاجتزاء بإحدى الحركتين عن الأخرى، أن<sup>(٢)</sup> يُكتفى بالحركة المجاورة لحركة الإعراب، وبجذف حركة الإعراب، مثاله أنه اجتزأ بحركة الراء في: ﴿بَارِبِكُمْ﴾ عن حركة الهمزة، وبضمة الميم في: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، ونحوه عن ضمة الراء، وفي هذه العبارة، والتَّعْلِيل ما لا يخفى من الرُّكَّة، هذا إن كان قَصَدَ ما قلته، وإن قَصَدَ غيره، فالله أعلم بما أراد.

وفي قول الناظم: (وَكَمْ جَلِيلٍ) إلى آخره، إشارة إلى ترجيح هذه الرواية أي: كثير من الشيوخ الجِلَّة جَلَّوْا الاختلاس عن الدوري، وكَشَفُوهُ عنه، وقرَّروْهُ، وعملوا به<sup>(٣)</sup>.

والاختلاس يُروى<sup>(٤)</sup> عن أبي عمرو نفسه بكماله - وهذا كما نُسِبَ إبدال الهمزة الساكنة إلى السوسى، وهو مَرُوي عن أبي عمرو نفسه - وسبب ذلك أن رواية: «الرقيين» هي: رواية السوسى ومن وافقه، ورواية الدوري هي رواية العراقيين ومن وافقه، ومن روى ذلك عن الدوري أبو بكر بن مجاهد، فإنه من كبار مشايخ العراقيين<sup>(٥)</sup>.

(١) - فتح الوصيد: ٦٣٢/٢.

(٢) - "أن" سقطت من (ت).

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٣٣/٢، وإبراز المعاني: ٢٩٢/٢.

(٤) - في (ت): "مَرُوي".

(٥) - انظر: السبعة: ص ١٥٥، والتيسير: ص ٦٣، وإبراز المعاني: ٢٨٩/٢، وكتر الجعيري: (خ):

٣٢٣/ب.

وتحصل من ذلك أن عن الدوري وجهين: الإسكان، والاختلاس، وهو الرَّاجِحُ عنه، وأن عن السوسي الإسكان فقط<sup>(١)</sup>، وهو الأليق به؛ لأنه يُؤثّر التخفيف كثيراً، وفُهم أن قراءة الباقيين: بإتمام الكسر في: ﴿بَارِيكُمْ﴾، والضّم في الأفعال المذكورة، وهو الذي يُعبّرون عنه بالإشباع<sup>(٢)</sup>.

والإشباع في غير هذا الموضع: أن تُشبع الحركة فيتولد منها حرف يجانسها كقوله<sup>(٣)</sup>:

أَيُّهَا الْخِيَامُ

وسياقي هذا في قراءة هشام: «أَفْنِيدَةَ مِنَ النَّاسِ»<sup>(٤)</sup>، وليس مراداً هنا قطعاً، ولذلك أَضْرَبْتُ عن التعبير به، وعَبَّرْتُ بإتمام الحركة<sup>(٥)</sup>.

واعترض على هذا بأنه: من أين تُفهم قراءة الباقيين، وهو إتمام الكسرة، والضمّة، لأنه لم يقل غير الإسكان، ولا يمكن أخذ ضِدِّه، لما تقدم من أنه «الفتح»؟.

(١) - ولا خلاف عن السوسي في عدم إبدال همزة (بارئكم)، إلا ما تفرد به ابن غلبون من إبدالها ياء ساكنة، وقد رده المحققون من علماء القراءات، قال ابن الجزري: "وذلك غير مرضي، لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفاً فلا يعتد به" النشر: ١/٣٩٣، ٣٩٤.

قال الشاطبي: (وبارئكمُ بالهمزِ حالٌ سكونه) وقال ابن غلبون ياءً تبدلاً من الشاطبية، البيت رقم: (٢٢١).

(٢) - انظر: التذكرة: ٢/٢٥٢، ٢٥٣، والتيسير: ص: ٦٣.

(٣) - البيت: متى كان الخيامُ بذِي طُلُوحٍ سَقِيَتِ الغَيْثُ أَيُّهَا الْخِيَامُ وهو لجريّر، في ديوانه ص ٥١٢، وانظره في الكتاب: ٤/٢٠٦، وشرح المفصل: ٩/٧٨، والشاهد فيه: "الخيامو" حيث أشبعت القافية المقرونة "بأل" في حال الرفع، بالواو.

(٤) - في قوله تعالى: ﴿فَأَجْعَلْ أَفْنِيدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧].

(٥) - الإشباع: له معنيان ضدان لمعنى الاختلاس، فإن قيل: إن الاختلاس هو الإتيان بثلاث الحركة، فضده الإشباع وهو إكمال الحركة، وهو المراد هنا، وإن قيل: إن الاختلاس النطق بالحركة كاملة من غير إشباع يتولد عنه حرف مد، فضده الإشباع وهو إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف مد بعدها، وهو الذي أشار إليه المؤلف، وقال مكّي: "والاختيار إتمام الحركة لأنه الأصل، وعليه جماعة القراء"، انظر: التلخيص في القراءات الثمان: ص ٥٣، والكشف: ١/٢٤٢، والإضاءة في أصول القراءة: ص ٢٢.

وأجاب أبو شامة عن ذلك: «بأن ما بعد: (بَارِئُكُمْ) قد لفظ به مضموماً، فهو داخل في قوله:

(وَبِالْلفظِ اسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا)<sup>(١)</sup>

قال: وقد سبق في شرح الخطبة أن قوله: (وإِسْكَانُ بَارِئُكُمْ) لا يُفْهَمُ منه

القراءة الأخرى، فإنه ليس ضدَّ السكون الكسر، ولو حصل التَّلَفُّظُ بالكسر / لصار [١/٣٧١] كالذي بعده، فلو قال: «وبارئكم سَكَنٌ» لاستقام» انتهى<sup>(٢)</sup>.

أي: لو قال: «وبَارِئُكُمْ بِكَسْرِ الهمزة مع تَسْكِينِ الميم» حتى يستقيم الوزن؛ لاستقام مراده؛ لأنه حينئذ يكون قد لفظ بالقراءة الأخرى، وهي كسر الهمزة، كما لفظ بضم الميمات، وهذا إنما يجيء على الرواية المشهورة في هذا البيت، وأما على رواية بعض أصحاب الشيخ المتقدمة فلا يجيء، وقد تقدم ما أورده عليه أبو عبد الله، وما ألزمته به، ويمكن أن يُجَابَ عَمَّا قال أبو شامة في: (بَارِئُكُمْ) بما تقدم، من أن أحداً لا يجهل أن: «إلى» و«عند» يَخْفِضَانِ<sup>(٣)</sup> ما بعدهما، وتقدم ما فيه<sup>(٤)</sup>، والله اعلم.

واعترض على الناظم أيضاً بأنه: ما المانع بأن تكون اللام في: (لَه) رمزاً لهشام، كما قال في موضع آخر: (بِخُلْفٍ لَهُ وَلَا)<sup>(٥)</sup>، (يَكُونُ لَهُ ثَوَى)<sup>(٦)</sup>؟

وأجاب أبو شامة عن ذلك: «بأن: (لَه) صريح، حيث يكون له ما يرجع إليه، كهذا المكان، وإن لم يكن له ما يرجع إليه فهو رمز». انتهى<sup>(٧)</sup>

(١) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٧).

(٢) - إبراز المعاني: ٢/٢٩٣.

(٣) - في (ت): "مخفوض".

(٤) - تقدم ذلك في: ص ٢١٤.

(٥) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٨٠٠)، فرش سورة إبراهيم.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٧٣)، فرش سورة الأحزاب.

(٧) - إبراز المعاني: ٢/٢٩٣.



يعني: أن الضمير في: (له) عائد على ما تقدم، وهو أبو عمرو، والمرموز له بالحاء، فكأنه قد صرّح به؛ لأنه في قُوّة قوله: «وإسكان بارئكم لأبي عمرو»، وهو لو صرّح بذلك لم تكن اللام رمزاً البتة.

قال: «وعلاوة ذلك اقترانه في الغالب برمز آخر معه، ومتى تجرد، وكان له ما يرجع إليه فحكمه حكم الصريح»<sup>(١)</sup>.

واعترض عليه أيضاً: بأن التاء في: (تلا) ما المانع من أن تكون رمزاً للدوري عن الكسائي، [ويكون إسكان ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، وما بعده؛ للدوري عن الكسائي]<sup>(٢)</sup> فكان ينبغي أن يحتز عنه بأن يقول: «ويأمرهم حلاً»، أو غير ذلك مما لا يؤهم رمزاً لغير أبي عمرو<sup>(٣)</sup>.

قلت: ويمكن أن يجاب عنه: بأن: (تلا) فاعله ضمير يعود على أبي عمرو، وهو الوجه الذي قدمته في إعراب البيت، وهو الصحيح، وحينئذ فيكون في قُوّة التصريح باسم القارئ، ويأتي الكلام الذي تقدم أيضاً في: (له)، فكما أن عود الهاء لأبي عمرو منعت<sup>(٤)</sup> من جعل اللام رمزاً، كذلك عود الضمير إلى أبي عمرو في: (تلا) منع من كون التاء رمزاً، وهو جواب حسن بديع.

واعترض عليه أيضاً بأنه: ما المانع أن تكون الجيم في: (جلا) رمزاً لورش؟ وهذا جوابه سهل، وهو أنه قد صرّح معه باسم: الدوري فانتفت الرمزية<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

قوله: (وَيَنْصُرُكُمْ) مبتدأ خبره مُقَدَّر، أي: «وَيَنْصُرُكُمْ له»، و(أَيْضاً) تقدّم مثله<sup>(٦)</sup>.

(١) - إبراز المعاني: ٢/٢٩٣.

(٢) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٣، وكتر الجعبري: (خ): ٣٢٣، والسراج: ص ١٥١.

(٤) - في (ت): "منع".

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٣، وكتر الجعبري: (خ): ٣٢٣.

(٦) - تقدم عند شرح قول الناظم: (..ويأمرهم أيضاً وتأمرهم تلا)، متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٥٤).

قوله: (وَكَمْ) في محل رفع بالابتداء، وهي خبرية، أي: «كثير من الشيوخ الجللة، (وجَلَا) جملة فعلية خبر المبتدأ، (وَعَنِ الدُّورِي) متعلق بـ(جَلَا) و(مُخْتَلَسًا) حال من: (الدُّورِي)»<sup>(١)</sup>.

ويجوز أن يكون حالاً من فاعل: (جَلَا) أي: «جَلَا ذلك / وكَشَفَهُ»<sup>(٢)</sup> حال [٣٧١/ب] كونه مُخْتَلَسًا.

وينبغي أن يُقرأ هذا البيت: «وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيُشْعِرُكُمْ» كما كتبه أنا، أعني بتقديم: «يَنْصُرُكُمْ» على «يُشْعِرُكُمْ» لأن الترتيب القرآني كذلك، وبعضهم يعكس فيقرأ: «وَيُشْعِرُكُمْ أَيْضًا وَيَنْصُرُكُمْ»، وهو جائز في الجملة<sup>(٣)</sup>.

وسأني في آخر السورة قوله: (وَبَيْتِي وَعَهْدِي فَاذْكُرُونِي....)<sup>(٤)</sup>، والأولى أن يُقرأ: (وَعَهْدِي وَبَيْتِي....)؛ لأن الترتيب كذلك، إلا أن الناس لا يروونه إلا بتقديم: (بَيْتِي)، وتأخير: (عَهْدِي)، والترتيب القرآني بخلافه، والأمر في هذا قريب.

#### ٤٥٦- وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَعْفِرُ بَنُوهُ وَلَا ضَمَّ وَاكْسِرُ فَاءُهُ حِينَ ظَلَّلَا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالحاء المهملة، والطاء المعجمة، في قوله: (حِينَ ظَلَّلَ)، وهم ابن كثير، وأبو عمرو، والكوفيون، أنهم قرءوا في هذه السورة، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> بالنون، - وليس فيها ضَمَّ بل ضِدُّه، وهو: «الفتح»، - وكسر الفاء، ففهم أن قراءة مَنْ بقي، وهما: نافع، وابن عامر بالياء؛ لأنها ضد النون، وبالضم فيها، وفتح الفاء، لكن ليس قراءة ابن عامر في هذه السورة بالياء

(١)- انظر: شرح شعله: ص ٢٦٢.

(٢)- في (ت): "وكشف".

(٣)- انظر: كثر الجعري (خ): ٣٢٣، واللائي الفريدة: ٢٢٥/٢.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٤٥)، فرش سورة البقرة.

(٥)- في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ الآية: ٥٨، وفي الأعراف قوله تعالى:

﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ الآية: ١٦١.

المنقوطة ثنتين من أسفل، بل من فوق، وهو ونافع في الأعراف كذلك، أي: بالتاء من فوق، فلم يؤخذ بالياء التي هي: ضد النون إلا لنافع في هذه السورة فقط، كما ستعرفه في البيت الآتي.

فالأولى أن نقول: إن قراءة نافع، وابن عامر لا نأخذها من القيود المتقدمة بكمالها، بل نأخذ الياء من أسفل، والتاء من فوق؛ من البيت الآتي، ونأخذ الضم في الياء، أو التاء، وفتح الفاء من بقية القيود المتقدمة<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبد الله: «فإن قلت: من أين يُفهم من قوله: (ولا ضَمَّ) أنهم قرءوا بالفتح؟»

قيل: يُفهم من أن الفعل المضارع الثلاثي إذا بُني للفاعل كان حرف المضارعة منه مفتوحاً، وإذا بُني للمفعول كان حرف المضارعة منه مضموماً، فأمره دائر بين الفتح، والضم، فإذا انتفى عنه أحدهما ثبت الآخر، وكسّر حرف المضارعة في بعض اللغات، لم يقرأ به أحد من السبعة، وليس ذلك في كل مضارع بل في أبنية مخصوصة ليس هذا منها». انتهى<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الاعتراض نظر، فإن قوله: (ولا ضَمَّ) بمنزلة قوله: «وغيرهم بضم»، وهو لو قال كذلك؛ لفهمنا الفتح ليس إلا، فكذلك ما أدّى مؤداه.

ولكن أبو عبد الله أخذ ذلك من قوله: (ولا ضَمَّ)، أي: ولا ضَمَّ عند هؤلاء، وبقي بعد - غير الضم - سبيان آخران: الفتح، والكسر، فمن أين تُؤخذ خصوصية الفتح دون الكسر؟، هذا حاصل سؤاله.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٤.

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٥، ٥٢٦.

والجواب عنه بما ذكرته أولى؛ لأن معرفة حكم الفعل المضارع الثلاثي بالنسبة لبنائه للفاعل، أو المفعول، لا يعرفه كل أحد، لا سيما من لم يكن له مُعَانَاة بعلم العربية، / فالأولى أن يُؤخَذَ ذلك مما يفهمه غالب الطلبة<sup>(١)</sup>.

[١/٣٧٢]

قوله: (وَفِيهَا) خير مُقَدَّم، والضمير لهذه السورة، (وَفِي الْأَعْرَافِ) عطف عليها، وأتى هنا بحرف الجر مُعَادَاً مع المعطوف؛ لكون المعطوف عليه ضميراً، وهذا هو اختيار جمهور البصريين<sup>(٢)</sup>، وسيأتي تحقيقه في قوله: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٣)</sup>.

قوله: (نَغْفِرُ) مبتدأ مؤخر، و(بُنُونِهِ) حال من الضمير المُسْتَكْنِ في الخبر المُقَدَّم، تقديره: «نغفر كائن فيها، وفي الأعراف حال كونه مُلتبساً بنونه»، وأضاف النون إليه للملازمة الحاصلة بينهما؛ لكونه بعض الكلمة<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يكون: (نَغْفِرُ) مفعولاً بفعل مُقَدَّر، ويتعلق (فيها) به، تقديره: «واقراً فيها نغفر»، و(بُنُونِهِ) حال من المفعول<sup>(٥)</sup>.

(١) - قال ابن القاصح: " (ولا ضَمَّ) يعني: في النون، فتعين فتحها لأنه ضد الضم". السراج: ص ١٥١، وانظر: شرح شعله: ص ٢٦٣.

(٢) - المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، ومنشأ الخلاف هو: هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟ فذهب الكوفيون إلى الجواز مطلقاً، مستدلين بأدلة من الكتاب، وأشعار العرب، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بإعادة حرف الجر، أو ضرورة في الشعر، وهناك أقوال أخرى. انظر المسألة: في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٢-٣/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ١٨٢/٢، ١٨٣، والبحر المحيط: ١٥٦/٢، ١٥٧، وتطرق لها المؤلف في: الدر المصون: ٣٩٤/٢، عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ سورة البقرة، الآية: ٢١٧، وعند شرحه لقول الشاطبي في الخطبة:

(وَمَكَ وَحَقٌّ فِيهِ وَابْنُ الْعَلَاءِ قُلْ وَقُلْ فِيهِمَا وَالْيَحْصَى نَفَرٌ خَلَا)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٤)، انظر: العقد النضيد: ت أيمن سويد: ١٨٠/١.

(٣) - سورة النساء، الآية: ١.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٧/٢، وشرح شعله: ص ٢٦٣.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٧/٢.

قوله: (ولا ضَمَّ) لا واسمها، وخبرها محذوف، أي: «ولا ضَمَّ فيها»، أي: في النون، لَمَنْ ذكر في هذا البيت»<sup>(١)</sup>، وبهذا التقدير يَضْمَحِل سؤال أبي عبد الله.

قوله: (فَاءُهُ) أي: «فاء هذا اللفظ»، قوله: (حِينَ) متعلق بـ(اكسِر)، (وظلَّل) في محل خفض بإضافة الظرف إليه.

و«التَّظْلِيل»: السَّتْر، يشير إلى التظليل بالحجة<sup>(٢)</sup>، كما سيأتي بيانه، أو إلى التظليل برحمة الله، وغفرانه، وسِتْره على عباده سبحانه ما يَقْتَرِفُونَه<sup>(٣)</sup>، وفاعل: (ظَلَّل) ضمير: (نَغْفِر) على المعنى: الأول<sup>(٤)</sup>، نَسَب الستر إليه مجازاً، والمراد: من قرأ به واحتج، وضمير الباري تعالى على المعنى: الثاني، وإن لم يجر له ذِكْر في اللفظ، ثم أخذ يَسْبِيْن قراءة الباقي فقال:

٤٥٧- وَذَكَرْ هُنَا أَصْلًا وَلِلشَّامِ أَنْثَا وَعَنْ نَافِعٍ مَعَهُ فِي الْأَعْرَافِ وَصَلَا

أمر بالتذكير في: ﴿نَغْفِرْ﴾<sup>(٥)</sup> لمن رمز له بالهمزة من: (أَصْلًا)، وهو نافع، ومعنى التذكير: أن تأتي بحرف المضارعة ياء منقوطة ثنتين من أسفل.

ثم أخبر عن الشامي - وهو ابن عامر - أنه أَنْثَ ذلك، أي: بالتاء التي هي منقوطة ثنتين من فوق.

ثم أخبر أنه هو، ونافع أَنْثَا هذا اللفظ في سورة الأعراف، وقد تَحَصَّل أن ابن كثير، وأبا عمرو، والكوفيين يقرءون هذا الحرف في السورتين: ﴿نَغْفِرْ﴾ بفتح النون، وكسر الفاء، وأن ابن عامر يقرؤه فيهما بتاء من فوق مضمومة، وفتح الفاء

(١)- انظر: وشرح شعلة: ص ٢٦٣.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٧/٢.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢٩٤/٢.

(٤)- أي معنى: (ظَلَّل) الأول، وهو: التظليل بالحجة.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٥٨.

على ما لم يسم فاعله، وأن نافعاً فَرَّقَ بين السورتين؛ فقرأ هنا: «يُغْفَرُ» بضم الياء من تحت، وفتح الفاء، وفي الأعراف كذلك، إلا أنه جَعَلَ مكان الياء من تحت تاء من فوق<sup>(١)</sup>.

وقد عرفت كيفية أخذ قراءتهما، أن بعضها بفهم القيود المتقدمة، وهو ضمَّ الياء، أو التاء، وفتح الفاء، وأمَّا كونها تاء من فوق، أو ياء من أسفل، فمأخوذ من قوله: (وَذَكِّرْ هُنَا ...) البيت.

وقال أبو عبد الله: «ولمَّا ذكر في البيت الأول من هذين البيتين ما / للجماعة المذكورين، ذَكَرَ في البيت الثاني ما للباقيين، فأخبر أن من أشار إليه بالهمزة في قوله: (أَصْلًا)، وهو نافع قرأ: بالتذكير في هذه السورة، وأن الشامي، وهو ابن عامر قرأ: بالتأنيث فيها، وأن نافعاً، وابن عامر قرأ معاً: بالتأنيث في الأعراف، ولم يتعرض لحركتي حرف<sup>(٢)</sup> التذكير، والتأنيث، ولا لحركة الفاء؛ اعتماداً على فهم ذلك مما تقدم، وإنما تَعَرَّضَ للتذكير، والتأنيث لا غير.

فإن قيل: ألم يكن ما تقدم من ذِكْرِ النون في القيد الأول مغنياً عن ذِكْرِ التذكير لنافع في هذه السورة؟.

قلت: بلى، ولكنه ذكر ذلك تأكيداً، وليبني عليه ما ذكره من التأنيث، ولو لم يَذْكُرْه وقال:

وَأَنْتَ لَشَامِهَا هُنَا وَلِنَافِعٍ مَعَ الشَّامِ فِي الْأَعْرَافِ يَا صَاحِبَ صَلَاةٍ.

أو نحو ذلك لحصل المقصود». انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو شامة: «ذَكَرَ في هذا البيت مَذْهَبَ من بقي، وهو نافع وابن عامر فقرأ نافع هنا على الضد من قراءة الجماعة، بضم الياء، وفتح الفاء، وقراءته في

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٤، وشرح شعلة: ص: ٢٦٣.

(٢) - في (ت): "حرفي".

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٦.

الأعراف كقراءة ابن عامر في الموضعين: بضم التاء المثناة من فوق، وهو معنى قوله: (أَتَثُوا)، وقوله: (وَذَكَّرْ)، أي: اجعل مكان النون ياءً مُثْنَاةً من تحت». انتهى<sup>(١)</sup>

وظاهر كلامهما: أن القراءة بالنسبة إلى التاء، والياء، إنما تُفْهَم من البيت الثاني، لا من ضِدِّية النون، فإن التاء المثناة من فوق ليست ضدًّا للنون، فلذلك عدل إلى التذكير، والتأنيث، وفي كلام أبي عبد الله أنه يُقَيَّد ذلك بالنسبة إلى قراءة نافع في هذه السورة خاصة، فالأولى أن يجعل ذلك مَفْهُومًا من البيت، لا من ضدية النون.

والوجه في قراءة: ﴿نَغْفِرْ﴾ بالنون: أنه أسند الفعل إلى المتكلم المُعْظَم نفسه؛ لمناسبة ما قبله وما بعده، أما ما قبله فقوله تعالى: ﴿وَضَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الظُّلُمَاتِ وَالسَّلَاطِ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا﴾<sup>(٢)</sup>، وأما ما بعده فقوله: ﴿وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، وفي سورة الأعراف لمناسبة ما بعده، وهو: ﴿سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، ولموافقة هذه السورة أيضاً، فيجري الباب على سنن واحد.<sup>(٥)</sup>

والوجه في قراءة: ﴿يُغْفِرْ﴾ مبنياً للمفعول: أنه جارٍ على كلام العظماء، حيث لم يسندوا الفعل إلى أنفسهم؛ بل يخرجونه على طريقة الإيهام للتعظيم، فيقولون: «مَنْ صَنَعَ لَنَا كَذَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ، وَوَلَّى مِنَ الْأُمُورِ أَعْظَمَهَا»، وهذا أَفْخَمُ من قولهم: «أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ»، «وَوَلَّيْنَاهُ»، ولذلك<sup>(٦)</sup> [يُعبَّرون] <sup>(٧)</sup> عن أنفسهم بالألفاظ المقتضية

(١) - إبراز المعاني: ٢٩٤/٢.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٥٧.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٥٨.

(٤) - سورة الأعراف، الآية: ١٦١.

(٥) - انظر: الحجة للفارسي: ٨٥/٢، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٨، والكشف: ٢٤٣/١، وشرح الهداية:

١٦٩/١، والموضح: ٢٧٧/١.

(٦) - في (ت): "كذلك".

(٧) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "يعرون"، وما أثبتته موافق للسياق.

للغيبه، فيقولون: «أمير المؤمنين يُعطي كذا»، و«السلطان يأمر بكذا»، هو أفخم من قولهم: «أنا أفعل كذا»، فأتى بفعل الغفران على هذه الطريقة؛ للعلم بأن الله تعالى هو المختص بذلك، وأنه أفخم، وأدخل في التعظيم<sup>(١)</sup>.

والوجه / في قراءتي التذكير والتأنيث في هذا الفعل: واضح، وذلك أن الفعل [١/٣٧٣] مُسْنَدٌ لِحَمْعٍ؛ فيحوز تذكيره باعتبار تأويل فاعله بالجمع، وتأنيثه باعتبار تأويله بالجماعة، نقول: «نصرت الرجال»، وإن شئت «نصرت الرجال»، و«جدلت الظلمة»، وإن شئت «جدلت الظلمة»، و«قام النساء»، و«قامت النساء»<sup>(٢)</sup> قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال في موضع آخر: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

الوجه في تفرقة نافع بين السورتين: حيث ذكر هنا، وأنت في الأعراف، مبني على معرفة القراءة في: ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> هناك<sup>(٦)</sup>، فإنه ليس في هذه السورة خلاف أنها ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، فلنعجل بذكر الخلاف الذي في الأعراف هنا؛ لتوقف معرفة التذكير، والتأنيث عليه، فأقول: إن نافعاً قرأ هناك: ﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ بالجمع، وهو يقرأ: ﴿تُغْفَرُ﴾ مبنياً للمفعول، فلزمه أن يرفع ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ على ما لم يسم فاعله، وأنت لأن الفعل مسند إلى مؤنث، فقد أسنده إلى ما ظهرت فيه علامة التأنيث، فتأنيث اللفظ مقو لتأنيث الفعل، والمناسبة اللفظية مطلوبة، بخلاف هذه السورة فإن ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾، وإن كان جمعاً، ومفرده مؤنث إلا أن علامة التأنيث لم

(١)- انظر: الحجة للفارسي: ٨٥/٢، والحجة لابن زنجلة: ٩٨، واللائي الفريدة: ٥٢٦/٢.

(٢)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣١، وشرح الهداية: ١٦٩/١.

(٣)- سورة الحجرات، الآية: ١٤.

(٤)- سورة يوسف، الآية: ٣٠.

(٥)- سورة الأعراف، الآية: ١٦١.

(٦)- في الأصل: "هنا" والمثبت من (ت).

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٥٨.



تظهر لفظاً، فمن ثم ذَكَرَ هنا، وَأَنْتَ هناك<sup>(١)</sup>، وأيضاً فالجمع السالم أَقْرَبَ حكماً إلى مفردة مِنَ الْمَكْسَرِ لأن في السلامة يُزَادُ عليه علامة الجمع مع بقاء حالته في الأفراد، بخلاف التكسير فإنه يتعين فيه حالته.

وأما ابن عامر فيقرأ في الأعراف: ﴿خَطِيئَتُكُمْ﴾ بالتوحيد، وهو يُؤنَّثُ الفعل في السورتين، أما في الأعراف فَوَاضِحٌ؛ لظهور علامة التأنيث في الفاعل، وأما هنا فلأنه بتأويل جماعة، وأيضاً فهو جمع «خَطِيئَةٍ»<sup>(٢)</sup> وإن كان تأنيثه في الأعراف أَحْسَنَ لِمَا تقدم، وهو يقرأ: ﴿تُغْفَرُ﴾ مبنياً للمفعول؛ فلزمه أن يرفع ﴿خَطِيئَتُكُمْ﴾ هناك.

وأبو عمرو يقرأ: ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ جمع تكسير في الموضعين، وهي في محل نصب عنده؛ لأنه يقرأ: ﴿نَغْفِرُ﴾ بالنون.

والباقون: ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ جمع سلامة منصوباً بكسرة لأنهم يقرءون: ﴿نَغْفِرُ﴾ كأبي عمرو، وهذا من باب الاستطراد، وتكميل الفائدة المعجلة، وسيأتي أيضاً في الأعراف أن في آية نوح خلافاً - إن شاء الله تعالى -.

وفي كتاب أبي عبد الله: «والحجة لنافع في التأنيث في الأعراف: أنه أسند الفعل إلى «الخطيئة» وهي مؤنثة، والحجة لابن عامر: أنه أسند الفعل إلى جمع مؤنث اللفظ، وكونه جمعاً كافٍ، وتأنيث اللفظ مُقَوِّمٌ لتأنيث الفعل، ولو قرأ نافع، وابن عامر في الأعراف بالتذكير لجاز لغة؛ غير أنهما لم يرويا ذلك»<sup>(٣)</sup>.

(١) - قال مكِّي: "وللفصل بين المؤنث وفعله". انظر: الكشف: ٢٤٣/١، والتبيان: ١/٦٣.

(٢) - انظر: الكشف: ٢٤٣/١، ومعاني القراءات: ص ٥١.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٧/٢.

وهذا غلط منه، أو عليه فإنه جعل قراءة نافع، قراءة ابن عامر، وبالعكس،

وكان قد ذكر القراءتين / [قبل]<sup>(١)</sup> ذلك على الصواب، ولمّا ذكر التوجيه سبق قلمه [٣٧٣/ب] إلى ذلك<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وَذَكَرْ) مفعوله محذوف، أي: «ذَكَرْ نَعْفَر»، أي: «أَوْقَع فِيهِ التَّذْكِيرَ»، وقد عرفت معناه، و(هَئِنَا) ظرف لـ(ذَكَرْ).

و(أَصْلًا) قال أبو عبد الله: «إنه حال مما دلّ: (ذَكَرْ) عليه من التَّذْكِيرِ»<sup>(٣)</sup>.

أي: «ذَكَرْ التَّذْكِيرَ حال كونه أَصْلًا لأن التَّذْكِيرَ أَصْلٌ للتَّأْنِيثِ، ولذلك جُعِلَ التَّأْنِيثُ فرعاً مَانِعاً من الصرف، بخلاف التَّذْكِيرِ».

وفيه نظر، إذ هذه حال لازمة، فالذي ينبغي أن تجعل<sup>(٤)</sup> حالاً من فاعل: (ذَكَرْ) أي: حال كونك ذا أصل يرجع إليه، وهو: التَّذْكِيرُ، وَيُسَبَّغُ جَعْلُهُ مَفْعُولاً من أجله، أي: (ذَكَرْ) لأجل أن التَّذْكِيرَ هو الأصل لكنه<sup>(٥)</sup> شُرِطَ اتِّحَادُ الْفَاعِلِ، ويجوز أن يكون نعت مصدر محذوف، على حذف مضاف، أي: ذَكَرْ هُنَا تَذْكِيراً ذَا أَصْلٍ.

قوله: (وَلِلشَّامِ) متعلق بـ(أَنْثَوَا)، أي، نقلوا التَّأْنِيثَ لِلشَّامِي، وأصل: (الشَّامِ) «الشَّامِيٌّ» بياء مشددة للنسب، ثم حَذَفَ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ، وَعَوَّضَ عَنْهَا [الفا]<sup>(٦)</sup>، وهذا ليس بمطرد، وإنما هو في: «عَمِي»، و«شامي»، ولا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة.

(١) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين، "مثل"، وما أثبتته لعله الصواب لموافقة السياق.

(٢) - وهو كما ذكر في النسخة المحققة من اللآلئ الفريدة، ولم ينبه محققه على هذا الخطأ.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٧/٢.

(٤) - في (ت): "يجعل"

(٥) - في (ت): "فإنه".

(٦) - ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

قوله: (وُصِّلَ) فيه ضمير يعود على التأنيث المدلول عليه بـ(أَنْثُوا)، (وَعَنْ نَافِعٍ) متعلق به، وكذا: (فِي الْأَعْرَافِ)، و(مَعَهُ) حال<sup>(١)</sup> مِنْ: (نَافِعٍ)، والضمير للشامي، والتقدير: «ووصل التأنيث عن نافع كائناً مع الشامي في سورة الأعراف دون هذه السورة»<sup>(٢)</sup>، أي: نُقِلَ إلينا ذلك عنهما، والألف في: (وُصِّلًا) للإطلاق.

#### ٤٥٨- وَجَمْعًا وَفَرْدًا فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبُوءَةِ الْهَمْزُ كُلُّ غَيْرِ نَافِعٍ ابْدَلَا

أخبر عن كُلِّ الْقُرَّاءِ غير نافع [أنهم أبدلوا]<sup>(٣)</sup> همزة: ﴿النَّبِيِّ﴾<sup>(٤)</sup> مفردًا، ومجموعًا، سواء في ذلك جمع السلامة نحو: ﴿النَّبِيِّينَ﴾<sup>(٥)</sup>، أو جمع التكسير نحو: ﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾<sup>(٦)</sup>، وسواء كان بلفظ الرفع نحو: ﴿النَّبِيِّونَ﴾<sup>(٧)</sup>، أم بغيره نحو: ﴿النَّبِيِّينَ﴾، وسواء كان مضافًا نحو: ﴿أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup>، أم غير مضاف نحو: ﴿جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾<sup>(٩)</sup>، وكذلك فَعَلُوا في لفظ: ﴿النَّبُوءَةَ﴾<sup>(١٠)</sup> أيضًا نحو: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ﴾<sup>(١١)</sup>.

(١)- في الأصل: "حاله"، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٢٩٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٣.

(٣)- العبارة في كلتا النسختين: "أنه أبدل"، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٤)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

(٥)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٦١.

(٦)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٩١.

(٧)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(٨)- سورة البقرة، الآية: ٩١.

(٩)- سورة المائدة، الآية: ٢٠.

(١٠)- من مواضعها سورة آل عمران، الآية: ٧٩.

(١١)- سورة الجاثية، الآية: ١٦.

والمراد بالبدال: أن تُبدل الهمزة ياء، أو واواً، فإذا أُبدلت ياء، فتارة يحتاج إلى إدغام، وتارة لا يحتاج إليه، وليس مع إبدالها واواً إلا الإدغام<sup>(١)</sup>.

مثال إبدالها ياء مُدْغماً فيها: ﴿النَّبِيَّ﴾، و﴿النَّبِيَّوْنَ﴾، و﴿النَّبِيِّنَ﴾، والأصل: «نَبِيٌّ»<sup>(٢)</sup> فأُبدلت الهمزة ياء، وأدغمت الياء المزيدة قبلها فيها.

ومثال إبدالها من غير إدغام فيها، نحو: ﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾، و﴿أَنْبِيَاءَ﴾، ومثال إبدالها واواً مُدْغماً فيها: ﴿النَّبُوءَةَ﴾ فإنك تبدل الهمزة واواً، وتدغم الواو المزيدة قبلها فيها.

والحاصل: أن الهمزة إن كانت بعد ياء قلبت ياء، وأدغم فيها ما قبلها، وإن كانت بعد واو أبدلت واواً، وأدغم فيها ما قبلها، / وإن كان قبلها كسرة أُبدلت ياء، [١/٣٧٤] ولا زيادة على ذلك<sup>(٣)</sup>، وقد تقدمت أمثلة ذلك كله.

ونافع يقرأ: جميع ذلك بالهمز إلا ما سيأتي عنه في رواية قالون في موضعين.

ولم يبين الناظم في هذا البيت كيفية الإبدال، ويُنَبِّه في البيت الثاني عند قوله: (الياء شَدَّدَ مُبْدِلاً)، إما لأنه أمر واضح، إذ كل أحد يعرف أن الإبدال في: «النَّبِيَّ»، إلى الياء وفي: «النَّبُوءَةَ» إلى الواو، ويلزم حينئذ الإدغام لاجتماع مثلين، أولهما ساكن، وأن في: «الْأَنْبِيَاءَ» يُبْدَل ياء، وليس قبلها ما يدغم فيها، وإنما ذكره في البيت الثاني؛ تكميلاً له بذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) - انظر: كثر الجعيري: (خ) ٣٢٥، واللائي الفريدة: ٥٢٨/٢.

(٢) - انظر: الصحاح: مادة "نبا" ١١١/١.

(٣) - انظر: اللائي الفريدة: ٥٢٨/٢.

(٤) - انظر: اللائي الفريدة: ٥٢٨/٢.

والناظم - رحمه الله - مَشَى على ما هو المشهور عند الجمهور من أن:  
﴿النَّبِيَّ﴾ و﴿النَّبُوَّةَ﴾ من غير همز مخفان من المهموز<sup>(١)</sup>، ولنا قول آخر: أن  
ذلك مُشْتَقٌّ من: «نَبَأ» «يَنْبُو» أي: ارتفع، وعلى هذا فليس أصله الهمز<sup>(٢)</sup>.

وإذ قد عرض ذلك؛ فلنذكر خلاف الناس في ذلك، وحجة كل فريق منهم،  
فأقول: ذهب جماعة كثيرة، سيبويه<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup>، إلى أنه: مُشْتَقٌّ من «النَّبَأ»، وهو  
الخَبَر<sup>(٥)</sup>، فـ﴿نَبِيٍّ﴾ فعيل، بمعنى: فاعل، أي: أنه «مُنْبِئٌ» الناس عن الله بما  
أَوْحَاهُ إليه، وقيل: هو بمعنى: مفعول، أي: أنه «مُنْبَأٌ» من جهة الرب تعالى بما أَوْحَاهُ  
إليه من أوامره، ونواهي، ومواعظه، وحكمه<sup>(٦)</sup>.

وهذا الأصل قرأ: نافع وأتباعه، واستدلوا على ذلك: بجمعه على: «نُبَأ»،  
كـ«ظَرِيفَةٍ»، و«ظُرَفَاءٍ»، و«فَقِيهٍ»، و«فُقَهَاءٍ»<sup>(٧)</sup>، وأنشدوا للعباس بن مرداس<sup>(٨)</sup>:  
يَا خَاتَمَ النُّبَأِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلِّ هُدَى إِلَهٍ هَذَاكَ.

(١)- انظر: البحر: ٣٨٢/١، والكشف: ٢٤٤/١، وشرح الهداية: ١٦٩/١.

(٢)- انظر: اللسان، مادة: "نبأ" ١٦٩/١٤، ومعاني الزجاج: ١٤٥/١.

(٣)- انظر: الكتاب: ٤٦٠/٣.

(٤)- منهم: الفارسي في الحجة: ٨٨/٢، ونور الدين الباقولي في كشف المشكلات: ١٩٧/١.

(٥)- انظر: الحجة لابن خالويه: ٣١، وشرح الهداية: ١٦٩/١، والموضح: ٢٧٩/١، والتبيان: ٦٦/١، والإتحاف: ٣٩٥/١.

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٨/٢، والمحرم الوجيز: ٢٤١/١، والكشف: ٢٤٤/١.

(٧)- انظر: الحجة للفارسي: ٩٠/٢، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٩، ومعاني الزجاج: ١٤٥/١، والموضح: ١  
٢٧٩/.

(٨)- العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارث بن عبيد قيس الحارثي السلمي، شاعر فارس، أسلم قبل فتح  
مكة، ت: ١٨هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٥٤٠، ٥٤١.

والبيت: في اللسان: مادة: "نبأ" ١٦٩/١٤، والصحاح: مادة: "نبأ" ١١٢/١، والكتاب: ٤٦٠/٣، والكامل  
للمبرد: ٩٠٨/٢، والمقتضب: ١٩٤/١، والمحرم الوجيز: ٢٤١/١، وجامع البيان للطبري: ١/٣٦٥، وتفسير  
القرطبي: ٤٣٥/١، وفتح الوصيد: ٦٣٥/٢، والحجة للفارسي: ٩٠/٢، وعمدة الحفاظ: مادة "ختم" ٤٨٨/١.  
. وفي جميع المصادر السابقة عجز البيت هكذا: "هُدَى السَّبِيلِ هَذَاكَ"، إلا في المحرم الوجيز فكما هنا.

قالوا: فظهور الهمزة الأولى دَلٌّ على ما قلناه.

وهذه القراءة قد تكلّم فيها جماعة.

قال أبو علي: «قال سيبويه: بلغنا أن قوماً من أهل التحقيق يحققون «نبيئاً»، و«بريئة»، قال: وهو رديء، وإنما استردّاه؛ لأن الغالب التخفيف»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو عبيد<sup>(٢)</sup>: «الجمهور الأعظم من القراء، والعوام على إسقاط الهمز من: «النبيء» و«الأنبياء»، وكذلك أكثر العرب، مع حديث رويناء، فذكر: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: «يا نبيء» الله، فهَمَزَ، فقال: «لست نبيء الله»، فهَمَزَ، ولكن: نبيُّ الله»، فلم يهمز، فأنكر عليه الهمز<sup>(٣)</sup>، قال: «وقال لي أبو عبيدة<sup>(٤)</sup>: «العرب تبدل الهمز في ثلاثة أحرف: النبي، والبريئة، والخايبة، وأصلهن: الهمز»، قال أبو عبيد: «وفيها حرف رابع الذرّية، من: «ذراً» «يذراً»، ويدل على أن الأصل الهمز قول سيبويه<sup>(٥)</sup>: «إنهم كلهم يقولون: تنبأ مسيلمة، فيهمزون».

قلت: وهذه الأشياء لا تنهض أن تكون ردّاً لقراءة مثل هذا الإمام الجليل؛ لأنها آحاد، فكيف تردّ متواتراً، والظني لا يقاوم القطعي.

(١) - الحجة: ٩١/٢، وانظر: الكتاب: ٥٥٥/٣.

(٢) - انظر قوله في: إبراز المعاني: ٢٩٦/٢، ٢٩٧، والدر المصون: ٤٠٠/١.

(٣) - الحديث: سيأتي تخريجه قريباً.

(٤) - انظر قوله في: كثر الجعيري (خ): ٣٢٦، وإبراز المعاني: ٢٩٧/٢، والدر المصون: ٤٠٠/١، ولم جده في مجازة.

وأبو عبيدة: هو معمر بن المثنى التميمي البصري، الإمام صاحب التصانيف، حدّث عن هشام بن عروة، ورؤبة بن الحجاج، وأخذ عنه علي بن المديني، وأبو عبيد القاسم بن سلام، له: "مجاز القرآن"، ت: ٢٠٩ هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٢٧٢/١، والسير: ٤٤٥/٩.

(٥) - الكتاب: ٤٦٠/٣.

قال أبو عبد الله: «وناهلك / بفضل راويها، وعدالته، وتحرّيه في نقله، [٣٧٤/ب] وروايته، قرأ - رحمه الله - على سبعين من التابعين، وقال: «ما اجتمع عليه اثنان فأكثر أخذته، وما انفرد به واحد تركته»<sup>(١)</sup>.

هذا كلامه، أو معناه، وقال أيضاً: «ولا وجه لإنكار القراءة بالحديث المذكور؛ فإنه غير صحيح الإسناد، والقراءة صحيحة ثابتة، فلا يجوز ردّها»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وقد نص ابن عطية على ضعف هذا الحديث أيضاً، قال: «ومما يُقوي ضعفه أنه لما أنشده العباس: «يا خاتم النبأ»، لم يُنكره، قال: ولا فرق بين الجمع، والواحد»<sup>(٣)</sup>.

قلت: أما الحديث فقد أخرجه الحاكم<sup>(٤)</sup> في مستدرّكه، وقال: «إنه صحيح على شرط الشيخين»<sup>(٥)</sup>، فقد زال ما ذكره من ضعفه، فليُتمس له جواب.

وقد أجاب عنه بعضهم، أبو عبد الله وغيره<sup>(٦)</sup>: «أن [أبا زيد]<sup>(٧)</sup> حكى: «نبأت من أرض كذا»، أي: خرجت منها، قال فقوله: «يا نبي الله» بالهمز يؤهم «يا طريد

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، وانظر: قول نافع في: معرفة القراء: ٢٤١/١، وغاية النهاية: ٣٣٠/٢.

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢.

(٣) - المحرر الوجيز: ٢٤٢/١، وانظر: الحجة للفارسي: ٩٢/٢.

(٤) - هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، بن نعيم الضبي النيسابوري الحاكم الحافظ الكبير إمام الحديثين، المعروف بابن البيع، روى عن أبيه، ومحمد بن علي المذكر، وأبي العباس الأصم، وغيره كثير، وحدث عنه الدار قطني، وأبو بكر البيهقي، وغيرهم، ت: ١٤٥هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٦٢/٢، والسير: ١٦٢/١٧.

(٥) - أخرجه عن أبي ذر رضي الله عنه، انظر: مستدرك الحاكم: ٢٣١/٢، وقال الذهبي في التلخيص: "بل منكر لم يصح"، وفيه "حمران بن أعين"، قال النسائي عنه: "ليس بثقة"، وقال أبو داود: رافضي. انظر: ميزان الاعتدال: ٣٧٦/٢، وذكره ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: ٤٣٧/٢.

(٦) - كالتسخاوي في فتح الوصيد: ٦٣٦/٢، والجعبري في كثره (خ): ٣٢٥، والجوهري في الصحاح: مادة: "نبأ" ١١١/١.

(٧) - في كلتا النسختين: "أبا عبيد"، ولكن القول في جميع المصادر منسوب لأبي زيد، منها: الصحاح: مادة: "نبأ" ١١١/١، والحجة للفارسي: ٨٨/٢، وفتح الوصيد: ٦٣٦/٢، وكثر الجعبري: (خ) ٣٢٥، واللائئ

الله، الذي أخرجه من بلده إلى غيره، فنهاه عن ذلك؛ لإيهامه ما ذكرنا لا لسبب يتعلق بالقراءة، قال: ونظير ذلك نهي المؤمنين عن قولهم: ﴿رَاعِنَا﴾<sup>(١)</sup> لَمَّا وجدت اليهود بذلك طريقاً إلى السبِّ به في لعنهم<sup>(٢)</sup>.

قلت: إيهام ذلك بعيد جداً، وإنما الذي يظهر أن الرسول ﷺ حَضَّه على التكلم بالأفصح في القرآن، وغيره<sup>(٣)</sup>.

وأما من لم يهمز من القراء ذلك فإنه يحتمل وجهين: أحدهما: أنه مهموز الأصل فَخُفَّفَ أيضاً<sup>(٤)</sup>، قالوا: وهذا أولى؛ لأن فيه توافق القراءتين في أصل واحد<sup>(٥)</sup>، وأيضاً فظهور الهمز في: «نَبَأٌ مُسَيَّلَمَةٌ»، وقولهم: «يَا خَاتَمَ النَّبَاءِ» يوضح ذلك<sup>(٦)</sup>.

والثاني: أنه مُشْتَقٌّ من: «نَبَأٌ» «يَنْبُو»، أي: ارتفع، فبني فَعِيل بمعنى: فاعِل، أي: ظاهر مُرْتَفِع، أو بمعنى: مفعول، أي: أن الله تعالى رَفَعَهُ، وَأَظْهَرَهُ<sup>(٧)</sup>، وعلى هذا فأصل: ﴿نَبِيٍّ﴾ «نَبِيُّو»، فاجتمعت الياء والواو، وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون فَقَلِبَتْ الواو

= الفريدة: ٥٨٢/٢، والدر المصون: ٤٠١/١، ولذا أثبتته هكذا، وأبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري، صاحب النحو واللغة، الإمام المشهور، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم، له: "لغات القرآن"، و"التلخيص"، ت: ٢١٥هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٠/٢، وبغية الوعاة: ٥٨٢/١.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٠٤، وانظر سبب نزولها في: تفسير الطبري: ٥٣٩/١ والقرطبي: ٦١/٢، وابن كثير: ١٤٨/١، وأسباب النزول للواحدي: ص ٢١.

(٢) - اللآلئ الفريدة، بتصرف يسير: ٥٢٨/٢.

(٣) - قال صاحب الإتحاف: "قال أبو عبيد: أنكر عدوله عن الفصحى، أي: فيجوز الوجهان، ولكن الأفصح بغير همز". الإتحاف: ٢١٠/١، وقال ابن خالويه: "كأنه كره الهمزة". الحجة ص ٣٢، وحجة ابن زنجلة: ص ١٠٠، وقال أبو شامة: "أنكر عليه الهمز لأن تخفيفه هو اللغة الفصحى". إبراز المعاني: ٢٩٧/٢.

(٤) - انظر: المحرر: ٢٤١/١، والكشف: ٢٤٤/١، وشرح الهداية: ١٦٩/١.

(٥) - نُصَّ على أنه أولى في: إبراز المعاني: ٢٩٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٢٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٢٦.

(٦) - انظر: الكتاب: ٤٦٠/٣، والحجة للفارسي: ٩٣/٢، وكشف المشكلات: ١٩٧/١.

(٧) - انظر: اللسان: مادة "نبا" ١٨٣/١٤، ومفردات الراغب: مادة "نبي" ص ٤٨٤، ومعاني الزجاج:

١٤٥/١، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٩، والدر المصون: ٤٠١/١.



ياء، وأدغمت فيها الياء قبلها، وأصل: ﴿أَنْبِيَاءَ﴾، على هذا: «أَنْبِوَاءَ» فانكسر ما قبل الواو، فَقُلِبَتْ ياء، والواو في: ﴿النَّبُوءَةِ﴾ أصل بنفسها على هذا، وبَدَل من الهمز على الأول<sup>(١)</sup>.

وَجَمْعُ ﴿نَبِيٍّ﴾ على: ﴿أَنْبِيَاءَ﴾ مُؤَنَس بَأَن: «فَعِيلًا» المعتل اللام يَطْرُد فيه: «أَفْعِلَاءَ»، «كَوْلِي، وَأَوْلِيَاءَ»، «وَصَفِي، وَأَصْفِيَاءَ»، «وَعَنِي، وَأَعْنِيَاءَ»<sup>(٢)</sup>.

وقيل<sup>(٣)</sup>: هو مشتق من: «النَّبِي»، و«النَّبِي» في الأصل هو: «الطريق»، وذلك أن: ﴿النَّبِيَّ﴾ طريق إلى رَبِّهِ يتوصلون به الخَلْقُ إليه، وَمِنْ وَرُود: «النَّبِي» بمعنى: «الطريق»، قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

لَمَّا وَرَدَنَ نَبِيًّا وَاسْتَبَّ بَنَّا      مُسْحَنَفَرٌ كخُطُوطِ النَّسْجِ مُنْسَحِلٌ  
أي: طريقاً.

وقال آخر<sup>(٥)</sup>:

لَأَصْبَحَ رَتْماً دُقَاقُ الْحَصَى      مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الْكَائِبِ.

(١)- انظر: الدر المصون: ٤٠١/١، ٤٠٢.

(٢)- انظر: معاني القراءات ص ٤٩، ومعاني الزجاج: ١٤٥/١، والحجة لابن زنجلة ص: ٩٩، والموضح: ٢٧٩/١.

(٣)- قاله: الكسائي وقطرب، انظر: جامع البيان للطبري: ٣٦٥/١ والمحرر الوجيز: ٢٤١/١، والبحر: ٣٨٢/١، وفتح الوصيد: ٦٣٦/٢، ومقاييس اللغة: مادة: "نبو" ٣٨٥/٥.

(٤)- البيت منسوب للقطامي، وهو في: اللسان: مادة: "نبا" ١٨٣/١٤، وجامع البيان للطبري: ٣٦٥/١، والمحرر: ٢٤١/١، والبحر: ٣٨٢/١، والدر المصون: ٤٠٢/١.

(٥)- البيت: لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ص ١١، واللسان: مادة: "رتم" ٩٦/٦، ٩٩، و"كتب" ٢٥/١٣، والصحاح: مادة: "رتم" ٢٦٣/٥، و"كتب" ٣١٥/١، ومقاييس اللغة: مادة "نبو" ١٦٣/٥، ٣٨٥، وتفسير القرطبي: ٤٣٥/١، والدر المصون: ٤٠٢/١.

«الرَّثَمُ» بالتاء المثلثة والمثناة معاً: الكَسْرُ<sup>(١)</sup>، و«الكاتب»: بالمثلثة: اسم جَبَلٍ<sup>(٢)</sup>.

/ قالوا في تصغير: «نُبُوَّةٌ مسيلمة»: «نُبَيْثَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَجَمْعاً وَفَرْداً): يجوز فيهما الوجهان: أحدهما: أنهما حالان من:

(النَّبِي) عند مَنْ يُجِيزُ تقدّم حال المجرور عليه، والصحيح جوازه<sup>(٤)</sup>، ومنه قوله: (٥)

غَافِلاً تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ.

فتقدّمت الحال على صاحبها، وعلى عاملها.

والثاني: أنهما حالان من فاعل: (أَبْدَل) - كما سيأتي - وعلى كلا التقديرين

فهما مصدران في موضع الحال، فتقديرهما على الأول: «مَجْمُوعاً، ومفرداً»، وعلى

الثاني: «جَامِعاً ومُفْرَداً»<sup>(٦)</sup>.

قوله: (في النَّبِيِّ) يجوز أن يتعلق بمحذوف على جهة البيان، و(الهمز):

منصوب به، أو متعلق بنفس: (أَبْدَل)، و(الهمز) منصوب به أيضاً عند مَنْ يرى

ذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) - انظر: اللسان: مادة "رثم" ٩٦/٦.

(٢) - انظر: الصحاح: مادة "كتب" ٣١٥/١.

(٣) - قاله: سيبويه في الكتاب: ٤٦٠/٣. وانظر: الدر المنصون: ٤٠٢/١، واللسان: مادة "نبأ" ١٦٩/١٤.

(٤) - مذهب جمهور النحويين: أنه لا يجوز تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، ونخالف في ذلك

الفارسي، وابن كيسان، وابن جني، فأجازوا، وضح ابن مالك ذلك. انظر المسألة في: شرح التسهيل:

٣٣٨، ٣٣٧/٢، وأوضح المسالك: ٢٨١/٢، ٢٨٢، وشرح ابن عقيل: ٥٨٢/١، وشرح التصريح على

التوضيح: ٥٩٠/١.

(٥) - البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣٧٧/١، ٣٣٨/٢، وأوضح المسالك: ٢٨٣/٢، وشرح الأشموني:

١٦/٢، والبيت في الأصل: "غَافِلاً يَعْْرِضُ"، والمثبت من: (ت)، والمصادر السابقة، والشاهد فيه كما أشار

المؤلف: قوله: "غَافِلاً" حيث وقع حالاً مقدماً على صاحب الحال وهو "للمرء".

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٤.

(٧) - كأبي عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢.

وإيضاح هذين الوجهين أن قوله: (كُلُّ) مبتدأ، وأصله: «كُلُّ القراء»، فحذف المضاف إليه، وعوض منه التنوين، و(أَبْدَلُ) فِعْلٌ وفَاعِلٌ، والجملة في موضع رفع<sup>(١)</sup> خيراً للمبتدأ، والفاعل ضمير يعود على: (كُلُّ) باعتبار اللفظ، ولذلك أفرد.

و(غَيْرُ نَافِعٍ): مستثنى من فاعل: (أَبْدَلُ)؛ لأنه في معنى الجمع<sup>(٢)</sup>.

فإن قلنا: بجواز تقديم معمول مثل هذا الخبر، قلنا: (فِي النُّبُوءَةِ) متعلق به، و(الهمز) منصوب به؛ على أنه مفعوله، (وَجَمْعاً وَفَرْداً) معمولان له أيضاً؛ لأنهما حالان: إما من فاعله، وإما من مفعوله، والتقدير: «وكل القراء أبدلوا الهمز في لفظ: «النَّبِيِّ»، وفي لفظ: «النُّبُوءَةِ» إلا نافعاً فإنه لم يبدل فيهما، بل ترك همزهما حال كون الشيء مفرداً، ومجموعاً، أو حال كون المبدل مفرداً وجامعاً: «للنبي» جمع سلامة، أو جمع تكسير، وقد عرفت كيفية البدل في: «النبي» جمعاً وفرداً، وفي: «النُّبُوءَةُ».

وإن قلنا: إن تقديم معمول مثل هذا الخبر لا يجوز، قلنا: جميع ما تقدم على: (أَبْدَلُ) معمول لمقدّر على سبيل البيان، كأنه لما قال: «كل أبدل غير نافع»، قال له قائل: في أي شيء أبدل؟، وماذا أبدل؟، وعلى أي: حال فعل ذلك؟.

فقال: أبدلوا الهمز في: «النبي»، وفي: «النُّبُوءَةُ» جمعاً وفرداً إلا نافعاً.

٤٥٩ - وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي النَّبِيِّ مَعَ يَبُوتَ النَّبِيِّ الْيَاءَ شَدَدَ مُبْدَلاً

أخبر عن قالون أنه لم يبدل الهمز في هاتين - كلتاها في سورة الأحزاب - إحداهما: قوله تعالى: ﴿إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾<sup>(٣)</sup>، والثانية: ﴿لَا تَدْخُلُوا

(١) - "رفع" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٤.

(٣) - سورة الأحزاب، الآية: ٥٠.

بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ لم يبدل قالون همز: ﴿النَّبِيِّ﴾، بل وافق الجماعة على الإبدال، وبين كيفية إبداله، فقال: (الياء شَدَّدَ مُبْدَلًا)، ولم يبين ذلك في قراءة الجماعة؛ لظهوره، كما تقدم تقريره <sup>(٢)</sup>.

قال أبو عبد الله: «لو لم يفعل ذلك - يعني: البديل - للزمه على أصله في الهمزتين المكسورتين أن تُجْعَلَ الأولى بين / الهمزة والياء الساكنة، وقبلها ياء ساكنة فيصير ذلك كالجمع بين ساكنين، ففرَّ إلى طريقة أخرى من التخفيف يأمن فيها ذلك، وهي الإبدال والإدغام، ونظير [ذلك] <sup>(٣)</sup> فَعَلُهُ فِي: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ <sup>(٤)</sup> في الطريق المشهور عنه، وإنما جزم بالإبدال هاهنا لكثرة استعماله في: ﴿النَّبِيِّ﴾. انتهى. <sup>(٥)</sup>

قلت: قالون في الحقيقة جَارٍ على أصله من أنه يحقق الهمزة في: ﴿النَّبِيِّ﴾ إلا أنه خرج عن أصله، ووافق الجماعة، وإنما وقع البديل عنده لمدرك آخر، وهو: أنه قد تقدم من أصله أنه إذا أتى همزتان من كلمتين مكسورتان، أن يُسَهَّلَ الأولى، إلا أن يقع قبلها حرفٌ مَدٌّ فيبدل ويدغم؛ فلزمه أن يَفْعَلَ هنا ما فعله في: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ من الإبدال والإدغام <sup>(٦)</sup>.

وتقدم أن عنه في: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ خلاف <sup>(٧)</sup>، لكنه لم يُرَوْ عنه هنا لما تقدم من كثرة الاستعمال في هذا اللفظ، بخلاف: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾، ففي الحقيقة لم

(١) - سورة الأحزاب، الآية: ٥٣.

(٢) - تقدم ذلك في: ص ٢٣٥.

(٣) - "ذلك" زيادة من اللآلئ الفريدة: ٥٢٩/٢.

(٤) - سورة يوسف، الآية: ٥٣.

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٩/٢.

(٦) - انظر: الكشف: ٢٤٤/١، والموضح: ٢٨٠/١، والإتحاف: ٣٩٦/١.

(٧) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وبالسُّوءِ إِلَّا أبدلاً ثم أدغماً وفيه خلافٌ عنهما ليس مُقْفَلًا).

يُبْدَلْ هَمْزُهُ، بل هَمْزُهُ أَدَّاهُ قِياسُ تخفيفه إلى هذا البدل والإدغام<sup>(١)</sup>، حتى إن نافعاً بكماله لو كان يُسهِّلُ الهمز بهذا النحو لفعل ذلك في هذين الحرفين أيضاً.

ويدلُّك على ما ذكرت لك، أنه إنما يَفْعَلُ ذلك في الوصل خاصة لاجتماع همزتين، أما إذا وقف فإنه يَهْمِزُ في الموضعين لزوال السبب المذكور<sup>(٢)</sup>، وإن كان الناظم لم يُنبِّه على هذا الشرط، فهو: ما ذكر للهمز لفظاً أتى به تقديراً، وقد اعترضَ على الناظم بما ذكرته من عدم تقييده الإبدال لقانون بحالة الوصل دون الوقف<sup>(٣)</sup>.

وجوابه: شُهْرَةٌ ذلك بين أهله<sup>(٤)</sup>، وهو جواب إقناعي.

وقد نحا أبو شامة إلى شيء من التأويل المذكور، فقال: «خالف<sup>(٥)</sup> قالون أصله في الهمز في هذين الموضعين، فقرأهما كالجماعة اعتباراً لأصل له آخر، تقدم في باب الهمزتين من كلمتين لأن كل واحد من هذين الموضعين بعده همزة مكسورة، ومذهبه في اجتماع الهمزتين المكسورتين أن يُسهِّلَ الأولى، إلا أن يقع قبلها حرفٌ مدّ فتبدل، فلزمه أن يفعل هنا ما فعل في: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ أبدل، ثم أدغم، غير أن هذا الوجه متعين هنا، لم يُرَوْ غيره». انتهى<sup>(٦)</sup>.

= متن الشاطبية، البيت رقم: (٢٠٥)، العقد النضيد: ت أيمن سويد: ٧٩٧/٢.

فذكر الشاطبي أن الخلاف في هذا الحرف مستفيض غير مغلق ولا مقفل عند أهل الأداء، فبعضهم أبدل ثم أدغم، والبعض الآخر سهَّلَ الهمزة الأولى على أصل القاعدة لقانون في الهمزتين المكسورتين من كلمتين، وهذا بخلاف لفظ: "النبي" هنا فقد جزم فيه بالإبدال لكثرة استعماله.

(١) - انظر: الموضح: ٢٨٠/١.

(٢) - انظر: التيسير: ص ٦٣، وإبراز المعاني: ٢٩٨/٢، والإتحاف: ٣٩٦/١.

(٣) - ذكر هذا الاعتراض الجعري في كتبه: (خ) ٣٢٥.

(٤) - في الأصل: "أهل"، والمثبت من (ت).

(٥) - "خالف" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني.

(٦) - إبراز المعاني: ٢٩٨/٢.

قلت: قد يُناقش في قوله: «خالف قالون أصله» لما عرفت أنه لم يخالفه بل وافقه، غير أن اجتماع الهمزتين أدّاه إلى ما ذكرت لك، وجوابه: أنه أراد بالنسبة إلى اللفظ.

وأما السناظم فكلامه مُخلّص؛ لأنه لم يقل غير أن قالون أبدل ثم أدغم، ولم يتعرّض لكونه خالف أصله أو لا.

قوله: (وقالون) مبتدأ، و(شدّد) خبره، و(مبدلاً) بكسر الدال: حال من فاعل: (شدّد)، و(في الأحزاب) متعلق إما بـ(شدّد)، وإما بـ(مبدلاً)<sup>(١)</sup>.

قوله: (في النبيّ) بدل من قوله: (في الأحزاب) / ، وهو بدل بعض من كلّ [١/٣٧٦] بإعادة العامل كقوله: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد تقدم نظيره قريباً.

قوله: (مع بُيُوت) حال من: (النبيّ) أي: حال كونه كائناً ومُصاحباً لـ(بُيُوت النبيّ) لكونهما في سورة واحدة، وعَلّق أبو عبد الله (في الأحزاب) بأعني مقدراً<sup>(٣)</sup>، ولا حاجة إليه.

٤٦٠- وفي الصّابّين الهمزُ والصّابُّونَ خذْ وهزّواً وكفّواً في السّواكنِ فصلاً  
أمر بالأخذ بالهمز لمن رمز له بالخاء المعجمة، وهم كل القراء ما خلا نافعاً، في لفظ: ﴿الصّابّين﴾<sup>(٤)</sup> و﴿الصّابُّونَ﴾<sup>(٥)</sup> مرفوعاً كان، أو غير مرفوع، ولذلك أتى به الناظم على الصيغتين الرفع وغيره.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢، وشرح شعله: ص ٢٦٤.

(٢)- سورة الأعراف، الآية: ٧٥.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٦٢. والحج، الآية: ١٧.

(٥)- سورة المائدة، الآية: ٦٩.

ثم أخبر عَمَّن رمز له بالفاء من قوله: (فُصَّلًا) وهو حمزة أنه سَكَنَ عين ﴿هُزُؤًا﴾<sup>(١)</sup> و﴿كُفُؤًا﴾<sup>(٢)</sup>، وفهم من الترجمتين أن نافعاً لا يهمز، وأن غير حمزة يَضُمُّ كما سننبه عليه في البيت الآتي.

والوجه للعمامة في همز: ﴿الصَّبَّيْنِ﴾ أنه الأصل، والمشهور من اللغة مأخوذ من: «صَبَأُ نَابُ البعير»، و«نَابُ الصبي»، إذا خَرَجَ، و«صَبَّأت النجوم»، طَلَعَتْ بازغة.<sup>(٣)</sup>

وقال أبو علي الفارسي: «صَبَّأت على القوم إذا طَرَأَتْ عليهم». انتهى<sup>(٤)</sup>  
و﴿الصَّبَّيُّونَ﴾ فيهم هذان المعنيان فإن: ﴿الصَّبَّيْنِ﴾ قومٌ من اليهود أو النصراني تركوا دينهم، وعبدوا الملائكة، وقيل: النجوم، فهم قد خرجوا عن دينهم، وطرءوا على دين آخر.<sup>(٥)</sup>

وأما مَنْ لم يهمز فإنه يحتمل عنده وجهين:

- 
- (١) - سورة البقرة، الآية: ٦٧.  
(٢) - سورة الإخلاص، الآية: ٤.  
(٣) - انظر: اللسان: مادة: "صَبَأ" ١٨٧/٨، وشرح الهداية: ١٧٠/١، ومعاني القراءات: ص ٥٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٠، والكشف: ٢٤٦/١، والموضح: ٢٨٠/١.  
(٤) - الحجة: ٩٤/٢.  
(٥) - انظر: الملل والنحل للشهرستاني: ٥٧/٢، وجامع البيان للطبري: ٣٦٨/١، وتفسير القرطبي: ٤٣٨/١، والكشاف: ٢٧٧/١، والعمدة في غريب القرآن لمكي: ص ٧٧.

أحدهما: أن يكون أصله الهمز فَخَفَّفُ<sup>(١)</sup>، وهذا التخفيف ليس قياساً عند سيبويه<sup>(٢)</sup>، لِمَا عرفتَه من باب «وقف حمزة وهشام»،<sup>(٣)</sup> ومقيس عند أبي زيد<sup>(٤)</sup>، والأخفش<sup>(٥)</sup> فهو يشبه قراءة: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾<sup>(٦)</sup> كما سيأتي، وإذا قلنا: بالبدل فيجوز أن تكون الهمزة أُبْدِلَتْ ياءً أو واوًا، ثم أُعِلَّتْ إِعْلَالُ: «قَاضٍ» أو «غَازٍ»<sup>(٧)</sup>، وسيأتي بيانه قريباً.

ويجوز أن لا يكون أصله الهمز، وإنما هو من: «صَبَا يَصْبُو» إذا مَال، «وَالصَّابُونَ»: مائلون عن دينهم إلى دين آخر<sup>(٨)</sup>.

فأصل: «وَالصَّابُونَ»: «الصَّابُون»، الواو الأولى: لام الكلمة، والثانية: واو الجمع، فَقَلِبَتْ الواو الأولى ياءً لوقوعها في بنات الأربعة، فصارت من باب: «قَاضٍ»،

(١)- انظر: مفردات الراغب: ص ٢٧٦، والكشف: ٢٤٦/١، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٥٢، وكشف المشكلات: ١٩٧/١، والبحر: ٤٠٤/١، والفريد في إعراب القرآن: ٣٠٤/١.

(٢)- انظر: الكتاب: ٥٥٣/٣.

(٣)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(يَبَاءُ وَعَنَّهُ الْوَائِي عَكْسُهُ وَمَنْ حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَغْضَلَا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٢٤٦)، انظر: العقد النضيد: ت: أمين سويد: ٩٨٦/٣-٩٩٦.

(٤)- نُصَّ على هذا في: الكشف: ٢٤٦/١، وفتح الوصيد: ٦٣٨/٢، والموضح: ٢٨٠/١، ٢٨١، واللائق الفريدة: ٥٣١/١، والدر المصون: ٤٠٧/١.

(٥)- انظر: معاني القرآن: ٢٠٢/١، ٢٠٣، والكشف: ٢٤٦/١، وقال السخاوي: "وهي لغة للعرب فاشية" فتح الوصيد: ٦٣٨/٢.

(٦)- سورة المعارج، الآية: ١، وانظر: إبراز المعاني: ٢٩٨/٢.

(٧)- انظر: الكشف: ٢٤٧/١.

(٨)- انظر: الكشف: ٢٤٦/١، والحجة للفارسي: ٩٦/٢، وشرح الهداية: ١٧٠/١، ومعاني القراءات: ص ٥٢، وشرح شعلة: ٢٦٥، والفريد في إعراب القرآن: ٣٠٤/١.



و«رَامٍ» فبقيت: «الصَّابِيُونُ»، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم ضُمَّ لام الكلمة لأجل واو الجمع<sup>(١)</sup>.

ولوضح ذلك - أعني: ضُمَّ ما قبل واو الجمع - لم يتعرَّض الناظم لضَمِّ الباء في قراءة نافع، إذا كان: ﴿الصَّابِيُونُ﴾ مرفوعاً فلا يُعرَّض به عليه البتة<sup>(٢)</sup>، وهذا العمل مطرد في «الصَّابِيُونُ» سواء كان مهموزاً ثم قلب / ياء أو واواً، أم لم يكن له [٣٧٦/ب] أصل في الهمز.

وقد أنكرت هذه القراءة، أسند أبو عبيد عن ابن عباس [أنه قال]<sup>(٣)</sup>: «ما الصَّابُونُ إنما هي: الصَّابُونُ، ما الخاطون إنما هي: الخاطون»<sup>(٤)</sup>.

قلت: فقد همز نافع: ﴿النَّبِيَّيْنِ﴾، و﴿النَّبُوَّةِ﴾، وما تصرَّف منهما، وبدل همز: ﴿الصَّابِيَيْنِ﴾.

قال أبو شامة: «والعكس الذي هو قراءة الجماعة أفصح وأولى، قال: وهذا نحو مما مضى في قراءة ورش من ترقيق الراءات، وتغليظ اللامات»<sup>(٥)</sup>. وقال أبو عبيد: «وإنما كَرِهْنَا ترك الهمز لأن من أسقطها لم يترك لها خلفاً، بخلاف: ﴿النَّبِيَّيْنِ﴾»<sup>(٦)</sup>.

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٦٣٨/٢، والحجة للفراسي: ٩٧/٢، والكشف: ١٤٦/١، والدر المصون: ٤٠٧/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢.

(٣) - ما بين المعكوفتين زيادة من إبراز المعاني.

(٤) - انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٢٩٩/٢، وكتر الجعيري: (خ) ٣٢٧، والدر المصون: ٤٠٧/١، وعمدة الحفاظ: مادة: "ص ب أ" ٣١٣/٢.

(٥) - إبراز المعاني: ٢٩٩.

(٦) - انظر قوله في: إبراز المعاني: ٢٩٩/٢.

قلت: وما ذكره أبو شامة غير لازم، إذ لا نسلم أنه ترك همز ﴿الصَّابِّينَ﴾ بل هو عنده من: «صَبَا يَصْبُو» كما تقدم.

ومعنى قول أبي عبيد: «إِنَّمَا كَرِهْنَا ٠٠٠ إلى آخره». يعني: أنه حذف حَذْفًا من غير بدل، وهذا أيضاً ممنوع، بل أخذه من «صَبَا يَصْبُو» أي: مال، وتقدم تحقيقه. وقال قوم: إِنَّمَا سُمُّوا: «صَابِّينَ» لإنكارهم الألوهية، تشبيهاً بالصَّابِّينَ في الموصل، لم يكن لهم دين إلا قولهم: لا إله إلا الله، قاله ابن عطية<sup>(١)</sup>.

والوجه لنافع حينئذٍ: إما كونه مخففاً من المهموز، وهذا عندي أولى - وإن كان مخالفاً لمذهب سيبويه - لتوافق القراءتين<sup>(٢)</sup>.

وإما كونه من: «صَبَا يَصْبُو» كَغَزَا يَغْزُو، فلا أصل له في الهمز البتة، وهذا موافق في المعنى لما ذكر من ميلهم عن دينهم إلى عبادة الملائكة، أو الكواكب. وإنكار ابن عباس لذلك - إن صح - محمولٌ على أن هذه اللغة لم تبلغه، وهو معذور في إنكارها، ألا ترى عُمَرَ رضي الله عنه كيف جذب ذلك القارئ بردائه إلى رسول الله ﷺ حين سمعه يقرأ: سورة الفرقان على خلاف ما أقرأها له رسول الله ﷺ حتى استقرأهما رسول الله ﷺ فقرأ، فقال: لكل واحد منها: «هكذا أنزل»<sup>(٣)</sup>.

(١) - المحرر الوجيز: ٢٤٥/١، وانظر: وجامع البيان للطبري: ٣٦٨/١، والبحر: ٤٠٢/١.

(٢) - وأيد هذا الوجه السخاوي في شرحه بقوله: "والتخفيف لغة للعرب فاشية": ٦٣٨/٢، وخالف في ذلك أبو حيان في البحر، فرجح كونه من: "صبا يصبو، أي: مال"، وكذلك الجعيري في كثره. انظر: البحر: ٤٠٥/١، وكثر المعاني للجعيري: (خ): ٣٢٧.

(٣) - الحديث: أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن رقم: (٤٦٠٨)، وكتاب التوحيد رقم: (٦٩٩٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين رقم: (١٣٥٤)، والنسائي في كتاب الافتتاح رقم: (٩٢٧)، وأخرجه مالك، والترمذي، وأحمد، وغيرهم، وهو الحديث المشهور بمخاصمة عمر وهشام بن حكيم رضي الله عنه ضمن أحاديث نزول القرآن الكريم على الأحرف السبعة.

والوجه في تسكين حمزة عين: ﴿هَزُؤًا﴾، و﴿كُفُّوًا﴾ من قوله تعالى:  
﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُّوًا أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup>: إما أَنَّهُ خَفَّفَهُمَا  
في: «فَعْلٌ» بِضَمٍّ<sup>(٣)</sup> العين كقولهم: «عُنُق، في: عُنُق»، و«طُنْب، في: طُنْب»<sup>(٤)</sup>.  
وإما أَن يَعْتَقِدَ أَنَّهُمَا أَصْلٌ بِنَفْسِيهِمَا، وليسَا مُخَفَّفَيْنِ مِنْ تَثْقِيلٍ<sup>(٥)</sup>، وَحَكَّى  
مَكِّي<sup>(٦)</sup> عَنْ عِيسَى بْنِ عَمْرٍ<sup>(٧)</sup> قَالَ: «كُلُّ اسْمٍ ثَلَاثِي مَضْمُومُ الْفَاءِ لَكَ فِي عَيْنِهِ  
وَجِهَان: السُّكُونُ، وَالضَّمُّ»<sup>(٨)</sup>، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ: «قَفْلٌ وَقُفْلٌ»، و«عُنُقٌ وَعُنُقٌ»<sup>(٩)</sup>.  
وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنْ «عُسْرًا وَيُسْرًا» بِالضَّمِّ: أَصْلُهُمَا السُّكُونُ»، وَهُوَ عَكْسُ  
اللُّغَةِ، فَإِنْ مَبْنَاهَا عَلَى التَّخْفِيفِ مِنْ ثَقِيلٍ، لَا التَّثْقِيلِ مِنْ تَخْفِيفٍ.

وظاهر / كلام الناظم اقتصاره على ﴿هَزُؤًا﴾ في هذه السورة دون التي في [١/٣٧٧]  
الأنبياء، والفرقان ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ان يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُؤًا أَهَذَا

(١) - سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٢) - سورة الإخلاص الآية: ٤.

(٣) - في الأصل: "فَضَمٌ"، والمثبت من (ت).

(٤) - وهي لغة: تميم، وأسد، وعامة قيس، انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠١، وغيث النفع للصفافسي: ص ١١٨، والكتاب: ١١٣/٤، ١١٤، وإبراز المعاني: ٢٩٩/٢، والآلئ الفريدة: ٥٣١/٢.

(٥) - بمعنى أَنَّهُمَا لَفْتَانِ مُسْتَقِلَتَانِ لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا أَصْلًا لِلْأُخْرَى. انظر: معاني القراءات: ص ٥٣، والحجة للفراسي: ١٥٠/٢، وشرح الهداية: ١٧٠/١، والموضح: ٢٨٢/١، وكشف المشكلات: ١٩٨/١، وإبراز المعاني: ٢٩٩/٢.

(٦) - الكشف: ٢٤٨/١.

(٧) - هو: أبو عمر، عيسى بن عمر البصري الثقفي النحوي، من أئمة اللغة أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه الخليل، وهو شيخ سيبويه، له: "الإكمال في النحو"، و"الجامع"، وغيرها، ت: ١٤٩هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٧٤/٢، وبغية الوعاة: ٢٣٦/٢.

(٨) - انظر هذا القول في: معاني الأحفش: ٢٧٨/١، واللسان: مادة "عسر" ١٤٥/١٠، والصحاح: مادة "عسر" ٤٤٨/٢، والآلئ الفريدة: ٥٣١/٢، وإبراز المعاني: ٢٩٩/٢، والحجة للفراسي: ١٠٥/٢، وتفسير القرطبي: ٤٥١/١.

(٩) - انظر: الكتاب: ١١٣/٤، ١١٤، واللسان: مادة "عسر" ١٤٥/١٠.

الَّذِي يَذْكُرُ الْهَتَكُمُ<sup>(١)</sup> ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا  
الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا<sup>(٢)</sup> ﴾ لأنه لم يقل: «حيث ما أتى»، ولا «جميعاً»، ولا «نحو  
ذلك»، مما يفهم التعميم، وقد يُقال: إنه يَحْتَمِلُ أن يريد ذلك لأنه أتى في السورة بما  
ليس منها، وهو: ﴿ كُفُّوا ﴾، ﴿ هُزُّوْا ﴾، وقد أُجِبْتُ به غير مرة، كما في قوله:  
(وقيل، وغيض ثم جيء ٠٠٠) (٣) البيت.

والوجه في الضم: أنه الأصل<sup>(٤)</sup>، وهو اللغة المشهورة، وأيضاً فإن الحركة  
يُسْتَعَانُ بها على النطق بالهمزة لأن الساكن أضعف من المتحرك.

قوله: (وفي الصَّابِئِينَ الهمز) يُرَوَى برفع الهمز، ونصبه، فمن رَوَاهُ بالرفع:  
كان عنده مبتدأ، والجار خبره مقدماً عليه، ثم استأنف جملة أمرية بقوله: (خُذْ) أي:  
خُذْ ما ألقيته لك من العلم باجتهاد ونية صحيحة لتستفيع بذلك، والتقدير: «الهمز  
في الصابيين»، أي: مستقر فيه لثبوته لغة وقراءة وظهور اشتقاقه، فهو مستقر في هذا  
اللفظ ثابت فيه، فخذ ذلك واحرص عليه.

وقوله: (والصَّابِئُونَ) يريد سواء كان بصيغة الرفع، ولم يرد إلا في سورة  
المائدة، أم بصيغة غير الرفع، كقوله: ﴿ وَالصَّابِئِينَ ﴾ هنا، وفي الحج فقط.

والأولى أن يُقْرَأَ: «وفي الصَّابِئِينَ»، بتقديم صيغة المنصوب على المرفوع لأن  
الترتيب القرآني كذلك، فإن الذي في البقرة منصوب، وهو سابق الذي في المائدة

(١) - سورة الأنبياء، الآية: ٣٦.

(٢) - سورة الفرقان، الآية: ٤١.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٤٨) فرش سورة البقرة.

(٤) - انظر: شرح الهداية: ١٧٠/١، واللائي الفريدة: ٥٣١/٢، وهي لغة الحجازيين، انظر: الحجة لابن

زنجلة: ص ١٠١، وكتر الجعبري: (خ): ٣٢٧.

الذي بصيغة الرفع، وبعضهم يُقدِّمه فيقرأ: «وفي الصَّابِئُونِ الهمز»، والأول أولى؛ لِمَا ذكرت، والأمر فيه قريب.

وَمَنْ رَوَى: (الْهَمْزَ) بالنصب فيكون: مفعولاً مُقَدِّماً لـ(خُذْ)، أي: «خُذْ الهمز في الصَّابِئِينِ وفي الصَّابِئُونِ».

فإن قلت: لم لا نَبِّه في<sup>(١)</sup> قوله: (وفي الصَّابِئِينِ) على شمول الحكم للتي<sup>(٢)</sup> في الحج، فيقول: «معاً»، أو «جميعاً»، أو «نحو ذلك»؟.

فالجواب: ما تقدم من أنه لَمَّا ذكر في هذه السورة ما ليس منها وهو: «الصَّابِئُونِ» بالرفع عُلِمَ أن مُرادَه العموم لا القصر على ما في السورة فقط.

والكلام على هذه جملة واحدة، وعلى الأول جملتان، أولاهما اسمية، والأخرى فعلية، والأولى خبرية، والأخرى إنشائية، والصحيح جواز عطف الخبر على الإنشاء، وعكسه<sup>(٣)</sup> كالذي نحن فيه.

قوله: (وَهُزُّوْا) مبتدأ، (وَكُفُّوْا) عطف عليه، و(فُصِّلَا) خبر المبتدأ، فالألف ضمير تثنية قائم مقام الفاعل، ومعنى: (فُصِّلَا) أي: بُيِّنَا، وذُكِرَا في السَّوَاكِنِ فَلَيْسَا مجهولين عند أهل هذا الشأن، / فـ(في السَّوَاكِنِ) متعلق بـ(فُصِّلَا)، وفي [٣٧٧/ب]

(١) - في الأصل: "على" والمثبت من (ت).

(٢) - في (ت): "للذي".

(٣) - تقدمت الإشارة لهذه المسألة في ص ١٦٣ عند شرح قول الناظم:

(وَحَفَّ كُوفٍ يَكْذِبُونَ وَيَاؤُهُ بَفَتْحٍ وَلِلْبَاقِينَ ضُمٌّ وَثَقْلًا).

وانظر: شرح التسهيل: ٣٧٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٨٤/٢.

التنزيل: ﴿كِتَبٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾<sup>(١)</sup> أي: بُيِّنَتْ، وَلُخِّصَتْ،  
و(السَّوَائِي): جَمَعَ: «سَاكِن».

وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ وَيَكُونُ قَدْ حُذِفَ إِحْدَى الْمُتَعَاظِفِينَ  
لِدَلَالَةِ خَيْرِ الْآخِرِ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾<sup>(٢)</sup>  
، ومثله قول الآخر<sup>(٣)</sup>:

إِنْ شَرَّخَ الشَّبَابَ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا.  
إِذَا لَا ضَرُورَةَ تَقْتَضِي ذَلِكَ، فَتَعَيَّنَ عَلَى الْمَشْهُورِ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ لِلتَّثْنِيَةِ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ.

ثم ذكر قراءة الباقيين فقال:

٤٦١- وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةُ وَقْفُهُ بَوَاوٍ وَحَفْصٌ وَاقِفًا ثُمَّ مُوَصَّلًا

أمر بضم عين: ﴿هَزُؤًا﴾، و﴿كُفُؤًا﴾ لباقي القراء، وهم من عدا حمزة،  
وإنما احتاج إلى النص على ضم العين لأنه لو أخذ بضد السكون لكان فتحة،  
وهو فاسد، فلذلك نص على ضده لهذا السكون بعينه.

ثم أخبر أن حمزة يقف على هذين الاسمين بواو، فإذا وصل أتى بالهمزة، وأن  
حفصاً يقرأهما بالواو واقفاً وواصلاً.

(١)- سورة هود، الآية: ١.

(٢)- سورة التوبة، الآية: ٦٢.

(٣)- البيت: لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه: ٢٣٦/١، وشرح التسهيل: ١١٠/١، واللسان: مادة:

"شَرَّخَ" ٥١/٨، والبحر المحيط: ٣٤١/١، وتفسير القرطبي: ٣٨١/١، والكامل للميرد: ١٠١٧/٢.

وحصل من هذا البيت والذي قبله أن حمزة يُسَكِّن عَيْنِي هذين الاسمين،  
ويُبدل همزهما واواً وقفاً، ويُبقي همزهما وصلّاً، وأن حفصاً يَضُمُّ عَيْنِيهما،  
ويبدل همزهما واواً وقفاً ووصلّاً، وأن الباقيين يَضُمُّون عَيْنِيهما ويُبْقُونَ همزهما  
وصلّاً ووقفاً.

فأما وَجْهها الضَّم، والسكون: فقد تَقَدَّما<sup>(١)</sup>.

وأما وَجْهه إبدال همزهما واواً في الوقف لحمزة: فما تقدم من أن هاتين  
الكلمتين رسمتا بالواو فَوَقَّفَ عليهما كذلك؛ لأنه يَتَّبِعُ رسم المصحف فيقف:  
﴿هُزْوَاً﴾، و﴿كُفَّوْاً﴾،<sup>(٢)</sup> كقولك: «جزوى»<sup>(٣)</sup>، و«قصوي»، ولم يفعل ذلك  
في: ﴿جُزْءاً﴾<sup>(٤)</sup>، وإن كان يَقْرَأُه بسكون الزاي - كما ستقف عليه إن شاء الله  
تعالى قريباً - لأن: ﴿جُزْءاً﴾ لم يُرَسِّم بالواو فلذلك يُوقَفُ له عليه بالنقل:  
«جُزاً» بزنة: «هُدى»، و«عُلا»<sup>(٥)</sup>.

(١) - انظر: ص ٢٥٠.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٩، والحجة لابن خالويه: ص ٣٢، والإتحاف: ١/٣٩٧، وقال ابن  
الجزري: "ففيهما وجهان - يعني في الوقف لحمزة - : أحدهما النقل على القياس المطرد واختاره  
المهلدي، وهو مذهب ابن غلبون، والثاني: إبدال الهمزة واواً مع إسكان الزاي على اتباع الرسم، وقد  
رجحه في الكافي والتبصرة وهو ظاهر التيسير والشاطبية، وقال الداني في جامعه: وهذا مذهب عامة أهل  
الأداء من أصحاب حمزة". النشر - باختصار - : ١/٤٨٢.

(٣) - في الأصل: "جروى"، والمثبت من (ت).

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٦٠. والزخرف، الآية: ١٥. ومرفوعاً في الحجر، الآية: ٤٤.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٩، والكشف: ١/٢٤٧.

قال أبو شامة: «ومثل ذلك جارٍ في: «هزواً» و«كفواً» قياساً، ولم أرَ مَنْ ذكره هنا»<sup>(١)</sup>.

قلت: قوله: «ولم أرَ مَنْ ذكره هنا»، - يعني: «النقل» - عجيب<sup>(٢)</sup> من الشيخ شهاب الدين، فإن مكياً - رحمه الله تعالى - ذكر ذلك عنه<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو عبد الله: «ونصّ الناظم له هنا على الواو، وهو اختيار صاحب التيسير، ومكي بن أبي طالب - رحمهما الله تعالى - واختار المهدي له: النقل» انتهى<sup>(٤)</sup>.

فقد صرح المهدي بأن ذلك جارٍ له في: «هزاً وكفاً» وهو المختار له<sup>(٥)</sup>، وقد تقدم ذلك مستوفى في: «باب وقف حمزة وهشام»<sup>(٦)</sup> والله الحمد.

وكان أبا شامة - رحمه الله - لم يطلع إلا على كلام الداني، ومكي دون المهدي، فإن الداني قال<sup>(٧)</sup> في التيسير: «حمزة بإسكان الزاي، والفاء، وبالهَمْز في

(١) - إبراز المعاني: ٢/٢٩٩، وعبارة أبي شامة فيه: "...وقلّ مَنْ ذكره هنا".

(٢) - في (ت): "عجب".

(٣) - انظر: الكشف: ١/٢٤٧. وذكر في الإتحاف: ١/٣٩٧، وشرح الهداية: ١/٦٨، والنشر: ١/٤٨٢.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٢، وانظر: التيسير: ص ٦٣، والتبصرة: ص ٤٢٣، وشرح الهداية: ١/٦٨.

(٥) - وردّ على من منع النقل فيهما، وألزمهما الإبدال اتباعاً للخط. انظر: شرح الهداية: ١/٦٨، ٦٩، وقال ابن الجزري: "والوجهان - يعني: الإبدال، والنقل - صحيحان، أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر الإبدال". النشر: ١/٤٨٢.

(٦) - تقدم في المسألة الثامنة من مسائل باب وقف حمزة. انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ١٠٥٥/٣.

(٧) - "قال" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).



الوصل، فإذا وقف / أبدل الهمزة واواً اتباعاً للخط، وتقديراً لضمة الحرف المسكن [١/٣٧٨] قبلها»<sup>(١)</sup>.

قال<sup>(٢)</sup> أبو شامة: «فلهذا لم ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وقال مكِّي<sup>(٣)</sup>: وَقَفْ حمزة ببدل واو من الهمزة، على غير قياس اتباعاً لخط المصحف، قال: وأما: ﴿جُزْءًا﴾، فكل القراء تُسَكِّنُ إلا أبا بكر؛ فإنه ضَمَّ الزاي، ووقف حمزة بإلقاء الحركة على الزاي، يقول: «جُزَا» على الأصل المتقدم، وقال مكِّي في الكشف له<sup>(٤)</sup>: كلهم همز في: ﴿هَزُوءًا﴾، و﴿كُفُوءًا﴾، إلا حفصاً؛ فإنه أبدل من الهمزة واواً مفتوحة على أصل التخفيف؛ لأنها همزة مفتوحة قبلها ضمة، فهي تجري على البدل كقوله: ﴿السُّفَهَاءُ أَلَا﴾<sup>(٥)</sup> في قراءة الحَرَمِيِّينَ، وأبي<sup>(٦)</sup> عمرو، وكذلك يفعل حمزة إذا وقف؛ كأنه يعمل الضمة التي كانت على الزاي والفاء في الأصل، قال: وكان يجب عليه على أصل التخفيف لو تابع لفظه أن يلقي حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها، كما فعل في: ﴿جُزْءًا﴾ فقال: في الوقف «جُزَا» فكان يجب أن يقول: «كُفَا وَهَزَا» لكنه رفض ذلك لئلا يخالف الخط، فأعمل الضمة الأصلية التي كانت على الزاي والفاء في الهمزة، فأبدل منها واواً مفتوحة ليوافق الخط، ثم يأتي بالألف التي هي عوض من التنوين بعد ذلك». انتهى<sup>(٧)</sup>.

(١) - التيسير: ص ٦٣.

(٢) - "قال" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣) - التبصرة: ص ٤٢٣.

(٤) - الكشف: ٢٤٧/١.

(٥) - سورة البقرة: الآية ١٣.

(٦) - في الأصل: "أبو"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٧) - إبراز المعاني: ٣٠٠/٢.

فأبو شامة لما رأى ذلك قال: «لم أر من ذكره هنا»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكره المهدي مختاراً له<sup>(٢)</sup>.

ومعنى قوله: وقول الداني، «أعمل الضمة الأصلية»، ما تقدم من أن قياس

تخفيف الهمزة المفتوحة إذا انضم ما قبلها أن تقلب واواً، نحو: ﴿يُؤَاخِذُ﴾<sup>(٣)</sup> و﴿يُؤَلِّفُ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿يُؤَدِّهِ﴾<sup>(٥)</sup> كما هي قراءة ورش<sup>(٦)</sup>.

فلما سَكَنَ حمزة عين «هُزُواً»، و«كُفُواً»<sup>(٧)</sup> كان السكون عارضاً، وكأن الضمة موجودة، إذ لا يُعْتَدُّ بالعارض، والضَّمُّ لو كان موجوداً لقلبت هذه الهمزة واواً، فكذاك مع تقديره، واتفق ذلك أن في ذلك موافقة لرسم المصحف الكريم، وهذا إنما يتفق على تسليم أن الأصل الضم، والتسكين طارئ عليه، وأما على رأي من يعتقد أن السكون أصل، فالبدل عنده إنما هو مجرد موافقة خط المصحف<sup>(٨)</sup>، والله أعلم.

(١) - إبراز المعاني: ٢/٢٩٩، وقد سبقت الإشارة إلى أن عبارة أبي شامة في إبراز المعاني لا تدل على النفي مطلقاً، حيث قال: "وقل مَنْ ذكره هنا"، إلا إذا كان ذلك في نسخة لدى الشارح، والله أعلم.

(٢) - شرح الهداية: ١/٦٨.

(٣) - سورة النحل، الآية: ٦١.

(٤) - سورة النور، الآية: ٤١.

(٥) - سورة آل عمران، الآية: ٧٥.

(٦) - تقدم ذلك في باب الهمز المفرد، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٢/٨٣٧ - ٨٣٨.

(٧) - يعني: في الوقف.

(٨) - انظر: الكشف: ١/٢٤٧، والتيسير: ص ٦٣، وشرح الهداية: ١/١٧٠.

والوجه لفص في إبداله ذلك واواً في الحالين: المبالغة في التخفيف<sup>(١)</sup>، وهو تخفيف قياسي، من حيث أنها همزة مفتوحة بعد ضمة<sup>(٢)</sup>، وأما حمزة فإنما راعى حالة الوقف فقط، لما تقدم من أنه محل استراحة وتغيير<sup>(٣)</sup>.

واعلم: أن حفصاً قد تفرّد بقراءته هذين الحرفين، وذلك أن كل من ضمّ الزاي والفاء لا يبدل هذه الهمزة؛ لأن أصحاب البدل في الهمز من حيث الجملة السوسي، وورش، / وهشام في الوقف<sup>(٤)</sup>.

أما السوسي فلا يُبدل هنا؛ لأن الهمزة متحركة.

وأما ورش فلائها غير فاء، وهو لا يبدل مثل هذه، إلا فاء نحو: ﴿مُؤَجَّلًا﴾<sup>(٥)</sup> ﴿يُؤَاخِذُ﴾.

وأما هشام فإنما سهّل همزه إذا كان طرّفاً، وهذه متوسطة.

وأما حمزة فإنه وإن كان يُبدل منها الواو في حال الوقف، إلا أنه يُسكّن الزاي والفاء؛ فلذلك انفرد بهذه القراءة.

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠١، واللائي الفريدة: ٥٣٢/٢، والإتحاف: ٣٩٧/١.

(٢)- انظر: الكشف: ٢٤٧/١، وشرح الهداية: ١٧٠/١.

(٣)- انظر: الحجة للفارسي: ١٠٨/٢، والموضح: ٢٨٣/١.

(٤)- وكلّ حسب مذهبه في الإبدال بقيود وشروط مستوفاة في بابها.

(٥)- سورة آل عمران، الآية: ١٤٥.

وقاعدة حفص: تحقيق الهمز لا تسهيله، وإنما أبدل في هاتين الكلمتين، وسَهَّلَ في: ﴿ءَأَعْجَمِيَّ﴾<sup>(١)</sup> كما تقدم<sup>(٢)</sup>، جمعاً بين اللغات<sup>(٣)</sup>، وهذا كما وصل هاء الكناية في قوله تعالى: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾<sup>(٤)</sup>، وكما أمال: ﴿مَجْرِبَهَا﴾<sup>(٥)</sup> اتباعاً للأثر، وجمعاً بين اللغتين، وإن كان في ذلك مخالفة لأصله وقاعدته.

قال أبو شامة: «ولم يُصرِّح الناظم هنا بقراءة حفص، وحذف ما هو المهم ذكره، ولو أنه قال في البيت الأول:

و«هَزْءًا وَكُفْرًا» سَاكِنِ الضَّمُّ فَصْلًا.

لاستغني عن قوله: (وَضُمُّ لِبَاقِيهِمْ)، ثم يقول بدل البيت الثاني:

وَأَبْدَلِ وَاوًا حَمَزَةً عِنْدَ وَقْفِهِ وَحَفْصٌ كَذَا فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ أَبْدَلًا.

قال: ورأيت في بعض نسخ الشيوخ بخطه، ومنقولة من نسخة الشيخ أبي عبد الله القرطبي<sup>(٦)</sup> - رحمه الله تعالى - :

وفي الوقف عند الواو أَوْلَى وَضَمَّ غَيْرُهُ وَلِحَفْصِ الْوَاوِ وَقْفًا وَمُوصِلًا.

(١) - سورة فصلت، الآية: ٤٤.

(٢) - تقدم عند شرحه لقول الناظم: (وَحَقَّقَهَا فِي فَصْلَتْ صُحْبَةً ءَأَعْجَمِيٍّ ...)، متن الشاطبية، البيت رقم: (١٨٥)، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٧٢٧/٢.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٠١/٢، وكتر الجعيري: (خ) ٣٢٦.

(٤) - سورة الفرقان، الآية: ٦٩.

(٥) - سورة هود، الآية: ٤١.

(٦) - هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، الإمام المفسر، نشأ في قرطبة ثم انتقل إلى مصر واستقر بها، من العلماء العارفين، الزاهدين، له: "التفسير، الجامع لأحكام القرآن"، "التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة"، ت: ٦٧١هـ. انظر: طبقات المفسرين للداودي: ٦٥/٢، والديباج المذهب لابن فرحون: ٣٠٨/٢.

وكتب عليه: معاً، ورأيت في حاشية نسخة أخرى مقروءة على المصنف:  
هذا البيت مُتَّفَق مع: (وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ) في المعنى، ومخالفه في اللفظ، وخيّر المصنف  
بينهما؛ لأن كل واحد منهما يؤدي معنى الآخر.

قال أبو شامة: وهذا البيت أكثرُ فائدة؛ لبيان قراءة حفص فيه، وللتنبية على  
أن أصل حمزة في الوقف يقتضي وجهاً آخر، وهو نقل حركة الهمزة، وإنما إبداله  
واواً أولى من جهة النقل، واتباع الرسم<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

قلت: ولا أدري معنى قوله: إن قراءة حفص غير معلومة من هذا البيت،  
ومعلومة من البيت الذي ذكره، وذلك أنه لمَّا نصَّ لحمزة على تسكين عين  
﴿هَزَوْا﴾، و﴿كُفُّوا﴾، ثم نصَّ على الضم لغيره، دخل معهم<sup>(٢)</sup> حفص في أنه  
يضم<sup>(٣)</sup> العين منهما، ثم نص له على إبدال الهمزة واواً وصلأً ووقفأً، وهذا بيّن  
واضح. وأما كونه فيه تنبيه على الوجه الآخر من التخفيف، وهو النقل فمُسَلَّم.

قوله: (وَضُمَّ) يجوز أن يكون فعل أمر، أي: «وَضُمَّ أَنْتَ»، ويكون مفعوله  
مُقَدَّرأً، أي: ضُمَّ أَنْتَ عَيْنِي «هَزَاءً» و«كُفُّوْا»، و(لِبَاقِيهِمْ) متعلق به<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يكون فِعْلاً ماضياً مبنياً للمفعول<sup>(٥)</sup>، ويكون القائم مقام الفاعل  
مضمراً عائداً على الحرف المُسَكَّن لحمزة، وهو الزاي والفاء، كأنه قال: «ضُمَّ

(١) - إبراز المعاني: ٣٠١/٢.

(٢) - "معهم" سقطت من (ت).

(٣) - في (ت): "ضَمَّ".

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٥.

(٥) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٥.

ذلك<sup>(١)</sup> / الحرف المُسَكَّن لحمزة لباقي القراء»، وقد يُرَجَّح هذا بأن قبله ما يناسبه، وهو قوله: (فُصِّلًا). وفُصِّل ماضٍ مبني للمفعول فليعطف مثله عليه. [١/٣٧٩]

قوله: (وَحَمَزَةٌ) مبتدأ، و(وَقَفُهُ) مبتدأ ثان، و(بَوَاوٍ) خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والعائد: الهاء في: (وَقَفُهُ)، والتقدير: «وحمزة وقفه مستقر، وكائن بواو».

قوله: (وَحَفْصٌ) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه فاعل فعلٍ مُضْمَرٍ أُضْمِرَ لدلالة السياق عليه، تقديره: «وقرأ حَفْصٌ هذين الحرفين بتلك الواو التي وقف بها حمزة»، و(وَأَقْفًا) حال، و(مُوصِلًا): عُطِفَ عليه، وأتى بـ(ثُمَّ) لِيَتَرَنَّنَ له البيت، لا لِقَصْدِ ترتيبٍ، وتراخٍ، والتقدير: «قرأ ذلك في حال وقفه، ووصله»<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنه مبتدأ، وخبره مُقَدَّرٌ أي: وحفص يقرأ هذين الحرفين بواو واقفاً وواصلًا<sup>(٣)</sup>.

ومعنى: (مُوصِلًا) أنه أَوْصَلَ الكلمة إلى ما بعدها، يقال: وَصَلْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ، وَأَوْصَلْتُهُ إِلَيْهِ، أي: بَلَّغْتُهُ إِلَيْهِ وَأَلْصَقْتُهُ بِهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) - "ضَمَّ ذَلِكَ" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٣٢/٢.

(٣) - شرح شذوذا: ص ٢٦٥.

(٤) - انظر: اللسان: مادة "وصل" ٢٢٤/١٥.

قال أبو شامة: «والمستعمل في مقابلة الوقف هو الوصل لا الاتصال، ولكنه عدل عن «وَأَصِلًا» إلى «مُوصِلًا» كراهة السُّنَاد في الشعر، فإنه عيب<sup>(١)</sup>، لأن هذا<sup>(٢)</sup> البيت كان ينبغي<sup>(٣)</sup> [أن]<sup>(٤)</sup> يبقى مؤسسًا، بخلاف سائر أبيات القصيدة<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

## ٤٦٢- وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ هُنَا دَنَا وَغَيْبِكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوِهِ دَلَا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالدال المهملة من: (دَنَا)، وهو ابن كثير أنه قرأ: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup> - رأس الحزب، بعده: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ - بالغيبة، فيتعين لغيره الخطاب، وأراد بقوله: (دَنَا) بمعنى: قُرْبَ هذا الحرف الذي ذكرته، كأنه قال: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ القريب مما نحن فيه، وهو: ﴿هَزُؤًا﴾، و﴿كُفُؤًا﴾<sup>(٧)</sup> ولذلك قال: (هُنَا)، وتحرَّز من الثاني، فإنه وافقه عليه غيره، وهو نافع، وأبو بكر، وفهم أن الباقيين يقرءونه بالخطاب أيضاً.

(١)- السُّنَاد في الشعر، هو: اختلاف حركة ما قبل حرف الرُّوي، وهو من عيوب القافية، وهو أقسام منها سناد الردف، والتأسيس - وهو الذي أشار إليه المؤلف - وغيرها. انظر: المختصر الشافي على متن الكافي في العروض والقوافي للدمنهوري: ص ٢٥، ومفتاح العلوم للسكاكي: ص ٥٧٤.

(٢)- "هذا" سقطت من (ت).

(٣)- "ينبغي" سقطت من (ت).

(٤)- ما بين المعكوفتين غير موجود في كلتا النسختين، وما أثبتته يقتضيه السياق

(٥)- إبراز المعاني: ٣٠٠/٢.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٧٤.

(٧)- انظر: فتح الوصيد: ٦٤٠/٢، وإبراز المعاني: ٣٠٢/٢، واللائي الفريدة: ٥٣٢/٢، وشرح شعلة:

وحصل من<sup>(١)</sup> ذلك أن ابن كثير يقرأ بالغيب فيهما، وأن نافعاً وأبا بكر يقرآن بالخطاب في الأول، وبالغيب في الثاني، وأن الباقيين يقرءون بالخطاب فيهما، والأول واقع في عدد الكوفيين على رأس: [أربع وسبعين آية]<sup>(٢)</sup>، والثاني واقع على رأس: [خمس وثمانين آية]<sup>(٣)</sup> من عددهم، وبعده: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا﴾<sup>(٤)</sup> والوجه في قراءة ابن كثير الأول بالغيب: حمله على ما قبله، وما بعده، أما قبله فقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾<sup>(٥)</sup>، وما بعده من ضمائر الغيبة إلى قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، وأما ما بعده فقوله: ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، إلى آخر ضمائر الغيبة<sup>(٨)</sup>.

فإن قلت: لم لا روعي قوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾، وهو بالخطاب اتفاقاً؟

(١) - "من" سقطت من (ت).

(٢) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "أربع وثمانين آية"، وهو خطأ.

(٣) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "خمس وتسعين آية"، وهو خطأ.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٨٦.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٧٥.

(٨) - انظر: الكشف: ٢٤٨/١، وفتح الوصيد: ٦٤١/٢، واللائي الفريدة: ٥٣٣/٢، وقيل: الخطاب فيه للنبي ﷺ بعد أن قص الله عليه قصص القوم السابقين، وقيل للمسلمين، وقيل لبني إسرائيل ويكون ذلك التفاتاً إذ خرج من الخطاب إلى الغيبة، والحكمة من ذلك أنه أعرض عن مخاطبتهم وأبرزهم في صور من لا يُقبل عليهم. انظر: البحر المحيط: ٤٣٤/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠١، وكشف المشكلات: ٢٠٥/١.



فالجواب<sup>(١)</sup>: أن الخطاب في: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ / للمؤمنين، والضمير في: [ب/٣٧٩] ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ لليهود<sup>(٢)</sup>.

والوجه في قراءته بالخطاب: موافقته ما قبله من ضمائر الخطاب، من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup> إلى قوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ولا يستقيم أن يُقال: وموافقته لما بعده في الخطاب من قوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ لتغاير الضمائر، لأن الخطاب في ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ للمؤمنين كما تقدم، والضمائر الأول لليهود، فانقطع عما بعده في الخطاب. والخطاب أوضح، ولهذا كان عليه الأكثر لأن ضمائر الخطاب أقرب إليه من ضمائر الغيبة قبله فكان اعتبارها أولى<sup>(٥)</sup>.

والوجه في قراءة الثاني بالغيب: موافقة ما قبله، وما بعده أيضاً، أما ما قبله فقوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ﴾<sup>(٧)</sup>،

(١) - "فالجواب" سقطت من (ت).

(٢) - انظر: الكشف: ٢٤٨/١، وكتر الجعري: (خ) ٣٢٧. وقيل: الخطاب في: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ للنبي ﷺ خاصة، أي: لا تحزن على تكذيبهم إياك. انظر: تفسير القرطبي: ٥/٢.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٧٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٧٤، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٣، والحجة للفارسي: ١١٣/٢، والكشف: ٢٤٨/١، وشرح الهداية: ١٧١/١، والموضح: ٢٨٤/١.

(٥) - انظر: كشف المشكلات: ٢٠٥/١، وقال مكّي: "وهو اختيار أبي عبيد". الكشف: ٢٤٨/١.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٨٥.

وأما ما بعده فقوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا﴾<sup>(١)</sup>، وما نسق عليه من ضمائر الغيبة<sup>(٢)</sup>.

والغيب في الثاني أَرْجَحَ، ولهذا وافقه عليه مَنْ لم يوافقه في الأول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (إِلَى صَفْوِهِ دَلَا)<sup>(٣)</sup> أي: أَخْرَجَ دَلْوَهُ مَلَأَى، بعد أن أَرْسَلَهَا إِلَى هذا الماء الصافي الذي يَرَوِي من شَرَبِهِ<sup>(٤)</sup>.

والوجه في قراءته بالخطاب: موافقته لما قبله، وذلك قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>(٥)</sup>، وما بعده من الخطاب إلى قوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>. وقال أبو عبد الله: «وقد عدت مواضع الخطاب قبله من قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> إليه فوجدتها تنيف على عشرين موضعاً»<sup>(٨)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٨٦.

(٢) - انظر: الكشف: ٢٥٣/١، وشرح الهداية: ١٧١/١، واللائي الفريدة: ٥٣٣/٢، والبحر: ٤٦٢/١.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٠٣/٢، واللائي الفريدة: ٥٣٤/٢.

(٤) - انظر: اللسان: مادة "دلى" ٢٩٥/٥.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٨٥، وانظر: الكشف: ٢٥٣/١، وشرح الهداية: ١٧١/١، وإبراز المعاني:

٣٠٢/٢، واللائي الفريدة: ٥٣٣/٢، وكتر الجعبري: (خ) ٣٢٧.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٨٤.

(٨) - اللائي الفريدة: ٥٣٣/٢.

قلت: هي: إحدى وعشرون موضعاً، ويحتمل أن يكون: اثنين وعشرين موضعاً، لأن قوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ يجوز أن تكون: «الكاف» في: ﴿ذَلِكَ﴾ خطاباً للجماعة، وإنما استغنى بـ«الواحد» عن خطاب الجمع - وهذا هو الظاهر - ليوافق الجميع، ومثله قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> ويجوز أن يكون خطاباً لواحد من المخاطبين بذلك الأمر، وهو بعيد، ولما احتمل - والله أعلم - عند أبي عبد الله هذا وهذا؛ لم يأت بالنيف منصوباً عليه، فيقول: «أحد وعشرين»، ولا «اثنان وعشرون»، بل قال: «تنيف على عشرين» أي: تزيد عليها، ولم يبين كمية ذلك النيف، وهو حسن، ولكن التنبيه عليه أكثر فائدة.

وأيضاً كان ينبغي له أن يعدّ من قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ في قراءة غير الأخوين، وابن كثير، وحينئذ تكون تسعاً وعشرين، أو ثمانياً وعشرين لما تقدم من الاحتمال في ذلك، فإن قلت: إنما لم يعدّ ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ لأن بعض من قرأ بالخطاب في: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ قرأ بالغيب في: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ / وهما الأخوان.

والجواب: أن ذلك لا يضر؛ لأنه يصير توجيهاً لمن قرأ بالخطاب فيهما، وعلى تقدير التسليم، فكان ينبغي له أن يعدّ من قوله: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup> فإنه خطاب، والضمائر كلها لقوم بعينهم، وهم بنو إسرائيل.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

ولكثرة هذه الضمائر - والله أعلم - اختار مكي قراءة الخطاب فيه فقال في كتاب الكشف له: «وهو الاختيار لكثرة ما قبله من الخطاب، ولأن أكثر القراء عليه». انتهى<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَبِالْغَيْبِ) خبر مُقَدَّم، و(عَمَّا يَعْمَلُونَ) مبتدأ، و(هَئِنَا) منصوب بـ(دَنَا)، و(دَنَا) جملة فعلية، بمعنى: قَرُبَ جملة مستأنفة<sup>(٢)</sup>، وفاعل: (دَنَا) ضمير يعود على لفظ: (عَمَّا يَعْمَلُونَ).

ويجوز أن يكون: (عَمَّا يَعْمَلُونَ) مبتدأ، و(دَنَا) جملة فعلية، هي الخبر، و(هَئِنَا) منصوب بـ(دَنَا) أيضاً، و(بِالْغَيْبِ) على هذا متعلق بمحذوف، أي: «اقرأه بالغيب».

وأعربه أبو عبد الله: حالاً من فاعل: (دَنَا)، وهو على قاعدته من<sup>(٣)</sup> تجويز تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يكون: (عَمَّا يَعْمَلُونَ) مَفْعُولاً بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، و(بِالْغَيْبِ) متعلق به، أي: «اقرأه: عَمَّا يَعْمَلُونَ بالغيب»، ويجوز على هذا أن يكون: (بِالْغَيْبِ) حالاً من المفعول، أي: ملتبساً، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل الفعل المُقَدَّر، أي: «اقرأه ملتبساً بالغيب»، ويجوز أن يكون: (دَنَا) على هذه الأقوال كلها، إما مستأنفة، وإما حالاً، ومعه: «قد» مُقَدَّرَةٌ عند بعضهم<sup>(٥)</sup>.

(١) - الكشف: ٢٥٣/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢.

(٣) - في (ت): "في".

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢.

(٥) - كأبي عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢.

قوله: (وَعَيْبُكَ) مبتدأ، و(في الثاني) خبره، و(الثاني) صفة لموصوف محذوف؛ لدلالة ما تقدم عليه، أي: «وَعَيْبُكَ في عَمَّا يعملون الثاني»<sup>(١)</sup>.

و(دَلَا) جملة مستأنفة سبقت للثناء عليه، ويجوز أن يكون: (دَلَا) هو الخبر، جعل الغيب دلياً دَلَّوْهُ على سبيل التَّوَسُّعِ والمبالغة.

ومعنى: (دَلَا): أَخْرَجَ دَلَّوْهُ مَلَأَى، يقال: أَدْلَاهُ، أي: أَرْسَلَهُ، و(دَلَاهُ) أَخْرَجَهُ مَلَأَى<sup>(٢)</sup>، قال تعالى: ﴿فَأَدْلَى دَلَّوْهُ﴾<sup>(٣)</sup> أي: «أَرْسَلَهَا».

و(إِلَى صَفْوِهِ) متعلق بـ(دَلَا): جعل القراءة، والعلم بها كالماء الصافي، وجعل القارئ بمنزلة رجل أدْلَى دَلَّوْهُ إلى ذلك الماء الصافي<sup>(٤)</sup>، ففاعل: (دَلَا) يجوز أن يكون ضمير القارئ، وإن لم يجر له ذكر؛ لدلالة الحال عليه<sup>(٥)</sup>.

وأن يكون ضمير (الغيب)؛ مجازاً واتساعاً، والهاء في: (صَفْوِهِ) تعود على (الغَيْب) جعله بمنزلة ماء صافٍ، والقصد بذلك كله الثناء على قراءة الغيب في الثاني؛ لظهوره بالاحتجاج المتقدم.

(١) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٥.

(٢) - انظر: اللسان: مادة "دلى" ٢٩٥/٥.

(٣) - سورة يوسف، الآية: ١٩.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤١/٢، وإبراز المعاني: ٣٠٣/٢، واللائي الفريدة: ٥٣٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٦.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤١/٢، واللائي الفريدة: ٥٣٤/٢.

## ٤٦٣- خَطِئْتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ وَلَا يَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَايِعَ دُخْلًا

أخبر عن غير نافع أنهم قرءوا: ﴿وَأَحَاطَ بِهِ خَطِئْتُهُ﴾<sup>(١)</sup> بالتوحيد،

وفهم أن نافعاً يقرؤه بالجمع: ﴿خَطِئْتُهُ﴾.

ثم أخبر عمّن رمز له بالشين المعجمة، والذال المهملة، من: (شَايِعَ دُخْلًا)، وهم الأخوان، وابن كثير أنهم قرءوا: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>(٢)</sup> / بالغيبة، فتعين لغيرهم الخطاب.

[٣٨٠/ب]

وقد اعترض على الناظم باعتراضين:

أحدهما: أنه لم يأت بواو فاصلة بين قوله: (وَعَيْبُكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوهِ دَلَا) وبين هذا البيت، فتوهم أن: «الحاء» من تسمية رمز القراءة الأولى.

وهذا الاعتراض ساقط جداً، كيف يتوهم أن: «الحاء» من: (خَطِئْتُهُ) رمزاً، وهي رمز الستة غير نافع، وقد تقدم رمز نافع، وأبي بكر، وابن كثير في قوله: (إِلَى صَفْوهِ دَلَا)، ولأن: (خَطِئْتُهُ) مفهوم أنها من لفظ القرآن، فكيف يكون أولها رمزاً<sup>(٣)</sup>.

وأجاب أبو شامة: بأنه لا يُلبَس، «لأنه رَمَزَ لنافع فيما قبله»<sup>(٤)</sup>.

يعني في قوله: (إِلَى) في آخر البيت قبل هذا.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣)- انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني: ٣٠٣/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٢٨.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٠٣/٢.

والاعتراض الثاني: أن ضدَّ التوحيد الجمع، والجمع تحته نوعان: سلامة، وتكسير، فأَيُّهما يريد؟<sup>(١)</sup>، ويؤيد هذا الإلباس: أنه قُرِئَ شاذًّا: «خَطَايَاهُ» تكسيراً<sup>(٢)</sup>.

وأجيب عنه: بأن شهرة القراءة مُغْنٍ عن ذلك، قال أبو شامة: ولو قال:

خَطِيئَاتُهُ وَحَدُّهُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ

لكان أَحْسَنَ، لأن فيه التلفظ بقراءة، وتقييد أخرى<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو عبد الله: «غير أن الجمع ينقسم إلى جمع سلامة، وجمع تكسير، وليس في البيت ما يدل على تعيين أحدهما، ولذلك لم يخل من إلباس، وكأنه اعتمد على اشتهاار قراءة نافع، وأنها بجمع السلامة، قال: ولو قال:

خَطِيئَاتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ.

ولفظ بها مجموعة؛ لارتفع الإلباس، ولكن الرواية فيه إنما هي بلفظ التوحيد» انتهى<sup>(٤)</sup>.

وهذا الذي قاله: حسن جداً، وقد يكون الناظم لفظ به كذلك، أعني: «خَطِيئَاتُهُ» بصيغة جمع السلامة، فأَمْلَاهُ على السامع فخفي عليه النطق بالألف لخفتها فكتبها عنه: (خَطِيئَتُهُ) بالتوحيد.

وقد أجاب بعضهم بأن جمع السلامة أشرف من جمع التكسير، فهو المتبادر إلى الذهن، فإذا قيل: «جَمْعٌ» تَبَادَرُ إلى السلامة، فلما فهمنا الجمع بطريق الضدية صرفناه إلى ما تبادر إليه الذهن؛ لأنه أشرف الجمعين<sup>(٥)</sup>.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

(٢) - قراءة شاذة: منسوبة لبعض الشاميين في: مختصر الشواذ لابن خالويه: ص ١٥، وغير منسوبة في البحر المحيط: ٤٤٥/١، والكشاف: ٢٨٩/١.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٠٣/٢.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

(٥) - انظر: شرح الجعيري: (خ) ٣٢٨، والسراج: ص ١٥٢.

وفيه نظر، إذ مَنَعَ المتبادر ظاهر، وكونه أشرف الجمعين مُسَلَّم، لكنه لا ينهض في تبادر الذهن إليه، وقد تستنكر عبارة الناظم من جهة اللفظ حيث قال: (خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ) وهذا لا يلتفت إليه، وكذا لا يلتفت إلى من استنكر قوله: (التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) بأن هذا لا يخطر بالبال لأحد البتة، فكيف يُسْتَبْشَع اللفظ به؟.

والوجه في توحيد: ﴿ خَطِيئَتُهُ ﴾: أنه أُريد به الجنس فكان للشمول، فهو مفرد مُؤَدِّ مُؤَدِّي الجمع مع خفته<sup>(١)</sup>، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾<sup>(٢)</sup>.

والوجه في قراءة الجمع: أنه أراد أنواع الخطايا من: كُفْر، وهو أكثرها<sup>(٣)</sup>، وغيره، ويناسبه / تَقَدُّمُ: الإحاطة<sup>(٤)</sup>.

وقال بعضهم<sup>(٥)</sup>: وَجْهُ القراءتين يَنْبَنِي على معرفة: السيئة والخطيئة، وفيهما أقوال:

أحدها: أنهما عبارتان عن الكفر بلفظين مختلفين.

الثاني: السيئة: الكفر، والخطيئة: الكبيرة.

الثالث: عكس الثاني<sup>(٦)</sup>.

(١) - انظر: الكشف: ٢٤٩/١، والموضح: ٢٨٤/١، والمحزر الوجيز: ٢٧٥/١، وشرح شعله: ص ٢٦٦.

(٢) - سورة إبراهيم، الآية: ٣٤، والنحل، الآية: ١٨.

(٣) - في (ت): "أكبرها".

(٤) - انظر: الكشف: ٢٤٩/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٤، وفتح

الوصيد: ٦٤٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٠٣/٢.

(٥) - منهم: أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

(٦) - انظر هذه الأقوال في: جامع البيان للطبري: ٤٤٥/١، ٤٤٦، والبحر المحيط: ٤٤٥/١، ٤٤٦، والدر

المصون: ٤٥٧/١، واللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.



فَوَجَّهَ قِرَاءَةَ الْجَمْعِ عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ، أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَطِيئَةِ: الْكُفْرَ، وَهُوَ مُفْرَدٌ<sup>(١)</sup>.

وعلى الوجه الثاني أن المراد به: جنس الكبيرة<sup>(٢)</sup>.

ووجه قراءة الإفراد على الوجه الأول والثالث أن المراد بالخطيئات: أنواع الكفر المتجددة كل وقت.

وعلى الوجه الثاني أن المراد به الكبائر، وهي جماعة<sup>(٣)</sup>.

وقيل المراد بالخطيئة: نفس السيئة المتقدمة فَسَمَّاها بهذين الاسمين تَقْيِيحاً لها، كأنه قال: «وأحاطة به خطيئة تلك السيئة»، ويكون المراد بالسيئة: الكفر<sup>(٤)</sup>.

وهذه الآية قيل: في الكفار خاصة [لقوله]<sup>(٥)</sup>: ﴿فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، ولأنها نزلت جواباً لليهود حين قالوا: ﴿لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾<sup>(٧)</sup>، قيل: أربعين يوماً، وهم يزعمون أنهم إنما يعذبون عدد أيام عبادة العجل، وكانت أربعين يوماً، وقيل: «بل قالوا: نُعَذَّبُ سبعة أيام»، قالوا: «لأن الدنيا سبعة آلاف سنة فَنُعَذَّبُ مكان كل ألف سنة يوماً»، فأكذبهم الله تعالى في كلتا مقالتهم، بأن مَنْ كان هذا حاله خُلِدَ في النار<sup>(٨)</sup>.

(١) - انظر: الحجة للفراسي: ١١٨/٢، ١١٩، والآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢، وكتر الجعيري: (خ) ٣٢٨.

(٢) - في (ت): "الكثيرة". وانظر: الكشف: ٢٤٩/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٢.

(٣) - انظر: الآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤٢/٢.

(٥) - في كلتا النسختين: "كقوله"، وما أثبتته لعله الصواب لموافقة السياق.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٨١.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٨٠.

(٨) - انظر: جامع البيان للطبري: ٤٤٠/١، ٤٤١، وتفسير القرطبي: ١٤/٢، وتفسير ابن كثير: ١١٨/١، والمحزر الوجيز: ٢٧٤/١.

وقال آخرون: هي في العصاة، ويُراد بالخلود: المُكث الطويل، وهذا غير ظاهر لأن الظواهر تُرَدُّه<sup>(١)</sup>.

والوجه في قراءة: ﴿لَا يَعْبُدُونَ﴾ بالغَيْبَةِ: مراعاة الاسم الظاهر في قوله: ﴿بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾<sup>(٢)</sup> فأخبر عنهم إخبار الغائبين<sup>(٣)</sup>.

والوجه في قراءته بالخطاب: حكاية حال ما خاطبوا به، كأنه قيل: «قلنا لهم: لا تعبدون إلا الله»<sup>(٤)</sup>.

والغيب، والخطاب في نحو هذا كثير كقولك: «قلت لزيد: لا يضرب<sup>(٥)</sup> أحداً، ولا تضرب» غيبة وخطاباً<sup>(٦)</sup>، ومثله ما سيأتي - إن شاء الله تعالى - في سورة آل عمران: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾<sup>(٧)</sup> غيبة، وخطاباً، وقد يلتزم أحد الأمرين كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾<sup>(٨)</sup> فأتى بالغيبة، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾<sup>(٩)</sup> فأتى بالخطاب<sup>(١٠)</sup>.

(١) - انظر: المحرر الوجيز: ٢٧٥/١، والبحر المحيط: ٤٤٦/١.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٤، والكشف: ٢٤٩/١، وشرح الهداية: ١٧٢/١، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٥٤، والآلئ الفريدة: ٥٣٥/٢.

(٤) - انظر: كشف المشكلات: ٢٠٧/١، ومعاني الزجاج: ١٦٢/١.

(٥) - في الأصل: "تضرب" والمثبت من (ت).

(٦) - انظر: الموضح: ٢٨٥/١.

(٧) - سورة آل عمران، الآية: ١٢.

(٨) - سورة الجاثية، الآية: ١٤.

(٩) - سورة هود، الآية: ١٢١.

(١٠) - انظر: إبراز المعاني: ٣٠٤/٢، ومعاني الفراء: ٥٤/١.

قال أبو شامة: «وذلك قريب من قولهم: «يا تميم كلکم»، و«يا تميم کلهم»، بالخطاب والغيبة، نظراً إلى النداء، وإلى الاسم»<sup>(١)</sup>.

وقيل: الخطاب على الالتفات، وحكمته أنه أدعى لقبول المخاطب الأمر والنهي الواردین عليه<sup>(٢)</sup>.

وجعل أبو البقاء<sup>(٣)</sup> الخطاب على إضمار القول، أي: «قلنا لهم لا تعبدون إلا الله»، والالتفات أوضح، وأحسن.

/ وارتفع هذا الفعل في قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾<sup>(٤)</sup> في كلتا القراءتين من ثمانية [٣٨١/ب] أوجه:

أحدها<sup>(٥)</sup>: أنه جواب القسم الذي تضمنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾<sup>(٦)</sup> فالتقدير: «وَإِذْ أَقْسَمْنَا على بني إسرائيل لا يعبدون، أو لا تعبدون».

والثاني<sup>(٧)</sup>: أنه خبر في معنى: النهي، كأنه قيل: «لا تعبدوا، أو لا يعبدوا»<sup>(٨)</sup> إلا الله، ويشهد لذلك صريح النهي في قراءة مَنْ قرأ: «لا تعبدوا» بحذف النون<sup>(٩)</sup>.

(١) - إبراز المعاني: ٣٠٤/٢، ٣٠٥.

(٢) - انظر: البحر المحيط: ٤٥٠/١.

(٣) - التبيان في إعراب القرآن: ٧٧/١.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٥) - انظر هذا الوجه في: الكشف: ٢٩٠/١، ومعاني الزجاج: ١٦٢/١، ومعاني الفراء: ٥٤/١.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٧) - انظر هذا الوجه في: إبراز المعاني: ٣٠٤/٢، والتبيان: ٧٨/١، والحرر: ٢٧٧/١، والبحر: ٤٥١/١،

والكشف: ٢٩٠/١، والدر المصون: ٤٥٨/١.

(٨) - في الأصل: "تعبدوا"، والمثبت من (ت).

(٩) - وهي قراءة شاذة، قرأ بها: أبي، وابن مسعود رضي الله عنه انظرها في: مختصر الشواذ لابن خالويه: ص ١٥،

والحرر الوجيز: ٢٧٦/١، والبحر: ٤٥٠/١، والكشف: ٢٩٠/١، ومعاني الفراء: ٥٣/١، ومعاني الزجاج:

١٦٢/١.

ومجيء الخبر بمعنى: النهي كثير كمجيئه بمعنى: الأمر، من ذلك قوله تعالى:

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾<sup>(٢)</sup> أي: ليرضعن، وليرتبن، لعل ذكرهما في غير هذا التصنيف<sup>(٣)</sup>.

كما أنه قد يجيء الأمر في معنى: الخبر كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾<sup>(٤)</sup> إذ البارى لا يأمر نفسه<sup>(٥)</sup>، وفائدة مجيء الأمر والنهي بلفظ الخبر: المبالغة، كأنه سُورِعَ فيهما إلى ما أمر به وإلى ما نُهي عنه [فوجدًا وفُرغَ منهما]<sup>(٦)</sup>، فأخرجنا في صورة أمر قد تحقق ووجد بلفظ الخبر<sup>(٧)</sup>.

الثالث<sup>(٨)</sup>: أنه مرفوع على إسقاط «أن» الناصبة، إذ التقدير: «أن لا يعبدوا»، وإذا سقطت «أن» جاز في المضارع الرفع والنصب، والأول أفصح. ومن ورود الوجهين قول: طرفة بن العبد<sup>(٩)</sup>:

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٣) - والعللة التي ذكرها في ذلك: قوله: "أنا وجدنا مراضع لم يرضعن أولادهن، ومطلقات لم يتربعن". انظر: الدر المصون: ٤٣٧/٢، وأشار في عمدة الحفاظ: مادة: "ر ض ع": ٩٥/٢، إلى أنه استوفى هذه المسألة في: "الدر المصون"، وكتابه: "القول الوجيز"، وسوف يتحدث المؤلف فيما سيأتي عن هذه العلة كذلك في هذا المصنف. انظر: ص ٥٣٣ من هذه الرسالة.

(٤) - سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٥) - انظر: الكشف: ٤٨/٤.

(٦) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٧) - انظر: الكشف: ٢٩٠/١، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ص ٤٥، وأسرار البلاغة للجرجاني: ص ٨٠.

(٨) - انظر هذا الوجه في: المحرر: ٢٧٧/١، والبحر: ٤٥١/١، والدر المصون: ٤٥٩/١.

(٩) - هو: أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، شاعر جاهلي، قُتل شاباً سنة: ٦٠ قبل الهجرة. انظر: الشعر والشعراء: ص ١١٤، والأعلام: ٢٢٥/٣.

والبيت: في ديوانه: ص ٣٢، وجامع البيان للطبري: ٤٤٨/١، والكتاب: ٩٩/٣، ١٠٠، ومعاني الأخفش: ٣٠٨/١، ومعني اللبيب: ٤٢١/٢، وشذرات الذهب: ص ١٨٢، والمقتضب: ٣٨٥/١، وشرح المفصل:

ألا أيُّ هذا الزَّاجِرِ أَحْضَرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللِّذَاتِ هَلْ أَنتَ مُخْلَدِي؟.

الأصل: «أَنْ أَحْضَرَ» فحذفت: «أَنْ»، فمن ثم رُوي: «أَحْضَرَ» رفعاً، ونصباً<sup>(١)</sup>.

وقد التزمت العرب رَفَعَ المضارع بعد حذف: «أَنْ»، في قولهم:

«تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(٢)</sup>.

يريدون: «أَنْ تَسْمَعَ»، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾

<sup>(٣)</sup> وإلا لزم الإخبار عن الفعل، ولا يُجِيزُهُ بَصْرِي<sup>(٤)</sup>.

الرابع<sup>(٥)</sup>: في موضع نصب على الحال من: ﴿بَنَى إِسْرَءِيلَ﴾<sup>(٦)</sup> وفيها

حينئذٍ وجهان:

= (٧/٢)، (٢٨/٤)، (٥٢/٧)، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٩١/٢، وشرح التسهيل: ٥٠/٤، وشرح

ابن عقيل: ٣٣٣/٢، وشرح التصريح: ٣٩١/٢، والدرر اللوامع: ٧/١، واللسان: مادة "دنا": ٣١٠/٥.

(١) - الرفع: رواية البصريين، والنصب: رواية الكوفيين، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩١/٢،

وشرح التسهيل: ٥٠/٤، وشرح ابن عقيل: ٣٣٣/٢.

(٢) - من أمثال العرب، يُضْرَب: لِمَنْ "سُمِعَتْهُ خَيْرٌ مِنْ رُؤْيَيْهِ". انظر: جمهرة الأمثال: ٢٦٦/١، وهو في:

الكتاب: ٤٤/٤، والخصائص: ٤٣٤/٢، وشرح التسهيل: ٥٠/٤ وأوضح المسالك: ١٧٨/٤.

(٣) - سورة الروم، الآية: ٢٤.

(٤) - أي: لا يجوزون النصب بعد إسقاط: "أَنْ"، خلافاً للكوفيين فإنهم يميزونه مستدلين بقراءة ابن مسعود

السابقة. انظر المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩١/٢، وشرح المفصل: ٥٢/٧، وشرح التسهيل:

٥٠/٤، وشرح التصريح: ٣٩١/٢، والدرر المصون: ٤٦١/١.

(٥) - انظر هذا الوجه في: المحرر: ٢٧٧/١، والبحر: ٤٥٠/١، الدرر المصون: ٤٥٨/١، والتبيان: ٧٧/١،

واللآلئ الفريدة: ٥٣٥/٢.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

أحدهما: أنها حال مقارنة، بمعنى: «أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد»، قاله: قُطْرُب<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(٢)</sup>، وتبعهما أبو البقاء<sup>(٣)</sup>، وغيره.

والثاني: أنها حال مقدرة، بمعنى: «أخذنا ميثاقهم مُقَدِّرِينَ التوحيد أبداً ما عاشوا»<sup>(٤)</sup>.

وجعلها أبو عبد الله: حالاً مقدرة مصاحبة معاً، فقال: «وقيل ارتفاعه لأنه في موضع الحال، والتقدير: مُوَحِّدِينَ، وهي حال مصاحبة مُقَدَّرَةٌ لأنهم كانوا وقت أخذ العهد عليهم موحدين، والتزموا الإقامة على التوحيد، ويجوز أن يكون حالاً مصاحبة فقط على أن يكون التقدير: ملتزمين الإقامة على التوحيد أبداً ما عاشوا» انتهى<sup>(٥)</sup>.

فقد جعلها ثلاثة أوجه، والنحويون لا يعرفون الحال / إلا منقسمة قسمين: إما [٣٨٢/أ] مقارنة، وهي التي عني بقوله: «المصاحبة»، وإما مقدرة، أما كونها مقدرة مقارنة<sup>(٦)</sup> معاً فلا.

ثم قوله في كل منها: تقديره: «ملتزمين الإقامة على التوحيد»، أو «ملتزمين التوحيد أبداً ما عاشوا»، غير ظاهر؛ لأنها بمعنى واحد، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: «ملتزمين الإقامة على التوحيد»، أو «ملتزمين التوحيد أبداً ما عاشوا»، وهذه حال مصاحبة.

وقد اعترض على من جعلها حالاً من: ﴿بَنَى إِسْرَءِيلَ﴾ بأن الحال من المضاف إليه ممتنعة، أو ضعيفة، إلا في مواضع استثنائها بعضهم هذا ليس منها، فإن

(١) - هو: أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد النحوي، المعروف بـ "قُطْرُب"، أحد علماء اللغة والنحو والأدب، لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر، له: "المثلث"، و"الأصوات"، و"الصفات"، وغيرها، ت: ٢٠٦هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢١٩/٣، وبغية الوعاة: ٢٤٢/١.

(٢) - انظر: المقتضب: ١٣٤/١.

(٣) - انظر: التبيان: ٧٧/١.

(٤) - انظر: التبيان: ٧٧/١، والبحر: ٤٥٠/١.

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٣٥/٢، ٥٣٦.

(٦) - في (ت): تقدم وتأخير والعبارة هكذا: "مقارنة مقدرة"، وانظر: شرح الأشموني: ٤٥/٢.

قيل: بل هذا من تلك المواضع لأن المضاف إليه معمول في المعنى للمضاف، وذلك أن: ﴿مِثْقَ﴾ إما مصدر أو في حكم المصدر، فيكون المضاف إليه فاعلاً، أو مفعولاً<sup>(١)</sup>.

فالجواب: أن من شرط إعمال المصدر غير الواقع موقع الفعل [أن يَنْحَلَّ]<sup>(٢)</sup> لحرف مصدري وفعل، وهذا غير محتمل لهما، ألا ترى أنك لو قَدَّرْتَ: «وإذا أخذنا أن نواثق بني إسرائيل أن يواثقنا بنو إسرائيل»، لم يصح، بدليل: أنك إذا قلت: «أَخَذْتُ عِلْمَ زيد» لم يَجُزْ تقديره: «بأن يَعْلَمَ زيد».

ولذلك منع ابن الطراوة<sup>(٣)</sup> في ترجمة سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»<sup>(٤)</sup> أن يقدَّرَ المصدرُ بحرف مَصْدَرِي والفعل، وردَّ وأنكر على من أجازه.

الخامس<sup>(٥)</sup>: أنه جواب لقَسَمٍ مُقَدَّرٌ دَلَّ عليه لفظ: «الميثاق»، أي: استخلفناهم، وقلنا لهم بالله<sup>(٦)</sup> لا يعبدون، وهذا قول لسيبويه<sup>(٧)</sup>، وتابعه عليه الكسائي، والفراء<sup>(٨)</sup>، والمبرد<sup>(٩)</sup>.

(١)- انظر: البحر: ٤٥٠/١، والدر المصون: ٤٥٩/١.

(٢)- في كلتا النسختين: "أن يحلله"، والمثبت من البحر: ٤٥٠/١، والدر المصون: ٤٥٩/١، لأن السمين ناقل هذا الاعتراض بجوابه من شيخه أبي حيان.

(٣)- هو: أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي، ابن الطراوة، كان نحويًا ماهراً، وأديباً بارعاً، له آراء في النحو تفرَّد بها، ت: ٥٢٨ هـ. انظر: إنباه الرواة: ١١٣/٤، بغية الوعاة: ٦٠٢/١.

(٤)- الكتاب: ١٢/١.

(٥)- انظر هذا الوجه: في جامع البيان للطبري: ٤٤٨/١، ومعاني الأخفش: ٣٠٧/١، ومعاني الفراء: ٥٤/١، والكتاب: ١٠٦/٣، وكشف المشكلات: ٢٠٦/١، والدر المصون: ٤٥٩/١.

(٦)- "بالله" سقطت من النسختين، والمثبت من: الكتاب: ١٠٦/٣، ومعاني الأخفش: ٣٠٧/١.

(٧)- الكتاب: ١٠٥/٣، ١٠٦.

(٨)- معاني القرآن للفراء: ٥٤/١.

(٩)- المقتضب: ١٥٠/١.

السادس<sup>(١)</sup>: أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب لأنها مفسّرة لأخذ الميثاق، وذلك أنه تعالى لمّا ذكر أخذ الميثاق منهم كان فيه إيهام للميثاق ما هو؟ ففسّر بهذه الجملة.

السابع<sup>(٢)</sup>: أن «أن» وما في حيزها في محل جر أو نصب بعد إسقاط الخافض، أعني: «أن» المقدّر<sup>(٣)</sup> قبل الفعل المضارع، والتقدير: «ميثاق بني إسرائيل على أن لا يعبدوا»، أو «بأن لا يعبدوا» فحذف الخافض، فجرى فيه الخلاف المشهور بين سيبويه، والخليل<sup>(٤)</sup>، وغيرهما<sup>(٥)</sup>، ثم حذفت: «أن» فارتفع الفعل المضارع.

الثامن<sup>(٦)</sup>: أن الأصل «أن لا يعبدون» و«أن» هذه مفسّرة لا ناصبة، ثم حذفت: «أن» المفسّرة، قاله: الزمخشري<sup>(٧)</sup>. وفيه نظر، لأن: «أن» المفسّرة لا تحذف، وفي الآية كلام أكثر من هذا ذكرته في غير هذا الموضوع<sup>(٨)</sup>.

قوله: (خَطِيئَتُهُ) مبتدأ، و(التَّوْحِيدُ) يجوز أن يكون مبتدأ ثانياً، و(عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) خبره، والجملة خبر الأول، والعائد إما مُقَدَّرٌ، أي: «التوحيد فيه»، كقولهم: «السَّمْنُ مَتَوَانٌ بِدِرْهِمٍ»، أي: «مَتَوَانٌ مِنْهُ»<sup>(٩)</sup>، وإما قامت: «أل» مقامه، أي: توحيده.

وأن يكون: (التَّوْحِيدُ) بدلاً منه، و(عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) خبر الأول، / ويكون هذا [٣٨٢/ب] بدل احتمال، ولا بد حينئذٍ من عائد أيضاً، والكلام فيه كما مرّ من الوجهين.

(١) - انظر هذا الوجه في: البحر: ٤٥١/١، والدر المصون: ٤٥٨/١.

(٢) - انظر هذا الوجه في: البحر: ٤٥١/١، والتبيان: ٧٧/١.

(٣) - في (ت): "المقدرة".

(٤) - هو: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري، صاحب العربية والعروض، وأستاذ سيبويه، له كتاب: "العين"، و"العروض"، و"الشواهد"، ت: ١٧٥هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٧٦/١، وبغية الوعاة: ٥٥٧/١.

(٥) - سبقت الإشارة لهذا الخلاف قريباً ص: ٢٧٦.

(٦) - انظر هذا الوجه في: البحر: ٤٥٠/١، والكشاف: ٢٩٠/١.

(٧) - الكشاف: ٢٩٠/١.

(٨) - انظر: الدر المصون: ٤٥٧/١، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١.

(٩) - انظر: شرح الأشموني: ١٨٤/١، وشرح ابن عقيل: ١٩١/١، والآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢.



وأن يكون: (التَّوْحِيدُ) نعتاً على تقدير حذف مضاف، أي: «خطيئته ذو التوحيد»، ويكون: (عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) خبر الأول أيضاً، وتقدّم ما فيه من البحث. قوله: (وَلَا يَعْبُدُونَ) مبتدأ، و(الْغَيْبُ) يُرَوَى رفعاً ونصباً، فإن رويناه: رفعاً كان مبتدأ ثانياً، و(شَايَعٍ) خبره، والجملة خبر الأول، والكلام في العائد كما تقدم في نظيره، أي: «الغيب فيه»، أو «غيبه»<sup>(١)</sup>.

ويجوز أن يكون بدلاً من: (لَا يَعْبُدُونَ) بدل اشتمال، والعائد كما تقدم، ويجوز أن يكون: (الْغَيْبُ) نعتاً له أيضاً بالتأويل المذكور، و(شَايَعٍ) هو الخبر. والحاصل: أنه كل ما جاز في الجملة - وهي قوله: (خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) - جاز في هذه أيضاً.

وقد جَوَّزَ أبو شامة<sup>(٢)</sup> في: (التَّوْحِيدِ) أن يكون: نعتاً، ولم يذكر البدل، وفي (لَا يَعْبُدُونَ الْغَيْبُ) ذكر البدل، ولم يذكر النعت، ولا الابتداء، ولا فرق بينهما كما ترى.

و(شَايَعٍ) معناه: تَابَعَ<sup>(٣)</sup>، وفاعله ضمير عائد على: (الْغَيْبِ).

و(دُخُلًا): فيه وجهان: أحدهما: أنه حال من فاعل: (شَايَعٍ)<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنه مفعول: (شَايَعٍ)<sup>(٥)</sup>، وهذان الوجهان جائزان على كل إعراب من الأعراب الثلاثة، أعني كون: (الْغَيْبِ) بدلاً، أو نعتاً، أو مبتدأ، وإذا أعربنا: (دُخُلًا) حالاً، كان مفعول: (شَايَعٍ) مُقَدَّرًا، أي: تابع ما قبله في<sup>(٦)</sup> الغيب.

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٦.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٠٣/٢، ٣٠٤.

(٣) - انظر: اللسان: مادة: "شيع" ١٧٦/٨.

(٤) - فتح الوصيد: ٦٤٣/٢، واللائئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

(٥) - فتح الوصيد: ٦٤٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٦.

(٦) - في (ت): "من".

فإن قلت: أبو شامة لم يذكر هذين الوجهين إلا مع إعراب: (الغَيْب) بدل  
اشتمال.

والجواب: أنه لم يَذْكُرْ غير البدل، فقال: «وَالدُّخْلُ: الدَّخِيلُ الَّذِي يُدَاخِلُكَ  
في أموركَ، وهو حال من الضمير في: (شَايَع)، والضمير عائد على: (الغَيْب)، أو  
على: (لا يَعْبُدُونَ)، فإن عاد على: (الغَيْب) كان: (لا يَعْبُدُونَ): مبتدأ، و(الغَيْب)  
مرفوع على أنه [مبتدأ ثان، أو]<sup>(١)</sup> بدل منه: بدل اشتمال، نحو: «زيد ثوبه حسن»،  
أي، الغيب فيه تابع ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾<sup>(٢)</sup> أي: تابعه  
في حال كونه دخلاً<sup>(٣)</sup> [ليس بأجنبي، ويجوز أن يكون: (دُخْلًا): مفعولاً على  
هذا]<sup>(٤)</sup>، أي: تابع دخيلاً له، وهو ما قبله من الغيبة. انتهى<sup>(٥)</sup>.

وإن روينّا: (الغَيْبَ) بالنصب فيكون الفاعل لـ(شَايَع) ضميراً عائداً على:  
(لا<sup>(٦)</sup> يَعْبُدُونَ)، و(الغَيْبَ) مفعوله، أي: «لا يعبدون تابع الغيب»، ويكون: (دُخْلًا)  
على هذا حالاً فقط<sup>(٧)</sup>.

وقد عرفت معنى: «الدُّخْلُ»، وهو الذي يُدَاخِلُ المرء في أموره، ويُبَاطِنُهُ<sup>(٨)</sup>.  
واختار أبو عبد الله رواية النصب، قال: «لعدم الحذف معه»<sup>(٩)</sup>.

(١) - ما بين المعكوفتين زيادة من: "إبراز المعاني" لا بد منها.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣) - "دخلاً" سقطت من (ت).

(٤) - ما بين المعكوفتين زيادة من: "إبراز المعاني" لا بد منها.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٠٤/٢.

(٦) - "لا" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٧) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤٣/٢.

(٨) - انظر: اللسان: مادة: "دخل" ٢٢٩/٥، وفتح الوصيد: ٦٤٣/٢، واللائئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

(٩) - الللائئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

أي: مع النصب، ويعني بـ«الحذف» حذف العائد لأنه لم يعرب:

(الغَيْب) في رواية الرفع إلا مبتدأ، و(شَايَع) خبره<sup>(١)</sup>، وكذا إذا / أعربناه بدلاً، أو نعتاً فلا بد من الحذف، فلذلك كان النصب أرجح على كل تقدير.

وقد يقال: إذا قلنا: إن «أل» قائمة مقام الضمير، وأن التقدير: «غَيْبُهُ» فلا حذف، وفيه نظر، إذ لقائل أن يقول: فيه حذف العائد، وتعويض غيره مقامه، ففيه حذف في الجملة، أو يقال: لمّا قام غيره مقامه لم يُبَال بحذفه.

#### ٤٦٤ - وَقُلْ حَسَنًا شُكْرًا وَحُسْنًا بِضَمِّهِ وَسَاكِنِهِ الْبَاقُونَ وَاحْسُنْ مَقُولًا

أمر أن يُقال، أي: يُقرأ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾<sup>(٢)</sup> بفتح الحاء، والسين، على ما لفظ به لمن رمز له بالشين المعجمة، من: (شُكْرًا)، وهما الأخوان، وأن يُقرأ للباقيين بِضَمِّ الحاء، وسكون السين، على ما لفظ به أيضاً، وقيد به من الضم والسكون.

واعلم: أنه يُؤخذ من ضِدِّ تقييد قوله: (بِضَمِّهِ وَسَاكِنِهِ) أن قراءة الأخوان بفتح الحاء والسين معاً، وذلك أن ضِدَّ الضم: الفتح، وضِدَّ السكون: الحركة المطلقة، والحركة المطلقة هي: الفتح، ولكن هذا عكس فعله في أبيات هذه القصيدة كلها؛ لأنه يَذْكُر القيود للمذكورين ويؤخذ ضِدَّ القيود لمن لم يذكرهم، وهنا أخذنا القيود لمن لم يذكرهم بالرمز، وهم الباقيون، وأخذنا بضِدَّ القيود لمن ذكرهم بالرمز، وإنما قلنا: هذا واحتجنا إليه؛ لأن لفظه بقوله: (وَقُلْ حَسَنًا) لا يؤمن تغيير حركاته في الكتابة، فيُقرأ: «حُسْنًا» بضميتين إذ ليس في لفظه ما يدفع أن يُقرأ كذلك<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبد الله - مُقَرَّرًا ما ذكرته -: «غير أن لفظه بذلك عارٍ عن الجلاء؛ لاحتمال تَغْيِير شَكْلِهِ إذا كُتِبَ، أو لَعَدَم شَكْلِهِ، فَرُبَّمَا قُرِئَ: «حُسْنًا» بضميتين لصحة

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢، وكتر الجعيري: (خ) ٣٢٩، وشرح الملا علي قارئ: (خ) ١٧٤.

وزنه ومعناه، ولو حُقِّقَتْ روايته ولم يُغَيَّر شكله لم يكن فيه دليل على القراءة الأخرى، ولذلك قَيَّدَها بالضَّم والإسكان، وأفاد بذلك يَبَان ما لفظ به من قراءة حمزة والكسائي، لأنها يَتَعَيَّن فيها فتح الحاء والسين على ما قرَّره.

وطريق هذا البيت مخالف لطريق أبيات القصيدة، لأن طريق أبيات القصيدة تَقْيِيد قراءة المذكورين، والدلالة على طريق الباقيين بذلك، وطريق هذا البيت تَقْيِيد قراءة الباقيين، والدلالة على طريق المذكورين بذلك، قال: وهي طَرِيقَةٌ حَسَنَةٌ أتى بها على حَسَب ما تَأَتَّى له. انتهى<sup>(١)</sup>.

قلت: ولقائل أن يقول: قوله: «لا احتمال تَغْيِير شكله . . . إلى آخره»، هذا وارد في كل ما استغنى بِلَفْظِهِ عن تَقْيِيدِهِ، فإنه يُمَكِّن أن يَأْتِيَ فيه ما ذَكَر.

وأيضاً فلو قال قائل: ما ذكرتم من أنه يُؤْخَذ للباقيين القيود، وللمذكورين ضِدُّ القيود يَنبَغِي أن لا يُجَوَّز؛ لأنه مُخَالِف لقاعدة الناظم، / وقاعدة أبيات قصيدته من [٣٨٣/ب] أولها إلى آخرها، فلا يَنبَغِي أن يعتبر، ويكون الناظم استغنى عن تقييد قراءة الأخوين بلفظه بها، ونَصَّ على قراءة الباقيين؛ لأنها لا تُفْهَم من قراءة الأخوين.

وقال أبو شامة: «ثم بَيَّن قراءة الباقيين، وقَيَّدَها بالضَّم والإسكان، وَلَزِم من ذلك تَقْيِيد القراءة الأخرى، وإن كان لَفْظُهَا قد جَلَا عنها، لأن الضَّم ضِدُّه: الفتح، والإسكان ضِدُّه: التحريك المطلق، والتَّحْرِيك المطلق هو: الفتح، وكان يمكنه جَعْل هذا البيت، والذي بعده واحداً، فيقول:

وَقُلْ حَسَنًا شُكْرًا وَحُسْنًا سَوَاهُمَا وَتَظَاهَرُوا تَظَاهَرًا خَفًّا ثَمَلًا

ويكون قد حَذَف النون للضَّرورة، كقوله: (وَقُلْ فَطْرُنْ)<sup>(٢)</sup> ولم يَقْرَأ أَحَدٌ بحذف الياء] انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٦)، "باب ياءات الإضافة".

(٣) - إبراز المعاني: ٣٠٥/٢، وانظر: السراج: ص ١٥٢.

وفي كلامه هذا ما تقدم من اللبس، ثم قوله: «كقوله: (وَقُلْ فَطَرَنَ) ولم يقرأ أحد بحذف الياء»،<sup>(١)</sup> ليس قياساً صحيحاً؛ لأن حذف الياء كثرَ كَثْرَةً شائعة قراءة ولغة، وإن اُتِفِقَ أن أحداً لم يقرأ بحذفها، وأما حذف نون الرفع لغير مقتضى صناعي، فلم يرد قراءة ولا لغة إلا شيء لم يُعْتَدَ به في الشعر نَبَّهَتْ عليه في غير هذا الموضوع<sup>(٢)</sup>، فلا يلزم من ارتكابه شيئاً جائزاً في اللغة الفاشية ارتكاب ما لا يجوز لغة، والضرورة غير واردة علينا.

والوجه في قراءة ﴿حَسَنًا﴾ بفتحيتين: أنه نعت مصدر محذوف، أي: «قولاً حَسَنًا»، و«حَسَن» في الصفات كَبَطَل وبابه<sup>(٣)</sup>.

والوجه في قراءته بضممة وسكون: أن يكون صفة أيضاً على: «فُعْل»، كـ«الحُلُو»، و«المُرِّ»، فيكون نعت مصدر محذوف، ويكون حينئذ: «الحُسَن»، [و«الحُسَن»]<sup>(٤)</sup> لغتين في معنى واحد كـ«العَرَب، والعُرْب»، و«العَدَم، والعُدَم»، و«البَخْل، والبُخْل»، و«الحَزَن، والحُزَن»، و«الرَّشَد، والرُّشْد»<sup>(٥)</sup>.

وقيل: بل هو مصدر على وزن: «فُعْل» كـ«شُكِر»، و«نُكِر»، وحينئذ فيكون نعتاً لمحذوف، إما على المبالغة<sup>(٦)</sup>، وإما على حذف مضاف، أي: «قولاً ذا

(١)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢)- في: الدر المصون: ١٦/٥، ١٧، وانظر هذه المسألة في: الخصائص لابن جني: ٣٨٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٥٢/١.

(٣)- انظر: الكشف: ٢٥٠/١، وشرح الهداية: ١٧٣/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٣، والموضح: ٢٨٦/١، والإتحاف: ٤٠١/١، وإيجاز البيان للنيسابوري: ١٠١/١.

(٤)- ما بين المعكوفتين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٥)- انظر: الكشف: ٢٥٠/١، والحجة للفارسي: ١٢٧/٢، ومشكل إعراب القرآن: ١٠٢/١، ومعاني الأخفش: ٣٠٩/١.

(٦)- انظر: الموضح: ٢٨٦/١، والإتحاف: ٤٠١/١، والبحر: ٤٥٣/١، واللائي الفريدة: ٥٣٧/٢.

حُسْنٌ»<sup>(١)</sup>، والحَسَنَ ضِدُّ الْقُبْحِ، ويجوز أن يكون المصدر واقعاً مَوْقِعَ الصِّفَةِ<sup>(٢)</sup>،  
والأوجه الثلاثة مَقُولَةٌ وَمَنْقُولَةٌ في: «رَجُلٌ عَدْلٌ»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: بل هو مصدر على معنى: العامل، إذ التقدير: «وَأَحْسِنُوا الْقَوْلَ لِلنَّاسِ حُسْنًا»<sup>(٤)</sup>، وفيه تَكْلُفٌ.

وقد قُرِئَ «حُسْنًا» بضمّتين، وتنوين<sup>(٥)</sup>، و«حُسْنِي» بضمّة وسكون دون تنوين<sup>(٦)</sup>، وفيها بحث طويل حرّره في غير هذا الموضوع<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وَقُلْ) معناه: اقرأ وأتْلُ، و(حَسَنًا) مفعوله، و(شُكْرًا) فيه وجهان:

أحدهما: أنَّه: حال، أي: «قل ذلك حال كونك شاكراً»، ففي: (شُكْرًا):  
ثلاثة الأوجه المذكورة في: «رَجُلٌ عَدْلٌ»، أي: «ذا شُكْرٍ»، أو هو: «نَفْسُ الشُّكْرِ»، أو  
«أَوْقَعَ شُكْرًا مَوْقِعَ شَاكِرًا».

(١) - انظر: الكشف: ٢٥٠/١، وشرح الهداية: ١٧٣/١، والحجة للفارسي: ١٢٧/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٧/٢.

(٣) - قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: «مررت برجلٍ عَدْلٍ»، مؤول إما على وضع: "عَدْلٍ"، موضع: "عادل"، أو على حذف مضاف، أي: "ذي عَدْلٍ"، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً. شرح ابن عقيل باختصار: ١٨٦/٢، وانظر: أوضح المسالك: ٢٧٨/٣.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٧/٢.

(٥) - قراءة شاذة: منسوبة إلى عطاء بن أبي رباح، وعيسى بن عمر في: مختصر الشواذ لابن خالويه: ص ١٥، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري: ١٨٢/١، والبحر: ٤٥٣/١، وتفسير القرطبي: ٢٠/٢، والمحزر الوجيز: ٢٧٨/١.

(٦) - قراءة شاذة: منسوبة إلى أبي، وطلحة بن مصرف، في البحر: ٤٥٣/١، والكشاف: ٢٩٠/١، والمحزر: ٢٨٧/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٢٦/١، وضعّفها كل من العكبري في إعراب الشواذ: ١٨٢/١، والزجاج في معانيه: ١٦٤/١، والأخفش في معانيه: ٣٠٩/١، وسيبويه في كتابه: ٣٦٤/٤، والنيسابوري في إيجاز البيان: ١١٠/١.

(٧) - انظر: الدر المصون: ٤٦٦/١، ٤٦٧.

وفيه أمرٌ معنوي، وهو أن الإنسان مأمور بأن يقول قولاً حسناً<sup>(١)</sup>، كما في التفسير إذ اليهود أمرُوا أَنْ يَقُولُوا صِدْقًا، وَعَدْلًا فِي / بُيُوتِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وصفته، ولا يُبَدِّلُوهَا، ولا يُغَيِّرُوهَا<sup>(٢)</sup>، أو أنهم يأمرُونَ بالمعروف وينهون عن المنكر<sup>(٣)</sup>، وهذا أَحْسَنُ القول.

والثاني: أَنْ: (شُكْرًا) مفعول من أجله، أي: «قل ذلك لأجل شُكْرِ اللَّهِ تعالى وحمده، لأنَّ وَقَفَكَ لِنَقْلِ ذلك»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وَحُسْنًا) مفعول فِعْلٍ مُقَدَّرٍ، (وَالْبَاقُونَ): فاعله، والتقدير: «وَقَرَأَ: حُسْنًا الْبَاقُونَ».

وقوله: (بِضَمِّهِ) متعلقٌ بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ كما تقول: «قَرَأَ فلان بالحرف الفلاني»، أو يكون مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، أي: «مُلْتَبِسًا بِضَمِّهِ»، فالهاء تَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ.

(وَسَاكِنِهِ) عَطْفٌ عَلَى: (بِضَمِّهِ)، واسم الفاعل هنا وَاقِعٌ مَوْقِعِ الْمَصْدَرِ، أي: «وَسُكُونِهِ»، كقولهم: «أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»، أي: «أَقِيَامًا»، في أحد الوجهين<sup>(٥)</sup>.

ويجوز أَنْ يَكُونَ مُلْتَبِسًا بِذِي ضَمِّهِ وَسَاكِنِهِ، فَتُعْطَفُ<sup>(٦)</sup> صفة على مثلها.

قال أبو شامة: «ثم لو قال: «وإِسْكَانِهِ الْبَاقُونَ»، أو «وَيُسْكِنُهُ»، لكان أولى من قوله: (وَسَاكِنِهِ)، ليعْطِفَ مَصْدَرًا عَلَى مثله، قال: ولا يصح ما ذكره إلا بتقدير: بذى

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٦٤٤/٢، والآلئ الفريدة: ٥٣٧/٢.

(٢)- انظر: جامع البيان للطبري: ٤٥١/١، ٤٥٢، وتفسير القرطبي: ٢٠/٢.

(٣)- انظر: المحرر الوجيز: ٢٧٨/١، وتفسير ابن كثير: ١٢٠/١.

(٤)- انظر: الآلئ الفريدة: ٥٣٧/٢، وشرح شعله: ص ٢٦٧.

(٥)- انظر: شرح التسهيل: ٨١/٣، والخصائص لابن جني: ٢٥٩/٣.

(٦)- في (ت): "فيعطف".

ضَمَّه وساكنه، أي: بالمضموم والساكن، وقوله: «بَضَمَّه وإِسْكَانَه»، أَخْصَرَ وأولى، وَأَوْضَحَ معنى». انتهى<sup>(١)</sup>.

قوله: «إِنْ إِسْكَانَه أَخْصَرَ»، ليس بجيد، بل: (سَاكِنَه) أَخْصَرَ، فَإِنْ: (سَاكِنَه) خمسة أَحْرَف، و«إِسْكَانَه» ستة أَحْرَف، وأما كونه: أولى فممنوع، لأنه إنما يكون أولى إذا قلنا: إِنْ: (سَاكِنَه) اسم فاعل على بابه، ولا تُسَلَّم، بل هو واقع مَوْقِع المصدر كما تَقَدَّمَ، أو لأنه يُقَدَّر قبل: (ضَمَّه) مضافاً كما قال هو، فتحصل المناسبة على كلا التقديرين.

ويجوز أن يكون: (حَسَنًا) مبتدأ، و(الباقون) خبره على حذف مضاف تقديره: «قراءة الباقيين»، وأن يكون: (حُسْنًا) مبتدأ، و(بَضَمَّه) خبره<sup>(٢)</sup>، و(الباقون): فاعل فعلٍ مُقَدَّر جواباً لسؤال مُقَدَّر، كأن قائلًا قال: فمن قرأ بذلك؟. فقال: الباقون.

قوله: (وَأَحْسِنَ) أي: «كُنْ حَسَنًا في نفسك»، و(مَقُولًا) إما: حال، أي: «أَحْسِنَ في حال كونك مَقُولًا غيرك»، أي: نَاقِلًا ما يَقْرَأ به، وتُقرئه؛ لأن النَاقِل مَقُول غيره ما يَرَوِيه عنه وينقله، أي: أَحْسِنَ في نَقْلِكَ، وتوجيهك ما تَنُقِلُه عن غيرك، وتُوجِّهُه به من الأوجه الماثورة عن أهل العلم، أو ما يصح عندك إذا كان مَاشِيًا على قوانينهم<sup>(٣)</sup>.

وإما: تمييز، نحو: «لله دَرُّه فَارِسًا»، و«حَسْبُكَ به ناصراً».

قال أبو شامة: «لأن النسبة في المعنى إلى مصادر هذه المنصوبات، أي: «لله دَرُّه فروسيته»، و«حَسْبُكَ نُصْرَتَه»، وَلِتُحْسِنَ تَقْوِيلَكَ، وأداؤك هذه الوجوه من القراءات في نسبتها إلى أربابها»<sup>(٤)</sup>.

(١) - إبراز المعاني: ٣٠٥/٢.

(٢) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٧.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٧.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٠٦/٢.



## ٤٦٥- وَتَظَاهَرُونَ الظَّاءَ خَفَّفَ ثَابِتًا وَعَنْهُمْ لَدَى التَّحْرِيمِ أَيْضًا تَحَلُّلًا

/ أخبر عَمَّن رمز له بالثاء المثلثة مِنْ: (ثَابِتًا)، وهم الكوفيون أنهم قرعوا هنا: [٣٨٤/ب] ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ﴾<sup>(١)</sup> بتخفيف الظاء، وأهم قرعوا في التحريم: ﴿تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾<sup>(٢)</sup> بالتخفيف أيضاً، فَتَعَيَّنَ لغيرهم تَثْقِيلُ الظاء في السورتين.

وقد سأل أبو عبد الله سُؤلاً واضحاً، وأجاب عنه، فقال: «فإن قيل: المفهوم من ظاهر الكلام أن الإشارة إلى تخفيف الظاء من: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾، وليس في التحريم: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾، وإنما فيها: ﴿تَظَاهَرَا﴾؟»

قيل: لَمَّا كان التخفيف والتثقيب واقعين في الفعل، وليس الغرض إلا ذكره، وإنما ذكر ما اتصل به ضرورة سَاغَ التسامح بذلك»<sup>(٣)</sup>.

والحجة لمن خَفَّفَ الظاءَ مِنْ هذا الفعل: أَنَّ أَصْلَهُ: بتاءين، الأولى: للمضارعة، والثانية: للتفاعل، فَثَقُلَ اجتماع مثليْن، ففَرَرْنَا إلى التخفيف<sup>(٤)</sup>.  
والتخفيف إمَّا بالحذف، وإمَّا بالإدغام، فأخذ قومٌ بالأول، وهم: الكوفيون، والباقيون: بالثاني.

وإنما آثَرَ الكوفيون الحذف على الإدغام؛ لأنه أَخَفَّ منه، فإن الإدغام يُؤدِّي إلى تَثْقِيلِ الحَرْفِ، أي: تَشْدِيدِهِ، فَكَأَنَّا عُدْنَا لَمَّا فَرَرْنَا مِنْهُ<sup>(٥)</sup>.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٢)- سورة التحريم، الآية: ٤.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢، ٥٣٩.

(٤)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٤، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٥٥، والموضح: ٢٨٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٠/١.

(٥)- فالحذف مع تخفيف الظاء مبالغة في التخفيف، انظر: الكشف: ٢٥٠/١، والإتحاف: ٤٠١/١، وغيث النفع: ص ١٢١.

ثم اختلف القائلون بالحذف<sup>(١)</sup> فقال بعضهم: الثانية هي المحذوفة<sup>(٢)</sup>؛ لأن الثقل بها حصل، وعندها تحقق<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً فإن الأولى تدلُّ على معنى وهو: المضارعة، والثانية: لا تُفيد ذلك، ومعنى: المضارعة أمرٌ مطلوب<sup>(٤)</sup>.

ولذلك<sup>(٥)</sup> إذا اجتمعت نون التوكيد مع نون الرفع حذفت نون الرفع وبقيت نون التوكيد لدلالاتها على معنى، وهذا مذهب سيبويه وأتباعه<sup>(٦)</sup>.

وقال آخرون: بل المحذوف الأولى<sup>(٧)</sup>، قالوا: «لأنها لم تكن ثابتة في الماضي بل زيدت للمضارعة، فالثانية سابقة في الوجود قبل الأولى إذ حُرِف المضارعة طارئاً دخوله على الماضي»<sup>(٨)</sup>، وهذا مذهب الكوفيين.

والناظم - رحمه الله - لا يُؤخَذ من كلامه أكثر من أن إحدَى التاءين حُذِف، وليس فيه تَعَرُّض لأيهما المحذوفة بعينها.

(١) - إذا اجتمعت تاءان في أول المضارع ثم حذفت إحداهما فأيهما المحذوفة، هذه مسألة خلافية بين

البصريين والكوفيين ولكل أدلة. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٣/٢، وشرح التصريح: ٧٦١/٢.

(٢) - قال بذلك: سيبويه في الكتاب: ٤٧٦/٤، والزجاج في معانيه: ١٦٦/١، والأخفش في معانيه:

٣١٠/١، ومكي في مشكل إعراب القرآن: ١٠٣/١، وأبو حيان في البحر: ٤٥٩/١، والأزهري في معاني

القراءات: ص ٥٥، وابن زنجلة في الحجة: ص ١٠٤.

(٣) - انظر: كشف المشكلات: ٢١٠/١، وشرح التصريح: ٧٦١/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد:

٣٢٨/١، والبيان: ٨٠/١.

(٤) - انظر: الحجة للفارسي: ١٣٥/٢، والموضح: ٢٨٧/١، وفتح الوصيد: ٦٤٥/٢، ومعاني الأخفش:

٣١٠/١.

(٥) - في (ت): "كذلك".

(٦) - انظر: الكتاب: ٥١٩/٣.

(٧) - لم يقل بذلك من الكوفيين إلا هشام بن معاوية الضرير من أصحاب الكسائي، انظر: شرح التصريح:

٧٦١/٢، ومشكل إعراب القرآن: ١٠٣/١، والبحر: ٤٥٩/١، والدر المصون: ٤٧٩/١، والحجة لابن

خالويه: ص ٣٤، وشرح الهداية: ١٧٣/١.

(٨) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤٥/٢، والآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢.

وأما غير الكوفيين فإنه لَمَّا ثَقُلَ وجود التاءين عنده لم يُخَفَّفَ بالحذف لأن فيه إخلالاً ببعض الكلمة في الجملة مع الاستغناء عنه وهو: التخفيف بالإدغام<sup>(١)</sup>، والإدغام في اللغة أَكْثَرُ مَنْ أَنْ يُحْصَى، وَلَمَّا أُريد الإدغام أُبدلت التاء الثانية: طاء؛ لأنها تُقَارِبُ الظاء، وأُدْغِمَتْ فيها<sup>(٢)</sup>، وقد تقدم بيان مقاربتها لها في الإدغام الصغير<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

ولهذا الحرف نظائر - ستأتي إن شاء الله تعالى - وهي: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>،

﴿تَنْزَلُ﴾<sup>(٥)</sup>، وما أشبه ذلك، وهو جَارٍ أَيْضاً في اجتماع النونين عند بعضهم/ [١/٣٨٥]

(١) - قال مكي: "وحسن الإدغام لأنك تبدل فيه حرفاً أقوى من التاء"، الكشف: ٢٥١/١، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢.

(٢) - انظر: معاني الزجاج: ١٦٦/١، ومعاني القراءات: ص ٥٥، وشرح الهداية: ١٧٣/١، والإتحاف: ٤٠١/١.

(٣) - تقدم في باب: "ذكر تاء التأنيث" عند شرحه لقول الناظم:

(وَأَظْهَرَ رَاوِيَهُ هِشَامٌ هَلُمَّتْ فِي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلَا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٢٦٩)، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ١١٥٠/٣.

(٤) - سورة الأنعام، الآية: ١٥٢، على قراءة غير الكوفيين، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم: (وَتَذَكَّرُونَ الْكُلَّ خَفَّ عَلَى شَدَا ...).

متن الشاطبية: البيت رقم: (٦٧٧)، فرش سورة الأنعام.

(٥) - سورة الحجر، الآية: ٨، على قراءة: البزي، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(تَنْزَلُ عَنْهُ أَرْبَعٌ وَتَنَاصِرُونَ ...)

متن الشاطبية: البيت رقم: (٥٢٩)، فرش سورة البقرة.

وسَيَأْتِي هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿كَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد قُرِيءَ: «تَتَظَاهَرُونَ»، و«تَتَظَاهَرَا» بتاءين<sup>(٣)</sup>، وهي مُبَيَّنَةٌ لِهَذَا الْأَصْلِ، وَقُرِيءَ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَمَحَلُّهُ غَيْرُ هَذَا الْمَوْضُوعِ<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَتَظَاهَرُونَ) مَبْتَدَأٌ، وَ(الظَّاءُ) مَبْتَدَأُ ثَانٍ، وَ(خُفِّفَ) خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْأَوَّلِ، وَالْعَائِدُ إِذَا مُقَدَّرٌ، أَي: «الظَّاءُ مِنْهُ»، وَإِذَا قَامَتْ: «أَل» مَقَامَهُ، أَي: «ظَاوَهُ»، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ: (الظَّاءُ): بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ بِدَلِّ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَلَا بَدَّ مِنْ عَائِدٍ أَيْضًا، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَمَا تَقْدُمُ<sup>(٥)</sup>.

و(ثَابِتًا) حَالٌ مِنْ مَرْفُوعٍ: (خُفِّفَ)، أَي: حَالٌ كَوْنُهُ ثَابِتًا عَنِ الثَّقَاتِ مَرُويًا عَنِ الْأَثْبَاتِ<sup>(٦)</sup>، وَقِيلَ: (ثَابِتًا): نَعْتٌ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ، أَي: «تَخْفِيفًا ثَابِتًا»<sup>(٧)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَعَنْهُمْ) أَي: عَنِ الْكُوفِيِّينَ، لَمَّا رَمَزَ لَهُمْ نَزْلَهُمْ مَنَزِلَةَ الْمَذْكُورِينَ بِصَرِيحِ أَسْمَائِهِمْ، وَ(لَدَى التَّحْرِيمِ): مُتَعَلِّقٌ هُوَ وَمَا قَبْلَهُ بِـ(تَحَلَّلَ).

(١) - سورة الأنبياء، الآية: ٨٨، على قراءة: غير ابن عامر وشعبة، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(وَنُجِّي أَحْذَفَ وَثَقَّلَ كَذِي صِلَا).

متن الشاطبية: البيت رقم: (٨٩١)، فرش سورة الأنبياء.

(٢) - سورة الحجر، الآية: ٨. على قراءة: حفص، وحزمة والكسائي. وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالْثُّونِ فِيهَا وَاكْسَرَ الزَّايَّ وَانْصَبَ الْمَلَائِكَةُ الْمَرْفُوعَ عَنْ شَائِدٍ غُلَا).

متن الشاطبية: البيت رقم: (٨٠٣)، فرش سورة الحجر.

(٣) - قراءتان شاذتان، انظرهما في البحر المحيط: ٤٥٩/١.

(٤) - فيها قراءات آخر شاذة: ذكرها في الدر المصون: ٤٧٨/١، ٤٧٩، وانظر: مختصر الشواذ: ١٥، ١٨٥

، وإعراب القراءات الشواذ: ١/١٨٤، ١/١٨٥، والمحرر: ١/٢٨٢.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٧.

(٦) - انظر: فتح الصيد: ٦٤٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢.

(٧) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٧.

و(أَيْضًا) مَصْدَرٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ، أي: «وَتَحَلَّلَ التَّخْفِيفُ فِي الظَّاءِ عَنِ الْكَوْفِيِّينَ عِنْدَ سُورَةِ التَّحْرِيمِ أَيْضًا»، أي: فِي حَالِ كَوْنِهِ ذَا رَجُوعٍ، أي: كَوْنُ التَّخْفِيفِ. فـ(أَيْضًا): حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ: (تَحَلَّلَ) الْعَائِدُ عَلَى التَّخْفِيفِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِـ(خُفِّفَ).

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (أَيْضًا) حَالًا مِنْ الضَّمِيرِ فِي: (عَنْهُمْ)، أي: «عَنْهُمْ فِي حَالِ كَوْنِهِمْ رَاجِعِينَ إِلَى تَخْفِيفِهِ».

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ: (أَيْضًا) فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ: آضٌ، يَئِضُ<sup>(١)</sup> أي: رَجَعَ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى: صَارَ فَيَرْفَعُ اسْمًا، وَيَنْصِبُ خَبْرًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup>:

وَرِيئُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ  
وَبِالْمَحْضِ حَتَّى آضٌ جَعْدًا عَنَطْنَطًا إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ.

وَمَا أَحْسَنَ مَا أَتَى بِالطَّبَاقِ فِي قَوْلِهِ: (التَّحْرِيمِ ٠٠٠ تَحَلَّلًا)، هَذَا إِذَا جَعَلْنَاهُ مِنْ: «التَّحْلِيلِ» ضِدَّ التَّحْرِيمِ، أي: أَنَّ هَذَا غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْهُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ أَيْضًا<sup>(٣)</sup>.

وَإِنْ جَعَلْنَاهُ مِنْ: «الْحُلُولِ» كَمَا قَالَ أَبُو شَامَةَ<sup>(٤)</sup>، فَلَا يَكُونُ فِيهِ طَبَاقٌ، وَالظَّاهِرُ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ فَيَكُونُ فِيهِ الطَّبَاقُ، وَهُوَ أَحْسَنُ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ.

(١) - "يئِضُ" سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ت).

(٢) - الْبَيْتُ: لِفُرْعَانَ التَّمِيمِيِّ، وَهُوَ فِي اللِّسَانِ: مَادَّةٌ: "جَعْدٌ" ١٥٣/٣، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ: ٢٢٢/١، وَالْدَّرَرُ اللُّوَامِعُ: ٣٣٧/١، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ: ٣٩١/١، وَالْدَّرُ الْمَصُونُ: ٦٣٦/٢، وَعَمَلَةُ الْحِفَافِ: مَادَّةٌ: (ش ي خ)، ٣٠٩/٢، وَمَادَّةٌ: (ع و د) ١٥٣/٣.

(٣) - انْظُرْ: فَتْحُ الْوَصِيدِ: ٦٤٦/٢، وَاللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ: ٥٣٩/٢، وَالسَّرَاحُ: ص ١٥٣.

(٤) - إِبْرَازُ الْمَعَانِي: ٣٠٦/٢.

٤٦٦- وَحَمْزَةُ أُسْرَى فِي أُسَارَى وَضَمُّهُمْ تُفَادُوهُمْ وَالْمَدُّ إِذْ رَاقَ نُفْلًا

أخبر عن حمزة أنه قرأ: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى﴾<sup>(١)</sup> في قراءه غيره:

﴿أُسْرَى﴾.

وَأَنْ مَنْ رَمَزَ لَهُ بِالْهَمْزَةِ، وَالرَّاءَ، وَالنُّونَ، مِنْ قَوْلِهِ: (إِذْ رَاقَ نُفْلًا)، وَهُمْ نَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ وَعَاصِمٌ قَرَعُوا: ﴿تُفَدُّوهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> بضم التاء، ومدّ الفاء، أي: الإتيان بعدها بألف، وفُهِمَ أَنْ قِرَاءَةَ الْغَيْرِ بِالْفَتْحِ وَالْقَصْرِ، وَيُفْهِمُ سَكُونُ الْفَاءِ مِنْ خَارِجٍ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَصْرِ - وَهُوَ حَذْفُ الْأَلْفِ - [سَكُونٌ]<sup>(٣)</sup> الْفَاءَ، أَوْ نَقُولُ إِنَّهُ لَمَّا قَالَ: (وَالْمَدُّ)، فَهُمُ أَنْ الْمُرَادَ الْأَلْفَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَلْفَ يَلْزَمُ فَتْحَ مَا قَبْلَهَا.

قال أبو عبد الله: «وقد يؤخذ سكونها مما فهم من فتحها في القراءة الأولى فكأنه / لفظ في التقييد بالفتح المفهوم». انتهى<sup>(٤)</sup>.

[٣٨٥/ب]

والمصنف قد لفظ بالقراءة المقيّدة فالإتيان بالقيود لإفهام قراءة الباقيين، وهذا بخلاف ما تقدم من: «أُسْرَى وَأُسَارَى» فإنه لفظ بالقراءتين معاً فهو من باب قوله:

(وَبِالْلَفْظِ اسْتَعْنِيَ عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا)<sup>(٥)</sup>.

لكن قال أبو عبد الله: «والحق أن: «أُسَارَى» ليس فيه جلاء لقولهم: «أُسَارَى» بفتح الهمزة، فرمّا أُلْبَسَ بِهِ عِنْدَ عَدَمِ الشَّكْلِ، وَالْعَذْرُ لَهُ: اشْتِهَارُ الْقِرَاءَةِ بِالضَّمِّ إِذْ هِيَ قِرَاءَةُ السُّنَّةِ». انتهى<sup>(٦)</sup>.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٣)- في كلتا النسختين: "وسكون"، بزيادة واو، فحذفتها لموافقة السياق.

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢.

(٥)- متن الشاطبية: البيت رقم: (٤٧)، وانظر: إبراز المعاني: ٣٠٧، والسراج: ص ١٥٣.

(٦)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢.

وهذا كما تقدم قريباً في قوله: (وقل حسناً شكراً وحُسناً...) <sup>(١)</sup>.

والوجه في قراءة: ﴿أَسْرَى﴾ واضح، وذلك أن: «أَسْرَى» جمع: «أَسِير»، وأَسِير: «فَعِيل»، بمعنى: مفعول، وكل «فَعِيل» بمعنى: «مفعول» يَطْرُدُ جَمْعُهُ على: «فَعَلَى» «كَجَرِيحٍ وَجَرَحَى»، و«قَتِيلٌ وَقَتَلَى»، و«مَرِيضٌ وَمَرَضَى» <sup>(٢)</sup>.  
وهذه القراءة قرأ خلقٌ كثير: كالحسن البصري <sup>(٣)</sup>، وابن ثابت <sup>(٤)</sup>، وابن أبي إسحاق <sup>(٥)</sup>، و[طلحة بن مصرف] <sup>(٦)</sup>، والأعمش <sup>(٧)</sup>.

- (١) - متن الشاطبية: البيت رقم: (٤٦٤)، فرش سورة البقرة، وانظر: ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من هذه الرسالة.
- (٢) - انظر: الكشف: ٢٥١/١، وشرح الهداية: ١٧٥/١، والحجة للفارسي: ١٤٣/٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٤، ومعاني القراءات: ص ٥٦، واللائل الفريدة: ٥٣٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٦/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٢٨/١.
- (٣) - هو: أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري، تابعي، كان إمام أهل البصرة في زمانه، وهو أحد الفقهاء الكبار والعلماء الزهاد، قرأ على حطان الرقاشي، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، ت: ١١٠ هـ. انظر: السير: ٥٦٣/١، وغاية النهاية: ٢٣٥/١، وشذرات الذهب: ٢٤٤/١.
- (٤) - هو: أبو الحسن: علي بن عبد الله بن ثابت الأنصاري الخزرجي المقرئ الجود، الموصوف بالاتقان، قرأ على أبي الحسن بن كرز، وأخذ عنه عبد الله بن حميد، ت: ٥٣٩ هـ. انظر: معرفة القراء: ٩٥٦/٢، وغاية النهاية: ٥٥٢/١، ٥٥٣.
- (٥) - هو: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري، أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وروى عنه القراءة عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، ت: ١٢٩ هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٠٤/٢، وغاية النهاية: ٤١٠/١.
- (٦) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "يحيى بن مصرف"، وهو خطأ، وما أثبتته هو الصواب، وذلك كما ذكر عند من قرأ بهذه القراءة في: اللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، والكشف: ٢٥١/١.
- وهو: أبو عبد الله طلحة بن مصرف بن عمر اليامي الهمداني الكوفي، التابعي من الأئمة الأعلام، قرأ على يحيى بن وثاب، وغيره وحدث عن أنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى وأخذ القراءة عنه أبان بن تغلب، وفيات بن غزوان، ت: ١١٢ هـ. انظر: معرفة القراء: ٢١٢/١، وغاية النهاية: ٣٤٣/١.
- (٧) - هو: أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي الأعمش التابعي الإمام الجليل، والحدث المشهور، أخذ القراءة عن إبراهيم النخعي وأخذ عنه حمزة الزيات، ت: ١٤٨ هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١١٦/١، وغاية النهاية: ٣١٥/١.

وعيسى بن عمر<sup>(١)</sup>، والنخعي<sup>(٢)</sup>، وأضراب هؤلاء<sup>(٣)</sup>.

وقد اختار هذه القراءة جماعة لما ذكرت لك<sup>(٤)</sup>.

وأما قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه:

الأول: أَنَّهَا جُمِعَتْ جَمْعُ: «كَسْلَان»<sup>(٥)</sup> لِمَا جَمَعَهُمَا مِنْ عَدَمِ النَّشَاطِ  
والتَّصَرُّفِ، فَقَالُوا: «أَسِيرٌ وَأُسَارَى»، كما [قالوا: «كَسْلَانٌ وَكُسَالَى»، و«سَكْرَانٌ  
وَسُكَارَى» كما]<sup>(٦)</sup> أنه قد شَبَّهَ: «كَسْلَان»، و«سَكْرَان» بـ«أَسِيرٍ» فَجُمِعَا جَمْعَهُ  
الأصلي، أعني: صيغة: «فَعْلَى»، فقالوا: «كَسْلَان، وَرَجَالٌ كَسْلَى»، و«سَكْرَان،  
وَرَجَالٌ سَكْرَى»<sup>(٧)</sup>، قال تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ  
بِسَكْرَى﴾<sup>(٨)</sup> في قراءة الأخوين، كما سيأتي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - <sup>(٩)</sup>.

(١) - سبقت ترجمته ص ٢٥٠.

(٢) - هو: أبو عمران، إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي الإمام المشهور الصالح الزاهد  
قرأ على الأسود بن يزيد، وقرأ عليه سليمان الأعمش. ت: ٩٦هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٥٩/١، وغاية  
النهاية: ٢٥/١.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، والكشف: ٢٥١/١.

(٤) - منهم: الطبري في تفسيره: ٤٦٠/١، والشيرازي في الموضح: ٢٨٨/١، والجعبري في كتبه: (خ)  
٣٣٠.

(٥) - في الأصل زيادة بعد كلمة: "كسلان"، وهي: "كسالى، وسكران وسكارى"، وهو خطأ، والمثبت  
كما في (ت).

(٦) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٧) - انظر: الكشف: ٢٥١/١، وشرح الهداية: ١٧٤/١، والحجة للفارسي: ١٤٣/١، وكشف المشكلات:  
٢١٠/١، والموضح: ٢٨٨/١، وإبراز المعاني: ٣٠٧/٢، والالآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٦/٢،  
٦٤٧. والدر المصون: ٤٨٠/١.

(٨) - سورة الحج، الآية: ٢.

(٩) - سيأتي عند شرحه لقول الناظم: (سكارى معاً سكرى شفا ..)، متن الشاطبية: البيت رقم: (٨٩٣)،  
فرش سورة الحج.



قال سيبويه: «فقالوا في جمع: كَسَلَان: كَسَلَى، شَبَّهوه: بِأَسْرَى كما قالوا: أَسَارَى شَبَّهوه: بِكُسَالَى»<sup>(١)</sup>.

وَوَجْهُ الشَّبْهِ: أَنَّ الْأَسْرَ يَدْخُلُ عَلَى الْمَرْءِ كُرْهًا كَمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْكَسَلُ<sup>(٢)</sup>.

قال بعضهم<sup>(٣)</sup>: والدليل على اعتبار هذا المعنى أنهم جمعوا: «مَرِيضًا»، و«مَيِّتًا»، و«هَالِكًا» على: «فَعَلَى»، فقالوا: «مَرَضَى»، و«مَوْتَى»، و«هَلَكَى» لَمَّا جَمَعَهَا الْمَعْنَى الَّذِي فِي: «جَرَحَى»، و«قَتَلَى».

والوجه الثاني<sup>(٤)</sup>: أَنَّ «أَسَارَى» جمع: «أَسِير» بطريق الأصالة لا بطريق الحَمْلِ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَذَلِكَ أَنَّا وَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ: «شَيْخٌ قَدِيمٌ»، و«شَيْوخٌ قَدَامَى»، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ شَاذٌ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

الثالث<sup>(٥)</sup>: أَنَّهُ جَمْعٌ: «أَسِير» لَا بِالاعتبار المذكور، بَلْ هُوَ جَمْعٌ: «أَسِير» وَكَانَ أَصْلُهُ: «أَسَارَى» بفتح الهمزة، وَلَكِنْ ضُمَّتْ كَمَا ضُمَّتِ الْكَافُ وَالسِّينُ مِنْ: «كُسَالَى» و«سُكَارَى»، وَكَانَ أَصْلُهُمَا الْفَتْحُ نَحْوُ: «عَطُشَان» و«عَطَاشَى»، و«نَدْمَان» و«نَدَامَى».

(١) - الكتاب: ٦٥٠/٣، المحرر الوجيز: ٢٨٣/١.

(٢) - انظر: الكشف: ٢٥١/١، والدر المصون: ٤٨٠/١.

(٣) - انظر هذا القول في: الكتاب: ٦٤٨/٣، ومعاني الأخفش: ٣١١/١، وشرح الهداية: ١٧٣/١، والحجة للفراسي: ١٤٣/١، وكشف المشكلات: ٢١٠/١، واللائق الفريدة: ٥٣٩/٢، وفتح الصيد: ٦٤٧/٢، وجامع البيان: ٤٦٠/١، والدر المصون: ٤٨١/١.

(٤) - انظر هذا الوجه في: معاني الأخفش: ٣١١/١، فتح الصيد: ٦٤٦/٢، إبراز المعاني: ٣٠٧/٢، واللائق الفريدة: ٥٣٩/٢، ٥٤٠، وكتر الجعبري: (خ) ٣٢٩، والدر المصون: ٤٨١.

(٥) - قال بهذا الوجه: نصير الرازي، نقله عنه الأزهرى في معاني القراءات: ص ٥٦، وانظر: معاني الأخفش: ٣١١/١، وفتح الصيد: ٦٤٦/٢، واللائق الفريدة: ٥٤٠/٢، وكتر الجعبري: (خ) ٣٣٠، والدر المصون: ٤٨١، وقال مكِّي: "وأجاز أبو إسحاق: أَسَارَى، بفتح الهمزة، ومنعه أبو حاتم". مشكل إعراب القرآن: ١٠٣/١، وقال أبو حيان: "وسُمِعَ: "الْأَسَارَى" بفتح الهمزة وليست بالعالية". البحر المحيط: ٤٤٩/١.

والوجه الرابع<sup>(١)</sup>: أنه جَمَعَ: «أَسْرَى»، و«أَسْرَى» جَمَعَ: أسير، فهو جمع الجمع، / وهو ضعيف أيضاً؛ لأن: «فَعَلَى» في الوجدان لا تُجْمَع على: «فَعَالَى». [i/٣٨٦]

والوجه في قراءة: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ إما كون المفاعلة على بابها، أي: آتية من اثنين، وذلك أن الأسير، أو أهله يُعْطِي الفداء، والأسير يُعْطِي الإِطْلَاق والتَّخْلِيَةَ<sup>(٢)</sup>. وإما على أنها من: «فَاعَلَ». بمعنى المُحَرِّد: «كَطَارَقَتِ التَّغْلُ»، و«عَاقَبَتِ اللَّصَّ»، فَتَتَّحِدُ القراءتان حينئذٍ<sup>(٣)</sup>.

والوجه في قراءة: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ أن أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ يُعْطِي الْآخَرَ الْفِدَاءَ مَالاً، أو غيره، فالفعل في الحقيقة من واحد<sup>(٤)</sup>.

ولم يَعْرِفِ الجمهور بين: «الْأَسْرَى، وَالْأَسَارَى» فَرْقاً، ولا بين: «فَادَى، وَفَدَى» إلا المفاعلة من اثنين على رأي<sup>(٥)</sup>، وقد أبدى بعضهم فَرْقاً في المسألتين.

أما «أَسْرَى وَأَسَارَى» فقال أبو عمرو بن العلاء، فيما حكاه عنه [أبو عبيد]<sup>(٦)</sup>: «أنَّ الْأَسْرَى مَا جَاءَ مُسْتَأْسِراً، وَالْأَسَارَى مَا صَارَ فِي أَيْدِيهِمْ»، ونَقَلَ

(١) - انظر هذا الوجه في: الحجة لابن خالويه: ص ٣٤، وإبراز المعاني: ٣٠٧/١، وشرح شذوذاً: ص ٢٦٨، والبحر: ٤٤٩/، والدر المصون: ٤٨١.

(٢) - انظر: الكشف: ٢٥٢/١، وكشف المشكلات: ٢١٠/١، والإتحاف: ٤٠٢/١، واللائح الفريدة: ٥٤٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٧/٢، والبحر: ٤٦٠/١، والصحاح: مادة: "فدى" ٤٥٦/٦.

(٣) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٤، وشرح الهداية: ١٧٣/١، والموضح: ٢٨٨/١، والإتحاف: ٤٠٢/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٢٩/١، والبحر: ٤٦٠/١.

(٤) - ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾، الصافات، الآية: ١٠٧، انظر: معاني القراءات: ص ٥٦، والكشف: ٢٥٢/١، والموضح: ٢٨٨/١، وفتح الوصيد: ٦٤٧/٢، واللائح الفريدة: ٥٤٠/٢، والبحر: ٤٦٠/١.

(٥) - انظر: الحجة للفراسي: ١٤٨/٢، واللسان: مادة: "فدى" ١٤٣/١١.

(٦) - في كلتا النسختين: "أبو عبيدة"، ولكن هذا القول في جميع المصادر التي نقلته منسوب لأبي عبيد عن أبي عمرو بن العلاء، كما هو الحال في: اللائح الفريدة: ٥٤٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٦/٢، وكتر الجعبري: (خ) ٣٣٠، وتفسير القرطبي: ٢٥/٢، والدر المصون: ٤٨١. ثم هو غير موجود في مجاز القرآن لإبي عبيدة.

بعضهم عنه فرقاً آخر، فقال: ما كان في الوثاق فهم الأسارى، وما كان في اليد فهم الأسرى»<sup>(١)</sup>.

قال النقاش<sup>(٢)</sup>: «سمعت أحمد بن يحيى ثعلباً<sup>(٣)</sup>، وقد ذكر له هذا الفرق، يعني: الفرق الأول فقال: «هذا كلام المجانين»<sup>(٤)</sup>.

قلت: وهذه جرأة من ثعلب على أسد شاكي السلاح، ومن أنكر الفرق أيضاً أبو عبيدة، ولا يلتفت إليه أيضاً.

وأما «تفادوهم وتقادوهم»، فقال بعض الناس: «فداه أعطي فيه فداء من مال، ونحوه، وفاداه أعطي فيه أسيراً مثله»<sup>(٥)</sup>. وأنشد<sup>(٦)</sup>:

ولكنني فاديتُ أمي بعد ما      علا الرأس منها كبرة ومشيب  
بعبدتين مرضيتين لم يكُ فيهما      لئن عرضاً للنّاظرين معيب.

- (١)- انظر: الكشف: ٢٥٢/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٤، والبحر: ٤٩٩/١، والدر المصون: ٤٨١.
- (٢)- هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر النقاش، نزيل بغداد، الإمام العلامة المفسر، المقرئ، قرأ على هارون الأخفش، وإسماعيل النحاس، وقرأ عليه أبو بكر بن مهران، وغيرهم، له: "شفاء الصدور" في التفسير، و"الإشارة" في غريب القرآن، وغيرها: ٣٥١هـ. انظر: معرفة القراء: ٥٧٨/٢، ٥٧٩، وغاية النهاية: ١١٩/٢، والسير: ٥٧٣/١٥.
- (٣)- هو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي، المعروف بـ"ثعلب"، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان ثقة متقناً مشهوراً بالحفظ، له: "المصون" في النحو، و"اختلاف النحويين" وغيرها، ت: ٢٩١هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٧٣/١، وبغية الوعاة: ٣٩٦/١.
- (٤)- انظر قوله في: اللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢، وتفسير الرازي: ١٨٦/٢، والدر المصون: ٤٨٢/١.
- (٥)- انظر هذا القول في: اللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٧/٢، والبحر: ٤٦٠/١، والدر المصون: ٤٨٣/١، وعمدة الحفاظ: مادة "فدى" ٢٠٧/٣.
- (٦)- البيتان: لنصيب بن رباح، وهما في: اللسان: - البيت الأول منهما - مادة "فدى" ٤٤٣/١١، واللائئ الفريدة: ٥٤٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٧/٢، وكتر الجعيري: (خ): ٣٣٠، ومعاني القراءات: ص ٥٦، والدر المصون: ٤٨٣/١.

وقد رُدَّ هذا الفرق بقول العباس عليه السلام: «فَادَيْتُ نَفْسِي، وَفَادَيْتُ عَقِيلًا»<sup>(١)</sup>.  
ومعلوم أنه لم يُفَدَّ إلا بمال لا بأسير.

وفَرَّقَ آخرون: بأن تَفْدُوهُمْ: بالصلح، وتُفَادُوهُمْ: بالعنف<sup>(٢)</sup>.

وقال آخرون: تَفْدُوهُمْ: تُعْطُوهُمْ فِدْيَتَهُمْ، وتُفَادُوهُمْ: تَطْلُبُوا من أعدائكم فدية الأسير الذي في أيديكم<sup>(٣)</sup>، ومنه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

قَفِي فَادِي أَسِيرِكَ إِنْ قَوْمِي وَقَوْمِكَ لَا أَرَى لَهُمُ اجْتِمَاعًا.

والفعل مجزوم جواباً للشرط، في قوله: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى﴾<sup>(٥)</sup>،  
وعلمة جزمه حَذْفُ النون في القراءتين معاً.

والفِدَاءُ: مَا يُعْطَى فِدْيَةً مِنْ مَالٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ كُسِرَ أَوَّلُهُ جاز قَصْرُهُ وَمَدُّهُ<sup>(٦)</sup>،  
فَمِنْ الْقَصْرِ قَوْلُهُ<sup>(٧)</sup>:

فِدَى لَكَ مِنْ رَبِّ طَرِيفِي وَتَالِدِي.

(١) - قول العباس: أخرجه البخاري، في حديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه، كتاب الصلاة، رقم: (٤١١)،  
والبيهقي في السنن الكبرى: رقم: (١٢٨٠٧)، وأورده ابن كثير في تفسيره: ٣٢٨/٢.

(٢) - انظر: البحر: ٤٦٠/١، والدر المصون: ٤٨٣/١.

(٣) - انظر: البحر: ٤٦٠/١، والدر المصون: ٤٨٣/١. وقال أبو معاذ النحوي: "من قرأ: "تَفْدُوهُمْ" فمعناه:  
تشتروهم من العدو وتنقذوهم، ومن قرأ: "تُفَادُوهُمْ" فمعناه: تُمَاسِكُونَ من هم في أيديهم بالثمن  
وبما كسونكم". انظر: اللسان: مادة "فدى" ١٤٣/١١، ومعاني القراءات: ص ٥٥.

(٤) - البيت: غير منسوب، وهو في البحر: ٤٦٠/١، وتفسير القرطبي: ٢٦/٢، والدر المصون: ٤٨٣/١.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٦) - انظر: اللسان: مادة "فدى" ١٤٣/١١، والصحاح: مادة: "فدى" ٤٥٦/٦، والبحر: ٤٦٠/١،  
وتفسير القرطبي: ٢٥/٢.

(٧) - البيت: للناطقة الذيباني: صدره: "تَخْبُّ إِلَى النعماني حتى تَنَالَهُ"، وهو في: ديوانه ٣٣، واللسان: مادة  
"فدى" ١٤٣/١١، والشعر والشعراء: ص ١٠١، والبحر: ٤٤٩/١، وتفسير الطبري: ٧٢/١، والمحزر:  
٦٥/١.

ومن المد قول النابغة<sup>(١)</sup>:

مَهْلًا فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَكْدٍ  
وَإِذَا فُتِحَ أَوَّلُهُ: قُصِرَ لَيْسَ إِلَّا.

و«فَدَى وَفَادَى» يتعديان لاثنتين أولهما: بنفسه والثاني: بحرف جر، / وهو [٣٨٦/ب] محذوف في الآية للدلالة عليه.

قوله: (وَحَمَزَةٌ) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه مبتدأ، وخبره مُقَدَّرٌ، تقديره: «يَقْرَأُ أُسْرَى فِي أُسَارَى»، أو «يَضَعُ أُسْرَى مَوْضِعَ أُسَارَى»<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنه فاعل فعلٍ مُضْمَرٍ، تقديره: «وَقَرَأَ حَمَزَةُ أُسْرَى فِي أُسَارَى»، أو «وَضَعَ حَمَزَةُ أُسْرَى فِي مَوْضِعِ أُسَارَى»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَضَمُّهُمْ) مبتدأ، والضمير: للقراء للعلم بهم، وهو مصدر مضاف لفاعله، و(تُفَادُوهُمْ) مفعوله، إما على حذف مضاف، أي: «تاء تفادوهم»، وإما على معنى: إيقاع الضم فيه، ولا يليق إلا بالتاء.

قوله: (وَالْمَدُّ) غُطِفَ عَلَى: (ضَمُّهُمْ) عَطَفَ مصدر على مثله، وهو في المعنى مضاف لفاعل المصدر الأول، أي: وَمَدُّهُمْ، ومفعوله محذوف، أي: «وَمَدُّهُمْ تُفَادُوهُمْ»، أي: «فاء تفادوهم»، أو «إيقاع المد فيه»، ولا يليق ذلك إلا بالفاء.

(١) - هو زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني النابغة الذبياني، يكنى أبا أمامة، شاعر جاهلي، كان يضرب له قبة حمراء في سوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، وكان أبو عمرو بن العلاء يفضلها على سائر الشعراء. انظر: الشعر والشعراء: ص ٩٢، والأعلام: ٥٥/٣.

والبيت: في ديوانه ٣١، واللسان: مادة "فدى" ١٤٣/١١، والصاحح: مادة: "فدى" ٤٥٦/٦، ومقاييس اللغة: ٤٨٣/٤، وشرح المفصل: ٧٠/٤، وتفسير القرطبي: ٢٥/٢، والبحر: ٤٤٩/١، والدر المصون: ٤٨٤/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢.

(٣) - انظر: شرح شذوذة: ص ٢٦٨.

وقال أبو عبد الله: «وَأَصْلُ الْكَلَامِ: وَمَدَّهُ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، وَعَوَّضَ مِنْهُ الْأَلْفَ، وَاللَّامَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾<sup>(١)</sup>». انتهى<sup>(٢)</sup>.

يعني أن أصل قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾: «اشتغل رأسي شَيْبًا»، وهذا الذي ذكره تفسير معنى.

قوله: (تُفْلًا) جملة فعلية، هي<sup>(٣)</sup> خبر المبتدأ وما عطف عليه، فالألف للتثنية لا للإطلاق؛ لأنه تقدم شيئان، ومعنى: (تُفْلًا) أُعْطِيَ النَّفْلَ، و«النَّفْلُ»: الغنيمة<sup>(٤)</sup>، وأشار بذلك إلى حُسْنِ هذه القراءة، والثناء عليها، وذلك أن قومًا رجَّحوا قراءة: «تَفْدُوهُمْ» على: ﴿تُفْدُوهُمْ﴾ لتحقيق الفعل من واحد<sup>(٥)</sup>، وقد تقدم توجيه كونه من اثنين، وهو بمعنى: فعل الثلاثي.

و(إِذْ رَاقٍ) متعلق بـ(نَفْلٍ) أي: أعطى الزيادة، وَقَتَ رِيَاقَتِهِ، وَصَفَائِهِ، ويقال: رَاقَ الْمَاءَ وَالشَّرَابَ، إِذَا صَفَا، وَخَلَّصَ مِنَ الْقَذَى، وَالْمَنْغَصَاتِ، وَرَاقَنِي الشَّيْءَ أعجبني<sup>(٦)</sup>. قال<sup>(٧)</sup>:

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَّحَهُ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاهِ تَرُوقُ.

(١) - سورة مريم، الآية: ٤.

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢، ٥٤١.

(٣) - "هي" زيادة من (ت).

(٤) - انظر: مفردات الراغب: مادة "نفل" ص ٥٠٤، واللسان: مادة "نفل" ٣٢٧/١٤.

(٥) - ممن رجحها مكِّي في الكشف، فقال: "الاختيار بغير ألف لأن القراءتين قد ترجعان إلى معنى" ٢٥٢/١، والجعبري في كثره: فقال: "واختياري القصر لأنه حقيقة في الفادي وللرسم العثماني"، كثر المعاني: (خ) ٣٣٠، قال السخاوي: "ولا وجه لهذا الترجيح وقد ثبتت القراءة". فتح الوصيد: ٦٤٨/٢.

(٦) - انظر: اللسان مادة: "راق" ٢٦٧/٦، والصحاح مادة "روق" ٢٢٩/٤.

(٧) - البيت لحמיד بن ثور، وهو في: اللسان: مادة "سرح" ١٦٣/٧، والصحاح: مادة "سرح" ١٥٥/١، وعمدة الحفاظ: مادة "سرح" ١٨٧/٢، والجنى الداني: ص ٤٧٩، وشرح التصريح: ٦٥٢/١، ومغني اللبيب: ٢٨٨/١، وشرح التسهيل: ١٦٥/٣، والدرر اللوامع: ٥٦/٢، والسرحة: الشجرة العظيمة، كناية عن المرأة، وأفنان العضة: شجر له شوك، كناية عن النسوة.

أي: يعجب. وقال آخر<sup>(١)</sup>:

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهْنٍ وَرُقْنُهُ      لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَابِ.  
ويجوز أن يكون: (وَالْمَدُّ) عاملاً في: (تَفَادُوهُمْ)، أي: أنه هو وما قبله  
متسلطان عليه، غاية ما في الباب أن المعمول تَوَسَّطَ بين العاملين، وكأن الأصل:  
«وَضَمُّهُمْ وَالْمَدُّ تَفَادُوهُمْ»، ثم تَوَسَّطَ، ومثله: «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا»، ثم تقول:  
«ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ»، والمصدر المعرَّف بـ«أَل» يَعْمَلُ عَمَلُ الْمَنُونِ، والمضاف،  
ولكن أقل منهما<sup>(٢)</sup>، ومنه قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ      يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ.

وحينئذٍ فلا يبقى للمد مفعول محذوف.

٤٦٧- وَحَيْثُ أَتَاكَ الْقُدْسُ إِسْكَانُ دَالِهِ      دَوَاءٌ وَلِلْبَاقِينَ بِالضَّمِّ أُرْسِلَا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالدال المهملة من: (دَوَاءٌ)، وهو ابن كثير أنه يُسَكَّنُ دال:  
﴿الْقُدْسِ﴾، / حيث وقع<sup>(٤)</sup> في القرآن نحو: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدْسِ﴾<sup>(٥)</sup>،  
وأن غيره قرأ بضمه، ونصَّ للباقيين على الضم لأنه لو سَكَتَ على قوله: (إِسْكَانُ

(١)- البيت للقطامي عمير بن شبيب، وهو في: شرح التسهيل: ٢/٢٣٧، وأوضح المسالك: ٣/١٣٠،  
ومغني اللبيب: ١/٣١٥، وشرح التصريح: ١/٧١٢، والدرر اللوامع: ١/٤٦٦، وشرح الأشموني: ٢/١٦٠.  
(٢)- وإعماله مضافاً أكثر من إعماله منوناً، انظر هذه المسألة في: الكتاب: ١/١٩٢، وشرح المفصل:  
٥٩/٦، وأوضح المسالك: ٣/١٨٣، ١٨٤، وشرح شذور الذهب: ص ٣٩٣.  
(٣)- البيت غير منسوب وهو في: الكتاب: ١/١٩٢، وشرح المفصل: ٦/٥٩، وأوضح المسالك: ٣/١٨٦،  
وشرح ابن عقيل: ٢/٩٠، وشرح التسهيل: ١/١١٦، والدرر اللوامع: ٢/٣٠٥، وشرح شذور الذهب:  
ص ٣٩٤، وشرح الأشموني: ٢/١٩٩.  
(٤)- في (ت): "ورد".  
(٥)- سورة البقرة، الآية: ٨٧، ٢٥٣.

دَالِه)؛ لأخِذْ لغيره بالضد، وهو: الفتح، لأن ضد السكون الحركة المطلقة،  
والحركة المطلقة: الفتح<sup>(١)</sup>.

وفيه لغة أخرى، وهي: «الْقَدَس» بفتحهما<sup>(٢)</sup>، وأخرى: «الْقُدُوس» بواو بعد  
الدال<sup>(٣)</sup>.

والوجه في تسكين داله: إمّا أنها لغة مُسْتَقِلَّة<sup>(٤)</sup>، وإمّا أنها مُخَفَّفَة من الضم<sup>(٥)</sup>.

وقد تقدّم<sup>(٦)</sup> عن عيسى بن عمر: «أَنْ كُلَّ كَلِمَةٍ ثَلَاثِيَّةٍ مَضْمُومَةٌ الْفَاءُ يَجُوزُ  
فِي عَيْنِهَا الْإِسْكَانُ»<sup>(٧)</sup>.

والضم: لغة أهل الحجاز، والإسكان: لغة تميم<sup>(٨)</sup>.

والحاصل: أن مقتضى اللغة أن يكون المُسَكَّنُ فَرْعُ الْمُخَفَّفِ، وقد قيل بعكس  
ذلك في: «عُسْر» و«يُسْر» أن المضموم فَرْعُ السَّاكِنِ.

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٠٧/٢، والالآئي الفريدة: ٥٤١/٢، والسراج: ص ١٥٣.

(٢)- انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٦٦/١، والمحزر الوجيز: ٢٨٦/١، والدر المصون: ٤٩٧/١.

(٣)- لغة قرأ بها: أبو حيوة، منسوبة له في البحر: ٤٦٦/١، والمحزر: ٢٨٦/١، والدر المصون: ٤٩٧/١،  
وهي قراءة شاذة.

(٤)- وعلى هذا يكون فيه لغتان: الضم والإسكان. انظر هذا في: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والكشف:  
٢٥٣/١، وشرح الهداية: ١٧٤/١، ومعاني القراءات: ص ٥٦، وكشف المشكلات: ٢١٣/١، والموضح:  
٢٩٠/١، والبيان: ٨١/١، وفتح الوصيد: ٦٤٨/٢.

(٥)- وعلى هذا يكون الضم هو الأصل، والإسكان فرع، وخُفِّفَ الضم استثقلاً لتوالي الضمات. انظر:  
الكشف: ٢٥٣/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٣، والإتحاف: ٤٠٣/١، والكتاب: ١١٣/٤، ١١٤.

(٦)- تقدّم عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي الصَّابِتَيْنِ الهمزُ والصَّابِئُونَ خُذْ وَهَزْوَاً وَكُفْوَاً فِي السَّوَاكِنِ فُصَّلاً)

متن الشاطبية، البيت رقم: ٤٦٠، فرش سورة البقرة.

(٧)- انظر قوله في: معاني الأخفش: ٢٧٨/١، واللسان: مادة: "عسر" ١٤٥/١٠، والصاحح: مادة:  
"عسر" ٤٤٧/٢، والكشف: ٢٤٨/١، والحجة للفارسي: ١٠٥/٢.

(٨)- وكذا عامة نجد، انظر: الكتاب: ١١٣/٤، ١١٤، وإبراز المعاني: ٣٠٧/٢، وكتر الجعبري: (خ) ٣٣٠.



وَكأن من سَكَن استثقل توالي ضمتين، ومن ضَمَّ أتى بالكلمة على أصلها<sup>(١)</sup>، ولأن خِفَّة اللفظ بقلة الحروف قَاوَمَت ضم العين<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وَحَيْثُ) ظرف مكان، وقد تقع زَمَاناً عند الأخفش، وتقدّم الكلام عليها مستوفى أول هذا الموضوع<sup>(٣)</sup>، وهي: تُضَافُ الى الجُمْلِ الفعلية بعدها، والعامل فيها: (دَوَاءٌ)؛ لأنه في معنى الفعل؛ إذ معناه: «شَافٍ».

و(إِسْكَانٌ) مبتدأ، و(دَالُهُ) خُفِضَ بالإضافة، وهو مفعول المصدر في المعنى، والتقدير: «وإِسْكَانُ دالِ القدس شِفَاءٌ حيثُ أَتَاكَ في القرآن».

وقيل: الناصب لهذا الظرف فِعْلٌ مُقَدَّرٌ، تقديره: «أَسْكِنُ دَالَهُ»، يدل عليه قوله: (إِسْكَانُ دَالِهِ)، قاله أبو عبد الله<sup>(٤)</sup>.

ولا حاجة إليه، وهذا نظير قولك: «حَيْثُ جَاءَكَ زَيْدٌ أبوه قائم»، أخبرت عن: «أبي زيد» بأن قيامه في مكانٍ يجيئك فيه: زيد، وهو معنى واضح.

ولا محل لقوله: (إِسْكَانُ دَالِهِ دَوَاءٌ) على كلا الإعرابين لاستثناؤه.

قوله: (وَالْبَاقِينَ) متعلق بـ(أُرْسِلَ)، و(أُرْسِلَ) مبني للمفعول، والقائم مقام فاعله ضمير يعود على دال: (الْقُدُسُ)، أو على: (الْقُدُسُ) نفسه.

(١) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٣، واختار مكِّي الضم لإجماع القراء عليه. الكشف: ٢٥٣/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

(٣) - تقدّم عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاجُ فِي ظُلُمَاتِهِ مِنْ الْقَبْرِ يَلْقَاهُ سَنَاءً مُتَهَلِّلًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: ١٢، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد، ٥٠/١، ووقعها عند الأخفش ظرف زمان، مخالف لجمهور النحاة، وقد استدل على ذلك بقول طرفة:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ.

وقد أجاب النحاة عن ذلك. انظر المسألة في: شرح المفصل: ٩٢/٤، وشرح التسهيل: ٢٣٣/٢، والدرر اللوامع: ٤٥٨/١.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

وبـ(الضَّم) متعلق بمحذوف؛ لأنه: حال من مرفوع: (أُرْسِلَ)، أي: «وَأُرْسِلِ الدَّالَ مُلْتَبِسًا بِالضَّمِّ لِبَاقِي الْقَرَاءِ»، أو معنى: (أُرْسِلِ): نُقِلَ وَرُوي<sup>(١)</sup>، والألف للإطلاق.

## ٤٦٨- وَيُنْزِلُ خَفَّفَهُ وَتُنْزِلُ مِثْلَهُ وَتُنْزِلُ حَقَّ وَهُوَ فِي الْحِجْرِ ثَقُلًا

أخبر عَمَّنْ رمز له بكلمة: (حَقَّ)، وهما ابن كثير، وأبو عمرو أهما خَفَّفَا هذه الأفعال الثلاثة وهي: ﴿يُنْزِلُ﴾<sup>(٢)</sup> الذي حرف مضارعتة ياء منقوطة ثنتين من أسفل، و﴿تُنْزِلُ﴾<sup>(٣)</sup> الذي حرف مضارعتة تاء منقوطة ثنتين من فوق، و﴿نُنْزِلُ﴾<sup>(٤)</sup> الذي حرف مضارعتة نون حيث ورد ذلك في القرآن الكريم.

قال أبو عبد الله: «يلزم من تخفيفه إسكان النون»<sup>(٥)</sup>.

وفهم أن / الباقيين يُثَقِّلُونَ الزاي من ذلك جميعه.

قال: «ويلزم من ذلك فتح النون»<sup>(٦)</sup>.

يعني ويلزم ما قاله من حيث القراءة في الأول، وأما في الثاني: وهو تحريك النون فلازم لفظاً وقراءة، إذ لا يمكن تشديد الراء إلا مع تحريك النون.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

(٢)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٩٠.

(٣)- من مواضعها سورة النساء، الآية: ١٥٣.

(٤)- من مواضعها سورة الشعراء، الآية: ٤.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

(٦)- اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

ثم أخبر أن الذي في سورة الحجر ثَقُلَ للجميع يريد قوله تعالى: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد اعترضَ على الناظم في هذا البيت باعتراضين:

أحدهما: أن الخلاف جارٍ في هذا الفعل سواء بُني للفاعل على اختلاف أنواعه، أم للمفعول نحو: قوله تعالى: ﴿يُنَزِّلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿تُنَزِّلَ التَّوْرَةَ﴾<sup>(٣)</sup>، والناظم لم يذكر إلا القسم الأول دون الثاني<sup>(٤)</sup>.

والاعتراض الثاني: أنه لم يُبيِّن لِمَن ثَقُلَ الذي في الحجر، فلم يَقُلْ للجميع، ولا لغيرهم، بل ظاهر عبارته أنه مُثَقَّلٌ لـ(حَقٍّ)، وكون ذلك مما نُصَّ عليه لمخالفته قاعدة مَن ذَكَرُهُ - على عادته - فكأنه قال: «وَتَقَلَّ حَقُّ الذي في الحجر» على خلاف أصلهما، فيفهم منه أن غيرهما يخففه، ويُؤَيِّد ذلك أن كلا منهما قد خالف أصله كما سيأتي بيانه في البيت الآتي<sup>(٥)</sup>.

وضابطه كما قال أبو عمرو الداني: «إذا كان مُسْتَقْبَلًا مضموم الأول فهذا يشمل ما كان مَبْنِيًّا للفاعل، وما كان مَبْنِيًّا للمفعول»<sup>(٦)</sup>.

(١) - سورة الحجر، الآية: ٢١، وانظر: التذكرة لابن غلبون: ٢/٢٥٧، والروضة في القراءات الإحدى

عشرة لأبي علي المالكي: (خ) ١٩٥، والمفتاح في اختلاف القراء السبعة لعبد الوهاب القرطبي: ١/٣٣٣.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٠٥.

(٣) - سورة آل عمران، الآية: ٩٣.

(٤) - انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني ٢/٣٠٩، والآلئ الفريدة: ٢/٥٤٢، والسراج: ص ١٥٣.

(٥) - انظر: إبراز المعاني ٢/٣٠٩.

(٦) - التيسير: ص ٦٤، وانظر: إبراز المعاني ٢/٣٠٩.

وخرج بقوله: «مضموم الأول» نحو: ﴿وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ﴾<sup>(١)</sup>

فإنه لا خلاف في تخفيفه<sup>(٢)</sup>، وممن ضبط موضع الخلاف: - كما ضبطه الداني - مكي وغيره<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو شامة بدل هذا البيت بيتاً يدفع الاعتراضين المذكورين، فقال: «وصوابه لو قال:

وَيُنْزِلُ حَقُّ خِفِّهِ كَيْفَمَا أَتَى وَلَكِنَّهُ فِي الْحِجْرِ لِلْكَلِّ ثَقُلًا.

قال: وهذا اللفظ يشمل الموضعين في الحجر؛ لأن الأول وإن اختلفت القراءات فيه فراؤه مُشَدَّدَةٌ للجميع، على ما يأتي بيانه في سورتها، أو يقول: نُنْزَلُهُ فِي الْحِجْرِ لِلْكَلِّ ثَقُلًا.

فَيُنْصَرِّ عَلَى مَا يُؤْهِمُ أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ الْآخَرِ؛ لِأَن ذَلِك سَيُفْهَمُ مِنْ ذِكْرِهِ فِي سَوْرَتِهِ». انتهى<sup>(٤)</sup>.

قلت: قوله: «وهذا اللفظ يشمل الموضعين في الحجر»، يريد بالموضعين قوله تعالى: ﴿مَا نُنْزِلُ أَلَمَلَيْكَةَ﴾<sup>(٥)</sup> في قراءة الأخوين، وحفص، فقوله: «فراؤه مشددة للجميع»، أي: سواء قرئ بالنون أو بالتاء.

ثم قال أبو عبد الله بعد ذكره الاعتراضين<sup>(٦)</sup>: «ولو قال:

وَتُنْزَلُ خَفِّهُ وَتُنْزَلُ مِثْلُهُ وَنُحَوِّمَاهَا حَقًّا وَفِي الْحِجْرِ ثَقُلًا.

(١) - سورة سبأ، الآية: ٢، والحديد، الآية: ٤.

(٢) - انظر: إبراز المعاني ٣٠٩/٢، والسراج: ص ١٥٣.

(٣) - التبصرة: ص ٤٢٥، ٤٢٦، وانظر: إبراز المعاني ٣٠٩/٢، وممن ضبط الخلاف كذلك: ابن الجزري في النشر: ٢/٢١٨، والتحبير: ص ٢٩١، وصاحب إرشاد المبتدئ: ص ٢٢٨، والبتا في: الإتحاف: ١/٤٠٧.

(٤) - إبراز المعاني ٣٠٩/٢، ٣١٠.

(٥) - سورة الحجر، الآية: ٨.

(٦) - "الاعتراضين" كذا في الأصل، وفي (ت): "الاعتراض الأول".

لكان أظهر وأبين، والعذر له في ذلك: شهرة القراءة بما ذكر في النوعين». انتهى<sup>(١)</sup>.

فقوله: «وفي الحجر ثقلاً»: يرد عليه ما أورد على الناظم من عدم بيان المثلث له من هو؟، ولم يتفطن هو لهذا الإيراد البتة؛ فلذلك أتى بلفظ / الناظم.

وقوله: (وهو في الحجر) الضمير عائد على أقرب المذكورات وهو: (نزل) بالنون؛ لأن الذي في الحجر موضعان كما تقدم، أحدهما: في قراءة الأخوين وحفص، والثاني: لجميع القراء<sup>(٢)</sup>.

والوجه في التثقيل: أنه يفيد التكرير والتكرير<sup>(٣)</sup>؛ ولذلك أجمع على التثقيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾<sup>(٤)</sup> لظهور معنى التكرير فيه<sup>(٥)</sup>.

والوجه في التخفيف: حمّله على الأكثر فإن أكثر ما ورد في القرآن: «أَنْزَلَ»، و«نَزَلَ» أقل منه، فحُمِلَ المضارع على الأكثر من ذلك، كقوله: ﴿أَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾<sup>(٦)</sup> «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ»<sup>(٧)</sup> «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ»<sup>(٨)</sup> «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ»

(١)- اللآلئ الفريدة: ٥٤٢/٢.

(٢)- انظر: كثر الجعبري: (خ) ٣٣٠.

(٣)- انظر: الكشف: ٢٥٤/١، ومعاني القراءات للأزهري: ٥٨.

(٤)- سورة الحجر، الآية: ٢١.

(٥)- انظر: الكشف: ٢٥٤/١، وفتح الوصيد: ٦٤٩/٢، وقال ابن الجزري: "فلا خلاف في تشديده لأنه أريد به المرة بعد المرة". النشر: ٢١٨/٢، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٦.

وقال المهدوي: "وعلة إجماع الجماعة على تشديده: أن التثقيل أكثر ما يستعمل فيما كثر وتكرر ووقع الفعل منه شيئاً بعد شيء، فلما كان هذا الموضع بعد قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ [الحجر ٢١] وكان ذلك ينزل من عند الله متفرقاً شيئاً بعد شيء حسن مجيئه على "فَعَّل". شرح الهداية: ١٧٦/١.

(٦)- سورة آل عمران، الآية: ٤.

(٧)- من مواضعها: سورة يوسف، الآية: ٢.

(٨)- سورة النحل، الآية: ٤٤.

إِلَيْكَ الْكِتَابُ<sup>(١)</sup> إلى مواضع عديدة، وأيضاً فإن «أُنْزِلَ» مُؤَدَّ مُؤَدَّى «نَزَلَ»، وهو أخف منه فأوثر ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو شامة: «وَأُنْزِلَ وَنَزَلَ واحد في التعدية، وَأُنْزِلَ أكثر استعمالاً في القرآن، قال: ويدل على أن نَزَلَ المشدد في معنى: أُنْزِلَ إجماعهم على قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٣)</sup>». انتهى<sup>(٤)</sup>.

يشير إلى خلاف بين أهل العلم في هاتين الصيغتين، هل بينهما فرق أم لا؟

فأبو القاسم الزمخشري<sup>(٥)</sup> ومن تبعه<sup>(٦)</sup>، يزعمون أن بينهما فرقاً، وذلك أن «أُنْزِلَ» يجوز أن يكون مُنْجِماً مُفَرَّقاً، وأن يكون دفعة واحدة، و«نَزَلَ» بالتشديد لا يكون إلا فيما كان مُنْجِماً في آيات متفرقة، ولا شك أن أكثر ما ورد كذلك.

والرّد عليه بما ذكره<sup>(٧)</sup> أبو شامة واضح، وهو إشكال قديم على ما ذهب إليه الزمخشري، وأكثر ما يجاب عنه أنه يدل على التنجيم ما لم يمنع مانع كهذه الآية<sup>(٨)</sup>

(١) - سورة النساء، الآية: ١٠٥، والزمر، الآية: ٢.

(٢) - انظر: الكشف: ٢٥٣/١، وفتح الوصيد: ٦٤٩/٢، وإبراز المعاني: ٣٠٨/٢، واللائح الفريدة: ٥٤٢/٢، ومما قيل في توجيههما: أنهما لغتان، تثقيل وتخفيف، بمعنى واحد في متعدي "نَزَلَ" انظر: الموضح: ٢٩٠/١، والحجة لابن خالويه: ص ٣٥، وفتح الوصيد: ٦٤٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٩.

(٣) - سورة الفرقان، الآية: ٣٢.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٠٨/٢.

(٥) - في الكشف: ٥٢٦/١.

(٦) - سبق إلى التفريق بينهما كذلك: الراغب الأصفهاني في المفردات: مادة "نزل" ص ٤٩١، والواحدي في تفسيره، "الوسيط": ١٧٤/١.

(٧) - في (ت): "بما ذكر".

(٨) - ومن أجاب كذلك المهدي: فقال: "ومما يدل على أنهما بمعنى واحد قراءة ابن كثير ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ الفرقان الآية: ٢٥، فأتى بعد "نُزِّلَ" بمصدر "نَزَلَ"، لأن قوله: ﴿تَنْزِيلًا﴾ مصدر "نَزَلَ"، ولو جاء المصدر على لفظ "نُزِّلَ" لكان: "وَنُزِّلَ إِنْزَالًا" فمجيء مصدر: "نَزَلَ" بعد "أُنْزِلَ" دليل على أنهما بمعنى واحد". شرح الهداية باختصار: ١٧٥/١.

وقد حققت هذه المسألة في غير هذا الموضوع<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

قوله: (وَيُنْزِلُ خَفِّهِ) يجوز في: (يُنْزِلُ) وجهان: أظهرهما: أنه منصوب بفعلٍ مُقَدَّرٍ يُفَسِّرُهُ هذا الظاهر، والمسألة من الاشتغال، والثاني: أن يكون مبتدأً مُخْبِراً عنه بالجملة الأمرية، والأول أولى؛ لمكان الأمر<sup>(٢)</sup>.

وتقدير قوله: (خَفِّهِ) أي: خَفَّفَ زَايَهُ، أو يكون المعنى: أَوْقَعَ فيه<sup>(٣)</sup> التخفيف، ولا يليق ذلك إلا بالزاي.

قوله: (وَيُنْزِلُ مِثْلَهُ) مبتدأ وخبر، أي: مثله في الحكم المتقدم، وهو التخفيف.

قوله: (وَيُنْزِلُ حَقُّ) مبتدأ وخبر أيضاً، على حذف مضاف من<sup>(٤)</sup> الأول، تقديره: «تخفيف نُنْزِلُ حَقُّ».

وأعرب أبو عبد الله: (وَيُنْزِلُ) مبتدأ، وخبره محذوف، و(حَقُّ) خبر مبتدأ محذوف، قال: «وتقديره: وننزل كذلك، أي: ذلك حق، وذلك إشارة إلى ما دلَّ عليه: (خَفِّهِ) من التخفيف»<sup>(٥)</sup>.

وهذا ما لا حاجة إليه، إذ فيه حذف من موضعين مستغنى عنهما، والله أعلم.

قوله: (وَهُوَ) مبتدأ، وتقدم أنه ضمير: (يُنْزِلُ) بالنون؛ لأنه آخر الأفعال الثلاثة / ، و(ثَقُلَ) خبره، و(فِي الْحِجْرِ) متعلق به، ويجوز أن يكون: (فِي الْحِجْرِ) هو [٣٨٨/ب] الخبر، و(ثَقُلَ) جملة حالية، وفيه ضعف؛ لأن العمدة الإخبار بالجملة.

(١) - في الدر المصون: ١/١٩٨، ٣/٢١، وعمدة الحفاظ: مادة: "نزل" ٤/١٦٤.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٢.

(٣) - "فيه" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - "مضاف من" سقط من (ت).

(٥) - اللآلئ الفريدة باختصار: ٢/٥٤٢.

٤٦٩- وَخَفَّفَ لِلْبَصْرِيِّ بِسُبْحَانَ الَّذِي فِي الْأَنْعَامِ لِلْمَكِّي عَلَى أَنْ يُنْزَلَ

أخبر عن البصري، وهو أبو عمرو أنه خَفَّفَ الحرف الذي بسورة سبحان<sup>(١)</sup>، وهو موضعان فيها: أحدهما: قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> والثاني: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرُؤُهُ﴾<sup>(٣)</sup> فأبو عمرو على قاعدته، وابن كثير خالف أصله المتقدم، وهذا مراد المصنّف أن يذكّر مَنْ خالف قاعدته فلم يَتَأَتَّ له ذلك إلا بهذه الطريقة، وهي أنه ذكّر انفراد أبي عمرو بجريانه على أصله، ففهم منه أن ابن كثير خرّج عن أصله.

ثم أخبر عن المكي، وهو ابن كثير أنه خَفَّفَ الحرف الذي في الأنعام وهو قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ أَنْ يُنْزَلَ آيَةٌ﴾<sup>(٤)</sup> وهو في ذلك على قاعدته، وأبو عمرو هو المخالف لها ففعل في هذا كما فعل في الأول؛ بأن ذكّر تفرّد ابن كثير ببقائه على أصله، ففهم أن أبا عمرو خالفه<sup>(٥)</sup>.

والوجه في مخالفة ابن كثير أصله<sup>(٦)</sup> في الإسراء: أن قوله: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ يوافقه التثقيل من حيث أنه مُوَأَفِقٌ لِمَا وَقَعَ عليه: تنزيل القرآن من كونه نَزَلَ مَنْجَمًا شيئاً بعد شيء؛ فناسب أن يُؤْتَى بفعل مطابق للواقع<sup>(٧)</sup>.

(١)- هي سورة الإسراء، وتسمى: "بني إسرائيل"، كذلك. انظر: الإتقان في علوم القرآن: ١٥٣/١.

(٢)- سورة الإسراء، الآية: ٨٢.

(٣)- سورة الإسراء، الآية: ٩٣.

(٤)- سورة الأنعام، الآية: ٣٧.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٢/٢، وقيد الناظم هذا الموضع بمصاحبة: "على" احترازاً من غيره في السورة.

(٦)- "أصله" سقطت من (ت).

(٧)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والكشف: ٢٥٤/١، وفتح الوصيد: ٦٥٠/٢، وكتر الجعبري:

(خ) ٣٣١، وقيل: جمعاً بين اللغتين على قول من قال إنهما لغتان. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٦،

وشرح الهداية: ١٧٦/١، ومعاني القراءات: ص ٥٨.



وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿حَتَّىٰ تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ﴾ مناسب لما وقع

جواباً له، وهو قوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ﴾<sup>(١)</sup> وهذا مُجْمَع على تثقيله، فكذلك ما وقع جواباً له، فلذلك خرج ابن كثير عن أصله من التخفيف<sup>(٢)</sup>.

والوجه في مخالفة أبي عمرو قاعدته في الأنعام: موافقته في التثقيل لما وقع جواباً له من قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: إذا كان ابن كثير هو المخالف لأصله في الفعلين من سورة سبحان، وأبو عمرو مخالف لأصله في الفعل الذي في الأنعام، فهلا قال الناظم:

وَتُقَلِّلُ لِلْمَكِّيِّ بِسُبْحَانَ وَالَّذِي فِي الْأَنْعَامِ لِلْبَصْرِيِّ عَلَى أَنْ يُنْزِلَا

ويكون قد نصَّ لكل واحد على مخالفته لأصله فتؤخذ مخالفة الأصل من نصّه لا من مفهوميّه؟

فالجواب: أنه لو قال ذلك لأوهم أن ابن كثير انفرد بتثقيل ما في سبحان، وأن أبا عمرو انفرد بتثقيل ما في الأنعام، وأن غيرهما خفف ذلك فقط، وليس الأمر كذلك<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وُخِفِّفَ) مرفوعه ضمير يعود على: (يُنْزِلُ) المتقدّم، و(بِسُبْحَانَ) حال، أي: «حال كونه مُسْتَقَرًّا فيها»، والباء: ظرفية نحو: «زيد بمكة».

(١) - سورة الأنعام، الآية: ٧.

(٢) - انظر: الكشف: ٢٥٤/١، وفتح الوصيد: ٦٥٠/٢، وقيل كذلك جمعاً بين اللغتين. انظر: شرح الهداية: ١٧٦/١، وإبراز المعاني: ٣١٠/٢.

(٣) - سورة الأنعام، الآية: ٣٧، وانظر: الكشف: ٢٥٤/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٦، وشرح الهداية: ١٧٥/١، وفتح الوصيد: ٦٥٠/٢.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٠/٢، والآلئ الفريدة: ٥٤٣/٢، والسراج: ص ١٥٤.

ويجوز أن يكون: الحال، أي: مُتَسَبِّساً (بِسُبْحَانَ)، وقد عَرَفْتَ أَنَّهُمَا  
فَعْلَان لَكُنْهُمَا بلفظ متقارب<sup>(١)</sup>، / فلذلك عَدَّهُمَا شيئاً واحداً. [١/٣٨٩]

قوله: (والذي في الأنعام) عَطِفَ على الضمير المستتر في: (خُفِّفَ) أي:  
«وُخِفِّفَ أيضاً».

(والذي في الأنعام) أي: ﴿يُنْزَلُ﴾<sup>(٢)</sup> الذي في الأنعام، فالموصول: صفة  
لمحذوف حُذِفَ للدلالة ما تقدم عليه.

ويجوز أن يكون: (الذي) مبتدأ وحُذِفَ خبره، أي: «والذي في الأنعام  
مُخَفَّفٌ لِلْمَكِّي».

وإنما سَاغَ العطف في الوجه الأول مع كونه معطوفاً على ضمير رفع متصل لم  
يؤكد لأجل الفاصل بالجارين.

قوله: (على أن يُنْزَلَ) يجوز أن يكون بدلاً من: (الذي)، وأن يكون عَطِفَ  
بيان له، وأن يكون منصوباً بِإِضْمَارٍ: «أعني»، وأن يكون خبر مبتدأ مُضْمَرٍ، أي: «هو  
على أن يُنْزَلَ»، قصد بذلك بيان حرف الأنعام.

٤٧٠- وَمُنْزِلُهَا التَّخْفِيفُ حَقٌّ شِفَاؤُهُ وَخُفِّفَ عَنْهُمْ يُنْزَلُ الْغَيْثُ مُسَجَّلاً

أخبر عَمَّنْ رمز له بكلمة: (حَقٌّ)، وبالشين المعجمة من: (شِفَاؤُهُ)، وهم ابن  
كثير وأبو عمرو والأخوان، أُنْهَمَ خَفَّفُوا: ﴿مُنْزِلُهَا﴾ في المائدة يريد قوله تعالى:  
﴿قَالَ اللَّهُ إِنَّي مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١)- أي: "أُنْزَلَ وَنَزَلَ".

(٢)- سورة الأنعام، الآية: ٣٧.

(٣)- سورة المائدة، الآية: ١١٥.

ثم أخبر عنهم، أي: عن ابن كثير وأبي عمرو والأخوين، أضمرهم لتقدم ذكرهم<sup>(١)</sup>، أنهم يخففون: ﴿يُنْزِلُ الْغَيْثَ﴾<sup>(٢)</sup> وذلك<sup>(٣)</sup> في سورتي: لقمان، والشورى، ولذلك قال: (مُسَجَّلًا) أي: مُطْلَقًا؛ لِيُعَمَّ الموضعين<sup>(٤)</sup>.

والحاصل: أن الأخوين وأبنا عمرو على تخفيف: ﴿مُنْزِلُهَا﴾، وعلى تخفيف: ﴿يُنْزِلُ﴾ في هاتين السورتين.

ووجه ذلك: أنهما راعيا قوله قبل ذلك: ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنْ﴾<sup>(٥)</sup> فناسب ذلك: ﴿مُنْزِلُهَا﴾؛ لأن اسم الفاعل من: «أَفْعَلَ» مُفْعَلٌ<sup>(٦)</sup>.

وأما: ﴿يُنْزِلُ الْغَيْثَ﴾ فللحمل على نظائره من قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾<sup>(٧)</sup> وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا<sup>(٨)</sup>.

والوجه لِمَنْ ثَقُلَ جميع ذلك: مافي التثقيل من المبالغة<sup>(٩)</sup>.

وأما ابن كثير وأبو عمرو فعلى أصلهما من التخفيف.

(١) - في (ت): "رمزهم".

(٢) - سورة لقمان، الآية: ٣٤، والشورى، الآية: ٢٨.

(٣) - "وذلك" سقطت من (ت).

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣١١/٢، والسراج: ص ١٥٤، وكتر الجعيري: (خ) ٣٣٠.

(٥) - سورة المائدة، الآية: ١١٤.

(٦) - انظر: فتح الصيد: ٦٥١/٢، واللائي الفريدة: ٥٤٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٧) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢٢.

(٨) - سورة النبأ، الآية: ١٤، وانظر: الكشف: ٢٥٤/١، والحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والحجة للفرسي:

١٦٢/٢، وشرح الهداية: ١٧٦/١.

(٩) - انظر: الكشف: ٢٥٤/١، واللائي الفريدة: ٥٤٣/٢.

وقد ذكر أبو شامة<sup>(١)</sup> عوض هذه الأبيات الثلاثة، ثلاثة غيرها وزعم أنها وافية بالمقصود، غير وارد عليها ما تقدم ذكره وهي:

وَيُنْزِلُ مَضْمُومَ الْمُضَارِعِ خِفَّهُ      لِحَقٍّ عَلَى أَيِّ الْحُرُوفِ تَنْقَلَا  
وَخَفَفَ لِلْبَصْرِ بِسُبْحَانَ الَّذِي      فِي الْأَنْعَامِ لِلْمَكِّيِّ فِي الْحِجْرِ ثَقَلَا  
لِكُلِّ وَحَقٍّ شَاءَ مُنْزِلُهَا وَيُنْزِلُ      الْعَيْثُ تَخْفِيفًا بِحَرْفَيْنِ أُسْجَلَا

يعني: بقوله: «مَضْمُومَ الْمُضَارِعِ»، أي: مَضْمُومَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ، وفيه فائدتان:

أحدهما: شمول المبني للفاعل، والمبني للمفعول؛ الذي أَهْمَلَهُ النَّاظِمُ فلم يَذْكُرْهُ.

والثانية: إخراج مَفْتُوح حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ نحو: ﴿وَمَا يَنْزِلُ مِنْ

السَّمَاءِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «عَلَى أَيِّ الْحُرُوفِ تَنْقَلَا» أي: على أي حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْمُضَارِعَةِ جاء ليشمل ما كان حرف مضارعة ياء، أو تاء، أو نونا.

وقوله: «لِكُلِّ» يريد الثاني، وهو قوله تعالى: / ﴿وَمَا نُنْزِلُهَا إِلَّا بِقَدَرٍ

مَعْلُومٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وأما الأول فالقراء فيه مختلفون بالنسبة إلى حرف المضارعة، وإن كانت زائدة مُشَدَّدَةٌ عند الجميع، والشين من: «شَاءَ» رمز لحمزة والكسائي.

قوله<sup>(٤)</sup>: (وَمُنْزِلُهَا) مبتدأ، و(التَّخْفِيفُ) مبتدأ ثان، و(حَقٌّ) خبر مُقَدَّم، و(شِفَاؤُهُ) مبتدأ ثالث، والمبتدأ الثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول،

(١) - إبراز المعاني: ٣١١/٢.

(٢) - سورة سبأ، الآية: ٢، والحديد، الآية: ٤.

(٣) - سورة الحجر، الآية: ٢١.

(٤) - "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

والتقدير: «وَمُنْزِلُهَا التَّخْفِيفُ فِيهِ»، فَحَذَفَ الْعَائِدُ مِنْ: «شِفَاؤُهُ حَقٌّ»، فَالْهَاءُ فِي: «شِفَاؤُهُ حَقٌّ»<sup>(١)</sup> تَعُودُ عَلَى التَّخْفِيفِ؛ لِأَنَّ فِي التَّخْفِيفِ شِفَاءً لِحَقَّتِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (التَّخْفِيفُ) بَدَلًا مِنْ: (مُنْزِلُهَا) بَدَلِ اشْتِمَالِ، وَالْعَائِدُ مُقَدَّرٌ، أَوْ قَامَتْ: «أَلْ» مَقَامَهُ، أَيْ: التَّخْفِيفُ فِيهِ، أَوْ تَخْفِيفُهُ، وَيَكُونُ: (حَقٌّ شِفَاؤُهُ) جُمْلَةً إِسْمِيَّةً فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ.

وَيَجُوزُ رَفْعُ: (شِفَاؤُهُ) بِـ(حَقٍّ)، وَيَكُونُ: (حَقٌّ) خَبْرًا، إِمَّا عَنِ الْمَبْتَدَأِ إِنْ أَعْرَبْنَا: (التَّخْفِيفُ) بَدَلًا مِنْهُ، وَإِمَّا عَنِ التَّخْفِيفِ إِنْ أَعْرَبْنَاهُ مَبْتَدَأً ثَانِيًا.

قَوْلُهُ: (يُنْزِلُ) مَفْعُولًا لِمَا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ، أَيْ: خَفَّفَ عَنْهُمْ هَذَا اللَّفْظَ، وَأَتَى بِلَفْظِ: (الْعَيْثُ)؛ لِيُفِيدَ أَنَّهُ هَذَا اللَّفْظُ الْمَصَاحِبُ لِلْفَرْقِ: ﴿أَلْعَيْثُ﴾.

و(مُسْجَلًا) حَالُ مَنْ: (يُنْزِلُ) الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، أَيْ: حَالُ كَوْنِهِ مُطْلَقًا لَا يَخْتَصُّ بِأَحَدِ السُّورَتَيْنِ دُونَ الْآخَرَى<sup>(٣)</sup>.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (مُسْجَلًا) نَعْتٌ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ، أَيْ: «تَخْفِيفًا مُسْجَلًا»؛ لِيُعَمَّ الْمَوْضِعَيْنِ<sup>(٤)</sup>، وَالْإِسْجَالُ: الْإِطْلَاقُ.

## ٤٧١ - وَجَبْرِيلَ فَتَحُ الْجِيمِ وَالرَّاءَ وَبَعْدَهَا وَعَى هَمْزَةً مَكْسُورَةً صُحْبَةً وَلَا

أَخْبَرَ عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِكَلِمَةٍ: (صُحْبَةً)، وَهَمَّ الْأَخْوَانُ وَأَبُو بَكْرٍ أَنَّهُمْ وَعَوَا، أَيْ: حَفِظُوا<sup>(٥)</sup> فَقَرَعُوا بِهِ، وَأَقْرَعُوهُ: فَتَحَ الْجِيمَ وَفَتَحَ الرَّاءَ، وَالْإِتْيَانُ بَعْدَ الرَّاءِ بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ فِي: ﴿جَبْرِيلَ﴾ حَيْثُ أَتَى، فَتَكُونُ قِرَاءَتُهُمْ: «جَبْرِئِيلُ»، بِزَنَةِ: «جَبْرِعِيلُ»،

(١) - "حق" سقطت من (ت).

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٣/٢، وشرح شُعْلَةُ: ص ٢٦٩.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٣/٢.

(٤) - انظر: شرح شُعْلَةُ: ص ٢٧٠.

(٥) - انظر: اللسان: مادة "وعى" ٢٤٦/١٥.

إلا أبا بكر فإنه يحذف الياء، كما سيأتي، ونَبَّه على العموم، وعلى بقية الخلاف المذكور بقوله:

٤٧٢- بِحَيْثُ أَتَى وَالْيَاءُ يَحْذِفُ شُعْبَةً وَمَكِّيَّهُمْ فِي الْجِيمِ بِالْفَتْحِ وَكَلَامًا

أي: بحيث أتى: ﴿جَبْرِيلَ﴾، وذلك في ثلاثة مواضع: اثنان منهما في هذه السورة: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ﴾<sup>(٢)</sup>، والثالث في سورة التحريم: ﴿وَجَبْرِيلُ وَصَلَحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأخبر عن شعبة، وهو أبو بكر أنه يحذف ياء: ﴿جَبْرِيلَ﴾ وقد تقدّم أنه يفتح الجيم والراء، ويأتي بعد الراء بهمزة مكسورة فيصير: «جَبْرِئِل»، بزنة: «جَبْرَعِل». وأخبر عن: (مَكِّيَّهُمْ)، وهو ابن كثير أنه يفتح الجيم، وليس هو مِمَّنْ يَفْتَحُ الراء ولا مَنْ يأتي بعدها بهمزة مكسورة فتكون قراءته: «جَبْرِيل»، وتكون قراءة الباقيين: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بكسر الجيم دون فتح الراء، ودون الإتيان بهمزة على ما لفظ بها أولاً، فَتَكْمُلُ في هذا الحرف، أربع قراءات<sup>(٤)</sup>:

الأولى: / للأخوين: ﴿جَبْرِئِلَ﴾<sup>(٥)</sup> بزنة: «جَبْرَعِل».

الثانية: لأبي بكر: ﴿جَبْرِئِلَ﴾ بزنة: «جَبْرَعِل».

الثالثة: لابن كثير: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بزنة: «جَبْعِيل».

(١)- سورة البقرة، الآية: ٩٧.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٩٨.

(٣)- سورة التحريم، الآية: ٤.

(٤)- انظر: المكرر للنشار: ١/١٢١، والتجريد في القراءات السبع لابن الفحاح: ١/٣٢٧، وإبراز المعاني:

٢/ ٣١١، والسراج: ص ١٥٤.

(٥)- في الأصل: "جبريل" والمثبت من (ت).

الرابعة: للباقيين: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بزنة: «جَبْعِيل».

واعلم أن العَرَبَ تَكَلَّمَت في هذا الاسم بثلاث عشرة لغة<sup>(١)</sup>، أَشْهَرُهَا وَأَفْصَحُهَا: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بزنة: «قَنْدِيل»، وهي قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص، وهي: لغة أهل الحجاز<sup>(٢)</sup>، وقد أنشدوا عليها شواهد كثيرة فمنها:  
قول وَرَقَةَ بن نوفل<sup>(٣)</sup>:

وَجَبْرِيلُ يَأْتِيهِ وَمِيكَالُ مَعَهُمَا      مِنْ اللَّهِ وَحْيٌ يَشْرَحُ الصِّدْرَ مُنْزَلُ.  
وقال حَسَّان بن ثابت رضي الله عنه<sup>(٤)</sup>:

وَجَبْرِيلُ رَسُولُ اللَّهِ فِيْنَا      وَرُوحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ.  
وقال عِمْرَان بن حَطَّان<sup>(٥)</sup>:

(١)- والسبب في ذلك: أنه اسم أعجمي فتوسعت فيه العرب وتصرفت حتى نطقته بألفاظ ولغات مختلفة، يقول الكسائي: "جبريل وميكائيل، أسماء أعجمية لم تكن العرب تعرفها فلما جاءها أعربتھا فلفظت بها بألفاظ مختلفة" الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٨، وكل هذه اللغات التالية: القراءة بها شاذة ما عدا الأربع اللغات الأولى، التي قرأ بها الأئمة السبعة. انظر هذه اللغات في: المحتسب: ١٨١/١، ومختصر الشواذ: ص ١٦، وتفسير القرطبي: ٤٢/١، ٤٣، وجامع البيان للطبري: ٥٠٢/١، ٥٠٣، والبحر: ٤٨٦/١، ٤٨٧، والدر المصون: ١٨/١، ١٩، واللسان: مادة "جبر" ٦٨/٣، ومعاني الأخفش: ٣٢٥/١، ومعاني الزجاج: ١٧٩/١، (٢)- انظر: غيث النفع لصفاقسي: ص ١٢٧، وجامع البيان للطبري: ٥٠١/١، والبحر: ٤٨٥/١.

(٣)- هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزّي من قريش، حكيم جاهلي، وهو ابن عم خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها قرأ التوراة والإنجيل. انظر: سيرة ابن هشام: ٢٥٦/١، والأعلام: ١١٥/٨.  
والبيت في: البحر المحيط: ٤٨٥/١، والدر المصون: ١٩/٢، وزاد المسير لابن الجوزي: ١١٧/١، وفتح الوصيد: ٦٥٤/٢. واللائلي الفريدة: ٥٤٥/٢.

(٤)- البيت من قصيدة يهجو بها أبا سفيان بن الحارث قبل فتح مكة، وهو في: ديوانه: ١٧/١، والبحر: ٤٦٨/١، ٤٨٥، وتفسير القرطبي: ٤١/٢، والدر المصون: ٤٩٨/١، واللسان: مادة "جبر" ٦٨/٣، والصحاح: مادة "جبر" ٢٥٣/٢، ومعاني الزجاج: ١٨٠/١، وفتح الوصيد: ٦٥٤/٢، واللائلي الفريدة: ٥٤٥/٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٧.

(٥)- هو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي، خطيب وشاعر، من أهل البصرة، كان من رؤوس الخوارج، حدث عن بعض الصحابة. انظر: السير: ٢١٤/٤، والأعلام: ٧٠/٥.

والروح جبريلُ منهم لا كفأً وكان جبريلُ عند الله مأموناً.

اللغة الثانية<sup>(١)</sup>: «جبريل» بفتح الجيم، وبها قرأ ابن كثير، والحسن، وقد أساء  
الفرء فقال: «لا أحبها لأنه ليس في كلامهم فعليل»<sup>(٢)</sup>.

وما قاله: ليس بشيء؛ لأن العرب إذا أدخلت في لغتها اسماً أعجمياً كان ذلك  
عندهم على قسمين:

قسم: تلحقه بأبنية كلامها: «كلجَام».

وقسم: لا تلحقه كـ «إبريسم»<sup>(٣)</sup>، فهذا منه<sup>(٤)</sup>.

على أنه قيل: «إن لنا فعليلاً»<sup>(٥)</sup> بفتح الفاء، وهو: «سمويل» اسم طائر<sup>(٦)</sup>.

و[عن ابن كثير]<sup>(٧)</sup>، أنه رأى النبي ﷺ [في المنام]<sup>(٨)</sup> وهو يقرأ «جبريل»،  
و«ميكائيل» - يعني: بالفتح في ﴿جَبْرِيلَ﴾ - قال: فلا أزال أقرأهما كذلك.

= والبيت في: البحر: ٤٨٥/١، والدر المصون: ١٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٤/٢، واللائل الفريدة: ٥٤٥/٢

(١) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والمحزر: ٣٠٠/١، والكشاف: ٣٠٢/١.

(٢) - انظر قوله في: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ١٩/٢، وتفسير القرطبي: ٤٢/٢، وقال بهذا القول  
كذلك: أبو جعفر النحاس في: إعراب القرآن: ٧٠/١.

(٣) - «الإبريسم»: القطن. انظر: اللسان: مادة: "برس" ٦٢/٢.

(٤) - انظر: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ١٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٣/٢.

(٥) - في الأصل: "فعيلاً"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٦) - أي نظير: "جبريل"، انظر: البحر: ٤٨٦/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٧، و"السمويل": قيل: اسم  
طائر، وقيل: اسم بلدة كثيرة الطير. انظر: اللسان: مادة "سمل" ٢٦٠/٧.

(٧) - في كلتا النسختين: "عن أبي بكر ﷺ"، ولكن في جميع المصادر التي نقلته منسوب: "لابن كثير"؛ ولذا  
أثبتته كذلك، وقد ساقه ابن مجاهد في كتابه السبعة: ص ١٦٦، بسنده إلى شبل بن عباد، عن ابن كثير.

ورواه بسنده الدوري في جزئه ص ٧٠، إلى شبل بن عباد عن ابن كثير، وإسناده مرسل، وفيه: محمد بن  
صالح المري، سكت عنه. انظر: معرفة القراء: ١٥٦/٢.

وانظر هذا القول منسوباً لابن كثير في: اللائل الفريدة: ٥٤٥/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٤/٢، وكتر الجعبري:  
(خ) ٣٣٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٧، والحجة للفارسي: ١٦٣/٢، والمحزر الوجيز: ٣٠٠/١، وتفسير

القرطبي: ٤٢/٢، وأورده المؤلف في كتابه: الدر المصون: ١٩/٢، منسوباً لابن كثير.

(٨) - ما بين المعكوفتين زيادة من كتاب السبعة لا بد منها.



اللغة الثالثة<sup>(١)</sup>: «جَبْرِئِيل» بزنة: «عَنْتَرِيس»<sup>(٢)</sup>، وهي لغة تميم،  
وقيس، وبها قرأ: الأخوان، وأنشدوا لحسان بن ثابت<sup>(٣)</sup>:  
شَهِدْنَا فَمَا تَلَقَّى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرِئِيلُ أَمَامَهَا.  
وأنشده أبو عبد الله<sup>(٤)</sup> لكعب بن زهير<sup>(٥)</sup>.  
وقال جرير أيضاً<sup>(٦)</sup>:

عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ وَبِجَبْرِئِيلٍ وَكَذَّبُوا مِيكَالًا.  
اللغة الرابعة<sup>(٧)</sup>: «جَبْرِئِيل» وهي بزنة: «جَبْرِعِل»، وهي قراءة: أبي بكر<sup>(٨)</sup>.

(١) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والمحزر: ٣٠٠/١، والكشاف: ٣٠٢/١.

(٢) - "العَنْتَرِيس" الناقة الغليظة. انظر: اللسان: مادة "عترس" ٢٦/١٠.

(٣) - هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأصبغ، صحابي جليل، شاعر رسول الله ﷺ، وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وكان شديد الهجاء على المشركين، توفي في المدينة سنة ٤٥ هـ. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٢٦/١.

البيت: في ديوانه: ٥٢٢/١، ومعاني الزجاج: ١٨٠/١، والصاحح: مادة: "جبر" ٢٥٣/٢، البحر: ٤٨٦/١، والقرطبي: ٤٢/٢، والدر المصون: ١٩/٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٧، والحجة للفراسي: ١٦٨/٢، وكتر الجعيري: (خ) ٣٣٢، ومنسوب لكعب بن مالك في: فتح الوصيد: ٦٥٢/٢، واللسان: مادة "جبر" ٦٨/٣، ومنسوب لكعب بن زهير في: اللآلئ الفريدة: ٥٤٤/٢.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٤/٢.

(٥) - هو: أبو المضرّب كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، شاعر جاهلي أدرك الإسلام فأسلم، وهو صاحب القصيدة التي مطلعها "بانت سعاد" في مدح النبي ﷺ ت ٥٠ هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٨٩.

(٦) - هو: جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلبي، شاعر من تميم وكان يهجو الشعراء فلم يثبت أمامه إلا الفرزدق، وقد جمعت نقائضه معه، ت ١١٠ هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٣٣٩، والأعلام: ١١٩/٢.

والبيت: في ديوانه ص ٣٣٩، والبحر: ٤٨٦/١، وتفسير القرطبي: ٤٣/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٣/٢.

(٧) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، وتفسير القرطبي: ٤٢/٢، والدر المصون: ٢٠/٢.

(٨) - أي: شعبة بن عياش عن عاصم.

اللغة الخامسة<sup>(١)</sup>: كذلك إلا أنها بتشديد اللام، ويُروى<sup>(٢)</sup> عن عاصم، ويحيى بن يعمر<sup>(٣)</sup>.

قالوا: و«إل» بالتشديد هو اسم من أسماء الله تعالى<sup>(٤)</sup>، وقد جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا﴾<sup>(٥)</sup> أي: الله<sup>(٦)</sup>.

وعن أبي بكر<sup>(٧)</sup> - وقد سمع سجع مسيلمة<sup>(٨)</sup> -: «ما يخرج هذا من إل»<sup>(٩)</sup>، وسيأتي تحقيق ذلك.

اللغة السادسة<sup>(٩)</sup>: «جبرائيل» بالمد بعد الراء، وهمزة مكسورة بعد الألف، وبعد الهمزة ياء.

(١) - انظر هذه اللغة في: والمحرر: ٣٠٠/١، والكشاف: ٣٠٢/١، والمختضب لابن جني: ١٨١/١، ومعاني الزجاج: ١٧٩/١.

(٢) - في (ت): "تروى".

(٣) - هو: أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني البصري، تابعي جليل، أول من نقط المصحف، كان إماماً فصيحاً سمع من ابن عباس، وابن عمر، وأخذ عن الأسود الدؤلي، قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، ت: قبل ٩٠ هـ. انظر: ، معرفة القراء: ١٦٢/١، ١٦٣، وغاية النهاية: ٣٨١/٢.

(٤) - انظر: البحر: ٤٥٨/١، والمحرر: ٣٠٠/١، والصحاح: مادة "جبر" ٢٥٣/٢، واللسان: مادة "جبر" ٦٨/٣.

(٥) - سورة التوبة، الآية: ١٠.

(٦) - انظر: تفسير الطبري: ٩٧/١٠، والقرطبي: ٤٣/٢.

(٧) - هو: مسيلمة بن ثمامة بن كبير الحنفي الوائلي، مدعي النبوة الكذاب، ولد ونشأ باليمامة في نجد، وضع أسجاع يضاهي بها القرآن الكريم، قتل في معركة اليمامة في خلافة أبي بكر<sup>(٨)</sup>، سنة ١٢ هـ. انظر: الأعلام: ٢٢٦/٧.

(٨) - أخرجه: ابن سعد في الطبقات: ٥٥٠/٥، وانظري في تاريخه: ٢٨٥/٢، وانظر: تفسير الطبري: ٤٣٨/١.

(٩) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والمحرر: ٣٠٠/١، والكشاف: ٣٠٢/١، والدر المصون: ٢٠/٢.

اللغة السابعة<sup>(١)</sup>: كذلك إلا أنه لا ياء بعد الهمزة، وبها قرأ: عكرمة<sup>(٢)</sup>.

اللغة الثامنة<sup>(٣)</sup>: «جبرائيل» بياءين بعد الألف، وبها قرأ: الأعمش، ويحيى بن يعمر أيضاً.

اللغة التاسعة<sup>(٤)</sup>: «جبرال».

اللغة العاشرة<sup>(٥)</sup>: «جبريل بالقصر والياء، وبها قرأ: طلحة بن مُصَرِّف<sup>(٦)</sup>.

اللغة الحادية عشرة<sup>(٧)</sup>: «جبرين» بفتح الجيم، وإبدال اللام نوناً.

اللغة الثانية عشرة<sup>(٨)</sup> / : كذلك إلا أن الجيم مكسورة.

اللغة الثالثة عشر<sup>(٩)</sup>: «جبرائيل» بإبدال اللام نوناً.

واختلف الناس في هذا الاسم هل هو مشتق أم لا؟

والذي عليه الجمهور أنه لا اشتقاق له إذ الأسماء الأعجمية لا اشتقاق لها<sup>(١٠)</sup>.

وقال آخرون: بل هو مشتق من: «جبروت الله تعالى»<sup>(١١)</sup>.

(١) - انظر هذه اللغة في: تفسير القرطبي: ٤٢/٢، ومعاني الأخفش: ٣٢٥/١، والدر المصون: ٢٠/٢.

(٢) - انظر: تفسير القرطبي: ٤٢/٢، وعكرمة هو: أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله البربري المدني، مولى ابن عباس رضي الله عنه، روى عن عائشة رضي الله عنها، وأبي هريرة رضي الله عنه، وحدث عنه خلق كثير منهم: ثور بن يزيد وخالد الخذاء. ت: ١٠٧هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٧٣/١.

(٣) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ٢٠/٢، واللائل الفريدة: ٥٤٥/٢.

(٤) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والمحزر: ٣٠٠ / ١، واللائل الفريدة: ٥٤٥/٢.

(٥) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦ / ١.

(٦) - هو: أبو عبد الله طلحة بن مُصَرِّف بن عمر الياشي الهمداني، وقد سبقت ترجمته ص ٢٩٤.

(٧) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦ / ١، ومعاني الزجاج: ١٩٧/١، والصحاح: مادة "جبر" ٢٥٣/٢.

(٨) - وهي لغة أسد، انظر: القرطبي: ٤٢/٢، والمحزر: ٣٠٠/١، ومختصر الشواذ: ١٦.

(٩) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ٢٠/٢، واللائل الفريدة: ٥٤٥/٢.

(١٠) - انظر: البحر: ٤٨٥ / ١، والدر المصون: ١٨/٢.

(١١) - وقال أبو حيان: "وقول من قال هذا بعيد، لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية". البحر: بتصرف: ٤٨٥/١، ونقل السمين هذا القول في الدر المصون عن أبي حيان: ١٨/٢.

ولذلك اختلفوا فيه هل هو اسم بسيط لا تركيب فيه، أو هو مُركَّب؟  
فإن «جَبْر» معناه: عَبْد، و«إِيل»: هو اسم الباري تعالى، وقد قيل ذلك في:  
«إسرائيل»<sup>(١)</sup>.

ثم اختلفوا في تركيبه، هل هو<sup>(٢)</sup> مُركَّب تركيب إضافة، أو تركيب مزج<sup>(٣)</sup>؟.

فذهب بعضهم إلى الأول، ورُدَّ عليه بأنه كان ينبغي أن يُعرَّب إعراب المتضايين فيجري الأول منهما بوجوه الإعراب، وينجر الثاني ويُنَوَّن إذ لا مانع له من الصَّرف، كما انصرف: «إِل» في قول من جعله اسماً لله تعالى من قوله تعالى: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾<sup>(٤)</sup> وهذا كما تقول: «جاءني عبدُ الله»، و«رأيت عبدَ الله»، و«مررت بعبدِ الله»<sup>(٥)</sup>.

وذهب آخرون كأبي العباس المهدوي: إلى أنه مُركَّب تركيب مزج «كعلبك»، و«حضر موت»<sup>(٦)</sup>، وهذا قريب.

إلا أن بعضهم ردَّ عليه بأنه كان ينبغي أن يُبْنَى الأول على الفتح ليس إلا، وأنت كما رأيتهم يكسرون الراء في بعض اللغات<sup>(٧)</sup>.

وردَّ عليه بعضهم أيضاً<sup>(٨)</sup>: بأنه لو كان مُركَّباً تركيب مزج لجاز أن يُعرَّب إعراب المتضايين، أو يُبْنَى على الفتح كأحد عشر، فإن كل مُركَّب تركيب مزج

(١)- انظر: البحر: ٤٨٥/١، والمحزر: ٣٠٠/١، واللسان: مادة "جبر" ٦٨/٣.

(٢)- "هو" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- البحر: ٤٨٥/١.

(٤)- سورة التوبة، الآية: ١٠.

(٥)- انظر: البحر المحيط: ٤٨٦/١، وكشف المشكلات: ٢١٩/١.

(٦)- انظر قوله في: البحر المحيط: ٤٨٥/١.

(٧)- البحر المحيط: ٤٨٥/١.

(٨)- قاله أبو حيان في البحر المحيط: ٤٨٥/١.

تجوز<sup>(١)</sup> فيه هذه الأوجه، فكونه لم يُسمَع فيه البناء ولا جريانه المتضايين دليل على عدم تركيبه تركيب مزج.

وهذا الرد مردود؛ لأنه جاء على أحد الجائزين، واتفق أنه لم يُستعمل إلا كذلك، فهذا ما يتعلق بهذا الاسم، وقد عرفت القراءات الفصيحة والشاذة، ولا حظ لنا في الشاذة، وإنما ذكرناها لمعرفة لغاته.

قوله: (وجبريل) مبتدأ، و(فتحُ الجيم) يجوز أن يكون فاعلاً بظرف مُقدَّر هو خبر المبتدأ، والتقدير: «وجبريل فيه فتحُ الجيم لصُحبة»، ودلَّ على تقدير: «صُحبة» ذكرها بعد ذلك، أي: «استقر فيه فتح<sup>(٢)</sup> الجيم»، (والراء) عطف على: (الجيم)، وقصرها على إحدى اللغتين.

ويجوز أن يكون: «فيه» المُقدَّر خبراً مُقدِّماً، و(فتحُ الجيم) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الأول، وبـتقدير الجار والمجرور صحَّ الإخبار بالجملة لاشتغالها على عائد<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وبَعْدَهَا وَعَى)، (بَعْدَهَا) متعلِّق بـ(وَعَى)، وهاء (بَعْدَهَا) تعود لـ(الراء)، و(هَمْزَةٌ) مفعول، و(مَكْسُورَةٌ) نعتها، و(صُحْبَةٌ) فاعل: (وَعَى)، والتقدير: «وَوَعَى صُحْبَةٌ هَمْزَةٌ مكسورة بعد الراء».

و(ولا) نعت لـ(صُحْبَةٌ) على حذف مُضَاف، أي: «ذو ولا»، أو «أولوا ولا»، ويجوز فيه فتح الواو وكسرها، فالفتح بمعنى: الموالاة، وهي: النصر<sup>(٤)</sup>، أي: / [٣٩١/أ] صحبة أولوا ولا، أي: نصر، والكسر بمعنى: المتابعة، أي: أولوا متابعة لمشايخهم، يعني: أنهم نقلوا ذلك خلفاً عن سلف.

(١) - في (ت): "يجوز".

(٢) - في الأصل: "الفتح"، والمثبت من (ت).

(٣) - انظر: شرح شذلة: ص ٢٧٠.

(٤) - في (ت): "النصر".

ويجوز أن يكون: (فَتَحُ الجيم) خبر المبتدأ، وهو: (جَبْرِيل) على حذف مضاف، أي: «وجبريل ذو فتح الجيم والراء»، وهذا أَقْلُ تكلفاً.

قوله: (بِحِثُّ أَتَى<sup>(١)</sup>) متعلق بـ(وَعَى)، والباء ظرفية، أي: حَفِظُوهُ في أي مكان أتى فيه.

قوله: (وَالْيَاءُ) مفعول مُقَدَّم، و(شُعْبَةُ) فاعل، صَرَفَهُ ضرورة، والتقدير: «ويحذف شعبة الياء منه»، أو «ياءه»، فعوض: «أَل» من الضمير<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وَمَكِّيَهُمْ) مبتدأ، و(وَكُلُّ) خبره، والجارَّان متعلقان بـ(وَكُلُّ) أي: «مكيهم وُكُلُّ بالفتح في الجيم»، ويجوز تَعَلُّق: (في الجيم): (بالفتح)، ولا يَضُرُّ تقدُّمه على المصدرِّ للاتِّساع في الجار.

### ٤٧٣- وَدَعْ يَاءَ مِيكَائِيلَ وَالْهَمْزَ قَبْلَهُ عَلَى حُجَّةٍ وَالْيَاءُ يُحَذَفُ أَجْمَلًا

أَمَرَ بترك ياء: «مِيكَائِيلَ»، وبترك الهمز قبل الياء لمن رمز له بالعين والحاء المهملتين من: (عَلَى حُجَّةٍ) وهما حفص وأبو عمرو فتصير قراءتهما: ﴿مِيكَئِلَ﴾<sup>(٣)</sup> بزنة: «مِيعَادَ»، و«مِيقَاتَ»<sup>(٤)</sup>، فتعَيَّنَ لغيرهما إبقاء الياء والهمزة قبلها على ما لفظ به فتكون قراءتهم سوى نافع: «مِيكَائِيلَ» بزنة: «مِيكَاعِيلَ».

ثم أخبر عَمَّنْ رمز له بالهمزة من: (أَجْمَلُ) وهو نافع؛ أنه يحذف الياء وحدها وَيُبْقَى الهمزة فتكون قراءته: «مِيكَائِلَ» بزنة: «مِيكَاعِلَ»، وتحصَّلَ فيه ثلاث قراءات:

الأولى: لأبي عمرو، وحفص: ﴿مِيكَئِلَ﴾.

الثانية: ﴿مِيكَائِلَ﴾ بزنة: «مِيكَاعِلَ» لنافع وحده.

(١)- "أتى" سقطت من (ت).

(٢)- شرح شُعْلَة: ص ٢٧٠.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٩٨.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٦/٢.

الثالثة: ﴿مِيكَائِيلَ﴾ بزنة: «مِيكَاعِيل»<sup>(١)</sup> للباقيين.

والكلام فيه قريب من الكلام في: ﴿جِبْرِيلَ﴾، وهو أنه هل هو مشتق أم

لا؟.

فمنهم من جعله مُشْتَقًّا من: «ملكوت الله»، كما قيل: ﴿جِبْرِيلَ﴾ من: «جبروته»، وأنه هل هو مُرَكَّب أم لا؟ وهل تركيبه تركيب إضافة، وأن «ميك» بمعنى: «عَبْد»، و«إيل» هو الله تعالى، أو تركيب مَزَج؟<sup>(٢)</sup>.

كل ما قيل هناك من هذه<sup>(٣)</sup> الأقوال قيل هنا، وما صحَّ هناك صحَّ هنا إلا أن هذا أقل لغات من ذلك؛ فإن في هذا سبع لغات<sup>(٤)</sup>، ولكن يزيد هذا على ذاك قولاً لم يُقَلَّ به هناك أحد<sup>(٥)</sup>، وستعرفه.

فأفصح لغاته وهي لغة الحجازيين: ﴿مِيكَئِلَ﴾ كقراءة أبي عمرو، وحفص، وأنشدوا<sup>(٦)</sup>:

وَيَوْمَ بَدَرٍ لَقِينَاكُمْ لَنَا عَدَدٌ فِيهِ مَعَ النَّصْرِ مِيكَالٌ وَجِبْرِيلُ.

(١)- في الأصل: "مِيكَاعِيل"، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ٢٣/٢، واللسان: مادة "مكا" ١٤، ١١٤.

(٣)- هذه "زيادة من (ت)".

(٤)- وكل هذه اللغات - ما عدا الثلاثة الأولى التي قرأ بها الأئمة السبعة - القراءة بها شاذة، وانظر هذه

اللغات في: المحتسب: ١٨١/١، ومختصر الشواذ: ١٥، ١٦، والبحر: ٤٨٦/١.

(٥)- "أحد" سقطت وبُني الفعل: "يَقُلُّ" للمجهول في (ت).

(٦)- البيت: منسوب لكعب بن مالك في: تفسير القرطبي: ٤٣/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٥/٢، والحجة

للفارسي: ١٦٨/٢، ومنسوب في: اللسان لحسان بن ثابت: مادة "مكا" ١٤/١١٤، وهو في: البحر:

٤٨٦/١.

وقوله: ..... وَكَذَّبُوا مِيكَالًا. وقد تقدم<sup>(١)</sup>.

وكذا قوله<sup>(٢)</sup>:

وَجَبْرِيلَ يَأْتِيهِ وَمِيكَالُ مَعَهُمَا.

الثانية: «مِيكَائِلُ»، وهي قراءة: نافع.

الثالثة: «مِيكَائِيلُ»: وهي قراءة: الباقين.

الرابعة: «مِيكَئِيلُ» مثل: «مِيكَعِيلُ»، وهي قراءة: ابن محيصن<sup>(٣)</sup>.

الخامسة: كذلك؛ إلا أنه لا ياء بعد الهمزة وقرأ بها: بعض القراء.

السادسة: «مِيكَائِيلُ» بيائين صريحتين بعد الألف وبها قرأ: الأعمش.

السابعة: «مِيكَائِلُ» بهمزة مفتوحة / بعد الألف، كما يقال: «إِسْرَءَلُ».

[٣٩١/ب]

وحَكَى الماوردي<sup>(٤)</sup>: أن: «جَبْرَ» بمعنى: «عَبْدٌ مُكَبَّرٌ» و«مِيكَ» بمعنى: «عُبِيدٌ» مُصَغَّرًا، فيكون معنى: «مِيكَائِيلُ»: «عُبِيدُ اللَّهِ»، و«جَبْرِيلُ»: «عَبْدُ اللَّهِ»، حَكَاهُ عن ابن عباس، قال: «ولا نعلم لابن عباس في هذا مخالفاً»<sup>(٥)</sup>.

فإن قلت: قول الناظم: (وَدَعَّ يَاءَ مِيكَائِلَ) فيه نظر، من حيث أن فيه يائين، إحداهما: بعد الميم، والثانية: بعد الألف، ومَحَلُّ الخلاف إنما هي: الثانية، فما الدليل على إرادته لذلك؟.

(١) - تقدم تخريجه قريباً ص: ٣٢٠.

(٢) - تقدم تخريجه قريباً ص: ٣١٨.

(٣) - هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، روى له مسلم، قرأ على سعيد بن جبير، ومجاهد، وقرأ عليه شبل بن عباد، وأبو عمرو بن العلاء، ت: ١٢٣هـ. انظر: معرفة القراء: ٢٢١/١، وغاية النهاية: ١٦٧/٢.

(٤) - الماوردي: هو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب القاضي الماوردي البصري، الفقيه المفسر، أحد الأئمة، كان ثقة، درس ببغداد والبصرة سنين طويلة، له تصانيف منها: "النكت والعيون" تفسير للقرآن، و"أدب الدنيا والدين"، وغيرها، ت: ٤٥٠هـ. انظر: طبقات المفسرين للداوودي: ٤٢٤/١.

(٥) - تفسير الماوردي "النكت والعيون": ١٦٣/١، وانظر: تفسير القرطبي: ٤٣/٢.



والجواب: أن الذي دللنا على إرادته الثانية قوله: (وَالْهَمْزُ قَبْلَهُ) فلما قال: (وَالْهَمْزُ قَبْلَهُ) عَلِمْنَا أن مراده الثانية، وَلَمَّا عَلِمَ ذَلِكَ، قال: (وَالْيَاءُ يُحَذَفُ) بلام التعريف للمعرفة به<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَدَعُ) أي: اترك، وهذا لا يتصرف<sup>(٢)</sup> إلا للمضارع، وليس له ماضٍ إلا في لغة ضعيفة، وأنشدوا<sup>(٣)</sup>:

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمَ حَتَّى وَدَعَهُ.

أي: تَرَكْهُ، وَقُرِئَ شَاذًا: «مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ» بالتخفيف<sup>(٤)</sup>، وكذلك لا يُسْتَعْمَلُ له مصدر؛ استغناء عنه، وعن الماضي «بِالتَّركِ وترك»، ومثله في ذلك: «ذَرَّ وَيَذَرُ».

(وَيَاءٌ) مفعول: (دَعُ)، قوله: (وَالْهَمْزُ) يجوز أن يَنْتَصِبَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أحدهما: النسق على: (يَاءٍ)<sup>(٥)</sup>، والثاني: على المعية.

وقوله: (قَبْلَهُ) يجوز تعلقه بـ(دَعُ)، ويجوز تعلقه بمَقْدَرٍ على أنه حال من: (الْهَمْزُ)، أي: «حال كونه مُسْتَقَرًّا قبله»، والهاء (لِلْيَاءِ)، ذَكَرَهَا باعتبار اللفظ<sup>(٦)</sup>.

قوله: (عَلَى حُجَّةٍ) حال، إما من الفاعل، أي: «دَعُ ذَلِكَ حال كونك ثابتاً ومستقراً على حُجَّةٍ صحيحةٍ مِنْ نَفْلِكَ وروايتك»، وهي ما تقدم من أنها لغة ثابتة فصيحة لغة الحجازيين، وقد أنشدت عليها أبياتاً، ونَكَرَ: (حُجَّةٌ) للتعظيم، أي: حُجَّةٌ، وأيُّ حُجَّةٍ.

(١) - انظر هذا الجواب في: إبراز المعاني: ٣١٢/٢، وكتر الجعبري: (خ) ٣٣٢.

(٢) - في (ت): "لا ينصرف".

(٣) - البيت: لأبي الأسود الدؤلي، وهو في: اللسان: مادة "ودع" ١٥، ١٨٠، والدر المصون: ١٤١/٧.

(٤) - في (ت): "بتخفيف الدال"، وهي: قراءة شاذة: منسوبة لعروة بن الزبير، وابنه هشام: انظر: المحتسب:

٤٣٢/٢، ومختصر الشواذ: ١٧٥، والبحر: ٤٨٠/٨، والمحرر: ٣٢٠/١٦.

(٥) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

قوله: (وَالْيَاءُ) مبتدأ، و(يُحَذَفُ) خبره، ويُقرأ: (يُحَذَفُ) بالياء<sup>(١)</sup> والتاء باعتبار اللفظ والكلمة، والمراد: «الياء منه»، أو «ياؤه» فعوض منها «أل» كما في نظائره.

قوله: (أَجْمَلًا) نعت مصدر محذوف، أي: حذفاً أجمل، أي: جميلاً، ويجوز أن يكون: (أَجْمَل) حالاً من الحذف المدلول عليه بـ(يُحَذَفُ)<sup>(٢)</sup>.

واعلم أن القراءات الثلاث<sup>(٣)</sup> التي في «ميكائيل» ليس شيء منها موافق لرسم المصحف فإنه رسم فيه: ﴿مِيكَئِلَ﴾ دون ألف بعد الكاف إلا أنه يعتقد حذف الألف تخفيفاً كما حذفت من: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ و﴿إِسْمَاعِيلَ﴾<sup>(٤)</sup>.

#### ٤٧٤- وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَاطِينُ رَفَعُهُ كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعَلَا

أخبر عمن رمز له بالكاف، والشين المعجمة من: (كَمَا شَرَطُوا)، وهم ابن عامر، والأخوان أنهم قرءوا: ﴿وَلَكِنْ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا﴾<sup>(٥)</sup> بتخفيف نون: ﴿لَكِنَّ﴾، ويلزم من ذلك كسرهما لالتقاء الساكنين، ولم ينبّه الناظم عليه لوضوحه، أو لأنه / لم يتسع له ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١)- في الأصل: "بالتاء"، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧١.

(٣)- "الثلاث" سقطت من (ت).

(٤)- انظر: المقنع للداني: ص ١٥، والوسيلة إلى كشف العقيلة للسخاوي: ص ١٩٨، وجميلة أرباب المراصد الجعيري: ٢٨٦/١، وكل اسم أعجمي قلّ استعماله تثبت ألفه نحو: "طالوت"، ومن ذلك "ميكال"، ولكن رسمه "ميكال" جاء في المصاحف على خلاف ذلك، وهذا ما أشار إليه الخراز في موارده بقوله:

وما أتى وهو لا يُستعمل فآلف فيه جميعاً يُجعل

كقوله سبحانه طالوتا ياجوج ماجوج وفي جالوتا

وعن خلاف قلّ في هاروتا هامان قارون وفي ماروتا

انظر: دليل الخيران على مورد الظمان: ص ٤٦/٤٧.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣١٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

ومعلوم أن هذه الأحرف التي هي: «أَنَّ» و«إِنَّ»، و«كَأَنَّ» و«لَكِنَّ» تُخَفَّفُ نوناتها، وإذا خُفِّفَت سَكَنَت، فإن لقيها بعد ذلك ساكن كُسِرَت على أَصْل التقاء الساكنين، وهذا سيأتي مثله موضعان في هذه السورة: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾<sup>(١)</sup>، وموضعان أيضاً في الأنفال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ﴾<sup>(٢)</sup>، والحكم فيها ما ذُكِرَتْ من الكسر لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>.

ومن عادة الناظم أن يَجْمَعَ الكلمات المشتركة في حُكْم كـ«تاءات البزي»، ونحوها، وهنا لم يفعل ذلك بل ذكر: ﴿لَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾، وَحَدَّهَا، ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾ وَحَدَّهَا، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ﴾ وَحَدَّهَا في سورتها، وذلك بحسب ما يتفق له، وكان ضَمُّ هذه إلى بعضها أَوْلَى من ضَمِّ: ﴿مُنْزِلُهَا﴾ في المائدة<sup>(٤)</sup> مع: ﴿نُنْزِلُ﴾<sup>(٥)</sup> وبابه؛ لأنهما نوعان مختلفان.

وقال أبو شامة: «و لم يُنْبِئْهُ على حركة النون، ولو نَبَّئْهُ عليها وترك ذكر قراءة الباقيين - لأنها تُعَلَّم من الضد - كان أولى، فيقول:

والنون وبِالكسر وكلاً، أو وُضِّلَا.

فتكون قراءة الغير بتشديد النون وفتحها ونَصَب: ﴿الشَّيَاطِينَ﴾، وهذه أضداد ما تقدم ذكره». انتهى<sup>(٦)</sup>.

كأنه رأى استغناء الناظم عن التنبيه على قراءة الباقيين بالأخذ من الأضداد، وحينئذٍ تبقى معه بقية البيت فيأتي مُكَمَّلاً له بما يرفع الإلباس عن حركة النون، فيقول:

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٧٧، ١٨٩.

(٢) - سورة الأنفال، الآية: ١٧، ٤٣، ٦٣.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

(٤) - الآية: ١١٥.

(٥) - من مواضعها سورة الشعراء، الآية: ٤.

(٦) - إبراز المعاني: ٣١٣/٢.

وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَاطِينُ رَفَعَهُ كَمَا شَرَطُوا وَالنُّونُ بِالْكَسْرِ وَكَلًّا، أَوْ وَصَلًا.

ثم أخبر الناظم أنَّ مَنْ رمز له بالنون وبـ(سَمَا) مِنْ: (نَحْوُ سَمَا)، وهم عاصم وابن كثير ونافع وأبو عمرو، على العكس، وهو تشديد نون: ﴿لَكِنَّ﴾، ويلزم حينئذٍ فتح النون ونَصْبُ: ﴿الشَّيَاطِينُ﴾.

وقد اتفق للناظم في هذا البيت ما لم يتفق له في غيره، وهو أن الباقيين المسكُوت عنهم يُؤخذ لهم عَكْسُ القراءة المذكورة، ولا يُرمز لهم - أعني: الباقيين - وهنا اتفق أن رَمَزَ لهم، فإن الباقيين كما ترى هم مدلول النون وكلمة: (سَمَا)، وتكون الألف في: (الغلا) تأكيداً لِمَا اندرج فيه نافع من كلمة: (سَمَا).

وقوله: (كَمَا شَرَطُوا): أي كما شَرَطَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ، وذلك أنه متى خُفِّفَ: ﴿لَكِنَّ﴾ وَجَبَ إهمالها، فاتفق له في كلمتي الرمز توجيه القراءة<sup>(١)</sup>، وهذا هو المشهور عند النحويين<sup>(٢)</sup>.

وقد زعم: يونس<sup>(٣)</sup> أنها تعمل مُخَفَّفَةً<sup>(٤)</sup>، وليس مذهبه [بَسَدِيد]<sup>(٥)</sup>؛ لأنها لَمَّا خُفِّفَتْ زال المقتضى لإعمالها وهو اختصاصها بالأسماء، ألا ترى أنها إذا خُفِّفَتْ باشرت الأفعال<sup>(٦)</sup>.

(١)- انظر: فتح الصيد: ٦٥٦/٢، والآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢، والسراج: ص ١٥٤.

(٢)- قال ابن يعيش: "وُخَفِّفَ - يعني: لكن - فَيُطْلَعُ عملها"، شرح المفصل: ٨٠/٨، وقال ابن هشام: "وإذا خففت وجب إلغاؤها"، شذور الذهب: ص ٣٠٥، وانظر: شرح التصريح: ٣٣٥/١.

(٣)- هو: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري النحوي، علامة بالعربية، كان إمام نخاة البصرة في عصره، روى عن سيبويه، ت: ١٨٢هـ. انظر: إنباه الرواة: ٧٤/٤، ٧٥، وبغية الوعاة: ٣٦٥/٢.

(٤)- وتبعه في ذلك الأخفش. انظر قوله في: شرح المفصل: ٨١/٨، وشرح التسهيل: ٣٨/٢، ومغني اللبيب: ٥٦٢/١، وأوضح المسالك: ٣٤٠/١، وشذور الذهب: ص ٣٠٥، والبحر: ٤٩٥/١.

(٥)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "تشديد"، وما أثبتته موافق للسياق، وقال ابن مالك: "ورأيهما - يعني: يونس والأخفش - في ذلك ضعيف". شرح التسهيل: ٣٨/٢.

(٦)- انظر: شرح التصريح: ٣٣٥/١، ومغني اللبيب: ٥٦٢/١، والجنى الداني: ص ٥٨٦، وقال أبو حيان: "والجمهور على المنع - أي: منع العمل - إذا خففت". البحر: ٤٩٥/١.

وهذا بخلاف: «أن» بالفتح فإنها تُخَفَّف ولكن لا تباشر الأفعال<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: «إن» بالكسر تُخَفَّف وتعمل، وتُهْمَل مع زوال اختصاصها، كقوله

تعالى: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ<sup>(٢)</sup>﴾، ﴿وَإِنْ كَادُوا<sup>(٣)</sup>﴾، ﴿وَإِنْ كَانَتْ<sup>(٤)</sup>﴾ فقد وليت

الأفعال / ومع ذلك أُعْمِلَت كما سيأتي في قراءة: ﴿وَإِنْ كَلَّا<sup>(٥)</sup> لَمَّا لِيُوقِنَنَّ<sup>(٥)</sup>﴾ [٣٩٢/ب]

والجواب: أنها وليت الأفعال فلم يلزمها إلا ما هو من نواسخ الابتداء فكان

اختصاصها باق<sup>(٦)</sup>، ولا يليها غير ذلك من الأفعال إلا ضرورة، أو ندوراً<sup>(٧)</sup>، كقوله<sup>(٨)</sup>:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا      حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ.

(١) - أي: إذا خففت: "أن" المفتوحة فإنها تعمل وجوباً، انظر: أوضح المسالك: ٣٣٠/١، وشرح ابن عقيل: ٣٥١/١، وشرح التصريح: ٣٣٠/١.

(٢) - سورة الشعراء، الآية: ١٨٦.

(٣) - سورة الإسراء، الآية: ٧٣، ٧٦.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٤٣، والنساء، الآية: ١١.

(٥) - سورة هود، الآية: ١١٢، على قراءة نافع، وابن كثير، وشعبة بتخفيف "أن"، وسيأتي عند شرح قول الناظم: (وَخِفَ وَإِنْ كَلَّا إِلَى صَفْوِهِ ذَلَا). متن الشاطبية البيت رقم: (٧٦٦) فرش سورة هود.

(٦) - قال ابن مالك في ألفيته البيت رقم: (١٩٢):

"وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا      تُلْفِيهِ غَالِبًا يَنْ ذِي مُوَصَّلًا".

قال ابن عقيل عند شرحه لهذا البيت: "وإذا خففت "أن" فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة، ويقل أن يليها غير ناسخ". شرح ابن عقيل: ٣٤٩/١، وانظر: مغني اللبيب: ٥٧/١، والجني الداني: ٢٠٨.

(٧) - قال صاحب شرح التصريح: "والبصريون لا يجيزون دخولها على غير ناسخ، وندر أن يليها ماضياً غير ناسخ خلافاً للأخفش". شرح التصريح: ٣٢٨/١، وانظر: الجني الداني: ٢٠٨.

(٨) - البيت لعاتكة بنت زيد العدوية، وهو في: شرح المفصل: ٧١/٨، وشرح التسهيل: ٣٦/٢، وشرح الجمل: ٤٣٨/١، وشرح التصريح: ٣٢٨/١، وشرح ابن عقيل: ٣٥٠/١، والإنصاف: ١٥٥/٢، وأوضح المسالك: ٣٢٩/١، مغني اللبيب: ٥٨/١، والجني الداني: ص ٢٠٨، وشرح الأشموني: ٣١٨/١، والشاهد فيه: "إن قتلت" حيث وليها فعل ماض غير ناسخ، وهذا نادر ولا يقاس عليه، خلافاً للأخفش.

وقولهم<sup>(١)</sup>:

«إِنْ يَزِيْنُكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِيْنُكَ لِهَيْبَةٍ».

وأشار الناظم بقوله: (نَحْوُ سَمَا) إلى أنها إذا شُدَّت فقاعدة عِلْمِ النَّحْوِ أَنْ يُنْصَبَ بِهَا اسْمٌ وَيُرْفَعَ بِهَا خَبَرٌ<sup>(٢)</sup>.

ففي الرمز أيضاً تنبيه على علة القراءة وتوجيهها، ففي أول البيت وآخره نَبَّهَ على توجيه القراءتين بكلمات الرمز، وهذا في غاية الحُسْن؛ حيث استخدم الكلمة في معنيين، أحدهما: الرمز، والآخر: توجيه القراءة<sup>(٣)</sup>.

والوجه لِمَنْ خَفَّفَهَا وَأَهْمَلَهَا: الحَمْلُ على مَا أُجْمِعَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ آتَىٰ اللَّهُ يَشْهَدُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿لَئِنْ آتَىٰ الرَّاسِخُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

والوجه في تشديدها: الحَمْلُ على مَا أُجْمِعَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ آتَىٰ اللَّهُ يَفْعَلْ مَا يُرِيدُ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَلَئِنْ آتَىٰ اللَّهُ سَلَّمَ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَلَئِنْ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٨)</sup> إلى غير ذلك<sup>(٩)</sup>.

(١) - جاء بعدها في هذا القول فعل مضارع غير ناسخ، وهذا لا يميزه البصريون، انظر هذا القول في: شرح

المفصل: ٧١/٨، وشرح التسهيل: ٣٧/٢، وأوضح المسالك: ٣٣٠/١، وشرح ابن عقيل: ٣٥٠/١.

(٢) - قال السخاوي: «نَحْوُ سَمَا»: «نَحْوُ رَفِيعٍ طَالَ بِهِ الْعِلَامُ»، فتح الوصيد: ٦٥٧/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

(٤) - سورة النساء، الآية: ١٦٦.

(٥) - سورة النساء، الآية: ١٦٢، وكذلك مما قيل في توجيهها أنها: مخففة من الثقيلة باطل عملها لزوال شبهها بالفعل. انظر: الكشف: ٢٥٦/١، ٢٥٧، والموضح: ٢٩٣/١، ٢٩٤، واللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ١٥٣.

(٧) - سورة الأنفال، الآية: ٤٣.

(٨) - من مواضعها: سورة الأنعام، الآية: ٣٧.

(٩) - وكذلك إذا شددت كانت من أخوات "إِنْ" تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل. انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والكشف: ٢٥٦/١، ٢٥٧، واللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢.

وقد حُكِيَ عن الفراء: أن تشديدها بعد الواو أَوْجَهَ<sup>(١)</sup> وَأَفْصَحَ<sup>(٢)</sup>، ذَكَرَ ذلك أبو شامة<sup>(٣)</sup>، وأبو عبد الله<sup>(٤)</sup>، ووجَّهها ذلك: بأنها إذا خُفِّفَتْ كانت حَرْفَ عَطْفٍ والواو قبلها حرف عَطْفٍ فيتوالى حَرْفًا عطف.

وفي هذا نظر؛ لأنها متى سبقها واو كانت هي<sup>(٥)</sup> غير عاطفة، بل تكون لمجرد الاستدراك، نَصَّ على ذلك النحاة<sup>(٦)</sup>، قالوا: وكذلك مثل بعضهم العاطفة بقولهم: «ما مَرَرْتُ بِصَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ»<sup>(٧)</sup>.

وأيضاً فقد نَصُّوا على أن: «إما» الثانية ليست عاطفة اتفاقاً<sup>(٨)</sup>، وعلَّوه بأنها قد سبقها حرف عطف<sup>(٩)</sup>، فكيف يقال: إن ﴿لَكِنْ﴾ بعد الواو عاطفة على تخفيفها؟.

قال أبو عبد الله: «وزعم الفراء وغيره أن تشديد: ﴿لَكِنْ﴾ مع الواو أَوْجَهَ وَأَفْصَحَ، وإلى ذلك أشار بقوله: (نَحْوُ سَمَا الْعُلا) أي: نَحْوُ رَفِيعٍ غَلَبَ الْعُلا فِي الطَّوْلِ، وَوَجَّهَ الْفَرَاءُ: أَنَّهُ إِذَا خُفِّفَتْ [مَعَ الْوَائِ] <sup>(١٠)</sup> جُمِعَ بِذَلِكَ بَيْنَ حَرْفِي نَسَقٍ فَكَانَ

(١)- في الأصل: "وجه"، والمثبت من (ت).

(٢)- وتابعه في قوله هذا الكسائي، انظر هذا القول في: معاني الفراء: ١/٤٦٥، والبحر: ١/٤٩٥، والمحزر: ١/٣٠٦، وفتح الوصيد: ٢/٦٥٧، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٣، وشرح الهداية: ١/١٧٧.

(٣)- في: إبراز المعاني: ٢/٣١٣.

(٤)- في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٨.

(٥)- "هي" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٦)- قال أبو علي الفارسي: "إذا دخلت عليها الواو - يعني: لكن - فالقياس لا يوجب التثقيب فيها كما أن انتفاء الواو لا يوجب التخفيف فيها". الحجة باختصار: ٢/١٧٩، وانظر: مغني اللبيب: ١/٥٦٢، والجنى الداني: ص ٥٨٧، وأوضح المسالك: ٣/٣٤٠، ٣٤١.

(٧)- في (ت): "بطالح"، وانظر: الكتاب: ١/٤٣٤، ومغني اللبيب: ١/٥٦٣.

(٨)- في مثل قولك: "تزوج إما هنداً وإما أختها". انظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢١٥.

(٩)- أي: أن "إما" الثانية ليست عاطفة لدخول الواو عليها. انظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢١٥، وشرح التصريح: ٢/١٧٤.

(١٠)- ما بين المعكوفتين زيادة من "الآلئ الفريدة" لا بد منها.

التشديد مع الواو أولى لذلك، وأيضاً فإنها في حال التخفيف مُشَبَّهَةٌ بـ«بَلْ»، فإذا دخلت عليها الواو خرجت عن شَبِّه «بَلْ»؛ لأن الواو لا تدخل على: «بَلْ». انتهى<sup>(١)</sup>.

وفي قوله: «وإلى ذلك أشار الناظم» قد تقدم أننا لا نُسَلِّمُ أنها بعد الواو عاطفة بل هي مجرد الاستدراك، وقوله: «وأيضاً فإنها مشبه ببل» ممنوع. وقد ذَهَبَ يونس<sup>(٢)</sup> إلى أنها لا تكون عاطفة البتة<sup>(٣)</sup>.

قال بعضهم<sup>(٤)</sup>: وهذا أقوى فإنه لم يُسَمَّع منهم: «ما قام زيدٌ لكنَّ عمروً»، قالوا: وإن وُجِدَ من ذلك شيء، نحو: «ما مررت بصالحٍ لكنَّ / طالحٍ»، فمن تمثيل النحاة لا من كلام العرب.

قالوا: ولذلك لم يُمَثَّلَ سيبويه لها إلا مقرونة بالواو، وشرط كونها عاطفة أن يقع بعدها المفردات<sup>(٥)</sup>، فإن وقعت بعدها الجُمْلُ لم تكن عاطفة البتة، ويجوز حينئذٍ اقتراحها بالواو وعدم اقتراحها، فمن الثاني قول زهير بن أبي سلمى<sup>(٦)</sup>:

إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخَشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ.

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢.

(٢) - هو: يونس بن حبيب الضبي، سبقت ترجمته، انظر: ص ٣٣١.

(٣) - وتبعه ابن مالك في شرح التسهيل: ٤٨/٢، وأبو حيان في البحر: ٤٩٥/١، وهذا مخالف لما عليه جمهور النحاة فإنها تكون عاطفة عندهم بشروط: ١ - إفراد معطوفها، ٢ - أن تسبق بنفي أو نهي، ٣ - أن لا تقترب بواو. انظر: الكتاب: ٤٣٤/١، وأوضح المسالك: ٣/٣٤٠، ٣٤١، وشرح ابن عقيل: ٢/٢١٦.

(٤) - هو أبو حيان، انظر: البحر: ١/٤٩٥.

(٥) - الكتاب: ١/٤٣٤، ٤٣٥.

(٦) - هو: زهير بن ربيعة بن قرط بن أبي سلمى المزني، من مضر من شعراء الجاهلية كان أبوه شاعراً، وكذلك ابنه كعب، ويجيز. انظر: الشعر والشعراء: ص ٧٧، والأعلام: ٥٢/٣.

والبيت: في ديوانه ص ٥٠، والجنى الداني: ص ٥٨٩، وأوضح المسالك: ٣/٣٤٢، ومغني اللبيب: ١/٥٦٢، وشرح الأشموني: ٢/٢٧، والدرر اللوامع: ٢/٦٥٤، وشرح التصريح: ٢/١٧٦، فجاءت: "لكن" حرف ابتداء لا حرف عطف لكون الواقع بعدها جملة.



قلت: وهذا في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الْرَّاسِخُونَ فِي  
الْعِلْمِ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ  
جَنَّاتٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

وحينئذ فليس في قول الناظم ترجيح لهذه القراءة على الأولى<sup>(٤)</sup>، وكذلك  
فهم أبو شامة؛ فإنه قال: «أي: هذا أيضاً وجه من وجوه علم النحو» ثم قال: «و(نَحْوُ  
سَمَا) رمز قراءة الباقي، ولم يك محتاجاً إليه، فإنه لو قال: «والعكسُ غيرهم تلاً»؛  
لحصل المراد، واستعمل الناظم: (العكس) بمعنى: الضد الذي اصطلاح عليه، وهذا كما  
قال في سورة الإسراء وفي مريم: (بالعكس حق شفاؤه)<sup>(٥)</sup>». انتهى<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وَلَكِنْ خَفِيفٌ) مبتدأ وخبر، أي: لفظ: ﴿لَكِنَّ﴾ خفيف النون.

قوله: (وَالشَّيَاطِينُ) مبتدأ أول، و(رَفَعُهُ) مبتدأ ثان، و(كَمَا شَرَطُوا) جار  
ومجرور، وما: مصدرية، وهذا الجار خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والضمير  
في: (رَفَعُهُ) عائد على: (الشَّيَاطِينُ)<sup>(٧)</sup>.

فإن قيل: كيف يعود ضمير مُنفرد على جمع؟

والجواب: أن المراد لفظ: (الشَّيَاطِينُ)، ويجوز أن يقال: إنه عائد على مضاف  
مُقَدَّر إذ الأصل في الحقيقة: «ونون الشياطين»؛ لأن الرفع لا يَحِلُّ إلا بها، وقد تقدم  
أنه يجوز اعتبار المضاف المحذوف تارة، والمضاف إليه أخرى في ذلك، وقد جَمَعَ

(١) - سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(٢) - سورة النساء، الآية: ١٦٦.

(٣) - سورة آل عمران، الآية: ١٩٨.

(٤) - أي: في قوله: (نَحْوُ سَمَا الْعُلَا)، وخالف الفاسي فقال: "إن فيه إشارة إلى قول الفراء بأن التشديد  
أوجه وأفصح". اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢.

(٥) - متن الشاطبية: البيت رقم: (٨٢٣) فرش سورة الإسراء.

(٦) - إبراز المعاني: ٣١٣/٢.

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧١.

الاستعمالين قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا﴾<sup>(١)</sup>، ثم قال:

﴿أَوْ هُمْ قَابِلُونَ﴾، ف﴿هُمْ﴾ عائد على: «الأهل» - قبل: ﴿قَرْيَةٍ﴾ -  
المقدَّر، والتقدير: «والشَّيَاطِين رَفَعَهُ مُسْتَقَرَّ كَشَرِطِهِمْ ذَلِكَ».

ويجوز أن يكون: (رَفَعَهُ) بدلاً من: (الشَّيَاطِين) بدل اشتمال، و(كَمَا شَرَطُوا)  
خبر قوله: (والشَّيَاطِين)، والدليل على اعتبار ما ذكرته من عَوْد الضمير؛ أنه كان  
مُتَمَكِّنًا من أن يقول: «والشَّيَاطِين رَفَعُهَا أَوْ رَفَعُهُمْ».

قوله: (والعَكْسُ) مبتدأ، و(نَحْوُ) خبره، أي: هو عِلْمُ نَحْوٍ، ليس خارجاً من  
لغة العرب.

والنحو لغة: يطلق بإزاء معانٍ منها: القَصْدُ<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح: عبارة عن عِلْمٍ بأحوال الكَلِمِ إفراداً أو تركيباً، وبيان ذلك  
في غير هذا الموضوع<sup>(٣)</sup>.

قوله: (سَمَاً) فَعْلٌ وفَاعِلٌ، والفاعل ضمير يعود على: الـ(نَحْوِ).

و(العُلَا) مفعول به، أي: عَلَا وارتفع على العُلَا، أي: على الأمور العالية،  
أي: نحو: «عُلَّتِ العُلَا»، والجملة في موضع / رَفَعُ نَعْتاً لـ(نَحْوِ)، أي: «نَحْوُ مُرْتَفَعٍ» [٣٩٣/ب]  
عَلَّتِ العُلَا<sup>(٤)</sup>.

(١) - سورة الأعراف، الآية: ٤.

(٢) - انظر: اللسان: مادة "نحا" ٢١٣/١٤.

(٣) - انظر: التعريفات للجرجاني: ص ٢٤٠.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧١.

٤٧٥- وَنُنَسِّخُ بِهِ ضَمًّا وَكُسْرًا كَفَى وَنُنَسِّهَا مِثْلَهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَى

أخبر عَمَّنْ رمز له بالكاف من: (كَفَى)، وهو ابن عامر أنه قرأ: ﴿مَا نُنَسِّخُ مِنْ عَايَةٍ﴾<sup>(١)</sup> بضمَّ النون الأولى وكسر السين، من: «أُنَسِّخُ»، وفُهِمَ أن غيره يَقْرُؤُهُ: بفتحهما لأن ضِدَّ الضَّمِّ المطلق الفتح، وضِدَّ الكُسْرِ أيضاً الفتح، فالفتح ضدُّهما معاً.

ثم أخبر عَمَّنْ رمز له بالذال المعجمة والهمزة من: (ذَكَتْ إِلَى)، وهم ابن عامر والكوفيون ونافع، أنهم فعلوا ذلك في: ﴿نُنَسِّهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿أَوْ نُنَسِّهَا﴾<sup>(٢)</sup> أي: ضَمُّوا النون وكَسَرُوا السين، وقد اتفق في الكلمتين أن أولهما: «نون»، وثالثهما: «سين» فكأنه قال: ضَمُّ الأول واكسِرِ الثالث، ثم زاد هنا إذ قال: (مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ).

فتؤخذ قراءة الباقيين وهما ابن كثير وأبو عمرو بفتح الأول والثالث والإتيان بهمزة؛ فتصير قراءتهما: ﴿نُنَسِّهَا﴾.

فإن قيل: إذا أُتِيَ لهذين الإمامين بالهمز<sup>(٣)</sup> فما حُكْمُهَا، هل يُؤْتَى بها ساكنة أو متحركة؟، وإذا أُتِيَ بها متحركة فبأيِّ حركة تحرك؟.

والجواب عن ذلك: من وجهين:

أحدهما: أنه معلوم أن الفعل المعطوف على مَجْزُومٍ مَجْزُومٌ، وإذا كان حُكْمُهُ الجزم عُلِمَ أنه يُؤْتَى بها ساكنة؛ لأن علامة الجزم في الفعل الصحيح سكون آخره<sup>(٤)</sup>.

والثاني: قاله أبو شامة: «فيأخذ الهمز في القراءة الأخرى، ومطلق الهمز لا يقتضي حركته، فيقتصر على أقلِّ ما يصدق عليه اسم الهمز، وهو الإتيان بهمزة ساكنة»<sup>(٥)</sup>.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٣)- في (ت) تقدم وتأخير، فالبشارة هكذا: "إذا أُتِيَ بالهمز لهذين الإمامين".

(٤)- أجاب بهذا الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢، ٥٤٩.

(٥)- إبراز المعاني: ٣١٤/٢.

وهما جوابان جيدان، والثاني: أصيغ.

والوجه في قراءة ابن عامر: ﴿نُنَسِّخُ﴾: من ثلاثة معانٍ:

أحدها: أن المعنى: ما نجده منسوخاً، من: «أَحْمَدْتُكَ»، أي: «وجدتك محموداً»<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي الفارسي: «ليست لغة؛ لأنه لا يقال: نُنَسِّخُ وأنسَخَ بمعنى، ولا هي للتعدي؛ لأن المعنى يجيء: «ما نكتب من آية أو نُزِّلَ من آية»، فيجئ القرآن على هذا كله منسوخاً، وليس الأمر كذلك، فلم يبق إلا أن يكون المعنى: ما نجده منسوخاً، كما يقال: «أَحْمَدْتُهُ، وأَبْخَلْتُهُ»، أي: وجدته كذلك، قال: وليس نَجِدُهُ كذلك، إلا بأن ننسخه فتتفق القراءتان في المعنى، وإن اختلفتا في اللفظ»<sup>(٢)</sup>.

فالهمزة عند الفارسي ليست للتعدي<sup>(٣)</sup>، وقد جعل الزمخشري<sup>(٤)</sup>، وابن عطية<sup>(٥)</sup> الهمزة فيه للتعدي؛ لكن اختلفا في تقدير المفعول الأول المحذوف، وفي معنى الإنساخ أيضاً.

فجعل الزمخشري المفعول المقدَّر: «جَبْرِيلُ» الطَّلَاةُ، وجعل الإنساخ: الأمر بنسخها، أي: الإعلام به، قال الزمخشري: «وإنساخها: الأمر بنسخها، وهو أن يأمر: «جبريل» بأن يجعلها منسوخة بالإعلام بنسخها»، وهذا هو المعنى: الثاني<sup>(٦)</sup>.

(١)- انظر: الكشف: ٢٥٧/١، وشرح الهداية: ١٧٧/١، والحجة للفارسي: ١٨٥/٢، والموضح: ٢٩٤/١.

(٢)- الحجة للفارسي باختصار: ١٨٥/٢، وانظر: البحر: ٥١٢/١، وتفسير القرطبي: ٧٤/٢.

(٣)- وكذلك عند: مكِّي، حيث قال: "ولا يحسن أن تكون الهمزة للتعدي لأن المعنى يتغير". الكشف: ٢٥٧/١.

(٤)- في: الكشف: ٣٠٩/١.

(٥)- في: المحرر الوجيز: ٣١٩/١.

(٦)- انظر: الكشف: ٣٠٩/١، والبحر: ٥١٢/١، واللائل الفريدة: ٥٤٩/٢.

/ وقال ابن عطية: «ويكون المعنى: ما تُنسخُك، أي: ما نبيح لك نسخه،  
كأنه لَمَّا نسخها الله أباح الله لنبيه ﷺ تركها بذلك النسخ، فسَمَّى تلك الإباحة  
إِنْسَاخًا»، وهذا هو المعنى: الثالث<sup>(١)</sup>.

وخرَّج ابن عطية القراءة على كون الهمزة للتعدية، من وجه آخر وهو من:  
«نَسَخَ الكتاب»، وهو نقله من غير إزالة له، قال ويكون المعنى: «ما نَكُتُب ونُزِّل  
من اللوح المحفوظ»، أو ما تُؤَخَّر فيه ونتركه فلا تُنزله، أي: ذلك فَعَلْنَا فَإِنَّمَا نَأْتِي  
بِخَيْر من المؤخر المتروك، أو بمثله<sup>(٢)</sup>.

وقد طَعَن بعضهم على هذه القراءة، قال أبو حاتم: «هو غَلَط»<sup>(٣)</sup>.

وليس كما ذكر، لَمَّا تقدم من توجيهها.

و الوجه في قراءة الباقي: واضح، وهي من: «النَّسخ» الذي هو عبارة عن:  
رفع الحكم الشرعي بحكم شرعي، مع ظَنّ المكلف استمراره<sup>(٤)</sup>.

وأصله من: نَسَخَتِ الرِّيحُ الأَثَرَ، أي: ذَهَبَتْ به<sup>(٥)</sup>.

وفي النَّسخ: لغة واصطلاحاً خلافٌ كثير، ومسائل مُنْتَشِرَة حَرَّرَت جميع  
ذلك - بحمد الله تعالى - في: "اللفظ الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"<sup>(٦)</sup>.

والتَّسخير يرد في القرآن على ثلاثة أضرب<sup>(٧)</sup>:

(١) - انظر: المحرر الوجيز: ٣١٩/١، والحجة لابن خالويه: ص ٣٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٩، وشرح

الهداية: ١٧٧/١، والموضح: ٢٩٤/١، وقال القرطبي في تفسيره: "وهو الذي عليه أهل اللغة والنظر". ٧٥/٢

(٢) - المحرر الوجيز: ٣١٨/١.

(٣) - انظر قوله في: تفسير القرطبي: ٧٤/١، والدر المصون: ٥٦/٢.

(٤) - انظر: إيضاح الناسخ والمنسوخ لمكي: ص ٥٦، والإتقان في علوم القرآن: ٥٨/٢، ٥٩.

(٥) - "به" سقطت من (ت)، وانظر: المفردات للراغب: ص ٤٩٢، واللسان: مادة "نسخ" ٢٤٣/١٤.

(٦) - وقد ذكر هذا الكتاب الداودي في: طبقات الفسرين: ١٠٠/١، وانظر: كشف الظنون: ١٣٦٦/٢،

ومعجم المؤلفين: ٣٢٩/١، وهديّة العارفين: ١١١/٥، والأعلام: ٢٧٤/١، وهو كتاب مفقود.

(٧) - انظر هذه الأقسام في: إيضاح الناسخ والمنسوخ: ص ٥٠، ٥١، والبرهان في علوم القرآن: ٣٥/٢،

والإتقان في علوم القرآن: ٥٨/٢، ٥٩.

- ما<sup>(١)</sup> نُسخَ تلاوته وحُكمه معاً، نحو: «عَشْرُ رَضَعَاتٍ مُحَرَّمَاتٍ»، قالت عائشة: «كان ذلك مما يُتلى»<sup>(٢)</sup>.

- ونُسِخت<sup>(٣)</sup> تلاوته دون حُكمه، كما يُروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «كان فيما يُتلى: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم»<sup>(٤)</sup>.

- ونُسِخَ حُكمه دون تلاوته؛ كقوله<sup>(٥)</sup> تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾<sup>(٦)</sup> نُسخَ بِ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(٧)</sup>، وهذا القسم الأخير: حُكمه حكم سائر القرآن في الحرمة والتعظيم، والأولان لا يعطيان حُكم القرآن، فيجوز للجُنب مَسُّهُ.

والوجه في قراءة: ﴿نُنْسِيهَا﴾ بالضم والكسر: أنه من: «النَّسيان» المراد به: «التَّرك»، والمعنى: أو نتركها من غير نسخ، يقال: «نَسِيتُهُ وَأُنْسِيتُهُ». بمعنى: تَرَكْتُهُ<sup>(٨)</sup>.

(١) - "ما" سقطت من (ت).

(٢) - أخرجه مسلم: كتاب الرضاع، رقم: (٢٦٣٤)، والنسائي: كتاب النكاح، رقم: (٣٢٥٥)، والترمذي: كتاب الرضاع، رقم: (١٠٧٠)، وقال: "حديث حسن صحيح".

قولها "كان ذلك مما يتلى"، وعند مسلم: "فتوفي رسول الله ﷺ وهنّ فيما يُقرأ من القرآن" قال النووي في توجيه هذا "معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى أنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلوّاً لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أن هذا لا يتلى" انظر صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٩/١٠.

(٣) - في (ت): "نسخ".

(٤) - أخرجه: مالك في الموطأ: كتاب الحدود، رقم: (١٢٩٧)، وابن ماجه: كتاب الحدود، رقم: (٢٥٤٣)، وأحمد في مسنده: رقم: (٢٠٢٦١)، والدارمي: كتاب الحدود، رقم: (٢٢٢٠)، وصححه الحاكم في المستدرک: ٤٥٠/٢.

(٥) - في الأصل: "لقوله"، والمثبت من (ت).

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٨) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٠، وكشف المشكلات: ٢٢٣/١، وفتح الوصيد: ٦٥٩/٢، وقال المهدوي: "وهذا الوجه هو الجيد الذي عليه العمل؛ لأن الله لم يشأ أن ينسي

وقد أنكر بعضهم<sup>(١)</sup> «أَنَسَى» رباعياً بهذا المعنى، وقيل: معناها: «تَأْمُر بِتَرْكِهَا»، وأنشد ابن الأعرابي<sup>(٢)</sup> في ذلك:

إِنَّ عَلِيَّ عُقْبَةً أَقْضِيهَا لَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَا مُنْسِيهَا.

أي: لَسْتُ تَارِكِهَا، وَلَا آمراً بِتَرْكِهَا.

وقيل: معناه من: «النَّسْيَان» الذي هو: ضِدُّ الذِّكْرِ، أي: «أَوْ تُنْسِيهَا النَّاسُ»<sup>(٣)</sup>.

وفي الحديث: «أَنَّ جَمَاعَةً كَانُوا يَحْفَظُونَ قِرَاءَانًا فَأَصْبَحُوا وَقَدْ أُنْسُوا»<sup>(٤)</sup>.

وقد تَكَلَّمَ الزَّجَّاج في هذه القراءة، وقال: «لَا يَتَوَجَّه فِيهَا مَعْنَى: التَّرْكِ، لَا يَقَالُ: «أَنَسَى» بِمَعْنَى: تَرَكَ»<sup>(٥)</sup>.

= نبيه شيئاً مما أنزل". شرح الهداية: ١٧٨/١، وبهذا الوجه قال ابن عباس، والسدي. انظر: جامع البيان للطبري: ٥٤٩/١، وتفسير القرطبي: ٧٤/٢.

(١)- هو مكِّي في الكشف: ٢٥٩/١، والزجاج في معانيه: ١٩٠/١، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٩/٢، والتبيان: ٩٣/١.

(٢)- هو: أبو عبد الله محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، من أهل الكوفة، كان غزيراً في الشعر علامة باللغة، له تصانيف منها: "النوادر في الأدب"، وأبيات المعاني" مات في سامراء سنة: ٢٣١هـ. انظر: شذرات الذهب: ١٨٣/٢، والأعلام: ١٣١/٦.

والبيت: في اللسان: مادة "نسا" ٢٥١/١٤، ومادة "عقب" ٢١٧/١٠، والبحر: ٥١٤/١، والقرطبي: ٧٥/٢، والدر المصون: ٦٠/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٩/٢، والموضح: ٢٩٥/١.

(٣)- انظر: شرح الهداية: ١٧٨/١، والموضح: ٢٩٥/١، وأيد مكِّي هذا الوجه بقوله: "وهو الأقوى والأين"، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿سَنَقْرَأُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ الأعلى ٦. الكشف: ٢٥٩/١، وبهذا الوجه قال قتادة، والحسن بن علي. انظر: جامع البيان للطبري: ٥٤٧/١، ٥٤٨.

(٤)- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، رقم: (١٣١٤١)، عن سالم عن أبيه ﷺ، ولفظه: "قرأ رجلان من الأنصار سورة أقرأهما رسول الله ﷺ، وكانا يقرءان بها، فقاما ذات ليلة يصليان فلم يقدرأ منها على حرف، فأصبحا غاديين على رسول الله ﷺ فذكرا له ذلك، فقال ﷺ: إنها مما نسخ وأنسي فاهو عنها".

قال الهيثمي: "وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك". مجمع الزوائد: ١٥٤/٧، وأورده ابن كثير في تفسيره، وقال: "وسليمان بن أرقم ضعيف". ٣١٥/١.

(٥)- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٩٠/١.

وقال الفارسي، وغيره: «ذلك مُتَّجِهٌ؛ لأنه بمعنى: نجعلك تتركها»<sup>(١)</sup>.

وضَعَّف الزجاج أيضاً حَمَلَهَا على النسيان الذي هو ضد الذكر، وقال: «إن

هذا لم يكن له ~~المتى~~، ولا نَسِيَ قراءناً»، واحتجَّ / بقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا

لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾<sup>(٢)</sup> أي: لم نفعل شيئاً من ذلك<sup>(٣)</sup>.

وأجاب الفارسي: بأن المعنى: لم نذهب بالجميع<sup>(٤)</sup>.

والوجه في قراءة: «ننساها» بالهمز أنه من: «التأخير»، يُقال: «نَسَأَ الله في

أجلِك»، أي: أخره<sup>(٥)</sup>، ومنه قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

أَلَسْنَا النَّاسِيْنَ عَلَى مَعَدٍّ      شُهُورُ الْحِلِّ نَجْعَلُهَا حَرَامًا.

أي: المؤخرين.

ومنه: «المنسأة: للعصا»، لأنها تنسأها، أي: تؤخرها، وتؤخره<sup>(٧)</sup>.

والمعنى: ما ننسخ من آية أو نُؤخِّر نَسَخَهَا فلا ننسخها.

(١) - الحجة: ١٩٨/٢، وانظر: المحرر: ٣٢٢/١.

(٢) - سورة الإسراء، الآية: ٦٨.

(٣) - انظر: معاني القرآن للزجاج: ١٨٩/١.

(٤) - وقال الفارسي أيضاً: "إنما تأتي - الآية - على ما لا يجوز عليه النسخ، وأما ما يجوز فيه النسخ يجوز

أن يرفع بالنسيان". الحجة: ١٩٥/٢، وقسم ابن عطية النسيان إلى قسمين:

١ - النسيان الذي هو آفة في البشر وهذا معصوم منه النبي ﷺ.

٢ - النسيان لما أراد الله أن ينساه ولم يرد أن يشبهه قرآناً فهذا جائز على النبي ﷺ. انظر: المحرر: ٣٢٢/١

(٥) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٩، والكشف: ٢٥٨/١، وكشف

المشكلات: ٢٢٣/١، واللسان: مادة "نسا" ٢٤٠/١٤.

(٦) - البيت منسوب لعمر بن قيس الطعان، وهو في: اللسان: مادة "نسا" ٢٤٠/١٤، والمحرر: ١٨٠/٨،

وتفسير ابن كثير: ٣٥٦/٢، ومسبوب للكميت في: تفسير القرطبي: ١٣٠/٨، وبلا نسبة في: البحر: ٤٢/٥،

والدر المصون: ٤٧/٢.

(٧) - انظر: الصحاح: مادة: "نسا" ١١٤/١، واللسان: مادة "نسا" ٢٤١/١٤.



وإذا جُمع بين ترجمة: ﴿نَنْسَخَ﴾، وترجمة: ﴿نُنْسِهَا﴾، تحَصَّلَ منها ثلاث قراءات:

الأولى لابن عامر وحده، وهي: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾ بضمّ النون وكسر السين في الفعلين، من غير همز في: ﴿نُنْسِهَا﴾.

الثانية: لابن كثير، وأبي عمرو: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾ بفتح النون والسين في الفعلين، وبالهمز الساكن في: ﴿نُنْسِهَا﴾.

الثالثة: للباقيين وهم الكوفيون ونافع، ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾ بفتح النون والسين في الفعل الأول، وبضم النون وكسر السين من غير همز في الثاني. ولنذكر معاني كل قراءة<sup>(١)</sup> من هذه القراءات الثلاث في الحرفين المذكورين فأقول:

أما قراءة ابن عامر: على تأويل: «نَنْسَخُ» بالمعنى الأول، والثاني، فمعناها: ما نرفع من حكم آية، أو من حكم آية ولفظها، أو نتركها، أو نأمر بتركها في اللوح المحفوظ إلى وقت هو أصلح لنزولها؛ نأت بخير من المنسوخة، أي: بما هو أنفع، وأسهل لا أن الآية المأتي بها خير من المنسوخة باعتبار الفضيلة، فإن كلام الله كله خير، وليس بعضه خيراً من بعض<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: نأت بخير من المنسوخة في العاجل أو في الآجل؛ لأن المأتي بها إن كانت أخف من المنسوخة كنسخ: «ثبات الواحد للعشرة بثباته للثنتين<sup>(٣)</sup>» فهي:

(١) - "قراءة" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: البحر: ٥١٤/١، والمحزر الوجيز: ٣٢٠/١، ٣٢١.

(٣) - كآية الأنفال، انظر: تفسير القرطبي: ٧١/٢، والمحزر الوجيز: ٣١٦/١.

خير في العاجل، وإن كانت أشق كنسخ: «يوم عاشوراء برمضان» فهي: خير في الأصل باعتبار تكثير الثواب، أو مثلها، أي: بمثل المتروكة في المنفعة، والمثوبة<sup>(١)</sup>.

وإذا حُمِلَ: «أَنَسَّاهَا» على: «إِنْسَائِهَا مِنْ حِفْظِهَا»، كان معناه: نأت بخير من المنسوخة أو المنسية أو بمثلها<sup>(٢)</sup>.

ومعناها على تأويل: «النَّسَخ» بالمعنى الثالث: ما تُنْسَخُك يا محمد من آية، أي: ما نزل عليك من آية من اللوح المحفوظ، أو نتركها فيه أو نأمر بتركها فيه إلى وقت هو أصلح لنزولها، أو نُذْهِبُهَا<sup>(٣)</sup> من قلوب الحافظين لها بعد إنزالها نأت بخير صادر أو كائن من التي أنزلناها، أو بمثلها في الخير، إن تركنا إنزالها إلى وقت هو أصلح لنزولها أو أنسيناها بعد إنزالها<sup>(٤)</sup>.

وأما معنى قراءة الكوفيين ونافع: فكمعنى قراءة / ابن عامر على تأويل: [٣٩٥/]

«نسخ» بالمعنى الأول والثاني سواء، وقد عرفته محرراً.

وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو فمعناها: ما تقدم ذكره من أن المراد بـ«النَّسَخ»: الرفع المعهود، والمراد بـ«النَّسَاء» تأخير نزولها إلى وقت هو أصلح لذلك فيكون هو: الترك، أو الأمر بالترك<sup>(٥)</sup>.

وفي «نَسَّاهَا» ثلاث عشرة قراءة، منها اثنتان في السبع، وإحدى عشرة في الشواذ، وبعضها أشهر وأظهر معنى من بعض، وقد ذكَّرتُ ذلك كله منسوباً إلى قارئيه وموجهيه، واختلاف الناس في ذلك محرراً في غير هذا الموضوع<sup>(٦)</sup>، والله الحمد على ذلك.

(١) - انظر: تفسير القرطبي: ٦٩/٢، والمحرم الوجيز: ٣١٦/١، وفتح القدير للشوكاني: ١٢٦/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٠/٢.

(٣) - في (ت): "نُذْهِبُهَا".

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٥٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٩/٢.

(٥) - انظر: المحرم الوجيز: ٣٢١/١، والحجة للفارسي: ١٨٨، ١٨٧/٢.

(٦) - في: الدر المصون: ٥٧/٢، ٥٨، ٥٩، وانظر هذه القراءات في مختصر الشواذ: ص ١٦، وإعراب

القراءات الشواذ: ١٩٨/١، والمحتسب: ١٨٨/١، ١٨٩.

قوله: (وَنَنْسَخَ) مبتدأ، و(بِه) خبره، و(ضَمُّ) فاعل بالجار، أي: «وننسخ  
استقر به ضَمُّ»، (وَكَسَرُ) عطف عليه.

ويجوز أن يكون: (بِه) خبراً مقدماً، و(ضَمُّ) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الأول.

ويجوز أن يكون: (كَفَى) هو الخبر، ويكون: (بِه ضَمُّ) جملة في موضع الحال  
من فاعل: (كَفَى)، أي: «كفى قارئيه مؤنة الاحتجاج له لصحة معناه وعدالة  
روايته»<sup>(١)</sup>.

ويجوز أن يكون: (بِه) وحده هو الحال، و(ضَمُّ) فاعل: (بِه)، وهو أرجح مما  
قبله، وعلى القول بأن: (بِه ضَمُّ) هو الخبر، يكون: (كَفَى) جملة مستأنفة سيقت للثناء  
على القراءة، أي: كفى قارئيه مؤنة الاحتجاج له.

قوله: (وَنُتْسِهَا) مبتدأ، و(مِثْلُه) خبر، والضمير عائد على: (نَنْسَخَ)، ومعنى  
التشبيه: أنه ضُمَّتْ نونُه وكُسِرَتْ سِينُه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ) حال من الضمير المستتر في: (مِثْلُه)؛ لأنه مُؤَوَّلٌ  
بمشتق، أي: مُشَبَّهه، أي: هو مشبهه حال كونه خالياً من الهمز.

قوله: (ذَكَتْ) جملة فعلية، والفاعل ضمير يعود على القراءة المفهومة من  
السياق، ومعنى: (ذَكَتْ) ظَهَرَتْ، وانتشرت، وفَشَتْ، كما تَذْكُو النار، شَبَّهَ  
انتشارها، وفُشُوها بين الرواة بـ«ذَكَاء النار»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (إِلَى): فيه وجهان: أظْهَرُهما أنه: نُصِبَ على التمييز، من: (ذَكَتْ)،  
و(إِلَى) واحد الآلاء، والآلاء هي: النَّعَمُ<sup>(٤)</sup>، ومفردُها: (إِلَى) كَعِنَبٍ، و(أَلَى) كَجَمَلٍ،  
و(إِلَى) بكسر الهمزة وفتحها مع سكون اللام - أربع لغات-<sup>(٥)</sup>.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٠/٢.

(٢) - انظر: وشرح شعلة: ص ٢٧١.

(٣) - انظر: اللسان: مادة "ذكى" ٣٧/٦، ٣٨.

(٤) - انظر: اللسان: مادة "ألا" ١٤٣/١، واللآلئ الفريدة: ٥٥٠/٢ وشرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٥) - انظر: اللسان: مادة "ألا" ١٤٣/١.

والثاني: أنها منصوبة على الحال، والأول: أظهر معنى، وأخصر، أما المعنى: فإن (ذَكَتْ) إذا فسّر بعد الإبهام كان معناها: أوضح، أي: فَشَتْ وانتشرت نِعْمَتُها، فإنه تمييز منقول من الفاعلية.

وأما الاختصار: فإنه لا يحوج إلى تقدّم مضاف، وفي الحال لابد من حذف مُضَاف، أي: ذَكَتْ ذاتُ إِلَى، أي: صاحبة نعمة، لأن القراءة ليست نفس الإِلَى، والجملة من: (ذَكَتْ) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مستأنفة سيقت للثناء على شهرة القراءة وصحتها.

٤٧٦- عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَاوُ الْأُولَى سَقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفْلًا

/ أخبر عَمَّنْ رمز له بالكاف من: (كُفْلًا)، وهو ابن عامر أنه قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ <sup>(١)</sup> قَالَوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا <sup>(٢)</sup> بِإِسْقَاطِ الْوَائِ قَبْلَ: ﴿قَالُوا﴾، فَفُهِمَ أَنَّ الْبَاقِينَ يَقْرَعُونَ: ﴿عَلِيمٌ﴾ <sup>(٣)</sup> وَقَالُوا <sup>(٤)</sup> بِإِثْبَاتِهَا عَلَى مَا لَفَظَ بِهِ، فَهُوَ مِنْ: باب الحذف والإثبات.

ثم أَخْبَرَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ أَيْضًا أَنَّهُ قَرَأَ هُنَا: ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ <sup>(٥)</sup> بِنَصْبٍ: ﴿فَيَكُونُ﴾، وَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ مِنْ: آلِ عِمْرَانَ <sup>(٦)</sup>، وَكَذَلِكَ الَّذِي فِي: مَرِيَمَ <sup>(٧)</sup>، وَكَذَلِكَ الَّذِي فِي: الطُّولِ <sup>(٨)</sup>، انفراد بنصب هذه الأربعة ابن عامر.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١١٥ و ١١٦.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١١٧.

(٣)- الآية: ٤٧.

(٤)- الآية: ٣٥.

(٥)- الآية: ٦٨.

وشاركه الكسائي في نصبِ فعِلين آخرين، وهما: ما في النحل<sup>(١)</sup>، وما في يس<sup>(٢)</sup>، فصارت الأفعال المنصوبة لابن عامر ستة، وافقه الكسائي على اثنين منها فذكر الناظم منها في هذا البيت واحداً، وهو ما في هذه السورة، وذكر في البيت الآتي ثلاثة أفعال، وذكر في البيت الذي يلي الآتي الاثنين الموافقين عليهما الكسائي، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - جميع ذلك مبيناً.

وتحرّز الناظم - رحمه الله - بقوله: (الأولى) من الواو الثانية، وهي التي بعد اللام، وهي واو ضمير جماعة الذكور الغيب، وما أبعد توهم حذفها حتى يتحرّز عنها<sup>(٣)</sup>.

والوجه في حذف هذه الواو: موافقة رسم المصحف الشامي، فإنه في المصحف الشامي رسم: ﴿عَلِيمٌ﴾ <sup>(١١٥)</sup> قالوا، دون واو عاطفة، وفي مصاحف غيرهم: ﴿عَلِيمٌ﴾ <sup>(١١٥)</sup> وقالوا، بإثباتها فكل قد اتبع مصحفه<sup>(٤)</sup>.

ثم إنه من حيث المعنى إذا اشتد الانفصال أو اشتد الاتصال حسن حذف العاطف، وهو الذي يُعبر عنه أهل البيان بالوصل والفصل، فوجه الحذف: أنه يحسن ذلك في أثناء الجمل لا سيما إذا سيق للثناء، والتعظيم<sup>(٥)</sup>، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝﴾

(١) - الآية: ٤٠.

(٢) - الآية: ٨٢.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٣.

(٤) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، وكتاب المصاحف لأبي داود: ١٥٢/١، والمقنع للداني: ص ٦، وقال الشاطبي في عقيلته: أوصى الإمام مع الشامي والمدني شام وقالوا بحذف الواو قبل يرى. انظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة: ص ٢٠٥، وجميلة أرباب المراسد: ٢٩٩/١، وتلخيص الفوائد لابن القاصح: ص ٢٢.

(٥) - انظر: الحجة للفراسي: ٢٠٣/٢، وإبراز المعاني: ٣١٥/٢.

الْشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴿١﴾، و﴿٢﴾ كذلك في الرعد: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ ﴿٣﴾ ألا ترى حُسْنَ مجيء هذه الجمل من غير حرف عطف ﴿٤﴾.

والحاصل أن حذفها يحتمل أمرين:

أحدهما: الاستئناف، وأنه قد فرغ من ذلك الكلام، وأخذ في كلام آخر ﴿٥﴾.

والثاني: أنها مُزادة، وإنما حُذفت استغناءً عنها بربط الضمير للكلام بما قبله ﴿٦﴾، فإن الكلام مَبْسُوقٌ في أهل الكتابين، وهم القائلون هذه المقالة السَّوْءَى، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ﴿٧﴾.

والوجه في إثباتها: موافقة بَقِيَّةِ المصاحف ﴿٨﴾، وأن ذلك مما يَرْبُطُ الكلام بعضه ببعض لعطفه بحرف العطف الذي هو صريح في الربط ﴿٩﴾.

ثم القائلون بالعطف على ما قبلها اختلفوا: فمنهم من قال: هذه الجملة عطف على ما قبلها، وهي قولهم: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾ ﴿١٠﴾، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ

(١) - سورة الرحمن، الآيات: ١ - ٥.

(٢) - "الواو" سقطت من (ت).

(٣) - سورة الرعد، الآية: ٢.

(٤) - في (ت): "عاطف".

(٥) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٧، والموضح: ٢٩٦/١، وكشف المشكلات: ٢٢٧/١، والإتحاف: ٤١٣/١، والتبيان: ٩٧/١.

(٦) - انظر: الكشف: ٢٦٠/١، والموضح: ٢٩٦/١.

(٧) - انظر: المحرر: ٣٣٨/١، وتفسير القرطبي: ٩١/٢.

(٨) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، وجميلة أرباب الراصد: ٣٠٠/١، والنشر: ٢٢٠/٢.

(٩) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٢/١، والإتحاف: ٤١٣/١.

(١٠) - سورة البقرة، الآية: ١١١.

لَيْسَتْ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ ﴿١﴾.

/ وقال آخرون: هي عطف على: ﴿سَعَى﴾ الواقع صلة في قوله: ﴿وَمَنْ﴾ [٣٩٦/١]

أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا ﴿٢﴾  
وهذا ينبغي أن يُنَزَّه القرآن عنه لهذا الفصل الطويل بين أبعاض الصلة (٣).

وقيد المصنف الآية بقوله: (عَلِيمٌ وَقَالُوا)؛ ليحترز من: ﴿وَقَالُوا﴾ غير المسبوق بـ ﴿عَلِيمٌ﴾، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا﴾ (٤) فإنه لا خلاف في إثباتها (٥)، ففي قوله: (عَلِيمٌ) احتراز، وفي قوله: (الأولى) احتراز آخر قد تقدم شرحه.

ومع هذين الاحترازين فقد أورد أبو شامة على الناظم إشكالا، فقال: «وجعلها - يعني: ألف (كفلا) - ضمير تثنية أولى - يعني: من كونها للإطلاق -؛ لترتبط المسألتان لقارئ واحد، على ما هو غرض الناظم، فإن هذا موضع مُلبس، إذ لا مانع من أن تكون المسألة الأولى للرمز السابق في البيت الذي قبل هذا البيت، فإنه لم يأت بينهما بواو فاصلة، وقد أتى بين هاتين المسألتين بواو فاصلة، وهي قوله: (وَكُنْ فَيَكُونُ)؛ فيظهر كل الظهور التحاق المسألة الأولى بما تقدم.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١١٣، وانظر: المحرر: ٣٣٨/١، وتفسير القرطبي: ٩١/٢، والبيان: ٩٧/١.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١١٤.

(٣) - انظر: جامع البيان للطبري: ٥٨٣/١، والبحر: ٥٣٢/١، والمحرر: ٣٣٨/١، والدر المصون: ٨٣/٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١١١.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٦٦٠/٢، وإبراز المعاني: ٣١٥/٢، وكنز الجعيري (خ): ٣٣٥، وشرح شعلة:

ص ٢٧٣، والسراج: ص ١٥٥.

وإذا كان قد ألحق قراءة: ﴿فَتَشَبَّهُوا﴾<sup>(١)</sup> بالرمز السابق في إشماع:

﴿أَصْدَقُ﴾<sup>(٢)</sup> على ما سيأتي مع وجود الواو الفاصلة بينهما، فالحاق هذا يكون أولى، وكذا قوله في الأنفال: (.....) والنَّعَّاسَ ارْفَعُوا ولا<sup>(٣)</sup> هو: لـ (حَقَّ) المرْمُوز لقراءة: ﴿يَغْشَاكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

قال: فإن قلت: قد جَمَعَ الناظم بين ثلاث مسائل لرمز واحد في قوله في آل عمران: (سَنَكْتُبُ يَاءُ ضُمُّ ٠٠٠) البيت<sup>(٥)</sup>. فلا بُعْدَ في جمع مسألتين لرمز واحد.

قلت<sup>(٦)</sup> ذلك البيت ليس فيه الإلباس المذكور، فإنه ما ابتدأ به إلا بعد واو فاصلة قبله، فلم يبق ما يوهم التحاقه بما قبله، وتعيَّن أن يكون رمزه بعده، ولم يأت رمز إلا في آخر البيت، فكان لجميع ما هو مذكور في البيت.

قال: فإن قلت: ففيه «واو» في قوله: (وَقَتْلَ ارْفَعُوا ٠٠٠)<sup>(٧)</sup>.

قلت<sup>(٨)</sup>: هو من نفس التلاوة في قوله تعالى: ﴿وَقَتْلَهُمُ الْآنَبِيَاءَ﴾<sup>(٩)</sup>، ولو لم تكن من نفس التلاوة لأوهمت الفصل، إذ ما قبلها لا رمز له، فيكون لعطف مسألة على مسألة، أي: قرأ هذا وهذا فلان، وما أحسنه لو قال:

عَلِيمٌ وَقَالُوا الشَّامِ لَا وَاوَ عِنْدَهُ.

(١) - سورة الحجرات، الآية: ٦، على قراءة: حمزة والكسائي.

(٢) - من مواضعها: سورة النساء، الآية: ٨٧.

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٧١٥)، فرش سورة الأنفال.

(٤) - سورة الأنفال، الآية: ١١، على قراءة: ابن كثير وأبي عمرو.

(٥) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٨١)، فرش سورة آل عمران.

(٦) - لا زال الكلام موصولاً لأبي شامة.

(٧) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٨١)، فرش سورة آل عمران.

(٨) - لا زال الكلام موصولاً لأبي شامة.

(٩) - سورة آل عمران، الآية: ١٨١.



قال: ولا حاجة إلى الاحتراز عن الواو التي بعد اللام لُبْعِدِ وَهُمْ ذلك، وكان البيت قد خُلصَ من هذا البحث الطويل، ففي النظر في وجه: قِرَاءة النصب، في: ﴿فَيَكُونُ﴾ شُغْل شَاغِلٌ. انتهى<sup>(١)</sup>.

قلت: قوله: «ولا حاجة إلى الاحتراز...» إلى آخره، جواب عن سؤال مُقَدَّر، وهو أن يقال: لو قال: عَلِيمٌ وقالوا الشَّامِ لا وَآوَ عِنْدَهُ، لم نَعْرِفْ أي: الواوين يريد / الأولى التي هي عاطفة، أم الثانية التي هي ضمير؟

فَأَجَاب: بأن أَحَدًا لا يَتَوَهَّم سقوط الثانية البتة؛ لأنها فاعل، والفاعل لا يُحذف، فلا حاجة<sup>(٢)</sup> للتنبيه على ذلك.

والحق أن ذلك يُلبَس على المبتدئين لا سيما من لم يشتغل بعِلْم الإعراب، وقد تقدم لك نَحْوُ مِنْ هذا<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

وأما توجيه قراءة ابن عامر في نصب هذه الأربعة الأفعال: فقد اضطرب الناس فيه اضطراباً كثيراً وَتَجَرَّأَ بعضهم فَرَدَّهَا.

قال أبو بكر بن مجاهد - صاحب كتاب السبعة -: «قرأ ابن عامر: ﴿فَيَكُونُ﴾ نَصْبًا، قال: وهذا غير جائز في العربية؛ لأنه لا يكون الجواب للأمر ها هنا بالفاء، إلا في: يس، والنحل، فإنه صواب، وذلك نَسَقٌ في ذَيْنِكَ الموضعين لا جواب»<sup>(٤)</sup>.

(١) - إبراز المعاني: ٣١٦/٢.

(٢) - "فلا حاجة" سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣) - تقدم عند شرحه لقول الناظم: (وَعَدْنَا جَمْعًا دُونَ مَا أَلْفٍ حَلَا)، متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٣)، وانظر: ص ٢٠٣ من هذه الرسالة.

(٤) - انظر: السبعة: ص ١٦٩، ونصه في السبعة: "قال أبو بكر وهو غلط"، ونقله ابن عطية عنه بقوله: "قال أبو بكر وهو لحن" المحرر الوجيز: ٣٣٩/١، وتبعه أبو حيان في البحر: ٥٣٦/١، والنص الذي نقله المؤلف هنا في: إبراز المعاني: ٣١٧/٢.

وقال أبو بكر أيضاً في سورة آل عمران: «قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(١)</sup> بالنصب، قال: وهو وَهْمٌ، وقال هشام: كان أيوب بن تميم<sup>(٢)</sup> يَقْرَأُ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ بالنصب، ثم رَجَعَ فَقَرَأَ: ﴿فَيَكُونُ﴾ رَفْعاً<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو إسحاق الزجاج<sup>(٤)</sup>: «﴿فَيَكُونُ﴾ رُفِعَ لا غير من وجهين: إن شئت على العطف على: ﴿يَقُولُ﴾، وإن شئت على استئناف المعنى، فهو: يكون»

وقد رد ابن عطية<sup>(٥)</sup>: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ عَطْفًا على: ﴿يَقُولُ﴾، وجعله خطأ من القول من جهة المعنى؛ «لأنه يقتضي أن يكون القول مع التكوين، والوجود».

قلت: وجه الرد عليه<sup>(٦)</sup>، أن الأمر قديم، والتكوين حادث، فكيف يَعْطَفُ عليه بما يقتضي تعقيبته له، لكن هذا الرد إنما يلزم إذا قيل: بأنه أمرٌ حقيقة، أما إذا قيل: بأنه على سبيل التمثيل<sup>(٧)</sup>، وهو الأصح فلا، كقول أبي النجم<sup>(٨)</sup>:

(١) - سورة آل عمران، الآية: ٤٧.

(٢) - هو: أبو سليمان أيوب بن تميم بن سليمان التميمي الدمشقي المقرئ، ضابط مشهور قرأ على يحيى بن الحارث، وقرأ عليه عبد الله بن ذكوان والوليد بن عتبة، ت: ١٩٨هـ. انظر: معرفة القراء: ٣١٥/١، وغاية النهاية: ١٧٢/١.

(٣) - السبعة: ص ٢٠٦، ٢٠٧، وقال الجعيري عن هذا القول: "وهذا القول لا يدل على المنع، بل يدل على جواز الأمرين". كنز المعاني (خ): ٣٣٦.

(٤) - معاني القرآن وإعرابه: ١٩٩/١.

(٥) - المحرر: ٣٣٩/١.

(٦) - أي: وجه رد ابن عطية على الزجاج في عطفه: ﴿فَيَكُونُ﴾، على: ﴿يَقُولُ﴾.

(٧) - أي: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ أمر على سبيل التمثيل، أي: شبيه بالحقيقي جيء به على صورة الأمر الحقيقي لتحقيق وقوعه.

(٨) - هو: أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز، نزيل الكوفة، من بني بكر بن وائل، نبغ في العصر الأموي، كان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان، ت: ١٣٠هـ. انظر: الشعر والشعراء: ٤٣٥، ٤٣٦، والأعلام: ١٥١/٥.

إِذَا قَالَتِ الْأُنْسَاغُ لِلْبَطْنِ الْحَقِي.

وسياقي الكلام في توجيه رفعه.

وأكثر ما أجابوا به عن قراءة ابن عامر: أنه أمر من حيث اللفظ من غير نظر إلى جانب المعنى، يريدون أنه قد وُجد في اللفظ صورة أمر فنصبنا في جوابه بالفاء، وإلى ذلك أشار الناظم في آخر البيت: (وهو باللفظ أعملاً)<sup>(١)</sup>.

= والبيت: في الخصائص: ٢٣/١، وجامع البيان للطبري: ٥٨٧/١، والبحر: ٥٣٥/١، والقرطبي: ٩٨/٢، والمحزر: ٣٤٠/١، والكشاف: ٣١٥/١، والدر المصون: ٨٧/٢، وفتح الوصيد: ٦٦٤/٢، والحجة للفارسي: ٢٠٤/٢. وعجزه: "قَدْماً قَاصَتْ كَالْفَنِيْقِ الْمُخْتَقِ". والشاهد فيه: "قالت الأنساع" فالخطاب فيه من باب التمثيل والمجاز، وليس على الحقيقة لأن الأنساع - وهي: ما يُخَزَم به البطن - لا تتكلم فغير عنه بالقول وليس بقول. انظر: البحر: ٥٣٥/١، والمحزر: ٣٤٠/١، واللسان: مادة "نسع" ٢٤٥/١٤.

(١) - أي: وجهوا قراءة ابن عامر بالنصب: على أنه منصوب بـ«أن» المضمرة وجوباً بعد فاء السببية؛ لوقوعه في جواب الأمر وهو: «كُنْ» الذي جاء على لفظ الأمر، فأجري مجرى الأمر الحقيقي في العمل، وليس أمراً حقيقة، وإنما شُبَّه به لَمَّا جاء على لفظه فنُصِبَ لذلك. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، والحجة للفارسي: ٢٠٤/٢، وكشف المشكلات: ٢٩٩/١، والموضح: ٢٩٧/١، والإتحاف: ٤١٣/١.

وأقول: إن هذا التوجيه الذي رجحه السمين وجعل ما عداه مرجوحاً، وأشار إليه الناظم بقوله: (وهو باللفظ أعملاً)، مخالف لما عليه عقيدة أهل السنة في كلام الله، موافق لمذهب الكلاية، والأشاعرة، والماتريدية، الذين يقولون: "إن القرآن هو الكلام النفسي القائم بذاته سبحانه، وليس بحروف ولا يكون صوتاً، ولا يتعلق بمشيئة الله واختياره، وليس على الحقيقة؛ لأن كلام الله غير بائن منه، والقرآن بائن منه"، وهذا قول فاسد، إذ مذهب أهل السنة أن القرآن هو كلام الله على الحقيقة بألفاظه ومعانيه، غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، قال السخاوي: "أما قولهم إن هذا ليس بأمر على الحقيقة فغير صحيح والقائل بذلك معتزلي، أو تابع للمعتزلة، غير عالم بغرضهم". فتح الوصيد: ٦٦٣/٢، وانظر تفصيل هذه المذاهب في: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٣٤/١٢ - ٣٨٠، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ١٦٨، ١٦٩، والعقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة لعبد الله الجديع: ص ٢٧٧.

وأما إذا نظرنا إلى جانب المعنى فإن ذلك لا يصح<sup>(١)</sup> لوجهين<sup>(٢)</sup>:  
أحدهما: أن هذا وإن كان بلفظ الأمر؛ فمعناه: الخير، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ  
الرَّحْمَنُ﴾<sup>(٣)</sup> أي: «فَيَمْدُدْ»، وإذا كان معناه: الخير لم يُنْصَب في جوابه بالفاء<sup>(٤)</sup>؛  
إلا ضرورة كقوله<sup>(٥)</sup>:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحَجَّازِ فَاسْتَرِيحَا.  
وقول الآخر<sup>(٦)</sup>:

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا.

والثاني<sup>(٧)</sup>: أن من شرط النَّصَب بالفاء في جواب الأمر أن يَنْعَقِدَ منهما شرط  
وجزاء، نحو: «ائْتِنِي فَأَكْرِمُكَ»، تقديره: «إن أَتَيْتَنِي أَكْرِمُكَ»، وههنا لا يصح  
تقديرهما بذلك، ألا ترى أنك لو قَدَّرْتَ ذلك لصار اللفظ: «إن يكن يكن»، فيتَّحِدُ

(١) - أي قصد المؤلف: أنه من جهة المعنى ليس بأمر حقيقة للوجه التي ذكرها، وعلى هذا لم يصح أن يُنْصَب الفعل بعد الفاء على جواب الأمر ﴿كُنْ﴾ من جهة المعنى، فأقول على هذا يُحْمَلُ قَدْحٌ مِّنْ قَدْحٍ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، مثل: ابن عطية في: المحرر: ٣٣٩/١، وابن مجاهد في السبعة: ص ١٦٩، ومكي في الكشف: ٢٦١/١، والعبارة بالتواتر الذي ثبتت به هذه القراءة، وليست بأوجه العربية، بل إنها موافقة لوجه آخر من أوجه العربية فتحقق فيها شرط القراءة.

(٢) - قال المؤلف: "لوجهين" وقد ذكر ثلاثة أوجه.

(٣) - سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٤) - انظر هذا الوجه في: التبيان: ٩٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ٤١٨/١، والحجة للفارسي: ٢٠٥/٢، والكشف: ٢٦١/١.

(٥) - البيت: للمغيرة بن حبناء، وهو في الكتاب: ٣٩/٣، وشرح المفصل: ٥٥/٧، والدرر اللوامع: ١٣١/١، وشرح شذور الذهب: ص ٣١٩، ومغني اللبيب: ٣٥٣/١، وشرح الأشموني: ٢١٤/٣، والمختضب: ٣٠١/١، واللائل الفريدة: ٥٥٢/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٦، والدر المصون: ٨٩/٢.

(٦) - البيت: منسوب لطرفة بن العبد، وهو في: الكتاب: ٤٠/٣، والمقتضب: ٣٢٢/١، والحجة للفارسي: ٢٠٥/٢، وفتح الوصيد: ٦٦١/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٦، ومنسوب للأعشى في المختضب: ٣٠١/١.

(٧) - انظر هذا الوجه في: التبيان: ٩٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ٤١٨/١، والحجة للفارسي: ٢٠٥/٢، والكشف: ٢٦١/١، وفتح الوصيد: ٦٦١/٢، والبحر: ٥٣٦/١، والمحرر: ٣٤٠/١.

فَعَلًا / الشرط والجزاء معنيّ وفاعلاً، وقد عَلِمْتُ أنه لابد من تغييرهما، وإلا يلزم [١/٣٩٧] أن يكون الشيء شرطاً لنفسه وهو محال<sup>(١)</sup>.

قالوا<sup>(٢)</sup>: والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿قُلْ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقال: [عُمَر] <sup>(٥)</sup> بن أبي ربيعة<sup>(٦)</sup>:

فَقُلْتُ لِحِجَّادٍ خُذِ السِّيفَ وَاشْتَمِلْ      عَلَيْهِ بَرِّقَ وَارْقَبِ الشَّمْسَ تَغْرُبْ  
وَأَسْرِجْ لِي الرَّجْنَاءَ وَاعْجَلْ عَمْطِرِي      وَلَا يَعْلَمَنَّ خَلْقٌ مِنَ النَّاسِ مَذْهَبِ.  
فجعل: «تَغْرُب» جواباً لقوله: «ارْقَب»، ومعلوم أن غُرُوبَهَا غير مُتَرَتِّبٍ عَلَى رُقُوبِهِ؛ لَأَنهَا تَغْرُب رَقَبَهَا أَوْ لَمْ يَرْقُبَهَا.

(١) - أي: أن الأمر لا بد أن يخالف جوابه إما في الفعل أو في الفاعل، مثال الفعل: "اذهب تنتفع"، ومثال الفاعل: "اذهب يذهب زيد"، وإما أن يتفق الفعلان والفاعلان معاً فغير جائز، مثل: "اذهب اذهب". انظر: التبيان: ٩٧/١.

(٢) - هذا القول أجاب به من قال: إن الأمر في: ﴿كُنْ﴾ أمر من حيث اللفظ، جاء على لفظ الأمر الحقيقي فُسِّبَ به، فكان حق هذا القول أن يُقَدَّمَ قبل بدأ المؤلف في الأوجه المذكورة حتى يرتبط الكلام.

(٣) - سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

(٤) - سورة الجاثية، الآية: ١٤، قال بهذا القول: السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٦١/٢، وانظر: إبراز المعاني: ٣١٨/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٦، والحجة للفارسي: ٢٠٦/٢.

(٥) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "عمرو"، والصواب ما أثبتته، لأن هذين البيتين في ديوان: عمر بن أبي ربيعة: ص ٩١، ثم كل المصادر الآتي ذكرها نقلت البيتين منسوبةً لعمر بن أبي ربيعة.

(٦) - هو: أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، كان في زمن عمر بن عبد العزيز، غزا في البحر فمات شهيداً. انظر: الشعر والشعراء: ص ٤٠١.

والبيتان في ديوانه: ص ٩١، وإبراز المعاني: ٣١٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٦، والدر المصون: ٩٠/٢.

وكذا لا يلزم - من قوله لهم كذا<sup>(١)</sup> - أن يفعلوا، لا سيما وقد قال  
وَوُجِدَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ كَثِيراً، فقد صح مراعاة جانب اللفظ دون مراعاة جانب المعنى.

ولقائل أن يقول: لا تُسَلِّم في [الآيتين]<sup>(٢)</sup> اللتين ذكرتيهما ما ذكرتم؛ إذ من  
الجائز أن يكون الجزم بلام أمرٍ مُقدَّرة، وقد قال به جماعة<sup>(٣)</sup>، وفيه تفصيل ليس هذا  
موضعه.

ولئن سلَّمنا ما قلتم فلا تُسَلِّم التكلف، بل يلزم من قوله لهم أن يفعلوا؛ لأنه  
أراد بالعباد الخُلص، قالوا: ولذلك أضافهم إلى نفسه إضافة تشريف وتكرُّم، وهذا  
كما قيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ﴾<sup>(٤)</sup>  
أن المراد بالعباد الخُلص، ويكون استثناءً منقطعاً، وإلا لزم استثناء الأكثر، والأكثر  
على خلافه، وهو محقق في غير هذا الموضوع<sup>(٥)</sup>.

الثالث<sup>(٦)</sup>: أنه لو كان أمراً حقيقة لاستلزم مأموراً، إذ الأمرُ ولا مأمور محال،  
ثم المأمور بالكون إن كان موجوداً فلا معنى لأمره بذلك، وإن كان معدوماً فلا يصح  
أمره؛ إذ خطاب المعدوم بالأوامر والنواهي محال<sup>(٧)</sup>.

وقال بعض الناس: إن الأمر في الآية الكريمة محمول على حقيقته<sup>(٨)</sup>.

(١) - الضمير في: "قوله" يعود على الله تعالى، والمقصود الآية السابقة وما جاء فيها من الأوامر بهذا اللفظ.

(٢) - في كلتا النسختين: "الاثنين"، ولعل الصواب ما أثبتته لموافقة السياق.

(٣) - نص على هذا العكبري في التبيان: ٤١/٢، والهمداني في الفريد في إعراب القرآن: ١٦٦/٣، وقال  
جماعة بإعمال لام الأمر مقدرة ضرورة في الشعر منهم: سيبويه في الكتاب: ٨/٣، وابن يعيش في شرح  
المفصل: ٣٥/٧، والأزهري في شرح التصريح: ٢٧٦/٢، والأنباري في الإنصاف: ٦٣/٢، وابن هشام في  
مغني اللبيب: ٤٣٩/١، وابن عصفور في شرح الجمل: ١٤٩/٢، ١٨٩.

(٤) - سورة الحجر، الآية: ٤٢.

(٥) - انظر: الدر المصون: ١٥٩/٧، ١٦٠.

(٦) - انظر هذا الوجه في: اللآلئ الفريدة: ٥٢٢/٢، وفتح الوصيد: ٦٦٢/٢، وكشف المشكلات: ٢٢٨/١.

(٧) - يقول العكبري: "إن الخطاب بالتكوين لا يرد على الموجود لأن الموجود متكوّن، ولا يرد على المعدوم  
لأنه ليس بشيء". التبيان: ٩٧/١.

(٨) - ممن قال بذلك: الطبري في تفسيره: ٥٨٧/١، والسخاوي في فتح الوصيد: ٦٦٢/٢.

ثم اختلف أصحاب هذا القول في المأمور، فحمله بعضهم على أنه مخصوص في موجود نحو قوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

وحمله آخرون: على إحياء أموات، وإماتة أحياء<sup>(٢)</sup>.

وهذان القولان ضعيفان جداً، لأن الظاهر في لفظ هذه الآية الكريمة ومعناها على العموم، فالتخصيص من غير دليل غير مقبول، وأيضاً فإن مقتضى في: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾: القِرْدِيَّة، وفي: كن حَيًّا: الحياة، وفي: كن ميتاً: الموت، وحينئذ فيعود الاعتراض الثالث، وهو: «إما أمر الموجود بالموجود»، وهو تحصيل الحاصل، وإما أمر المعدوم، وكلاهما محال.

فإن قيل: أقدر قبل الهاء في: ﴿لَهُ﴾ حذف مضاف، وحينئذ يصح المعنى والتقدير، «فإنما يقول: لأجله»<sup>(٣)</sup>، ففيه بُعد كبير.

وحمله / آخرون: على تغليب الموجودات على المعدومات، وعليه الاعتراض [٣٩٧/ب] الثالث، فوجب إطرأحه<sup>(٤)</sup>.

وحمله آخرون: على أنه أمرٌ للمعدوم، وقولكم: أمرُ المعدوم محال ممنوع؛ لأن المعدوم معلوم لله عز وجل موجود في علمه، وإن لم يكن موجوداً عياناً<sup>(٥)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٦٥. والأعراف، الآية: ١٦٦، وانظر: جامع البيان للطبري: ٥٨٦/١، ومعاني الزجاج: ١٩٩/١، وفتح الوصيد: ٦٦٢/٢، واللائي الفريدة: ٥٥٢/٢.

(٢) - انظر: جامع البيان للطبري: ٥٨٦/١، وفتح الوصيد: ٦٦٢/٢، واللائي الفريدة: ٥٥٢/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٥.

(٣) - من قال بهذا السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٦٦/٢، وانظر: معاني الزجاج: ١٩٩/١.

(٤) - انظر: جامع البيان للطبري: ٥٨٦/١، وفتح الوصيد: ٦٦٢/٢، واللائي الفريدة: ٥٥٢/٢.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٦٦٣/٢، واللائي الفريدة: ٥٥٢/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٥.

وقال ابن جرير الطبري<sup>(١)</sup>: «إن أمر الله عز وجل للشيء بـ ﴿كُنْ﴾ لا

يتقدم الوجود ولا يتأخر عنه، فلا يكون الشيء مأموراً بالوجود إلا وهو موجود بالأمر، ولا موجوداً بالأمر إلا وهو مأمور بالوجود»<sup>(٢)</sup>.

وفي كلام الطبري إغراب في العبارة، متى حُقِّقَت عادت<sup>(٣)</sup> مُشْكِلَة، فترك الأمر على ما هو عليه، غاية ما في الباب أنه زادنا زيادة ألفاظ دون معنى.

قال أبو عبد الله: «وعلى كلا التأويلين - أعني: تأويل المجاز والحقيقة - في نصب قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ إشكال، أما على تأويل المجاز فلأن قوله: ﴿يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ في معنى: يُكُونُهُ، ويكون خبر مُوجِب، والنصب بإضمار «أن» بعد الفاء في مثل ذلك إنما جاء في الشعر في نحو قوله<sup>(٤)</sup>:

«سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي ٠٠٠» البيت.

وقوله<sup>(٥)</sup>:

«٠٠٠٠ وَيَأْوِي إِلَيْهَا» .

وإما على تأويل الحقيقة، فلأن الجواب بالفاء نظير الجزاء؛ لأن «أذهب فأعطيك» نظير «إن تذهب أعطيتك»، ولو جاز «أذهب فتذهب»؛ لجاز «إن تذهب ذهبت»، ولا فائدة في ذلك، وإنما الفائدة إذا اختلف الفعلان، أو الفاعلان، أو كلاهما، نحو: «أذهب تنفع»، و«أذهب يذهب زيد»، و«أذهب ينفعك زيد».

(١)- هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، الإمام المفسر، صاحب التصانيف المشهور، سمع بالعراق والشام ومصر من خلق كثير، كان حافظاً، عارفاً بالقراءات، فقيهاً في أحكام القرآن، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، له التفسير المعروف: بجامع البيان، ت: ٣١٠هـ. انظر: طبقات المفسرين للداوودي: ١٠٦/٢ - ١٠٧، وتذكرة الحفاظ: ٢٠١/٢.

(٢)- جامع البيان - باختصار -: ٥٨٦/١.

(٣)- في الأصل "عادة"، والمثبت من (ت).

(٤)- تقدم تخريجه ص: ٣٥٥.

(٥)- تقدم تخريجه ص: ٣٥٥.



وأما «اذْهَبْ تَذْهَبْ» فغير جائز لعدم الفائدة، والعلة في ذلك أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه.

قال: ووجه النصب في ذلك أن هذه المواضع الأربعة اعتُبر فيها لفظ الأمر، وإن لم يكن أمراً في الحقيقة، ورُتب عليه الجواب، وإن لم يكن جواباً في الحقيقة.

قال: وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (وهو باللفظ أَعْمَلًا)، يعني أن فعل الأمر أَعْمَل بلفظه، وإن لم يكن معناه على وفق اللفظ، ونَسَب العمل إليه مجازاً؛ حيث وُجِدَ بوجوده، وإن كان العمل في الحقيقة إنما هو: لـ«أن» المقدرة بعد الفاء». انتهى<sup>(١)</sup>.

قلت: قوله آخرًا: «وجه النصب في ذلك . . .» يُنافي قوله: «في نصب قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ إشكال».

وذلك أنه جعل الإشكال على تقدير<sup>(٢)</sup> المجاز والحقيقة، ثم فسّر تأويل المجاز بما ذُكر في قوله: «وجه النصب في ذلك . . .» إلى آخره، فهذا هو ذاك بعينه، فكيف استشكله أولاً ثم أتى به جواباً مَرَضِيّاً عنده.

وقوله أيضاً: «ونسب العمل إليه مجازاً؛ حيث وُجِدَ بوجوده . . .» إلى آخره، فيه<sup>(٣)</sup> سهو؛ لأن الناظم لم يُرد بـ(أَعْمَل) نَصْب الفعل، وإنما أراد به مراعاة جانب اللفظ، كقولك<sup>(٤)</sup>: «أَعْمَلْتُ اللفظ» أي: اعتبرته، و«أَلْغَيْتُ / كَذَا»، أي: لم اعتبره، فالإعمال عبارة عن الاعتبار، والاعتداد بالشيء لا ما يوهمه من الإعمال المراد به النصب، فإن ذلك لا معنى له لا حقيقة ولا مجازاً<sup>(٥)</sup>.

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٥٣/٢.

(٢) - في (ت): "تقديري".

(٣) - في (ت): "ففيه".

(٤) - في (ت): "لقولك".

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٦، والسراج: ص ١٥٥.

قال: «وأكثر المحتجين لهذه القراءة على هذا الوجه، وفيه - عند من ذهب إلى المجاز - تَجَوُّزٌ في: ﴿يَقُولُ﴾، وفي: ﴿كُنْ﴾ والنصب بعد ذلك.

ومن ذهب إلى أن: ﴿كُنْ﴾ أمرٌ على الحقيقة، لم يتجاوز إلا فيما وقع بعده من النصب خاصة، قال: ونظيره الجزم في قوله: ﴿قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(١)</sup> في أحد وجهيه، ولا يَبْعُدُ الميل مع اللفظ دون المعنى، كما لا يَبْعُدُ الميل مع المعنى دون اللفظ، في نحو: «لا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ»، و«سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ». انتهى<sup>(٢)</sup>.

قلت: أما قوله: «في أحد وجهيه»، قد<sup>(٣)</sup> ذَكَرْتُ فيه سبعة أوجه مَعْرُوءَةٍ لقائلها، وقد ذَكَرْتُ ما يَرِدُ على بعضها في الدر المصون<sup>(٤)</sup>.

وقوله: «في نحو: لا تَأْكُلِ السَّمَكِ» يعني إذا نصبت فإن تقديره: «لا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلُ سَمَكٍ مَعَ شُرْبِ لَبَنٍ».

وقوله: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ» أي: «مُسْتَوٍ عَلَيَّ قِيَامُكَ وَقُعُودُكَ»، على أن تجعل: «سَوَاءٌ» خبراً مُقَدِّمًا، والجملة الفعلية: - بالتأويل المذكور - مبتدأ مُؤَخَّرٌ، وفي مثل هذا تحقيق يَضِيقُ الْوَقْتُ عَنْ ذِكْرِهِ.

وقال أبو شامة: «واعلم أن قراءة ابن عامر بالنصب مُشْكَلَةٌ؛ لأن النَّصْبَ بالفاء في جواب الأمر حَقُّهُ أَنْ يُنْزَلَ مَنْزِلَةُ الشَّرْطِ والجزاء، فإن صَحَّ صَحَّ، فتقول: «قُمْ فَأَكْرَمَكَ» أي: «إِنْ تَقُمْ أَكْرَمْتُكَ»، ولو قَدَّرْتَ هذا فيما نحن فيه، فقلت: «إِنْ يَكُنْ يَكُنْ» لم يكن مُسْتَقِيمًا، كيف وإنه قد قيل: إن هذا ليس بأمر على الحقيقة، وإنما معناه: أن الله إذا أراد شيئاً وَجِدَ مع أَرَادَتِهِ لَهُ، فَعَبَّرَ بهذه العبارة عنه، فليس هذا

(١) - سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٥٣/٢.

(٣) - في (ت) زيادة قبل: "قد"، وهي: "قلت".

(٤) - انظر: الدر المصون: ١٠٤/٧، ١٠٥.

مثل: «قم فنقوم»، فقليل: جاز النصب لوجود لفظ الأمر، ولا اعتبار بالمراد به فلا يضر أن يكون المراد به غير ذلك.

قال أبو علي الفارسي<sup>(١)</sup>: أَمَّا: ﴿كُنْ﴾ فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخير، أي: يُكُونُ، فيكون، أي: يُوجَدُ بإحداثه، فهو مثل: «أَكْرَمَ بزيد»، أي: أنه أمر بمعنى: الخير، قال: ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾<sup>(٢)</sup>، فالتقدير: مَدَّهُ الرحمن، قال<sup>(٣)</sup>: وبني أبو علي هذا على أن جعل: ﴿فَيَكُونُ﴾ بالرفع عطفاً على: ﴿كُنْ﴾ من حيث المعنى، وضعف عطفه على: ﴿يَقُولُ﴾. انتهى<sup>(٤)</sup>.

قلت: سيأتي بيان ذلك عند ذكر توجيه رفع: ﴿فَيَكُونُ﴾، وقد عرفت أن الجميع إنما جعلوا نصبه من حيثية كونه جواباً للأمر، وأنه منصوب بإضمار «أن» بعد الفاء الواقعة جواباً للأمر اللفظي لا المعنوي.

وقد صرح جماعة بأن المضارع / يَنْتَصِبُ بإضمار «أن» بعد الفاء في حيز [٣٩٨/ب] «إنما» المقتضية للحصر<sup>(٥)</sup>، حكى الكوفيون: «إنما هي ضربة من الأسد فتخطم ظهره» بِنَصْب «تخطم»<sup>(٦)</sup>، وهذا عند البصريين لا دليل فيه إن ثبت؛ لجواز أن يكون مما

(١) - الحجة: ٢٠٥/٢، ولا زال الكلام موصولاً لأبي شامة منقولاً عن إبرازه.

(٢) - سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٣) - القائل هو أبو شامة.

(٤) - إبراز المعاني: ٣١٧/٢.

(٥) - صرح بهذا ابن مالك في: شرح التسهيل: ٤٦/٤، وابن عصفور في: شرح الجمل: ١٥٣/٢، وانظر:

الجنى الداني: ص ٧٤، ٧٥.

(٦) - في (ت): "تخطم".

عُطِفَ عَلَى الاسْمِ، أَي: «إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ فَحَطْمٌ»<sup>(١)</sup>، كَقَوْلِ مَيْسُونِ بِنْتِ بَحْدَلٍ<sup>(٢)</sup>:

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ.

أَي: «لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَقُرَّةَ عَيْنِي».

وَأَمَّا رَفْعُهُ فَمِنْ ثَلَاثَةِ أَوَاجِهِ:

أَحَدُهَا<sup>(٣)</sup>: عَطَفَهُ عَلَى: ﴿يَقُولُ﴾، وَهُوَ قَوْلُ الزَّجَاجِ<sup>(٤)</sup>، وَالطَّبِيرِيِّ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ رَدَّهُ النَّاسُ عَلَيْهِمَا، وَرَدَّهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ<sup>(٦)</sup>، بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ «يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ مَعَ التَّكْوِينِ وَالْوُجُودِ» وَتَقَدَّمَ شَرْحُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ الرَّدُّ عَلَى الزَّجَاجِ عَلَى الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَمْرَ حَقِيقَةً، أَمَّا إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّمَثِيلِ - وَهُوَ الصَّحِيحُ - فَلَا يَصِحُّ الرَّدُّ<sup>(٧)</sup>.

- (١) - انظر هذه المسألة في: شرح التسهيل: ٦٤/٤، وشرح الجمل: ١٥٣/٢، وأوضح المسالك: ١٧٥/٤.
- (٢) - هي: ميسون بنت بحدل بن أنيف، من بني حارثة بن جناب الكلبي، أم يزيد بن معاوية، شاعرة بدوية، ثقلت عليها أعباء الغربة لما تزوجها معاوية في الشام، فقالت أبيات منها هذا البيت المذكور، ت: ٨٠هـ. انظر: الأعلام: ٣٣٩/٧.
- والبيت: في الكتاب: ٤٥/٣، وشرح المفصل: ٢٥/٧، وشرح ابن عقيل: ٣٣٠/٢، وأوضح المسالك: ١٧٥/٤، والجنى الداني: ١٥٧، وشرح الأشتوني: ٢٢٥/٣، ومغني اللبيب: ٥٠٥/١، وشرح شذور الذهب: ص ٣٣٠، والدرر اللوامع: ٢٥/٢، واللسان: مادة "مسن" ٧٦/١٤.
- (٣) - انظر هذا الوجه في: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، وشرح الهداية: ١٨٠/١، وكشف المشكلات: ٢٢٨/١، ومعاني الأخفش: ٣٣٢/١، والتبيان: ٩٧/١.
- (٤) - معاني القرآن: ١٩٩/١.
- (٥) - جامع البيان: ٥٨٨/١، وتبعهما الفراء والكسائي. انظر: فتح الوصيد: ٦٦٦/٢.
- (٦) - المحرر: ٣٣٩/١.
- (٧) - تقدم في أول شرح هذا البيت ص: ٣٥٣.

ورَدَّ أبو علي الفارسي<sup>(١)</sup> من وجه آخر: وهو أن لنا من المواضع ما ليس فيه: ﴿يَقُولُ﴾ كالموضع الثاني من آل عمران، وهو<sup>(٢)</sup>: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٣)</sup>، ولم يُجَوِّز عَطْفَهُ على: ﴿قَالَ﴾ من حيث أنه مضارع، فكيف يُعْطَفُ على ماضٍ، فأورَدَ على نفسه عَطْفَ الماضي على المضارع في قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:  
وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي.  
فقال: إنه بمعنى: «مَرَرْتُ»، فهو مضارع. بمعنى الماضي فَعُطِفَ الماضي عليه<sup>(٥)</sup>.  
قال أبو شامة: «﴿فَيَكُونُ﴾ في هذه الآية بمعنى: كان، فليجوز عَطْفُهُ على: ﴿قَالَ﴾. انتهى<sup>(٦)</sup>.

يعني: أنه في آية آل عمران يمكن أن يُعْطَفَ المضارع على الماضي؛ لأن المضارع بمعنى الماضي، ألا تَرَى أن قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ في معنى: «كان»، فكَمَا جَازَ عَطَفَ الماضي على المضارع في البيت لَمَّا كَانَ المضارعُ بمعنى الماضي كذلك عَكَّسَهُ يجوز، وهو عَطَفَ المضارع على الماضي لَمَّا كَانَ المضارع بمعنى الماضي إذ لا فارق يمنع من ذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) - الحجة - بالمعنى -: ٢٠٧/٢، وانظر: إبراز المعاني: ٣١٨/٢.

(٢) - في الأصل: "وهم"، والمثبت من (ت).

(٣) - سورة آل عمران، الآية: ٥٩.

(٤) - البيت: منسوب لرجل من بني سلول في: الكتاب: ٢٤/٣، وشرح التصريح: ١١٤/٢، وغير منسوب في: الخصائص: ٣٣٠/٣، والدرر اللوامع: ١٠/١، واللسان: مادة "ثم" ٤٢/٣، و"مني" ١٤٠/١٤، وأوضح المسالك: ٢٧٣/٣، وشرح ابن عقيل: ١٨٢/٢، ومغني اللبيب: ١٩٨/١، والحجة للفارسي: ٢٠٧/٢، وإبراز المعاني: ٣١٨/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٦.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٧/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٦.

(٦) - إبراز المعاني: ٣١٧/٢.

(٧) - انظر: الحجة للفارسي: ٢٠٧/٢.

الثاني<sup>(١)</sup>: أن رفعه على الاستئناف أي: «فهو يكون»، أخبر الباري تعالى بذلك، وأنه إذا قال لشيء: ﴿كُنْ﴾، فهو: يكون لا محالة، وإليه نحا الزجاج<sup>(٢)</sup> في القول الآخر.

قال أبو عبد الله: «والحجة للجماعة في القراءة بالرفع: ظاهرة؛ لأن المعنى عليه من غير تَكْلُفٍ تأويل، وهو بالعطف على ﴿يَقُولُ﴾ إن كان: ﴿يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ حقيقة، وعليه أو على الفعل الذي يؤول إليه التقدير إن كان مجازاً، أو على الاستئناف في الوجهين، أي: فهو يكون». انتهى<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وعليه» أي: على: ﴿يَقُولُ﴾، وقوله: «أو على الفعل الذي يؤول إليه التقدير» معنى: ﴿كُنْ﴾<sup>(٤)</sup>، فإن التقدير فيه: «يكون»، فجاء قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ عطفاً على: «يكون» المنسبك من: ﴿كُنْ﴾، وقوله: «في الوجهين»، يعني / بهما: [١/٣٩٩] الحقيقة والمجاز المذكورين في: ﴿يَقُولُ﴾، وإنما شرحت عبارته لغموضها.

وقد حَمَلَ بعضهم ذلك على الحقيقة من وجه آخر، «وهو أن الباري تعالى إذا أَلَفَ أَجْزَاءَ مَخْلُوقٍ من مخلوقاته مثلاً خاطب تلك الأجزاء المُؤَلَّفة الحاضرة بقوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ كما أَرَادَ من بَشَرٍ، أو شَجَرٍ أو حَجَرٍ أو غير ذلك». انتهى<sup>(٥)</sup>. وهذا الذي قاله هذا القائل لا يدفع ما تقدم من الاعتراضات المذكورة.

(١) - انظر هذا الوجه في: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، والكشف: ٢٦١/١، وشرح الهداية: ١٨٠/١، وفتح الوصيد: ٦٦٦/٢، وإليه نحا سيبويه في الكتاب: ٣٨/٣، ٣٩.  
(٢) - معاني القرآن: ١٩٩/١.  
(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٥٣/٢، ٥٥٤.  
(٤) - وهذا الوجه الثالث من أوجه الرفع التي أشار إليها المؤلف، وهو عطف: ﴿فَيَكُونُ﴾ على: ﴿كُنْ﴾، وهو قول الفارسي في الحجة: ٢٠٧/٢.  
(٥) - ممن قال بهذا السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٦٥/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٣/٢.

قال أبو عبد الله: «ويحتاج في هذا التقدير إلى حذف مضاف أيضاً، تقديره: لسببه، قال: ويرد عليه ما تقدم». انتهى<sup>(١)</sup>.

أي: فَقَدَّرَ<sup>(٢)</sup> مضافاً قبل الهاء في: ﴿لَهُ﴾، وهو لفظ: «سبب»، وإنما يقول: «لسببه»، وهذا كما تقدم من أن بعضهم قَدَّرَ قبل الهاء<sup>(٣)</sup> لفظ «لأجله»، وكل ذلك لا يدفع ما ذكر من الإشكالات.

واعلم: أن هذه القراءة صحيحة المعنى والرواية، فلا معنى لِرَدِّ من رَدَّها، ولا التفات إليه؛ لأن قارئها من كبار أئمة الإسلام، وقد تقدم في ترجمته أنه قرأ على جماعة من التابعين، وعلى بعض الصحابة كأبي الدرداء رضي الله عنه، وغيره، حتى على عثمان بن عفان رضي الله عنه، فلم يتبع فيها إلا الأثر.

ألا ترى قراءته: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ٥١ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ<sup>(٤)</sup>، ﴿كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾<sup>(٥)</sup> بالرفع فيهما، لما قرأهما مرفوعين؟.

فلا يُعتقد في إمام من هؤلاء الأئمة رضي الله عنهم أنه نقل قراءة من تلقاء نفسه، واختياره، بل مُتَّبِعٌ فيها نَقْلُ مشايخه، ولا يُعْتَرِ بقول: ابن مجاهد - وإن كان من أهل الفن - فإنه يُغْلِطُ القراء كثيراً، كما ستقف عليه من كلامه في مواضع تأتي - إن شاء الله تعالى - وكما أخبرتك به عنه قريباً في هذه القراءة.

هذا أبو علي الفارسي، ليس مثله في تكفله بنقل القراءات؛ قد خَرَجَ وَجْهَهَا، وَرَضِيَهَا، فقال: «وقد يمكن أن يقال: في قراءة ابن عامر لما كان على لفظ الأمر، وإن

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٥٣/٢.

(٢) - في (ت): "يقدر".

(٣) - "الهاء" سقطت من (ت).

(٤) - "على" سقطت من (ت).

(٥) - سورة آل عمران، الآية: ٥٩، ٦٠.

(٦) - سورة الأنعام، الآية: ٧٣.

لم يكن المعنى عليه حُمِلَ على صورة اللفظ، وقد حَمَلَ أبو الحسن قوله تعالى:  
﴿قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(١)</sup> على أنه أُجْرِيَ مجرى جواب  
الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة، فكذلك قراءة ابن عامر». انتهى<sup>(٢)</sup>.

فكان ابن مجاهد أحقّ بقبول هذه القراءة من أبي علي الفارسي؛ لأن وظيفته  
النقل، ووظيفة أبي علي تخريج ذلك.

وكلام ابن عطية أيضاً في هذه القراءة غير مرّضي؛ فإنه قال: «وقرأ ابن عامر:  
﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب، وضعّفه أبو علي، ووجّهه مع ضعّفه على أن يشفع له شبه  
اللفظ، وقال<sup>(٣)</sup> أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر: «هذا لحن»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عطية بعد هذا: «لأن الفاء لا تعمل في جواب الأمر إلا إذا كانا فعّلين  
مُطَرَّدَ فيهما معنى الشرط والجزاء»<sup>(٥)</sup>، فذكر معنى ما تقدم إلى آخره.

فتوجيهه بقوله: «لأن الفاء ٠٠٠» إلى آخره، / يقتضي تقوية قوله: «أحمد ابن  
موسى ٠٠٠» ومن كان مثله، ويمثل<sup>(٦)</sup> ابن عطية لا يليق<sup>(٧)</sup>.

(١) - سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

(٢) - الحجة للفراسي: ٢٠٦/٢. وانظر: إبراز المعاني: ٣١٨/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٦.

(٣) - لا زال الكلام موصولاً لابن عطية.

(٤) - المحرر: ٣٣٩/١، ٣٤٠.

(٥) - المرجع السابق: ٣٣٩/١، ٣٤٠.

(٦) - في (ت): "وميل".

(٧) - وقال أبو حيان - معلقاً على كلام ابن عطية وإقراره كلام ابن مجاهد -: "وهذا القول خطأ لأن هذه  
القراءة في السبعة، فهي متواترة، وهي قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، والقول بأنها لحن من  
أقبح الخطأ المؤثم، إذ هو طعن فيما علم نقله بالتواتر ٠٠٠". البحر المحيط - باختصار -: ٥٣٦/١، وقال  
الفراسي: "ومن أنكر هذه القراءة مع صحتها فقد أساء؛ لأنها ثابتة عن إمام من أئمة المسلمين". اللآلئ  
الفريدة: ٥٥٣/٢.



قوله: (عَلِيمٌ وَقَالُوا) هذا كله مبتدأ؛ لِمَا عرفت من أَنَّ مُرَادَهُ مجموع هذا اللفظ ليحترز به عن قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: (الواوُ) مبتدأ ثان، و(الاولى) صفتها، و(سُقُوطُهَا): مبتدأ ثالث، وخبره مُقَدَّرٌ، أي: «سقوطها منه مستقرٌّ وكائن من لفظ: وقالوا»، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول.

ويجوز أن يكون: (سُقُوطُهَا) مبتدأ ثالثاً، (وَكُنْ فَيَكُونُ) مبتدأ عطف على المبتدأ الأول، و(النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ) مبتدأ ثان، و(كُفَّلاً) جملة فعلية من فعل مبني للمفعول، ومفعول قائم مقام الفاعل في موضع رفع خبراً للمُبْتَدَأَيْنِ المتعاطفين، فالألف في: (كُفَّلاً) ضمير تثنية لعودها على اثنين، ومعنى: (كُفَّلاً) «حُمَلَا»<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن تكون: (الواوُ الأولى) بدلاً من: (وقالوا) بدل بعض من كل، و(سُقُوطُهَا) بدلاً من الواو بدل اشتمال، (وَكُنْ فَيَكُونُ) مبتدأ، و(النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ) [مبتدأ ثان، و(كُفَّلاً) خبراً أيضاً عن المبتدئين، والتقدير: «سقوط الواو الأولى من عليم وقالوا والنصب في الرفع من كن فيكون كُفَّلاً»، فهو كما تقول: «زَيْدٌ ثَوْبُهُ وَعَمْرُو قَمِيصُهُ مَسْلُوبَانِ»، كَأَنَّكَ قلت: «قَمِيصُ زَيْدٍ وَقَمِيصُ عَمْرُو مَسْلُوبَانِ»<sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن يكون خبر: (سُقُوطُهَا) محذوفاً؛ لدلالة قوله: (كُفَّلاً) عليه، و(كُفَّلَ) خبر عن قوله: (النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ)، ويكون: (النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ) وخبره خبراً عن: (كُنْ فَيَكُونُ)، فالألف على هذا للإطلاق<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يكون: (النَّصْبُ) مبتدأ ثانياً، و(في الرَّفْعِ) خبره، والجملة خبر الأول، وهو: (كُنْ فَيَكُونُ)، والعائد إما مُقَدَّرٌ، وإما قامت: «أل» مقامه، أي:

(١) - سورة البقرة، الآية: ١١١.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٥/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٥.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٢.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٥/٢، واللائق الفريدة: ٥٥٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٢، وكتر الجعيري

(خ): ٣٣٥.

«النصب منه في الرفع»، أي: نَصَبُهُ في موضع رفعه»، وهذا كلام مفيد، مُسْتَقْلٌ بنفسه، أو يكون التقدير: «نصبه في رفعه»، فقامت: «أل» مقام الضمير، ويكون: (كُفلاً) على هذا مُسْتَأْنَفًا.

ويجوز أن يكون: (النَّصْبُ) بدلاً من (كُنْ فَيَكُونُ) بدل اشتمال، والكلام في العائد كما تقدم، و(في الرفع) حال من الضمير في: (كُفْلٌ)، و(كُفْلٌ): هو الخير. وأجاز أبو شامة كونها - أعني: ألف كُفلاً - للثنية، قال: «لترتبط المسألتان لقارئ واحد على ما هو غرض الناظم؛ لأن هذا موضوع مُلَبَس، إذ لا مانع...»<sup>(١)</sup>، فذكر ما قدمته عنه، إلى آخره.

ومعنى: (كُفْلٌ) جُعِلَ كَافلاً لتوجيه القراءة، وتصحيحها، ونسبة ذلك إلى: (النَّصْبُ) مجاز لما كان ذلك نسبته.

وقيل: بل هو نسبة إلى صاحبه، فنسبه إليه مجازاً؛ لأن القارئ هو الذي يَتَكَفَّلُ بذلك<sup>(٢)</sup>.

[٤٠٠/]

ثم أخذ يذكر بقية الأفعال في السور المشار إليها / فقال:

٤٧٧- وفي آل عمران في الأولى ومريم وفي الطول عنه وهو باللفظ أَعْمَلَا

أي: وجاء ذلك، وهو نَصَبٌ: ﴿فَيَكُونُ﴾ في آل عمران في الأولى منهما،

وهي قوله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٣)</sup> وَيُعَلِّمُهُ<sup>(٤)</sup>.

(١)- إبراز المعاني: ٣١٦/٢.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢.

(٣)- سورة آل عمران، الآية: ٤٧، ٤٨.

وَتَحَرَّزَ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ٥١ ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي رَفْعِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَمَرْئِم) إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ٢٥ ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَفِي الطُّوْل)، أَي: فِي سُورَةِ غَافِرٍ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ١٨ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَجْعَلُونَ فِتْحَ ءَايَاتِ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> فَقَدْ عَرَفَتْ أَنَّ الْأَفْعَالَ الْأَرْبَعَةَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي السُّورِ الْأَرْبَعِ، وَالضَّمِيرُ فِي: (عَنْهُ) لِابْنِ عَامِرٍ أَضْمَرَهُ لِتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ بِرَمْزِهِ، (وَهُوَ): الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى: (النَّصْبِ)، قَالَ أَبُو شَامَةَ<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ: «أَيَّ اعْتَبَرُ فِيهِ لَفْظَ الْأَمْرِ، لَا حَقِيقَتَهُ، فَاسْتَعْمَلَ فِي ﴿فَيَكُونُ﴾ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَوَابًا عَلَى الْحَقِيقَةِ»<sup>(٦)</sup>.

وَقَدْ أَعَادَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَى «فِعْلِ الْأَمْرِ»، قَالَ: «أَي: وَفِعْلُ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ: ﴿كُنْ﴾ أَعْمَلُ بِسَبَبِ لَفْظِهِ الْمَشَابِهِ لِلْفِعْلِ الْأَمْرِ الْحَقِيقِيِّ». انتهى<sup>(٧)</sup>.

(١)- سورة آل عمران، الآية: ٥٩، ٦٠.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣١٩/٢، واللائئ الفريدة: ٥٥١/٢، والسراج: ص ١٥٥.

(٣)- سورة مريم، الآية: ٣٥، ٣٦.

(٤)- سورة غافر، الآية: ٦٨، ٦٩.

(٥)- إبراز المعاني: ٣١٩/٢، وقال به كذلك: شعلة في شرحه: ص ٢٧٢.

(٦)- إبراز المعاني: ٣١٩/٢.

(٧)- اللائئ الفريدة: ٥٥٤/٢.

وقد تقدم أنه فُسِّرَ الإِعْمَالُ بأنه نصب ما بعد الفاء، وتقدم البحث معه في ذلك هنالك، وأن الإِعْمَالُ عبارة: عن الاعتبار، كما قد صرَّح به أبو شامة هنا، وقد عرفت أقوال الناس في ذلك، فأغنى عن إعادته<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَفِي آلِ عِمْرَانَ)<sup>(٢)</sup> يجوز أن يكون معطوفاً على شيء مُقَدَّر تقديره: «وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفْلٌ فِي هَذِهِ السُّورَةِ، وَفِي آلِ عِمْرَانَ»، ويجوز أن يكون متعلقاً بمَقَدَّر، أي: «وجاء ذلك أي: نَصَبُ: ﴿فَيَكُونُ﴾ فِي آلِ عِمْرَانَ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: «وَفُعِلَ ذَلِكَ فِي كَلِمَةِ: آلِ عِمْرَانَ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ الْعَامِلُ فِي الْجَارِ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَهُوَ: «كَلِمَةُ»، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَهُوَ: (آلِ عِمْرَانَ) مَقَامَهُ.

وقوله: (فِي الْأُولَى) بدل من: «كَلِمَةُ» الْمَقَدَّرَةُ قَبْلَ: (آلِ عِمْرَانَ)؛ بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، وَصَرَفُ: (عِمْرَانَ) ضَرُورَةً.

قوله: (وَمَرَّيْمَ) عُطِفَ عَلَى: (آلِ عِمْرَانَ)، وَلِذَلِكَ صُرِفَ: (مَرَّيْمَ) ضَرُورَةً.

قوله: (وَفِي الطَّوْلِ عَنْهُ) متعلق بذلك الْمَقَدَّرُ، أي: «وجاء ذلك»، أَوْ «فُعِلَ ذَلِكَ» وَغَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِذَلِكَ الْمَقَدَّرِ.

قوله: (وَهُوَ) مُبْتَدَأٌ، وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ فِي هَذَا الضَّمِيرِ: قَوْلَيْنِ، وَالْأَلْفُ فِي: (أُعْمِلًا) لِلإِطْلَاقِ، وَ(بِالْفِظِ) مُتَعَلِّقٌ بِـ(أُعْمِلِ)، وَتَقَدَّمَ تَقْرِيرُ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ: (أُعْمِلِ) فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَيْرًا لِلْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ الضَّمِيرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ.

(١) - تقدم عند شرح البيت السابق: ص ٣٦٠.

(٢) - ما بين المعكوفتين حَرْمٌ فِي نَسْخَةِ (ت)، اللَّوْحَةُ رَقْمُ: [٤٠/ب]، بِمَقْدَارِ نِصْفِ لَوْحَةٍ.

(٣) - فِي (ت): "تفسيره".

٤٧٨- وَفِي النَّحْلِ مَعَ يَسٍ بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ كَفَى رَاوِيًا وَائْتِقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلًا

أخبر عمن رمز له بالكاف والراء من: (كَفَى رَاوِيًا)، وهما ابن عامر والكسائي /  
أثما قرءا في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ  
نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله في يس: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ  
يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومعنى قوله: (كَفَى رَاوِيًا): أنه لسهولة وجهه، ولوضوح تخريجه كَفَى قَارِئُهُ  
مُؤَنَّةً توجيحه، والتعب في تخريجه<sup>(٣)</sup>.

فإنَّ قبل كُلِّ منهما فعلٌ منصوب بـ«أَنَّ»، فهو معطوف عليه، وإليه أشار  
بقوله: (بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ)<sup>(٤)</sup>.

وأشار بقوله: (وَائْتِقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلًا)، أي: سَهْلَ مَعْنَاهُ حال كونه مطاوعاً غير  
مُتَّافٍ لفهم المعنى، والـ(يَعْمَلُ) الجَمَلُ الْقَوِيُّ الْعَمَلُ فِي السَّيْرِ وغيره<sup>(٥)</sup>.

ولظهور معناه في هاتين السورتين وافق الكسائي - وهو رأسٌ من رؤوس  
علماء اللسان - ابن عامر على نصبه فيهما، وما ذكره الناظم من توجيه النصب:  
على العطف على ما قبله هو المشهور بين الناس<sup>(٦)</sup>.

(١)- سورة النحل، الآية: ٤٠.

(٢)- سورة يس، الآية: ٨٢.

(٣)- انظر: فتح الصيد: ٦٦٧/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٠/٢، والآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢، وشرح شعلة: ص  
٢٧٤.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٦.

(٥)- انظر: الآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٣، واللسان: مادة "عَمِلَ" ٢٨٤/١٠.

(٦)- أي: وجه نَصْبِهِ في موضعي النحل ويس هو العطف على: ﴿يَقُولُ﴾ المنصوب، قال مكّي: "أما  
اختصاص الكسائي بالنصب في النحل ويس فهو حسن قوي". الكشف: ٢٦١/١، وانظر: الحجة للفراسي:  
٢٠٧/٢، والموضح: ٢٩٧/١، وإيجاز البيان: ١٢١/١.

وقد ذهب أبو إسحاق الزجاج<sup>(١)</sup> إلى أنهما منصوبان في جواب الأمر أيضاً، وهو: ﴿كُنْ﴾، وَوَهَّمَهُ الناس في ذلك، قالوا: لأننا إنما ارتكبنا ذلك في أربعة المواضع المتقدمة الذكر؛ لِتَعَذَّرَ تقدم منصوب يُعْطَفُ هذا المنصوب عليه، وههنا وجدنا ما يمنعنا من ارتكاب هذه الضرورة الملجئة إلى اعتبار اللفظ دون المعنى<sup>(٢)</sup>.

قال أبو شامة: «وقد ذكر هذا التوجيه غير واحد من أئمة العربية، والقراءة، ويُؤَيِّده أن قراءة الرفع في غير هذين الموضعين - قد ذكر الزجاج وغيره -: أنها معطوفة على: ﴿يَقُولُ﴾ المرفوع». انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقد تقدم أن ابن عطية، والفارسي، ردّا عطفه على: ﴿يَقُولُ﴾، ابن عطية من حيث المعنى، والفارسي من حيث اللفظ، وتقدم البحث معهما في ذلك<sup>(٤)</sup>.

ثم اعلم: أن هذا التوجيه الذي ذكره جمهور الناس، وهو: العطف على الفعل المنصوب قبله، فيه إشكال من جهة أخرى، وهو أنه يلزم منه أن يكون: ﴿فَيَكُونُ﴾ خبراً للمبتدأ الذي هو: ﴿قَوْلُنَا﴾ في سورة النحل، و﴿أَمْرُهُ﴾ في سورة يس؛ لأن قوله: ﴿أَنْ يَقُولَ﴾ خبر عنهما فما عطف عليه يكون خبراً عنهما أيضاً، ألا تراك لو قلت: «مرادي منك أن تأتيني فتحدثني» كان المفهوم من هذا الكلام أن مرادك أمران: الإتيان والحديث، ولو ذهبت تُقَدِّرُ ذلك هنا لم يستقم؛ إذ يصير التقدير: «إنما قولنا لشيء قول: كن فيكون» في النحل، و«إنما أمره قول: كن فيكون» في يس، فيؤول المعنى إلى: إنما قولنا، وإنما أمره كون، وهذا ليس مراداً قطعاً<sup>(٥)</sup>.

(١) - معاني القرآن: ١٩٨/٣.

(٢) - قال بهذا الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢، وقال السخاوي - بعد نقله قول الزجاج - : "فَعُلِّطَ فيه"، فتح الوصيد: ٦٦٧/٢.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٢٠/٢.

(٤) - تقدم في ص: ٣٥٣ و ٣٦٤.

(٥) - ذكر هذا الإشكال أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢.

وقد أجاب بعضهم<sup>(١)</sup> عن ذلك: بأن «القول» في الآيتين الكريمتين ليس المراد منه حقيقته، وإنما عبّر به عن سرعة وقوع المراد فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾<sup>(٢)</sup> وكأنه تعالى قال: «إذا أردنا شيئاً وقع ولم يتخلف عن الإرادة»؛ / فعبّر عن ذلك بقوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ فالعطف غير متنافٍ لهذا المعنى فصَحَّ.

وليس هذا كقول: علّمة بن عبده<sup>(٣)</sup>:

فإنَّ المُنْدِي رَحْلَةً فَرَكُوبُ.

فإنَّ كلا منهما يصح أن يكون خبراً عن المبتدأ على الجهة التي قصدها من التجوز<sup>(٤)</sup>.

وقد تلخّص أن المواضع المختلف فيها ستة، قرأ جميعها ابن عامر بالنصب، وافقه الكسائي في الأخيرين فقط؛ لما تقدم من عطفهما على المنصوب قبلهما، والباقون رفعوا الستة، وبقي اثنان لم يُختلف في رفعهما: الثاني من آل عمران، والآخر في الأنعام بعده: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾<sup>(٥)</sup>، وعلّل بعضهم، وجوب الرفع فيهما بعطفهما على ماضٍ لفظاً ومعنى في آل عمران، وماضٍ تقديرًا في الأنعام<sup>(٦)</sup>.

(١) - هو: أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢، ٣٢١.

(٢) - سورة القمر، الآية: ٥٠.

(٣) - هو: علّمة بن عبده بن ناشرة بن قيس الفحل، من بني تميم، شاعر جاهلي، كان بينه وبين امرئ القيس مساجلات. انظر: الشعر والشعراء: ص ١٣٩، والأعلام: ٢٤٧/٤.

والبيت: في: الكتاب: ١٩/٣، وشرح المفصل: ٥٤/٦، والخصائص: ٣٦٨/١، والصحاح: مادة "ندا" ٥٢٩/٦، واللسان: مادة "ركب" ٢١٢/٦، و"دمن" ٣٠٤/٥، و"رحل" ١٢٤/٦، وصدّره: "تراد على دمن الحياض فإن تعف".

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢.

(٥) - سورة الأنعام، الآية: ٧٣.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢١/٢، والنشر: ٢٢٠/٢.

والوجه في قراءة الجماعة ما في النحل ويس بالرفع: الاستئناف، أي، فهو يكون، وهي قراءة واضحة جليّة<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَفِي النَّحْلِ) متعلق بمقدّر، أي: «وَفِعِلْ ذَلِكَ فِي النَّحْلِ»، أو «وجاء ذلك في النحل»، و(مَعَ يَس) حال من: (النَّحْل)، أي: حال كونها مصاحبة لـ(يَس) في ذلك.

قوله: (بِالْعَطْفِ) يجوز أن يكون: حال من: (النَّحْلِ)، ومن (يَس) معاً، أي: مُلْتَبِسَيْنِ بِالْعَطْفِ، ويكون: (نَصْبُهُ) مبتدأ، و(كَفَى رَاوِيًا) جملة في موضع الخبر، وتكون هذه الجملة مُسْتَأْنَفَةً لبيان الحكم.

وفيه ضَعْفٌ من حيث أن المقصود إِفْهَامُ أن النصب بسبب العطف، فلا جَرَمَ أن الصحيح أن يكون: (بِالْعَطْفِ) خبراً مُقَدِّماً، و(نَصْبُهُ) مبتدأ مُؤَخَّرٌ، و(كَفَى رَاوِيًا) مُسْتَأْنَفٌ أَتْنَى بِذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةِ: النصب؛ لأنها كَفَتْ رَاوِيَهَا مَشَقَّةَ التَّعَبِ فِي اسْتِخْرَاجِ وَجْهِ النصب، كما تَحْمَلُ قَارِئُ الْأَفْعَالِ الْأَرْبَعَةَ مَشَقَّةَ تَوْجِيهِهَا، أَوْ كَفَاهِ النَّصْبُ طَعْنَ مَنْ طَعَنَ فِيهِ، أي: لم يطعن فيه أَحَدٌ كما طَعَنَ عَلَيْهِ حِينَ قَرَأَ الْأَرْبَعَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ بِالنصب، وإن كان طعنه غير مُلْتَفِتٍ إِلَيْهِ كَمَا<sup>(٢)</sup> تقدم من إِيضَاحِ تَوْجِيهِهَا.

قوله: (وَانْقَادَ مَعْنَاهُ) عَطْفٌ عَلَى: (كَفَى)، و(يَعْمَلًا) حال، وقد تقدم أنه الْجَمَلُ الْقَوِي، ولا بد من حَذْفِ يَصِحُّ مَعَهُ وَقُوعُ هَذَا حَالًا عَنِ الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: «مُشَبَّهًا جَمَلًا هَذِهِ صِفَتُهُ»، أَوْ جَعَلَهُ الْيَعْمَلُ مَبَالِغَةً، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَسَدٌ»، فِي أَحَدٍ وَجْهِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٧، والكشف: ٢٦٨/١، والموضح: ٢٧٩/١، والإتحاف: ٤١٣/١، واللائلي الفريدة: ٥٥٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٤.

(٢) - في (ت): "لَمَّا".

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢، واللائلي الفريدة: ٥٥٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٣.



وقال أبو عبدالله: «وَالْيَعْمَلُ جمع: يَعْمَلَةٌ، وَالْيَعْمَلَةُ الناقَةُ الذَّلُولُ؛ لكثرة عَمَلِهَا». انتهى<sup>(١)</sup>.

قلت: الِيعْمَلُ للذكر، والأُنْثَى: يَعْمَلُهُ، ولذلك انصرف: (يَعْمَلُ)، وإن كان فيه علتان، وهما: وَزْنُ الْفِعْلِ، وَالْوَصْفُ، كما انصرف: «أُرْمِلُ»؛ لدخول تاء التأنيث عليه، حين إرادة التأنيث، وإن كان فيه علتان المذكورتان، وأما: (يَعْمَلُ) فليس جمع: يَعْمَلَةٌ، إنما يُجْمَعُ على: «يَعْمَلَاتٍ»، جَمْعُ السلامة قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ.

/ وليس هذا من باب اسم الجنس الفارق بينه وبين واحده: تاء التأنيث؛ لأن [٤٠١/ب] ذلك إنما يكون في الجوامد «كَقَمَحٍ وَقَمْحَةٍ»، و«شَعِيرٍ وَشَعِيرَةٍ»، وأما في المشتقات فلا.

٤٧٩- وَتُسَالُ ضَمُّوا التَّاءَ وَاللَّامَ حَرَكُوا بِرَفْعٍ خُلُودًا وَهُوَ مِنْ بَعْدِ نَفْيِ لَا  
أخبر عَمَّنْ رمز له بالخاء المعجمة من: (خُلُودًا)، وهم القراء كلهم عدا نافعاً،  
أثم قرءوا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسَالُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾<sup>(٣)</sup> بضم التاء،  
وتحريك اللام بالرفع، وذلك على ما لم يسم فاعله.

فَتَعَيْنَ لنافع فتح التاء وتَسْكِينِ اللام؛ لأن ضِدَّ الضم: الفتح، وضد الحركة  
مطلقاً - أعني: مُطْلَقَةٌ كانت أو مقيدة - : السكون؛ إلا أن السكون في قراءة نافع  
جَزَمَ، والبصريون لا يسمونه سَكُونًا إنما يسمونه جَزَمًا<sup>(٤)</sup>.

(١)- اللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢.

(٢)- البيت لعبد الله بن رواحة، وهو في: ديوانه ص ٩٩، ومنسوب لبعض بني جرير في: الكتاب: ٢٠٦/٢،  
، وشرح المفصل: ١٠/٢، وغير منسوب في: شرح ابن عقيل: ٢٤٨/٢، والمقتضب: ٤٨٢/٢، ومغني  
اللبيب: ١٣٥/٢، والدرر اللوامع: ٣٧٩/٢، واللسان: مادة "عَمِلَ" ٢٨٤/١٠.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١١٩.

(٤)- انظر: الكتاب: ٩/٣، واللائل الفريدة: ٥٥٥/٢.

وإنما قال: (بَرَفَعٍ)؛ لأنه لو اقتصر على قوله: (حَرَكُوا) لأخذنا بإطلاق ذلك: «الفتح»؛ لأن الحركة المطلقة: الفتح<sup>(١)</sup>.

وَنَبَّهَ بقوله: (وَهُوَ مِنْ بَعْدِ نَفِي لَا) على معنى: (لا) وأنها حَرَفُ نَفِيٍّ، ولم يتَّسِعْ له تَبَيَّنَ معناها في قراءة نافع فَسَكَتَ عنه، ولو سَكَتَ أيضاً عن بيان معناها في قراءة الجمهور لم يَضُرَّهُ ذلك<sup>(٢)</sup>.

والوجه في قراءة العامة: أن الجملة أتت بها هكذا مَنَفِيَّةٌ على صيغة الإخبار بذلك<sup>(٣)</sup>، وَيُؤَيِّدُهَا قراءة: أَبِي ﷺ: «وما تُسْأَلُ»<sup>(٤)</sup>، وقراءة عبد الله بن مسعود ﷺ: «ولن تُسْأَلُ»<sup>(٥)</sup>، بـ«ما»، و«لن» النافيتين.

ثم في هذه الجملة، وجهان: أحدهما: أنها مستأنفة<sup>(٦)</sup>.

والثاني: أنها في موضع نَصْبٍ على الحال عَطْفاً على الحالين السابقين قبلها، تقديره: «إنا أرسلناك بالحق بشيراً، ونذيراً، وغير مَسْئُولٍ»<sup>(٧)</sup>.

(١) - قال الجعبري: "لو اقتصر على التحريك لكان فتحة". كتر المعاني (خ): ٣٣٦.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٢/٢، واللائي الفريدة: ٥٥٥/٢.

(٣) - انظر: كشف المشكلات: ٢٢٩/١، والنشر: ٢٢١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٤.

(٤) - قراءة شاذة منسوبة لأبي ﷺ في: مختصر الشواذ: ص ١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٠١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٩/١، والبحر: ٥٣٨/١، والكشاف: ٣١٦/١، وتفسير القرطبي: ٩٩/٢، وتفسير ابن كثير: ١٦٢/١، والحجة للفارسي: ٢١٦/٢، واللائي الفريدة: ٥٥٥/٢.

(٥) - قراءة شاذة منسوبة لعبد الله بن مسعود ﷺ في: مختصر الشواذ: ص ١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٠١/١، والبحر: ٥٣٨/١، والمحزر: ٣٤٤/١، والكشاف: ٣١٦/١، وتفسير القرطبي: ٩٩/٢، وتفسير ابن كثير: ١٦٢/١، والحجة للفارسي: ٢١٦/٢، الحجة لابن زنجلة: ص ١١٢، واللائي الفريدة: ٥٥٥/٢.

(٦) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٠٠/١، والبحر: ٥٣٨/١، والدر المصون: ٩٣/٢.

(٧) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٠٠/١، ومعاني الأخفش: ٣٣٤/١، وكشف المشكلات: ٢٢٩/١، والبحر: ٥٣٨/١.

ويجوز أن يكون هذا النفي في معنى: النهي، كقوله: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ﴾<sup>(١)</sup>.

والوجه في قراءة نافع: أن الله تعالى نهي نبيه ﷺ، والمراد أمته أي: «لا تسألوا»<sup>(٢)</sup> عنهم.

وقيل: أنه ﷺ قال: «لَيْتَ شِعْرِي مَا فَعَلَ أَبَوَايَ»، فنزلت هذه الآية<sup>(٣)</sup>.

وقيل: بل قال: «أَيُّ أَبَوَايَ أَحَدَثَ مَوْتاً لَأَسْتَغْفِرَ لَهُ»، فنزلت<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا فالنهي على حقيقته، نُهُوا أن يسألوا عن أحوال أصحاب الجحيم<sup>(٥)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٩٧، وانظر: الكشف: ٤٠٧/١، وتفسير القرطبي: ٤٠٢/٢.

(٢) - في (ت): "لا يسألوا".

(٣) - الحديث: أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: ٥٩٤/١، بسنده إلى محمد بن كعب القرظي، وفيه:

"موسى بن عبيدة الربذي"، وهو ضعيف، انظر: ميزان الاعتدال: ١٠٠/٤.

وأخرجه أيضاً من طريق داود بن أبي عاصم مرفوعاً بنحوه.

قال السيوطي عنه عند سبب نزول هذه الآية: "حديث مرسل ضعيف الإسناد".

وقال عن الطريق الثاني: "ولآخر معضل الإسناد لا يقوم به ولا بالذي قبله حجة". الدر المنثور: ٢٧١/١.

وقال ابن حجر: "وهذا مرسل أيضاً، وهو من رواية سنيد بن داود". العجائب في بيان الأسباب: ٣٦٩/١.

وأورده ابن كثير عند سبب نزول هذه الآية عن عبد الرزاق بسنده إلى محمد بن كعب القرظي، ثم قال:

"قلت: والحديث المروي في حياة أبويه ﷺ ليس في شيء من الكتب الستة ولا غيرها وإسناده ضعيف"،

تفسير ابن كثير: ١٦٢/١.

(٤) - ذكر سبب النزول هذا ابن حجر في العجائب في بيان الأسباب عن ابن عباس ؓ: ٣٦٩/١، والقرطبي

في تفسيره: ٩٣/٢، ونقله ابن عطية عن المهدوي. المحرر: ٣٤٤/١.

وقد رد هذا الأثر ابن عطية وخطأه نقلاً ومعنى؛ لأنه لا خلاف أن أباه مات قبل أمه، فقال: "وهذا خطأ من

رواه أو ظنه لأن أباه مات وهو في بطن أمه، وماتت أمه بعد ذلك بخمس سنين منصرفة به من المدينة من

زيارة أخواله، فهذا مما لا يتوهم أنه خفي عليه ﷺ". المحرر الوجيز: ٣٤٤/١.

(٥) - انظر: معاني القراءات: ص ٦٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١١١، والحجة للفارسي: ٢١٧/٢،

والكشف: ٢٦٢/١، وشرح الهداية: ١٨١/١، وكشف المشكلات: ٢٢٩/١، والموضح: ٢٩٨/١،

والإتحاف: ٤١٤/١.

وقيل: ليس بنهي على الحقيقة، وإنما معناه: تفخيم الأمر وتحويله، وأن الحال أَشَدُّ بها<sup>(١)</sup> والأمر لتفاقمه تناهياً، إلى حال لا تَسْأَلُ عنها لِعِظَمِهَا وشِدَّتِهَا، كقولك: «لا تَسْأَلُ عَنْ زَيْدٍ وَحَالِهِ» يقال ذلك: لشدة الأمر الذي هو متلبس به خيراً كان أو شراً، وهذا معنى مستفيض في كلامهم يقصدون به المبالغة في ذلك<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وَتُسْأَلُ) مبتدأ، و(ضَمُّوا التاء) جملة فعلية خبره، و(الواو) للقراء لدلالة السياق، والرباط بين هذه الجملة وبين مبتدئها إما محذوف، أي: «التاء منه»، وإما نَابَتْ عنه «أل»، أي: ضَمُّوا تاءه، والأول قولُ بَصْرِيٍّ<sup>(٣)</sup>.

قوله: / (وَاللَّامُ) مفعول مُقَدَّم، و(حَرَّكُوا) عَطْفٌ على: (ضَمُّوا)، والضمير [أ/٤٠٢] للقراء أيضاً، وَيَضْعُفُ أن يرفع، واللام على الابتداء، والجملة خبره، والعائد محذوف، أي: حَرَّكُوهَا إذ لا ضرورة تَحْمِلُ على ذلك.

قوله: (بِرَفْعٍ) يجوز أن يتعلق: بـ(حَرَّكُوا)، والباء للآلة، كهي في: «نَجَرْتُ بِالْقَدُومِ»<sup>(٤)</sup>، و«كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ»، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنها حال من المفعول، أي: حَرَّكُوا اللام مُلْتَبِسَةً بِرَفْعٍ، ويجوز أن يكون حالاً من الفاعلين؛ لأنهم إذا قرءوا بالرفع فقد التَّبَسُّوا به.

قوله: (خُلُوداً) يجوز أن يكون منصوباً على المصدر، أي: خُلِدَ ذلك خُلُوداً، أي: دَامَ واستقر دَوَاماً لصحته وثبوته، إذ غير الصحيح مُضْمَحَلٌّ ذاهب، يشير لصحة هذه القراءة، معنى ورواية<sup>(٥)</sup>.

(١) - في (ت): "لشدتها".

(٢) - انظر: معاني القراءات: ص ٦٠، ٦١، والكشف: ٢٦٢/١، وشرح الهداية: ١٨٠/١، والموضح:

٢٩٧/١، والإتحاف: ٤١٤/١، والبحر: ٥٣٨/١، والكشاف: ٣١٦/١.

(٣) - انظر: شرح ابن عقيل: ١٩١/١، وشرح التصريح: ٢٠٢/١.

(٤) - النجر: هو نحت الخشب وغيره، والقُدوم: هي آلة النحت. انظر: اللسان: مادة "نجر" ١٩٧/١٤،

ومادة "قدم" ٤٥/١٢.

(٥) - انظر: فتح الصيد: ٦٦٨/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٢/٢، واللائئ الفريدة: ٥٥٦/٢، وكتر الجعبري

(خ): ٣٣٦، وشرح شعلة: ص ٢٧٤.

ويجوز أن يكون حالاً من: التحريك المدلول عليه بفعله، وهو: (حَرَكَوا)،  
والتقدير: «حَرَكَوا بِرَفْعٍ حال كون ذلك التحريك خَالِداً»<sup>(١)</sup>، فـ(خُلُوداً) واقع موقع  
اسم الفاعل، أو على حذف مضاف، أي: «ذا خُلُودٍ»، أو يُجَعَل نفس الخُلُود مبالغة،  
«كَرَجَلٍ عَدَلٍ»<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يكون نعت مصدر محذوف، أي: تَحْرِيكاً خَالِداً، أو ذا خُلُودٍ،  
أو<sup>(٣)</sup> جَعَلَهُ نفس الخُلُود مبالغة.

ويجوز على رأي أن يكون: (خُلُوداً) حال من: (رَفَع)، وإن كان نكرة، وفيه  
التأويلات المذكورة.

قوله: (وَهُوَ) مبتدأ، (مَنْ بَعْدَ نَفْيٍ) خبره، والضمير للفعل، وهو: (تُسْأَلُ)، وقد  
تقدم معنى ذلك، وهذه الجملة مستأنفة فلا موضع لها من الإعراب.

#### ٤٨٠ - وَفِيهَا وَفِي نَصِّ النِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوَّخِرَ إِبْرَاهِيمَ لَاحَ وَجَمَّلا

أخبر عَمَّن رَمَزَ لَهُ بِاللَّامِ من: (لاح)، وهو هشام بن عمار؛ أنه قرأ:  
﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ في: هذه السورة جميعها، وفيما يأتي ذكره من السور بالألف بعد الهاء،  
مكان الياء، وحينئذ يلزم فتح الهاء لضرورة وجود الألف، وليس في كلامه ما يُفهم  
قراءة الباقي، إذ لم يتقدم من اصطلاحه أن الياء ضد الألف، ولكن شهرة القراءة تُغني

(١) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٣٦.

(٢) - وقد تقدم الإشارة إلى مثل هذا. انظر: ص من هذه الرسالة، حيث قال ابن عقيل في شرحه على  
الألفية: «مررت برجلٍ عَدَلٍ»، مؤول إما على وضع: "عَدَلٍ"، موضع: "عادل"، أو على حذف مضاف،  
أي: "ذي عَدَلٍ"، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً. انظر: شرح ابن عقيل باختصار: ١٨٦/٢،  
وأوضح المسالك: ٢٧٨/٣.

(٣) - "أو" سقطت من الأصل.

عن ذلك<sup>(١)</sup>، والذي عُهد من طريقة الناظم - رحمه الله تعالى - في مثل ذلك أن يُلَفِّظ بالقراءتين معاً، كقوله:

(سُكَارَى مَعَا سَكْرَى) (١٠٠) (٢)، كما سيأتي في الحج.

وقوله هنا: (وَحَمَزَةٌ أُسْرَى فِي أُسَارَى) (١٠٠) (٣).

وقوله في سبأ: (وَعَالِمٌ قُلٌّ عَالِمٌ شَاعَ) (١٠٠) (٤).

وليس هذا من باب الاستغناء باللفظ عن القيد؛ لأن الوزن يستقيم له على كلتا القراءتين<sup>(٥)</sup>.

قال أبو شامة: «ولو قال:

وَفِي يَاءِ إِبْرَاهِيمَ جَاءَ أَلْفٌ وَفِي ثَلَاثِ النِّسَاءِ آخِرًا لَاحَ وَأُنْجَلَا

لحصل الغرض». انتهى<sup>(٦)</sup>.

قلت: شهرة القراءة مُعْنِيَةٌ عن ذلك؛ لأن الخلاف دائرٌ بين الياء والألف بالنسبة إلى المشهور من لغات هذا الاسم الشريف<sup>(٧)</sup> وإلا ففيه لغات أخر سأذكرها.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٣/٢، وقال الجعيري - مبيناً أنه قد تؤخذ قراءة الباقي من النظم بقوله: "قد عُلِمَ من اصطلاحه الذي قررناه أولها أن اللفظ المختلف فيه إذا كان له نظير متفق ذكر الوجه المخالف وهو الألف هنا ثم يحمل الآخر على محل الإجماع وهو الياء". كثر المعاني باختصار (خ): ٣٣٨. وقال ابن القاصح: "لما قرأ هشام بالألف وبالفتح، وضد الفتح الكسر، ويلزم من الكسر قبل الألف قبلها ياء، فتكون قراءة الجماعة بماء مكسورة بعدها ياء". السراج: ص ١٥٧.

(٢) - متن الشاطبية، رقم البيت: (٨٩٣)، فرش سورة الحج.

(٣) - متن الشاطبية، رقم البيت: (٤٦٦)، فرش سورة البقرة.

(٤) - متن الشاطبية، رقم البيت: (٩٧٥)، فرش سورة سبأ.

(٥) - إبراز المعاني بتصرف يسير: ٣٢٣/٢.

(٦) - إبراز المعاني: ٣٢٣/٢.

(٧) - "الشريف" زيادة من (ت)، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٣/٢، وكثر الجعيري (خ): ٣٣٨.

وجملة الأمر أن / الخلاف، وقع في ثلاثة وثلاثين موضعاً<sup>(١)</sup>، منها في البقرة [٤٠٢/ب]

وَحَدَّثَهَا خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ... وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَوَصَّيْ بِهَا إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَاللَّهُ أَبَاكَ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَّا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(١١)</sup>، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ... إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ... قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ﴾<sup>(١٢)</sup>، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي﴾<sup>(١٣)</sup>، فهذه خمسة عشر، شملها قوله: (وَفِيهَا) يعني: في<sup>(١٤)</sup> البقرة<sup>(١٥)</sup>.

(١)- انظر: التيسير: ص ٦٦، والتبصرة: ص ٤٣٠، والتذكرة: ٢/٢٦٠، والنشر: ٢/٢٢١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٢٧.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٣٠.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٣٢.

(٨)- سورة البقرة، الآية: ١٣٣.

(٩)- سورة البقرة، الآية: ١٣٥.

(١٠)- سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(١١)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(١٢)- الثلاثة المواضع في: الآية: ٢٥٨، من: سورة البقرة.

(١٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(١٤)- "في" سقطت من (ت).

(١٥)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٦٩، إبراز المعاني: ٢/٣٢٢، والسراج: ص ١٥٦.

وقد ذكر المصنف من الثلاثة والثلاثين في هذا البيت ثمانية عشر، الخمسة عشر التي في البقرة، وثلاثة في النساء، وإليه أشار بقوله: (وفي نص النساء ثلاثة أواخر) يريد بها: قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٢)</sup> فهذه ثلاثة في آخر النساء، تحرّز بـ(الأواخر) من الذي في أولها، وهو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ﴾<sup>(٣)</sup> فإنه لا خلاف في كونه بالياء<sup>(٤)</sup>.

واعلم: أن هذا الاسم الشريف فيه لغات للعرب، قالوا: وأصله بالعبرانية: «إِبْرَاهَام» بِالْفَيْنِ مُكْتَنَفِينَ لِلْهَاءِ، فَلَمَّا تَكَلَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ: مِنْهُمْ مَنْ تَرَكَهُ عَلَىٰ حَالِهِ وَلَمْ يُغَيِّرْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ مَكَانَ الْأَلِفِ يَاءً وَكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، وَهَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الْفَاشِيَّةُ عَلَىٰ أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ<sup>(٥)</sup>.

وفي هذا الاسم الكريم لغات سبع، تقدم منها لغتان، وقُرئَ بهما في السَّبْعِ كما عرفت<sup>(٦)</sup>.

(١) - سورة النساء، الموضعان في الآية: ١٢٥.

(٢) - سورة النساء، الآية: ١٦٣.

(٣) - سورة النساء، الآية: ٥٤.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٢/٢، ٣٢٣، والسراج: ص ١٥٦.

(٥) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، والتبيان: ٩٩/١، والبحر: ٥٤٢/١، والمحرق: ٥٤٢/١، وفتح الوصيد: ٦٧٢/٢، واللائي الفريدة: ٥٥٨/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٨، وقيل معناه بالسريانية - قبل النقل إلى العلمية -: "أبٌ رحيم" انظر: المحرق: ٣٤٦/١.

(٦) - وهذه اللغات الآتية - غير ما تقدم مما قُرئَ به في السبع - لغات شاذة، انظرها في: إعراب القراءات الشواذ: ٢٠٢/١، والبحر: ٥٤٥/١، والتبيان: ٩٩/١.



الثالثة<sup>(١)</sup>: «إِبْرَاهِمَ» بألف بعد الراء، وليس بين الهاء والميم شيء،  
وَأُنْشِدُ<sup>(٢)</sup>:

عُدْتُ بِمَا عَاذَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ إِذْ قَالَ وَجَّهِي لَكَ عَانَ رَاغِمُ.  
وَيُرَوَّى ذَلِكَ قِرَاءَةً عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>.

الرابعة<sup>(٤)</sup>: كذلك إلا أنه: بفتح الهاء.

الخامسة<sup>(٥)</sup>: كذلك إلا أنه: بضم الهاء.

السادسة<sup>(٦)</sup>: «إِبْرَهَمَ» بفتح الهاء دون ألف، ولا ياء، وَأُنْشِدُ لعبد المطلب<sup>(٧)</sup>:

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي كَعْبَتِهِ لَمْ نَزَلْ ذَاكَ عَلَى عَهْدِ إِبْرَهَمَ.  
يُنْشَدُ بوصل الهمزة ليصح الوزن.

(١) - انظر هذه اللغة في: إعراب القراءات الشواذ: ٢٠٢/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، واللائق الفريدة: ٥٥٨/٢، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٢) - البيت: لزيد بن عمرو بن نفيل، وهو في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، والبحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢، واللائق الفريدة: ٥٥٨/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والحجة للفراسي: ٢٢٧/٢، ومنسوب لعبد المطلب في: اللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٣) - هو: نفيق بن الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفي، صحابي مشهور بكنيته: "أبي بكر"، لأنه تدلى إلى النبي ﷺ من حصن الطائف ببكرة، فاشتهر بذلك، نزل البصرة ومات بها سنة: ٥٢هـ. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٥٧١/٣.

(٤) - انظر هذه اللغة في: إعراب القراءات الشواذ: ٢٠٢/١، والبحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٥) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢، والتبيان: ٩٩/١، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٦) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والحجة للفراسي: ٢٢٧/٢.

(٧) - هو: أبو الحارث عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، جد رسول الله ﷺ أحد سادات قريش وزعمائها كانت له السقاية والرفادة. انظر: السيرة لابن هشام: ١١٩/١، والأعلام: ١٥٤/٤.

والبيت: في الدر اللوامع: ١٥١/٢، والبحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٨/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والحجة للفراسي: ٢٢٧/٢.

السابعة<sup>(١)</sup>: «إِبْرَاهُوم».

ويُجْمَع على: «أَبَارَه» عند قوم، و«بِرَاهِم» عند آخرين، و«أَبَارَهَة»، و«بِرَاهِمَة»، و«أَبَارِيَة»<sup>(٢)</sup>.

ومَنَعَ المبرد: «بِرَاهِمَة»، قال: «لأن الهمزة لا تحذف»<sup>(٣)</sup>.

وَحَكَّى ثعلب<sup>(٤)</sup> في جمعه: «بِرَاه» بحذف زوائده، قالوا لتصغيره على: «بُرِيَة»، وهو خطأ، فإن هذا الاسم المعظم وما كان مثله لا يُصَغَّر.

وقد حَكَّى أبو علي الأهوازي عن الفراء فيه ست لغات فَأَسْقَط سابعة، قال<sup>(٥)</sup>: «وجملة ما في القرآن من لفظ: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ تسعة وستون موضعاً، رواها كلها: «إِبْرَاهَام» بالألف من غير استثناء شيء منها: العباس بن الوليد<sup>(٦)</sup> عن عبد الحميد بن بكار<sup>(٧)</sup> عن ابن عامر<sup>(٨)</sup>.

قال: وقرأتها<sup>(٩)</sup> كلها كذلك / عن النوفلي عن عبد الحميد عنه، ولم أقرأ عن العباس بن الوليد كل ذلك إلا بالياء، ثم ذكر في بعض الطرق: الألف في: الأحزاب، والزخرف، والأعلى.

(١) - انظر هذه اللغة في: إعراب القراءات الشواذ: ٢٠٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢.

(٢) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، والتبيان: ٩٩/١، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٣) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٤) - انظر قوله في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، والدر المصون: ٩٨/٢، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٥) - انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

(٦) - هو: أبو الفضل العباس بن الوليد بن مزيد العذري البيروتي الشامي، كان حاذقاً بحرف ابن عامر، روى عن عبد الحميد بن بكار عن أيوب بن يحيى عن ابن عامر، وروى عنه ابن جرير الطبري، ت: ٢٧٠ هـ. انظر: غاية النهاية: ٣٥٥/١، والسير: ٤٧١/١٢، ٤٧٢.

(٧) - هو: أبو عبد الله عبد الحميد بن بكار الكلاعي الدمشقي، نزيل بيروت، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم، وروى عن الوليد بن مسلم، وروى القراءة عنه العباس بن الوليد. انظر: غاية النهاية: ٣٦٠/١.

(٨) - انظر: النشر: ٢٢٢/٢.

(٩) - في الأصل: "وقرأها"، والمثبت من (ت).

قال: والمشهور عن أصحاب ابن عامر إثبات الألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً، - يعني: ما تقدم ذكره في نظم الشيخ - قال: وهو مكتوب في مصاحف الشام في ثلاثة وثلاثين موضعاً بألف - وهو الذي قدمنا ذكره - وفي ستة وثلاثين بالياء، قال: ورأيت من يقول: بل مصاحف الأمصار الخمسة على ذلك.

قال: وحدثني أبو بكر بن محمد بن أحمد السلمي<sup>(١)</sup>، قال: قال لي أبو الحسن ابن النضر بن الأخرم<sup>(٢)</sup>: كان الأخفش يقرأ مواضع: «إِبْرَاهَامَ» بالألف، ومواضع: «إِبْرَاهِيمَ» بالياء، ثم ترك القراءة بالألف، وقال لي أبو بكر السلمي أيضاً، قال لي أبو الحسن السلمي: كان أهل الشام يقرءون: «إِبْرَاهَامَ» بألف في مواضع دون مواضع، ثم تركوا القراءة بألف، وقرءوا جميع ما في القرآن بالياء، قال أبو علي: وهي لغة أهل الشام قديماً كان قائلهم إذا لفظ: «إِبْرَاهِيمَ» في القرآن، وغيره قال: «إِبْرَاهَامَ» بالألف، وقال لي أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي<sup>(٣)</sup>: دَخَلْتُ بعض قُرَى الشام فرأيت بعضهم يقول لبعض: «يَا إِبْرَاهَامَ» فاعتبرت ذلك فوجدتهم ما يعرفون غيره<sup>(٤)</sup>.

(١)- هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال الدمشقي السلمي الجبني، مقرر دمشق، قرأ على أبيه وأبي الحسن بن الأخرم، وهو شيخ أبو علي الأهوازي، كان ورعاً أميناً، ت: ٤٠٧هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٠٤/٢، غاية النهاية: ٨٤/٢.

(٢)- هو: أبو الحسن محمد بن النضر بن مُرَّ بن الأخرم الربيعي الدمشقي المقرئ، شيخ القراء بالشام، شيخ الأهوازي، ومحمد السلمي، وقرأ على هارون الأخفش وجعفر بن كزاز، ت: ٣٤١هـ. انظر: معرفة القراء: ٥٧١/٢، غاية النهاية: ٢٧٠/٢.

(٣)- هو: أبو الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بُدَيْل الخزاعي المقرئ، إمام مشهور، أخذ عن الحسن بن سعيد المطوعي، وأبي بكر القطيعي، وروى عنه أبو القاسم التنوخي وغيرهم، ت: ٤٠٨هـ. انظر: معرفة القراء: ٧١٩/٢، غاية النهاية: ١٠٩/٢.

(٤)- انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

قال أبو زرعة الدمشقي<sup>(١)</sup>: «حدثنا محمد بن أبي أمامة الحلبي<sup>(٢)</sup>، وكان كَيْسًا حافظًا، قال: حدثنا [ضمرة]<sup>(٣)</sup>، عن علي بن أبي [حملة]<sup>(٤)</sup>، عن يحيى بن راشد<sup>(٥)</sup>، قال: صليت خلف ابن الزبير صلاة الفجر فقرأ: ﴿صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾<sup>(٦)</sup>.

(١)- هو: أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن عمرو الدمشقي، محدث الشام، الحافظ الثقة، حدث عن أبي نعيم الفضل بن دكين، وأحمد بن خالد الوهبي، وسليمان بن حرب، وحدث عنه أبو العباس الأصم، وأبو القاسم الطبراني وغيرهم، ت: ٢٨١هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١/١٤٨، والسير: ٣١١/١٣.

(٢)- هو: محمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، واسم أبيه أسعد، روى عن أبيه، وأبان بن عثمان، وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وابن إسحاق ومالك. انظر: تهذيب: ٥٨/٩.

(٣)- في كلتا النسختين "حمزة"، والمثبت هو الصواب، كما في إبراز المعاني: ٣٢٥/٢، ومصادر تراجمته الآتية، قال الذهبي: في تذكرة الحفاظ: ١/٢٥٨: "علي بن أبي حملة مولى لضمرة فسمع منه ضمرة وروى عنه".

فهو: أبو عبد الله، ضمرة بن ربيعة الفلسطيني الرملي، روى عن: إبراهيم بن أبي عبلة، والأوزاعي، وغيرهم، وعنه: شيخه إسماعيل بن عياش وأيوب بن محمد الوزان، مات في أول رمضان سنة ٢٠٢هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١/٢٥٨، وتهذيب التهذيب: ٤٠٣/٤.

(٤)- في كلتا النسختين: "حملة" بالجيم، وكذلك في بعض كتب التراجم، وما أثبتته هو ما نصّ عليه ابن حجر في تهذيب التهذيب، وقيد به الاسم كما في الترجمة الآتية:

هو: أبو نصر علي بن أبي حملة - بفتح الحاء المهملة، والميم - القرشي، الفلسطيني، مولى لآل الوليد بن عتبة بن ربيعة، قرأ القرآن على عطية بن قيس، وروى عن أبيه، ويحيى بن راشد، روى عنه: ضمرة بن ربيعة، ومحمد بن أبان، قال ضمرة: مات سنة ١٠٦هـ. انظر: تهذيب التهذيب: ٢٧٦/٧.

(٥)- هو: أبو هشام يحيى بن راشد بن مسلم، ويقال بن كنانة الليثي الدمشقي الطويل، أخو عمارة بن راشد، روى عن عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وروى عنه إسماعيل بن عياش، وعلي بن أبي حملة، وقال أبو زرعة: ثقة، وذكره بن حبان في كتاب الثقات. انظر: تهذيب الكمال للمزي: ٢٩٨/٣١.

(٦)- سورة الأعلى، الآية: ١٩، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢، والحجة للفراسي: ٢٢٧/٢.

قال أبو زرعة<sup>(١)</sup>: «وسمعت عبد الله بن ذكوان بحضرة المشايخ، وتلك الطبقة العليا<sup>(٢)</sup> قال: سمعت أبا خلود القارئ<sup>(٣)</sup> يقول: في القرآن<sup>(٤)</sup> ستة وثلاثون موضعاً «إبراهيم» قال أبو خلود: فذكرت ذلك لمالك ابن أنس<sup>(٥)</sup> فقال: «عندنا مصحف قديم فنظر فيه، ثم أعلمني أنه وجدها فيه كذلك».

وقال ابن مهران<sup>(٦)</sup>: روي عن مالك بن أنس أنه قيل له: أهل دمشق يقرءون: «إبراهيم» فقال: أهل دمشق يأكل البطيخ أبصر منهم بالقراءة، فقيل: إنهم يدعون قراءة عثمان رضي الله عنه، فقال مالك: ها مصحف عثمان عندي، ثم دعاه فإذا فيه كما قرأ أهل دمشق<sup>(٧)</sup>.

(١) - انظر قوله في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

(٢) - في (ت): "العالية".

(٣) - هو: أبو خلود عتبة بن حماد الحكمي الدمشقي البلاطي القارئ، معروف روى القراءة عن نافع، وروى عنه القراءة هشام بن عمار وغيره، قال العباس بن الوليد: قرأ الموطأ على مالك في أربعة أيام، توفي بعد المائتين. انظر: غاية النهاية: ٤٩٨/١.

(٤) - في الأصل: "القراءة"، والمثبت من (ت).

(٥) - هو: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر المدني، الإمام الحافظ، المحدث فقيه الأمة، شيخ الإسلام، إمام دار الهجرة صاحب الموطأ، وأحد الأئمة الأربعة، حدث عن الزهري، وابن المنكر، وغيرهم، وحدث عنه ابن المبارك، والقطان، وأبو حذافة السهمي وغيرهم، ت: ١٧٩هـ. انظر: الديباج المذهب: ١٨/١، تذكرة الحفاظ: ١٥٦/١.

(٦) - هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأستاذ الأصبهاني النيسابوري المقرئ من أئمة هذا الفن، إمام عصره في القراءات، قرأ على أبي بكر النقاش وأبي بكر وغيرهم، وروى عنه أبو حفص بن مسرور، وأبو القاسم البستي، وغيرهم، ألف في القراءات: الغاية في العشر، والمبسوط، وغيرها. ت: ٣٨١هـ. انظر: معرفة القراء: ٦٦٢/٢، وغاية النهاية: ٤٩/١.

(٧) - انظر هذا القول في: سير أعلام النبلاء: ١٠٥/٨، وإبراز المعاني: ٣٢٥/٢، والدر المصون: ٩٧/٢.

قال أبو بكر<sup>(١)</sup>: «وكذا<sup>(٢)</sup> رأيته أنا في مصاحفهم، قال: وكذلك هو إلى وقتنا هذا، قال: وفي سائر المصاحف مكتوب: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٣)</sup> بالياء في جميع القرآن إلا في البقرة فإنه فيها بغير ياء»<sup>(٤)</sup>.

قال مكّي: «الألف لغة شامية قليلة»<sup>(٥)</sup>.

قال أبو الحسن محمد بن الفيض<sup>(٦)</sup> سمعت أبي يقول: «صَلَّى بنا عبد الله بن كثير القارئ الطويل فقرأ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ﴾<sup>(٧)</sup> / فبعث إليه نصر بن حمزة<sup>(٨)</sup>، وكان الوالي بدمشق إذ ذاك فحَفَقَه بالدَّرَّة خفقات، ونَحَّاه عن الصلاة»<sup>(٩)</sup>.  
قال أبو علي الأهوازي: «لعله لشيء كان في نفسه جعل ذلك سبباً له»<sup>(١٠)</sup>.

ويُحْتَمَل أنه إنما فعل به ذلك لأن هذا الموضع ليس معدوداً من المواضع المقروء فيها بذلك، ويحتمل أيضاً أنه إنما فعل به ذلك لأن أهل الشام كانوا قد تركوا

(١) - أي: أحمد بن الحسين بن مهران.

(٢) - في (ت): "كذلك".

(٣) - في (ت) تقدم وتأخير فالعبارة هكذا: "﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ مكتوب".

(٤) - انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٨.

(٥) - الكشف: ٢٦٣/١.

(٦) - هو: أبو الحسن محمد بن الفيض بن محمد بن الفياض الغساني الدمشقي، المحدث، حدث عن صفوان ابن صالح المؤذن، وهشام بن عمار وغيرهم، وعنه موسى بن سهل وأبو أحمد الحاكم وغيرهم، ت: ٣١٥هـ. انظر: السير: ٥٧٠/٢٠.

(٧) - سورة الأنعام، الآية: ٧٤.

(٨) - هو: نصر بن حمزة بن مالك بن الهيثم الخرساني، كان والياً على دمشق في خلافة المأمون، من قبل عبد الله بن طاهر، ت: ٢٣٤هـ. انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر: ٣٣/٦٢، وأمراء دمشق في الإسلام للصفدي: ص ١٠٧.

(٩) - رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٣٤/٦٢، وانظره في: تهذيب الكمال للمزي: ٤٧٢/١٥، وإبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

(١٠) - انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

هذه القراءة، فلما قرأ بها هذا خاف نصر من تجرّي الناس على قراءة ما ليس بمشهور<sup>(١)</sup>.

وبالجملة: فتأديبه إياه بمثل ذلك على قراءة مشهورة متواترة لا يغفل الله عنه، وإذا كان ابن شنبوذ<sup>(٢)</sup> قد انتقم له من ابن مقلة<sup>(٣)</sup> مع قراءته لأشياء مخالفة لسواد المصحف ولما عليه الجمهور، فكيف لا ينتقم ممن ضرب قارئاً لقراءة متواترة، وإنما فعل ذلك لما ذكرته أولاً عن الأهوازي وهو أنه ضغينة في نفسه وحزازة أبرزها حقده.

ثم وجهها واضح من طرق:

أحدها: موافقته مصحفهم، وهو أمر مطلوب<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أنها هي الأصل، فاستصحبوا هذا الأصل<sup>(٥)</sup>.

الثالث: أن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة<sup>(٦)</sup>.

(١) - قاله أبو شامة، إبراز المعاني بتصرف يسير: ٣٢٧/٢.

(٢) - هو: أبو الحسن محمد أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ البغدادي، قرأ على هارون الأخفش، وقبل غيرهم، وأخذ عنه أبو الفرج الشنبوذي، وعبيد الله السامري، وكان يقرأ بالشاذ في الصلاة فرفع ابن مجاهد أمره للوزير أبي علي بن مقلة، وأمر بضربه، ت: ٣٢٨هـ. انظر: معرفة القراء: ٥٤٦/٢، غاية النهاية: ٥٢/٢.

(٣) - هو: أبو علي محمد بن علي بن الحسين بن مقلة الوزير، كان في بغداد وزيراً من قبل المقتدر العباسي، ثم القاهر بالله، فثار عليه فسجنه فمات في سجنه، كان يضرب به المثل في حسن الخط، ت: ٣٢٨هـ. انظر: شذرات الذهب: ١٠/٣ - ١١، والأعلام: ٢٧٣/٦.

(٤) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٤، والنشر: ٢٢٢/٢، قال الشاطبي في عقيلته: (والحذف في ياء إبراهيم قيل هنا شام ٠٠) البيت رقم: ٥٤، انظر: جميلة أتراب القصائد: ٢٩٧/١، تلخيص الفوائد: ص ٢٢.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٨.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٩/٢.

وأما قراءة العامة: فجاءت على أشهر اللغات، وأنها بوزن: «إسماعيل»، ولا شك أن القراءة المشهورة أولى<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَفِيهَا) خبر مقدّم، والضمير للبقرة<sup>(٢)</sup>، و(ثَلَاثَةً) مبتدأ مؤخر، وقوله: (وَفِي نَصِّ النَّسَاءِ) عطّف على الضمير، وأعاد الجار؛ لأنّ العطّف على الضمير المحرور من غير إعادة الجار لا يجيزه بصري<sup>(٣)</sup>.

وقوله: (نَصِّ النَّسَاءِ) معناه: فيما نصّ الله عليه في سورة النساء، فـ(نَصِّ) مصدر واقع موقع المفعول، كما تقول: «هذا في نصّ الشافعي»<sup>(٤)</sup>، أي: في منصّوبه الذي نصّ عليه، ثم تضيف النصّ إلى محله فتقول: «في نصّ [الأم]<sup>(٥)</sup> كذا»، أي: فيما نصّ عليه في: كتاب الأم - كذا قال أبو شامة - رحمه الله تعالى - «ولو قال: وفي أيّ النساء؟ لكان أحسن وأظهر». انتهى<sup>(٦)</sup>.

قلت: (النصّ) يُراد به هنا: نفس اللفظ المنصوص عليه، فلا فرق بين أن يقول: «نصّ»، وبين أن يقول: «أي»؛ لأنّ اللفظ يجمع النوعين، ويطلق النص ويراد به: ما لا يحتمل التأويل في اصطلاح المتكلمين، وأصله من: نصّ البعير في سيره<sup>(٧)</sup>.

(١)- انظر: الكشف: ٢٦٣/١، والنشر: ٢٢٢/٢، واللائح الفريدة: ٥٥٨/٢.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٦٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٥، والسراج: ص ١٥٦.

(٣)- وهذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الخلاف عند شرح قول الناظم:

(وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَغْفِرُ بَنُوْنَهُ وَلَا ضَمَّ وَأَكْسِرُ فَأَاءَهُ حِينَ ظَلَّلَا)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٦)، انظر: ص ٢٢٧ من هذه الرسالة.

(٤)- هو: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان القرشي الشافعي، الإمام العلم، الفقيه، الورع، قال أحمد بن حنبل: ما أحد مسّ بحجرة إلا وللشافعي في عنقه منّة، حدث عن مالك، وعبد العزيز بن الماجشون، وغيرهم، وعنه الحميدي، والربيع المرادي وغيرهم، ت: ٢٠٤هـ. انظر: طبقات الشافعية للأسنوي: ١١/١، وتذكرة الحفاظ: ٢٦٥/١.

(٥)- في كلتا النسختين: "الإمام"، والمثبت من إبراز المعاني: ٣٢٢/٢.

(٦)- إبراز المعاني: ٣٢٢/٢.

(٧)- انظر: اللسان: مادة "نص" ٢٧١/١٤.



قوله: (أَوَاخِرُ) صفة لـ (ثَلَاثَةٌ)، وهو جمع: «آخِر»، «كضَارِب» و«ضَوَارِب»، قوله: (إِبْرَاهَامَ) بدل من: (ثَلَاثَةٌ) وهو على حَذْفٍ مضاف، أي: «كَلِمَاتِ إِبْرَاهَامَ»<sup>(١)</sup>.

قوله: (لَا حَ وَجَمَلًا) جملتان مستأنفتان جيء بهما للثناء على القراءة بذلك، أي: لَا حَ ذَلِكَ، وهو من: لَا حَ يُلُوح، أي: ظَهَرَ ظُهُورًا بَيِّنًا<sup>(٢)</sup> وَجَمَلٌ مَنْ قَرَأَ بِهِ ورواه؛ لصحته معنى ورواية<sup>(٣)</sup>، وفي هذا ردٌّ على من أنكَّر هذه القراءة.

ويجوز أن يكون: (لَا حَ) جملة / حالية من: (إِبْرَاهَامَ)، أي: «لَا حَ هذا اللفظ [١/٤٠٤] واشتهر»، يشير إلى أنه ليس مهجوراً كما زعم بعضهم.

وَأَعْرَبَ أَبُو شَامَةَ: (إِبْرَاهَامَ) مبتدأ، و(لَا حَ) خبره، وَعَلَّقَ: (فِيهَا) بنفس: (لَا حَ)، وجعل: (فِي نَصِّ النِّسَاءِ) جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين الخبر الذي هو: (لَا حَ)، وبين متعلقه وهو: (فِيهَا)<sup>(٤)</sup>.

فقال: «وقوله: (أَوَاخِرُ) صفة لـ (ثَلَاثَةٌ)، و(إِبْرَاهَامَ) مبتدأ، و(فِيهَا) متعلق بالخبر، أي: «إِبْرَاهَامَ لَا حَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي جَمِيعِ مَا فِيهَا مِنْ لَفْظِ: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، يقرؤه هشام: «إِبْرَاهَامَ» بالألف، وفي النِّسَاءِ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ كَذَلِكَ، وهي: أَوَاخِرُ مَا فِيهَا». انتهى<sup>(٥)</sup>.

فقد صَرَّحَ بِأَنَّ: (فِيهَا) متعلق بـ(لَا حَ)، وهذا لا يجوز لما عرفت من أن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، وهنا لا يجوز تقديم العامل لثلاث يُلْبَسُ باب المبتدأ

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٦٦٩/٢، واللائي الفريدة: ٥٦٠/٢.

(٢) - انظر: اللسان: مادة "الوح" ٢٥١/١٣.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢.

(٤) - وأعرب كذلك شعله في شرحه: ص ٢٧٥.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٢٢/٢، ٣٢٣.

بباب الفاعل، فإن أراد تفسير المعنى - وهو غير<sup>(١)</sup> ظاهر كلامه - سهّل الأمر، وقد ترجّح إرادته لذلك أعني: تفسير المعنى لا الإعراب.

قوله: - بعد أن أعرب: (أواخر) صفة لـ(ثلاثة)، - «وهي: أواخر ما فيها»، وذلك أن ظاهر هذا التقدير أن يكون خير المبتدأ محذوفاً<sup>(٢)</sup>، وهذا ما في إعرابها صفة لـ(ثلاثة).

والألف في: (جَمَّلا) للإطلاق، وفاعل الفعلين - أعني: (لاح، وجَمَّل) - يجوز أن يعود على لفظ: (إبراهيم)، وأن يعود على اسم إشارة أُشير به إلى المتلّو والمقرّوء، أي: «لاح ذلك المقرّوء وجَمَّل مَنْ قرأ به». والله أعلم.

## ٤٨١- وَمَعَ آخِرِ الْأَنْعَامِ حَرْفًا بَرَاءَةً أَخِيرًا وَتَحْتَ الرَّعْدِ حَرْفٌ تَنْزِلاً

ذكر في هذا البيت أربعة مواضع:

أولها آخر الأنعام، وفي الأنعام لفظ: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ مُتَعَدِّدٌ، والخلاف إنما هو في الآخر منها فقط وهو قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>(٣)</sup> ثانيها، وثالثها: في آخر براءة<sup>(٤)</sup> يريد قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ ... إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾، وفي براءة ألفاظ كثيرة لم يقع الخلاف إلا في هذين اللفظين.

(١)- في (ت) زيادة كلمة: "خلاف" قبل كلمة: "ظاهر"، وهو خطأ.

(٢)- كذا في الأصل وفي (ت) العبارة هكذا: "أن يكون خير المبتدأ محذوف الخير".

(٣)- سورة الأنعام، الآية: ١٦١.

(٤)- الآية: ١١٤.

الرابع: في سورة إبراهيم وعبر عنها بـ(تَحْتَ الرَّعْدِ) لَمَّا لم يتسع له التنصيص على اسم السورة كنظائر له مرَّ بعضها، ويأتي - إن شاء الله - بقيتها، يريد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَمَعَ آخِرِ الْأَنْعَامِ) خبر مقدم، و(حَرْفًا بَرَاءَةً) مبتدأ مؤخر، ولا بد من حذف مضاف في الأول، والتقدير: «ومع آخر حرف الأنعام»، وحذف النون من: (حَرْفًا بَرَاءَةً) للإضافة، وصَرَفُ: (بَرَاءَةً) ضَرْوَةٌ<sup>(٢)</sup>، و(أَخِيرًا): يجوز أن يكون ظرفاً، والعامل فيه ما في الخبر، أي: «واستقر مع آخر الأنعام أخيراً حرفاً براءة»<sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن يكون العامل فيه محذوفاً، أي: «وَقَعًا أَخِيرًا»<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يكون: (أَخِيرًا): حالاً من الضمير المستتر في خبر المبتدأ، والعامل فيه الاستقرار، / العامل في الخبر كما تقدم.

قوله: (وتَحْتَ الرَّعْدِ) خبر مقدم، و(حَرْفٍ) مبتدأ مؤخر، و(تَنْزَلُ): جملة فعلية في موضع رفع نعتاً لـ(حَرْفٍ)، وليس تقديم الخبر هنا واجباً؛ لأنَّ ثَمَّ تَسْوِيفاً آخر وهو: تقديم الخبر جاراً ومجروراً.

ويجوز أن يكون: (تَنْزَلُ) حالاً من: (حَرْفٍ) عند مَنْ يُجَوِّزُهَا مِنَ النِّكَرَةِ مطلقاً، والأحسن أن تكون<sup>(٥)</sup>: حالاً من الضمير في الخبر، والعامل فيها الاستقرار.

(١) - سورة إبراهيم، الآية: ٣٥.

(٢) - انظر: كثر الجعري (خ): ٣٣٧.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٤/٢.

(٥) - في (ت): "يكون".

٤٨٢- وَفِي مَرْيَمَ وَالنَّحْلِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ وَآخِرُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ مُنْزَلًا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ سِتَّةَ مَوَاضِعَ فَقَالَ: (فِي مَرْيَمَ وَالنَّحْلِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ<sup>(١)</sup>)  
يُرِيدُ فِي مَجْمُوعَهُمَا خَمْسَةً<sup>(٢)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ فِي مَرْيَمَ ثَلَاثَةً: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ  
إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ  
إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٥)</sup>، وَفِي النَّحْلِ اثْنَيْنِ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿ثُمَّ  
أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٧)</sup>،  
وَآخِرُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ يُرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ  
بِالْبُشْرَى﴾<sup>(٨)</sup>، وَتَحَرَّزَ مِمَّا قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ  
اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ﴾<sup>(٩)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَفِي مَرْيَمَ) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ، وَصَرَفَ<sup>(١٠)</sup>: (مَرْيَمَ) ضَرْوَرَةً، (وَالنَّحْلَ): عَطْفٌ  
عَلَى: (مَرْيَمَ)، وَ(خَمْسَةُ أَحْرَفٍ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

(١)- "أحرف" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٤/٢.

(٣)- سورة مريم، الآية: ٤١.

(٤)- سورة مريم، الآية: ٤٦.

(٥)- سورة مريم، الآية: ٥٨.

(٦)- سورة النحل، الآية: ١٢٠.

(٧)- سورة النحل، الآية: ١٢٣.

(٨)- سورة العنكبوت، الآية: ٣١.

(٩)- سورة العنكبوت، الآية: ١٦، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٤/٢، والسراج: ص ١٥٦.

(١٠)- في (ت): "صرفه".

قوله: (وَأَخِر) مبتدأ، خبره مُقَدَّرٌ، أي: «ومنها ما في العنكبوت»، و(مَا): بمعنى: «الذي»، و(مُنْزَلًا): حال من الضمير المستتر في الصلة، يعني: مُنْزَلًا على اللفظ<sup>(١)</sup>.

٤٨٣- وَفِي النَّجْمِ وَالشُّورَى وَفِي الذَّارِيَاتِ وَالْحَدِيدِ وَيُرْوَى فِي امْتِحَانِهِ الْأَوَّلَا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ خَمْسَةَ أَحْرَفَ يَرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي النَّجْمِ: ﴿وَأَبْرَاهِيمَ  
الَّذِي وَفَّى﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى في سورة الشورى - حم عسق - : ﴿وَمَا وَصَّيْنَا  
بِهَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى في الذاريات:  
﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى في سورة  
الحديد: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى في سورة  
المتحنة: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٦)</sup>.

وَتَحَرَّرَ بِقَوْلِهِ: (الْأَوَّلَا) مِنَ الَّذِي بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا قَوْلَ  
إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَا أَبِيهِ لَا سَتَعْفِرَنَّ لَكَ﴾<sup>(٧)</sup>، وبهذا البيت كُمِلَتْ عِدَّةُ الْأَلْفَاظِ الْمُخْتَلَفِ

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٤/٢، والسراج: ص ١٥٦.

(٢)- سورة النجم، الآية: ٣٧.

(٣)- سورة الشورى، الآية: ١٣.

(٤)- سورة الذاريات، الآية: ٢٤.

(٥)- سورة الحديد، الآية: ٢٦.

(٦)- سورة المتحنة، الآية: ٤.

(٧)- سورة المتحنة، الآية: ٤، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦، والسراج: ص

فيها بين هشام وغيره في المشهور، فهشام يَقْرؤها بالألف بلا خلاف عنه، ولا بن ذكوان خلاف في البقرة خاصة سيأتي عَقِب هذا البيت.

قوله: (وَفِي النَّجْمِ) متعلق بمَقْدَر، أي: «وَيُرْوَى ذلك في النجم»، وما بعده عطْف عليه<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يكون: (فِي النَّجْمِ) خبراً مقدماً، والمبتدأ محذوف دلّ عليه البيت الذي قبله وهو: (وَفِي مَرِيَمَ وَالنَّحْلِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ)، والتقدير: «وفي النجم وكذا<sup>(٢)</sup> وكذا أربعة أحرف»، / فَحُذِفَتْ: «أربعة» لدلالة لفظ: (خَمْسَةُ) عليها؛ لأن [٤٠٥/أ] المراد مدلول العدد من حيث هو، والواقع أن ما في هذا البيت غير أربعة أحرف، غير حرف الامتحان.

قوله: <sup>(٣)</sup> (وَيُرْوَى) يعني عن هشام، أَضْمَرَه لتقدم ذكره بالرمز في أول أبيات هذا الحرف، وهو: (لاح)، و(فِي امْتِحَانِهِ): متعلق بـ(يُرْوَى)، و(الاولا): مفعوله صفة لمحذوف، أي: «يروى الحرف الأول في امتحانه<sup>(٤)</sup>»، والهاء في: (امْتِحَانِهِ) تعود لـ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾؛ لأنه مذكور فيها، أو للقرآن لأن الحال تدل<sup>(٥)</sup> عليه وإن لم يجر له ذِكْرٌ في اللفظ<sup>(٦)</sup>، والألف في: (الاولا) للإطلاق.

#### ٤٨٤ - وَوَجَّهَانِ فِيهِ لَا بِن ذَكْوَانَ هَاهُنَا وَوَاتَّخَذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوَّغَلَا

أخبر عن ابن ذكوان أن عنه خلافاً في سورة البقرة خاصة دون سائر ما في القرآن فَرُوِيَ عنه: «إِبْرَاهَامَ» كرفيقه، ورُوِيَ عنه: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ كالجماعة، فقوله:

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٧.

(٢) - في (ت): "وكذلك".

(٣) - "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - "امتحانه" سقطت من (ت).

(٥) - في (ت): "يدل".

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٦٧١/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٧.

(هَاهُنَا) يريد سورة البقرة؛ لأن النظم فيها، وإن كان الظاهر عوده إلى: أوّل الامتحان لأنه أقرب مذكور، ولكن الحال دلّ على ذلك<sup>(١)</sup>.

وأشار بالخلف المذكور إلى قول أبي عمرو الداني رحمه الله في كتاب التيسير<sup>(٢)</sup>:  
«وبالوجهين قرأت لابن ذكوان في البقرة خاصة».

قلت: ووجه تخصيصه بذلك - بعد اتباع الرواية - اتباع الخط<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: قال أبو عبد الله محمد بن عيسى<sup>(٤)</sup> عن نصير<sup>(٥)</sup>:  
«في سورة البقرة إلى آخرها في بعض المصاحف: «إبراهيم» بغير ياء، وفي بعضها بالياء، قال أبو عمرو الداني: «وبغير ياء وجدت أنا ذلك في مصاحف أهل العراق في البقرة خاصة، قال: وكذلك رسم في مصاحف أهل الشام»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو عبيد: «تتبع رسمه في المصاحف فوجده كتب في البقرة خاصة بغير ياء». انتهى<sup>(٧)</sup>.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦.

(٢) - ص: ٦٦، انظر: التبصرة: ص ٤٣١، والتذكرة: ٢٦١/٢.

(٣) - انظر: المقنع: ص ٩٢، والنشر: ٢٢٢/٢، والإتحاف: ٤١٦/١.

(٤) - هو: أبو عبد الله محمد بن عيسى بن رزين التميمي الأصبهاني، الإمام، المقرئ، قرأ على نصير بن يوسف، وخلاد، وغيرهم، وأخذ عنه الحسن بن عباس، وجعفر بن عبد الله، وغيرهم، ألف كتاباً في العدد وآخر في الرسم، ت: ٢٤٢هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٤٠/١، وغاية النهاية: ٢٢٣/٢.

(٥) - هو: أبو المنذر نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي البغدادي، المقرئ النحوي، كان من الأئمة الخذاق لا سيما في رسم المصحف، قرأ على الكسائي، واليزيدي، وقرأ عليه محمد بن عيسى الأصبهاني، وعلي بن أبي نصر النحوي، توفي في نحو: ٢٤٠هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٢٧/١، وغاية النهاية: ٣٤٠/٢.

(٦) - ما بين المعكوفتين نصه في كلتا النسختين هكذا: "ولم أجد أنا ذلك كذلك في مصاحف العراق إلا في البقرة خاصة، قال: وكذلك رسم في مصاحف أهل الشام"، وهو غير مستقيم، والمثبت كما في المقنع: ص ٩٨، ونظر القول في: الوسيلة: ص ٢٠٤، وجميلة أرباب القصائد: ٢٩٨/١، وإبراز المعاني: ٣٢٨/٢.

(٧) - انظر قوله في: المصاحف: ٤٢٩/١، والمقنع: ٩٢، والوسيلة: ص ٢٠٤، والجميلة: ٢٩٨/١.

قلت: وليس في هذا ما يدل على قراءة هشام، بل فيه دليل لمن لو ادَّعى أنه قرأ: «إبراهيم» بكسر الهاء دون ياء بعدها، أو «إبرهم» بفتح الهاء دون ألف بعدها؛ لكان لدعواه وجه؛ لولا أن القراءة سنة متبعة<sup>(١)</sup>، فمن أين يؤخذ من هذا الرسم قراءة هشام، مع ثبوت أن: «إبرهم» بفتح الهاء وكسرها دون ألف ولا ياء لغتان مشهورتان كما تقدم تحريره؟

وقد يُجَاب عنه: بأنه لما لم يكتب بعد الهاء ياء اعتقد أن القراءة بالألف، لأن مثل هذه الألف قد عُهِد حذفها خطأً، ويدل على ذلك أنهم قد حذفوا الألف من مواضع خطأً، وهي مزادة تلاوة كـ ﴿مَلِك﴾، و﴿إِسْمَاعِيل﴾.

وكان خَطَر لي هذا السؤال، وهذا الجواب حتى رأيت الشيخ شهاب الدين ذكر شيئاً من هذا الجواب، فقال: «لم يكتب في شيء من المصاحف بالألف / على [٤٠٥/ب] وفق قراءة هشام، وإنما لما كتب بغير ياء أوهم أن الألف محذوفة؛ لأنها هي المعهود حذفها، كالألف التي بعد الراء في: هذا الاسم، وفي: ﴿إِسْحَاق﴾، و﴿إِسْمَاعِيل﴾، وغير ذلك، قال: ومن قرأ بالياء قال: كتابتها في أكثر المواضع بالياء دليل على أنها المحذوفة، وفي ذلك موافقة للغة الفاشية الفصيحة فهذا وجه الخلاف». انتهى<sup>(٢)</sup>.

وهو كلام حسن يُحَرِّز دَفْع ما قَدَّمْتُهُ من الإشكال وقد انقضت تراجم: ﴿إِبْرَاهِيم﴾.

(١) - روى ابن مجاهد في كتابه السبعة بسنده إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه، وإلى محمد بن المنكدر، وإلى عامر الشعبي، قولهم: "القراءة سنة". انظر: السبعة: ص ٥٠ - ٥٢.  
(٢) - إبراز المعاني: ٣٢٨/٢.



ثم أخبر الناظم - رحمه الله تعالى - عَمَّن رمز له بكلمة: (عَمَّ)، وهما نافع وابن عامر أنهما قرءا قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾<sup>(١)</sup>، بفتح الخاء، فَتَعَيَّنَ لغيرهما كسرهما.

والوجه في قراءة: ﴿اتَّخِذُوا﴾ بفتح الخاء: أنه جعله قولاً<sup>(٢)</sup> ماضياً.

ثم في هذه الجملة ثلاث احتمالات:-

أحدها<sup>(٣)</sup>: أنها عَطْفٌ على: ﴿جَعَلْنَا﴾ المخفوض بإضافة الظرف إليه تقديرًا، فيكون الكلام على هذا جملة واحدة.

الثاني<sup>(٤)</sup>: أنها عَطْفٌ على جملة قوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ فتحتاج<sup>(٥)</sup> حينئذ إلى تقدير «إذ»، ويكون الكلام على ذلك جملتين، والتقدير: «وإذ جعلنا وإذ اتخذوا»، عَطْفٌ ظرفاً على ظرف.

الثالث<sup>(٦)</sup>: عَطْفُهُ على مُقَدَّرٍ، أي: «فثابوا واتخذوا»، يدل على ذلك المُقَدَّر لفظ: ﴿مَثَابَةً﴾.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٢)- في (ت): "فعلاً".

(٣)- انظر هذا الوجه في: البحر: ٥٥٢/١، والمحزر: ٣٥٣/١، والكشاف: ٣١٩/١، وتفسير القرطبي: ١١٨/٢، والدر المصون: ١٠٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٧٠/١، والمجيد في إعراب القرآن: ص ٤٠٢، وكشف المشكلات: ٢٣٢/١، والحجة للفراسي: ٢٢٠/٢، والإتحاف: ٤١٧/١.

(٤)- انظر هذا الوجه في: البحر: ٥٥٢/١، والمحزر: ٣٥٣/١، والكشاف: ٣١٩/١، وتفسير القرطبي: ١١٨/٢، والدر المصون: ١٠٥/٢، ومعاني الزجاج: ٢٠٦/١، والمجيد في إعراب القرآن: ص ٤٠٢، ومعاني القراءات: ص ٦٢، والإتحاف: ٤١٧/١.

(٥)- في (ت): "فيحتاج".

(٦)- قاله: العكبري في التبيان: ١٠٠/١، وانظر: الدر المصون: ١٠٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٧٠/١.

ففي هذه القراءة - بلفظ الخبر - موافقة لما قبلها وما بعدها في الخبر، إذ التقدير: «اذكر يا محمد إذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا، وإذ اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، وإذ عهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل» فكل جزء فيه معنى: التذكُّر<sup>(١)</sup> بما كان، وفي حَمَله على ما قبله وما بعده توافق الكلام وتطابقه، والمعنى على ذلك التأويل عام فينا وفيمن قبلنا<sup>(٢)</sup>، وإليه أشار الناظم بقوله: (عَمَّ وَأَوْغَلَا) أي: شملنا نحن والأمم قبلنا<sup>(٣)</sup>. والإيغال في الشيء: الإمعان فيه، والجِدُّ والاجتهاد، ومنه: الإيغال في السير<sup>(٤)</sup>.

وطريق العموم: أن الفعل مسند إلى ضمير، ذلك الضمير عائد على عموم الناس، فيكون الفعل مُوجَّهًا إلى الأمم قبلنا بطريق النص، وإلينا نحن بطريق الاتباع؛ لأن شَرَعَ من قبلنا شَرَعٌ لنا ما لم يرد ناسخ<sup>(٥)</sup>.

والوجه في قراءة كسر الخاء: أَنَّهُ جَعَلَهُ أَمْرًا، وفيه حينئذٍ أربع احتمالات:-

أحدها<sup>(٦)</sup>: أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِي﴾<sup>(٧)</sup> إن كان الخطاب لبني إسرائيل، والتقدير: «اذكروا نعمتي، واتخذوا».

(١)- في (ت): "التذكير".

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٩/٢، والكشف: ٢٦٣/١.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٦٧٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦.

(٤)- انظر: اللسان: مادة "وغل" ٢٤٨/١٥، وفتح الوصيد: ٦٧٢/٢، والكشف: ٢٦٣/١.

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٦٧٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦، والكشف: ٢٦٣/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٣.

(٦)- هذا الوجه منسوب للمهدوي في: المحرر: ٣٥٢/١، وتفسير القرطبي: ١١٨/٢، والدر المصون: ١٠٦/٢، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٩/١، والمجيد في إعراب القرآن: ص ٤٠٢، والبحر:

٥٥٢/١، وفتح القدير: ١٣٨/١.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٢٢.

الثاني<sup>(١)</sup>: أنه عَطَفَ على الفعل المفهوم من: ﴿مَثَابَةٌ﴾ كأنه قيل: «ثوبوا»، أي: «ارجعوا إلى ربكم، واتخذوا».

الثالث<sup>(٢)</sup>: أنه معمول لقول مُقَدَّر، أي: «وقلنا لهم: اتخذوا»، إن كان الخطاب لسيدنا محمد رسول الله ﷺ ولأمته، ويؤيد هذا القول أن رسول الله ﷺ / وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما أتيا المقام، ويد عمر رضي الله عنه بيد سيدنا رسول الله ﷺ، فقال عمر رضي الله عنه لرسول الله ﷺ: «هذا مقام أبيينا إبراهيم»، فقال رسول الله ﷺ: نعم، فقال: «أفلا نتخذه مُصَلَّى»، فأنزل الله تعالى عقيب ذلك: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلَّى﴾<sup>(٣)</sup> فكان ذلك سبباً في نزول الآية<sup>(٤)</sup>.

وروى مالك عن جعفر بن محمد<sup>(٥)</sup> عن أبيه<sup>(٦)</sup> عن جابر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ أتى مقام إبراهيم، فسبقه إليه عمر، فقال: يا رسول الله، هذا مقام أبيك إبراهيم الذي قال الله فيه: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلَّى﴾»، فقال رسول الله ﷺ هذا

(١)- هذا الوجه منسوب للمهدوي في: المحرر: ٣٥٢/١، وتفسير القرطبي: ١١٨/٢، والدر المنصور: ١٠٦/٢، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٧٠/١، وإيجاز البيان: ١٢٢/١، وقال أبو حيان عن هذا الوجه والذي قبله: "وهذان القولان بعيدان". البحر: ٥٥٢/١.

(٢)- انظر هذا الوجه في: البحر: ٥٥٢/١، والمحرر: ٣٥٢/١، ومعاني القراءات: ص ٦٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٣، والحجة للفراسي: ٢٢٠/٢، والإتحاف: ٤١٧/١.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٤)- الحديث: أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، رقم: (٣٨٧)، والترمذي: كتاب التفسير، رقم: (٢٨٨٤)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه،

(٥)- هو: أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني الصادق، أحد السادة الأعلام، حدث عن جده القاسم، وأبيه أبي جعفر الباقر، وعنه مالك بن أنس، ويحيى بن قطان، ت: ١٤٨هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٢٥/١، تقريب التهذيب: ١٣٢/١.

(٦)- هو: أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، الإمام الثقة أحد الأعلام، روى عن أبيه وجابر بن عبد الله، وعنه ابنه جعفر الصادق، والأعمش، والأوزاعي، ت: ١١٤هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٩٣/١، وتقرير التهذيب: ١٩٢/٢.

مقام أَيْنَا إبراهيم الذي قال الله فيه: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾،  
فَسُئِلَ مَالِكٌ: أهكذا قال رسول الله ﷺ ﴿وَاتَّخِذُوا﴾، فقال: «نعم»<sup>(١)</sup>. يعني:  
بكسر الخاء على الأمر.

وقد استشكل الناس<sup>(٢)</sup> الجمع بين الحديتين، فإن هذا يمنع أن يكون ذلك  
سبب نزول الآية الكريمة، وقد جمع بينهما<sup>(٣)</sup> بعضهم<sup>(٤)</sup> بشيء حسن، وهو: أن يكون  
الأمر قد وقع مرة بعد أخرى، وذلك أن يكون عمر قال أولاً: «أَفَلَا تَتَّخِذُهُ مُصَلًّى»  
فأنزل الله تعالى الآية الكريمة، ثم أتيا مرة ثانية فسبقه إليه عمر وقال: هذا الذي قال فيه  
ربك، يشير إلى الواقعة المتقدمة، فإن فيها تذكيراً بنعمة جليلة<sup>(٥)</sup> جزيلة، وهو كون  
رَبِّ العزة وافقه في ذلك، ولذلك كان ﷺ يتبجح<sup>(٦)</sup> بذلك ويقول: «وافقني ربي في  
ثلاث»<sup>(٧)</sup>، فَيَعُدُّهَا.

الرابع<sup>(٨)</sup>: أن تكون هذه جملة مستأنفة جيء بها لمجرد الأمر بذلك من غير نظر  
إلى ارتباط بما قبلها، فيكون ذلك من عَطْفِ الجمل المُسْتَأْنَفَةِ، وعلى هذه القراءة يختص  
الأمر بالمأمورين<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) - أخرجه: ابن ماجة: كتاب إقامة الصلاة، رقم (٩٩٨)، وكتاب المناسك، رقم: (٢٩٥١)، وصححه  
ابن حجر، انظر: العجائب في بيان الأسباب له: ٣٧٧/١.
- (٢) - منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٧٣/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢.
- (٣) - "بينهما" زيادة من (ت).
- (٤) - هو أبو عبد الله الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢.
- (٥) - "جليلة" سقطت من (ت).
- (٦) - وليس من المناسب إطلاق مثل هذه اللفظة لعمر بن الخطاب ؓ.
- (٧) - أخرجه البخاري، عن أنس بن مالك ؓ كتاب تفسير القرآن، رقم: (٤١٢٣)، ومسلم، كتاب  
فضائل الصحابة، رقم: (٤٤١٢). وفيه: "قال عمر وافقت الله في ثلاث، أو وافقني ربي في ثلاث....".
- (٨) - انظر هذا الوجه في: التبيان: ١٠٠/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٧٠/١.
- (٩) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦.

وقال أبو شامة: «ويجوز أن يكون التقدير: وقلنا لهم: اتخذوا، فيُتَّحد العموم، في القراءتين، وهذا الوجه: أولى». انتهى<sup>(١)</sup>.

يعني: أننا لم نُقدِّر قولاً، فاختص الخطاب بالمأمورين فقط، أي: «اتخذوا يا محمد، وأمته من مقام إبراهيم مصلًى»، فلا يُعم من قبلنا، وهذا ما اختاره الناظم، فإنه لم يجعل العموم إلا مع قراءة الفتح، ومفهومه أن قراءة الكسر لا عموم معها<sup>(٢)</sup>.

وإن قدَّرنا: «قلنا لهم»، أي: لبني إسرائيل، كان عاماً بطريق النص لهم<sup>(٣)</sup>، ولنا بطريق التبع، كما تقدم، وجعله أبو شامة: أولى<sup>(٤)</sup>، وفيه نظر، فإن الخطاب بذلك أولى به أمة محمد ﷺ.

ويجوز أن يريد بالعموم: فُشوَّ القراءة، وعمومها لسائر القراء، فلا يَخُصَّ طائفة دون أخرى ممن رواها؛ لشهرتها وظهورها، فليس من عموم حكم الاتحاد في شيء<sup>(٥)</sup>.

/ قوله: (وَوَجَّهَانِ فِيهِ) مبتدأ، و(فِيهِ) صفته، وسَاغِ الابتداء به لشيئين: [٤٠٦/ب] العطف، والوصف، و(لَا بِنِ ذَكَوَانَ): خبره<sup>(٦)</sup>.

ويجوز أن يكون: (فِيهِ) خبراً، و(لَا بِنِ ذَكَوَانَ) حالاً من الضمير المستتر في الخبر، وسَوَّغِ الابتداء به: العطف، وأن يكون: (لَا بِنِ ذَكَوَانَ) خبراً بعد خبر، و(هَاهُنَا): معمول للخبر، والإشارة هنا لسورة<sup>(٧)</sup> البقرة على سبيل المجاز، لأن: (هُنَا)

(١) - إبراز المعاني: ٣٢٩/٢.

(٢) - ومن اختار هذا كذلك أبو حيان في البحر: ٦١٨/١، والزجاج في معاني القرآن: ٢٠٦/١.

(٣) - "لهم" زيادة من (ت).

(٤) - إبراز المعاني: ٣٢٩/٢.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٧.

(٧) - في (ت): "إلى سورة".

لا يشار به إلا للمكان، وليس ذلك بمكان، ولكنه يُجَوِّزُ<sup>(١)</sup> بذلك، وهو مجاز سايع<sup>(٢)</sup>.

قوله<sup>(٣)</sup>: (وَوَاتَّخِذُوا) مبتدأ، الواو الأولى: عاطفة جيء بها للفصل، والثانية: من نفس التلاوة<sup>(٤)</sup>، وقد مر له نظائر، و(عَمَّ) جملة فعلية خبر للمبتدأ<sup>(٥)</sup>، و(بِالْفَتْحِ) في موضع الحال من ضمير: (عَمَّ)، أي: عَمَّ ملتبساً بالفتح في خائه، ولم يعين محل الفتح لمعرفة، لأنه لا يلبس، (وَأَوْغَلَ) عطف على: (عَمَّ)، ومعناه: وأوغل في العموم<sup>(٦)</sup>.

#### ٤٨٥ - وَأَرْنَا وَأَرْنِي سَاكِنَا الْكَسْرِ دُمٌ يَدَاً وَفِي فَصَّلَتْ يُرَوَى صَفَا دَرَّةً كُلَّا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالدال المهملة، والياء - آخر الحروف - من: (دُمٌ يَدَاً)، وهما ابن كثير والسوسي، أنهما سَكَّنَا كَسْرَةَ الرَّاءِ من هذين اللفظين حيث وَقَعَا في القرآن العزيز، وهما: ﴿أَرْنَا﴾، و﴿أَرْنِي﴾ كقوله تعالى هنا: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾<sup>(١١)</sup>.

(١) - في (ت): "تجوز".

(٢) - في (ت): "شايع سايع".

(٣) - "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٧٦.

(٥) - في (ت): "المبتدأ".

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ١٢٨.

(٨) - سورة النساء، الآية: ١٥٣.

(٩) - سورة، فصلت، الآية: ٢٩.

(١٠) - سورة الأعراف، الآية: ١٤٣.

(١١) - سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

ثم أخبر أن مَنْ رَمَزَ له بالياء - آخر الحروف أيضاً - وبالصاد والذال المهملتين وبالكاف من: (يُرَوَّى صَفَا دَرَّةً كُلا)، وهم: السوسي، وأبو بكر، وابن كثير، وابن عامر فعلوا ذلك في: ﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ في فصلت، وإليه أشار بقوله: (وَفِي فَصَّلَتْ).

والحاصل: أن أبا بكر، وابن عامر وافقا ابن كثير والسوسي في ذلك في هذه السورة خاصة، وإنما أعاد مع أبي بكر وابن عامر رَمَزَ السوسي وابن كثير ثانياً؛ لئلا يُوهِم اختصاص أبي بكر، وابن عامر بذلك<sup>(١)</sup>، وتقدم له نظائر، ويأتي مثلها، وسيأتي في البيت الآتي أن الدوري: يُخْفِي كسرة هذين الفعلين، أي يختلسهما.

وتعين<sup>(٢)</sup> للباقيين حينئذٍ القراءة: بِإِثْمَام كسرة الراء من غير إِسْكَان، ولا اختلاس، فيحصل في هذين الفعلين ثلاث قراءات هي:-

إِسْكَان السراء فيهما، وإخفاء كسرتها فيهما، وإتمامها فيهما، وأن القراء في ذلك على أربع مراتب:-

الأولى: إِسْكَان كسرة الراء فيهما في جميع القرآن لابن كثير والسوسي من غير خلاف عنهما.

- وإخفاء كسرة السراء في الفعلين في جميع القرآن للدوري، وإسكانها في الفعلين في: فصلت فقط.

- وإتمام كسرتها فيما عدا ذلك لابن عامر وأبي بكر.

- وإتمام كسرتها فيهما في جميع القرآن للباقيين<sup>(٣)</sup>.

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٦٧٤/٢، واللائي الفريدة: ٥٦٣/٢، ٥٦٤.

(٢)- في (ت): "ويتعين".

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٩/٢، والسراج: ص ١٥٧.

وقيد قوله: / (سَاكِنَا الْكَسْر)؛ لأنه لو قال: (سَاكِنَا)، وَسَكَّتْ؛ لأخذ له بضد الإسْكَان، وهو الحركة المطلقة، والحركة المطلقة هي: الفتح، ولم يَقْرَأْ أَحَدٌ بذلك<sup>(١)</sup>.

والوجه في قراءة من سَكَّنَ الراء: طَلَبُ التخفيف، وذلك من أَوْجِه: -  
أحدها: توالي الحركات<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن الحركة كسرة.

الثالث: مع كونها في حَرْفٍ تكرير وهي: الراء<sup>(٣)</sup>.

الرابع: أنه فيه إِجْرَاءُ المنفصل مَجْرَى المتصل، وذلك أن: ﴿أَرِنَا﴾، و﴿أَرِنِي﴾ كـ«نَبِق»، و«كَبِد»<sup>(٤)</sup>، وقد تقدم أن: «فَعَلَا» يُخَفَّفُ بتسكين عينه كما يُخَفَّفُ «فَعَلَا» بضمها<sup>(٥)</sup>.

ولا التفات إلى مَنْ أَنْكَرَ هذه القراءة مُحْتَجًّا بأن ذلك إِجْحَافًا، قال: وبيانه أن أصل هذا الفعل: «أَرَعْنَا، وَأَرَعِنِي»، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة،

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٩.

(٢) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، والكشف: ٢٤١/١، وفتح الوصيد: ٦٧٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

(٤) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٠، وشرح الهداية: ١٦٨/١، والموضح: ٣٠٢/١، والبحر: ٥٦١/١، ومعاني الزجاج: ٢٠٨/١.

(٥) - مثل: "كَتَف"، و"عَضُد"، وغيرها، قال سيبويه: "وهي لغة بكر بن وائل، وكثير من تميم". الكتاب: ١١٣/٤، ١٥١، وقال السخاوي: "والإسكان حسن على تشبيه المنفصل بالمتصل". فتح الوصيد: ٦٧٣/٢، وانظر: وشرح الهداية: ١٦٨/١، والتبيان: ١٠٣/١، وقد تقدم ما أشار إليه عند شرح قول الناظم: (وها هو بَعْدَ الواوِ والفَا ولاَمِهَا ٠٠٠) البيت رقم: (٤٤٩) فرش سورة البقرة.



وبقيت حركتها تُدَلّ عليها، ففي إِذْهَابِهَا<sup>(١)</sup> إِذْهَابُهَا وَإِذْهَابُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وذلك إِجْحَافٌ وَإِخْلَالٌ<sup>(٢)</sup>.

وإنما لم يُلتفت إليه؛ لأنها قراءة متواترة، وعلى تقدير التسليم: فهذا مردود بإجماعهم على إدغام: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(٣)</sup> أصله: «لكن أنا»، ثم أُلقيت حركة همزة: «أنا»، إلى نون: «لكن»، وحذفت الهمزة، وبقيت الفتحة تُدَلّ عليها، ثم قَصِدَ الإدغام فَسَكَّنَ الأول مع كون حركته دالة على الهمزة.

كذا ردّه أبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup> بما ذكرت لك.

ولو قال قائل: إنما فعل ذلك في: ﴿لَكِنَّا﴾ لضرورة الإدغام، وأما هنا فلا حاجة بنا إلى إِذْهَابِ الدالِّ والمدلول عليه.

لأجبنا: بأن الإدغام إنما شُرِعَ لحاجة التخفيف كما شُرِعَ التسكين لحاجة التخفيف فاستويا، وقد حُكي الإسكان لغة عن العرب في هذا الحرف بعينه<sup>(٥)</sup>، قال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

أَرْنَا إِدَاوَةَ عَبْدٍ اللَّهِ نَمْلَوْهَا مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمُّوا

فلا نظر إلى إِنْكَارِ مَنْ أَنْكَرَ ذلك لا من حيث النقل، ولا من حيث اللغة<sup>(٧)</sup>.

(١) - في الأصل: "أدائها"، والمثبت من (ت).

(٢) - قاله الزمخشري في الكشاف: ٣٣٢/١، وابن عطية في المحرر: ٣٥٩/١، والزجاج في معانيه: ٢٠٨/١، والهمداني في الفريد في إعراب القرآن: ٣٧٤/١، والعكبري في التبيان: ١٠٣/١.

(٣) - سورة الكهف، الآية: ٣٨.

(٤) - الحجة: ٨٤/٢، ٢٢٦.

(٥) - انظر: الكتاب: ١١٣/٤، والبحر: ٥٦١/١.

(٦) - البيت: غير منسوب في: البحر: ٥٦١/١، وتفسير القرطبي: ١٣٤/٢، والدر المصون: ١١٩/٢، وفتح القدير للشوكاني: ١٤٢/١.

(٧) - قال السخاوي: "والإسكان حسن". فتح الوصيد: ٦٧٣/٢، وقال الشيرازي: "وقراءة الإسكان حسنة". الموضح: ٣٠٢/١، وانظر: الحجة للفراسي: ٨٤/٢.

والوجه لمن أتمَّ الحركة: الإتيان بها على أصلها، وتكميلاً للدلالة على المحذوف بحركته<sup>(١)</sup>.

والوجه لمن اختلس: أنه سلك طريقاً بين طريقين، فلم يذهب بالحركة بالكلية؛ لئلا يُخل بحركة ما أريد الدلالة عليه، ولم يشبعها بالكلية؛ لئلا يحصل من الثقل ما ذكرناه<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما تقدم لك مثله في نحو: ﴿بَارِكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾، و﴿يَنْصُرْكُمْ﴾، وبابه، وقد عرفت أن الألقاب بأبي عمرو أن يكون قد اختلس، فظنه الراوي سَكَّنَ<sup>(٣)</sup>.

والوجه في تفرقة أبي بكر وابن عامر بين فصلت وغيرها: اتباع الأثر، إذ لا فرق لائح بين السور المذكورة في ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقد قيل: إنما سَكَّنَا في فصلت؛ لأن الآية في أهل النار فكأنهم لضعفهم، وسرعة طلقهم ضعفوا عن النطق بكمال الحركة، أو بالحركة كلها، وهذا يشبه ما قيل في قراءة مَنْ قَرَأَ شَاذًا: ﴿يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾<sup>(٥)</sup> / حيث رَحِمَ<sup>(٦)</sup>: [٤٠٧/ب]

(١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، ومعاني القراءات: ص ٦٤، وشرح الهداية: ١٦٨/١، والبحر: ٥٦١/١.

(٢)- انظر: الكشف: ٥٤١/١، والإتحاف: ٤١٨/١، واللائئ الفريدة: ٥٦٢/٢.

(٣)- تقدم ما أشار إليه عند شرح قول الناظم: (وَإِسْكَانُ بَارِكُمْ وَيَأْمُرْكُمْ له ٠٠٠) البيت رقم: (٤٥٤) فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: اللائئ الفريدة: ٥٦٢/٢.

(٥)- سورة الزخرف، الآية: ٧٧، وهي قراءة شاذة، منسوبة لعلي بن أبي طالب عليه السلام، وابن مسعود رضي الله عنه، والأعمش في: المحتسب: ٣٠٤/٢، ومختصر الشواذ: ص ١٣٦، ١٣٧، وانظرها في: البحر: ٢٧/٨، والمحزر: ٢٧٦/١٤، والقرطبي: ١١٣/١٦، ١١٤، والتبيان: ٣٤٥/٢.

(٦)- الترخيم هو: حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، ولا يكون إلا في النداء، مثل: "يَا سَعَا" والأصل: "يَا سَعَاد"، وفي غيره يأتي اضطراباً في الشعر، انظر: الكتاب: ٢٣٩/٢، وشرح المفصل: ٢١/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٦٣/٢.

﴿مَلِكٌ﴾ بأنهم لضعفهم ضعفوا أن ينطقوا به كاملاً، ومثل هذه الأشياء [لا تعد توجيهاً، وإنما تُذكر تنبيهاً على ضعفها]<sup>(١)</sup>.

وكان ينبغي للناظم أن يُنبّه على أن: ﴿أَرِنِي﴾ في الأعراف<sup>(٢)</sup> أيضاً كذلك، فإن الشيخ كما علّمت إذا لم يقل: «معاً»، ولا «جميعاً»، ولا «نحو ذلك» اقتصر بذلك الحكم على تلك السورة بخصوصها.

فإن قلت: ﴿أَرِنَا﴾ أيضاً كذلك، فإنه في النساء<sup>(٣)</sup> أيضاً، ولم يُنبّه على ذلك، فلم لم يُورد عليه الآخر؟.

قيل: لأنه قد ذكر ما في سورة أخرى من لفظ: ﴿أَرِنَا﴾، وهو الواقع في: فصلت، فلما ذكر مع السورة سورة أخرى ناسب أن نأخذ العموم في ذلك اللفظ<sup>(٤)</sup>، وقد تقدم لنا نظير هذا في مسألة: (قِيلَ وَغِيضَ ٠٠٠) البيت<sup>(٥)</sup>، وهذا جواب إقناعي. إذ لقائل أن يقول: هنا يُلبس من وجه آخر، وهو أن السامع يتوهم أن ما في سورة البقرة حكمه كذا، وما في فصلت حكمه كذا، وما عدا ذلك فمتفق عليه، وليس هذا كما تقدم من: (قِيلَ وَغِيضَ ٠٠٠) البيت؛ لأنه هناك ذكر مع الحرف حروفاً آخر غيره في سور آخر، وهنا الحرف هو هو، غاية ما في ذلك ذكر سورة هذا الحرف مع سورته التي هو فيها، ولكن الناظم - رحمه الله تعالى - أتكل على شهرة ذلك بين أهل هذا الشأن، كما فعل ذلك في مواضع كثيرة.

(١) - ما بين المعكوفتين كذا في الأصل، وفي (ت): "لا يعد توجيهاً وإنما ذكره تنبيهاً على ضعفه".

(٢) - الآية: ١٤٣.

(٣) - الآية: ١٥٣.

(٤) - ذكر هذا الجواب الجعيري في: كتر المعاني (خ): ٣٣٩.

(٥) - متن الشاطبية البيت: رقم (٤٤٧) فرش سورة البقرة، وقد تقدم ما أشار إليه عند شرحه لهذا البيت: ص ١٧٧.

قوله: (وَأَرْنَا) مبتدأ، (وَأَرْنِي) عطف عليه، (وَسَاكِنَا) خبر عنهما، وحذفت النون للإضافة، وهذا من باب إضافة الصفة إلى مرفوعها؛ لأن التقدير: «سَاكِنَانِ الْكَسْر»، أي: سَكَنَ كَسْرُهُمَا<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: لا يجوز إضافة الصفة لمرفوعها، إلا في باين: أحدهما: الصفة المشبهة، والثاني: اسم المفعول، نحو: «حَسَنُ الْوَجْهِ»، و«مَضْرُوبُ الْغَلَامِ»، وأما اسم الفاعل فلا يجوز، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ الْغَلَامَ»، على أن يكون: «الغلام» هو الضارب، ويجوز: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ الْغَلَامَ»، فكيف يُضَيَّفُ (سَاكِنِ)، وهو اسم فاعل إلى مرفوعه؟

فالجواب: أن اسم الفاعل قد جَرَى مَجْرَى الصفة المشبهة فيضاف إلى مرفوعه حينئذ كقراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿فَإِنَّهُ عَاثِمٌ قَلْبُهُ﴾ بخفض: ﴿قَلْبُهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقالوا: «هو مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ، و«مُبْسِطُ الْوَجْهِ»<sup>(٣)</sup>، وحذفت ألف التثنية لفظاً لالتقاء الساكنين.

قوله: (دُمَّ يَدًا) دُعَاءٌ لِلْقَارِئِ بِدَوَامِ نِعْمَتِهِ؛ لأن «اليد» هنا: «النعمة»، والعرب تَتَجَوَّزُ بِالْيَدِ عَنْ النِّعْمَةِ، لأن غالب إعطاء النعم باليد، وتناولها بها، فَتَجَوَّزُ بِهَا عَنْهَا، تَجَوَّزاً شَائِعاً، وانتصابها إما على: التمييز - وهو الظاهر - وهو منقول من الفاعلية، أي: «لَتَدُمَّ يَدُكَ»، فأسند الفعل إلى المخاطب على جهة الدعاء فخرجت: اليد تمييزاً<sup>(٤)</sup>،

(١) - انظر: كتر الجعري (خ): ٣٣٨.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٣، وهي قراءة شاذة غير منسوبة في إعراب القراءات الشواذ: ٢٩٥/١.

(٣) - وقيد النحاة الجواز في إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه بأن يكون غير متعد، فيعامل معاملة الصفة المشبهة، فتقول: "زيدٌ قائمُ الأب"، برفع "الأب" وجره ونصبه، على حد: "حسن الوجه".

وإن كان متعدداً لواحد فختلف فيه النحاة، وإن كان متعدداً لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة. انظر في ذلك: أوضح المسالك: ٢٠٨/٣، وشرح الأشموني: ٢٣٠/٢، وشرح التصريح: ٤٧/٢.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٧٤/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٩/٢، واللائئ الفريدة: ٥٦٣/٢، وكتر الجعري (خ): ٣٣٨.

/ كقولهم: «طِبْ نَفْسًا»، وقوله تعالى: ﴿وَقَرِّ عَيْنًا﴾<sup>(١)</sup>، الأصل: «لَتَطِبْ نَفْسُكَ»، و«لَتَقَرَّ عَيْنُكَ»<sup>(٢)</sup>، فَقَصِدَتْ المبالغة في ذلك، ففعل ما ترى.  
 وإما على: الحال على حذف مضاف، أي: «دُمَ ذَا يَدٍ»، أي: صَاحِبِ نعمة<sup>(٣)</sup>.  
 (وَفِي فُصِّلَتْ) متعلق بـ(يُرَوَّى)، ومعنى: «يُرَوَّى»: يُسَكِّنُ الظَّمَا، من: «الإِرْوَاء»، وهو: الرِّي، يقال: أَرَوَاهُ الماء، ورَوَاهُ<sup>(٤)</sup> فَرَوَى منه<sup>(٥)</sup>.  
 و(صَفَا) فاعل (يُرَوَّى)، وهو ممدود، قَصِرَ<sup>(٦)</sup> ضَرُورَةً، و(دَرَه) خُفِضَ بالإضافة، والدَّر: دَرَّ الحَلَبُ<sup>(٧)</sup>.

و(كُلَا) مفعول<sup>(٨)</sup>: (يُرَوَّى)، وهو جَمْع: «كُلِيَّة»<sup>(٩)</sup>، كـ«فُرْقَة»، و«غُرْفَة»<sup>(١٠)</sup> في الصحيح، وإنما أَرَوَى الكُلَا لشهرته، فهو بمنزلة الماء البارد الذي يَذْهَبُ بما يجده الإنسان مِنْ أَلَمِ القَلَقِ عند عَدَمِ الصِّحَّةِ، وهذه استعارة بديعة<sup>(١١)</sup>.  
 وقد وافق على هذا الحرف إمام كبير من البدور وراوٍ فاضلٍ من الشُّهْبِ وهما: ابن عامر، وأبو بكر؛ فَمِنْ ثَمَّ أَتَى على هذه القراءة في خصوصية هذا الحرف،

(١) - سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٢) - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩/٣-١٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/٣٩٥.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٣/٢، وكتر الجعري (خ): ٣٣٨.

(٤) - في الأصل: "وروا"، والمثبت من (ت).

(٥) - انظر: اللسان: مادة "رَوَى" ٢٧٠/٦.

(٦) - في (ت): "فقصر".

(٧) - أي: إذا سَالَ الحليبُ وكَثُر. انظر: اللسان: مادة "دَرَّ" ٢٤١/٥.

(٨) - في الأصل كرر الناسخ: "مفعول مفعول"، والمثبت من (ت).

(٩) - "كُلِيَّة" سقطت من (ت)، والكُلِيَّتَانِ من الإنسان وغيره: لِحْمَتَانِ مُتَبَرِّتَانِ حَمَرَاوَانِ لَارِقَتَانِ بَعْظَمِ الصُّلْبِ عند الخاصرتين. انظر: اللسان: مادة "كُلَا" ١٠٧/١٣.

(١٠) - في كلتا النسختين: "غُرْف"، والمثبت يقتضيه السياق.

(١١) - أشار الناظم بهذه الاستعارة إلى قوة القراءة وثبوتها. انظر: إبراز المعاني: ٣٢٩/٢، ٣٣٠، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

وإن كان [الجميع] <sup>(١)</sup> مُسْتَحَقًّا للشاء؛ لصحته لغة، ورواية <sup>(٢)</sup>؛ وذلك أنهم قد سَكَنُوا <sup>(٣)</sup> حركة الإعراب، في نحو: ﴿بَارِبِكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>، [دعنا] <sup>(٥)</sup>، ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا يَحِيقُ﴾ <sup>(٦)</sup> فإن يُسَكَّنُوا حركة البناء في: ﴿أَرِنَا﴾، و﴿أَرِنِي﴾ أولى، وأخرى لأن حركة البناء ضعيفة لكونها عن غير عامل <sup>(٧)</sup>، ثم أخذ يذكر بقية القراءات فقال:

#### ٤٨٦- وَأَخْفَاهُمَا طَلَّقُ وَخَفُ ابْنِ عَامِرٍ فَأُمْتَعُهُ أَوْصَى بِوَصَى كَمَا اعْتَلَا

أي: وأخفى حركة: ﴿أَرِنَا﴾، و﴿أَرِنِي﴾ طَلَّقُ، فحذف المضاف، وهو: «حركة»، وأقام المضاف إليه، وهو: (أَرِنَا وَأَرِنِي) مقامها، فأخبر أن الدوري - وهو المرموز له بالطاء المهملة - أخفى الحركة، وقد عرفت تفسير ذلك.

ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتَعُهُ﴾ <sup>(٨)</sup> بتخفيف

التاء.

(١)- في كلتا النسختين: "جمع"، والمثبت يقتضيه السياق.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٧٤/٢، إبراز المعاني: ٣٢٩/٢، ٣٣٠، واللائي الفريدة: ٥٦٤/٢.

(٣)- في (ت): "أسكنوا".

(٤)- قرأها بإسكان حركة الإعراب أبو عمرو، كما تقدم عند شرح قول الناظم: (وإِسْكَانُ بَارِبِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ له ٠٠٠) البيت رقم: (٤٥٤) فرش سورة البقرة، وانظر: التيسير: ص ٦٣، والسبعة: ص ١٥٥.

(٥)- ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

(٦)- سورة فاطر، الآية: ٤٣، حيث قرأها حمزة بإسكان همزة من: ﴿السَّيِّئُ﴾. انظر: السبعة: ص ٥٣٥، والتيسير: ص ١٤٨.

(٧)- في الأصل: "عاملة"، والمثبت من (ت)، وانظر: إبراز المعاني: ٣٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧، والحجة للفارسي: ٨٤/٢، والموضح: ٣٠٢/١، وقال مكّي: "ولأن حركة البناء لا تتغير بخلاف حركة الإعراب فإنها تتغير". الكشف: ٢٤٢/١.

(٨)- سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

قال أبو عبد الله: «ويلزم من ذلك سكون الميم، ويتعين للباقيين تثقيلها، قال: ويلزم من ذلك فتح الميم». انتهى<sup>(١)</sup>.

وهذا اللزوم من طريق القراءة واللغة، لا من طريق المنطق، فإنه يمكن التخفيف مع حركة الميم، والتثقيل مع غير فتح الميم، وكان إخلاصه أن يقول في جانب التثقيل: «ويلزم من ذلك حركة الميم»، وحركة الميم بالنسبة إلى القراءة واللغة لا تكون إلا فتحة.

ثم أخبر عَمَّنْ رمز له بالكاف، وألف الوصل من قوله: (كَمَا اعْتَلَا)، وهما ابن عامر ونافع أهما قرءا: ﴿وَأَوْصِيْ بِهَا إِبْرَاهِيْمَ﴾<sup>(٢)</sup> في موضع: ﴿وَوَصَّيْ﴾ بالتشديد، فتعين للباقيين القراءة: ﴿وَصَّيْ﴾ بالتشديد، وقد لفظ بالقراءتين معاً<sup>(٣)</sup>، كقوله: (سُكَّارَى مَعَا سَكَّرَى شَفَا)<sup>(٤)</sup>.

والوجه في قراءة ابن عامر ﴿فَأُمْتَعُهُ﴾: أنه بمعنى المُثَقِّل، / وهو أَخَفٌ [٤٠٨/ب] منه، كـ ﴿أَنْزَلَ﴾، و﴿نَزَلَ﴾ فلذلك أُوتِرَ عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢، وانظر: السراج: ص ١٥٧.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٣٢.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢.

(٤) - متن الشاطبية، رقم البيت (٨٩٣)، فرش سورة الحج.

(٥) - والتخفيف مضارع: "أَمَّتَع" المتعدي بالهمز، والتشديد مضارع: "مَتَّع" المتعدي بالتضعيف، وهما بمعنى واحد. انظر: معاني القراءات: ص ٦٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٤، والكشف: ٢٦٥/١، وشرح الهداية: ١٨٢/١، وكشف المشكلات: ٢٣٣/١، والإتحاف: ٤١٧/١.

والوجه في قراءة الباقيين بالثقل: الحمل على ما أجمع عليه في قوله تعالى:  
﴿نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقال بعضهم: «اختير الثقل لما فيه من المبالغة والتكرير»<sup>(٤)</sup>.

وقد ردّ هذا جماعة<sup>(٥)</sup>، وقالوا: ذلك لا يستقيم لأن ذلك يُشعر بالتكثير، والله تعالى قد قال: ﴿فَأَمَّتْهُمْ قَلِيلًا﴾ فكيف يُوصف بالتكثير مع النص على قلته؟<sup>(٦)</sup>.

وأجاب القائل بذلك: بأن التمتع ليس المراد به التمتع بالمدة، وإنما المراد به التمتع بزخرف الدنيا وزهرتها في هذه الحياة، وإن كانت قليلة<sup>(٧)</sup>.

وفي الحرف قراءات اقتصرت منها على ما تعرّض له الناظم، وكذلك في:  
﴿أَضْطَرُّهُ﴾<sup>(٨)</sup>، وقد تعرّض لذلك أبو عبد الله<sup>(٩)</sup>.

(١) - سورة لقمان، الآية: ٢٤.

(٢) - سورة يونس، الآية: ٩٨.

(٣) - قال الفارسي: "وعامة ما في التنزيل على الثقل" الحجة: ٢٢١/٢، وانظر: الحجة لابن زنجلة:

ص ١١٤، والكشف: ٢٦٥/١، وشرح الهداية: ١٨٣/١، والموضح: ٣٠١/١، والمغني للمحيسن: ١٩٣/١

(٤) - قال بهذا مكي ونصّه: "فهو الاختيار - يعني: الثقل - لما فيه من معنى التكرير". الكشف: ٢٦٥/١

، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٧، والآلئ الفريدة: ٥٦٢/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٩.

(٥) - منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٧٥/٢، وانظر: الآلئ الفريدة: ٥٦٢/٢، وكتر الجعيري (خ):

٣٣٩.

(٦) - قال ابن خالويه: "والحجة لمن خفف أن تكرير الفعل لا يكون معه: ﴿قَلِيلًا﴾، فلما جاء معه:

﴿قَلِيلًا﴾، كان التخفيف أولى من الثقل". الحجة - بتصرف يسير - ص ٣٧، وقال أبو شامة: "وَحَسَّنَ

تَخْفِيفَ: ﴿فَأَمَّتْهُمْ﴾، قوله تعالى بعده: ﴿قَلِيلًا﴾". إبراز المعاني: ٣٣٠/٢.

(٧) - انظر: الآلئ الفريدة: ٥٦٢/٢، وذكر أبو حيان أقوالاً أخر في المراد بالتمتع. انظر: البحر: ٥٧٧/١.

(٨) - سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

(٩) - الآلئ الفريدة: ٥٦٢/٢، ٥٦٣.



والوجه في قراءة: ﴿أَوْصَى﴾: ما تقدم في قراءة: ﴿فَأُمْتَعُهُ﴾، وهو أن:  
 «أَوْصَى وَوَصَّى» لغتان بمعنى، كـ ﴿أَنْزَلَ﴾ و ﴿نَزَلَ﴾ فأوثر: ﴿أَوْصَى﴾ على:  
 ﴿وَصَّى﴾ لخفته<sup>(١)</sup>، وقَوَّى بعضهم<sup>(٢)</sup> هذه القراءة بما اتفق عليه من قوله:  
 ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا﴾<sup>(٤)</sup>، وأيضاً  
 فإنه مرسوم في مصاحف المدينة، والشام بالألف<sup>(٥)</sup>، وفي الإمام - على ما حكاه  
 أبو عبيد<sup>(٦)</sup> - فقد وافق هذان الإمامان مصاحف بلديهما<sup>(٧)</sup>.

والوجه في قراءة: ﴿وَصَّى﴾ بالتشديد: أنه بمعنى الأول، وللحمل على ما  
 أجمع عليه من<sup>(٨)</sup> قوله تعالى: ﴿ذَلِكَمَّ وَصَّيْكُم بِهِ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ﴾<sup>(١٠)</sup>

- 
- (١) - انظر: معاني القراءات: ص ٦٤، وشرح الهداية: ١٨٣/١، وكشف المشكلات: ٢٣٥/١، والموضح:  
 ٣٠٢/١، والبحر: ٥٦٨/١.
- (٢) - منهم ابن زنجلة في الحجة: ص ١١٥، والفارسي في الحجة: ٢٢٨/٢، والشيرازي في الموضح: ١/  
 ٣٠٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٣/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٠.
- (٣) - سورة النساء، الآية: ١١.
- (٤) - سورة النساء، الآية: ١١.
- (٥) - انظر: المقنع: ص ١٠٢، والمصاحف: ١٥٣/١، والوسيلة: ص ٢٠٥، ٢٠٦، وجميلة أرباب  
 القصائد: ٢٩٩/١، وتلخيص الفوائد: ص ٢٢، وقال الشاطبي في عقيلته: (أَوْصَى الإمام مع الشامي والمدني  
 ٠٠٠) متن العقيلة، البيت رقم: (٥٥).
- (٦) - الإمام هو مصحف عثمان بن عفان ؓ وانظر قول أبي عبيد في: المقنع: ص ١٠٢، والوسيلة:  
 ص ٢٠٥، وجميلة أرباب القصائد: ٣٠٠/١، وتلخيص الفوائد: ص ٢٢.
- (٧) - في (ت): "بلديهما".
- (٨) - في (ت): "في".
- (٩) - سورة الأنعام، الآية: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣.
- (١٠) - من مواضعها: سورة العنكبوت، الآية: ٨، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، وشرح الهداية:  
 ١٨٣/١، والموضح: ٣٠٢/١.

أو نقول: إن فيه معنى التكثير<sup>(١)</sup>، ولا مانع من ذلك، بخلاف ما تقدم في:  
﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ على رأي، وأيضاً ففيه موافقة لمصاحف القارئين بذلك فإنه رُسِمَ في  
بقية المصاحف: ﴿وَوَصَّيْ﴾ دون ألف، فكلُّ قد وافق مصحفه<sup>(٢)</sup>.

وقدَّم الناظم ترجمة: ﴿أَرِنَا﴾ على: ترجمة: ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾، وهو بعده في  
التلاوة على حسب ما تأتَّى له، والكل حَسَنَ غير أن الإتيان بالشيء مُرْتَباً أحسن<sup>(٣)</sup>.  
قوله: (وَأَخْفَاهُمَا طَلَقُ) جملة فعلية، و«الطلق» السَّمَاحَة، يقال: «وَجْهٌ طَلَقٌ»،  
إذا كان فيه بَشَاشَة، وسمَّح<sup>(٤)</sup>، أي: أَخْفَى حركتي: ﴿أَرِنَا﴾، و﴿أَرِنِي﴾ قَارِيٌّ  
سَمَّحٌ بما عنده من العِلْمِ غَيْرِ كَاتِمٍ له، وذلك أَحْسَنَ من البَذْلِ للمال، والسَّمَّحُ به<sup>(٥)</sup>.  
قوله: (وَوَخِفُّ ابْنِ عَامِرٍ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعله، (وَوَخِفُّ) بمعنى:  
«تخفيف»، فهو على حَذْفِ الزوائد، أو تقول: هو اسم مصدر، كـ«العطاء للإعطاء».  
و(فَأَمْتَعُهُ) مفعوله، والتقدير: «وتخفيف ابن عامر لفظ: فَأَمْتَعُهُ»، والتخفيف لا  
يليق إلا بالتاء، فلم يَذْكُرْ مَحَلَّ التخفيف؛ لظهوره، أو نقول: ثُمَّ مُضَافٌ مُقَدَّرٌ، أي:  
«وتخفيف ابن عامر تاء: فَأَمْتَعُهُ»، والخبر مُقَدَّرٌ تقديره: «وَوَخِفُّ ابْنِ عَامِرٍ فَأَمْتَعُهُ / [أ/٤٠٩]  
مَشْهُورٌ، أو حَسَنٌ، أو مَرْوِيٌّ، أو نحو ذلك»<sup>(٦)</sup>.

(١) - قال مكي: "والقراءتان متوافقتان غير أن التشديد فيه معنى تكرير الفعل فكأنه أبلغ في المعنى".  
الكشف: ٢٦٥/١، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٣/٢، والبحر: ٥٦٨/١.

(٢) - انظر: المقنع: ص ١٠٢، والمصاحف: ١٥٣/١، والوسيلة: ص ٢٠٥، ٢٠٦، والكشف: ٢٦٥/١،  
٢٦٦، والإتحاف: ٤١٨/١.

(٣) - انظر: كنز الجعري (خ): ٣٣٩.

(٤) - في (ت): "تَسَمَّحٌ"، انظر: اللسان: مادة "طلق" ١٣٧/٩.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٠/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وكنز الجعري (خ): ٣٣٩، وجعل أبو شامة: (فَأَمْتَعُهُ) هو الخبر،  
انظر: إبراز المعاني: ٣٣٠/٢، وشرح شعله: ص ٢٧٧.

قوله: (أَوْصَى) يجوز أن يكون: مبتدأ، و(بَوْصَى) خبره، أي: «أَوْصَى مُسْتَقَرَّ وكائن في: وصَّى»، أي: في مَكَانِهِ<sup>(١)</sup>، وأن يكون: مَفْعُولًا بِفِعْلِ محذوف، أي: «ابْدِلْ أَوْصَى بِوَصَّى»، أو «اقْرَأْ أَوْصَى في مكان وَصَّى»، أو «اجعله»، أو نحو ذلك.

قوله: (كَمَا اعْتَلَا) «ما» مَصْدَرِيَّة، وهي في مَوْضِعٍ جَرِّ بالكاف، و(كَمَا اعْتَلَا): في موضع رفع خبراً لمبتدأ مُضْمَر، أي: «شُهُرة ذلك ووضوحه كاعْتِلَائِهِ»، ودَلَّ على ذلك سياق الكلام<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

وفي الضمير في: ﴿بِهَآ﴾ ستة أقوال، ذكرتها في: الدر<sup>(٣)</sup>، إذ لا تَعَلَّقُ لذلك بهذا الموضوع.

#### ٤٨٧- وَفِي أَمْ يَقُولُونَ الْخِطَابُ كَمَا عَلَا شَفَا وَرَعُوفٌ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلَا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالكاف، والعين المهملة، والشين المعجمة، من قوله: (كَمَا عَلَا شَفَا)، وهم ابن عامر وحفص والأخوان، أنهم قرءوا: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٤)</sup> بالخطاب، فَتَعَيَّنَ لغيرهم الغَيْبَةُ.

ثم أَخْبَرَ عَمَّنْ رمز له بكلمة: صُحْبَةٍ، وبالحاء المهملة من: (صُحْبَتِهِ حَلَا)، وهم الأخوان، وأبو بكر، وأبو عمرو، أنهم قرءوا: ﴿رَوْفٌ﴾<sup>(٥)</sup> بالقصر، أي: دون واو، فَفَهِمُوا أَنَّ الباقين يقرءون: بالمد، أي: بِإِثْبَاتِ واو بعد الهمزة، فهو من باب

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٩.

(٣)- الدر المصون: ١٢٤/٢، ١٢٥.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(٥)- ﴿رَوْفٌ﴾ سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، ومن مواضعها: سورة البقرة، الآية: ١٤٣، ٢٠٧.

الحذف والإثبات، وكان ينبغي أن يقول: «جميعاً» لأن الخلاف ليس مقصوداً على: ﴿رَعُوفٌ﴾ الذي في هذه السورة فقط.

قال أبو شامة<sup>(١)</sup>: «وكان الأولي لو قال:-

صِحَابٌ كَفَا خَاطِبٌ يَقُولُونَ بَعْدَ أَمْ وَكُلُّ رَعُوفٍ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلَا»<sup>(٢)</sup>.

والوجه في خطاب: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ حمله على ما قبله، وما بعده.

أما ما قبله: فقوله تعالى: ﴿أَتُحَاجُّونَنَا .... وَرَبُّكُمْ ..... وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وأما ما بعده، فقوله تعالى: ﴿ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ .... عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

والوجه في غيبته: حمله على ما قبله فقط، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمْ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١)- إبراز المعاني: ٣٣١/٢.

(٢)- وقال الفاسي: "وإطلاق اللفظ - يعني: (رعوف) - يدل على ذلك". اللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وقال الجعيري: "وقد يؤخذ العموم من حذف اللام والألف من: (رعوف)، ولو قال:

(وَعَنْ كَهْفٍ شَافٍ أَمْ تَقُولُونَ خَاطِبُوا وَحَيْثُ رَعُوفٍ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلَا)

قال: وَمَنْ قَالَ "صِحَابٌ كَفَا خَاطِبٌ يَقُولُونَ بَعْدَ أَمْ... - يقصد أبا شامة - ما تَقَطَّنَ لتردد: (اعتلا) لـ(صحاب)". كثر الجعيري (خ): ٣٤٠، ويقصد: (اعتلا) من البيت السابق.

(٣)- سورة البقرة: الآية: ١٣٩.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠، انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، ١١٦، والكشف: ٢٦٦/١، وشرح الهداية: ١٣٨/١، والموضح: ٣٠٣/١، وكشف المشكلات: ٢٣٩/١.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٣٧، انظر: الحجة للفراسي: ٢٢٩/٢، والكشف: ٢٦٦/١، وكشف المشكلات: ٢٣٩/١، والتبيان: ١٠٧/١، وقيل: لأن المعنى لليهود والنصارى وهم غيب. انظر: معاني القراءات: ص ٦٥، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، وشرح الهداية: ١٣٨/١، والموضح: ٣٠٣/١.

ويترتب على قراءتي الخطاب والغيبة مسألة حسنة، وهي: اتصال ﴿أَمْرٌ﴾ وانقطاعها، فنقول: أما على قراءة الخطاب فيجوز في: ﴿أَمْرٌ﴾ وجهان:-

**أحدهما:** أن تكون المتصلة، وتكون المعادلة بين هذه الجملة وبين قوله: ﴿أَتُحَاجُّونَنَا﴾.

فالاستفهام عن وقوع أحد هذين الأمرين: الحاجة في الله، أو ادعاء على إبراهيم عليه السلام ومن ذكر معه اليهودية، والنصرانية، وهو استفهام إنكار وتوبيخ كما تقدم، فإن كلا الأمرين باطل<sup>(١)</sup>.

**والثاني:** أن تكون المنقطعة فتقدر «بل»، و«الهمزة»، وهو أصح المذاهب فيها، والتقدير: «بل أتقولون»، والاستفهام كما تقدم للإنكار والتوبيخ، فيكون قد انتقل عن قوله: ﴿أَتُحَاجُّونَنَا﴾، وأخذ في الاستفهام / عن وصية أخرى، والمعنى على [٤٠٩/ب] إنكار نسبة اليهودية، والنصرانية إلى إبراهيم عليه السلام ومن ذكر معه<sup>(٢)</sup>.

وأما قراءة الغيبة: ففيها وجهان أيضاً، والظاهر [منهما]: أنها منقطعة على ما تقدم في المعنى<sup>(٣)</sup>.

وحكى الطبري عن بعض النحاة<sup>(٤)</sup> أنها: متصلة؛ لأنك إذا قلت: «أتقوم أم يقوم عمرو»، فالمعنى: أيكون هذا أم هذا<sup>(٥)</sup>.

(١)- انظر: البحر: ٥٨٦/١، والكشاف: ٣٣٦/١، والدر المصون: ١٤٦/٢، وفتح القدير: ١٤٨/١، والفريد في إعراب القرآن: ٣٨٤/١، ومعاني الأخفش: ٣٤٢/١.

وقال القرطبي مبيناً المعنى على هذا الوجه: "كأن المعنى أتُحَاجُّونَنَا في الله أم تقولون إن الأنبياء كانوا على دينكم فيكون الكلام متسق". الجامع: ١٥٢/٢.

(٢)- انظر: الكشاف: ٣٣٦/١، والفريد في إعراب القرآن: ٣٨٤/١، ومعاني الأخفش: ٣٤٢/١.

(٣)- انظر: البحر: ٥٨٧/١، والمحزر: ٣٧١/١.

(٤)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٥)- انظر: جامع البيان للطبري: ٦٦٣/١، ٦٦٤.

وَرَدَّ ابن عطية هذا الوجه، فقال: «هذا المثال غير جيّد؛ لأن القائل فيه واحد، والمخاطب واحد، والقول في الآية من اثنين، والمخاطب اثنان غيران، وإنما تَنَجَّه مُعَادِلَةٌ [أم]»<sup>(١)</sup> للألف على الحكم المعنوي؛ كأن معنى: ﴿قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا﴾: أَتُحَاجُّونَ يا محمد، أم يقولون»<sup>(٢)</sup>.

وقد جَزَمَ الزمخشري بأنها: مع الغيبة مُنْقَطِعَةٌ فقال: «وفيمن قرأ: بالياء لا تكون إلا مُنْقَطِعَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

وقد جَوَّزَ بعضهم<sup>(٤)</sup> الاتصال من وجه آخر، وهو: أن يكون الغيبة من باب الالتفات، والضمير لناس مخصوصين.

وقال أبو البقاء: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ يُقْرَأُ بالياء، رَدًّا على قوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

فَجَعَلَ هذه الجملة متعلقة بقوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾، وحينئذ لا تكون إلا منقطعة لما عَرَفَتْ أن من شَرَطَ المتصلة تقدم همزة الاستفهام، والتسوية، مع أن المعنى ليس على أن الانتقال من قوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ حتى يُجَعَلَ رَدًّا عليه، وهو بعيد عنه لفظًا، ومعنى.

والأحسن في القراءتين عندي أن تكون: ﴿أَمْ﴾ هذه منقطعة، فكأنه أنكر عليهم مُحَاجَّتَهُمْ في الله، ونسبة أنبيائه إلى اليهودية أو النصرانية، وقد وَقَعَ بهم ما أنكر

(١) - "أم" سقطت من كلتا النسختين، والمثبت من المخرر الوجيز: ٣٧١/١.

(٢) - المخرر الوجيز: ٣٧١/١، ٣٧٢.

(٣) - الكشف: ٣٣٦/١، وقال بهذا أيضاً القرطبي في تفسيره: ١٥٢/٢، والهمداني في الفريد في إعراب

القرآن: ٣٨٤/١، وانظر: البحر: ٥٨٧/١.

(٤) - منهم: أبو حيان في: البحر: ٥٨٧/١.

(٥) - التبيان: ١٠٧/١.

عليهم ألا ترى إلى قوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(١)</sup>  
الآيات، وإذا جعلناها متصلة كان ذلك غير مُتَضَمِّن وقوع الجملتين، بل أَحَدُهُمَا،  
وصَارَ السُّؤَالُ عَنْ تَعْيِينِ: إِحْدَاهُمَا، وليس الأمر كذلك، إذ قد وَقَعَا مَعًا<sup>(٢)</sup>.

والوجه في قراءتي: ﴿رَعُوفٌ﴾، و﴿رَوْفٌ﴾: أَنَّهُمَا لَغَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ<sup>(٣)</sup>،  
وفي كل منهما مبالغة<sup>(٤)</sup>.

وقد سُمِعَ الثُّنْتَانُ مِنَ الْعَرَبِ: أَنَشَدُوا فِي الْمَدِّ قَوْلَ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup>:

نُطِيعُ نَبِيَّنَا وَنُطِيعُ رَبًّا      هُوَ الرَّحْمَنُ كَانَ بِنَا رَوْفًا  
وَمِنَ الْقَصْرِ: قَوْلُ الْآخِرِ<sup>(٦)</sup>:

تَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْكَ حَقًّا      كَفِعَلَ الْوَالِدِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ  
ومثله قول الآخر<sup>(٧)</sup>:

(١) - سورة آل عمران، الآية: ١٦٥.

(٢) - قال هذا أبو حيان في: البحر: ٥٨٧/١.

(٣) - انظر: معاني القراءات: ص ٦٥، والحجة للفارسي: ٢٢٩/٢، والكشف: ٢٦٦/١، وشرح الهداية:  
١٨٣/١، واللائي الفريدة: ٥٦٤/٢.

(٤) - انظر: الكتاب: ١١٠/١، وكشف المشكلات: ٢٤٤/١.

(٥) - البيت: منسوب لكعب بن مالك الأنصاري في: اللسان: مادة "رأف" ٦١/٦، وغير منسوب في:  
البحر: ٦٠١/١، وفيه: "نُطِيعُ رَسُولَنَا"، وفتح الوصيد: ٦٧٧/٢، واللائي الفريدة: ٥٦٤/٢،  
وكرر الجعيري (خ): ٣٤٠، والحجة للفارسي: ٢٣٠/٢، وفيه: "نُطِيعُ إِلَهَنَا".

(٦) - البيت: منسوب لجرير في: اللسان: مادة "رأف" ٦١/٦، والحجة للفارسي: ٢٣٠/٢، وكشف  
المشكلات: ٢٤٣/١، وغير منسوب في: البحر: ٦٠١/١، وفيه: "حَقًّا كَحَقِّ الْوَالِدِ"، والدر المصون:  
١٥٨/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٨، وفتح الوصيد: ٦٧٧/٢، واللائي الفريدة: ٥٦٤/٢، وكرر  
الجعيري (خ): ٣٤٠.

(٧) - البيت: منسوب للوليد بن عقبة في: البحر: ٦٠١/١، والطبري: ٢٥/٢، والدر المصون: ١٥٨/٢،  
وفتح القدير للشوكاني: ١٤٨/١، والحرر: ٨/٢، وفيه: "وَشَرَّ الطَّالِبِينَ"، وهو كذلك في: القرطبي:  
١٦٣/٢، والحجة للفارسي: ٢٣٠/٢، ومنسوب: لعقبة بن معيط في: شرح الهداية: ١٨٤/١.

وَشَرَّ الظَّالِمِينَ فَلَا تَكُنْهُ يُقَاتِلَ عَمَّهُ الرَّؤْفَ الرَّحِيمَا

والمد أكثر استعمالاً، فَمَنْ قَرَأَ بالمد: فَإِثَاراً للكثرة، وَمَنْ قَرَأَ بالقصر: فَإِثَاراً للتخفيف، وأنه بمعناه<sup>(١)</sup>.

وفي: «رؤف» لغتان أخريان لم يُقرأ بهما - فيما عَلِمْتُ - أَحَدُ: أحدهما<sup>(٢)</sup>: «رَيْف» بزنة: «كَيْف».

والثانية: «رَأْف» بزنة: «رَأْس»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَفِي أَمْ يَقُولُونَ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(الْخِطَابُ) مبتدأ، أي: «الخطاب في جملة هذا اللفظ المُشْتَمِلُ على يقولون»، وذكر الباقي لضرورة تعريف الكلمة<sup>(٤)</sup>.

قوله: / (كَمَا عَلَا) نَعَتْ لمصدر محذوف، تقديره: «عَلَا عُلُوًّا كَشْفَاءَهُ»<sup>(٥)</sup> في [١٠/أ] الحُسْنِ، كَذَا أَعْرَبَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٦)</sup>، وفيه نظر؛ لأنه عَكْسُ الترتيب، إذ «ما» مُقَدَّرَةٌ هي وصلتها بالمصدر، وصلتها، إِنَّمَا هي: (عَلَا) لا (شَفَا) فكيف يُسَبِّكُ منها، ومن: (شَفَا) مَصْدَرٌ؟

والتقدير الذي قَصَدَهُ إِنَّمَا هو: «شَفَا شِفَاءً كَعُلُوِّهِ»، فيكون العامل في المصدر نَفْسُ: (شَفَا)، ويصح حينئذٍ تقدير ذلك، ويكون: (شَفَا)، وما في حيزه جملة

(١) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والكشف: ٢٦٧/١، وشرح الهداية: ١٨٣/١، وكشف المشكلات: ٢٤٤/١، والموضح: ٣٠٤/١، واللائل الفريدة: ٥٦٤/٢، وقال الفارسي: "والقصر لغة فاشية في أهل الحجاز". الحجة: ٢٣٠/٢، وقال القرطبي: "والقصر لغة بني أسد". الجامع: ١٦٣/٢.

(٢) - "أحدهما" زيادة من (ت).

(٣) - انظر هاتين اللغتين - مع لغات آخر - في: جامع البيان للطبري: ٢٥/٢، وتفسير القرطبي: ١٦٣/٢، والمحزر: ٨/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٢١٣/١، والمختضب: ٢٠١/١.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٠.

(٥) - في (ت): "لشفائه".

(٦) - اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وكذلك الجعبري (خ): ٣٤٠.



مُسْتَأْنَفَةٌ لِلشَّاءِ عَلَى الْخُطَابِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَوَافَقَةً مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، وَمَفْعُولٌ: (شَفَا) مُقَدَّرُ  
أَي: «شَفِي مَنْ قَرَأَ بِهِ وَرَوَاهُ كَمَا يَشْفِي الدَّوَاءُ دَاءَ الْمَرِيضِ».

وَفِي: (عَلَا) وَ(شَفَا) ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْخُطَابِ، وَنِسْبَةُ الْفَعْلَيْنِ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ  
التَّحْوِيزِ، وَهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ لِلْقَارِئِ بِذَلِكَ.

و(عَلَا) فِعْلٌ مَاضٍ فَيَكْتُبُ بِالْأَلْفِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ

وَذَكَرَ النُّحَوِيُّونَ أَنَّ: (عَلَى) مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْأَسْمِيَةِ وَالْفِعْلِيَةِ وَالْحَرْفِيَةِ، وَفِيهِ بَحْثٌ  
حَسَنٌ<sup>(٢)</sup> تَعَرَّضْتُ لَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَرَعُوفٌ) مُبْتَدَأٌ، وَقَدْ لَفِظَ بِهِ النَّازِمُ مَمْدُوداً فَيَجِيءُ قَوْلُهُ: (قَصْرُ  
صُحْبَتِهِ) مُفِيداً<sup>(٤)</sup> فَائِدَةً جَدِيدَةً.

و(قَصْرٌ) مُبْتَدَأُ ثَانٍ، وَهُوَ مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، وَهُوَ: (صُحْبَتِهِ)، وَأُضَافَ:  
(صُحْبَتِهِ) لَضَمِيرِ الْقَصْرِ حَيْثُ قَرِئُوا بِهِ، فَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ مُلَابَسَةٌ<sup>(٥)</sup>.

و(حَلَا) خَيْرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي وَخَيْرُهُ خَيْرٌ عَنِ الْأَوَّلِ، وَالضَّمِيرُ فِي:  
(صُحْبَتِهِ) عَائِدٌ عَلَى: (رَعُوفٍ)، وَ(حَلَا): بِمَعْنَى: عَذَّبُ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّ فِي الْقَصْرِ خِفَّةً  
يَسْنَهُلُ مَعَهَا اللَّفْظَ وَيَحُلُّو، وَإِنْ كَانَ الْمَدُّ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالاً كَمَا تَقْدُمُ التَّنْبِيْهُ عَلَى  
ذَلِكَ<sup>(٦)</sup>.

(١) - البيت: منسوب لرجل من طي، وهو في: اللسان: مادة "زيد" ٨٧/٧، شرح المفصل: ٤٤/١، وشرح  
الأشموني: ١٨٦/١، وشرح التصريح: ١٨٦/١، ومغني اللبيب: ١١١/١، وعمدة الحفاظ: مادة "علو"  
١١٩/٣، وعجزه: "بأبيض ماضي الشفرتين يمان".

(٢) - "حسن" زيادة من (ت).

(٣) - تعرض له في كتابه: عمدة الحفاظ: مادة "علو" ١١٧/٣.

(٤) - في الأصل: "مفيد" والمثبت من (ت).

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

## ٤٨٨- وَخَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ كَمَا شَفَا وَلَا تُمُولَاهَا عَلَى الْفَتْحِ كُمَلَا

أخبر عمن رمز له بالكاف، والشين المعجمة، وهم ابن عامر والأخوان، أنهم قرعوا: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، الواقع بعده: ﴿وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وهو الواقع في العدد الكوفي على رأس أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ ومائة آية، وفيه إلباس فقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، الواقع بعد: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾<sup>(٤)</sup> فإنه بالخطاب من غير خلاف؟<sup>(٥)</sup>.

ولكن قد أُجِيب عنه بأنه لما ذكر ترجمة: ﴿رَعُوفٌ﴾، وهي بعده فَعِلِمَ أَنَّ المراد إِنَّمَا هو ما بعد ترجمة: ﴿رَعُوفٌ﴾، إذ لو كان فيه خلاف لما تعدّاه حتى يَذْكُرَهُ، هذا هو الغالب من حاله<sup>(٦)</sup>.

ووجه الإجماع على خطاب الأول دون هذا: أنه قد قُرُبَ منه الخطاب قبله وبعده، وهو قوله: ﴿ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله بعده: ﴿وَلَكُمْ مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٤٤، أي قرعوا ذلك بالخطاب.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٤٥.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤١.

(٥)- انظر: النشر: ٢/٢٢٣، وإبراز المعاني: ٢/٣٣٢.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٣٢، واللائي الفريدة: ٢/٥٦٥، وشرح شعلة: ص ٢٧٨، وكتر الجعبري


(خ): ٣٤١، والسراج: ص ١٥٧.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(٨)- سورة البقرة، الآية: ١٤١، وانظر: النشر: ٢/٢٢٣، وإبراز المعاني: ٢/٣٣٢.

وأخبر عَمَّن رمز له بالكاف من: (كُمَلًا): وهو ابن عامر، أنه قرأ: ﴿وَلِكُلِّ  
وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّئُهَا﴾<sup>(١)</sup> / بفتح لام: ﴿مُوَلِّئُهَا﴾، وحينئذٍ تَنَقَّلِبُ الْيَاءُ أَلْفًا، ولم  
يُنَبِّه الناظم على ذلك؛ لأنه قد لَفَظَ بِهَا كذلك، هذا إذا قرئ: (مُوَلِّئُهَا) بالفتح  
والألف، ويفوت حينئذٍ الدلالة على قراءة الباقي، وهي: ﴿مُوَلِّئُهَا﴾، إلا أن يُقال  
شُهْرَةُ القراءة مُغْنِيَةٌ عن ذلك<sup>(٢)</sup>.

وأما إذا قرئ: (مُوَلِّئُهَا) بكسر اللام والياء، فلا<sup>(٣)</sup> يكون لقوله<sup>(٤)</sup>: (عَلَى الْفَتْحِ)  
فائدة جديدة فلا يُفْهَمُ أنه يُلْزَمُ أن تَقَعَ بعد الفتح أَلْفٌ، إلا أن يُتَّكَلَّ على شهرة  
القراءة وشياعها<sup>(٥)</sup>.

والوجه في خطاب: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾  وَلَئِنْ أَتَيْتَ<sup>(٦)</sup>، مُرَاعَاة ما سبقه  
من الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٤٨.

(٢) - قال بهذا أبو عبد الله، ثم قال مدلاً على معرفة قراءة الباقي: "والعلم بأن الياء في مثله من المنقوص  
المضاف تثبت ساكنة في الرفع فيقال بانيها، وراقبها". اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢.

(٣) - "فلا" سقطت من النسختين، ولعل ما أثبتته هو الصواب لموافقة السياق.

(٤) - في الأصل: "لتكون كقوله" والمثبت من (ت).

(٥) - قال الجعيري - عن قراءة البيت: بـ (موليها) - "وعلم الألف لابن عامر لأن اللفظ الصحيح دائر بين  
الألف والياء؛ فدل الفتح على الألف، وعلمت الياء للباقي من الكسر؛ لأن الألف إذا انكسر ما قبلها قلبت  
ياء". كثر المعاني (خ): ٣٤١.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ١٤٤، ١٤٥.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ١٤٤، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٦، والكشف: ٢٦٨/١، وفتح الوصيد:  
٦٧٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢.

والوجه في قراءته بالغيب: مراعاة ما سبقه من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، ومراعاة الغيب أولى؛ لأنه أقرب إليه من ضمير الخطاب<sup>(٢)</sup>، ولذلك كان عليه أربعة من القراء.

والوجه في قراءة ابن عامر: ﴿مَوْلَاهَا﴾<sup>ط</sup>، أن يكون: «مَوْلَاهَا» اسم مفعول قام مقام فاعله ضمير مستتر فيه وهو للمفعول الأول<sup>(٣)</sup>، فإن: «فَعَلَّ» هذا يتعدى لاثنتين نحو: «وَلَيْتَكَ الْجَهَّةَ الْفُلَانِيَّةَ»، والمراد بهذا الضمير المستتر هو المراد بـ ﴿هُوَ﴾<sup>(٤)</sup>، وسيأتي بيانه.

والضمير المتصل بـ ﴿مَوْلَاهَا﴾<sup>ط</sup>، في محل خفض، وهو المفعول الثاني، وفيه قولان:-

أحدهما<sup>(٥)</sup>: أنه عائد على: «الوجهة»<sup>(٦)</sup>.

والثاني<sup>(٧)</sup>: أنه عائد على: «التولية»، والأول أظهر.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٤٤، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٧، والكشف: ٢٦٨/١، وفتح الوصيد: ٦٧٨/٢، واللائح الفريدة: ٥٦٥/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤١.

(٢)- قال مكي: "والباء في ذلك كله الاختيار لتطابق الكلام من قبل ومن بعد على لفظ الغيبة". الكشف: ٢٦٨/١.

(٣)- انظر: الكشف: ٢٦٧/١، وشرح الهداية: ١٨٤/١، والإتحاف: ٤٢٢/١، والبحر: ٦١١/١، والتبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١.

(٤)- انظر: مشكل إعراب القرآن: ١١٣/١، وفتح الوصيد: ٦٧٨/٢، واللائح الفريدة: ٥٦٥/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤١.

(٥)- انظر هذا الوجه في: التبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١، والكشف: ٢٦٧/١.

(٦)- في الأصل: "الوجه"، والمثبت من (ت).

(٧)- انظر هذا الوجه في: التبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١.

وفي الضمير المرفوع الذي قبل: ﴿مَوْلَاهَا﴾ عائذ<sup>(١)</sup> على: «الفريق» المضاف إليه تقديرًا، إذ التقدير: «وَلِكُلِّ فَرِيقٍ وَجْهَةٌ ذَلِكَ الْفَرِيقُ مُوَلَّى تِلْكَ الْجِهَةِ، أَوْ تِلْكَ التَّوَلَّى»<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز عَوْدُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْبَتَّةَ لاسْتِحَالَةِ الْمَعْنَى<sup>(٣)</sup>، بخلاف القراءة الأخرى فإنه قد يجوز فيه غير ذلك، وسيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - والفاعل الذي قَامَ الضمير مقامه هو البارى تعالى حُذِفَ للدلالة عليه، وقيام<sup>(٤)</sup> الأول مقامه<sup>(٥)</sup>.

وَرُجِّحَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ: بأنه ليس فيها حذف أحد المفعولين، [بخلاف قراءة الباقيين فإن فيها حَذَفَ أَحَدَ الْمَفْعُولَيْنِ]<sup>(٦)</sup> كما سيأتي<sup>(٧)</sup>، وفيه نظر، إذ لقائل أن يقول: فيها حذف من حيث الجملة، لا يقال قد قام غيره مقامه فكأن لا حذف؛ لأن قيام أَحَدَ الْمَفْعُولَيْنِ مقامه لا يُخْرِجُ الْكَلَامَ عَنْ كَوْنِهِ حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ، لا سيما حَذَفَ عُمْدَةً.

والوجه في قراءة الباقيين أن: ﴿مَوْلَاهَا﴾ اسم فاعِلٍ مُضَافٍ لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، والمفعول الثاني محذوف، تقديره: «مُوَلَّى نَفْسِهِ»، أو «وَجْهَهُ إِيَّاهَا»<sup>(٨)</sup>، فحذف المفعول

(١) - "عائذ" سقطت من (ت).

(٢) - انظر: التبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، وشرح الهداية: ١٨٤/١، وكتر الجعبري (خ): ٣٤١.

(٣) - انظر: التبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١.

(٤) - في الأصل: "قام" والمثبت من (ت).

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٢/٢، والآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢.

(٦) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٧) - رجحها لذلك أبو عبد الله، انظر: الآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وقال أبو شامة: "وقال: (كُمْلًا)؛ لأن قراءة ابن عامر لا تحتاج إلى حذف مفعول". إبراز المعاني: ٣٣٢/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٦٧٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٨، وشرح السنباطي: ٣٧٩/٢.

(٨) - انظر: الحجة للفرسي: ٢٤٠/٢، وشرح الهداية: ١٨٤/١، والإتحاف: ٤٢٢/١، والبحر: ٦١١/١، والكشاف: ٣٤٦/١، وفتح القدير: ١٤٨/١، والتبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١.

الثاني، وأضاف اسم المفعول إلى الأول تخفيفاً<sup>(١)</sup>، والمراد: ﴿هُوَ﴾ قولان على هذه القراءة:-

أحدهما: أنه عائد على لفظ: ﴿لِكُلِّ﴾ لا على مَعْنَاهَا، / ولذلك أُفْرِدَ، [٤١١/]

والمعنى: «ذلك الفريق مُؤَلِّهَا نَفْسَهُ أَوْ وَجْهَهُ»<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنه يعود على الله تعالى، والتقدير: «الله مُؤَلِّهَا ذلك الفريق»<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبد الله: «وفي ذلك معرفة مَنْ الفاعل من جِهَةِ اللفظ، وفي القراءة الأخرى إنما عُرِفَ من خَارِجِ اللفظ، فتترجح القراءة بالكسر على هذا التأويل، وقيل: الضمير البارز المرفوع ضمير اسم الله تعالى، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ للعلم بأنه هو الفاعل لذلك، والمعنى: ولكل فريق وَجْهَةٌ الله مُؤَلِّهَا إِيَّاهُ، فيكون معرفة الفاعل من خارج اللفظ كمعرفة ما يعود عليه، وتترجح القراءة بالفتح على هذا التأويل؛ لأنها مُسَاوِيَةٌ لهذه القراءة في معرفة الفاعل من الخارج، لا من اللفظ، [وراجحة عليها بعدم حذف أحد المفعولين]<sup>(٤)</sup>، قال: وَقُرِئَ: «وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ» بالإضافة<sup>(٥)</sup>، والمعنى: «وَكُلٌّ

(١)- في الأصل: "تحقيقاً"، والمثبت من (ت).

(٢)- قال الزجاج: "وهو أكثر القول". معاني القرآن: ٢٢٥/١، وانظر: المحرر: ١٥/٢، وإنجاز البيان: ١٢٧/١، والتبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١، وقال القرطبي في تفسيره: "عاد على لفظ ﴿كُلِّ﴾؛ لأنه لو عاد على المعنى لقال: هم مولوها وجوهمهم". ١٦٩/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٦٧٩/٢.

(٣)- انظر: البحر: ٦١١/١، والمحرر: ١٥/٢، وتفسير القرطبي: ١٧٠/٢، وفتح القدير للشوكاني: ١٥٦/١، والتبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، وشرح الهداية: ١٨٤/١، والموضح: ٣٠٤/١.

(٤)- ما بين المعكوفتين زيادة من: "اللائي الفريدة".

(٥)- قراءة شاذة، منسوبة لابن عباس رضي الله عنه، انظرها في: إعراب القراءات الشواذ: ٢١٥/١، ومختصر الشواذ: ص ١٧، والطبري: ٣٨/٢، والبحر: ٦١١/١، والمحرر: ١٥/٢، والكشاف: ٣٤٦/١، وقد شذت هذه القراءة لفقدائها شرط التواتر، فهي مما وراء العشر، وإن نسبت - كما ذكر المؤلف - لابن عامر.

وجهة أنه موليها أهلها<sup>(١)</sup>، فزِيدت اللام لتقدم المفعول كقولك: «لزيد ضَرَبْتُ»، و«لزيد أبوه ضاربه». انتهى<sup>(٢)</sup>.

وهذه القراءة تُعزى لابن عامر أيضاً، وهي مُشكّلة، والتخريج الذي ذكره هو لأبي القاسم الزمخشري<sup>(٣)</sup>، وعليه فيه اعتراض.

قال الزمخشري: «المعنى: وكل وجهة الله موليها، فزِيدت اللام؛ لتقدم المفعول .....»<sup>(٤)</sup>، فذكره إلى آخره، وهذا الذي قاله: الزمخشري لا يصح؛ لأن العامل إذا تَعَدَّى لضمير الاسم لم يَتَعَدَّ إلى ظاهره المجرور باللام، لا تقول: «لزيد ضَرَبْتَه»، و«لا لزيد أنا ضاربه»؛ لئلا يلزم أحد محذورين، وهما:-

إمّا لأنه يكون العامل قوياً ضعيفاً<sup>(٥)</sup>، وذلك أنه من حيث تَعَدَّى للضمير بنفسه يكون قوياً، ومن حيث تَعَدَّى للظاهر باللام يَكُونُ ضعيفاً<sup>(٦)</sup>.

وإمّا لأنه يصير المتعدي لواحد متعدياً لاثنين، ولذلك يُؤوّل النحويون ما يُوهَم ذلك، وهو قوله<sup>(٧)</sup>:

هذا سُراقَةٌ للقرآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عند الرُّشَا إن يَلْقَها ذيبُ.

على أن الضمير في: «يَدْرُسُهُ» للمصدر، أي: «يَدْرُسُ الدَّرْسَ لا للقرآن»؛ لأن الفعل قد تَعَدَّى إليه<sup>(٨)</sup>.

(١) - "أهلها" زيادة من (ت).

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، ٥٦٦.

(٣) - انظر: الكشف: ٣٤٦/١، وذكره كذلك العكبري في: التبيان: ١١١/١، والهمداني في: الفريد في إعراب القرآن: ٣٩١/١.

(٤) - الكشف: ٣٤٦/١.

(٥) - أي: في حالة واحدة.

(٦) - كذا قال: أبو حيان في البحر: ٦١١/١، وانظر: الحجة للفارسي: ٢٤٠/٢.

(٧) - البيت غير منسوب وهو في: الكتاب: ٦٧/٣، واللسان: مادة "سَرَق" ١٥٧/٧، وشرح التصريح:

٤٩٤/١، والدرر اللوامع: ٧٨/٢، والبحر: ٦١١/١، والدرر المصون: ٢٤١/٢، والحجة للفارسي: ٢٤١/٢.

(٨) - انظر: شرح التصريح: ٤٩٤/١، والدرر اللوامع: ٧٨/١، والبحر: ٦١١/١.

وَأَمَّا تَمْثِيلُهُ بِقَوْلِهِ: «لَزِيدٍ ضَرَبْتُ»، فليس نظير الآية؛ لأنه لم يَتَعَدَّ في هذا المثال إلى ضَمِيرِهِ، ولا يجوز أن تكون المسألة من باب: الاشتغال؛ فَيُقَدَّرُ عَامِلًا فِي: «وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ» يُفَسِّرُهُ: ﴿مَوْلِيَهَا﴾؛ لأن الاسم المشتغل عنه إذا كان ضميره مجروراً بحرف يَنْتَصِبُ ذلك الاسم بفعل يُوَافِقُ الْعَامِلَ الظاهر في المعنى، ولا يجوز جرُّ المشتغل عنه بِحَرْفٍ، تقول: «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ»، ولا تقول: «لَزِيدٍ مَرَرْتُ بِهِ»<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهْيَةً وَالْخِشَابَا.  
فَأَتَى بِالشَّغْلِ عَنْهُ مَنْصُوبًا.

وَأَمَّا تَمْثِيلُهُ بِقَوْلِهِ: «لَزِيدٍ أَبُوهُ ضَارِبُهُ» / فَتَرْكِيبٌ غَيْرُ عَرَبِيٍّ، وَهُوَ مَحَلٌّ [٤١١/ب] النَّزَاعِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ:-

أَحَدُهُمَا: وَيُعْزَى لِلطَّبْرِيِّ<sup>(٤)</sup> أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ: لَحْنٌ، وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَجَرَّأَ بِهِ عَلَى مَا نُقِلَ عَنِ الْعُلَمَاءِ لَا سِيَّمَا عَنْ أَسَنِّ الْقِرَاءِ، وَأَكْبَرِهِمْ<sup>(٥)</sup> شَيْوْخًا.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ: «وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾، أَيْ: «فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ لِكُلِّ وَجْهَةٍ»، وَإِنَّمَا قُدِّمَ عَلَى عَامِلِهِ لَلْاهْتِمَامِ بِهِ كَمَا يُقَدَّمُ الْمَفْعُولُ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَطِيَّةٍ<sup>(٦)</sup>.

(١)- قال هذا أبو حيان في البحر: ٦١١/١.

(٢)- سورة الإنسان، الآية: ٣١.

(٣)- البيت لجريز، وهو في: ديوانه ص ٨١٤، الكتاب: ١/١٠٢، واللسان: مادة "حشب" ٧٠/٥، و"طهى" ١٥٥/٩، وشرح الأثوني: ٤٣٢/١، وشرح التصريح: ٤٤٨/١، وغير منسوب في: أوضح المسالك: ١٤٧/٢، والبحر: ٦١٢/١، والدر المصون: ١٧٥/٢.

(٤)- انظر: جامع البيان: ٣٨/٢.

(٥)- في (ت): "أكثرهم".

(٦)- انظر: المحرر: ١٥/٢، ١٦.



فإن قلت: لم لا يجوز أن تُوجَّه هذه القراءة: بأن: «وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ» في مَوْضِعِ المفعول الثاني، لـ ﴿هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾، والمفعول الأول هو المضاف إليه اسم الفاعل الذي هو: «مُوَلِّي» وهو «هاء»، وتكون عائدة على الطوائف، ويكون التقدير: «وَكُلِّ وَجْهَةٍ اللهُ مُوَلِّي الطوائف أَصْحَابِ الْقِبْلَاتِ»، وزيدت اللام في المفعول لتقدمه، ولكون العامل فرعاً؟.

فالجواب: أن النحويين نصُّوا على أنه: لا يجوز زيادة اللام للتقوية، إلا في المتعدي لواحد فقط، و«مُوَلِّي» ممَّا يتعدى لاثنتين، فامتنع ذلك، وهذا المانع هو الذي مَنَعَ مِنَ الجواب عن الزمخشري فيما اعترضت به عليه من كون الفعل إذا تعدى للظاهر فلا يتعدى لضميره، وهو أنه كان يمكن أن يُجَاب عنه: بأن الضمير المتَّصل بـ«مُوَلِّي» ليس بضمير المفعول بل ضمير المصدر، وهو: «التَّوَلَّى»، ويكون المفعول الأول مَحْذُوفاً، ويكون التقدير: «الله مُوَلِّي التَّوَلَّى كُلِّ وَجْهَةٍ أَصْحَابَهَا»، فلمَّا قَدَّمَ المفعول على العامل قَوِيَ باللام، لولا أنهم نصُّوا على المنع من زيادتها في المتعدي لاثنتين، أو ثلاثة<sup>(١)</sup>، وقد خَرَجْنَا عن مقصودنا بذكرنا ما لا تَعَلُّق له بالقراءة المتواترة، لولا أن أبا عبد الله ذَكَرَ ما ليس بصحيح من تخريج هذه القراءة فاحتجنا إلى تتبعه في ذلك.

والجملة من قوله: ﴿هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾ في موضع رفع نعتاً لـ ﴿وَجْهَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وَخَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ) جملة فعلية، (عَمَّا يَعْمَلُونَ) هو الفاعل، أُسْنَدَ الخطاب إليه، لَمَّا كَانَ فِيهِ تَوَسُّعاً<sup>(٣)</sup>.

(١) - هذا السؤال وجوابه قاله أبو حيان في البحر: ٦١٢/١.

(٢) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٦/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٠.

قوله: (كَمَا شَفَا) نعت لمصدر محذوف: و(مَا) مصدرية، و(شَفَا) صلتها، والضمير في: (شَفَا) يعود على الخطاب، ومفعوله محذوف، والتقدير: «وخاطب عما يَعْمَلُونَ خُطَابًا شَافِيًا، مثل شِفَائِهِ مَنْ قَرَأَ بِهِ وَرَوَاهُ، كَمَا يَشْفِي الدَّاءُ الدَّاءُ»<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَلَامٌ) مبتدأ، و(مُولَاهَا): خُفِضَ بِالْإِضَافَةِ، و(كُمْلًا) جملة فعلية، مِنْ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، وضمير قَامَ مقام الفاعل يعود على: اللام.

و(عَلَى الْفَتْحِ) في موضع الحال مِنْ مَرْفُوعٍ: (كُمْلَ) والتقدير: «واللام كُمْلَ كَائِنًا عَلَى الْفَتْحِ»، ومعنى: (كُمْلَ): أنه نُسِبَ إِلَى الْكَمَالِ لَصَحْتِهِ معنًى / ورواية<sup>(٢)</sup>. [٤١٢/أ]

وقيل: أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ لَا نَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى حَذْفِ مَفْعُولٍ بخلاف قراءة الباقيين؛ فلذلك وَصَفَهَا بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

والألف في: (كُمْلًا) للإطلاق، وذكر الضمير العائد على اللام اعتباراً باللفظ.

#### ٤٨٩- وَفِي يَعْمَلُونَ الْغَيْبُ حَلٌّ وَسَاكِنٌ بِحَرْفِيهِ يَطْوَعُ وَفِي الطَّاءِ ثَقْلًا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالحاء المهملة، وهو أبو عمرو، أنه قرأ: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup> بالغيب، والمراد به الواقع بعده: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾<sup>(٥)</sup>، وهو على رأس تسع وأربعين ومائة آية في العدد الكوفي، فَتَعَيَّنَ لِلْبَاقِينَ فِيهِ الْخُطَابُ. ثم أَخْبَرَ عَمَّنْ رمز له بالشين المعجمة من: (شَاعَ) في البيت الآتي، وهما الأخوان أنهما قرءا قوله تعالى: ﴿يَطْوَعُ﴾ (بحرفيه)، أي: في موضعيه من هذه

(١)- انظر: كتر الجعري (خ): ٣٤٠.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٦/٢.

(٣)- قال بهذا السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٧٨/٢، وأبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٣٢/٢، وشعلة في

شرحه: ص ٢٧٨، والسنباطي في شرحه: ٣٧٩/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

السورة، وهما قوله تعالى - في شأن الحج والعمرة - : ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>، وفي شأن الصيام: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾<sup>(٢)</sup> بسكون «العين»، و«ياء» آخر الحروف مكان «التاء» ثلاثة الحروف، وقد نَبّه على ذلك بقوله: في البيت الآتي: (وَفِي التَّاءِ يَاءٌ شَاعَ ٠٠٠)<sup>(٣)</sup>.

فتعين للباقيين القراءة بفتح «العين» لأن ضد السكون الحركة المطلقة، والحركة المطلقة الفتح، و«تاء» مكان «الياء» كما نصّ عليه فيهما.

وكان من حقه أن يُعبر عن قراءة الأخوين بالجزم؛ لأنه فعل مضارع مجزوم بالشرط في قراءتهما، ولكن منعه من ذلك أنه كان تُؤخذ قراءة الباقيين بالرفع؛ لأنه ضد الجزم؛ وليس الأمر كذلك؛ فلفظ بالسكون ليؤخذ ضده الحركة المطلقة، وهي الفتح كما عرفته<sup>(٤)</sup>، فصارت قراءتهما: ﴿تَطَوَّعَ﴾ فعلاً ماضياً<sup>(٥)</sup>.

والوجه في الغيبة في: ﴿يَعْمَلُونَ﴾: حمّله على ما سبق في قوله:

﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٥٨.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٧٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٢، وشرح السباطي: ٣٨٠/٢.

(٤) - حيث قال الشاطبي: (وحيث جرى التحريك غير مُقَيّدٍ هو الفتح والإسكان أخاه منزلاً). متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٠).

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٣/٢، واللائي الفريدة: ٥٦٧/٢.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ١٤٦، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٧، والكشف: ٢٦٨/١، وفتح الوصيد: ٦٧٩/٢، واللائي الفريدة: ٥٦٨/٢.

والوجه في خطابه: حَمَلُهُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(١)</sup> فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَصْحَابُهُ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: «فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ، وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ، أَيُّهَا الْمُخَاطَبُونَ»، وَهُوَ وَعْدٌ لَهُمْ بِالثَّوَابِ عَلَى تَوَلِّيَتِهِمْ وَجُوهَهُمْ نَحْوَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَوَعِيدٌ لِمَنْ أَبَى ذَلِكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ<sup>(٢)</sup>.

وَحَمَلُهُ أَيْضاً عَلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، [وَقَوْلُهُ: ﴿عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾]<sup>(٤)</sup> [وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾] كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ<sup>(٥)</sup> إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، وَلَكثْرَةُ وُجُوهِ الْخُطَابِ بَعْدَهُ، كَانَ الْخُطَابُ فِيهِ أَرْجَحُ، وَلِذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ سِتَّةٌ مِنَ الْقِرَاءِ<sup>(٨)</sup>.

والوجه في قراءة الأخوين: حَمَلُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْاسْتِقْبَالِ؛ / لِأَنَّ الْمَعْنَى [٤١٢/ب] عَلَى الْاسْتِقْبَالِ، فَطَابَقَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى<sup>(٩)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٢) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٧، والكشف: ٢٦٨/١، ٢٦٩، والمغني لحيسن: ٢٠٤/١، والدرّة الفريدة في شرح القصيدة للهمداني (خ): ٢٨/أ.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٥) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والثبت من (ت).

(٦) - سورة البقرة، الآية: ١٥٠، ١٥١.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ١٥٢، وانظر: الكشف: ٢٦٩/١، والآلئ الفريدة: ٥٦٨/٢، والدرّة الفريدة في شرح القصيدة للهمداني (خ): ٢٨/أ.

(٨) - قال مكّي: "وهو الاختيار لأنه أحسن مطابقة لما قبله وما بعده". الكشف: ٢٦٩/١.

(٩) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٨، والحجة للفراسي: ٢٤٨/٢، والكشف: ٢٦٩/١، والإتحاف: ٤٢٣/١، والآلئ الفريدة: ٥٦٨/٢.

وأصل: ﴿يَطْوَعُ﴾: «يَتَطَوَّعُ» فَأُدْغِمَتِ التاء في الطاء بعد قلبها طاءً وجُزِمَ  
الفِعْلُ على الشرط<sup>(١)</sup>، ومثله في الإدغام: ﴿أَنْ يَطْوَفَ بِهِمَا﴾<sup>(٢)</sup>، فإن أصله:  
«يَتَطَوَّفُ»؛ فَأُدْغِمَ.

والوجه في قراءة الباقيين: أنه أثر الماضي لفظاً لحفته، فإن المستقبل يلزم حَرْفَ  
المضارعة، ففيه زيادة لَفْظِيَّةٌ، والمعنى على الاستقبال يُرْشِدُ إليه حرف الشرط، فجمع  
بين المحافظة على المعنى وبين خفة اللفظ<sup>(٣)</sup>.

و﴿مَنْ﴾ في قراءة الأخوين: شَرْطِيَّةٌ فقط في محل رفع بالابتداء، والخبر: الجملة  
الشرطية على الصحيح، وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ﴾ جواب الشرط في محل جَزْمٍ ليس  
إلا، وَتَمَّ عائد مُقَدَّرٌ عند بعضهم، أي: «شَاكِرٌ لَهُ»<sup>(٤)</sup>.

وأما على قراءة الباقيين فَيُحْتَمَلُ أن تكون: شرطية، والكلام فيها على نحو ما  
تقدم<sup>(٥)</sup>.

والثاني أن تكون: موصولة، و﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ خبرها، ودخلت  
الفاء مَزِيدَةً في الخبر لَتَضَمَّنَ المبتدأ معنى الشرط، والعائد مُقَدَّرٌ بلا خلاف<sup>(٦)</sup>.

(١)- انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٣٥/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٨٦/١، والتبيان: ١١٤/١،  
وكشف المشكلات: ٢٤٧/١، والبحر: ٦٣٢/١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٥٨.

(٣)- انظر: معاني القراءات: ص ٦٦، الحجة لابن زنجلة: ص ١١٨، والكشف: ٢٧٠/١، وشرح الهداية:  
١٨٥/١، والموضح: ٣٠٥/١، والإتحاف: ٤٢٣/١، والنشر: ٢٢٣/٢، والبحر: ٦٣٢/١، والتبيان: ١١٤/١.

(٤)- انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٣٥/١، والتبيان: ١١٤/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٥/١،  
وكشف المشكلات: ٢٤٧/١، والكشف: ٢٧٠/١، والبحر: ٦٣٢/١.

(٥)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩٧/١، والتبيان: ١١٤/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٥/١،  
وشرح الهداية: ١٨٥/١، والحجة للفارسي: ٢٤٥/٢، والكشف: ٢٧٠/١، والبحر: ٦٣٢/١.

(٦)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩٧/١، والتبيان: ١١٤/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٥/١،  
وشرح الهداية: ١٨٥/١، والبحر: ٦٣٢/١.

وفي انتصاب: ﴿خَيْرًا﴾ أَوْجُهُ<sup>(١)</sup>:-

أحدها: أنه نَعَتْ مَصْدَرٌ محذوف، أي: «تَطَوَّعاً خَيْرًا».

والثاني: أنه حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ، وهو مَذْهَبٌ سيبويه<sup>(٢)</sup>.

والثالث: أنه على التضمن، أي: «فَمَنْ فَعَلَ خَيْرًا مُتَطَوَّعاً به».

الرابع: أنه على إسقاط الخافض، أي: «بِخَيْرٍ»، كقوله<sup>(٣)</sup>:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا.

أي: «بالديار».

قوله: (وَفِي يَعْمَلُونَ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(الْغَيْبُ) مبتدأ مُؤَخَّرٌ<sup>(٤)</sup>، و(حَلٌّ) جملة مُسْتَأْنَفَةٌ، وهو إما من: «الْحَلِّ» ضِدَّ «الْحُرْمَةِ»، أي: «أنه جَائِزٌ وَسَائِعٌ غير ممنوع؛ لصحته»، وإما من: «الْحُلُولِ»، أي: «حَلٌّ فِيهِ وَوُجِدَ»، ولا يجوز أن يكون: (الْغَيْبُ) مبتدأ.

و(حَلٌّ) جملة فِعْلِيَّةٌ خَبَرُهُ، (وَفِي يَعْمَلُونَ) متعلق به؛ لأنه يُؤدِّي إلى تَقَدُّمِ المعمول حيث لا يتقدم العامل.

قوله: (وَسَاكِنٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(يَطْوَعُ) مبتدأ مؤخر، و(بِحَرْفِيهِ) مُتَعَلِّقٌ بـ(سَاكِنٍ)، أو بمحذوف على أنه حال من الضمير المستتر في: (سَاكِنٍ)<sup>(٥)</sup>، أي:

(١)- انظر هذه الأوجه في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩٧/١، والتبيان: ١١٤/١، والبحر: ٦٣٢/١، والدر المصون: ١٩٢/٢، ١٩٣.

(٢)- انظر الكتاب: ٢٢٧، ٢٢٨/١.

(٣)- البيت لجرير، وهو في: ديوانه ص ٢٧٨، واللسان: مادة "مرر" ٥١/١٤، والدر اللوامع: ٢٦٢/٢، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٨/٨، ١٠٣/٩، وشرح ابن عقيل: ٤٨٨/١، ومغني اللبيب: ١٩٩/١، وعجزه: "كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ".

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤١، وشرح شعلة: ص ٢٧٩.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤١.

«وَلَفْظُ يَطْوَعُ سَاكِنٌ فِي حَرْفَيْهِ»، أي: «فِي مَكَانَيْهِ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ»، أَوْ «حَالُ كَوْنِهِ مُتَلَبِّسًا بِحَرْفَيْهِ»، فَالْبَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ: ظَرْفِيَّةٌ، وَعَلَى الثَّانِي: لِلْمُصَاحِبَةِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ عَبَّرَ بِالسُّكُونِ لَا الْجُزْمِ؛ لِثَلَا تَخْتَلِ قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ.

وَقَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَإِنَّمَا عَدَلَ عَنْ لَفْظِ: الْجُزْمِ إِلَى لَفْظِ: السُّكُونِ؛ وَكَانَ لَفْظُ: الْجُزْمِ أَوَّلَى مِنْ حَيْثُ أَنْ: (يَطْوَعُ): فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُعْرَبٌ؛ لِأَنَّ الْجُزْمَ فِي اصْطِلَاحِهِ ضِدُّهُ: الرِّفْعُ، وَضِدُّ السُّكُونِ: الْحَرَكَةُ الْمَطْلُوقَةُ، وَهِيَ فِي اصْطِلَاحِهِ: الْفَتْحُ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا فِي الْقِرَاءَةِ لِلْبَاقِينَ، لَا الرِّفْعَ فَاسْتَعْمَلَ اللَّفْظَ الْمَوَافِقَ / لِعَرَضِهِ، مَعَ أَنَّ الضَّدَّ - وَهُوَ [١٣/٤] الْفَتْحُ - حَرَكَةُ بِنَاءٍ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ تَسَمُّحٍ، وَسَيَأْتِي هَذَا فِي قَوْلِهِ: (تُضَارَرُ وَضَمَّ الرَّاءَ حَقًّا ٠٠) <sup>(١)</sup>، وَنَحْوَهُ». انْتَهَى <sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ بَدَأَ النَّازِمُ بِالتَّقْيِيدِ فِي قِرَاءَةِ الْأَخْوِينِ بِالْعَكْسِ، فَذَكَرَ قَيْدَ: «الْعَيْنِ» فِي قَوْلِهِ: (وَسَاكِنٌ)، ثُمَّ قَيْدَ «الطَّاءِ» فِي قَوْلِهِ: (وَفِي الطَّاءِ ثُقُلًا)، ثُمَّ قَيْدَ «حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ» فِي قَوْلِهِ: (وَفِي التَّاءِ يَاءٌ)، وَكَانَ التَّرْتِيبُ أَنْ يَبْدَأَ بِأَوَّلِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ حَرْفًا حَرْفًا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتَأَتَّ لَهُ إِلَّا كَذَلِكَ <sup>(٣)</sup>.

وَنَصَّ عَلَى أَنَّ ضِدَّ الْيَاءِ التَّاءُ فِي لَفْظِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ الْيَاءَ وَسَكَتَ عَلَيْهِ؛ لَأُخِذَ ضِدُّهَا النُّونُ <sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَفِي الطَّاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِـ(ثُقُلٌ)، وَ(ثُقُلٌ) مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، وَالْقَائِمُ مَقَامَ فَاعِلِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى لَفْظِ: (يَطْوَعُ)، وَفُهُمُ أَنَّ قِرَاءَةَ الْبَاقِينَ: بِتَخْفِيفِهَا، وَالْأَلْفُ فِي: (ثُقُلًا) لِلْإِطْلَاقِ.

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥١١)، فرش سورة البقرة.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٣٣/٢.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٧/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٢، والسراج: ص ١٥٨.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٧/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٢.

وقوله: (وَفِي الطَّاءِ) لابد من ضمير يعود على: (يَطْوَع)، والتقدير: «وُثِّقَ في الطاء منه»، أو قامت «أل» مقامه، أي: «وُثِّقَ في طائه»<sup>(١)</sup>، ثم أخذ يذكر تمام القراءة ورَمَزَهَا، فقال:

٤٩٠- وَفِي التَّاءِ يَاءٌ شَاعَ وَالرَّيْحَ وَحَدَا وَفِي الْكَهْفِ مَعَهَا وَالشَّرِيعَةَ وَصَلَا

أي: وفي التاء المنقوطة ثنتين من فوق ياء منقوطة ثنتين من أسفل، و(شَاعَ) هو رمز الأخوين<sup>(٢)</sup>.

قال أبو شامة: «كان ينبغي أن يُبَيَّنَ بالتقييد؛ لفظ: «الياء» من لفظ: «التاء»؛ فإنهما مُتَّفَقَانِ في الخط، وعادته: بيان ذلك؛ كقوله: (بالتاء مثلاً. ٠٠٠)<sup>(٣)</sup>، و(كَثِيرًا نُقْطَةُ تَحْتَ نُفْلَا)<sup>(٤)</sup> فلو قال:

وَفِي التَّاءِ يَاءٌ نَقْطُهَا تَحْتُ وَحَدِ الرَّيْحَ يَحَ مَعَ الْكَهْفِ الشَّرِيعَةَ شَمَلًا.

لاستغنى بالرمز آخر البيت للمسألتين كما تقدم في: (كُفْلًا)<sup>(٥)</sup>، أي: قرأ هاتين القراءتين [الرموز لهما بالشين]<sup>(٦)</sup> من: «شَمَلًا» أي: أسرع. انتهى<sup>(٧)</sup>. وهو كلام حسن لولا شهرة القراءتين.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٨٠/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٧/٢.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٨)، فرش سورة البقرة.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٧٤)، فرش سورة الأحزاب.

(٥)- في قول الناظم: (عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَاوُ الْأُولَى سَقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ التَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفْلًا)، رقم: البيت: (٤٧٦) فرش سورة البقرة.

(٦)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٧)- إبراز المعاني: ٣٣٣/٢.



وأراد الناظم - رحمه الله - أَنَّ الْأَخْوِينَ - ولذلك أعاد الضمير عليهما - في قوله: (وَحَدَا) أي: قرءا في هذه السورة: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾<sup>(١)</sup> [بالإفراد، وكذا في سورة الكهف: ﴿تَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾<sup>(٢)</sup>، وكذا في الشريعة، وهي الجاثية: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾<sup>(٣)</sup>].<sup>(٤)</sup>

قوله: (وَفِي الثَّاءِ يَاءٌ) مبتدأ وخبر، قُدِّمَ على مبتدئه، و(شَاعَ) جملة فعلية صفة: لـ(يَاءٌ) أي: «يَاءٌ شَاعَ»، وذكره باعتبار اللفظ<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وَالرِّيحَ) مفعول مُقَدَّم، و(وَحَدَا) فِعْلٌ وفَاعِلٌ، والألف ضمير الأخوين؛ لأن رمزهما قائم مقام ذكرهما، ومعنى: (وَحَدَا): أَفْرَدَا.

قوله: (وَفِي الْكَهْفِ) متعلق بـ(وَصَلَا)، ومفعول (وَصَلَا) محذوف، أي: «وَصَلَا التَّوْحِيدَ فِي الْكَهْفِ»، يعني: تَوْحِيدَ: (الرِّيحَ)، والألف في: (وَصَلَا): ضَمِيرُ الْأَخْوِينَ.

و(مَعَهَا) حال من الكهف، و«هاء» في: (مَعَهَا) تعود على البقرة؛ لأنها مُرَادَة في الجملة السابقة، إذ التقدير: «وَوَحَّدَ الرِّيحَ فِي / الْبَقْرَةِ، وَفِي الْكَهْفِ حَالٌ كَوْنِ الْكَهْفِ كَائِنًا مَعَهَا»<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وَالشَّرِيعَةَ) عَطْفٌ على: (الْكَهْفِ) إذ التقدير: «وَفِي الْكَهْفِ، وَفِي الشَّرِيعَةِ».

(١)-سورة البقرة، الآية: ١٦٤.

(٢)- سورة الكهف، الآية: ٤٥.

(٣)- سورة الجاثية، الآية: ٥.

(٤)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت)، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٧/٢، والسراج: ص ١٥٨، وشرح شعلة: ص ٢٧٩، وميز المعاني في شرح حرز الأمان، للعمادي (خ): ٩٠/أ.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وكتر الجعري (خ): ٣٤١.

(٦)-انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٩.

## ٤٩١- وَفِي النَّمْلِ وَالْأَعْرَافِ وَالرُّومِ ثَانِيًا وَفَاطِرِ دُمِّ شُكْرًا وَفِي الْحِجْرِ فُصَّلًا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالدال المهملة، والشين المعجمة، من: (دُمِّ شُكْرًا)، وهم ابن كثير، والأخوان، أَنَّهُمْ وَحَدُّوا: ﴿الرَّيْحَ﴾ في النمل، يريد قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا﴾<sup>(١)</sup>، وفي: (الأعراف) يريد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي: «ثاني الروم»، يريد قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقَيِّده بـ«الثاني» تَحَرُّزًا مِنْ قوله قبل ذلك: ﴿وَمِنْ عَايَتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ﴾<sup>(٤)</sup>، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَمْعِهِ<sup>(٥)</sup>، وفي: (فَاطِر) يريد قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾<sup>(٦)</sup>، وقد أَهْمَلْ ذِكْرَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٧)</sup>، وأبو شامة<sup>(٨)</sup>.

ثم أخبر عَمَّنْ رمز له بالفاء من: (فُصِّل) وهو حمزة، أَنَّهُ وَحَدَّ: ﴿الرَّيْحَ﴾ في: (الحجر) يريد قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾<sup>(٩)</sup>، فقد وافق الأخوان على ما في النمل، والأعراف، وثانية الروم، وفاطر: ابن كثير، وفَارَقَ الكسائي أَخَاهُ فِي حَرْفِ الْحِجْرِ، لِمَا سَأَتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

(١)- سورة النمل، الآية: ٦٣.

(٢)- سورة الأعراف، الآية: ٥٧.

(٣)- سورة الروم، الآية: ٤٨.

(٤)- سورة الروم، الآية: ٤٦.

(٥)- انظر: واللائي الفريدة: ٥٦٧/٢، وشرح شعله: ص ٢٨٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة للهمذاني

(خ): ٢٨/أ، والسبعة: ص ١٧٢، ١٧٣، والنشر: ٢٢٣/٢، ٢٢٤.

(٦)- سورة فاطر، الآية: ٩.

(٧)- انظر: اللآلي الفريدة: ٥٦٩/٢.

(٨)- انظر: إبراز المعاني: ٣٣٤/٢.

(٩)- سورة الحجر، الآية: ٢٢.

قوله: (وَفِي التَّمَلِّ) يجوز عَطْفُهُ عَلَى مَا تَعَلَّقَ بِـ(وَصَلًّا)، وهو: (فِي الْكَهْفِ) أي: «وَوَصَلَّا التَّوْحِيدَ أَيْضًا فِي النَّمْلِ»، ويجوز أن يتعلّق بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، أي: «وَوَحَّدَ أَيْضًا فِي النَّمْلِ»، وما بعده عُطِفَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

قوله: (ثَانِيًا) حال من (الرُّومِ)، ولا بد من حَذْفِ مضاف ليَصَحَّ قوله: (ثَانِيًا)، أي: «وفي حرف الروم ثانيًا»؛ لأن الروم سورة واحدة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو شامة: «لأن المعنى: وفي الذي في الروم ثانيًا». انتهى<sup>(٣)</sup>.

ولا يُحْتَاجُ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، فَإِنَّ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجِيزُونَ حَذْفَ الْمَوْصُولِ الْإِسْمِيِّ<sup>(٤)</sup>، وكأنه أراد تفسير المعنى.

قوله: (وَفَاطِرٍ) عَطْفٌ عَلَى: (النَّمْلِ)، وَمَنْعَهَا مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ.

قوله: (دُمُّ شُكْرًا) كقوله: (دُمُّ يَدًا ٠٠٠)<sup>(٥)</sup>، فَـ(شُكْرًا): تَمْيِيزٌ، أي: «دَامَ شُكْرُكَ»، فَنُقِلَ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ، أَوْ حَالٍ، أي: «ذَا شُكْرٍ»<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وَفِي الْحِجْرِ) متعلّق بِـ(فُصِّلَ)، ومعنى: (فُصِّلَ) بُيِّنَ، وَنَاسَبَ قَوْلُهُ: (دُمُّ شُكْرًا) - وهو أمر بالشُّكْرِ - حَالَ ذِكْرِهِ الْمَطَرِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنَ الرِّيحِ السَّابِقَةِ لِلْسَّحَابِ الْحَامِلَةِ لِلْمَطَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: «دُمُّ عَلَى شُكْرِ هَذِهِ النِّعْمَةِ الْجَزِيلَةِ»، وَهَذَا مِنْ مَحَاسِنِ الْإِتْفَاقِ<sup>(٧)</sup>.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤١.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وشرح شعله: ص ٢٧٩.

(٣)- إبراز المعاني: ٣٣٤/٢.

(٤)- وأجاز الكوفيون حذفه إذا عُلِمَ؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع، واستدلوا على ذلك بأدلة. انظر هذه المسألة في: شرح التسهيل: ٢٣٥/٢.

(٥)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٨٥)، فرش سورة البقرة.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٣٤/٢، وشرح شعله: ص ٢٧٩، ومبرز المعاني في شرح حرز الأمان، للعمادي

(خ): ٩٠/ب، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٨/أ.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٨٣/٢.

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الكتاب والسنة

٠٠٥٣٢٤



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤٥٦١

# العقد النضيد في شرح القصيد

(المسعين الحلي)

أبي الحباس، أحمد بن يوسف بن محمد

(ت ٧٥٦ هـ)

من باب شري العرف - سورة البقرة من أولها إلى نهايتها - دراسة وتحقيقاً

رسالة لنيل درجة الماجستير

مقدمة من الطالب:

ناصر بن سعود بن حمود القحامي

(٦-٨٥٠٣-٤٢٠)

إشراف الشيخ الدكتور:

عبد القيوم بن عبد الغفور السدي

١٤٢٣ - ١٤٢٤ هـ

الجزء الثاني

٤٩٢- وَفِي سُورَةِ الشُّورَى وَمِنْ تَحْتِ رَعْدِهِ خُصُوصٌ وَفِي الْفُرْقَانِ زَاكِيهِ هَلَّا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالخاء المعجمة من: (خُصُوصٌ)، وهم القراء ما عدا نافعاً  
أَنَّهُمْ وَحَدُّوا: ﴿الرَّيْحِ﴾ في قوله تعالى في الشورى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ  
فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾<sup>(١)</sup>، وفي إبراهيم في قوله تعالى: ﴿كَرَّمَادٍ أَشْتَدَّتْ  
بِهِ الرِّيحُ﴾<sup>(٢)</sup> / فَتَعَيَّنَ لِنَافِعِ الْجَمْعِ فِي السُّورَتَيْنِ.

[٤٩٤/١]

ثم أخبر عَمَّنْ رمز له بالزاي، والخاء من: (زَاكِيهِ هَلَّا)، وهما قبل والبي،  
وَضَاقَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالرَّمْزِ لَابِنِ كَثِيرٍ بِكَمَالِهِ، فَأَتَى بِرَمْزِ رَاوِيَيْهِ - كَقَوْلِهِ: (ضَوْءُ  
سَنَاءٍ تَلَا...٠٠٠)<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ السَّيْنَ، وَالتَّاءَ لِلْكَسَائِيِّ بِكَمَالِهِ - أَنَّهُمَا قَرَأَا بِالتَّوْحِيدِ فِي الْفُرْقَانِ  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا﴾<sup>(٤)</sup> فتعين للباقيين قراءته  
بالجمع.

والحاصل: أن نافعاً انفرد بجمع ما في الشورى، وما في إبراهيم، وانفرد  
ابن كثير بإفراد ما في الفرقان<sup>(٥)</sup>، وضاق على الناظم أن يأتي بلفظ: «إبراهيم»، فعبر  
عنها بقوله: (وَمِنْ تَحْتِ رَعْدِهِ)<sup>(٦)</sup>، وله نظائر ستأتي، وقد مرَّ بعضُها.

وقد عرفت من الأبيات المُتَقَدِّمَةِ أَنَّ الْأَخَوَيْنِ وَحَدَّا: ﴿الرَّيْحِ﴾ فِي تِسْعِ  
سُورٍ: البقرة، والكهف، والشريعة، والنمل، والأعراف، والروم في الثاني منها، وفاطر،  
والشورى، وإبراهيم، وأن ابن كثير وافقهما على ما في النمل، والأعراف، وثانية

(١)- سورة الشورى، الآية: ٣٣.

(٢)- سورة إبراهيم، الآية: ١٨.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣١٢)، باب الفتح الإمالة وبين اللفظين.

(٤)- سورة الفرقان، الآية: ٤٨.

(٥)- في الأصل: "القرآن" والمثبت من (ت).

(٦)- انظر: فتح الوصيد: ٦٨٢/٢.

وَأَنْ الَّتِي فِي الْحِجَرِ: أُريدُ بِهَا مَا يُلْقَحُ الشَّجَرُ، وَكُلُّ رِيحٍ تُلْقَحُهُ<sup>(١)</sup>.

وَأَنْ الَّتِي فِي الشُّورَى: أُريدُ بِهَا مَا تَحْمِلُ الْفُلُكُ، وَكُلُّ رِيحٍ تَحْمِلُهَا<sup>(٢)</sup>.

وَأَنْ الَّتِي فِي إِبْرَاهِيمَ: أُريدُ بِهَا مَا يُفَرِّقُ الرَّمَادَ، وَيُذْهِبُهُ<sup>(٣)</sup>، وَكُلُّ رِيحٍ تَفْعَلُ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

وَأَنْ الْمَذْكُورَ فِي النَّمْلِ، وَالْأَعْرَافِ، وَالرُّومِ، وَفَاطِرِ، وَالْفِرْقَانِ، أُريدُ بِهِ: «الرَّيحُ الَّتِي تَتَقَدَّمُ الْمَطَرُ»، وَهِيَ: «الْجَنُوبُ»؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ: «الْجَنُوبُ هِيَ الَّتِي تَجْمَعُ السَّحَابَ، وَالشَّمَالُ [تَعْصِرُهُ]<sup>(٥)</sup>، وَتَأْتِي بِالْمَطَرِ<sup>(٦)</sup>.

فَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ<sup>(٧)</sup>: الْجَمْعُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَالتَّوْحِيدُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي<sup>(٨)</sup> لِذَلِكَ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْنِيَيْنِ مُتَقَارِبَانِ؛ لِأَنَّ الرِّيحَ جِنْسٌ، فَهُوَ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ، وَلِذَلِكَ جَاءَتْ الْحَالُ مِنْهُ مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَوْاقِحَ﴾<sup>(٩)</sup>، وَ﴿نُشْرًا﴾<sup>(١٠)</sup>؛ وَلِأَنَّ الْجَنُوبَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَإِنَّهَا تَتَنَوَّعُ بِأَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ: بِالشَّدَةِ، وَاللِّينِ، وَالْحَرَارَةِ، وَالْبُرُودَةِ<sup>(١١)</sup>.

(١) - انظر: البحر: ٤٣٩/٥، والكشاف: ٤٠٢/٣، واللائى الفريدة: ٥٦٩/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٣.

(٢) - انظر: البحر: ٤٩٧/٧، والكشاف: ٤١٣/٥، واللائى الفريدة: ٥٦٩/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٣.

(٣) - فِي الْأَصْلِ: "وَتُذْهِبُهُ"، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ت).

(٤) - انظر: البحر: ٤٠٥/٥، والكشاف: ٣٧١/٣، واللائى الفريدة: ٥٦٩/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٣.

(٥) - فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ: "تَقْصُرُهُ"، وَمَا أَثْبَتَهُ لَعَلَّهِ الصَّوَابُ؛ جَرِيًّا عَلَى مَا ذُكِرَ فِي بَعْضِ مَصَادِرِ الْكِتَابِ، وَمِنْهَا: فَتْحُ الْوَصِيدِ: ٦٨٣/٢، وَاللَّائى الْفَرِيدَةُ: ٥٦٩/٢، وَكَتَرُ الْجَعِيرِيِّ (خ): ٣٤٣.

(٦) - انظر: البحر: ١٧٣/٧، والكشاف: ١٤٢/٥، وَفَتْحُ الْوَصِيدِ: ٦٨٣/٢، وَاللَّائى الْفَرِيدَةُ: ٥٦٩/٢، وَكَتَرُ الْجَعِيرِيِّ (خ): ٣٤٣.

(٧) - هُوَ السَّخَاوِيُّ فِي: فَتْحِ الْوَصِيدِ: ٦٨٣/٢.

(٨) - "الثَّانِي" سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٩) - سُورَةُ الْحَجَرِ، آيَةُ: ٢٢.

(١٠) - مِنْ مَوَاضِعِهَا: الْأَعْرَافُ، آيَةُ: ٥٧، وَهِيَ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ: "نُشُورٌ".

(١١) - اللَّائى الْفَرِيدَةُ - بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ -: ٥٦٩/٢.

وقد علَّل بعضهم استثناء الأول من الروم؛ بوقوع الحال منه مجموعة<sup>(١)</sup>، وهذا مُنتَقِض بقوله: ﴿لَوْ قَحَ﴾ بعد توحيده في قراءة حمزة، وبقوله: ﴿نُشْرًا﴾ بعد توحيده في الأعراف والفرقان، [في قراءة ابن كثير]<sup>(٢)</sup>.

قال أبو شامة: «وخالفه غيره - يعني: حمزة في التي في الحجر - لأجل: ﴿لَوْ قَحَ﴾ كما أجمعوا على الذي في الروم؛ لأجل قوله: ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾<sup>(٣)</sup>، قال: وحجة حمزة أن ذلك غير مانع؛ لأن المراد بالمفرد الجمع، فـ ﴿لَوْ قَحَ﴾ مثل: ﴿نُشْرًا﴾ بضم النون، لأنه جَمَعَ: «نُشُور» في قراءة ابن كثير، وأما الكسائي فلا يلزمه ذلك؛ لأنه يَقْرَأ: بفتح النون»<sup>(٤)</sup>.

واعلم: أنهم لم يختلفوا في توحيد ما كان مُنْكَرًا نحو: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا﴾<sup>(٥)</sup>، ولا في توحيد بعض المعرَّف نحو: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) - منهم: السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٨١/٢، وأبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٣٤/٢، وشعلة في شرحه: ص ٢٨٠، ويقصد: بـ "الحال منه" قوله: ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾ بعده.

(٢) - في كلتا النسختين: "في قراءة الأخوين"، وما أثبتته لعله الصواب؛ لأمرين: الأول: أن الأخوين يقرءان: ﴿نُشْرًا﴾، وهي ليست جمع، والمؤلف يريد قراءة الجمع ليستدل بمحيثها بعد توحيد الرياح. الثاني: قال المؤلف: "في الأعراف والفرقان"، وموضع الفرقان لا يُقرأ بالتوحيد إلا لابن كثير.

(٣) - سورة الروم، الآية: ٤٦.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٣٤/٢، ٣٣٥.

(٥) - سورة الروم، الآية: ٥١.

(٦) - سورة الذاريات، الآية: ٤١، وانظر: السبعة: ص ١٧٢، ١٧٣، وفتح الوصيد: ٦٨١/٢، وإبراز المعاني: ٣٣٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة: ٢٨/أ.

وقال ابن عطية: «وجاءت في القرآن مجموعة مع الرحمة، مفردة مع العذاب، إلا في قوله تعالى: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾<sup>(١)</sup>، وهذا أغلب وقوعها في الكلام، وفي الحديث: «اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً»<sup>(٢)</sup>؛ لأن ريح العذاب مُلتئمة الأجزاء؛ كأنها جسم واحد، وريح الرحمة لينة متقطعة، وإنما أُفردت مع: ﴿الْفُلْكِ﴾ يعني: في يونس<sup>(٣)</sup>؛ لأنها لإجراء السفن، وهي واحدة متصلة، ثم وُصِفَتْ «بِالطَّيِّبَةِ» فزال الاشتراك بينها وبين ريح العذاب» انتهى<sup>(٤)</sup>.

وقد رُدَّ عليه باختلاف القراء السبعة في توحيد ما جاء في: ريح الرحمة.

وإنما يقال: لم يأت الجمع مع العذاب البتة، وأما المفرد فجاء مع العذاب تارة، ومع الرحمة أخرى، ولذلك أثر ما اختص بالرحمة في الحديث<sup>(٥)</sup>.

وفي قول الناظم: (وَحَدًا) / نظر؛ لأنه لا يُدْرَى<sup>(٦)</sup> قراءة الباقيين على أي [١٥/٤] صيغتي الجمع من هذه المادة؛ لأن «الريح» جمع جمعين<sup>(٧)</sup>:-  
أحدهما: «رياح»، وهو المراد بقراءة الباقيين.

(١)- سورة يونس، الآية: ٢٢.

(٢)- الحديث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن ابن عباس ؓ: رقم: (١١٥٣٣)، وأبو يعلى في مسنده عن ابن عباس ؓ: رقم: (٢٤٥٦)، والخطيب البغدادي في تاريخه: ٩٩/٧.  
وقال الهيثمي: "وفيه حسين بن قيس، الملقب بجنش، وهو متروك". مجمع الزوائد: ١٠/١٣٦، وانظر: تلخيص الحبير: ٩٤/٢.

(٣)- الآية: ٢٢.

(٤)- المحرر: ٣٦/٢.

(٥)- وقيل: "مواضع الرحمة بالجمع أولى للحديث". انظر: البحر: ١/٦٤١، والمحرر: ٣٦/٢، والكشاف: ٣٥٣/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة: ٢٨/أ.

(٦)- في (ت): "تُدْرَى".

(٧)- انظر هذين الجمعين في: البحر: ١/٦٣٠، والصحاح: مادة "روح" ١/٥٤١، واللسان: مادة "رَوْح" ٢٥٣/٦.



والثاني: «أَرْوَاح»، وليس مُراداً، فإذا أخذنا بمجرد ضدية الأفراد وهو الجمع، لم نَذَرُ<sup>(١)</sup> أي الصيغتين مُراداً، وهذا كما تقدم في قوله: (خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ ٠٠)<sup>(٢)</sup> إلا أن هناك جمع سلامة وجمع تكسير، وهنا جمع تكسير<sup>(٣)</sup>، ومن وُرُود «أَرْوَاح» قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

إِرْبَتْ بِهَا الْأَرْوَاحُ كُلَّ عَشِيَّةٍ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا آلُ خَيْمٍ مُنْضِدٍ  
وقولها<sup>(٥)</sup>:

وَبَيْتٌ تَخْفِقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ.

وهذه الواو هي أصل الكلمة، والياء في: «رِيح ورِيَّاح»، بدل منها؛ لأجل الكسر السابق، ولذلك لَحَنَ من قال: «أَرْيَّاح»<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) - في: الأصل: "لم يُذَرى"، والمثبت من (ت).  
 (٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٦٣)، فرش سورة البقرة.  
 (٣) - قال الفاسي: "واعلم أنه أراد فعلاً - أي: رِيَّاحاً - لاشتهار القراءة به، وعدم ورودها في الآخر البته". اللآلئ الفريدة: ٥٦٨/٢.  
 (٤) - البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه ص ٩٠، والبحر: ٦٣٠/١، والصحاح: مادة "خيم" ٢٤٦/٥، واللسان: مادة "خيم" ١٩٥/٥، وإرْبَتْ: أقامت بها ولزمتها، "إِرْبٌ بالمكان إذا أقام فيه"، والآل: جمع آل: وهو عود له خشبتان يعرش عليه عود آخر يلقي عليه ثمام يستظل به. انظر: اللسان: مادة "رب" ٧٢/٦، وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى للأعلام النحوي: ص ٩٠.  
 (٥) - البيت لميسون بنت بحدل، وهو في: اللسان: مادة "مسن" ٧٦/١٤.  
 (٦) - انظر: الصحاح: مادة "رَوْح" ٥٤١/١، واللسان: مادة "روح" ٢٥٣/٦، والتبيان: ١١٧/١، والبحر: ٦٣٠/١، والمحرر: ٣٦/٢.

وَيُحْكِي أَنْ أَبَا حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِي<sup>(١)</sup> لَمَّا سَمِعَ فِي شَعْرِ عِمَارَةَ بْنِ عَقِيلِ بْنِ بِلَالٍ<sup>(٢)</sup>: «الرَّيَّاحُ» قَالَ لَهُ: «لَحَنْتُ»، فَقَالَ لَهُ عِمَارَةُ: «أَلَا تَسْمَعُ الرَّيَّاحَ»، فَقَالَ لَهُ أَبُو حَاتِمٍ: «هَذَا خِلَافُ ذَلِكَ»، فَقَالَ لَهُ: «صَدَقْتَ»، وَرَجَعَ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ أَثِيرُ الدِّينِ<sup>(٤)</sup>: «وَفِي مَحْفُوظِي أَنْ: «أَرَيَّاحًا» جَاءَ فِي شَعْرِ بَعْضِ الْعَرَبِ الْمُسْتَشْهَدِ بِكَلَامِهِمْ»<sup>(٥)</sup>.

قُلْتُ: لَا بُعْدَ فِي ذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: «أَعْيَادٌ» جَمَعَ «عِيدٌ»، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِمْ أَنْ يَقُولُوا: «أَعْوَادٌ» لَكِنَّهُمْ تَرَكَوهُ خَوْفَ اللَّبْسِ بِجَمْعِ «عُودِ الْحَطَبِ»، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي تَصْغِيرِهِ: «عَيْدٌ»، وَحَقُّهُ «عُودٌ» خَوْفَ اللَّبْسِ بِتَصْغِيرِ «عُودِ الْحَطَبِ»<sup>(٦)</sup>.

﴿وَتَصْرِيْفٌ﴾: مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، أَي: «أَنَّ الرِّيحَ تَصْرِفُ السَّحَابَ»، فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ، أَوْ نَقُولُ: مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ، وَالْفَاعِلُ مُحْذُوفٌ، أَي: «وَتَصْرِيْفُ اللَّهِ الرِّيحَ إِلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَنْوَاعِ»<sup>(٧)</sup>.

(١)- هو: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، سبقت ترجمته ص ١٧٤.

(٢)- هو: عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الكلبي التميمي، شاعر مقدم فصيح من أهل اليمامة، وهو من أحفاد جرير الشاعر، كان بارعاً في النحو، ت ٢٣٩هـ. انظر: الأعلام: ٣٧/٥.

(٣)- انظر قوله في: البحر: ٦٣٠/١، والمحرر: ٣٦/٢، والدر المصون: ٢٠٦/٢، واللسان: مادة "رَوْح" ٢٥٣/٦.

(٤)- هو: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي، النحوي، المفسر، المؤرخ، الأديب، ولد في غرناطة، ورحل إلى القاهرة، أخذ عن أبي جعفر الطباع وابن أبي الأحرص، تقدم في النحو في زمانه، وأصبح تلاميذه شيوخاً في عصره، ومن أبرزهم: السبكي، والأستوي، وابن عقيل، والسمين الحلبي، له: "البحر المحيط" في التفسير، و"الارتشاف" في النحو، وغيرها، ت: ٧٤٥هـ. انظر: بغية الرعاة: ٢٨٠/١، ٢٨١، وطبقات المفسرين للداودي: ٢٨٦/٢.

(٥)- البحر: ٦٣٠/١.

(٦)- انظر: البحر: ٦٣٠/١، والدر المصون: ٢٠٧/٢.

(٧)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠١/١، والتبيان: ١١٧/١، والبحر: ٦٤١/١، والدر المصون: ٢٠٦/٢، ولا أعلم وجهاً يُبرّر إعراب السمين - رحمه الله - لهذه الكلمة ويُسوِّغ إدخاله في هذا المصنف، وكان الأولى بوضعه؛ تفسيره الموسوم "بالدر المصون"، كما فعل هناك والاكتفاء بذلك، والله أعلم.

قوله: (وَفِي سُورَةِ الشُّورَى) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، (وَمِنْ تَحْتِ رَعْدِهِ) عَطْفٌ عَلَيْهِ، والهاء في: (رَعْدِهِ) للريح لالتباسه به في ذكرهما في السورة، أو في الوجود غَالِباً<sup>(١)</sup>.

و(خُصُّوصٌ) مبتدأ مُؤَخَّرٌ، والمعنى: «ذو خصوص بالستة القراء»<sup>(٢)</sup>، (وَفِي الْفُرْقَانِ) متعلق بمحذوف، أي: «وافعل ذلك في الفرقان».

و(زَاكِيه) مبتدأ، و(هَلَّلَا) خبره، والألف للإطلاق، و«الزَّاكِي»: الطَّاهِرُ، و«الزَّكِي»: مثله<sup>(٣)</sup>، وَقُرِئَ: ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿زَاكِيةً﴾<sup>(٥)</sup>.

ولا يجوز تعلق: (فِي الْفُرْقَانِ) بـ(هَلَّلَا) كما قال أبو عبد الله<sup>(٦)</sup>؛ لأنه يلزم تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل.

ومعنى: (هَلَّلَا) قال: «لا إله إلا الله»، أي: أنه ذَكَرَ الله عند النعمة الحاصلة بالغيب، ولم يَذْكُرْ هذا المعنى - ونحوه كقوله: (دُمُّ شُكْرًا) - إلا في<sup>(٧)</sup> المواضع التي يَجِيءُ الريح فيها بالمطر، ولم يذكر ذلك في غيرها<sup>(٨)</sup>.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٥/٢، واللائئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وقيل: الهاء عائدة على القرآن، انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة للهمداني (خ): ٢٧/أ.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٦٨٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٣٥/٢.

(٣) - انظر: اللسان: مادة "زكا" ٤٦/٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٨/أ، والسراج: ص ١٥٩.

(٤) - سورة الكهف، الآية: ٧٤.

(٥) - قراءة: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، انظر: التيسير: ص ١١٨.

(٦) - انظر: اللائئ الفريدة: ٥٧٠/٢.

(٧) - "في" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٨) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٠، وميز المعاني في شرح حرز الأماني (خ): ٩٠/ب، والسراج: ص

والهاء في: (زَاكِيه) عائدة على التوحيد<sup>(١)</sup>، أي: زَاكِىَ التوحيد قال كلمة التوحيد، وما أحسن ما اتفق له ذلك حيث أراد بالتوحيد الأفراد، واتفق أن كلمة: لا إله إلا الله كلمة توحيد، ويقال: هَلَّلَ، وهَيَّلَ بمعنى واحد<sup>(٢)</sup>. /

[٤١٥/ب]

٤٩٣- وَأَيُّ حِطَابٍ بَعْدُ عَمَّ وَلَوْ تَرَى وَفِي إِذْ يَرُونَ الْيَاءُ بِالضَّمِّ كَلًّا

أخبر عَمَّنْ رمز له بكلمة: (عَمَّ)، وهما نافع، وابن عامر، أنهما قرآ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٣)</sup> بالخطاب، فتعَيَّن لغيرهما الغيبة.

ثم أخبر عَمَّنْ رمز له بالكاف من: (كُلُّ)، وهو ابن عامر، أنه قرأ قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرُونَ الْعَذَابَ﴾<sup>(٤)</sup> بِضَمِّ يَائِهِ، فتعَيَّن لغيره فَتَحُّهَا.

والوجه في قراءة: ﴿تَرَى﴾ بالخطاب: حَمْلُهُ على نظائره في القرآن، وذلك نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٦)</sup>.

والخطاب على العموم، أي: «ولو ترى أيها الإنسان»، فالمراد به كل مخاطب، ولذلك قال الناظم: (عَمَّ)، أي: عَمَّ جميع المخاطبين<sup>(٧)</sup>.

(١)- وقيل: "الهاء عائدة على القرآن". انظر: شرح شعله: ص ٢٨٠.

(٢)- انظر: اللسان: مادة "هَلَّلَ" ٨٤/١٥، وفتح الوصيد: ٦٨٣/٢، وإبراز المعاني: ٣٣٥/٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٥)- سورة الأنعام، الآية: ٩٣، وسبأ، الآية: ٣١.

(٦)- سورة الأنفال، الآية: ٥٠، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٩، والحجة للفارسي: ٢٦١/٢، والكشف: ٢٧١/١-٢٧٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧١/٢، إبراز المعاني: ٣٣٦/٢، ومبرز المعاني شرح حرز الأمانى (خ): ٩١/أ، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

وقيل: الخطاب لرسول الله ﷺ، والمراد هو أُمته، وإنما قُدِّمَ عليهم في الخطاب على حدِّ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾<sup>(١)</sup> ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>(٢)</sup> فالخطاب أولاً لِمَدْرَةِ القوم ورأسهم؛ فلا يخرجهم ذلك عن عمومهم<sup>(٣)</sup>.

وقيل: المخاطب الظالم؛ بدليل إسناد الفعلية إليه، أو إلى ضميره في القراءة الأخرى<sup>(٤)</sup>.

والوجه في الغيبة: أن المراد بالتهديد والوعيد هم: الظالمون، فكان إسناد الفعل إليهم مُطَابِقاً لِمَا قَصَدَ<sup>(٥)</sup>.

واختلف الناس في جواب: ﴿لَوْ﴾، وفي الرؤية هل هي بصرية أو قلبية؟.

فأما الأول: فقال بعضهم: جَوَابُهَا مُقَدَّرٌ قَبْلَ<sup>(٦)</sup>: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>،

وتكون: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾ مَعْمُولاً لذلك الجواب، والتقدير على قراءة الخطاب: «لَعَلِمْتُ أيها السامع أن القوة لله جميعاً»<sup>(٨)</sup>.

(١)- سورة الأحزاب، الآية: ١.

(٢)- سورة الطلاق، الآية: ١.

(٣)- انظر: البحر: ٦٤٥/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٠، والحجة للفراسي: ٢٦٢/٢، والكشف: ٢٧٢/١، وشرح الهداية: ١٨٧/١، والموضح: ٣٠٧/١ - ٣٠٨.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٦٨٤/٢، والآلئ الفريدة: ٥٧١/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٣، والكشف: ٢٧٢/١.

(٥)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٩، والحجة للفراسي: ٢٦١/٢، والكشف: ٢٧٢/١، والموضح: ٣٠٨/١.

(٦)- في الأصل: "قيل"، والمثبت من (ت).

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٦٥.

(٨)- انظر: البحر: ٦٤٥/١، والمحزر: ٣٩/٢، والتبيان: ١١٨/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

وعلى قراءة الغيبة: إن كان: ﴿الَّذِينَ﴾ فاعلاً: «لَعَلِمُوا أَنْ الْقُوَّةَ»، وإن كان الفاعل ضميراً عائداً على السامع، و﴿الَّذِينَ﴾ مفعول كان التقدير: «لَعَلِمَ أَنْ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً»<sup>(١)</sup>.

وقال آخرون: جَوَابُهَا مُقَدَّرٌ بعد قوله: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾، فتقديره على قراءة الخطاب: «لَا سَتَعُظِمَتْ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

وعلى قراءة الغيبة: «لَا سَتَعُظِمُوا ذَلِكَ»، أو «لَا سَتَعُظِمَ ذَلِكَ» على حَسَبِ القولين في فاعل: ﴿تَرَى﴾<sup>(٣)</sup>.

وتكون: ﴿الْقُوَّةَ لِلَّهِ﴾ في محل نصب على المفعول مِنْ أَجْلِهِ في قراءة الخطاب، وفي موضع المفعول - إن كانت الرؤية بصرية<sup>(٤)</sup> - و﴿الَّذِينَ﴾ فاعل وسَادَّةٌ مَسَدٌ مفعولين - إن كانت قلبية<sup>(٥)</sup> -.

وقال أبو شامة: «وجواب: ﴿لَوْ﴾ محذوف على القراءتين، و﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾، وما بعده معمول الجواب المحذوف، أي: «لرأيت»، أو «لرأوا»، أو «لَعَلِمُوا أَنْ الْقُوَّةَ لِلَّهِ»، أي: «لشاهدوا من قدرته سبحانه ما تيقنوا معه أنه قوي عزيز، وأن الأمر ليس هو ما كانوا عليه مِنْ جُحُودِهِمْ لذلك، وشكهم فيه».

(١) - انظر: البحر: ٦٤٥/١، والمحزر: ٣٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٨٦/٢.

(٢) - وهو قول: أبي الحسن الأخفش، وأبي العباس المبرد. انظر: البحر: ٦٤٥/١، والتبيان: ١١٨/١، ومعاني الفراء: ٩٧/١.

(٣) - انظر: البحر: ٦٤٥/١، والقرطبي: ٢١٠/٢.

(٤) - انظر: التبيان: ١١٨/١، والكشف: ٢٧٢/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

(٥) - انظر: الحجة للفارسي: ٢٥٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٨٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

وقيل: الجواب بِجُمْلَتِهِ محذوف، مثل: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ

الْجِبَالُ﴾<sup>(١)</sup>، وإنما أُبْهِمَ تفخيماً للأمر كما يقول القائل: «لو رأيت زيدا والسياط

تأخذه، ولو رأيت والسيوف تغشاه من كلِّ / جانب»، أي: «لرأيت أمراً شاقاً لا

صَبْرٌ على رؤيته، فكيف صَبَرَ مَنْ حَلَّ بِهِ»، والتقدير: «لعلموا مَضَرَّةَ اتِّخَاذِهِم

الْأُنْدَادِ»<sup>(٢)</sup>، و﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾ على تقدير «لأن القوة»، فهو تعليل للجواب<sup>(٣)</sup>.

وقيل: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾ على قراءة الغيبة: مفعول ﴿تَرَى﴾، وعند هذا

يجوز أن يكون: ﴿تَرَى﴾ من رُؤْيَةِ القلب، وَسَدَّتْ ﴿أَنَّ﴾ مَسَدَّ المفعولين.

وقيل: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾ على قراءة الخطاب: بَدَلٍ من ﴿الْعَذَابِ﴾.

وقيل على قراءة الغيبة: التقدير: «ولو يرى الذين ظلموا - في الدنيا -

حالمهم حين يرون العذاب لأَقْلَعُوا من اتِّخَاذِ الْأُنْدَادِ».

وقيل: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مفعول كما في قراءة الخطاب، والفاعل ضمير

عائد على لفظ: ﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿مَنْ يَتَّخِذُ﴾.

وقيل: التقدير: «ولو يرى راءٍ، أو إنسان في الدنيا حال الظالمين، إذ يرون

العذاب لعِلْمِ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ»، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>

أي: «وَلَا يَحْسَبَنَّ حَاسِبٌ»، وقيل: التقدير: «ولو يرى أَحَدٌ حالمهم في ذلك الوقت

لرأى أمراً هائلاً».

٠٠٥٣٢٥

(١) - سورة الرعد، الآية: ٣١.

(٢) - انظر: الحجة لابن خالويه ص ٣٩، ومعاني الزجاج: ٢٣٨/١.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٨٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

(٤) - سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.



وقيل: المعنى: «لو تَيَقَّنَ الذين ظلموا زمان رُؤْيَةِ العذاب»، فيكون المراد به الإيمان بالبعث، على أن: ﴿يَرَى﴾ بمعنى: عَرَفَ، قال: وهذا من المواضع المشكّلة، وما قدمته أحسن الوجوه في تفسيره». انتهى<sup>(١)</sup>.

وأكثر الأقوال التي حكّاها مُتداخلة بالنسبة إلى محل: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ﴾، وإنما تختلف باعتبار الغيبة والخطاب في: ﴿تَرَى﴾.

وبالنسبة إلى: الرؤية، هل هي قلبية، أو بَصَرِيَّة؟، وبالنسبة إلى كون: ﴿الَّذِينَ﴾ فاعلاً، أو مفعولاً؟، وبالنسبة إلى أن: الرؤية في الدنيا، أو في الآخرة؟، وما قدمته موضح لذلك جميعه.

وفي الحرف قراءات أخر يطول ذكرها، وتخرّيجها، ذكرتها في غير هذا بحمد الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

و﴿إِذْ يَرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> يأتي الكلام في هذا الظرف عند الكلام في: ﴿يَرُونَ﴾.

والوجه في قراءة: ﴿يُرُونَ﴾ على ما لم يُسم فاعله موافقة قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وفي قراءته على ما سُمّي

(١) - إبراز المعاني: ٢٣٧/٢ - ٢٣٨.

(٢) - انظر: الدر المصون: ٢١٢/٢ - ٢١٣.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٦٧، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٠، والحجة للفارسي: ٢٦٤/٢،

والكشف: ٢٧٣/١، وشرح الهداية: ١٨٨/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.



فاعله موافقة قوله تعالى: ﴿وَرَأَوْا الْعَذَابَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا  
الْعَذَابَ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عبد الله: «والقراءتان على الحقيقة متداخلتان؛ لأنهم إذا رأوا رأوا، وإذا  
رأوا فقد رأوا». انتهى<sup>(٣)</sup>.

وهذا إن عني هذا بخصوص المادة فمُسَلَّم، وإن عني بالنسبة إلى الملازمة العقلية  
فليس بصحيح؛ لأن الإنسان قد يرى وإن لم يره غيره، وقد يره غيره ولا يرى فلا  
تلازم بينهما، ولا تداخل.

وفي: ﴿إِذْ يَرَوْنَ﴾ ثلاثة أوجه: -

أحدها<sup>(٤)</sup>: أنه ظرف للرؤية، أي: «ولو يرى الظالمون أن القوة في وقت  
رؤيتهم ذلك».

والثاني<sup>(٥)</sup>: أنه مفعول به لـ ﴿يَرَى﴾، إن كان: ﴿الَّذِينَ﴾ فاعلاً / أي: [٤١٦/ب]  
«ولو يرى الظالمون في الدنيا وقت رؤيتهم العذاب في الآخرة».

الثالث<sup>(٦)</sup>: أنه بدل من: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بدل اشتمال، وذلك على قراءة  
الخطاب، والتقدير: «ولو ترى أيها المخاطب الظالمين وقت رؤيتهم العذاب لرأيت أمراً  
فطبيعاً».

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٦٦.

(٢) - سورة النحل، الآية: ٨٥، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٠، والحجة للفراسي: ٢٦٤/٢،  
والكشف: ٢٧٣/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢.

(٤) - انظر هذا الوجه في: التبيان: ١١٨/١، والإتحاف: ٤٢٥/١.

(٥) - انظر هذا الوجه في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٣/١.

(٦) - انظر هذا الوجه في: إعراب القرآن للنحاس: ٨٨/١، والإتحاف: ٤٢٥/١.

وقد أُوقِعَ هذا الفعل على الوقت كثيراً كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ  
وُقِفُّوا۟﴾<sup>(١)</sup>، ونحوه<sup>(٢)</sup>.

وقد خَرَّجَ أبو شامة أن ذلك مُقَيَّد بقراءة الخطاب، فقال: «فـ ﴿الَّذِينَ  
ظَلَمُوا۟﴾ مفعول: ﴿تَرَىٰ﴾ على قراءة الخطاب، و﴿إِذْ يَرَوْنَ﴾ ظَرْفٌ للرؤية،  
وهو في الموضعين من رؤية البصر.

ويجوز أن يكون: ﴿إِذْ يَرَوْنَ﴾ بدلاً من: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ بدل  
اشتمال، كما قيل ذلك في قوله: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾<sup>(٣)</sup>،  
أي: ولو ترى زمان رؤية الظالمين العذاب، وقد صُرِّح بهذا المعنى في آيات كثيرة، نحو:  
﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُّوا۟ عَلَى النَّارِ ..... وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُّوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ  
..... وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ  
إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ..... وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فُزِعُوا فَلَا  
فَوْتَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾<sup>(٦)</sup>.

وعلى قراءة الغيبة يكون: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ فاعل: ﴿يَرَىٰ﴾،  
و﴿إِذْ يَرَوْنَ﴾: مفعول على سياق هذه الآيات المذكورة. انتهى<sup>(٧)</sup>.

(١) - سورة الأنعام، الآية: ٢٧، ٣٠.

(٢) - انظر: المحرر: ٣٩/٢، والكشاف: ٣٥٤/١.

(٣) - سورة مريم، الآية: ١٦.

(٤) - سورة الأنعام، الآيات: ٢٧، ٣٠، ٩٣.

(٥) - سورة سبأ، الآيات: ٣١، ٥١.

(٦) - سورة الأنفال، الآية: ٥٠.

(٧) - إبراز المعاني: ٣٣٦/٢ - ٣٣٧.

وقرئ بكسر: ﴿أَنَّ﴾ على الاستئناف<sup>(١)</sup>، وفيه معنى: التعليل.

وليس يُراد بـ﴿إِذَا﴾ حقيقتها من الماضي بل مجرد الزمان، كما يُراد: ﴿إِذَا﴾<sup>(٢)</sup> لذلك<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۖ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾<sup>(٤)</sup> من غير تعرُّض لاستقبال<sup>(٥)</sup>.

وقال الفارسي: «إنما جيء بـ﴿إِذَا﴾ لتحقيق الأمر، ووقوعه لا محالة، وليدل على تقريبه من الوقوع، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَابُ النَّارِ﴾<sup>(٧)</sup>».

قلت: ومثله: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾<sup>(٩)</sup>.

قوله: (وَأَيُّ خِطَابٍ) مبتدأ، و(عَمَّ) خبره، و(بَعْدُ): ظرف مقطوع عن الإضافة، أي بعد ذكر: (الرَّيْحِ)<sup>(١٠)</sup>، والعامل فيه: (عَمَّ)، أي: «عَمَّ بَعْدَ ذِكْرِ الرِّيحِ».

(١) - قراءة متواترة، قرأ بها: أبو جعفر، ويعقوب. انظر: النشر: ٢/٢٢٤، والإتحاف: ١/٤٢٥.

(٢) - في (ت): "كذلك".

(٣) - سورة الليل، الآية: ١ - ٢.

(٤) - انظر: البحر: ١/٦٤٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٠٣، والحجة للفارسي: ٢/٢٦٠.

(٥) - سورة الأعراف، الآية: ٤٤.

(٦) - سورة الأعراف، الآية: ٥٠، وقوله في: الحجة - بتصرف يسير -: ٢/٢٦٠.

(٧) - سورة النحل، الآية: ١.

(٨) - سورة الحجر، الآية: ٢، وانظر: البحر: ١/٦٤٦، والمحزر: ٢/٤٠، والكشاف: ١/٣٥٤.

(٩) - انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٨٤، وشرح شعلة: ص ٢٨٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ.

والاستفهام هنا للتعظيم، والتفخيم لشأن الخطاب، أي: هو خطابٌ عظيم لتعلقه بأمر فظيع من شدة عذاب يوم القيامة لمتَّخذي الأنداد من دون الله<sup>(١)</sup>، وأشار بقوله: [(عَمَّ)]<sup>(٢)</sup> إلى عمومته لكل إنسان كما تقدم شرحه.

(وَلَوْ تَرَى) على هذا خبر مبتدأ محذوف؛ لدلالة السياق عليه، أي: محله ولو ترى، أي: محلّ الخطاب هذا اللفظ، فإنه واقع فيه<sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن يكون: (أَيُّ حَدِّطَ) خبراً مقدّماً، (وَلَوْ تَرَى) مبتدأ مؤخر<sup>(٤)</sup>، كقولك: «أَيُّ رَجُلٍ زَيْدٌ»، على سبيل التعظيم، لا حقيقة الاستفهام<sup>(٥)</sup>.

(وَبَعْدَ) متعلق بـ(عَمَّ)، و(عَمَّ): في موضع جر نعتاً لـ(خطاب)، أي: «وَأَيُّ حَدِّطَ خطاب عامٌ بعد / ذكر الريح».

قوله: (وَفِي إِذْ يَرَوْنَ) خبرٌ مقدّم، و(الياء) مبتدأ مؤخر، و(بالضّم) متعلق بـ(كُلُّ)، و(كُلُّ) نُصِبَ على الحال من: (الياء) على إضمار «قد» عند بعضهم، والتقدير: «والياء في إذ يرون مُكَلَّلٌ بالضّم».

والتكليل: عبارة عن الإحاطة بالشيء، ومنه: «رَوْضَةٌ مُكَلَّلَةٌ»، أي: «كُلَّتْ بالنُّور والنبات»، والإكليل: «عَصَابَةٌ مِنْ جَوْهَرٍ نَفِيسٍ تُجَعَّلُ عَلَى رَأْسِ الْمَلِكِ، وَنَحْوِهِ»<sup>(٦)</sup>، وكأنه جعل الضّمة على الياء بمنزلة الإكليل على رأس [المَلِكِ]

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٦/٢، وفتح الوصيد: ٦٨٤/٢، والدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٩/أ، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٣، وشرح السنباطي: ٣٨٣/٢.

(٢) - "عَمَّ" سقطت من كلتا النسختين، وما أثبتته لعله الصواب؛ لموافقة السياق، ولأنه هو المتقدم لما ذكر.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٣.

(٤) - العبارة في (ت) هكذا: "خبرٌ مقدّم، (ولو ترى): مبتدأ مؤخر".

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٣.

(٦) - انظر: اللسان: مادة "كلل" ١٠٣/١٣.

و[<sup>(١)</sup>لابسه، وهو تشبيه حسن، فإن الحركة كالمكّلة للحرف الذي هي عليه<sup>(٢)</sup>].

ويجوز أن يكون: (الياء): مبتدأ، و(كلل): خبره، وبـ(الضم): متعلق به<sup>(٣)</sup> (وفي إذ يرون): بيان، فيتعلق بمحذوف، أي: «أعني: ذلك في إذ يرون».

وجعله أبو عبد الله: متعلقاً بـ(كلل)<sup>(٤)</sup>، وهو على عادته من تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل.

ويجوز أن يكون: بـ(الضم): متعلقاً بمحذوف حالاً من الضمير المستتر في (إذ يرون)، كقولك: «في الدار زيد قائماً»، فـ«قائماً»: حال من الضمير المستتر في الخبر، ولا يضر الفصل بالمبتدأ بين الحال وصاحبها.

#### ٤٩٤ - وَحَيْثُ أَتَى خُطُواتُ الطَّاءِ سَاكِنٌ وَقُلْ ضَمُّهُ عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَثَلَا

أخبر أن الطاء من: ﴿خُطُواتُ الشَّيْطَانِ﴾<sup>(٥)</sup> ساكن حيث أتى في القرآن، وهو وارد في القرآن العظيم في خمسة مواضع: في هذه السورة اثنان، وفي الأنعام واحد<sup>(٦)</sup>، وفي النور اثنان<sup>(٧)</sup>.

(١) - ما بين المعكوفتين ساقط من (ت).

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٦٨٦/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢، وشرح شعله: ص ٢٨١، والسراج: ص ١٥٩

(٣) - "به" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٢/٢.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٦٨، والآية: ٢٠٨.

(٦) - في الآية: ١٤٢.

(٧) - في الآية: ٢١.

ثم أَخْبَرَ أَنَّ ضَمَّ الطَّاءِ مَرْوِي عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ<sup>(١)</sup>، وَالزَّايِ، وَالْكَافِ، وَالرَّاءِ، مِنْ قَوْلِهِ: (عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَتَّلًا)، وَهُمْ: حَفْصٌ، وَقَنْبَلٌ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَالْكَسَائِيُّ، فَتَعَيَّنَ لغيرهم السُّكُونُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ أَوَّلًا، وَلَوْ لَمْ يُنْصَ عَلَيْهِ أَوَّلًا، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الضَّمِّ فَقَطْ؛ لِأَخْذِ اللَّبَاقِينَ: بِالْفَتْحِ عَلَى مَا أَصْلَهُ<sup>(٢)</sup>، وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ السُّكُونِ؛ لِأَخْذِ ضِدِّهِ وَهُوَ: الْفَتْحُ، فَلِذَلِكَ نَصَّ عَلَى الْقَرَاءَتَيْنِ، كَأَنَّهُ قَالَ: الطَّاءُ سَاكِنَةٌ مِنْ: ﴿خُطُوبَاتٍ﴾ حَيْثُ وَرَدَتْ لِكُلِّ الْقَرَاءِ، إِلَّا لِمَنْ اسْتَشْنَى مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup>.

وَالْوَجْهُ فِي السُّكُونِ: أَنَّهُ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ مُفْرَدَهُ سَاكِنِ الطَّاءِ، فَتَبِعَهُ الْجَمْعُ، وَأَيْضًا فَهُوَ أَخَفُّ مِنَ التَّحْرِيكِ بِالضَّمِّ الَّذِي هُوَ أَثْقَلُ الْحَرَكَاتِ<sup>(٤)</sup>.

وَالْوَجْهُ فِي ضَمِّ الطَّاءِ: إِرَادَةُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ «فُعْلَةً» إِذَا كَانَتْ اسْمًا جَازَ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ<sup>(٥)</sup>: -

الإِتْيَانُ بِالْأَصْلِ، وَهُوَ: السُّكُونُ<sup>(٦)</sup>.

(١) - "المهملة" زيادة من (ت).

(٢) - أي: على ما أصله في المقدمة بقوله: (وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرُّفْعُ سَاكِنًا فَغَيْرُهُم بِالْفَتْحِ وَالتَّصْبِيبِ أَقْبَلًا). متن الشاطبية البيت رقم (٦٢).

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٣/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٤، والسراج: ص ١٥٩.

(٤) - انظر: الحجة لابن خالويه ص ٤٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢١، والكشف: ٢٧٤/١، وشرح الهداية: ١٨٨/١، والموضح: ٣٠٧/١، ومعاني الزجاج: ٢٤١/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣/أ.

(٥) - انظر هذه الأوجه في: الكتاب: ٥٧٩/٣-٥٨٠، والبحر: ٦٥١/١، والتبيان: ١٢٠/١، وكشف المشكلات: ٢٥٢/١، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٥.

(٦) - وهي لغة تميم، وطائفة من قيس. انظر: البحر: ٦٥١/١، وفتح الوصيد: ٦٨٧/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٥، ووجه القراءة به كما ذكر المؤلف: لأنه الأصل، وهو أيضاً أخف من الضم.

والإتباع وهو: أن تَضُمَّ العين إِتِّبَاعاً لحركة الفاء فَرَقاً بينها وبين الصفة<sup>(١)</sup>.

والفتح تخفيفاً، وذلك: «كَظَلَّمَات»، و«خُطَوَات»<sup>(٢)</sup>.

فلو كانت صفة لَزِمَتْ السكون نحو: «خَلَوَات»<sup>(٣)</sup>.

و«الْخُطُوة» بالضَّم ما بين القدمين<sup>(٤)</sup>، فالمعنى: لا تَسْلُكُوا مَسَالِكَ الشَّيْطَانِ، ولا تَرْدُوا مَوَارِدَهُ<sup>(٥)</sup>.

وبالفتح بعكس الفعل فهو: «مَرَّة»<sup>(٦)</sup> / من: «خَطَا يَخْطُو»، كـ«الضَّرْبَة» من [٤١٧/ب] «ضَرَبَ يَضْرِب».

(١) - لأن الضم هو الأصل في: الاسم دون الصفة، مثل: "غُرْفَة" و"غُرْفَات"، أما إن كانت صفة فتلزم السكون، فوجه القراءة به للفرق بينهما. قاله المهدوي في: شرح الهداية: ١٨٨/١، والهمذاني في: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٠/أ، ومكي في: الكشف: ٢٧٣/١، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والموضح: ٣١٠/١، والإتباع لغة: الحجاز. انظر: البحر: ٦٥١/١، والحجة للفارسي: ٢٦٨/٢.

ومما قيل في توجيههما: أنهما لغتان بمعنى واحد، مثل: "عُنُقٌ وَعُنُقٌ"، "وَطُنٌ وَطُنٌ". انظر: الحجة للفارسي: ٢٦٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨١، والتبيان: ١٢٠/١.

(٢) - قال السخاوي: "والفتح لا يكون إلا في الضرورة". فتح الوصيد: ٦٨٧/٢، وقال الزجاج: "والفتح شاذة قراءة، قوية لغة" معاني القرآن: ٢٤١/١، وانظر: الكتاب: ٥٨٠/٣، والبحر: ٦٥١/١، والتبيان: ١٢١/١، ومعاني القراءات: ص ٦٨.

(٣) - انظر: الكتاب: ٥٨٠/٣، ومعاني الزجاج: ٢٤١/١.

(٤) - انظر: الصحاح: مادة "خطا" ٢٧٠/٦، واللسان: مادة "خطا" ١٠٧/٥.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٨/٢ - ٣٣٩، والبحر: ٦٥٤/١، والطبري: ٩٢/٢، والمحزر: ٤٣/٢، والكشاف: ٣٥٦/١، والقرطبي: ٢١٤/٢.

(٦) - أي: المرة والفعل الواحد من الخطو، ومثل: "سَجْدَة، وسَجَدَات"، انظر: البحر: ٦٥١/١، والطبري: ٩٢/٢، والكشاف: ٣٥٦/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٠/أ.

وقد قرأ بذلك: أبو السَّمَّال<sup>(١)</sup>: «خَطَوَات» بفتحين<sup>(٢)</sup>.

وَقَرَأَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: «خُطَوَات» بضمين وهمة<sup>(٣)</sup>، وذلك كهمزهم: «حَلَّاتُ السَّوِيقِ»<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن لا يُعْتَدَ بحركة الواو وهي الفتحة؛ فكأنها ساكنة بعد ضمة، فلذلك أَبْدَلَهَا همزة نحو<sup>(٥)</sup>:

أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَى مُؤَسَى.

قوله: (الطَّاءُ) مبتدأ، و(سَاكِنٌ) خبره، وذَكَرَ باعتبار اللفظ، و(حَيْثُ) ظرف مكان، وما بعده من الجملة في موضع خَفَضٍ بإضافته إليه، والعامل فيه: (سَاكِنٌ)، والتقدير: «الطَّاءُ سَاكِنٌ»<sup>(٦)</sup> حَيْثُ أَتَى خُطَوَاتُ.

(١) - هو: قنعب بن هلال بن أبي قنعب البصري أبو السَّمَّال العدوي، من أئمة العربية، قرأ على هشام السيريري، وعباد بن بشر، وأخذ عنه أبو زيد الأنصاري، له رواية شاذة في الكامل للهندي. انظر: معرفة القراء: ٣٠٧/١، وغاية النهاية: ٢٧/٢.

(٢) - قراءة شاذة: منسوبة لأبي حرام الأعرابي في: مختصر الشواذ: ص ١٨، ولأبي السَّمَّال في: المحتسب: ٢٠٥/١، وانظرها في: البحر: ٦٥٣/١، والمحزر: ٤٤/٢، والكشاف: ٣٥٦/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٥/١.

(٣) - قراءة شاذة: منسوبة: لعمر بن عبيد وعيسى بن عمر في: مختصر الشواذ: ص ١٨، ولعلي عليه السلام، والأعرج في: المحتسب: ٢٠٥/١، وانظرها في: البحر: ٦٥٤/١، والمحزر: ٤٤/٢، والكشاف: ٣٥٥/١، والقرطبي: ٢١٤/٢، والبيان: ١٢١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٥/١.

(٤) - أي: تُخَرَّجُ هذه القراءة على أنها مِمَّنْ تَهْمَزُ العرب ولا حَظٌّ له في الهمز، كما مثَّلَ المؤلف، ومثله أيضاً: "وَرَثَاتُ رُوحِي بِأَيَاتٍ"، "والذئب يستنشئ ريح الغنم"، فهو من "خَطَوَات"، وليس من "أَخْطَأْتُ". انظر: المحتسب: ٢٠٥/١.

(٥) - صدر بيت لجريز، وهو في ديوانه: ص ١١٢، والخصائص: ١٧٥/٢، والأشباه والنظائر: ١٥٧/١، ومغني اللبيب: ٤٩٢/٢، والمحتسب: ١٢٦/١، والبحر: ١٦٧/١، وعجزه: "وَجَعَدَةُ إِذْ إِضَاءَهُمَا الْوَقُودُ".

(٦) - في الأصل زيادة بعد كلمة: "ساكن"، وهي: "أي"، والمثبت كما في: (ت).



وقيل: (حيث) منصوب بفعلٍ محذوف دلّ عليه: (ساكنٌ)، والتقدير: «وسكن طاءه حيث أتى خطوات»<sup>(١)</sup>.

و(الطاء ساكنٌ) جملةٌ مُستأنفةٌ قصدَ بها البيان، ولا بد من ضميرٍ، إما محذوف، أي: «الطاء منه»، أو قامت: «أل» مقامه، أي: «طاءه»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ضمه) مبتدأ، و(عن زاهدٍ) خبره، أي: «ضمه كائن، ومنقول عن زاهدٍ»، و(كيف) منصوب بـ(رتل) على أنه في موضع الحال، أو التشبيه بالظرف، أي: «على أي حال رتل قراءته»<sup>(٣)</sup>، وفاعل: (رتل) ضمير يعود على: (زاهد)، و(زاهد) صفةٌ لمحذوف، أي: «عن قارئ زاهد»؛ لأن شأن القارئ أن يستغني بالقرآن فيزهد فيما في أيدي الناس، من لم يُغنه القرآن لا أغناه الله<sup>(٤)</sup>.

و«الترتيل»: أن تأتي بكلمات القرآن مُفسّرةً مُبيّنةً<sup>(٥)</sup>، من قولهم: «تُغر رتل» إذا كان مُفلج الأسنان جميعها غير مصمت<sup>(٦)</sup>.

(١) - قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٣/٢، والجعبري في كثره (خ): ٣٤٤.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٣/٢.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٨٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧٣/٢، والسراج: ص ١٥٩.

(٤) - فيه إشارة إلى عدالة رواته ونقلته. انظر: فتح الوصيد: ٦٨٨/٢، وشرح شعله: ص ٢٨١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٠/أ، والسراج: ص ١٥٩.

ولعله يشير إلى حديث النبي ﷺ: "القرآن غني لا فقر بعده، ولا غنى دونه". أخرجه: أبو يعلى في مسنده: رقم: (٢٧٧٣)، والطبراني في الكبير: رقم: (٧٣٨)، والبيهقي في شعب الإيمان: رقم: (٢٦١٤)، كلهم عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال الهيثمي: "وفيه يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف". مجمع الزوائد: ١٥٨/٧، وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني: رقم: (١٥٥٨).

وقد جاء حديث بلفظ: "من لم يستغن بالقرآن فلا أغناه الله"، وهو حديث موضوع، ذكره العراقي في كتاب الموضوعات في الإحياء، رقم: (٢١٨)، وانظره في: تذكرة الموضوعات لابن طاهر الهندي: ص ٧٧، والفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشوكاني: رقم: (٩٣٧).

(٥) - انظر: الرعاية لتجويد القراءة لمكي: ص ١١٢، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري: ص ٦٠-٦١.

(٦) - انظر: الصحاح: مادة "رتل" ٥١٧/٤، واللسان: مادة "رتل" ٧٦/٦.

والألف في: (رثلاً) للإطلاق، والجملة من قوله: (ضَمُّهُ عَنْ زَاهِدٍ)، وما في حيزها في محل نصب بالقول، أي: «قل هذا اللفظ».

#### ٤٩٥- وَضَمُّكَ أُولَى السَّاكِنِينَ لِثَالِثٍ يُضَمُّ لَزُومًا كَسْرُهُ فِي نَدٍ حَلَا

أخبر عَمَّن رمز له بالفاء، والنون، والحاء المهملة، من قوله: (فِي نَدٍ حَلَا)، وَهُمْ: حمزة، وعاصم، وأبو عمرو، أنهم: يَكْسِرُونَ أَوَّلَ السَّاكِنِينَ إِذَا التَّقِيَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ، وكان ثالث الساكن الثاني مضموماً ضَمَّةً لازمة، وَسَتَأْتِي أمثلته، ولا يكون ذلك إلا والسَّاكِنِ الأول آخر كلمة، والسَّاكِنِ الثاني أَوَّلَ كلمة أُخْرَى، وتعين لِمَنْ لم يذكره في هذه الترجمة البقاء على الضم.

وذكر لفظ القراءتين؛ لأن تقييد إحداهما لا يُفْهَمُ القراءة الأُخْرَى، ألا ترى أن ضِدَّ الضم، والكسر معاً: الفتح، وليس هو قراءة لأحَدٍ<sup>(١)</sup>.

واعلم: أن الأَصْلَ في التقاء السَّاكِنِينَ: الكسر؛ لأن الكسر يُشَبِّهُ الجر، والسكون يُشَبِّهُ الجزم، والجزم أَخُو الجر من حيث أنهما من أَلْقَابِ الإعراب، وأن الجر في الأسماء عوض عن الجزم فيها، وأصل الجزم الإسكان، فَجُعِلَ أَخُو السكون وهو الكسر أَصْلًا في التقاء الساكنين<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إنما كان الأصل فيه الكسر؛ لأن الفتح والضم يَدْخُلَانِ في الفعل للإعراب فاخْتِيرَ فيه الكسر / لالتقاء الساكنين؛ لتقع المغايرة بين حالتي الإعراب والبناء، فقيل: «لم يَضْرِبِ الغلام» و«اضْرِبِ الغلام»، ثم حُمِلَ على الفعل جميع ما يلتقي فيه ساكنان<sup>(٣)</sup>.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٤/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٦.

(٢)- ذكر هذا ابن يعيش في شرح المفصل: ١٢٧/٩، وانظر: الكتاب: ١٥٢/٤-١٥٣.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٦٨٩/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧٥/٢.

وقيل: لأن الضمة ثقيلة جداً، والفتحة خفيفة جداً؛ لقربها من الساكن، والكسرة متوسطة بين ذلك، فاختيرت لتوسطها<sup>(١)</sup>.

والوجه في قراءة الكسر: المجيء بها على الأصل، ولأنها أخف من الضمة<sup>(٢)</sup>.

والوجه في قراءة الضم: الإتيان، وذلك أن الإتيان مطلوب في كلامهم، وقد احتيج هنا إلى تحريك الساكن الأول فأتى بحركة مطلوبة، وهي حركة الإتيان؛ ليحصل بها الغرضان: الإتيان، والخلوص من التقاء الساكنين، نحو: ﴿قَالَتُ أَخْرُجْ﴾<sup>(٣)</sup>، ولا يُعَدُّ بالساكن؛ لأنه حَاجَزٌ غير حصين<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو شامة - عند الاعتذار عن تأنيث: (أُولَى) من قوله: (أُولَى السَّاكِنَيْنِ) - «ويجوز أن يكون التأنيث في: (أُولَى) باعتبار الحركة، أي: أولى حركتي الساكنين، وذلك لأن الساكنين متى التقيا، فتارة يُحَرِّكُ الأول، وتارة يُحَرِّكُ الثاني، نحو: «مَنْ الرَّجُلُ»، و«انْطَلَقَ»، لما سُكِّنَتِ اللام تخفيفاً، كما في: «خاء»، «فَخَذَ»، وكانت القاف ساكنة للأمر، فُتِحَتِ القاف لالتقاء الساكنين، فحَرَكَةُ السَّاكِنِ الأول في: «مَنْ الرَّجُلُ»، هي أولى حركتي الساكنين<sup>(٥)</sup>.

قال: ولا يُحَرِّكُ الساكن الأول إلا إذا كان التقاء الساكنين في كلمتين، أو ما هو في حكم كلمتين، كهزمة الوصل، أو نقول الحركة الأولى هي: حركة الساكن الأول في الوصل، والحركة الثانية هي: حركة همزة الوصل إذا ابتدأت بها ووقفت على

(١) - انظر: شرح المفصل: ٢٧/٩، واللائي الفريدة: ٥٧٥/٢.

(٢) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والكشف: ٢٧٤/١، وكشف المشكلات: ٢٥٤/١، والموضح:

٣١٢/١، والبيان: ١٢٣/١، والبحر: ٦٦٤/١.

(٣) - سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٤) - والإتيان أسهل على اللسان وأيسر، فهو خروج من ضم إلى ضم، وفيه تنبيه على حركة همزة

الساقطة في الدرج. انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٢، والكشف: ٢٧٥/١

، وشرح الهداية: ١٨٩/١، وكشف المشكلات: ٢٥٥/١، والموضح: ٣١١/١، والإتحاف: ٤٢٨/١،

والبحر: ٦٦٥/١، والبيان: ١٢٣/١.

(٥) - انظر: الكتاب: ٢٦٥/٢.

الأول، والحركتان معاً لا يجتمعان، فَمَهُمَا حركت الأول بطلت حركة الهمزة، وإذا بطلت حركة الأول حركت الهمزة». انتهى<sup>(١)</sup>.

وهو كلام مُشْكِل جداً، وحلُّه أن نقول<sup>(٢)</sup>: مراده بالحركة الأولى حركة نحو: «مَنْ الرجل»، ومراده بالحركة الثانية حركة نحو: ﴿قَالَتُ أَخْرُجُ﴾ مِمَّا يُضَمُّ للإتباع، وزعم أن الحركة هي حركة همزة: ﴿أَخْرُجُ﴾ مثلاً جُعِلَتْ في تاء: ﴿قَالَتُ﴾ وسأوضح هذا - إن شاء الله تعالى -.

وقال أبو عبد الله: «والحجة لِمَنْ ضَمَّ الأول منهما بمجموع أمرين:-

أحدهما: طلب الخفة؛ لأن الخروج من كَسْرٍ إلى ضمٍّ ثَقِيلٍ، والحائل بينهما غير مُعْتَدٍّ به؛ لضعفه بسكونه.

والثاني: التنبيه على أن الهمزة المحذوفة من الكلمة الثانية تُضَمُّ في حال الابتداء، وإنما نَبَّه عليها بضمِّ هذه الحروف لكونها في محلها». انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقد تقدم في كلام أبي شامة ما يدل على هذا، وهو: أنك إذا قلت: ﴿قَالَتُ أَخْرُجُ﴾ وَضَمَمْتُ التاء، فالضمة هي ضمة همزة: ﴿أَخْرُجُ﴾ جُعِلَتْ على<sup>(٤)</sup> التاء منبهة على أن حركتها هي الضم.

(١) - إبراز المعاني: ٣٤٠/٢.

(٢) - "نقول" سقطت من (ت).

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٧٦/٢، وانظر: الكشف: ٢٧٥/١، وشرح الهداية: ١٨٩/١، والموضح: ٣١٢/١،

والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣١/ب، والبحر: ٦٦٥/١.

(٤) - "على" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

ثم قال<sup>(١)</sup>: «والدليل على أن العلة مجموع الأمرين اتفاقهم على الكسّر في نحو: ﴿قُلِ الرُّوحُ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿عَادُ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(٣)</sup> إذ لو كانت العلة وحدها طلب الخفة بالإتباع / لضمّوا اللام والتنوين، ولو كانت العلة وحدها التنبيه على حركة الهمزة - [٤١٨/ب] في الابتداء لفتحوا اللام والتنوين، وإنما اشترطوا مجموع الأمرين للاستظهار بقوة السبب على الخروج عن الأصل». انتهى<sup>(٤)</sup>.

قلت: الإتباع وحده علة مستقلة في ذلك، ويدل عليه أنهم راعوا حركة الإتباع، وتركوا حركة الإعراب، وذلك كقراءة أبي جعفر<sup>(٥)</sup>: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا﴾<sup>(٦)</sup> بضم التاء إتباعاً لحركة الجيم<sup>(٧)</sup>.

وأما قوله: «والدليل على أن العلة مجموع الأمرين اتفاقهم على الكسر في نحو: ﴿قُلِ الرُّوحُ﴾، ﴿عَادُ الْمُرْسَلِينَ﴾ ... إلى آخره».

جوابه: أن الإتباع إنما امتنع في ذلك، وما شاكه نحو: ﴿إِنْ أَلْحَكُمُ﴾<sup>(٨)</sup> من حيث إنه قد فصل بين الساكن الأول وبين الحركة التي على الثالث كلمة أخرى، وهي: «أل» التي للتعريف، فبعدها بفصل كلمة، ولاسيما على رأي الخليل فإنها

(١) - الكلام موصول لأبي عبد الله الفاسي.

(٢) - سورة الإسراء، الآية: ٨٥.

(٣) - سورة الشعراء، الآية: ١٢٣.

(٤) - اللآلئ الفريدة - بتصرف يسير - : ٥٧٦/٢.

(٥) - هو: الإمام يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور القدر، قرأ على ابن عباس وأبي هريرة، وقرأ عليه نافع بن أبي نعيم، وسليمان بن جمار وغيرهم، ت: ١٣٠هـ. انظر: غاية النهاية: ٣٨٢/٢.

(٦) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٣٤.

(٧) - انظر: النشر: ٢/٢١٠، والإتحاف: ١/٣٨٧، والبحر: ١/٣٠٢، والدر المصون: ١/٢٧٢.

(٨) - سورة الأنعام، الآية: ٥٧، ويوسف، الآية: ٤٠، و ٦٧.

عنده حَرْفٍ مَعْنَى، كـ«هَلْ»، و«بَلْ»، و«قَدْ»، وهذا وارد على إطلاق الناظم كما ستقف عليه<sup>(١)</sup>.

وقوله: (يُضَمُّ لُزُومًا) صفة: (لثَالِثٍ)، وَتَحَرَّزَ مِنَ الثَّالِثِ الذي يُضَمُّ ضَمًّا عارضاً، وذلك يشمل [أنواعاً]<sup>(٢)</sup>:-

أحدهما: ما يتغير ضَمُّه نحو: ﴿إِنْ أَمْرُؤًا﴾<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ «رَاءَهُ» مَضْمُومَةٌ لَضَمِّ هَمْزَتِهِ، فإذا فُتِحَتْ هَمْزَتُهُ نَصَبًا، أو كُسِرَتْ جَرًّا تَبَعَتْهَا الْعَيْنُ، نحو: «إِنْ أَمْرَاءٌ رَأَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ»<sup>(٤)</sup>.

والثاني: ما كان أصله الكسر، ثم عَرَضَ فِيهِ الضم نحو: ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾<sup>(٥)</sup> الأصل: «أَنْ أَمْشُوا» مثل: «أَنْ اضْرِبُوا» في الصحيح، فاستثقلت الضمة على الياء فَحُذِفَتْ فَالتَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَوَاوُ الضمير، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لالتقاء الساكنين، ثم جُعِلَتِ الْكُسْرَى ضَمَةً لِتَصِحَّ الْوَاوُ، فَالضمة عَارِضَةٌ لَطَرَاءِهَا<sup>(٦)</sup>.

وقيل: بل نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى الشَّيْنِ بَعْدَ سَلْبِهَا حَرَكَتَهَا، وَهِيَ الْكُسْرَى، فَهِيَ عَارِضَةٌ بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عَلَى الشَّيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي الْكَلِمَةِ<sup>(٧)</sup>.

(١)- انظر: الدر المصون: ٢/٢٤١، والإتحاف: ١/٤٢٩.

(٢)- في كلتا النسختين: "أنواع"، وما أثبتته - بالنصب - يقتضيه السياق.

(٣)- سورة النساء، الآية: ١٧٦.

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٩١، وإبراز المعاني: ٢/٣٤٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٣، وميرز المعاني في شرح حرز الأماني (خ): ٩١/ب، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ، والسراج: ص ١٦٠، والكشف: ١/٢٧٦، والإتحاف: ١/٤٢٩.

(٥)- سورة ص، الآية: ٦.

(٦)- انظر: أوضح المسالك: ٤/٣٤٧، وشرح ابن عقيل: ٢/٥١٣-٥١٤، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٦، والكشف: ١/٢٧٦، والإتحاف: ١/٤٢٩.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٤، والكشف: ١/٢٧٧-٢٧٨.

وقيل: في تقرير نحو: «أَنْ أَمْشُوا» ويائه: أَنْ «شِينَه» مَكْسُورَةٌ في المضارع، وَأَمْراً لواحد، وَأَمْراً لاثنين، نحو: «يَمْشِي»، و«أَمْشٍ» و«أَمْشِيَا» بخلاف: «أَنْ ادْعُوا» فَإِنَّ الضم لازم، ألا ترى إلى ثبوته في المضارع، وأمر الواحد، والاثنين نحو: «نَدْعُوا»، و«ادْعُوا»<sup>(١)</sup>.

والثالث: ما كانت حركة الثالث حركة إعراب نحو: ﴿بِغُلْمٍ آسَمُهُ يَحْيَى﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿عَزِيرٌ أَبْنُ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> فيمن نَوَّن: ﴿عَزِيرٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو شامة: «أي يكون الضم لازماً لا عارضاً، وذلك مثل: ﴿أَخْرُجْ﴾، ﴿ادْعُوا﴾ ضَمَةُ الرَاء والعين لازمة لهذه البنية، مُسْتَحَقَّةٌ فيها بطريق الأصالة، احتُرِزَ بذلك من الضمة العارضة - فذكر الأنواع الثلاثة نحو: ﴿إِنْ أَمْرُؤُا﴾، ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾، ﴿بِغُلْمٍ آسَمُهُ يَحْيَى﴾، ﴿عَزِيرٌ أَبْنُ اللَّهِ﴾ - ثم قال: والتمثيل بـ﴿عَزِيرٌ﴾ إنما ينفع في قراءة مَنْ نَوَّنَه، والذي نَوَّنَه اثنان: عاصم، والكسائي، وكلاهما يكسر التنوين، أما عاصم فعلى أصله من كَسَرَ / أَوَّلَ الساكنين مطلقاً، وأما الكسائي فلاجل عروض الضمة في: ﴿أَبْنُ﴾. انتهى<sup>(٥)</sup>.

وقوله: (لِثَالِثٍ) تحرّز من أن يكون الضم في حَرْفٍ رَابِعٍ، نحو قوله: ﴿أَنْ أَتَقُوا اللَّهَ﴾<sup>(٦)</sup> فالضمة على القاف، والقاف رابعة؛ لأن التاء مشددة، فهي: تاءان

(١) - انظر: شرح ابن عقيل: ٤٢٥/٢، واللائي الفريدة: ٥٧٤/٢، والسراج: ص ١٦٠.

(٢) - سورة مريم، الآية: ٧.

(٣) - سورة التوبة، الآية: ٣٠.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤١/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٦، وشرح شعله: ص ٢٨٢، والإتحاف:

٤٢٩/١، ونَوَّن: ﴿عَزِيرٌ﴾ عاصم، والكسائي، انظر: التيسير: ص ٩٦.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٤١/٢.

(٦) - سورة النساء، الآية: ١٣١.

أُدْغِمْتَ أُولَاهُمَا فِي الثَّانِيَةِ، فَلَا جَرَمَ أَنَّهُ جُزِمَ بِكَسْرِ نُونٍ: ﴿أَنَّ﴾ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، هَذَا مَعَ أَنَّ ضَمَّةَ الْقَافِ عَارِضَةٌ<sup>(١)</sup>.

وقوله: (لِثَلَاثٍ) إِنَّمَا عَدَّهُ ثَلَاثًا؛ لِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:-

إِذَا: لِأَنَّهُ عَدَّ قَبْلَهُ السَّاكِنَ، وَقَبْلَ السَّاكِنِ هَمْزَةٌ وَصَلٌ؛ نَظَرًا إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالْكَلِمَةِ الَّتِي أُولَاهَا هَمْزَةٌ وَصَلٌ، إِذِ الْكَلَامُ فِي نَحْوِ: ﴿أَنْقُصْ﴾، وَ﴿أَخْرِجْ﴾، وَلِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْخَطِّ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ، الثَّلَاثُ مِنْهَا هُوَ الْمَضْمُومُ.

وِإِذَا: لِأَنَّهُ عَدَّ السَّاكِنَ الْأَوَّلَ فِي جُمْلَةِ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ مُتَعَلِّقٌ بِهِ، فَيَعُدُّهُ فِي الْوَصْلِ السَّاكِنَ الثَّانِي، وَبَعْدَهُمَا الْحَرْفَ الْمَضْمُومَ.

وَأَمَّا هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَقَدْ انْخَدَفَتْ دَرَجًا فَالْتَقَى السَّاكِنُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْوَاقِعُ آخِرَ الْكَلِمَةِ الْأُولَى بِالسَّاكِنِ الثَّانِي مِنَ الْكَلِمَةِ الْأُخْرَى وَهُوَ الْوَاقِعُ بَيْنَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَبَيْنَ الْحَرْفِ الْمَضْمُومِ فَوَجِبَ تَحْرِيكُ الْأَوَّلِ، فَمِنْهُمْ مَنْ كَسَرَ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَمَّ لِلِإِتْبَاعِ؛ كَرَاهَةِ الْخُرُوجِ مِنْ كَسَرٍ إِلَى ضَمٍّ، وَلَمْ يُعْتَدِ بِالسَّاكِنِ لِأَنَّهُ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَى النَّازِمِ: ﴿قُلِ الرُّوحُ﴾<sup>(٣)</sup>، وَ﴿إِنَّ الْحُكْمُ﴾<sup>(٤)</sup>، وَ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾<sup>(٥)</sup> فَإِنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ الضَّابِطِ الْمَذْكُورِ<sup>(٦)</sup>.

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤٢/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٦.

(٢)- قال هذا أبو شامة، وثقل عنه بتصرف يسير، انظر: إبراز المعاني: ٣٤١/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٦، وشرح شُعَلَةُ: ص ٢٨٢.

(٣)- سورة الإسراء، الآية: ٨٥.

(٤)- سورة الأنعام، الآية: ٥٧، ويوسف، الآية: ٤٠، ٦٧.

(٥)- سورة الروم، الآية: ٢.

(٦)- أي: قول الناظم: (لِثَلَاثٍ يُضَمُّ لُرُومًا). انظر: إبراز المعاني: ٣٤١/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٧، وشرح شُعَلَةُ: ص ٢٨٢.



وصاحب التيسير لما ضَبَطَ مَحَلَّ الخلاف قال: «إذا كان بعد الساكن الثاني ضمة لازمة وابتدأت الألف بالضم». انتهى<sup>(١)</sup>.

فقوله: «وابتدأت الألف بالضم»، يُخرج نحو: ﴿إِنْ أَمْرُؤًا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿بِغُلْمٍ أَسْمُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿عَزِيزٌ أَبْنُ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿قُلِ الرُّوحُ﴾ و﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾، ﴿إِنْ أَلْحُكُمُ﴾؛ لأن الهمزة في نحو: ﴿إِنْ أَمْرُؤًا﴾، و﴿أَنْ أَمْشُوا﴾، و﴿بِغُلْمٍ أَسْمُهُ﴾، ﴿عَزِيزٌ أَبْنُ﴾ إذا ابتدئ بها كُسِرَتْ، والهمزة في: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾، و﴿قُلِ الرُّوحُ﴾، و﴿إِنْ أَلْحُكُمُ﴾ إذا ابتدئ بها فَتِحَتْ فلم يرد عليه شيء، فهذا القيد كافٍ مُستغنٍ عن قولنا: «ضُمَّةٌ لازِمةٌ».

ومكي بن أبي طالب لم يذكر غير القيد الذي ذكره الداني<sup>(٦)</sup>، وكذا ابن شريح<sup>(٧)</sup> أيضاً.

قال مكي: «اختلفوا في الساكنين إذا اجتمعا من كلمتين، وكانت الألف التي تدخل على الساكن الثاني في الابتداء تُبْتَدَأُ بالضم»<sup>(٨)</sup>.

(١) - التيسير: ص ٦٧.

(٢) - سورة النساء، الآية: ١٧٦.

(٣) - سورة ص، الآية: ٦.

(٤) - سورة مريم، الآية: ٧.

(٥) - سورة التوبة، الآية: ٣٠.

(٦) - انظر: التبصرة: ص ٤٣٤.

(٧) - انظر: الكافي في القراءات السبع: ص ٣١٧، وابن شريح هو: أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح، الرعييني الإشبيلي، الإمام المقرئ، كان من جلة قراء الأندلس، أجازته مكي بن أبي طالب، وأخذ عن أبي ذر الهروي، والحسن بن محمد صاحب "الروضة"، وأبي العباس المصري، له: "الكافي"، و"التذكير"، ت: ٤٧٦هـ. انظر: معرفة القراء: ٨٢٤/٢ - ٨٢٥، وغاية النهاية: ١٥٣/٢.

(٨) - التبصرة في القراءات السبع: ص ٤٣٤.

ولذا قال ابن شريح: «الاختلاف في الساكن الذي بعده فَعْلٌ فيه أَلْفٌ وَصَلٍ  
تُبْتَدَأُ بالضم». انتهى<sup>(١)</sup>.

قال أبو شامة: «فلو أن الناظم قال:

وَإِنْ هَمْزٌ وَصَلٍ ضُمَّ بَعْدَ مُسْكَنٍ فَحَرَّكَهْ ضَمًّا كَسْرُهُ فِي نَدٍ حَلَا

أي: فَحَرَّكَ ذَلِكَ الْمُسْكَنَ بِالضَّمِّ وَاكْسِرْهُ لِمَنْ رَمَزَ لَهُ لَكَانَ أَبِينِ، وَأُسْهَلَ  
عَلَى الطَّالِبِ، قَالَ: إِلَّا أَنْ فِي بَيْتِ الشَّاطِطِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِشَارَةً إِلَى عِلَّةِ الضَّمِّ». انتهى<sup>(٢)</sup>.

/ واتفق أنه لم يتأت ذلك إلا والكلمة الثانية المشتملة على الساكن الثاني [٤١٩/ب]  
مُبْتَدَأَةٌ بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقَعَ الْمَضْمُومُ ثَالِثًا، وَبَيْنَ السَّاكِنَيْنِ سَاكِنٌ  
آخَرٌ إِلَّا فِي هَذَا النَّوْعِ لِأَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ تُحْذَفُ فِي الدَّرَجِ.

قوله: (وَضَمُّكَ) مَبْتَدَأٌ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ، وَ(أُولَى السَّاكِنَيْنِ)  
مَفْعُولٌ بِالْمُصَدَّرِ<sup>(٣)</sup>.

وكان من حَقِّهِ أَنْ يَقُولَ: «أَوَّلُ السَّاكِنَيْنِ»، بِالتَّذْكِيرِ، وَإِنَّمَا أَتَتْ - قَالَ أَبُو عَبْدِ  
اللَّهِ - : «لأنه أضافه إلى: (السَّاكِنَيْنِ)، والمراد بهما النوعان من السَّوَائِنِ المذكورة في  
هذا الفصل، وأعني بالنوعين: ما وَقَعَ أَوَّلًا وَآخِرًا، وكان أصل الكلام: «وَضَمُّكَ  
السَّوَائِنِ الْأُولَى مِنَ السَّاكِنَيْنِ»، فَحُذِفَ الْمُوصُوفُ، وَأَقَامَ الصِّفَةُ مَقَامَهُ، ثُمَّ بَالِغٌ فِي  
الِاخْتِصَارِ فَحَذَفَ لَامَ التَّعْرِيفِ وَحَرَفَ الْجَرِّ، وَأَضَافَ، فَقَالَ: (وَضَمُّكَ أُولَى  
السَّاكِنَيْنِ).

(١) - الكافي في القراءات السبع: ص ٣١٧

(٢) - إبراز المعاني: ٣٤٢/٢ - ٣٤٣.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٩/٢، واللائي الفريدة: ٥٧٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

ونظير ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَابِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>،  
كان أصل الكلام: «والرسول يدعوكم في الطائفة الأخرى منكم»، أي: «في  
ساقيتكم» فحذفت «الطائفة» فبقي: «في الأخرى منكم»، ثم حذف لام التعريف،  
وحرف الجر، وأضيفت الصفة إلى ضمير المخاطبين، فقول: ﴿فِي أَخْرَابِكُمْ﴾،  
ومنه: ﴿وَقَالَتْ أُولَهُمْ لِأَخْرَابِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>.. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو شامة: «وكان الوجه أن يقول: «أول الساكنين»، بالتذكير فلم يتزن  
له البيت، فعُدل إلى التأنيث، ولم يستعرض الشيخ<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - لبيان، وقال غيره  
التقدير: «وَضَمُّكَ السَّوَائِنِ الْأُولَى مِنَ السَّاكِنِينَ، ثم حذف الموصوف ولام التعريف  
وأضاف». انتهى<sup>(٥)</sup>.

قلت: هذا هو الذي قدمته عن أبي عبد الله.

ثم قال<sup>(٦)</sup>: «ويجوز أن يكون أُثِّت باعتبار المدلول - كما ذكرنا في شرح قوله:  
(غير عَشْرٍ لِيَعْدِلَا)<sup>(٧)</sup> - لأن السَّكُون واقع في حَرْفٍ من حروف الهجاء، وأَسْمَاءُ  
حروف الهجاء يجوز تأنيثها، فَأُثِّت لفظ: (أُولَى) بهذا الاعتبار، وذكر لفظ:  
(السَّاكِنِينَ) على الأصل.

ويجوز أن يكون التأنيث في: (أُولَى)، باعتبار الحركة، أي: أولى حركتي  
السَّاكِنِينَ<sup>(٨)</sup>.

(١) - سورة آل عمران، الآية: ١٥٣.

(٢) - سورة الأعراف، الآية: ٣٩.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢.

(٤) - يقصد: الشيخ علم الدين، أبا الحسن، علي بن محمد السخاوي.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٣٩/٢ - ٣٤٠.

(٦) - الكلام لأبي شامة.

(٧) - متن الشاطبية، من البيت رقم (٣٣٩)، باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف.

(٨) - إبراز المعاني: ٣٤٠/٢، وانظر: كثر الجعبري (خ): ٣٤٧، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

فَذَكَرَ مَا قَدَمْتَهُ عَنْهُ.

قوله: (لِثَالِثٍ) متعلق بـ(ضَمَّكَ)، أي: «لأجلِ ثَالِثٍ»، و(يُضَمُّ لَزُومًا): في موضعِ جَرِّ نَعْتًا: (لِثَالِثٍ)، و(لَزُومًا) نعت لمصدر محذوف، أي: «يُضَمُّ ضَمًّا لازِمًا»، أو جُعِلَ نفس اللزوم مبالغة، أو على حَذْفٍ مضاف، أي: «ضَمًّا ذا لزومٍ»، ويجوز أن يكون: مصدرًا في موضع الحال، أي: «يُضَمُّ حَالُ كونه ذا لزوم للضم»، وهو قريب من معنى الأول<sup>(١)</sup>.

قوله: (كُسْرُهُ) مبتدأ ثان، والضمير يعود على: (ضَمَّكَ)، و(فِي نَدٍ) خبره، و(حَلَا) في محل جر نعتًا لـ(نَدٍ)، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، والتقدير: «وَضَمَّكَ الأول من الساكنين لأجلِ ثَالِثٍ مضموم ضَمًّا لازِمًا كُسِرَ ذلك الضم كائن في محلٍّ لَيْنٍ رَطْبٍ حُلُوٍّ»<sup>(٢)</sup>.

/ ويجوز أن يكون: (حَلَا): جملة فعلية في موضع رَفَعٍ خبرًا للمبتدأ الثاني، [أ/٤٢٠] و(فِي نَدٍ): متعلق به، والجملة أيضًا خبر الأول، والتقدير: «كُسْرُهُ حَلَا في مكانٍ نَدٍ»، أي: لَيْنٍ سَهْلٍ.

ويجوز أن يكون: (فِي نَدٍ) خبر أول، و(حَلَا): جملة فعلية<sup>(٣)</sup> في موضع خبر ثان، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ الأول: (لِثَالِثٍ)، أي: «ضُمَّ أَوَّلُ كلِّ<sup>(٤)</sup> ساكنين واقعين عند كلِّ ثَالِثٍ يُضَمُّ ضَمًّا لازِمًا»، فتكون هذه اللام للتوقيت لا للتعليل<sup>(٥)</sup>.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤١/٢، والآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٥، وشرح شعلة: ص ٢٨٢.

(٢) - قال الفاسي - عن قوله: (فِي نَدٍ) -: "وفيه ثناء على قراءة الكسر لأنه الأصل". الآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٦٩٢/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣١/أ.

(٣) - "فعلية" سقطت من (ت).

(٤) - "كل" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٩/٢.

ثم بيّن القراءة الأخرى فقال: (كَسْرُهُ فِي نَدِّ حَلَا)، ثم ذَكَرَ أمثلة ذلك فقال:

٤٩٦- قُلِ ادْعُوا أَوْ انْقُصْ قَالَتْ اخْرُجْ أَنْ اعْبُدُوا وَمَحْظُورًا أَنْظَرْ مَعَ قَدْ اسْتَهْزَيْ اعْتَلَا

أتى بهذه الأمثلة الستة؛ لأن الوارد في القرآن العظيم من ذلك لا يخرج عنها، إذ الساكن الأول في القرآن إما: «لام»، وقد مثّل له بـ ﴿قُلِ ادْعُوا﴾<sup>(١)</sup>، وإما «واو»، وقد مثّل له بـ ﴿أَوْ انْقُصْ﴾<sup>(٢)</sup>، وإما: «تاء»، وقد مثّل له بـ ﴿قَالَتْ أَخْرُجْ﴾<sup>(٣)</sup>، وإما: «نون»، وقد مثّل له بـ ﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾<sup>(٤)</sup>، وإما: «تنوين»، وقد مثّل له بـ ﴿مَحْظُورًا أَنْظَرْ﴾<sup>(٥)</sup>، وإما: «دال»، وقد مثّل له بقوله: ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقد جمَعَ ابن الفحّام<sup>(٧)</sup> ذلك غير التنوين في قولك: «لتنود»<sup>(٨)</sup>.

(١)- سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٢)- سورة المزمل، الآية: ٣.

(٣)- سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٤)- سورة نوح، الآية: ٣.

(٥)- سورة الإسراء، الآية: ٢٠، ٢١.

(٦)- من مواضعها: سورة الأنعام، الآية: ١٠.

(٧)- هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف القرشي الصقلي، المعروف: بـ "ابن الفحّام"، العلامة، المحقق، أخذ عن أبي العباس المصري، وعبد الباقي بن فارس، وقرأ عليه أبو طاهر السلفي، وعبد الرحمن بن خلف الله، له: "التجريد في القراءات السبع". ت: ٥١٦هـ. انظر: معرفة القراء: ٩٠٩/٢-٩١٠، وغاية النهاية: ٣٧٤/١.

(٨)- انظر: التجريد لبغية المريد في القراءات السبع: ص ٣٣٩.

ومثل: ﴿قُلِ ادْعُوا﴾: ﴿قُلِ انْظُرُوا مَاذَا﴾ في يونس<sup>(١)</sup>، ولا ثالث لهما،  
ومثل: ﴿أَوْ أَنْقِصْ﴾: ﴿أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دَيْرِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾<sup>(٣)</sup>،  
ولا رابع لهما.

ومثل: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾: ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>،  
﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِلَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿أَنْ أَغْدُوا عَلَى حَرِّكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>.  
وأما ﴿قَالَتْ أَخْرِجْ﴾، ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾ فلا ثاني لكل واحد منهما.  
وأما التنوين فورد في: اثني عشر موضعاً<sup>(٩)</sup>.

وإنما ذكر هذه القاعدة هنا، وليس في هذه السورة شيء من هذه الألفاظ  
الستة؛ لأجل قوله: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾<sup>(١٠)</sup>، ولم يتزن له الإتيان به نظماً،

(١) - الآية: ١٠١.

(٢) - سورة النساء، الآية: ٦٦.

(٣) - سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٤) - سورة يس، الآية: ٦١.

(٥) - سورة النساء، الآية: ٦٦.

(٦) - سورة المائدة، الآية: ٤٩.

(٧) - سورة لقمان، الآية: ١٢.

(٨) - سورة القلم، الآية: ٢٢.

(٩) - انظر: فتح الوصيد: ٦٩٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٤٣/٢ - ٣٤٤، والدرة الفريدة في شرح القصيدة

(خ): ٣١/أ، والسراج: ص ١٥٩.

(١٠) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ١٧٣.

ولكن استغنى عنه بـ ﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾<sup>(١)</sup> فَإِنَّ السَّاكِنَ الْأَوَّلَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا: «نون»،  
ومثل: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾، قوله: ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد عرفت أن جميع ما أورده من هذه الأمثلة التقى فيه ساكنان ثالثهما  
مضموم ضمة لازمة ألا ترى أن لام: ﴿قُلْ﴾ ساكنة لأجل الأمر المحمول على  
الوقف، والذال من: ﴿أَدْعُوا﴾ ساكنة، وقد ذهبت همزة الوصل دَرَجاً، والثالث وهو  
العين مضموم ضمة لازمة لعدم زوالها في: «ادْعُ» و«ادْعُوا» و«يَدْعُوا»<sup>(٣)</sup>.

وأصل: ﴿أَدْعُوا﴾: «ادْعُوا» مثل: «اقْتُلُوا» الأولى: لام الكلمة، والثانية:  
ضمير الفاعلين فاستثقلت الضمة على واو بعدها واو أخرى، فحذفت الضمة تخفيفاً،  
فالتقى ساكنان وهما الواوان فَحُذِفَ أولهما وهو لام الكلمة، وبقيت الواو التي هي  
ضمير الجماعة لأنها عمدة إذ هي فاعل، والفاعل لا يُحذف، ووزن: ﴿أَدْعُوا﴾  
«افْعُوا»، وكذلك: ﴿أَوْ أَنْقُصْ﴾، وما بعده.

فإن قلت: ما الفرق بين قوله: ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾، / وبين: ﴿أَنْ أَعْدُوا عَلَى﴾ [٢٠/ب]  
حَرِّثْكُمْ حيث قلت: إن الضمة في: ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾ عارضة، وفي: ﴿أَنْ أَعْدُوا﴾  
لازمة؟.

فالجواب: أن أصل: ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾: «امشُوا» بدليل أن مضارعه مكسور  
العين، نحو: «يَمْشِي»<sup>(٤)</sup>، والأمر مبني عليه، وأصل: ﴿أَعْدُوا﴾: «اغْدُوا» بضم الدال

(١) - سورة نوح، الآية: ٣.

(٢) - سورة الأعراف، الآية: ١٤٣، وانظر: إبراز المعاني: ٣٤٣/٢، والسراج: ص ١٦٠.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٤/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٦، والسراج: ص ١٥٩.

(٤) - في (ت): «نَمْشِي».

بدليل أن مضارعه مضموم العين نحو: «يغدو»، والأمر مبني عليه، وقد فعل في: ﴿أَعْدُوا﴾ ما فعل في: ﴿أَدْعُوا﴾ من حذف الواو التي هي لام الكلمة فأغنى عن إعادتها، والله أعلم .

وليس في القرآن: (قَدْ اسْتَهْزَيْ) إنما فيه: ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾، ولما لم يترن له البيت حذف اللام لأمن اللبس، وقوله: و(مَحْظُورًا أَنْظُرْ) يريد قوله تعالى في الإسراء: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ﴾<sup>(١)</sup>.

ثم استثنى من هذه الأمثلة: ثلاثة أمثلة لبعض من كسر، ولبعض من ضم، فقال:

٤٩٧- سَوَى أَوْ وَقُلْ لَابْنِ الْعَلَا وَبَكْسِرِهِ لَتَنْوِينِهِ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ مَقُولًا

أخبر أن ابن العلاء، وهو أبو عمرو خرج عن أصله في هذين المثالين، وهما: ﴿أَوْ﴾ و﴿قُلْ﴾ حيث وردا فضمهما، ولم يكسرها.

ثم أخبر عن ابن ذكوان أنه خرج عن أصله، [وهو الضم إلى الكسر في التنوين حيث ورد بخلف له في بعض الصور]<sup>(٢)</sup> كما سيأتي.

والوجه في استثناء أبي عمرو هذين الحرفين: أن الساكن وهو واو ﴿أَوْ﴾ لو كسر لثقل ؛ وذلك أن الكسرة تُنافِئُهُ، فحُرِّكَ بحركة تُجَانِسُهُ<sup>(٣)</sup>.

(١)- سورة الإسراء، الآية: ٢٠، ٢١.

(٢)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والكشف: ٢٧٥/١، والإتحاف: ص ٤٢٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.



وقيل: لأنه أراد إلى السبيين، وهما: طلب الخفة، والتنبيه على حركة الهمزة المحذوفة سبب آخر وهو: ثقل الكسرة على الواو لتنافرهما، فلما كثرت الأسباب حَسُن مخالفة الأصل، وهو: الكسر<sup>(١)</sup>.

وأما: ﴿قُلْ﴾ فلأن قبل الساكن الأول ضَمَّةٌ فلو كُسِرَتْ<sup>(٢)</sup> اللام لَخَرَجْنَا مِنْ ضَمٍّ إلى كَسْرٍ، ثم إلى ضَمٍّ آخر، ولا يُعْتَدُ بالساكن فاصلاً؛ لأنه حاجز غير حصين فآثرنا الضم ليجري اللسان على عَمَلٍ واحدٍ مُتَّسِقٍ، وهو الخروج من ضَمٍّ إلى ضَمٍّ، وذلك أَخَفَّ مِنَ الخروج إلى كَسْرٍ بين ضمين<sup>(٣)</sup>، فهذا وجه أبي عمرو في استثنائه هذين الحرفين من أصله المذكور.

والوجه لابن ذكوان في استثنائه التنوين من أصله وهو: الضم إلى الكسر، ما قَالَهُ بعضهم<sup>(٤)</sup> وهو: أن التنوين قد كَثُرَ حَذْفُهُ في نحو: «جَاءَنِي زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو»، وفي نحو قوله<sup>(٥)</sup>: -

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً.

وقول الآخر<sup>(٦)</sup>:

(١) - قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٦/٢.

(٢) - في (ت): "كُسِرَ".

(٣) - انظر: الكشف: ٢٧٥/١، والإتحاف: ص ٤٢٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

(٤) - هو السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٩٣/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٦/٢.

(٥) - البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه ص ٥٤، والكتاب: ١٦٩/١، واللسان: مادة "عتب" ٢٣/١٠، ومادة "عسل" ١٥٢/١٠، والمقتضب: ٦٢/١، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٦/٢، ٣٥-٣٤/٩، والإنصاف: ١٧٢/٢، ورصف المباني: ص ٤٩، ومغني اللبيب: ٢٨٣/٢، والشاهد: "ولا ذَاكِرِ اللَّهِ" حيث أراد: "ذاكراً لله" فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب لفظ الجلالة بذاكر.

(٦) - البيت منسوب: لعبد الله بن الزبيري، في: اللسان مادة "سنت" ٢٦٩/٧، ومادة "هشم" ٦٦/١٥، وبلا نسبة في: الإنصاف: ١٧٥/٢، ورصف المباني: ص ٣٥٨، وشرح المفصل: ٣٦/٩، والمقتضب: ٥٧٩/١.

عَمَرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجَالَ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافٌ.

فإذا حُذِفَ كثيراً لم يُضَمَّ؛ لأنه لو ضُمَّ لخرج عن الأصل من وجهين:-

حَذْفُهُ وَضَمُّهُ فِي مَوْضِعٍ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُكْسَرَ فَكُسِرَ لَذَلِكَ، وَهَذَا بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ السَّوَاكِنِ الْمَذْكُورَةِ مَعَهُ؛ فَإِنَّمَا لَا تُحْذَفُ فَلَيْسَ فِي ضَمِّهَا خُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ<sup>(١)</sup>.

وقيل: لأن التنوين ليس له<sup>(٢)</sup> استقرار غيره من الحروف، بدليل حَذْفُهُ فِي مَوَاضِعَ، / وإبداله ألفاً في اللغة الفصحى، وحرّفاً يجانس حركة ما قبله في لغة، وذلك [١/٤٢١] فِي حَالَةِ الْوَقْفِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مُسْتَقَرّاً لَازِماً لَمْ يَضُمَّهُ لِأَجْلِ الْإِتْبَاعِ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ غَيْرُ مَوْجُودٍ، كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يَضُمُّوا إِتْبَاعاً لِأَجْلِ ضَمَةِ عَارِضَةٍ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهَا، وَلِزَوَالِهَا<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا حَسَنٌ جِداً.

قوله: (قُلْ ادْعُوا) يجوز فيه وجهان:-

أحدهما: أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، كَأَنَّ سَائِلًا سَأَلَهُ: مَا مِثَالُ ذَلِكَ؟ فَأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ: (قُلْ ادْعُوا)، تَقْدِيرُهُ: «هُوَ»، أَي: «مِثَالُ ذَلِكَ: قُلْ ادْعُوا»<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أَنَّهُ<sup>(٥)</sup> مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ: «أَعْنِي»، وَهُوَ أَيْضاً جَوَابُ سَائِلٍ، وَمَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ: (أَوْ انْقُصْ)، (قَالَتْ اخْرُجْ)، (أَنْ اْعْبُدُوا): مَعْطُوفٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الْعَاطِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ الْعَاطِفُ فِي قَوْلِهِ: (وَمَحْظُوراً انْظُرْ)<sup>(٦)</sup>.

(١)- أي: خروج من وجه واحد فقط، وهو الخروج من ضم إلى كسر.

(٢)- "له" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- إبراز المعاني - بتصرف يسير:- ٣٤٥/٢، وانظر: شرح شعله: ص ٢٨٣، والحجة لابن خالويه: ص ٤٠.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٥.

(٥)- "أنه" زيادة من (ت).

(٦)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٥.

قوله: (مَعَ قَدْ اسْتَهْزَى) حَالٌ مِنَ الْمَثَالِ الرَّابِعِ، أَي: «كَائِنًا مَعَ قَدْ اسْتَهْزَى»،  
وَلَوْ جُعِلَ حَالًا مِنَ الْجَمِيعِ لَجَازَ، أَي: «كَائِنَاتٍ مَعَ هَذَا اللَّفْظِ».

قوله: (اعْتَلَى) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا؛ يُشْنِي بِذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةِ الْكَسْرِ حَيْثُ  
كَانَتِ الْأَصْلُ<sup>(١)</sup>.

وقيل: بَلْ هُوَ حَالٌ مِنْ: (قَدْ اسْتَهْزَى)، فَتُقَدَّرُ مَعَهُ: «قَدْ» عِنْدَ بَعْضِهِمْ،  
وَفَاعِلٌ: (اعْتَلَا) ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى: (قَدْ اسْتَهْزَى)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (اعْتَلَا) حَالًا مِنْ  
الْمَثَالِ الرَّابِعِ فَيَنْتَصِبُ عَنْهُ حَالَانِ: -

أَحَدُهُمَا: ظَرْفٌ، وَالْآخَرُ: جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، فَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِيعُودُ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ  
أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةً مَعَ كَوْنِ الضَّمِيرِ لِلْمَثَالِ الرَّابِعِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنْ (اعْتَلَا) سَوَاءٌ جَعَلْتَهُ مُسْتَأْنَفًا، أَوْ حَالًا، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ  
ضَمِيرُ الْمَثَالِ الرَّابِعِ، أَوْ ضَمِيرُ: (قَدْ اسْتَهْزَى) بِالْإِعْتِبَارِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ.

قوله: (سِوَى أَوْ) هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْحُكْمِ الْمُتَقَدِّمِ الدَّالِّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (كَسْرُهُ فِي  
نِدِّ حَلَا) كَأَنَّهُ قَالَ: «كَسْرُهُ عَنْ هَؤُلَاءِ الْمُرْمُوزِ لَهُمْ بِالْفَاءِ، وَالنُّونِ، وَالْحَاءِ، سِوَى أَبِي  
عَمْرٍو، الْمُرْمُوزِ لَهُ بِالْحَاءِ، وَسِوَى ابْنِ ذَكْوَانَ الْمَفْهُومِ لَهُ الضَّمُّ بِطَرِيقٍ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ  
الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ<sup>(٢)</sup>».

فَالِاسْتِثْنَاءُ هُنَا مِنْ قَوْمٍ مَنطُوقٌ بِهِمْ، وَهُمْ: الثَّلَاثَةُ الْمُرْمُوزِ لَهُمْ، وَمِنْ قَوْمٍ  
مَسْكُوتٍ عَنْهُمْ، وَهُمْ: مَنْ عَدَاهُمْ، هَذَا مِنْ حَيْثُ تَفْسِيرُ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ الْإِعْرَابِ: فَالِاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْأَحْرَفِ السَّتَةِ الَّتِي تُكْسَرُ، أَوْ تُضَمُّ  
لِلِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَالتَّقْدِيرُ: «كَسْرُ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ لِهَؤُلَاءِ: (سِوَى أَوْ وَقُلْ) مِنْ ذَلِكَ  
السَّاكِنِ لـ(ابْنِ الْعَلَا)، فَإِنَّهُ لَا يَكْسِرُ بَلْ يَضُمُّ».

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكرر الجعيري (خ): ٣٤٥.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكرر الجعيري (خ): ٣٤٥.

فـ(لَا بِنِ الْعَلَا) يجوز أن يكون: حالاً من المستثنى، أي: «سوى أو، وقل في حال كونهما كائنين، ومَقُولَيْن، ومنسويين لابن العلا»، وأن يكون: متعلقاً بِمَقْدَرٍ، أي: «استثناء لابن العلا»، وذلك الفعلُ المَقْدَرُ جملة مستأنفة، كأن قائلًا قال له: فَمَا حُكْمُهُمَا حيث استثنيتهما؟.

فأجابه فقال: «استثناء لابن العلا»<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَبِكَسْرِهِ) متعلق بـ(قَالَ)، والهاء عائدة على: (ابن العلا)<sup>(٢)</sup>، و(لِتَنْوِينِهِ) مفعول بالمصدر، واللام مزيدة / فيه تَقْوِيَةٌ للعامل من حيث أنه فرع<sup>(٣)</sup>، [٤٢١/ب] والهاء عائدة على: (ابن العلا) أَيْضًا، والتقدير: «وقال: ابن ذكوان بكسر ابن العلا الذي هو أَصْلٌ له لتنوين ابن العلا»<sup>(٤)</sup>.

(مَقُولًا) أي: تَمَذَّهَبَ بذلك، وأضاف الكسر لأبي عمرو من حيث أَنَّهُ أَصْلُهُ، و لذلك<sup>(٥)</sup> أضاف إليه التنوين لالتباسه به.

ويجوز أن تكون الهاء في: (لِتَنْوِينِهِ) عائدة على الكلام، أي: «كسره لتنوين هذا الكلام»، فاللام مزيدة في المفعول لا تتعلق بشيء، كهي في: «عجبت من ضربه لا به»، وليست للتعليل بخلافها في قوله: (لِثَالِثٍ يُضَمُّ)<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو عبد الله: «و(لِتَنْوِينِهِ) متعلق: (بكسره)»<sup>(٧)</sup>.

وليس بجيد؛ لأن الزائد لا يتعلق بشيء فإن عني التعلق المعنوي سهل الأمر، ولا أَظُنُّه يريده، وجزم بأن الهاءين في: (بِكَسْرِهِ، وَلِتَنْوِينِهِ) عائدان على ابن ذكوان.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٥.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٣.

(٣) - انظر: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٣، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

(٥) - في (ت) "كذلك".

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٣.

(٧) - اللآلئ الفريدة - بتصرف يسير - : ٥٧٨/٢.

قال: «أضافه إليه لالتباسه به»<sup>(١)</sup>.

والأول أظهر والله أعلم.

ومعنى: (قَالَ) هنا التزم، وتَمَذَّهَبَ كما تقول: قال بهذا الشافعي، ولذلك تَعَدَّى تعديته لَمَّا تَضَمَّنَ معناه.

قوله: (مَقُولًا) حال من: (ابنُ ذَكْوَانَ)، ومعنى: (مَقُولًا) [مَعْنَى: «مَقُولًا»]<sup>(٢)</sup> بالتضعيف، يقال: «قَوْلُهُ كَذًا»، و«أَقُولُهُ إِيَّاهُ»، بمعنى، أي: «مُعَلِّمًا القول بذلك»، كذا فَسَّرَهُ أبو شامة<sup>(٣)</sup>.

وَفَسَّرَهُ أبو عبد الله، فقال: «أَي جَاعِلًا لَهُ قَوْلًا عَنْ أُمَّتِهِ، وَتَصْحِيحُهُ لِرَفْعِ الْإِلْتِبَاسِ كَتَصْحِيحِ: مَعُولٍ». انتهى<sup>(٤)</sup>.

يعني: أَنَّ: (مَقُولًا) كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُعَلَّ بِنَقْلِ حَرَكَةِ وَاوِهِ إِلَى قَافِهِ، وَقَلْبِ وَاوِهِ يَاءً، مِثْلَ: «مُقِيمٍ»، فَإِنْ أَصْلُهُ: «مَقُومٌ»، وَلَكِنَّهُ قَدْ صَحَّ: «مَقُولٌ» لِتَصْحِيحِ فِعْلِهِ، وَهُوَ: «أَقُولُ» كَمَا نَقَلْتَهُ عَنْ أَبِي شَامَةَ<sup>(٥)</sup>.

ثم أخذ الناظم - رحمه الله تعالى - يذكر عن ابن ذكوان خلافاً في بعض مسائل: التنوين فقال:

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢

(٢) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٣) - إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وانظر: شرح شعلة: ص ٢٨٣، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/ب.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥٧٨/٢.

(٥) - انظر: أوضح المسالك: ٣٤٩/٤، وشرح ابن عقيل: ٥٢٠/٢.

## ٤٩٨- بِخُلْفٍ لَهُ فِي رَحْمَةٍ وَخَبِيثَةٍ وَرَفَعُكَ لَيْسَ الْبِرُّ يُنْصَبُ فِي غُلَا

أخبر أن عن ابن ذكوان خلافاً في هذين الحرفين دون سائر كلمات التنوين، أحدهما قوله: ﴿بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ في الأعراف<sup>(١)</sup>، و﴿خَبِيثَةٍ أَجْتَثَّتْ﴾ في إبراهيم<sup>(٢)</sup>، فنُقِلَ عنه الضَّم على أَصْلِهِ، والكَسْر كسائر التنوين عنده.

وأشار «بالخلف» المذكور إلى ما ذكره الداني، وغيره أن الكسر من طريق: النقاش عن الأخفش عنه، وأن الضَّم من طريق: ابن الأخرم<sup>(٣)</sup> عن الأخفش<sup>(٤)</sup>.

والوجه له في استثناء هذين الحرفين من دون كلمات التنوين كما قال بعضهم<sup>(٥)</sup>: أن هذا التنوين في هاتين الكلمتين ليس كغيره من التنوينات، وذلك لأن في هذا اجتماع ضَمَتَيْنِ في: ﴿أَدْخُلُوا﴾ فكان ضَمُّه مناسباً لذلك، لِيُتَّبَعَ هذا الضَّمُّ الضَمين بعده.

ولأن هذه الكلمة وأختها وهي: ﴿خَبِيثَةٍ أَجْتَثَّتْ﴾ قد طالتا بكثرة حروفهما، فَثَقُلَ الضَّمُّ فيهما بعد الكسر، والخروج من ذلك إلى الضم<sup>(٦)</sup>.

/ وقد اعترض على هذا بقوله تعالى: ﴿وَعُيُونٍ أَدْخُلُوهَا﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿مُتَشَبِّهٍ﴾ [٤٢٢/١] أَنْظِرُوا<sup>(٨)</sup>، فإن جميع ما ذكر في ترجمة: ﴿أَدْخُلُوا﴾، و﴿خَبِيثَةٍ أَجْتَثَّتْ﴾

(١)- الآية: ٤٩.

(٢)- الآية: ٢٦.

(٣)- هو: أبو الحسن محمد بن النضر، وقد سبقت ترجمته ص ٣٨٦.

(٤)- انظر: التيسير ص ٦٧، والنشر: ٢٢٥/٢.

(٥)- هو السخاوي في فتح الوصيد: ٦٩٣/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٧/٢.

(٦)- "إلى الضم" زيادة من (ت)، وانظر: فتح الوصيد: ٦٩٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٧٧/٢، والكشف: ٢٧٥/١.

(٧)- سورة الحجر، الآية: ٤٥، ٤٦.

(٨)- سورة الأنعام، الآية: ٩٩.

موجود في هذين أيضاً، ولم يُختلف عنه في كسرها، هذا مع زيادة ثقل آخر في:  
﴿وَعَيُونٍ أَدْخُلُوْهَا﴾، وهو وجود الواو<sup>(١)</sup>.

فالأولى أن يُقال: إنما فعل ذلك: جمعاً بين اللغتين، واتباعاً للرواية<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر بعض الناس<sup>(٣)</sup> في هذا الفصل أحكام ألف الوصل، وكيفية الابتداء بها، وتعليل ذلك، وذكر آخرون<sup>(٤)</sup> أقسام الساكنين في الكلام، وأحكامها وعللها، وهذا لا ينبغي أن يُسلَك، إلا طريق يحتاج الإنسان فيها إلى معرفة ما لا بد منه، فإن لكل من هذين البابين كتباً موضوعة فيه، منها تؤخذ أحكامه، ولو فتحننا هذا الباب لا تسع الخرق، وخرجننا إلى ما لا يليق بهذا الموضوع، وفيما ذكرته مَقْنَعٌ وبلاغ.

وقد تحصل من هذه الأبيات أن القراء في التقاء الساكنين على أربع مراتب:-

الأولى: لحمزة، وعاصم، وهي: كسر الأول بلا خلاف عنهما في الجميع.

الثانية: لأبي عمرو وحده، وهي: كسر الجميع إلا ﴿أَوْ﴾ و﴿قُلْ﴾ فإنه يضمهما لما تقدم.

الثالثة: لابن ذكوان وحده، وهي: ضم الجميع إلا التنوين فإنه يكسره إلا في: ﴿بِرَحْمَةٍ﴾، و﴿خَبِيثَةٍ﴾ فإن فيهما عنه خلافاً تقدم تحقيقه.

الرابعة: ضم الجميع للباقيين، وهم: نافع، وابن كثير، والكسائي، وهشام، والله أعلم.

(١)- ذكر هذا الاعتراض أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، وأبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٧/٢.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٩٤/٢، إبراز المعاني: ٣٤٥/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/أ.

(٣)- منهم: السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٩١/٢.

(٤)- منهم: مكّي في: الكشف: ٢٧٦/١-٢٧٨.

ثم أَخْبَرَ عَمَّنْ رمز له بالفاء، والعين المهملة من قوله: (في غُلا)، وهما: حمزة وحفص أُنهما: ينصبان: ﴿الْبِرِّ﴾ من قوله: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُؤُوا وَجُوهَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. فتعين لغيرهما: رَفَعَهُ على ما نصّ عليه.

وقال أبو عبد الله: «ثم أخبر أن: ﴿الْبِرِّ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُؤُوا وَجُوهَكُمْ﴾ يُرْفَعُ لِمَنْ لم يُشِرْ بالنصب إليه، ويُنْصَبُ لِمَنْ أشار بالنصب إليه في قوله: (في غُلا)، وهما حمزة وحفص، وَلَمَّا قَيَّدَ قراءتهما بالنصب ولم يكن في ذلك دليل على قراءة غيرهم؛ قَيَّدَها بالرفع، ولو عَيَّنْ أُولاً أصحاب القراءة بالرفع؛ لم يحتج إلى تقييد قراءة الباقيين، والأمر في ذلك كله مبني على حَسَبِ ما يَتَأَتَّى له». انتهى<sup>(٢)</sup>.

قلت: قوله: «ولو عَيَّنْ أُولاً ٠٠٠ إلى آخره» صحيح؛ لأنه متى أُطْلِقَ الرفع أُخِذَ ضِدُّه: النصب، كما اصطُلِحَ عليه في قوله: (وحيث أقول الضَّمَّ والرفع ساكتاً...)»<sup>(٣)</sup>. ولكن قول الناظم: (وَرَفَعُكَ لَيْسَ الْبِرُّ) معناه: «ورفعك للقراء كلهم» (ليس البرُّ) يُنْصَبُ<sup>(٤)</sup> لمن رمزت له بالفاء والعين، فلا تقييد حينئذٍ بل نصّ على كلتا القراءتين.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٧٥/٢.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٢).

(٤) - في (ت): "نُصِبَ".



والوجه في قراءة الرفع: أنه أتى بالكلام على أصله من حيث أن: اسم «ليس» وأخواتها شبيهه بالفاعل، وخبرها وخبر أخواتها / شبيهه بالمفعول، والأصل في الفاعل التقديم، وفي المفعول التأخير؛ لأن ذاك عمدة، وهذا فضلة<sup>(١)</sup>، فلذلك لم يشبهانها<sup>(٢)</sup>.  
وَرُجِّحَتْ أيضاً بقراءة: أبي: «ليس البرُّ بأن تولوا» بزيادة الباء في: «أن»<sup>(٣)</sup>، والباء لا تزداد إلا في الخبر.  
وبأن: في تقديم خبر «ليس» خلافاً<sup>(٤)</sup> حتى منعه جماعة منهم: ابن درستويه<sup>(٥)</sup>، محتجين بأنها حرف عند بعضهم، أو فعلٌ مُشَبَّه لـ«ما» الحجازية<sup>(٦)</sup>.  
ولكن هذا الترجيح غير صحيح؛ لما سأوضحه من أن تقديم خبرها هو الصحيح.

(١)- انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٧٠، والحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والحجة للفارسي: ٢٧١/٢، وكشف المشكلات: ٢٦٦/١، ومعاني الزجاج: ٢٤٦/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، والبيان: ١٢٤/١، والإتحاف: ٤٢٩/١.

(٢)- في (ت): "لم يشبهانها".

(٣)- قراءة شاذة، منسوبة - كذلك - لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ١٨، والمحتسب: ٢٠٥/١، والبحر: ٤/٢، والمحزر: ٤٦/٢، والكشاف: ٣٦٢/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/ب.

(٤)- رجحها لهذين الأمرين أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٧/٢، ومكي في الكشف: ٢٨١/١، وانظر: الدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٢/ب، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٣.

(٥)- هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي، أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه، صحب المبرد، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، له: "الإرشاد في النحو"، و"شرح الفصيح"، وغير ذلك، ت: ٣٤٧هـ. انظر: إنباه الرواة: ١١٣/٢، وبغية الوعاة: ٣٦/٢.

(٦)- ووافق ابن درستويه ابن مالك والفارسي، وقال أبو حيان: "وأما توسيط "ليس" فثابت من كلام العرب، فلا التفات لمن منع ذلك"، وقال ابن عقيل - بعد أن ذكر الخلاف -: "والصواب جوازه". انظر: شرح التسهيل: ٣٥١/١، والارتشاف: ٨٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٥٣/١، والبحر: ٤/٢، وشرح الأشموني: ٢٣٠/١، وشرح التصريح: ٢٤٢/١.

وأما زيادة الباء في الخبر فصحيح إلا أنها قراءة شاذة لا تقاوم غيرها من المتواتر، على أنه قد زيدت في الاسم، وأنشدوا<sup>(١)</sup>:

أَلَيْسَ عَجِيباً بَأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ.

والوجه في قراءة النصب: أنه إذا اجتمع معنا شيئان، وأحدهما أعرف، والآخر دونه جُعِلَ الْأَعْرَفُ اسماً، وغيره خبراً، وهنا: ﴿أَنْ﴾ وما في حيزها [أَعْرَفَ مِنَ الْخَلَى بِـ] «أل»، قالوا: لأنها تشبه المضمر من حيث أنها وما في حيزها<sup>(٢)</sup> لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها، والضمير أعرف المعارف، فليجعل ما يشبهه قريباً منه<sup>(٣)</sup>.

ولذلك أجمعوا على النصب في قوله: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٥)</sup>، وسيأتي لهذا مزيد بيان، في قوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) - البيت لمحمود الوراق النحاس، وهو في: شرح التصريح: ٢٧٢/١، ومغني اللبيب: ٢١٥/١، والبحر: ٤/٢، والكامل: ٧٠٥/٢، والشاهد: "بأن الفتى" حيث زيدت الباء في اسم "ليس" المتأخر عن الخبر، قال ابن هشام: "وهو غريب". مغني اللبيب: ٢١٥/١.

(٢) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والثبت من (ت).

(٣) - أي أن: ﴿أَنْ تَوَلَّوْا﴾ في تأويل مصدر وهو "توليتكم"، والمصدر المؤول أعرف من الخلى بـ "أل" لأنه يشبه الضمير في كونه لا يوصف ولا يوصف به. انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والحجة للفراسي: ٢١٧/٢، وكشف المشكلات: ٢٦٦/١، ومعاني الفراء: ١٠٣/١، ومعاني الزجاج: ٢٤٦/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، والتبيان: ١٢٤/١، والإتحاف: ٤٢٩/١.

(٤) - سورة الجاثية، الآية: ٢٥.

(٥) - سورة النمل، الآية: ٥٦.

(٦) - سورة الأنعام، الآية: ٢٣، وسيأتي عند شرح قول الناظم: (وَفِتْنَتُهُمْ بِالرَّفْعِ عَنْ دِينِ كَامِلٍ ٠٠٠)، متن الشاطبية، رقم البيت: (٦٣٣) فرش سورة الأنعام.

وقال أبو شامة: «ولا خلاف في رفع: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾<sup>(١)</sup> - يعني: لدخول الباء - فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا<sup>(٢)</sup>.

قال: ولا يَرِدُ عَلَى النَاضِمِ؛ لأنه قال: (لَيْسَ الْبِرُّ) بلا واو، وهذا الذي لا خلاف في رفعه هو بالواو<sup>(٣)</sup>.

وقد تعيَّن النصب في القرآن في مواضع الحصر بـ«إلا»، وبـ«إنما»، نحو: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا﴾<sup>(٥)</sup>، واختلف في الأنعام في: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، لكن الأكثر على النصب؛ حملاً على نظائره، والرفع جائز على ما ذكرناه.

وفي: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾<sup>(٦)</sup> بالعكس الأكثر على الرفع؛ لأنه ليس للحصر، وفي: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا السُّوْءَى أَنْ كَذَّبُوا﴾<sup>(٧)</sup> اختلف أيضاً على ما يأتي في موضعه - إن شاء الله تعالى - انتهى<sup>(٨)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

(٢) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٤، والكشف: ٢٨١/١.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٩٥/٢، والسراج: ص ١٦٥.

(٤) - سورة آل عمران، الآية: ١٤٧.

(٥) - سورة النور، الآية: ٥١.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٧) - سورة الروم، الآية: ١٠.

(٨) - إبراز المعاني: ٣٤٦/٢.

قلت: قد أوضحت ذلك غاية الإيضاح، والله الحمد<sup>(١)</sup>.

قوله: (بِخُلْفٍ) حال ثانية من: (ابنُ ذَكْوَانَ)، والتقدير: «مَقُولاً ملتبساً بِخُلْفٍ»<sup>(٢)</sup>، ويجوز أن يكون: حَالاً من الضمير في: (مَقُولاً) فتكون حالاً متداخلة<sup>(٣)</sup>.

و(لَهُ) في موضع جر نعتاً لـ(خُلْفٍ)، أي: «بِخُلْفٍ كائن له»، قوله: (في رَحْمَةٍ) متعلق بـ(خُلْفٍ)، كقولك: «اختلفوا في كذا».

قوله: (وَرَفَعُكَ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعله، و(لَيْسَ الْبِرُّ) مفعوله، والمنصوب إنما هو: (الْبِرُّ) وَحْدَهُ من جملة: (لَيْسَ الْبِرُّ)؛ فكأنه قال: «ورفعك البرُّ من لَيْسَ الْبِرِّ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (يُنْصَبُ) فعلٌ ماضٍ مبني / للمفعول، هو ومرْفُوعه في موضع رفعٍ خبراً [١/٤٢٣] للمبتدأ، قوله: (في عَلَا): متعلق بـ(يُنْصَبُ)، أي: «في رُتَبٍ عَلَا».

وقال أبو شامة: «وقوله: (في عَلَا): أي: في عَلَاً ورفعة، أو في حُجَجٍ مُعتلية؛ لأن (عَلَا) بالضم والقصر يحتمل الإفراد والجمع». انتهى<sup>(٥)</sup>.

أي: يجوز أن يُحمَل على المعنى الإفرادي، فيكون معناه: كمعنى «عَلَا» بالفتح والمد، وأن يُحمَل على معناه الجمعي فيكون المعنى: كما ذُكر صفة لجمع، أي: حُجَج، وعلى الأول فيجوز أن يُقرأ بالفتح، ويكون الكلام فيه هنا كالكلام فيه أول القصيدة بالنسبة إلى قصْره. والله أعلم.

(١) - انظر: الدر المصون: ٢/٢٤٦.

(٢) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٣، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٥.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٧٨، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٥.

(٤) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٣.

(٥) - إبراز المعاني: ٢/٣٤٦.

وهذا ثناء منه على النصب لما تقدم له من الحجة<sup>(١)</sup>.

وأما ما زعم ابن درستويه من منع تقديم خبر «ليس» على اسمها، فليس بشيء؛  
لأنه قد ورد ذلك في لغة القرآن الفصحى<sup>(٢)</sup>، وأنشدوا<sup>(٣)</sup>:

سَلِي إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجَاهُولٌ.  
وقال آخر<sup>(٤)</sup>:

أَلَيْسَ عَظِيمًا أَنْ تَلِمَ مُلَمَّةٌ وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْخُطُوبِ مَعَوَّلٌ.  
وأيضاً فهذه القراءة المتواترة تُرَدُّ عليه. والله أعلم.

٤٩٩- وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَارْفَعَ الْبِرَّ عَمَّ فِيهِ هِمَا وَمَوْصٌ ثَقُلُهُ صَحٌّ شُلُشُلَا

أخبر عمن رمز له بكلمة: (عم)، وهما: نافع وابن عامر؛ أنهما خففاً نون:  
﴿لَكِنَّ﴾، ورفعا: ﴿الْبِرَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>،  
وقوله فيها بعد: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ  
اتَّقَى﴾<sup>(٦)</sup>، ولذلك قال: (فيهما)، فتعين لغيرهما تشديد: «النون»، ونصب  
﴿الْبِرَّ﴾ فيهما.

(١)- انظر: فتح الصيد: ٦٩٤/٢، واللائق الفريدة: ٥٧٨/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ):  
٣٢/ب.

(٢)- انظر: البحر: ٤/٢، وشرح التصريح: ٢٤٢/١.

(٣)- البيت للسموأل، وهو في: ديوانه ص ٩٢، وبلا نسبة في: شرح الأشموني: ٢٣٠/١، وشرح ابن عقيل:  
٢٥٣/١، وشرح التسهيل: ٣٤٩/١.

(٤)- البيت: بلا نسبة في البحر: ٤/٢، والدر المصون: ٢٤٥/٢.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

ثم أخبر عَمَّن رمز له بالصاد المهملة والشين المعجمة من: (صَحَّ شُلْشُلًا)، وهم أبو بكر، والأخوان؛ أنهم ثَقَّلُوا الصاد من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا﴾<sup>(١)</sup>، فتعين لغيرهم تخفيفها.

واعلم أنه متى خُفِّفَتْ نون: ﴿لَكِنَّ﴾ لَزِمَ كَسْرُهَا لالتقاء الساكنين، ومتى شُدِّدَتْ لَزِمَ فَتْحُهَا، ولم يُنَبَّه على ذلك لشهرته<sup>(٢)</sup>، وقد تقدم ذلك في نظيره<sup>(٣)</sup>.

ويلزم من تَشْدِيدِ الصَّادِ فِي: ﴿مَوْصٍ﴾ فَتَحِ الْوَائِ<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو عبد الله: «ويلزم من تخفيفها سكون الواو»<sup>(٥)</sup>.

يعني بالنسبة إلى التلاوة، وأما من حيث الإمكان النطقي فليس كذلك، وقد تقدم توجيه تخفيف: ﴿لَكِنَّ﴾، وتشديدها، ونصب ما بعدها ورفعها، وتقدم كلام الفراء وغيره في ذلك فلا نطول بإعادته<sup>(٦)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٨٢.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٩/٢، وكتر المعبري (خ): ٣٤٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/أ.

(٣) - من ذلك ما جاء عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ كَمَا شَفَا وَلَا مُمْلَاهَا عَلَى الْفَتْحِ كُمْلًا)

متن الشاطبية رقم البيت: (٤٨٨)، فرش سورة البقرة.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٩/٢، والسراج: ص ١٦٠.

(٥) - اللآلئ الفريدة - بتصرف يسير -: ٥٧٩/٢.

(٦) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَلَكِنْ خَفِيفَ الشَّيَاطِينِ رَفَعُهُ كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعُلَا)

متن الشاطبية رقم البيت: (٤٧٤)، فرش سورة البقرة.

إلا أنه لابد من تأويلٍ في الاثنين، وذلك أن الظاهر أن: ﴿الْبِرِّ﴾، معنى من المعاني، و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، و﴿مَنْ اتَّقَى﴾ جُئَتْ، ولابد أن يتصادق الخبر والمخبر عنه<sup>(١)</sup>، وقد اختلفت عبارات الناس في ذلك.

فذهب بعضهم إلى أن في الكلام حذف مضاف من الأول، والتقدير: «ولكن [صاحب البر من آمن أو من اتقى]<sup>(٢)</sup>».

وقال آخرون الحذف من الثاني، والتقدير: «ولكن»<sup>(٣)</sup> البر بر من آمن أو بر من اتقى»، وهذا / تخريج سيبويه واختياره<sup>(٤)</sup>، وهو قول جماعة كثيرة<sup>(٥)</sup>. [٤٢٣/ب]

وإنما اختاره سيبويه لأن السابق إنما هو نفى كون البر هو تولية الوجه قبل المشرق والمغرب، فالذي يُستدرك إنما هو من جنس ما يُنفى، ونظير ذلك أن تقول: «ليس الكريم أن تبذل درهماً ولكن الكريم بذل الآلاف»، ولا يُناسب «ولكن الكريم من يبذل الآلاف»<sup>(٦)</sup>.

ومما يُشبه الآية الكريمة في تقدير مضاف تصحيحاً للمعنى قوله ﷺ: «أسوأ السرقة الذي يسرق صلاته»<sup>(٧)</sup>.

(١)- انظر: مشكل إعراب القرآن: ص ١١٨، والتبيان: ١٢٤/١.

(٢)- قاله الزجاج، نقل ذلك عنه أبو حيان في البحر: ٤/٢، وانظر: معاني الزجاج: ٢٤٦/١، والتبيان: ١٢٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٨، والمحزر: ٥٦/٢، والكشاف: ٣٦٢/١.

(٣)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- انظر: الكتاب: ٢١٢/١.

(٥)- منهم: قطرب، نقل ذلك عنه أبو حيان في البحر: ٤/٢، وانظر: معاني الأخفش: ٣٥٣/١، وكشف المشكلات: ٢٥٧/١، والتبيان: ١٢٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٨، والمحزر: ٥٦/٢، والكشاف: ٣٦٢/١.

(٦)- انظر: البحر: ٥/٢.

(٧)- الحديث: أخرجه مالك في الموطأ عن النعمان بن مرة، كتاب النداء للصلاة، رقم: (٣٦٣)، والدارمي عن قتادة عن أبيه، رقم: (١٢٩٤)، كتاب الصلاة، وأحمد في مسنده عن أبي سعيد الخدري ﷺ، رقم: =

تقدير ذلك: أن: «أَسْوَ» أَفْعَل تَفْضِيل، وَأَفْعَل التفضيل لا يُضَاف إلا لما هو بعضه، «فَأَسْوَ السَّرِقَةُ سَرِقَةٌ».

و«السَّرِقَةُ»: معنًى من المعاني، و«الذي يَسْرِق صَلَاتَهُ»: شَخْص، وقد أخبر عنها به، وليس إياها فلا بد من حَذْفٍ إما من: الأول تقديره: «أَسْوَ ذَوِي السَّرِقَةِ سَرِقَةُ الذي يَسْرِق صَلَاتَهُ»، ويؤيد هذا التأويل ما ثبت في رواية أخرى: «أَسْوَ السَّرِقَةُ» بفتح الراء على أنه جَمْع: «سَارِق»<sup>(١)</sup>، كـ«فَاجِر» و«فَجَرَة»، و«كَافِر» و«كَفَرَة»، و«بَار» و«بَرَرَة»<sup>(٢)</sup>.

وإما من: الثاني: أي: «أَسْوَ السَّرِقَةُ سَرِقَةُ الذي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ»، وهو مقتضى مذهب سيبويه السابق.

وقد يُفَرَّق بين الآية الكريمة والحديث في مذهب سيبويه، فَيُجْعَل الحذف من الأول لما تقدم من الرواية الأخرى، وبأنه قد تقدم أن وَجْه الاختيار إنما هو أن السابق نَقْي كون البر هو: تولية الوجه قَبْل المشرق ٠٠٠ إلى آخره، وهذا مفقود في الحديث.

وقال آخرون: «البر»: اسم فاعل على: «فَعَلَ» بفتح<sup>(٣)</sup> الفاء وكسر العين، بزنة: «فَطِن»، يقال: «بَرٌّ» «يَسِرُّ» فهو: «بِرٌّ» كـ«فَطِن» «يَفْطِن» فهو: «فَطِنٌ»؛ فَأُرِيد الإدغام فنقلت كسرة العين إلى الفاء بعد سلبها حركتها فبقي: «بِرٌّ» بزنة: «سِرٌّ»<sup>(٤)</sup>.

= (١١١٠٦)، وعن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه، رقم: (٢١٥٩١)، وقال الحاكم: "حديث صحيح". المستدرک: ٣٥٣/١، وانظر: التمهيد لابن عبد البر: ٤١٠/٢٣.

(١) - انظر: النهاية في غريب الحديث: ٣٦٢/٢، وقال المناوي نقلاً عن الطيبي: "أسوأ: مبتدأ، والذي: خبره على حذف مضاف، أي: سرقة الذي يسرق، ويجوز أن تكون: السَّرِقَةُ: جمع سارق، كفاجر وفجرة". فيض القدير: ٥١٣/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤٩.

(٣) - في الأصل: "بكسر" والمثبت من (ت)؛ لصحة ذلك، لأن أصله: "بَرَر"، على وزن: "فَطِن"، فهو على وزن: "فَعَلَ"، انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٤/١.

(٤) - قال هذا أبو البقاء العكبري في: التبيان: ١٢٤/١.



وعلى هذا لا يحتاج إلى حذف مضاف؛ لأن «البر» صفة للشخص، وليس بمصدر، وقد استبعد هذا بعضهم<sup>(١)</sup>، وليس ببعيد.

وقال آخرون: أوقع المصدر موقع العين مبالغة نحو: «رَجُلٌ عَدْلٌ»، وقول الخنساء<sup>(٢)</sup>:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ فَأَيْنَمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ  
جُعِلَ نَفْسَ «البر» مبالغة لكثرة وقوعه منه<sup>(٣)</sup>.

ويُحْكِي عن أبي العباس<sup>(٤)</sup> أنه قال: «لو كنتُ مِمَّنْ يقرأ [القرآن] <sup>(٥)</sup> لَقَرَأْتُ: «ولكنَّ البر» بفتح الباء<sup>(٦)</sup>.

يعني: ليتصادق الاسم والخبر فإن: «البر» بفتح الباء صفة على: «فعل» كـ«صَعِب» و«ضَخَم».

(١) - هو أبو عبد الله الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٧٩/٢.

(٢) - هي: تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية السُّلمية، يقال لها الخنساء، أشهر شاعرات العرب وأشعرهن على الإطلاق، مخضمة أدركت الإسلام فأسلمت، أكثر شعرها وأجوده رثاؤها لأخيها صخر، وكان قد قتل في الجاهلية، ت: ٢٤هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٢٣٨ - ٢٣٩، والأعلام: ٨٦/٢.

والبيت: في ديوانها: ص ٣٩، والكتاب: ٣٣٧، والشعر والشعراء: ص ٢٤١، واللسان: مادة "رهط" ٢٤٤/٦، ومادة: "قبل" ١٤/١٢، والمقتضب: ٥٣٤/٢، والكشاف: ٣٦٢/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٣/٢، وبلا نسبة في: شرح الأشموني: ٤٧٦/١، وشرح المفصل: ١١٥/١، والمحتسب: ٨٧/٢، والشاهد فيه: "إقبال وإدبار" فهما مصدران قد أخير بهما مبالغة.

(٣) - قاله أبو عبيد، نقل ذلك عنه أبو حيان في: البحر: ٤/٢، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٤/٢.

(٤) - هو: المبرد، محمد بن يزيد. وقد سبقت ترجمته ص ٢١٨.

(٥) - ما بين المعكوفتين زيادة من المصادر التي نقلت هذا القول الآتي ذكرها.

(٦) - انظر قوله في: البحر: ٥/٢، والكشاف: ٣٦٣/١، وتفسير القرطبي: ٢٤٤/٢.

وقيل: بل هو مقصود من: «يَارُّ»، كـ«رَبُّ» و«سَرُّ»، وأصلهما: «رَابُّ»، و«سَارُّ»<sup>(١)</sup>.

وقال الفراء: إن: ﴿مَنْ﴾ واقعٌ مَوْقِع: «الإيمان» فَأَوْقَعَ اسم الشخص على المعنى كعكسه، كأنه قال: «ولكنَّ البرَّ الإيمانُ بالله»، قال: «والعرب تَجْعَلُ الاسم خبراً للفعل، وانشد<sup>(٢)</sup>:

لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ إِنْ تَنْبُتَ اللَّحَى وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتَى نَدَى.

/ قال: فجَعَلَ: «نَبَاتَ اللَّحَى» خبراً [لـ«الْفِتْيَان»]<sup>(٣)</sup>، والمعنى: «لعمرك ما الفتوة أن تَنْبُتَ اللَّحَى»<sup>(٤)</sup>.

وقال آخرون، وهم الكوفيون: إن المصدر واقع موقع اسم الفاعل، كما أن اسم الفاعل يقع موقع المصدر، نحو: «أَقَاتَمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»، وهذه التأويلات المذكورة واردة في قراءتي الرفع والنصب<sup>(٥)</sup>.

وقد قرئ في الشاذ بفتح الباء<sup>(٦)</sup>، كما تَمَنَّاهُ الميرد، ولا يحتاج فيها إلى تأويل.

(١) - انظر: البحر: ٥/٢.

(٢) - البيت: بلا نسبة في: معاني الفراء: ١٠٥، والبحر: ٥/٢، ومغني اللبيب: ٥٠٢/٢،

(٣) - في كلتا النسختين: "اللفتي"، والمثبت كما في معاني الفراء: ١٠٥/١.

(٤) - معاني القرآن للفراء - بتصرف -: ١٠٤/١، ١٠٥، وانظر: البحر: ٥/١.

(٥) - انظر: مشكل إعراب القرآن: ١١٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٠٩/١، والمحزر: ٥٦/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/أ.

(٦) - انظر هذه القراءة ضمن كلام الميرد في: البحر: ٥/٢، والكشاف: ٣٦٣/١، والقرطبي: ٢٤٤/٢.

والوجه في قراءة: ﴿مَوْصٍ﴾ بالتشديد، حمّله على قوله: ﴿ذَالِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَوَصَّيْنَا آلَ نَسْنٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولأن فيه معنى التكرير والتكثير كما قاله: مكّي<sup>(٣)</sup>، وإن كان بعضهم قد أنكر<sup>(٤)</sup> [فيه معنى التكثير، والتكرير]<sup>(٥)</sup>.

والوجه في تخفيفه: حمّله على: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>، ولأنه أخفّ لفظاً<sup>(٧)</sup>.

وقد تقدم أن: «أَوْصَى وَوَصَّى» لغتان بمعنى: كـ ﴿أَنْزَلَ﴾ و﴿نَزَلَ﴾، عند قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْ بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ﴾<sup>(٨)</sup>.

إلا أن الذي قرأ هناك بالتخفيف نافع وابن عامر فقط، وهما هنا أيضاً يقرءان بالتخفيف فهما جاريان على أصلهما، والأخوان وأبو بكر يقرءان هناك وها هنا أيضاً بالتشديد، فهم جاريان على أصولهم، والباقون وهم ابن كثير وأبو عمرو وحفص خالفوا بين الفعل والاسم؛ لأنهم يشددون الفعل، ويخففون الاسم، فافهمه فإنه حسن.

(١) - سورة الأنعام، الآية: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣.

(٢) - من مواضعها: سورة العنكبوت، الآية: ٨، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤، والحجة للفراسي: ٢/٢٧١، والكشف: ١/٢٨٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/ب.

(٣) - انظر: الكشف: ١/٢٨٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/ب.

(٤) - في الأصل: "أنكره"، والمثبت من (ت).

(٥) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت)، ومن أنكر ذلك الفرسي في الحجة: ٢/٢٧٢، وأبو البقاء العكبري في: التبيان: ١/١٢٨.

(٦) - سورة النساء، الآية: ١١.

(٧) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤، والحجة للفراسي: ٢/٢٧١، والكشف: ١/٢٨٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/ب.

(٨) - سورة البقرة، الآية: ١٣٢، وقد ذكر هذا عند شرحه لقول الناظم: (٠) فَأَمَّتْهُ أَوْصَى بِوَصَى كَمَا اعْتَلَا، متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٦).

(وَلَكِنْ خَفِيفٌ) مبتدأ وخبر، أي: «خَفِيفُ النون»، قوله: (وَأَرْفَعُ الْبِرَّ) جملة فعلية، (وَعَمَّ) جملة مستأنفة، أي: «عَمَّ ذَلِكَ فِيهِمَا»، أي: عَمَّ الرفع والتخفيف في مَوْضِعِي هذه السورة<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَمَوْصٌ) مبتدأ، و(ثَقُلَهُ) مبتدأ ثان، و(صَحَّ) خبره، والجملة خبر الأول، أو نقول: (ثَقُلَهُ) بدل من: (مَوْصٌ) أي: ثَقُلَ صَادُهُ، و«ثَقُلَ»: بمعنى: تَثْقِيلٌ<sup>(٢)</sup>.

و(صَحَّ) أي: صَحَّ<sup>(٣)</sup> لغة ورواية، و(صَحَّ) حينئذٍ: خَبَرٌ (وَمَوْصٌ).

قوله: (سُلِّسَ) حال من فاعل: (صَحَّ) أي: «صَحَّ ثَقُلَهُ خَفِيفاً»، أي: خفيفاً في المعنى، وإلا فالثقل حاصل بالثقل، ولكنه من محاسن الكلام أن يقال: «صَحَّ التثقل خفيفاً»<sup>(٤)</sup>.

وإنما خَفَّ بسبب كثرة نظائره في القرآن المُجْمَع عليها، نحو: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿ذَلِكَمَ وَصَّيْكُم بِهِ﴾<sup>(٦)</sup> في مواضع، ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٧)</sup>، وقد أَجْمَعُوا أيضاً على تخفيف ما ورد في النساء نحو: ﴿يُوصِيكُمُ ۞۞۞ يُوَصِّي بِهَا﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿يُوصِينَ ۞۞۞ تَوْصُونَ﴾<sup>(٩)</sup>.

ولا يُقْرَأ قول الناظم: (وَمَوْصٌ) إلا مُثَقَّلاً ليصحَّ الوزن.

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٦٩٥/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٨، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/أ.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٠/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٨.

(٣)- "صح" زيادة من (ت).

(٤)- انظر: فتح الوصيد: ٦٩٦/٢، إبراز المعاني: ٣٤٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٤.

(٥)- من مواضعها: سورة العنكبوت، الآية: ٨.

(٦)- سورة الأنعام، الآيات: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣.

(٧)- سورة الشورى، الآية: ١٣.

(٨)- سورة النساء، الآية: ١١.

(٩)- سورة النساء، الآية: ١٢، قال هذا أبو شامة، انظر: إبراز المعاني: ٣٤٧/٢.

## ٥٠٠- وَفِدْيَةُ نَوْنٍ وَارْفَعِ الْخَفْضَ بَعْدُ فِي طَعَامٍ لَدَى غُصْنٍ دَنَا وَتَذَلَّلَا

أمر بتنوين: ﴿فِدْيَةَ﴾ ورفع الخفض الواقع في: ﴿طَعَامٍ﴾ لمن رمز له باللام والغين المعجمة والذال المهملة من قوله: (لَدَى غُصْنٍ دَنَا)، وهم: هشام وأبو عمرو والكوفيون وابن كثير، فتعين لغيرهم وهما: نافع وابن ذكوان عَدَمُ تنوين: ﴿فِدْيَةَ﴾، وخفض: ﴿طَعَامٍ﴾ يريد قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾<sup>(١)</sup>، / .

وإنما قيد قوله: (وارفع الخفض)، ولم يقتصر على ذكر الرفع لئلا يؤخذ ضدُّ الرفع المطلق وهو النصب، ولم يقرأ به أحدٌ<sup>(٢)</sup>.

والوجه في تنوين: ﴿فِدْيَةَ﴾، ورفَع: ﴿طَعَامٍ﴾: أنه جعل: ﴿طَعَامٍ﴾ بدلاً من: ﴿فِدْيَةَ﴾ بين هذا البديل: أن الفدية: طَعَامٌ، وهذا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٦٠﴾ حَدَآئِقَ﴾<sup>(٣)</sup>، فـ ﴿حَدَآئِقَ﴾ بدل من: ﴿مَفَازًا﴾، بين به: ذلك المَفَاز، وكلاهما بدل نكرة من نكرة<sup>(٤)</sup>.

وقيل: بل ﴿طَعَامٍ﴾: خبر مبتدأ مُضْمَر، كأن قائلًا قال: ما تلك الفدية؟ فأجيب بذلك، أي: هي: [طعام]<sup>(٥)</sup>، وهو في المعنى كالذي قبله<sup>(٦)</sup>.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٠/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٩.

(٣)- سورة النبأ، الآية: ٣١، ٣٢.

(٤)- انظر: الكشف: ٢٨٢/١، وشرح الهداية: ١٩١/١، والموضح: ٣١٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢١/١، والبيان: ١٣٠/١، البحر: ٤٤/٢.

(٥)- في كلتا النسختين: "فدية"، والمثبت موافق للسياق.

(٦)- قاله: أبو البقاء العكبري في: البيان: ١٣٠/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤١٨/١.

وقيل: بل هي عطف بيان، وهذا عند من يُجَرِّيه في النكرات، وهو الصحيح من حيث الدليل، وإن كان الأكثر على خلافه<sup>(١)</sup>.

والوجه في عدم تنوينها، وخفض ما بعدها: أنه أضافها إليه إضافة الشيء إلى جنسه، نحو: «خَاتَمٌ حَدِيدٌ»، و«ثَوْبٌ خَزٌّ»، و«بَابٌ سَاجٍ»، والمقصود به البيان أيضاً، والإضافة حينئذٍ بمعنى: «من»، ولما كانت مفيدة لبيان المعنى، وكان اللفظ معها أخف أتى بها، أي: بالإضافة؛ لأن «الفدية» تكون: طعاماً وغيره<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: «يجوز أن تكون هذه الإضافة من: باب إضافة الموصوف لصفته». قال: «لأن الفدية لها ذات، وصَفُّها أنها: ﴿طَعَامٌ﴾»<sup>(٣)</sup>.

وهذا القول فاسد، لأنه: إما أن يريد بـ«طعام» المصدر، أو ما يُطْعَم فيكون بمعنى: «المَطْعُوم»، وعلى كلا التقديرين فلا يصح له مُدْعَاة؛ لأن المصدر لا يُوصف به إلا عند قصد المبالغة، وَلَيْسَتْ مُرَادَةً هنا، والذي بمعنى المفعول ليس جارياً على: «فِعْلٍ» ولا ينقاس، لا يقال: «ضِرَابٌ» بمعنى: «مَضْرُوبٌ»، و«لَا قِتَالٌ» بمعنى: «مَقْتُولٌ»، ولكونها غير جارية على: «فِعْلٍ» لم يعمل عمله، لا تقول: «مررت برجلٍ طَعَامٌ خبزه» بمعنى: «مَطْعُومٌ خبزه»، وإذا كان غير صفة فكيف يقال: أضيف الموصوف إلى صفته؟<sup>(٤)</sup>.

(١)- انظر: الحجة للفراسي: ٢٧٣/٢، وشرح الهداية: ١٩١/١، والموضح: ٣١٦/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٣/ب.

(٢)- انظر: الكشف: ٢٨٢/١، وشرح الهداية: ١٩١/١، والموضح: ٣١٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢١/١، والتبيان: ١٣٠/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤١٩/١، البحر: ٤٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/أ.

(٣)- انظر هذا القول في: البحر: ٤٤/٢.

(٤)- انظر: البحر: ٤٤/٢.

والمراد بالفدية هنا: جَمْعٌ؛ لأنَّ الْمُطِيقِينَ جماعة، فَعَلَى كل واحد منهم فدية، وإنما أُفْرِدَتْ لوجهين<sup>(١)</sup>:-

أحدهما: أنها مَصْدَر، والمصدر يُفْرَد، والتاء فيها لَيْسَتْ لِلوَحدة، بل لِمُجَرَّد التأنيث.

والثاني: أنه لَمَّا أضافها إلى مضاف إلى الجمع أَفْهَمَتِ الجمع، وهذا ظاهر في قراءة: ﴿مَسَاكِينَ﴾ بالجمع، وأما على قراءة مَنْ أَفْرَدَ؛ فلأنَّ المراد به الجنس، وسيأتي إفراد: ﴿مَسْكِينٍ﴾، وجمعه قريباً - إن شاء الله تعالى -.

قوله: (وَفَدِيَّةٌ) مفعول مُقَدَّم، ورفعُها على الحكاية، وَيَضْعُفُ رَفْعُها بالابتداء، وجعل الجملة الأمرية بعدها خبراً، والعائد مُقَدَّر، أي: تَوَثَّها لعدم الحاجة إلى ذلك<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (بَعْدُ) ظرف لـ(ارْفَعْ): أي: «ارْفَعْ طَعَامَ بعد فدية»؛ لأنه في الترتيب كذلك.

قوله: (فِي طَعَامٍ) يجوز أن يكون: حالاً، أي: ارفع الخفض حال كون الخفض في لفظ: «طَعَامٍ» الواقع / بعد: «فدية»<sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف على سبيل البيان، أي: أعني: (فِي طَعَامٍ).  
قوله: (لَدَى غُصْنٍ) يجوز تعلقه بـ(ارْفَعْ): أي: ارفع ذلك عند غُصْنٍ هذه صفتها؛ يشير إلى الثناء على هذه القراءة كما سيأتي تفسيره.

ويجوز أن يكون: حالاً ثانية؛ إذا أعربنا: (فِي طَعَامٍ) حالاً أولى، أو يكون: حالاً وإن لم يكن: (فِي طَعَامٍ) حالاً، أي: «كائناً لدى غُصْنٍ دَانٍ».

(١) - قال هذين الوجهين أبو البقاء العكبري في: التبيان: ١/١٣٠.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٩.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٩.

وإنما شَبَّهَ هذه القراءة: بَعْضُنِ دَانَ مُتَذَلِّلٍ، أي: قريب سَهْلِ التناول، مِنْ قوله تعالى: ﴿وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذَلِيلًا﴾<sup>(١)</sup> لظهورها وَقُرْبِهَا مِنَ الْأَفْهَامِ، ولذلك كان عليها الأكثر، فكل أَحَدٍ يَفْهَمُ معناها، كما أن كُلَّ أَحَدٍ ينال ثمرة الغصن القريب المذلل ثمرته<sup>(٢)</sup>، وهي استعارة بديعة.

قوله: (دَنَا) جملة فعلية في موضع جر نعتاً لـ(غُصْنٍ)، (وَتَذَلَّلَ) عطف على: (دَنَا)، وَأَلْفَهُ لِلإِطْلَاقِ، وَأَلِفَ: (دَنَا) مِنْ وَاوٍ، كقولهم: «دَنَا يَدْتُو دُتْوًا»، ثم ذَكَرَ الخِلافَ فِي: ﴿مِسْكِينٍ﴾ فقال:

### ٥٠١- مَسَاكِينٌ مَجْمُوعاً وَلَيْسَ مُنَوَّنًا وَيُفْتَحُ مِنْهُ التَّنُونُ عَمَّ وَأَبْجَلًا

أخبر عَمَّنْ رمز له بكلمة: (عَمَّ) آخر البيت، وهما نافع وابن عامر، أهما قراءا: ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مَسَاكِينٍ﴾<sup>(٣)</sup> بالجمع، وَلَمَّا جَمَعَا مَنَعَاهُ مِنْ<sup>(٤)</sup> الصَّرْفِ؛ لكونه على زِنَةِ مُنْتَهَى التَّكْسِيرِ، كـ«مَصَابِيحٍ»، و«قَنَادِيلٍ»، ولهذا قال: (وَلَيْسَ مُنَوَّنًا وَيُفْتَحُ مِنْهُ التَّنُونُ)؛ لِأَنَّ حُكْمَ مَا لَا يَنْصَرِفُ: أَنْ لَا يُنَوَّنَ، وَأَنْ يُفْتَحَ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ<sup>(٥)</sup>. وَأَفْهَمَ أَنَّ الْبَاقِينَ لَا يَجْمَعُونَهُ بَلْ يَأْتُونَ بِهِ مُفْرَدًا، وَإِذَا أُفْرِدَ أَخْفَضُوهُ بِالْإِضَافَةِ وَتَوَنَّنُوهُ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ صَرْفِهِ فَقَرَأُوا: ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مِسْكِينٍ﴾، وَعَبَّرَ النَّازِمُ عَنِ حَرَكَةِ: ﴿مَسَاكِينٍ﴾ بِالْفَتْحِ.

(١)- سورة الإنسان، الآية: ١٤.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٩٦/٢، وإبراز المعاني: ٣٤٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٥، وشرح السباطي: ٣٨٩/٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٤)- "من" زيادة من (ت).

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٥.



قال أبو عبد الله: «أتى بعبارة النحويين في قوله: (وَيُفْتَحُ مِنْهُ التُّونُ) لأهم يقولون في المجرور الذي لا ينصرف: «مَفْتُوح» وإن كان مُعْرَباً؛ لأن فَتَحَتْه لَمَّا لم تدل على ما تدل عليه النصب صَار كالمفتوح.

وتعين للباقيين القراءة بالإفراد والتنوين والكسر على ما قرَّره، غير أن الكسر المُقَدَّر في تقييد قراءة الباقيين<sup>(١)</sup> جاء على رأي من لا يلتزم الفرق بين ألقاب حركات<sup>(٢)</sup> الإعراب، والبناء ضرورة. انتهى<sup>(٣)</sup>.

يعني أنه أتى بالفتح في كلمة مُعْرَبَة، والفتح من ألقاب البناء؛ فاعتذر عنه بأن هذه الفتحة لَمَّا لم تدل على ما تدل عليه النصب؛ وهو عَلَمُ المفعولية؛ صار الاسم كالمفتوح، وهو كلامٌ حَسَنٌ جيد<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو شامة: «وحركة النون حركة إعراب في القراءتين، فكان التعبير عنها بالنصب أولى من تعبيره بالفتح على ما قدَّمه في الخطبة من اصطلاحه» انتهى<sup>(٥)</sup>.

وكيف نقول: «ويُنْصَبُ منه النون»، وليس هذا بنصب؟؛ لأن النصب عبارة عن كَوْن المنصوب: مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً، أو مستثنى، أو خبراً لكان وأخواتها، / ثم المفعول مُتَنَوِّعٌ إلى أنواع مذكورة في كتب النحو؛ فكان يُحِيلُ المسألة عَمَّا هي عليه، وهذا بخلاف تعبيره: بـ«الفتح» فإن النحاة يقولون: غير المنصرف في

(١) - في: (ت) "القراءة للباقيين".

(٢) - في (ت): "حركتي".

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٨١/٢.

(٤) - انظر: كثر الجعيري (خ): ٣٤٩، وشرح السباطي: ٣٨٩/٢.

(٥) - هذا النص لم أجده في إبراز المعاني، بل وجدت نصاً آخر على عكس هذا النص الذي ساقه المؤلف، وفيه موافقة لكلام أبي عبد الله السابق، وموافق كذلك لما أيده المؤلف، فالنص الموجود في الإبراز ما يلي: "وحركة النون حركة إعراب على القراءتين، والفتح فيما لا ينصرف علامة الجر، فلم يمكن التعبير بالنصب؛ لأن الكلمة مجرورة، فكان التعبير عنها بالنصب خطأ". إبراز المعاني: ٣٤٨/٢. وفي نسخة أخرى للإبراز، ت: إبراهيم عطوة: "...فكان التعبير عنها بالنصب ممتنعاً"، ص ٣٥٦.

مَوْضِعُ الْجَرِّ مَفْتُوحٌ، وَيَقُولُونَ: عَلَامَةُ جَرِّهِ فَتْحَةُ آخِرِهِ، فَالْصَّوَابُ مَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وِغَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنْ يُؤْخَذَ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ أَنْ قِرَاءَةَ الْبَاقِينَ: بِكَسْرٍ: ﴿مَسْكِينٍ﴾، فَيَلْزَمُ إِطْلَاقَ لِقَبِّ الْبِنَاءِ عَلَى لِقَبِّ الْإِعْرَابِ، وَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ؛ لِأَنَّ التَّجَوُّزَ فِي الْأَمْرِ غَيْرَ الْمَلْفُوظِ بِهِ أَوَّلَى مِنَ التَّجَوُّزِ فِي الْمَلْفُوظِ بِهِ، فَلَوْ قَالَ: «وَيُنْصَبُ مِنْهُ النَّوْنُ» لَكَانَ قَدْ تَجَوَّزَ لَفْظًا حَيْثُ سَمِيَ هَذَا الْجَرُّ نَصْبًا، وَيُسَلِّمُ لَهُ أَنْ قِرَاءَةَ الْبَاقِينَ بِالْخَفْضِ؛ لِأَنَّ الْخَفْضَ ضِدَّ النَّصْبِ، لَكِنْ مُرَاعَاةُ الْأُمُورِ اللَّفْظِيَّةِ أَوَّلَى مِنْ مُرَاعَاةِ الْأُمُورِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَلِذَلِكَ يَغْتَفِرُونَ فِي التَّقْدِيرَاتِ مَا لَا يَغْتَفِرُونَ فِي الْأَلْفَاظِ، وَيَعْلَلُونَ ذَلِكَ بِزَوَالِ الْفَتْحِ اللَّفْظِيِّ فِي التَّقْدِيرَاتِ، وَبِوُجُودِهِ فِي الْأَلْفَاظِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِهِ.

وَقَدْ حَصَلَ مِنْ مَجْمُوعِ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ: -

الأولى: ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مَسَاكِينٍ﴾<sup>(١)</sup> بِإِضَافَةٍ: ﴿فِدْيَةٍ﴾، لـ ﴿طَعَامٍ﴾، وَجَمْعُ: ﴿مَسَاكِينٍ﴾ لِنَافِعٍ وَابْنِ ذَكْوَانَ فَقَطْ.

الثانية: ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مَسَاكِينٍ﴾ بِالتَّنْوِينِ، وَجَمْعُ: ﴿مَسَاكِينٍ﴾ لِهَشَامٍ وَحَدِّهِ<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾، بِالتَّنْوِينِ وَإِفْرَادٍ: ﴿مَسْكِينٍ﴾ لِلْبَاقِينَ. وَلَمْ يَقْرَأْ أَحَدٌ بِالْإِضَافَةِ وَإِفْرَادٍ: ﴿مَسْكِينٍ﴾، وَلَوْ قُرِئَ بِهِ لَجَازٌ؛ إِلَّا أَنْ: «الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) - "وحده" زيادة من (ت).

(٣) - سبق تخريج هذا الأثر، ص ٣٩٩.

والوجه في: جَمَعَ: ﴿مَسَاكِينَ﴾: مُقَابِلَةُ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ فَإِنْ: ﴿الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾<sup>(١)</sup> جَمَعَ<sup>(٢)</sup>.

وَمَنْ أَفْرَدَ: فَعَلَى مِرَاعَاةِ إِفْرَادِ الْعُمومِ، أَي: وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ يُطِيقُ الصَّوْمَ لِكُلِّ يَوْمٍ يُفْطِرُهُ إِطْعَامَ مُسْكِينٍ.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾<sup>(٣)</sup>، أَي: «اجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، لَا أَنَّ الْكُلَّ يُجَلَّدُونَ ثَمَانِينَ فَقَطْ»، وَتَبَيَّنَ مِنْ إِفْرَادِ الْمُسْكِينِ أَنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ يُفْطِرُ فِيهِ إِطْعَامَ مُسْكِينٍ، وَلَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ الْجَمْعِ<sup>(٤)</sup>.

والحاصل أن كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْقَرَاءَتَيْنِ مُفَسَّرَةٌ لِلْقَرَاءَةِ الْأُخْرَى، فَقَرَاءَةُ الْجَمْعِ مُفَسَّرَةٌ لِقَرَاءَةِ التَّوْحِيدِ، بَأَنَّ الْإِفْرَادَ لَيْسَ فِيهَا عَلَى الْجَمَاعَةِ كُلِّهِمْ بَلْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ فِدْيَةٌ تَخُصُّهُ.

والمعنى: وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةُ طَعَامِ مُسْكِينٍ، عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: «كَسَانَا الْأَمِيرُ حُلَّةً»، أَي: كَسَا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنَّا حُلَّةً تَخُصُّهُ، لَا أَنَّ الْحُلَّةَ وَحَدَّهَا لِلْجَمِيعِ، وَمِنْهُ: آيَةُ النُّورِ: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ﴾، أَي: كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤، والحجة للفراسي: ٢٧٣/٢، والكشف: ٢٨٣/١، وشرح الهداية: ١٩١/١، والتهيان: ١٣٠/١.

(٣)- سورة النور، الآية: ٤.

(٤)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤، والكشف: ٢٨٣/١، وشرح الهداية: ١٩١/١.

وقراءة الإفراد: تُفسر قراءة الجمع، أي: أن على كل<sup>(١)</sup> واحد طعام مسكين واحد / لا اثنين، ولا أكثر لئلا يتوهم منه أن على كل واحد من المطيقين طعام اثنين، أو ثلاثة<sup>(٢)</sup>.

و«الطعام» في الآية الكريمة فيه قولان<sup>(٣)</sup>:-

أحدهما: أنه اسم مصدر بمعنى: «الإطعام»، كـ«العطاء، والتبأت»، بمعنى: «الإعطاء والتبأت» في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(٤)</sup>، وفي قوله<sup>(٥)</sup>:

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِثَّةَ الرَّتَاعَا.

والثاني: أنه بمعنى: «المطعم»، وَضَعَفَ ذَلِكَ أَبُو الْبَقَاءِ: «بِأَنَّهُ قَدْ أُضِيفَ إِلَى الْمَسَاكِينِ، أَوْ الْمَسْكِينِ» قال: «وليس الطعام للمسكين قبل تملكه إيَّاه، فلو حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ مَجَازًا؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ تَقْدِيرُهُ: فَعَلِيهِ إِخْرَاجُ طَعَامٍ يَصِيرُ لِلْمَسَاكِينِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِمَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا إِلَّا أَنَّهُ مَجَازٌ فَالْحَقِيقَةُ أَوْلَى مِنْهُ»<sup>(٦)</sup>.

(١)- "كل" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: البحر: ٤٤/١، والمحزر: ٧٨/٢، والقرطبي: ٢٩٠/٢، والحجة للفراسي: ٢٧٣/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/أ، وشرح شعلة: ص ٢٨٥.

(٣)- انظر هذين القولين في: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ١٣٠/١.

(٤)- سورة نوح، الآية: ١٤.

(٥)- البيت: منسوب للقطامي في: اللسان: مادة "عطا" ١٩٧/١٠، ومادة: "زهف" ٧٠/٧، وشرح التصريح: ٧/٢، والدرر اللوامع: ٤٠٨/١، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: ١٨٨/٣، وشرح الأشموني: ٢٠٥/٢، وشرح شذور الذهب: ص ٤١٩، وشرح ابن عقيل: ٩٤/٢، واللسان: مادة "سمع" ٢٥٦/٧، ومادة: "غنا" ٩٥/١١، والشاهد فيه: "عطائك المِثَّة" فقد عمل اسم المصدر الذي هو: "عطاء" عمل الفعل، فنصب المفعول الذي هو قوله: "المِثَّة" بعد إضافته لفاعله، وهو ضمير المخاطب.

(٦)- التبيان: ١٣٠/١.

وَمَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ جَعَلَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَرْبِنِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾<sup>(١)</sup>، سُمِّي العَنَب «خَمْرًا» بما يؤول إليه<sup>(٢)</sup>، كما سُمِّي الشيء باعتبار ما كان عليه كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا آلَ يَتَمَّى أَمْوَالَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ولا يُتَمَّ شرعاً بعد البلوغ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (مَسَاكِين) مبتدأ، و(مَجْمُوعاً) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ: (عَمَّ) آخر البيت، و(عَمَّ) جملة فعلية خبر المبتدأ، وإِنَّمَا أَتَى بالمبتدأ مفتوح الآخر على الحكاية، والمعنى: «مساكين عَمَّ حَال كونه مَجْمُوعاً»، ومعنى العُمُوم فيه ما تقدم أن على كل واحدٍ من المطيقين طَعَامٍ مِسْكِينٍ.

ويجوز أن يكون: (مَسَاكِين) منصوباً بمضمر، أي: «اقرأ مَسَاكِين»، و(مَجْمُوعاً) حَالٌ أَيْضاً مِنَ الْمَفْعُولِ<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وَلَيْسَ مُنَوَّنًا) يجوز أن يكون: مُسْتَأْنَفًا، أخير بهذه الجملة أنه غير مُنَوَّن في قراءة هؤلاء، وأن يكون: في محل نَصْبٍ حَالًا ثَانِيَةً مِنْ: (مَسَاكِين)، وأن يكون: حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي الْحَالِ، وهو: (مَجْمُوعاً)، فتكون حَالًا متداخلة.

قوله: (وَيُفْتَحُ مِنْهُ التُّون) جملة معطوفة على ما قبلها بالاعتبارات الثلاثة، والضمير في: (مِنْهُ) عائد على: (مَسَاكِين) باعتبار اللفظ، أي: مِنْ لَفْظٍ: (مَسَاكِين).

قوله: (عَمَّ): قد تقدم أنه يجوز أن يكون: خبراً عن: (مَسَاكِين) حيث أَعْرَبْنَاهُ: مبتدأ، وإن أَعْرَبْنَاهُ: مفعولاً بِمُقَدَّرٍ، فيجوز أن يكون: مُسْتَأْنَفًا لا خبراً عنه، بأنه عَمَّ بالمعنى المتقدم، أو بمعنى: أن الجمع عَمَّ وفشاً بين أهل هذه الصناعة.

ويجوز أن تكون: حَالًا مُضْمَرَةً معه «قد» عند بعضهم.

(١) - سورة يوسف، الآية: ٣٦.

(٢) - انظر: البحر: ٣٠٨/٥، والمحزر: ٢٩٩/٩، والكشاف: ٢٨٣/٣.

(٣) - سورة النساء، الآية: ٢.

(٤) - انظر: البحر: ١٦٨/٣، والمحزر: ١١/٤، والكشاف: ١٠/٢ - ١١.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤٨/٢، واللائح الفريدة: ٥٨٢/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٤٩.

قوله: (وَأَبْجَلًا): عُطِفَ عَلَى: (عَمَّ)، وهو فَعْلٌ ماضٍ فاعله: مُضْمَرٌ، ومعنى: أَبْجَلٌ: «كَفَى»: يُقَالُ: أَبْجَلَنِي كَذَا، أي: كَفَانِي<sup>(١)</sup>، والمعنى: أَنَّهُ كَفَى مَنْ قَرَأَ بِهِ لَصَحَّتْهُ مَعْنَى وَرَوَايَةِ<sup>(٢)</sup>، الاعتذار عن إفراده مع كون المطيقين جَمْعًا.

## ٥٠٢- وَنَقُلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ دَوَاوُنَا وَفِي تُكْمِلُوا قُلْ شُعْبَةُ الْمِيمِ ثَقَلَا

/ أَخْبِر عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ مِنْ (دَوَاوُنَا)، وهو ابن كثير أَنَّهُ قَرَأَ بِنَقْلِ [٤٢٦/ب] حركة هَمْزَةٍ: ﴿قُرْءَانٍ﴾، و﴿الْقُرْءَانُ﴾ - مُعَرَّفًا، وَمُنْكَرًا حَيْثُ وَقَعَ - إِلَى الرَّاءِ، وَيَلْزَمُ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ بَعْدَ النُّقْلِ حَذْفُ الْهَمْزَةِ.

وإنما قلت ذلك؛ لأن بعض الناس اعترض على الناظم، فقال: «لا يلزم من نَقْلِ حركة الهمزة حَذْفُ الهمزة، فكان ينبغي أن يَضُمَّ إِلَى ذَلِكَ حَذْفُ الهمزة.

ويدل على ذلك أن بعض العرب بعد نَقْلِ حَرَكَتِهَا يُقْرِئُهَا<sup>(٣)</sup> ولا يحذفها، وَيُخَفِّفُهَا بِقَلْبِهَا حَرْفًا يُجَانِسُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا، يُعَامِلُهَا بِذَلِكَ مُعَامَلَةَ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ:

«الْمَرَاة»، و«الْكَمَاة» بِالْفِ صَرِيحَةٌ، وَالْأَصْلُ: «الْمَرَاة، وَالْكَمَاة».

وجوابه: مَا قَدَمْتُهُ مِنْ أَنَّ اللُّغَةَ الْفَصِيحَةَ حَذْفُ الْهَمْزَةِ بَعْدَ النُّقْلِ، وَإِثْبَاتُهَا بَعْدَهُ<sup>(٤)</sup> لُغَةً رَدِيئَةً، فَلَا تَرُدُّ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

(١)- انظر: اللسان: مادة "يجل" ٢١/٢.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٤٨/٢، واللائل الفريدة: ٥٨٢/٢، والسراج: ص ١٦١.

(٣)- في (ت): "يقرؤها".

(٤)- "بعده" سقطت من (ت).

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢.

وقد أُورد على الناظم: ﴿قُرْءَانَهُ﴾، وهو موضعان في سورة القيامة:  
﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ﴾ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ ﴿١٨﴾<sup>(١)</sup>، فإن  
النقل فيهما لابن كثير، ولم يدخلا تحت قول الناظم؛ لأنه إنما لفظ بالمنكر، والمعرف،  
قال: ويدل على اعتبار ما ذكرناه أن صاحب التيسير<sup>(٢)</sup> وغيره تعرّضا لذكر قراءته في  
الموضعين المشار إليهما، فكان للناظم بهم أسوة في التنصيص عليهما<sup>(٣)</sup>.

قال أبو شامة: «أراد أن ينص على المنكر والمعرف باللام، ومن [جملة]<sup>(٤)</sup> ما  
فيه الخلاف: ﴿قُرْءَانَهُ﴾<sup>(٥)</sup> في موضعين، ثم قال: إلا أن يكون قصد ما دخله لام  
التعريف، وما خلا منها، ولو أنه قال:

وَنَقْلُ قُرْآنٍ كَيْفَ كَانَ دَوَاوُنَا

لكان أبين، وأعم<sup>(٦)</sup>.

قلت: هو قد ذكر مثل هذا الاعتراض عند قوله: (وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ  
لِقُنْبَلَا)<sup>(٧)</sup>، فقال هناك: «أي مُجَرِّدًا عن لام التعريف، ومتصلاً بها، ثم المجرد عن لام  
التعريف قد يكون نكرة نحو: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿أَهْدِكَ صِرَاطًا  
سَوِيًّا﴾<sup>(٩)</sup>، وقد يكون معرفاً بالإضافة نحو: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١٠)</sup>

(١) - سورة القيامة، الآية: ١٧، ١٨.

(٢) - انظر: التيسير ص ٦٨.

(٣) - أورد هذا أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٤٩/٢.

(٤) - في كلتا النسختين: "جهة"، والمثبت من إبراز المعاني.

(٥) - سورة القيامة، الآية: ١٧، ١٨.

(٦) - إبراز المعاني: ٣٤٩/٢.

(٧) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٠٨)، سورة أم القرآن.

(٨) - سورة الأنعام، الآية: ١٦١، والشورى، الآية: ٥٢.

(٩) - سورة مريم، الآية: ٤٣.

(١٠) - سورة الفاتحة، الآية: ٧.

﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>.

فلهذا لم أقل: أَرَادَ المنكَّرَ والمعرَّفَ، ومثله: (وَكَسَّرَ يُبُوتَ وَالْيُبُوتُ...) (٤)، (وَنَقُلُ الْقُرْآنَ وَالْقُرْآنِ...) (٥)، بخلاف قوله: (وَفِي لَوْلَا فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةٌ...) (٥) فإنه لم يأت مُجَرَّدًا من اللام إلا وهو نَكِرَةٌ، ولو اقتصر على لفظ: «النكرة» في الكل؛ لحصل الغرض، فإن لام التعريف زائدة على الكلمة.

كما أنه قال: (وَوَالَاهُ فِي بئرٍ وَفِي بئسَ وَرَشْتُهُم...) (٦)، والحكم عَامٌّ في كل ما في القرآن من لفظ: ﴿بِئْسَ﴾ مُجَرَّدًا من الواو والفاء واللام، وفي: ﴿وَبِئْسَ﴾ بالواو وفي: ﴿فَبِئْسَ﴾ بالفاء، وفي: ﴿لِبِئْسَ﴾ باللام، وإنما نبّه على ما فيه لام التعريف دون المضاف / لاتحاد لفظ الكلام، وتعدد المضاف إليه... انتهى (٧).

[١/٤٢٧]

فقوله هنا: «أراد أن ينصّ على المعرّف والمنكّر...» مُنَافٍ لقوله: «فلهذا لم أقل أَرَادَ المنكَّرَ والمعرَّف...»؛ لأن المسألتين من وادٍ واحد لا سيما وقد قال: «ومثله: (وَنَقُلُ الْقُرْآنَ وَالْقُرْآنِ...)»، وكل ما أجاب به هناك من قوله: «ولو اقتصر على لفظ النكرة في الكل... إلى آخره»، ومن قوله: «وإنما نبّه على ما فيه لام التعريف... إلى آخره» أيضاً.

(١) - سورة الشورى، الآية: ٥٣.

(٢) - سورة الأعراف، الآية: ١٦.

(٣) - سورة الأنعام، الآية: ١٥٣.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٣)، فرش سورة البقرة.

(٥) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٢٢٣)، باب الهمز المفرد.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٢٢٢)، باب الهمز المفرد.

(٧) - إبراز المعاني: ١/ ٢٤٠ - ٢٤١.



وما أحلاً ما اتفق له هذا الكلام البديع، وهو الذي يسميه أهل البديع الكلام: «المُوجَّه»، وهو ما يصلح لمعنيين فأكثر، وذلك أنه أراد بـ(النَّقل): النقل المصطلح عليه عند التصريفيين والقراء، وهو نَقْلُ حركة الهمزة إلى الساكن قبلها كما يَفْعَل ورشٌ في مواضع وَصْلاً ووقفاً، وحمزة في الوقف، وهشام في بعض المواضع فيه أيضاً<sup>(١)</sup>.

ويَصْلَح أن يراد: بـ(النَّقل): الرواية والتلاوة، أي: «نَقْلُ: ﴿الْقُرْآنُ﴾، و﴿قُرْءَانُهُ﴾ دَوَاؤُنَا، فإنه دَوَاءٌ لكل سَقِيم»<sup>(٢)</sup>.

وفي الحديث: «شَفَاءُ أُمَّتِي ثلاث» وذكر منها «أو آية من كتاب الله»<sup>(٣)</sup>.  
وفي الحديث أيضاً: «مَنْ لَا شَفَاهُ الْقُرْآنُ لَا شَفَاهُ اللَّهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) - ذكر هذا السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٩٧/٢، وأبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٤٩/٢.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٦٩٧/٢، وإبراز المعاني: ٣٤٩/٢، والسراج: ص ١٦١.

(٣) - ذكر هذه الرواية القرطبي في تفسيره ولفظها: "شفاء أمتي في ثلاث: آية من كتاب الله، أو لعقة من عسل، أو شرطة من محجم". الجامع لأحكام القرآن: ٣١٨/١٠.

والحديث الصحيح ما أخرجه البخاري، في كتاب الطب، رقم: (٥٢٤٨)، عن ابن عباس ؓ أن النبي ﷺ قال: "الشفاء في ثلاثة شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار، وأنهى أمتي عن الكي".

(٤) - جزء من حديث: رواه الواحدي في تفسيره: ١٢٣/٣، عن أحمد بن الحارث الغساني، والثعلبي عنه كذلك: ١٢٩/٦، وابن الحارث الغساني ضعيف: قال فيه أبو حاتم: "متروك الحديث"، وقال البخاري: "فيه نظر". انظر: ميزان الاعتدال: ٢٢٣/١، وقال الألباني: الحديث ضعيف جداً، انظر: السلسلة الضعيفة: ٢٨٣/١، رقم: (١٥٢)، وانظر: كثر العمال للمتقي الهندي، الحديث رقم: (٢٨١٠٦)، وتخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزيلعي: ٢٨٨/٢.

وفي التنزيل: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وذلك أن قراءة القرآن، وتعليمه دواءً من أمراض المعاصي، قال ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: قوله: (والقرآن) كيف يُقرأ؟.

قلت: يُقرأ: (والقرآن) بالجر عطفاً على المخفوض بالإضافة<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: بل ينبغي أن يُقرأ بالرفع على الابتداء، و(دواؤنا) خبره، لا على أن الضمة للحكاية بل ضمة إعراب؛ وذلك لأن القرآن المعرف بـ«أل»، ورد مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فلو قرأه هنا: (والقرآن) عطفاً على: (قرآن) لأوهم اختصاص الخلاف بالمجرور دون المرفوع والمنصوب، فإذا رفعته بالابتداء، أي: «وهذا اللفظ المعرف دواؤنا بالنقل».

وهذا كما قلتم في قوله: (وَرِضْوَانٌ اِضْمُمٌ غَيْرَ ثَانِي الْعُقُودِ ٠٠٠)<sup>(٤)</sup>، أنه ينبغي أن يُقرأ: (وَرِضْوَانٌ) بالنصب على المفعولية؛ لأنه قد ورد مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً، يُعين ما ذكرناه نحن هنا، وسيأتي بيانه في موضعه.

فالجواب: أنه مُنْعٍ من ذلك هنا، أنه لا يُعرف الحكم الذي في: (القرآن) المعرف؛ لأنك اقتطعته وأخبرت عن القرآن نفسه أنه دواؤنا، لكن ما حكمه في القراءة؟.

فإذا عطفته على: (قرآن) تعين بيان حكمه، وأنه تُنْقَلُ حركة همزته أيضاً.

(١) - سورة الإسراء: الآية: ٨٢.

(٢) - الحديث: أخرجه البخاري، عن عثمان بن عفان ﷺ، كتاب فضائل القرآن رقم: (٤٦٣٩)، والترمذي، عن عثمان بن عفان ﷺ، كتاب فضائل القرآن، رقم: (٢٨٣٢)، وعن علي بن أبي طالب ﷺ.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٤٩/٢.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٤٨)، فرش سورة آل عمران.

وأما (وَرَضُوا أَنْضُمَ) ففيه بيان الحكم للجميع؛ لأنه مفعول مُقَدَّم:  
لـ(اضْمُمْ)، و(اضْمُمْ) هو نفس الحكم، وهناك سند ذكر بحثاً حسناً مع الشيخ  
شهاب الدين أبي شامة - إن شاء الله تعالى -.

ثم أخبر<sup>(١)</sup> / الناظم عن شعبة - وهو أبو بكر - أنه ثَقُلَ ميم: [٢٧/٤ب]  
﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾<sup>(٢)</sup>، فَتَعَيَّنَ لغيره تخفيفها.

والوجه في هَمْزٍ: ﴿قُرْءَانٍ﴾ أنه الأصل، لأنه من: «قَرَأْتُ كذا» أي:  
جَمَعْتُهُ<sup>(٣)</sup>.

و«القرآن» مَجْمُوعٌ من سور وآيات وحروف، وهو في الأصل مصدر: «قَرَأَ»  
«يَقْرَأُ»، كـ«الغفران»، و«الكفران»<sup>(٤)</sup> و«الشكران»، ثم أُطْلِقَ على مجموع الكتاب  
العزیز، وَصَارَ عَلَماً بِالْعَلَّةِ إِذَا عُرِّفَ بِـ(أَل)<sup>(٥)</sup>، ولهذا إِذَا حَلَفَ لَا يَقْرَأُ «قُرْآنًا» مُنْكَرًا  
حَنْثَ بَمَا يُسَمَّى «قُرْآنًا»، وَإِذَا حَلَفَ لَا يَقْرَأُ «القرآن» بِـ(أَل) المَعْرِفَةُ لَا يَحْنُثُ إِلَّا  
بقراءة الجميع.

وأما ﴿قُرْءَانُهُ﴾<sup>(٦)</sup> في سورة القيامة فالمراد به: المصدر فقط.

(١) - "أخبر" سقطت من (ت).

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٣) - انظر: شرح الهداية: ١/١٩١، والموضح: ١/٣١٧، واللسان: مادة "قرأ" ١٢/٥١، وتحقيق الهمة لغة  
تميم، وقيس. انظر: شرح المفصل: ٩/١٠٧.

(٤) - "والكفران" زيادة من (ت).

(٥) - وهذا اختيار جماعة منهم: ابن جرير الطبري في تفسيره، وهو أن "القرآن": مصدر مشتق مهموز من:  
"قرأ" يقرأ قراءة وقرآنًا، وَضَعَفَ ابنُ جرير الطبري، وابنُ عطية كونه غير مهموز مشتق من: "القرء" أو من  
"القرآن" بمعنى الضم والجمع. انظر: تفسير الطبري: ١/٩٤ - ٩٧، والمحزر: ٢/٨٣، والمفردات للراغب: مادة  
"قرأ" ص ٤٠٠، والإتقان في علوم القرآن: ١/١٤٤، ومناهل العرفان للزرقاني: ١/٧، والنبأ العظيم لدراز:  
ص ١٢.

(٦) - سورة القيامة، الآية: ١٧، ١٨.

والوجه في قراءة ابن كثير: إما النَّقْل - وإن لم يكن من أصله النقل لا في كلمة، ولا في كلمتين - جَمْعاً بين اللغتين؛ ولأنه أَخَفَّ<sup>(١)</sup>، وهذا كما خَفَّفَ همزة: ﴿لَا عَنَتَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وليس من أصله تخفيف مثلها في رواية البزي، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى -<sup>(٣)</sup>.

والتَّغْل اختصار الناظم، ولهذا لم يَذْكُر سواه؛ لأن فيه توافق القراءتين<sup>(٤)</sup>.

وإما لأنه: من مادة أخرى وهي: «الْقِرَان»، و«الْقِرَان»: الانضمام، ومنه: «قِرَان الحج والعمرة»؛ لأنه يَجْمَعُهُمَا في إِحْرَامٍ واحد، ومنه: «قَرَّنت بين الشيئين»<sup>(٥)</sup>، أي: جَمَعْتُ بينهما، وَضَمَمْتُهُمَا إلى بعضهما<sup>(٦)</sup>، وهذا المعنى موجود في الكتاب العزيز كما في مادة: «الهمز» فَيَتَّحد المعنى، وإن اختلفت المادتان<sup>(٧)</sup>.

ووزنه على الأول: «فُعْلَان»، وعلى الثاني: «فُعَال»، ووزنه بعد النقل على رأي: «فُعَان» لحذف اللام<sup>(٨)</sup>.

(١) - انظر: شرح الهداية: ١٩١/١، والآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ):

٣٤/أ، ومبرز المعاني في شرح حرز الأمان: ٩٣/ب.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٢٠.

(٣) - سيأتي عند شرحه لقول الناظم: (وَبَعْدَهُ لَا عَنَتَكُمْ بِالْخَلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا). متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٩).

(٤) - فيه توافق القراءتين من حيث أن النقل تخفيف للمهموز، فيكون أصله الهمز، فيكون جمعاً بين اللغتين، ونقل الهمز: لغة أهل الحجاز. انظر: شرح المفصل: ١٠٧/٩، واللسان مادة "قرأ" ٥١/١٢.

(٥) - في الأصل: "السبيين"، والمثبت من (ت).

(٦) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٥، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

(٧) - قال السيوطي: "قال قوم هو مشتق من قرنت الشيء بالشئ، إذا ضمنت أحدهما إلى الآخر، وسمي به القرآن؛ لِقِرَانِ السور والآيات والحروف فيه". الإتيان في علوم القرآن: ١٤٤/١، وانظر: المفردات للراغب، مادة "قرأ" ص ٤٠٠، واللسان: مادة "قرن" ٨٨/١٢.

(٨) - انظر: فتح الوصيد: ٦٩٧/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٥٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

وأما مَنْ زعم أنه مُشتَقٌّ مِنْ: «قَرَيْتُ الماءَ في الحوض»، أي: جَمَعْتُهُ فِيهِ؛ فَغَلَطَ؛  
لأنهما مادتان متغايرتان.

والوجه الأول أَوْلَى منقولاً لتوافق القراءتين. والله أعلم.

وقد صَحَّ عَنْ إِمَامِنَا الشافعي رحمته الله أَنَّهُ قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ قُسْطَنْطِينٍ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ يَقُولُ: «الْقُرْآنَ اسْمٌ، وَلَيْسَ بِمَهْمُوزٍ، وَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْ: «قَرَأْتُ»، وَلَوْ أُخِذَ مِنْ: «قَرَأْتُ» كَانَ كُلُّ مَا قُرِئَ قُرْآنًا، وَلَكِنَّهُ اسْمٌ لِلْقُرْآنِ مِثْلُ: التَّوْرَةِ، وَالْإِنْجِيلِ»<sup>(٢)</sup>.

يعني الشافعي رحمته الله أَنَّ «القران» مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ لَيْسَ مَأْخُودًا مِنَ الْمَهْمُوزِ بَلْ غَيْرِ الْمَهْمُوزِ اسْمٌ عِلْمٌ لِلْمَهْمُوزِ، كَالْتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ اسْمَانِ لِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى وَعِيسَى، وَكَذَا «القران» مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ اسْمٌ لِمَا أُنْزِلَ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ صلوات الله عليه، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ الْمَهْمُوزَ الْمَعْرُوفَ بِـ«أَل» لَيْسَ عِلْمًا بَلْ هُوَ نَفْسُ الْمُسَمَّى.

وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا يَقُولُهُ أَصْحَابُهُ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ: لَا يَقْرَأُ قُرْآنًا، وَلَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، حَيْثُ فَرَّقُوا بَيْنَ الْيَمِينَيْنِ بِمَا تَقَدَّمَ، وَلِهَذَا مَقَامٌ غَيْرُ هَذَا.

قَالَ الشافعي: «وَكَانَ يَقُولُ: يَعْنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُسْطَنْطِينٍ: «وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ تَهَمَزُ قَرَأْتَ، وَلَا تَهْمَزُ الْقُرْآنَ».

(١) - هو: أَبُو إِسْحَاقَ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسْطَنْطِينِ الْمَخْزُومِيِّ، الْمَقْرِيُّ، الْمَكِّي الْقُسْطُ، شَيْخُ الْقُرَاءِ بِمَكَّةَ فِي زَمَانِهِ، قَرَأَ عَلَى ابْنِ كَثِيرٍ الْإِمَامَ، وَعَلَى صَاحِبِيهِ شَبْلَ بْنِ عَبَادٍ، وَمَعْرُوفَ بْنِ مَشْكَانَ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِي الْإِمَامَ، وَعَكْرَمَةَ بْنَ سُلَيْمَانَ، ت: ١٩٠هـ. انظر: معرفة القراء: ٢٩٠/١، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ: ١٦٥/١-١٦٦.

(٢) - أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي تَارِيخِ بَغْدَادَ: ٦٢/٢، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ: ٢٥٠/٢، وَالْمِزِّي فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: ٣٦٧/٢٤، وَانْظُرْ: تَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ: ٣٠٠/٢، وَالْإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ: ١٤٤/١.

قلت: / لأنه عنده عِلْمٌ لِمَا بين دَفْتِي المصحف، كما تقول: «قَرَأْتُ التوراة والإنجيل، ونحو ذلك».

وقال أبو شامة: «والقرآن بالهمز مَصْدَرٌ مِنْ قَرَأْتُ: كـ «الشُّكْرَان»، و«العُفْرَان»، والذي في سورة القيامة المراد به المصدر، والخلاف فيه أيضاً، وذلك دليل على أن مَنْ لَمْ يَهْمَزْ نَقَلَ حركة الهمزة، والتسمية بالمصادر كثيرة». انتهى<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا فيه نوع من الاعتراض على الشافعي، ووجهه أنه قال: «القران من غير هَمْز اسم عِلْمٌ للمهموز، وليس هو بمعنى: المهموز، بل هذا اسم، وهذا مُسَمًّى، والغرض أن الذي في القيامة يُرَاد به المَصْدَر، وهو المسمى فكيف تُرك همزه<sup>(٢)</sup>؟، هذا معنى الاعتراض وإن لم يُصَرِّح به أبو شامة.

والوجه في تثقيل: ﴿لِتُكْمَلُوا﴾<sup>(٣)</sup> الدلالة على التأكيد بما فيه من معنى: التكرير<sup>(٤)</sup>.

والوجه في تخفيفه: حَمَلُهُ على ما أُجْمِعَ عليه في قوله: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) - إبراز المعاني: ٣٥٠/٢.

(٢) - "همزه" سقطت من (ت).

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٤) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤١، والكشف: ٢٨٣/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

(٥) - سورة المائدة، الآية: ٣، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٦، الحجة لابن خالويه: ص ٤١، والكشف: ٢٨٣/١.

وقيل: بل: «أَكْمَلَ وَكَمَّلَ» لغتان بمعنى واحد، كـ«أَنْزَلَ وَنَزَّلَ»، «وَأَوْصَى وَوَصَّى»، «وَأَمَّتَعَ وَمَتَّعَ»<sup>(١)</sup>.

وقد اعترض على الناظم بأنه بقي عليه التنبيه على فَتْح الكاف عند تَثْقِيل مِيمِهَا<sup>(٢)</sup>، وعندى أنه لا يُحْتَاج إلى ذلك إذ لا يَتَأَتَّى تشديد الميم إلا مع تحريك الكاف.

ولهذا قال أبو عبد الله: «ويلزم من تَثْقِيلِهَا فَتْحُ الكاف، ثم قال: وتعيّن للباقي تَخْفِيفُ الميم، ومن ضَرُورة تَخْفِيفِهَا سُكُونُ الكاف»<sup>(٣)</sup>.

وهذا بالنسبة إلى القراءة، وأما بالنسبة إلى الإمكان اللفظي فلا تُسَلِّم، فقله: «ويلزم من تَثْقِيلِهَا فَتْحُ الكاف» صحيح مُطْلَقاً، والثاني صحيح بالنسبة إلى القراءة فقط، وله من هذا أمثلة تقدم كثير منها، ويأتي مثلها.

قال أبو شامة: «وبقي عليه فَتْحُ الكاف، ولم ينه عليه، ولو أنه قال: «لشعبة حَرَّكَ قبله الميم ثقلاً»، أو يقول: «وفي تكملوا حَرَّكَ لشعبة أثقلاً» كما قال في سورة الحج:

ثُمَّ وَلِيَوْفُوا فَحَرَّكُهُ لَشُعْبَةً أَثْقَالًا»<sup>(٤)</sup>.

قلت: قد تقدم جواب ذلك وأنه غير مُمكن تَثْقِيلِهَا مع سُكُونِ الكاف، فلا فائدة في التنبيه على ما لا بد منه<sup>(٥)</sup>.

(١) - انظر: معاني القراءات: ص ٧٢، الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٦، والحجة للفارسي: ٢/٢٧٤، وشرح

الهداية: ١/١٩١، والموضح: ١/٣١٨، واللسان: مادة "كمل" ١٣/١١٢.

(٢) - ذكر هذا الاعتراض أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٥٠، كما سيأتي.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٢.

(٤) - إبراز المعاني: ٢/٣٥٠.

(٥) - قال شعله: "وإنما لم يذكر قيد الكاف لغاية وضوحه". شرح شعله: ص ٢٨٦.

وفي لام: ﴿لِتُكْمِلُوا﴾ أقوال كثيرة وبُحُوثٌ حَسَنَةٌ ذَكَرْتُهَا فِي غيرِ هَذَا؛ إِذْ هُوَ الْأَلِيقُ بِهِ<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَنَقُلُ قُرْآنٍ) مبتدأ، وهو مصدر مُضَافٌ لمفعوله على حَذْفِ مُضَافِينَ، أي: «وَنَقُلُ حَرَكَةَ هَمْزَةِ قُرْآنٍ إِلَى رَأْيِهِ».

و(دَوَاءٍ) خبره، وقد تقدم وَجْهُ الْمَجَازِ فِي ذَلِكَ، (وَالْقُرْآنِ) عَطِيفٌ عَلَى: (قُرْآنٍ) فهو مخفوض، وتقدم ما فيه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وَفِي تَكْمِلُوا) بيان، فهو متعلق بِمُقَدَّرٍ، وذلك أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (شُعْبَةُ ثَقُلَ الميم) تَوَجَّهَ سُؤَالُ سَائِلٍ أَيْنَ ثَقُلَتْ؟.

فأجيب بأن ذلك: (فِي تَكْمِلُوا)، وَقَدَّمَ الْبَيَانُ اهْتِمَامًا بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَقُلْ شُعْبَةُ ثَقُلَ الميم أعني فِي تَكْمِلُوا»، فـ(شُعْبَةُ) مبتدأ، (وَنَقُلُ) خبره، و(الميم) مفعوله، والجملة خبر / المبتدأ، والجملة بِأَسْرِهَا منصوبة بالقول<sup>(٣)</sup>. [٤٢٨/ب]

وعَلَّقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: (فِي تَكْمِلُوا): بِـ(ثَقُلَ)<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ عَرَفْتَ مَا فِيهِ مِنْ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَقْلِسِ الْمَعْمُولِ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ عَامِلُهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) - انظر: الدر المصون: ٢٨٥/٢ - ٢٨٧.

(٢) - انظر: ص ٥١٤.

(٣) - انظر: كثر الجعيري (خ): ٣٤٩، وشرح شُعْلَةُ: ص ٢٨٥.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢.

(٥) - فِي (ت): "العامل".



٥٠٣- وَكَسَرُ بُيُوتٍ وَالْبُيُوتَ يُضْمُّ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا

أَخْبَرَ عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِالْعَيْنِ وَالْحَاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَبِالْجِيمِ مِنْ قَوْلِهِ: (عَنْ حِمَى جِلَّةٍ)،  
وَهُمْ: حَفْصٌ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَوَرِثَ أَهْمُ يَضْمُونَ كَسَرَ: «بَاءً» ﴿بُيُوتٍ﴾،  
و﴿الْبُيُوتَ﴾، أَي: مَا فِيهِ: «أَل»، وَمَا لَيْسَتْ فِيهِ؛ لِيُعَمَّ ذَلِكَ الْمُضَافُ نَحْوُ:  
﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿أَوْ بُيُوتَ آبَائِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، وَفِيهِ مِنَ  
الْكَلَامِ نَحْوُ مَا قَدَمْتَهُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: (وَتَقُلُّ قُرْآنَ الْقُرْآنِ ٠٠٠)<sup>(٣)</sup>.

قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَالْكَلَامُ فِي عَطْفِهِ: (وَالْبُيُوتَ) كَمَا تَقْدُمُ فِي قَوْلِهِ: (وَالْقُرْآنَ)  
لِيَجْمَعَ بَيْنَ مَا خَلَا مِنْ لَامِ التَّعْرِيفِ وَبَيْنَ مَا هِيَ فِيهِ، وَالْخَالِي مِنْهَا تَارَةً يَكُونُ مَعْرِفَةً  
بِالإِضَافَةِ، نَحْوُ: ﴿بُيُوتِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وَ﴿بُيُوتِهِنَّ﴾<sup>(٥)</sup>، وَ﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾، وَتَارَةً  
نَكْرَةً مَنْصُوبَةً، أَوْ غَيْرَ مَنْصُوبَةٍ، نَحْوُ: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ  
اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ﴾<sup>(٧)</sup>.

قَالَ: فَإِذَا صَحَّ لَنَا دُخُولُ الْمُضَافِ تَحْتَ قَوْلِهِ: (بُيُوتَ)، صَحَّ لَنَا دُخُولُ:  
﴿قُرْءَانُهُ﴾ الْمُضَافِ تَحْتَ قَوْلِهِ: (قُرْآنَ)». انتهى<sup>(٨)</sup>.

(١)- سورة الأحزاب، الآية: ٥٣.

(٢)- سورة النور، الآية: ٦١.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٢)، فرش سورة البقرة، وانظر: ص ٥١٢ - ٥١٣.

(٤)- من مواضعها: سورة آل عمران، الآية: ٤٩.

(٥)- سورة الطلاق، الآية: ١.

(٦)- سورة النور، الآية: ٦١.

(٧)- سورة النور، الآية: ٣٦.

(٨)- إبراز المعاني: ٣٥٠/٢.

وقد تقدم ما فيه، وقيد القراءتين ولم يقتصر على تقييد قراءة المرموز لهم فيقول: «وباء يُّوت والبُيُوت يُضَمُّ»، لأنه لو قال ذلك لاحتلت قراءة الباقيين إذ كان لهم الفتح؛ لَمَّا مرَّ في الخطبة<sup>(١)</sup>.

وكان المناسب أن يذكُر هنا الخلاف في: «عُيُون، والعُيُون، وَجُيُوب، وشُيُوخ والعُيُوب»، كما جَمَعَ ابن مجاهد<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> ذلك هنا؛ لأن الباب واحد، والناظم - رحمه الله - أَخَّر ذِكْرَ البقية إلى سورة المائدة؛ لَمَّا ذَكَرَ الخلاف في: «العُيُوب»<sup>(٤)</sup>، وهذا على ما تيسر له، والله أعلم.

وقال أبو عبد الله: «إنما أَخَّرَ ذلك لئلا تزيد أبيات هذه السورة كثرة»<sup>(٥)</sup>.

وفيما ذَكَرَه نظير، لأن ما زيد هنا فهو بالضرورة يُنْقَصُ مِنْ<sup>(٦)</sup> غيره، وخصوصية زيادة أبيات هذه السورة لا أثر له.

والوجه في ضَمِّ هذه الفاءات من هذه الكلم: أنه الأصل فإن هذه تُجْمَعُ على: «فُعُول» نحو: «فُلُس، وفُلُوس»، و«كَعَب، وكُعُوب»، و«فَرَج وفُرُوج»<sup>(٧)</sup>.

(١) - يشير المؤلف إلى قول الناظم في الخطبة:

(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمَّ وَالرَّفْعُ سَاكِئًا فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالتَّصْبِ أَقْبَلًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٢)، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢.

(٢) - انظر: السبعة: ص ١٧٩.

(٣) - كابن غلبون في: التذكرة: ٢٦٦/٢، ومكي في التبصرة: ص ٤٣٧.

(٤) - قال الناظم:

(وَضَمَّ الْعُيُوبِ يَكْسِرَانِ عُيُونًا الْعُيُونِ شُيُوخًا دَائِمًا صُحْبَةً مَلًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٢٨).

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢.

(٦) - في (ت): "في".

(٧) - انظر: الكتاب: ٥٨٩/٣، والحجة لابن خالويه: ص ٤١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٧، والكشف:

٢٨٤/١، وشرح الهداية: ١٩٤/١، والموضح: ٣١٨/١.

وإلى كون الضَّم الأصل أشار الناظم بقوله: (وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا)، ولا تبالي بكون الضمة قبل الياء المضمومة لتجانس الحركتين<sup>(١)</sup>.

والوجه في كَسْرٍ فاءاتها: طَلَبُ الْخِفَّةِ، وذلك أن الكسرة تُناسِب الياء بعدها، فأتى بكسرة الفاء طلباً لمساكلة الحرف الذي بعده<sup>(٢)</sup>.

ولم يُعَبَّ بالخروج مِنْ كَسْرٍ إلى ضَمٍّ؛ لأن الضَّم في الياءِ، والياءُ مُقدَّرة بكسرتين؛ فكان كسرة الباء وليت الكسْر<sup>(٣)</sup>.

وقد أنكر بعضهم هذه القراءة، قال الزجاج: «أكثر النحويين لا يعرفون الكسْر، وهو عند البصريين رَدِيءٌ جداً؛ لأنه ليس في الكلام: «فِعُول» بكسْرٍ الفاء». ذكر ذلك في سورة / النور<sup>(٤)</sup>.

وقد ردّ عليه أبو علي هذه المقالة فقال: «مِمَّا يدل على جواز ذلك أنك تقول في تَحْقِيرٍ: «عَيْنٌ»، و«يَتٍ»: «عَيْنَةٌ، وَبَيَّتٍ» فَتَكْسِرُ الْفَاءَ هَا هُنَا لِتَقْرِبَهَا مِنَ الْيَاءِ، كَكَسْرِ الْفَاءِ مِنْ «فُعُول»، وذلك مما حكاه سيبويه<sup>(٥)</sup>.

قال: فكما كُسِرَتِ الْفَاءُ مِنْ: «عَيْنَةٌ»، ونحوه، وإن لم يكن في أبنية التحقير على هذا الوزن لتقريب الحركة مِمَّا بعدها، كذلك كَسَرُوا الْفَاءَ مِنْ: «جِيُوبٌ»، ونحوها». انتهى<sup>(٦)</sup>.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب، والسراج: ص ١٦١

(٢) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٧، والكشف: ٢٨٤/١، وشرح الهداية: ١٩٤/١، والموضح: ٣١٨/١، والإتحاف: ٤٣٢/١.

(٣) - قاله أبو البقاء العكبري في: التبيان: ١٣٥/١، وانظر: الكشف: ٢٨٤/١.

(٤) - معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٨/٤، ومن أنكرها وتكلم فيها أبو جعفر النحاس، انظر إعراب القرآن له: ٩٩/١.

(٥) - انظر: الكتاب: ٤٨١/٣، والتبيان: ١٣٥/١.

(٦) - الحجة للفارسي: ٢٨٣/٢.

ولقائل أن يقول: لا يلزم من جواز التحقير الكسر في باب الجمع على: «فُعُول»، والفرق أن التنافر في: «فُعُول» أكثر، ألا ترى أن فيه خُرُوجاً من كسر إلى ضمٍّ، ثم إلى واو، بخلاف التحقير فإن فيه خُرُوجاً من كسر إلى فتح، ثم إلى ياء، فقَوِي دَاعي الكسر، وهو وجود ياءين بعده، وليس بعده شيء مستثقل.

قوله: (وَكَسْرٌ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله على حذف مضاف، أي: «وَكَسْرُ بَاءِ بِيوت»<sup>(١)</sup>.

قوله: (يُضَمُّ) فعل مبني للمفعول مرفوعه ضمير عائد على: (كَسْرٌ)، والجملة في موضع خبر المبتدأ، و(عَنْ حَمَى) متعلق بـ(يُضَمُّ)، أي: مَرُوي<sup>(٢)</sup> عنه ضمُّه.

ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه: حال من مرفوع: (يُضَمُّ)، أي: «يُضَمُّ كائناً، ومنقولاً عن قَوْمٍ جِلَّةٍ»<sup>(٣)</sup>.

و(الْحَمَى): ما يُحْمَى، وَيُمْنَع مِنَ الرَّعْيِ<sup>(٤)</sup>، عَبَّرَ بذلك عن مَنع مَنْ رَوَاهِ مِنْ طَعْنِ الطَّاعِنِ<sup>(٥)</sup> في قراءة الكسر؛ لأن أبا حاتم زعم أنه لا يجوز غيره<sup>(٦)</sup>، وقد تقدم ما حكاه الزجاج عن أكثر النحاة.

و(جِلَّةٍ): جَمْعُ جَلِيلٍ، نحو: صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وَجْهًا): فيه خمسة أوجه<sup>(٨)</sup>:-

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥١/٢، وشرح شذلة: ص ٢٨٦.

(٢)- في (ت): "يُروى".

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

(٤)- انظر: اللسان: مادة "حما" ٢٤٠/٤.

(٥)- في (ت): "الطاعنين".

(٦)- أي: الضم، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، سبقت ترجمته ص ١٧٤، وانظر قوله في: الكشف:

٢٨٥/١.

(٧)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥١/٢.

(٨)- انظر هذه الأوجه في: إبراز المعاني: ٣٥١/٢ - ٣٥٢.

أحدها: أنه منصوب على التمييز من قوله: (جِلَّةٌ)، أي: «هُمْ أَجِلَاءُ الوجوه».

الثاني: أنه منصوب على الحال من مرفوع: (يُضَمُّ)، أي: «يُضَمُّ الكسر حال كونه وَجْهًا أَقْبَلَ على الأصل».

والثالث: أنه مفعول بـ(حَمَى).

قال أبو شامة: «أَي حَمَوْا قَرَأْتُمْ بِالضَّمِّ مِنْ طَعْنٍ مَنْ طَعَنَ فِي الْكُسْرِ؛ لَكُنِ الضَّمُّ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ». انتهى<sup>(١)</sup>.

وهذا لَا يَتَأْتِي إِلَّا أَنْ «يُحْمَى» المصدر، ويكون حينئذٍ مصدرًا مضافًا للفاعل أي: «عَنْ مَنْعٍ قَوْمٍ أَجِلَاءَ وَجْهًا هَذِهِ صِفَتُهُ»، أما إِذَا أُرِيدَ بِهِ «مَا يُحْمَى» فَلَا يَعْمَلُ الْبِتَّةُ؛ إِلَّا أَنْ فِي جَعْلِهِ مَصْدَرًا عَامِلًا نَظَرًا؛ مِنْ حَيْثُ أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ أَنْ يَنْوِبَ عَنِ الْفِعْلِ، أَوْ يَنْحَلَّ بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ، وَفِعْلٌ هَذَا كَمَا رَأَيْتَ غَيْرَ صَالِحٍ لِلْأَمْرَيْنِ.

الرابع: أنه منصوب بفعل محذوف تقديره: «خَذَ وَجْهًا هَذِهِ صِفَتُهُ».

الخامس: قال أبو عبد الله: «وَوَجْهًا» حال أخرى موطئة مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ: (يُضَمُّ) مِنَ الضَّمِّ، وَ(أَقْبَلَ عَلَى الْأَصْلِ): صِفَةٌ لَهَا، أَي: يَوْقَعُ فِي مَحَلِّ الضَّمِّ فِي حَالِ كَوْنِهِ: عَنْ حِمَى جِلَّةٍ مُقْبِلًا عَلَى الْأَصْلِ». انتهى<sup>(٢)</sup>.

قوله: «حال أخرى» يقتضي تقدم غيرها، ولم يذكر هو حالاً قبلها، وكأنه يُوهِمُ أَنَّهُ أَغْرَبَ قَوْلَهُ: (عَنْ حِمَى جِلَّةٍ): حالاً، وهو لم يعربها إِلَّا متعلقة / [٤٢٩/ب] بـ(يُضَمُّ)<sup>(٣)</sup>.

(١) - إبراز المعاني: ٣٥١/٢ - ٣٥٢.

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٣/٢.

قوله: (عَلَى الْأَصْل) متعلق بـ(أَقْبَلَ) أي: «أَقْبَلَ عَلَى الْأَصْل»، و(أَقْبَلَ) جملة فعلية فاعلها ضمير يعود على: (الوَجْهَ)، وهي في موضع نصب نعتاً لـ(وَجْهًا)، أي: «وَجْهًا مُقْبِلًا عَلَى الْأَصْل»، وهو الضَّم، وما أحسن وَصْفُ الْوَجْهِ هُنَا بِالْإِقْبَالِ<sup>(١)</sup>.

قال أبو شامة: - وقد ذكر في: (وَجْهًا) أربعة الأوجه المتقدمة - «إن الجملة صفة لـ(وَجْهًا) إلا على القول بأنه تَمْيِيزٌ»<sup>(٢)</sup>.

ولم يبين حينئذٍ ماذا يكون محلها، ولا لأي شيء يمتنع ذلك حال جَعَلْنَا (وَجْهًا) تَمْيِيزًا، ولا يظهر في ذلك مانع؛ إذ وَصَفُ التَّمْيِيزِ وَارِدٌ فِي لِسَانِهِمْ، وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ فِي الْبَيْتِ سَدِيدٌ.

#### ٥٠٤ - وَلَا تَقْتُلُوهُمْ بَعْدَ يَفْقَتُلُوكُمْ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ قَصْرُهَا شَاعَ وَأَنْجَلَا

أخبر عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ مِنْ: (شَاعَ)، وهما الأخوان أهما قرءا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلُوَكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> بالقصر، أي: بحذف الألف كما لفظ بها كذلك، وكان ذلك كافيًا في معرفة القراءة إلا أنه نَصَّ عَلَى الْقَصْرِ؛ لِيُؤْخَذَ ضِدُّهُ لِقِرَاءَةِ الْبَاقِينَ، وَهُوَ الْمَدُّ، وَذَلِكَ عِبَارَةً عَنِ الْإِتْيَانِ بِالْأَلْفِ<sup>(٤)</sup>، وَإِذَا جِئَ بِالْأَلْفِ لَزِمَ بِالضَّرُورَةِ فَتَحُ الْقَافِ فِي الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ، وَأَمَّا مَعَ حَذْفِهَا فَالْقَافُ سَاكِنَةٌ كَمَا لَفْظَ بِهِ النَّازِمُ.

ولا خلاف في قوله: ﴿فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ﴾<sup>(٥)</sup> أنه بالقصر<sup>(٦)</sup>.

(١) - انظر: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٤/ب.

(٢) - إبراز المعاني - بتصرف يسير -: ٣٥٢/٢.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٩١.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٢/٢، واللائق الفريدة: ٥٨٤/٢.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٩١.

(٦) - انظر: السبعة ص ١٨٠، والتبصرة ص ٤٣٧.

والوجه في قراءة القصْر أنها من: «الْقَتْل»<sup>(١)</sup>.

واستشكلها بعضهم فقال: «كيف يقال: لا تَقْتُلُوهم حتى يَقْتُلُوكم فإن قَتَلُوكم، وهم إذا قَتَلَهُم غيرُهم كيف يَقْتُلُونه بعد أن قَتَلَهُم؟»<sup>(٢)</sup>.

وقد أجاب الناس عن ذلك بوجهين<sup>(٣)</sup>:-

أحدهما: أن التَّجَوُّز في الفعل، والمعنى: «لا تأخذوا في قتلهم حتى يأخذوا في قتلكم فإن أخذوا في قتلكم»، فإن المُشْرِف على الشيء يَتَّصِفُ به<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن التجوُّز في المفعول، والمعنى: «لا تقتلوا منهم أحداً حتى يقتلوا منكم أحداً فإن قتلوا منكم أحداً»<sup>(٥)</sup>، وهذا سيأتي له نظير في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾<sup>(٦)</sup>، ثم قال: ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾ أي: «فَمَا وَهَنَ مَنْ بَقِيَ مِنَ الرِّبِّيِّينَ»<sup>(٧)</sup>، ولم يصبه القتل، وفيه هناك بحوث حسنة ستأتي - إن شاء الله تعالى - عن قُرْب، وقال الشاعر<sup>(٨)</sup>:

(١)- انظر: الكشف: ٢٨٥/١، وشرح الهداية: ١٩٤/١، والإتحاف: ٤٣٣/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/أ.

(٢)- ممن قال ذلك: المبرد، انظر قوله في: إعراب القرآن للنحاس: ٩٩/١، والطبري في تفسيره: ٢٣١/٢.

(٣)- منهم: أبو حيان، حيث ذكر هذين الوجهين، انظر: البحر: ٧٤/٢.

(٤)- انظر: تفسير الطبري: ٢٣١/٢، والمحزر: ١٠٢/٢، ومعاني الفراء: ١١٦/١.

(٥)- انظر: تفسير الطبري: ٢٣١/٢، والمحزر: ١٠٢/٢.

(٦)- سورة آل عمران، الآية: ١٤٦، على قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، انظر: التيسير: ص ٧٥.

(٧)- الرِّبِّيُّون: الأُلوْف من الناس، وقيل: العلماء الأتقياء الصُّبُر. انظر: اللسان: مادة "رب" ٧٣/٦.

(٨)- البيت منسوب لامرئ القيس في: تفسير القرطبي: ٢٤٩/٨، وبلا نسبة في: البحر: ٧٥/٢، واللائل

الفريدة: ٥٨٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/أ.

فَإِنْ تَقْتُلُونَا تُقْتَلْكُمْ وَإِنْ تَقْصِدُوا الدَّمَ نَقْصِدْ

ويؤيد قراءة الجمهور: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> فإنه من: «الْقِتَال»<sup>(٢)</sup>.

ويؤيد قراءة الأخوين: ﴿فَأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ﴾<sup>(٣)</sup> فإنها من: «الْقَتْل» بلا

خلاف<sup>(٤)</sup>.

قالوا: ووجهه عدم جريان الخلاف فيه: أن فيه بشارة بأنهم إذا فعلوا ذلك فإنهم مُمَكَّنُونَ منهم، بحيث أنكم أمرتم بقتلهم لا بقتالهم لنصرتكم عليهم، ولخذلانهم<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وَلَا تَقْتُلُوهُمْ) مبتدأ، و(بَعْدَهُ يَقْتُلُوكُمْ) حال، و(فَإِنْ قَتَلُوكُمْ) معطوف على: (يَقْتُلُوكُمْ) حذف / منه العاطف، أي: «بعده يقتلوكم وإن قتلوكم»<sup>(٦)</sup>.

و(قَصَرُهَا) مبتدأ ثان، والضمير عائد على الأفعال، و(شَاعَ) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ وخبره خبر عن الأول، ومعنى (شَاعَ): فشا أمره، وظَهَرَتْ صِحَّتُهُ خِلَافاً لِمَنْ استشكل ذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٩٠.

(٢) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٨، والحجة للفارسي: ٢٨٥/٢، والكشف: ٢٨٥/١، وشرح الهداية: ١٩٤/١، والموضح: ٣١٩/١، والإتحاف: ٤٣٣/١.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٩١.

(٤) - انظر: الحجة للفارسي: ٢٨٥/٢، وشرح الهداية: ١٩٤/١، والموضح: ٣١٩/١، والبيان: ١٣٥/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/أ.

(٥) - قاله أبو حيان في: البحر: ٧٥/٢.

(٦) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٨٦.

(٧) - انظر: فتح الوصيد: ٦٩٩/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/ب، وشرح شعلة: ص ٢٨٧، واللسان: مادة "شاع" ١٧٧/٨.



(وَأَنجَلَا): انْكَشَفَ وَظَهَرَ لِلرَّوَاةِ وَالْفَضَلَاءِ، وَلَا يَشِيْعُ الشَّيْءُ وَيَنْجَلِي إِلَّا إِذَا كَانَ صَحِيحًا، إِذِ الْعَلِيلُ يَتَضَاعَلُ حَتَّى يَذْهَبَ<sup>(١)</sup>.

وَأَعْرَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: (وَلَا تَقْتُلُوهُمْ) مَبْتَدَأٌ، وَ(بَعْدَهُ) خَبَرُهُ، وَمَا بَعْدَهُ عُطْفٌ عَلَيْهِ عَاطِفُهُ مُقَدَّرٌ، قَالَ: «وَأِنَّمَا قَدِمَ الْإِخْبَارُ بِمُضْمُونِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ تَوَاطُؤًا لِمَا اسْتَأْنَفَهُ مِنْ قَوْلِهِ: (فَصُرُّهَا شَاعٌ)، وَمَعْنَى (شَاعٌ): فَشَا، وَانْتَشَرَ، وَمَعْنَى: (الْأَنجَلَا): انْكَشَفَ». انتهى<sup>(٢)</sup>.

وَالْإِخْبَارُ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا يَفِيدُ، وَإِنَّمَا أَطْنَبَ النَّازِمُ فِي الثَّنَاءِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لِمَا ذَكَرْتُ مِنْ إِشْكَالِهَا عَلَى بَعْضِهِمْ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ وَضَحَ ذَلِكَ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمُنَّةُ.

## ٥٠٥ - وَبِالرَّفْعِ نَوُّهُ فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا حَقًّا وَزَانَ مُجَمَّلًا

أَمْرٌ بِتَنْوِينِ قَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾<sup>(٤)</sup> مَعَ الرَّفْعِ فِيهِمَا، لِمَنْ رَمَزَ لَهُ بِكَلِمَةٍ: (حَقًّا)، وَهُمَا ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، فَتَعَيَّنَ لغيرهما عَدَمُ التَّنْوِينِ وَالْفَتْحِ. وَتَجَوَّزَ فِي ضِدِّ الرَّفْعِ، حَيْثُ كَانَ ضِدُّ الرَّفْعِ إِنَّمَا هُوَ النِّصْبُ، وَالْحَرَكَةُ فِي قِرَاءَةِ الْبَاقِينَ لِلْبِنَاءِ، فَهِيَ فَتْحٌ لَا نَصْبٌ<sup>(٥)</sup>.

وَوَجْهُ التَّجَوُّزِ: أَنَّ هَذِهِ الْحَرَكَةَ تُشَبِّهُ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ<sup>(٦)</sup>، وَلِذَلِكَ يَقُولُ النُّحَاةُ: يَجُوزُ إِتْبَاعُ اسْمٍ: «لَا» عَلَى لَفْظِهِ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهُ تُشَبِّهُ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ فِي أَطْرَادِهَا<sup>(٧)</sup>.

(١) - انظر: فتح الصيد: ٦٩٩/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/ب.

(٢) - اللآلئ الفريدة - بتصرف يسير -: ٥٨٤/٢.

(٣) - انظر: الدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/ب.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٣/٢، والدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٥/ب.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٤/٢.

(٧) - انظر: شرح المفصل: ١٠٣/٢، وشرح التصريح: ٣٤١/١.

وهذا كما قالوا في حركة المنادى أيضاً نحو: «يا زيدُ العاقل»، على أن بعض كبار النحويين يزعم أن حركة اسم: «لا» حركة إعراب، ويعتدِر عن حذف التنوين بالتخفيف<sup>(١)</sup>، ويُشَدِّد قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

قال: لما اضطرَّ نَوْنٌ، والضرورة تَرُدُّ الأشياءَ إلى أَصُولِهَا<sup>(٣)</sup>، والصحيح الأول.

وقول الناظم: (وَلَا) تَتَمِيمٌ للبيت؛ إذ لا حاجة له بها<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف في المشهور في فتح: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾<sup>(٥)</sup> لما سيأتي.

والوجه في مغايرة ابن كثير وأبي عمرو حيث رَفَعَا الأولين، وفتحَا الثالث: أنهما حَمَلَا الأولين على معنى: النهي، كأنه قيل: «فَلَا يَرُقُثْ وَلَا يَفْسُقُ»<sup>(٦)</sup>.

وحَمَلَا الأخير على: الإِخْبَارِ بنفي الجدال في أمر الحج، بمعنى: أن قُرَيْشًا كانت تُجَادِلُ في زمن الحج وفي موقفه؛ فكانت تُنْسِيْ أشهر الحج فتُقَدِّمُ وتُؤَخِّرُ، وكانوا يقفون بمزدلفة ويقولون: «نحن أعزٌّ من أن نُخَالِطَ الناسَ في الموقف»<sup>(٧)</sup>، فنَفَى

(١) - هم: الكوفيون والزجاج، ويونس بن حبيب، والجزمي والرماني. انظر: شرح التصريح: ٣٤٢/١، وشرح ابن عقيل: ٣٦٣/١، ومغني اللبيب: ٤٦٣/١، والجني الداني: ص ٢٩١.

(٢) - البيت: لعمر بن قعاس المرادي، وهو في: الكتاب: ٣٠٨/٢، والجني الداني: ص ٣٨٢، وورصف المباني: ص ٧٩، وشرح الأشموني: ١٥٤/١، وشرح المفصل: ١٠١/٢، ومغني اللبيب: ١٤٧/١، واللسان: مادة "حصل" ١٤٣/٤، وعجزه: (يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ).

(٣) - القائل: يونس بن حبيب، انظر هذا القول في: الكتاب: ٣٠٨/٢، والارتشاف: ١٧٣/٢، وشرح المفصل: ١٠١/٢، وأوضح المسالك: ٢١/٢، وشرح التصريح: ٣٤٨/١.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٣/٢، والسراج: ص ١٦١، وشرح شعلة: ص ٢٨٧.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٩٧، انظر: السبعة ص ١٨٠، والتبصرة ص ٤٣٨.

(٦) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٢٨، وكشف المشكلات: ٢٧٠/١، والتبيان: ١٣٨/١، وإعراب النحاس: ٢٤٥/١.

(٧) - انظر: السيرة لابن هشام: ٢١٦/١، وتفسير الطبري: ٣٣١/٢، وتفسير القرطبي: ٤٠٣/٢.

الله ذلك كله، وقررت الشريعة المطهرة قواعد الحج وثبتت زمنه ومكان وقوفه، فلهذا قيل: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ على البت والقطع<sup>(١)</sup>.

وقيل المراد: بـ«الجدال»: الخصام مع الرفقاء / والمكارين<sup>(٢)</sup>، والخدم، ونحو [٤٣٠/ب] ذلك، وعلى هذا فيجب حمّله أيضاً على معنى: النهي، ضرورة وقوع ذلك في الحج، وخبر الله صدق<sup>(٣)</sup>.

وقال بعضهم<sup>(٤)</sup>: «ويعضد حمّل الأولين على معنى: النهي قوله ﷺ: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»<sup>(٥)</sup>، فَلَمْ يَذْكُرْ: «الجدال».

وقال آخرون: «إنما رفعا الأولين؛ لأن النفي فيهما ليس بعام؛ إذ قد يقع الرفثُ والفُسوقُ في الحج من بعض الناس، بخلاف نفي الجدال في أمر الحج؛ فإنه عامٌ لاستقرار قواعده»<sup>(٦)</sup>.

قلت: وهذا لا ينفع إلا بعد تسليم مُقَدِّمَتَيْنِ:-

(١)- وعلى هذه القراءة تكون: لا عاملة عمل: "ليس"، بمعنى النهي، وارتفع ما بعدها على أنه اسمها، وخبرها محذوف، تقديره: "فليس رفث ولا فسوق في الحج".

ويجوز أن تكون: "لا" ملغاة غير عاملة ورتفع ما بعدها على أنه مبتدأ، والخبر محذوف أيضاً.

و"لا" في: "ولا جدال": نافية للجنس تعمل عمل: "إن" لتدل على الإخبار بالنفي العام، و"جدال": اسمها منصوب، والخبر: "في الحج" في محل رفع. انظر: التبيان: ١/١٣٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٣٢، وإعراب لقرآن للنحاس: ١/١٠١، وكشف المشكلات: ١/٢٧٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٩، والموضح: ١/٣٢٠.

(٢)- المكارين: جمع مُكَارِي، وهو: الذي يُكْرِيك دابته، أو داره. انظر: اللسان: مادة "كرا" ١٣/٥٩.

(٣)- قاله الزمخشري في: الكشف: ١/٤٠٦، وانظر: البحر: ٢/٩٦.

(٤)- منهم: أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٣٥٣، والهمداني في: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٦/أ، والجعيري في: كثر المعاني (خ): ٣٥٣، وانظر: تفسير الطبري: ٢/٣٣٤.

(٥)- الحديث: أخرجه البخاري، كتاب الحج، رقم: (١٤٢٤)، ومسلم، كتاب الحج، رقم: (٢٤٠٤)، والنسائي، كتاب مناسك الحج، رقم: (٢٥٨٠)، وكلهم عن أبي هريرة ؓ.

(٦)- انظر هذا القول في: تفسير الطبري: ٢/٣٣٤، والبحر: ٢/١٠٠، وتفسير الرازي: ٣/١٧٨.

أحدهما: أن «لا» العاملة عَمَل «ليس» لا تفيد العموم، وهو رأي النحاة<sup>(١)</sup>، ولهذا يفرِّقون بين قولك: «لا رَجُلٌ عِنْدَنَا»، وبين: «لا رَجُلٌ عِنْدَنَا» فَمَعَ الرَّفْع يقولون: هي لنفي الوحدة حتى يجوز لك أن تقول: «بَل رَجُلَان، أو ثلاثة»؛ لأنك إنما نفيت الفردية.

وإذا قلت: «لا رجل» بالفتح نَفَيْتَ الجنس فلا يَحْسُن أن تقول: «بل رجالان، أو ثلاثة»، بل تقول: «بل امرأة»؛ لأنك إنما نفيت الجنس.

وهذه المقدمة ممنوعة، فإن الأصوليين نَصَّوا على أن النكرة في سياق النفي تَعُمُّ، ولم يفرِّقوا بين العاملة عَمَل «ليس»، ولا العاملة عَمَل «إن»<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الحق؛ فإن الدليل القائم في القول بعموم النكرة في سياق النفي قائم في «لا» العاملة عَمَل «ليس».

والمقدمة الثانية: أن يُرَاد بالجدال الجدَل من قريش في أمور الحج بالنسبة إلى زمانه ومكانه كما تقدم، وهو مَمْنُوع، بل المراد بالجدال: الخصام مع الرفقاء والخدم والمكاريين، ونحوهم.

والوجه في قراءة الباقيين: أنهم جَعَلُوا «لا» نافية للجنس، فَبَنَوْا معها اسمها في الألفاظ الثلاثة، وهو نفي في معنى: النهي أيضاً؛ إذ لا يُتَصَوَّر نَفْيُ ذلك لضرورة وجوده من الناس<sup>(٣)</sup>.

(١) - كابن عقيل في شرحه: ٣٦٠/١، والأزهري في شرح التصريح: ٣٣٨/١.

(٢) - انظر: المستقصى للغزالي: ١٦٠/١، والواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء الحنبلي: ٣٦/١، وشرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفي: ٤٧٤/٢.

(٣) - انظر: الحجة للفارسي: ٢٩١/٢، وشرح الهداية: ١٩٥/١، والبحر: ١٠٠/٢.

وهذا كما حَمَلْنَا قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾<sup>(٢)</sup> على أنه خير في معنى الأمر، وإنما انقَدْنَا إلى ذلك لضرورة أَنَّا وَجَدْنَا مَرَّاضِعَ لَمْ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ، وَمُطَلَّقَاتٍ لَمْ يَتَرَبَّصْنَ<sup>(٣)</sup>.

وقد حَمَلَ بعض الناس آية<sup>(٤)</sup> المراضع، والمطلقات على الخبر من حيث إيقاعه مَوْقِعَ الأمر، بمعنى: أَن حُكْمَ اللَّهِ تعالى هكذا<sup>(٥)</sup>، فعلى هذا تكون الآية التي نحن فيها كذلك، أي: حُكْمَ اللَّهِ تعالى في الحج أَن لا يُوجَد فيه شيء من ذلك، ولكن العُصَاة يُخَالِفُونَ حُكْمَهُ، فيؤْخِذ ذلك منهم.

وقال بعضهم<sup>(٦)</sup>: «الحجة لِمَنْ فَتَحَ الجميع الإتيان باللفظ الدال على عموم النفي واستغراقه، والمراد بالنفي في الأولين: وجوب انتفائهما، وأتھما حقيقتان بَأَن لا يكونا، وبالنفي في / الآخر: ذلك إِن أُريد به المراء مَعَ مَنْ ذُكِرَ، أو الإِخْبَار بوجود الانتفاء إِن أُريد الجدال في أمور الحج».

واعلم أَن هذه الآية الكريمة مَسْأَلَةٌ: «لا» التي للنفي إِذَا كُرِّرَتْ، وهي: إما أَن تَرْفَعَ الأول، أو تفتحه؛ فَإِن رفعته نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله» جاز لك في الثاني الرَّفْع والفتح، ويمتنع النصب.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٣) - انظر: الدر المصون: ٤٣٧/٢.

(٤) - "آية" سقطت من (ت).

(٥) - منهم: القرطبي في تفسيره، حيث قال: "إنما هو خير عن حكم الشرع، فَإِن وجدت مطلقة لا تترتب فليس من الشرع" الجامع لأحكام القرآن: ١٦٦/٣.

(٦) - هو أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٨٥/٢.

وإن فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه: الوجهان المذكوران، والنصب، فيحوز من حيث الجملة في المسألة: خمسة أوجه، في<sup>(١)</sup> الثاني اثنان مع رفع الأول، وثلاثة مع فتحه<sup>(٢)</sup>.

وتوجيه ذلك أن تقول: إذا فتحت الأول كان مبنياً عند الجمهور مع «لا»، وهل بناؤه للتركيب؟، أو لتضمنه معنى الحرف<sup>(٣)</sup>؟، خلاف مشهور عند أهله لا نطول بذكره هنا.

فإن فتحت الثاني كان حكمه حكم الأول، ويكون الكلام حينئذ جملتين مستقلتين، فإن ذكرت لكل واحد خبراً فلا إشكال نحو: «لا رجل في الدار، ولا امرأة في الدار»، وإن لم تذكر إلا خبراً واحداً نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله» فخير أحدهما محذوف، وهل هو الأول أو الثاني؟ خلاف مشهور<sup>(٤)</sup>، تقدم التنبيه عليه غير مرة.

وإن رفعت الثاني نحو: «لا حول ولا قوة» كان لك في رفعه ثلاثة أوجه<sup>(٥)</sup>:-

أحدها: أنه مرفوع على محل اسم «لا»؛ لأنه مرفوع بالابتداء، وحينئذ تكون: «لا» مزيدة للتأكيد، ويكون الكلام حينئذ جملة واحدة؛ كأنك قلت: «لا حول وقوة إلا بالله»، ويكون: «إلا بالله» خبراً عنهما.

(١)- في (ت): "وفي".

(٢)- انظر: شرح المفصل: ١١٣/٢، وأوضح المسالك: ١٦/٢-١٧، وشرح ابن عقيل: ٣٦٦-٣٦٧، وشرح التصريح: ٣٤٨/١.

(٣)- في: الأصل: "الحروف"، والمثبت من (ت)، لأن المقصود تضمنه معنى: "من" الاستغراقية، وهو اختيار ابن عصفور في: شرح الجمل: ، والأول اختيار سيويه وجماعة. انظر: الكتاب: ٢٧٥/٢، وأوضح المسالك: ١٤/٢-١٥، وشرح التصريح: ٣٤٣/١.

(٤)- انظر: شرح المفصل: ١١٣/٢، وأوضح المسالك: ٢٠/٢-٢١.

(٥)- انظر هذه الأوجه في: شرح المفصل: ١١٣/٢، وأوضح المسالك: ٢٠/٢-٢١، وشرح ابن عقيل: ٣٦٩-٣٧٠، وشرح التصريح: ٣٤٩/١.

والثاني: أن تكون «لا» عاملة عمل «ليس» فترفع<sup>(١)</sup>: «قوة» على أنها<sup>(٢)</sup> اسمها، والخبر: «إلا بالله»، أو محذوف، والخبر الملفوظ به للأول.

والثالث: أن: «لا» نافية، وما بعدها مرفوع بالابتداء، والخبر إما مُقَدَّرٌ، وإما ملفوظ به على حسب القولين، و«لا» على هذين الوجهين الأخيرين غير مزيدة، بل مفيدة للنفي، والكلام حينئذٍ جملتان.

وإن نصبت الثاني مع فتح الأول أيضاً كان النصب فيه من وجه واحد، وهو النصب على اللفظ، و«لا» حينئذٍ مزيدة، والكلام جملة واحدة، هذا كله مع فتح الأول.

وإن رفعتَه جاز لك في الثاني الرفع من الأوجه المذكورة إلا الرفع على الموضع، وقد عرفت كون الكلام جملة واحدة، أو جملتين بما ذكرناه، وجاز لك أيضاً فيه الفتح على أنه مبني مع: «لا»، والكلام حينئذٍ جملتان، وإنما لم يجوز النصب هنا؛ لأن النصب إنما كان تابِعاً للفظ الأول، والأول غير مفتوح فتعذر النصب<sup>(٣)</sup>.

هذا ملخص القول في مسألة: «لا»، وإنما ذكرت لك ذلك توطئة للآية

الكريمة، وسيأتي مثل ذلك أيضاً في قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾<sup>(٤)</sup> / وكان [٤٣١/ب] ينبغي للناظم أن يَضُمَّ ذلك إلى هذا؛ إلا أنه أخره لاختلاف أصحاب الرفع هنا وهناك، فأخره ليكون أسهل<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) - في (ت): "فترفع".

(٢) - في (ت): "أنه".

(٣) - انظر: شرح ابن عقيل: ٣٦٩/١-٣٧٠، وشرح التصريح: ٣٤٩/١.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.

(٥) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٥٣.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾<sup>(١)</sup> فِي قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ جُمْلٌ ثَلَاثٌ، وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ: ﴿فِي الْحَجِّ﴾<sup>(٢)</sup>.

وَقِيلَ: بَلِ الْخَبَرُ لِأَحَدِهِمَا، وَخَيْرُ الْأَخِيرِينَ مُقَدَّرٌ، إِمَّا الْأَوَّلُ، وَإِمَّا الثَّانِي، وَقِيلَ: الْخَبَرُ مُقَدَّرٌ فِي الْجَمِيعِ، وَ﴿فِي الْحَجِّ﴾: مُتَعَلِّقٌ بِأَحَدِهِمَا، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ<sup>(٣)</sup> التَّنَازُعِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُطَوَّلًا، وَمَتَى كَانَ مُطَوَّلًا أُعْرِبَ، وَهَذَا مَذْكُورٌ فِي: الدَّرِّ الْمَصُونِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَشْرِبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾<sup>(٤)</sup> عِنْدَ مَنْ يَرَى تَعَلُّقَ: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بِـ﴿تَشْرِبَ﴾، وَلِي فِيهِ كَلَامٌ<sup>(٥)</sup>.

وَمِثْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ وَلَا مُعْطِيٍّ لِمَا مَنَعَتْ»<sup>(٦)</sup>، وَلَنَا فِي الْمَسْأَلَةِ كَلَامٌ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا<sup>(٧)</sup>، وَفِي الْآيَةِ اِحْتِمَالَاتٌ أُخَرُ تَرَكْنَاهَا خَوْفَ السَّامَةِ.

وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ بِرَفْعِ الثَّلَاثَةِ مُنَوَّنَةً، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تُرْوَى عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، مِنْ رِوَايَةِ

(١)-سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٢)- انظر: التبيان: ١٣٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٣٢/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠١/١، والكشف: ٢٨٥/١.

(٣)- "باب" سقطت من (ت).

(٤)- سورة يوسف، الآية: ٩٢.

(٥)- انظر: الدر المصون: ٥٥٤/٦.

(٦)- جزء من حديث: أخرجه البخاري، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كتاب الأذان، رقم: (٧٩٩)، وعنه كذلك في: كتاب الدعوات، رقم: (٥٨٥٥)، ومسلم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب الصلاة، رقم: (٧٣٦)، وعن ابن عباس رضي الله عنه، رقم: (٧٣٧)، والنسائي، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، كتاب السهو، رقم: (١٣٢٤).

(٧)- بسط المؤلف الكلام في هذا عند إعرابه لهذه الآية في كتابه: الدر المصون: ٣٢٤/٢ - ٣٢٧.



المفضل<sup>(١)</sup>، و«لا» في هذه القراءة يحتمل أن تكون عاملة عمل «ليس»، وأن لا تكون، وما بعدها يُحتمل أن تكون جملة مستأنفة فتكون ثلاث جُمْل، وأن تكون كلاماً واحداً فتكون «لا» مزيدة في الموضعين<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو عبدالله: «وقرأ أبو جعفر كذا، إما على النفي العام المفهوم من خارج، فيكون القول فيه كالقول في النفي العام المفهوم من اللفظ، وإما على النفي الذي ليس بعام؛ بشرط أن يراد بالجدال المرء مع مَنْ ذُكر لا غير». انتهى<sup>(٣)</sup>.

يعني أن الرفع والتنوين، لا يقتضي العموم؛ لأنه جرى على ما قال النحاة من أن العاملة عمل «ليس» تنفي الوحدة فقط، فإن أريد العموم فتكون من خارج، لا من اللفظ، وفيه ما تقدم، وإن أريد عدم العموم فلا بد أن يُراد بالجدال: المرء مع الكفار؛ لاستقرار قواعد الشرع، وإما أن يراد نفي المرء، والمخاصمة مع الحمّالين ونحوه؛ فلا يستقيم لوقوع ذلك.

وقد تقدم أن الصحيح أن النكرة في سياق النفي تعمّ مطلقاً عند القائلين بالعموم، ولا حاجة إلى ذكر القراءات الشاذة فإن ذلك معروف من غير هذا القصيد. قوله: (وَبِالرَّفْعِ نَوْنُهُ فَلَا رَفْعٌ): يجوز فيه ثلاثة أوجه:-

أحدها: أن (نَوْنُهُ) خبر مُقَدَّم، و(فَلَا رَفْعٌ) مبتدأ مُؤَخَّر، و(لَا فُسُوقٌ) عَطْفٌ عليه.

(١)- انظر: إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي: ٢٤١/١، والمبسوط: ص ١٢٩، والنشر: ٢/٢١١، والإتحاف: ٤٣٣/١، والمفضل هو: أبو محمد المفضل بن محمد الضبي الكوفي، المقرئ، من جلة أصحاب عاصم بن أبي النجود، قرأ عليه، وتصدر للإقراء مدة، وحديث عن سماك بن حرب، وأبي إسحاق، وغيرهم، وأخذ عنه أبو سعيد بن أوس الأنصاري، وجبلة بن مالك البصري، ت: ١٦٨هـ. انظر: معرفة القراء: ١/٢٧٥، وغاية النهاية: ٢/٣٠٧.

(٢)- انظر: البحر: ١٠١/٢، والمحزر: ١٢١/٢، وتفسير القرطبي: ٢/٤٠٢.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٢/٥٨٦.

وجاز إضماره قبل الذكر؛ لأن الخبر في نية التأخير، نحو: «في داره بئر»، «وعند غلامها هند»<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: من حقه أن يأتي بالضمير في: (نَوْنُهُ) مُثنى لعوده<sup>(٢)</sup> على اثنين، وهما: (فَلَا رَفَثٌ)، (وَفَلَا فُسُوقٌ)؟.

فالجواب: من وجهين:-

أحدهما: أن يكون حُذِفَ خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر عليه؛ كأنه قال: / [١/٤٣٢] «فَلَا رَفَثٌ نَوْنُهُ وَفَلَا فُسُوقٌ نَوْنُهُ»، والحذف، إما من الأول وإما من الثاني على اختلاف القولين.

والثاني: أنه أجرى الضمير مجرى اسم الإشارة كأنه قال: «نَوْنُ ذَلِكَ»<sup>(٣)</sup>، ومثله<sup>(٤)</sup>:-

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِّيعُ الْبَهَقِ

وَيُحَكِّي أَنَّ بَعْضَهُمْ<sup>(٥)</sup> قَالَ لِرُؤْيَا<sup>(٦)</sup> مُنْشِدِ هَذَا الرِّجْزِ: «إِنْ أَرَدْتَ الْخُطُوطَ فَقُلْ كَأَنَّهُمَا، وَإِنْ أَرَدْتَ السَّوَادَ وَالْبَلَقَ فَقُلْ كَأَنَّهُمَا» فقال: «أَرَدْتَ كَأَنَّ ذَلِكَ وَتِلْكَ».

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٢/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

(٢)- في (ت): "ليعود".

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٥٢.

(٤)- البيت لرؤبة بن العجاج، وهو في ديوانه ص ١٠٤، والمحتسب: ١٩٨/٢، والبحر: ٤١٦/٢، والكشاف: ٢٨٠/١، والقرطبي: ٣٢٤/١٣/٢، واللسان: مادة "هَقَّ" ١٦٢/٢، ومجاز القرآن: ٤٣/١.

(٥)- هو أبو عبيدة في: مجاز القرآن: ٤٤/١، وانظر: المحتسب: ١٩٨/٢.

(٦)- هو: أبو الجحَّاف رؤبة بن عبد الله بن رؤبة العجاج التميمي السعدي، من الشعراء الفصحاء المشهورين، أخذ عنه أعيان من أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، ت: ١٤٥هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٤٢٩، والأعلام: ٣٤/٣.

ويدل على أن اسم الإشارة يُشار به إلى الاثنين قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا  
بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup>.

(وَبِالرَّفْعِ) حال من هاء: (نَوْنُهُ)، فيتعلق حينئذ بمحذوف، أي: «نَوْنُهُ ملتبساً  
بالرفع»، فقدم الحال على صاحبها، وعلى عاملها، وقدم الجملة الخبرية على المبتدأ،  
والفاء في: (فَلَا رَفْتُ): من نفس التلاوة<sup>(٢)</sup>.

الثاني: (بِالرَّفْعِ) خبر مُقَدَّم، و(فَلَا رَفْتُ) مبتدأ مُؤَخَّر، و(نَوْنُهُ) جملة أُمْرِيَّة  
مُعْتَرِضة بين المبتدأ وخبره لبيان الحكم.

الثالث: أن يكون: (فَلَا رَفْتُ) بدلاً من الضمير في: (نَوْنُهُ) أَضْمَرَهُ على  
شريطة التفسير، نحو: «ضَرَبْتُهُ زيداً» فـ«زيداً»: بدل من الهاء في: «ضَرَبْتُهُ»، وهو أحد  
المواضع التي يُفسَّرُها ما بعدها لفظاً ورتبة<sup>(٣)</sup>.

وجعل أبو عبد الله وغيره من ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَوَّلْهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾<sup>(٤)</sup>  
فـ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ عنده بدل من: ﴿هُنَّ﴾، في: ﴿فَسَوَّلْهُنَّ﴾.  
قال أبو عبد الله بعد أن ذكره: «وهذا الوجه أعرب وأحسن»<sup>(٥)</sup>.

قلت: وسبقه إلى ذلك الزمخشري، فإنه قال: «والمراد بالسَّماء جهات العلو،  
كأنه قال: ثم استوى إلى فوق، والضمير في: ﴿فَسَوَّلْهُنَّ﴾: ضمير مُبْتَهَم، و﴿سَبْعَ  
سَمَوَاتٍ﴾: تفسيره، كقولهم: رُبُّهُ رجلاً.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٦٨، وانظر: البحر: ٤١٦/٢، والكشاف: ٢٧٩/١، ومجاز القرآن: ٤٣/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٥٢.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٢/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٩.

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

وقيل: الضمير راجع إلى السماء، والسماء في معنى: الجنس، وقيل: جمعُ [سَمَاءة] <sup>(١)</sup>، والوجه العربي هو الأول». انتهى <sup>(٢)</sup>.

وفيما قالاه نظر؛ لأن في هذه المسألة خلافاً؛ بعضُ الناس منَعها، وقال: «لا يجوز «ضَرَبْتُهُ زَيْدًا» على البدل» <sup>(٣)</sup>.

وجَوَزَ غيره ذلك <sup>(٤)</sup>، وأنشد <sup>(٥)</sup>:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ

بِجَرِّ «حَاتِمِ» على أنه بدل من الهاء في: «جُودِهِ».

ومثله قول الآخر <sup>(٦)</sup>:

فَلَا تَلْمُهُ أَنْ أَطْعَمَ الْبَائِسَا.

فـ«البائِسَا»: بدل من الهاء في: «تَلْمُهُ».

وعلى كل تقدير فارتكاب ما لا خلاف فيه أولى، فكيف يُجَعَل ما فيه الخلاف أَعْرَبَ وَأَحْسَنَ. قوله: (حَقًّا) مصدر مُؤَكَّد لمضمون جملة الأمر، والناصب له مُقَدَّر، أي: «حَقَّ ذَلِكَ حَقًّا»، قوله: (وَزَانَ) جملة فعلية معطوفة على الفعل الناصب لهذا المصدر، ومفعول: (زَانَ) محذوف للدلالة عليه، أي: «وَزَانَ قَارِئَهُ وَرَاوِيَهُ» <sup>(٧)</sup>.

(١) - في كلتا النسختين: "سماء"، والمثبت من: الكشف: ٢٥١/١.

(٢) - الكشف: ٢٥٠/١، ٢٥١.

(٣) - هو: أبو حيان في: البحر: ٢٨١/١.

(٤) - منهم: ابن يعيش في: شرح المفصل: ٦٩/٣، وابن هشام في: شذور الذهب: ص ٤٤٤.

(٥) - البيت للفرزدق، وهو في ديوانه: ص ٦٠٣، واللسان: مادة "حتم" ٣١/٤، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٦٩/٣، وشذور الذهب: ٤٤٤.

(٦) - عجز بيت بلا نسبة في: الكتاب: ٧٥/٢، ومغني اللبيب: ١٣١/٢، والدرر اللوامع: ١١٦/١، ورسف المباني: ص ٦٨٩، وصدره: "قد أَصْبَحَتْ بِقَرَقَرَى كَوَانَسَا".

(٧) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٣/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢.

و(مُحَمَّلًا) حال من فاعل: (زَانَ) أي: «زَانَ حال كونه مُحَمَّلًا على ألسنة الرواة منقولاً»، والتَضْعِيفُ / فيه: للتكرير والتكثير باعتبار أخذ الخلف عن السلف، [٤٣٢/ب] ف(مُحَمَّلًا) اسم مفعول بالحاء المهملة<sup>(١)</sup>.

وبعض الناس يرويه<sup>(٢)</sup> (مُجَمَّلًا) بالجيم وكسر الميم اسم فاعل، أي: «جَمَلَّ غيره» وهو قارئه، ويُناسَبُ بينه وبين: (زَانَ)، وجُوِّزَ فتح الميم على أنه هو<sup>(٣)</sup>: مُجَمَّلٌ في نفسه، والأول هو الصحيح<sup>(٤)</sup>.

٥٠٦- وَفَتْحُكَ سَيْنَ السَّلَامِ أَصْلُ رِضَى دَنَا وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللّامِ أَوَّلًا  
أخبر عَمَّنْ رمز له بالهمزة والراء والذال المهملتين من قوله: (أَصْلُ رِضَى دَنَا)،  
وهم نافع، والكسائي وابن كثير أنهم: قرءوا هنا: ﴿أَدْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَأَفَّةً﴾  
<sup>(٥)</sup> بفتح السين، فتعين لغيرهم كسرُها.

ثم أخبر عَمَّنْ رمز له بالهمزة في: (أَوَّلْ)، وهو نافع أنه قرأ: ﴿حَتَّى يَقُولَ  
الرَّسُولُ﴾<sup>(٦)</sup> برفع اللام، فتعين لغيره نصبُها.

وأخَرُ الناظم ترجمتي الأنفال والقتال، ومن عادته ضَمَّ النظائر، قال أبو عبد الله:  
«لئلا تزيد أبيات هذه السورة»<sup>(٧)</sup>، وقد تقدَّم البحثُ معه في ذلك<sup>(٨)</sup>.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٥٢.

(٢)- في (ت): "يقرؤه".

(٣)- "هو" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤)- وعلى هذا الضبط الذي صححه السمين ضبطت البيت في البداية موافقاً له.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٢٠٨.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢١٤.

(٧)- اللآلئ الفريدة: ٥٨٦/٢، وانظر: السراج: ص ١٦٢.

(٨)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

والحاصل أن القراء في هذا الحرف بالنسبة إلى سُورِهِ الثلاث على أربع مراتب:-

الأولى: لنافع وابن كثير والكسائي وهي: فتح السين في السور الثلاث.

الثانية: لأبي بكر وَحْدَهُ، وهي: كَسْرُ السين في السور الثلاث.

الثالثة: لأبي عمرو وابن عامر وحفص وهي: كسر السين في البقرة وفتحها في الأنفال والقتال.

الرابعة: لحمزة وَحْدَهُ وهي: فتح السين في الأنفال وَحْدَهَا، وكسرها في البقرة والقتال.

والوجه في فتح السين وكَسْرِها: أنهما لغتان بمعنى واحد، وهو إما الإسلام، وإما الاستِسْلام والانقياد<sup>(١)</sup>.

وقيل بل المكسور بمعنى: الإسلام، والمفتوح بمعنى: الاستِسْلام<sup>(٢)</sup>.

قال أبو شامة: «ولهذا كَسَرَ أكثر القراء هنا، وفتحوا في الأنفال والقتال؛ لظهور الاستِسْلام والمصالحة في غير البقرة، وظهور معنى الإسلام في البقرة». انتهى<sup>(٣)</sup>.  
فجعل ما في البقرة ظاهراً في الإسلام، وغيره ظاهراً في الاستِسْلام.

= (وَكَسَرُ يُّوْتِ وَالْيُّوْتِ يُضْمُ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ وَجَهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا).

معن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٣).

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٠، والكشف: ٢٨٧/١، والإتحاف: ٤٣٥/١.

(٢)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٠، والبيان: ١٤٣/٢، وشرح شعله: ص ٢٨٨، واللسان: مادة "سلم" ٢٤٢/٧.

(٣)- إبراز المعاني: ٣٥٤/٢.

وعكس ذلك أبو عبد الله فقال: «والحجة لمن فتح سين: ﴿السَّلَام﴾ ما روى ابن أبيزى<sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ: قرأ في البقرة والأنفال والقتال بفتح السين<sup>(٢)</sup>.

والمراد هنا: «الصَّلَح» بدليل قراءة الأعمش: «السَّلَم» بفتح السين واللام<sup>(٣)</sup>، أي: في الاستسلام والطاعة، ومعناها قريب من معنى: الصَّلَح.

و«السَّلَم» بفتح السين هو «الصَّلَح»، قاله ابن السكيت<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>.

ثم قال: والحجة لمن قرأ بالكسر: أنه جعله بمعنى: الإسلام، والمعروف فيه في اللغة الكسر؛ لأنهم إنما حَضُّوا على الدخول في الإسلام، ولم يُحَضُّوا على الدخول في الصَّلَح مع بقائهم على كفرهم». انتهى<sup>(٦)</sup>.

فهذا منه يؤيد أن المعنى في البقرة على الإسلام، إلا أن يُقال هذا ما حكاه بالنسبة / إلى رأي هذا القارئ، وليس اختياراً له، وهو الظاهر<sup>(٧)</sup>.

[٤٣٣/١]

(١)- هو: عبد الرحمن بن أبيزى الخزاعي مولاهم، الكوفي، صحابي، كان على خراسان من قبل علي بن أبي طالب عليه السلام، ت: بعد ٧٠هـ. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٨٩/٢.

(٢)- أخرجه الدوري في جزئه بسنده إلى راشد مولى عبد الرحمن بن أبيزى، انظر: جزء فيه قراءات النبي ﷺ للدوري: ص ٧٦، ونقل السيوطي تخريجه عن أبي نصر السجزي في الإبانة عن عبد الرحمن بن أبيزى مرفوعاً. انظر: الدر المنثور: ٩٨/٤، ٥٠٥/٧.

(٣)- قراءة شاذة، انظرها في: الكشف: ٤١٧/١، والدر المصون: ٣٥٩/٢، واللائح الفريدة: ٥٨٧/٢.

(٤)- انظر: إصلاح المنطق له: ص ٣٦١.

وابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت الكوفي النحوي، كان عالماً بنحو الكوفيين، واللغة والشعر، راوية ثقة، أخذ عن الفراء، والأثرم، وابن الأعرابي، له: "إصلاح المنطق"، "الأضداد"، "المقصود والممدود"، ت: ٢٤٤هـ. انظر: إنباه الرواة: ٥٦/٤، وبغية الوعاة: ٣٤٩/٢.

(٥)- كالراغب في: المفردات: مادة "سلم" ص ٢٤٥، ومكي في: الكشف: ٢٨٧/١.

(٦)- اللائح الفريدة: ٥٨٧/٢، وانظر: الكشف: ٢٨٧/١.

(٧)- انظر: الحجة للفارسي: ٢٩٥/٢، وشرح الهداية: ١٩٦/١.

وقد حَكَى ثعلب عن أبي عمرو أنه كان يكسر الذي في البقرة، وَيَذْهَبُ بمعناه إلى الإسلام، ويفتح اللذين في الأنفال والقتال وَيَذْهَبُ بمعناها إلى المسالمة<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا هو الحق، ويؤيد ذلك سياق الآية في السور الثلاث، أما التي هنا فقولها: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: فإن زللتُم بعد الإسلام، فسياقه يدل على ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقد يُعْتَرَضُ على ذلك بأن قوله: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يُبْعَدُ كونه بمعنى: الإسلام؛ فإنه تحصيل الحاصل؟.

فالجواب عنه من وجهين:-

أحدهما<sup>(٤)</sup>: أن يكون المنادى بذلك: مَنْ آمَنَ ظاهراً.

والثاني<sup>(٥)</sup>: أن المراد دُوموا على الدخول في الإسلام.

وهذان الوجهان مقولان في قوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾<sup>(٦)</sup>، ولذلك اختلف الناس في: مَنْ المخاطب بذلك؟.

(١)- انظر قوله في: إعراب القرآن للنحاس: ١٠٤/١، والمحرر: ١٤٤/٢، وتفسير القرطبي: ٢٦/٣، والصحاح: مادة "سلم" ٢٩٨/٥، واللسان: مادة "سلم" ٢٤٣/٧، وساقه الأزهرى بسنده عن أحمد بن يحيى. انظر: معاني القراءات له ص ٧٤.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٠٩.

(٣)- وهذا الذي اختاره الطبري في تفسيره: ٣٩١/٢.

(٤)- انظر هذا الوجه في: تفسير الطبري: ٣٩١/٢، والقرطبي: ٢٦/٣، ومعاني القرآن للنحاس: ١٥٣/١.

(٥)- انظر هذا الوجه في: إيجاز البيان عن معاني القرآن: ١٤٧/١.

(٦)- سورة النساء، الآية: ١٣٦.



فقال قوم: هم أهل الكتاب؛ لأنهم آمنوا بكتابتهم، وبنبيهم، وعلى هذا فيستوي المعنيان؛ لأنهم مأمورون بالدخول في الإسلام، وفي الاستسلام والطاعة<sup>(١)</sup>.

وقال آخرون: المخاطب بذلك المنافقون؛ لأنهم آمنوا بألسنتهم، وعلى هذا فيظهر معنى الإسلام<sup>(٢)</sup>.

وقال آخرون: هم قوم من اليهود آمنوا، وسألوا رسول الله ﷺ أن يقيموا على السبب، وأن يقرءوا التوراة في صلاتهم بالليل، وعلى هذا فالمعنى: «ادخلوا في شرائع الإسلام كافة»، فيكون: ﴿كَافَّةً﴾ حالاً من: «شرائع» المقدّر؛ لأنه في حكم المذكور<sup>(٣)</sup>.

وعلى ما تقدم يكون: ﴿كَافَّةً﴾ حالاً من فاعل: ﴿أَدْخُلُوا﴾<sup>(٤)</sup>، وفي: ﴿كَافَّةً﴾ كلام تركته هنا إذ لا يليق به هذا الموضوع<sup>(٥)</sup>.

وقال الكسائي وغيره: أصله من الاستسلام، ويطلق على الإسلام<sup>(٦)</sup>، وأنشدوا<sup>(٧)</sup>:

دَعَوْتُ عَشِيرَتِي لِلسَّلَامِ لَمَّا رَأَيْتُهُمْ تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ.  
يُنْشَدُ هَذَا الْبَيْتَ بِالْكَسْرِ.

(١)- انظر هذا القول في: تفسير الطبري: ٣٩٢/٢، والبحر: ١٢٩/٢، والمحزر: ١٤٥/٢، والكشاف: ٤١٧/١.

(٢)- انظر هذا القول في: البحر: ١٢٩/٢، والكشاف: ٤١٧/١.

(٣)- انظر: البحر: ١٣٠/٢، والمحزر: ١٤٤/٢، والكشاف: ٤١٨/١.

(٤)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٤٣/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٥/١، والتبيان: ١٤٣/١.

(٥)- انظره في: الدر المصون: ٣٥٩/٢.

(٦)- انظر: الصحاح: مادة "سلم" ٢٩٨/٥، واللسان: مادة "سلم" ٢٤٤/٧.

(٧)- البيت: منسوب لأخي كندة في: تفسير الطبري: ٣٩١/٢، وتفسير القرطبي: ٢٦/٣، واللسان: مادة "سلم" ٢٤٤/٧.

وَيُنْشَدُ قَوْلُ الْآخِرِ<sup>(١)</sup>:

شَرَائِعُ السَّلَامِ قَدْ بَانَتْ مَعَالِمُهَا فَلَا يَرِي الْكُفْرَ إِلَّا مَنْ بِهِ خَبَلٌ.

فر«السَّلَام» و«السَّلَام» بمعنى: الإسلام، إلا أن الفتح في معنى: الإسلام قليل جداً<sup>(٢)</sup>.

و«السَّلَام»: يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ<sup>(٣)</sup> قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾<sup>(٤)</sup>،

وقال الشاعر<sup>(٥)</sup>: -

السَّلَامُ يَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيَتْ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعٌ.

والوجه في قراءة نافع: أن الفعل بعد: ﴿حَتَّى﴾ هذه، مراد به الحال، ومتى

أُرِيدَ بِهِ الْحَالُ تَعَيَّنَ رَفْعُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نُصِبَ تَخَلَّصَ لِلْإِسْتِقْبَالِ؛ فَإِنْ التَّوَأَصَبَ كُلُّهَا مُخَلَّصَةً لِلْإِسْتِقْبَالِ فَتَنَافَا، ومعنى: الحالية فيه - وإن كان قول الرسول ماضياً - على الحكاية<sup>(٦)</sup>.

والوجه في قراءة غيره: من طريقين<sup>(٧)</sup>: -

(١) - البيت: بلا نسبة في: البحر: ٣٥٩/٢.

(٢) - انظر: الصحاح: مادة "سلم" ٢٩٨/٥، واللسان: مادة "سلم" ٢٤٣/٧.

(٣) - انظر: الصحاح: مادة "سلم" ٢٩٨/٥، والكشاف: ٤١٧/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٤/١، والحجة للفارسي: ٢٩٤/٢، والتبيان: ١٤٣/١.

(٤) - سورة الأنفال، الآية: ٦١.

(٥) - البيت: منسوب للعباس بن مرداس في اللسان: مادة "أبس" ٣٤/١، وهو في: البحر: ١٣٠/٢، والكشاف: ٤١٧/١.

(٦) - انظر: الكشاف: ٢٨٩/١، وشرح الهداية: ١٩٧/١، والموضح: ٣٢٤/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٨٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٦/١.

(٧) - وهذان الطريقتان قال بهما سيويه في: الكتاب: ١٦/٣، والزجاج في: معاني القرآن: ٢٨٦.

/ أحدهما: أن ﴿حَتَّى﴾ بمعنى: «إلى»، أي: «إلى أن يقول الرسول» فهو غاية [٤٣٣/ب]  
لَمَّا تقدم من المسّ والزلازل، و﴿حَتَّى﴾ لا يُنصَب بعدها إلا المستقبل<sup>(١)</sup>، فعلى هذا  
كيف نُصِب: ﴿يَقُولَ﴾، وهو قد مضى ووقع<sup>(٢)</sup>؟.

فالجواب: أنه على حكاية الحال، أي حكى تلك الحال المشار إليها، التي كان  
الفعل فيها منصوباً<sup>(٣)</sup>.

والطريق الثاني: أن ﴿حَتَّى﴾ بمعنى: «كي» تفيد التعليل<sup>(٤)</sup>، وضعّف  
بعضهم<sup>(٥)</sup> هذا بأن: قول الرسول والمؤمنون ليس علة للمسّ والزلازل.  
وإن كان ظاهر كلام أبي البقاء يدل عليه فإنه قال: «ويُقرأ بالرفع على أن  
يكون التقدير: «زلزلوا فقالوا، فالزلازل سبب القول»<sup>(٦)</sup>.

ثم اعلم أن: ﴿حَتَّى﴾ إذا وقع بعدها فعل مضارع فإنه لا يخلو من أن يكون:  
مستقبلاً، أو حالاً، أو ماضياً، فإن كان حالاً: رُفِع، نحو: «مَرَضَ حَتَّى أَنَّهُ لَا يَرْجُوَنَّهُ»  
أي: في الحال<sup>(٧)</sup>.

(١) - انظر: الحجة للفارسي: ٣٠٦/٢، والكشف: ٢٩٠/١، وشرح الهداية: ١٩٧/١، وكشف المشكلات:  
٢٧٧/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٨/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٦/١.

(٢) - "ووقع" زيادة من (ت).

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢.

(٤) - في: الأصل: "العلية"، والمثبت من (ت)، وانظر: الحجة للفارسي: ٣٠٦/٢، وكشف المشكلات:  
٢٧٧/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٨/١.

(٥) - هو أبو حيان في: البحر: ١٤٩/٢.

(٦) - التبيان: ١٤٦/١.

(٧) - انظر: الكتاب: ١٨/٣، وشرح المفصل: ٢٠/٧، وشرح الأشموني: ٢٠٤/٣ - ٢٠٦، ومغني اللبيب:  
٢٤٤/١ - ٢٤٩، والجنى الداني: ص ٥٤٢ - ٥٤٨، ورفض المباني: ص ١٨٠ - ١٨٣.

وإن كان مستقبلاً: نصبته، تقول: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ»، وأنت لم تدخل بعد.

وإن كان ماضياً فتحكيه، ثم حكايتك له<sup>(١)</sup>: إما أن تكون بحسب كونه مستقبلاً فتنصبه على حكاية هذه الحال، وإما بحسب كونه حالاً فترفعه على حكاية هذه الحال، فيصدق أنك تقول في قراءة الجماعة حكاية حال، وفي قراءة نافع حكاية حال أيضاً، وإنما نَبَّهْتُ على ذلك لأن عبارة بعضهم تخص حكاية الحال بقراءة الجمهور، وعبارة آخرين تخصها بقراءة نافع.

قال أبو البقاء في قراءة الجمهور: «والفعلُ هنا مستَقْبَلٌ حُكِيتَ به حالهم، والمعنى على المضي»<sup>(٢)</sup>. وكان قد تقدم أنه وَجَّهَ الرفع بأن: ﴿حَتَّى﴾ للتعليل.

ويظهر لك ما قلته ما ذكره النحاة من المثال في ذلك وهو قولهم: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ» فهذا الكلام من قائله إما أن يكون: بعد السير والدخول معاً، أو بعد السير وقبل الدخول، أو بعد السير مع الدخول، أي: يقترن هذا القول بدخوله.

فإن كان الأول: فالرفع ليس إلا؛ لأن الدخول ماضٍ كسببه وهو السير، وإنما أتى به مضارعاً لحكاية الحال، ولا يجوز نصبه؛ لأن الناصب يُخَلَّصُ للاستقبال والغرض أنه ماضي فتنافيا.

وإن كان الثاني: فالنصب فقط؛ لأنه أخبره بسيره الماضي، والدخول بعد لم يحصل فتنصبه؛ لأنه مستقبل، ثم ﴿حَتَّى﴾ في هذا يصلح أن تكون غاية، وأن تكون علة؛ لأن السير يصلح أن يكون علة للدخول، وأن يكون مَعِيّاً بالدخول، وهذا هو الأظهر.

(١)- في (ت): "حكايته".

(٢)- التبيان في إعراب القرآن: ١٤٦/١.

وإن كان الثالث: وَجَبَ الرفع أيضاً؛ لأنه حال، ولو نُصِبَ لَتَخَلَّصَ للاستقبال

فتنافيا.

وقد يقع النصب وتكون: ﴿حَتَّى﴾ غاية فقط، أو علة فقط، وذلك بحسب

[١/٤٣٤] الفعل الذي قبلها، فإن كان غاية لما بعدها نحو: «سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ / الشَّمْسُ» فهي هنا غاية فقط، ولا يجوز أن تكون بمعنى: «كي»؛ لأن سَيْرَهُ ليس سبباً في طلوع الشمس، وإن كان سبباً فهي بمعنى: «كي» نحو: «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الجنة» فإن الإسلام سبب ظاهر في دخول الجنة<sup>(١)</sup>.

قال بعضهم: «ولا يصح الرفع على حكاية الحال، بمعنى أن الفعل يُراد به الحال دون المضي والاستقبال، إلا إذا أريد بالرسول ﷺ، أما إذا أريد به رسول الأمم الخالية فهو ماض، فإما أن تحكى الواقعة المقولة على جهة الاستقبال، أو على جهة المضي»<sup>(٢)</sup>.

وهذا ليس كما زعم، بل يُرفع بالمعنى المذكور، ويراد بالرسول غير نبينا محمد ﷺ على ما قدمت لك من أنه حُكِيت تلك الحال، وإن كان مَضَى زمانها، وكأن أبا عبد الله<sup>(٣)</sup> التزم صحة قول هذا القائل لكنه مَنَعَ أن يراد التأويل الثاني - أعني أنه مؤول بالحال - بل التزم أن الرسول غير نبينا محمد ﷺ، والتزم التأويل الأول وهو حكايته ماضياً بلفظ المضارع، ومنع التأويل الثاني وهو إرادة الحال وحكايتها وإن تقدم زمانها، وفي المسألة غموض، وبين العبارات اشتراك، فتحتاج إلى فضل نظر وتأمل، فعليك بذلك.

(١) - انظر: الكتاب: ١٨/٣، وشرح المفصل: ٢٠/٧، والإنصاف: ١٢١/٢ - ١٢٣، ومغني اللبيب:

٢٤٤/١ - ٢٤٩، والجنى الداني: ص ٥٤٢ - ٥٤٨، ورتب المباني: ص ١٨٠ - ١٨٣.

(٢) - قاله السخاوي، انظر: فتح الوصيد - بتصرف يسير - ٧٠٤/٢.

(٣) - هو: أبو عبد الله الفاسي صاحب اللآلئ الفريدة.

وهذه عبارة أبي عبد الله في ذلك قال - رحمه الله - : «قال بعضهم: ولا يصح تأويل الرفع على الوجه الثاني إلا أن يراد بالرسول نبينا ﷺ، قال: قلت ليس المراد به نبينا ﷺ، وإنما المراد به رسول الذين خلوا، ولا يَحْسُنُ إلا التأويل الأول». انتهى<sup>(١)</sup>.

ويعني بالتأويل الأول كما نصَّ عليه هو: «أن يكون ماضياً في المعنى كسببه، نحو: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ» إذا أخبر بذلك بعد الدخول؛ إلا أنه أتى به مضارعاً على حكاية الحال»<sup>(٢)</sup>.

ويعني بالتأويل الثاني كما نصَّ عليه هو: «أن يكون حالاً على<sup>(٣)</sup> حقيقته كقولك<sup>(٤)</sup> «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ» إذا أخبر بذلك وهو في حال الدخول» انتهى<sup>(٥)</sup>. فعلى هذا إذا أخذنا هذا التأويل الثاني وَحَكَيْنَاهُ صَحَّ، وإن كان زمانه ماضياً، وهذا معنى حسن فتأمله.

وقد نصَّ أبو شامة - رحمه الله - في قراءة الرفع على هذا التأويل: «فعلى تأويل الفعل بمعنى الماضي، أي: حتى قال، أو هي حكاية حال ماضية، والفعل إذا كان كذلك ووقع بعد حتى رُفِعَ»<sup>(٦)</sup>.

وسأتي هذا بتمامه، وهذا واضح، وإن كان عبارة الناس فيه مضطربة، وسبب اضطرابها اختلاط حكاية بحكاية.

والظاهر في قراءة النصب في هذه الآية أن: ﴿حَتَّى﴾ فيها للغاية، ويضعف أن تكون للتعليل؛ لأن قول الرسول، ومن آمن معه / ذلك ليس مسبباً عن مَسَّهِمِ البأساء [٤٣٤/ب]

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢.

(٢) - اللآلئ الفريدة - بتصرف يسير -: ٥٨٨/٢.

(٣) - "على" سقطت من (ت).

(٤) - "كقولك" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢.

(٦) - إبراز المعاني: ٣٥٤/٢، ٣٥٥.

والضراء والزلال، وإن كان كلام كثير من المفسرين يعطي ذلك، وقول الناظم: (أول): يعني أول الرفع على ما تقدم بيانه<sup>(١)</sup>، وهو إما أن يراد به حكاية الماضي، أو حكاية الفعل المراد به الحال؛ كأنه قيل: حتى قال الرسول، ثم حكى ذلك، إلا أن في هذا إهماماً، وهو أن قراءة النصب لا تحتاج إلى تأويل بحكاية الحال، ولا بد من ذلك لما عرفت أن هذا القول قد وقع ومضى، وإنما حكينا الواقعة بحالها، والفعل فيها منصوب.

كما تأول النحويون ذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطْرٍ ذِرَاعِيهِ﴾<sup>(٢)</sup> فقالوا: كيف عمل اسم الفاعل وهو ماضٍ؛ لأن القصة متقدمة على نزول القرآن؟ فأجابوا: بأنها حكاية حال<sup>(٣)</sup>، وهذا وزان ذلك من غير فرق، فالتأويل في حالي الرفع والنصب مشترك، بل هو محتاج إليه في قراءة النصب بطريق الأولى؛ لظهور معنى المضي فيه.

وكلام أبي شامة تابع لكلام الناظم فإنه قال: «وأما الرفع في: ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ فعلي تأويل أن الفعل بمعنى المضي، أي: حتى قال الرسول، أو هي حكاية حال ماضية، والفعل إذا كان كذلك ووقع بعد «حتى» رُفع، ووجه النصب أن يكون الفعل مستقبلاً، وإذا كان كذلك نصبته على تقدير: إلى أن، أو كي يقول»<sup>(٤)</sup>.

(١) - انظر: السراج: ص ١٦٢.

(٢) - سورة الكهف، الآية: ١٨.

(٣) - أي: حال ماضية، فيكون المعنى في الآية: "يسط ذراعيه"، فالقصة حكاية حال ماضية، ولكن المتكلم يفرض نفسه، أو يفرض من يخاطبه حين كلامه أن القصة واقعة الآن، فهو يصفها، وعلى هذا لا يكون: ﴿بَسِطْ﴾ ماضياً، ولكن حاضر، وعلى هذا جمهور النحويين، وخالف في ذلك، الكسائي وغيره. انظر: أوضح المسالك: ١٩٥/٣، وشرح الأشموني: ٢١٦/٢، وشرح ابن عقيل: ١٠٠/٢، وشرح التصريح: ١٢/٢، وشرح شذور الذهب: ص ٣٩٦.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٥٤/٢، ٣٥٥.

فظاهر هذه العبارة تخصيص التأويل بقراءة الرفع، وقوله: «أو هي حكاية حال ماضية...» إلى آخره، دليل على ما قدمته من صحة إرادة تأويل الرفع بأن يُراد بالفعل الحال دون الماضي والمستقبل ثم حُكي.

قوله: «وَفَتَحُك» مبتدأ، وهو مَصْدَر مضاف لفاعله، و(سَيْنَ السَّلْم) مفعوله، و(أَصْلُ رِضَى) خبر المبتدأ، أَخْبَرَ عن الفتح بأنه أَصْلٌ، يشير إلى ما ذكرته من أن: «السَّلْم» بالفتح وهو: الاستسلام، ويطلق على الإسلام أيضاً<sup>(١)</sup>.

قوله: (دَنَّا) جملة فعلية في موضع رفع صفة لـ(أَصْل)، أو خبر صفة لـ(رِضَى) فإن كلاً من المضاف والمضاف إليه صالح أن يوصف بها، أي: «أَصْلٌ قريب» أو «رِضَى قريب».

قوله: (وَحَتَّى يَقُولَ) بجملة مبتدأ، و(الرَّفْع) يجوز أن يكون: بدلاً من المبتدأ بدل اشتمال، فيكون: (أَوَّل) خبراً عن المبتدأ، ولا بد من عائد من البدل على المبدل منه، فيما أن يقال: حُذِفَ، أي: الرفع فيه، أو قامت «أَل» مقامه، أي: رفعه.

ويجوز أن يكون: (الرَّفْعُ) مبتدأ ثانياً، و(أَوَّل) خبره، والجملة خبر الأول، والكلام في الضمير كما تقدم في وجه البدلية.

و(في السلام) متعلق بـ(الرَّفْع) أي: الرَّفْع الواقع في لامه<sup>(٢)</sup>، والألف في (أَوَّل) للإطلاق، ومرفوع: (أَوَّل) عائد على الرفع /.

[١/٤٣٥]

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢، وكتز الجعبري (خ): ٣٥٤، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ١/٣٦.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٧.



٥٠٧- وَفِي النَّاءِ فَاضْمُكُمْ وَافْتَحِ الْجِيمَ تَرْجِعُ الْأُمُورُ سَمًا نَصًّا وَحَيْثُ تَنْزَلًا

أَمَرِ بَضْمَ النَّاءِ، وفتح الجيم من: ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾<sup>(١)</sup> على ما لم يُسَمِّ فاعله لمن رمز له بكلمة: (سَمًا) وبالنون من: (سَمًا نَصًّا)، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم، فتعين لغيرهم فتح النَّاءِ؛ لأنه ضِدُّ الضم، وكسر الجيم لأنه ضد الفتح، وأشار بقوله: (حَيْثُ تَنْزَلًا) إلى أنه عام في هذه السورة، وغيرها<sup>(٢)</sup>.

والوجه في قراءة: ﴿تَرْجِعُ﴾ على ما لم يسَمِّ فاعله: موافقته لقوله تعالى: ﴿وَالِيَهُ تَرْجِعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَالِيَهُ تَقْلُبُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وما أشبه ذلك<sup>(٦)</sup>.

والوجه في قراءته على ما سُمِّي فاعله: موافقته لقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَالِيَهُ الْمَصِيرُ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢١٠.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٥/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٣)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٤)- سورة آل عمران، الآية: ١٥٨.

(٥)- سورة العنكبوت، الآية: ٢١.

(٦)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣١، والحجة للفراسي: ٣٠٥/٢، والكشف: ٢٨٩/١، وشرح الهداية: ١٩٦/١، والموضح: ٣٢٣/١.

(٧)- سورة الأنعام، الآية: ٦٠، ويونس، الآية: ٤.

(٨)- من مواضعها: سورة المائدة، الآية: ١٨.

(٩)- سورة الشورى، الآية: ٥٣.

(١٠)- سورة الأنبياء، الآية: ٩٣، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣١، والحجة للفراسي: ٣٠٥/٢، والكشف: ٢٨٩/١، وشرح الهداية: ١٩٦/١، والموضح: ٣٢٣/١.

واعلم أن: ﴿رَجِعْ﴾: يكون قاصراً، ومتعدّياً، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ  
 اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا﴾<sup>(٢)</sup>.  
 وقيل: هو مُتَعَدٍّ، وما ورد غير مذكور المفعول فمفعوله مُقَدَّرٌ، أي: «ارجعوا  
 أنفسكم»، وهو بعيد.

والقراءتان متقاربتان في المعنى، فإن الأمور إذا رَجَعَتْ إلى الله فقد رُجِعَتْ،  
 وإذا رُجِعَتْ فقد رَجَعَتْ إليه تعالى<sup>(٣)</sup>.

وترجمة: (تَرْجِعُ) في الرتبة بعد ترجمة: (السُّلِّمَ)، وقبل ترجمة<sup>(٤)</sup>: (يَقُولُ  
 الرسول)، ولَمَّا لم يَتَأَتَّ له استيفاء ترجمتها في بقية بيت ترجمة: (السُّلِّمَ)، وتأَتَّى له  
 فيها ترجمة: (يَقُولُ) قَدِّمَهُ عليها اختصاراً، ثم أتى بيت كامل مستوفٍ لتقييد قراءة:  
 ﴿يَرْجِعُونَ﴾، وقرائه، وكل هذا حَسَنٌ<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وَفِي النَّاءِ فَاضُْمٌ)، (فِي النَّاءِ) متعلق بـ(اضْمٌ)، وإنما عدَّاه بـ(فِي)،  
 وهو مُتَعَدٍّ بنفسه؛ لأنه ضَمَّنَه معنى: «أوقع فيها الضم»<sup>(٦)</sup>، كقوله: ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي  
 دُرِّيَّتِي﴾<sup>(٧)</sup> أي: «أوقع الصِّلاحَ فيهم».

(١) - سورة التوبة، الآية: ٨٣.

(٢) - سورة النور، الآية: ٢٨.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢، فتح الوصيد: ٧٠٦/٢، والقرطبي: ٣٠/٣.

(٤) - "ترجمة": سقطت من (ت).

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٧) - سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي.

(وَأَفْتَحَ الْجِيمَ) عطف للجملة الأمرية على مثلها، إلا أن الأولى قُدِّمَ معمولها.

قوله: (تَرْجِعُ الْأُمُورُ): يجوز فيه وجهان:-

أحدهما: أنه مبتدأ، والخبر: الجملة المتقدمة، والتقدير: «وترجع الأمور اضمم التاء منه، أو تاءه، وافتح جيمه أو الجيم منه»<sup>(٢)</sup> فحذف العائد، أو عوض عنه «أل»<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنه خبر مبتدأ مُضْمَرٌ، تقديره: «محل هذا التقييد: تَرْجِعُ الْأُمُورُ»<sup>(٤)</sup>، والفاء إما مزیدة وإما عاطفة على مُقَدَّرٍ أي: «منه فاضمم التاء».

قوله: (سَمَاً) جملة فعلية، يجوز أن تكون خبراً ثانياً<sup>(٥)</sup>، وأن تكون مستأنفة سيقت للثناء على هذه القراءة، و(نَصّاً): تمييز، أي: «علا نَصُّه وارتفع لصحته معنى ورواية»<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وَحَيْثُ تَنْزَلًا) يجوز فيه وجهان:-

أحدهما<sup>(٧)</sup>: أنه معطوف على مُقَدَّرٍ، أي: «هنا وحيث تنزل».

(١) - البيت: لذي الرمة، وهو في ديوانه: ص ٢٢١، وشرح المفصل: ٣٩/٢، وخزانة الأدب: ٢٨٤/١، وشرح شعلة ص ٢٨٨، وهو بتمامه:

"وإن تعتذر بالغل من ذي ضروعها على الضيف يجرخ في عراقيبها نصلّي".

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

(٣) - في (ت): "أل عنه".

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٧٠٦/٢، وإبراز المعاني: ٣٥٥/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٧) - انظر هذا الوجه في: إبراز المعاني: ٣٥٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

والثاني<sup>(١)</sup>: أنه منصوب / بِمُقَدَّرٍ، أي: «افعل ذلك حيث تَنْزِلُ»، وفاعل [٤٣٥/ب] تَنْزَلَ يعود على لفظ: (تَرْجِعُ الْأُمُورُ)، والمراد بـ(تَنْزَلَ): «نَزَلَ»، وألفه للإطلاق.

## ٥٠٨- وَإِثْمٌ كَثِيرٌ شَاعَ بِالثَّاءِ مِثْلًا وَغَيْرُهُمَا بِالْبَاءِ نُقْطَةً اسْفَلًا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالشين المعجمة من: (شَاعَ)، وهما الأخوان أُنْهَمَا قَرَأَا: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup> بالثاء المثلثة، وقرأ غيرهما: ﴿كَبِيرٌ﴾ بالباء الموحدة، وَلَمَّا لم يكن الثاء ضِدًّا للباء، ولا العكس نصَّ على قراءة الباقيين، فقال: (وغيرُهُمَا بالباء).

وخاف من التباس الخط فقيّد كلا من: «الثاء» بكونها مِثْلَةٌ، والباء بكونها بُنْطَةً مِنْ أَسْفَلِهَا، وهذا في غاية الإيضاح والبيان<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبد الله: «وقوله: (مِثْلًا) تقييد للثاء بكونها ذات ثلاث نقط؛ لئلا تُلْبِسَ عند عدم النقط غيرها.

قال: ثم أخبر أن قراءة غيرهما بالباء، واحتاج إلى ما يُكَمِّلُ به البيت فَكَمَلَهُ بقوله: (نُقْطَةً اسْفَلًا)، وأُخْرِجَهُ مَخْرَجَ التَّأْكِيدِ، ولو لم يأت به كَفَى ذِكْرُ الْبَاءِ، ولم يقع الإِلْبَاسُ». انتهى<sup>(٤)</sup>.

وفي هذا نظر؛ لأنه إن عني عدم اللبس بالنسبة إلى اللفظ فاللفظ بالثاء لا يُلبَسُ بغيرها كما لم يلبس اللفظ بالباء الموحدة اللفظ بغيرها، وإن عني عدم اللبس بالنسبة

(١)- انظر هذا الوجه في: اللآلئ الفريدة: ٥٨٩/٢.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٠/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٥٦، والسراج: ص ١٦٢.

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٥٩٠/٢.

إلى الخط فممنوع؛ لأن الخط في الثلاث بصورة واحدة أعني: «الباء» و«التاء» و«الهاء» فكل من القيدتين محتاج إليه، غير مُستَعْنَى عنه.

ولم يفهم الشيخ شهاب الدين إلا ما ذكرت من أن كلاً من القيدتين محتاج إليه، فقال: «وقيد التاء بقوله: (مُثَلَّثًا)، والباء بقوله: (نُقْطَةً اسْفَلًا) احترازاً من التصحيف»<sup>(١)</sup>.

والوجه في قراءة التاء المثلثة: أن الحَمْزَ تَحْدُثُ معها آثام كثيرة: فُحْشٌ<sup>(٢)</sup>، وَهَجْرٌ، وَكُفْرٌ، وَارْتِكَابٌ مَنَاهٍ، وعدم امتثال أوامر؛ فناسب ذلك أن يُوصَفَ بالكثرة<sup>(٣)</sup>.

وفيه مناسبة أيضاً لقوله: ﴿وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾، والمنافع: جَمْعٌ، والجمع يُوصَفُ بالكثرة<sup>(٤)</sup>.

والوجه في قراءة الباء الموحدة: موافقته لما جاء على إثره من قوله: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾، فإنه لم يُخْتَلَفَ فيه أنه بالباء<sup>(٥)</sup>، ولموافقته في المعنى لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾<sup>(٦)</sup>، ولقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَحْتَبِئُونَ كَبِيرًا إِلَّا إِثْمٌ وَالْفَوَاحِشَ﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿كَبِيرًا إِلَّا إِثْمٌ﴾<sup>(٨)</sup> على القراءتين<sup>(٩)</sup>.

(١) - إبراز المعاني: ٣٥٦/٢.

(٢) - "فحش" سقطت من (ت).

(٣) - قاله مكي في: الكشف: ٢٩١/١، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٣، والحجة للفارسي: ٣١٤/٢.

(٤) - انظر: شرح الهداية: ١٩٧/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٦/أ، وتفسير القرطبي: ٦٣/٣.

(٥) - انظر: التبصرة: ص ٤٣٩، وإبراز المعاني: ٣٥٥/٢.

(٦) - سورة النساء، الآية: ٢.

(٧) - سورة الشورى، الآية: ٣٧، وسورة النجم، الآية: ٣٢.

(٨) - قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ص ٥٨١، والتيسير: ص ١٥٨.

(٩) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٢، والحجة للفارسي: ٣١٣/٢، والكشف: ٢٩٢/١، وشرح

الهداية: ١٩٧/١.

قال بعضهم<sup>(١)</sup>: «وكان من حق من قرأ: ﴿إِثْمٌ كَثِيرٌ﴾ بالثاء المثلثة أن يقرأ: ﴿إِثْمُهُمَا أَكْثَرُ﴾ بالمثلثة أيضاً، وبها قرأ عبد الله بن مسعود<sup>(٢)</sup>».

وهذا غير لازم؛ لأنه قابل الإثْم بالمنفعة، والمنفعة موحدة فناسب وصَف الإثْم بالكُبر، وهو عَظْم الجُرْم، ولو وصفه بالكثرة لكان جمعاً في المعنى فتفوت المشاكلة لقوله: ﴿مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ فإن النَّفْع مُفْرَد، ففيه / مقابلة مُفْرَدٍ بمفرد، ولو وُصِف [٤٣٦/١] بالكثرة لكان فيه مقابلة جمع في المعنى بمفرد<sup>(٣)</sup>.

وقال بعضهم: «والقراءتان متحدتان في المعنى لأنه ما كَبُرَ فقد كَثُرَ» قاله أبو شامة<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>.

وفيه نظر؛ لأن المراد بالكثرة تعدد الأفراد، فيكون جمعاً في المعنى، والكُبر يُفْهِم ترايد الفرد الواحد في نفسه بأن يَكْبُرَ جزؤه.

وقال بعضهم<sup>(٦)</sup>: «وجه قراءة الأخوين: إما باعتبار الآثمين من الشَّارين والمقامرين، فإن لكل واحدٍ منهم إثمًا يُخَصُّه، وإما باعتبار ما يترتب على تعاطيها من توالي العقاب وتضعيفه<sup>(٧)</sup>، وإما باعتبار ما يترتب على شُرْبها مما يصدر من شاربها من الأقوال المسيئة، والأفعال القبيحة، وإما باعتبار من يزاولها من حين كونها عنباً إلى

(١)- هو: ابن زنجلة، انظر: الحجة- بتصرف يسير - : ص ١٣٣.

(٢)- قراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ٢٠، إعراب القراءات الشواذ: ٢٤٧/١، والبحر: ١٦٧/٢، والمحزر: ١٧١/٢، والكشاف: ٤٢٩/١.

(٣)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٣، والكشف: ٢٩٣/١.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٥٥/٢.

(٥)- منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٧٠٨/٢، والأزهري في: معاني القراءات: ص ٧٥، والهمداني في: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٨/أ.

(٦)- هو أبو حيان في البحر: ١٦٧/٢.

(٧)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من: (ت).

أَنْ شُرِبَتْ، فَقَدْ لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْخَمْرَ، وَلَعَنَ مَعَهَا عَشْرَةٌ، بَائِعُهَا، وَمُبْتَاعُهَا<sup>(١)</sup>؛ فَنَاسَبَ ذَلِكَ أَنْ يُوصَفَ إِثْمُهُمَا بِالكَثْرَةِ.

وقال أبو البقاء: «الأحسن القراءة بالباء لأنه يقال: «إِثْمٌ كَبِيرٌ وَصَغِيرٌ» ويقال: في الفواحش العظام «الكبائر»، وفيما دون ذلك «الصغائر»، وقد قُرِئَ بِالثَّاءِ، وهو جيد في المعنى لأن الكثرة كُبرٌ، والكثير كبير، كما أن الصغير حقير.

قال: ﴿وَإِثْمُهُمَا﴾ و﴿نَفْعُهُمَا﴾: مصدران مضافان لفاعلهما، وذلك أن الخمر والميسر سببان في الإثم، فهما فاعلان، ويجوز أن تكون الإضافة باعتبار أنهما محلها<sup>(٢)</sup>.

قوله: (كثير)<sup>(٣)</sup> مبتدأ، و(شاع) جملة فعلية خبر المبتدأ، أي: «شاع بين أهل الرواية لصحته، يعني: أنه ليس بخامل فلا يشتهر»<sup>(٤)</sup>.

و(بالثاء) حال من فاعل: (شاع)، أي: «اشتهر ملتبساً بالثاء»، و(مُثَلَّثاً) حال من: (الثاء).

قوله: (وغيرُهُمَا) يجوز أن يكون: مبتدأ محذوف الخبر، و(بالباء): متعلق بذلك الخبر المقدّر، والتقدير: «وغير الأخوين يقرؤه بالباء».

(١) - يشير إلى حديث: ابن عمر رضي الله عنهما قال: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ".

أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عمر رضي الله عنهما، كتاب الأشربة، رقم: (٣١٨٩)، والترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه، كتاب البيوع، رقم: (١٢١٦)، وأحمد في مسنده، عن ابن عباس رضي الله عنهما، رقم (٢٧٤٧)، والبيهقي في السنن الكبرى: رقم: (١٠٥٥٩)، والطبراني في الأوسط: رقم: (٧٨١٦)، والحاكم في المستدرک: ٣٧/٢، عن ابن عباس رضي الله عنهما وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، وشاهده حديث عبد الله ابن عمر".

(٢) - التبيان - بتصرف يسير - : ١٤٩. وانظر: فتح الوصيد: ٧٠٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١١١/١.

(٣) - هذا الضبط - (كثير) - تفرد به السمين، والمشهور في النسخ المتداولة، وفي شروح الشاطبية: (كبير)، وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧٠٧/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٥٥، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٦/أ.

ويجوز أن يكون نفس: (بالباء) الخبر على تقدير: «وغيرهما ملتبسين بالباء»، وإذا التبس بها فقد قرأ بها<sup>(١)</sup>.

ويجوز أن يكون: (غَيْرُهُمَا) فاعِلِ فِعْلٍ مُقَدَّرٍ يتعلق به الجار أيضاً، والتقدير: «وقرأ غيرهما ذلك بالباء»<sup>(٢)</sup> مكان الثاء المثلثة<sup>(٣)</sup>.

قوله: (نُقْطَةٌ) يجوز أن تُقْرَأَ مرفوعة ومنصوبة، فإن قُرِئَتْ مرفوعة وهو المشهور بين الطلبة كان فيها وجهان:-

أحدهما<sup>(٤)</sup>: أنها خير مبتدأ مضمرة على حذف مضاف أي: «هي ذات نقطة»، ثم حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب على حَدِّ: ﴿وَسَّئِلِ الْقَرْيَةِ﴾<sup>(٥)</sup>، وإنما احتجنا إلى تقدير المضاف؛ لأن الباء ليست نفس النقطة.

والثاني<sup>(٦)</sup>: أنها مبتدأ، والخبر مُقَدَّرٌ، والتقدير: «لها نقطة»، وهذا الجار المُقَدَّرُ مع مبتدئه في موضع نصب على الحال من: (الباء)، وعلى هذا فيجوز أن يكون الجار وحْدَهُ هو الحال، و(نقطة): فاعل به، وهو أولى عندهم من وقوع الجملة حالاً، وكون: (نقطة): مبتدأ، وخبرها / مضمراً، وفاعله بالجار المقدر أولى من إعرابها خبر مبتدأ مضمرة للاستغناء عن تقدير حذف المضاف قبل: (نقطة).

(١)- انظر: كثر الجعبري (خ): ٣٥٦، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

(٢)- في (ت): "بالباء الموحدة".

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، والآلئ الفريدة: ٥٩٠/٢، وكثر الجعبري (خ): ٣٥٦.

(٤)- انظر هذا الوجه في: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، والآلئ الفريدة: ٥٩٠/٢، وكثر الجعبري (خ): ٣٥٦، وشرح شعلة: ص ٢٨٨.

(٥)- سورة يوسف، الآية: ٨٢، وانظر: البحر: ٣٣٢/٥، والحرر: ٣٥٦/٩.

(٦)- انظر هذا الوجه في: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، وكثر الجعبري (خ): ٣٥٦.



وإن قرئت منصوبة: فنصبها على الحال من: (الباء)، ولا بد حينئذٍ من حذف مضاف، أي: «ذات نقطة»<sup>(١)</sup>، وإنما احتجنا إلى تقدير المضاف لشيئين:-

أحدهما: أن الباء ليست النقطة.

والثاني: أن النقطة ليست مشتقة، والحال لا بد أن تكون مشتقة، أو مؤولة بالمشتق.

قوله: (اسْقَلْ) ظرف مكان لأنه نقيض «فوق»، وأخو «تحت».

قال أبو عبدالله: «وهو في موضع الصفة لـ (نقطة)»<sup>(٢)</sup>.

وفيه نظر من حيث أنه ظرف مقطوع عن الإضافة، والمقطوع عن الإضافة لا يقع صفة، ولا خيراً، ولا حالاً، ولا صلة، وإن كان بعضهم<sup>(٣)</sup> قد جعل قوله: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾<sup>(٤)</sup>: مبتدأ وخبراً.

فإن قلت: لو كان مقطوعاً عن الإضافة لَبُنِيَ على الضَّمِّ قياساً على نظائره نحو: «فوق» و«تحت»، وهذا كما رأيت منصوب؟.

فالجواب: أنه إنما يُبْنَى إذا نُوي المضاف إليه، أما إذا لم يُنَوَّ البتة فإنه يُعَرَّبُ<sup>(٥)</sup>، وأنشدوا<sup>(٦)</sup>:

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٥٦.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٥٩٠/٢، وقاله: الجعيري كذلك في كتبه: (خ) ٣٥٦.

(٣)- هو الزمخشري في الكشف: ٣١٣/٣، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢١٢/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٩١/٣.

(٤)- سورة يوسف، الآية: ٨٠.

(٥)- انظر: أوضح المسالك: ١٤١/٣، وشرح الأشموني: ١٦٩/٢، وشرح التصريح: ٧١٩/١، وشرح شنور الذهب: ص ١٣٨.

(٦)- البيت: بلا نسبة في: أوضح المسالك: ١٤١/٣، وشرح الأشموني: ١٦٩/٢، وشرح التصريح: ٧١٩/١، والدرر اللوامع: ٤٤٦/١، وشرح شنور الذهب: ص ١٣٨، واللسان: مادة "بعد" ١١١/٢،

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحَ

بنصب: «بَعْدًا»، و«قَبْلًا» لَمَّا لم يُنَوَّ لهما مضاف إليه، وفي المسألة كلام أتقنته في غير هذا الموضوع<sup>(٢)</sup>.

ثم: (أَسْفَلَ) قد يكون: وَصْفًا على أنه أفعل تفضيل نحو قوله تعالى: ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، ولا يليق معناه هنا إذ ليس المفضول هنا مُرادًا قطعاً لا جرم أن مَنْ أعربها: حالاً غلط.

٥٠٩ - قُلِ الْعَفْوَ لِلْبَصْرِيِّ رَفْعٌ وَبَعْدُهُ لَأَعْتَنَكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا

أمر أن يُقرأ قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾<sup>(٤)</sup> بَرَفْعٍ: ﴿الْعَفْوَ﴾ لأبي عمرو البصري، فتعين لغيره نَصْبُهُ.

= ومادة: "خفا" ١١٨/٥، والشاهد فيه: "بَعْدًا" حيث وردت منوَّنة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً.

(١) - البيت: منسوب لعبد الله بن يعرب في: شرح التصريح: ٧١٩/١، وللمرار الأسدي في: الدرر اللوامع: ٤٤٧/١، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٨٨/٤، وأوضح المسالك: ١٣٩/٣، وشرح الأشموني: ١٦٩/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٩/٢، وشرح شذور الذهب: ص ١٣٨، واللسان: مادة "حمم" ٢٣٤/٤، والشاهد فيه: "قَبْلًا" حيث قطعت عن الإضافة فلم يُنَوَّ لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذلك أعرب منوناً.

(٢) - انظر: الدر المصون: ٩٩/١.

(٣) - سورة التين، الآية: ٥.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

ثم أخبر عن أحمد - وهو البزي - أنه يُسهِّل همزة: ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> بخلاف عنه في ذلك.

ومعنى تَسْهِلُهَا: أن تُسهِّل بين بين، أي: بينها وبين الألف<sup>(٢)</sup>، إذ لا يليق بتسهيلها غير ذلك، ولذلك لم ينبه الناظم عليه؛ لظهوره فتعين لغيره تحقيقها<sup>(٣)</sup>.

والوجه في قراءة أبي عمرو: أن يكون جعل: ﴿مَا﴾: مبتدأ، وهي اسم استفهام، و﴿ذَا﴾: مَوْضُوعًا، بمعنى: «الذي»، وإن كان في الأصل اسم إشارة، و﴿يُنْفِقُونَ﴾ صلته، والعائد مُقَدَّرٌ لاستكمال الشروط، والتقدير: «أي شيء الذي يُنْفِقُونَه؟». إذا تقرر ذلك فالأحسن أن يجيء جوابه مرفوعاً مطابقة بين الجواب والسؤال، فيرتفع: ﴿الْعَفْوُ﴾ على أنه خبر مبتدأ مُضْمَرٌ تقديره: «الْمُنْفِقُ الْعَفْوُ»<sup>(٤)</sup>.

[٤٣٧/أ]

و﴿الْعَفْوُ﴾ / المراد به: «السَّهْلُ»<sup>(٥)</sup> من قوله<sup>(٦)</sup>:

خُذِي الْعَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيعِي مَوَدَّتِي      وَلَا تَنْطَقِي فِي سَوْرَتِي حِينَ أَغْضَبُ  
أي: الْمُنْفِقُ الْمُتَيْسِّرُ.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٢٠.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، والإضاءة في أصول القراءة: ص ٢٣.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، واللالئ الفريدة: ٥٩١/٢.

(٤) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، والحجة للفراسي: ٣١٨/٢، وشرح الهداية: ١٩٧/١، وكشف المشكلات: ٢٨٢/١، ومعاني الأخفش: ٣٦٧/١، ومعاني الزجاج: ٢٨٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٧/١، والتبيان: ١٤٩/١.

(٥) - انظر: تفسير الطبري: ٤٣٣/١، والبحر: ١٦٨/٢، والقرطبي: ٦٥/٣، وبجاز القرآن: ٧٣/١، ومعاني القرآن للنحاس: ١٧٥/١.

(٦) - البيت: بلا نسبة في: اللسان: مادة "عفا" ٢١٢/١٠، والبحر: ١٦٨/٢، والكشاف: ٤٢٩/١، والقرطبي: ٦٥/٣.

ومثل ذلك «البدل» فإنه يُظهِر حال «ماذا»، ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْأَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ.

والوجه في قراءة النَّصْب: أن يُجْعَلَ: ﴿مَاذَا﴾ كـله اسماً واحداً رُكْباً، وَغَلَبَ معنى الاستفهام على اسم الإشارة، فصَارَا كأنهما اسمٌ واحدٌ فيكون: مَفْعُولاً مُقَدِّمًا، تقديره: «أي شيء ينفقون»، وتقديمه واجب لأن له صَدْرَ الكلام - أو نقول: ﴿مَا﴾ مفعول، و﴿ذَا﴾: زائد مُلغَى - وعلى التقديرين فالأَحْسَنُ في جوابه أن يطابقه في الإعراب، فلذلك جاء منصوباً<sup>(٢)</sup>.

وقد أُجْمِعَ على نصب في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾<sup>(٣)</sup>، وعلى الرفع في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، وما ذكرناه من مطابقة الجواب للسؤال في الإعراب هو الأحسن.

(١)- البيت: منسوب للبيد بن ربيعة في: الكتاب: ٤١٧/٢، والجنى الداني: ص ٢٣٩، وشرح أبيات سيبويه: ٤٤/٢، وشرح التصريح: ١٦٤/١، واللسان: مادة "نحب" ٢٠٧/١٤، ومغني اللبيب: ٥٧٦/١، والبحر: ١٦٨/٢، وفتح الوصيد: ٧١٠/٢، والحجة للفارسي: ٣١٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٥٧، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ١٤٩/٣، وأوضح المسالك: ١٤٤/١، وشرح الأشموني: ١٤٥/١، ورصف المباني: ص ١٨٨.

والشاهد فيه: "ماذا يُحَاوِلُ" حيث استعمل "ذا" موصولة بمعنى "الذي" والذي أظهر ذلك البدل في قوله: "نَحَبٌ"، كما أشار إلى ذلك المؤلف، فجاء البدل مرفوعاً مطابقاً للمبدل منه وهو "ما": المرفوع، فيكون التقدير: "ما الذي يحاوله؟" فأبدل فقال: "الذي يحاوله نَحَبٌ فيقضى"، ولو ركب الشاعر "ذا" مع "ما" وصيرهما كلمة واحدة لكان موقع الكلمة مفعولاً به، انظر: الكتاب: ٤١٧/٢، وأوضح المسالك: ١٤٤/١، والحجة للفارسي: ٣١٩/٢.

(٢)- انظر: الحجة للفارسي: ٣١٨/٢، وشرح الهداية: ١٩٨/١، وكشف المشكلات: ٢٨١/١، ومعاني الأخفش: ٣٦٧/١، ومعاني الزجاج: ٢٨٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٧/١، والتبيان: ١٤٩/١.

(٣)- سورة النحل، الآية: ٣٠.

(٤)- سورة النحل، الآية: ٢٤، وسورة الفرقان، الآية: ٥، وانظر: الكتاب: ٤١٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٤٩/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٢٢/٣.

ويجوز أن لا يتطابقا فيجوز أن يُجْعَلَ في قراءة أبي عمرو أن يكون: ﴿مَاذَا﴾  
كله اسماً واحداً، وفي قراءة غيره أن يُجْعَلَ اسمين: مبتدأ وخبراً<sup>(١)</sup>.

وفي: ﴿مَاذَا﴾ خلافٌ كثير، وتقديرات مُنْتَشِرَةٌ ذَكَرْتُهَا مستوفاة في غير  
هذا الكتاب عند قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ويدل على عدم وجوب مطابقة السؤال للجواب في الإعراب قول بعض  
الأعراب، وقد قيل له: كيف أَصْبَحْتُ؟ فأجاب: بـ«صالح»، بالرفع، أي: أنا صَالِحٌ،  
ولو طابق لقال: «صالحاً» بالنصب، أي: «أصبحت صَالِحاً»<sup>(٣)</sup>.

وقيل لرؤية<sup>(٤)</sup>: كيف أَصْبَحْتُ؟ فقال: «خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ» «بِخَيْرٍ»: خبر، أي:  
«على خَيْرٍ»، أو «لِخَيْرٍ»، فحذف حرف الجر، وأبقى عَمَلَهُ فلم يطابق.

والوجه في تسهيل البزي همزة: ﴿لَا أَعْنَتَكُمْ﴾، وإن كان ليس من أصله  
تخفيف الهمزة المفردة: جمعاً بين اللغتين<sup>(٥)</sup>، كما فعل حمزة ذلك في الوقف، وكما  
أبدل حفص همزة: ﴿هُزُؤًا﴾، و﴿كُفُؤًا﴾ واواً وصلاً ووقفاً، وحمزة وقفاً فقط  
جمعاً بين اللغتين، واتباعاً للرواية<sup>(٦)</sup>.

والوجه في تحقيقها: الإتيان بها على أصلها<sup>(٧)</sup>، وأنها لم تجامع غيرها فتستقل.

(١) - انظر: الكتاب: ٤١٨/٢، والبحر: ١٦٩/٢.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٦، انظر: الدر المصون: ٢٣٠/١.

(٣) - انظر: الكتاب: ٤١٨/٢، ومعاني الأخفش: ٢١٦/١، وفتح الوصيد: ٧١٠/٢، وكتر الجعبري (خ):  
٣٥٧.

(٤) - هو: رؤية بن عبد الله العجاج، سبقت ترجمته ص ٥٣٨.

(٥) - انظر: معاني القراءات: ٧٧، والكشف: ٨٠/١.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٩.

(٧) - انظر: معاني القراءات: ٧٧، والكشف: ٨٠/١.

وأشار بالخلف المذكور إلى ما رواه ابن الحباب<sup>(١)</sup>، وأبو ربيعة<sup>(٢)</sup> عنه من التسهيل، وإلى ما رواه ابن هارون<sup>(٣)</sup> والخزاعي<sup>(٤)</sup> عنه من التحقيق، والتحقيق هو المشهور جرّياً على أصله المعروف، وطريقه المألوف<sup>(٥)</sup>.

قوله: (قُلِ الْعَفْوَ) مبتدأ، و(قُلِ) من نفس التلاوة فمجموع اللفظ مبتدأ، و(رَفَعُ): خبره على حذف مضاف، أي: «ذو رفع»<sup>(٦)</sup>.

و(لِلْبَصْرِ) متعلق بمقدّر، أي: «أعني للبصري»، فجيء به بياناً، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من: (رَفَعُ) لأنه في الأصل صفة له فلَمَّا قُدِّمَ نُصِبَ حالاً، أي: «في حال كونه مُعَرَّباً»<sup>(٧)</sup> للبصري.

(١)- هو: أبو علي الحسن بن الحباب بن مخلد البغدادي الدقاق، المقرئ، الإمام من حذاق أهل الأداء، مشهور، ثقة، ضابط، عرض على البزي، ومحمد الأنماطي، وأخذ عنه ابن مجاهد، وأبو بكر النقاش، ت: ٣٠١هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٥٥/١، وغاية النهاية: ٢٠٩/١.

(٢)- هو: محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين الربيعي المكي المقرئ، الإمام، جليل ضابط، مؤذن المسجد الحرام، قرأ على البزي، وعرض على قبل، وقرأ عليه محمد بن الصباح، وأبو بكر النقاش، ت: ٢٩٤هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٥٤/١، وغاية النهاية: ٩٩/٢.

(٣)- هو: أبو بكر محمد بن هارون بن نافع بن قريش، الإمام المقرئ، ضابط، مشهور، أخذ عن رويس، ووردان بن إبراهيم، وروى عنه أحمد اليقطيني، وأبو بكر النقاش، ت: ٣١٠هـ. معرفة القراء: ٥٣٢/٢، وغاية النهاية: ٢٧١/٢.

(٤)- هو: أبو محمد إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي، الإمام المكي، مقرئ المسجد الحرام، قرأ على البزي، وابن فليح، وحدث عن محمد بن يحيى العدني، وأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرق، كان ثقة حجة، ت: ٣٠٨هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٥٠/١، وغاية النهاية: ١٥٦/١.

(٥)- انظر: الإقناع: ٦٠٨/٢، والإتحاف: ٤٣٨/١، وقال ابن الجزري: "والوجهان صحيحان عن البزي" النشر: ٣٩٩/١، ولم يذكر الداني في: التيسير سوى وجه التسهيل. انظر التيسير: ص ٦٨، لكن في جامع البيان له: ص ١٣٩، ذكر الوجهين فقال: "وبذلك قرأت -يقصد التسهيل- في رواية البزي من طريق أبي ربيعة وحده، وقرأت من طريق غيره عنه بتحقيق الهمة".

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، والآلئ الفريدة: ٥٩٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٨٩.

(٧)- في (ت): "معزواً".

/ ويجوز أن يكون: (لِلْبَصْرِيِّ) خيراً مُقَدِّماً، و(رَفَعُ) مبتدأ مُؤَخَّرًا، والجملة خبر [٤٣٧/ب] الأول، والتقدير: «لِلْبَصْرِيِّ فِيهِ رَفَعٌ»، فحذف العائد للعلم به، ويجوز أن يكون: (رَفَعُ) فاعلاً بهذا الجار، والعائد مُقَدَّرٌ أيضاً.

قوله: (وَبَعْدَهُ) متعلق بِمُقَدَّرٍ، و(لَأَعْنَتَكُمْ) مبتدأ، و(أَحْمَدُ) مبتدأ ثان، و(سَهْلُ) خبر الثاني، والجملة خبر الأول، والعائد مُقَدَّرٌ، تقديره: «لفظ لأَعْنَتَكُمْ أَحْمَدُ سَهْلُهُ»، أي: سَهْلٌ هَمَزَهُ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَهُ، أي: بَعْدَ (قُلِ الْعَفْوَ)<sup>(١)</sup>.

ويجوز أن يكون: (بَعْدَهُ) خيراً مُقَدِّماً، و(لَأَعْنَتَكُمْ) مبتدأ مُؤَخَّرًا، و(أَحْمَدُ سَهْلُ) جملة مُسْتَأْنَفَةٌ بَيْنَ بَإِ حُكْمِ الْأَوَّلَى، و(بِالْخُلْفِ) حال مِنْ: (لَأَعْنَتَكُمْ)، أي: مُلْتَبِسٌ بِالْخُلْفِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَعْرَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: (لَأَعْنَتَكُمْ): مفعولاً مُقَدِّماً لـ(سَهْلًا)، و(بِالْخُلْفِ): نَعْتًا لِمَصْدَرٍ، أي: سَهْلٌ تَسْهِيلاً مُلْتَبِساً بِالْخُلْفِ، و(بَعْدَهُ) متعلق بـ(سَهْلُ) أَيْضاً، و(أَحْمَدُ) مبتدأ، و(سَهْلُ) خبره<sup>(٣)</sup>، فَقَدَّمَ المَعْمُولَ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ، وَالْبَصْرِيُّونَ لَا يَجِيزُونَهُ، وَهَذَا دَأْبُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَهُوَ مَعْدُورٌ لظَهْوَرِ الْمَعْنَى مَعَ ذَلِكَ لَوْلَا الْخُرُوجُ مِنَ الصَّنَاعَةِ.

وما أَحْسَنَ مَا وَافَقَهُ لَفْظُ: «التَّسْهِيلُ» بِالنِّسْبَةِ لـ(أَحْمَدُ) فَإِنْ شَرِيعَةٌ نَبِيْنَا ﷺ سَهْلَةٌ سَمَحَةٌ، وَأَلْفُ: (سَهْلُ) لِلْإِطْلَاقِ.

(١) - انظر: شرح شُعْلَةُ: ص ٢٨٩.

(٢) - انظر: كِتَابُ الْجَعْفَرِيِّ (خ): ٣٥٧.

(٣) - انظر: اللَّالِيَةُ الْفَرِيدَةُ: ٥٩٢/٢.

٥١٠- وَيَطْهَرْنَ فِي الطَّاءِ السَّكُونُ وَهَآؤُهُ يَضُمُّ وَخَفًّا إِذْ سَمَا كَيْفَ عَوْلًا

أخبر عَمَّنْ رمز له بكلمة: (سَمَا)، وبالكاف والعين المهملة<sup>(١)</sup> مِنْ قوله: (سَمَا كَيْفَ عَوْلًا)، وهم نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، أنهم قرءوا قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾<sup>(٢)</sup> بسكون الطَّاءِ، وَضَمَّ الهاءِ مُخَفَّفَتَيْنِ، فتعين لغيرهم فتح الطَّاءِ، والهاءِ مُثَقَّلَتَيْنِ، أما فَتَحَ الطَّاءِ فَلأنه قَيَّدَهَا بالسَّكُونِ، وَضِدَّ السَّكُونِ الحركة المطلق، والحركة المطلق هي الفَتْحُ، وأما فَتَحُ الهاءِ فَلأنه قَيَّدَهَا بالضَّمِّ، والضَّمُّ المطلق ضِدُّهُ الفتح<sup>(٣)</sup>.

والوجه في قراءة: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بسكون الطَّاءِ، وَضَمَّ الهاءِ: أنه مُشْتَقٌّ مِنْ: «الطُّهْرُ»، و«الطُّهْرُ»: عبارة عن انْقِطَاعِ الدَّمِ<sup>(٤)</sup>، وهو المراد هاهنا سواء اشترط معه الاغتسال كما عند الشافعي<sup>(٥)</sup>، ومالك<sup>(٦)</sup>، أم لَمْ يُشْتَرَطْ كما عند أبي حنيفة<sup>(٧)</sup>، فإن اشترط - وهو الظاهر - فالتقدير: «ولا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ، وَيَتَطَهَّرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ، أَي: حَتَّىٰ يَنْقَطِعَ دَمُهُنَّ، وَيَعْتَزِلْنَ فَإِذَا اغْتَسَلْنَ» كما تقول: «زيدٌ لا تكرم زيدا حَتَّىٰ

(١)- في (ت): "المهملتين".

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٦/٢، ٣٥٧، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٤)- انظر: تفسير الطبري: ٤٦٢/٢، والقرطبي: ٩١/٣، والكشاف: ٤٣٤/١.

(٥)- انظر: الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي للماوردي: ٣١٨/١، ومغني المحتاج للشربيني: ١٧٤/١.

(٦)- انظر: مدونة سحنون: ٩٢/١، وتفسير القرطبي: ٩١/٣.

وهذا قول أكثر أهل العلم، قال ابن قدامة: "قال ابن المنذر: هذا كالإجماع منهم، وقال أحمد بن محمد المروذي: لا أعلم في هذا اختلافاً، ثم قال ابن قدامة: ووطء الحائض قبل الغسل حرام. انظر: المغني لابن قدامة: ٤١٩/١.

(٧)- انظر: البناية في شرح الهداية للعيني: ٦٥٢/١، والمبسوط للسرخسي: ١٤/٢.

وأبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت بن زوطا التميمي مولاهم الكوفي، الإمام، فقيه العراق، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، كان إماماً، ورعاً، عالماً متعبداً، حَدَّثَ عَنْ عطاء، وعبد الرحمن بن هرمز، وخلق كثير، وَحَدَّثَ عَنْهُ وكيع، ويزيد بن هارون، وغيرهم، قال ابن المبارك: "أبو حنيفة أفقه الناس". وقال الشافعي: "الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة". ت: ١٥٠هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٢٦/١.



يأتيك، فإذا جَلَسَ فَأَكْرَمَهُ»، أي: «فإذا أتاكَ وَجَلَسَ فَأَكْرَمَهُ»، وإن لم يُشْتَرَطْ فلا حاجة إلى تقدير شيء<sup>(١)</sup>.

وَحُمِلَ: «يَتَطَهَّرُن» على: «يَطْهَرُن»، وجُعِلَ بمعناه، وهو معنى تفسير الحسن لذلك<sup>(٢)</sup>.

والوجه في: ﴿يَطْهَرُن﴾ بالتشديد: / حَمَلَهُ على قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرُن﴾<sup>(٣)</sup>، [١/٤٣٨] و«التطهير»: هو الاغتسال بالماء<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن عطية: «كل واحدة من القراءتين يُحْتَمَلُ أن يُراد بها الاغتسال بالماء، وأن يراد بها انقطاع الدم»<sup>(٥)</sup>.

والظاهر أن كل قراءة لها مَعْنًى يَخُصُّهَا، فقراءة التخفيف: تدل على أنه لَهُ أن يَقْرَبَهَا إذا انقطع الدم لأكثر مدة الحيض، أو لأقله إذا مَضَى عليها وقتُ صلاة<sup>(٦)</sup>، وإن لم تغتسل<sup>(٧)</sup>.

(١)- انظر: معاني القراءات: ص ٧٦، الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، وشرح الهداية: ١/١٩٨، والكشف: ٢٩٣/١ - ٢٩٤، وكشف المشكلات: ١/٢٨٢.

(٢)- أي: الحسن البصري، انظر: البحر: ٢/١٧٨، والحجة للفارسي: ٢/٣٢٢.

(٣)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، والكشف: ١/٢٩٣، وشرح الهداية: ١/١٩٨.

(٤)- انظر: تفسير الطبري: ٢/٤٦٢، والقرطبي: ٣/٩١، والكشاف: ١/٤٣٤، ومفردات الراغب: ص ٣١٠.

(٥)- المحرر: ٢/١٨١.

(٦)- في: الأصل: "وقت وصلاة"، والمثبت من (ت).

(٧)- وهذا مذهب أبي حنيفة، انظر: البناية في شرح الهداية للعيني: ١/٦٥٢، والمبسوط للسرخسي: ٢/١٤، وتفسير القرطبي: ٣/٩٢.

وقراءة التشديد: تدل على أنه ليس له قُرْبَانُهَا إذا انقطع دُمُها حتى تغتسل، أو يمضي عليها وقت صلاة<sup>(١)</sup>.

قالوا: وهذا نظير ما فعله الشافعي في قراءتَي: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> بالنصب والخفض حيث حَمَلَ النصب على غَسْلِ الرجلين لِمَنْ ليس عليه خُفٌّ، وحَمَلَ الخُفُّضَ على لاِبْسِي الخُفَّافِ<sup>(٣)</sup>.

وقد رجَّح الطبري قراءة التشديد، قال: «لأنها بمعنى: يغتسلن - واستدل بإجماع الجميع على تحريم قُرْبَانِ الرجل امرأته بعد انقطاع الدم حتى تَطْهُرَ - قال: وإنما الخلاف في الطُّهُر ما هو: هل هو الغُسل، أو الوضوء، أو غَسْلُ الفرج فقط»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عطية: «وكل واحدة من القراءتين ٠٠٠ - فذكر ما قدمته عنه - ثم قال: وما ذهب إليه الطبري من أن قراءة التشديد مُضْمَنَّتْهَا الاغتسال، وقراءة التخفيف مُضْمَنَّتْهَا انقطاع الدم: غير لازم، وكذلك ادعاؤه الإجماع». انتهى<sup>(٥)</sup>.

إلا أن في كلام ابن عطية نظراً من حيث أنه يلزم التكرار، لأنه قال: «يَحْتَمَلُ أن يراد بكل القراءتين الاغتسال بالماء، أو انقطاع الدم».

وقد رجَّح الفارسي قراءة التخفيف بأنها من الثلاثي المضاد لـ«طَمَثَ»، وهو ثلاثي، والشيء يُحْمَلُ على نقيضه، كما يُحْمَلُ على نظيره<sup>(٦)</sup>.

(١) - انظر: القرطبي: ٩٢/٣، والكشاف: ٤٣٤/١.

(٢) - سورة المائدة، الآية: ٦.

(٣) - قاله الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢.

(٤) - جامع البيان للطبري: ٤٦٢/٢.

(٥) - المحرر: ١٨١/٢.

(٦) - انظر: الحجة: ٣٢٢/٢.

وأصل ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بالتشديد: «يَتَطَهَّرْنَ» فَأُدْغِمَتِ التاء في الطاء بعد إبدالها: طاء لتقاربهما<sup>(١)</sup>، وقد مَضَى تفسير التقارب في الإدغام<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو شامة: «ومعنى كلمات الرمز: أن هذه القراءة كيف ما عُوِّل في تأويلها فهي سَامِيَةٌ رَفِيعَةٌ مُحْتَمِلَةٌ للأمرين: الاغتسال، أو انقطاع الدم، والقراءة الأخرى ظاهرة في إرادة الاغتسال.

ثم قال: أي: حتى يغتسلن، فتعين حَمْلُ القراءة الأخرى على هذا المعنى أيضاً، وفي الحديث الصحيح عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها: «إنما عليك أن تحتي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضِي عليك الماء فتطهرين»<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية<sup>(٤)</sup>: «فإذا أنت قد طَهَرْتَ»، قال: فيكون قوله: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ بهذا المعنى. انتهى<sup>(٥)</sup>.

يعني أن مع كون قراءة التخفيف مُحْتَمِلَةٌ الأمرين: الغسل، أو انقطاع الدم فالحمْل على معنى الاغتسال مُتَعَيِّن؛ لأن قراءة / التشديد ظاهرة في الاغتسال فتوافق القراءتان، ثم استدل لذلك بالحديث، وفيما قاله نظر من وجهين:

أحدهما: أنه إذا جُعِلَ: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بالتخفيف بمعنى: «يغتسلن»؛ لأجل القراءة الأخرى لزمه ما أورده بعض الناس من لزوم التكرار، إذ يصير التقدير: «ولا

(١)- انظر: اللسان: مادة "طهر" ١٥٢/٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٠/١.

(٢)- تقدم في أول باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين، انظر: العقد النضيد: ٤٧٠/٢ - ٤٧٢، ت: أيمن سويد.

(٣)- الحديث: أخرجه مسلم، كتاب الحيض، رقم: (٤٩٧)، والنسائي، كتاب الطهارة، رقم: (٢٤١)، وأبو داود، كتاب الطهارة، رقم: (٢١٩)، وابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، رقم: (٥٩٥)، وكلهم عن عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٤)- هي رواية: أبي داود، كتاب الطهارة، رقم: (٢١٩)، وابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، رقم: (٥٩٥).

(٥)- إبراز المعاني: ٣٥٧/٢.

تقربوهنَّ حتى يغتسلن فإذا اغتسلن» فلا تفيد الجملة الشرطية معنىً زائداً، بخلاف ما إذا حَمَلْنَا الأولى على الانقطاع صار لقوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ أي: اغتسلن فائدة جديدة.

والثاني: قوله: «فتعين حَمَلُ القراءة الأخرى على هذا المعنى...» كيف يتعين حَمَلُها عليه، وهو قد نصَّ على أنه ظاهر في قراءة التثقيل، والظاهر غير مُتَعَيِّن، بل يجوز خلافه؟.

وإنما يقال: يتعين في النص لا في الظاهر؛ إذ يجوز مخالفة الظاهر بقراءتين<sup>(١)</sup>، فإصلاح العبارة أن يقول: فالأولى حَمَلُ القراءة الأخرى، ومراده بالقراءة الأخرى قراءة التخفيف، وأما الحديث فليس فيه دلالة لإحدى القراءتين؛ لأن معناه كيفية الغُسل كذا، ولا نزاع في ذلك.

قوله: (وَيَطْهَرْنَ) مبتدأ، و(فِي الطَّاءِ) خبره، و(السُّكُونُ): فاعل به، والعائد مُقَدَّرٌ، أي: «فِي الطَّاءِ مِنْهُ السُّكُونُ»، أو نابت «أَل» منَابَهُ، أي: «فِي طَائِهِ السُّكُونُ»<sup>(٢)</sup>. ويجوز أن يكون: (فِي الطَّاءِ) خبراً مُقَدِّماً، و(السُّكُونُ) مبتدأ مُؤَخَّرٌ، والجملة خبر الأول، والعائد على نحو ما تقدم.

قوله: (وَهَاؤُهُ) مبتدأ، و(يُضَمُّ) خبره، والضمير يعود على: (يَطْهَرْنَ)، ويُقْرَأُ: (يُضَمُّ) و(تُضَمُّ) بالياء والتاء؛ لأن حروف التَّهَجِّي تُذَكَّرُ، وتُوْنَّثُ باعتبار اللفظ تارة، والكلمة أُخْرَى<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَحَفَا) الألف ضَمِيرُ الطَّاءِ، والهاء، أي: «لَمْ يُثَقَّلَا بِالِادْغَامِ»، ومتى سَكَنَتِ الطَّاءُ لَزِمَ تَخْفِيفُهَا إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ سُكُونُهَا مُشَدَّدَةً<sup>(٤)</sup>.

(١) - في الأصل: "قراءة"، والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٥٧، وشرح شعلة: ص ٢٨٩.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٥٧.

(٤) - انظر: السراج: ص ١٦٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٣٩/أ.

قوله: (إِذْ سَمَا): (إِذْ)<sup>(١)</sup> ظرف لـ(خَفَا)، والجملة بعده في محل خفض بالإضافة، أي: «خَفَا فِي وَقْتِ سُمُوهُ»، أي: ارتفاعه، وفاعل: (سَمَا): ضمير يعود على: (يَطْهُرُنْ)، أي: «حين ارتفع شأن يَطْهُرُنْ»؛ لوضوح معناه<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يعود الضمير على التخفيف المدلول عليه، بـ(خَفَا)، أي: «ارتفع شأن التخفيف لوضوح دلالة على المعنيين المذكورين».

ولا يجوز أن يعود على: (الطَّاءِ والهاء)؛ لأنه مفرد فكان يلزم أن يقول: «سَمَوْا»، ولم يَعد ضمير المفرد على المثني إلا في ضرورة كقوله<sup>(٣)</sup>:

إِنْ شَرَّخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا.

أو بتأويل؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾<sup>(٤)</sup>، فلك أن تعتقد في البيت مثل ذلك. والله أعلم.

قوله: (كَيْفَ عُوْلَا) كقوله: (كَيْفَ رَتَّلَا)، وقد تقدم إعرابه<sup>(٥)</sup>، وأن فيه وجهين، وتفسير معناه كما قال أبو شامة: «أن / هذه القراءة كيف ما عُوْل في تأويلها فهي سَامِيَةٌ رَفِيعَةٌ»<sup>(٦)</sup>.

(١) - "إِذْ" سقطت من (ت).

(٢) - كثر الجعبري (خ): ٣٥٧.

(٣) - البيت: تقدم تخريجه ص ٢٥٣.

(٤) - سورة التوبة، الآية: ٦٢، أي: أن الضمير عائد على المثني بلفظ الواحد بتأويل، أي: بتأويل لفظ: "المذكور"، فيكون التقدير: "أحق ذلك المذكور أن يرضوه". وفي الآية تقديرات أخر. انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٢٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٨٥/٢، والدر المصون: ٧٥/٦.

(٥) - تقدم في ص ٤٦٥، عند شرحه للبيت رقم (٤٩٤)، وهو:

(وَحَيْثُ أَتَى خُطُواتِ الطَّاءِ سَاكِنٌ وَقُلْ ضَمُّهُ عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَتَّلَا).

(٦) - إبراز المعاني: ٣٥٧/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٧١٢/٢.

وفي قوله: (سَمَا) ثناء على التخفيف<sup>(١)</sup>، وفي قوله: (كَيْفَ عُولًا) عليه تنبيه على أن سبب السَّمُو صحة استدلال الفريقين على مذهبهما، فإنها مُحْتَمَلَةٌ للأمرين<sup>(٢)</sup>.

## ٥١١- وَضَمُّ يَخَافَا فَازَ وَالْكُلُّ أَدْغَمُوا تُضَارِرُ وَضَمَّ الرَّاءِ حَقٌّ وَذُو جَلَا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالفاء من: (فَازَ)، وهو حمزة، أنه ضَمَّ الياء من: ﴿يَخَافَا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> فتعين للباقيين فَتَحُهَا. ثم أخبر عن جميع القراء أنهم أَدْغَمُوا الراء الأولى في الثانية من قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارِرْ وَلَدَةُ بِوَلَدِهَا﴾<sup>(٤)</sup>، ثم أخبر عَمَّنْ رمز له بكلمة: (حَقٌّ)، وهما ابن كثير وأبو عمرو أنهما: ضَمَّا الراء، فتعين لغيرهما فَتَحُهَا<sup>(٥)</sup>.

ولفظ الناظم بقوله: (تُضَارِرُ) بطريق الأصل في الفعل، وهو جائز لغة؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾<sup>(٦)</sup> بالإظهار، وقد قُرئ مُدْغَمًا أيضاً كما سيأتي<sup>(٧)</sup>، ولم يُقرأ هنا إلا مُدْغَمًا كما ذكر<sup>(٨)</sup>.

(١)- قال السخاوي: "أشار بقوله: (سَمَا) إلى قول من رجَّح قراءة التشديد" فتح الوصيد: ٧١٢/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(٥)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٩٥/٢، والسراج: ص ١٦٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

(٧)- قُرئ مُدْغَمًا في سورة المائدة، الآية: ٥٤، على قراءة غير نافع وابن عامر، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم: (..... من يَرْتَدِدْ عَمَّ مُرْسَلًا)، متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٢١)، فرش سورة المائدة.

(٨)- أي: قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارِرْ﴾.

ولك أن تقرأ قول الناظم: (تَضَارِرُ) بكسر الراء الأولى، وبفتحتها؛ لأن الآية تَحْتَمِلُ الأمرين معاً، وقد فُسِّرَ بكلِّ واحدٍ قومٌ من أهل العلم<sup>(١)</sup>، فلا عليك أن تقرأه بكسر الراء أو بفتحتها؛ لصحة معنييه.

إلا أن في قول الناظم: (وَضَمَّ الرَّاءَ) تجوّزاً؛ لأن حركة هذه الراء حركة إِعْرَابٍ، فكان من حَقِّه أن يقول: (وَرَفَعَ الرَّاءَ)، لكنه لو قال ذلك لأفهم أن قراءة الباقيين بالنصب، وليس كذلك، بل بالفتح لالتقاء الساكنين ولإلتباع، فحافظ على قراءة مفهوم قراءة المرموز لهم<sup>(٢)</sup>.

وعندي أنه لو قال: (وَرَفَعَ الرَّاءَ) لكان أولى؛ لأنه يكون قد تجوّز في الأمر التقديري دون اللفظي، وقد تقدم أن التجوّز في الأمور التقديرية أولى لعدم ذلك لفظاً<sup>(٣)</sup>، وقد مضى هذا في نحو قوله: (وَسَاكِنٌ بِحَرْفَيْهِ يَطْوَعُ ٠٠٠)<sup>(٤)</sup>، وفي قوله: (وَيُفْتَحُ مِنْهُ النَّونُ عَمَّ وَأَبْجَلًا)<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو شامة: «وإنما قال الناظم: (وَضَمَّ الرَّاءَ)، ولم يقل: (وَرَفَعَ الرَّاءَ) لأن القراءة الأخرى بالفتح؛ لأنها حركة بناء، فلا بد من الإخلال بأحد العبارتين». انتهى<sup>(٦)</sup>.

وكان قد قال في حرف<sup>(٧)</sup>: (يَطْوَعُ).

(١) - منهم: الرمخشري في: الكشف: ٤٥٦/١، والسخاوي في: فتح الوصيد: ٧١٨/١، وقال الفراء:

أصله: "تضارّر" بالفتح. انظر: معانيه: ١٤٩/١، وقال الزجاج: أصله: "تضارّر" بالكسر. انظر: معانيه: ٣١٣/١.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٧١٨/٢، وإبراز المعاني: ٣٥٨/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤١/أ.

(٣) - "لفظاً" سقطت من (ت).

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٨٩)، فرش سورة البقرة.

(٥) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠١)، فرش سورة البقرة.

(٦) - إبراز المعاني: ٣٥٨/٢.

(٧) - "حرف" زيادة من (ت).

«وإنما عدل عن لفظ الجزم إلى لفظ: السُّكُون، وكان لفظ: الجزم أولى من حيث أن: (يَطْوَع): فِعْلٌ مضارع مُعْرَبٌ؛ لأن الجزم في اصطلاحه ضِدُّه الرَّفْع، وضِدُّ السُّكُون الحركة المطلقة، وهي في اصطلاحه: الفتح، وهو [المراد هنا في] <sup>(١)</sup> قراءة الباقيين، لا الرفع فاستعمل اللفظ الموافق لغرضه، مع أن الضد - وهو الفتح - حركة بناء فلم يكن له بُدٌّ من تَسْمَح، وهذا كما يأتي في قوله: (تُضَارِرُ وَضَمَّ الرَّاءِ حَقٌّ). انتهى <sup>(٢)</sup>.

وقد تقدم البحث معه في ذلك <sup>(٣)</sup>.

وقد يقال: إن تعبيره هنا: بر«الضَّم» أولى / من تعبيره: بر«الفتح»؛ لأن الأصل في تسمية حركة «الرفع» إنما هو: «الضَّم» لا سِيَّما على مَذْهَبٍ من لا يُفَرِّق بين ألقاب الإعراب والبناء.

وقال أبو عبدالله: «وَعَبَّرَ بالضَّم، وإن كان رَفْعاً على مَذْهَبٍ مَنْ لا يُفَرِّق بين ألقاب الإعراب والبناء؛ ليدل على أن القراءة الأخرى بالفتح، ولو عَكَسَ لَسَاغٌ إذ لا بد من التَسْمَح، فكان ما أتى به أولى؛ حيث كان الأصل في تسمية الحركة ذلك». انتهى <sup>(٤)</sup>.

وهذا يدل [على] <sup>(٥)</sup> ما قلته قريباً.

وقوله: (وَضَمَّ الرَّاءَ) يعني: الرّاء الثانية؛ لأن الأولى ساكنة عند القراء كلهم ضرورة إدغامها في ما بعدها <sup>(٦)</sup>.

(١) - ما بين المعكوفتين سقط من النسختين، والمثبت من: إبراز المعاني: ٣٣٣/٢.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٣٣/٢.

(٣) - تقدم عند شرحه لقول الناظم: (.....) وَسَاكِنٌ بِحَرْفِهِ يَطْوَعُ وَفِي الطَّاءِ تُسْقَلًا.

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٨٩)، فرش سورة البقرة، انظر: ص ٤٣٨.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥٩٣/٢.

(٥) - ما بين المعكوفتين سقطت من كلتا النسختين، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٨/٢، والسراج: ص ١٦٢.



أو يكون مُرَادَه في الرءاء المشدّدة؛ لأن الرءاءين صَارَا رَاءً وَاحِدَةً لُتَبَوُّ اللسان بهما، وارتفاعه بُبُوَّةً واحدة.

ولهذا يقول النحاة: الحَرْفُ المُشَدَّد بحرفين، فَسَمَّوْهُ حرفاً واحداً مُوَازِناً بحرفين<sup>(١)</sup>، وهو كما قالوا؛ فإنه من حيث اللفظ بهما دفعة واحدة في قُوَّة الحرف الواحد، ومن حيث التحقيق هُمَا حرفان: سَاكِنٌ وَمُتَحَرِّكٌ، فلا فَرْقَ بين نطقك بالنون، والطاء من: «مُنْطَلَق»، وبين نطقك من: «رُبَّ»، ونحوه، إلا في الإدغام وعدمه.

والوجه في قراءة حمزة: ﴿يُخَافَا﴾: أنه بُنِيَ الفعل للمفعول، وَأُقِيمَ ضَمِيرُ الزوجين مَقَامَ الفاعل، وأصل الكلام: «إلا أن يَخَافُ الوَلَاةُ والأَقَارِبُ الزوجين على أن لا يقيما حدود الله» فَحَذَفَ الفاعل، وهو: «الولاية والأقارب»، وَأُقِيمَ ضَمِيرُ الزوجين مَقَامَهُ<sup>(٢)</sup>، وحُذِفَ الجار مع: «أن»<sup>(٣)</sup>؛ لأنه يَطْرُدُ معها، ومع: «أن» المشدّدة.

وللنحويين بعد ذلك خلاف مشهور، هل هما<sup>(٤)</sup> في محل نصب؟ وبه قال سيبويه والفراء<sup>(٥)</sup>، أو جرّ؟ وبه قال شيخاهما<sup>(٦)</sup>، ومنهم من نقل العكس<sup>(٧)</sup>.

وعلى هذا فـ«الخوف»<sup>(٨)</sup> ليس مُسْنَدًا للزوجين، إنما هو مُسْنَدٌ في الحقيقة للأولياء والأقارب، والزوجان مَخُوفٌ منهما<sup>(٩)</sup>.

(١)- انظر: أوضح المسالك: ٣٦٣/٤، وشرح الأشموني: ١٥٥/٤، وشرح ابن عقيل: ٥٣٩/٢.

(٢)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، والكشف: ٢٩٥/١، وكشف المشكلات: ٢٨٥/١، والإتحاف: ٤٣٩/١.

(٣)- أي: حرف الجر وأن المقدرة في قوله: "على أن لا يقيما حدود الله".

(٤)- أي: حرف الجر وأن المقدرة.

(٥)- انظر: الكتاب: ٣٨/١، ومعاني الفراء: ١٤٦/١، والحجة للفراسي: ٣٣١/٢.

(٦)- هما: الخليل والكسائي، انظر: الحجة للفراسي: ٣٣١/٢، والكشف: ٢٩٥/١، فتح الوصيد: ٧١٤/٢.

(٧)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

(٨)- تحرفت في (ت) إلى: "الجواب".

(٩)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٧/٢، وتفسير القرطبي: ١٤٠/٣.

وتلخيص العبارة أن يقال: الزوجان فاعلان للإخافة، والأولياء والأقارب: فاعلون للخوف.

ويجوز أن يكون: «ألا يقيما» بدل اشتمال من ضمير الزوجين على هذه القراءة، كقولك: «خيف زيد شره»، وتقول: «خفت فلاناً تركه حدود الله» ثم تقول: «خيف زيد تركه حدود الله»<sup>(١)</sup>. وهذا التوجيه الثاني أحسن ما حملت عليه القراءة.

ويدل على أن: «خاف» يتعدى بـ«على» قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

يَا أَسَدِيَّاءَ لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟ لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ.

وقد خرجه ابن عطية أنه يتعدى لاثنين، كـ«استغفر»، فذكر نحو ما تقدم<sup>(٣)</sup>. وردّ عليه بعضهم<sup>(٤)</sup> بأن النحاة لم يعدّوا «خاف» من المتعدي لاثنين حيث عدّوا الأفعال المتعدية إليهما.

وممن ذهب إلى أنه متعدّ لاثنين أبو علي الفارسي<sup>(٥)</sup>.

وقد طعن قوم على هذه القراءة، واستشكلها / آخرون<sup>(٦)</sup>.

(١) - قال هذا الزمخشري في: الكشف: ٤٤٦/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٨/١، والبحر: ٢٠٧/٢ - ٢٠٨.

(٢) - البيت: منسوب لسالم بن دارة في: اللسان: مادة "روح" ٢٥٦/٦، وفيه: "يَا فَقْعَسِي لِمَ أَكَلْتَهُ"، وبلا نسبة في: الإنصاف: ٢٧٨/١، وشرح التسهيل: ١٤١/١، وشرح الأشموني: ١٨/٤، والحجة للفرسي: ٣٢٩/٢.

(٣) - انظر: المحرر: ١٩٩/٢.

(٤) - هو أبو حيان في: البحر: ٢٠٧/٢.

(٥) - انظر: الحجة له: ٣٢٩/٢.

(٦) - منهم: الفراء، حيث قال: "فقرأها حمزة - فذكر القراءة ثم قال - ولا يعجبني ذلك. معانيه: ١٤٥/١، والنحاس في إعراب القرآن كما نقل المؤلف نصه.

قال أبو جعفر<sup>(١)</sup>: «لا أعلم في اختيار حمزة أبعد من هذا الحرف، لأنه لا يُوجِبُهُ الإعرابُ، ولا اللفظُ، ولا المعنى.

أما الإعراب: فلأن ابن مسعود قرأ: «إلا أن تَخَافُوا ألا أن يقيموا»<sup>(٢)</sup> فهذا [إذا]<sup>(٣)</sup> رُدُّ في العربية إلى ما لم يُسمَّ فاعله كان ينبغي أن يقال: «إلا أن يُخَافَ».

وأما اللفظ: فإن كان على لفظ: «يُخَافُ»، وجَب أن يقال: «فإن خيف»، وإن كان على لفظ: «خِفْتُمْ»، وجَب أن يقال: «إلا أن تخافوا».

وأما المعنى: فاستبعد أن يقال: «ولا يحلّ لكم أن تأخذوا مما ءاتيتموهن شيئاً إلا أن يخاف غيركم»، ولم يقل تعالى: «ولا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية» فيكون الخلع إلى السلطان، والفرض أن الخلع<sup>(٤)</sup> لا يحتاج إلى السلطان». انتهى<sup>(٥)</sup>.

وقد رد الناس على النحّاس<sup>(٦)</sup>.

أما ما ذكره من حيث الإعراب: فلا يلزم حمزة ما قرأ به ابن مسعود.

وأما من حيث اللفظ: فإنه من باب الالتفات؛ إذ لو جرى على نسق الكلام الأول لقليل: «إلا أن تخافوا ألا تقيموا» بخطاب الجماعة الذكور، ويلزم النحّاس أنه

(١)- هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، المصري النحوي، المعروف: بابن النحاس، من أهل الفضل، رحل إلى بغداد، وأخذ عن الأخفش، والمبرد، والرجاج، وعاد إلى مصر وسمع بها النسائي، له: "إعراب القرآن"، و"معاني القرآن"، وغيرها، ت: ٣٣٨هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٣٦/١، وبغية الوعاة: ٣٦٢/١.

(٢)- قراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ١٤، وإعراب الشواذ: ٢٥٠/١، والبحر: ٢٠٧/٢، والكشاف: ٤٤٦/١، والمحزر: ١٩٩/٢، وتفسير القرطبي: ١٤٠/٣، ومعاني الفراء: ١٤٥/١.

(٣)- في كلتا النسختين: "أدل"، والمثبت من: إعراب القرآن للنحاس: ١١٤/١.

(٤)- العبارة في (ت): "وفرض الخلع لا يحتاج".

(٥)- إعراب القرآن للنحاس: ١١٤/١.

(٦)- منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٧١٥/٢، والفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢، أبو حيان في: البحر: ٢٠٧/٢، والفارسي في: الحجة: ٣٣١/٢.

كان ينبغي على قراءة غير حمزة أن يُقرأ: «فإن خافاً»، وإنما هو في القراءتين من الالتفات المستحسن<sup>(١)</sup>.

وأما من حيث المعنى: فلأن الولاة والحكام هم الأصل في رفع التظالم بين الناس، وهم الآمرون بالأخذ، والإيتاء<sup>(٢)</sup>.

وقد وجّه الفراء قراءة حمزة بأنه اعتبر قراءة عبد الله: «إلا أن تخافوا»<sup>(٣)</sup>.

وخطأه الفارسي، وقال: «لم يُصب؛ لأن الخوف في قراءة عبد الله واقع على: «أن»، وفي قراءة حمزة على الرجل والمرأة»<sup>(٤)</sup>.

وهذا الذي خطأ به الفارسي الفراء ليس بشيء؛ لأن معنى قراءة عبد الله: «إلا أن يخافوا أي: الأولياء الزوجين ألا يقيما»، فـ«الخوف» واقع على «أن»، وكذلك هي في قراءة حمزة الخوف واقع عليها أيضاً بأحد الطريقتين المتقدمين: إما على كونها بدلاً من ضمير الزوجين كما تقدم تقريره، وإما على حذف حرف الجر، وهو: «على»<sup>(٥)</sup>.

وممن اختار الضم أبو عبيد<sup>(٦)</sup>، وصحح توجيهه أبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup>؛ ولذلك أخبر الناظم بأنه (فاز) أي: «فاز قارئ الضم بما ظهر من أدلة قراءته»، ولا يلتفت إلى قول النحاس، ونحوه<sup>(٨)</sup>.

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٧١٦/٢، والحجة للفارسي: ٣٣١/٢، والبحر: ٢٠٧/٢.

(٢) - انظر: الحجة للفارسي: ٣٣١/٢.

(٣) - انظر: معاني القرآن له: ١٤٦/١، ومعاني القراءات: ص ٧٧، وفتح الوصيد: ٧١٥/٢.

(٤) - الحجة له: ٣٣٣/٢.

(٥) - قال بهذا الرد: السخاوي في: فتح الوصيد: ٧١٦/٢، وانظر: البحر: ٢٠٨/٢، والدر المصون: ٤٥٠/٢.

(٦) - انظر قوله في: فتح الوصيد: ٧١٤/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢، والبحر: ٢٠٨/٢، وتفسير القرطبي: ١٤٠/٣.

(٧) - انظر: الحجة له: ٣٣٢/٢.

(٨) - قال السخاوي: "قال: (فاز)؛ لأن أبا عبيد إمام في القراءة، وأبا علي إمام في النحو، فطعن غيرهما لا يلتفت إليه". فتح الوصيد: ٧١٤/٢، وانظر: والدر الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

وفي: «الخوف» هنا ثلاثة أوجه:-

**أحدها:** أنه على بابهِ من الحذر والخشية، فتكون: «أن» في قراءة غير حمزة في محل جر، أو نصب على حَسَب الخلاف فيها بعد حَذَف حرف الجر، إذ الأصل: «من ألا يقيما»، أو في محل نصب فقط على تَعْدِيَةِ الفعل إليها بنفسه، كأنه قيل: «إلا أن يحذرا عدم إقامة حدود الله»<sup>(١)</sup>.

**والثاني:** أنه بمعنى: «العلم»، وهو قول أبي عبيدة<sup>(٢)</sup>، وأنشد<sup>(٣)</sup>:

/ فَقُلْتُ لَهُمْ: ظَنُّوا بِالْفِي مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمَسْرَدِ.

ومنه قول أبي مَحَجَن<sup>(٤)</sup>:

وَلَا تَدْفِنَنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقُهَا.

ولذلك رُفِعَ الفعل بعد «أن».

وردَّ الفارسي هذا القول بأن «أن» الناصبة لا تقع بعد أفعال النفس، إنما تقع بعد الأفعال التي ليست لليقين، والآية فيها «أن» ناصبة<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو عبد الله: «إنما تقع بعد الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار»<sup>(٦)</sup>.

(١)- انظر: البحر: ٢٠٧/٢، والقرطبي: ١٤٠/٣ والكشف: ٢٩٥/١.

(٢)- انظر: مجاز القرآن: ٧٤/١.

(٣)- البيت: منسوب: لدريد بن الصمة في: اللسان: مادة "ظنن" ١٩٧/٩، وتفسير القرطبي: ٣٨٣/١، والمحزر الوجيز: ٢٠٦/١، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٨١/٧.

(٤)- هو: عمرو بن حبيب بن عمرو الثقفي، الشاعر المشهور، شرب الخمر فحذه عمر ثم نفاه، وقاتل مع سعد في القادسية، مات بأذربيجان سنة ٣٠هـ. انظر: الإصابة: ١٧٣/٤، والشعر والشعراء: ص ٣٠٥.

والبيت: في: البحر: ٢٠٧/٢، ومعاني الفراء: ١٤٦/١، والموضح: ٣٢٧/١، والشعر والشعراء: ص ٣٠٦.

(٥)- انظر هذا الرد في: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢، ولم أجده في الحجة له.

(٦)- لم أجد هذا النص في: اللآلئ الفريدة، وإنما وجدت نصاً مخالفاً له، وهو قول الفاسي: "وهي لا تُفتح - يقصد "أن" الناصبة - بعد الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار". انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢.

وفي هذا نظر لأن الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار من جملتها أفعال اليقين<sup>(١)</sup>.

والثالث: أنه بمعنى: الظن<sup>(٢)</sup>، ويدل عليه قراءة: أُبَيّ: «إلا أن يظنّا»<sup>(٣)</sup>. وأنشد<sup>(٤)</sup>:

أَتَانِي كَلَامٌ مِنْ نُصَيْبٍ يَقُولُهُ وَمَا خِفْتُ يَا سَلَامُ إِنَّكَ عَائِي.

وعلى هذين الوجهين فـ«أن» وما في حيزها في محل نصب سادة مسدّ المفعولين عند سيبويه، ومسدّ الأول<sup>(٥)</sup> والثاني محذوف عند الأخفش<sup>(٦)</sup>.

والظاهر أن الحرف على بابه، وذلك أن: «خاف» من أفعال التوقع، وقد يميل فيه الظن إلى أحد الجائزين، ولذلك قال: أبو القاسم الراغب<sup>(٧)</sup>: «الخوف يقال لما فيه رجاء ما، ولذلك لا يُقال: خِفْتُ ألا أقدر على طلوع السماء، ولا على نُسْف الجبال»<sup>(٨)</sup>.

وفي محل: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ وجهان:-

- (١)- انظر: كشف المشكلات: ٢٨٦/١.
- (٢)- قاله الفراء، انظر: معانيه: ١٤٦/١، وانظر: فتح الوصيد: ٧١٦/٢، والبحر: ٢٠٧/٢، والكشاف: ٤٤٦/١، والحجة للفارسي: ٣٢٨/٢.
- (٣)- قراءة شاذة، انظرها في: البحر: ٢٠٧/٢، والكشاف: ٤٤٦/١، ومعاني الفراء: ١٤٦/١.
- (٤)- البيت: لأبي الغول الطهوي، وهو في: معاني الفراء: ١٤٦/١، والبحر: ٢٠٧/٢، وفتح الوصيد: ٧١٦/٢.
- (٥)- في الأصل: "الأولى"، والمثبت من (ت).
- (٦)- انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١١٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٧/١.
- (٧)- هو: أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، المعروف: بالراغب الأصفهاني، من أهل أصبهان سكن بغداد، من الأدباء الحكماء، له: "مفردات القرآن"، و"محاضرات الأدباء"، و"أفانين البلاغة"، ت: ٥٠٢هـ، وعند السيوطي اسمه: المفضل بن محمد. انظر: بغية الوعاة: ٢٩٧/٢، والأعلام: ٢٥٥/٢.
- (٨)- انظر: المفردات: ص ١٦٦.

أحدهما: أنها في محل نصب على المفعول من أجله، وهو استثناء مفرغ من ذلك العام المُقدَّر، إذ التقدير: «ولا يحل لكم أن تأخذوا بسبب من الأسباب إلا بسبب خوف عدم إقامة حدود الله تعالى»، وحذف حرف العلة لاستكمال شروط النصب<sup>(١)</sup>، ولا يجيء هنا الخلاف بين الخليل وسيبويه: أهى في محل النصب أو جر؟<sup>(٢)</sup>، لِمَا<sup>(٣)</sup> يَبَيِّنُهُ في غير هذا<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنها في محل نصب على الحال، فيكون مستثنى مفرغاً من ذلك العام المُقدَّر، أي: «ولا يحل لكم في حال من الأحوال إلا في حال خوف عدم إقامة حدود الله تعالى»<sup>(٥)</sup>.

قال أبو البقاء: «والتقدير: إلا خائفين»<sup>(٦)</sup>.

وهذا فاسد عند المحققين لأن «أَنْ» المصدرية لا تقع حالاً<sup>(٧)</sup>، وقد بَيَّنْتُ ذلك في غير هذا الموضوع<sup>(٨)</sup>، والله الحمد.

وقال أبو شامة: «والخطاب في: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾ إما للأزواج، وإما للولاة والحكام». انتهى<sup>(٩)</sup>.

(١) - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١١٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٨/١، والبحر: ٢٠٦/٢.

(٢) - انظر: الكتاب: ١٩/١.

(٣) - في (ت): "كما".

(٤) - انظر: الدر المصون: ٤٤٧/٢.

(٥) - انظر: التبيان: ١٥٣/١، إعراب القرآن للنحاس: ١١٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٦٧/١.

(٦) - التبيان: ١٥٣/١.

(٧) - نص على هذا سيبويه في: الكتاب: ٣٩٠/١، وانظر: البحر: ٢٠٦/٢.

(٨) - انظر: الدر المصون: ٤٤٧/٢.

(٩) - إبراز المعاني: ٣٥٧/٢.

فإن قيل في كلا القولين إشكال لأنه إن كان للأزواج فكيف يطابقه: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾، وإن كان للولادة والحكام فليسوا بأخذين منهن ولا بمؤتيهن؟.

فالجواب: أنه يجوز أن يكون أول الخطاب للأزواج، وآخره للولادة والحكام، وأن يكون الخطاب كله للولادة والحكام لأنهم هم الآمرون / بالأخذ والإيتاء، وكأنهم آخذون مؤتون<sup>(١)</sup>، وقد تقدم تقريره بأكثر من هذا.

والوجه في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: ﴿لَا تُضَارُّ﴾: أنهما جعلاه نفيًا في معنى النهي، ولا يجوز أن يبقى نفيًا على جهة الخبر ضرورة أنه وجد مضارة الوالدة بولدها<sup>(٢)</sup>.

وقد يقال فيه: أنه باقٍ على خبريته كما قيل ذلك في قوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾<sup>(٤)</sup> أي: ذلك في حكم الله كذلك<sup>(٥)</sup>، وفي ذلك مناسبة لما تقدمه من قوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(٦)</sup>.

قال أبو عبيد: «أحسنهما أثرًا الرِّفْعَ لقوله: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قال أبو عبيد: ﴿فَاتَّبِعَا الرِّفْعَ الرِّفْعَ، وجعلاه خبراً بمعنى النهي﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) - قاله الزمخشري في الكشاف: ٤٤٥/١ - ٤٤٦، وانظر: البحر: ٢٠٦/٢.

(٢) - انظر: معاني القراءات: ص ٧٧، والكشف: ٢٥٦/١، ومعاني الزجاج: ٣١٣/١.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٥) - في الأصل: "لذلك"، والمثبت من (ت).

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٣، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٦،

والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٠/أ.

(٧) - انظر قوله في: فتح الوصيد: ٧١٧/٢، واللائل الفريدة: ٥٩٥/٢.



والطلب إذا أتى بصورة الخبر كان أبلغ، كأنه قد وَقَعَ وفُرِغَ منه، والرفع ظاهر لأنه مضارع مرفوع.

والوجه في قراءة الباقيين: أنهم جعلوا: ﴿لَا﴾ ناهية فجزموا الفعل بعدها<sup>(١)</sup>.

قال أبو شامة: «فهو نَهْيٌ انْجَزَمَتِ الرَاءُ لَهُ، فَفُتِحَتْ لِالتَّقاءِ السَّاكِنِينَ، كقولك: «لَا تَعْصُ زَيْدًا» لِأَنَّ الْمُدْغَمَ سَاكِنًا». انتهى<sup>(٢)</sup>.

وتعليه الفتح بالتقاء الساكنين ليس بجيد؛ لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر، وكذلك الفتح في: «لَا تَعْصُ زَيْدًا» ليس لما سأذكره.

أما الآية فإن الأصل: «لَا تُضَارُّ» بسكون الراء الثانية للجزم، إذ لا يُدْغَمُ إِلَّا فِي مُتَحَرِّكٍ، فاحتجنا إلى حركة ما، فَعَدَلْنَا إِلَى الْفَتْحَةِ لِمُنَاسَبَتِهَا الْأَلْفَ، وَأَيْضًا فِيهِ إِتْبَاعُ لِفَتْحَةِ الضَّادِ، وَلَا يُعْتَدُّ بِالْأَلْفِ لِسُكُونِهَا، وَلِأَنَّهَا تُنَاسِبُ الْفَتْحَةَ، وَإِذَا كَانُوا رَاعُوا الْإِتْبَاعَ مَعَ الْفَصْلِ بِسَاكِنٍ غَيْرِ الْأَلْفِ نَحْوُ: «انْطَلَقَ» بِسُكُونِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْقَافِ؛ فَمِرَاعَاةُ ذَلِكَ مَعَ الْفَصْلِ بِالْأَلْفِ أُولَى وَأُخْرَى، فَهَذَا تَوْجِيهِ الْفَتْحِ<sup>(٣)</sup>.

ولذلك قال النُّحَاةُ لِمَا رَخَّمتِ الْعَرَبُ: «إِسْحَارٌ» اسم نبات<sup>(٤)</sup>، قالوا: «إِسْحَارٌ» بفتح الراء خفيفة<sup>(٥)</sup> لأنهم كَمَا حَذَفُوا الرَاءَ الْآخِرَةَ بَقِيَتِ الرَاءُ الْأُولَى سَاكِنَةً، وَقَبْلَهَا أَلْفٌ سَاكِنَةٌ فَالتَّقَى سَاكِنَانِ، وَالْأَلْفُ لَا تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ، فَحَرَّكُوا الثَّانِي، وَكَانَتْ

(١) - انظر: معاني القراءات: ص ٧٧، والحجة لابن خالويه: ص ٤٣، ومعاني الزجاج: ٣١٣، والتبيان:

١/١٥٦، والإتحاف: ١/٤٤٠.

(٢) - إبراز المعاني: ٢/٣٥٨.

(٣) - انظر: الكتاب: ٢/٢٦٥، ومعاني القراءات: ٧٧، والحجة لابن خالويه: ص ٤٣، وكشف المشكلات:

١/٢٨٧، ومعاني الزجاج: ١/٣١٣، والتبيان: ١/١٥٦.

(٤) - انظر: اللسان: مادة "سحر" ٧/١٣٧.

(٥) - تصحفت في الأصل إلى: "حقيقة"، والمثبت من (ت).

الحركة فستحة - وإن كان الأصل في التقاء الساكنين الكسر - لأجل الألف قبلها، والإتباع لفتحة الحاء<sup>(١)</sup>، فالفتح ليس للالتقاء كما زعم بل لما ذُكرت لك.

وأما «لا تَعْضُّ زَيْدًا»<sup>(٢)</sup> فيجوز فيه فتح الضاد وكسرها، فالفتح على الإتيان، والكسر على أصل التقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>.

والحاصل: أن الفعل المضعف إذا جُزِمَ، أو أُمر به، نحو: «لا تَعْضُّ، وَعَضُّ» إمَّا أن يكون مفتوح الفاء، أو مضمومها، أو مكسورها، فإن كان مفتوحها جاز في لامه الفتح، والكسر فالفتح من وجهين: -

أحدهما: طلب الخفة.

والثاني: الإتيان.

والكسر على أصل التقاء الساكنين، نحو: «لا تَعْضُّ وَعَضُّ».

وإن كان مكسورها فكذلك نحو: «لا تَفِرَّ وَفِرَّ»، فالكسر من وجهين: -

أحدهما: الإتيان.

/ والثاني: على أصل التقاء الساكنين.

والفتح طلباً للخفة.

وإن كان مضمومها جاز فيه ثلاثة أوجه: نحو: «عُدَّ، وَشُدَّ».

فالضم: للإتيان، والفتح: تخفيف، والكسر: على أصل التقاء الساكنين، هذا

كله ما لم<sup>(٤)</sup> يتصل به هاء ضمير مؤنث فإنه يجب الفتح في الجميع نحو: «عَضَّهَا»،

(١) - انظر: الكتاب: ٢/٢٦٤، ومعاني الزجاج: ١/٣١٣، والإتحاف: ١/٤٤٠.

(٢) - «عَضُّ» أي: لزم ولزق، تقول: «عَضَّ الرجلُ بصاحبه: لَزِمَهُ وَلَزِقَ بِهِ» انظر: اللسان: مادة «عضض» ١٠/١٨٤.

(٣) - انظر: الكتاب: ٢/٢٦٥، معاني الزجاج: ١/٣١٣، وفتح الوصيد: ٢/٧١٧.

(٤) - «لم» سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

و«فَرَّهَا» و«مُدَّهَا» لأن الهاء حرف خفي فكأن الألف وَلَّيَتْ ما قبلها، وما لم يتصل به هاء ضمير الغائب نحو: «لم يَعِضْهُ وَعَضَّهُ» فإن المختار الضم<sup>(١)</sup>، وعليه حُمل قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿لَا﴾ على النفي<sup>(٣)</sup>.

وفيه بحثٌ حسن، ولولا تَعَرَّضَ الشيخُ شهاب الدين لمثل هذا لم أَتَعَرَّضْ له، وليته سَكَتَ عنه ليريجنا من تبعه، ومن الخوض في ما لسنّا بصده.

ويؤيِّد النهي قراءة الحسن: «لا تُضَارَّ» بكسر الراء على أصل التقاء الساكنين<sup>(٤)</sup>.

﴿تُضَارَّ﴾ على كلتا القراءتين يجوز أن يكون مَبْنِيًّا للفاعل، وأن يكون مَبْنِيًّا للمفعول، فإن كان مَبْنِيًّا للفاعل: فالراء مكسورة، و﴿وَالِدَةٌ﴾: فاعله، والمفعول مَحْذُوف، أي: «لا تُضَارَّرُ والدَةٌ بسبب وَلَدِهَا والدَّه، بأن تَشُطَّ عليه وتُكَلِّفَه فوق طَوْقِهِ من كِسْوة، ونفقة» أو تقول له وقد أَلْفَهَا وَلَدُهَا: «لا أَرْضِعْهُ لك فابغ له ظِئْرًا يُرَضِّعُهُ»<sup>(٥)</sup>، فإن هذا كله حَرَام على المرأة لِمَا فيه من الإيذاء لا سيما لأقرب الناس ولدها وزوجها<sup>(٦)</sup>.

وإن كان مَبْنِيًّا للمفعول: فتكون رَأَهُ مفتوحة، و﴿وَالِدَةٌ﴾: مفعول لم يُسَمَّ فاعله، أي: «لا تُضَارَّرُ والدَةٌ بسبب وَلَدِهَا من جهة زوجها، بأن يُخْلَ نفقتها،

(١) - انظر: الكتاب: ٢٦٥/٢ - ٢٦٦.

(٢) - سورة الواقعة، الآية: ٧٩.

(٣) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٢٢/٤، والبحر: ٢١٣/٨.

(٤) - قراءة شاذة، انظرها في: إعراب الشواذ: ٢٥٢/١، والبحر: ٢٢٥/٢، والكشاف: ٤٥٦/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١١٦/١.

(٥) - في (ت): "ترضعه".

(٦) - انظر: البحر: ٢٢٥/٢، والكشاف: ٤٥٦/١، والقرطبي: ١٦٨/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١١٦/١، والبيان: ١٥٦.

ونفقت ولدها، وكسوتهما، وأن ينزع منها ولدها ويقول: «لا ترضيه فعندي مَنْ يُرْضِعُهُ تبرعاً»<sup>(١)</sup>، فإن ذلك مِنْ جَفَاءِ الأخلاق، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَنْسُوا أَلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وما ذكرته مِنْ حَذْفِ المفعول حال جَعَلَ الفعل مَبْنِيًّا للفاعل، هو الظاهر، وهو أَحَدُ الأوجه فيه.

وَتَمَّ وَجْهٌ ثَانٍ، وهو أن تكون الباء للتعديّة، و«تُضَارَّ»: بمعنى: «تَضُرُّ» مِنْ «أَضَرَّ»، أي: «لا تَضُرَّ والدَةُ بولدها»، وإليه نَحَا الرّخْشَرِي فإنه قال: «إن تُضَارَّ بمعنى: تَضُرُّ مِنْ أَضَرَّ، [وأن تكون الباء من صلته]<sup>(٣)</sup>، أي: لا تَضُرَّ والدَةُ بولدها فلا تُسِيءَ غِذَاهُ، وتَعْهَدَهُ، ولا تَضُرَّ الوالدُ به بأن يَنْزِعَهُ منها بعد ما أَلْفَهَا»<sup>(٤)</sup>.

وعني: بقوله: «الباء من<sup>(٥)</sup> صلته»، أي: أنها متعلقة به، ومعدية له إلى مفعوله المعنوي كهي في «ذهبت بزيد»، ويكون: «تُضَارَّ» بمعنى: «أَضَرَّ»، بمعنى: فاعله كـ«بَاعَدَهُ» و«أَبْعَدَهُ»<sup>(٦)</sup>.

وَتَمَّ وَجْهٌ ثَالِثٌ: وهو أن تكون الباء مزيدة كهي في: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٧)</sup> أي: «لا تُضَارَّ والدَةُ وَلَدَهَا بِسُوءِ غِذَائِهِ، وتعْهَدَهُ، ولا

(١) - انظر: البحر: ٢٢٥/٢، والكشاف: ٤٥٦/١، والقرطبي: ١٦٨/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١١٦/١، والبيان: ١٥٦.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

(٣) - ما بين المعكوفتين زيادة من "الكشاف" لا بد منها، لأن المؤلف تعرّض لشرحها - كما سيأتي - فدلّ على وجودها، وهي ساقطة من كلتا النسختين.

(٤) - الكشاف: ٤٥٦/١.

(٥) - "من" سقطت من (ت).

(٦) - انظر: البحر: ٢٢٦/٢.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

[٤٤٢/أ]

مولود له بولده بعدم / نفقته عليه، وانتزاعه من أمه» فيكون: «فَاعِلٌ» بمعنى: «فَعَلَ»  
المجرّد نحو: «وَأَعَدْتَهُ وَوَعَدْتَهُ»، و«جَاوَزْتَهُ وَجُزْتُهُ»<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَضَمُّ يَخَافَا) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله على حذف مضاف،  
والفاعل: مُقَدَّرٌ تقديره: «وَضَمُّكَ يَخَافَا».

و(فَازَ) جملة فعلية خبر المبتدأ<sup>(٢)</sup>، وأسند الفوز إلى: الضمّ مجازاً، والمراد  
القارئ به.

«والفوز»: النجاة، ومنه سُمِّيَت البريّة المَهْلِكَة: «مَفَازَة» على سبيل التفاؤل،  
وتقدم أن سبب الفوز صحّة معناه، أثنى بذلك عليه لعدم المبالاة بقول النحاس  
وغيره<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَالْكُلُّ) مبتدأ، ودخول: «أَل» على «كُلُّ» و«بعض» مُسْتَقْبَحٌ عندهم  
نَصٌّ عليه النحاة<sup>(٤)</sup>، حتى أن الزجاجي<sup>(٥)</sup> اعتذر عن تعبيره بذلك في كتابه:  
«الجمَل»<sup>(٦)</sup>.

(١) - انظر: البحر: ٢/٢٢٦.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٦، وشرح شعله: ص ٢٩٠.

(٣) - انظر: فتح الصيد: ٢/٧١٤، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٩٤، والدرّة الفريدة في شرح القصيدة (خ):  
٤٠/أ.

(٤) - انظر: شرح التسهيل: ٣/٢٤٥، وشرح المفصل: ٢/١٢٩.

(٥) - هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المعروف: "بالزجاجي"، أصله من صيمر، من ديار خوزستان،  
نزل بغداد، ولزم الزجاج، وقرأ عليه النحو، وبرع فيه، وحدث بدمشق عن ابن الأنباري، والأخفش الصغير،  
له: "الجمَل"، "والكافي"، "والإيضاح" في النحو، ت: ٣٣٩ هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢/١٦٠، وبغية الوعاة:  
٧٧/٢.

(٦) - انظر: شرح جمَل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٧٥ - ٧٦، ونقل ذلك عنه ابن مالك في: شرح  
التسهيل: ٣/٢٤٥.

و(أَدْغَمُوا) جملة فعلية خبر المبتدأ<sup>(١)</sup>، والضمير للقراء للعلم بهم، و(تُضَارِرُ) مفعول: (أَدْغَمُوا) على حَذَفٍ مُضَافٍ<sup>(٢)</sup>، أي: «أَدْغَمُوا راء»<sup>(٣)</sup> تُضَارِرُ الأولى في الثانية»، أو يكون التقدير: «أَوْقَعُوا الإدغام فيه»، ولا يليق الإدغام إلا بما ذكرته لك.

قوله: (وَضَمَّ الرَّاءَ) مبتدأ، وهو مَصْدَرٌ مُضَافٌ لمفعوله، وفاعله محذوف كما تقدم في قوله: (وَضَمَّ يَخَافًا).

و(حَقٌّ) خبر المبتدأ، أي: هو ثابت مَرُوي<sup>(٤)</sup> عن الأئمة لأنه خير في معنى: النهي، وقد تقدم أنه أبلغ من التلفظ بأصله.

قوله: (وَذُو جَلَا) عَطْفٌ على: (حَقٌّ)، و(جَلَا): يُقْرَأُ بالفتح على أنه مصدر: «جَلَا القَوْمُ عن منازلهم جَلًّا»، أي ظهروا منها وبانوا وانكشفوا<sup>(٥)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ﴾<sup>(٦)</sup>، أي: «الخروج والظهور» فمعناه هنا: «وذو ظُهُورٍ وانكشاف».

وَيُقْرَأُ بِكَسْرِهَا على أنه مصدر: «جَلَوْتُ السيفَ أَجْلُوهُ جَلًّا» أي: صَقَلْتُهُ، وكشفت ما عليه من الصَّدَأِ، والسَّهْوَكَةِ<sup>(٧)</sup>، ومعناه ظَاهِرٌ، وهو مثل الأول أي: «وذو وُضُوحٍ وَكَشَفٍ»<sup>(٨)</sup>، وعلى كلا التقديرين فقصره على حَدِّ قَصْرٍ: (أَجْذَمَ العَلا)<sup>(٩)</sup>.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٥٨.

(٢) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٥٨، وشرح شعلة: ص ٢٩٠.

(٣) - "راء" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - في (ت): "ومروي".

(٥) - انظر: اللسان: مادة "جلا" ١٨٨/٣.

(٦) - سورة الحشر، الآية: ٣.

(٧) - انظر: اللسان: مادة "جلا" ١٨٨/٣، و"السهوكة": صدأ الحديد، ويقال للتراب إذا أطارته الرياح، وسهكته أي: سحقته. انظر: اللسان: مادة "سهك" ٢٨٨/٧.

(٨) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢.

(٩) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤)، وقال المؤلف عن قصر (أجذم العلا): "وقصره في البيت للوقف؛ وذلك أن الهمزة إذا وقف عليها بعد ألف جاز أن يُبدل ألفاً لأنها ساكنة بعد فتحة، ولا يُعتدُّ بالألف؛ لكونها

واعلم أن قوله: (وذو جلا): ليس برمز، وكذا قوله في آل عمران: (وذو ملا)<sup>(١)</sup> لأن الواو الفاصلة تمنع من ذلك<sup>(٢)</sup>، وليست هذه الواو كالواو في قوله: (وَحُكْمٌ صِحَابٍ قَصْرٌ هَمْزَةٌ جَاءَنَا)<sup>(٣)</sup> على ما مرَّ مُفسِّراً في شرح الخطبة<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

## ٥١٢- وَقَصْرٌ أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً وَأَتَيْتُمُو هُنَا دَارَ وَجْهًا لَيْسَ إِلَّا مُبَجَّلًا

أخبر عمن رمز له بالدال المهملة من: (دار)، وهو ابن كثير أنه قرأ في سورة الروم: ﴿وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً لِيَرْبُؤَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى هنا: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا أَتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٦)</sup> بالقصر، أي: بحذف الألف بعد الهمزة، فتعين لغيره المد، أي: الإتيان بالألف بعد الهمزة في السورتين /. [٤٤٢/ب]

وقيد قوله: (أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً) تحريراً من قوله: ﴿وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾<sup>(٧)</sup> فإنه بالمد بلا خلاف لما سأذكره - إن شاء الله تعالى -.

= حاجزاً غير حصين، فلما أبدلت ألفاً التقت مع الألف قبلها فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين". انظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد ٢٨/١.

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٧٩)، فرش سورة آل عمران.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٥٨/٢، والسراج: ص ١٦٢.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٠٢٤)، فرش سورة الزخرف.

(٤)- تقدم عند شرحه لقول الناظم: "فكن عند شرطي وأقضي بالواو فيصلاً" متن الشاطبية، من البيت رقم:

(٥٦)، انظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد: ١٨٨/١.

(٥)- سورة الروم، الآية: ٣٩.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٧)- سورة الروم، الآية: ٣٩.

والوجه في قصر الذي في سورة الروم: أن المعنى: ﴿أَتَيْتُمْ﴾: فَعَلْتُمْ وَجِئْتُمْ، يقال: «أَتَيْتُ هذا الأمر» أي: فعلته، قال زهير بن أبي سلمى<sup>(١)</sup>:

وما يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا تَوَارَتْهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ.

أي: «فعلوه»، فالمعنى هنا: «وما فعلتم وجئتم من رباً»<sup>(٢)</sup>.

وقيل معناه: بذلتم<sup>(٣)</sup>، و«الإيتاء» بمعنى: «البذل» بعيد، بخلاف ما تقدم من إرادة الفعل، فإنه قُرْبٌ مجازاً من هذا.

وهو مُتَعَدٌّ لمفعول واحد، فالمفعول هو نفس: ﴿مَا﴾ الشرطية المتقدمة، وهو واجب التقديم، لأن له صَدْرَ الكلام كقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُونَ فَلَهُ الْآسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٤)</sup>.

فليس في هذه القراءة حَذْفٌ ولا تقدير؛ هذا إن جعلنا ﴿مَا﴾ شَرْطِيَّةً، وهو الظاهر، وإن جعلناها موصولة كان مفعول: ﴿أَتَيْتُمْ﴾ ضميراً عائداً على الموصول، أي: «والذي أتيتموه»، وإنما دخلت الفاء في الخبر تشبيهاً لها بالشرطية لما تقدم غير مرة<sup>(٥)</sup>.

(١) - البيت في: ديوانه: ص ٢٣، والبحر: ٢٢٩/٢، والمحزر: ٢١٤/٢، وتفسير القرطبي: ١٧٣/٣، والحجة للفارسي: ٣٣٥/٢.

(٢) - انظر: الحجة للفارسي: ٣٣٥/٢، والكشف: ٢٩٦/١، والموضح: ٣٢٩/١.

(٣) - قاله المهدي في: شرح الهداية: ١٩٩/١، والفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢.

(٤) - سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٥) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٧٥٨/٣ - ٧٥٩، وكشف المشكلات: ٢٨٨/١.



والوجه في مَدَّة: طَلَب المناسبة بينه وبين ما بعده من قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ﴾ فإنه بالمد بلا خلاف<sup>(١)</sup>، وسبب ذلك أنه اقترن بـ«الزَّكَاةِ»، ولم يرد هنا الفعل مع الزكاة إلا من «الإيتاء» نحو: ﴿وَعَاتُوا الزَّكَاةَ﴾، ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَعَاتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾<sup>(٤)</sup> لأنه بمعنى: «الإعطاء» فلذلك كان ممدوداً<sup>(٥)</sup>.

وفي هذه القراءة حُذِفَ أَحَدُ المفعولين، وذلك أن «آتَى» بالمد بمعنى: «أعطى»<sup>(٦)</sup>، وهو يتعدى لاثنين ثانيهما غير الأول، فأول المفعولين هنا ﴿مَا﴾ الشرطية كما تقدم، والثاني: مُقَدَّر تقديره: «أي شيء أُعْطِيتُم الناس» هذا إن جعلنا ﴿مَا﴾ شرطية<sup>(٧)</sup>.

وإن جعلناها موصولة فيكون قد حُذِفَ المفعولان معاً، والتقدير: «والذي آتيتموه الناس من رباً فلا يربوا»، والفاء مزيدة لما تقدم من شبه الموصول باسم الشرط.

(١) - انظر: التبصرة: ص ٦٣٤، والنشر: ٢٢٨/٢.

(٢) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٤٣.

(٣) - من مواضعها: سورة المائدة، الآية: ٥٥.

(٤) - سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٥٩/٢، اللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢.

(٦) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة للفارسي: ٣٣٥/٢، والكشف: ٢٩٦/١.

(٧) - انظر: البحر: ٢٢٩/٢، والكشف: ٢٩٧/١، وكشف المشكلات: ٢٨٨/١.

وحَذَفَ المفعول أو المفعولين من هذا الباب كثيرٌ جداً قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ  
أَعْطَى﴾<sup>(١)</sup> فلم يذكرهما<sup>(٢)</sup>، وقال في موضع آخر: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾<sup>(٣)</sup>  
فذكر الأول فقط<sup>(٤)</sup>، وفي موضع آخر: ﴿وَأَعْطَى قَلِيلًا﴾<sup>(٥)</sup> فذكر الثاني فقط<sup>(٦)</sup>.  
ورجَّح بعضهم قراءة القَصْرَ بعدم حَذَفِ المفعول، بخلاف قراءة المد فإنه لا بد  
فيها من حَذَفِ لمفعولين، أو مفعول<sup>(٧)</sup>، وهذا لا ترجيح به فإن هذا الحذف شاع  
وذاع فساغ<sup>(٨)</sup>.

والوجه في قَصْرِهِ في هذه السورة: أنه على حَذَفِ مُضَافٍ تقديره: «ما أتيتم  
نَقْدَهُ، أو تَعَجِيلَهُ» قاله: أبو علي<sup>(٩)</sup>، وفَسَّرَهُ بأنه بمعنى: «ما فعلتم نقده، أو تعجيله»،  
كأنه لَمَّا فَسَّرَ: «أتيتم»: / «بفعلتم» - وكان ما يُسَلَّمُ إلى المراضِعِ من أَجْرِ الرضاع  
ليس بمفعول للمُسَلَّمِ، وإنما المفعول له: «نقده، وتعجيله» - قَدَّرَ المفعول له مُضَافاً  
مَحْذُوفاً فقال: المعنى: «ما فعلتم نقده أو تعجيله ليصح المعنى، لكنه حُذِفَ المضاف  
وأقيم المضاف إليه مقامه فصار: «إذا سلمتم ما آتيتموه»، ثم حَذَفَ الضمير لأنه واقع  
في الصلة بشروط الحذف المسوَّغة له<sup>(١٠)</sup>.

(١) - سورة الليل، الآية: ٥.

(٢) - انظر: البحر المحيط: ٤٧٨/٨.

(٣) - سورة الضحى، الآية: ٥.

(٤) - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٥٥/٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦٨٨/٤.

(٥) - سورة النجم، الآية: ٣٤.

(٦) - انظر: البحر المحيط: ١٦٣/٨.

(٧) - في (ت) تقدم وتأخير فالعبارة هكذا: "لمفعول أو مفعولين".

(٨) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٧/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٦٠.

(٩) - انظر: الحجة له: ٣٣٥/٢.

(١٠) - الحجة للفارسي - بتصرف -: ٣٣٥/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٧/٢.

ويدل على أن «أتى» بمعنى: «فعل» ما أنشدته عن زهير، ومنه قول الله تعالى:  
﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾<sup>(١)</sup>، أي: مفعولاً<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم<sup>(٣)</sup>: معناه: «ما بذلت» أي: «ما أتيتم بذله»، أي: ما فعلتم بذله، إلا أنه لما كان بذلتكم في معنى: فعلتم بذله؛ فسره به على سبيل التقريب.

وقال بعضهم: معناه: «ما فعلتم»، ولم يزد على ذلك<sup>(٤)</sup>، فإن أراد ما أراده أبو علي من تقدير ذلك المضاف - غير أنه اقتصر على هذه العبارة لفهم المعنى - فحسن، غير أنه بعيدٌ بعد فهم معناه مع عدم التصريح به، وإن لم يُرد ما أراده أبو علي من الحذف لم يصح، لأنهم غير فاعلين له؛ لما تقدم<sup>(٥)</sup>.

وقال بعضهم<sup>(٦)</sup>: معناه: «ما جئتم به»<sup>(٧)</sup>، وتقديره عند هؤلاء: «إذا سلمتم ما أتيتم المراضع به» أي: «جئتموهن به»، ثم حذف المفعول والجار لفهم المعنى، وفيه تكلف، فما قاله أبو علي أولى.

والوجه في مدّه هنا: موافقته لقوله تعالى في حق الأمهات: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾<sup>(٨)</sup>، فهو من «الإيتاء» بمعنى: «الإعطاء»<sup>(٩)</sup>، والمفعولان في هذه القراءة محذوفان، ثانيهما عائد الموصول، والتقدير: «إذا سلمتم الذي آتيتموهن»

(١) - سورة مريم، الآية: ٦١.

(٢) - انظر: البحر: ٢٢٨/٢، والكشاف: ٤٥٧/١.

(٣) - قاله المهدي في: شرح الهداية: ١٩٩/١، والفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٩٦/٢.

(٤) - هو أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٥٩/٢، وانظر: المحرر: ٢١٣/٢، والكشاف: ٤٥٧/١.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٧/٢.

(٦) - "بعضهم" سقطت من (ت).

(٧) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٧، والتبيان: ١٥٦/١.

(٨) - سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٩) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والكشف: ٢٩٧/١، والموضح: ٣٢٩/١، والإتحاف: ٤٤١.

إياه»، فرهن: مفعول أول، و«إياه»: هو الثاني، ثم حذفهما؛ لما تقدم من أن ذلك حسن سائغ<sup>(١)</sup>.

إلا أن في حذف العائد في مثل هذه الصورة إشكال، وهو أن العائد لا يُحذف إلا بشروط، من جملة: أن يكون متصلاً، وهنا قدرته منفصلاً، فإن قيل: أقدره متصلاً، والتقدير: «ما آتيموهن» ليصح الحذف، ويكون كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

فالجواب: أن ذلك لا يجوز؛ لأنه متى اتحدت رتبنا الضميرين وجب انفصال الثاني منهما، ولا يجوز الاتصال إلا في ضميري الغائبين - بشرط اختلافهما لفظاً - في الضرورة خاصة كقوله<sup>(٣)</sup>:

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ بَضْعَمَةٍ لِيَضْعُمَهُمَا يَقْرَعُ الْعَظْمُ نَابُهَا.

وقد يجاب: بأنه يغتفر في الأمور التقديرية مالا يغتفر في الأمور اللفظية<sup>(٤)</sup>.

وفي: ﴿مَا﴾ هذه وجهان: أظهرهما: أنها موصولة اسمية، وحينئذٍ تحتاج إلى عائد<sup>(٥)</sup>، وقد تقدم القول فيه.

(١) - انظر: البحر: ٢/٢٢٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٧٤، والبيان: ١/١٥٦.

(٢) - سورة الفرقان، الآية: ٤١.

(٣) - البيت: منسوب لمغلس بن لقيط في: خزانة الأدب: ٥/٣٠١، وبلا نسبة في: الكتاب: ٢/٣٦٥، وشرح المفصل: ٣/١٠٥، وشرح الأشموني: ١/١٠٠، واللسان: مادة "ضغم" ٩/٤٨، وتفسير القرطبي: ١/٢٤٦، والشاهد فيه: "لِيَضْعُمَهُمَا" حيث جاء الضمير الثاني: "ها" متصلاً، والأصل أن يأتي منفصلاً فيقال: "لِيَضْعُمَهُمَا إِيَّاهَا"، وهذا قليل ونادر.

(٤) - انظر: الكتاب: ٢/٣٦٥، وشرح المفصل: ٣/١٠٥، وشرح الأشموني: ١/١٠٠.

(٥) - انظر: البحر: ٢/٢٢٩، والكشف: ١/٢٩٧، وشرح الهداية: ١/٢٠٠.

والثاني: أنها مصدرية، ذكره / أبو علي، إلا أنه خص ذلك بقراءة القصر، [٤٤٣/ب] قال: «أي: إذا سلمتم الإتيان»<sup>(١)</sup>.

ولا يختص ذلك بقراءة القصر، بل يجوز ذلك مع المد أيضاً، وحينئذ فلا بد<sup>(٢)</sup> أن يكون هذا المصدر المؤول واقعاً موقع المفعول به، أي: «إذا أعطيتموهن الأجر المعطى»، والمراد بـ ﴿مَا﴾ حينئذ: نفس الأجر المعطى للمراضع<sup>(٣)</sup>.

وجوزوا أن تكون عبارة عن الأولاد<sup>(٤)</sup>، وفيه نظر من حيث وقوعها على العقلاء، وعلى الظاهر من كون ﴿مَا﴾ عبارة عن الأجر<sup>(٥)</sup> فالخطاب للآباء خاصة. وعلى الثاني: الخطاب للآباء والأمهات؛ لأن كلاً منهم يُسلم الولد<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وَقَصْرُ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله، وفاعله محذوف أي: (وَقَصْرُكُ أيها القارئ أتيتم)، فـ(أَتَيْتُمْ) مفعوله<sup>(٧)</sup>، و(مِنْ رَبِّا): من تمام التلاوة، قيده به لما تقدم<sup>(٨)</sup>.

قوله: (وَأَتَيْتُمُو) عَطْفٌ على: (أَتَيْتُمْ) الأولى، و(هنا): ظرف مكان في موضع الحال من المعطوف فقط؛ لأن الأولى في الروم أي: «وأتيتم حال كونه مستقراً هنا». وقال أبو عبد الله: «وهنا ظرف للمبتدأ»<sup>(٩)</sup>.

(١) - الحجة: ٣٣٦/٢، وانظر: البحر: ٢٢٩/٢، والمحرر: ٢١٤/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٧٤/١.

(٢) - في (ت): "فلا يجوز"، وهو خطأ.

(٣) - انظر: البحر: ٢٢٩/٢، وتفسير القرطبي: ١٧٣/٣.

(٤) - أي: ﴿مَا﴾، قاله: قتادة والزهري، انظر: البحر: ٢٢٩/٢.

(٥) - في (ت): "الآخر"، وهو خطأ.

(٦) - انظر: البحر: ٢٢٩/٢، والمحرر: ٢١٣/٢، والقرطبي: ١٧٣/٣.

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٨/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٦٠.

(٨) - أي: تَحَرَّزاً مِنْ قوله: ﴿وَمَا أَتَيْتُم مِّن زَكْوَةٍ﴾، سورة الروم الآية ٣٩.

(٩) - اللآلئ الفريدة: ٥٩٨/٢.

بمعنى: (قَصْرٌ)، وفيه نظر؛ إذ يصير ظاهره: «إِنْ أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً هُنَا أَيْضاً»، وليس كذلك، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «ضَرَبِي زَيْدًا وَعَمَرًا فِي الدَّارِ»، أَنَّ: زَيْدًا [وَعَمَرًا]<sup>(١)</sup> مَضْرُوبَانِ فِي الدَّارِ.

قوله: (دَارَ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْقَصْرِ<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (وَجْهًا): فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَه:

أَظْهَرُهَا: أَنَّهُ تَمْيِيزٌ، وَ(لَيْسَ) اسْمُهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى: الْوَجْهِ، وَ(إِلَّا مُبْجَلًا): خَبَرُهَا، وَ«الْمُبْجَلُ»: الْمَوْقَرُّ مِنَ التَّبْجِيلِ، وَهُوَ التَّعْظِيمُ وَالتَّوْقِيرُ<sup>(٣)</sup>، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصَبِ صِفَةٍ لـ(وَجْهًا)، وَالْمَعْنَى: «دَارَ وَظَهَرَ وَجْهَهُ الْمُنْفِي عَنْ ضِدِّهِ صِفَةُ التَّبْجِيلِ وَالتَّعْظِيمِ لظُهُورِ مَعْنَاهُ»<sup>(٤)</sup>، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الثَّنَاءِ<sup>(٥)</sup> عَلَى قِرَاءَةِ الْقَصْرِ، وَإِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ طَعَنَ عَلَيْهِ فَإِنْ جَمَاعَةً تَكَلَّمُوا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ<sup>(٦)</sup> وَلَا مَبَالَاةَ بِهِمْ لَصِحَّةِ الْقَصْرِ مَعْنًى وَرَوَايَةً<sup>(٧)</sup>.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، أَي: «ذَا وَجْهٌ»، يَعْنِي: أَنَّ لَهُ وَجْهًا صَحِيحًا، وَهُوَ مَا تَقْدُمُ.

(١) - فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ: "وَعَمَرًا"، وَهُوَ خَطَأٌ، لِأَنَّ "عَمَرَ" لَا يَنْوَنُ.

(٢) - فِي الْأَصْلِ: "الْفَصْلُ"، وَالمُثَبَّتُ مِنْ (ت).

(٣) - انْظُرْ: اللِّسَانُ: مَادَّةُ "بِجَل" ٢٠/٢.

(٤) - انْظُرْ: فَتْحُ الْوَصِيدِ: ٧١٩/٢، وَإِبْرَازُ الْمَعَانِي: ٣٥٩/٢، وَشَرْحُ شُعْلَةٍ: ص ٢٩٠.

(٥) - فِي الْأَصْلِ "الْبِنَاءُ"، وَالمُثَبَّتُ مِنْ (ت).

(٦) - مَنْ تَكَلَّمَ فِيهَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَقَالَ: "لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ غَيْرُ مَا جِئْتُ بِالْمَعْرُوفِ مِنَ الْجَمْعِ"، قَالَ: وَلَيْسَتْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ حَسَنَةٌ. انْظُرْ قَوْلَهُ فِي: مَعَانِي الْقِرَاءَاتِ: ص ٧٨، وَفَتْحُ الْوَصِيدِ: ٧١٩/٢.

(٧) - انْظُرْ: إِبرَازُ الْمَعَانِي: ٣٥٩/٢، وَشَرْحُ شُعْلَةٍ: ص ٢٩١.

والثالث: أنه منصوب بفعلٍ مُقدَّر، أي: «خُذْ وجهاً»، وهذه الأوجه قد تقدمت في قوله: (وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا)<sup>(١)</sup>، وهناك وَجْهٌ رابع لا يَتَأْتِي هنا<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو شامة هنا: «و(وَجْهًا): تمييز، أو حال، أو مفعول بفعلٍ مُضْمَرٍ كما تقدم في قوله: (وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا)»<sup>(٣)</sup>.

وكان قد قال هناك، «وقوله: (عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا): صفة: «لِلوَجْهِ» على الوجوه كلها إلا وجه التمييز»<sup>(٤)</sup>.

[فيلزمه هنا أن تكون الجملة من (لَيْسَ إِلَّا مُبْجَلًا): صفة «لِلوَجْهِ» إلا على وجه التمييز]<sup>(٥)</sup>، وقد تقدم البحث معه في ذلك<sup>(٦)</sup>.

ولم يعرب أبو عبد الله: / (وَجْهًا) غير تمييز، ولم يعرب الجملة غير صفة له<sup>(٧)</sup>. [٤٤٤/]

واستعمال الناظم هنا: (دَار) بمعنى: ظَهَرَ بحسب العُرْف<sup>(٨)</sup> فإنه كَثُرَ أن يُقَالَ عُرْفًا: «دار لي وَجْهَ كذا»، و «دار لي»: معناه بمعنى: ظهر لي، وهو غير معروف في اللغة، والله أعلم.

وقال أبو شامة: «وقرأت في حاشية النسخة المقرّوة على الناظم - رحمه الله - إنما قال: (لَيْسَ إِلَّا مُبْجَلًا)؛ لأن قَصْرَهُ من باب المجيء، لا من باب الإعطاء، وإنما

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٣)، فرش سورة البقرة.

(٢) - وهو إعرابه «لِلوَجْهِ»: " أنه مفعول بـ(حَمَى)"، وهذا لا يَتَأْتِي هنا. انظر إعرابه لقوله: (وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا). ص ٥٢٥.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٥٩/٢.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٥٢/٢.

(٥) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٦) - انظر إعرابه لقوله: (وَجْهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا). ص ٥٢٥.

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٨/٢.

(٨) - تحرفت في (ت) إلى: "العرب".

يتضح تبجيله مع تفسير: ﴿سَلِّمْتُكُمْ﴾ بالإخلاص من المنّة والخصام، من قوله تعالى: ﴿مُسَلِّمَةٌ لَا شَيْءَ فِيهَا﴾<sup>(١)</sup> أي: سألمة<sup>(٢)</sup>.. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وفي تفسير: ﴿سَلِّمْتُكُمْ﴾ بمعنى: أَخْلَصْتُكُمْ، ما لا يخفى، وليس المراد بالتسليم إلا ما هو المتبادر إلى الذهن من تسليم الأجرة للأمهات<sup>(٤)</sup>.

### ٥١٣- مَعَا قَدَرُ حَرْكٍ مِنْ صِحَابٍ وَحَيْثُ جَا يُضْمُ تَمَسُّوهُنَّ وَأَمْدُدُهُ شُلْشُلَا

أَمَرَ لِمَنْ رَمَزَ لَهُ بِالْمِيمِ، وبكلمة: (صِحَابٍ) من قوله: (مِنْ صِحَابٍ)، وهم ابن ذكوان، وحفص والأخوان بتحريك: ﴿قَدَرُهُ﴾ أي بتحريك داله يعني فتحها؛ لأنه أطلق التحريك، ومتى أطلقه انصرف إلى الفتح<sup>(٥)</sup>، و(مَعَا): فيه إشعارٌ بأن الخلاف وارد في لَفْظِهِ هُنَا، وهما: ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾<sup>(٦)</sup>، فتعين للباقيين القراءة بإسكان الدال.

ثم أَخْبَرَ عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِالشَّيْنِ المعجمة من: (شُلْشُلَا)، وهما الأخوان أنهما قرءا: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾<sup>(٧)</sup> حيث ورد في القرآن بضمّ تائه ومدّه، أي: إتيان ألف بعد ميمه

(١)- سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٢)- انظر: تفسير الطبري: ٤٠٥/١، والقرطبي: ٤٥٧/١.

(٣)- إبراز المعاني: ٣٥٩/٢.

(٤)- انظر: تفسير الطبري: ٦٠٩/٢، والقرطبي: ١٧٣/٣.

(٥)- لأن الناظم قال في الخطبة:

(وحيث جرى التحريك غير مقيّد هو الفتح)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٠).

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٦، ٢٣٧، وسورة الأحزاب، الآية: ٤٩.



فيصير لفظه: ﴿تُمَاسُوهُنَّ﴾ من المفاعلة، فتعين للباقيين: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ بفتح التاء، وقَصُر الميم، أي: عدم الإتيان بألف على ما لفظ به، وعلى ما يُفهم من التقييد فإن ضِدَّ الضَّم: الفتح، وضِدَّ المد: القصر، فهو من باب التأكيد؛ لأن في اللفظ به استغناء عن القيد فهو كقوله: (وَحَقَّفَ كُوفٌ يَكْذِبُونَ)<sup>(١)</sup>، (وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتَحُ)<sup>(٢)</sup> البيتين.

وكان من حق الناظم - رحمه الله تعالى - أن يُقدِّم ترجمة: ﴿تُمَاسُوهُنَّ﴾ على ترجمة: ﴿قَدَرُهُ﴾، وذلك أن لفظ: ﴿تُمَاسُوهُنَّ﴾ ورد في القرآن في ثلاثة أماكن منها اثنان في هذه السورة، أحدهما: قبل: ﴿قَدَرُهُ﴾<sup>(٣)</sup>، والثاني: بعده<sup>(٤)</sup>، والثالث في الأحزاب<sup>(٥)</sup>، فصَار ترجمة: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ قبل ترجمة: ﴿قَدَرُهُ﴾، إلا أنه فعل ذلك على حَسَب ما تَأَتَّى له في النظم<sup>(٦)</sup>، وتقدم له نظائر<sup>(٧)</sup>، ويأتي مثلها.

والوجه في قراءتي: ﴿قَدَرُهُ﴾: أنهما لغتان بمعنى عند بعضهم: كـ«المرض، والمرض»، و«الدرك، والدرك»<sup>(٨)</sup>.

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٤٦)، فرش سورة البقرة.

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٤٥)، فرش سورة البقرة.

(٣) - الآية: ٢٣٦.

(٤) - الآية: ٢٣٧.

(٥) - الآية: ٤٩.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٩/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٦١.

(٧) - تقدم عند قول الناظم:

(.....) وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللَّامِ أُولَا

(وَفِي النَّاءِ فَاضْنُمُ وَأَفْتَحِ الْجِيمَ تَرْجِعُ الْأُمُورُ سَمًا نَصًّا)

متن الشاطبية، من البيتين رقم: (٥٠٦، ٥٠٧)، فرش سورة البقرة، فترجمة (تَرْجِعُ) في الرتبة قبل ترجمة: (يَقُولُ)، وهذا بحسب ما تَأَتَّى له.

(٨) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، وشرح الهداية: ٢٠٠/١، وكشف المشكلات: ٢٩٨/١، والإتحاف: ٤٤١/١.

وقيل: المفتوح اسم، والسَّاكن مَصْدَر، كـ«المدَّ، والمدَد»، و«العدَّ، والعدَد»<sup>(١)</sup>، إلا أن أكثر أهل العلم على أنهما بمعنى واحد<sup>(٢)</sup>.

والوجه في: ﴿ثُمَّ اسْوِهْنِ﴾ / بالضَّم والمد: إما أن «فَاعِلٌ» بمعنى: «فَعَلَ» [٤٤٤/ب] كـ«طَارَقْتُ النَّعْلَ»، و«عَاقَبْتُ اللَّصَّ» و«عَافَاكَ اللَّهُ»<sup>(٣)</sup>.

وإما أنه على بابه<sup>(٤)</sup> لأن كُلاً من الزوجين يَمَسُّ صاحبه عند الوطء، فالمشَاركة موجودة<sup>(٥)</sup>، فليُحْمَل اللفظ على أصله إذ لا ضرورة بنا تخرجنا<sup>(٦)</sup> عنه، بخلاف ما أوردته من الأمثلة.

والوجه في قراءة الفتح والقصر: أن المراد بِالْمَسِّ أو الْمَمَاسَّة: الوطء اتفاقاً على الفراش - وإن اختلفوا في: ﴿لَمَسْتُمُ﴾ و﴿لَمَسْتُمُ﴾ في سورة النساء<sup>(٧)</sup> - كما سيأتي - وإذا كان مُرَادًا به الوطء، فالوَاطِئُ هو الرجل وَحْدَهُ، فلذلك نُسِبَ إليه دون المرأة، وهو لأحد معنى: «فَاعِلٌ» في القراءة الأخرى<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٧، والكشف: ٢٩٩/١.
- (٢)- منهم: أبو حيان في البحر: ٢/٢٤٣، وأبو شامة في إبراز المعاني: ٢/٣٦٠، وقال السخاوي: "والذي عليه أكثر أئمة العربية أنهما لغتان". فتح الوصيد: ٢/٧٢٠.
- (٣)- انظر: الحجة للفراسي: ٢/٣٣٨، والكشف: ١/٢٩٨، وشرح الهداية: ١/٢٠٠، والموضح: ١/٣٣٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٧٨.
- (٤)- أي: أن "المفاعلة" على أصلها من اثنين.
- (٥)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٨، والكشف: ١/٢٩٨، والموضح: ١/٣٣٠، والإتحاف: ١/٤٤١، والتبيان: ١/١٥٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٧٨.
- (٦)- في الأصل: "عن جنا"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).
- (٧)- الآية: ٤٣.
- (٨)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٨، والتبيان: ١/١٥٨.

ويشهد للقراءة الأولى الإجماع على قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾<sup>(١)</sup>،  
ويشهد للثانية إجماعهم على قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَمَسَّسْنِي بِشَرِّ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله: (مَعاً) حال مقدمة من: (قَدَرُ)، فإن قلت: كيف تجيء الحال متعددة  
وصاحبها واحد؟.

فالجواب: أنْ تَمَّ معطوفاً محذوفاً، تقديره: «قَدَرُ وَقَدَرُ»، أو لأنه في قوة المَكْرَرِ،  
وقد تقدم له نظائر، و(قَدَرُ) مفعول مُقَدَّم على حذف مضاف، أي: «حَرَك دال<sup>(٣)</sup>  
قَدَرُ»، أو بمعنى: «أَوْقَعَ فِيهِ التَّحْرِيكَ»<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يكون: حالاً من المضاف المحذوف، وتقديره مُتَعَدِّداً؛ ليتطابق الحال  
وصاحبها، والتقدير: «حَرَك دالي كلمتي قَدَرَهُ مَعاً».

قوله: (مِنْ صِحَابٍ) متعلق بِمُقَدَّرٍ، ثم ذلك المُقَدَّرُ إن شئت تجعله حالاً من  
الفاعل، أي: «حَرَكَهُ حال كونك آخِذاً له مِنْ صِحَابٍ»، أو مِنْ المفعول أي: «مَأْخُوذاً  
مِنْ جهة صِحَابِهِ»، أو «مَنْ رُؤَاؤُهُ صِحَابٌ»<sup>(٥)</sup>، أي: مِنْ جهة قومٍ ثقات صَحِبَ  
بعضهم بعضاً على قراءة القرآن وروايته، والعناية به<sup>(٦)</sup>، وهذه هي الصَّحبة في الله  
رزقنا الله تعالى منها حَظَّنَا بمنه وكرمه<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وَحَيْثُ جَا يُضْمُ تَمَسُّوهُنَّ) يجوز في: (تَمَسُّوهُنَّ): وجهان:

- 
- (١) - سورة المجادلة، الآية: ٣، ٤.  
(٢) - سورة آل عمران، الآية: ٤٧، وسورة مريم: الآية: ٢٠، وانظر: البحر: ٢/٢٤٠، والحجة لابن زنجلة:  
ص ١٣٨، وشرح الهداية: ١/٢٠٠.  
(٣) - في الأصل: "دار"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).  
(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٥٩، وشرح شعلة: ص ٢٩١.  
(٥) - العبارة في (ت) هكذا: "مِنْ رواية صِحَابٍ".  
(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٦٠، واللالئ الفريدة: ٢/٥٩٩، وشرح شعلة: ص ٢٩١.  
(٧) - "كرمه" سقطت من (ت).

أحدهما: أنه فاعل: (جاء)، و(يُضَمُّ) هو العامل في (حيث)، والتقدير: «حيث جاء تَمَسَّوْهُنَّ في القرآن يُضَمُّ»، أي: «تُضَمُّ تَأْوَهُ»، فَحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه<sup>(١)</sup>.

والثاني: أنه مرفوع على ما لم يُسَمَّ فاعله، وفي: (جاء) ضمير عائد عليه، و(يُضَمُّ) هو العامل في الظرف أيضاً، والتقدير: «وَيُضَمُّ تَمَسَّوْهُنَّ»، أي: «تَأْوَهُ حيث جاء»، أي: «حيث ورد»، وهذا أولى وأظهر، غاية ما فيه أن الظرف يُقَدِّم على عامله، و(جاء) على كلا القولين في محل خفض بالإضافة.

قوله: (وامدده) أي: امدد ميمه بأن تُشَبِّع فتحته فيتولد منها أَلِفٌ، وحقيقته ائْتِ بالألف، ولا يليق الإتيان بها إلا بعد الميم، أو يكون المعنى: «أوقع المد فيه».

قوله: (شُلْشُلًا) حال من مفعول: (امدده) أي: «امدده خفيفاً على / [٤٤٥] الألسنة»<sup>(٢)</sup>، والشين في: (شُلْشُلًا) رمز كما تقدم.

قال أبو شامة - رحمه الله تعالى -: «والشُلْشُل: الخفيف، وهو رمز، ولهذا لم يُوهِم أنه تقييد للقراءة، وإن كان فيها تشديد في السين<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لا تقييد إلا بألفاظ واضحة، لا بالألفاظ المشككة المعنى». انتهى<sup>(٤)</sup>.

فظاهر كلامه أنه إنما امتنع من كونه قيد الآية بلفظ مشكل المعنى، ولو كان واضحاً لجاز.

وفيه نظر؛ لأنه لو جُعِلَ قيداً لفسد المعنى، وذلك أنه كان يُفْهَم منه أن قراءة المرموز لهم مُحَقَّقَةُ السَّيْنِ<sup>(٥)</sup>، وليس كذلك فليس المانع إلا ما ذكرته.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٦٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٧٢١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٣) - في الأصل "الشين"، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني، لأن المؤلف يقصد السين من: ﴿تَمَسَّوْهُنَّ﴾.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٦٠/٢.

(٥) - في الأصل "الشين"، والمثبت من (ت).

## ٥١٤- وَصِيَّةُ ارْفَعُ صَفْوُ حَرَمِيَّةِ رَضَى وَيَنْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُبُلٍ اَعْتَلَا

أمر برفع: ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ لمن رمز له بالصَّاد المهملة، وبكلمة: (حَرَمِيَّةِ)، وبالراء من: (رَضَى)، وهم أبو بكر، ونافع، وابن كثير، والكسائي، فتعين لغيرهم نصبها يريد قوله تعالى: ﴿ وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَلَعًا ﴾<sup>(١)</sup>.

ثم أخبر عن هؤلاء أنهم قرءوا: ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ ﴾<sup>(٢)</sup> بالصَّاد في: ﴿ يَبْصُطُ ﴾ إلا قُبُلًا فإنه يَقْرَأُ كالجماعة، يعني: بالسَّين كما سَيَّبَهُ عليه في البيت الآتي بقوله: (وَبِالسَّيْنِ بَاقِيهِمْ).

والوجه في رَفَعُ: ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾: من طُرُقٍ خمسة:-

أحدها: أن<sup>(٣)</sup> ﴿ الَّذِينَ ﴾ مبتدأ، و﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ مبتدأ ثانٍ، وسَوَّغَ الابتداءَ بها كونها موصوفةً بتقديرًا، أي: «وصيةٌ من الله»، أو «منهم» على حَسَبِ الخلاف فيها، أهي واجبة، أو مستحبة؟<sup>(٤)</sup>، و﴿ لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، وفي هذه الجملة ضمير المبتدأ الأول أي: «منهم»، أو «من الله لهم»، كقولهم: «السَّمَن مَنَوَانٌ بدرهم» أي: «مَنَوَانٌ منه»<sup>(٥)</sup>.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٣)- "أن" سقطت من (ت).

(٤)- قيل: هي واجبة من الله بعد وفاة الزوج، قاله: قتادة، وقال: "كانت المرأة إذا توفي زوجها فلها السكنى والنفقة حولاً في مال زوجها، ثم تُسَخَّتْ النفقةُ بالربع والثلث في سورة النساء، وتُسَخَّ السكْنى حولاً بالأربعة الأشهر والعشر، وذهب إلى هذا أيضاً الربيع، وابن عباس، والضحاك، وعطاء.

وقال آخرون: هذه الوصية مستحبة من الزوج، تُدب الأزواج إلى أن يوصوا للزوجات، قاله السدي. انظر: تفسير القرطبي: ٢٢٤/٣، وتفسير الطبري: ٦٩١/٢.

(٥)- انظر: البحر: ٢٥٤/٢، والتهيان: ١٦١/١، وكشف المشكلات: ٢٩٠/١.

وجعل ابن عطية - وسبقه إليه أبو علي الفارسي - المسوّغ للابتداء بها كونها في موضع مُخصّص، قال: «كما حسن أن يرتفع: «سَلامٌ عليك» و«خيرٌ بين يديك» لأنها موضع دعاء»<sup>(١)</sup>، وفيه نظر، إذ الدعاء هنا غير مراد.

الثاني: أن ترتفع «الوصيّة» بالابتداء أيضاً، و﴿لَا زَوَاجَهُمْ﴾ صفتها، سوّغ الابتداء بها وصفها، والخبر مُقدّر، تقديره: «عليهم وصيّةٌ كائنّة لأزواجهم» والجملة خبر الأول<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن ترتفع: ﴿وَصِيَّةٌ﴾ بفعل مبني للمفعول، تقديره: «كُتِبَ عليهم وصيّةٌ» - ويُؤيِّده قراءة عبد الله ابن مسعود: «كُتِبَ عليكم وصيّةٌ لأزواجكم»<sup>(٣)</sup> - و﴿لَا زَوَاجَهُمْ﴾ صفة، والجملة المُقدّر فعلها في موضع الجر أيضاً<sup>(٤)</sup>.

الرابع: أن ﴿وَصِيَّةٌ﴾ نفسها خبر المبتدأ الذي هو: ﴿وَالَّذِينَ﴾ على حذف مُضَاف من الأول ليتصادق الخبر والمخبر عنه، تقديره: «وحُكِّم الذين يتوفون وصيةً لأزواجهم».

الخامس: كذلك، إلا أن الحذف من الثاني، تقديره: «والذين / يتوفون أهلُ وصيّةٍ لأزواجهم» ثم حُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه<sup>(٥)</sup>.  
والوجه في نصبها: من طُرُق أربعة:-

(١)- المحرر: ٢٤١/٢، وانظر: الحجة للفارسي: ٣٤١/٢.

(٢)- انظر: البحر: ٢٥٤/٢، ومعاني الزجاج: ٣٢١/١، إعراب القرآن للنحاس: ١٢٠/١، والبيان: ١٦١/١، والحجة للفارسي: ٣٤٢/٢، والكشف: ٢٩٩/١.

(٣)- قراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ٢٢، والبحر: ٢٥٤/٢، والمحرر: ٢٤١/٢، والكشاف: ٤٦٩/١.

(٤)- انظر: البحر: ٢٥٤/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٤٤.

(٥)- قال بهذين الوجهين الأخيرين الزمخشري في: الكشف: ٤٦٩/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٧٩/١، وضعّفهما أبو حيان في: البحر: ٢٥٤/٢.

**أحدها:** أنها منصوبة بفعلٍ مُقدَّر، تقديره: «والذين يتوفون [يوصون]<sup>(١)</sup> وصيةً»، أو «فليُوصُوا وصيةً» فانتصباها على المصدر، والفعل المُقدَّر: «والذين يتوفون»<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** أن الناصب لها فعلٌ مُتَعَدٌّ لاثنتين، تقديره: «وأُلْزِمَ الذين يتوفون منكم وصيةً» فر«الذين»: مرفوع على ما لم يُسمَّ فاعله، و«وصية»: مفعول ثانٍ<sup>(٣)</sup>.

**الثالث:** أن التقدير: «والذين يتوفون منكم كتب الله عليه وصية» فهي مفعول بها أيضاً<sup>(٤)</sup>.

**الرابع:** أن التقدير: «وليوصِ الذين يتوفون منكم وصية» فهي مصدر أيضاً، «والذين»: فاعل بذلك الفعل المُقدَّر<sup>(٥)</sup>.

والوجه في قراءة: ﴿يَبْصُطُ﴾ بالسَّيْنِ: أنه الأصل، فالإتيان به أولى، محافظة على الأصول<sup>(٦)</sup>.

والوجه في قراءة الصاد: أن السين حَرْفٌ مُسْتَقِلٌّ، والطاء حَرْفٌ مُسْتَعْلٍ؛ فلو بقيت السين على أصلها لَصَعِبَ اللفظ به؛ إذ الخروج من تَسْفَلٍ إلى تَصَعَّدٍ فيه كلفة ومشقة، بخلاف إبدالها صَاداً؛ فإن اللسان يجري مجرى واحداً<sup>(٧)</sup>.

(١) - ما بين المعكوفتين غير موجود في النسختين، ولعل ما أثبتته هو الصواب، لموافقة السياق، وستناساً بما هو موجود في مراجع هذا الوجه الآتي ذكرها.

(٢) - انظر: البحر: ٢/٢٥٤، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٢٠، وكشف المشكلات: ١/٢٩٠.

(٣) - قاله الزمخشري في: الكشف: ١/٤٦٩، وضعفه أبو حيان في البحر: ٢/٢٥٤.

(٤) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٧٩، والإتحاف: ١/٤٤٢.

(٥) - انظر: معاني الزجاج: ١/٣٢١، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٢٠.

(٦) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، والكشف: ١/٣٠٢، وشرح الهداية: ١/١٦، والموضح: ١/٣٣٤، والإتحاف: ١/٤٤٣.

(٧) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، والحجة للفراسي: ٢/٢٤٧، والكشف: ١/٣٠٢.

وإنما أبدلت السين صاداً؛ لأنها مؤاخية للسين في المخرج، والصغير، ومؤاخية الطاء في الاستعلاء، والإطباق، فحَفَّ اللفظ بهما على اللسان<sup>(١)</sup>، وهذا قد تقدم مُستوفى في قوله: ﴿الصِّرَاطُ﴾، و﴿السِّرَاطُ﴾<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: لم لا يجوز أن تكون الصاد هي الأصل، والسين فرْعٌ عليها<sup>(٣)</sup>؟ قال أبو عبد الله: «لا يصح الأمر أن يكون بالعكس إذ لو كانت الصاد هي الأصل لم يَجْزُ ردها إلى السين»<sup>(٤)</sup>.  
يعني أنها لو كانت صاداً لكانت مجانسة لما بعدها، ولم يكن فيها ثقل وكلفة، وهو الخروج من استفال إلى استعلاء، فلا يجوز أن يُرَدَّ إلى حَرْفٍ فيه استفال يؤدي رَدُّه إليه<sup>(٥)</sup> إلى تَكَلُّفٍ ومشقة في النطق، وهذا حَسَنٌ فاعْتبره. والله أعلم.  
والوجهان حَسَنَانِ سَائِغان، قال أبو حاتم<sup>(٦)</sup>: «هما لغتان، فكيف قرأت فأنت مُصِيبٌ، وأَخْتَارُ اتباع الرسم»<sup>(٧)</sup>.

(١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢١، والكشف: ٣٠٣/١، وشرح الهداية: ١٦/١ - ١٨.

(٢)- سورة الفاتحة، الآية: ٦، وتقدم ذلك عند شرحه لقول الناظم:

(.....) وعند سراطٍ والسراطِ لِقَبْلاً

بحيث أتى والصاد زائياً أشْهُا (.....)

متن الشاطبية، من البيتين رقم: (١٠٨، ١٠٩)، سورة أم القرآن، انظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد: ٣٦٧/١.

(٣)- في (ت): "عنها".

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٦٠١/٢، وانظر: الكشف: ٣٠٢/١.

(٥)- "إليه" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٦)- هو: سهل بن محمد السجستاني، سبقت ترجمته ص ١٧٤.

(٧)- انظر: قوله في: الكشف: ٣٠٣/١، والإتحاف: ٤٤٤/١، ورسمت في المصحف بالصاد، قال الشاطبي في العقيلة: (هنا وَيَنْصُطُ مع مُصِيطِرٍ وكذا المصِيطِرُونَ بصادٍ مُبْدَلٍ سَطِراً) البيت رقم: (٤٩). انظر: الجميلة: ٢٨٣/١، وتلخيص الفوائد وتقريب المتباعد: ص ٢٠.



قوله<sup>(١)</sup>: (وَصِيَّةٌ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وَإِنَّمَا رُفِعَتْ عَلَى الْحِكَايَةِ<sup>(٢)</sup>)، قوله: (صَفْوٌ) مبتدأ، و(حَرَمِيَّةٌ) خُفِضَ بِالْإِضَافَةِ، وَالْهَاءُ فِي: (حَرَمِيَّةٍ) تَعُودُ عَلَى: «الْوَصِيَّةِ»، أَي: عَلَى لَفْظِهَا<sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن تعود على: «الرَّفْعِ» المدلول عليه بـ(ارْفَعْ) كقوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٤)</sup>، أَي: «الْعَدْلُ»، وَإِنَّمَا أَضَافَهُمْ إِلَيْهِ لِمَلَابَسَتِهِمْ إِيَّاهُ حَيْثُ قَرَعُوا بِهِ<sup>(٥)</sup>.

قوله: (رَضِيٌّ) خبر المبتدأ، إما على المبالغة، جَعَلَهُ نَفْسَ الرِّضَى مَبَالِغَةً، وَإِمَا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: «ذُو رِضَى»، وَإِمَا عَلَى وَقُوعِ الْمَصْدَرِ / مَوْقِعِ الْوَصْفِ، أَي: «مَرْضِيٌّ»<sup>(٦)</sup>.

ومعنى: (صَفْوٌ حَرَمِيَّةٌ)، أَي: «ذُو صَفْوَةٍ»، أَي: صِفَاتُهُمُ الصَّافِيَةُ مِنْ كَدَرِ الطَّعْنِ فِيهِ، يَشِيرُ إِلَى صِحَّةِ الْقِرَاءَةِ بِالرَّفْعِ، وَأَنَّمَا وَاضِحَةٌ<sup>(٧)</sup>، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهِ ذَلِكَ. قوله: (وَيَبْصُطُ) مبتدأ، وفي خبره: قولان:

أحدهما: أنه: (عَنْهُمْ)، أَي: «كَائِنٌ وَمَنْقُولٌ عَنْهُمْ»، و(غَيْرَ قُنْبُلٍ): مُسْتَثْنَى مِنْ ضَمِير: (عَنْهُمْ).

(١) - بقي على المؤلف وجه قراءة ابن ذكوان وخلاد، وذلك أن قراءتهم بالوجهين جمعاً بين اللغتين، واتباعاً للأثر. انظر: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، واللائح الفريدة: ٦٠١/٢.

(٢) - هذا الضبط بالرفع تفرد به السمين، والمشهور في النسخ المتداولة، وفي شروح الشاطبية بالنصب، وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٦١.

(٤) - سورة المائدة، الآية: ٨.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٧٢٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٦١/٢.

(٦) - انظر: اللائح الفريدة: ٦٠٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٧) - انظر: اللائح الفريدة: ٦٠٢/٢.

والثاني: أن الخير: (اعتلاً)، أخبر عن: (يَبْصُطُ) أنه اعتلاً، أي: ارتفع<sup>(١)</sup>.

وعلى الأول: يكون: (اعتلاً) جملة فعلية جيء بها للثناء<sup>(٢)</sup> على القراءة: بالصاد؛ لخفة اللفظ به، إذ يعمل اللسان فيه عملاً واحداً، و(عَنْهُمْ) متعلق بـ(اعتلاً)، أي: «اعتلاً الصاد عنهم غير قبل»، وحسن قوله: (اعتلاً): أن الصاد من حروف الاستعلاء، بخلاف السين فإنه حرف استفال<sup>(٣)</sup>، ثم ذكر قراءة الباقيين فقال:

٥١٥- وَبِالسَّيْنِ بَاقِيهِمْ وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةً وَقُلْ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ قَوْلًا مُوَصَّلاً

لَمَّا لم يكن السين ضد الصاد بالاصطلاح نص عليها، فقال: (وبالسين باقيهم)، أي: يقرأ باقيهم بالسين، ودخل قبل في هؤلاء لأنه مُسْتَثْنَى مِمَّنْ قرأ بالصاد.

ثم أخبر عن القارئین: ﴿يَبْصُطُ﴾ بالصاد أنهم قرءوا في الأعراف: ﴿بَصْطَةً﴾<sup>(٤)</sup> بالصاد أيضاً.

وقيد: (بَصْطَةً) بقوله: (في الخلق)؛ ليعلم أنها التي في الأعراف، وتحرز بها من التي في البقرة، وهي: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾<sup>(٥)</sup> فإنه لا خلاف في أنها بالسين من هذه الطرق<sup>(٦)</sup>.

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩١.

(٢)- في الأصل "للبناء"، والمثبت من (ت).

(٣)- قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٧٢٤/٢.

(٤)- الآية: ٦٩.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٧.

(٦)- انظر: السبعة: ص ١٨٦، والتبصرة: ص ٤٤١، والنشر: ٢٣٠/٢. وقوله: "من هذه الطرق" أي: من طرق الشاطبية، فإنه لا خلاف فيها أنها بالسين، وسوف يسوق المؤلف قريباً بعض طرق النشر، تُقرأ فيها بالصاد. انظر: النشر: ٢٣٠/٢.

وتعين أن الباقيين يقرءون: ﴿بَصَّطَةً﴾ في الأعراف بالسَّين كالتّي هنا.

ثم أمر بأن يُقال: (الْوَجْهَان) أعني: الصّاد، والسَّين في الحرفين أعني: ﴿يَبْصُطُ﴾ هنا، و﴿بَصَّطَةً﴾ في الأعراف لِمَنْ رمز له: بالقاف والميم، من: (قَوْلًا مُوَصَّلًا)، وهما: خلاد وابن ذكوان.

وأشار بالوجهين إلى ما قال أبو عمرو الداني: «قرأت في رواية خلاد على أبي الفتح<sup>(١)</sup> فيهما بالصاد، وعلى أبي الحسن<sup>(٢)</sup> بالسَّين<sup>(٣)</sup>، قال: وقرأت في رواية ابن ذكوان عليهما بالصاد في الموضعين، وعلى الفارسي<sup>(٤)</sup>: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ بالسَّين، ﴿فِي الْخَلْقِ بَصَّطَةً﴾ بالصاد<sup>(٥)</sup>».

(١)- هو: أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، الحمصي الضرير، نزيل مصر الضابط الثقة، قرأ على أبي الفرج الشنبوذي، وأبي أحمد السامري، وقرأ عليه أبو عمرو الداني، وقال عنه: "لم ألق مثله في حفظه وضبطه". ت: ٤٠١هـ. انظر: معرفة القراء: ٧١٧/٢، وغاية النهاية: ٦-٥/٢.

(٢)- هو: أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي، الإمام المقرئ، أحد الخذاق المحققين، قرأ على محمد بن يوسف الخرثكي، وعلي بن موسى الهاشمي، وقرأ عليه أبو عمرو الداني وقال: "لم نر مثله في فهمه، وعلمه وفضله، وصدق لهجته" مصنف كتاب: "التذكرة"، ت: ٣٩٩هـ. انظر: معرفة القراء: ٦٩٨/٢، وغاية النهاية: ٣٣٩/١.

(٣)- جامع البيان للداني: ص ١٤٩، ونقل ذلك ابن الجزري عنه في النشر: ٢٣٠/٢.

(٤)- هو: أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن محمد بن أبي غسان الفارسي، البغدادي، المقرئ النحوي، قرأ على أبي بكر النقاش، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وقرأ عليه أبو عمرو الداني، وقال عنه: "كان خيراً فاضلاً صدوقاً ضابطاً قرأت عليه القرآن بثلاث روايات". ت: ٤١٣هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٠٧/٢، وغاية النهاية: ٣٩٢/١.

(٥)- جامع البيان للداني: ص ١٤٤، ونقل ذلك ابن الجزري عنه في النشر: ٢٢٩/٢، وانظر: الإتحاف: ٤٤٤/١.

قال أبو شامة: «وذكر في التيسير الخلاف عن خلاد فيهما قال: وروى النقاش عن الأخفش هنا بالسين<sup>(١)</sup>».

وقال في غير التيسير: ورأيت ابن داود<sup>(٢)</sup> قد رواهما عن أبي سهل<sup>(٣)</sup> عن ابن السفر<sup>(٤)</sup> عن الأخفش بالسين، وقرأتهما على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً بالصاد<sup>(٥)</sup>.

ولم يذكر مكّي عن خلاد غير السين، ولا عن ابن ذكوان غير الصاد.

قال: وروى عن حفص السين والصاد فيهما، وبالوجهين قرأت لحفص<sup>(٦)</sup>. انتهى<sup>(٧)</sup>.

(١) - التيسير: ص ٦٩.

(٢) - هو: أبو الحسن علي بن داود الداراني القطان، المقرئ، إمام ضابط متقن محرر زاهد، إمام جامع دمشق، قرأ على أبي سهل صالح بن إدريس، وأبي الحسن بن الأخرم، وقرأ عليه أبو علي الأهوازي، وأحمد بن محمد الأصبهاني، ت: ٤٠٢ هـ. انظر: معرفة القراء: ٦٩٢/٢، وغاية النهاية: ٥٤١/١.

(٣) - هو: أبو سهل صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب البغدادي، إمام ضابط متقن، أحد الخذاق، برع في القراءات وعللها، قرأ على ابن مجاهد، وابن الأخرم، وقرأ عليه ابن غلبون وعلي الأنطاكي، ت: ٣٤٥ هـ. انظر: معرفة القراء: ٥٨٩/٢، وغاية النهاية: ٣٣٢/١.

(٤) - هو: أبو القاسم علي بن الحسين بن أحمد بن السفر الدمشقي، روى القراءة عن هارون بن موسى الأخفش، وروى عنه صالح بن إدريس. انظر: غاية النهاية: ٥٣٣/١.

(٥) - جامع البيان للداني: ص ١٤٤ - ١٤٥، وانظر: النشر: ٢٢٩/٢.

(٦) - التبصرة: ص ٤٤١.

(٧) - إبراز المعاني: ٣٦٢/٢.

قلت: والمحققون وعلى رأسهم ابن الجزري نبهوا على أن ابن ذكوان ليس له في موضع الأعراف إلا الصاد، وأما السين فليست من طريق الناظم، فلا يُقرأ بها، قال ابن الجزري: "وهذا الموضع مما خرج فيه عن التيسير وطرقه فليعلم" النشر: ٢٢٩/٢، وأما ما ورد عن مكّي بأن حفصاً له السين والصاد فيهما فليس من طريق الحرز فلا يُقرأ له إلا بالسين فيهما من هذا الطريق. انظر: الإتحاف: ٤٤٤/١، والفتح الرحمانى شرح كتر المعاني بتحرير حرز الأماني: ص ١٧٧، والوافي: ص ٢٢٠.

ولم يقرأ أحد فيما قرأنا به ﴿بَسْطَةً﴾ هنا إلا بالسّين، وقد روى الهاشمي<sup>(١)</sup> / [٤٤٦/ب] عن إسماعيل بن جعفر<sup>(٢)</sup> عن نافع فيه الصّاد<sup>(٣)</sup>، وكذلك روى [الأعشى]<sup>(٤)</sup> عن أبي بكر عن عاصم<sup>(٥)</sup>، وقد روى مكي عن نافع، والكسائي في بعض الطّرق الصّاد<sup>(٦)</sup>، والسّين هو المشهور.

قوله: (وَبِالسَّيْنِ بَاقِيهِمْ) يجوز أن يكونا مبتدأ وخبراً مُقَدِّماً على حَذْفِ مضاف تقديره: «وَبِالسَّيْنِ قِراءة بَاقِيهِمْ»، وأن يكون: (بَاقِيهِمْ): فاعلاً بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، أي: «وَيَقْرَأُ بَاقِيَهُمْ مَا تَقْدِمُ بِالسَّيْنِ»، فـ(بِالسَّيْنِ) متعلق بذلك المُقَدَّر، والضمير في: (بَاقِيهِمْ): للقراء المتقدمين<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةً) يجوز أن يكون متعلقاً بِمُقَدَّرٍ، أي: «ويقرءون في الْخَلْقِ بَصْطَةً بِالصَّادِ أَيْضاً».

(١) - هو: أبو أيوب سليمان بن داود بن داود بن علي الهاشمي البغدادي، ضابط مشهور، روى القراءة عن إسماعيل بن جعفر، وله نسخة عنه، وروى القراءة عنه محمد بن الجهم، والحسين بن علي بن حماد، ت: ٢١٩هـ. انظر: غاية النهاية: ٣١٣/١.

(٢) - هو: أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم، المدني، جليل ثقة، قرأ على نافع، وشيبه بن نصاح، وعيسى بن وردان، وروى عنه القراءة أبو عبيد القاسم بن سلام، والهاشمي سليمان بن داود، ت: ١٨٠هـ. انظر: غاية النهاية: ١٦٣/١.

(٣) - نقل هذه الرواية أبو عمرو الداني عن ابن مجاهد. انظر: جامع البيان للداني: ص ١٥٠.

(٤) - في كلتا النسختين: "الأخمس"، وهو خطأ، والمثبت من جامع البيان للداني: ص ١٤٩، والنشر: ٢٣٠/٢. والأعشى: هو: أبو يوسف يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال الأعشى التميمي الكوفي، أخذ القراءة عن أبي بكر شعبة بن عياش، وهو أجل أصحابه، وروى القراءة عنه محمد بن حبيب الشموني، ومحمد بن غالب الصيرفي، ت: في حدود المائتين. انظر: غاية النهاية: ٣٩٠/٢.

(٥) - انظر: جامع البيان للداني: ص ١٥٠، والنشر: ٢٣٠/٢.

(٦) - انظر: التبصرة: ص ٤٤١ - ٤٤٢.

(٧) - انظر: كثر الجعيري (خ): ٣٦١، وشرح شعبة: ص ٢٩٢.

ويجوز أن يكون: (وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةً) مبتدأ، وخبره مُقَدَّرٌ، أي: «يقرءونه كذلك»، أي: «يقرؤه المذكورون كذلك»<sup>(١)</sup>، وهذا معنى قول أبي عبد الله: «(وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةً) جملة حُذِفَ شَطْرُهَا»<sup>(٢)</sup>. أي: نصفها، ويعني بها: الخبر.

قوله: (فِيهِمَا) خير مُقَدَّم، و(الْوَجْهَانِ) مبتدأ، والضَّمير في: (فِيهِمَا) لـ(يَبْصُطُ)، و(بَصْطَةً)، و(الْوَجْهَانِ): الصَّاد والسَّين.

و(قَوْلًا) مَصْدَرٌ منصوب بـ(قُلْ)، و(مَوْصَلًا) نعت للمصدر، أي: «قَوْلًا مَوْصُولًا مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ»، يشير لصحته وشهرته، وَأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ لم يزلوا يَتَدَاوَلُونَهُ فهو مشهور بينهم غير مُنْكَرٍ<sup>(٣)</sup>، والجملة في مَوْضِعٍ نَصَبٌ بـ(قُلْ). والله أعلم.

## ٥١٦- يُضَاعِفُهُ ارْفَعُ فِي الْحَدِيدِ وَهَاهُنَا سَمَا شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثَقُلَا

أمر برفع: ﴿يُضَاعِفُهُ﴾ من قوله تعالى هنا: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، وفي الحديد<sup>(٥)</sup> كذلك لِمَنْ رَمَزَ له بكلمة: (سَمَا)، وبالشين المعجمة مِنْ: (شُكْرُهُ)، وهم نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والأخوان، فتعين لغيرهم نصبه في السورتين.

ثم أخبر أن العين ثَقُلَتْ، أي: شَدَّدَتْ في الكل، أي: في جميع أفعال هذه المادّة سواء كانت مَبْنِيَّةً للفاعل نحو: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٦)</sup>، أم للمفعول

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٦٠٢/٢.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٠٢/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٥)- الآية: ١١.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٦١.

نحو: ﴿يُضْعَفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾<sup>(١)</sup>، وسواء اتصل به ضمير مفعول نحو: ﴿يُضْعَفُهُ﴾<sup>(٢)</sup>، أم لم يتصل نحو: ﴿يُضْعَفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، ﴿يُضْعَفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾ لمن رمز له بالكاف والبدال المهملة من قوله: (كَمَا دَارَ) في البيت الآتي.

ثم أمر بقصر الجميع، أي: بحذف الألف مع التثقيل مع فعل ذلك: وهو تثقيل العين والقصر في: ﴿مُضْعَفَةٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَضْعَفًا مُضْعَفَةٌ﴾ في آل عمران<sup>(٣)</sup> لابن عامر وابن كثير أيضاً، ونصّ على: ﴿مُضْعَفَةٌ﴾ لأنها خالفت: ﴿يُضْعَفُهُ﴾ بالنوع.

فتعين لغيرها تخفيفها مع المد أي: الإتيان بالألف، وتَحَصَّلَ مما تقدم أن في: ﴿فَيُضْعَفُهُ﴾ قراءات أربع:

/ الأولى<sup>(٤)</sup>: لنافع، وأبي عمرو، والأخوين وهي: الرِّفْع والتخفيف والمد في [٤٤٧/أ] السورتين.

الثانية: لابن كثير وحده وهي الرِّفْع، والتثقيل والقصر فيهما.

الثالثة: لابن عامر وحده وهي النصب والتثقيل والقصر.

الرابعة: لعاصم وحده وهي النصب والتخفيف والمد.

وتَحَصَّلَ فيما عدا: ﴿فَيُضْعَفُهُ﴾ قراءتان فقط: التثقيل لابن كثير وابن

عامر، والتخفيف لمن عداهما، وأما الرفع فمُتَّفَقٌ عليه لعدم مقتضى غيره.

(١) - سورة الأحزاب، الآية: ٣٠.

(٢) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٣) - الآية: ١٣٠.

(٤) - "الأولى" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

وَتَحَصَّلَ فِي: ﴿مُضَاعَفَةً﴾<sup>(١)</sup> أَيْضاً قَرَاءَتَانِ: التَّخْفِيفَ وَالْمَدَّ، وَالتَّثْقِيلَ وَالْقَصْرَ لِمَنْ تَقَدَّمَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَيْدُ النَّازِمِ بِالتَّثْقِيلِ كَافٍ عَنْ تَقْيِيدِهِ بِالْقَصْرِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ التَّثْقِيلِ الْقَصْرُ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَوْفَى التَّقْيِيدَ بِذِكْرِهِ<sup>(٢)</sup>، وَنَعْنِي بِاللِّزُومِ: اللَّزُومَ اللَّغَوِيَّ، وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ النَّطْقُ يُمَكِّنُ الْمَدَّ مَعَ التَّضْعِيفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْوَجْهَ فِي رَفْعٍ: ﴿فِيُضَاعَفُهُ﴾ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَطْفًا عَلَى الصَّلَاةِ، وَهِيَ: ﴿يُقَرِّضُ﴾: التَّقْدِيرُ: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقَرِّضُ اللَّهُ فَيُضَاعَفُهُ» فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حَيْزِ الصَّلَاةِ<sup>(٣)</sup>.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ، أَيْ: «فَهُوَ يُضَاعَفُهُ»، وَهَذَا مُحْضٌ إِخْبَارٌ بِذَلِكَ<sup>(٤)</sup> غَيْرٌ دَاخِلٌ فِي حَيْزِ الصَّلَاةِ الْوَاقِعَةِ فِي حَيْزِ الْاسْتِفْهَامِ<sup>(٥)</sup>.

وَالْوَجْهَ فِي نَصْبِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَيْضاً:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ فِي جَوَابِ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى الْمَعْنَى لَا عَلَى اللَّفْظِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: «أَيُقَرِّضُ اللَّهُ أَحَدًا فَيُضَاعَفُهُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٢/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٦٣.

(٢) - انظر: الكشف: ٣٠١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١، ومعاني الزجاج: ٣٢٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٨٥/١، إعراب القرآن للنحاس: ١٢١/١.

(٣) - في (ت): "اختيار لذلك".

(٤) - انظر: الحجة للفارسي: ٣٤٤/٢، وشرح الهداية: ٢٠١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١، ومعاني الزجاج: ٣٢٤/١، والتبيان: ١٦٢/١.

(٥) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، وكشف المشكلات: ٢٩٢/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢١/١، والتبيان: ١٦٣/١، والإتحاف: ٤٤٣/١.



وقد مَنَعَ أبو البقاء<sup>(١)</sup>، وغيره<sup>(٢)</sup> أن يكون منصوباً على جواب الاستفهام على اللفظ؛ لأنَّ المُسْتَفْهَمَ عنه لَفْظاً هو المُقَرَّرُ، أي: الفاعل للقرض لا عن القرض الذي هو الفعل.

وقد مَنَعَ بعضُ النحاة النصبَ بعد الفاء في جواب الاستفهام الواقع عن المسندِ إليه الحكمُ، وقوله مردود بهذه الآية الكريمة، وبقوله ﷺ: «مَنْ يَسْتَغْفِرْني فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ»<sup>(٣)</sup> بالنصب، والاستفهام واقع عن المسندِ إليه الحكم<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنه منصوب عطفاً على المَصْدَرِ المفهوم من قوله: ﴿يُقَرَّرُ﴾: تقديره: «مَنْ يَكُونُ مِنْهُ إِقْرَاضٌ»<sup>(٥)</sup> فمضاعفةً فعطف المصدر المؤول على المصدر المفهوم من الفعل<sup>(٦)</sup> كقولها<sup>(٧)</sup>:

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ.

إلا أنَّ أبا البقاء قد مَنَعَ هذا الثاني: فقال: «لَمْ لَا تَعْطِفْهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ: ﴿قَرَضًا﴾ كما تَعْطِفُ الْفِعْلَ عَلَى الْمَصْدَرِ بِإِضْمَارٍ» مثل قول الشاعر:

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

قال: قيل هذا لا يصح لوجهين:

(١) - انظر: التبيان: ١٦٣.

(٢) - كمكي في الكشف: ٣٠١/١، والمهدوي في شرح الهداية: ٢٠١/١.

(٣) - حديث قدسي: أخرجه البخاري، عن أبي هريرة ﷺ كتاب الجمعة، رقم: (١٠٧٧)، ومسلم عن أبي هريرة ﷺ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم: (١٢٦٢)، والترمذي، عن أبي هريرة ﷺ، كتاب الصلاة، رقم: (٤٠٨).

(٤) - قاله أبو حيان في البحر: ٢٦١/١، وانظر: شرح التسهيل: ٢٩/٤، وشذور الذهب: ص ٣٢٤.

(٥) - في الأصل: "القرض"، والمثبت من (ت).

(٦) - انظر: الكشف: ٣٠١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٣٣/١، والإتحاف: ٤٤٣/١.

(٧) - سبق تخريجه ص ٣٦٣.

أحدهما: أن ﴿قَرَضًا﴾ هنا مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، والمصدر المؤكَّد لا يُقَدَّرُ بـ«أن»

/ ، والفعل.

والثاني: أن عَطَفَهُ عليه يُوجِبُ أن يكون معمولاً لـ ﴿يُقْرِضُ﴾، ولا يصح هذا في المعنى؛ لأن المضاعفة ليست مُقْتَرَضَةً؛ وإنما هي فِعْلٌ اللهُ تعالى». انتهى<sup>(١)</sup>.

وتعليقه في الوجه الأول يُؤْذِنُ بأنه يَشْتَرِطُ في النصب أن يُعْطَفَ على مصدر مُقَدَّرٍ بـ«أن والفعل»، وهذا ليس بِشَرْطٍ؛ بل يجوز ذلك وإن كان المعطوف عليه غير مَصْدَرٍ كقوله<sup>(٢)</sup>:

فَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رَزَامٍ أَعَزَّةٍ      وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَعُكَ عَلَقَمًا.

فـ«أَسْوَعُكَ» منصوب بـ«أن» عطفاً على: «رِجَالٌ».

فالوجه في منع ذلك: أن يقال: لو عُطِفَ على ﴿قَرَضًا﴾ لشاركه في عامله وهو: ﴿يُقْرِضُ﴾ فيصير التقدير: «مَنْ ذا الذي يُقْرِضُ مُضَاعَفَةً»، وهذا ليس صحيحاً معني.

والوجه في قراءتي: ﴿يُضَاعَفُ﴾، و﴿يُضَعَّفُ﴾ أنهما بمعنى واحد<sup>(٣)</sup>

قال يعقوب بن السكيت: «يقال ضَاعَفْتَهُ وَضَعَفْتَهُ بمعنى واحد، وكذلك: «صَاعَرَ خَدَّهُ وَصَعَّرَهُ»، و«عَالَيْتَهُ وَعَلَيْتَهُ عَلَى الْبَعِيرِ» و«امرأة مُنَاعِمَةٌ وَمُنْعَمَةٌ»<sup>(٤)</sup>.

(١) - التبيان: ١٦٣/١.

(٢) - البيت منسوب للحصين بن الحمام في: الكتاب: ٥٠/٣، وشرح التصريح: ٣٨٨/٢، وبلا نسبة في: شرح الأشموني: ٢٠٢/٣، والدرر اللوامع: ١٦/٢.

(٣) - انظر: الحجة للفارسي: ٣٤٥/٢، وشرح الهداية: ٢٠١/١، والإتحاف: ٤٤٣/١، واللسان: مادة: "ضعف" ٤٥/٩.

(٤) - إصلاح المنطق: ص ١٤٤، وانظر: اللسان: مادة "ضعف" ٤٥/٩، ومعاني القراءات: ص ٨٠.

وقد فَرَّقَ بعضهم<sup>(١)</sup> بينهما بأن «ضَعَّفَته» فيه: تكثير، مثل: «غَلَّقْتُ الأبواب وأَغْلَقْتُ الباب».

وقد قيل في المَخَفِّ أيضاً معنى: المبالغة؛ لأن المفاعلة من الواحد [تقتضي]<sup>(٢)</sup> ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقد حُكي عن أبي عمرو بن العلاء أن: «ضَاعَفْتُ» أَكْثَرَ مِنْ «ضَعَّفْتُ»<sup>(٤)</sup>، وحكى عن العرب أنها تقول: «ضَعَّفت درهمك»، أي: جعلته درهمين، و«ضَاعَفْتُهُ» أي: جعلته أكثر من ذلك، ولذلك يقرأ: ﴿يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup> بالثقل، وقرأ ما عداه بالتخفيف<sup>(٦)</sup>.

قلت: وهذا معنى قول من قال: «أن «ضَعَّفَ» لِمَا جُعِلَ مثليْن، و«ضَاعَفَ» لِمَا زيد عليه أكثر من ذلك»<sup>(٧)</sup>.

قوله: (يُضَاعَفُهُ) مفعول مُقَدَّم، لـ(ارْفَعْ)، و(في الحديد) متعلق به، قوله: (وهاهنا) عطفٌ على المجرور بـ(في)، أي: «ارْفَعْ يُضَاعَفُهُ هَاهُنَا»<sup>(٨)</sup>.

(١)- هو مكسي في الكشف: ٣٠٠/١، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، والتبيان: ١٦٣/١.

(٢)- في كلتا النسختين: "نقيض"، والمثبت يقتضيه للسياق.

(٣)- انظر: التبيان: ١٦٣/١، والكشف: ٣٠٠/١.

(٤)- حكاه عنه مكسي في: الكشف: ٣٠٠/١، وانظر: اللسان: مادة "ضعف" ٤٥/٩.

(٥)- سورة الأحزاب، الآية: ٣٠.

(٦)- انظر: الكشف: ٣٠٠/١، واللسان: مادة "ضعف" ٤٥/٩، وقرأ بالثقل كذلك ابن كثير، وابن عامر إلا أنهما يقرآن بكسر العين وبالنون، بدل الياء. انظر: التيسير: ص ١٤٥.

(٧)- قاله أبو حيان في: البحر: ٢٥٧/٢.

(٨)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٣/٢، وشرح شعله: ص ٢٩٢.

قوله: (سَمَا شُكْرُهُ) جملة فعلية مُستأنفة للثناء على الرَّفْع؛ لأنه هو المختار عند النحاة<sup>(١)</sup>، وغيرهم<sup>(٢)</sup>؛ لظهور وجهه وصحة معناه، بخلاف النصب فإن فيه تَكَلُّفاً تقدم تفسيره<sup>(٣)</sup>، أي: «ارتفع شُكْرُهُ»، والهاء في: (شُكْرُهُ) تعود على الرَّفْع المدلول عليه بـ(ارفع)، و(شُكْرُهُ) مصدر مضاف لمفعوله، وفاعله مُقدَّر، وهو ضمير القراء، أي: «سَمَا شُكْرُهُمْ إياه» فلَمَّا حُذِفَ الفاعل أُضِيفَ المصدر لمفعوله<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يكون: مضافاً لفاعله، على أن الرَّفْع نفسه «الشُّكْر»<sup>(٥)</sup> مبالغة.

ويجوز أن يكون: (هَاهُنَا) مَعْمُولاً لـ(سَمَا)، والتقدير: «وهاهنا سَمَا شُكْرُ الرَّفْع في يُضَاعَفُه، أو شُكْر رَفْع يُضَاعَفُه».

قوله: (وَالْعَيْنُ) مبتدأ، والضمير محذوف تقديره: / «والعين منه» أي: من [١/٤٤٨] (يُضَاعَفُه)، أو تكون: «أل» قائمة مقام الضمير، أي: «وعينه»<sup>(٦)</sup>.

وقوله: (فِي الْكُلِّ) أي: في جميع أَلْفَاظِهِ على اختلافها من كونها مَبْنِيَّةً للفاعل، أو للمفعول متصلة بضمير، وغير متصلة به.

و(فِي الْكُلِّ) متعلق بـ(تُقَلَّا)، و(تُقَلَّ) جملة فعلية في موضع الخبر<sup>(٧)</sup>، وأعاد الضمير من: (تُقَلَّ) مُذَكِّراً على لفظ العين؛ لأنها حَرَفٌ تَهَجِّي، فيجوز فيه التذكير والتأنيث، ثم ذَكَرَ بقية رمز القراءة في: (يُضَاعَفُه) مع ما ضُمَّ إليه من: (مُضَاعَفَة). فقال:

(١) - كأبي علي الفارسي، حيث قال: "والرفع أحسن منه"، يقصد النصب. انظر: الحجة: ٣٤٤/٢.

(٢) - انظر: معاني القراءات: ص ٨٠، الموضح: ٣٣٣/١.

(٣) - تقدم في ص ٦١٧.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

(٥) - في (ت): "شكر".

(٦) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٩٢.

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

٥١٧- كَمَا دَارَ وَأَقْصُرُ مَعَ مُضَعَّفَةٍ وَقُلْ عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السِّينِ حَيْثُ أَتَى انْجَلَا

قوله: (كَمَا دَارَ) متعلق بـ(تُقَلِّ) على أن الكاف على بابها من التشبيه، أي: «تُقَلِّ العين كدوره في القرآن»؛ فهو نعت لمصدر محذوف، تقديره: «تُقَلِّ تَثْقِيلًا صَحِيحًا كَصِحَّةِ دَوْرِهِ وَوُرُودِهِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ».

وقيل: بل هي بمعنى: «على»؛ وحينئذ تكون هي ومجرورها في موضع نصب على الحال من مرفوع: (تُقَلِّ)، أي: «تُقَلِّت العين حال كونها كائنة على دورها» أي: حال كونها دائرة، أي: متداولة من الرواة، يعني أنها مشهورة غير خافية على أهل الفن، واستشهد هذا القائل بقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي: «على ما هداكم»، وما مصدرية، أي: «على هدايته إياكم»<sup>(٢)</sup>.

والأول أولى لبقاء الحرف على معناه المُسْتَقَرِّ له، وفاعل: (دَارَ): ضمير يعود على: (العين)، وذَكَرَ ضميره لما تقدم في: (تُقَلِّ).

قوله: (وَأَقْصُرُ) مفعوله مُقَدَّرٌ، أي: «اقصر العين»، و(مَعَ مُضَعَّفَةٍ) حال من ذلك المفعول المحذوف، أي: «اقصرها كائنة مَعَ مُضَعَّفَةٍ فِي الْقَصْرِ مَعَ التَّضْعِيفِ الْمُتَقَدِّمِ»، ولا بد من هذه التكلفات التقديرية ليصح كلام الناظم - رحمه الله تعالى - و(مُضَعَّفَةٍ) مجرورة بـ(مَعَ) تقديرًا، وهي منصوبة على الحكاية.

ثم أمر الناظم - رحمه الله تعالى - بأن يقال: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين، حيث وَرَدَ في القرآن، وهو في موضعين:-

أحدهما: هذا وهو: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٩٨.

(٢)- قال بهذا القول الفاسي في اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

والثاني: في سورة القتال وهو: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> لِمَنْ رَمَزَ له بالهمزة في قوله: (انْجَلَا)، وهو نافع، فتعين لغيره فَتَحُهَا.

والفتح والكسر: لغتان فصيحتان حكاهما الفارسي<sup>(٢)</sup>، وغيره<sup>(٣)</sup>، إلا أنَّ الكسْر لا يكون إلا مَعَ بعض الضمائر، وهو «تاء الفاعل» كيف تَصَرَّفَتْ، نحو: «عَسَيْتَ يا زيد»، «عَسَيْتَ يا هند»، «عَسَيْتَما»، «عَسَيْتُم»، «عَسَيْتَن»، و«نا» التي للمتكلم، نحو: «عَسَيْنَا» و«نُونُ الإناث»، نحو: «النِّسْوَةُ عَسَيْنَ»، فلو كان المضمر غير ذلك وَجَبَ الفتح كالظاهر نحو: «زيد عَسَى أَنْ يَقُومَ»<sup>(٤)</sup>.

وإنما قلنا ذلك لأن أبا شامة قال: / «قال أبو بكر الأذفوي»<sup>(٥)</sup>: هو لغة أهل الحجاز، يَكْسِرُونَهَا مَعَ المضمر خاصة، والفتح هو الأصل، وقال: أبو علي و[غيره]<sup>(٦)</sup> هما لغتان. انتهى<sup>(٧)</sup>.

فقوله: «مَعَ المضمر» ليس على إطلاقه بل ذلك المضمر مُقَيَّد بما ذكرته لك، ثم ظاهر نَقْلُهُ عن الفارسي، وغيره «أَنَّهُمَا لغتان» أن ذلك لا يَتَقَيَّدُ بالمضمر.

وقد نصَّ الفارسي على المسألة، فقال: «ووجه الكسر قول العرب: هو عَسٍ بكذا، مثل: «حَرٍ، وشَجٍ»، فقد جاء: «فَعَلَ، وفَعِلَ» في: «نَعَمَ ونَعِمَ»، فكذلك: «عَسَيْتُ وعَسَيْتُ».

(١) - سورة محمد، الآية: ٢٢.

(٢) - انظر: الحجة: ٣٥٠/٢.

(٣) - كابن زنجلة في الحجة: ص ١٣٩، ومكي في الكشف: ٣٠٣/١، والقرطبي في تفسيره: ٢٤١/٣.

(٤) - نصَّ على هذا أبو حيان في البحر: ٢٦٤/٢، والمهدوي في شرح الهداية: ٢٠١/١، وانظر: شرح ابن عقيل: ٣١٦/١، وشرح التصريح: ٢٩٢/١.

(٥) - هو: محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأذفوي المصري، مقرر مفسر ثقة، عرض على: المظفر بن أحمد، ولزم أبا جعفر النحاس، وروى عنه محمد بن الحسين بن النعمان، والحسن بن سليمان، وأذفو: مدينة قريية من أسوان، ت: ٣٨٨. انظر: معرفة القراء: ٦٧٥/٢، وغاية النهاية: ١٩٨/٢.

(٦) - في كلتا النسختين: "غير"، والمثبت من إبراز المعاني: ٣٦٣/٢.

(٧) - إبراز المعاني: ٣٦٣/٢، وانظر: الحجة للفارسي: ٣٥٠/٢.

فإن أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهرٍ؛ فقياس: «عَسَيْتُمْ» - أي: بالكسر - أن يقال: «عَسِيَ زيدٌ»، مثل: «رَضِيَ زيدٌ»، فإن قيل: فهو القياس، وإن لم يُقَلَّ فسائغ أن يؤخذ باللغتين، فتستعمل إحداهما موضع الأخرى كما فعل ذلك في غيره». انتهى<sup>(١)</sup>.

فظاهر هذه العبارة أنه يجوز كسر «سينها» مع الظاهر بطريق القياس على المضمر، وغيره من النحاة يَمْنَعُ ذلك حتى مع المضمر مطلقاً<sup>(٢)</sup>، وليس منعه ذلك مطلقاً بمُسلَّم؛ لثبوته متواتراً فيما ذكرناه.

ثم ظاهر قوله: «قول العرب: عَسَ»: أنه مَسْمُوعٌ مِنَ الْعَرَبِ اسم فاعلها، وكذلك حكاه أبو البقاء أيضاً عن ابن الأعرابي<sup>(٣)</sup>، وهذا مُشْكِلٌ؛ فإن النحاة نَصَّوْا على أن: «عَسَى» وأخواتها لا تتصرف؛ إلا «كاد وأوشك»<sup>(٤)</sup>.

ووجه الفتح للباقيين: واضح، فإن الفعل قياسه أن لا يختلف حاله بالنسبة إلى إسناده إلى ظاهر، أو مضمر؛ في فتح عينه وكسرها، نحو: «رَمَى» عَيْنُهُ مفتوحة أبداً، نحو: «رَمَى زيدٌ»، و«رَمَيْتُ»، و«رَمَيْتُمْ»، و«قَضَى زيدٌ»، و«قَضَيْتُ»، و«قَضَيْتُمْ»<sup>(٥)</sup>.

قوله: (عَسَيْتُمْ) مبتدأ، و(انجلا) خبره، و(بكسر) السين حال من فاعل: (انجلا)، أي: «انجلا مُلتَبِساً بِكَسْرِ السَّيْنِ مِنْهُ»، أو «بكسر سينه»، و(حيث أتى)

(١) - الحجة - بتصرف واختصار - : ٣٥٠/٢.

(٢) - منهم: الزجاج في معانيه: ٣٢٦/١، ونقل النحاس عن ابن السكيت قوله: "عَسَيْتَ بالفتح لغة رديئة". إعراب القرآن للنحاس: ١٢٢/١، وضعف أبو عبيد وأبو حاتم قراءة الكسر. انظر: تفسير القرطبي: ٢٤١/٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٣٩، وفتح الوصيد: ٧٢٨/٢، ومعاني القراءات: ص ٨٠، والموضح: ٣٣٥/١، وأوضح المسالك: ٢٩٠/١.

(٣) - قال أبو البقاء: "واسم الفاعل عَسٍ مثل عم، حكاه ابن الأعرابي". التبيان: ١٦٤/١.

(٤) - انظر: شرح ابن عقيل: ٣١٣/١-٣١٥، وشرح التصريح: ٢٩٠/١-٢٩١.

(٥) - انظر: الكشف: ٣٠٣/١، وشرح الهداية: ٢٠٢/١.

ظرف لـ (انجلاً) أي: ظَهَرَ أَمْرُهُ، واتضح مُلْتَبِساً بِكَسْرِ سِينِهِ فِي أَيِّ مَكَانٍ وَرَدَ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(١)</sup>، وقد عرفت أنه موضعان.

ويجوز أن يكون: (عَسَيْتُمْ) مفعولاً بـ (قُلْ) مُضْمَناً معني: «اقْرَأْ، واثُلْ»<sup>(٢)</sup>، أي: «اقْرَأْ عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السَّيْنِ»، فـ (بِكَسْرِ السَّيْنِ) متعلق بـ (قُلْ).

ويجوز أن يكون: حالاً كما تقدم، أي: «اقْرَأْ عَسَيْتُمْ مُلْتَبِساً بِكَسْرِ السَّيْنِ»، و(حَيْثُ أَتَى) معمول لـ (قُلْ): أي: «اقْرَأْهُ كَذَلِكَ حَيْثُ وَرَدَ»، و(انجلاً) على هذا مُسْتَأْنَفٌ.

ويجوز أن يكون: (حَيْثُ أَتَى) منصوباً بـ (انجلاً)، وعلى الإعراب الأول تكون الجملة من قوله: (عَسَيْتُمْ انجلاً بِكَسْرِ السَّيْنِ حَيْثُ أَتَى) في محل نصب بـ (قُلْ)، أي: «قُلْ هَذَا اللَّفْظَ لَتَسْتَفِيدَ مِنْهُ هَذَا الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ».

## ٥١٨ - دِفَاعُ بِهَا وَالْحَجَّ فَتَحَ وَسَاكِنٌ وَقَصَرَ خُصُوصاً غَرْفَةً ضَمَّ ذُو وَلَا

أَخْبَرَ عَمَّنْ رَمَزَ لَهُ بِالْحَاءِ الْمُعْجَمِ مِنْ: (خُصُوصاً)، وَهُمْ الْقُرَّاءُ كُلُّهُمْ مَا عَدَا نَافِعاً قَرَعُوا / هُنَا، وَفِي سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> بَفَتْحِ الدَّالِّ وَسُكُونِ الْفَاءِ، وَالْقَصْرُ أَي: حَذْفُ الْأَلْفِ مِنْ: ﴿دِفَاعٌ﴾ الَّذِي هُوَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

وَكَانَ فِي غُنْيَةٍ عَنْ تَنْصِيصِهِ عَلَى الْقَصْرِ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ الْمَدُّ، وَهُوَ: الْإِيتْيَانُ بِالْأَلْفِ مَعَ سُكُونِ الْفَاءِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ تَمَامَ التَّقْيِيدِ<sup>(٤)</sup>.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٢.

(٢) - في (ت): "أو اثل".

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٢٥١، وسورة الحج، الآية: ٤٠.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٤/٢.



ثم أَخْبِرَ عَمَّنْ رمز له بالذال المعجمة من: (ذُو وَلَا)، وهم الكوفيون، وابن عامر أنهم قرءوا: ﴿إِلَّا مَنْ أَغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾<sup>(١)</sup> بِضَمِّ غَيْنٍ: ﴿غُرْفَةً﴾، فتعيّن لغيرهم فتحها.

والوجه في قراءة: ﴿دَفَعُ﴾: مَصْدَر: «دَفَعَ، يَدْفَعُ»، كقولهم: «رَفَعَ رَفْعًا»، و«جَمَعَ جَمْعًا»<sup>(٢)</sup>.

والوجه في قراءة: ﴿دَفَاعُ﴾ تَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:

أحدهما: أنه مَصْدَر: «دَفَعَ» الثلاثي أيضاً، فيكون<sup>(٣)</sup> كقولهم: «كَتَبَ كِتَابًا»، و«جَمَعَ جَمَاحًا»، و«جَهَرَ جِهَارًا»، فعلى هذا تَتَّحِدُ القراءتان<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنه مَصْدَر: «دَفَعَ» كـ«الْقِتَالِ لِقَاتِلٍ»<sup>(٥)</sup>، و«الضَّرَابِ لِضَارِبٍ»<sup>(٦)</sup>، والمفاعلة هنا بمعنى: المجرد<sup>(٧)</sup> ليس إلا؛ إذ المشاركة هنا مستحيلة فإن الله يَدْفَعُ ولا يُدْفَعُ<sup>(٨)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

(٢) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٥، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٠، والكشف: ٣٠٥/١، وشرح الهداية: ٢٠٣/١، والإتحاف: ٤٤٦/١.

(٣) - "فيكون" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤١، والكشف: ٣٠٤/١، وشرح الهداية: ٢٠٢/١، وكشف المشكلات: ٢٩٥/١، والإتحاف: ٤٤٦/١، والموضح: ٣٣٦/١.

(٥) - في الأصل "كقاتل"، والمثبت من (ت).

(٦) - في الأصل "كضارب"، والمثبت من (ت).

(٧) - أي: "فعل" المجرد، قاله أبو عبيد، انظر قوله في: إعراب القرآن للنحاس: ١٢٤/١، وتفسير القرطبي: ٢٥٦/٣، والكشف: ٣٠٥/١.

(٨) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤١، والكشف: ٣٠٤/١، وشرح الهداية: ٢٠٢/١، وكشف المشكلات: ٢٩٥/١، والإتحاف: ٤٤٦/١، والموضح: ٣٣٦/١.

وقد جَمَعَ أَبُو ذُوَيْبٍ<sup>(١)</sup> بين اللغتين فقال<sup>(٢)</sup>:

وَلَقَدْ حَرَصْتُ بِأَنْ أُدَافِعَ عَنْهُمْ وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ.

وقد اختلفَ في نَفْسِ الفعل في سورة الحج، وهو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾<sup>(٣)</sup> فَقُرِئَ: ﴿يُدْفَعُ، وَيُدَافِعُ﴾<sup>(٤)</sup>، إلا أن منهم مَنْ قرأ هنا ﴿دَفَعَ﴾ وفي الحج ﴿يُدَافِعُ﴾ فخالف أصله، ونحن نُبَيِّنُ مَنْ وافقَ أصله، وَمَنْ خالفه لِمَزِيدِ الفائدة، فنقول: أما القراء فقد انقسموا في ذلك على ثلاثة أقسام:

الأول: نافع وَحْدَهُ فإنه قرأ هنا وفي الحج: ﴿دَفَاعُ﴾، وقرأ: ﴿يُدَافِعُ﴾، فهو جَارٍ على أصله.

الثاني: أبو عمرو وابن كثير فإنهما قرءا هنا ﴿دَفَعُ﴾، وفي الحج: ﴿يُدْفَعُ﴾، و﴿دَفَعُ﴾ فهما على أصلهما أيضاً.

الثالث: الباقون فإنهم قرءوا هنا، وفي الحج: ﴿دَفَعُ﴾، وقرءوا:<sup>(٥)</sup> ﴿يُدَافِعُ﴾ فقد خالفوا أصولهم.

(١) - هو: خويلد بن خالد بن محرز الهذلي، من بني مضر، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، اشترك في الغزو والفتح أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه، أشهر شعره قصيدة رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد، ت: ٢٧هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٤٧٢، والأعلام: ٣٢٥/٢.

(٢) - البيت في: ديوان الهذليين: ص ٢، واللسان: مادة "حرص" ٨٧/٤، والبحر: ٢٧٨/٢، والحجة للفارسي: ٣٥٣/٢، وشرح الهداية: ٢٠٣/١، وفتح الوصيد: ٧٢٨/٢.

(٣) - سورة الحج، الآية: ٣٨.

(٤) - ذكر الناظم الخلاف في هذا الفعل في سورة الحج، حيث قال:

(وَيُدْفَعُ حَقٌّ بَيْنَ فَتْحِيهِ سَاكِنٌ يُدَافِعُ.....)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٨٩٨)، فرش سورة الحج.

(٥) - ما بين المعكوفتين غير موجود في النسختين، وما أثبتته يقتضيه السياق.

هذا كله إن قلنا: إن ﴿دَفَاعٌ﴾ مصدر: «دَافَع»، وأما إذا قلنا: إنه مصدر: «دَفَعَ» الثلاثي كـ«الْقِتَالِ، والضَّرَابِ، لَضَرْبٍ، وَقَتْلٍ»، فالمسألة واضحة، وكلهم جَارُونَ على أَصْلٍ واحد. والله اعلم.

والوجه في قراءتي: ﴿غُرْفَةٌ﴾، و﴿غَرَفَةٌ﴾: أنهما لغتان بمعنى واحد، وهما بمعنى: «الاعتراف»<sup>(١)</sup>، أي: أنهما: اسما مصدر وهو: «الاعتراف»، أو مصدران لـ﴿أَعْتَرَفَ﴾ على حذف الزوائد، كـ«العطاء» بمعنى: «الإعطاء».

وقيل: هما بمعنى: «المُعْتَرَف»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: المفتوح: مَصْدَرٌ دَالٌّ على الْوَحْدَةِ<sup>(٣)</sup>، والمضموم: بمعنى: المفعول<sup>(٤)</sup>.

فإذا قيل: إن كليهما مَصْدَرٌ؛ فالمفعول حينئذٍ محذوف، والتقدير: «إلا من اعترف الماء اعترافاً»<sup>(٥)</sup>.

وإذا قيل: أنهما بمعنى: «المُعْتَرَف» فهو المفعول، ولا حاجة إلى تقدير: مفعول، وكذا إذا قيل: بأن المفتوح: مصدر فنُقَدِّرُ له مفعولاً، / وبأن المضموم بمعنى: «المُعْتَرَف» فلا يحتاج إلى تقدير مفعول.

(١) - انظر: معاني القراءات: ص ٨٢، والتبيان: ١/١٦٧، واللسان: مادة "غرف" ١١/٣٧.

(٢) - انظر: الكشف: ١/٣٠٤، والبحر: ٢/٢٦٩، وتفسير القرطبي: ٣/٢٥٠.

(٣) - أي: الفَعْلَةُ، والمرَّةُ، نحو "ضربتُ ضَرْبَةً". انظر: البحر: ٢/٢٦٩، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٠.

(٤) - قاله القراء، نُقِلَ قوله في معاني القراءات: ص ٨٢، وانظر: البحر: ٢/٢٦٩، وفتح الوصيد: ٢/٧٢٩، والإتحاف: ١/٤٤٦، ومعناه: أي اسم للْقَدَرِ الْمُعْتَرَفِ من الماء، كالأكلة للقدر الذي يؤكل. انظر: البحر: ٢/٢٦٩، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٠.

(٥) - انظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٥١، وشرح الهداية: ١/٢٠٢، والمحزر: ٢/٢٦٣.

وَرَجَّحَ أَبُو عَلِيٍّ قِرَاءَةَ: الضَّمِّ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَفْتُوحَ عِنْدَهُ مَصْدَرٌ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا كَانَ مَصْدَرًا كَانَ عَلَى غَيْرِ الصَّدْرِ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ؛ إِذْ لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْمَفْتُوحَ بِمَعْنَى: الْمَفْعُولِ أَيْضًا<sup>(٢)</sup>.

وَقَدَّمَ تَرْجُمَةً: (دِفَاعٌ): عَلَى تَرْجُمَةٍ: (غَرْفَةٌ)، وَهِيَ بَعْدُهَا فِي التَّرْتِيبِ بِحَسَبِ مَا تَأْتِي لَهُ<sup>(٣)</sup>.

وَكُلٌّ مِنْ: «دَفْعٌ، وَدِفَاعٌ» مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَصْرُوحٌ بِهِ بَعْدَهُمَا، وَهُوَ: ﴿الْأَنَاسَ﴾، وَ﴿بَعْضَهُمْ﴾ بَدَلٌ<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (دِفَاعٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(بِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ بَيَانٌ، أَيْ: «أَعْنِي بِهَا»، وَالضَّمِيرُ لِلْبَقَرَةِ، (وَالْحَجَّ) عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ<sup>(٥)</sup>، كَقَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ.

(١) - نقل ترجيح أبي عليّ المشار إليه أبو حيان في البحر: ٢/٢٧٥، وابن عطية في المحرر: ٢/٢٦٣، وليس في الحجة إشارة إلى هذا. انظر: الحجة: ٢/٣٥١.

(٢) - انظر: البحر: ٢/٢٧٥، والمحرر: ٢/٢٦٣.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٤، والسراج: ص ١٦٤.

(٤) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٩٢، والتبيان: ١/١٦٧، وكشف المشكلات: ١/٢٩٥.

(٥) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٩٣.

(٦) - البيت بلا نسبة في: الكتاب: ٢/٣٩٢، والإنصاف: ٢/٤، وشرح الأشموني: ٢/٣٩٤، وشرح أبيات سيبويه: ٢/١٤٥، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٢٠، والدرر اللوامع: ١/٢٢٨، ٢/٤٦٠، وشرح المفصل: ٣/٧٨ وإبراز المعاني: ٣/٦٠.

وهي مسألة خلاف<sup>(١)</sup>، وستأتي - إن شاء الله تعالى - مستوفاة في قوله تعالى:  
﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فَتَحَّ) يجوز أن يكون خبر المبتدأ، على حذف مضاف، تقديره: «ذو فَتَحَّ»، و(سَاكِنٌ) معطوف على ذلك المحذوف، و(قَصْرٌ) عَطْفٌ على: (فَتَحَّ) بحذف المضاف، أي: «وَذُو قَصْرٍ»، ولا يحتاج إلى تقدير المضاف قبل: (سَاكِنٍ)؛ لأنه صادق على المبتدأ؛ بخلاف «الفتح، والقصر» فإنهما ليسا صادقين على المبتدأ، ولو قيل: بأن (سَاكِنٌ) بمعنى: «سُكُونٌ»؛ لتوافق العواطف كأنه قيل: «ذو فتح وذو سكون وقصر»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو شامة: «وأراد ذو فتح وقصر، ولهذا توسط بينهما، قوله: (وساكين)، فكأنه قال: مفتوح ساكن مقصور». انتهى<sup>(٤)</sup>.

وهذا جنوح منه إلى ما قدمته من أن الساكن لا يحتاج فيه إلى تأويل لصدقه على المبتدأ والخير<sup>(٥)</sup>.

ويجوز أن يكون: (فَتَحَّ) مبتدأ، وخبره مُقَدَّرٌ قَبْلَهُ، تقديره: «دِفَاعٌ فيه فتح»، وحينئذٍ لا يحتاج إلى حذف مضاف قبل: (فَتَحَّ)؛ لأن الفتح يَصْدُقُ أنه فيه، وكذا

(١) - وهذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الخلاف عند شرح قول الناظم:

(وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَغْفَرُ بُنُونَهُ وَلَا ضَمٌّ وَأكْسِرُ فَأَهُ حِينَ ظَلَّلَا)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٦)، انظر: ص ٢٢٧ من هذه الرسالة.

(٢) - سورة النساء، الآية: ١، وعند قراءة حمزة بجر "الأرحام"، حيث قال الناظم:

(.....) وَحَمَزَةُ وَالْأَرْحَامَ بِالْخَفْضِ جَمَلًا

متن الشاطبية من البيت رقم: (٥٨٧) فرش سورة النساء.

(٣) - انظر: كثر الجعري (خ): ٣٦٤، وشرح شعله: ص ٢٩٣.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٦٤/٢.

(٥) - "والخير" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

القصر، ويجوز حينئذ أن يرتفع: (فَتَحَ) بالفاعلية بذلك الجار المقدر على أن يكون الجار وحده هو الجار، وهو أولى.

قوله: (خُصُوصاً) مَصْدَرٌ منصوب بفعلٍ مُقَدَّر تقديره: «خَصَّ ذلك بهاتين السورتين خُصُوصاً»<sup>(١)</sup>.

قوله: (غَرْفَةً) مفعول مُقَدَّم، و(ذُو) فاعل بـ(ضَمَّ)، أي: «ضَمَّ ذُو وَلَا غَرْفَةً»، أي: «غين غَرْفَةً» على حذف مُضَاف، أو بمعنى: «أوقع فيه الضَمَّ»<sup>(٢)</sup>.

و(وَلَا) مفتوح الواو بمعنى: النَّصْرُ يشير إلى أن هذه القراءة منصورة لظهور معناها، وهو مَمْدُود فَقْصِرَ كما قُصِرَ على حَدِّ قوله: (أَجْذَمَ العَلا)<sup>(٣)</sup>، ولو قُرِئ بالكسر بمعنى: «ذو متابعة»، يعني: أنه منقول عن الأئمة<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

/ ٥١٩ - وَلَا بَيَّعَ نَوَّهَ وَلَا خُلَّةً وَلَا شَفَاعَةَ وَارْفَعَهُنَّ ذَا أُسْوَةٍ تَلَا [٤٥٠/١]

أمر بتنوين: ﴿بَيَّعَ﴾، و﴿خُلَّةً﴾، و﴿شَفَاعَةَ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَا بَيَّعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةً وَلَا شَفَاعَةَ﴾<sup>(٥)</sup> ويرفعهن لمن رمز له بالذال المعجمة والهمزة<sup>(٦)</sup> من قوله: (ذَا أُسْوَةٍ)، وهم الكوفيون وابن عامر ونافع، فتعين للباقيين - وهما: ابن كثير وأبو عمرو - عَدَمُ التنوين في الثلاثة والفتح.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٦٤/٢، وشرح شذوذا: ص ٢٩٣.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٥/٢، كثر الجعري (خ): ٣٦٤.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤)، وانظر: ص.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٦٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٠٥/٢.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.

(٦) - "الهمزة" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

وعبارة الناظم تعطي أُنْها: «نصب» لأنه لفظ بالرفع وضدّه عنده «النصب»، وليس الأمر كذلك لأن قراءة هذين الإمامين: «فتح»، لا نصب، فتجوز الناظم في ذلك<sup>(١)</sup> وتقدّمت له نظائر<sup>(٢)</sup>.

وقد أغنانا ما قدمناه في توجيه قراءتي: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ﴾<sup>(٣)</sup> عن توجيه قراءتي هذه الكلم الثلاثة<sup>(٤)</sup>، غير أن الرفع هناك في الاثنين الأولين فقط، والرفع هنا في الثلاثة المذكورة، والنفي هناك على غير حقيقته؛ إذ المراد به النهي، وهو هنا على حقيقته فإنه إخبارٌ حقيقة؛ لعدم المقتضى لتأويله بالنهي هنا بخلافه ثمة، ومن رَفَعَ هناك فَتَحَ هنا، ومن رفع هنا فتح هناك، فإن الذي رفع هناك ابن كثير وأبو عمرو، وهما: هنا يفتحان، وكذا العكس عند الباقيين.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٥/٢، والسراج: ص ١٦٤.

(٢) - منها ما تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالرَّفْعِ نَوَّةٌ فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا حَقًّا وَزَانَ مُحَمَّلًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٥)، فرش سورة البقرة.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٤) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالرَّفْعِ نَوَّةٌ فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا حَقًّا وَزَانَ مُحَمَّلًا).

متن لشاطبية، البيت رقم: (٥٠٥)، فرش سورة البقرة، وخلاصة التوجيه: "قراءة ابن كثير وأبي عمرو على أن (لا) نافية للجنس تعمل عمل (إن) فتنصب المبتدأ، وهو: ﴿بَيْعٌ﴾، ويسمى اسمها، وترفع الخبر، وهو: ﴿فِيهِ﴾، ويسمى خبرها.

وقراءة الباقيين على أن (لا) بمعنى (ليس)، فارتفع ما بعدها على أنه اسمها، وخبرها: ﴿فِيهِ﴾. أو تكون (لا) ملغاة لا عمل لها، فيرتفع ما بعدها على الابتداء. انظر: الكشف: ٣٠٥/١، وشرح الهداية: ٢٠٣/١، وتفسير القرطبي: ٢٦٧/٣.

قال أبو عبد الله: «والنفي في القراءتين يراد به الاستغراق، غير أن الاستغراق في القراءة بالتنوين والرفع يُفهم من خارج اللفظ، وفي القراءة بالفتح وترك التنوين يُفهم من اللفظ». انتهى<sup>(١)</sup>.

وهذا بناء منه - كما قدمناه في: (فَلَا رَفْتُ.....)<sup>(٢)</sup> - على أن «لا» العاملة عمل ليس لا تفيد العموم، وأن النافية للجنس تفيدة، وأن الليسية لنفي الوحدة، وتقدم أن هذا غير المختار عند المحققين<sup>(٣)</sup>.

ثم اعلم أن قوله فيه تجوز؛ يجوز أن يكون خبراً لـ«لا» سواء كانت العاملة عمل «ليس»، أم العاملة عمل «إن»، ويكون خبر الأخيرين محذوفاً، وحينئذ يكون كل منهما جملة مستقلة، وإن جعلت «لا» الثانية والثالثة ملغاة في قراءة الرفع كان الكلام جملة واحدة، وتقرير ذلك كله مأخوذ من ما تقدم وفيه كفاية.

قوله: (وَلَا يَبْعَ نَوْنُهُ): يجوز فيه وجهان:

أظهرهما: أن المسألة من الاشتغال كقولك: «زيداً أكرمته، أي: أكرم زيداً أكرمته»، وهذا هو المختار لمكان الأمر<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنه في موضع رفع بالابتداء، والجملة الأمرية بعده خبره، وهو مرجوح، وإن لم يكن فيه إضمار<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وَلَا خُلَّةٌ، وَلَا شَفَاعَةٌ) معطوفان على الهاء في: (نَوْنُهُ) أي: وَتَوْنٌ أيضاً هذين الحرفين، (وَأَرْفَعُهُنَّ): أي: ارفع الثلاثة.

(١) - اللآلئ الفريدة: ٦٠٦/٢.

(٢) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٥٠٥).

(٣) - تقدم في ص ٥٣٢ من هذه الرسالة.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٦/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٦٥.

(٥) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٦٥، وشرح شعلة: ص ٢٩٤.



قوله: (ذَا أُسْوَةٌ) نُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ: (ارْفَعُهُنَّ)، أي: «حال كونك صَاحِبَ أُسْوَةٍ وَمَتَابِعَةٍ»<sup>(١)</sup>.

قوله: (تَلَا) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ فِي مَوْضِعِ النِّعْتِ، نِعْتًا / لـ (ذَا أُسْوَةٍ)، و(تَلَا): بمعنى: [٥٠/ب] «تَبَعَ مَنْ قَبْلَهُ»، أي: صاحب أسوة بمعنى: تَأَسَّ، وهو الاتِّبَاعُ تَالِيًا، أي: تَابِعًا مَنْ قَبْلَكَ فِي نَقْلِ ذَلِكَ عَنِ الْأُئِمَّةِ الْقُرَاءِ، والتَّاءُ فِي: (تَلَا) رَمَزَ مَكْرَرٌ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الدَّوْرِي لِلْكَسَائِي، وهو مندرج في الكوفيين<sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر أن هؤلاء الذين نَوَّتُوا وَرَفَعُوا هذه الأسماء الثلاثة نَوَّتُوا وَرَفَعُوا أَيْضًا كلمات أخر فقال:

٥٢٠- وَلَا لَعُوَ لَا تَأْثِيمَ لَا يَبِيعَ مَعْ وَلَا خِلَالَ يَابِرَاهِيمَ وَالطُّورِ وَصَلَا

أي: (وَلَا لَعُوَ) نَوَّته، و(لَا تَأْثِيمَ)، و(لَا يَبِيعَ مَعْ وَلَا خِلَالَ)، و(وَارْفَعُهُنَّ أَيْضًا) لِمَنْ تَقْدَمَ ذِكْرُهُمْ، وهم ابن عامر، والكوفيون، ونافع، وقوله: ﴿لَا لَعُوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ فِي الطُّورِ<sup>(٣)</sup>، و﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ فِي إِبْرَاهِيمَ<sup>(٤)</sup>.

وكان ينبغي أن يُقَدِّمَ ترجمة كلمتي: إبراهيم على ترجمة كلمتي الطور؛ لأنها قبلها في الترتيب القرآني لا سيما مع قوله: (يَابِرَاهِيمَ وَالطُّورِ)؛ لكنه لما رأى أَمْنَ الإِلْبَاسِ لَمْ يَبَالِ بِأَيِّهِمَا بَدَأَ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ: ﴿لَا لَعُوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ فِي الطُّورِ، و﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ فِي إِبْرَاهِيمَ، وما فَعَلَهُ قَرِيبٌ مِنَ اللَّفِّ وَالتَّنْشُرِ؛ إِلَّا أَنَّهُ

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٦/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٤.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٧٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٤.

(٣)- الآية: ٢٣.

(٤)- الآية: ٣١.

أَعْطَى الثاني لِمَا بعده فَإِنْ قوله: (لَا يَبِّعَ ... وَلَا خِلَالَ) مِمَّا فِي إِبْرَاهِيمَ، وَهَذَا أَحَدَ طَرِيقِي اللَّفِّ وَالنَّشْرِ<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَلَا لَغَوَ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى قوله: (وَلَا يَبِّعَ نَوْنُهُ)، أَي: وَنَوْنُ هَذِهِ الْكَلِمِ أَيْضًا وَارْفَعُهُنَّ.

قوله: (لَا تَأْتِيْمَ) مَعْطُوفٌ حُذِفَ مِنْهُ عَاطِفُهُ، أَي: «وَلَا تَأْتِيْمَ»، وَكَذَا قوله: (لَا يَبِّعَ)، أَي: «وَلَا يَبِّعَ».

قوله: (مَعَ وَلَا خِلَالَ) حَالٌ مِنْ: (لَا يَبِّعَ)؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَصَاحِبُ لَهُ فِي سُورَتِهِ؛ فَتَخْتَصُّ الْحَالُ بِهِ لِهَذِهِ الْقَرِينَةِ.

قوله: (بِإِبْرَاهِيمَ) حَالٌ مِنْ قوله: (لَا يَبِّعَ) مَعَ مَا صَاحِبِهِ، أَي: «حَالُ كَوْنِهِمَا بِإِبْرَاهِيمَ»، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ ظَرْفِيَّةً، وَالْعَامِلُ فِيهَا مُقَدَّرٌ، أَي: «أَعْنِي فِي إِبْرَاهِيمَ».

قوله: (وَالطُّورَ) عَظْفٌ عَلَى: (بِإِبْرَاهِيمَ) مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى؛ كَأَنَّهُ قَالَ: «وَلَا لَغَوَ وَلَا تَأْتِيْمَ كَاتِنِينَ بِالطُّورِ».

قوله: (وُصِّلًا) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَلْفُ: لِلْإِطْلَاقِ، أَي: «وَصِّلْ لَهُمْ ذَلِكَ، وَهُوَ الرَّفْعُ وَالتَّنْوِينُ»، وَأَنْ تَكُونَ: لِلتَّشْنِيعِ عَائِدَةً عَلَى السُّورَتَيْنِ بِاعْتِبَارِ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْكَلِمِ فَإِنْ كُلًّا مِنَ السُّورَتَيْنِ اشْتَمَلَتْ عَلَى كَلِمَتَيْنِ جَرَى فِيهِمَا الْخِلَافُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ فِي هَذَا الْبَيْتِ: «وَحُكْمٌ لَا لَغَوَ وَلَا تَأْتِيْمَ وَلَا بَيْعَ [كَائِنًا مَعَ وَلَا خِلَالَ]<sup>(٢)</sup> كَائِنَةً هَذِهِ كُلُّهَا بِإِبْرَاهِيمَ وَالطُّورِ وَصِّلْ لَهُمْ» فَتَكُونُ «حُكْمٌ»: مُبْتَدَأٌ، ثُمَّ حُذِفَ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَ«وُصِّلَ»: خَبَرٌ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأَ الْمَقْدَّرَ، وَ«الْحُكْمُ»: هُوَ مَا تَقْدُمُ مِنَ الرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ.

(١) - اللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ: ٧٠٥/٢. وَقَدْ سَبَقَ تَعْرِيفُ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ وَذَكَرَ أَقْسَامَهُ، انْظُرْ: ص ١٨٦.

(٢) - مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ت).

وَقَدَّرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ذَلِكَ الْمُضَافَ الْمَحذُوفَ لَفْظَ: «إِعْرَابٌ»، وجعل تقديره:

«وإعراب لا لغو ولا تأثيم / ولا بيع كائناً مع ولا خلال كائنة بإبراهيم والطور وُصِّلَ [٤٥١/أ] لهم.

قال: «وَقَدَّرَ الْمَحذُوفَ الْمَذْكُورَ بِمَا ذُكِرَ لِمَا يَحْصُلُ فِي ضِمْنِهِ مِنْ مَعْنَى الرِّفْعِ وَالتَّنْوِينِ، وَلِيَكُونَ عَامِلاً فِي الْحَالِ الْأَوَّلِيِّ». انتهى<sup>(١)</sup>.

قلت: يعنى أن الإعراب عبارة عما يحصل في آخر الكلمة من الحركة، أو ما ناب مَنَابَهَا، هذا عند مَنْ يجعل الإعراب أمراً لفظياً، وأما مَنْ يجعل الإعراب معنوياً فهو عنده تغير الآخر بشروط مذكورة في غير هذا الموضع، وعلى التقديرين فالإعراب غير شامل للتونين، فكيف يقول لِمَا يَحْصُلُ فِي ضِمْنِهِ مِنْ مَعْنَى الرِّفْعِ وَالتَّنْوِينِ؟.

أما الرفع: فَمُسَلَّمٌ، وأما التونين: فلا يدخل تحت الإعراب، بدليل وجود الإعراب بدون التونين كغير المنصَّرف، والمخلى بـ«أل»، والمضاف.

فلذلك قَدَّرْتُهُ أَنَا بـ«حُكْمٍ» الذي يَشْمَلُ النوعين، وعنيت بـ«الحكم» ما قدمته لك من الرِّفْعِ وَالتَّنْوِينِ.

وقوله: «وَلِيَكُونَ عَامِلاً فِي الْحَالِ الْأَوَّلِيِّ» يعنى: «بالحال الأولي»: «كائناً مع ولا خلال»، وذلك لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والحال لا تأتي من المبتدأ؛ لأن عامله أمر معنوي وهو الابتداء.

[ويعني بالحال الثانية قوله]<sup>(٢)</sup>: «كائنة بإبراهيم» فإن العامل في هذه هو العامل في قوله: «مَعْ وَلَا خِلَالٌ»، والتركيب المشكل لا يجئ إعرابه إلا مشكلاً، وكلام الناظم من ذلك، وهو معذور فإنه سلك طريقاً ضيقاً.

(١) - اللآلي الفريدة: ٦٠٦/٢.

(٢) - ما بين المعكوفتين عبارته في الأصل هكذا: "ويجيء من الحال الثانية وهي قوله"، والمثبت من (ت) لصحته.

## ٥٢١- وَمَدُّ أَنَا فِي الْوَصْلِ مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ وَفَتْحِ أَتَى وَالْخُلْفِ فِي الْكَسْرِ بُجَلًا

أخبر عَمَّن رمز له بالهمزة من: (أتى)، وهو نافع أنه: يقرأ: بِمَدٍّ ﴿أَنَا﴾ في الوصل، أي: بإثبات الألف حالة الوصل دون الوقف إذا وَقَعَ: ﴿أَنَا﴾ قبل همزة قطع مَضْمُومَةٍ، أو مفتوحة بلا خلاف، وقبل الهمزة المكسورة بخلافٍ عن [قالون]<sup>(١)</sup> فقط.

وأما [ورش]<sup>(٢)</sup> فإنه لا يَمُدُّه بلا خلاف كغيره، وتعين لمن لم يذكره في التوجيهين: القراءة بالقصر في الوصل بلا خلاف.

وقوله: (في الوصل) فيه تنبيه على أن الوقف ليس محلّ خلاف؛ لكن لم يُبَيِّنْ ما<sup>(٣)</sup> حُكْمُهُ؟.

وحكمه: أن ألفه تَثْبُت عند الجميع<sup>(٤)</sup>، ولم يذكره لأنه محل وفاق، وهو لم يَضَع كتابه إلا لبيان الخلاف غالباً، وقلت: «غالباً» لأنه قد ذكر أشياء مُتَّفَقاً عليها، تقدم التنبيه عليها كما في الإدغام والترقيق ونحوهما.

(١)- في كلتا النسختين: "عن ورش"، وهو خطأ، انظر: التيسير: ص ٧٠.

(٢)- في كلتا النسختين: "أما قالون"، وهو خطأ، انظر: التيسير: ص ٧٠.

(٣)- "ما" سقطت من (ت).

(٤)- انظر: السبعة: ص ١٨٨، والتيسير: ص ٧٠، والنشر: ٢/٢٣١، وفتح الوصيد: ٢/٧٣٢.

وقوله: (مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ وَفَتْحٍ) فيه تنبيه على أنه متى كان قبل غيرهما لم يكن فيه خلاف، ولم يبين أيضاً ما حُكِّمَهُ، وحُكِّمَهُ أَنَّهُ [لَا يُمَدُّ] <sup>(١)</sup>، نحو: أَلِفٌ: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>، ﴿إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ﴾ <sup>(٣)</sup>، ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾ <sup>(٤)</sup>، وغير ذلك <sup>(٥)</sup>، ولم يُبَيِّنْ حُكْمَهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ / مَحَلٌّ وَفَاقٌ.

[٤٥١/ب]

وقوله: (مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ) لم يرد منه في القرآن العزيز إلا لفظان: أحدهما: في هذه السورة وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا أَحْيَاءُ وَأُمِيتُ﴾ <sup>(٦)</sup>، ولأجله أتى بهذا البيت مُتَضَمِّنًا لهذه القاعدة.

والثاني: في يوسف وهو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ <sup>(٧)</sup>، وليس غيرهما <sup>(٨)</sup>.

وقوله: (وَفَتْحٍ) أي: «وَفَتْحِ هَمْزَةٍ»، فَحَذَفَ المضاف إليه لِلْعِلْمِ بِهِ أَوَّلًا، والوارد منه في القرآن العزيز عشرة ألفاظ: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ في الأنعام <sup>(٩)</sup>، ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في الأعراف <sup>(١٠)</sup>، ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾ في الزخرف <sup>(١١)</sup>،

(١) - ما بين المعكوفتين في (ت) عبارته هكذا: "لا تثبت له ألف".

(٢) - من مواضعها: سورة الأنبياء، الآية: ٩٢.

(٣) - سورة ص، الآية: ٦٥.

(٤) - سورة الكهف، الآية: ١١٠، وسورة فصلت، الآية: ٦.

(٥) - انظر: السبعة: ص ١٨٨، وإبراز المعاني: ٣٦٦/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٥.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.

(٧) - سورة يوسف، الآية: ٤٥.

(٨) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٣/٢، والسراج: ص ١٦٤.

(٩) - الآية: ١٦٣.

(١٠) - الآية: ١٤٣.

(١١) - الآية: ٨١.

﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا﴾ في يوسف<sup>(١)</sup>، ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾، ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ كلاهما في سورة الكهف<sup>(٢)</sup>، ﴿أَنَا عَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ﴾، ﴿أَنَا عَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ﴾ كلاهما في النمل<sup>(٣)</sup>، ﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ﴾ في غافر<sup>(٤)</sup>، ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ في الممتحنة<sup>(٥)</sup>.

وقوله: (فِي الْكَسْرِ) لم يرد عنه في القرآن العزيز إلا ثلاثة ألفاظ: ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ في الأعراف والشعراء والأحقاف<sup>(٦)</sup>.

والوجه في قراءة نافع: مبني على معرفة مذهب النحويين في: «أنا»، وفيه قولان:

أظهرهما: وهو قول البصريين أن الاسم منه: «أَنْ»، والألف مزيدة تقوية للضمير، وبياناً لحركة نونه<sup>(٧)</sup>.

والثاني: أن اللفظ بكماله هو الضمير، والألف أصل<sup>(٨)</sup>.

(١) - الآية: ٦٩.

(٢) - الآيتان: ٣٤، و ٣٩.

(٣) - الآيتان: ٣٩، ٤٠.

(٤) - الآية: ٤٢.

(٥) - الآية: ١، وانظر: فتح الوصيد: ٧٣٣/٢، والسراج: ص ١٦٤.

(٦) - الأعراف، الآية: ١٨٨، والشعراء، الآية: ١١٥، والأحقاف، الآية: ٩، وانظر: شرح شعلة: ص ٢٩٥، والسراج: ص ١٦٤.

(٧) - وهو مذهب سيبويه في: الكتاب: ١٦٤/٤، وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في: شرح الأثموني: ٩٠/١، وشرح المفصل: ٩٣/٣، وشرح التسهيل: ١٤٠/١، وشرح التصريح: ٩٧/١.

(٨) - وهذا مذهب الكوفيين، واختاره ابن مالك، انظر: شرح الأثموني: ٩٠/١، وشرح المفصل: ٩٣/٣، وشرح التسهيل: ١٤٠/١، والكشف: ٣٠٦/١.

ولكل قوم دليل، فقراءة نافع بالنسبة لمذهب البصريين إجراءً للوصل مجرى الوقف، حيث ثبتت فيه الألف، كما ثبتت في الوقف اتفاقاً<sup>(١)</sup>، وإجراء الوصل مجرى الوقف كثير، منه الإتيان بها السكوت وصلًا، ومنه: تسكين هاء الضمير، وسيأتي هذا قريباً في: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿فَبِهْدَلِهِمْ أَقْتَدَهُ﴾<sup>(٣)</sup> - إن شاء الله تعالى - .  
وبالنسبة إلى مذهب الكوفيين إتيان بالأصل، أي: الإتيان بالكلمة على الأصل<sup>(٤)</sup>.

ونقل أبو بكر الأذفوي<sup>(٥)</sup>، وغيره أن ذلك لغة لبعض قيس وربيعة<sup>(٦)</sup>، ونقل آخرون أنها لغة تميم<sup>(٧)</sup>.

وأما غيرهم فلا يُثبت ألف «أنا» إلا في الوقف، وأما في الوصل فيجب حذفها، أما على مذهب البصريين فظاهر، لأن الغرض بيان حركة النون، وفي الوصل تتحرك<sup>(٨)</sup> فلا حاجة إلى الألف<sup>(٩)</sup>.  
وأما على مذهب الكوفيين فحذفت تخفيفاً<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) - انظر: الحجة للفارسي: ٣٦٠/٢، وشرح الهداية: ٢٠٣/١، وكشف المشكلات: ٢٩٧/١، والبيان: ١٧٢/١، وشرح المفصل: ٩٤/٣.  
(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.  
(٣) - سورة الأنعام، الآية: ٩٠.  
(٤) - في (ت): "أصلها"، وانظر: شرح التسهيل: ١٤٠/١، وشرح المفصل: ٩٣/٣، والكشف: ٣٠٧/١.  
(٥) - هو: محمد بن علي بن أحمد، وقد سبقت ترجمته، انظر: ص ٦٢٢.  
(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٣/٢، وإبراز المعاني: ٣٦٥/٢.  
(٧) - منهم: أبو حيان في البحر: ٢٩٩/٢، وابن مالك في شرح التسهيل: ١٤٠/١، والأشموني في شرحه: ٩٠/١، والبنا في: الإتحاف: ٤٤٨/١.  
(٨) - في (ت): "متحرك".  
(٩) - انظر: الكشف: ٣٠٧/١، والبيان: ١٧٢/١.  
(١٠) - انظر: الكشف: ٣٠٧/١.

ولا تثبت وصلًا عند هؤلاء إلا في ضرورة شعر<sup>(١)</sup> كقول الأعشى<sup>(٢)</sup>:

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا.

وقول الآخر<sup>(٣)</sup>:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

والصحيح جواز ذلك في غير ضرورة؛ لتواتره، ومنه قراءة ابن عامر:

﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(٤)</sup> على ما سيأتي بيانه<sup>(٥)</sup> - إن شاء الله تعالى - .

وفي: «أَنَا» لغات أخر: / إحداها: «آن» بتقديم الألف على النون، وكأنه

مقلوب من: «أَنَا»<sup>(٦)</sup>.

الثانية: «أن» بهمزة ونون ساكنة، وكأنه مختصر من هذا المقلوب<sup>(٧)</sup>.

(١)- انظر: شرح المفصل: ٤/٤٥٥، والكامل: ٢/٥٥٢، ورصف المباني: ص ١٤.

(٢)- هو: ميمون بن قيس بن جندل الوائلي، شاعر غزير الشعر، وأحد أصحاب المعلقات، وكان يَغْنِي بشعره فسمي "صنّاجة العرب"، لقب بالأعشى لضعف في بصره، ت: ٧هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ١٦٩، والأعلام: ٧/٣٤١.

والبيت: في ديوانه: ص ١١٦، واللسان: مادة "نخل" ١٤/٢١٣، والبحر: ٢/٢٩٩، والحجة للفرسي: ٢/٣٦٥، والكامل: ٢/٥٥٢، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٤/٤٥٥، ورصف المباني: ص ١٤.

(٣)- البيت: لحميد بن ثور في ديوانه: ص ١٣٣، واللسان: مادة "أنن" ١/١٨٢، والحجة للفرسي: ٢/٣٦٥، وتفسير القرطبي: ٣/٢٨٧، والمحزر: ٢/٢٨٨، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٣/٩٣، ورصف المباني: ص ١٤.

(٤)- سورة الكهف، الآية: ٣٨.

(٥)- سيأتي عند شرحه لقول الناظم: ..... وفي الوصل لَكِنَّا فَمُدَّ لَهُ مُلَا. متن الشاطبية، من البيت رقم: (٨٣٩)، فرش سورة الكهف.

(٦)- انظر هذه اللغة في: شرح التسهيل: ١/١٤١، وشرح الأشموني: ١/٩٠، واللسان: مادة "أنن" ١/١٨٢، والدر المصون: ٢/٥٥٣.

(٧)- انظر هذه اللغة في: شرح الأشموني: ١/٩٠، واللسان: مادة "أنن" ١/١٨٢، والحجة لابن خالويه: ص ٤٥، والدر المصون: ٢/٥٥٣.



ويقال: «أنه» بهاء بدل الألف<sup>(١)</sup>، فقليل: هي هاء سكت جيء بها لبيان الحركة<sup>(٢)</sup>، ومنه: قول حاتم - وكان مأسوراً وقد أمر بفصد ناقته فنحراها - وقال: «هكذا فزدي أنه»<sup>(٣)</sup>، يريد: «فصدي»<sup>(٤)</sup>، فأبدل الصاد زايًا، وأتى بهاء السكت، ومنه: قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

إِنْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَيَّ بَدَنَّهُ مِنْ كَثَرَةِ التَّخْلِيْطِ فِي مَنْ أَنَّهُ

وإنما خصّ نافع ذلك بما قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة ليستعين بذلك عن النطق بها، فإن النطق بحرف المد فيه راحة للسان، فلا يأتي للنطق بالهمزة إلا وقد وجد راحة من كلال النطق بها، وتقدم<sup>(٦)</sup> قريب من هذا في باب المد والقصر<sup>(٧)</sup>.

فإن قيل: أما المضمومة فلا شك في ثقلها، وأما المفتوحة فكان من حقه أن لا يمد لخفتها بحركتها.

فالجواب: أن المفتوحة وإن كانت خفيفة في نفسها إلا أنها كثر دورها، ألا ترى إلى ورودها في عشرة مواضع، وكثرة الدور تستدعي التخفيف.

(١) - انظر هذه اللغة في: شرح التسهيل: ١/١٤١، واللسان: مادة "أنن" ١/١٨٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٢٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٨/أ، والدر المصون: ٢/٥٥٤.  
(٢) - ممن قال بهذا النحاس في إعراب القرآن: ١/١٢٧.

(٣) - انظر قوله في: شرح التسهيل: ١/١٤١، وشرح المفصل: ٣/٩٤، والدر المصون: ٢/٥٥٤، والقاتل هو: حاتم بن عبد الله الطائي، أبو عدي، فارس، شاعر، جواد، جاهلي، يضرب به المثل في الكرم، من أهل نجد. انظر: الأعلام: ٢/١٥١.

(٤) - "الفصد": إخراج الدم من الناقة بقطع عرقها أو غيره. انظر: اللسان: مادة "فصد" ١١/١٨٦.

(٥) - البيت بلا نسبة في: شرح المفصل: ٣/٩٤، والدر المصون: ٢/٥٥٤، وفتح الوصيد: ٢/٧٣٢، واللائئ الفريدة: ٢/٦٠٩.

(٦) - في الأصل "تقلع"، والمثبت من (ت).

(٧) - انظر: العقد النضيد، ت: أيمن سويد: ٢/٦٣١.

والوجه [لورش]<sup>(١)</sup> في حذفها قبل المكسورة، [ولقالون]<sup>(٢)</sup> في أحد وجهيه أيضاً: قلة الدور، فإنها لم ترد في القرآن العزيز إلا في ثلاثة مواضع، بخلاف المفتوحة فإنها وردت في عشرة مواضع، قاله: مكّي<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه<sup>(٤)</sup> بالمضمومة فإنها أقل دوراً من المكسورة إذ لم ترد إلا في موضعين واحد هنا، وآخر في يوسف، وقد تقدم ذلك، فكان تركه فيها أولى.

وقد أجيب: بالفرق، وهو أن المضمومة أثقل من المكسورة، فإن الضم أثقل من الكسر، فالمضمومة وإن قل دورها فقد ثقل لفظها، ولا ترد علينا المفتوحة لكثرة دورها<sup>(٥)</sup>.

والوجه [لقالون]<sup>(٦)</sup> في إثباتها قبل المكسورة في الوجه الآخر: الثقل الموجود في الكسر، وهو وإن كان الضم أقوى ثقلاً منه فهو أكثر دوراً منه لوروده في ثلاثة، والمضموم في اثنين<sup>(٧)</sup>.

والوجه للجماعة ولنافع فيما عدا ما قبل الهمزة: الجري على اللغة الفصيحة؛ والإتيان بالأصل على رأي البصريين إذ الألف مزيدة، والحذف تخفيفاً على مذهب الكوفيين، والفتحة تدل على تلك الألف المحذوفة فهي في حكم المنطوق بها<sup>(٨)</sup>، والله أعلم.

(١) - في كلتا النسختين: "لقالون"، وهو خطأ.

(٢) - في كلتا النسختين: "ولورش"، وهو خطأ.

(٣) - الكشف: ٣٠٧/١.

(٤) - ممن اعترض عليه بذلك السخاوي في: فتح الوصيد: ٤٣٤/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٨/٢.

(٥) - أجاب بذلك الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦٠٨/٢.

(٦) - في كلتا النسختين: "لورش"، وهو خطأ.

(٧) - انظر: الكشف: ٣٠٧/١.

(٨) - انظر: الكشف: ٣٠٧/١، وكشف المشكلات: ٢٩٧/١.

والوجه للجميع في إثباتها وقفاً: الاغتناء بحركة النون عند البصريين، والإتيان بالأصل عند الكوفيين، وأيضاً فإن في ذلك موافقة للرسم فإنها مرسومة في الجميع بالألف، فإذا جاء الوصل<sup>(١)</sup> أتى بالحركة فاستغنى عن الألف<sup>(٢)</sup>.

قوله: / (وَمَدُّ أَنَا) مبتدأ، وهو مصدر مضاف للمفعول على حذف مضاف، [٤٥٢/ب] أي: «وَمَدُّ تُون أَنَا»، و(فِي الْوَصْلِ) متعلق بـ(مَدُّ) الذي هو المبتدأ، (مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ) حال من: (أَنَا)، وجاز ذلك - وإن كان مضافاً إليه - لأنه مفعول في المعنى، و(ضَمِّ) أيضاً مصدر مضاف لمفعوله، والتقدير: «وَمَدُّ أَنَا حال كونه كائناً مع ضَمِّ هَمْزَةٍ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَفَتَحَ عَظْفٌ عَلَى: (ضَمِّ))، ولا بد من حذف المضاف إليه تقديرًا، أي: «وفتح همزة»، قوله: (أَتَى) جملة فعلية في موضع خبر المبتدأ، ومعنى (أَتَى): (وَرَدَ، وَثَقُلَ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَيْسَ بِخَافٍ وَلَا مُسْتَنَكِرٍ، بَلْ هُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِهِ)<sup>(٤)</sup>، قوله: (وَالْخُلْفُ) مبتدأ، و(فِي الْكَسْرِ) متعلق به، و(بُجِّلَ) جملة فعلية، مبني فعلها للمفعول في موضع الرفع خبر المبتدأ.

ومعنى (بُجِّلَ): (وُقِّرَ، وَعُظِّمَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ)<sup>(٥)</sup>، ولا بد من تقدير حذف ليصح المعنى، والتقدير: «والخلف في حال مجاورة<sup>(٦)</sup> ذي الكسر بُجِّلَ» لأن الخلاف إنما هو في: «أَنَا» بالنسبة إلى مَدَّ وَقَصَّرَ، والكسر إنما هو فيما بعده من الهمزة<sup>(٧)</sup>. والله أعلم.

(١) - في (ت): "الأصل".

(٢) - انظر: الإتحاف: ٤٤٨، والتبيان: ١٧٢/١.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٥.

(٤) - انظر: فتح الصيد: ٧٣٢/٢، اللآلئ الفريدة: ٦٠٩/٢.

(٥) - انظر على سبيل المثال: شرحه لقول الناظم: (.....) بخلف وفي طه بوجهين بُجِّلًا.

متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٦٣)، انظر: العقد النضيد، ت أيمن سويد: ٦١١/٢.

(٦) - في الأصل: "تجاوزة"، والمثبت من (ت).

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٠٩/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٦٥.

٥٢٢- وَنُنَشِّزُهَا ذَاكَ وَبِالرَّاءِ غَيْرُهُمْ وَصِلْ يَتَسَنَّهُ دُونَ هَاءٍ شَمَرْدَلَا

أخبر عمن رمز له بالذال المعجمة من: (ذاك) - وهم ابن عامر والكوفيون -  
أنهم قرءوا: ﴿إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنَشِّزُهَا﴾<sup>(١)</sup> بالزاي.

وأخبر عن غيرهم - وهم الباقون - أنهم يقرءون: بالراء، وكلما لم تكن الراء  
ضدًا للزاي في اصطلاحه نص على القراءتين<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما تقدم له في قوله:

(..... وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُنْبُلٍ اعْتَلَى

وبالسين باقيهم.....)(<sup>(٣)</sup>

لما لم يكن السين ضدًا للصاد نص عليها، ولم يفعل ذلك في الفاتحة في قوله:  
(وعند سراطٍ والسراط)<sup>(٤)</sup>، وتقدم البحث معه في ذلك<sup>(٥)</sup>.

ثم أمر بأن توصل كلمة: ﴿يَتَسَنَّهُ﴾<sup>(٦)</sup> دون هاء، أي: توصل بما بعدها من  
غير أن يؤتى معها بهاء، لمن رمز له بالشين المعجمة من: (شمردلا)، وهما الأخوان  
فَيَقْرَءَانِ: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ وَأَنْظُرُ﴾.

وتعين للباقيين وصلها بهاء، فيقولون: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهُ وَأَنْظُرُ﴾، وأفهم قوله:  
(وصل): أنه إذا وقف عليها لا يأتي هذا الخلاف، وحكمه أنه يؤتى بالهاء اتفاقاً<sup>(٧)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٢) - انظر: كثر الجعري (خ): ٣٦٧، والسراج: ص ١٦٥.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥١٤، ٥١٥)، فرش سورة البقرة.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٠٨)، سورة أم القرآن.

(٥) - انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٣٦٣/١، وانظر: ص ٦١٠ من هذه الرسالة.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٧) - انظر: السبعة: ص ١٨٨، وفتح الوصيد: ٧٣٧/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٨/أ.

والوجه في: ﴿نُنَشِّرُهَا﴾ بالزَّاي: أنه من: «الإنشاز» وهو: الرَّفْعُ<sup>(١)</sup>، يقال: «أُنْشَرَهُ اللهُ» أي: رَفَعَهُ، وأصله من: «النَّشْرُ»، وهو الأرض المرتفعة<sup>(٢)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾<sup>(٣)</sup> أي: إذا قيل: ارتفعوا فارتفعوا؛ لِقِصَّةِ جَرَّتْ<sup>(٤)</sup>.

ومنه: «امرأة ناشز»، وهي المرتفعة عن طاعة الزوج، والمُتَرَفِّعة عليه<sup>(٥)</sup>.

والمعنى على هذا: كيف تُرْفَعُ بعضها إلى بعض، وتُرَكَّبُ بعضها مع بعض كما كانت قبل تفكيكها<sup>(٦)</sup>.

/ وعن أبي بن كعب رضي الله عنه - وقد قُرِئَتْ عليه بالراء - «إنما هي زاي فزوها»<sup>(٧)</sup>، إذ جعلها كذلك مبالغة في البيان.

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٤، والحجة للفراسي: ٣٨١/٢، والكشف: ٣١٠/١، وشرح الهداية: ٢٠٦/١، والإتحاف: ٤٤٩/١.

(٢)- انظر: اللسان: مادة "نشز" ٢٥٨/١٤، والمفردات للراغب: ص ٤٩٤.

(٣)- سورة المجادلة، الآية: ١١.

(٤)- قال ابن زيد: "هذا في بيت النبي ﷺ، كان كل رجل منهم يحب أن يكون آخر عهده بالنبي ﷺ، فأُنْزِلَ اللهُ هذه الآية، أي: فإن له حوائج فلا تمكثوا". انظر: تفسير القرطبي: ٢٨٥/١٧.

وعن مقاتل بن حيان البلخي، قال: "نزلت هذه الآية يوم الجمعة: جلس رسول الله ﷺ يومئذ في الصفة وفي المكان ضيق، وكان يكرم أهل بدر من المهاجرين والأنصار، فجاء ناس من أهل بدر، وقد سبقوا إلى المجلس، فقاموا حيال رسول الله ﷺ، فقالوا: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، فرد النبي ﷺ عليهم، ثم سلموا على القوم بعد ذلك، فردوا عليهم فقاموا على أرجلهم ينتظرون أن يوسع لهم، فعرف النبي ﷺ ما يحملهم على القيام فلم يفسح لهم فشق ذلك عليهم، فقال لمن حوله من المهاجرين والأنصار من غير أهل بدر: قم يا فلان، وأنت يا فلان، فلم يزل يقيمهم بعدة نفر الذين هم قيام من أهل بدر، فشق ذلك على من أقيم من مجلسه، فنزلت هذه الآية" ١. هـ. انظر: أسباب النزول للواحدي: ص ٢٣٠.


(٥)- انظر: الصحاح: مادة "نشز" ٥٣/٣، والمفردات للراغب: ص ٤٩٤.

(٦)- انظر: تفسير القرطبي: ٢٩٥/٣، والبحر: ٣٠٥/٢.

(٧)- انظر: إعراب القراءات السبع: ٩٧/١، وفتح الوصيد: ٧٣٥/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٦٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٨/أ.

والوجه في قراءة الراء أنها من: «الإنْشَار»، وهو: الإحياء من قولهم: «أُنْشِرَ اللهُ الموتى». بمعنى: أحياهم<sup>(١)</sup>، وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: أحياه.

قال أبو شامة: «وهو موافق لقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَمَ وَهِيَ

رَمِيمٌ﴾  قُلْ يُحْيِيهَا﴾<sup>(٣)</sup>. انتهى<sup>(٤)</sup>.

وهذا موافق أيضاً لقراءة الزاي، فإنها بمعنى: أحيأ أيضاً لا شك في ذلك.

وقد قرئ: «نَنْشُرُهَا» بفتح النون وَضَمَّ الشين مع الزاي، والراء؛ على أن: «فَعَلَ». بمعنى: «أَفْعَلَ»<sup>(٥)</sup>.

وقيل: بل: «نَشَرَ»<sup>(٦)</sup> بالراء بمعنى: «النَّشْر» الذي هو ضِدُّ: «الطِّي»، أي: نَبَسُطُهَا وَنَصَفُهَا<sup>(٧)</sup>.

وقيل: بل: «نَشَرَ» يكون مُطَاوِعاً لَأَنْشَرَ<sup>(٨)</sup>، ومنه قول الأعشى<sup>(٩)</sup>:

لَوْ أَسَدَتْ مَيْتاً إِلَى نَحْرِهَا عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرِ

(١) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٤، وشرح الهداية: ٢٠٦/١، والإتحاف: ٤٤٩/١.

(٢) - سورة عبس، الآية: ٢٢.

(٣) - سورة يس، الآية: ٧٨، ٧٩.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٦٦/٢.

(٥) - قراءتان شاذتان، انظرهما في: مختصر الشواذ: ص ٢٣، والبحر: ٣٠٥/٢، والكشاف: ٤٩١/١، والمحزر: ٢٩٩/٢.

(٦) - في (ت): "أنشر".

(٧) - قاله الفراء في معانيه: ١٧٣/١، وانظر: البحر: ٣٠٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٠٢/١، والبيان: ١٧٥/١.

(٨) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٠٢/١، والبيان: ١٧٥/١.

(٩) - هو: ميمون بن قيس، تقدمت ترجمته، ص ٦١٣.

والبيت في ديوانه: ص ١٨٨، ومعاني الفراء: ١٧٣/١، والخصائص: ٣٢٥/٣، واللسان مادة "نشر" ١٤/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢٨/١، والبحر: ٢٩٧/٢، والمحزر: ٢٩٨/٢، والحجة للفراسي: ٣٧٩/٢.

حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا يَا عَجَبًا لِلْمِيتِ النَّاشِرِ.

والفرق بين الزَّاي والراء: ظاهر في اللفظ، فلم نحتج أن نقول: «بالزاي المعجمة»، ولا «بالراء المهملة»؛ لأن «لام» هذه: «ياء» - آخر الحروف -، و«لام» تلك: «همزة» - أول الحروف - وهذه هي اللغة الشهيرة في: «الزاي»، وفيها<sup>(١)</sup> يقع الفرق وَاَضِحًا<sup>(٢)</sup>.

وقيل: «زاء» بالهمز.

قال أبو شامة: «ويقال: «راء» بالهمز كسائر الحروف من نحو «ياء»، و«تاء»، و«حاء»، و«طاء»، و«فاء»، و«هاء»، وأخواتها التي على صورتها خطأ، وأما التي على صورة [الزاي]<sup>(٣)</sup> فأخر اسمها «ياء» في اللغة الفصيحة، وهي الزاي». انتهى<sup>(٤)</sup>.

قلت: إنما كان الفَصِيح: «زاي» بالياء، ولم تَنْقَلِبْ همزة - وإن كانت حرف عِلَّة متطرفاً بعد ألف - لأن الألف أصلية، وشرط انقلاب حرف العلة همزة - وهو كذلك - أن يكون بعد ألف زائدة، نحو: «كِسَاء»، و«رِدَاء»، ومثل ذلك أيضاً، ولم تُقْلَب الواو الأخيرة همزة لأن الألف قبلها أصل.

ثم قال أبو شامة: «فإن قلت: من أين يُعْلَم من نظم هذا البيت أن القراءة الأولى بالزاي المنقوطة؟ قلت: من جهة أنه بيَّن قراءة الباقي بالراء المهملة، وقد لفظ بالأولى، ولا يمكن أن تصحف الراء إلا بالزاي؛ إذ ليس لنا حرف على صورتها في الخط غيرها.

قال: فإن قلت: فلماذا أن يقول: لَعَلُّهُ ابتداء الكلمة بالمهملة، ثم قال: «وبالزاي غيرهم» يعنى المنقوطة، قلت: قد تقدم جواب هذا، وهو أنه اعتمد في ذلك على ما

(١) - في (ت): "وبها".

(٢) - انظر: كثر الجعري (خ): ٣٦٧، وشرح شعله: ص ٢٩٥.

(٣) - في كلتا النسختين: "الراء"، والمثبت من إبراز المعاني: ٣٦٦/٢.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٦٦/٢.

هو الأفصح في لغة الزاي، ولهذا يستغني الأمير أبو نصر بن مأكولا<sup>(١)</sup> في كتاب «الإكمال» في ضَبُّ الأسماء بلفظ: «الزاي» و«الراء»، ولا يقيد بنقط ولا إهمال؛ للمغايرة بينهما في الخط<sup>(٢)</sup>، قال: وغيره من المصنفين / يقيد ذلك زيادة في البيان». [٤٥٣/ب] انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقدّم الناظم - رحمه الله - ترجمة: ﴿نُنَشِّرُهَا﴾<sup>(٤)</sup> على ترجمة: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾<sup>(٥)</sup>، وهي بعدها في التلاوة على حسب ما تأتّى له ذلك<sup>(٦)</sup>.

والوجه في قراءة الأخوين: أن الهاء فيها للسكت، ولذلك ثبتت وَقْفًا وحُذِفَتْ وَصْلًا<sup>(٧)</sup>.

واشتقاق الكلمة عندهما من: «السَّنة» على أن لامها واو، ولذلك يقال: «سَنَوَات» في الجمع، و«سُنِّيَّة» في التصغير، والأصل: «سُنِّيَّة» فأُعِلَّ<sup>(٨)</sup>، «وسَائِيَتْ

(١) - هو: أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر الأمير، المعروف بابن مأكولا، سمع الحديث من مشايخ العراق وخراسان والشام، وكان من المشهورين بتتبع الألفاظ المشتبهة في الأسماء، فجمعها في كتابه: "الإكمال"، وهو في غاية الإفادة في رفع الالتباس والضبط والتقييد، وعليه اعتمد المحدثون، توفي - مقتولاً - سنة ٤٧٥هـ. انظر: وفيات الأعيان: ٣/٣٠٥ - ٣٠٦، والسير: ١٨/٥٦٩.

(٢) - انظر: الإكمال: ١/١٢٤.

(٣) - إبراز المعاني: ٢/٣٦٧.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٦٠٩.

(٧) - انظر: الحجة للفارسي: ٢/٣٧٤، والكشف: ١/٣٠٨، والإتحاف: ١/٤٤٩.

(٨) - أي: "سُنِّيَّة" أُعِلَّتْ، بأن اجتمعت الياء والواو، فسُبِقَتْ الواو بالسكون فقلبت ياء وأدغمت الياء في الياء، فأصبحت: "سُنِّيَّة". انظر: الصحاح: مادة "سنة" ٦/١٣٦، والمقتضب: ٢/٥٢٣.



القوم»<sup>(١)</sup>، والأصل: «سَانَوْتُ»، وإنما قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة، وقالوا: «أَسَنَتِ القومُ فهم مُسْنِتُونَ»، قال<sup>(٢)</sup>:

عَمَرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجَالَ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافٌ.

أي: أصابتهم: «السَّنة»، و«السَّنة»: الجَذْبُ<sup>(٣)</sup>، والأصل: «أَسَنُوا» فأبدلوا من الواو «تاء»<sup>(٤)</sup>، نحو: «تُخَمَّة وتراث» من: «الوخم والوراثه» في أَحْرَفُ أُخَر، والأصل عندهما على هذه اللغة «لَمْ يَتَسَّنَا» بالألف المبدلة من الواو؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذِفَت للجزم فإذا وقفاً أتيا بهاء السكت، وهذه قراءة جلية<sup>(٥)</sup>.

والوجه في قراءة الباقيين: فيه احتمالات:

أحدها: أن الكلمة من: «السَّنة» على أن لامها واو، وأن الهاء للسكت وصلأ ووقفأ، أما الوقف فواضح، وأما الوصل فإجراءً له مجرى الوقف<sup>(٦)</sup>، والعمل في هذا كالعمل المتقدم في قراءة الأخوين من غير فرق، فلا نطيل الكلام بإعادته.

(١) - "سَانَيْتُ القوم" أي: راضيتهم، وداريتهم وأحسنيت معاشرتهم. انظر: اللسان: مادة: "سنه" ٢٨٤/٧.

(٢) - البيت: تقدم تخريجه ص ٤٨١.

(٣) - "أَسَنَتِ القوم فهم مسنتون" أصابهم القحط والجذب وقلة المطر. انظر: اللسان: مادة "سنت" ٢٦٩/٧.

(٤) - قال الجوهري: "قلبوا الواو تاء ليفرقوا بينه وبين قولهم: "أسنى القوم" إذا أقاموا سنة في موضع". انظر: الصحاح: مادة "سنت" ٣٧٩/١.

(٥) - انظر: معاني الفراء: ١٧٢/١، والكامل: ٩٦٧/١، وشرح التصريح: ٦٣٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢٧/١، والتبيان: ١٧٤/١.

(٦) - انظر: الكشف: ٣٠٨/١، وشرح الهداية: ٢٠٥/١.

الثاني: أنه مُشْتَقٌّ مِنْ «السَّنة» أيضاً إلا أن لامها «هاء»، وعليه قالوا: «سَانَهَتْ»<sup>(١)</sup>، و«سُنِيَهَةٌ» و«سَنَهَات»، وعلى هذا فهذه الهاء هي لام الكلمة، فلذلك ثبتت وصلاً ووقفاً، وسكونها لأجل الجزم<sup>(٢)</sup>.

ومعنى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾: لم يتغير بمر السنين عليه، أي: أنه مرَّت عليه سنون كثيرة ولم يتغير<sup>(٣)</sup>.

وهذا أولى من قول أبي البقاء في أثناء كلام له «من قولك: أُسْنِي، يُسْنِي إذا مَضَتْ عليه سُنون»<sup>(٤)</sup>؛ لأنه يصير المعنى: لم تمض عليه سنون، وهذا مخالف للحس والواقع.

ويدل على أن أصل: «سَنَةٌ»: «سَنَهَةٌ» قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

لَيْسَتْ بِسَنَهَاءٍ وَلَا رُجْبِيَّةٍ وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السِّنِينَ الْجَوَائِحِ.

الثالث: أنه مشتق من: «تَسَنَّ اللحمُ يَتَسَنَّى»<sup>(٦)</sup> أي: «تَغَيَّرَ»، ومنه: ﴿حَمًا مَسْنُونًا﴾<sup>(٧)</sup>، فاجتمع ثلاثة أمثال فأُبدِل ثالثها ألفاً، نحو: «قَصِيْتُ»، و«يَتَمَطَّى».

(١) - هذا من قولهم: «سَانَهَتْ النخلة»، وهي: «سَنَهَاءٌ»، أي: حملت سنة ولم تحمل أخرى". انظر: اللسان: مادة "سنة" ٢٨٣/٧.

(٢) - انظر: معاني الفراء: ١٧٢/١، والبحر: ٣٠٤/٢، والكشف: ٣٠٨/١، ومفردات الراغب: ص ٢٥٠، وإعراب القراءات السبع: ٩٥/١، واللسان مادة: "سنة" ٢٨٣/٧، والصحاح: مادة "سنة" ١٣٦/٦.

(٣) - انظر: تفسير القرطبي: ٢٩٢/٣، والمفردات للراغب: ص ٢٥١.

(٤) - التبيان: ١٧٤/١.

(٥) - البيت منسوب لسويد بن الصامت في: اللسان: مادة "سنة" ٢٨٣/٧، وبلا نسبة في: إعراب القرآن للنحاس: ١٢٧/١، ومعاني الفراء: ١٧٢/١، والصحاح: مادة "سنة" ١٣٦/٦، والبحر: ٢٩٦/٢، والحجة للفارسي: ٣٧٢/٢، والمفردات للراغب: ص ٢٥١، وإعراب القراءات السبع: ٩٥/١.

(٦) - "يتسنى" سقطت من (ت).

(٧) - سورة الحجر، الآية: ٢٦، ٢٨.

تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ<sup>(١)</sup>.

والأصل: «قَصَصْتُ»، و«يَتَمَطَّطُ»، و«تَقَضَّضُ»، ولَمَّا أُبْدِلَ أَحَدُ الْأَمْثَالِ، وَهُوَ الْآخِرُ أَلْفًا حُذِفَتْ لِلْجَزْمِ، وَصَارَ الْعَمَلُ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمُ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ حَمَلِ الْوَصْلِ عَلَى الْوَقْفِ فِي الْإِتْيَانِ بِهَاءِ السَّكْتِ، وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّالِثُ قَالَهُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ<sup>(٢)</sup>.

إِلَّا أَنْ أَبَا إِسْحَاقَ أَفْسَدَهُ قَالَ: «لَأَنَّ الْمُسْتَوْنَ الْمَصْبُوبَ عَلَى سَنَنِ الطَّرِيقِ».  
انتهى<sup>(٣)</sup>.

وهذا غير لازم إذ لا تُسَلَّمُ أَنَّ هَذَا مَعْنَاهُ، / بَلْ مَعْنَاهُ مَا قَدَّمْنَاهُ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى: [١/٤٥٤] «مُتَغَيِّرٌ»، وَقَدْ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

الرابع: قال النقاش: «هُوَ مَا خُوِذَ مِنْ: أَسْنِ الْمَاءِ» أَي: «تَغَيَّرَ»<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ صَحِيحاً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ فَاسِدٌ مِنْ حَيْثُ الْإِشْتِقَاقُ، قَالُوا: إِذْ لَوْ كَانَ مُشْتَقّاً مِنْ: «أَسْنِ الْمَاءِ»، وَبَنَوْا مِنْهُ: «تَفَعَّلَ» لَقَالُوا: «تَأَسَّنَ»<sup>(٥)</sup>.

(١) - رَجَزٌ مَنْسُوبٌ لِلْعَجَّاجِ، وَتَمَامُهُ:

مَغْزَى بَعِيداً مِنْ بَعِيدٍ وَضَبْرٌ  
إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرٌ  
تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ

انظر: ديوانه: ص ٤٣/١، واللسان: مادة "ضبر" ١١/٩، ومادة "ظفر" ١٨٥/٩، وشرح المفصل: ٢٥/١٠، وبلا نسبة في: الدرر اللوامع: ٥١١/٢، وشرح التصريح: ٦٣٢/٢، وشرح الأشموني: ١٤٣/٤.

(٢) - نقله عنه ابن يعيش في شرح المفصل: ٢٥/١٠، والأشموني في شرحه: ١٤٢/٤، وانظر: معاني الفراء: ١٧٢/١، والتبيان: ١٧٤/١، واللسان: مادة "سنة" ٢٨٣/٧، ونقله القرطبي عن أبي عمرو الشيباني، في: الجامع: ٢٩٣/٣، وكذلك مكِّي في: الكشف: ٣٠٩/١.

(٣) - معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج: ٣٤٤/١.

(٤) - انظر قوله في: البحر: ٢٩٧/٢، والمحزر: ٢٩٦/٢، وتفسير القرطبي: ٢٩٣/٣.

(٥) - قاله النحاة، نقل ذلك عنهم: أبو حيان في: البحر: ٢٩٧/٢، وابن عطية في: المحزر: ٢٩٦/٢، وانظر: في: الكشف: ٣٠٩/١، وقال ابن خالويه: "مَنْ جَعَلَهُ مِنْ أَسْنٍ فَقَدْ وَهَمَ". الحجة: ص ٤٦.

وقد أُجِيبَ عنه<sup>(١)</sup>: بأنه يجوز أن تكون قد دخل في الكلمة قلب<sup>(٢)</sup>، وذلك بأن أُخْرِتْ فاؤها بعد لامها فصارت: «يَتَسَنَّأُ»، ثم أُبْدِلَت الهمزة ألفاً على قولهم: «قَرِيتُ»، و«استَهْزَيْتُ»، و«تَوَضَّيْتُ»، ثم حُذِفَت للجزم، وهو تكلف لا حاجة إليه.

وجعل أبو شامة: قراءة إثبات الهاء من لغة من يقول: «سُنَيْهَةٌ»، و«سَأْنَهتُ»، وقراءة الحذف من لغة من يقول: «سُنَيْهٌ»، و«سَأْنَيْتُ» و«سَنَوَاتُ»، ولم يزد على ذلك<sup>(٣)</sup>.

واختار المبرد كون الهاء للسكت، فقال: «نحن نذهب إلى أن هذه الهاءات كلها - يعني هاءات: ﴿يَتَسَنَّأُ﴾، و﴿أَقْتَدَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿مَالِيَّةٌ﴾، و﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿مَا هِيَّةٌ﴾<sup>(٦)</sup>، ونحو ذلك - هاءات الوقف، والوجه فيها كلها أن تحذف في الوصل والممرّ، وثبت في الوقف». انتهى<sup>(٧)</sup>.

أما هاء: ﴿مَالِيَّةٌ﴾، و﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾، و﴿مَا هِيَّةٌ﴾ فلا خلاف أنها هاءات سكت، وأما: ﴿يَتَسَنَّأُ﴾، و﴿أَقْتَدَهُ﴾ ففيها خلاف قد عرفت منه ما يخص: ﴿يَتَسَنَّأُ﴾، وستعرف - إن شاء الله تعالى - ما يخص: ﴿أَقْتَدَهُ﴾ أيضاً.

(١) - ممن أجاب عنه أبو حيان في البحر: ٢٩٧/١.

(٢) - تصحفت في النسختين إلى: "قلت"، والمثبت من: البحر: ٢٩٧/٢.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٦٧/٢.

(٤) - سورة الأنعام، الآية: ٩٠.

(٥) - سورة الحاقة، الآية: ٢٨، ٢٩.

(٦) - سورة القارعة، الآية: ١٠.

(٧) - انظر هذا القول بنصه في: فتح الوصيد: ٧٣٦/٢، ومعاني القراءات: ص ٨٥، وورد بمعناه في

المقتضب: ٤٩٥/٤.

قوله: (وَنُنَشِزُهَا) مبتدأ، و(ذَاكَ) خبره، ومعنى: (ذَاكَ) إما من: ذَكَأ يَذْكُو، أي: اشْتَغَلَ، أي: «هو مُضِيءٌ مُنِيرٌ»، وإما: من ذَكَأ يَذْكُو، أي: «فَاحَتْ رائحته»، أي: طَيِّب الرائحة، يشير بذلك إلى شهرته بين أهله وصحته عند نَقْلَتِهِ<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَبِالرَّاءِ غَيْرُهُمْ) يجوز أن يكون مبتدأ وخبراً على حَذْفِ مُضَافٍ مِنَ الثاني، أي: «وبالراء قراءة غيرهم»، ويجوز أن يكون: (غَيْرُهُمْ) فاعلاً بفعل مُقَدَّر متعلق به هذا الجار أيضاً، تقديره: «وَقَرَأَ بالراء غيرهم».

قوله: (وَصِلْ يَتَسَنَّهُ) أي: اجعلها في الوصل الذي هو ضِدُّ الوقف، وحقيقته: صلها بما بعدها، وإذا وصلها بما بعدها فلم يقف عليها، قوله: (يَتَسَنَّهُ) مفعول قوله: (صِلْ)<sup>(٢)</sup>.

قوله: (دُونَ هَاءٍ) ظرف في محل نصب على الحال من المفعول، أي: «صِلْه حال كونه غير متصل بهاء»، و(هَاءٍ) في كلام الناظم يُحْتَمَلُ أن تكون: «لام» كلمة، وأن تكون: «هَاء سكت»؛ إذ غرضه الإتيان بهاء في حال الوصل، وأما كون هذه الهاء التي تأتي بها في قراءة الباقيين، أي شيء هي؟ فليس في عبارته تَعَرُّضٌ لذلك.

قوله: (شَمَرَدَلًا) إن فُسِّرَ بمعنى: «الخفيف» فيكون: حالاً من: (يَتَسَنَّهُ) لأنه يصير خفيفاً بحذف الهاء منه، وكلُّمَا قَلَّ اللفظ خَفَّ، وكلُّمَا كَثُرَ ثَقُلَ.

وإن فُسِّرَ «بالكريم»<sup>(٣)</sup> فيكون: حالاً من فاعل (صِلْ)، أي: صِلْ في / حال كونك كريماً على الطلبة، جائداً عليهم بما عندك من العلم، وبما حصَّلته من الفوائد<sup>(٤)</sup>.

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٥/٢، وإبراز المعاني: ٣٦٦/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٤٨/أ، واللسان: مادة "ذكا" ٣٧/٦.

(٢) - انظر: كثر الجعيري (خ): ٣٦٧، وشرح شعلة: ص ٢٩٥.

(٣) - انظر: اللسان: مادة "شمردل" ١٣٠/٨.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٥/٢، وإبراز المعاني: ٣٦٨/٢، والسراج: ص ١٦٥.

٥٢٣- وَبِالْوَصْلِ قَالَ اَعْلَمَ مَعَ الْجَزْمِ شَافِعٌ فَصَرَّهِنَّ ضَمُّ الصَّادِ بِالْكَسْرِ فَصَلًّا

أخبر عمن رمز له بالشين المعجمة من: (شافِعٌ)، وهما الأخوان أنهما قرءا: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ اَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ ﴾<sup>(١)</sup> بِوَصْلِ همزة: ﴿ اَعْلَمَ ﴾، وسُكُونِ ميمه على أنه أمرٌ، وتعيّن لغيرهما القطع في الهمزة، وضدّ الجزم - وهو الرفع - على أنه فعلٌ مضارعٌ مُسندٌ للمتكلم وحده، وهو خالٍ من ناصبٍ وجازم، فمن ثم رُفِعَ.

ثم أخبر عمن رمز له بالفاء من: (فُصِّلَ)، وهو حمزة أنه قرأ: ﴿ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصَرَّهِنَّ ﴾<sup>(٢)</sup> بكسر الصَّاد، فتعين لغيره الضم.

وإنما قيّد قوله: (ضَمُّ الصَّادِ) لأنه لو اقتصر على لفظ: «الكسر» لأُخذ لغيره بضده، وهو الفتح، فكان تفسد قراءة الباقيين<sup>(٣)</sup>.

وتسمّح الناظم في قوله: (مَعَ الْجَزْمِ) لأن هذا وَقَفٌ عند البصريين لا جزم، فإما أن يكون ارتكب مذهب الكوفيين حيث لا يفرقون بين الألقاب، أو تَجَوَّزَ في ذلك لتؤخّذ قراءة الباقيين بالضدية المعروفة<sup>(٤)</sup>.

وقد اعترض على الناظم فقول: من أين يؤخذ فتح الهمزة إذا جُعِلَت للقطع في قراءة الباقيين، فقد يُلبس على المبتدئ فيأتي بها مضمومة، أو مكسورة؟<sup>(٥)</sup>.

والجواب: أنه فعلٌ مضارعٌ من ثلاثي، وحرف المضارعة من الثلاثي مفتوح فقط، فأمره معلوم، وهذا الأمر ثابت له سواء وَقِفَ على: ﴿ قَالَ ﴾، وابتدئ بـ ﴿ اَعْلَمَ ﴾، أو وُصِلَ بها، بخلاف قراءة الأخوين فإن الهمزة في قراءتهما تذهب في

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١١/٢.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣٦٩/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٦٨، والسراج: ص ١٦٥.

(٥)- ذكر هذا الاعتراض أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٦٩/٢.

الوصل، وتثبت مكسورة في الابتداء بها، والوقف على: ﴿قَالَ﴾، وكل هذه أمور معلومة غير خافية على من شدا سنا<sup>(١)</sup> من العلم، وأما المبتدئ المحض فالأمر مُستوٍ عنده في الكل.

والوجه في قراءة الأخوين: يُحتمل أن يكون فاعل: ﴿قَالَ﴾: ضمير الباري تعالى، أي: «قال الله تعالى: اعلم»<sup>(٢)</sup>.

واستبعد قوم هذا<sup>(٣)</sup>، وقالوا<sup>(٤)</sup>: كيف يأمره بالعلم بذلك مع ما عاين من الآيات العظام، وهو عالم بذلك؟<sup>(٥)</sup>.

ولا وجه لهذا الاستبعاد؛ لصحة حمّله على لزوم العلم ومداومته كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾<sup>(٦)</sup>، وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يقول: «أهو خير أم إبراهيم إذ قيل له: ﴿وَأَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾»<sup>(٧)</sup>.

وقيل: الفاعل ضمير الملك<sup>(٨)</sup>.

(١) - في كلتا النسختين: "شدا"، بالذال، وما أثبتته - بالذال - هو الصواب، حيث أن "الشدا": القصد والعلو، و"السنا": الضوء، أي: "غير خافية على من قصد ضوء العلم"، انظر: اللسان: مادة "شدا" ٤١/٨، ومادة: "سنا" ٢٨٣/٧.

(٢) - انظر: التبيان: ١٧٥/١، والإتحاف: ٤٤٩/١.

(٣) - في (ت) تقدم وتأخير: "هذا قوم".

(٤) - في الأصل "قال"، والمثبت من (ت).

(٥) - قال هذا مكي في الكشف: ٣١٢/١، وانظر: فتح الوصيد: ٧٣٧/٢.

(٦) - سورة الأحزاب، الآية: ١، انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٢/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٦٨.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

والأثر: أخرجه سعيد بن منصور، وابن المنذر عن ابن عباس رضي الله عنه، قاله السيوطي في الدر المنثور: ٣٢/٢، وذكره القرطبي في تفسيره: ٢٩٧/٣، وانظر: روح المعاني للألوسي: ٢٤/٣.

(٨) - أي: الملك القائل له عن الله. انظر: البحر: ٣٠٨/٢، والمحزر: ٣٠٠/٢، والإتحاف: ٤٤٩/١، والموضح: ٣٤٣/١.

وقيل: بل القائل هو نفس المأمور<sup>(١)</sup>، قال أبو البقاء: «كما تقول لنفسك اعلم يا عبد الله، ويُسمَّى هذا التجريد»<sup>(٢)</sup>.

كأنه جرّد من نفسه مخاطباً يخاطبه، ومن ذلك قول سحيم<sup>(٣)</sup>:  
عُمَيْرَةَ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا.  
وقال الأعشى<sup>(٤)</sup>:

وَدَّعَ هُرَيْرَةَ إِنْ الرِّسْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيَّهَا الرَّجُلُ  
/ وقال امرؤ القيس<sup>(٥)</sup>:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ.

وقال آخر<sup>(٦)</sup>:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا.

(١) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٥، والحجة للفارسي: ٣٨٣/٢، والكشف: ٣١٢/١، وشرح الهداية: ٢٠٦/١.

(٢) - التبيان: ١٧٥/١، والتجريد: هو مخاطبة الإنسان نفسه، وله أقسام أخرى. انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني: ص ٢٠٦.

(٣) - هو: سحيم، عبد بني الحسحاس، عبد حبشي، كان شاعراً رقيقاً، اشتراه بنو الحسحاس، وهم بطن من بني أسد، مات - مقتولاً - سنة: ٤٠ هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٢٩١، والأعلام: ٧٩/٣.  
والبيت في: الكتاب: ٢٦/٢، والإنصاف: ١٥٨/١، ومغني اللبيب: ٢٠٨/١، واللسان: مادة "كفى" ٩٣/١٣، ومادة "نهي" ٣٧٤/١٤، وأوضح المسالك: ٢٢٧/٣، وشرح الأشموني: ٢٦٥/٢، وشرح المفصل: ١١٥/٢.

(٤) - البيت: للأعشى وهو في ديوانه: ص ١٧، واللسان: مادة "جهنم" ٢٣٠/٣، وشرح التصريح: ٤٢٢/١، والبحر: ٣٠٨/٢، والمحزر: ٣٠٠/٢، والحجة للفارسي: ٣٨٤/٢، وشرح الهداية: ٢٠٦/١.

(٥) - البيت في ديوانه: ص ١٨٥، وشرح الأشموني: ٢٣٥/١، وقطر الندى: ص ١٣١، والبحر: ٣٠٨/٢.

(٦) - البيت: للأعشى وهو في: ديوانه: ص ١٠٥، والخصائص: ٣٢٢/٣، وشرح المفصل: ١٠٢/١٠، والدرر اللوامع: ٤٠٨/١، ومغني اللبيب: ٣٩١/٢، وشرح الأشموني: ٤٧٠/١، والبحر: ٣٠٨/٢، والمحزر: ٣٠٠/٢، والحجة للفارسي: ٣٨٤/٢. وعجز البيت: "فبت كما بات السليم مسهداً".



والوجه في قراءة الباقيين: أنه إِنْخَبَارٌ مِنَ الْمَارِّ عَلَى الْقَرْيَةِ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ،  
وفاعل: ﴿قَالَ﴾: ضمير يعود عليه ليس إلا، وهذا كما إذا رأيت شيئاً بديعاً فقلت:  
«أقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن الله على كل شيء قدير»<sup>(١)</sup>.

والوجه في قراءة: ﴿فَصُرُّهُنَّ﴾ بالضم والكسر: أنهما لغتان بمعنى: «أَمْلَهُنَّ»،  
أو «قَطَّعَهُنَّ»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: الضم للإمالة، والكسر: للتقطيع، وإذا قيل بذلك فلا بد من انضمام  
أحدهما إلى الآخر في المعنى، والتقدير: «فَأَمْلَهُنَّ إِلَيْكَ مُقَطَّعَةً»، أو «فَقَطَّعَهُنَّ مُمَالَةً  
إِلَيْكَ»، ثم افعل كيت وكيت<sup>(٣)</sup>.

والكسر من: «صَارَهُ يَصِيرُهُ»، كـ«بَاعَهُ يَبِيعُهُ»، والضم من: «صَارَهُ  
يَصُورُهُ»، كـ«قَالَ يَقُولُهُ»، وتقول: «صِرْتُ الشَّيْءَ» بكسر الصاد من الأول، وبضمها  
من الثاني، وهذا كقولهم: «ضَارَهُ يَضِيرُهُ»، و«ضَارَهُ يَضُورُهُ» من «الضَّيْر»<sup>(٤)</sup>.

وقرئ: «فَصُرُّهُنَّ» بضم الصاد مع فتح الراء، وكسرهما، وضمها مُشَدَّدة<sup>(٥)</sup>،  
من: «صَرَّه» بالتشديد إذا جَمَعَهُ وَشَدَّه، فالضم على الإتيان، والفتح على التخفيف،  
والكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو ضعيف لتوسط كسره في حرف تكرير  
مُضَعَّف بين ضمتين<sup>(٦)</sup>.

(١) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٥، والحجة للفراسي: ٣٨٣/٢، والكشف: ٣١٢/١.

(٢) - انظر: معاني الفراء: ١٧٤/١، والحجة للفراسي: ٣٩٣/٢، والكشف: ٣١٣/١، وشرح الهداية:  
٢٠٧/١، واللسان: مادة "صور" ٣٠٤/٨.

(٣) - قاله: أبو البقاء العكبري في: التبيان: ١٧٦، وانظر: الكشف: ٣١٣/١، ومجاز القرآن: ٨٠/١،  
والبحر: ٢٩٧/٢.

(٤) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٦، والكشف: ٣١٣/١.

(٥) - قراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ١٦، والمحتسب: ٢٢٨/١، وإعراب الشواذ: ٢٧٤/١،  
والبحر: ٣١١/٢، والكشاف: ٤٩٣/١، والتبيان: ١٧٦/١.

(٦) - انظر: المحتسب: ٢٢٨/١، والتبيان: ١٧٦/١.

وَقُرِئَ: «فَصِرْهُنَّ» بكسر الصّاد مع فتح الرّاء مُشَدَّدة<sup>(١)</sup>، من: «صِرَّةٌ، يَصِرُّ» بكسر الصّاد في المستقبل، وهذا كما يقال: «صِرَّةٌ يَصِرُّ»، و«يَصِرُّهُ من الضَّر»<sup>(٢)</sup>.

وقرئ: «فَصِرْهُنَّ» عكس ما قبلها، أي: بفتح الصّاد مع كسر الرّاء مُشَدَّدة<sup>(٣)</sup>، من: «التَّصْرِية»، وهي الجمع<sup>(٤)</sup>، وفي الحديث: «لَا تَصْرُوا الإبل ولا الغنم»<sup>(٥)</sup>، أي: «لَا تَجْمَعُوا ألبانها بالشّد لتغروا غيركم»<sup>(٦)</sup>.

وما ذكرته من كون الضّم والكسر بمعنى واحد، والضّم للإمالة، والكسر للتقطيع هو المشهور.

وعن الفراء أن الضّم صالح للمعنيين، وأما الكسرة فللتقطيع فقط، وتُقل عنه أيضاً أنه قال: «صَارَةٌ» مقلوب من: «صِرَّاهُ عن كذا» أي: «قَطَعَهُ عنه»، ويقال: «صُرْتُ الشيء فانصار»، أي: «قطعته فانقطع»<sup>(٧)</sup>، وقالت الخنساء<sup>(٨)</sup>:

وَلَوْ لَا يُلَاقِي الَّذِي لَا قِيَتَهُ حَضْنٌ لَظَلَّتِ الشَّمُّ مِنْهُ وَهِيَ تَنْصَارُ.

أي: تَنْقَطِعُ.

(١) - قراءة شاذة، انظرها في: المحتسب: ٢٢٨/١، وإعراب الشواذ: ٢٧٤/١، والبحر: ٣١١/٢، والكشاف: ٤٩٣/١.

(٢) - قال أبو الفتح ابن جني - عند توجيهه لهذه القراءة -: "كسر الصاد وتشديد الرّاء غريب؛ وذلك أن "يَفْعُل" في المضاعف المتعدي شاذ قليل، وإنما بابه "يَفْعُل"، كَصَبَّ الماء يَصُبُّه". المحتسب: ٢٢٨/١.

(٣) - قراءة شاذة، انظرها في: المحتسب: ٢٢٨/١، والبحر: ٣١١/٢، والكشاف: ٤٩٣/١.

(٤) - انظر: المحتسب: ٢٢٩/١.

(٥) - وثمام الحديث: "لَا تَصْرُوا الإبلَ وَالْعَنَمَ فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ فَإِنَّهُ يَخِيرُ النَّظْرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ".

أخرجه البخاري، كتاب البيوع، رقم: (٢٠٠٤)، ومسلم، كتاب البيوع، رقم: (٢٧٩٠)، والنسائي، كتاب البيوع، رقم: (٤٤١١)، وكلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) - انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤٢٤/٤، وشرح مسلم للنووي: ١٦١/١٠.

(٧) - لم إجمده في معانيه، ونقله عنه أبو حيان في البحر: ٢٩٧/٢.

(٨) - البيت: في: البحر: ٣١٠/٢، واللسان: مادة "صور" ٣٠٤/٨، والحجة للفارسي: ٣٩١/٢، ومجاز القرآن: ٨١/١.

وقد اختلفوا في هذه اللفظة: أعربية الأصل أم مُعرَّبة؟.

ثم القائلون بتعريبها منهم مَنْ قال: هي مُعرَّبة من [النَّبْطِيَّة] <sup>(١)</sup>، وهو ابن عباس وأتباعه <sup>(٢)</sup>، ومنهم مَنْ قال: هي مُعرَّبة من السَّريانية، وهو أبو الأسود الدؤلي <sup>(٣)</sup>، وأتباعه، والصحيح: أنها عربية غير مُعرَّبة <sup>(٤)</sup>.

قوله: (وَبِالْوَصْلِ) خبر مُقَدَّم، و(قَالَ اعْلَمْ) مبتدأ مؤخر، أي: قال اعلم كائن ومَقْرُوءٌ بهمزة الوصل <sup>(٥)</sup>.

وقوله: (شَافِعٌ) خبر مبتدأ محذوف، أي: «هو أَثَرُ شَافِعٍ»، وهذه الجملة مستأنفة مؤذنة / بأن (اعْلَمْ) أَمْرٌ شَافِعٌ لِمَا تقدمه من الأوامر تنبيهاً على صحة وجهه <sup>(٦)</sup>.

و(مَعَ الْجَزْمِ) حال من الضمير المستتر في الخبر، وهو: (بِالْوَصْلِ) أي: «قال اعلم مستقر بالوصل حال كونه مَصْحُوباً مع الجزم»، وهذا إعراب ظاهر.

وقيل: بل (قَالَ اعْلَمْ) مبتدأ، و(شَافِعٌ) خبره <sup>(٧)</sup>.

قال أبو شامة: «أي: هو ذو شفع بالوصل مع الجزم، أي: جمع بين همزة الوصل مع إسكان آخره على أنه فعل أمر، أو يكون معنى: (شافع) من «الشفع»

(١) - في كلتا النسختين: "من التنظير"، وهو خطأ، والمثبت من البحر المحيط: ٣١٠/٢.

(٢) - منهم: مجاهد، والضحاك. انظر: البحر: ٣١٠/٢.

(٣) - هو: ظالم بن عمرو بن ظالم بن عمر الدؤلي البصري، أول من أسس النحو، كان من سادات التابعين، صحب علياً عليه السلام، وشهد معه صفين، وكان من أكمل الرجال رأياً، وأسدَّهم عقلاً، وهو أول من نقط المصحف، ت: ٦٩هـ. انظر: غاية النهاية: ٣٤٥/١، وبغية الوعاة: ٢٢/٢-٢٣.

(٤) - انظر: البحر المحيط: ٣١٠/٢.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٣/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٦٨.

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٧/٢.

(٧) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٦٨/٢، وشعلة في شرحه: ص ٢٩٦.

بمعنى: الزيادة، لأنه زائد على ما تقدمه من الأوامر نحو: ﴿فَأَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ ..... وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ ..... وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾<sup>(١)</sup>. انتهى<sup>(٢)</sup>.

فظاهر هذا الإعراب أن (بِالْوَصْلِ) متعلق بـ(شَافِعِ)، والأول أَقْلٌ تكلفاً. قوله: (فَصْرُهُنَّ) مبتدأ، و(ضَمُّ الصَّادِ) مبتدأ ثانٍ، و(فُصِّلَ) جملة فعلية خبره، و(بِالْكَسْرِ) متعلق به، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول، ولا بد من عائد مُقَدَّرٌ، أي: «ضَمُّ الصَّادِ منه»، أو تكون: «أَل» قائمة مقامه، أي: ضَمُّ صَادِهِ<sup>(٣)</sup>.

ومعنى: (فُصِّلَ) بُيِّنَ؛ لأن قراءة الكسر - كما تقدم - مُخْتَصَّةٌ بالتقطيع، والضمُّ صالح للأمرين، فالمعنى: بَيَّنَّ قراءة الضَّمِّ بقراءة الكسر لأن كل واحد<sup>(٤)</sup> منهما بمعنى الآخر عند قوم، أو لابد من انضمام أحدهما إلى الآخر إن قلنا هما غيران - كما تقدم تقريره -<sup>(٥)</sup>.

ولذلك قال أبو البقاء: «فَأَمْلَهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ قَطَّعَهُنَّ»، وَلَمَّا فَسَّرَهُ بِقَطْعِهِنَّ قَدَّرَ محذوفاً يتعلق به «إِلَى»، تقديره: فقطعهن بعد أن تميلهن إليك، ثم قال: «والأجود عندي أن يكون: ﴿إِلَيْكَ﴾ حالاً من المفعول المضمر، تقديره: «فقطعهن مُقَرَّبَةً إِلَيْكَ»، أو «مَمَالَةً إِلَيْكَ»، أو نحو ذلك»<sup>(٦)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٦٨/٢.

(٣) - انظر: كثر الجعري (خ): ٣٦٨، وشرح شعلة: ص ٢٩٦.

(٤) - في الأصل "واحدة"، والمثبت من (ت).

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٧٣٩/٢، وإبراز المعاني: ٣٦٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٦.

(٦) - التبيان: ١٧٦/١.

وَمِنْ مَجِيءِ (فُصِّلَ) بمعنى: «بَيَّنَّ» قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾<sup>(١)</sup>، ومنه: تفصيل المُجْمَل، أي: بيانه.

٥٢٤- وَجُزْءًا وَجُزْءًا ضَمَّ الْإِسْكَانَ صِفَ وَحْيٍ - ثُمَّ أَكْثَلَهَا ذِكْرًا وَفِي الْغَيْرِ ذُو حُلَا  
أَمْرٍ لِمَنْ رَمَزَ لَهُ بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ مِنْ: (صِفَ)، وهو أبو بكر، أي: يُوصَفُ له  
ضَمَّ الْإِسْكَانَ، أي: يُذَكَّرُ في عين: ﴿جُزْءًا﴾ المنصوب، و﴿جُزْءًا﴾ المرفوع، فأما  
المنصوب فوارد في سورتين، إحداهما هذه: ﴿ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ  
جُزْءًا﴾<sup>(٢)</sup>، والثانية سورة الزخرف: ﴿وَجْعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾<sup>(٣)</sup>، وأما  
المرفوع فوارد في سورة واحدة وهي الحجر: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾<sup>(٤)</sup>.  
وإنما نَصَّ على المنصوب والمرفوع ليشمل ما في هذه السورة وغيرها<sup>(٥)</sup>.

وإنما قال: (ضَمَّ الْإِسْكَانَ) فأضاف الضَمَّ للإسكان، وَقَيَّده به لأنه لو اقتصر  
على ذِكْرِ الضَمِّ لَأُخِذَ ضِدُّهُ - وهو الفتح - لقراءة الباقيين فكانت تَحْتَلُّ.  
وَقَدَّمَ الناظم ذِكْرَ المنصوب على المرفوع لأنه في السورة التي [هو]<sup>(٦)</sup> فيها،  
وغيره تَبَعَ له<sup>(٧)</sup>.

(١)- سورة هود، الآية: ١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٣)- الآية: ١٥.

(٤)- الآية: ٤٤.

(٥)- انظر: كثر الجعري (خ): ٣٦٩، والسراج: ص ١٦٥.

(٦)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "تجيء"، وهو خطأ، وما أثبتته يقضيه السياق، وكما هو موجود

في إبراز المعاني: ٣٧٠/٢.

(٧)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢.

وإنما حافظ على لفظ المنصوب / دون المرفوع بخلاف: (صراط)، و(قرآن)، [١/٤٥٦] و(بُيُوت) في قوله: (وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسَّرَاطِ)<sup>(١)</sup>، (وَتَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ)<sup>(٢)</sup>، (وَكَسْرُ بُيُوتٍ وَالْبُيُوتِ)<sup>(٣)</sup> لأنه في هذه الأشياء اكتفى بدخول لام التعريف والخلو منها في الضبط.

وأما هنا فلم تدخل الألف واللام في لفظ منه، وتسقط من آخر، بل أتى مرفوعاً ومنصوباً، وأتى بمجموع حالتيه؛<sup>(٤)</sup> ضابطاً بذلك محلّ الخلاف<sup>(٥)</sup>، وهذا كما تقدم في قوله: (وَشَيْءٍ وَشَيْئاً) في باب نقل حركة الهمزة<sup>(٦)</sup>، فعليك باعتباره ثمة، ونقله إلى هنا.

ثم أخبر أن هذا الحكم - وهو ضمّ الإسكان - وارد في: ﴿أَكُلْ﴾ المضاف<sup>(٧)</sup> للهاء الذي هو ضمير الغائبة نحو: ﴿فَأَتَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾<sup>(٨)</sup> هنا، ﴿أَكْلَهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ في الرعد<sup>(٩)</sup>، لمن رمز له بالذال المعجمة، وهم ابن عامر والكوفيون.

ثم أخبر عمّن رمز له بالذال المعجمة أيضاً، وبالحاء المهملة وهم ابن عامر والكوفيون وأبو عمرو فعلموا ذلك في: ﴿أَكُلْ﴾ غير المضاف للهاء، سواء أضيف إلى

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٠٨)، سورة أم القرآن.

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٢)، فرش سورة البقرة.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٣)، فرش سورة البقرة.

(٤) - في الأصل زيادة كلمة: "كذلك" بعد: "حالتيه"، والمثبت ما في (ت).

(٥) - قال هذا أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، وانظر: كثر الجعيري (خ): ٣٦٩.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٢٢٨)، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٩٠١/٢.

(٧) - في الأصل تكررت: "المضاف"، والمثبت كما في (ت).

(٨) - سورة البقرة، الآية: ٢٦٥.

(٩) - الآية: ٣٥.

ضمير مُذَكَّر نحو: ﴿مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ﴾<sup>(١)</sup>، أَمْ إِلَى ظَاهِرٍ نَحْو: ﴿أَكُلٍ خَمَطٍ﴾<sup>(٢)</sup> أَمْ  
لَمْ يُضَفْ نَحْو: ﴿وَنَفْضِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾<sup>(٣)</sup> وَتَعَيَّنَ لِمَنْ لَمْ  
يُذَكَّرْ فِي التَّرْجُمَتَيْنِ الْإِسْكَانُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَهَزُؤًا وَكُفُؤًا فِي السَّوَاكِينِ فَصْلًا)<sup>(٤)</sup> أَنَّهُمَا لُغَتَانِ، أَوْ  
أَحَدُهُمَا أَصْلٌ لِلْآخَرِ، وَتَقَدَّمَ كَلَامُ عَيْسَى بْنِ عُمَرَ فِي ذَلِكَ فَعَلَيْكَ بِالْإِلْتِفَاتِ إِلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

فَمَنْ قَرَأَ الْجَمِيعَ بِالْإِسْكَانِ فَهُوَ إِمَّا مُوَافِقٌ لِأَحَدِي اللَّغَتَيْنِ، وَإِمَّا مُخَفَّفٌ لِلضَّمِّ،  
وَمَنْ قَرَأَ بِالضَّمِّ فَهُوَ إِمَّا مُثَقَّلٌ مَا كَانَ سَاكِئًا، وَإِمَّا مُوَافِقٌ لِأَحَدِي اللَّغَتَيْنِ.

وَالْوَجْهَ لِأَبِي عَمْرٍو فِي مُوَافَقَتِهِ لِلْكُوفِيِّينَ وَابْنَ عَامِرٍ فِيمَا لَمْ يُضَفْ لَضَمِيرِ  
الْمُؤَنَّثَةِ الْغَائِبَةِ، فَضَمَّ إِسْكَانَهُ، وَعَدَمَ مُوَافَقَتَهُ لَهُمْ فِيمَا أَضِيفَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثَةِ  
الْغَائِبَةِ فَسَكَّنَ: أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثَةِ ثَقِيلٌ بِإِضَافَتِهِ لِلْمُؤَنَّثِ، فَنَاسَبَهُ التَّخْفِيفُ،  
وَمَا لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ: خَفِيفٌ فَلَا يَضُرُّ ضَمُّهُ، وَهُوَ عَابِتَابَرٌ حَسَنٌ<sup>(٦)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَجُزْءًا) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، (وَجُزْءٌ) عَطِيفٌ عَلَيْهِ، وَرُفِعَ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَ(ضَمَّ  
الْإِسْكَانَ) بَدَلٌ مِنْهُ، بَدَلُ اشْتِمَالٍ، وَ(صِفَ) هُوَ الْعَامِلُ فِي: (جُزْءًا)، وَالتَّقْدِيرُ: «صِفَ

(١) - سورة الأنعام، الآية: ١٤١.

(٢) - سورة سبأ، الآية: ١٦.

(٣) - سورة الرعد، الآية: ٤.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٦٠)، فرش سورة البقرة، وانظر شرحه لهذا البيت ص ٢٥٠ من  
هذه الرسالة.

(٥) - قول عيسى بن عمر: "كل اسم ثلاثي مضموم الفاء لك في عينه وجهان: السكون، والضّم"، وعلى  
هذا تكونان لغتين مستقلتين ليست أحدهما أصلاً للآخرى، وقيل: إن إحداهما أصلٌ، والآخرى مخففة منها،  
كما تقول: "عُنُقٌ وَعُنُقٌ"، و"طُنْبٌ وَطُنْبٌ"، انظر: الكتاب: ١١٣/٤، ومعاني الأخفش: ٢٧٨/١، واللسان:  
مادة "عسر" ١٤٥/١٠، والحجة لابن زنجلة: ص ٤٥، وكشف المشكلات: ٣٠١/١.

(٦) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٦، والكشف: ٣١٤/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ):  
٨١/أ.

ضَمَّ إِسْكَانَ جُزْءًا وَجُزْءًا، ولا بد من ضمير عائد من البدل على المُبْدَل منه، أي: ضَمَّ الإسكان منه، أو قامت: «أل» مقامه، أي: ضَمَّ إسكانه.

ويجوز أن يكون: (وَجُزْءًا) مبتدأ، (وَجُزْءًا) عَطِيفٌ عليه، وأتى: بـ(جُزْءًا) الأول منصوباً على الحكاية، و(ضَمَّ الإسكان) مفعول مُقَدَّم، و(صِفْ) عاملٌ فيه، والجملة خبر المبتدأ، والعائد مُقَدَّر، أي: «وصِفْ ضَمَّ الإسكان فيهما أو منهما»، أو قامت «أل» مقامه، أي: «صِفْ ضَمَّ إسكانهما»<sup>(١)</sup>.

قوله: (وَحَيْثُ مَا) <sup>(٢)</sup> شَرَطُ حُذِفِ فِعْلُهُ / وجوابه، وبقي فاعِلُ فِعْلٍ الشرط، [٤٥٦/ب] والتقدير: «وحيث ما أتى أكلها، أو وَقَعَ صِفْ إسكانه بالضم أيضاً».

أو «صِفْ أكلها» أي: «وحيث ما أكلها موجود فصِفْ ضَمَّ إسكانه أيضاً، للدلول الدال من: (ذِكْرًا)». انتهى<sup>(٣)</sup>.

وهذا ليس بجيد لأن: (حَيْثُ مَا) أداة شَرَطٍ، ولا يليها إلا الأفعال ظاهرة أو مُضْمَرَةٌ نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٤)</sup>، وكأنه نَحَى مَنْحَى مَذْهَبَ الكوفيين، وهو أنهم يوقعون بعد أدوات الشَّرَطِ الجمل الاسمية، ولا يُقَدَّرُونَ في الآية شيئاً<sup>(٥)</sup>.

قوله: (ذِكْرًا) يَجْرِي فيه أوجه:

أحدها: أنه مصدر لـ(صِفْ) من حيث المعنى، لأن الوَاصِفِ ذَاكِرٌ<sup>(٦)</sup>، وهل هو مصدر لـ(صِفْ) الملفوظ به، أو لـ(صِفْ) مُقَدَّرًا؟.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٦.

(٢) - في (ت) رسمت "وحيثما".

(٣) - قاله أبو شامة في إبراز المعاني: ٣٧٠/٢.

(٤) - سورة التوبة، الآية: ٦.

(٥) - انظر: شرح التسهيل: ٣٦٥/١، وشرح التصريح: ٣٩٦/١.

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٧٤١/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٠/ب.



احتمالان، قال بالأول: أبو شامة<sup>(١)</sup>، وبالثاني: أبو عبد الله<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أنها مفعول من أجله، أي: لأجل الذكْرَى<sup>(٣)</sup>، بمعنى: التذكر [لعل]<sup>(٤)</sup>.

والثالث: أنها خبر مبتدأ مُضْمَر، أي: هي ذكْرَى<sup>(٥)</sup>.

والرابع: أنها حال، إما على حذف مضاف، أي: صِفْ ذلك ذا ذكْرَى، وإما على وقوع المصدر مَوْقِع الحال، أي: مُذَكَّرًا<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وَفِي الْغَيْرِ) أي: في غير ما أضيف لِهَاء، وهو متعلق بمبتدأ محذوف، (ذُو حُلَا) خبره، أي: «وَضَمَّ الإسْكَانَ في غير ذلك ذُو حُلَا»، و(حُلَا): جَمْع «حُلِيَّة»، وقياسها «حَلِي» بالكسر، كـ«لَحِيَّة ولَحِي»<sup>(٧)</sup>.

وقيل: بل هي جَمْع «حُلَّة» فأبدل من إحدى اللامين حرف عِلَّة.

وفي دخول «أل» على: (غَيْرِ) نظراً؛ إذ لا يميزه أهل اللسان للزومها الإضافة<sup>(٨)</sup>.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٤/٢.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، وفتح الوصيد: ٧٤٠/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٠/ب.

(٤) - ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، وفتح الوصيد: ٧٤٠/٢.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، وفتح الوصيد: ٧٤٠/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٠/ب.

(٧) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٩٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥١/أ.

(٨) - سبقت الإشارة إلى هذه المسألة عند شرحه لقول الناظم:

(وما يخذعون الفتح من قبل ساكني وبعد ذكا والغير كالحرف أولاً)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٤٥)، انظر: ص ١٥٧ من هذه الرسالة.

وأشار بذلك إلى أن الضم في غير المضاف إلى ضمير<sup>(١)</sup> المؤنث حسنٌ صاحبُ زينةٍ لما فيه من خفة اللفظ<sup>(٢)</sup>، وتقدم تقريره.

## ٥٢٥- وَفِي رُبُوعٍ فِي الْمُؤْمِنِينَ وَهَاهُنَا عَلَى فَتْحِ ضَمِّ الرَّاءِ نَبَّهْتُ كُفْلًا

أخبر عمن رمز له بالنون والكاف من: (نَبَّهْتُ كُفْلًا)، وهما عاصم وابن عامر أهما قراء في هذه السورة: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وفي المؤمنون: ﴿وَأَوَيَّنَهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> بفتح ضمِّ الراء منهما، فتعين لغيرهما ضمُّ الراء على ما قيده، وإنما قيّد الفتح بالضم لأنه لو سكّت على الفتح لأُخذ بضده، وهو الكسر للباقيين، فكانت تختل.

وقال أبو عبدالله: «ولو اقتصر على ذكر الضم في قراءة المرموزين لأخلّ بقراءة الباقيين». انتهى<sup>(٥)</sup>.

وكأنه سبق قلم منه، وإصلاحه ولو اقتصر على ذكر الفتح؛ لأن المرموزين لم يقرعوا بالضم، إنما قرعوا بالفتح فتأمل<sup>(٦)</sup>.

(١)- "إلى ضمير" سقطت من (ت).

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧٠/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥١/أ.

(٣)- سورة البقرة الآية: ٢٦٥.

(٤)- الآية: ٥٠.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٦١٤/٢.

(٦)- انظر: كتر الجعري (خ): ٣٦٩.

والفتح والضّم لغتان مشهورتان<sup>(١)</sup>، وفيها لغات أخر: «رُبُوَّة» بكسر الراء أيضاً، ويقال: «رُبَاوَة» بفتح الراء وضّمّها وكسرها، ولم يُقرأ منها في الفصح إلا بهاتين<sup>(٢)</sup>.

ونظير ﴿رَبْوَة﴾: ﴿جَذْوَة﴾<sup>(٣)</sup> فإنها مثلثة ألفاً إلا أنه / قُرئ بالجميع كما [i/٤٥٧] سيأتي بيانه<sup>(٤)</sup> - إن شاء الله تعالى -.

قوله: (وَفِي رُبُوَّةٍ) متعلق بـ(نَبَّهْتُ)، وكذلك: (عَلَى فَتْحٍ) متعلق أيضاً به، (وَفِي الْمُؤْمِنِينَ) يجوز تعلقه بمحذوف على أنه حال من: (رُبُوَّةٍ) أي: حال كونها كائنة في المؤمنين، وإن شئت قلت: «المؤمنين» على الإعراب، وإن شئت: «في المؤمنين»<sup>(٥)</sup> [على الحكاية من قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

ومثله قوله فيما سيأتي: (وَلِي دِينٍ قُلُوبُ فِي الْكَافِرِينَ تَحْصَلًا)<sup>(٧)</sup>، وإن شئت: «في الكافرين»؛ ويجوز أن يتعلق بـ«أعني» مُضمراً على البيان، أي: «أعني».

(١) - الضم: لغة قريش، والفتح: لغة تميم، انظر: معاني القراءات: ص ٨٧، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٦، والكشف: ٣١٣/١، والإتحاف: ٤٥٢، و«الرُبُوَّة»: المكان المرتفع من الأرض. انظر: المفردات للراغب: ص ١٩٣، وعمدة الحفاظ: مادة «رب و» ٦٩/٢.

(٢) - انظر هذه اللغات في: المفردات للراغب: ص ١٩٣، وعمدة الحفاظ: مادة «رب و» ٦٩/٢، ومختصر الشواذ: ص ١٦، وتفسير القرطبي: ٣١٦/٣، واللسان: مادة «ربا» ٩٢/٦.

(٣) - سورة القصص، الآية: ٢٩.

(٤) - سيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(وَجَذْوَةٌ اِضْمُمُ فُزْتُ وَالْفَتْحُ كُلُّ وَصَحْبٍ ..... كَهْفُ.....)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٤٧) فرش سورة القصص.

(٥) - في كلتا النسختين: «المؤمنين» المحرور، والمثبت المرفوع موافقة للسياق.

(٦) - سورة المؤمنون، الآية: ١.

(٧) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١١١٩) فرش سورة الكافرون.

و(هَاهُنَا) عُطِفَ عَلَى: (الْمُؤْمِنِينَ)، و(فَتَحِ) مَصْدَرٌ مضاف للمفعول، قوله: (كُفَّلَا) مفعول: (نَبَّهْتُ)، وهو جَمْعُ «كَافِلٍ»، و«الْكَافِلِ» و«الضَّامِنِ»، و«الضَّمِينِ»، و«الزَّعِيمِ»، بمعنى واحد<sup>(١)</sup>، وأشار بذلك إلى أن طلبه الْعِلْمَ وَخِدْمَتَهُ، وَالتَّكْفِيلَ بنقله، وتوجيه قراءته<sup>(٢)</sup>، أي: نَبَّهْتُ قَوْمًا هَذِهِ صِفَتُهُمْ<sup>(٣)</sup>، فأما مَنْ هو عَلَى ضِدِّ هَذِهِ الصِّفَةِ فلا يُجَدِّدُهُمْ تَنْبِيهِهِ.

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي<sup>(٤)</sup>.

وأبلغ ما جاء في ذلك قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾<sup>(٥)</sup> فَعَلَّقَ الْأَمْرَ بِالتَّذْكِيرِ عَلَى وَجُودِ نَفْعِ الذِّكْرَى وَجَدَّوَاهَا<sup>(٦)</sup>.

٥٢٦- وَفِي الْوَصْلِ لِلْبَزِيِّ شَدْدٌ تَيَمَّمُوا وَتَاءٌ تَوَفَّى فِي النَّسَاءِ عَنْهُ مُجْمَلًا

أخذ يذكر كل ما شدده البزي في حالة الوصل دون الوقف، وأصلها ما في هذه السورة: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، ثم ساق معها ما شاكلها في جميع السور، والوارد منه عنه ثلاثة وثلاثون موضعاً، أحدٌ وثلاثون بلا خلاف عنه، وفي اثنين خلاف عنه، وسيدكرهما الناظم بعد استيفائه المتفق عليه.

(١)- انظر: اللسان: مادة "كفل" ٩٢/١٣.

(٢)- في (ت) "قراءاته".

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧١/٢، واللالئ الفريدة: ٦١٤/٢.

(٤)- البيت بلا نسبة في: البحر: ٤٥٤/٨، والمحزر: ٢٨٣/١٦، والدر المصون: ٧٦٣/١٠.

(٥)- سورة الأعلى، الآية: ٩.

(٦)- انظر: البحر: ٤٥٤/٨، والدر المصون: ٧٦٣/١٠.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.

وهذا هو المشهور عن البزي أعني: الثلاثة والثلاثين وفاقاً وخلافاً، وقد رُوي عنه التشديد في ما كان مثله في جميع القرآن، نقله مكِّي في "التبصرة"، ثم قال: «والمعول عليه هذه المواضع بعينها»<sup>(١)</sup>.

ثم هذه التاءات مُنْقَسِمَةٌ إلى ثلاثة أقسام:

قسم: وَقَعَ قبله مُتَحَرِّكٌ نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ في النساء<sup>(٢)</sup>، و﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقسم وقع قبله حَرْفٌ مَدٌّ نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾، ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿تَلَهَّى﴾<sup>(٧)</sup>.

وقسم: وَقَعَ قبله سَاكِنٌ صحيحٌ نحو: ﴿عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿نَارًا تَلْظَى﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>.

فالقِسْمَانِ الأولان: التشديد فيهما واضح، أما الأول: فليس فيه جَمْعٌ بين ساكنين البتة، وأما الثاني: فإنه وإن كان فيه الجَمْعُ بين الساكنين إلا أنهما على

(١) - التبصرة: ص ٤٤٩.

(٢) - الآية: ٩٧.

(٣) - سورة الأعراف، الآية: ١١٧، والشعراء، الآية: ٤٥.

(٤) - سورة الأنعام، الآية: ١٥٣.

(٥) - سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

(٦) - سورة الأنفال، الآية: ٢٠.

(٧) - سورة عبس، الآية: ١٠.

(٨) - سورة الشعراء، الآية: ٢٢١.

(٩) - سورة الليل، الآية: ١٤.

(١٠) - سورة النور، الآية: ١٥.

حَدَّهْمَا؛ إِذِ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ وَلِينٌ، وَالثَّانِي مُدْغَمٌ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ: ﴿دَابَّةٌ﴾<sup>(١)</sup>،  
و﴿الصَّاحَّةُ﴾<sup>(٢)</sup>.

والقسم الثالث: التشديد فيه مُشْكِلٌ / مِنْ حَيْثُ أَنَّ فِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنِينَ  
عَلَى غَيْرِ حَدَّهِمَا، وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ<sup>(٣)</sup>، وَبَعْضُهُمْ لَا يُسَمِّيهِ إِدْغَامًا، وَيُسَمِّيهِ  
إِخْفَاءً، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ هَذَا وَأَقْوَالُ النَّاسِ فِيهِ عِنْدَ قَوْلِهِ:

(وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ ٠٠٠) الْبَيْتُ<sup>(٤)</sup>.

وَسَيَأْتِي قَرِيبٌ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وَبَعْضُ الْمَصْنُفِينَ ذَكَرَ هَذِهِ التَّاءَاتِ فِي بَابِ الْإِدْغَامِ، وَهُوَ الْأَلِيقُ لِأَنَّ هَذَا قَرِيبٌ  
مِنَ الْأَصُولِ الْمَطْرُودَةِ<sup>(٦)</sup>.

وَالْتَشْدِيدُ هُنَا: عِبَارَةٌ عَنِ إِدْغَامِ إِحْدَى التَّاءَاتِ فِي مِثْلِهَا لِأَنَّ الْأَوَّلَى مِنَ الْجَمِيعِ  
حَرْفٌ مُضَارَعَةٌ، وَالثَّانِيَةُ إِمَّا تَاءٌ: «تَفَعَّلَ»، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَيْمَّمُوا﴾، وَإِمَّا تَاءٌ: «تَفَاعَلَ»  
نَحْوُ: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، فَلَمَّا اجْتَمَعَ تَاءَانٌ ثَقُلَ اللَّفْظُ بِهِمَا، فَمِنْهُمْ مَنْ

(١) - من مواضعها: سورة البقرة الآية: ١٦٤.

(٢) - سورة عبس، الآية: ٣٣، وانظر: إبراز المعاني: ٣٧٢/٢.

(٣) - منهم: مكي في الكشف: ٣١٥/١، والمهدوي في شرح الهداية: ٢٠٨/١، وبعض النحويين كما ذكر  
أبو حيان في البحر: ٣٣١/٢.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٥٦)، باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين. وانظر:  
العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥٦٣/٢.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٢٧١، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(نِعِمَّا مَعًا فِي الثُّونِ فَتَحَ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسَرَ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ خَلَامٌ)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٣٦)، فرش سورة البقرة.

(٦) - منهم أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار في كتابه: "غاية الاختصار في القراءات العشر":  
١٧٨/١، ١٧٩.

(٧) - سورة الصافات، الآية: ٢٥.

خَفَّفَ ذَٰلِكَ بِالْإِدْغَامِ، وَهُوَ الْبُزْيُ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ<sup>(١)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ بَالِغٌ فِي التَّخْفِيفِ  
فَحَذَفَ إِحْدَى التَّائِينَ<sup>(٢)</sup>، وَهَلْ هِيَ الْأُولَى، أَوِ الثَّانِيَةُ؟.

قولان مشهوران<sup>(٣)</sup>، تقدم تحقيقهما في قوله:

(وَتَظَاهَرُونَ الظَّاءُ خُفَّفَ ثَابِتًا ٠٠) البيت<sup>(٤)</sup>،

فعليك باعتباره ثَمَّةً<sup>(٥)</sup>.

وقوله: (فِي الْوَصْلِ) تَحَرَّزَ مِنَ الْوَقْفِ عَلَى مَا قَبْلَ التَّاءِ، وَالْإِبْتِدَاءِ بِهَا، فَإِنَّهُ لَا  
يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْإِدْغَامُ الْبَتَّةَ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّهُ إِدْغَامُ إِحْدَى مَثَلِينَ فِي الْآخِرِ<sup>(٦)</sup> كَمَا عَرَفْتَ  
تَقْرِيرَهُ، وَالْإِدْغَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِأَنْ يُسَكَّنَ الْأَوَّلُ، وَالْإِبْتِدَاءُ بِالسَّاكِنِ مُتَعَذِّرٌ<sup>(٧)</sup>؛ فَتَعَذَّرَ  
التَّشْدِيدُ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِهَذِهِ التَّاءَاتِ، وَالْوَقْفُ عَلَى مَا قَبْلَهَا<sup>(٨)</sup>.

وَقَدْ تَسَمَّحَ أَبُو شَامَةَ حَيْثُ قَالَ: «لَأَنَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ الَّتِي وَقَعَ التَّشْدِيدُ فِي  
أَوَائِلِهَا هِيَ أَفْعَالٌ مُضَارِعَةٌ، أَوْ لَهَا تَاءٌ مُضَارِعَةٌ، ثُمَّ التَّاءُ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ»<sup>(٩)</sup>.

(١)- وفي هذا مراعاة للأصل والرسم، لأن أصلها: "تتيمموا"، بتاءين. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٦،  
والكشف: ٣١٤/١، والنشر: ٢٣٤/٢.

(٢)- وفي هذا مراعاة للرسم فقط. انظر: الكشف: ٣١٤/١، وشرح الهداية: ٢٠٨/١، والموضح: ٣٤٥/١،  
والإتحاف: ٤٥٤/١.

(٣)- هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ولكل أدلة. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٣/٢،  
وشرح الأشموني: ٢٩٤/٤، وشرح التصريح: ٧٦١/٢.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٦٥)، فرش سورة البقرة.

(٥)- انظر: ص ٢٨٩ من هذه الرسالة.

(٦)- في (ت): "صاحبة".

(٧)- انظر: الكتاب: ٤٧٥/٤، وكشف المشكلات: ٣٠٣/١.

(٨)- انظر: التبصرة: ٤٤٩، والنشر: ٢٣٣/٢، وفتح الوصيد: ٧٤٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٧٢/٢.

(٩)- إبراز المعاني: ٣٧٢/٢.

فيه تَسَمَّحَ لأنها ليست من نفس الكلمة، بل زائدة عليها لأن تاء: «تَفَعَّلَ»، و«تَفَاعَلَ» زائدة بلا خلاف، فلا فرق حينئذٍ بينها وبين تاء المضارعة من حيث الزيادة. والله أعلم.

ومثل أبي شامة لا يُتَسَامَحُ له بمثل هذه الفاضحة !.

قوله: (وَفِي الْوَصْلِ)، و(لِلْبَزِيٍّ) كلاهما مُتَعَلِّقٌ بـ(شَدَّدَ)، ومعنى (شَدَّدَ): أَدْغَمَ، فَعَبَّرَ بِاللَّازِمِ عَنِ الْمَلْزُومِ، إذ<sup>(١)</sup> يلزم من الإدْغَامِ التشديد.

و(تَيَمَّمُوا) مفعول: (شَدَّدَ)، [أي]<sup>(٢)</sup>: «أَوْقَعَ التشديد في تيمموا»<sup>(٣)</sup>، ومعلوم أنه لا يليق ذلك إلا بالتاء، إذ الميم الأولى مُشَدَّدَةٌ باتفاق، ويدل على الأول قوله: (وَتَاءَ تَوَفَّى) فَصَرَّحَ بِالْمُضَافِ الْمَقْدَرِ، فَ(تَاءَ تَوَفَّى): معطوف على: (تَيَمَّمُوا)، ولا حاجة إلى تقدير فعلٍ ناصب له، أي: وَشَدَّدَ تَاءَ تَوَفَّى، فيتعلق به الجارّان، أعني: (في النَّسَاءِ)، و(عَنْهُ)<sup>(٤)</sup>.

قوله: (مُجْمَلًا) يجوز أن يكون: حالاً من فاعل: (شَدَّدَ)، أو من: هاء (عَنْهُ) العائدة على: (الْبَزِيٍّ)<sup>(٥)</sup>، ومعناه على الإِعْرَافَيْنِ: أَتَيَا بِالْجَمِيلِ، يقال: أَجْمَلَ، فهو مُجْمَلٌ إذا أتى بالفعل الجميل<sup>(٦)</sup>، وقد ذُكِرَ في هذا البيت من / التاءات ثَلَاثَتَيْنِ:

إحداهما: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١)- في الأصل: "أو"، والمثبت من (ت).

(٢)- ما بين المعكوفتين سقط من كلتا النسختين، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٣)- انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٦٩، وشرح شعله: ص ٢٩٧.

(٤)- ممن قَدَّرَ ذلك الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦١٥/٢.

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٧٤٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٧١/٢، وشرح شعله: ص ٢٩٧، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٢/أ.

(٦)- قال السخاوي: "يشير بذلك إلى طعن من طعن على مذهبه" فتح الوصيد: ٧٤١/٢، وانظر: إبراز المعاني: ٣٧١/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٧٢، وشرح شعله: ص ٢٩٧.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.



والثانية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، ثم أخذَ  
يَذْكُرُ بقية التاءات فقال:

٥٢٧- وَفِي آلِ عِمْرَانَ لَهُ لَا تَفَرَّقُوا وَالْأَنْعَامُ فِيهَا فَتَفَرَّقَ مَثَلًا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا حَرْفَيْنِ: أَحَدُهُمَا: فِي آلِ عِمْرَانَ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا  
تَفَرَّقُوا وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، وَالثَّانِي: فِي الْأَنْعَامِ<sup>(٣)</sup> وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾.

وَلَفْظُ بِقَوْلِهِ: (لَا تَفَرَّقُوا) بِقِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ لَا بِقِرَاءَةِ الْبَزْيِ، وَفِي قَوْلِهِ:  
(فَتَفَرَّقَ) بِقِرَاءَةِ الْبَزْيِ، إِذْ لَا يُمْكِنُهُ غَيْرُ ذَلِكَ لِيَسْتَقِيمَ لَهُ الْوِزْنُ، وَلَمْ يَلْفِظْ بِقِرَاءَةِ  
الْبَزْيِ مِنْ هَذِهِ الْأَحْرَفِ فِي نَظْمِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ، أَحَدُهُمَا: هَذَا، وَالثَّانِي: قَوْلُهُ:  
(لَتَعَارَفُوا)<sup>(٤)</sup>.

إِلَّا أَنْ: (لَتَعَارَفُوا): يُمَكِّنُ قِرَاءَتَهُ بِقِرَاءَةِ الْبَزْيِ وَغَيْرِهَا؛ لِاسْتِقَامَةِ الْوِزْنِ مَعَ كُلِّ  
مِنْهُمَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقْرَأَ هَذَا إِلَّا بِقِرَاءَةِ الْبَزْيِ لِثَلَاثِ أَنْكَسَرِ الْوِزْنِ<sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ اتَّفَقَ لِلنَّاطِمِ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ غَرِيبَةٌ؛ وَهُوَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا بِحَرْفَيْنِ  
قَبْلَ تَاءٍ كُلٌّ مِنْهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ، وَحَرْفٌ مَتَحَرِّكٌ فَإِنْ: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ مِثْلُ: ﴿وَلَا  
تَيَمَّمُوا﴾ فِي أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا قَبْلَ تَائِهِ حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنَ أَلْفٍ<sup>(٦)</sup>.

(١)- سورة النساء، الآية: ٩٧.

(٢)- الآية: ١٠٣.

(٣)- الآية: ١٥٣.

(٤)- في البيت رقم: (٥٣٤)، وسيأتي.

(٥)- قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٧٣/٢.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧٣/٢.

وقوله: ﴿فَتَفَرَّقَ﴾ مثل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ﴾ في أَنَّ كلاً منهما قبل تائه حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ، وبدأ في كل من البيتين بما قبل تائه حرف مد<sup>(١)</sup> ولين.

و«لا» في قوله: (وَلَا تَفَرَّقُوا) ناهية، (وَتَفَرَّقُوا) أصله: (تَتَفَرَّقُوا) بتاءين، الأولى للمضارعة، والثانية للتفعل.

وقوله: (فَتَفَرَّقَ) الأصل: (فَتَفَرَّقَ)، والقول فيه كالذي قبله، وهو منصوب بإِضْمَارِ: «أَنَّ» بعد الفاء في جواب النهي، وهو في قراءة الجماعة يُشَبِّهُ الماضي لفظاً.

قوله: (وَفِي آلِ عِمْرَانَ)، و(لَهُ) متعلقان بفعل محذوف هو النَّاصِبُ لقوله: (لا تَفَرَّقُوا)، و«الهاء» (لِلْبِزْيِ)، والتقدير: «وَشَدَّدَ لِلْبِزْيِ فِي آلِ عِمْرَانَ لا تَفَرَّقُوا»، أي: «تاءه» كما تقدم في قوله: (شَدَّدَ يَمَّمُوا)، أي: «أَوْقَعَ فِيهِ التَّشْدِيدَ»<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يكون: (فِي آلِ عِمْرَانَ) على هذا حالاً من: (لا تَفَرَّقُوا)، أي: حال كونه مستقراً في آل عمران.

ويجوز أن يكون: (لا تَفَرَّقُوا): مبتدأ محذوف الخبر، و(فِي آلِ عِمْرَانَ)<sup>(٣)</sup>، و(لَهُ): متعلقان به، والتقدير: «ولا تَفَرَّقُوا فِي آلِ عِمْرَانَ الْبِزْيِ يَشْدُدُ تَاءَهُ، أَوْ يَقْرَأُ كَذَلِكَ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وَالْأَنْعَامُ) مبتدأ، و(فِيهَا) خبرها<sup>(٥)</sup>، و(فَتَفَرَّقَ) فاعل بالخبر، والتقدير: «وَالْأَنْعَامُ اسْتَقَرَّ فِيهَا فَتَفَرَّقَ لِلْبِزْيِ كَذَلِكَ»، أي: شَدَّدَ التَّاءَ<sup>(٦)</sup>.

(١) - "مد" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٣) - "عمران" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٥) - في (ت): "خبره".

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

ويجوز أن يكون: (فِيهَا) خبراً مُقَدِّماً، و(فَتَفَرَّقَ) مبتدأ مُؤَخَّرٌ، والجملة خبر الأول، ولا بد من تقدير زيادة مع ذلك، وهي: كذلك: «للبيزي»، أي: شَدَّدَ له، وإلا فَمُجَرَّدُ الإخبار عن الأنعام بأن فيها فتفرق غير مفيد.

/ أو نقول أنه لَمَّا لفظ بـ(فَتَفَرَّقَ) مُشَدِّدُ التاء أغنى ذلك عن تقدير شيء آخر، كأنه قال: «والأنعام فيها فتفرق بالتشديد، كما تلفظت به للبيزي».

قوله: (مَثَلًا) بمعنى: أَحْضَرَ، وفاعله ضمير يعود على: «البيزي» أي: شَخَّصَ لك ذلك بالمثال وأَحْضَرَهُ لك، مِنْ قولهم: «مَثَلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ»، ومنه: «مَثَلٌ لَهُ الْمَسْأَلَةُ» أي: أَبْرَزَهَا فِي صُورَةِ التَّمَثَالِ الْمَشْخَصِ<sup>(١)</sup>، وهي جملة مستأنفة جيء بها للإخبار بأن البيزي لم يُفَرِّطْ فِي شَيْءٍ بَلْ كُلُّ مَا قَرَأَ بِهِ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ مَثَلُهُ لَكَ، أي: أَحْضَرَهُ، وَفِي ذَلِكَ ثَاءٌ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَا عَلِمَ، بَلْ نَقَلَهُ إِلَى مَنْ أَرَادَ رَوَايَتَهُ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يكون: (فَتَفَرَّقَ) مفعولاً بـ(مَثَلٌ)، و(مَثَلٌ) خبر لقوله: (وَالْأَنْعَامُ)، والتقدير: «والأنعام مَثَلٌ فِيهَا الْبِزْيُ فَتَفَرَّقَ»، أي: أَحْضَرَهُ وَأَظْهَرَهُ<sup>(٣)</sup>.

والمشهور في قراءة: (مَثَلٌ) هذا بفتح الميم والثاء، على أنه فِعْلٌ ماضٍ مبني للفاعل، وقد عَرَفَتْ مَنْ فاعله.

وَيُقْرَأُ: (مَثَلٌ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكسْرِ الثاء على ما لم يُسَمِّ فاعله، ومعناه: أَحْضَرَ وَأَظْهَرَ، وَيَكُونُ: (فَتَفَرَّقَ) مبتدأ ثانياً، و(مَثَلٌ) خبره، والجملة خبر الأول، والعائد هاء في: (فِيهَا)، وهو متعلق بمحذوف على أنه حال من المبتدأ عند مَنْ يُجِيزُهُ، أو متعلق: بـ(مَثَلٌ) عند الكوفيين، أو بمحذوف على البيان، أي: «أعني فيها»، والصحيح الرواية الأولى، وهي أولى<sup>(٤)</sup> لسلامتها من هذه التكلّفات.

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٧٤٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٧٣/٢، وشرح شذوذة: ص ٢٩٨.

(٢) - انظر: وكتر الجعري (خ): ٣٧٠.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٥/٢، وشرح شذوذة: ص ٢٩٨.

(٤) - "وهي أولى" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

٥٢٨- وَعِنْدَ الْعُقُودِ التَّاءُ فِي لَا تَعَاوُنُوا وَيُرَوَّى ثَلَاثًا فِي تَلَقَّفُ مَثَلًا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ:

أحدها: قوله في المائة<sup>(١)</sup>، وعَبَّرَ عنها بالعقود: ﴿وَلَا تَعَاوُنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

والثلاث الباقية بلفظ واحد، وهي: ﴿تَلَقَّفُ﴾، أحدها: في الأعراف<sup>(٢)</sup>: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾، الثاني: في طه<sup>(٣)</sup>: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفُ﴾، والثالث: في الشعراء<sup>(٤)</sup>: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ أَيْضًا.

وقوله: ﴿وَلَا تَعَاوُنُوا﴾: كقوله: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾، وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾، ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفُ﴾: مِثْلُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ﴾ في أَنَّ ما قبل تائها حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ، وسيأتي الخلاف في سُكُونِ: «لام»: ﴿تَلَقَّفُ﴾، وفتحها لغير البري<sup>(٥)</sup>.

وقوله: (وَعِنْدَ الْعُقُودِ) خبر مُقَدَّمٌ، و(التَّاءُ) مبتدأ مُؤَخَّرٌ على حَذْفِ مضاف، أي: «مُشَدَّدُ التَّاءِ فِي لَا تَعَاوُنُوا»، و(فِي لَا تَعَاوُنُوا) إما بيان، أي: «أعني في لا

(١)- الآية: ٢.

(٢)- الآية: ١١٧.

(٣)- الآية: ٦٩.

(٤)- الآية: ٤٥.

(٥)- سيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(وفي الكل تَلَقَّفُ خِفْ حَفْصٍ.....)

متن الشاطبية، من البيت: رقم (٦٩٤)، فرش سورة الأعراف.

تعاونوا»، وإما حال من: (التاء) لأنها في الأصل مُضَافٌ إليها، وهي مفعول في المعنى<sup>(١)</sup>.

ويجوز أن تكون: (التاء) مبتدأ، و(في لا تَعَاوَنُوا) خبره، أي: «وتشديد التاء في لا تعاونوا»، ويكون: (عِنْدَ الْعُقُودِ) إما حالاً من ضمير الخبر، وإما مُتَعَلِّقاً بمحذوف على جهة البيان، أي: «أعني عند العقود».

/ قوله: (وَيَرَوِي ثَلَاثًا) أي: «وَيَرَوِي البزي عَنْ أَشْيَاخِهِ ثَلَاثًا مِنَ الْكَلِمِ»، [٤٥٩/أ] و(فِي تَلَقُّفٍ): صفة لـ(ثَلَاثًا)<sup>(٢)</sup>.

و(مُثَلًّا) صفة ثانية، أحوال من: (ثَلَاثًا) لأنها لَمَّا وُصِفَتْ تَخَصَّصَتْ، أو من الضمير المستتر في الجار الواقع صفة<sup>(٣)</sup>، و(مُثَلًّا) جَمْع «مِثَالٍ»، كـ«ضَرْبٍ» في جَمْع: «ضَارِبٍ»، والمِثَالُ الحَاضِر من: «مِثْلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ»، أي: حَضَرَ، أي: يَرَوِي ثَلَاثًا حَاضِرَاتٍ غير غَائِبَاتٍ؛ لشهرتها بين أهلها<sup>(٤)</sup>، وما أَحْسَنَ ما جاء قوله: (مُثَلًّا) بعد قوله: (مُثَلًّا) فهو من التجانس الخطي مع مقاربة اللفظ، وهو من أحسن البديع.

## ٥٢٩- تَنْزَلُ عَنْهُ أَرْبَعٌ وَتَنَاصَرُونَ نَارًا تَلْظِي إِذْ تَلْقَوْنَ ثِقْلًا.

ذكر في هذا البيت سبعة أحرف، منها لفظ: ﴿تَنْزَلُ﴾ أربع كلمات، واحدة في الحجر: ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٥)</sup>، وثنيتان في الشعراء: ﴿هَلْ أَنْبَيْتُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿تَنْزَلُ عَلَىٰ كُلِّ آفَاكٍ أَثِيمٍ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٦/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٢)- في الأصل "ثلا"، والمثبت من (ت).

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٦/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٢٩٨.

(٤)- انظر: فتح الصيد: ٧٤٣/٢، وإبراز المعاني: ٣٧٣/٢، والسراج: ص ١٦٦.

(٥)- سورة الحجر، الآية: ٨، على قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

(٦)- الآية: ٢٢١، ٢٢٢.

والرابع في سورة القدر<sup>(١)</sup>: ﴿شَهْرٌ تَنْزَلُ الْمَلَكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾، والخامس: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصِرُونَ﴾ في الصفات<sup>(٢)</sup>، والسادس: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ في الليل<sup>(٣)</sup>، السابع: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ في النور<sup>(٤)</sup>.

أمّا: ﴿تَنْزَلُ﴾ الذي في الحجر: فقبل تائه حَرْفٌ مَدٌّ ولين، فالإدغام فيه سائغ لأنه مثل: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ وبابه، وأمّا: ﴿تَنْزَلُ﴾ الأول من الشعراء و﴿تَنْزَلُ﴾ في سورة القدر، و﴿نَارًا تَلَظَّى﴾، و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ فالإدغام<sup>(٥)</sup> فيها: عَسِرٌ؛ لأن قبل تاء الجميع ساكن صحيح وأمّا: ﴿تَنْزَلُ﴾ الثاني، فإدغامه صحيح لأن قبل تائه حرفاً متحركاً، وهو نون: ﴿الشَّيَاطِينُ﴾، وأمّا: ﴿لَا تَنَاصِرُونَ﴾ فإدغامه أيضاً صحيح لأن قبل تائه حَرْفٌ مَدٌّ ولين، وهو مثل: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ إلا أن «لا» هنا نافية<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو شامة: «وأمّا الأول في الشعراء، والذي في القدر، و﴿نَارًا تَلَظَّى﴾ و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ فممتنع ذلك فيها؛ لأنها بعد ساكن». انتهى<sup>(٧)</sup>.

والعجب منه كيف يقول: «ممتنع»، وقد ثبت متواتراً؟!، ثم إن هذا كقراءة أبي عمرو في الإدغام الكبير من نحو: ﴿خُذِ الْعَقْوَ وَأْمُرْ

(١) - الآية: ٤.

(٢) - الآية: ٢٥.

(٣) - الآية: ١٤.

(٤) - الآية: ١٥.

(٥) - في الأصل: "بالإدغام"، والمثبت من (ت).

(٦) - في الأصل: "باقية"، والمثبت من (ت).

(٧) - إبراز المعاني: ٣٧٤/٢.

بِالْعُرْفِ<sup>(١)</sup>، ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وكقراءة حمزة: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾<sup>(٣)</sup> فما قيل هناك يُقال هنا، فإنهما من وادٍ واحد، وأما كونه يقبل ذلك، ويعتذر عنه، ويرد هذا بالكلية فغير مرضى منه، وقد سبقه مكِّي إلى ذلك، ومنه أخذ.

فقال مكِّي - رحمه الله وعفا عنه - : «وقوع الإدغام في هذا قبيح وضعيف، ولا يميزه جميع النحويين؛ إذ لا يجوز المد في الساكن الذي قبل المشدد، قال: وقد قال بعض القراء فيه: إنه إخفاء، وليس بإدغام، فهذا أسهل قليلاً / من الإدغام؛ لأن الإخفاء لا تشديد فيه». انتهى<sup>(٤)</sup>.

قلت: قد تقدم الفرق بين الإدغام والإخفاء، وأن الإخفاء: يطلق بإزاء معانٍ قد تقدم بياها في الإدغام الكبير<sup>(٥)</sup>، والله الحمد.

قوله: (تَنَزَّلُ عَنْهُ) يجوز أن يكونا مبتدأ وخبراً على حذف مضاف، أي: «كلمات تنزل منقولة عنه بالتشديد».

قوله: (أَرْبَع) يجوز أن يكون بدلاً من: (تَنَزَّلُ)، لأنه مُقَدَّر أربع مرات، أو نقول: هو بدل من: «كلمات» المقدرة قبل: (تَنَزَّلُ)؛ لأنها مرادة؛ فهي في حكم المذكورة، بين تلك الكلم المضافة بأنها أربع<sup>(٦)</sup>.

(١) - سورة الأعراف، الآية: ١٩٩.

(٢) - سورة المائدة، الآية: ٣٩، وهذا الإدغام خاص برواية السوسي عن أبي عمرو دون الدوري، انظر: النشر: ٢٧٦/١.

(٣) - سورة الكهف، الآية: ٩٧، وقراءة حمزة بتشديد الطاء، قال الشاطبي:

(وطاء فَمَا اسطَاعُوا لَحْمَزَةً شَدَّوْا .....)

متن الشاطبية، من البيت: رقم (٨٥٨)، فرش سورة الكهف.

(٤) - الكشف: ٣١٥/١، وقد ذكر أبو حيان الخلاف بين النحويين في هذا الإدغام، ثم قال: "وقراءة البزي ثابتة تلقنتها الأمة بالقبول وليس العلم محصوراً على ما نقله أو قاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم». البحر: ٣٣١/٢.

(٥) - انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٤٠١/١ - ٤٠٣.

(٦) - قاله الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦١٦/٢.

ويجوز أن يكون: (أَرْبَعٌ) خبر المبتدأ، والمعني: أن تنزل أربع مرات، و(عَنْهُ) متعلق بمحذوف، فيسُن حكمها، أي: «مشددة عنه»، أو [منقولة عنه شَدْهَا] <sup>(١)</sup>.

قوله: (وَتَنَاصَرُونَ) يجوز أن يكون: مبتدأ، و(نَارًا تَلْظِي) و(إِذْ تَلَقَّوْنَ) معطوفان حُذِفَ عاطفُهُما ضرورة العِلْم به، والخبر مُقَدَّر، أي: «تناصرون وما بعده عنه»، فـ«عَنْهُ» هو الخبر حُذِفَ لدلالة: (عَنْهُ) الأول عليه، و(تُقَلَّا) على هذا مُسْتَأْنَف مُبَيَّن للحكم، فتارة ينص على التثقيل، وتارة يحذفه للعلم به.

ويجوز أن يكون: (تَنَاصَرُونَ)، وما عطف عليه منصوبان بـ(تُقَلُّ) المتأخر، أي: «تُقَلُّ البزِّي تاء تناصرون وما بعده» <sup>(٢)</sup>، وهو عندي أولى لعدم التكلف فيه، والألف في: (تُقَلَّا): للإطلاق.

### ٥٣٠- تَكَلَّمُ مَعَ حَرْفِي تَوَلَّوْا بِهَوْدِيهَا وَفِي نُورِهَا وَالْامْتِحَانِ وَبَعْدَ لَا

ذكر في هذا البيت ستة أحرف: أحدها <sup>(٣)</sup>: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ <sup>(٤)</sup>، والثاني، والثالث لفظ: ﴿تَوَلَّوْا﴾، والثلاثة مجموعة في سورة هود فلذلك قال: (بِهَوْدِيهَا)، أي: «بِهَوْدِ هذه الثلاثة الأحرف»؛ أضافها إليهن لملاستها لهن حيث كن فيها، فأما: ﴿تَوَلَّوْا﴾ الأول فهو قوله تعالى في أول السورة: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ <sup>(٥)</sup>، وأما: ﴿تَوَلَّوْا﴾ الثاني فيها فهو قوله تعالى في قصّة عاد: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾ <sup>(٦)</sup>.

(١)- ما بين المعكوفتين عبارته في: (ت) هكذا: "منقول تشديدها".

(٢)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٥٩.

(٣)- "أحدها" سقطت من (ت).

(٤)- سورة هود، الآية: ١٠٥

(٥)- سورة هود، الآية: ٣.

(٦)- سورة هود، الآية: ٥٧.



وقوله: (وَفِي نُورِهَا): يعني أن: ﴿تَوَلَّوْا﴾ وَرَدَ أَيْضاً فِي النور يريد قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾<sup>(١)</sup>، قوله: (والامْتِحَانِ) يريد قوله تعالى: ﴿وَضَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وَبَعْدَ لَا): يعني مِنْ لَفْظِ: ﴿تَوَلَّوْا﴾ الواقع بعد: ﴿لَا﴾، ثُمَّ بَيْنَ مَكَانِهِ فِي الْبَيْتِ الْآتِي: بقوله: (فِي الْأَنْفَالِ) يريد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فهذه ستة أَحْرَف: ﴿تَكَلَّمُ﴾، و﴿تَوَلَّوْا﴾ مُكَرَّراً خَمْسَ مَرَّاتٍ<sup>(٤)</sup>.

أما: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ فِي هُودٍ، ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ فِي الْأَنْفَالِ: فإِدْغَامُهُمَا صَحِيحٌ فَصِيحٌ؛ لِأَنَّ قَبْلَ تَائِهِمَا حَرْفٌ مَدٌّ وَلِينٌ، فَهُمَا مِثْلُ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾<sup>(٥)</sup>، إِلَّا أَنْ: [﴿لَا﴾ فِي]<sup>(٦)</sup>: ﴿لَا تَكَلَّمُ﴾: نَافِيَةٌ، وَفِي: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا﴾ / نَاهِيَةٌ.

وأما: ﴿تَوَلَّوْا﴾ فِي جَمِيعِ مَوَارِدِهِ الْبَاقِيَةِ: فإِدْغَامُهُ عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ قَبْلَ تَائِهِمَا حَرْفٌ سَاكِنٌ صَحِيحٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَبْلَ الَّتِي فِي هُودٍ: ﴿إِنْ﴾

(١) - سورة النور، الآية: ٥٤.

(٢) - سورة الممتحنة، الآية: ٩.

(٣) - سورة الأنفال، الآية: ٢٠.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧٤٤/٢.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٥/٢.

(٦) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

الشرطية في الموضعين، وكذا في النور، والتي في<sup>(١)</sup> الامتحان قبل تائه نون: ﴿أَنْ﴾  
النَّاصِبَةُ.

وجميع ما ذُكر في هذا البيت فَعْلٌ مستقبل، وقد قيل - في الذي في<sup>(٢)</sup> هود -:  
أنه ماضٍ، ويكون الخطاب بعده على سبيل الالتفات<sup>(٣)</sup>.

وهو بعيد جداً تأباه الفصاحة، وحينئذٍ يخرج من الباب الذي نحن فيه، [فإنه  
مُخَفَّفٌ]<sup>(٤)</sup> حينئذٍ، وقد أجزى الوجهان في قوله تعالى في آل عمران: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْاْ  
فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٥)</sup> إلا أنه لا خلاف في تخفيف تائه فليس من هذا<sup>(٦)</sup>  
الباب<sup>(٧)</sup>.

وعندي أن قوله في النور: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾<sup>(٨)</sup> الغيبة  
فيه أظهر من الخطاب، ويكون قوله: ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ من باب الالتفات،  
وهو أحسن<sup>(٩)</sup> من الالتفات المذكور في حرّفي هود.

(١) - "والتّي في" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

(٢) - "في" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣) - قاله ابن عطية في المحرر: ١٧٢/٩.

(٤) - ما بين المعكوفتين في الأصل عبارته هكذا: "فإن "لا" نافية"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٥) - سورة آل عمران، الآية: ٣٢.

(٦) - "هذا" سقط من (ت).

(٧) - انظر: إبراز المعاني: ٣٧٥/٢، واللائئ الفريدة: ٦١٧/٢.

(٨) - سورة النور، الآية: ٥٤.

(٩) - في الأصل: "جنس"، والمثبت من (ت).

قوله: (تَكَلَّمُ) مفعول بفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، وفيه حَذْفٌ مضاف، أي: «شَدَّدَ تاءَ تَكَلَّمَ، أو أَوْقَعَ التشديد فيها»<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يكون: (تَكَلَّمُ) مبتدأ، والخبر مُقَدَّرٌ، أي: تَكَلَّمُ مُشَدَّدٌ له أيضاً..

قوله: (مَعَ حَرْفِي تَوَلَّوْا) في موضع نَصْبٍ على الحال من: (تَكَلَّمُ) إِنَّ أَعْرَبَنَاهُ: مفعولاً بمَقْدَرٍ، أو من ضميره المستكن في حَيِّزِهِ إِنَّ أَعْرَبَنَاهُ: مبتدأ.

قوله: (بِهَوْدِهَا) يجوز أن يكون: حالاً من الثلاثة المتقدمة، أي: (تَكَلَّمُ)، و(حَرْفِي تَوَلَّوْا).

وقال أبو عبد الله: «وَبِهَوْدِهَا في موضع الحال من: (حَرْفِي تَوَلَّوْا)»<sup>(٢)</sup>.

وجعل: (ها) ضمير السورة، فقال: «وأضاف هود إلى ضمير السورة»<sup>(٣)</sup>.

وما قاله ليس بظاهر، بل الحال عن الثلاثة لاشتراكها جميعاً في سورة واحدة، وهاء في: (بِهَوْدِهَا) ضمير الثلاثة المتقدمة.

قوله: (وَفِي نُورِهَا وَالْامْتِحَانِ وَبَعْدَ لَا) كل هذا عطف على: (تَوَلَّوْا) المتقدم، أي: «وتَوَلَّوْا فِي نُورِهَا»، أي: «نور هذه اللفظة»<sup>(٤)</sup>، ثم أخذ يُبَيِّنُ محل: (تَوَلَّوْا) الواقع بعد لفظ: (لا) فقال:

٥٣١- فِي الْأَنْفَالِ أَيْضاً ثُمَّ فِيهَا تَنَازَعُوا تَبَرَّجْنَ فِي الْأَحْزَابِ مَعَ أَنْ تَبَدَّلَا

(فِي الْأَنْفَالِ) حال من قوله: (وَبَعْدَ لَا)، أي: ﴿تَوَلَّوْا﴾ الواقع بعد:

﴿لَا﴾ حال كونه مستقراً في الأنفال.

(١)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، والآلئ الفريدة: ٦١٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٩.

(٢)- الآلئ الفريدة: ٦١٧/٢.

(٣)- الآلئ الفريدة: ٦١٧/٢.

(٤)- انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، والآلئ الفريدة: ٦١٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٩.

و(أَيْضاً) مَصْدَر: «آضٌ، يَئِضُ»، أي: رَجَعَ، وهو في موضع الحال من فاعل: (شَدَّدَ) المَقْدَر، أي: رُجُوعاً<sup>(١)</sup>.

وقوله: (ثُمَّ فِيهَا تَنَازَعُوا) يريد قوله في الأنفال: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ في سورة الأحزاب<sup>(٣)</sup>.

قوله: (مَعَ أَنْ تَبَدَّلَا) / يريد قوله في الأحزاب أيضاً: ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾<sup>(٤)</sup> فذكر في هذا البيت - [غير: ﴿تَوَلَّوْا﴾]<sup>(٥)</sup> الذي في الأنفال - ثلاثة أحرف: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا﴾، ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾، ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾، أما: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا﴾، ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾: فإدغامهما [صحيح فصيح لوقوع حرف المد قبل تائهما، وأما: ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾ فإدغامه<sup>(٦)</sup> مُمْتَنِعٌ عند مَنْ تقدم ذكره لتقدم حرف ساكن صحيح قبل تائه.

قوله: (ثُمَّ فِيهَا تَنَازَعُوا) منصوب بإضمار فعلٍ، أي: «ثُمَّ شَدَّدَ فِيهَا»، أي: في الأنفال تاء تنازعوا الواقع بعد: «لا»، و(تَبَرَّجْنَ) معطوف على: (تَنَازَعُوا) حُذِفَ عَاطِفُهُ، أي: «وَتَبَرَّجْنَ»<sup>(٧)</sup>.

(١) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٧٠، واللائي الفريدة: ٦١٧/٢.

(٢) - سورة الأنفال، الآية: ٤٦.

(٣) - الآية: ٣٣.

(٤) - سورة الأحزاب، الآية: ٥٢.

(٥) - في كلتا النسختين تقلب: "﴿تَوَلَّوْا﴾، على "غير"، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٦) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٧) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٧٠، واللائي الفريدة: ٦١٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٩٩.

قوله<sup>(١)</sup>: (مَعَ أَنْ تَبَدَّلَا) حال مِنْ: (تَبَرَّجْنَ)، أي: كائناً مع هذا اللفظ أيضاً.  
ويجوز أن يكون: (تَنَازَعُوا) مبتدأ، وما بعده عطف عليه، والخبر مُقَدَّرٌ، أي:  
«تنازعوا مُشَدَّد التاء أيضاً»، و(فِيهَا) بيان فهو متعلق بمحذوف، أي: أعني فيها.

٥٣٢- وَفِي التَّوْبَةِ الْغَرَاءِ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُوا نَ عَنْهُ وَجَمْعُ السَّاكِنِينَ هُنَا ائْجَلَا  
أَخْبِرْ أَنْ فِي التَّوْبَةِ - وهي براءة - من التَّاءَات تَاء: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا  
إِلَّا آحَدِي الْحُسْنَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>.

ثم أخبر أن جَمْع السَّاكِنِينَ ائْجَلَا، أي: انْكَشَفَ، يعني أنه وَقَعَ الساكنان هُنَا  
على غير حَدِّهِمَا، وذلك أَنَّ «لام» ﴿هَلْ﴾: ساكن صحيح، والثاني مُدْغَمٌ، وقد تقدم  
أنه لا بد وأن يكون السَّاكن الأول حَرْفَ مَدٍّ، أو حرف لين فقط.  
قوله: (هُنَا): فيه وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ مُشَارٌّ به إلى هذا البيت، فالمعنى: أن جَمْع السَّاكِنِينَ انْكَشَفَ،  
وَذَهَبَ لِأَن انْقِضَاءَهُ فِي النَّظْمِ وَقَعَ هَاهُنَا، وإليه ذهب السخاوي فإنه قال: «قوله:  
(وَجَمْعُ السَّاكِنِينَ) أراد به وَجَمْعُنَا للسَّاكِنِينَ فِي النَّظْمِ (هنا ائْجَلَا)، أي: انْكَشَفَ  
وَذَهَبَ؛ لِأَن انْقِضَاءَهُ فِي النَّظْمِ وَقَعَ هَاهُنَا، وهي ثمانية مواضع ٠٠٠» فَذَكَرَهَا<sup>(٣)</sup>.

قال أبو شامة: «وإنما هي عشرة، في هذا البيت واحدة، وفي الذي قبله واحدة،  
وفي كل واحد من البيتين قبلهما أربعة، وقد بَيَّنَّا كُلًّا فِي مَوْضِعِهِ». انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١)- "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢)- سورة التوبة، الآية: ٥٢.

(٣)- فتح الوصيد: ٧٤٥/٢، وذهب إليه كذلك الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦١٨/٢، وانظر: شرح شعلة:  
ص ٣٠٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٥٢/ب.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

قلت: معنى كلام السخاوي - رحمه الله تعالى - أَنَّ جَمْعَ الساكنين على غير حَدِّهِمَا انقضى هاهنا، ولم يَبْقُ بعد ذلك إِلَّا جَمْعُ السَّاكِنِينَ على حَدِّهِمَا، وليس يعني أن كل ما تقدم جَمْعٌ بين ساكنين على غير حَدِّهِمَا بل مَضَى فيه ذلك وغيره، إِلَّا أَنَّهُ انقَضَى هُنا جَمْعُهُمَا على غير حَدِّهِمَا، ولم يَأْت بعد ذلك إِلَّا النوع الذي فيه جَمْعُهُمَا على حَدِّهِمَا، وقد عرفت أن ذلك على ثلاثة أقسام، وَأَنَّ المشكِلَ منها هو هذا الْقِسْمُ وَحَدَهُ لِعُسْرِهِ، أَوْ تَعَذُّرِهِ.

ثم إن الشيخ علم الدين السخاوي عَدَّهَا ثمانية، وليس كذلك بل هي عشرة كما ذكره الشيخ شهاب الدين، واحد هنا وهو: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾، / وواحد في البيت الذي قبل هذا وهو: ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾، والثمانية الباقية، أربعة منها في كل بيت من البيتين اللذين قبل قوله: (فِي الْأَنْفَالِ أَيْضًا)، وقبل قوله: (وَفِي التَّوْبَةِ)، وذلك قوله: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ في هود، ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ كلاهما في النور، ﴿عَلَوْ مَنْ تَنْزَلُ﴾ في الشعراء، ﴿أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾ في المتحنة، ﴿نَارًا تَلْظَى﴾ في الليل: ﴿شَهْرٍ تَنْزَلُ﴾ في القدر، فهذه عشرة مواضع جُمِعَ فيها بين الساكنين وأولهما حَرَفٌ صحيح.

وقد غلط أبو عبد الله فعَدَّهَا تسعة، وأسقط منها: ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾ في الأحزاب<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن (هنا) إشارة إلى قراءة البزي، وإليه نَحَا الشيخ علم الدين أيضًا، فقال: «أو يكون قوله: (هنا)، أي: في هذه القراءة». انتهى<sup>(٢)</sup>.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٨/٢.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٧٦/٢، وهذا القول للسخاوي، وعنه نقله أبو شامة.

يعني أن جَمْع الساكنين على غير حَدِّهما وَجِدَ هنا، أي: في قراءة البري، وفيه نظر، لأن ذلك موجود أَيْضاً في قراءة أبي عمرو: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾<sup>(١)</sup> ﴿الْمَهْدِ صَبِيّاً﴾<sup>(٢)</sup>، وبابه، وفي قراءة حمزة: ﴿فَمَا اسْطَلْعُوا﴾<sup>(٣)</sup>، كما سيأتي.

قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: «قلت: على هذا المعنى يُحْتَمَل أن يكون الناظم أشار إلى [عُسْر هذه القراءة كما أشار]<sup>(٤)</sup> ذلك في آخر باب الإدغام الكبير». انتهى<sup>(٥)</sup>.

قلت: الذي تقدم في باب الإدغام الكبير قوله:

(وإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصِلاً)<sup>(٦)</sup>.

وليس فيه إلا أن الإدغام في هذا النوع عَسِيرٌ، ثم نَقَلَ عَنِ الْمُعْظَم أنه: إِخْفَاءٌ لا إِدْغَامٌ<sup>(٧)</sup>، وقد عرفت أن الإخفاء لا إسكان معه، كما ذكره مَكِّي<sup>(٨)</sup> ونحوه، فكيف يكون أشار إلى ذلك في آخر باب الإدغام الكبير؟

ثم قال: «وعلى الوجه الأول يكون المعنى: أن المواضع التي يلزم من تشديدها الجمع بين ساكنين قد ذُكِرَتْ فيما تقدم، وفُرِغَ منها هنا، قال: وليس يُفْهَمُ<sup>(٩)</sup> من

(١) - سورة الأعراف، الآية: ١٩٩.

(٢) - سورة مريم، الآية: ٢٩.

(٣) - سورة الكهف، الآية: ٩٧.

(٤) - ما بين المعكوفتين زيادة من إبراز المعاني: ٣٧٦/٢، لا بد منها، لأن الكلام لا يستقيم بدونها.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٥٦)، باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين.

(٧) - انظر: انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥٦٣/٢.

(٨) - انظر: الكشف: ٣١٥/١.

(٩) - "يفهم" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

ذلك أنه ذكَّرها مُرتَّبة، بل تَفَرَّقَ ذِكْرُها في أثناء المواضع، فلِكَلامه هنا فائدة جليلة، سيأتي ذكرها بعد شرح بيتين آخرين». انتهى<sup>(١)</sup>.

قلت: أما عدم الترتيب فقد وُجِدَ في الفصل جميعه، فلم يأت بالتاءات على الترتيب القرآني بل ذكر ما اتفق له ذِكْرُه في هذا النظم، ألا ترى أنه ذكَّر النساء، ثم آل عمران، ثم الأنعام، ثم المائدة، فإذا لم يلتزم الترتيب في أصل الفصل فلأن لا يلتزمه في بعض أنواعه أولى.

فإن قيل: جَمْعُ الساكنين غير مختصِّ بما ذكِّر؛ ألا ترى أنه في نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾، ﴿مَا نَزَلَ الْمَلَكَةُ﴾ أنه جمع بين ساكنين، فأبي فائدة في تخصيصه هذا بالذكر؟.

فالجواب: من وجهين:

أحدهما: أنه يريد بذلك جَمْعُ الساكنين على غير حدِّهما / ودلَّ على ذلك [٤٦١/ب] قرينة الحال.

والثاني - وهو أقرب - : أن ما قبله حرف مدّ ولين، كأنه لم يجتمع فيه ساكنان لأن المد يقوم مقام الحركة عندهم، ولذلك يمتنع إدغام حرف المد فيما بعده نحو: ﴿الَّذِي يُوسَّسُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(٣)</sup>، قال: لأن مدّه يقوم مقام حركته فكأنه متحرك، والمتحرك لا يدغم.

وقد صرَّح أبو عبد الله بذلك حيث قال: «وما عدا ذلك نحو: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾، وأخواته ضربان:

(١) - إبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

(٢) - سورة الناس، الآية: ٥.

(٣) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢٥.



أحدهما: واقع بعد متحرك.

والثاني: واقع بعد ساكن هو حَرْف مَدٍّ ولين ألف، أو واو، ولم يدخلها فيما ذكره لأن حرف المد واللين، وإن كان ساكناً فإنه في حُكْم المتحرك لأن ما فيه من المد قائم مقام الحركة، قال: وينبغي للقارئ أن يمد حرف المد في ذلك لوقوع المشدد بعده». انتهى<sup>(١)</sup>.

قلت: في حرف المد أنه ألف أو واو، ولم تأت الواو بلا خلاف عن البزي إلا في حرف واحد وهو: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾<sup>(٢)</sup>، وسيأتي له خلاف في حرفين الساكن الأول منهما واو كما ستعرفه، وسأذكر<sup>(٣)</sup> آخر هذا الفصل الأنواع الثلاثة معدودة المذكورة الصور - إن شاء الله تعالى -.

وقد طعن جماعة في هذه القراءة<sup>(٤)</sup>، ولا يُلتفت إليهم لثبوتها متواترة، قال الحافظ أبو عمرو الداني: «والجمع بين الساكنين في هذه جائز لوروده مروياً عن القراء ومسموعاً من العرب»<sup>(٥)</sup>.

قوله: (هَلْ تَرَبَّصُونَ) مبتدأ، (وَفِي التَّوْبَةِ الْعَرَاءُ) خبر مقدم، و(عَنْهُ) متعلق بما تَعَلَّقَ به الخبر، أو حال من الضمير المستكن في الخبر<sup>(٦)</sup>.

ويجوز أن يكون: (عنه) هو الخبر، وفي الجار المتقدم الوجهان المذكوران في: (عَنْهُ)، فالحاصل: أنه يجوز في أحد الجارين أن يكون الخبر، والآخر متعلق به، أو حال من ضميره، والجملة الاسمية في موضع نصب بالقول على الحكاية، أي: على هذا

(١) - اللآلئ الفريدة: ٦١٨/٢.

(٢) - سورة عبس، الآية: ١٠.

(٣) - في الأصل: "ما ذكر"، وهو خطأ من الناسخ، والمثبت من (ت).

(٤) - منهم: مكّي في الكشف: ٣١٥، والمهدوي في شرح الهداية: ٢٠٨/١، والشيرازي في الموضح:

٣٤٥/١، وبعض النحويين كما ذكر ذلك أبو حيان في البحر: ٣٣١/٢.

(٥) - جامع البيان للداني: ص ١٦٥، وانظر: فتح الوصيد: ٧٤٥/٢.

(٦) - انظر: كثر الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٠٠.

اللفظ، أي: قل في التوبة الغراء [تشديد تاء] <sup>(١)</sup>: (هَلْ تَرْبِصُونَ) عن البيزي، أي كائناً، أو منقولاً عنه، أو كائن ومنقول عنه كائناً في التوبة <sup>(٢)</sup>.

وَوَصَفَ: (التوبة) بأنها «غراء» لِمَا فِيهَا مِنَ النور والخير، وأي خير أعظم من توبة الله على نبيه ﷺ، وعلى المهاجرين والأنصار، فلذلك كانت غراء.

قوله: (وَجَمَعَ السَّاكِنِينَ) مبتدأ، وهو مَصْدَرٌ مُضَافٌ لمفعوله، وفاعله مُقَدَّرٌ، أي: وجمعك أيها القارئ، أو وجمعنا نحن معاشر القراء، و(انجلا) جملة فعلية خبره.

و(هنا) ظرف للمصدر، وهو الظاهر، أو لـ(انجلا)، أي: انكشف وذهب في هذا البيت، أو في هذه القراءة كما تقدم تقريره، ثم أخذ يذكر بقية / التاءات وليس فيها شيء قبله ساكن صحيح، بل إما متحرك صحيح، وإما حرف مد ولين: ألف، أو واو، فقال:

٥٣٣- تَمِيزُ يَرَوِي ثُمَّ حَرَفٌ تَخَيَّرُو نَ عَنْهُ تَلَهَّى قَبْلَهُ الْهَاءُ وَصَلَا

ذكر في هذا البيت من كلم التاء ثلاثاً:

أحدها: قوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمِيزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ في تبارك الملك <sup>(٣)</sup>، وهذا قبل تائه حَرَفٌ متحرك فلم يلتق <sup>(٤)</sup> فيه ساكنان.

الثاني: قوله تعالى في: «ن» <sup>(٥)</sup>: ﴿إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾، وهذا قبل تائه حرف مدّ ولين وهو ألف: ﴿مَا﴾ الموصولة.

(١)- ما بين المعكوفتين في (ت) هكذا: "فشدد".

(٢)- انظر: كثر الجعيري (خ): ٣٧٠، واللائي الفريدة: ٦١٨/٢.

(٣)- الآية: ٨.

(٤)- في (ت) "يتق".

(٥)- سورة القلم، الآية: ٣٨.

الثالث: قوله تعالى في: «عبس»<sup>(١)</sup>: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾.

ثم أخبر أنه لابد أن توصل هاء الكناية بصلة، وهي واو لأنها من جنس حركتها<sup>(٢)</sup>، وقد تقدم أن ذلك وارد عليه في: «باب هاء الكناية»، حيث قال:

(وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ) (٣).

وتقدم العذر له في ذلك عند بعضهم<sup>(٤)</sup>.

وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: «ولا يمنع تشديد التاء من صلة الهاء في: ﴿عَنْهُ﴾ على أصله بواو، بل تشدد وتصل، فيقع التشديد بعد حرف مدّ هو الواو، فيبقى مثل: ﴿وَلَا تَيْمَّمُوا﴾ فهذا معنى قوله: (قَبْلَهُ هَاءٌ وَصَلًا)، أي: وَصَلِ الهاء بواو.

قال: وَتَمَّ الناظم البيت بذلك بزيادة في البيان خوفاً من ترك الفِطْنِ لذلك، كما أنه يترك الصلة في نحو: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، ويستظهر بقول الناظم: (وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ).

قال: وقد تقدم الفرق بينهما في سورة أم القرآن في شرح قوله: (وَمِنْ دُونِ وَصَلِ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ)<sup>(٦)</sup>، وفي أول باب هاء الكناية، - يعني قوله:

(١) - الآية: ١٠.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٧٤٦/٢، واللائي الفريدة: ٦١٩/٢.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٥٨)، باب هاء الكناية.

(٤) - انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥٧٢/٢.

(٥) - سورة النساء، الآية: ٨٣.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (١١٣)، سورة أم القرآن.

(وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٌ قَبْلَ سَاكِنٍ) - قال: وقد ذكر مكي<sup>(١)</sup>: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ في جملة ما قبله حَرْفٌ مَدٌّ، ولولا الصَّلَةُ لَعَدَّهُ فيما قبله متحركاً. انتهى<sup>(٢)</sup>.

قلت: التنصيص على صلة هذه الهاء واجب لما تقدم من إطلاقه في البابين<sup>(٣)</sup> المشار إليهما مع إمكان ترك الصلة وتشديد التاء فإن قبلها حينئذٍ مُتَحَرِّكاً، فقوله: «زيادة في البيان» ليس كذلك بل هو أمر ضروري، والله أعلم.

قوله: (تَمَيَّزَ) مفعول مُقَدَّم، و(يَرَوِي) يعني: البزي ينقل عن أشياخه تشديد تاء: (تَمَيَّزَ)<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ثُمَّ حَرْفٌ تَخْيِرُونَ) عطف على: (تَمَيَّزَ)، أي: ثم يروي تشديد تاء حَرْفٌ تَخْيِرُونَ، وليس التراخي مُراداً، وإنما أتى بـ(ثُمَّ)؛ لأنه لا يستقيم الوزن إلا بها دون الواو.

قوله: (عَنْهُ تَلَهَّى) عطف على ما تقدم، فهو مفعول بـ(يَرَوِي) أيضاً، لكنه حُذِفَ العاطف للعلم به، أي: «ويروي تشديد تاء عنه تلهَّى»، فـ(عَنْهُ) من نفس التلاوة.

وقال أبو عبد الله: «(وَعَنْهُ تَلَهَّى) جملة قُدِّمَ خبرها»<sup>(٥)</sup>.

فأعرب: (عَنْهُ): خبراً مُقَدِّماً، و(تَلَهَّى) مبتدأ مؤخر، وكأنه يزعم أن هاء: (عَنْهُ) حينئذٍ للبزي، وليس الأمر كذلك، ويدل على ما قلته دون ما قاله قوله بعد ذلك: / (قَبْلَهُ هَاءٌ وَصَلًا)، أي: هاء (عَنْهُ) المذكورة، وهذه غفلة من أبي عبد الله.

[٣٦٢/ب]

(١) - الكشف: ٣١٥/١.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٧٧/٢.

(٣) - في (ت): "التائين"، وهو تصحيف.

(٤) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٧٠، وشرح شذلة: ص ٣٠٠.

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٦١٩/٢.

قوله: (قَبْلَهُ) متعلق بـ(وَصَلَّ)، و(الْهَاءَ) مفعول: (وَصَلَّ)، وفاعله ضمير يعود على البزي، والموصَّل به مُقَدَّرٌ للعلم به، أي: «وَصَلَّ الهاء بواو قبله تلهي»، أي: «قبل تائه»<sup>(١)</sup>، فالألف في وَصَلَّ ألف إطلاق.

٥٣٤- وَفِي الْحُجَرَاتِ النَّاءُ فِي لِتَعَارَفُوا وَبَعْدَ وَلَا حَرْفَانِ مِنْ قَبْلِهِ جَلَا

ذكر في هذا البيت من كَلِمِ التاءات ثلاثاً:

أحدها: قوله تعالى في سورة الحجرات: ﴿وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾<sup>(٢)</sup>، وهذا قبل تائه حَرْفٌ مُحَرَّكٌ، وهو: «لام» كي.

الثاني: قوله تعالى في هذه السورة أيضاً: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِاللِّغَالِبِ﴾<sup>(٣)</sup>.

الثالث: قوله تعالى فيها أيضاً: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾<sup>(٤)</sup>، وإليهما أشار بقوله:

(وَبَعْدَ وَلَا حَرْفَانِ)، أي: بعد هذا اللفظ، وهو: ﴿لَا﴾ الناهية المسبوقة بواو العطف.

وقوله: (مِنْ قَبْلِهِ) أي: <sup>(٥)</sup> (لِتَعَارَفُوا)؛ لأنهما قبله في الترتيب القرآني<sup>(٦)</sup>، وهذان

الحرفان مما قبل تائه حرفٌ مَدَّ ولين وهو الألف، فهو من باب: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾،

وهاهنا تَكَمَّلَتِ الأَحَدُ والثلاثون حرفاً التي لا خلاف عن البزي في تشديد تاءها.

(١)- انظر: كثر الجعيري (خ): ٣٧٠، وشرح شعله: ص ٣٠٠.

(٢)- سورة الحجرات، الآية: ١٣.

(٣)- سورة الحجرات، الآية: ١١.

(٤)- سورة الحجرات، الآية: ١٢.

(٥)- في الأصل زيادة: "من" قبل: "لتعارفوا"، وهو خطأ.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣٧٧/٢، واللائئ الفريدة: ٦١٩/٢.

قوله: (وَفِي الْحُجَرَاتِ النَّاءُ فِي لِتَعَارَفُوا) يجوز في أحد الجارين أن يكون خبراً، و(النَّاء) مبتدأ، والجار الآخر متعلق بما تعلق به الخبر، أو حال من الضمير المستتر فيه، وتقدم مثل هذه الجملة في قوله:

(وَعِنْدَ الْعُقُودِ النَّاءُ فِي لَا تَعَاوُنُوا) (١).

وهذه مثلها.

قوله: (وَبَعْدَ وَلَا) خبر مُقَدَّم، و(حَرْفَانِ) مبتدأ مُؤَخَّر، قوله: (مِنْ قَبْلِهِ) في موضع رفع نعتاً لـ(حَرْفَانِ)، أي: كائنان من قبله، والضمير: (فِي قَبْلِهِ) (لِتَعَارَفُوا) (٢).

قوله: (جَلَا) جملة فعلية مستأنفة؛ للإخبار بأن البزي كَشَفَ ذلك، وأوضحه، ففاعل: (جَلَا) ضمير عائد عليه.

وَجَعَلَ أَبُو شَامَةَ فَاعِلٌ: (جَلَا) ضميراً عائداً على: (لِتَعَارَفُوا)، فقال: «والضمير في: (جَلَا) لقوله: (لِتَعَارَفُوا)، أي: كشف عن الحرفين الذين قبله بدلالته عليهما». انتهى (٣).

ولم يبين ما محل هذه الجملة، ويحتمل أمرين:

أحدهما: ما تقدم من الاستئناف، أخير أن: (لِتَعَارَفُوا): كشف الحرفين قبله.

والثاني: أنها في موضع الحال من الضمير المستكن في الخبر العائد على: (لِتَعَارَفُوا)، والأول أظهر.

وقد اعترض الشيخ شهاب الدين أبو شامة على الناظم بأن: الجيم من: (جَلَا) تُوهِم الرَّمز لورش، فقال: «و(جَلَا) ليس برمز لورش، وهو يوهم ذلك، فإن جميع

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٢٨)، فرش سورة البقرة، انظر: ص ٦٧٧ من هذه الرسالة.

(٢) - انظر: كثر الجعيري (خ): ٣٧٠، وشرح شعلة: ص ٣٠١.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٧٨/٢، وانظر: شرح شعلة: ص ٣٠١.

الآيات يُقَيَّد فيها تَأْهَاهَا بِأَنهَا<sup>(١)</sup>: «عنه»، أو «لَه»، أو «يَرَوِي»، فَيُفْهَم عَوْد ذلك على البزي، وكل بيت خلا من ذلك لم يكن فيه ما يوهم رمزاً، لأنه مجرد تعداد المواضع، / فيكون القيد فيما بعدها شاملاً للجميع، كقوله: (تَكَلَّمُ ٠٠ في الانفَال)<sup>(٢)</sup> البيتين، فإن الجميع يقيد بقوله في البيت الآخر: (هَلْ تَرَبَّصُونَ عَنْهُ)<sup>(٣)</sup>.

[فإن قلت]<sup>(٤)</sup>: فهذا البيت أيضاً قد تقيد بما في البيت بعده من قوله: (عَنْهُ) على وجهين؟.

قلت: تكون الهاء في (عَنْهُ) عائدة على مدلول: (جَلَا)، فالإيهام باقي بحاله، بخلاف ما تقدم فإنه لم يسبقه ما يوهم الرمزية به.. انتهى<sup>(٥)</sup>.

والجواب عن ذلك: أنه أَصْلُ أَصْلًا وهو أن البزي انفرد بتشديد تاءات في الوصل دون غيره، ثم أخذ في تعداد تلك التاءات، فلا يوهم أن بعضها مُشَدَّد لغيره مع تأصيله ذلك الأصل في قوله: (وَفِي الْوَصْلِ لِلْبِزِيِّ شَدَّدَ تِيَمَمُوا)، ثم أخذ يسردها إلى آخرها.

وقد تقدم له من الاعتراض في باب الإمالة ما يشبه هذا عند قوله: (وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا)<sup>(٦)</sup>، ولكن (خَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبَّلًا)<sup>(٧)</sup>.

وجوابه: أيضاً أنه في مقام تعداد ما يُمَال لحمزة والكسائي، أو ما انفرد به أحدهما، وتقدم تحريره في موضعه<sup>(٨)</sup>.

(١) - "بأنها" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني: ٣٧٧/٢.

(٢) - متن الشاطبية، من البيتين رقم: (٥٣٠)، (٥٣١)، فرش سورة البقرة.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٣٢)، فرش سورة البقرة.

(٤) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني: ٣٧٧/٢.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٧٧/٢، ٣٧٨.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٠٠)، باب الفتح والإمالة.

(٧) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٢٩٩)، باب الفتح والإمالة.

(٨) - انظر: العقد النضيد: (خ) لوحة: ٢١٢/ب، و ٢١٣/ب.

وقد اعترض على الناظم أيضاً ف قيل: كان ينبغي له أن يجعل هذا البيت قبل البيت المتقدم، فإن كلماته في الترتيب القرآني قبل كلمات البيت الذي قبل هذا<sup>(١)</sup>، فإن كلمات هذا البيت الثلاث كلها في الحجرات، وكلمات ذلك البيت المتقدم في: «تبارك الملك»، وفي: «ن والقلم»، وفي «عبس».

وقد قال: بعضهم إنه موجود في بعض النسخ كذلك، لكن المحفوظ عن الناظم ما هو موجود بين أيدينا.

قال أبو عبد الله: «وهذا محل هذا البيت في الرواية، ويقع في بعض النسخ مُقَدِّماً على البيت الذي قبله، وأستحسن ذلك لأن كلماته في القرآن العزيز قبل كلمات البيت المتقدم فلا حاجة تدعو إلى عكس ذلك»<sup>(٢)</sup>.

ثم أخذ الناظم يذكر الحرفين المختلف عنه فيهما، فقال:

٥٣٥- وَكُنْتُمْ تَمْنُونَ الَّذِي مَعَ تَفَكَّهُو نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَافْهَمُ مُحَصِّلاً

يريد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْسَ﴾ في آل عمران<sup>(٣)</sup>، وقوله

تعالى: ﴿لَجَعَلْنَاهُ حُطَاتًا فَنَطَلَ بِهَا تَفَكَّهُونَ﴾ في الواقعة<sup>(٤)</sup>: رُوي عن البري

فيهما وَجْهَانِ:

أحدهما: التشديد كالتاءات المتقدمة.

والثاني: عدم التشديد كغيره من القراء.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٩/٢.

(٢)- اللآلئ الفريدة: ٦١٩/٢.

(٣)- الآية: ١٤٣.

(٤)- الآية: ٦٥.



وأشار الناظم بذكر الوجهين إلى ما قاله الحافظ أبو عمرو الداني: «وزادني أبو الفرج النجاد المقرئ»<sup>(١)</sup>، عن قراءته على أبي الفتح بن بدهن<sup>(٢)</sup> عن أبي بكر الزيني<sup>(٣)</sup> عن أبي ربيعة<sup>(٤)</sup>: تشديد التاء في قوله تعالى في آل عمران: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ أَلَمَّوْتَ﴾، وفي الواقعة: ﴿فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُوْنَ﴾. انتهى<sup>(٥)</sup>.

ثم اعلم أنك إذا شددت هاتين التائين للبرزي فلا بد أن تصل الميم بواو على قاعدة ابن كثير.

وقد نصَّ الشيخ شهاب الدين على ذلك، وقال: «[ويصل الميم قبل ذلك]»<sup>(٦)</sup>

كما / تقدم في: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ فيبقى من باب: ﴿وَلَا تَيْمَّمُوا﴾، قال: فإن [٤٦٣/ب]

(١) - هو: محمد بن عبد الله النجاد، مقرئ ضابط، متصدر ثقة، أخذ القراءة عن أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، روى عنه الحافظ أبو عمرو الداني، قال ابن الجزري: مات فيما أحسب بعد الأربعمائة. انظر: غاية النهاية: ١٨٨/٢.

(٢) - هو: أحمد بن عبد العزيز بن موسى، أبو الفتح، الخوارزمي الأصل، البغدادي، عارف متقن، اجتمع له حسن الصوت والأداء، قرأ على محمد بن موسى الزيني، وأبي الحسن بن الأخرم، وغيرهما، وقرأ عليه عبيد الله بن عمر القيسي، ومحمد بن الحسن بن النعمان، توفي ببيت المقدس، سنة: ٣٥٩هـ. انظر: معرفة القراء: ٦٨/١، وغاية النهاية: ٦٨/١.

(٣) - هو: محمد بن موسى بن محمد بن سليمان الزيني الهاشمي البغدادي، مقرئ، محقق، ضابط، أخذ عن أبي ربيعة، وسعدان بن كثير، وروى عنه أحمد بن عبد العزيز بن بدهن، وأحمد بن عبد الرحمن بن الفضل، وغيرهما، ت: ٣١٨هـ. انظر: معرفة القراء: ٥٦٤/٢، وغاية النهاية: ٢٦٨/٢.

(٤) - هو: محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين، وقد سبقت ترجمته ص ٥٦٦.

(٥) - جامع البيان للداني: ص ١٦١، وانظر: التيسير: ص ٨٤.

قلت: والذي حققه المحققون أن تشديدهما في هذين الموضعين عن البرزي من طريق الزيني، والزيني ليس من طريق الحرز ولا التيسير، فينبغي الاختصار للبرزي على التخفيف فيهما كالجماعة.

قال ابن الجزري: "وذكر الداني لهما - يقصد وجهي: التشديد والتخفيف فيهما - في تيسيره اختيار، والشاطبي تبع، إذ لم يكونا من طريق كتابيهما". النشر: ٢٣٤/٢، ٢٣٥، وانظر: الاتحاف: ٤٥٤/١، ٤٥٥، وغيث النفع: ص ١٨٢، ١٨٣، والبدور الزاهرة: ص ٦٨، والفتح الرحمان شرح كثر المعاني: ص ١٧٩.

(٦) - ما بين المعكوفتين زيادة من إبراز المعاني لا بد منها.

قلت: لم ينص الناظم على صلة الميم؟ قلت: لا حاجة إلى ذلك، فإنه معلوم من موضعه، ولو لم ينص على صلة: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ لما احتج إلى ذلك كما سبق، ولهذا لم يذكر في التيسير<sup>(١)</sup> صلة شيء من ذلك اتكالا على علم ما علم من مذهبه. انتهى<sup>(٢)</sup>.

قلت: أما عدم تنصيصه هنا على صلة هاء: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ فيض<sup>(٣)</sup>، وقد تقدم البحث معه في ذلك، والفرق بينهما أنه في هاء الكناية نص على عدم صلتها قبل ساكن، كما تقدم في الباين المتقدمين، فاحتج إلى تنصيص يرفع ذلك، بخلاف ميمات الجمع فإنه لم يبين منهما ما استثنى من هاء الكناية.

ثم قال أبو شامة: «ومن المشتغلين بهذه القصيدة من يظن أنه لا صلة في هاتين الميمين، لعدم نص الناظم عليها، وذلك وهم منه، والناظم وإن لم يصرح بالصلة فقد كنى عن ذلك بطريق لطيف، لمن كان له لب وفهم مستقيم، وذلك أنه لو لم يكن فيها صلة لأدى التشديد إلى جمع الساكنين على غير حدهما، وقد قال الناظم فيما قبل: (وَجَمَعَ السَّاكِنِينَ هُنَا أَنْجَلًا) فكان من جملة فوائد هذه العبارة وجود الصلة في هذه الميم؛ تصديقا لقوله إن اجتماع الساكنين قد انقضى عند: (هَلْ تَرَبَّصُونَ)». انتهى<sup>(٤)</sup>.

قلت: وهذا الذي ذكره الشيخ شهاب الدين هنا من قوله: «فقد كنى عن ذلك بطريق لطيف لمن كان له لب» إلى آخره، هو الذي وعد به في قوله: «ولكلامه هذا فائدة جليلة سيأتي شرحها بعد بيتين آخرين»<sup>(٥)</sup>، عند كلامه على قوله: (وَفِي التَّوْبَةِ الْعَرَاءِ).

(١) - ص ٧٠، ٧١.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٧٨/٢، وانظر: السراج ص ١٦٧.

(٣) - في الأصل: "فيض"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٤) - إبراز المعاني: ٣٧٩/٢.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٧٦/٢.

إلا أن لقائل أن يقول: لا نسلم أن معنى قوله: (وَجَمَعَ السَّاكِنِينَ هُنَا اِنْجَلَا) ما ذكرتم، حتى يلزم منه ما ادعيتم، كيف وقد تقدم أن فيه وجهاً آخر، وهو أن معناه: وجمع الساكنين في هذه القراءة، وقد حكى هو ذلك عن شيخه فسقط ما ذكره؟. لكن الشيخ شهاب الدين إنما ارتضى المعنى الأول وكان الثاني عنده مُطْرَح فلم يُعَوَّل عليه.

ثم قال<sup>(١)</sup>: «وليت شعري، أو وما أدري ما وجه الخلاف في تشديد هاتين التائين، وليت الخلاف كان عند وجود الساكنين، وإلى مثل هذه الدقائق والمعاني أشار بقوله: (فَافْهَمُ مُحَصِّلاً)، أي: في حال تحصيل واشتغال، وبحث وسؤال، لا في حال كلال، وملال، وعدم احتفال، والحمد لله على كل حال». انتهى<sup>(٢)</sup>.

يعني: أن هاتين التائين كناء: ﴿تَخَيَّرُونَ﴾، ونحوه فكان ينبغي الجزم بتشديدها / عن البزي فَمَا وَجَّهَ عدم تشديدها، وإخراجها عن أصله؟، إلا أنه قد يقال: فقد ترك البزي تشديد تاءات كثيرة هي بعينها من هذا القسم نحو: ﴿أَقْلَا تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، ولم يشدد شيئاً من ذلك في المشهور عنه، وقد تقدم أن مَكِّيًّا حُكِيَ عنه جريان التشديد في هذه التاءات بخصوصها، فكان ينبغي لأبي شامة أن يقول في أول الفصل: «وما أدري ما وجه تخصيص البزي هذه التاءات بالتشديد دون أخواتها» فإنه قال: «لأنه اتبع الرواية في ذلك» قيل له: كذلك اتبع الرواية في هاتين التائين. والله أعلم.

قوله: (وَكُنْتُمْ تَمْنُونَ) مبتدأ، و(الَّذِي مَعَ تَفَكَّهُونَ) صفة للمبتدأ، ومعنى: كونه معه: أنه مُصَاحِب له في هذا الحكم، و(عَنَّهُ) خبر المبتدأ، والضمير للبزي.

(١) - "ثم قال" سقطت من (ت).

(٢) - إبراز المعاني: ٣٧٩/٢.

(٣) - من مواضعها: سورة يونس، الآية: ٣.

(٤) - من مواضعها: سورة الأعراف، الآية: ٣.

وقيل: المبتدأ محذوف مضاف<sup>(١)</sup>، أي: «وتشديد تاء كُنْتُمْ تَمْنُون عن البزي»، و(على وجهين) حال من الضمير المستتر في الخبر، أي: مستقراً على خلاف هو: وجهان.

ويجوز أن يكون الخبر: (عَلَى وَجْهَيْنِ)، و(عَنْهُ) حال من الضمير المستتر في الخبر، ويجوز أن يكون حالاً من نَفْس الوجهين، أي: «على وجهين كائنين عنه»، فلما قُدِّمَت الصفة على الموصوف انتصب حالاً، وهذا عند مَنْ يجوز تقديم حال المجرور عليه، وهو الصحيح، وقد قدمت شاهده غير مرة.

قوله: (مُحَصِّلاً) حال من فاعل: (افْهَمْ)، وقد حُذِفَ مفعول: (افْهَمْ)، ومفعول: (مُحَصِّلاً) للدلالة عليهما، أي: «افهم ما يرد عليك من قِبَل العلماء مُحَصِّلاً ذلك غير مُقَرَّط فيه ولا مهمل له»<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن لا يُقَدَّر لهما مفعول، كقوله: ﴿وَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا﴾<sup>(٣)</sup>، أي: أَوْقِعُوا هذين الفعلين.

واعلم أن الكلم المذكورة في هذا الفصل انقسمت أربعة أقسام:

القسم الأول: ما قبل التاء فيه حَرْف مَدّ ولين ألف، وهو: اثنا عشر موضعاً، وهذا ذِكْرُها مرتباً على ما نظمه<sup>(٤)</sup>، لا على ما في القرآن: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾ ، ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا وَأَذْكُرُوا﴾ ، ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ﴾ ، ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَكَةُ﴾ ، ﴿لَا تَنَاصِرُونَ﴾ ، ﴿لَا تَكَلِّمُنَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ ، ﴿وَلَا

(١) - في (ت) تقدم وتأخير: "مضاف محذوف".

(٢) - انظر: شرح شُعَلَة: ص ٣٠١، والسراج: ص ١٦٧.

(٣) - سورة الأعراف، الآية: ٣١.

(٤) - في: (ت): "على ما يظهر".

تَوَلَّوْا عَنْهُ ﴿١﴾ وَلَا تَنْزِعُوا ﴿٢﴾ وَلَا تَبْرَجْنَ ﴿٣﴾ ﴿لَمَّا تَخِيرُونَ﴾  
﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَبِ﴾ ﴿٤﴾ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴿٥﴾

القسم الثاني: ما قبل التاء فيه حرف مدّ ولين واو، [وارد من] <sup>(١)</sup> ذلك ثلاثة مواضع: واحد بلا خلاف: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ <sup>(١)</sup>، واثنان بخلاف: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾، ﴿فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ <sup>(٢)</sup>.

القسم الثالث: ما قبل التاء فيه ساكن صحيح، وهو عشرة مواضع مرتبة على نَظْمِهِ، وتقدم أن / أبا عبد الله سَهَا فَعَدَّهَا تِسْعَةً، وأن الذي أسقطه: ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾ <sup>(٣)</sup>.

﴿عَلَى مَنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ﴾ <sup>(٤)</sup>، ﴿شَهْرٍ تَنْزَلُ﴾، ﴿نَارًا تَلْظِي﴾،  
﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾، ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ﴾، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ﴾،  
﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا﴾، ﴿أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾، ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ﴾، ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا﴾.

القسم الرابع: ما قبل التاء فيه حرف متحرك، وهو ثمانية مواضع مرتبة على نظمه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ﴾، ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾، ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾، ﴿وَأَلْقَى مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ﴾، ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾، ﴿الشَّيَاطِينُ﴾ <sup>(٥)</sup>  
تَنْزَلُ عَلَى﴾، ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾، ﴿وَقَبَائِلَ لَتَعَارَفُوا﴾ فهذا ضبطها.

وقد سَهَا الشيخ شهاب الدين حين عدّ الأحد والثلاثين، وأخرج الموضعين المختلف فيهما، فعَدَّ ما قبله حرف مدّ ولين: أربعة عشر، وعدّ ما قبله حرف متحرك:

(١) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦١٨/٢.

سبعة، فقال: «فهذا آخر الكلمات المعدودة: أحداً وثلاثين المشددة للبري بلا خلاف: منها سبعة بعد متحرك، وأربعة عشر بعد حرف مدّ، وعشرة بعد ساكن صحيح، والذي قبله حرف مدّ منه واحد قبله الواو، وهو: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾، وثلاثة عشر بعد الألف»<sup>(١)</sup>.

ووجه الغلط أنه نقص من المتحرك واحداً في قوله: «سبعة»، وإنما هو ثمانية، وهاهي معدودة عندك، ومذكورة في القصيدة، وزاد واحداً في قوله: «وثلاثة عشر بعد ألف»، وإنما هي «اثنا عشر»، وهاهي معدودة عندك ومذكورة في القصيد، وهذا قد تقدم لي نظيره في باب ياءات الإضافة والزوائد مع أبي عبد الله حيث تعرض لضبطها بالعدّ، إلا أن ذاك مُكرّر له<sup>(٢)</sup>.

هذا وبالجملة فالإنسان محل النسيان، إلا من عصم الله وصان، وقد كدتُ أفلّده في تعديده لذلك لولا أن من الله فمَنَعَنِي من ذلك فعَدَدَتُهَا مُتَأَمِّلاً فوجدتها على غير ما ذكر، وهذا أمر وجداني فاعتبره.

٥٣٦- نِعْمًا مَعًا فِي الثُّونِ فَتَحْ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلَا

أخبر عَمَّن رمز له بالكاف، والشين المعجمة من قوله: (كَمَا شَفَا)، وهم ابن عامر والأخوان، أنهم: قرءوا هنا: ﴿فَنَعِمًا هِيَ﴾<sup>(٣)</sup>، وفي النساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾<sup>(٤)</sup> بفتح النون فيهما، فتعين لغيرهم كسرها في السورتين.

(١)- إرباز المعاني: ٣٧٨/٢.

(٢)- انظر: العقد النضيد: (خ) لوحة: ٣٣٤/ب.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٤)- سورة النساء، الآية: ٥٨.

ثم أخبر عَمَّن رمز له بالصَّاد المهملة، والباء الموحَّدة، والحاء المهملة من قوله: (صِيغَ بِهِ خُلا)، وهم أبو بكر، وقالون، وأبو عمرو: أنهم قرءوا بِإِخْفَاء كَسْرُ الْعَيْنِ مِنْ: ﴿نِعْمًا﴾ في السُّورَتَيْنِ أيضًا، فتعين لغيرهم إِشْبَاع كَسْرُ الْعَيْنِ.

وَتَحَصَّلَ مِمَّا ذَكَرَ ثَلَاثَ قَرَاءَاتٍ:

[I/٤٦٥] إحداهما: فَتَحُ النُّونِ وَكَسْرُ الْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِخْفَاءٍ: / لابن عامر والأخوين.

الثانية: كَسْرُ النُّونِ وَإِخْفَاءُ كَسْرُ الْعَيْنِ: لأبي بكر وقالون وأبي عمرو.

الثالثة: كَسْرُ النُّونِ وَكَسْرُ الْعَيْنِ: <sup>(١)</sup> للباقيين: وهم ابن كثير وورش وحفص.

واعلم أن: ﴿نِعْمًا﴾: كلمتان، فَإِنَّ: «نَعَمْ» ضُمَّتْ إِلَيْهَا: «مًا»، وأُدْغِمَتْ مِيمُهَا فِي مِيمِهَا <sup>(٢)</sup>، وَسَأَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا.

أما: «نَعَمْ»: فهي: فَعْلٌ ماضٍ غير متصرف، هذا قول البصريين، وزعم الكوفيون أنها هي وأختها: «بِئْسَ» اسْمَانِ، مُسْتَشْهِدِينَ بِدخول حَرْفِ الجَرِّ عليهما في قول بعضهم:

وقد بُشِّرَ بِنْتٍ، وقيل له: «نَعَمْ الولد»، فقال: «والله ما هي بِنَعَمْ الولد نَصْرُهَا بكاءً، وبرُّها سِرْقَةٌ» <sup>(٣)</sup>.  
وقال الشاعر <sup>(٤)</sup>:

(١) - في الأصل زيادة: "وإخفاء" قبل: "الباقيين"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٠/٢، اللآلئ الفريدة: ٦٢١/٢.

(٣) - هذا القول منسوب لأحد الأعراب، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل: ٥/٢، وابن عقيل في شرحه: ١٥٠/٢، والأنباري في الإنصاف: ٩٩/١، وانظر: شرح الأشموني: ٢٧٥/٢، وشرح التصريح: ٧٥/٢.

(٤) - البيت: بلا نسبة في: اللسان: مادة "نعم" ٣٠٦/١٤، وشرح التسهيل: ٥/٣، وشرح الأشموني: ٢٧٥/٢، والدرر اللوامع: ٢٦٦/٢.

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ      بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرٍ.

وقالوا: «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ»<sup>(١)</sup>.

وقد خَرَّجَ البصريون جميع ذلك على أنه من باب حَذَفِ الموصوف، أي: «ما هي بَوْلَدٍ نِعْمَ الولد»، و«على عَيْرٍ بَيْتِ الْعَيْرِ»، أو يكون ذلك من باب الحكاية، حَكَى الجملة بأسرها بعد صَرَفِ الجر، وفي المسألة كلام طويل حَظَّنَا منه هذا<sup>(٢)</sup>.

وفيهما أربع لغات: الأصل فيها فتح الفاء وكسر العين، والفتح مع سكون العين، وهي فرع التي قبلها، وكسر النون والعين معاً، وذلك أنهم كسروا الفاء إتباعاً للعين لأن الكسرة قوية من حيث أنها في حَرْفٍ حَلَقٍ، وليجري اللسان في النطق مَجْرَىً واحداً<sup>(٣)</sup>، وكَسَرَ الفاء مع سكون العين، وهي فرع التي قبلها، سَكَّنُوا لَمَّا تَوَالَتْ كسرتان<sup>(٤)</sup>.

(١)- هذا القول منسوب لأحد الأعراب، قاله وهو سائر إلى محبوبته على حمار بطيء السير، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل: ٥/٢، وابن عقيل في شرحه: ١٥٠/٢، والأنباري في الإنصاف: ٩٩/١ وانظر: شرح الأشموني: ٢٧٥/٢، وشرح التصريح: ٧٥/٢.

(٢)- والمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وكل له أدلة وتخریجات، انظرها في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٨/١ - ١١٥، وشرح المفصل: ١٢٧/٧، والمقتضب: ٤٣٣/١، وشرح الأشموني: ٢٧٥/٢، وشرح التصريح: ٧٥/٢.

(٣)- وهذه لغة هذيل، انظر: الكتاب: ٤٤٠/٤، والبحر: ٣٣٧/٢، والإتحاف: ٤٥٥/١، وفتح الوصيد: ٧٤٨/٢.

(٤)- انظر هذه اللغات في: اللسان: مادة "نِعْم" ٣٠٧/١٤، والإنصاف: ١٠١/١، وشرح التسهيل: ٦/٣، وشرح المفصل: ١٢٧/٧، والمقتضب: ٤٣٣/١، وإعراب النحاس: ١٣٢/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠١/١، والمحتسب: ٣٠/٢.



وهذه اللغات ليست مختصة: «بِنَعْمَ» و«بِئْسَ»، بل كل كلمة ثلاثية على وزن: «فَعِلَ» بكسر العين، عينها حَرْفُ حَلَقٍ سواء كانت اسماً، أم فعلاً، جَاءَتْ فيها أربع اللغات المذكورة<sup>(١)</sup>، نحو: «رَحِمَ»، و«شَهِدَ»، قال<sup>(٢)</sup>:

لَوْ شَهِدَ عَادًا فِي زَمَانٍ تُبَعِّعَ.

والنحويون يطلقون ذلك<sup>(٣)</sup>، وقيدته بعضهم بثلاثة شروط:

أحدها: أن لا تَعْتَلَّ اللام، نحو: «سَخِي زَيْدٌ».

والثاني: أن لا يكون مفكوكاً من إدغام، نحو: «لَحَحْتُ عَيْنَهُ».

والثالث: أن لا يسند لفاعل تسكن له لامه، نحو: «شَهِدْتُ».

وأما: ﴿ مَا ﴾: الواقعة بَعْدَهُمَا نحو: ﴿ بِئْسَمَا ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿ نِعَمًا ﴾، ففيها

أقوال كثيرة ذكرتها في الدر المصون<sup>(٥)</sup>، مُلَخَّصَهَا أن فيها ستة أوجه:

أحدها: أَنَّمَا مَعَ: «نِعَمَ، وَبِئْسَ». بمنزلة شيء واحد رُكِّبَا تركيب: «حَبْدًا».

(١) - انظر: الكتاب: ١١٦/٤، ٤٤٠، وشرح الشافية للرضي: ٤٠/١، والإنصاف: ١٢٢/١، ومشكل

إعراب القرآن: ١٤١/١، وشرح المفصل: ١٢٧/٧، والمقتضب: ٤٣٣/١.

(٢) - صدر من رجز، غير منسوب، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ٢٥١/٣، وهو في الإنصاف في

مسائل الخلاف: ٣٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٨/١، والبحر: ٣٢٦/٤، وهو فيها بلفظ:

"لَوْ شَهِدَ عَادَ فِي زَمَانٍ عَادٍ لَا بُتْرَها مَبَارِكُ الْجِلَادِ".

وقد استشهد به المؤلف في كتابه: عمدة الحفاظ: مادة "نعم" ١٩٨/٤، والشاهد فيه: "شهد" حيث سكن

الراجز الهاء تخفيفاً.

(٣) - قال ابن الحاجب - بعد بيانه أبنية الاسم الثلاثي: "ف(فَعِلٌ) مما ثانيه حرفُ حَلَقٍ كـ"فَحِذٌ" يجوز

فيه: فَحِذٌ، وَفَحِذٌ وَفَحِذٌ، وكذلك الفعلُ كـ: شَهِدَ، ونحو: "كَتَفٌ" يجوز فيه: كَتَفٌ، وَكَتَفٌ. انظر:

شرح الشافية للرضي: ٤٠/١.

(٤) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ٩٠.

(٥) - ص ٥٠٧/١.

الثاني: أنها معهما بمنزلة: «كُلَّمَا»، وهذان يُعْزَيَان للفراء<sup>(١)</sup>.

الثالث: أنها في محل نصب على التمييز، والجملة بعدها صفة لها<sup>(٢)</sup>.

الرابع: أنها فاعل، وهي نكرة تامة / لا موصولة ولا موصوفة، وهو مذهب سيبويه<sup>(٣)</sup>.

الخامس: أنها موصولة، بمعنى: «الذي» في موضع رفع بالفاعلية أيضاً، وهو مذهب الكسائي<sup>(٤)</sup>، ونُقل عن سيبويه<sup>(٥)</sup>.

السادس: أنها مصدرية<sup>(٦)</sup>، وتقرير هذه المذاهب المذكورة في غير هذا الموضوع إذا تقرر ذلك<sup>(٧)</sup>.

الوجه في قراءة مَنْ فَتَحَ النُّونَ وَكَسَرَ الْعَيْنَ: أنه أتى بالأصل المشار إليه، ويجوز أن يكون قراءته من لغة إسكان العين مَعَ كَسْرِ النُّونِ، ولكن لَمَّا جَاءَ الإِدْغَامُ كُسِرَتِ الْعَيْنُ لالتقاء الساكنين<sup>(٨)</sup>، والوجه في كَسْرِ الْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِخْفَاءٍ: الإِتْيَانُ بما يستحقه الحرف من حركته المكَمَّلَة، وهذا هو الأصل<sup>(٩)</sup>.

(١) - معاني الفراء: ٥٧/١.

(٢) - نُسِبَ هذا القول للأخفش في: التبيان: ٨٣/١، والبحر: ٤٧٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٦٨/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥١٧/١، ولم أجده في معانيه.

(٣) - الكتاب: ١٥٥/٣، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٦٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥١٧/١ (٤) - نُقِلَ هذا المذهب عنه الفراء في معانيه: ٥٧/١.

(٥) - نُقِلَ ذلك عنه ابن عطية في المحرر: ٢٩٠/١، وانظر: التبيان: ٨٤/١، والبحر: ٤٧٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٦٨/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٣٧/١.

(٦) - نقل هذا الوجه ابن عطية عن الكسائي في: المحرر: ٢٩٠/١، وانظر: التبيان: ٨٤/١، والبحر: ٤٧٣/٢.

(٧) - انظر تفصيل هذه الأوجه في: الدر المصون: ٥٠٩/١، وشرح التسهيل: ٩/٣ - ١٠، وشرح الأشموني: ٢٨٨/٢، وشرح التصريح: ٨١/٢.

(٨) - قاله السخاوي في فتح الوصيد: ٧٥١/٢، وانظر: الكتاب: ٤٤٠/٤، والبحر: ٣٣٧/٢.

(٩) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٧، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٧، والحجة للفارسي: ٣٩٧/٢، والكشف: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ٢٠٨/١، والإتحاف: ٤٥٥/١.

والوجه في قراءة الإخفاء: أن الكلمة لَمَّا ثَقُلَتْ بَطُول حروفها، وبتوالي كسرتين فيها مع وجود الإدغام، ولم يُمكن التسكين المحض لئلا يلتقي ساكنان على غير حَدِّهما عَدَلْنَا إلى تخفيفها بإخفاء كَسْر العين<sup>(١)</sup>.

واعلم أن: ﴿نِعِمَّا﴾: مِنْ باب الإدغام الكبير، فإنه إدغام متحرك في ساكن من كلمتين، وقد اتفق القراء عليه، فلم يُظْهر منهم أحدٌ ميم: «نِعَم» عند ميم «ما»، وكان هذا هو الأصل، فكان الوجه أن يجري فيه خلاف فيدغمه أبو عمرو بخلاف عنه، ويُظْهره الباقيون من غير خلاف، إلا أنه قد صَدَّ عن ذلك صَادٌّ، وهو أَنما رُسِمَتْ في المصحف بميم واحدة، فلذلك اتفقوا على إدغامها فيها<sup>(٢)</sup>، وَلَمَّا أُدْغِمَتْ تَعَذَّرَ سكون العين، فَكُسِرَتْ، فَمَنْ أَشْبَعَ كسرها أتى بالأصل، ومن أخفاها خَفَّفَ اللفظ مع التنبيه على الأصل، وهو: الكَسْر<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو شامة: «ومنهم مَنْ أَخْفَى الكَسْرَ، واختلسه تنبيهاً على أن أصل هذه العين السكون»<sup>(٤)</sup>.

وفيه نظر، فإن العين ليس أصلها السكون، إنما أصلها الكسر كما تقدم، ويدل عليه قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(١)- انظر: الكشف: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ٢٠٩/١، ووجه قراءة كسر النون والعين معاً: أن الأصل:

"نِعَم"، بفتح النون وكسر العين، فَكُسِرَتْ النون إِتِّبَاعاً لكسرة العين.

ووجه قراءة كسر النون وسكون العين: أن النون كسرت إِتِّبَاعاً لكسرة العين، وأما إسكان العين فتخفيفاً لتوالي كسرتين. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٧، والحجة للفراسي: ٣٩٨/٢، والكشف: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ٢٠٩/١، والإتحاف: ٤٥٥/١.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٠/٢، والجميلة في شرح العقيلة: ٦٨٢/٢، والإتحاف: ٤٥٦/١.

(٣)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٧، واللسان: مادة "نعم" ٣٠٦/١٤.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

(٥)- عجز لبيت، بلا نسبة في: الخصائص: ٢٨٨/٢، والمقتضب: ٤٣٣/١، والدرر اللوامع: ٢٦٦/٢،

وشرح المفصل: ١٢٧/٧، ومنسوب لطرفة في: الإنصاف: ١١٩/١، واللسان: مادة "نعم" ٣٠٦/١٤،

أَنْتُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ.

وهذه هي اللغة الأصلية، إلا أن لغة كسر النون وسكون العين هي أفصح اللغات، وأكثرها استعمالاً<sup>(١)</sup>، وهي في الحقيقة فَرْعُ الفرع، وذلك أن الأصل: «نَعِم» بالفتح والكسر، ثم كُسِرَت النون إِتْبَاعاً، ثم سكنت العين تخفيفاً<sup>(٢)</sup>.

وقيل: بل نُقِلَت كسرة العين إلى النون بعد سلبها حركتها، فعلى هذا هي فرعٌ واحد، لا فَرْعَ فَرْعٍ<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو عبد الله: «ولم يقرأ السبعة فيما لم يكن معه: ﴿مَا﴾ إلا بهذه اللغة

— يعني: بكسر النون وسكون العين — فأما ما كان معه: ﴿مَا﴾ ففيه القراءات الثلاث»<sup>(٤)</sup>.

/ واعلم: أن كثيراً من القراء يُعَبِّرُ عن الإخفاء بالاختلاس فهما عنده شيء واحد، وقد تقدم ذلك في عبارة أبي شامة حيث قال: «ومنهم مَنْ أخفى الكسر واختلسه»<sup>(٥)</sup>.

وقد يقال: إنه من هذا الكلام يؤخذ أنهما غيران؛ لأن العطف يؤذن بالتغاير، وقد يُعَارَضُ هذا بأنه: يستحيل الجمع بين الأمرين بل إما يُخْتَلَسُ، وإما يُخْفَى، فيكون قوله: «واختلسه» كالتفسير.

= والمختسب: ٣٠/٢، وإعراب القراءات السبع: ٣٩٨/١، والمحرر: ٣٣٣/٢، وتفسير القرطبي: ٣٣٦/٣، وصدره: «ما أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا».

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

(٢) - انظر: الإنصاف: ١٢٢/١، والكشف: ٣١٦/١، وشرح الهداية: ٢٠٩/١.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٠/٢، والإنصاف: ١٢٢/١، والتبيان: ١٨٣/١.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٦٢١/٢.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

ومنهم: من يجعلهما غيرين، قال مكي: «والذي أُخْفِيتَ حركته في الوزن، والحكم كالمتحرك، إلا أنه أَخَفَّ مِنَ المتحرك، ثم قال: وقد رُوِيَ عن أهل الإخفاء: الاختلاس، وهو حسن». انتهى<sup>(١)</sup>.

ثم ما نقله الناظم عن أبي بكر وقالون وأبي عمرو من الإخفاء هو المشهور عنهم، ولذلك لم يُعَرِّج الناظم على رواية غيره، وقد رَوَى بعضُ المصنِّفين عنهم الإسكان المحض.

قال أبو عمرو الداني: «قرأ قالون وأبو بكر وأبو عمرو بكسر النون وإخفاء كسرة العين، ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو شامة: «و لم يُعَرِّج الناظم على هذه الرواية، وتَرَكَ ذِكْرَهَا كما تَرَكَ ذِكْرَ نظيرها في: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾<sup>(٣)</sup> كما يأتي، [وأصاب]<sup>(٤)</sup> في ذلك»، انتهى<sup>(٥)</sup>.

وكذلك نقله مكي عنهم أيضاً في تبصرته، فقال: «وقد ذُكِرَ عنهم الإسكان، وليس بالجائز، وروي عنهم الاختلاس وهو: حسن قريب من الإخفاء». انتهى<sup>(٦)</sup>.

وهذا يؤيد أن الإخفاء والاختلاس غيران، وقال في الكشف له: «رُوِيَ عن أهل الإخفاء الاختلاس، [وهو حسن]<sup>(٧)</sup>، ورُوِيَ الإسكان للعين، وليس بشيء، ولا

(١) - الكشف: ٣١٦/١، والصحيح أنهما مترادفان، وأنهما عبارة عن النطق بثلاثي الحركة، ولذا عبروا بكل منهما عن الآخر. انظر: الإضاءة في أصول القراءة: ص ٣١.

(٢) - التيسير: ص ٧١.

(٣) - سورة النساء، الآية: ١٥٤.

(٤) - في كلتا النسختين: "وأجاب"، والمثبت من إبراز المعاني: ٣٨١/٢.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٨١/٢.

(٦) - التبصرة: ص ٤٥٠.

(٧) - ما بين المعكوفتين زيادة من الكشف، لا بد منها.

قرأت به، لأن فيه جمعاً بين ساكنين، ليس الأول منهما حرف مدّ ولين، وذلك غير جائز عند أحد من النحويين»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو علي الفارسي: «مَنْ قَرَأَ: «فَنَعْمًا» بسكون العين لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين: الأول منهما ليس بحرف مدّ ولين، قال: وقد أنشد سيبويه شعراً قد اجتمع فيه الساكنان على حدّ ما اجتمعا في: ﴿نَعِمًا﴾<sup>(٢)</sup>، وأنكره أصحابه<sup>(٣)</sup>، قال: ولعل أبا عمرو أخفى ذلك كأخذه بالإخفاء في نحو: ﴿بَارِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> فظن السامع الإخفاء إسكاناً للطّف ذلك في السّمع وخفّائه»<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو جعفر النحاس: «فأما الذي حُكي عن أبي عمرو ونافع من إسكان العين فمحال، حُكي عن محمد بن يزيد - يعني: المبرد - أنه قال: أما إسكان العين والميم مشددة فلا يَقْدِرُ أَحَدٌ عليه أن ينطق به، وإنما يروم الجمع بين ساكنين، ويحرك، ولا يَأْبَهُ، أي: / ولا يتنبه، ولا يفطن لذلك»<sup>(٧)</sup>.

وقد عكّس آخرون فاختاروا قراءة الإسكان، ونصروها وبالغوا في تصحيحها، قالوا: «لأن ذلك قد وَرَدَ عن نافع وأبي عمرو وعاصم، ولورود ذلك عن

(١) - الكشف: ٣١٦/١.

(٢) - انظر: الكتاب: ٤٥٠/٤، والشعر الذي أنشده هو:

"كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْحِي مُرِّ عُقَابٍ كَاسِرٍ".

وموضع الشاهد فيه: إخفاء الهاء في قوله: "ومسحي"، لأنهم يريدون، "مسحه".

(٣) - منهم: أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، ذكر ذلك عنهما، ابن جني في كتابه: "سر صناعة الإعراب": ٥٨/١، ٥٩، وانظر: المحتسب له: ١٤٢/١.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٥) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٦) - الحجة - باختصار -: ٣٩٦/٢ - ٣٩٧، وانظر: إبراز المعاني: ٣٨١/٢.

(٧) - إعراب القرآن للنحاس: ١٣٢/١، وانظر قول المبرد في: فتح الوصيد: ٧٤٩/٢، والبحر: ٣٣٨/٢.

ابن كثير في بعض تائه المتقدمة، وعن حمزة في: ﴿فَمَا أَسْطَلْعُوا﴾، وعن أبي عمرو في: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾، وبابه.

قال: وإذا كانت هذه الجماعة الذين تلقى المسلمون عنهم القرآن وعلوم الشريعة قد تَلَقَّوه كذلك عن التابعين، والتابعون تَلَقَّوه من الصحابة، والصحابة تَلَقَّوه من سيدنا رسول الله ﷺ، وجب التسليم لهم، واعتذر عن الجمع بين الساكنين بأنه أمر عارض، وبأن العرب قد فَعَلَتْ مثل ذلك، ثم ذَكَرَ كلاماً طويلاً<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي ذكره من باب التشنيع على المنكرين للإسكان، وهذا إنما يصح على تقدير صحة الرواية، وإلا فنحن منازعون في صحة الرواية عنهم، ونقول: ظن السامع أنه إسكان وإنما هو اختلاس، ثم الأمور الحسية لا ينبغي فيها نزاع، كيف يَقْدِر أحد على النطق بذلك؟، وهل هذا الأوزان تسكين العين والفاء من [جعفر]<sup>(٢)</sup>، ولا نزاع أن أحداً لا يقدر على ذلك، وما أورده من قراءة ابن كثير في الباب، وحمزة في: ﴿فَمَا أَسْطَلْعُوا﴾، وأبي عمرو في: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ فكله محلّ نزاع، وليس بإسكان البتة، وقد تقدم تحقيق ذلك.

وممن بالغ في نصرته واختياره الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، فذكر قراءة الإسكان في كتابه أولاً، ثم ذكر قراءة فتح النون، ثم قال: «وبالقراءة الأولى نأخذ،

(١) - قائل هذا القول هو: أحمد بن الصقر المنجي، نقل ذلك عنه السخاوي في: فتح الوصيد: ٧٥٠/٢، وانظر قوله في: اللآلئ الفريدة: ٦٢٢/٢، وممن نصر القراءة: أبو عبيد القاسم بن سلام، وسوف يسوق المؤلف كلامه قريباً، وأيده السخاوي في: فتح الوصيد: ٧٤٩/٢، ونصرها كذلك أبو حيان فقال: "وإنكار هؤلاء فيه نظر، لأن أئمة القراءة لم يقرءوا إلا بنقل عن رسول الله ﷺ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا، تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقله أن القراءات السبع متواترة، لا يمكن وقوع الغلط فيها". البحر: ٣٣٨/٢.

(٢) - ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

لأنها فيما يُروى: لغة النبي ﷺ حين قال لعمر بن العاص: «نَعَمًا بالمال الصالح مع الرجل الصالح»<sup>(١)</sup>، قال: هكذا رُوي عنه ﷺ على هذا اللفظ.

قال: ثم هي أصل الكلمة أيضاً، إنما هي: «نَعَم» زيدت فيها «ما»، قال: وإنما قرأ تلك القراءة الأخرى مَنْ قرأها كراهة أن يجمعوا بين ساكنين: العين والميم فحركوا العين، قال: وهو مذهب حسن في العربية، ولكنه على خلاف الحديث، والأصل جميعاً. انتهى<sup>(٢)</sup>.

قال أبو إسحاق الزجاج - بعد ذكره كلام أبي عبيد -: «هذا ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا، ولا هذه القراءة عند النحويين البصريين جائزة البتة؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين [من غير حرف مد ولين]<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

قال أبو شامة بعد ذكره كلام أبي إسحاق هذا: «صدق أبو إسحاق فيما قال، عَمَّن رَوَى قراءة الإسكان: أنه سمع الإخفاء فلم يضبط، / كذلك القول في رواية الحديث، بل أولى؛ لكثرة ما يقع في الأحاديث من الروايات، على خلاف فصيح اللغة، وقد أخرج الحاكم في كتابه المستدرک هذا الحديث، وقال في آخره - يعني: فتح النون وكسر العين - هذا حديث حسن صحيح<sup>(٥)</sup>». انتهى<sup>(٦)</sup>.

(١)- الحديث: أخرجه أحمد في مسنده، رقم: (١٧١٣٤)، وابن حبان في صحيحه: رقم: (٣٢١١)، والطبراني في الأوسط: رقم: (٣١٨٩)، وأبو يعلى في مسنده: رقم: (٧٣٣٦)، كلهم عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، والحاكم في المستدرک: ٣/٢، وقال: "حديث صحيح"، وقال الهيثمي: "رواه أبو يعلى، وأحمد، ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح" مجمع الزوائد: ٦٨/٤.

(٢)- انظر قوله في: البحر: ٣٣٨/٢، ومعاني الزجاج: ٣٥٤/١، وإبراز المعاني: ٣٨٢/٢، ونقله السخاوي وأيده في: فتح الوصيد: ٧٤٨/٢، وانظر: النشر: ٢٣٦/٢.

(٣)- ما بين المعكوفتين عبارته في كلتا النسختين هكذا: "بين مد حرف مد ولين"، وهو خطأ، والمثبت من معاني الزجاج: ٣٥٤/١.

(٤)- معاني الزجاج: ٣٥٤/١، وانظر: إبراز المعاني: ٣٨٢/٢.

(٥)- انظر: مستدرک الحاكم: ٣/٢، وكذلك قال أحمد في المسند: "نَعَمًا بنصب النون وكسر العين، قال: وقال أبو عبيد بكسر النون والعين". المسند: الحديث رقم: (١٧١٣٤).

(٦)- إبراز المعاني: ٣٨٢/٢ - ٣٨٣.



ولاشك أنها قراءة رُدَّت<sup>(١)</sup>، وجميع ما استشهدوا به من ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا﴾،  
و﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾، و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾، منازع فيه غير مُسَلَّم.

والباء في: «بالمال»: زائدة كزيادتها في: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وأنظاره<sup>(٣)</sup>.

قوله: (نِعْمًا) يجوز أن يكون منصوباً بفعل مُقَدَّر، أي: «اذكُر»، وهو على  
حذف مُضَاف، أي: «اذكر كلمتي: نِعْمًا»<sup>(٤)</sup>.

و(مَعًا) حال من «كلمتي»؛ لأنهما مُرَادِفَان، ويجوز أن يكون: (مَعًا) حالاً من  
نفس: (نِعْمًا)؛ لأنه في قوة كلمتين.

ويجوز أن يكون التقدير: «نِعْمًا ونِعْمًا»، فحذف المعطوف، كقوله<sup>(٥)</sup>:  
كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا حَذَفَتْهُ رَجُلُهَا حَذَفُ أُعْسَرَا.

(١)- في الأصل: "وردت"، والمثبت من (ت).

قلت: لم يذكر الشاطبي لهم في نظمه إلا الإخفاء، ولكن كان من حقه أن يذكر لهم وجهاً آخر وهو  
إسكان العين؛ لأنه مذكور في أصله - التيسير - فقد قال الإمام الداني: "ويجوز إسكانها وبذلك ورد النص  
عنهم، والأول أقيس". التيسير: ص ٧١.

وصحح الوجهين ابن الجزري حيث قال: "والوجهان صحيحان غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا يُعرف  
الاختلاس إلا من طريق المغاربة ومن تبعهم كالمهدوي وابن شريح، وابن غلبون، والشاطبي، مع أن الإسكان  
في التيسير، ولم يذكره الشاطبي". النشر: ٢٣٦/٢، وانظر: غيث النفع: ص ١٧٠، والإتحاف: ٤٥٦/١،  
والبدور الزاهرة: ص ٥٤، والفتح الرحمانى شرح كتر المعاني: ص ١٨٠ - ١٨١.

والقرآن حجة على اللغة، ومادام هذا الوجه ثبت بالطريق المقطوع بصحته، فيجب أن يصار إليه، هذا على  
فرض أن الجمع بين الساكنين لم يرد عن العرب، فكيف وقد ذكر ابن الجزري وروده عنهم، فقال: "وحكى  
السنحويون الكوفيون سماعاً من العرب: "شَهْرُ رَمَضَانَ"، مدغمًا، وحكى ذلك سيبويه في الشعر". النشر:  
٢٣٦/٢، وقد ذكرتُ نحو ذلك عن سيبويه قريباً.

(٢)- من مواضعها: سورة النساء، الآية: ٦.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٣/٢، واللسان: مادة "نعم" ٣٠٦/١٤.

(٤)- انظر: كتر الجعري (خ): ٣٧٢، اللآلئ الفريدة: ٦٢٢/٢.

(٥)- البيت لامرئ القيس، وهو في: ديوانه: ص ٦٣، واللسان: مادة "حذف" ٣٣/٥، "ونَجَل" ٢٠١/١٤.

أي: «رجلها ويدها»، ومنه: ﴿تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾<sup>(١)</sup>، أي: والبرد<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يكون: (نِعْمًا) مبتدأ، و(فِي النَّونِ) خبره، و(فَتَحُّ) فاعل به، أو (فَتَحُّ) مبتدأ، و(فِي النَّونِ) خبره مقدماً عليه، والجملة خبر الأول، وعلى هذين القولين فلا بد من ضمير، وهو: إما محذوف تقديره: «في النون منه»، ويكون «منه» حالاً من (النون)<sup>(٣)</sup>، وإما نابت: «أل» منابه، أي: «في نونه»، و(مَعًا) منصوب بإضمار أعني، أي: كلمته معاً هنا، وفي النساء.

قال أبو شامة: «وكذلك حيث ذكر الناظم: (مَعًا)، معناه أن هذا الحرف في موضعين: أحدهما، أو كلاهما في هذه السورة، كما قال:

(مَعًا قَدَّرَ حَرُّكَ) (٠٠٠)<sup>(٤)</sup>

فإن كان الحرف في أكثر من موضعين لم يقل: (مَعًا) بل يقول: (حيث أتى)، أو (جميعاً)، أو (الكل)، ونحو ذلك.

قال: ولو قال: (مَعًا) في الزائد على اثنين لكان سائغاً في اللغة، وقد سبق تقريره في باب الهمز المفرد<sup>(٥)</sup>، ولكنه فرّق بين اللغتين بذلك، ولكنه ليس بجتم أن يقول: (مَعًا) في موضعي الخلاف، بل قد يأتي بعبارة أخرى، نحو: قوله:

(وَفِي لَامِ اللَّهِ الْأَخِيرَيْنِ حَذَفُهَا) (٠٠٠٠)<sup>(٦)</sup>

(عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السَّيْنِ حَيْثُ أَتَى انْجَلَا)<sup>(٧)</sup>

(١) - سورة النحل، الآية: ٨١.

(٢) - انظر: الدر المصون: ٨٠/٢، ٢٧٦/٧، والبحر: ٥٠٨/٥.

(٣) - انظر: كثر الجعيري (خ): ٣٧٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٢.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥١٣)، فرش سورة البقرة.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٩٤/١.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٠٧)، فرش سورة المؤمنون.

(٧) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥١٧)، فرش سورة البقرة.

كما مرّ ذكره<sup>(١)</sup>، فإن كان الخلاف في موضعين لكلمة واحدة، وتلك الكلمة قد جاءت على أحد الوجهين في موضع ثالث بلا خلاف، لم يقل فيه: (معاً)؛ لأنه لا يفهم من ذلك موضع الخلاف من موضع الاتفاق، بل ينص على موضع الخلاف، كقوله:

(وَكَسْرُكَ سُخْرِيًّا بِهَا وَبِصَادِهَا)<sup>(٢)</sup>.

لأن الكلمة قد جاءت في الزخرف أيضاً، ولكنها مضمومة بلا خلاف... انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقد تقدم الكلام في هذه اللفظة، وإنما جددنا العهد بذكر فوائدها<sup>(٤)</sup>.

قوله: (كَمَا شَفَا) / في موضع رفع نعتاً لـ (فَتَحَ)، أي: «فَتَحُ ثَابِتٌ لشفائه»<sup>(٥)</sup> [ب/٤٦٧] من قرأ به،، يشير إلى أن هذه القراءة فيها شفاءً لأجل ما تضمنته من الإتيان بأصل الكلمة<sup>(٦)</sup>، وقد تقدم الإنشاد عليها، وهي لغة الحجاز، وكسر النون والعين لغة هذيل، فمن ثم فصحت عليها الأولى؛ لأن لغة أهل الحجاز عندهم مقدمة<sup>(٧)</sup>.

(١) - انظر: ص ٦٢١ من هذه الرسالة.

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٠٩)، فرش سورة المؤمنون.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

(٤) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(أَتَتَكَ آفُكًا مَعًا فَوْقَ صَادِهَا .....)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (١٩٨)، باب الهمزتين من كلمة، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٧٧٥/٢.

(٥) - في الأصل: "كشفائه"، والمثبت من (ت).

(٦) - انظر: كثر الجعبري (خ): ٣٧٢، اللآلئ الفريدة: ٦٢٢/٢.

(٧) - انظر: الكتاب: ٤٤٠/٤، وفتح الوصيد: ٧٤٨/٢، والبحر: ٣٣٧/٢.

قوله: (وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ) مبتدأ، ومضاف إليه، (وَإِخْفَاءُ) مصدر مضاف لمفعوله، وكذلك: (كَسْرُ) مضاف لمفعوله، والتقدير: «وإن أخفينا كسر العين»، أي: «كسرنا العين»، وحذف الفاعل في المصدر مُطَرَّد<sup>(١)</sup>.

قوله: (صِيغَ) فعل ماضٍ من الصِّيَاغة، فياؤه من واو؛ لأن أصله: «صَاغَ يَصُوغُ».

و(حُلا) مفعول ما لم يسم فاعله، وهو جمع: «حَلِيَّة»، وهي: «الزينة»، وما أحسن ما أتى بالصِّيَاغة مع الحُلِي<sup>(٢)</sup>.

والجملة من: (صِيغَ بِهِ حُلا) خبر المبتدأ الذي هو: (إِخْفَاءُ)، و(بِهِ) متعلق بـ(صِيغَ)، والهاء للإِخْفَاء<sup>(٣)</sup>، والباء: للسببية، أي: «صِيغَ لهذه الكلمة زينة<sup>(٤)</sup>»؛ بخفة لفظها، بسبب الإخفاء». والله اعلم.

### ٥٣٧- وَيَا وَتُكْفِّرُ عَنْ كِرَامٍ وَجَزْمُهُ أَتَى شَافِيَا وَالْغَيْرُ بِالرَّفْعِ وَكُلَا

أخبر عمَّن رمز له بالعين المهملة، والكاف من قوله: (عَنْ كِرَامٍ) وهما حفص وابن عامر أهما: قرءا قوله تعالى: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> بالياء من تحت بنقطتين، فتعين لغيرهما القراءة بالنون.

ثم أخبر عمَّن رمز له بالهمزة والشين المعجمة من: (أَتَى شَافِيَا)، وهم نافع والأخوان أثم قرءوا يجزم الرءاء، فتعين لغيرهم رفعها على ما لفظ به، ولو سكت عنه

(١)- انظر: الكتاب: ١٨٩/١، وشرح التسهيل: ١١٨/٣، وشرح المفصل: ٥٩/٦، وشرح التصريح: ٩/٢.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٧٤٨/٢، وإبراز المعاني: ٣٨٠/٢.

(٣)- انظر: كثر الجعيري (خ): ٣٧٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٢.

(٤)- في الأصل: "ونبه"، والمثبت من (ت).

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

لَفُهِم، فَإِنِ الرَّفْعُ ضِدُّ الْجَزْمِ مَتَى أُطْلِقَ الْجَزْمُ، وَلَيْسَ الْجَزْمُ ضِدًّا لِلرَّفْعِ إِذَا أُطْلِقَ الرَّفْعُ عَلَى مَا عُرِفَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي الْخُطْبَةِ<sup>(١)</sup>، كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

(وَحَرْفًا يَرِثُ بِالْجَزْمِ حُلُوَّ رِضَى)، فَيُؤْخَذُ لِلغَيْرِ بِالرَّفْعِ.

وَكَذَا قَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>:

(وَجَزَمُوهُمْ يَذَرُهُمْ شَفَا).

وَهَذَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

(يُضَاعَفُ وَيَخْلَدُ رَفْعُ جَزَمٍ)

لَمَّا لَمْ يَكُنِ الْجَزْمُ ضِدًّا لِلرَّفْعِ قَيْدَهُ بِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَذْكَارٌ بِمَا تَقْدُمُ وَتَوَطُّةٌ لِمَا يَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ مِبَالِغَةٌ فِي الْإِيضَاحِ.

فَقَوْلُهُ: (وَالْغَيْرُ بِالرَّفْعِ وَكَلًّا) مُسْتَعْنَى عَنْهُ لَا مُحَالَةٌ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ تَأْكِيدًا لَمَّا أَحْتَاجَ إِلَى تَثْمِيمِ الْبَيْتِ أَتَى بِمَا يُؤَكِّدُ الْمَفْهُومَ<sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنَ التَّرْجُمَتَيْنِ ثَلَاثُ قَرَاءَاتٍ:

الْأُولَى: لِحْفَصِ وَابْنِ عَامِرٍ، وَهِيَ: ﴿وَيُكْفَرُ﴾ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ، وَرَفْعِ الرَّاءِ.

الثَّانِيَّةُ: لِنَافِعِ وَلِلْأَخْوَيْنِ، وَهِيَ: ﴿وَتُكْفَرُ﴾ بِالنُّونِ وَجَزْمِ الرَّاءِ.

(١) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَجَزَمَ وَتَذَكَّرَ وَغَيْبَ وَخَفَّ وَجَمَعَ وَتَوَيْنَ وَتَحْرِيكَ أَعْمَلًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٩)، الخطبة. وانظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٢٠٩/١.

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٨٦٠)، فرش سورة مريم.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٧٠٩)، فرش سورة الأعراف.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٢٤)، فرش سورة الفرقان.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٤/٢، والآلئ الفريدة: ٦٢٣/٢، والسراج: ص ١٦٨.

الثالثة: للباقيين، وهم ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، وهي: ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون، ورفع الراء، ولم يقرأ أحدٌ بالياء من تحت وجزم الراء.

والوجه في قراءة الياء: عَوْدُ الضمير على: «الإخفاء» المفهوم / من قوله: ﴿وَإِنْ تُخَفُّوْهَا﴾<sup>(١)</sup>، أي: «وَيُكْفَرُ الإخفاء»<sup>(٢)</sup>، تُسبب التكفير إليه لأنه سبب في ذلك<sup>(٣)</sup>، أو عَوْدُهُ على الله تعالى؛ لتقدم ذِكْرِهِ في قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

والوجه في قراءة النون: الإخبار من الله تعالى عن نفسه المقدسة بنون المتكلم المعظم نَفْسُهُ تفخيماً وتعظيماً، وفيه التفات من الغيبة إن راعينا قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

والوجه في جزمه: عَطَفَهُ على محل الجملة الواقعة جواباً للشرط، وهي قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

والوجه في رفعه: عطفه على ما بعد الفاء، وما بعد الفاء يُرْفَع كقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٣/٢، والنبيان: ١٨٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥١٧/١.

(٣) - انظر: البحر المحيط: ٣٣٩/٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٧٠، وانظر: إبراز المعاني: ٣٨٣/٢، والنبيان: ١٨٤/١، والإتحاف: ٤٥٧/١، والبحر: ٣٣٩/٢.

(٥) - انظر: الكشف: ٣١٧/١، وشرح الهداية: ٢١٠/١، والموضح: ٣٤٨/١، والنبيان: ١٨٤/١.

(٦) - انظر: الحجة للفارسي: ٤٠٠/٢، والكشف: ٣١٧/١، وشرح الهداية: ٢٠٩/١، وكشف الشكالات: ٣٠٥/١.

(٧) - سورة المائدة، الآية: ٩٥، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٧، والبحر: ٣٣٩/٢.

وقيل: بل هو فعل مُستأنف، أخبر الله تعالى بذلك<sup>(١)</sup>.

وقيل: بل هو خبر لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة أيضاً، ولكن يختلف التقدير بالنسبة إلى اختلاف القراءتين، فعلى قراءة النون يكون تقدير ذلك المبتدأ: «وَنَحْنُ نُكْفِّرُ»، وعلى قراءة الياء، إن جعلنا الفاعل ضمير الإخفاء، أو ضمير البارئ تعالى: «وهو يكفر<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

ونظير هذه الآية ما سيأتي في الأعراف من قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> إلا أن الذي قرأ هناك بالجزم: الأخوان، والذي قرأ هناك بالياء: الكوفيون وأبو عمرو.<sup>(٥)</sup>

وإذا جَمَعْتَ بين الآيتين قلت:

قرأ ابن كثير في السورتين بالنون ورفع الراء.

وقرأ نافع بالنون فيهما، وبالجزم في البقرة، وبالرفع في الأعراف.

وقرأ أبو عمرو وأبو بكر بالنون في البقرة، والياء في الأعراف، وبالرفع فيهما.

وقرأ الأخوان بالنون في البقرة، والياء في الأعراف، وبالجزم فيهما.

وقرأ حفص بالياء في البقرة والأعراف، وبالرفع فيهما.

(١) - انظر: الحجة للفارسي: ٤٠٠/٢ والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٨، وشرح الهداية: ٢٠٩/١، والموضح: ٣٤٨/١، والإتحاف: ٤٥٦/١.

(٢) - في الأصل: "نكفر"، والمثبت من (ت).

(٣) - انظر: الكشف: ٣١٧/١، والبحر: ٣٣٩/٢، وكشف المشكلات: ٣٠٥/١، والبيان: ١٨٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥١٧/١.

(٤) - سورة الأعراف، الآية: ١٨٦.

(٥) - قال الناظم هناك:

.....وَجَزَّاهُمْ يَذَرُهُمْ شَفَا وَيَاءُ غُصْنٍ هَدَّالٍ.

مستن الشاطبية، من البيت رقم: (٧٠٩)، فرش سورة الأعراف، وانظر: فتح الوصيد: ٧٥٣/٢، والبحر: ٣٣٩/٢، والحجة للفارسي: ٤٠١/٢.

فهذه خمس قراءات لم يَجْر فيها على سنن واحد في السورتين إلا اثنان: ابن كثير وحفص، والباقون غايروا بين قراءاتهم بالنسبة إلى الياء والنون والجزم والرفع فاضبط هذا الفصل فإنه عَسِر الاستخراج لا سيما من هذا القصيد.

وفي هذا الحرف قراءات شاذة، مجموعها ثمانية، فيجيء في هذا الحرف إحدى عشرة قراءة، ثلاث منها متواترة، وثمانية شاذة، وقد ذكرتها بتوجيهاتها منسوبة إلى قارئها في غير هذا الموضوع<sup>(١)</sup>، والله الحمد.

قوله: (وَيَا) مبتدأ مضاف لقوله: (وَنُكْفَرُ)<sup>(٢)</sup>، والواو من نفس التلاوة، وقَصَرَ (يَا)<sup>(٣)</sup>؛ لأنه إحدى اللغتين في حروف الهجاء<sup>(٤)</sup>؛ لا ضرورة، كما يزعم الشيخ شهاب الدين<sup>(٥)</sup>.

ولا يُقْرَأ: (وَنُكْفَرُ) إلا بالجزم ليستقيم الوزن، وينبغي أن يُقْرَأ: (وَنُكْفَرُ) بالنون لوجهين:

أحدهما: أنه لم يقرأ أحد من السبعة بالياء وجَزَمَ الرءاء، فالقراءة بالياء تؤدي إلى التلفظ / بما لم يقرأ به أحد.

والثاني: أنه يصير لقوله: (وَيَا) فائدة، أي: «وياء موضع النون في و[نكفر]<sup>(٦)</sup>»، بخلاف ما إذا لفظ فقال: «ويكفر»، فيكون قد لفظ بتحصيل الحاصل.

(١) - انظر: الدر المصون: ٦١١/٢، والبحر: ٣٣٩/٢.

(٢) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٢.

(٣) - في (ت) هكذا: "وقَصَرَ (ها)"، وهو خطأ.

(٤) - انظر: الكتاب: ٢٦٦/٣ - ٢٦٧، والكشاف: ١٢٩/١، ومعاني الفراء: ١٠/١.

(٥) - ذكر الشيخ شهاب الدين أبو شامة ذلك عند شرحه لقول الناظم:

(وها هو بَعْدَ الواوِ والفاء ولا مِها وها هي أسكن.....)، متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٤٩)،

حيث قال: "وقصر لفظ (ها)"، في الموضعين ضرورة" إبراز المعاني: ٢٨٣/٢. انظر: ص ١٨٣ من هذه الرسالة.

(٦) - في كلتا النسختين: "ويكفر"، وما أثبتته يقتضيه السياق.



قوله: (عَنْ كِرَامٍ) خبر المبتدأ، أي: «ثابت أو مستقر عن قوم كِرَامٍ»<sup>(١)</sup>؛ يشير لطيب أصولهم، وجميل وصفهم، وأنهم من كِرَامِ الناس لا من أحسابهم، وفيه إيدان بأنهم سَمَحُوا على الطلبة بتتويل العلم ونشر الرواية، فإنهم لم يكتموا ما علموا، كما يسمح الكريم بماله، ويجود بنواله.

قوله: (وَجَزَمُهُ) مبتدأ، والضمير لقوله: (وَنُكْفِرُ)، و(أَتَى) فعل وفاعل، و(شَافِيًا) حال، والجملة خبر المبتدأ، أي: جاء شافياً مَنْ قرأ به حيث دلَّ بجزمه على أن محل جملة الجواب هو الجزم، فحذف مفعول اسم الفاعل، وما أحسن ما وصَفَ الجزم بالشفاء، فإن الجزم لغة: القَطْع، والقَطْع معه الشِّفاء فإنه يُتَدَاوَى به.

قوله<sup>(٢)</sup>: (وَالْغَيْرُ) مبتدأ، يعني: وغير مَنْ رمز له، وقد عرفت ما في إدخال: «أل» على لفظ: «غير»<sup>(٣)</sup>.

و(وُكِّلَ): جملة فعلية خبره، و(بالرَّفْع) متعلق، أي: «جُعِلَ وَكِيلًا عليه حافظًا له يؤديه لمستحقه، وهم طلبته ورواته»، وكل هذه استعارات، وقد تقدم أنه لا حاجة له بقوله: (وَالْغَيْرُ بِالرَّفْعِ وَكَلًّا)؛ لفهم ذلك من ذكر الجزم، كما فهمنا: «النون» من لفظ: «الياء» في قوله: (وَيَا وَنُكْفِرُ) فكما لم ينص بعد ذلك على «النون» لم تكن له حاجة بالنص على الرِّفْع، وإنما أتى به تأكيداً.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٤/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٢.

(٢) - "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣) - سبقت الإشارة إلى هذه المسألة عند شرحه لقول الناظم:

(وما يحددون الفتح من قبل ساكنٍ وبعد ذكا والغير كالحرف أولاً)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٤٥)، انظر: ص ١٥٧ من هذه الرسالة.

وعند شرحه كذلك لقول الناظم:

(وَجُزْءًا وَجُزْءًا صَمَّ الاسْكَانَ صِفَ وَحَيْثُ - مِمَّا أَكْثَلَهَا ذِكْرًا وَفِي الْغَيْرِ ذُو حُلَا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٢٤)، فرش سورة البقرة، وانظر: ص ٦٦٥ من هذه الرسالة.

٥٣٨- وَيَحْسَبُ كَسْرُ السِّينِ مُسْتَقْبَلًا سَمًا رِضَاهُ وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاسًا مُؤَصَّلًا

أخبر عَمَّنْ رمز له بكلمة: سَمًا، وبالراء من: (سَمًا رِضَاهُ)، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي أنهم قرءوا: ﴿يَحْسَبُ﴾ بكسر السين، حيث ورد في القرآن، فتعين لغيرهم فتحها.

واعلم أن هذا الخلاف ليس خاصاً بما في هذه السورة، وهو قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ﴾<sup>(١)</sup> بل هو جارٍ في هذا الفعل مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: قول الناظم يُوهِم اختصاص ذلك بما في هذه السورة لاقتصاره عليها، ولم يقل: (بحيث أتى)، ونحوه؟.

قلت: قد أجاب الشيخ شهاب الدين عن ذلك بقول الناظم: (مُسْتَقْبَلًا)، فقال: «(مُسْتَقْبَلًا) حال من: (يَحْسَبُ)، ولولا هو لَمَا كان الخلاف إلا في الذي في سورة البقرة فقط: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾، فقال: (مُسْتَقْبَلًا) ليشمل كل فعل مُسْتَقْبَل في القرآن، سواء كان بالياء، أو بالتاء، متصلاً به ضمير، أو غير متصل، نحو: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ﴾<sup>(٧)</sup>... انتهى<sup>(٨)</sup>.

وفيه نظر، إذ لا يُفْهَم الشمول من: (مُسْتَقْبَلًا) البتة، وكل هذا عناية.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٧٣.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٤/٢، واللائح الفريدة: ٦٢٤/٢.

(٣)- سورة القيامة، الآية: ٣، ٣٦.

(٤)- سورة الفرقان، الآية: ٤٤.

(٥)- سورة إبراهيم، الآية: ٤٢.

(٦)- سورة آل عمران، الآية: ١٨٨.

(٧)- سورة الكهف، الآية: ١٠٤.

(٨)- إبراز المعاني: ٣٨٤/٢.

وقال / أبو عبد الله: «وَنَبَّهْ بِـ(مُسْتَقْبَلًا) عَلَى أَنْ شَرَطَ الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ وَجُودَ [١/٤٦٩] الاستقبال مع أي حرف مضارعة كان، ولو قال بدل: (مُسْتَقْبَلًا): «كَيْفَ أَتَى» لحصل التنبيه على ذلك أيضاً»<sup>(١)</sup>.

قوله: (سَمَا رِضَاهُ) إشارة إلى الثناء على هذه القراءة فإنها هي الفصيحة، وإن كانت خارجة عن القياس كما سيأتي، فقال: ارتفع رِضَاهُ، أي: رَضِيَ القارئ بذلك؛ لثبوته لغة<sup>(٢)</sup>.

والشيء قد يخرج عن الأصل، ويكثر استعماله فيكون أفصح من أصله، بل قد لا يُنْطَقُ به، وذلك نحو: «اسْتَحَوَذَ» فإنه جَارٍ عَلَى الأصل، إذ الأصل فيه الإعلال بنقل حركته إلى الساكن، وَقَلْبَ واوه ألفاً، «كاستقام»، و«استعاذ»، ولا يجوز النطق بالأصل فتقول: «استحاذ»، وإن كان هو الأصل، لاسيما والقارئ بذلك: إماماً أهل العربية من البصريين والكوفيين، وهما: أبو عمرو بن العلاء، وكفى به، والكسائي، وإماماً حَرَمِيَّ مكة والمدينة: نافع، وابن كثير.

قوله: (وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاساً مُؤَصَّلاً) إشارة إلى ما ذكرته لك من مجيء هذا الفعل على غير قياس، وذلك أن قياس: «فَعَلَ» بالكسر أن يُقَالَ فيه: «يَفْعَلُ» بالفتح ليخفّ اللفظ بتغاير حركتيه ماضياً ومستقبلاً<sup>(٣)</sup>، وذلك نحو: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، و«رَكِبَ يَرْكَبُ»، و«شَرِبَ يَشْرَبُ»، و«حَمِدَ يَحْمَدُ»، و«زَهَدَ يَزْهَدُ»، و«رَغِبَ يَرْغَبُ»، و«جَهَلَ يَجْهَلُ»، و«ضَمِنَ يَضْمَنُ»، و«سَمِنَ يَسْمَنُ»، و«عَجِبَ يَعْجَبُ»، و«بَخِلَ يَبْخُلُ»، و«سَكَرَ يَسْكُرُ»، و«سَعِدَ يَسْعَدُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) - اللآلئ الفريدة: ٦٢٤/٢.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٧٥٤/٢، والالآلئ الفريدة: ٦٢٤/٢، والكسر لغة: "الحجاز"، والفتح لغة: "تميم"، انظر: البحر: ٣٤٢/٢، والإتحاف: ٤٥٧/١.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٧٥٤/٢، والسراج: ص ١٦٨، والبحر: ٣٤٢/٢، والمحزر: ٣٣٩/٢.

(٤) - انظر: الحجة للفارسي: ٤٠٣/٢، إبراز المعاني: ٣٨٥/٢.

وقد شذت ألفاظ عن هذا القياس فاتحدت حركة<sup>(١)</sup> ماضيها ومضارعها، وذلك نحو: «حَسِبَ يَحْسِبُ»، و«نَعِمَ يَنْعَمُ»، و«يَيْسُ يَيْسُ»، من: اليأس، و«يَيْسَ يَيْسُ» من: اليُبوسة، و«يَيْسُ يَيْسُ من البأساء»، و«عَمِدَ يَعْمِدُ»<sup>(٢)</sup>.

واختار جماعة هذه القراءة، قالوا: لأنها هي اللغة العالية، لغة أهل الحجاز، وبها قرأ رسول الله ﷺ، ولذلك اختارها أبو عبيد<sup>(٣)</sup>، وروى فيه حديثاً عن لقيط بن صبرة<sup>(٤)</sup> قال: «كنت وافد بني نهد<sup>(٥)</sup> إلى رسول الله ﷺ، فبينما نحن عنده إذ رَوَّح الراعي غنمه، فقال له رسول الله ﷺ: «ما أولدت؟». قال: «بَهْمَة»، قال: «اذبح مكانها شاة»، ثم قال: «لا تحسبن - ولم يقل: لا تحسبن - أتا من أجلك ذبحناها»<sup>(٦)</sup>.

قال أبو عبيد: «بالكسر نقرأها في القرآن كله اختياراً لما حُفِظَ عن رسول الله ﷺ من لغته، واتباعاً للفظه»<sup>(٧)</sup>.

والوجه للباقيين: الإتيان بالقياس، هذا كله بعد اتباع الأثر، والأخذ من المشيخة، وإنما نذكر ذلك توجيهاً بعد ثبوت نقله وصحة روايته<sup>(٨)</sup>.

(١) - في كلتا النسختين: "حركة غير ماضيها ومضارعها"، بزيادة: "غير"، وهو خطأ، فحذفت لأن السياق يأبأها، فهو مستقيم بدونها.

(٢) - انظر: إعراب القراءات السبع: ١٠٣/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٨.

(٣) - ومنهم: مكِّي في: الكشف: ٣١٨/١، وانظر: إبراز المعاني: ٣٨٥/٢.

(٤) - هو: لقيط بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق العامري، صحابي، أخرج له أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٢٩/٣.

(٥) - "نهد" سقطت من (ت)، وفي جميع روايات الحديث: "وافد بني المنتفق".

(٦) - الحديث: أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، رقم: (١٢٣)، وفي كتاب حروف القراءات، رقم:

(٣٤٥٩)، وابن حبان في صحيحه: رقم: (١٠٥٤)، والطبراني في الأوسط: رقم: (٧٤٤٦)، وأحمد في

مسنده، رقم: (١٥٧٨٧)، و(١٥٧٨٩)، وكلهم عن لقيط بن صبرة رضي الله عنه، وقال الحاكم في المستدرک:

٢/٢٥٤: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

(٧) - انظر قوله في: إبراز المعاني: ٣٨٥/٢.

(٨) - انظر: الكشف: ٣١٨/١، الإتحاف: ٤٥٧/١، والبحر: ٣٤٢/٢.

قوله: (وَيَحْسَبُ) مبتدأ، و(كَسْرُ / السَّيْنِ) مبتدأ ثان، و(سَمَا رِضَاهُ) جملة فعلية خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والعائد منها إليه مُقَدَّر، أي: «السين منه»، و«منه»: حال من السَّيْنِ<sup>(١)</sup>، أو نقول: «أل» نابت منابه.

ويجوز أن يكون: (كَسْرُ السَّيْنِ) بدلاً من: (يَحْسَبُ) بدل اشتمال، ولا بد من عائد حينئذٍ أيضاً، والكلام فيه كما مرَّ آنفاً.

ومعنى: (سَمَا رِضَاهُ) ارتفع رِضَاهُ، أي: الرِّضَى عنه بموافقة لفصيح اللغتين. قوله: (مُسْتَقْبَلًا) حال من الهاء في: «منه» العائدة على: (يَحْسَبُ)<sup>(٢)</sup>، وقد تقدم أنه قائم مقام قوله: (بحيث أتى).

قوله: (وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاسًا) أي: لم يلزم لفظ: «يَحْسَبُ» قِيَاسًا مُؤَصَّلًا، أي: أَصْلَتَه العرب في لغتها، والنحاة في عِلْمِهَا، فـ(مُؤَصَّلًا): إن شئت قرأته بالهمز من الأَصْل، وإن شئت قرأته بالواو، وهي بدل من الهمزة لأنها مفتوحة بعد ضَمَّة، فهو نظير: «يؤاخذ»، و«مؤجلا»، أي: ولم يَلْزَمْ «يَحْسَبُ» قِيَاسًا أَصْلَتَه العرب ولا النحاة، بل جاء على خلافه، ففَصَّحَ وشَاع<sup>(٣)</sup>، وقد تقدم الاعتذار عن ذلك، وذكر نظائره.

ولو قيل: بأن: (مُؤَصَّلًا) حال قرأته بالواو، لأنه من «الوصل»، بمعنى أن غير ما من أهل العلم قد وصله إلينا، ونقله عن العرب - أي: لم يلزم قياساً منقولاً عن لغة العرب، وهو فتح العين في مضارع: «فَعَلَ» بكسرها - لكان قولاً صحيحاً، ويكون لكل رواية معنى، فرواية الهمز من «الأصالة»، ورواية الواو من «التوصيل، والنقل»، وقد يُرَجَّح الأول بأن إحدى الروایتين مفسَّرة للأخرى.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٤/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٣.

(٢) - انظر: كثر الجعبري (خ): ٣٧٤، وشرح شعلة: ص ٣٠٣.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٨٥/٢.

٥٣٩- وَقُلْ فَأَذِّنُوا بِالْمَدِّ وَاكْسِرْ فَتَى صَفَاً وَمَيْسِرَةً بِالضَّمِّ فِي السَّيْنِ أَصْلًا

أمر بالمد والكسر في لفظ: ﴿فَأَذِّنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(١)</sup> لِمَنْ رمز له بالفاء والصاد المهملة، وهما حمزة وأبو بكر، والمراد مدّ الهمزة، أي: الإتيان بألف بعدها، وكسر الذال لأنه لا يليق غير ذلك؛ ولذلك لم يبين محلّ المدّ والكسر<sup>(٢)</sup>.

وتعين لغيرهما القصّر، وهو عدم الإتيان بألف، وفتح الذال، ومتى مدّدت وَجَبَ فتح الهمزة ضرورة أن الألف لا بد أن تُسَبِّق بفتحة، وإذا قصّرت وَجَبَ تسكين الهمزة، وهذا واضح<sup>(٣)</sup>.

غير أن الشيخ شهاب الدين استشكل هذه العبارة، فقال: «والعبارة مشكلة على مَنْ لا يعرف القراءة، إذ قد يَفْهَمُ أَنَّ الكَسْرَ في الهمزة، فيكون المدّ بعدها ياء، أو يريد بالمدّ الألف بعد الفاء التي هي بدل من الهمزة الساكنة، ويكون الكسر في الذال، فيُلْبَسُ ذلك على مَنْ لا يعرف، فيحتاج إلى توقيف»<sup>(٤)</sup>.

قلت: هذان وَهْمَانِ مُتَمَنِّعَانِ عند مَنْ شَدَا<sup>(٥)</sup> سَنَا مِنَ الْقِرَاءَةِ / وأما المبتدئ المحض فلا يعرف هذا وغيره، إلا بِمُوقِفٍ.

ثم أخبر عَمَّنْ رمز له بالهمز من: (أُصِّلَ)، وهو نافع، أنه قرأ: ﴿فَنَنْظِرُهُ إِلَى مَيْسِرَةٍ﴾<sup>(٦)</sup> بضم السين، فتعَيَّنَ لغيره فتحها.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٧٩.

(٢)- انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٤، والسراج: ص ١٦٨.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٨٥/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٤.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٨٥/٢ - ٣٨٦، وانظر: وشرح شعلة: ص ٣٠٣.

(٥)- في كلتا النسختين: "شدا"، بالذال، وما أثبتته - بالذال - هو الصواب، وقد سبق أن وضحت السبب

في هذا الإثبات، ومعنى العبارة. انظر: ص ٦٥٥ من هذه الرسالة.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

والوجه في قراءة: ﴿فَاذْنُوا﴾ بالمد والكسر: أنه أمر<sup>(١)</sup> من: «أذن» «يؤذن»، أي: «أعلم غيره بكذا»، يقال: «آذنتك بكذا»، أي: «أعلمتك»، قال تعالى: ﴿فَقُلْ ءَاذَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾<sup>(٢)</sup> أي: أعلمتكم، والأمر منه: «أذن»، كـ «أمر»، والأصل: «أُذِنَ» فسكنت الهمزة بعد أخرى مفتوحة فقلبت ألفاً وجوباً<sup>(٣)</sup>.

والمعنى: أن الله تعالى أمر عباده الذين خاطبهم بتحريم الربا بأن يعلموا غيرهم ممن كان على حالهم في المعاملة بالربا بأنهم إن أقاموا على ذلك كانوا بمنزلة من يحاربه الله ورسوله ﷺ، أي: أعلموهم بحرب من الله، أي: بمحاربتهم، وإذا أعلموا غيرهم بذلك لزم منه علمهم به<sup>(٤)</sup>.

وقال الحارث بن حلزة<sup>(٥)</sup>:

آذَنْتَنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثَاوٍ وَيُمَلِّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

أي: أعلمتنا بذلك، فهي عالمة أيضاً.

والوجه في قراءة القصر: أنه من: «الإذن»، وهو «العلم»، أي: فاعلموا أيها المخاطبون بمحاربة الله ورسوله ﷺ إن لم تنتهوا عن ذلك، يقال: «أذن فلان بكذا» فهو: «أذِن»، أي: أعلم به، فهو مُعَلِّم<sup>(٦)</sup>.

(١) - "أمر" سقطت من (ت).

(٢) - سورة الأنبياء، الآية: ١٠٩.

(٣) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٨، والكشف: ٣١٨/١، وشرح الهداية: ٢١٠/١، والإتحاف: ٤٥٨/١.

(٤) - انظر: البحر: ٣٥٣/٢، وتفسير القرطبي: ٣٦٣/٣.

(٥) - هو: الحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد اليشكري، شاعر جاهلي، من أهل العراق، ومن أصحاب المعلقات، وهذا البيت مطلع معلقته. انظر: الشعر والشعراء: ص ١٢٣، والأعلام: ١٥٤/٢.

والبيت: في: الخصائص: ٢٤١/١، واللسان: مادة "أذن" ٧٨/١، ومادة: "قفا" ١٦٦/١٢، والشعر والشعراء: ص ١٢٣، والكشاف: ١٧٠/٤، والبحر: ٤٨٢/٧، وفتح الوصيد: ٧٥٥/٢.

(٦) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والكشف: ٣١٨/١، والإتحاف: ٤٥٨/١.

وقد اختار جماعة المد لأنه يفيد فائدتين: إعلَام الغير، وعِلْم المُعَلَّم، بخلاف القصر، إذ ليس فيه إلا الأمر بالْعِلْم بذلك<sup>(١)</sup>.

قال مكِّي - رحمه الله - «ولولا أن الجماعة على القصر لكان الاختيار على المد - يعني: حيث كان أَعَمّ؛ لأنه يتضمن معنى القصر؛ لأنهم إذا أَعْلَمُوا غيرهم بذلك عِلْمُوهُ لا محالة، ولا يلزم من عِلْمِهِمْ إياه إعلَامهم به - قال: وبالقصر قرأ علي بن أبي طالب، وأبو عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>، وشيبة<sup>(٣)</sup>، وعيسى ابن عمر، وأبو جعفر<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

وقد عكس أبو حاتم فاختار القصر [واستبعد المد]<sup>(٦)</sup> مُوجِّهاً ذلك بأن الأمر فيه<sup>(٧)</sup> بالحرب لغيرهم، والمراد هم؛ لأنهم هم المخاطبون بترك الربا<sup>(٨)</sup>.

كذا قاله، وليس بشيء، إذ كل عاقل إذا قيل له: «أَعْلَمْ زيدا بأنه إذا زنا جُلِدَ، أو سَرَقَ قُطِعَ»، فَهَمَّ مِنْ هَذَا: النَّهْيَ لِنَفْسِهِ عَنِ الزَّنا وَالسَّرَقَةِ، وأنه متى فعل ذلك عُوقِبَ بما تُوعَدُّ به زيد.

(١) - من اختار قراءة المد لهذا الأمر: أبو حيان في البحر: ٣٥٣/١.

(٢) - هو: عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمى الكوفي، إمام، ولد في حياة النبي ﷺ، مقرئ مجود، عرض على عثمان بن عفان ﷺ، وعلي بن أبي طالب ﷺ، وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم، وقرأ عليه: عاصم بن أبي النجود، ويحيى بن وثاب وغيرهم. ت: ٧٤هـ. انظر: معرفة القراء: ١٤٦/١ - ١٤٨، وغاية النهاية: ٤١٣/١ - ٤١٤.

(٣) - هو: أبو ميمونه، شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني، تابعي، إمام مقرئ، مولى أم المؤمنين أم سلمة - رضي الله عنها - قرأ على عبد الله بن عياش المخزومي، وحدث عن أبي سلمة عبد الرحمن، وقرأ عليه نافع بن أبي نعيم، وأبو عمرو بن العلاء، ت: ١٣٠هـ. انظر: معرفة القراء: ١٨٢/١، وغاية النهاية: ٣٢٩/١.

(٤) - هو: يزيد بن القعقاع المدني، الإمام أحد العشرة. سبقت ترجمته، انظر: ص ٤٦٩.

(٥) - الكشف: ٣١٨/١.

(٦) - ما بين المعكوفتين زيادة مني، أثبتتها ليستقيم السياق، واستثناساً بمعنى كلام أبي حاتم في الكشف: ٣١٨، ولأن المقصود بالكلام بعدها قراءة المد.

(٧) - أي: في قراءة المد.

(٨) - انظر قوله في: الكشف: ٣١٨/١، والالآء الفريدة: ٦٢٥/٢.



وقد وافق أبا حاتم في هذا الاختيار ثعلب<sup>(١)</sup> أيضاً، فقال: «الاختيار قراءة العامة من الإذن؛ لأنه يُفسَّر: كونوا على علم وإذن لأن الكلام يجري به على وجه واحد، وهو أدلّ على المراد، وأقرب في الإفهام»<sup>(٢)</sup>.

وكذا قال الطبري: «إن قراءة القصر أرجح، قال: لأنها تختصّ بهم، وإنما أمروا على قراءة المد بإعلام غيرهم»<sup>(٣)</sup>.

وقال الزمخشري: «وقرئ: فأذنوا» فأعلموا بها غيركم، وهو من الإذن، وهو الاستماع، / لأنه من طرق العلم، وقرأ الحسن: «فأيقنوا»<sup>(٤)</sup>، وهو دليل لقراءة العامة»<sup>(٥)</sup>.

يعني: بالقصر؛ فإنها نصّ في العلم لا في الإعلام.

ورجح أبو عليّ المد، فقال: «وإذا أمروا بإعلام غيرهم علموا هم لا محالة، ففي إعلامهم علمهم، وليس في علمهم إعلامهم غيرهم، فقراءة المد أرجح لأنها أبلغ وأكد»<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن عطية: «والقراءتان عندي سواء؛ لأن المخاطب محصور؛ بأنه كل من لا يذر ما بقي من الربا؛ فإن قيل: «فأذنوا» فقد عمهم الأمر، وإن قيل: «فأذنوا» بالمد، فالمعنى: أعلموا أنفسكم، أو بعضكم بعضاً، وكأن هذه القراءة فسحاً لهم في الارتياح والتثبيت، أي: أعلموا أنفسكم، ثم انظروا في الأرجح لكم، ترك الربا أو الحرب»<sup>(٧)</sup>.

(١) - هو: أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، وقد سبقت ترجمته ص ٢٩٨.

(٢) - انظر قوله في: الدر المصون: ٦٤١/٢.

(٣) - جامع البيان للطبري: ١٢٨/٣.

(٤) - قراءة شاذة: انظرها في: الكشف: ٥٠٨/١، والبحر: ٣٥٢/٢.

(٥) - الكشف: ٥٠٨/١.

(٦) - الحجة باختصار: ٤١٣/٢.

(٧) - المحرر: ٣٥٣/٢.

والظاهر: أن الهمزة في: «أَذِنُوا» بالمدّ للتعدية كما تقدم تقريره.

وقال أبو البقاء: «إنها للصيرورة، أي: صيروا عَالَمِينَ بالحرب»<sup>(١)</sup>.

وفيه بُعدٌ كبير.

وقال أبو عبيدة: يُقَال: أَذِنْتُه بِالشَّيْءِ فَأَذِنَ بِهِ، مثل: أُنْذِرْتُهُ بِالشَّيْءِ فَتَذَرُ بِهِ، فَجُعِلَ المقصود مطاوعاً للممدود»<sup>(٢)</sup>.

والوجه في قراءتي: ﴿مَيْسَرَةٌ﴾، و﴿مَيْسَرَةٌ﴾: أنهما لغتان فصيحتان<sup>(٣)</sup>، إلا أن الفتح أفصح<sup>(٤)</sup>، وذلك لأن: «مَفْعَلًا» و«مَفْعَلَةً» بفتح العين كثير جداً، و«مَفْعُلٌ» بالضمّ معدوم إلا عند الكسائي كما سيأتي بيانه، وأما «مَفْعَلَةٌ» بضم العين فقالوا قليل جداً<sup>(٥)</sup>، وهي لغة الحجاز<sup>(٦)</sup>، وقد جاءت منها ألفاظ نحو: «المشرقة»<sup>(٧)</sup> و«المقبرة»<sup>(٨)</sup>.

(١) - التبيان: ١٨٦/١.

(٢) - مجاز القرآن بتصرف: ٨٣/١.

(٣) - انظر: الكشف: ٣١٩/١، وشرح الهداية: ٢١٠/١، وكشف المشكلات: ٣٠٦/١، والتبيان: ١٨٤/١.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٦/٢، والكشف: ٣١٩/١.

(٥) - قاله: أبو حيان في البحر: ٣٥٥/٢، وابن عطية في المحرر: ٣٥٥/٢، ومكي في الكشف: ٣١٩/١.

(٦) - والفتح لغة: نجد، انظر: البحر: ٣٥٥/٢، وإعراب النحاس: ١٣٥/١.

(٧) - أي: موضع القعود للشمس، أو المكان الذي تُشرق عليه الشمس. انظر: اللسان: مادة "شرق" ٦٤/٨.

، وفتح الوصيد: ٧٥٥/٢.

(٨) - هي: بضم الباء ويجوز بفتحها، لغتان في موضع القبور. انظر: اللسان: مادة "قبر" ٨/١٢.

و«المشْرِبة»<sup>(١)</sup> و«المسْرِبة»<sup>(٢)</sup> و«المَقْدَرَة»<sup>(٣)</sup> و«المَأْدُبَة» و«المَفْخَرَة»<sup>(٤)</sup> و«الْمَزْرَعَة»<sup>(٥)</sup> و«مَعُونَة» و«مَكْرُمَة»<sup>(٦)</sup> و«مَأْلَكَة»<sup>(٧)</sup>.

وقد تجرأ أبو جعفر النحاس فردّ قراءة نافع، وقال: لم يأت: «مَفْعَلَة» إلا في ألفاظ معدودة ليس هذا منها، وأيضاً فإن الهاء زائدة، ولم يأت في كلامهم: «مَفْعَل» البتة. انتهى<sup>(٨)</sup>.

وقال سيبويه: ليس في الكلام: مَفْعَل<sup>(٩)</sup>.

قال أبو علي: «يعني: في الآحاد»<sup>(١٠)</sup>.

وقد حكي عن سيبويه: «مَهْلِك» مثلث اللام<sup>(١١)</sup>.

وقال الكسائي<sup>(١٢)</sup>: «مَفْعَل في الآحاد، وأوردَ منه: «مَكْرُمًا»، وأنشد<sup>(١٣)</sup>:

(١) - هي: العُرْفَة. انظر: اللسان: مادة "شرب" ٤٦/٨، وفتح الوصيد: ٧٥٥/٢.

(٢) - هي: الشعر المُسْتَدَقّ، النابت وسط الصدر إلى البطن. انظر: اللسان: مادة "سرب" ١٦٠/٧.

(٣) - أي: القُدرة والقوة، تقول: "ما لي عليك مقدرة"، أي: قُدرة وقوة. انظر: اللسان: مادة "قدر" ٣٧/١٢.

(٤) - أي: ما فُخِرَ به. انظر: اللسان: مادة "فخر" ١٣٩/١١.

(٥) - هي: بضم الراء ويجوز بفتحها، لغتان في موضع الزرع. انظر: اللسان: مادة "زرع" ٢٧/٧.

(٦) - هما: مفعلة من: "العَوْن"، ومن: "الكرم"، مثل: "مَعُونته" من: "العَوْن". انظر: اللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠.

(٧) - هي: الرسالة، سميت بذلك لأنها تؤلّف في القم. انظر: اللسان: مادة "ألّك" ١٣٥/١.

(٨) - إعراب القرآن: ١٣٥/١.

(٩) - الكتاب: ٢٧٣/٤.

(١٠) - الحجة للفارسي: ٤١٥/٢.

(١١) - حكى ذلك أبو حيان في البحر: ٣٥٥/٢.

(١٢) - انظر قوله في: البحر: ٣٥٥/٢، واللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠، ومادة "ألّك" ١٣٥/١.

(١٣) - عجز بيت منسوب لأبي الأحرر الحماني، وهو في: الكتاب: ٣٨٠/٤، والخصائص: ٦٤/١، واللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠، ومادة "ألّك" ١٣٥/١، والمحتسب: ٢٣٩/١، والبحر: ٣٥٥/٢، والمحزر:

٣٥٦/٢، صدره: "مروان مروان أخو اليوم اليمى".

ليوم رَوْعٍ أو فَعَالٍ مَكْرُمٍ.

وأوردَ منه: «مَعُونًا» أيضاً، وأنشد قول جميل<sup>(١)</sup>:

بُثْنُ الزَّمِي لَا إِنْ لَا إِنْ لَزِمْتَهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ.

وأوردَ: «مَأْلَكًا» أيضاً<sup>(٢)</sup>، وأنشد قول عدي<sup>(٣)</sup>:

أَبْلَغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلَكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارِي.

وقد خَرَجَ سيبويه وأتباعه<sup>(٤)</sup> هذه الألفاظ الثلاثة على أنها جمع: لـ«مَكْرُمَة»،

و«مَعُونَة»، و«مَأْلَكَة»، وكلامنا إنما هو في الآحاد، لا في الجموع<sup>(٥)</sup>.

وقد خَطَأَ النحويون مجاهدًا في قراءته: «إلى ميسره» بإضافة: «ميسر» بالضم إلى

هاء الضمير<sup>(٦)</sup>، بناء منهم على أن: «مَفْعَلًا» ليس موجودًا.

(١)- هو: أبو عمرو، جميل بن عبد الله بن معمر العذري، شاعر، افتتن ببشينة من فتيات قومه فتناقل الناس أخبارهما، ت: ٨٢هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٣١٥، والأعلام: ١٣٨/٢.

والبيت في: اللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠، ومادة "ألك" ١٣٥/١، والمختضب: ٢٣٨/١، والبحر: ٣٥٥/٢، والمحزر: ٣٥٦/٢، والحجة للفارسي: ٤١٦/٢.

(٢)- قال أبو حيان - بعد ذكره كلام الكسائي -: "وقول الكسائي لا يُخَالَفُ قول سيبويه، إذ يقال ليس في الكلام كذا وإن كان قد جاء منه حرف أو حرفان، كأنه لا يُعْتَدُّ بالقليل، ولا يُجْعَلُ له حكم". البحر: ٣٥٥/٢، وانظر: الحجة للفارسي: ٤١٧/٢.

(٣)- هو: عدي بن زيد بن حماد العبادي التميمي، شاعر جاهلي، من أهل الحيرة، فصيحًا، سجنه النعمان بن المنذر، فأرسل له بقصيدة، منها هذا البيت. انظر: الشعر والشعراء: ص ١٤٤، والأعلام: ٢٢٠/٤.

والبيت في: اللسان: مادة "ألك" ١٣٥/١، والمختضب: ٢٣٨/١، والبحر: ٣٥٥/٢، والمحزر: ٣٥٦/٢، والحجة للفارسي: ٤١٦/٢.

(٤)- منهم: المبرد، والفراء، انظر: البحر: ٣٥٥/٢، واللسان: مادة "عون" ٣٤٣/١٠، ومادة "ألك" ١٣٥/١.

(٥)- انظر: الحجة للفارسي: ٤١٥/٢.

(٦)- قراءة شاذة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ٢٤، وإعراب الشواذ: ٢٨٦/١، والمختضب: ٢٣٨/١، والبحر: ٣٥٥/٢، والكشاف: ٥٠٩/١.

ولا ينبغي تخطيطه لجواز أن يكون أراد: «ميسر» جمع / ميسرة، ثم أضافه إلى الضمير، وقد قررته أحسن تقرير في غير هذا الموضوع<sup>(١)</sup>.  
وقد اختار أبو عبيد قراءة الفتح، وتبعه غيره على ذلك<sup>(٢)</sup>، ولا شك أنها أفصح.

قوله: (فَأَذْنُوا) مفعول: (قُلْ) على أنه مُضَمَّن معنى: «اقرأ واتل»، ولذلك تعلق به: (بالمَدِّ)، كأنه قال: «أقرأه بالمَدِّ»<sup>(٣)</sup>، ويجوز أن يكون الباء على هذا الوجه للمصاحبة، أي: «أقرأه ملتبساً بالمَدِّ».

ويجوز أن يكون: (فَأَذْنُوا) مبتدأ، و(بالمَدِّ) خبره، والجملة محكية<sup>(٤)</sup> بـ(قُلْ)<sup>(٥)</sup>.  
قوله: (وَأكْسِر) مفعوله محذوف، أي: «واكسر فأذنوا»، يعني: ذاله.  
قوله: (فَتَى) حال من فاعل: (أكْسِر)<sup>(٦)</sup>، و«الفتى»: يُعَبَّرُ به عن ذي المروءة، وأصله: الشاب، ولهذا يقال: في فلان فتوة، أي: مروءة، وهو عُرف شائع.  
قوله: (صَفَاً) يجوز أن يكون جملة فعلية، وأن يكون مصدرًا، وقصره ضرورة، فإن كان جملة كانت في موضع نصب نعتاً لـ(فَتَى)<sup>(٧)</sup>، وإن كان مصدرًا جاز أن يكون حالاً، وأن يكون نعتاً لـ(فَتَى)، ولا بد في كلا الأمرين من حذف مضاف، أي: «ذا صفاء».

أو نقول: قُصِدَتِ المبالغة فجُعِلَ نفس الصِّفَاء، أو يُجْعَل المصدر واقعاً موقع اسم الفاعل، وهذه الأوجه الثلاثة جارية في كل مصدر أُخْبِرَ به عن [نكرة]<sup>(٨)</sup>، أو

(١) - انظر: الدر المصون: ٦٤٨/٢، ٦٤٩.

(٢) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٨٦/٢.

(٣) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٤.

(٤) - "محكية" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٥) - قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٦٢٦/٢.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٦/٢.

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٦/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٤.

(٨) - في كلتا النسختين: "حسنة"، وهو تحريف، والمثبت لعله الصواب، لظهوره من خلال استقراء كتب النحو في هذه المسألة.

وقع صفة لها، نحو: «رَجُلٌ عَدْلٌ»، و«امْرَأَةٌ زُورٌ»<sup>(١)</sup>، فالمعنى: حال كونك صافياً من كدر الدنيا، وتخليطها.

ويجوز أن تكون الجملة أو المصدر حالاً من الضمير المستتر في الحال، وهي: (فتى)، فيكون: مبتدأ صلة.

قوله: (وَمَيْسَرَةٌ) مبتدأ، وهي مجرورة على الحكاية، و(بِالضَّمِّ) خبره. و(فِي السَّيْنِ) متعلق: (بِالضَّمِّ)، والعائد مُقَدَّرٌ، أي: «السين منها»، و«منها»: حال من (السين)، أو نابت: «أل» منابه، أي: «سينها».

قوله: (أَصْلًا) جملة فعلية، إما مستأنفة ساقها للإخبار بأن الضم ليس فرعاً، بل هو أصلٌ بنفسه، لأنه لغة الحجاز، وقصد بذلك الرد على من أنكره كما تقدم<sup>(٢)</sup>، وإما جملة حالية من «الضم»، أي: «أن الضم متأصل في السين».

ويجوز أن يكون: (أَصْلًا) هو خبر: (مَيْسَرَةٌ)<sup>(٣)</sup>، وأعاد الضمير عليها مُذَكِّراً، لأنها بمعنى: «الميسر»، و(بِالضَّمِّ) حال من الضمير في: (أَصْلًا).

و(فِي السَّيْنِ) متعلق به، والتقدير في ذلك كله على نحو ما مرّ في نظائره، والتقدير: «وميسرة أُصِّلَتْ ملتبسة بالضم الواقع في السين منها».

(١) - تقدمت الإشارة إلى بيان هذه الثلاثة الأوجه. انظر: ص ٢٨٥ من هذه الرسالة، حيث قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: «مررت برجلٍ عَدْلٍ»، مؤول إما على وضع: «عَدْلٍ»، موضع: «عادل»، أو على حذف مضاف، أي: «ذي عَدْلٍ»، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً». انظر: شرح ابن عقيل باختصار: ١٨٦/٢، وأوضح المسالك: ١٧٨/٣.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٦/٢.

(٣) - انظر: شرح شذوذة: ص ٣٠٤.

٥٤٠- وَتَصَدَّقُوا خِفَّ نَمَّا تَرْجِعُونَ قُلْ بِضَمٍّ وَفَتْحٍ عَنْ سِوَى وَلَدِ الْعَلَاءِ

أخبر عمن رمز له بالنون من: (نمّا)، وهو عاصم أنه قرأ قوله تعالى: ﴿وَأَنْ

تَصَدَّقُوا﴾<sup>(١)</sup> بتخفيف الصّاد، فتعين لغيره تثقيلها.

ثم أمر أن يُقال في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>

بضم تاء: ﴿تُرْجَعُونَ﴾، وفتح جيمه للقراء غير ابن العلاء - وهو أبو عمرو -

فتعين له فتح التاء، لأنه ضدّ الضّم، وكسر الجيم، / لأنه ضدّ الفتح.

ولم يُبيّن الناظم محل التخفيف من: ﴿تَصَدَّقُوا﴾، ولا الضّم والفتح من:

﴿تُرْجَعُونَ﴾ للعلم بذلك عند أهل هذا الشأن.

والوجه في قراءتي: ﴿تَصَدَّقُوا﴾ تخفيفاً وتثقيلاً: أن أصله: «تَصَدَّقُوا»

بتاءين: إحداهما: حرف المضارعة، والثانية: تاء التّفعل، فبالغ عاصم في التخفيف

فحذف إحدى تاءيه.

وقد مرّ لك في: (تَظَاهَرُونَ) خلاف، هل الحذف حلّ بالثانية، أم بالأولى؟<sup>(٣)</sup>.

وغيره أثر بقاء<sup>(٤)</sup> التاءين وعدل إلى وجه آخر من التخفيف، وهو إبدال التاء

الثانية صاداً لمقاربتها لها، وإدغامها فيها، فمن ثم جاء التثقيل<sup>(٥)</sup>.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٨١.

(٣)- تقدم هذا الخلاف عند شرحه لقول الناظم:

(وَتَظَاهَرُونَ الظَّاءُ خُفِّفَ ثَابِتاً وَعَنْهُمْ لَدَى التَّحْرِيمِ أَيْضاً تَحَلُّلاً).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٥) فرش سورة البقرة، انظر ص ٢٨٩ من هذه الرسالة.

(٤)- "بقاء" سقطت من (ت).

(٥)- انظر: معاني القراءات: ص ٩٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١٤٩، والكشف: ٣١٩/١، وشرح الهداية:

٢١٠/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٥/١، والتبيان: ١٨٧/١.

والوجه في قراءتي: ﴿تَرْجِعُونَ﴾، و﴿تَرْجِعُونَ﴾: واضح، ويوافق المبني للفاعل قوله: ﴿وَأَنْتَهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَّرْجِعُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، والمبني للمفعول، قوله: ﴿وَأَنْتَكُمْ إِلَيْنَا لَا تَرْجِعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، [﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾]<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عبد الله: «غير أن: «تَرْجِعُونَ» من: «رَجَعَ» لازماً، و«تَرْجِعُونَ» من: «رَجَعَ» متعدياً، يقال: «رَجَعَ زيد» و«رَجَعَهُ عمرو». انتهى<sup>(٥)</sup>.

وما قاله هو الظاهر، وقد جوزوا في المبني للفاعل أن يكون متعدياً، وأن مفعوله محذوف، وقد تقدم تحرير هذا الفصل عند قوله: ﴿وَإِلَى اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾<sup>(٦)</sup> في هذه السورة<sup>(٧)</sup>، والقراءتان متداخلتان، فإنهم إذا رَجَعُوا رُجِعُوا، وإذا رُجِعُوا رَجَعُوا<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وَتَصَدَّقُوا) مبتدأ، و(خِفْ) خبره على حذف مضاف، أي: «ذو خِفْ»، و(خِفْ) بمعنى: تخفيف<sup>(٨)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٤٦.

(٢) - سورة الأنعام، الآية: ١٦٤، والزمر، الآية: ٧.

(٣) - سورة المؤمنون، الآية: ١١٥.

(٤) - سورة الأنعام، الآية: ٣٨، وفي كلتا النسختين: "ثم إلى ربكم تحشرون"، ولا توجد آية هكذا، ولعل ما أثبتته هو المقصود، كما هو موجود في: الحجة لابن زنجلة: ص ١٤٩، وانظر: الحجة للفارسي: ٤١٨/٢، والكشف: ٣١٩/١.

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٦٢٧/٢.

(٦) - الآية: ٢١٠، وقد تقدم ما أشار إليه، عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي النَّاءِ فَاضْنُمُ وَاَفْتَحِ الْجِيمَ تَرْجِعِ الْ أُمُورُ سَمًا نَصًّا وَحَيْثُ تَنْزَلًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٧) فرش سورة البقرة.

(٧) - انظر: فتح الوصيد: ٧٥٦/٢، اللآلئ الفريدة: ٦٢٧/٢.

(٨) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٤.



قوله: (نَمَّا) جملة فعلية في موضع رفع نعتاً لـ(خَفَّ)، أي: «خَفَّ تام مشهور لصحته معنى ورواية»، من قولهم: «نَمَى الحديث» ينمي وينمو، أي: فشأ وذاع<sup>(١)</sup>.  
قوله: (تَرْجِعُونَ) مبتدأ، و(قُلْ) أمر، و(بِضْمٍ) خبر مبتدأ مُضْمَر، أي: «قل هو بِضْمٌ»، وفتح، والجملة الأمرية خبر عن المبتدأ، وما بعد: (قُلْ) من الجملة المحذوف شطرها في محل نصب على الحكاية.

قوله: (عَنْ سَوَى) متعلق بـ(قُلْ)، و(سَوَى) هنا للاستثناء، وقد استعملها مجرورة بـ(عَنْ)، وسيبويه يُلزمها النصب على الظرفية<sup>(٢)</sup>، لكن الصحيح تصرفها، وأنها تكون بمعنى: «غير»<sup>(٣)</sup>، وقد قدمت على ذلك شواهد لا حاجة للإطالة بإعادتها<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يكون: (تَرْجِعُونَ) مفعولاً مُقَدِّماً لـ(قُلْ)، وضمَّن: (قُلْ) معنى: «اقرأ واتل»، و(بِضْمٍ وفتح) متعلق بـ(قُلْ) مُضْمِناً المعنى المشار إليه، أي: «اقرأ تَرْجِعُونَ بِضْمٍ وفتح عن غير أبي عمرو».

ويجوز أن يكون: (تَرْجِعُونَ) مبتدأ، و(بِضْمٍ) خبره، و(عَنْ سَوَى) متعلق بمحذوف نعتاً لـ(ضَمَّ وفتح)، أي: «بضم وفتح كائنين عن غير ولد العلاء»، والجملة بأسرها في محل نصب على الحكاية، والتقدير: «قل ترجعون كائن بضم وفتح».

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٧/٢.

(٢) - انظر: الكتاب: ٤٠٧/١.

(٣) - قال ابن مالك: "سوى كغير معنى وإعراباً"، انظر: شرح التسهيل: ٣١٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٢/١، وشرح التصريح: ٥٥٩/١، وشرح الأشموني: ٥١٧/١.

(٤) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَأَشْمِمْ وَرُمٌ فِيمَا سَوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفٌ مَذٌّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مُخْفِلاً).

متن الشاطبية البيت رقم: (٢٥٠)، باب وقف حمزة وهشام، وانظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ١٠٢٥/٣.

ويجوز أن يكون: (قُلْ) معترضاً بين: (تَرْجِعُونَ) وخبره، أي: «قل ذلك»، / [٤٧٢/أ]  
وليس هو متسلطاً حينئذٍ على هذه الجملة بل على مفعول مُقَدَّر، أي: «قل ذلك  
واقبله»<sup>(١)</sup>.

٥٤١- وَفِي أَنْ تَضِلَّ الْكَسْرُ فَازَ وَخَفَّفُوا فَتُذَكِّرَ حَقًّا وَارْفَعَ الرَّاءُ فَتَعْدِلَا  
أخبر عَمَّن رمز له بالفاء من: (فَازَ)، وهو حمزة، أنه قرأ قوله تعالى: ﴿إِنْ  
تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾<sup>(٢)</sup> بِكَسْرٍ هَمْزَةً «إِنْ»، فتعين لغيره فتحها.  
ثم أخبر عَمَّن رمز له بكلمة: (حَقًّا)، وهما ابن كثير وأبو عمرو أنهما قرءا:  
﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا﴾<sup>(٣)</sup> بتخفيف الكاف، وحينئذٍ تَسْكُنُ الذال، وتعين  
لغيرهما تشديد الكاف، وحينئذٍ تُفْتَحُ الذال، ولم يُنبّه الناظم على شيء من ذلك؛  
لأنه لفظ بالذال سَاكِنَةٌ في قراءة التخفيف، وَضِدَّ الإِسْكَانِ الحركة المطلقة، والحركة  
المطلقة هي الفتح.

ثم أمر برفع الراء من: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ لمن رمز له بالفاء من: (فَتَعْدِلَا)، وهو  
حمزة، فتعين لغيره نَصْبُهَا، وتحصل من هذا البيت ثلاث قراءات:

الأولى: لحمزة وَحْدَهُ، وهي: ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا﴾  
بكسر «إِنْ»، وتثقل كَافُ: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ ورفع راءه.

الثانية: لابن كثير وأبي عمرو: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ بفتح  
«أَنْ»، وتخفيف كَافُ ﴿فَتُذَكِّرَ﴾، ونصب راءه.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٧/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٤.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

الثالثة: للباقيين، وهم نافع وابن عامر وعاصم والكسائي: ﴿أَنْ تَضِلَّ  
إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ بفتح: «أَنْ»، وتثقيل الكاف، ونصب الراء.  
والوجه في قراءة: ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾ بكسر الهمزة: أنها «إِنْ» الشرطية، أي: «إِنْ  
تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُهَا»، فالفاء وما في حيزها في محل جزم جواباً للشرط، ولذلك  
رُفِعَ الفعل المضارع بعدها على إضمار مبتدأ، أي: «فهي تُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى»<sup>(١)</sup>.  
ولك أن لا تُقَدِّرَ مبتدأ بل تقول: رُفِعَ لوقوعه في حيز الفاء، ومثله قوله تعالى:  
﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾<sup>(٢)</sup>، قيل تقديره: «فهو يَنْتَقِمُ الله منه»،  
و﴿تَضِلَّ﴾: فِعْلٌ مضارع مجزوم، وإِنَّمَا فُتِحَ حَيْثُ التَقَى فِيهِ سَاكِنَانِ<sup>(٣)</sup>، وهذه  
قراءة واضحة، إذ معناها: «تعليق التذكير من إحداهما للأخرى على نسيان إحداهما».  
وهل لهذه الجملة الشرطية محل من الإعراب أم لا؟  
فقال بعضهم: محلها رَفْعٌ على النعت لـ ﴿أَمْرَأَتَاكَ﴾، قاله ابن عطية<sup>(٤)</sup>،  
وكان قد تقدم أن قوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ﴾: صفة لقوله جل وعز: ﴿فَرَجُلٌ  
وَأَمْرَأَتَاكَ﴾<sup>(٥)</sup>، وإذا كان كذلك فقد آل التركيب إلى أنه صار نظير قولك:

(١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والحجة للفراسي: ٤٢٦/٢، والكشف: ٣٢٠/١، وشرح الهداية:  
٢١١/١، وكشف المشكلات: ٣٠٨/١، والتبيان: ١٨٩/١، ومعاني الزجاج: ٣٦٣/١، والفريد في إعراب  
القرآن المجيد: ٥٢٦/١.

(٢)- سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٣)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٠، والحجة للفراسي: ٤٢٧/٢، فتح الوصيد: ٧٥٩/٢، والفريد في  
إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١، والكشاف: ٥١٣/١، والمحزر: ٣٦٦/٢.

(٤)- المحزر: ٣٦٦/٢.

(٥)- إن كان يقصد أن هذا تقدم في كلامه في هذا الشرح فلم يتقدم؛ لأنه لم يتعرض له، وليس محله، وإن  
كان يقصد أنه تقدم في إعرابه في كتابه الدر المصون فصحيح، انظر: الدر المصون: ٦٥٨/٢.

«جَاءَنِي رَجُلٌ وامرأتان عُقْلَاءُ حُبْلَيَانِ»، وفي جواز مثل هذا نظر، بل الأقيسة تقتضي تقديم: «حُبْلَيَانِ» على: «عُقْلَاءِ».

وأما إذا قيل بأن: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ﴾: بدل من: ﴿رَجَالِكُمْ﴾، أو متعلق بـ ﴿أَسْتَشْهِدُوا﴾ فَيَعْتَدُّ جعله صفة لـ ﴿أَمْرَأَتَاكَ﴾؛ لأنه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بأجنبي<sup>(١)</sup>.

وقال الواحدي<sup>(٢)</sup> نحو: قول ابن عطية، وفيه ما تقدم<sup>(٣)</sup>.

وقال آخرون: لا محل لهذه الجملة الشرطية / من الإعراب لأنها مُسْتَأْنَفَةٌ [٤٧٢/ب] للإخبار بهذا الحكم، وهي جواب لسؤال مُقَدَّر كأن قائلًا قال: «ما بال امرأتين جعلتا بمنزلة رجل؟»، فأجيب: بهذه الجملة.

ولظهور هذه القراءة أثني الناظم عليها بالفوز، وهو النجاة من الهلكة، والظفر بالمطلوب، فأخبر عن الكسر بأنه قد فاز مجازاً، أو المراد من قرأ به فأُسند إليه لملاسته<sup>(٤)</sup>.

وأشار بقوله: (فَتَعَدَّلَا) إلى أنه لما تَعَدَّرَ مَعَ الكسر ووجود الفاء غير الرفع، قال: (فَتَعَدَّلَا)، أي: بذلك<sup>(٥)</sup>.

والوجه في قراءة الباقي: أنها «أن» المصدرية الناصبة للمضارع، فأثرت فيه النصب، وحركته هذه حركة إعراب، بخلاف حركته مَعَ كسر «إن» فإنها ليست

(١) - قاله أبو حيان في البحر: ٣٦٥/٢، وانظر: التبيان: ١٨٩/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١

(٢) - انظر: تفسيره "الوسيط": ٤٠٤/١.

والواحدي: هو: أبو الحسن، علي بن أحمد بن علي الواحدي، النيسابوري، مفسر، نحوي، طاف على أعلام الأمة، فتعلم على العروضي، ولأزم الثعالبي، وقعد للتدريس سنين، صنف: "السيط"، و"الوسيط"، و"الوجيز" في التفسير، وأسباب التزول، وشرح ديوان المتنبي، ت: ٤٦٨ هـ. انظر: طبقات المفسرين للداودي: ٣٨٧/١ - ٣٨٨، وبغية الوعاة: ١٤٥/٢.

(٣) - وقال بهذا كذلك: مكّي في: الكشف: ٣٢٠/١، والشيرازي في الموضح: ٣٥٢/١.

(٤) - انظر: فتح الصيد: ٧٥٧/٢، وإبراز المعاني: ٣٨٧/٢.

(٥) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٨٧/٢، وانظر: فتح الصيد: ٧٥٩/٢، والسراج: ص ١٦٨.

حركة إعراب، بل حركة التقاء ساكنين كما تقدم تقريره، اتحد اللفظ واختلف<sup>(١)</sup> المأخذ، وكانت الحركة فتحة في قراءة حمزة، فإنها أَخَفَّ الحركات<sup>(٢)</sup>.

ثم: «أَنَّ» وما في حيزها في محل جر أو نصب قولاً سيبويه والخليل؛ لأنها مجرورة تقديرًا بحرف جر مُقَدَّر تقديره: «لَأَنَّ تَضِلَّ»<sup>(٣)</sup>، ثم في مُتَعَلِّق هذا الجار ثلاثة أوجه<sup>(٤)</sup>:

أحدها: أنه فعل مُضْمَر، وهو الرَّافِع لقوله: ﴿فَرَجُلٌ﴾ تقديره: «فإن لم يكونا رجلين فليشهد رجل وامرأتان لأن تضل»، «فلأن تضل»: متعلق بقوله: «فليشهد». الثاني: أنه خبر لمبتدأ، ولكن حذفنا الخبر تقديره: «فَرَجُلٌ وامرأتان يَشْهَدُونَ لأن تضل».

الثالث: أنه فعل مُضْمَر دَلَّ عليه سياق الكلام، تقديره: «فاستشهدوا رجلاً وامرأة لأن تَضِلَّ إحداهما»، ودَلَّ على هذا الفعل قوله: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ قاله الواحدي<sup>(٥)</sup>، ولا حاجة إليه؛ لأن تقدير الفعل الرافع أو الخبر مُعْنٍ عنه.

وقال بعضهم<sup>(٦)</sup>: تقدير الكلام: «إِرَادَةُ أَنْ تَضِلَّ». ثم في ناصب قولك: «إِرَادَةُ» ثلاثة الأوجه المتقدمة. وَجَرَتْ عَادَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْأَلُوا هُنَا سَوْالاً، وهو: كَيْفَ جُعِلَ ضَلَالٌ إِحْدَاهُمَا عِلَّةً لَطَلَبِ الْإِشْهَادِ، أَوْ مُرَاداً لِلَّهِ تَعَالَى، عَلَى حَسَبِ التَّقْدِيرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَوَّلًا؟.

(١) - في الأصل "واتحد"، والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: شرح الهداية: ٢١١/١، والموضح: ٣٥٣.

(٣) - انظر: معاني الزجاج: ٣٦٤/١، وإعراب النحاس: ١٣٧/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٧/١.

(٤) - انظر هذه الأوجه في: الحجة للفارسي: ٤٢٢/٢، وهي نظير قوله في: الدر المصون: ٦٥٩/٢.

(٥) - انظر: تفسيره "الوسيط": ٤٠٤/١.

(٦) - هو الزمخشري في: الكشف: ٥١٣/١، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٥/١.

فأجاب سيبويه<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> عن ذلك: بأن الضلال لَمَّا كان سَبِيًّا لِلإِذْكَارِ،  
وَالإِذْكَارُ مَسْبِيًّا عَنْهُ، وَهُمْ يُنْزَلُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ مَنَزِلَةً الْآخَرِ  
لِالتَّبَاسُهُمَا وَاتِّصَالُهُمَا كَانَتْ إِرَادَةُ الضَّلَالِ الْمُسَبَّبَةِ عَنْهُ الْإِذْكَارَ، إِرَادَةً لِلِإِذْكَارِ، وَكَأَنَّهُ  
قِيلَ: «إِرَادَةُ أَنْ تُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى إِنْ ضَلَّتْ».

ونظيره قولهم: «أَعَدَدْتُ الخَشْبَةَ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ فَأُدْعِمَهُ»، و«أَعَدَدْتُ السِّلَاحَ  
أَنْ يَجِيءَ عَدُوٌّ فَأُدْفَعَهُ» فإعداد الخشبة / ليس لأن يميل الحائط، ولا إعدادك السلاح  
لأن يجيء عدو، وإنما هما للإدعام إذا مَالَتْ، والدفع إذا جاء عدو، وهذا مما يعود إليه  
المعنى ويُهجر فيه جانب اللفظ.

وذهب الجرجاني<sup>(٣)</sup> إلى أن التقدير في هذه الآية: «مَخَافَةٌ أَنْ تَضِلَّ»، وأنشد قول  
عمرو<sup>(٤)</sup>:

فَعَجَّلْنَا الْقَرَى أَنْ يَشْتُمُونَا.

أي: «مَخَافَةٌ أَنْ يَشْتُمُونَا»<sup>(٥)</sup>.

وهذا صحيح لو<sup>(٦)</sup> اقتصَر عليه من غير أن يُعْطَفَ عليه قوله: «فَتَذَكَّرَ» لأنه  
كان التقدير: «فَاسْتَشْهَدُوا رِجَالًا وَامْرَأَتَيْنِ مَخَافَةَ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا»، وَلَكِنْ عَطْفُ

(١) - الكتاب: ٥٣/٣.

(٢) - كالزنجشري في الكشف: ٥١٣، والنحاس في إعراب القرآن: ١٣٧/١.

(٣) - هو: أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، النحوي، الإمام المشهور، من أئمة  
البلاغة والبيان، أخذ عن أبي علي الفارسي، له: "أسرار البلاغة"، و"دلائل الإعجاز"، و"إعجاز القرآن". ت:  
٤٧١هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٨٨/٢، وبغية الوعاة: ١٠٦/٢.

(٤) - هو: أبو الأسود، عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتّاب، من بني تغلب، شاعر جاهلي، من أصحاب  
المعلقات، انظر: الشعر والشعراء: ص ١٥١، والأعلام: ٨٤/٥، وعجز البيت في: مغني اللبيب: ٨٢/١،  
والدر المصون: ٦٦١/٢، وصدرة: "نَزَلَتْ مَنَزِلَ الْأَضْيَافِ مَنًّا".

(٥) - انظر: البحر: ٣٦٥/٢، والتبيان: ١٨٩/١، ومغني اللبيب: ٨٣/١.

(٦) - في الأصل "أو"، والمثبت من (ت).

قوله: «تذكر» يُفسده، إذ يصير التقدير: «مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى»، وإذكار إحداهما الأخرى ليس مخوفاً منه، بل هو المقصود<sup>(١)</sup>.

قال أبو جعفر النحاس: «سمعت علي بن سليمان<sup>(٢)</sup> يحكي عن أبي العباس - يعني: المبرد - أن التقدير: «كراهة أن تَضِلَّ»، قال النحاس: «وهو غلط، إذ يصير المعنى: كراهة أن تُذكر إحداهما الأخرى». انتهى<sup>(٣)</sup>.

وذهب الفراء إلى أغرب من هذا كله، فزعم أن تقدير الآية الكريمة: «كي تُذكر إحداهما الأخرى إن ضَلَّت» فلما قُدِّم الجزاء اتصل بما قبله ففتحت: «أن»، قال: ومثله من الكلام: «إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيُعْطَى»<sup>(٤)</sup>.

معناه: إنه ليعجبني أن يُعطَى السائل إن سأل، لأنه إنما يعجبه الإعطاء لا السؤال، فلما قُدِّم السؤال على العطية أصحبه «أن» المفتوحة لينكشف المعنى، فعنده «أن» في: ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾ للجزاء، إلا أنه قُدِّم وفتح وأصله التأخير.

وأنكر البصريون هذا القول أبلغ إنكار وردوه أبلغ ردّ، قال أبو إسحاق الزجاج: «لست أدري لم صار الجزاء، وهو في مكانه، أو غير مكانه وجب أن تفتح «أن»»<sup>(٥)</sup>.

وقال الفارسي: «ما ذكره الفراء دعوى لا دلالة عليها، والقياس يُفسدها ألا ترى أننا نجد الحرف العامل إذا تغيّرت حركته لم يُوجب ذلك تغيّراً في عمله، ولا معناه، وذلك ما رواه أبو الحسن<sup>(٦)</sup> من فتح اللام الجارة مع المظهر عن يونس<sup>(٧)</sup>، وأبي

(١) - انظر: البحر: ٣٦٥/٢، والبيان: ١٨٩/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١.

(٢) - هو: أبو الحسن، علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الصغير، النحوي، أخذ عن أبي العباس المبرد، وتعلّب، وأخذ عنه أبو عبيد الله المرزباني، والمعاني بن زكريا، ت: ٣١٥هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢٧٦/٢، وبغية الوعاة: ١٦٧/٢.

(٣) - إعراب القرآن للنحاس: ١٣٧/١.

(٤) - معاني الفراء: ١٨٤/١.

(٥) - معاني الزجاج: ٣٦٤/١.

(٦) - انظر: معاني الأخفش: ٣٠٤/١، وهو: سعيد بن مسعدة الأخفش، تقدمت ترجمته. انظر: ص ١٧٠.

(٧) - هو يونس بن حبيب. تقدمت ترجمته. انظر: ص ٣٣١.

عبيدة، وخلف الأحمر<sup>(١)</sup>، فكما أن هذه اللام لَمَّا فُتِحَتْ لم يَتَغَيَّرِ مِنْ عملها ومعناه شيء، كذلك «إن» الجزائية ينبغي إذا فُتِحَتْ أن لا يتغير عملها ولا معناهما، ومِمَّا يُبْعَدُهُ أيضاً أننا نجد الحرف العامل لا يتغير عمله بالتقديم ولا بالتأخير، ألا ترى قولك: «مررت بزيد»، ثم تقول: «بزيد مررت» فلم يتغير عملُ الباءِ بتقديمها من تأخير<sup>(٢)</sup>.

قلت: ومما جعله النحويون من / باب إقامة السبب مقام المسبب، قول [٤٧٣/ب] الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ.

وذلك أن فاعل الأفعال الواقعة جزاء لأخوات: «عَسَى» لا يكون إلا ضميراً عائداً على أسمائها، نحو: «جَعَلْتُ أَفْعَلُ كذا» ولا تقول: «جَعَلْتُ تفعل أبي ولا أخي»، وهنا وقع فاعل فعل المذكور: «ثوبي».

فأجابوا عنه: بما ذكرت لك، وذلك أن ثوبه سببٌ في نُهْضِهِ، نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ، فنزل منزلة السبب، فكأنه قال: «وقد جعل ثوبي يثقلني»، أو «قد جعلت أثقل بسبب ثوبي»<sup>(٤)</sup>.

(١) - هو: أبو محرز، خلف بن حيّان الأحمر البصري، مولى بلال بن أبي بردة، كان راوية ثقة، شاعراً، يسلك مسلك الأصمعي وطريقته، تتلمذ عليه أبو نواس. ت: ١٨٠هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٨٣/١، وبغية الوعاة: ٥٥٤/١.

(٢) - الحجة للفارسي: ٤٣٤/٢.

(٣) - البيت: منسوب لأبي حية النمري، هو في: شرح التصريح: ٢٨٠/١، والدرر اللوامع: ٢٦١/١، ٢٧٥، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: ٢٧٤/١، وشرح الأثثوني: ٢٨٤/١، ومغني اللبيب: ٣٢٢/٢، وفي بعض مواضعه: "فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ".

(٤) - انظر: شرح التسهيل: ٣٩٨/١، وأوضح المسالك: ٢٧٤/١، وشرح الأثثوني: ٢٨٤/١.



والوجه في تخفيف: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾، وتثقله: أثنما لغتان، بمعنى واحد، يقال: أذكّره وذكره، بالتضعيف، والهمزة للتعدية، نحو: أخرجه وخرّجته، والمعنى: «جعلها ذاكرة للشيء بعد نسيانه»<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: هذا الفعل قبل الهمزة، والتضعيف مُتَعَدٍّ لواحد فالهمزة والتضعيف لا بد وأن يكسبانه مفعولاً آخر، وليس في الآية إلا مفعول واحد، وهو: ﴿الْأُخْرَىٰ﴾، فأين الثاني؟

فالجواب: أنه محذوف تقديره: «فتذكر إحداها الأخرى الشهادة إن نسيته»<sup>(٢)</sup>، فإن الضلال هنا، بمعنى: النسيان؛ لقوله تعالى: ﴿فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنْ الضَّالِّينَ﴾<sup>(٣)</sup>، بمعنى: «الناسين»<sup>(٤)</sup>، وقال أبو فراس<sup>(٥)</sup>:

وَلَقَدْ ضَلَلْتُ أَبَاكَ تَدْعُو دَارِمًا كَضَلَالٍ مُلْتَمِسٍ طَرِيقَ وَبَارٍ.

وما ذكرته من تفسير: «فَتَذَكَّرَ» بالتخفيف والتثقل هو المشهور المعول عليه.

وقال أبو عمرو بن العلاء - فيما رواه عنه الأصمعي أن أبا عمرو - قال: «فَتَذَكَّرَ» إحداها الأخرى بالتشديد فهو من طريق التذكّر بعد النسيان، تقول لها: هل تذكرين إذ شهدنا كذا يوم كذا في مكان كذا على فلان أو فلانة؟

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥١، والكشف: ٣٢١/١، وشرح الهداية: ٢١٢/١، والكشاف: ٥١٣/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١.

(٢)- انظر: البحر: ٣٦٦/٢، والتبيان: ١٩٠/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٦/١.

(٣)- سورة الشعراء، الآية: ٢٠.

(٤)- قاله أبو عبيدة، انظر: مجاز القرآن: ٨٣/١، وانظر: والحجة للفراسي: ٤٢٥/٢، ومعاني النحاس: ٣١٨/١، والكشاف: ٥١٣/١.

(٥)- هو: الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو فراس، من الشعراء النبلاء، من أهل البصرة، صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ت: ١١٠هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٣٤٥، والأعلام: ٩٣/٨. والبيت: منسوب للفرزدق في: اللسان: مادة "ضلل" ٥٧/٩، ومعجم البلدان: ٤١١/٥، والحجة للفراسي: ٤٢٥/٢، والدر المصون: ٦٦٢/٢.

وَمَنْ قرأ: «فَتَذَكَّرَ» بالتخفيف فقال: «إذا شهدت المرأة، ثم جاءت الأخرى فشهدت معها فقد أذكَرَتْها لقيامها مقام ذَكَرٍ»<sup>(١)</sup>.

وهذا لم يصححه المحققون عنه لمكانه في العلم<sup>(٢)</sup>، فإن ذلك مردود من وجوه: أحدها: أن الفصاحة تقتضي مقابلة الضلال المراد به النسيان بالإذكار والتذكر، ولا تناسب في المقابلة بالمعنى المنقول عنه.

والثاني: أن النساء لو بَلَّغْنَ ما بَلَّغْنَ من العدد لا بد معهن من رجل ليشهد معهن، فلو كان ذلك المعنى صحيحاً لَذَكَرَتْها بنفسها من غير انضمام رجل<sup>(٣)</sup>. وفيه نظر؛ إذ نجد النساء تَتَمَحَّضُ في شهادات من غير انضمام رجل، وكان ينبغي أن يقولوا ذلك فيما يُقْبَلُ فيه الرجل مع المرأتين.

/ الثالث: أنه لو كان هذا المعنى صحيحاً لكان ينبغي أن يكون ذلك في سائر الأحكام، ولا يُقْتَصَرُ به على ما فيه مالية.

وفيه نظر أيضاً، إذ هو مشترك الإلزام لأنه يقال: وكذا إذا فسرتموه بالتذكر بعد النسيان لم يَعْمَ الأحكام كلها، فما أجبت به فهو جوابه أيضاً.

(١)- انظر قول أبي عمرو في: البحر: ٣٦٦/٢، والحرر: ٣٦٧/٢، تفسير القرطبي: ٣٩٤/٣، وفتح الوصيد: ٧٥٩/٢، ونُقِلَ هذا القول عن سفيان بن عيينه في: الحجة للفارسي: ٤٣٢/٢، ومعاني النحاس: ٣١٨/١.

وقال الفراء نظير هذا القول، نَقَلَ ذلك مكِّي، قال: "قال الفراء: إنَّ مَنْ خَفَّفَ فهو من الذَّكَر الذي هو ضد الأنثى". الكشف: ٣٢١/١.

(٢)- منهم: أبو حيان في: البحر: ٣٦٦/٢، والنحاس في معانيه: ٣١٨/١، وقال ابن عطية عن هذا القول: "وهذا تأويل بعيد غير فصيح" الحرر: ٣٦٧/٢.

وقال القرطبي: "وفيه بُعْدٌ؛ إذ لا يحصل في مقابلة الضلال الذي معناه النسيان إلا الذَّكَر" الجامع: ٣٩٤/٣. (٣)- قاله أبو علي الفارسي في: الحجة: ٤٣٣/٢.

ولم يَخُصَّ الزمخشري هذا التفسير بقراءة التخفيف، بل قال: «ومن بدع التفاسير: «فَتُذَكَّرُ» فَيَجْعَلُ إحداها الأخرى: ذَكَرًا، يعني: أنهما إذا اجتمعتا كانتا بمنزلة الذَّكَرِ». انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم: التشديد في هذا اللفظ أكثر استعمالاً من التخفيف، وعليه قوله<sup>(٢)</sup>.

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا  
يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَتَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً

والوجه في رفع: ﴿فَتُذَكَّرُ﴾: ظاهر، لأنه بعد الفاء في جواب الشرط<sup>(٣)</sup>.

والوجه في نصبه: نَسَقُهُ عَلَى: ﴿تَضِلُّ﴾ المنصوب بـ«أَنْ» في قراءتهم<sup>(٤)</sup>.

فهذا ما يتعلق بتوجيه القراءات المذكورة في هذا الحرف الكريم، وفيه مباحث شريفة لا تتعلق بهذا الموضوع [ذكرتها في غير هذا الموضوع]<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وَفِي أَنْ تَضِلَّ) خبر مُقَدَّم، و(الْكَسْر) مبتدأ مؤخر، و(فَازَ) جملة مستأنفة أثنى بها على الكسر، وَيَجُوزُ أَنْ تكون الجملة حالاً من الضمير المستكن في الخبر على إضمار «قد».

(١)- الكشف: ٥١٣/١.

(٢)- البيتان منسوبان للعباس بن مرداس، وهما في ديوانه: ص ١٣٦، وبلا نسبة في: الدرر اللوامع: ٥٣٥/١ ، ومغني اللبيب: ٣١٣/٢، والكتاب: ١٥٨/٢، والإنصاف: ٢٨٦/١، وشرح المفصل ١٣٠/٤، واللسان: مادة "كمل" ١١٢/١٣، وشرح الأشموني: ٣٢٤/٣، والمقتضب: ٤٦/٢، والحجة للفارسي: ٤٣١/٢.

(٣)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والكشف: ٣٢١/١، والموضح: ٣٥٣/١.

(٤)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والحجة للفارسي: ٤٢٦/٢، وشرح الهداية: ٢١١/١.

(٥)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت)، وانظر: الدر المصون: ٦٥٩/٢ - ٦٦٥.

وجعل أبو عبدالله: (فِي أَنْ تَضِلَّ) فِي محل نصب على الحال من الضمير فِي: (فَإِنْ)، وأعرب: (الكَسْر) مبتدأ، و(فَإِنْ) خبره<sup>(١)</sup>، وهذا لا يصح عند البصريين لعدم تقديم العامل هنا.

قوله: (فَتُذَكِّرُ) مفعول: (خَفَّفُوا) على حذف مضاف، أي: «خَفَّفُوا كافَ فُتُذَكِّرُ»، أو يكون المعنى: «أَوْقَعُوا فِيهِ التَّخْفِيفَ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (حَقًّا) يجوز أن يكون منصوباً بفعل مُقَدَّر من لفظه على أنه تأكيد لمضمون الجملة، أي: «حَقَّ ذَلِكَ حَقًّا»، والثاني: أنه نعت مصدر محذوف تقديره: «تَخْفِيفًا حَقًّا»، أي: «أنه ثابت منقول، غير واهٍ ولا مزلول»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَأَرْفَعُ الرَّاءَ) أي: «الراء منه»، أي: مِنْ: (فَتُذَكِّرُ)، أو يكون نابت: «أَلْ» منابه، تقديره: «وَأَرْفَعُ رَاءَهُ».

قوله: (فَتُعَدِّلُ) منصوب بإضمار «أَنْ» فِي جواب الأمر، ومعنى: العَدْلُ هنا: الجري على قواعد العربية وقوانين اللغة، وهو رفع الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة جواباً<sup>(٤)</sup>.

## ٥٤٢- تِجَارَةٌ انْصَبَ رَفْعُهُ فِي النِّسَاءِ ثَوَى وَحَاضِرَةٌ مَعَهَا هُنَا عَاصِمٌ تَلَا

أمر بنصب رَفْع: ﴿تِجَارَةٌ﴾ فِي سورة النساء لمن رمز له بالثاء المثلثة مِنْ: (ثَوَى)، وهم الكوفيون، فتعين لغيرهم رفعها يريد قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١)- اللآلئ الفريدة: ٦٢٩/٢.

(٢)- انظر: شرح شُعَلَة: ص ٣٠٥.

(٣)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٩/٢.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٢٩/٢، وشرح شُعَلَة: ص ٣٠٥.

(٥)- سورة النساء، الآية: ٢٩.

وأخبر عن / عاصم أنه ينصب رفع: ﴿تَجَرَّةٌ﴾ هنا مع نصبه: [٤٧٤/ب]  
 ﴿حَاضِرَةٌ﴾<sup>(١)</sup> أيضاً، فتعين لغيره رفعها.

وتحصل من هذا:

أنَّ عَاصِمًا ينصبها في السورتين.

وأن نافعا وابن كثير وأبا عمرو وابن عامر يرفعونها فيهما.

وأن الأخوين يرفعونها هنا، وينصبونها في النساء.

وإنما قيّد قوله: (انْصَبْ رَفْعَهُ) فلم يقل: «انصب تاءه» بالإطلاق لأنَّ ضِدَّ  
 النصب الخفض فكانت تختل قراءة الباقيين، فلذلك قيّد النصب بأنه ضِدُّ للرفع هنا،  
 وهذا بخلاف عكسه، وهو أنه إذا أطلق الرفع أخذ ضِدَّه النصب<sup>(٢)</sup>.

والوجه في نصب: ﴿تَجَرَّةٌ﴾ في السورتين: أنها خبر لـ«كان»، و«كان» هي  
 الناقصة، والاسم مُقَدَّرٌ<sup>(٣)</sup>، وتقديره بأحد أمور: أي: إلا أن تكون [الأموالُ تجارةً،  
 وحينئذ لا بُدَّ من حذف مضاف، تقديره: «إلا أن تكون الأموال»<sup>(٤)</sup> أموال  
 تجارة<sup>(٥)</sup>، أو «إلا أن تكون التجارة تجارة»<sup>(٦)</sup>، كإنشاد سيويه<sup>(٧)</sup>:

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٢) - انظر: كثر الجعبري (خ): ٣٧٨، واللالئ الفريدة: ٦٢٩/٢.

(٣) - انظر: معاني الفراء: ١٨٥/١، والكشف: ٣٢١/١، وشرح الهداية: ٢١٢/١، والتبيان: ١٩١/١،  
 والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٢٨/١.

(٤) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٧٦٠/٢، وإبراز المعاني: ٣٨٨/٢، والحجة للفارسي: ٤٩٣/٢.

(٦) - انظر: المحرر: ٣٧٠/٢، والكشاف: ٥١٤/١، والكشف: ٣٢١/١.

(٧) - الكتاب: ٤٧/١، والبيت منسوب لعمر بن شأس في: شرح أبيات سيويه: ١٨٢/١، وبلا نسبة في  
 الكشاف: ٥١٤/١، وكثر الجعبري (خ): ٣٧٨.

أي: «إذا كان اليوم يوماً»<sup>(١)</sup>.

أو «إلا أن تكون المبايعة تجارة»<sup>(٢)</sup>، أو «إلا أن تكون الصفقة تجارة»<sup>(٣)</sup>، أو «إلا أن تكون المدينة تجارة»، كذا قدره الزجاج<sup>(٤)</sup>، وهو حسن في هذه السورة لتقدم ذلك في السياق.

وقال أبو علي الفارسي ما يقتضي ردّ هذا، فإنه قال: «ولا يجوز أن يكون التدوين اسم كان، لأن التدوين معنى، والتجارة الحاضرة يراد بها العين، وحكم الاسم أن يكون الخبر في المعنى، والتدوين حق في ذمة المستدين، للمدين المطالبة به، وإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون اسم «كان» لاختلاف التدوين والتجارة الحاضرة»<sup>(٥)</sup>.

وهذا الذي ردّ به الفارسي على الزجاج غير ظاهر؛ لأن التجارة أيضاً مصدر، فهي معنى من المعاني لا عين من الأعيان، وبين الفارسي والزجاج أمرٌ يقتضي حُبّ الرد عليه.

ومنع الفارسي أيضاً أن يكون اسم «كان» ضميراً عائداً على: ﴿الْحَقُّ﴾ المذكور في قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾<sup>(٦)</sup> للمعنى الذي ذكره في التدوين؛ لأن ذلك الحق دين، قال: «وإذا لم يجوز هذا لم يخل اسم كان من أحد شيئين:

- 
- (١) - انظر: الكتاب: ٤٧/١، والحجة للفارسي: ٤٤١/٢، والمحزر: ٣٧٠/٢، والكشاف: ٥٤١/١.  
 (٢) - انظر: الكشف: ٣٢١/١، وتفسير القرطبي: ٣٩٨/٣، والإتحاف: ٤٦٠/١، وكشف المشكلات: ٢٩٠/١.  
 (٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.  
 (٤) - انظر: معاني الزجاج: ٣٦٦/١، وقاله كذلك: الأزهرى في معانيه: ص ٩٢، وابن زنجلة في الحجة: ص ١٥١.  
 (٥) - الحجة - باختصار - ٤٤١/١.  
 (٦) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

أحدهما: أن هذه الأشياء التي أقتُصت من الإشهاد، والارتقان قد عُلِمَ من فحواها التبائع، فأُضْمِرَ التبائع للدلالة الحال عليه، كما أُضْمِرَ للدلالة الحال فيما حكى سيبويه: «إذا كان غداً فأتني»<sup>(١)</sup>، ويُشَدُّ<sup>(٢)</sup>:

أَعَيْنِي هَلْ تُبْكِيَانِ عِفَاقاً إِذَا كَانَ طَعْناً بَيْنَهُمْ وَعِنَاقاً

أي: «إذا كان الأمر».

والثاني: أن يكون أضمَر التجارة، كأنه قيل: «إلا أن تكون التجارة [تجارة]<sup>(٣)</sup>»، ومثله ما أنشده الفراء<sup>(٤)</sup>:

فَدَى لَبْنِي ذَهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَأَقَتِي إِذَا كَانَ يَوْماً ذَا كَوَاكِبَ أَشْهَبَا انتهى<sup>(٥)</sup>.

/ قلت: ومثله ما تقدم من إنشاد سيبويه:

«بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا... البيت.

والوجه في قراءة الرفع هنا يحتمل وجهين:

أحدهما: أن: ﴿تَكُونُ﴾ ناقصة أيضاً، و﴿تَجَرَّة﴾ اسمها،

و﴿تُدِيرُونَهَا﴾ الخبر، كأنه قيل: «إلا أن تكون تجارة حاضرة مُدَارَةً»، وسوغ مجيء

اسمها نكرة وصَّفه: بـ ﴿حَاضِرَةً﴾، وبهذا قال الفراء<sup>(٦)</sup>، وآخرون<sup>(٧)</sup>.

(١) - الكتاب: ٢٢٤/١.

(٢) - البيت غير منسوب، وهو في: معاني الفراء: ١٨٦/١.

(٣) - ما بين المعكوفتين سقط من كلتا النسختين، والمثبت من الحجة للفارسي: ٤٤١/٢.

(٤) - انظر: معانيه: ١٨٦/١، وهو كذلك في: الحجة للفارسي: ٤٤١/٢، والمحزر: ٣٧٠/٢، واللسان: مادة "شهب" ١٥١/٨.

(٥) - الحجة للفارسي - بتصرف يسير: ٤٤١/٢.

(٦) - انظر: معانيه: ١٨٥/١.

(٧) - منهم: ابن خالويه في إعراب القراءات السبع: ١٠٥/١، والزمخشري في الكشاف: ٥١٤/١،

والعكبري في التبيان: ١٩٠/١، وأبو حيان في البحر: ٣٦٩/٢.

والثاني: أنها التامة، أي: «إلا أن يكون، أي: يحدث ويقع ويوجد»<sup>(١)</sup> تجارة، كقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾، وهذا الوجه يتمشى في آية النساء أيضاً، بخلاف الأول فإنه لا يتأتى ثم لعدم ما يصلح أن يكون خيراً<sup>(٢)</sup>.

وجوز أبو شامة في آية النساء أيضاً أن: ﴿تَكُونُ﴾ ناقصة، مقدراً لها خيراً، فقال: «فوجه النصب في الموضعين جعل «كان» ناقصة، واسمها مضمّر فيها، يعني: «الأموال»، ومن رفع جعلها تامة، وقيل: أيضاً إنما هنا ناقصة، والخبر: ﴿تُدِيرُونَهَا﴾، ويجوز أن يقدر في النساء دائرة بينكم»<sup>(٣)</sup>.

وهذا تكلف لا حاجة إليه.

وفي قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾، أو ﴿تِجَارَةً﴾ رفعا ونصباً، قولان:

أحدهما: أنه استثناء متصل، قال أبو البقاء: «والجملة المستثناة في موضع نصب؛ لأنه استثناء من الجنس؛ لأنه أمر بالاستشهاد في كل معاملة؛ واستثنى منه التجارة الحاضرة، والتقدير: إلا في حال حضور التجارة»<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنه منقطع، قال مكّي بن أبي طالب: «وأن في موضع نصب على الاستثناء المنقطع»<sup>(٥)</sup>.

(١) - "يوجد" زيادة من (ت).

(٢) - انظر: معاني الأخفش: ٣٩٠/١، ومعاني الزجاج: ٣٦٥/١، وإعراب القراءات السبع: ١٠٥/١، ومعاني القراءات: ص ٩٢، والحجة للفارسي: ٤٣٩/٢، والكشف: ٣٢٢/١، وشرح الهداية: ٢١٢/١، والإتحاف: ٤٦٠/١.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٨٨/٢.

(٤) - التبيان: ١٩١/١، وانظر: البحر: ٣٦٩/٢.

(٥) - مشكل إعراب القرآن: ١٤٥/١، وانظر: البحر: ٣٦٩/٢.



قلت: وهذا هو الظاهر؛ كأنه قيل: «لكن التجارة الحاضرة، فإنه يجوز عدم الاستشهاد والكتب فيها».

وقوله: (وَحَاضِرَةٌ مَعَهَا) تنبيه على أن عاصماً ينصب: ﴿حَاضِرَةٌ﴾ أيضاً، ويُفهم منه أن غيره يرفع معها: ﴿حَاضِرَةٌ﴾ أيضاً<sup>(١)</sup>.

والحاصل: أن مَنْ رفعها رفع: «حَاضِرَةٌ»، وَمَنْ نصبها نصبها؛ لأنها صفتها على كل حال، وإنما تَبَّ عليه لأنه قد يَخْفَى على آحاد الطلبة، وإلا فَمَنْ عنده أدنى تَبَّه يعلم أن الصفة تابعة لموصوفها فهو زيادة بيان.

قوله: (تِجَارَةٌ انْصَبَ رَفْعُهُ) يجوز في: (تِجَارَةٌ) وجهان:

أحدهما: أنها منصوبة بفعل مُضْمَر على الاشتغال؛ لأن العامل بعدها عَمِلَ في سببها، أي: «انصب تجارة انصب رفعها»، وإنما ذُكِرَ ضميرُها؛ لأنها في معنى: «المال»، ولو قُرِئ: «رَفْعُهَا» لكان أولى ليتوافق الضمير وما يعود إليه<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنها مرفوعة على الابتداء، والخبر الجملة الأمرية بعدها، والوجه الأول أوجه لمكان الأمر<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فِي النِّسَاءِ) يجوز أن يتعلق بـ(انْصَبَ)، (فِي النِّسَاءِ)، أي: «أوقع النصب في هذه السورة»، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من: (رَفْعُهُ)، أي: «كائناً في النساء؛ لأن الرفع واقع في النساء»، وأن يتعلق بـ(تَوَى)، أي: أقام ذلك في النساء، أي: ثبت وصح ذلك في النساء.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٨/٢، والآلئ الفريدة: ٦٢٩/٢، والسراج: ص ١٦٨.

(٢) - في (ت): "عليه".

(٣) - الآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

قوله: (ثَوَى) يجوز أن يكون مُسْتَأْنَفًا، أي: «أقام في صِحَّة وظهور»<sup>(١)</sup>؛ لأن الضعيف لا ثبوت له ولا استقرار».

ويجوز أن يكون: حالاً من: (رَفَعَه)، أي: «انصب رفعه حال كونه ثابتاً وموجوداً»، ومعنى ذلك: «اجعل مكان الرفع نصباً»، وإلا فالحقيقة مُتَعَدِّة.

قوله: (وَحَاضِرَةٌ) مفعول مُقَدَّم لقوله: (تَلَا)، و(تَلَا) خبر عن عاصم<sup>(٢)</sup>، و(مَعَهَا) حال من (حَاضِرَةٍ)، والضمير يعود على: «التجارة»<sup>(٣)</sup>، وأنت ضميرُها؛ لأنه هو الأصل، وهذا يدلُّك على أنه لو قُرِئ: «رفعها» لكان أولى.

و(هَنا) متعلق بـ(تَلَا) أيضاً، وفي الكلام حذف، وتقديم وتأخير، وتقديره: «وعاصم تلا حاضرة كائنة مع تجارة هنا بنصب الرفع»، فـ«بنصب الرفع»: متعلق بـ(تَلَا)، أي: «تَلَا بكذا»، ودلَّ على ذلك المحذوف ما تقدم من: (انصب رفعه).

ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل: (تَلَا)، أي: «تلا عاصم ذلك حال كونه ملتبساً بنصب الرفع»، كذا أعربه أبو عبد الله<sup>(٤)</sup>.

قلت: وعلى هذا فيجوز أن يكون: حالاً من المفعول، وهو: (حَاضِرَةٍ)، أي: «تلاها ملتبسة بنصب الرفع الذي كان فيها»، ووصفها بذلك أولى وأنسب من وصف فاعل التلاوة به.

فإن قلت: ما أعربته مخالف لأصول البصريين فإنه تقدم العامل حيث لا يتقدم المعمول؟.

فالجواب: أن الضرورة مبيحة لذلك، وهو مذهب كوفي مع عدم مندوحة عن ذلك، وهذا بخلاف ما يفعله أبو عبد الله فإنه يرتكب ذلك مع وجود مندوحة

(١) - انظر: شرح شُعَلَة: ص ٣٠٥، والسراج: ص ١٦٩.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٨/٢، والآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٧٦٠/٢.

(٤) - الآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

عنه<sup>(١)</sup>، وهنا لم نجد مندوحة ظاهرة عن ذلك، فلذلك ارتكبناه، وقد تقدّم أنه نصّ على نصب ﴿حَاضِرَةٌ﴾ لئلا يتوهم من لا علم له أن مع نصبه لتجارة تبقى: ﴿حَاضِرَةٌ﴾ على رفعها، وهو توهم بعيد جداً.

والمشهور في النسخ أن يكتب: (مَعَهَا) متصلة: «مع» بـ«ها»، وتكون: «ها» ضمير مؤنثة عائدة على: (تِجَارَةٌ) المتقدمة في اللفظ كما مرّ شرحه.

ويوجد في بعض النسخ - على ما قاله أبو عبد الله -: «مع ها» يعني: «مع» مفصولة من: «ها»، قال: «وتكون: «ها» للتنبيه، قال: والأول أولى». انتهى<sup>(٢)</sup>.

وهذا الذي وجد لا ينبغي أن يُعتدّ به، وذلك لأنه لا يخلو إما أن تُجعل: «مع» داخلية مع اسم الإشارة مضافة إليه، وتكون: «ها» للتنبيه، أو تُجعل: «ها» هنا ظرفاً لـ(تلا) على حاله الأول، و«مع» غير مضافة إليه، فإن ارتكب الأول ارتكب ما لا يجوز لوجهين:

أحدهما: صناعي، وهو أن: «هنا» ظرف مكان لا يتصرف فكيف يضاف إليه «مع»؟.

والثاني: أن المعنى المقصود يفوت، وهو نصب: (تجارة)، فإن قال: التقدير: «مع تجارة التي هاهنا» كان تقديرًا بعيداً، و[العار]<sup>(٣)</sup> أو كلاهما ممتنع<sup>(٤)</sup>.

(١) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٦٣٠/٢.

(٣) - ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧٦٠/٣.

وإن ارتكب الثاني كان فاسداً أيضاً من حيث الصناعة والمعنى، أما الصناعة فإن: «مَع» إذا قُطِعَتْ عن الإضافة نُصِبَتْ، كقوله<sup>(١)</sup>:  
وَشَعْبَاكَمَا مَعَاً.

وتكون حينئذ منصوبة على الحال، أو الظرف، وهل هي / من باب المقصور [٤٧٦/أ] أو المنقوص؟. خلافٌ طويل<sup>(٢)</sup>، و«مَع» كما رأيتها ليست منصوبة.  
وأما فساد المعنى: فمن حيث لم يُعْلَم ما الحكم المذكور، ولا ما محله على تقدير العلم به، فلذلك أطرحنا هذا، ولم نعبأ به، وذكرناه تنبيهاً على ضعفه.  
و«مَع» مفتوحة العين، ولا تُسَكَّن إلا ضرورة<sup>(٣)</sup> كهذا البيت، ومثله ما أنشده  
سيبويه<sup>(٤)</sup>:

وَرَيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَاً.

(١) - جزء من بيت للصمة القشيري، وهو:

"حَنَنْتَ إِلَى رِيًّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِنْ رِيًّا وَشَعْبَاكُمَا مَعَاً"

وهو في: في شرح ديوان الحماسة: ص ٢١٥، والمقاصد النحوية: ٤٣١/٣، وعمدة الحفاظ: مادة "حنن" ٤٦٠/١.

(٢) - قال بالأول: يونس والأخفش، وقال بالثاني: الخليل وسيبويه، انظر: الكتاب: ٢٨٦/٣ - ٢٨٧، وشرح التسهيل: ٢٣٩/٢، وشرح التصريح: ٧١٦/١، والجنى الداني: ص ٣٠٧.

(٣) - والإسكان ضرورة عند سيبويه فقط، وخالفه المتأخرون بأن إسكانها لغة، قال ابن مالك: "وخفي على سيبويه أن السكون لغة". شرح التسهيل: ٢٤١/٢، والإسكان لغة: ربيعة وعتَم، انظر: مغني اللبيب: ٦٣١/١، وشرح الأشموني: ١٦٣/٢، والجنى الداني: ص ٣٠٥، وشرح التسهيل: ٧١٥/١.

(٤) - الكتاب: ٢٨٧/٣، والبيت منسوب لجريز، وهو في ديوانه: ص ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه: ١٩٥/٢، ومنسوب للراعي النميري في: الكتاب: ٢٨٧/٣، ولكليهما في: شرح التصريح: ٧١٥/١، وبلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٤١/٢، وشرح الأشموني: ١٦٢/٢، والجنى الداني: ص ٣٠٦، وورصف المباني: ص ٣٢٩، وشرح ابن عقيل: ٦٧/٢.

وقد غلط النحاس فزعم أنها إذا سَكَنتَ عَيْنُهَا كانت حرف جرٍّ إجماعاً<sup>(١)</sup>، وليس كما زعم، بل هي باقية على اسميتها، وما وافقه [إلا]<sup>(٢)</sup> القليل على ذلك، ليت شعري فمن أين له الإجماع؟.

### ٥٤٣- وَحَقُّ رِهَانٍ ضَمُّ كَسْرِ وَفَتْحَةٍ وَقَصْرٌ وَيَغْفِرُ مَعَ يُعَذِّبُ سَمَا الْعُلَا

أخبر عمن رمز له بكلمة: (حَقٌّ)، وهما ابن كثير وأبو عمرو أنهما قرءا قوله تعالى: ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> بِضَمِّ كَسْرِ الرَّاءِ، وَبِضَمِّ فَتْحِ الْهَاءِ وَبِالْقَصْرِ<sup>(٤)</sup>، أي: بحذف الألف التي بعد الهاء، فصارت قراءتهما: ﴿فَرِهْنٌ﴾ بِضَمِّ الرَّاءِ وَالْهَاءِ، فتعين لغيرهما القراءة: ﴿فَرِهْنٌ﴾ على ما لفظ به، وعلى ما يفهم من القيود.

وقيد قوله: (ضَمُّ كَسْرِ وَفَتْحَةٍ)؛ لأنه لو أطلق الضم لأخل بقراءة الباقيين بالنسبة إلى الراء لأن ضد الضم المطلق الفتح كقوله في الخطبة<sup>(٥)</sup>:

(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا فغَيْرُهُم بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا)

ولم يُخَلَّ بالنسبة إلى الهاء، لأن الهاء في قراءة الباقيين مفتوحة فلا يحصل اختلال إلا بالنسبة إلى الراء فقط، وهذا قول أبي عبد الله هنا: «ولو قال بفتح راء وهائه لأخلّ بقراءة الباقيين في الراء دون الهاء»<sup>(٦)</sup>، وقد بسطت لك هذا.

(١)- انظر: إعراب القرآن: ٣١/١، ونقل عنه هذا ابن مالك في شرح التسهيل: ٢٤١/٢، ابن عقيل في

شرحه: ٦٧/٢، والمرادي في الجني الداني: ص ٣٠٦.

(٢)- ما بين المعكوفتين زيادة مني، يقتضيها السياق.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٣.

(٤)- العبارة في (ت) هكذا: "بكسر الراء، ويفتح ضم الهاء وبالقصر". وهو خطأ.

(٥)- متن الشاطبية البيت رقم: (٦٢).

(٦)- اللآلي الفريدة: ٦٣١/٢، وانظر: كثر الجعري (خ): ٣٧٩.

وقول الناظم: (وَقَصَّرَ) كالتأكيد والبيان، وذلك أنه متى ضُمَّ فتح الهاء استحال وجود هذه المدة الخاصة، وهي الألف؛ إذ لا يُتَصَوَّر وجود ألف بعد غير الفتح<sup>(١)</sup>، وهو أحد الأشياء الثلاثة التي أعجز الله البشر عن النطق بها وهي: الابتداء الساكن، والتقاء الساكنين على غير حدّهما، وإيجاد الألف بعد ضمة أو كسرة، وزاد آخرون: وتحريك الألف، وهو صحيح، فتعين أربعة.

ثم أخبر عَمَّن رمز له بـ(سَمَا) في هذا البيت، وبالشين المعجمة من: (شَذَا) في أول البيت الآتي، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو والأخوان أنهم قرءوا قوله: ﴿فَيَغْفِر لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّب مَن يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup> بالجزم في: ﴿فَيَغْفِرُ . . . . . وَيُعَذِّبُ﴾.

فتعين لغيرهم وهما ابن عامر وعاصم رفعهما، وذلك لأن للجزم ضِدًّا مُعَيَّنًا وهو الرِّفْع، كيفما ذُكِر الجزم أفهم الرفع من غير عكس، وتقدم بيان ذلك قريباً<sup>(٣)</sup>، وسلف / مقررأ أبلغ تقرير في الخطبة<sup>(٤)</sup>.

والوجه في قراءة: ﴿فَرُهْنٌ﴾ بالضّم والقصر أمران:

(١) - اللآلئ الفريدة: ٦٣١/٢.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٣) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَيَا وَكَفَّرَ عَنْ كِرَامٍ وَجَزَمَهُ أَتَى شَافِيًا وَالْغَيْرُ بِالرَّفْعِ وَكَلًا).

متن الشاطبية البيت رقم: (٥٣٧)، فرش سورة البقرة. وانظر: ص ٧١٧ من هذه الرسالة.

(٤) - عند شرحه لقول الناظم:

(وَجَزَمَ وَتَذَكَّرَ وَغَيْبَ وَخَفَّهَ وَجَمَعَ وَتَوَيْنَ وَتَحْرِيكَ أَعْمَلًا).

متن الشاطبية البيت رقم: (٥٩)، وانظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٢٠٩/١.

أحدهما: أنه جَمَعَ: «رَهْنٌ»، و«فَعَلَ» يُجْمَعُ عَلَى: «فُعْلٌ»، نحو: «سَقَفَ وَسُقِفَ»<sup>(١)</sup>، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ نَصُّوا عَلَى أَنْ: «فُعْلًا» بضمين جمعاً لـ«فَعَلَ» بالفتح والإسكان قليل<sup>(٢)</sup>، وَعَدَّوْا أَلْفَاظَهُ، وهي ما أورده الأخفش<sup>(٣)</sup>: «رَهْنٌ وَرُهْنٌ» و«لَحْدٌ الْقَبْرِ وَلُحْدٌ»، و«قَلْبُ النَخْلَةِ وَقُلْبٌ»، و«رَجُلٌ تُطٌّ، وَقَوْمٌ تُطٌّ»<sup>(٤)</sup>، «وَفَرَسٌ وَرَدٌّ، وَخَيْلٌ وَرُدٌّ»<sup>(٥)</sup>، و«سَهْمٌ حَشْرٌ، وَسِهَامٌ حُشْرٌ»<sup>(٦)</sup>.

وأنشد أبو عمرو شاهداً على قراءته: قول قَعْنَبِ<sup>(٧)</sup>:

بَاتَتْ سَعَادُ وَأَمْسَى دُونَهَا عَدَنُ وَعَلَّقَتْ عِنْدَهَا مِنْ قَلْبِكَ الرُّهْنُ.

قال أبو عمرو: «إنما قرأت: ﴿فَرِهْنٌ﴾ للفصل بين الرّهان في الخيل وبين

جمع: «رَهْنٌ» في غيرها»<sup>(٨)</sup>.

قلت: ومعنى هذا الكلام إنما اخترت هذه القراءة على قراءة: ﴿فَرِهْنٌ﴾ لأنه

لا يجوز له أن يفعل ذلك لما ذكر دون اتباع رواية.

(١)- انظر: معاني القراءات: ص ٩٢، والحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والكشف: ٣٢٢/١، والحجة

للفارسي: ٤٤٨/٢، والتبيان: ١٩١/١، ومعاني النحاس: ٣٢٥/١، والإتحاف: ٤٦٠/١.

(٢)- ممن نصّ على ذلك: الزجاج في معانيه: ٣٦٧/١، وابن زنجلة في الحجة: ص ١٥٢.

(٣)- انظر: معانيه: ٣٩٢/١.

(٤)- الثُّطُّ: ثَقِيلُ الْبَطْنِ الْبَطِيءُ. انظر: اللسان: مادة "ثُطُّ" ١٨/٣.

(٥)- أي: دلالة على لونه، هو ما بين الكميّة والأشقر. انظر: اللسان: مادة "ورد" ١٩٠/١٥.

(٦)- أي: سهم دقيق. انظر: اللسان: مادة "حشر" ١٢٨/٤.

(٧)- قاله السخاوي في: فتح الصيد: ٧٦٢/٢، وانظر: معاني القراءات: ص ٩٢، وكتر الجعيري (خ):

٣٧٩.

وقعنّب: هو ابن ضمرة، من بني عبد الله بن غطفان، من شعراء العصر الأموي، في أيام الوليد بن

عبد الملك، ويقال له: ابن أم صاحب، ت: نحو ٩٥هـ. انظر: الأعلام: ٢٠٢/٥.

والبيت: في اللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، ومعاني القراءات: ص ٩٢، وفتح الصيد: ٧٦٢/٢، وكتر

الجعيري (خ): ٣٧٩.

(٨)- انظر قوله في: معاني الأخفش: ٣٩٢/١، ومعاني القراءات: ص ٩٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٥٢،

و"الرّهان في الخيل" أي: المسابقة عليها. انظر: اللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦.

واختار الزجاج قراءته قال: «وهذه القراءة وافقت المصحف، وما وافق المصحف وصحّ معناه وقرأت به القراء فهو المختار»<sup>(١)</sup>.

يعني: أن الرسم: ﴿فَرُهْنٌ﴾ دون ألف بعد الهاء<sup>(٢)</sup>، مع أن الزجاج يقول: إن «فُعْلًا» جمع «فَعْلٍ» قليل<sup>(٣)</sup>.

وحكي عن أبي عمرو أنه قال: «لا أعرف الرّهان إلا في الخيل، لا غير»<sup>(٤)</sup>. وقال يونس: «الرّهْن والرّهان عربيان، والرّهْن في الرّهْن أكثر، والرّهان في الخيل أكثر»<sup>(٥)</sup>.

وأنشد بعضهم على «رَهْن» و«رُهْن» قول الآخر<sup>(٦)</sup>:

آلَيْتُ لَا أُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا رُهْنًا فَيُفْسِدُهُمْ كَرِهْنٍ أَفْسَدُوا

والثاني: أن: «رُهْن» جمع: «رِهَان» و«رِهَان» جمع: «رَهْن» فيكون: «رُهْن» جمع الجمع<sup>(٧)</sup>، وذلك أن: «رِهَانًا» بمتلة: «حِمَار»، و«حِمَار» يُجْمَع على: «حُمُر»، فـ«رِهَان» يُجْمَع على: «رُهْن»، وهذا كـ«ثُمُر» في جمع: «ثِمَار» و«ثِمَار» في: جمع:

(١) - معاني القرآن: ٣٧٦/١.

(٢) - انظر: المقنع: ص ١٠، وجميلة أرباب المراسد: ٢٩٢/١.

(٣) - معاني القرآن: ٣٧٦/١.

(٤) - انظر: البحر: ٣٧١/٢، وفتح الوصيد: ٧٦٢/٢.

(٥) - انظر قوله في: البحر: ٣٧١/٢، وفتح الوصيد: ٧٦٢/٢، ومعاني القراءات: ص ٩٣، وكتر الجعبري (خ): ٣٨٠.

(٦) - البيت للأعشى، وهو في ديوانه: ص ٢٢٩، واللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، والبحر: ٣٧١/٢، والمحزر: ٣٧٨/٢ والحجة للفارسي: ٤٤٧/٢.

(٧) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٨، والحجة للفارسي: ٤٤٩/٢، والكشف: ٣٢٣/١، وشرح الهداية: ٢١٢/١، ومعاني الزجاج: ٣٦٧/١، ومعاني النحاس: ٣٢٥/١.



«ثَمَر»، وهذا رأي الفراء<sup>(١)</sup> والكسائي<sup>(٢)</sup>، ولكن جَمَعَ الجمع لا يَطْرُد عند سيبويه<sup>(٣)</sup> وأتباعه<sup>(٤)</sup>.

وأما قراءة: ﴿فَرِهْنٌ﴾ فَجَمَعَ: «رَهْنٌ»، و«فَعْلٌ» يَطْرُد فيه: «فَعَالٌ»، نحو: «كَعْبٌ، وكِعَابٌ»، و«كَلْبٌ وكِلَابٌ»، و«رَحْلٌ، وِرِحَالٌ»<sup>(٥)</sup>.

و«الرَّهْنُ» في الأصل: مَصْدَرٌ، ثم أُطْلِقَ على الشيء المرهون، كـ«الكتاب» هو في الأصل: مَصْدَرٌ، ثم أُطْلِقَ على الشيء المكتوب<sup>(٦)</sup>.

واختلف الناس هل «رَهْنَتْ»، و«أَرَهْنَتْ» بمعنى، أم بينهما فرق؟.

فذهب الفراء وأتباعه<sup>(٧)</sup> إلى: أنهما بمعنى واحد<sup>(٨)</sup>، يقول همام السلولي<sup>(٩)</sup>:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَا فِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَهْنَتُهُمْ مَالِكا

(١) - انظر: معانيه: ١٨٨/١.

(٢) - نقل قوله أبو حيان في: البحر: ٣٧١/٢، والسخاوي في: فتح الوصيد: ٧٦١/٢.

(٣) - انظر: الكتاب: ٦١٨/٣.

(٤) - انظر: البحر: ٣٧١/٢، والحجة للفارسي: ٤٤٨/٢.

(٥) - انظر: معاني القراءات: ص ٩٢، والكشف: ٣٢٢/١، وشرح الهداية: ٢١٢/١، والموضح: ٣٥٥/١، والإتحاف: ٤٦١/١، والتبيان: ١٩١/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٩/١.

(٦) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٨٨/٢، وانظر: اللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، والبحر: ٣٥٨/٢، والتبيان: ١٩١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٣١/١، وكشف المشكلات: ٣٠٩/١.

(٧) - منهم: الزجاج في معانيه: ٣٦٧/١.

(٨) - لم أجد هذا القول في معاني الفراء، وانظر: البحر: ٣٥٨/٢، واللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦،

والصاحح: مادة "رهن" ٥٥٨/٥، والحجة للفارسي: ٤٤٦/٢.

(٩) - هو: عبد الله بن همام بن نبيشة السلولي، من بني مرة، شاعر، يلقب بالعطار، أدرك معاوية، وبقي إلى

أيام سليمان بن عبد الملك. ت: ١٠٠هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٤٧٠، والأعلام: ١٤٣/٤.

والبيت في: معاني الزجاج: ٣٦٧/١، واللسان: مادة "رهن" ٢٤٨/٦، والبحر: ٣٥٨/٢، والحجة للفارسي:

٤٤٦/٢، والمحزر: ٣٧٧/٢، وتفسير القرطبي: ٤٠٥/٣، وشرح الأشموني: ٣١/٢، والدرر اللوامع: ٥١٧/١،

والجني الداني: ص ١٦٤، ورصف المباني: ص ٤٢٠، وشرح ابن عقيل: ٥٩٦/١.

وأنكر الأصمعي هذه الرواية - أعني: «وَأَرْهَنْتُهُمْ» بلفظ الماضي - وقال: «إِنَّمَا / هِيَ: «وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالَكَا»<sup>(١)</sup> - بلفظ المضارع -.

[i/٤٧٧]

وهذا عند النحاة شاذ، والمضارع المثلث لا يقع حالاً إلا مجرداً من الواو، يتأولون هذا البيت كما يتأولون: «قَمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ» على إضمار مبتدأ<sup>(٢)</sup>. وقال آخرون<sup>(٣)</sup>: بل بينهما فرق: «رَهَنْتُ زَيْدًا ثَوْبًا» «دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ رَهْنًا عِنْدَهُ»، قال<sup>(٤)</sup>:

يُرَاهُنِّي فَيَرْهَنِي بَنِيهِ وَأَرْهَنُهُ بَنِيَّ بِمَا أَقُولُ  
و«أَرَهَنْتُ زَيْدًا ثَوْبًا»، أي: «دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ لِرَهْنَتِهِ».

وقال آخرون<sup>(٥)</sup>: «أَرَهَنْتُ فِي السَّلْعَةِ» أي: غاليت في ثمنها، و«رَهَنْتُ الْمَتَاعَ: جَعَلْتَهُ رَهْنًا؛ فَإِذَا قَلْتُ: «رَهَنْتُ زَيْدًا ثَوْبًا رَهْنًا»، فهو هنا مَصْدَرٌ، وَإِذَا قَلْتُ: «رَهْنَتَهُ رَهْنًا»، فهو ههنا بمعنى: المفعول.

وأصل الرهن: الدوام والاستقرار؛ لأن الشيء المرتهن يثبت ويستقر عند المرتهن، توثقة على ماله.

(١) - نُقِلَ قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ عَنْ ثَعْلَبٍ فِي: تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ: ٤٠٥/٣، وَاللَّسَانُ: مَادَّةُ "رَهْن" ٢٤٨/٦، وَالصَّحَاحُ: مَادَّةُ "رَهْن" ٥٥٨/٥.

(٢) - أَي: "وَأَنَا أَصْلُكَ"، فَيَكُونُ الْمَضَارِعُ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ. انْظُرْ: شَرْحُ الْأَشْعَوْنِيِّ: ٣٠/٢ - ٣١، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ٥٩٥/١، وَرِصْفُ الْمُبَانِيِّ: ص ٤٢٠.

(٣) - انْظُرْ: الْخَرَرُ: ٣٧٦/٢، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارْسِيِّ: ٤٤٧/٢، وَاللَّسَانُ: مَادَّةُ "رَهْن" ٢٤٨/٦.

(٤) - الْبَيْتُ: مَنْسُوبٌ لِأَحِيحَةَ بْنِ الْجَلَّاحِ فِي: اللَّسَانُ: مَادَّةُ "رَهْن" ٢٤٨/٦، وَغَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي: الْحِجَّةُ لِلْفَارْسِيِّ: ٤٤٧/٢، وَالْخَرَرُ: ٣٧٧/٢.

(٥) - مِنْهُمْ: أَبُو زَيْدٍ، نَقَلَ قَوْلَهُ: الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ: مَادَّةُ "رَهْن" ٥٥٩/٥، وَالْفَارْسِيُّ فِي الْحِجَّةِ: ٤٤٤/٢، وَانْظُرْ: الْخَرَرُ: ٣٧٦/٢، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ: ٤٠٥/٣.

ومنه يقال: «نَعَمْ رَاهِنَةً»، أي: «مقيمة»، وفي: «الحالة الراهنة»، أي: «الموجودة الثابتة»<sup>(١)</sup>، ومنه قوله<sup>(٢)</sup>:

وَالْخُبْزُ وَاللَّحْمُ لَهُمْ رَاهِنٌ.

أي: «دائم مُسْتَقَرٍّ»، وأنشد يعقوب<sup>(٣)</sup>:

لَا يَسْتَفِيقُونَ مِنْهَا وَهِيَ رَاهِنَةٌ إِلَّا بَهَاتٍ وَإِنْ عَلُّوا وَإِنْ نَهَلُوا.

والوجه في جزم: ﴿فَيَغْفِرُ﴾: عطفه على جزاء الشرط<sup>(٤)</sup>.

والوجه في رفعه: استئنافه وقطعه عن عطفه على جزاء الشرط<sup>(٥)</sup>، ثم لك أن تقدره خبر مبتدأ محذوف، أي: «فهو يغفر، وهو يعذب»، ولك أن تجعلها جملة فعلية معطوفة على مجموع الجملة التي قبلها<sup>(٦)</sup>.

وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارٍ «أَنْ»<sup>(٧)</sup>، وهذه<sup>(٨)</sup> قاعدة كلية، وهي أنه متى وقع مضارعاً بعد واو أو فاء بعد فِعْلٍ وقع جزاء للشرط جاز فيما بعده ممّا يليه أَوْجَه:

(١) - "الثابتة" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، وانظر: الصحاح: مادة "رهن" ٥/٥٥٩، واللسان: مادة "رهن" ٦/٢٤٨، والبحر: ٢/٣٥٨.

(٢) - صدر بيت: غير منسوب: في: اللسان: مادة "رهن" ٦/٢٤٨، والمحزر: ٢/٤٠٤، والبحر: ٢/٣٥٨، والحجة للفراسي: ٢/٤٤٦، وعجزه: "وَقَهْوَةٌ رَاوَوْهَا سَاكِبٌ".

(٣) - هو: يعقوب بن السكيت، سبقت ترجمته، انظر: ص ٥٤٣، والبيت: في: إصلاح النطق: ص ٢٣٦، واللسان: مادة "رهن" ٦/١٤٩.

(٤) - وهو: ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾ الآية: ٢٨٤، انظر: الكشف: ١/٣٢٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٥٢، والإتحاف: ١/٤٦١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٥٣٢، وإعراب القراءات السبع: ١/١٠٥.

(٥) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٢، وشرح الهداية: ١/٢١٣، والتبيان: ١/١٩٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٥٣٢، وإعراب القراءات السبع: ١/١٠٥.

(٦) - انظر: الحجة للفراسي: ٢/٤٦٥، والكشف: ١/٣٢٣، والإتحاف: ١/٤٦١.

(٧) - قراءة شاذة، انظرها في: إعراب الشواذ: ١/٢٩٦، والبحر: ٢/٣٧٦، والمحزر: ٢/٣٨٤، وتفسير القرطبي: ٣/٤٢٠.

(٨) - في (ت): "وهي".

الرفع، والجزم على ما تقدم، والنصب بإضمار «أن»<sup>(١)</sup> على أنه مصدر معطوف على مصدر متوهم، والتقدير: «تكن محاسبة فغفران لمن يشاء وعذاب لمن يشاء»<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذه القاعدة جاء قول النابغة الذبياني<sup>(٣)</sup> بثلاثة الأوجه، وهو قوله<sup>(٤)</sup>:

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنْابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

يُرَوَّى بجزم: «نَأْخُذُ» ورفع ونصبه؛ لوقوعه بعد الواو الواقعة بعد: «يَهْلِكُ» الواقعة جزاء للشرط.

وفي هذا البيت أيضاً شاهد آخر على الإنشاد بثلاثة أوجه، وهو: «أَجَبَ الظَّهْرَ» يُرَوَّى برفع: «الظَّهْرَ» ونصبه وجَرَّه، وهذا من باب الصفة المشبهة<sup>(٥)</sup>.

وَقُرِئَ: «يَعْفِرُ» بسقوط الفاء / والجزم على البدل<sup>(٦)</sup>، كقوله<sup>(٧)</sup>:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمَمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا.

(١) - انظر هذه القاعدة في: شرح الأشموني: ٢٦٦/٣، وشرح ابن عقيل: ٣٤٦/٢، والبحر: ٣٧٦/٢.

(٢) - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٤٠/١، والتبيان: ١٩٢/١، والبحر: ٣٧٦/٢.

(٣) - هو: أبو أمامة، زياد بن معاوية، وقد سبقت ترجمته ص ٣٠٠.

(٤) - البيت في ديوانه: ص ١٠١، والكتاب: ١٩٦/١، وشرح المفصل: ٨٣/٦، وشرح الأشموني: ٢٥٣/٢، واللسان مادة: "جَب" ٦٤/٣، والدرر اللوامع: ١٢١/٢، ٦٨٧، والمقتضب: ٤٦٧/١، والإنصاف:

١٢٩/١، وشرح ابن عقيل: ٣٤٦/٢، والبحر: ٣٧٦/٢.

(٥) - انظر: شرح المفصل: ٨٣/٦، وشرح الأشموني: ٢٥٣/٢.

(٦) - قراءة شاذة، انظرها في: المختسب: ٢٤٤/١، والبحر: ٣٧٦/٢، والكشاف: ٥١٩/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٤٠/١.

(٧) - البيت: منسوب لعبيد الله بن الحر الجعفي، في: الدرر اللوامع: ٤٠٦/٢، وشرح المفصل: ٥٣/٧، وبلا نسبة في: الكتاب: ٨٦/٣، والمقتضب: ٣٦٣، وشرح الأشموني: ١٠/٢، ووصف المباني: ص ٣٢، واللسان: مادة "نور" ٣٨٠/١٤، والشاهد فيه: "تأتنا تلمم" حيث أبدل الفعل: "تلمم" من الفعل: "تأتنا".

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ <sup>(١)</sup>،  
فـ﴿يُضَاعَفْ﴾: بدل من: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ <sup>(٢)</sup>.

قال أبو الفتح ابن جني <sup>(٣)</sup>: «هي على البدل من: ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>، فهي تفسير للمحاسبة» <sup>(٥)</sup>.

وقد نُوقِشَ أبو الفتح في كلامه هذا، فقليل له: «الغفران والتعذيب مُرْتَبَانِ على المحاسبة لا مُفَسَّرَانِ لها، وليس بشيء، بل هما نتيجة المحاسبة، ومع ذلك فهما يفسراها» <sup>(٦)</sup>.

ولهذا قال الزمخشري: «معنى هذا البدل: التفصيلُ لجملة الحساب، فإن التفصيلَ أوضحُ من المفصل، فهو جارٍ مجرى بدل البعض من الكل، أو بدل الاشتمال، كقولك: «ضربت زيدا رأسه»، و«أحببت زيدا عقله»، وهذا البدل واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء؛ لحاجة القبيلين <sup>(٧)</sup> إلى البيان». انتهى <sup>(٨)</sup>.

(١) - سورة الفرقان، الآية: ٦٨، ٦٩.

(٢) - انظر: البحر: ٤٧٢/٦، والمحزر: ٤٢/١٢.

(٣) - هو: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، برع في النحو والتصريف، ولزم أبا علي الفارسي دهرًا، ولما مات أبو علي تصدر مكانه ببغداد، صنف: "الخصائص" في النحو، و"وسر الصناعة"، و"المختسب في إعراب شواذ القراءات"، ت: ٣٩٢هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٣٥/٢، وبغية الوعاة: ١٣٢/٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٥) - المختسب: ٢٤٤/١.

(٦) - قاله أبو حيان في: البحر: ٣٧٦/٢.

(٧) - أي: الأفعال والأسماء.

(٨) - الكشف: ٥١٩/١.

وقد ناقشه بعضهم<sup>(١)</sup>، وأجيب عنه [بما هو مذكور]<sup>(٢)</sup> في غير هذا الموضوع؛ لأنه أليق به<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَحَقُّ رِهَانٍ) مبتدأ، و(ضَمُّ كَسْرٍ) خبره، و(فَتْحَةُ) عطف على: (كَسْرٍ)<sup>(٤)</sup>، ولا بد من حذف مضاف، أي: «وَحَقُّ جمع رِهَانٍ»، يشير إلى أن حَقَّ «رِهَانٍ» أن يُجْمَعَ على: «رُهْنٍ»، أي: أنه جمع الجمع<sup>(٥)</sup> كما تقدم، وهذا ليس المختار لأن الجمع [لا]<sup>(٦)</sup> يطرد جمعه ثانياً عند سيبويه، بل المختار أن: «رُهْنًا جَمْعُ رَهْنٍ»، نحو: «سَقْفٌ وَسُقْفٌ» وبابه.

وقوله: (ضَمُّ كَسْرٍ) من باب إضافة المصدر لمفعوله، ثم يجوز لك أن تُقدِّر هذا المصدر من فعلٍ مبني للفاعل، ويكون الفاعل محذوفاً، أي: «أن تَضُمَّ أنت الكسر»، أو من مبني للمفعول، أي: «أن يُضَمَّ الكسر»، على خلاف في هذا الأخير.

قوله: (كَسْرٍ) أي: «كَسْرٌ منه»، و«فتح منه»<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وَقَصْرٌ) عطف على: (ضَمُّ) أي: «حقه هذان الشيئان ضَمَّ هاتين الحركتين، وقصر الهاء»<sup>(٨)</sup>.

(١) - هو: أبو حيان في: البحر: ٣٧٧/٢.

(٢) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٣) - انظر: الدر المصون: ٦٨٨/٢، ٦٨٩.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٧٦١/٢، وشرح شذوذا: ص ٣٠٦.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٨/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٨٠.

(٦) - ما بين المعكوفتين سقط من كلتا النسختين، وما أثبتته هو الصواب؛ لموافقة السياق، ولأن المؤلف ذكر قبل هذا قريباً أن جمع الجمع غير مطرد عند سيبويه، وهو كذلك في: الكتاب: ٦١٨/٣ - ٦١٩، وتقرير المؤلف في آخر الجملة بقوله: "بل المختار... يؤيد ما أثبتته."

(٧) - في (ت): "وفتح منه".

(٨) - انظر: شرح شذوذا: ص ٣٠٦.

قوله: (وَيَغْفِرُ) مبتدأ، و(سَمَا) فعل ماضٍ، و(العُلا) مفعوله مقدم<sup>(١)</sup>، و(شَذَا) الجزم) فاعل مؤخر<sup>(٢)</sup>، ولا بد من حذف عائد تقديره: «شذا الجزم فيه»، و(مَعَ يُعَذِّبُ) حال من: (شَذَا الجزم)، وهذه الجملة أعني: (سَمَا العُلا شَذَا الجزم) في موضع الخبر للمبتدأ، وتقدير الكلام: «ولفظ يغفر سما شذا الجزم الرُتب العُلا كائناً فيه مستقراً مع يعذب»، فكائناً فيه ومستقراً معه: حالان من فاعل: (سَمَا)، وهو: (شَذَا الجزم)، وجعل المبتدأ الذي للجزم: طَال، وعلا العُلا: مبالغة<sup>(٣)</sup>.

والشذا: حِدَّة رائحة الطيب<sup>(٤)</sup>، استعار للجزم رائحة طيبة؛ لظهوره وصحته وموافقته لغة العرب الفصحى<sup>(٥)</sup>، و(الجزم): على هذا مخفوض بالإضافة.

ويجوز أن يكون: (وَيَغْفِرُ) مبتدأ، و(سَمَا) فعل وفاعل، وفاعله ضمير يعود [٤٧٨/أ] على: (يَغْفِرُ)، و(مَعَ يُعَذِّبُ) حال من فاعل: (سَمَا)، و(العُلا) مفعول به أيضاً، أي: «لفظ يغفر طال العُلا؛ لظهوره كائناً مع لفظ: يعذب»<sup>(٦)</sup>، و(شَذَا) فعل ماضٍ، و(الجزم) فاعل به.

ومعنى: (شذا) فَاحٍ، يقال: شذا الطيب، أي: فاحت رائحته، وتكون هذه الجملة مستأنفة، ولا بد فيها من رابط مُقدَّر، أي: «شذا الجزم منه»، أو نقول قامت: «أل» مقامه<sup>(٧)</sup>، أي: «شذا جزمه وظهر»، ثم أخبر بذكر تنمة الرمز وحكم: ﴿فَيَغْفِرُ

وَيُعَذِّبُ﴾ ما هو فقال:

(١) - "مقدم" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٧٦٢/٢، والالائي الفريدة: ٦٣٢/٢.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢.

(٤) - انظر: اللسان: مادة "شذا" ٤٤/٨.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢، وفتح الوصيد: ٧٦٢/٢.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢، والالائي الفريدة: ٦٣٢/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٦.

(٧) - في (ت): "مقام الضمير".

٥٤٤- شَذَا الْجَزْمِ وَالتَّوْحِيدُ فِي وَكِتَابِهِ شَرِيفٌ وَفِي التَّحْرِيمِ جَمْعٌ حِمَى عَلَا

قد تقدم أن: (الجزم) يُقرأ بالجر والرفع، ثم أخبر عمن رمز له بالشين المعجمة من: (شريف)، وهما الأخوان أنهما يقرآن هنا<sup>(١)</sup>: ﴿كُلُّ ءَامِنٍ بِاللَّهِ وَمَلَكِ كَتَبِهِ وَكُتِبَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup> بالإفراد، فتعين لغيرهما القراءة بالجمع.

ثم أخبر عمن رمز له بالحاء والعين المهملتين من قوله: (حِمَى عَلَا)، وهما أبو عمرو وحفص أنهما قرآ في سورة التحريم: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup> بالجمع، فتعين لغيرهما التَّوْحِيد.

وتحصل من هذا أن القراءة بالنسبة إلى السورتين على مراتب:  
إحداها: أن الأخوين يقرآن بالتوحيد في السورتين، وأخذه من النظم واضح.  
الثانية: لأبي عمرو وحفص فإنهما يقرآن: بالجمع في السورتين وأخذه من النظم واضح فإنهما من أهل الجمع في البقرة، وانفردا في التحريم بذلك.  
الثالثة: للباقيين، وهم نافع وابن كثير وابن عامر وأبو بكر، فإنهم يقرءون بالجمع في البقرة، وبالتوحيد في التحريم.

والحاصل: أن الأكثر هنا على الجمع، والأكثر هناك على التوحيد.  
والوجه في التوحيد: أنه يُراد به الجنس، لا كتاب واحد بعينه<sup>(٤)</sup>.

(١)- "هنا" سقطت من (ت).

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٣)- سورة التحريم، الآية: ١٢.

(٤)- انظر: الكشف: ٣٢٣/١، وشرح الهداية: ٢١٣/١، والموضح: ٣٥٦/١، والبيان: ١٩٢/١.



قال أبو شامة: «روينا في جزء المخزومي<sup>(١)</sup> عن علي بن عاصم<sup>(٢)</sup>، قال: أخبرنا: خالد الحذاء<sup>(٣)</sup> عن عكرمة<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنه: أنه كان يقرأ: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا﴾، ويقول: «الكتاب» أكثر من «الكتب»<sup>(٥)</sup>، قال علي بن عاصم: فسألت أهل العربية، فقالوا: الكتاب جماع الجمع، قال أبو شامة: «كأنهم أشاروا إلى أن الكتاب مصدر، فجميع الكتب كتابه المشهورة وغير المشهورة». انتهى<sup>(٦)</sup>.

وفيما قاله أبو شامة نظراً؛ إذ المصدرية في هذين الموضوعين غير مُراداة بالاتفاق، وإذا لم يكن معناها مُراداً فكيف يعتقد أن الكثرة من هذه الحثية؟.

وإن قال: بالنسبة إلى أصلها فليس ذلك بنافع له؛ إذ هذا الأصل مهجور كما عرفته، وغيره ينقل عن ابن عباس رضي الله عنه ذلك، ولم يقيده بسورة التحريم، ولا غيرها.

وقال الزمخشري - بعد حكاية<sup>(٧)</sup> ما تقدم -: / «فإن قلت: كيف يكون الواحد أكثر من الجمع؟.

(١) - هو: أبو محمد، عبد المحسن بن عبد الكريم بن علوان المخزومي الصعدي، إمام مقرئ، مجود، تلا على أبي الجواد، وسمع من البويصيري، ت: ٦٤٤هـ. انظر: معرفة القراء: ١٢٥٩/٣، وغاية النهاية: ٤٦٧/١.

(٢) - هو: أبو الحسن، علي بن عاصم بن صهيب القرشي التيمي، إمام، محدث، حدث عن عطاء بن السائب، وسليمان التيمي، وخالد الحذاء، وحدث عنه علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وغيرهما، قال البخاري: ليس بالقوي، ت: ٢٠١هـ. انظر: السير: ٢٤٩/٩.

(٣) - هو: أبو المنازل، خالد بن مهران البصري، المشهور بالحذاء، إمام حافظ ثقة، حدث عن عكرمة وابن سيرين، وحدث عنه سفيان بن عيينه، وعلي بن عاصم، وغيرهم، وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، ت: ١٤٢هـ. انظر: السير: ١٩٠/٦.

(٤) - هو: أبو عبد الله، عكرمة بن عبد الله البربري، سبقت ترجمته ص ٣٢٢.

(٥) - ذكر قول ابن عباس رضي الله عنه: ابن جرير الطبري في تفسيره: ١٧٩/٣، وانظره في: معاني النحاس: ٣٣٠/١، ومعاني الزجاج: ٣٦٨/١، وفتح الوصيد: ٧٦٣/٢.

(٦) - إبراز المعاني: ٣٨٩/٢.

(٧) - في (ت): "حكايته".

قلت: لأنه إذا أُريد بالواحد الجنس - والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها - لم يخرج منه شيء، وأما الجمع فلم يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع». انتهى<sup>(١)</sup>.

وفيما قاله نظره؛ «لأن الجمع متى أضيف أو دخلته: «أل» كان عامًّا في الوحدان، فلو قال واحد: «أعتقتُ عبيدي» عتق كلَّ عبدٍ في مُلكه، ودلالة الجمع أظهر [في]<sup>(٢)</sup> العموم من الواحد سواء أكانت فيه الألف واللام، أو الإضافة، بل لا يذهب إلى العموم في الواحد إلا بقرينة لفظية، مثل: أن يُستثنى منه، أو يُوصف بجمع كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۖ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾<sup>(٣)</sup>، وقولهم: «أهلك الناسَ الدينارُ الحُمُرَ، والدرهم البيض»، أو قرينة معنوية نحو: «نيةُ المؤمن خير<sup>(٤)</sup> من عمله»، ثم أقصى غاياته أن يكون مثل: الجمع العام إذا أُريد به العموم»<sup>(٥)</sup>.

وقد اختلف الناس في الجمع المحلّى بالألف واللام، هل هو عام في مراتب الجموع، أو في مراتب الوحدان والجموع؟.

وقال أبو علي الفارسي: «هذا الإفراد ليس كإفراد المصادر، وإن أُريد بها الكثير، كقوله تعالى: ﴿وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾<sup>(٦)</sup>، ولكنه كما تُفرد الأسماء التي يُراد بها الكثرة، [نحو «كثُر<sup>(٧)</sup> الدينارُ والدرهم»، وبجئها بالألف واللام أكثر من

(١)- الكشف: ٥١٩/١.

(٢)- في كلتا النسختين: "من"، وما أثبتته موافق للسياق، ولقول أبي حيان في: البحر: ٣٧٩/٢.

(٣)- سورة العصر، الآيتان: ٢، ٣.

(٤)- في (ت): "أبلغ".

(٥)- قاله: أبو حيان في: البحر: ٣٧٩/٢.

(٦)- سورة الفرقان، الآية: ١٤.

(٧)- ما بين المعكوفتين تحرف في كلتا النسختين إلى: "بجواز"، والمثبت من: الحجة للفارسي: ٤٥٨/٢.

مجيئها مضافة، ومن الإضافة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾<sup>(١)</sup>، وفي الحديث: «مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا»<sup>(٢)</sup>، يراد به الكثير، كما يراد بما فيه لام التعريف». انتهى ملخصاً<sup>(٣)</sup>.

ومعنى ذلك: أن المفرد المحلى بالألف واللام يعم أكثر من المفرد المضاف، كذا فهم بعضهم<sup>(٤)</sup>.

وفيه نظر، إذ ليس<sup>(٥)</sup> في كلامه ما فيه تعرّض لذلك إنما فيه أن مجيئها بـ«أل» أكثر من مجيئها بالإضافة من غير تعرّض لكثرة عموم ولا قلته.

وقال بعضهم<sup>(٦)</sup>: المراد بالكتاب هنا «القرآن»، فعلى هذا يكون الأفراد حقيقياً. والوجه في قراءة الجمع: المطابقة في الواقع، فإن المنزّل كُتب، لا كتاب واحد، والمؤمنون آمنوا بالجميع<sup>(٧)</sup>.

ثم فيه بعد ذلك هنا مناسبة للجمع قبله، وهو: ﴿وَمَلَأْمَكَّتِهِ﴾، وللجمع بعده، وهو قوله: ﴿وَرُسُلِهِ﴾، وفي التحريم مناسبة الجمع قبله، وهو: ﴿بِكَلِمَتٍ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) - سورة النحل، الآية: ١٨، وإبراهيم: الآية: ٣٤.

(٢) - الحديث: أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، رقم: (٥١٥٦)، وأبو داود، كتاب الخراج والإمارة، رقم: (٢٦٣٩)، وأحمد في مسنده، رقم: (٧٢٤٩)، كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) - الحجة: ٤٥٨/٢، ٤٥٩.

(٤) - هو: أبو حيان في البحر: ٣٧٩/٢.

(٥) - "ليس" لم أتبينها في الأصل، والمثبت من (ت).

(٦) - قاله: السخاوي في: فتح الوصيد: ٧٦٢/٢، والفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٦٣٢/٢، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٩، والكشف: ٣٢٣/١.

(٧) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٩، والكشف: ٣٢٣/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٣٣/١.

(٨) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٥٣، والتبيان: ١٩٢/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٣٣/١.

والوجه لمن جمع في البقرة، وأفرد في التحريم: أنه نَظَرَ إلى مَنْ أُسْنِدَ إليه الفعل في الموضعين، وذلك أنه هنا مُسْنَدٌ إلى المؤمنين، والمؤمنون في كل زمان لهم كتاب يَخَصُّهم، وأما في التحريم فالفعل - وهو: ﴿وَصَدَّقَتْ﴾ - مُسْنَدٌ لمريم وحدها،

فأشير بذلك إلى الكتاب المنزَّل في زمانها خاصة، / ولم يعتبر مناسبة ما سبقه من [١/٤٧٩] قوله: ﴿بِكَلِمَتِ رَبِّهَا﴾<sup>(١)</sup>.

والحاصل: أنه يجوز أن يُحْمَل الإفراد في كل من السورتين على حقيقته، بأن يراد بالكتاب هنا: القرآن، وبالكتاب هناك<sup>(٢)</sup>: الإنجيل، وأن يُراد بهما الجمع، وأن يُراد بما هنا: القرآن، وبما هناك: الجمع، وأن يُراد بما هنا الجمع، وبما هناك المفرد وهو الإنجيل، وهو الظاهر لأن الأكثر هنا على الجمع، وهناك على التوحيد، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

قوله: (شَدَا الْجَزْم) قد تقدم إعرابه<sup>(٤)</sup>.

قوله: (والتَّوْحِيدُ فِي وَكِتَابِهِ شَرِيفٌ) مبتدأ وخبر، (وَفِي وَكِتَابِهِ) متعلق بـ(التَّوْحِيدِ)، أي: «التوحيد الواقع في هذا اللفظ»<sup>(٥)</sup>، فالواو في: (وَكِتَابِهِ) من نفس التلاوة دخل حرف الجر على مجموع اللفظ.

أخبر عن التَّوْحِيد بأنه شَرِيف؛ لظهور معناه في القرآن<sup>(٦)</sup>، وقد رُسِم في المصحف دون ألف<sup>(٧)</sup>، وهو شاهد لقراءة الجمع، غير أن مَنْ وَحَّده

(١) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٢/٢.

(٢) - في الأصل: "هنا"، والمثبت من (ت).

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٨٩/٢.

(٤) - انظر: ص ٧٦٧ من هذه الرسالة.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٣/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٦.

(٦) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٧، وكتر الجعيري (خ): ٣٨٠.

(٧) - انظر: جملة أرباب المراسد: ٢٩٤/١، وشرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد: ص ٢٢.

هنا وهناك؛ اعتقد حذف الألف تخفيفاً، كما قرئ: ﴿ءَايَاتُ﴾<sup>(١)</sup>،  
و﴿كَلِمَاتُ﴾<sup>(٢)</sup> بالتوحيد والجمع<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَفِي التَّحْرِيمِ) خبر مُقَدَّم، و(جَمَعَ) مبتدأ مؤخر، و(حَمَى) في محل خفض بإضافة المصدر إليه، وهو فاعل في التقدير، ولا بد من حذف مضاف وموصوف قبل ذلك المضاف ليصح اللفظ والمعنى، والتقدير: «جمع قوم ذوي حَمَى»<sup>(٤)</sup>.

والحَمَى: المنع، والحَمَى ما يحميه الإمام، أي: يمنعه من أن يُرْعَى<sup>(٥)</sup>.

وفي الحديث: «حَمَى اللَّهُ مَحَارِمَهُ»<sup>(٦)</sup>، وهذا في غاية البلاغة.

ومعنى ذلك في البيت: أن مَنْ جمعه في التحريم فقد حماه من تضعيف مَنْ ضَعَّف، حيث قال المراد به: «الإنجيل»؛ لأنه هو المقصود بتصديق مريم إياه، ولذلك

(١)- من مواضعها سورة يوسف، الآية: ٧.

(٢)- من مواضعها سورة الأنعام، الآية: ١١٥.

(٣)- قرأ: ﴿ءَايَاتُ﴾ في يوسف الآية: ٧، بالتوحيد ابن كثير وحده، والباقون بالجمع، قال الناظم:

(.....) وَوُحِّدَ لِلْمَكِّي آيَاتُ الْوَلَا

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٧٧٢)، فرش سورة يوسف.

وقرأ: ﴿كَلِمَاتُ﴾ في الأنعام الآية: ١١٥ بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائي، والباقون بالجمع، وفي موضعي

يونس الآية: ٣٣، والآية: ٩٦، وموضع غافر الآية: ٦، ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي قال

الناظم:

(وَقُلْ كَلِمَاتٌ دُونَ مَا أَلْفَ نَوَى فِي يُونُسَ وَالطُّولِ حَامِيهِ ظِلَا)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٦١)، فرش سورة الأنعام.

(٤)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٣/٢، وشرح شعلة: ص ٣٠٦.

(٥)- اللسان: مادة "حمى" ٢٣٩/٤.

(٦)- جزء من حديث: أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، رقم (٥٠)، ومسلم، كتاب المساقاة، رقم:

(٢٩٩٦)، والترمذي، كتاب البيوع، رقم: (١١٢٦)، كلهم من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

كان أكثر القراء على إفراده<sup>(١)</sup>، وحجته ما قدمته.

قوله: (عَلَا) جملة فعلية، يجوز أن يكون فاعلها ضميراً عائداً على المضاف، وهو: (جَمْع)، أو على المضاف إليه وهو: (حَمَى)، فعلى الأول تكون الجملة في موضع رفع؛ لأنها نعتٌ مرفوعٌ، وعلى الثاني تكون في موضع خفض؛ لأنه نعتٌ مخفوضٌ، أي: «جَمْعُ حَمَى مَرْتَفَعٌ أو مَرْتَفِعٌ»، ووَصَفَ كل واحد من هذين الاسمين بالارتفاع صحيح، أما «الجمع» فلصحته ارتفاع، وأما «الحَمَى» فلنسبته إلى هؤلاء القوم الذين حموه ومنعوه من طَعْن الطاعنين فيه<sup>(٢)</sup>.

### ٥٤٥- وَبَيْتِي وَعَهْدِي فَاذْكُرُونِي مُضَافُهَا وَرَبِّي وَبِي مَنِّي وَإِنِّي مَعًا حُلَا

أتى بياءات الإضافة في آخر هذه السورة لما أتى بها جملة في بابها، فاحتاج هنا أن ينص على أعيانها واحدة واحدة، وهذا سبيله في آخر كل سورة، وذكر أن فيها من ياءات الإضافة ثمانية:

أولها: ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، وهي / من النوع السادس، أعني: ما ليس قبل [٤٧٩/ب] همزة البتة، وحكمها المتقدم أن نافعا وهشاماً وحفصاً فتحوها<sup>(٤)</sup>.

(١)- انظر: اللآلي الفريدة: ٦٣٣/٢.

(٢)- انظر: اللآلي الفريدة: ٦٣٣/٢.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٤)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(.....) وَبَيْتِي بَنُو ح عَنْ لَوِيَّ وَسِوَاهُ عُدَّ أَصْلًا لِيُخْفَلَا.

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤١٤)، باب ياءات الإضافة، انظر: العقد النضيد (خ): اللوحة رقم (٣٢٦/ب).

ثانيها: ياء ﴿عَهْدِي﴾ يريد قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١)</sup>  
وحكمها المتقدم أن حمزة وحفصاً سَكَّنَاهَا<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: من أين يُعْلَم أنه أراد: ﴿عَهْدِي﴾ الذي بعده همزُ الوصل قبل لام التعريف، وهو ملتبس بقوله: ﴿بِعَهْدِي أُوفِ﴾<sup>(٣)</sup>.

فالجواب: أنه قد نصَّ على أن: ﴿بِعَهْدِي أُوفِ﴾ مُسَكَّن الياء للجميع في باب الإضافة حيث قال:

(.....وَأَسْكِنُ لِكُلِّهِمْ بِعَهْدِي وَأَتُونِي).....<sup>(٤)</sup>.

الثالثة ياء: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكَرْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وحكمها: فتحها لابن كثير وحده<sup>(٦)</sup>.

الرابعة ياء: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾<sup>(٧)</sup> فتحها الجميع سوى حمزة<sup>(٨)</sup>.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٢) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(.....وَعَهْدِي فِي غَلَا).....

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٧)، باب ياءات الإضافة، انظر: العقد النضيد: اللوحة رقم (٣٢٤/ب).

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٤٠.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٦)، باب ياءات الإضافة.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٥٢.

(٦) - قال الناظم:

(.....اذْكُرُونِي فَتَحَهَا دَوَاءً.....)

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٢)، باب ياءات الإضافة.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.

(٨) - قال الناظم:

الخامسة ياء: ﴿بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾<sup>(١)</sup> أسكنها الجميع سوى ورش، فإنه فتحها<sup>(٢)</sup>.

السادسة ياء: ﴿مِئْتَى إِلَّا مَنْ آغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾<sup>(٣)</sup> فتحها نافع وأبو عمرو<sup>(٤)</sup>.

السابعة: ﴿إِنِّى أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

الثامنة: ﴿إِنِّى أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٦)</sup> فتحها نافع وابن كثير وأبو عمرو<sup>(٧)</sup>.

= (وفي اللام للتعريف أربع عشرة فإسكانها فاش.....).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٧)، باب ياءات الإضافة.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٨٦.

(٢) - قال الناظم:

(ومع تؤمنوا لي يؤمنوا بي جا ... فإسكانها فاش.....).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤١٨)، باب ياءات الإضافة.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

(٤) - قال الناظم:

(وثنان مع خمسين مع كسر همزة بفتح ألي حكم.....).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٠)، باب ياءات الإضافة.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٣٣.

(٧) - قال الناظم:

(فتسعون مع همزة بفتح وتسعها سما فتحها.....).

متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٠)، باب ياءات الإضافة.



واعلم: أن النسخ كلها على تقديم: (بَيْتِي) على: (عَهْدِي) في النظم، وهو بعده في الترتيب القرآني، وعندني: أنه ينبغي أن يُقرأ بتقديم: (عَهْدِي) على: (بَيْتِي)؛ لاستقامة الوزن مع موافقة الترتيب من غير إخلال بذلك<sup>(١)</sup>.

وإنما ذكر الناظم في آخر كل سورة ما فيها من ياءات الإضافة لأنه لم ينص على أعيانها، وإنما ذكرها بحملة لتنفصل من الياءات المتفق عليها فتحاً وإسكاناً؛ فيأخذ الحكم من الباب السابق، ونأخذ تعيينها من آخر كل سورة، ألا ترى قوله:

(فَتَنْتَانِ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرٍ هَمْزَةٍ بَفَتْحٍ أُولَى حُكْمٍ ٠٠٠٠٠)<sup>(٢)</sup>

أنه يؤخذ من هذا: أن كل ياء قبل همزة قطع مكسورة من هذه الياءات المعدودة تفتح لنافع وأبي عمرو، وكذا قوله:

(فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ بَفَتْحٍ ٠٠٠٠٠)<sup>(٣)</sup>

ونحو ذلك، بخلاف الياءات الزوائد فإنه لَمَّا نص على أعيانها لم يحتج إلى ذكرها في آخر كل سورة كذا قاله: أبو شامة<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>.

وفيه عندي نظر لا يخفى، وذلك لأنه قد نصّ على أعيان الياءات في ياءات الإضافة أيضاً، ألا ترى أنه قد قال بعد البيتين المذكورين:

(ذُرُونِي وادْعُونِي اذْكُرُونِي فَتَحُهَا ٠٠٠)<sup>(٦)</sup>.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٤/٢.

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٠)، باب ياءات الإضافة.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٠)، باب ياءات الإضافة.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٩٠/٢.

(٥) - كالفاسي في اللآلئ الفريدة: ٦٣٤/٢، وشعلة في شرحه: ص ٣٠٧.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٢)، باب ياءات الإضافة.

وقال:

(وَفِي إِخْوَتِي وَرَشٍّ ٠٠٠٠٠) <sup>(١)</sup>

فقد نصّ على أعيان ياءات الإضافة أيضاً، وعلى أحكامها، وعلى مَنْ قرأ بها فتحاً وإسكاناً، ونصّ مع كل نوع على ما اتفق عليه، فقد زال اللبس من كل وجه، فلا أدري ما الفرق بينهما وبين الزوائد، وإنما يقال: إنه إنما فعل ذلك زيادة في البيان، فإن قلت <sup>(٢)</sup>: فلم لم يزد في بيان الياءات الزوائد أيضاً؟.

[i/٤٨٠]

**فالجواب:** أن اللبس في هذا الباب أشد / منه في باب الزوائد، فلذلك اعتنى به، وممنّ نحا إلى أنه زيادة بيان، أبو عبد الله <sup>(٣)</sup>، وقد تقدم في بابي الإضافة والزوائد شيء من ذلك فلا نطول بإعادة <sup>(٤)</sup>.

قوله: (وَيَيْتِي) مبتدأ، (وَعَهْدِي) و(فَاذْكُرُونِي) عطف عليه، ولكن حُذِفَ العاطف من الثاني، و(مُضَافُهَا) أي: ياءات هذه الكلم مضاف هذه السورة <sup>(٥)</sup>.

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٠٢)، باب ياءات الإضافة.

(٢) - في (ت): "قيل".

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٦٣٣/٢.

(٤) - انظر: العقد النضيد (خ): اللوحة رقم: (٣٠٨/ب).

(٥) - انظر: شرح شعلة: ص ٣٠٧.

قوله: (وَرَبِّي وَيِي وَمَنِّي وَإِنِّي) كله عُطِفَ على المبتدأ الأول، والخبر مُقَدَّر، أي: مضافها<sup>(١)</sup>، و(مَعاً) حال لـ(إِنِّي)، أي: بمنزلة كلمتين، و(حُلا) خبر مبتدأ مُضْمَر، أي: «هي ذات حُلَى»، أي: ذات زينة<sup>(٢)</sup>.

ونظم أبو شامة ما فيها من الزوائد فقال:

«فَتِلْكَ ثَمَانُ وَالزَّوَادِ وَاتَّقُونَ مِنْ قَبْلِهَا الدَّاعِي دَعَانِ قَدْ انْجَلَا»<sup>(٣)</sup>.



(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٦٣٤/٢.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٩١/٢، واللآلئ الفريدة: ٦٣٤/٢.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٩١/٢، بين هذا البيت أن في سورة البقرة من ياءات الزوائد ثلاث ياءات وهي: «أَجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا» الآية ١٨٦، أثبتها أبو عمرو، وورش في الوصل وقالون على رواية، «وَاتَّقُونَ يَسْأُولِي آلَاءَ لَبَسَ» الآية ١٩٧، أثبتها أبو عمرو وحده في الوصل.

## بـ ( الخاتمة )<sup>(١)</sup>

وتشتمل على نتائج مختصرة للبحث، وما يتبع ذلك من توصيات.

---

(١) - هذه خاتمة بحثي، وليست خاتمة للمؤلف.

## الخاتمة

وبعد فإنني أحمد الله عز وجل على ما منّ به عليّ ووفّقني به من إتمام تحقيق هذا الجزء من كتاب: «العقد النضيد في شرح القصيد» للسمين الحلي - رحمه الله - ومن خلال معاشتي لهذا الشرح المبارك، ثم وقوفي على سيرة هذا الإمام وحياته، ومطالعة كتبه، ووقوفي كذلك على عدد كبير من كتب القراءات، والتوجيه، والإعراب، واللغة والنحو، فسوف أسجّل للقارئ الكريم أهم النتائج والتوصيات التي توصّلت إليها فأقول: - مستعيناً بالله -

أولاً: عَظُمَ منزلة عِلْمِ القراءات، وضرورة تعلّمه وإتقانه لشدة تعلقه بكتاب الله عز وجل.

ثانياً: اهتمام العلماء بهذا العلم وتأليفهم فيه، مما بين أيدينا من الكتب المطبوعة والمخطوطة - والتي اطلعت على كثير منها من خلال هذا البحث - ليدلّ دلالة واضحة على مكانة هذا العلم وأهميته.

ثالثاً: المكانة الرفيعة والمنزلة العالية لمن الشاطبية، عند أهل هذا الفن واهتمامهم به شرحاً وحفظاً وضبطاً، وكذلك علوّ كعب مؤلفه الإمام الشاطبي وتقدمه في العلم، ومما زاد ذلك وضوحاً عندي وقوفي على سيرة هذا الرجل الفذ وتاريخه، وقد تذكرت وأنا أطلع سيرته تاريخ الأندلس الجميل، والذي نشأ فيه هذا الإمام، وأحزني جداً أن تدرس تلك البقاع المباركة، والتي خرّجت لنا العلماء والفضلاء، وتصبح نسياً منسياً، والله المستعان.

رابعاً: كتاب العقد النضيد في شرح القصيد شرحٌ موسّع، فهو من أكبر الشروح اهتماماً بالإعراب والتوجيه، وغنيٌّ ببحوث اللغة والنحو وأقوال العرب وأشعارها، مع إعرابه للأبيات إعراباً مستفيضاً.

خامساً: تطرّق صاحب الكتاب في شرحه لكثير من المسائل المشكّلة والمتعلقة بنظم الشاطبي، مع إيضاحه للغامض، وتقييده للمطلق، واعتماده على شرحين من أهم

شروح الشاطبية، ونقله عنهما، وهما: إبراز المعاني لأبي شامة، والآلئ الفريدة لأبي عبد الله الفاسي.

سادساً: تبين لي أن السمين الحلي له باعٌ طويل في النحو ومسائله، من خلال توجيهه للقراءات، ووقوفه مدافعاً عن القراءات المتواترة، وردّه لكثير من أقوال النحاة الذين تكلموا فيها، أو ضَعَفوها، ويتميز مع ذلك بسعة الاطلاع، يظهر ذلك من خلال نقله عن عدد كبير من الكتب المتقدمة.

سابعاً: أوصي المتخصصين في العلوم الشرعية بضرورة الاهتمام بعلم القراءات، وإخراج تراثه على الوجه الأكمل، وترتيب مخطوطاته حسب أهميتها وأولويتها، فإن في ذلك خدمة لكتاب الله، وفَهْمًا لمعانيه، ومعرفة لتفسيره.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ وَعَمُومَ الْمُسْلِمِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## جـ - ( الفهارس العلمية )

وتشتمل على:

١ - فهرس الآيات القرآنية.

٢ - فهرس الأحاديث والآثار.

٣ - فهرس الأعلام المترجم لهم.

٤ - فهرس الأشعار.

٥ - فهرس الأمثال.

٦ - فهرس أقوال العرب.

٧ - فهرس المصادر والمراجع.

٨ - فهرس الموضوعات.

- فهرس الآيات القرآنية<sup>(١)</sup>.

الآية	رقمها	رقم الصفحة
-------	-------	------------

(سورة الفاتحة)

﴿مَلِكٌ﴾ (٤) ..... ١٥٥

﴿الصِّرَاطُ﴾ (٦) ..... ٦٠٨

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (٧) ..... ٥١١

(سورة آل عمران)

﴿أَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ (٤) ..... ٣٠٨

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ (١٢) ..... ٢٧٣

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ (٣٢) ..... ٦٨٢

﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ (٤٧) ..... ٦٠٣

﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٤٧، ٤٨) ..... ٣٦٩، ٣٥٣

(١) - لم أفهرس لآيات سورة البقرة، لأنها مفهومة على حسب ترتيب القراءات المذكورة في نظم الشاطي، كما التزمت في هذا الفهرس بضبط الآيات حسب رواية حفص عن عاصم، فقد تكون الآية في المتن مضبوطة على حسب قراءة تتوافق مع سياق الكلام.



الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿بُيُوتِكُمْ﴾ (٤٩)	٥٢١.....	
﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٥٩﴾ ﴿٦٠﴾	.....	٣٧٠ ، ٣٦٦ ، ٣٦٤ .....
﴿يُودِّهِ﴾ (٧٥)	٢٥٧.....	
﴿النَّبُوءَةُ﴾ (١٧٩)	٢٣٤.....	
﴿تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾ (٩٣)	٣٠٦.....	
﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (١٠٣)	٧٠٠ ، ٦٧٣ ، ٦٦٩.....	
﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ (١٤٣)	٦٩٦ ، ٦٥٧.....	
﴿مُؤَجَّلًا﴾ (١٤٥)	٢٥٨.....	
﴿وَكَايِن مِّن نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا﴾ (١٤٦)	٥٢٧.....	
﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾ (١٤٧)	٤٩١.....	
﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَانِكُمْ﴾ (١٥٣)	٤٧٥.....	
﴿لَا لِيَ اللَّهِ تَحْشَرُونَ﴾ (١٥٨)	٥٥٣.....	
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ (١٥٩)	٢١٠.....	
﴿أَضْعَفًا مُّضَاعَفًا﴾ (١٣٠)	٦١٥.....	

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ (١٦٠).....		٤١٣، ٢١٢، ٢١١
﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ (١٦٥).....		٤٢٢
﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ (١٨٠).....		٤٥٥
﴿وَقَتْلَهُمُ الْآنبيَاءَ﴾ (١٨١).....		٣٥١
﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ (١٨٨).....		٧٢٢
﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ﴾ (١٩٨).....		٣٣٦

(سورة النساء)

﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (١).....		٦٢٩، ٢٢٧
﴿وَعَاتُوا أَلَيْتَمَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ (٢).....		٥٠٩
﴿إِنَّهُ كَانَ حُبًّا كَبِيرًا﴾ (٢).....		٥٥٧
﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ (٦).....		٧١٣
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَدِكُمْ﴾ (١١).....		٥٠٠، ٤٩٩، ٤١٦
﴿وَإِنْ كَانَتْ﴾ (١١).....		٣٣٢
﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا﴾ (١١).....		٥٠٠، ٤١٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿يُوصِيكَ ۞۞ تَوْصُونَ﴾ (١٢)	٥٠٠	
﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ (٢٩)	٧٤٨	
﴿لَمَسْتُمْ﴾ (٤٣)	٦٠٢	
﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ﴾ (٥٤)	٣٨٣	
﴿إِنَّ اللَّهَ نَعِمَّا يَعْظُمُ بِهِ﴾ (٥٨)	٧٠٢	
﴿أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (٦٦)	٤٧٨	
﴿أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ (٦٦)	٤٧٨	
﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ﴾ (٨٣)	٦٩١	
﴿أَصْدَقُ﴾ (٨٧)	٣٥١	
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ (٩٧)	.....	
.....	٦٧٦ ، ٦٧٣ ، ٦٦٩	
﴿عَنْ أَسْلَحَتِكُمْ وَأَمْتَعَتِكُمْ﴾ (١٠٢)	٢١٦	
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ (١٠٥)	٣٠٩	
﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ (١٢٢)	١٧٩	

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (١٢٥)	٣٨٣.....	
﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (١٢٥)	٣٨٣.....	
﴿أَنْ أَتَّقُوا اللَّهَ﴾ (١٣١)	٤٧١.....	
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا﴾ (١٣٦)	٥٤٤.....	
﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ (١٤٢)	١٥٥.....	
﴿تَنْزِيلَ﴾ (١٥٣)	٣٠٥.....	
﴿أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ (١٥٣)	٤٠٥.....	
﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ (١٥٤)	٧٠٩.....	
﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ﴾ (١٦٢)	٣٣٦، ٣٣٣.....	
﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (١٦٢)	٥٩٣.....	
﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ (١٦٣)	٣٨٣.....	
﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾ (١٦٦)	٣٣٦، ٣٣٣.....	
﴿إِنْ أَمَرُوا﴾ (١٧٦)	٤٧٣، ٤٧٠.....	

(سورة المائدة)

- ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (٢) ..... ٦٧٦، ٧٠٠
- ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (٣) ..... ٥١٨
- ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ (٦) ..... ٥٧٠
- ﴿أَعَدُّوا لَهُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (٨) ..... ٦٠٩
- ﴿وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ (١٨) ..... ٥٥٣
- ﴿جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾ (٢٠) ..... ٢٣٤
- ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ (٣٩) ..... ٦٧٩
- ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ (٤٩) ..... ٤٧٨
- ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (٥٥) ..... ٥٩٣
- ﴿الصَّابِرُونَ﴾ (٦٩) ..... ٢٤٥
- ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ (٩٥) ..... ٧١٨، ٧٣٩
- ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنْ﴾ (١١٤) ..... ٣١٤
- ﴿قَالَ اللَّهُ إِنَّي مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ (١١٥) ..... ٣١٣، ٣١٤، ٣٣٠

(سورة الأنعام)

- ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ﴾ (٧) ..... ٣١٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْ﴾ (١٠)	٤٧٧	
﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٢٣)	٤٩٠	
﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (٢٧)	٤٥٩، ٤٥٨	
﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ (٣٠)	٤٥٩، ٤٥٨	
﴿إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ (٣٢)	١٨٢	
﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ (٣٧)	٣٢١	
﴿عَلَىٰ أَنْ يُنْزَلَ آيَةٌ﴾ (٣٧)	٣١٣، ٣١١	
﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٣٧)	٣٣٣	
﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ (٣٨)	٧٣٦	
﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ (٥٣)	١١٢	
﴿إِنَّ الْحُكْمُ﴾ (٥٧)	٤٧٣، ٤٧٢، ٤٦٩	
﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (٦٠)	٥٥٣	
﴿كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾ (٧٣)	٣٧٤، ٣٦٦	
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ﴾ (٧٤)	٣٨٩	

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿فَبِهْدَانِهِمْ أَقْتَدَ﴾ (٩٠)	٦٥٢، ٦٣٩.....	
﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ (٩٣)	٤٥٨، ٤٥٢.....	
﴿مُتَشَبِّهِ أَنْظُرُوا﴾ (٩٩)	٤٨٦.....	
﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ (١٠٩)	٢١٢، ٢١١.....	
﴿مُخْتَلِفًا أَكُلُهُ﴾ (١٤١)	٦٦٣.....	
﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّنَكُمْ بِهِ﴾ (١٥٣، ١٥٢، ١٥١)	٥٠٠، ٤٩٩، ٤١٦.....	
﴿تَذَكَّرُونَ﴾ (١٥٢)	٢٩٠.....	
﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ (١٥٣)	٥١٢.....	
﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (١٥٣)	٧٧٣، ٧٠١، ٦٦٩.....	
﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (١٦١)	٥١١.....	
﴿دِينًا قِيمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (١٦١)	٣٩٣.....	
﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (١٦٣)	٦٣٧.....	
﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَّرْجِعُكُمْ﴾ (١٦٤)	٧٣٦.....	

(سورة الأعراف)

- ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (٣) ..... ٦٩٩
- ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا﴾ (٤) ..... ٣٣٧
- ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ (٤) ..... ٣٣٧
- ﴿صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (١٦) ..... ٥١٢
- ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ ..... ٧٠٠
- ﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِمْ لَا تَعْمَلُوا لَهُمْ﴾ (٣٩) ..... ٤٧٥
- ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ (٤٤) ..... ٤٥٩
- ﴿بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ (٤٩) ..... ٤٨٧، ٤٨٦
- ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ (٥٠) ..... ٤٥٩
- ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ (٥٧) ..... ٤٤١
- ﴿بُشْرًا﴾ (٥٧) ..... ٤٤٦
- ﴿بَصْطَةً﴾ (٦٩) ..... ٦١٠
- ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنَ ءَامَنَ﴾ (٧٥) ..... ٢٤٥
- ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ (١١٧) ..... ٦٧٦، ٦٦٩
- ﴿وَعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ (١٤٢) ..... ٢٠٧، ٢٠٦، ١٩٩



الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ (١٤٣)	٤٠٥	
﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ﴾ (١٤٣)	٤٧٩	
﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٤٣)	٦٣٧	
﴿يَا مُرْهُم﴾ (١٥٧)	٢١٢، ٢١١	
﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرَ لَكُمْ﴾ (١٦١)	٢٢٥	
﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ (١٦١)	٢٣٢، ٢٣١	
﴿سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٦١)	٢٣٠	
﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (١٦٦)	٣٥٨	
﴿مَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ (١٨٦)	٧١٩	
﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (١٨٨)	٦٣٨	
﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ (١٩٩)	٧١١، ٦٨٧، ٦٧٩	

(سورة الأنفال)

﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ﴾ (٧)	٢٠٧	
﴿يَغْشِيكُمْ﴾ (١١)	٣٥١	

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ ﴾ (١٧) (٤٣) (٦٣) .....		٣٣٣، ٣٣٠
﴿ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ (٢٠) .....		٧٠١، ٦٨١، ٦٦٩
﴿ وَلَا تَنْزِعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ (٤٦) .....		٧٠١، ٦٨٤
﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٥٠) .....		٤٥٨، ٤٥٢
﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ (٦١) .....		٤٤٦

(سورة التوبة)

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٦) .....		٦٦٤
﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا ﴾ (١٠) .....		٣٢٣، ٣٢١
﴿ عَزِيزٌ أَبْنُ اللَّهِ ﴾ (٣٠) .....		٤٧٣، ٤٧١
﴿ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا أَحَدَى الْحُسَيْنَيْنِ ﴾ (٥٢) .....		٧٠١، ٦٨٥
﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (٦٢) .....		٥٧٣، ٢٥٣، ١٧٩
﴿ وَيَمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (٧٧) .....		١٤٦، ١٥٩
﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ﴾ (٨٣) .....		٥٥٤
﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ ﴾ (١١٤) .....		٣٩٣

الآية رقمها رقم الصفحة

﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ (١١٤) ..... ٣٩٣

(سورة يونس)

﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (٣) ..... ٦٩٩

﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (٤) ..... ٥٥٣

﴿الْفُلْكَ﴾ (٢٢) ..... ٤٤٨

﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ (٢٢) ..... ٤٤٨

﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (٩٨) ..... ٤١٥

﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا﴾ (١٠١) ..... ٤٧٨

(سورة هود)

﴿كِتَبٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ (١) ..... ٦٦١، ٢٥٣

﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ (٣) ..... ٧٠١، ٦٨٠

﴿وَعِضْ﴾ (٤٤) ..... ١٦٦

﴿مَجْرِبَهَا﴾ (٤١) ..... ٢٥٩

﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ (٤٢) ..... ١٨٠

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾ (٥٧) .....		٧٠١ ، ٦٨٠ .....
﴿سَيَأْتِيهِمْ﴾ (٧٧) .....		١٧٦ .....
﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ﴾ (١٠٥) .....		٧٠٠ ، ٦٨٠ .....
﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤَفِّينَهُمْ﴾ (١١٢) .....		٣٣٢ .....
﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ (١٢١) .....		٢٧٣ .....
(سورة يوسف)		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ (٢) .....		٣٠٨ .....
﴿فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُ﴾ (١٩) .....		٢٦٨ .....
﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ (٣٠) .....		٢٣١ .....
﴿قَالَتْ أَخْرِجْ﴾ (٣١) .....		٤٧٧ ، ٤٦٧ .....
﴿إِنِّي أُرْسِلُ بِأَعْيُنِي أَخْبِرُ خَمْرًا﴾ (٣٦) .....		٥٠٩ .....
﴿إِنَّ الْحُكْمُ﴾ (٤٠) (٦٧) .....		٤٧٢ ، ٤٦٩ .....
﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ (٤٥) .....		٦٣٧ .....

الآية	رقمها	رقم الصفحة
-------	-------	------------

﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ (٥٣) ..... ٢٤٣

﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا﴾ (٦٩) ..... ٦٣٨

﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ (٨٠) ..... ٥٦١

﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ﴾ (٨٢) ..... ٥٦٠

﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ (٩٠) ..... ١٨٩، ١٨١

﴿لَا تَشْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ (٩٢) ..... ٥٣٦

#### (سورة الرعد)

﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ (٢) ..... ٣٤٩

﴿وَنُفِضَ لُبُغْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾ (٤) ..... ٦٦٣

﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ (٣١) ..... ٤٥٥

﴿أَكْلُهَا دَابِمٌ وظِلُّهَا﴾ (٣٥) ..... ٦٦٢

#### (سورة إبراهيم)

﴿كَرَّمَادٍ أَشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ (١٨) ..... ٤٤٣

﴿وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ﴾ (٢٢) ..... ٢٠٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿ خَبِيثَةً أَجْتَنَّتْ ﴾ ( ٢٦ )	٤٨٦.....	
﴿ قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ( ٣١ )	.....	
	٣٦٧ ، ٣٦١ ، ٣٥٦.....	
﴿ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ ( ٣١ )	٦٣٣.....	
﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ ( ٣٤ )	٧٧١ ، ٢٧١.....	
﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾ ( ٣٥ )	٣٩٤.....	
﴿ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ﴾ ( ٣٧ )	٢٢٢.....	
﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ ﴾ ( ٤٢ )	٧٢٢.....	

(سورة الحجر)

﴿ رَبُّمَا يَودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ( ٢ )	٤٥٩.....
﴿ مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ ( ٨ )	٣٠٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٠.....
﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ ( ٢١ )	٣١٥ ، ٣٠٨ ، ٣٠٦.....
﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ ﴾ ( ٢٢ )	٤٤١.....
﴿ لَوَاقِحَ ﴾ ( ٢٢ )	٤٤٧ ، ٤٤٦.....

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ (٢٦) (٢٨)		٦٥٠.....
﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾ (٤٢)		٣٥٧.....
﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ (٤٤)		٦٦١، ٢٥٤.....
﴿وَعُيُونٍ أَدْخَلُوهَا﴾ (٤٥) (٤٦)		٤٨٦.....

(سورة النحل)

﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ (١)		٤٥٩.....
﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ (١٨)		٧٧١، ٢٧١.....
﴿قَالُوا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (٢٤)		٥٦٤.....
﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (٣٠)		٥٦٤.....
﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٤٠)		٣٧٢.....
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ (٤٤)		٣٠٨.....
﴿يُؤَاخِذُ﴾ (٦١)		٢٥٨، ٢٥٧.....
﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ الْيَوْمَ﴾ (٦٣)		١٨٠.....
﴿تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ (٨١)		٧١٤.....

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ﴾ (٨٥)	٤٥٧	
﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا﴾ (١٢٠)	٣٩٥	
﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١٢٣)	٣٩٥	
(سورة الإسراء)		
﴿مَحْظُورًا أَنْظِرْ﴾ (٢٠) (٢١)	٤٨٠ ، ٤٧٧	
﴿وَلَيْسَ شَيْئًا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ (٦٨)	٣٤٣	
﴿وَإِنْ كَادُوا﴾ (٧٣) (٧٦)	٣٣٢	
﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٨٢)	.....	
.....	٥١٤ ، ٣١١	
﴿قُلِ الرُّوحُ﴾ (٨٥)	٤٧٢ ، ٤٦٩	
﴿حَتَّىٰ تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ (٩٣)	٣١٢ ، ٣١١	
﴿قُلِ ادْعُوا﴾ (١١٠)	٤٧٧	
﴿أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ (١١٠)	٤٧٨	
﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ (١١٠)	٥٩٢	



(سورة الكهف)

- ﴿مَنْ لَّدُنْهُ﴾ (٢) ..... ١٦٩
- ﴿وَكَلْبُهُمْ بِسِطْرٍ ذِرَاعِيهِ﴾ (١٨) ..... ٥٥١
- ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ (٣٤) ..... ٦٣٨
- ﴿لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ (٣٨) ..... ٦٤٠، ٤٠٨
- ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (٣٩) ..... ٦٣٨
- ﴿تَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾ (٤٥) ..... ٤٤٠
- ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ (٧٤) ..... ٤٥١
- ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ (٨٢) ..... ١٩٣
- ﴿فَمَا اسْطِيعُوا﴾ (٩٧) ..... ٦٨٧، ٦٧٩
- ﴿وَهُمْ يَحْسِبُونَ﴾ (١٠٤) ..... ٧٢٢
- ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾ (١١٠) ..... ٦٣٧

(سورة مريم)

- ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (٤) ..... ٣٠١
- ﴿بِغُلْمٍ أَسْمُهُ يُحْيِي﴾ (٧) ..... ٤٧٣، ٤٧١
- ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ﴾ (١٦) ..... ٤٥٨

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرًا﴾ (٢٠)	٦٠٣.....	
﴿وَقَرِّ عَيْنًا﴾ (٢٦)	٤١٢.....	
﴿الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ (٢٩)	٦٨٧.....	
﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ (٣٥) (٣٦)	٣٧٠.....	
﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٤١)	٣٩٥.....	
﴿أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ (٤٣)	٥١١.....	
﴿أَرَاغِبْ أَنْتَ عَنْ آلِهَا يٰأَبْرَاهِيمُ﴾ (٤٦)	٣٥٩.....	
﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٥٨)	٣٩٥.....	
﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ (٦١)	٥٩٥.....	
﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ (٧٥)	٣٦٢، ٣٥٥، ٢٧٥.....	

(سورة طه)

﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ﴾ (٦٩)	٧٠١، ٦٧٦.....	
﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ﴾ (٨٠)	٢٠٨، ١٩٩، ٢٠٠.....	

(سورة الأنبياء)

- ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٣٦) ..... ٢٥١
- ﴿كَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٨٨) ..... ٢٩١
- ﴿أَنَا رَبُّكُمْ﴾ (٩٢) ..... ٦٣٧
- ﴿كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ (٩٣) ..... ٥٥٣
- ﴿فَقُلْ أَذْنُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ (١٠٩) ..... ٧٢٧

(سورة الحج)

- ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَاهُمْ بِسُكَرَىٰ﴾ (٢) ..... ٢٩٥
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (٣٨) ..... ٦٢٦
- ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ﴾ (٤٠) ..... ٦٢٤
- ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ﴾ (٦٤) ..... ١٨٠
- ﴿ضَرْبَ مَثَلٍ﴾ (٧٣) ..... ١٧١

(سورة المؤمنون)

- ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (١) ..... ٦٦٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ (٤٠)		٢١٠
﴿وَأَوْيَتْهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ﴾ (٥٠)		٦٦٦
﴿وَأَنْتُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجِعُونَ﴾ (١١٥)		٧٣٦

### سورة النور

﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً﴾ (٤)		٥٠٧
﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ (١٥)		٦٧٨، ٦٦٩
﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا﴾ (٢٨)		٥٥٤
﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ﴾ (٣٦)		٥٢١
﴿يُؤَلَّفُ﴾ (٤١)		٢٥٧
﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا﴾ (٥١)		٤٩١
﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾ (٥٤)		٦٨٢، ٦٨١
﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ﴾ (٥٥)		٢٠٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ (٦١)	٥٢١	
﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا﴾ (٦١)	٥٢١	
(سورة الفرقان)		
﴿قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (٥)	٥٦٤	
﴿وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ (١٤)	٧٧٠	
﴿حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ (٢٢)	٢٠٤	
﴿لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ (٣٢)	٣٠٩	
﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُوكَ إِلَّا هُزُوءًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (٤١)	٥٩٦ ، ٢٥١	
﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ﴾ (٤٤)	٧٢٢	
﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا﴾ (٤٨)	٤٤٣	
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (٦٨) (٦٩)	٧٦٥	
﴿فِيهِ مُهَانًا﴾ (٦٩)	٢٥٩	

(سورة الشعراء)

- ﴿ نُنَزِّلُ ﴾ ( ٤ ) ..... ٣٣٠ ، ٣٠٥
- ﴿ فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ ( ٢٠ ) ..... ٧٤٥
- ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾ ( ٤٥ ) ..... ٧٠١ ، ٦٧٦ ، ٦٦٩
- ﴿ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ ( ١١٥ ) ..... ٦٣٨
- ﴿ عَادَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ( ١٢٣ ) ..... ٤٦٩
- ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ ﴾ ( ١٨٦ ) ..... ٣٣٢
- ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿ ٣٣ ﴾
- ( ٢٢١ ) ( ٢٢٢ ) ..... ٦٧٧ ، ٦٦٩

(سورة النمل)

- ﴿ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ ﴾ ( ٣٩ ) ..... ٦٣٨
- ﴿ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ ﴾ ( ٤٠ ) ..... ٦٣٨
- ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ( ٥٦ ) ..... ٤٩٠
- ﴿ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيْحَ بُشْرًا ﴾ ( ٦٣ ) ..... ٤٤١

(سورة القصص)

- ﴿أَيَّمَا آلِ الْجُلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ (٢٨) ..... ٢١٠
- ﴿جَذْوَةٌ﴾ (٢٩) ..... ٦٦٧
- ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا﴾ (٦١) ..... ١٨٥، ١٩٩

(سورة العنكبوت)

- ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ﴾ (٨) ..... ٥٠٠، ٤٩٩، ٤١٦
- ﴿وَأَبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ﴾ (١٦) ..... ٣٩٥
- ﴿وَالِيهِ تَقْلُبُونَ﴾ (٢١) ..... ٥٥٣
- ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى﴾ (٣١) ..... ٣٩٥
- ﴿سَيِّئَ بِهِمْ﴾ (٣٣) ..... ١٧٦
- ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ (٦٤) ..... ١٨٠

(سورة الروم)

- ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ (٢) ..... ٤٧٣، ٤٧٢
- ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْءَى أَن كَذَّبُوا﴾ (١٠) ..... ٤٩١
- ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ (٢٤) ..... ٢٧٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبًّا لِّيرَبُّوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ﴾ (٣٩)	٥٩١	٥٩١
﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ ﴾ (٣٩)	٥٩١	٥٩١
﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ ﴾ (٤٦)	٤٤١	٤٤١
﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ ﴾ (٤٨)	٤٤١	٤٤١
﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا ﴾ (٥١)	٤٤٧	٤٤٧

(سورة لقمان)

﴿ لَهُوَ الْحَدِيثُ ﴾ (٦)	١٨٨ ، ١٨٢
﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِلَّهِ ﴾ (١٢)	٤٧٨
﴿ نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا ﴾ (٢٤)	٤١٥
﴿ يُنَزِّلُ الْغَيْثَ ﴾ (٣٤)	٣١٤

(سورة الأحزاب)

﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ (١)	٦٥٥ ، ٤٥٣
﴿ يُضَعِفْ لَهَا الْعَذَابُ ﴾ (٣٠)	٦١٩ ، ٦١٥
﴿ وَلَا تَبْرُجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾ (٣٣)	٧٠١ ، ٦٤٨



الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ ( ٤٩ )	٦٠٠.....	
﴿ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ ﴾ ( ٥٠ )	٢٤٢.....	
﴿ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾ ( ٥٢ )	٧٠١، ٦٨٤.....	
﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ ﴾ ( ٥٣ )	٢٤٣.....	
﴿ بُيُوتَ النَّبِيِّ ﴾ ( ٥٣ )	٥٢١.....	

(سورة سبأ)

﴿ وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ( ٢ )	٣١٥، ٣٠٧.....	
﴿ أَكُلْ خَمْطٍ ﴾ ( ١٦ )	٦٦٣.....	
﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ( ٣١ )	.....	
.....	٤٥٨، ٤٥٢.....	
﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾ ( ٥١ )	٤٥٨.....	
﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ ( ٥٤ )	١٧٥.....	

(سورة فاطر)

﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ ﴾ ( ٩ )	٤٤١.....	
---	----------	--

﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا يَحِيقُ﴾ (٤٣) ..... ٤١٣، ٢١٢

(سورة يس)

﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ (٦١) ..... ٤٧٨

﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (٧٨) (٧٩) ....

٦٤٦.....

﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٨٢) ..... ٣٧٢

(سورة الصافات)

﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ (٢٥) ..... ٦٧٨، ٦٧٠

(سورة ص)

﴿أَنْ أَمْشُوا﴾ (٦) ..... ٤٧٣، ٤٧٠

﴿إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ﴾ (٦٥) ..... ٦٣٧

(سورة الزمر)

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ (٢) ..... ٣٠٩

الآية رقمها رقم الصفحة

- ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ﴾ (٧) ..... ٧٣٦
- ﴿وَجَاءَ بِالنَّبِيِّينَ﴾ (٦٩) ..... ١٦٦
- ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾ (٧١) (٧٣) ..... ١٧٦

(سورة غافر)

- ﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفْرِ﴾ (٤٢) ..... ٦٣٨
- ﴿فَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٤٣﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ
- يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ﴾ (٦٨) (٦٩) ..... ٣٧٠

(سورة فصلت)

- ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾ (٦) ..... ٦٣٧
- ﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ (٢٩) ..... ٤٠٥
- ﴿ءَاَعْجَمِي﴾ (٤٤) ..... ٢٥٩

(سورة الشورى)

- ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ (١٣) ....
- ..... ٥٠٠، ٣٩٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿يُنْزِلُ الْعَيْثَ﴾ (٢٨)		٣١٤.....
﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ <sup>ع</sup> ﴾ (٣٣)		٤٤٣.....
﴿وَالَّذِينَ يَحْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ﴾ (٣٧)		٥٥٧.....
﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٥٢)		٥١١.....
﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ﴾ (٥٣)		٥١٢.....
﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ (٥٣)		٥٥٣.....

(سورة الزخرف)

﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا <sup>ع</sup> ﴾ (١٥)		٦٦١، ٢٥٤.....
﴿أَوْ نُرينَاكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ﴾ (٤٢)		٢٠١، ١٩٩.....
﴿يَمْلِكُ لِنَقُصِّ عَلَيْكَ رَبُّكَ﴾ (٧٧)		٤٠٩.....
﴿فَأَنَّا أَوَّلَ الْعَبِيدِينَ﴾ (٨١)		٦٣٧.....
﴿وَقِيلَ يَرْبِّ﴾ (٨٨)		١٧٩.....

(سورة الجاثية)

- ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ (٥) ..... ٤٤٤، ٤٤٠
- ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾ (١٤) ..... ٣٥٦، ٢٧٣
- ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ (١٦) ..... ٢٣٤
- ﴿مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٢٥) ..... ٤٩٠

(سورة الأحقاف)

- ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (٩) ..... ٦٣٨
- ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ (١٥) ..... ٥٥٤

سورة الحجرات

- ﴿فَتَيَّنُوا﴾ (٦) ..... ٣٥١
- ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ (١١) ..... ٧٠١، ٦٩٣
- ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ (١٢) ..... ٧٠١، ٦٩٣
- ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (١٣) ..... ٧٠١، ٦٩٣
- ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ (١٤) ..... ٢٣١

(سورة محمد)

﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ (٢٢) ..... ٦٢٢

(سورة الذاريات)

﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ (٢٤) ..... ٣٩٦

﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ (٤١) ..... ٤٤٧

(سورة الطور)

﴿لَا لَعُوفِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ (٢٣) ..... ٦٣٣

﴿تَأْمُرُهُمْ﴾ (٣٢) ..... ٢١٢، ٢١١

سورة النجم

﴿وَالَّذِينَ يَحْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ﴾ (٣٢) ..... ٥٥٧

﴿وَأَعْطَى قَلِيلًا﴾ (٣٤) ..... ٥٩٤

﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ (٣٧) ..... ٣٩٦

﴿عَادًا آلَؤُلَى﴾ (٥٠) ..... ١٤٩

(سورة القمر)

﴿وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً كَلِمَةً بِالْبَصَرِ﴾ (٥٠) ..... ٣٧٤

(سورة الرحمن)

﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝  
الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ جُسْبَانِ ۝﴾ (١ - ٥) ..... ٣٤٩

(الواقعة)

﴿إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ (٢٦) ..... ١٧٩  
﴿لَجَعَلْنَاهُ حُطُمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ۝﴾ (٦٥) ..... ٦٩٧، ٦٩٦  
﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٩) ..... ٥٨٧

(سورة الحديد)

﴿وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ (٤) ..... ٣١٥، ٣٠٧  
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ ۖ﴾ (١١) ..... ٦١٤  
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا﴾ (٢٦) ..... ٣٩٦

سورة المجادلة

﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ آسَاءُ﴾ (٣) (٤) ..... ٦٠٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
-------	-------	------------

﴿وَإِذَا قِيلَ أَنشُرُوا فَأَنشُرُوا﴾ ( ١١ ) ..... ٦٤٥

(سورة الحشر)

﴿وَلَوْلَا أَن كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ﴾ ( ٣ ) ..... ٥٩٠

(سورة الممتحنة)

﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخَفَيْتُمْ﴾ ( ١ ) ..... ٦٣٨

﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ ( ٤ ) ..... ٣٩٦

﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ ( ٤ ) ..... ٣٩٦

﴿وظَاهَرُوا عَلَيَّ إِخْرَاجَكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾ ( ٩ ) ..... ٧٠١ ، ٦٨١

(سورة المنافقون)

﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ ( ١ ) ..... ١٦١

(سورة التغابن)

﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ ( ٩ ) ..... ٢١٦



(سورة الطلاق)

- ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (١) ..... ٤٥٣
- ﴿يُؤْتِيَهُنَّ﴾ (١) ..... ٥٢١
- ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَوَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ (٦) ..... ٥٩٥

(سورة التحريم)

- ﴿تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ (٤) ..... ٢٨٨
- ﴿وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤) ..... ٣١٧
- ﴿وَصَدَّقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ﴾ (١٢) ..... ٧٦٩

(سورة الملك)

- ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ (٨) ..... ٧٠١، ٦٩٠
- ﴿سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٢٧) ..... ١٧٦، ١٦٩

(سورة القلم)

- ﴿أَنْ أَعْدُوا عَلَى حَرِّكُمْ﴾ (٢٢) ..... ٤٧٨
- ﴿إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ (٣٨) ..... ٧٠١، ٦٩٠

(سورة الحاقة)

﴿ مَالِيَةً ﴾ ( ٢٨ ) ..... ٦٥٢

﴿ سُلْطَانِيَةً ﴾ ( ٢٩ ) ..... ٦٥٢

(سورة المعارج)

﴿ سَأَلَ سَائِلٌ ﴾ ( ١ ) ..... ٢٤٧

(سورة نوح)

﴿ أَنْ أَعْبُدُوا ﴾ ( ٣ ) ..... ٤٧٧، ٤٧٩

﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ( ١٤ ) ..... ٥٠٨

﴿ مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ ﴾ ( ٢٥ ) ..... ٢١٠

(سورة المزمل)

﴿ أَوْ أَنْقُصْ ﴾ ( ٣ ) ..... ٤٧٧

﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ ( ٦ ) ..... ١٧٩

(سورة القيامة)

﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ ﴾ ( ٣ ) ( ٣٦ ) ..... ٧٢٢

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ﴾ ﴿١٧﴾	١٧	٥١١، ٥١٥
﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ﴾ ﴿١٨﴾	١٨	٥١١، ٥١٥

(سورة الإنسان)

﴿وَذَلَّلْتُ قُطُوفَهَا تَذْلِيلًا﴾ ﴿١٤﴾	١٤	٥٠٤
﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ﴿٣١﴾	٣١	٤٣١

(سورة النبأ)

﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا﴾ ﴿١٤﴾	١٤	٣١٤
﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾ ﴿٣١﴾ ﴿حَدَّاقٍ﴾ ﴿٣٢﴾	٣١، ٣٢	٥٠١

(سورة عبس)

﴿تَلَهَّى﴾ ﴿١٠﴾	١٠	٦٩٨، ٦٩٧، ٦٨٩، ٦٦٩
﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ ﴿٢٢﴾	٢٢	٦٤٦
﴿الصَّاحَّةُ﴾ ﴿٣٣﴾	٣٣	٦٧٠

(سورة الانشقاق)

﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ﴾ (٢٢) ..... ١٦٠، ١٦٤

(سورة الأعلى)

﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ (٩) ..... ٦٦٨

﴿صُحُفٍ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ (١٩) ..... ٣٨٧

(سورة الفجر)

﴿وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ يَجْهَنَّمُ﴾ (٢٣) ..... ١٦٦

(سورة البلد)

﴿أَوْ اطْعِمْنِي يَوْمَ ذِي مَسْعَةِ يَتِيمًا﴾ (١٥) ..... ١٤٨

(سورة الليل)

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (١) (٢) ..... ٤٥٩

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ (٥) ..... ٥٩٤

﴿نَارًا تَلَطَّى﴾ (١٤) ..... ٦٦٩، ٦٧٨

(سورة التين)

﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ ( ٥ ) ..... ٥٦٢

(سورة الضحى)

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ ( ٥ ) ..... ٥٩٤

(سورة القدر)

﴿تَنْزِيلُ الْمَلَكَةِ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ ( ٤ ) ..... ٦٧٨، ٧٠١

(سورة القارعة)

﴿مَا هِيَ﴾ ( ١٠ ) ..... ٦٥٢

(سورة العصر)

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (٢) (٣) ..... ٧٧٠

(سورة الإخلاص)

﴿كُفُّوا﴾ ( ٤ ) ..... ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٦٠، ٢٦٢، ٥٦٥

(سورة الناس)

﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾ ( ٥ ) ..... ٦٨٨

## ٢- فهرس الأحاديث والآثار.

الصفحة

الحديث

(المهمزة)

- ٤٩٥..... - أسوأ السرقة الذي يسرق صلاته.
- ٤٤٨..... - اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً.
- ٣٤٢..... - أن جماعة كانوا يحفظون قرءاناً فأصبحوا وقد أنسوه.
- أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا نبي الله - فهمز - فقال: لست نبي الله - فهمز - ولكن نبي الله - فلم يهزم..... ٢٣٨.....
- أن رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما أتيا المقام، ويد عمر بيد رسول الله ﷺ، فقال عمر رضي الله عنه لرسول الله ﷺ: هذا مقام أبينا إبراهيم، فقال رسول الله ﷺ: نعم..... ٤٠٢.....
- أن النبي ﷺ أتى مقام إبراهيم، فسبقه إليه عمر، فقال: يا رسول الله، هذا مقام أبيك إبراهيم..... ٤٠٢.....
- أن النبي ﷺ: قرأ في البقرة والأنفال والقتال بفتح السين..... ٥٤٣.....
- أنه كان يقرأ: ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا وَكِتَابُهَا﴾، ويقول: «الكتاب» أكثر من «الكتب»... / ابن عباس رضي الله عنهما..... ٧٦٩.....
- إنما عليك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيض عليك الماء فتطهرين... ٥٧١.....
- إنما هي زاي فزوها... / أبي بن كعب..... ٦٤٥.....
- أهو خير أم إبراهيم إذ قيل له... / ابن عباس رضي الله عنهما..... ٦٥٥.....

— أَيُّ أَبَوَيْ أَحَدٍ مَوْتاً لَأَسْتَغْفِرَ لَهُ ..... ٣٧٨

( الحاء )

— حَمَىَ اللَّهُ مَحَارِمَهُ ..... ٧٧٣

( الحاء )

— خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ ..... ٥١٤

( الشين )

— شِفَاءُ أُمَّتِي ثَلَاثٌ — وَذَكَرَ مِنْهَا — أَوْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ..... ٥١٣

( العين )

— عَشْرُ رَضَعَاتٍ مُحَرَّمَاتٌ — كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُتْلَى... / عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا... ..

..... ٣٤١

( الفاء )

— فَادَيْتُ نَفْسِي، وَفَادَيْتُ عَقِيلًا... / ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ..... ٢٩٩

( القاف )

— الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ... / زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدَرِ، وَعَامِرُ الشَّعْبِيِّ.....

..... ٥٠٦، ٣٩٩

( الكاف )

- كان فيما يُتلى: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم../ عمر بن الخطاب رضي الله عنه..... ٣٤١
- كنت وافد بني نهد إلى رسول الله ﷺ، فبينما نحن عنده إذ رَوَّح الراعي غنمه، فقال له رسول الله ﷺ: «ما أولدت»؟. قال: «بَهْمَة...» / لقيط بن صبرة رضي الله عنه..... ٧٢٤

( اللام )

- لا تَصْرُوا الإبل ولا الغنم..... ٦٥٨
- لا مانع لما أعطيت ولا مُعْطِيٍ لِمَا مَنَعَتْ..... ٥٣٦
- لعن النبي ﷺ الخمر، ولعن معها عشرة، بائعها، ومُبْتَاعها..... ٥٥٩
- لَيْتَ شِعْرِي ما فَعَلَ أَبَوَاي..... ٣٧٨

( الميم )

- ما يخرج هذا من إلّ../ أبو بكر الصديق رضي الله عنه..... ٣٢١
- مَثَلُ الْمُنَافِقِ مَثَلُ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ..... ١٦٠
- مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ..... ٥٣١
- مَنَعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا..... ٧٧١
- مَنْ لَا شِفَاءَ الْقُرْآنَ لَا شِفَاءَ اللَّهِ..... ٥١٣
- مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ..... ٦١٧



( النون )

- نَعْمًا بِالمال الصّالِح مع الرجل الصّالِح.....٧١٢

( الهاء )

- هكذا أنزل... ( حديث المخاصمة بين عمر وهشام بن حكيم ) .....٢٤٩

( الواو )

- وافقني ربي في ثلاث... / عمر بن الخطاب .....٤٠٣

### ٣- الأعلام المترجم لهم.

الصفحة

العلم

( أ )

- إبراهيم بن السّري بن سهل = أبو إسحاق الزجاج..... ٢٠٧
- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود = النخعي..... ٢٩٥
- ابن أبزى = عبد الرحمن الخزاعي مولاهم، الكوفي رحمه الله..... ٥٤٣
- أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، أبو بكر..... ٣٨٨
- أحمد بن عبد العزيز بن موسى = أبو الفتح، ابن بدهن..... ٦٩٧
- أحمد بن عمار بن أبي العباس = المهدي..... ١٩٢
- أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي = أبو جعفر النحاس..... ٥٧٩
- أحمد بن موسى بن العباس البغدادي = أبو بكر ابن مجاهد..... ٢١٦
- أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي = ثعلب..... ٢٩٨
- ابن الأخرم الربيعي = أبو الحسن محمد بن النضر..... ٣٨٦
- الأخفش = أبو الحسن سعيد بن مسعدة..... ١٧٠
- الأذفوي أبو بكر = محمد بن علي بن أحمد بن محمد المصري..... ٦٢٢
- إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي، أبو محمد..... ٥٦٦
- ابن أبي إسحاق الحضرمي = عبد الله بن أبي إسحاق..... ٢٩٤
- إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم، أبو إسحاق..... ٦١٣
- إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري = أبو طاهر..... ١٧٤

العلم	الصفحة
إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين المخزومي، أبو إسحاق	٥١٧.....
أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو بن ظالم بن عمر	٦٥٩.....
الأصمعي = عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي	٢١٧.....
ابن الأعرابي = محمد بن زياد	٣٤٢.....
الأعشى = ميمون بن قيس بن جندل الوائلي، الشاعر	٦٤٠.....
الأعشى = يعقوب بن محمد بن خليفة التميمي، أبو يوسف	٦١٣.....
الأعمش = سليمان بن مهران الأسدي	٢٩٤.....
امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي	١٨١.....
الأهوازي = أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم	٢١٥.....
أيوب بن تميم بن سليمان التميمي الدمشقي	٣٥٣.....

## ( ب )

الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر	٤٠٢.....
أبو البقاء العكبري = عبد الله بن الحسين بن عبد الله	١٦٢.....
أبو بكر الدمشقي = محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال	٣٨٦.....
أبو بكر ابن مجاهد = أحمد بن موسى بن العباس البغدادي	٢١٦.....
أبو بكر الأذفوي = محمد بن علي بن أحمد بن محمد	٦٢٢.....
أبو بكر ابن مهران = أحمد بن الحسين الأصبهاني	٣٨٨.....
أبو بكر النقاش = محمد بن الحسن بن محمد	٢٩٨.....

بكر بن محمد بن بقية = أبو عثمان المازني ..... ٢١٧

أبو بكرة رضي الله عنه = نفيح بن الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفي ..... ٣٨٤

### ( ت )

تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد = الخنساء ..... ٤٩٧

### ( ث )

ابن ثابت = علي بن عبد الله الأنصاري ..... ٢٩٤

ثعلب = أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي ..... ٢٩٨

### ( ج )

الجرجاني أبو بكر = عبد القاهر بن عبد الرحمن ..... ٥٤٢

جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلبي ..... ٣٢٠

أبو جعفر الباقر = محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ..... ٤٠٢

أبو جعفر = محمد بن جرير الطبري ..... ٣٥٩

جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الصادق ..... ٤٠٢

أبو جعفر = يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، الإمام ..... ٤٦٩

جميل بن عبد الله بن معمر العذري، أبو عمرو ..... ٧٣٢

ابن جني = أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ..... ٧٦٥

( ح )

- أبو حاتم = سهل بن محمد بن عثمان السجستاني..... ١٧٤
- حاتم بن عبد الله الطائي، أبو عديّ ..... ٦٤١
- الحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد الإشكري ..... ٧٢٧
- أبو الحارث = عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ..... ٣٨٤
- الحاكم = محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري..... ٢٣٨
- الحذاء = أبو المنازل خالد بن مهران البصري..... ٧٦٩
- حسان بن ثابت رضي الله عنه ..... ٣٢٠
- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار = الفارسي، أبو علي..... ١٩٠
- الحسن بن الحباب بن مخلد البغدادي الدقاق، أبو علي..... ٥٦٦
- الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري..... ٢٩٤
- أبو الحسن الأخفش = سعيد بن مسعدة ..... ١٧٠
- أبو الحسن بن شنبوذ = محمد أحمد بن أيوب البغدادي..... ٣٩٠
- أبو الحسن بن غلبون = طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله الحلبي ..... ٦١١
- الحسن بن علي بن إبراهيم = أبو علي الأهوازي..... ٢١٥
- أبو الحسن = علي بن محمد بن حبيب الماوردي..... ٣٢٧
- أبو الحسن السخاوي = علي بن محمد بن عبد الصمد، الهمداني..... ١٤٧
- أبو الحسن = محمد بن الفيض بن محمد بن الفياض الدمشقي..... ٣٨٩
- أبو الحسن = محمد بن النضر الدمشقي ..... ٣٨٦
- الحسين بن محمد بن المفضل = الراغب الأصفهاني..... ٥٨٢

- أبو حنيفة = النعمان بن ثابت التميمي ..... ٥٦٨  
 أبو حيان = محمد بن يوسف بن علي الأندلسي ..... ٤٥٠

( خ )

- خالد بن مهران البصري، الحذاء، أبو المنازل ..... ٧٦٩  
 الخزاعي = إسحاق بن أحمد بن إسحاق، أبو محمد ..... ٥٦٦  
 أبو الخطاب = عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي ..... ٣٥٦  
 خلف بن حيّان الأحمر البصري، أبو محرز ..... ٧٤٤  
 أبو خلود = عتبة بن حماد الحكمي الدمشقي ..... ٣٨٨  
 الخليل بن أحمد بن عمرو = الفراهيدي ..... ٢٧٩  
 الخنساء = تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد ..... ٤٩٧  
 خويلد بن خالد بن محرث الهذلي، أبو ذؤيب ..... ٦٢٦

( د )

- ابن داود أبو الحسن = علي بن داود الداراني القطان ..... ٦١٢  
 ابن درستويه = عبد الله بن جعفر المرزبان الفارسي النحوي ..... ٤٨٩

( ذ )

- أبو ذؤيب = خويلد بن خالد بن محرث الهذلي ..... ٦٢٦

( ر )

- رؤبة بن عبد الله بن رؤبة العجاج التميمي السعدي..... ٥٣٨  
 الراغب الأصفهاني = الحسين بن محمد بن المفضل ..... ٥٨٢  
 أبو ربيعة = محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين الربيعي ..... ٥٦٦  
 الرعيبي = محمد بن شريح بن أحمد الإشبيلي..... ٤٧٣

( ز )

- الزجاج: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل ..... ٢٠٧  
 الزجاجي = أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ..... ٥٨٩  
 أبو زرعة الدمشقي = عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله ..... ٣٨٧  
 الزمخشري = محمود بن عمر بن محمد..... ١٥٣  
 زهير بن ربيعة بن قرط بن أبي سلمى المزني ..... ٣٣٥  
 زياد بن معاوية بن ضباب = النابغة الذبياني..... ٣٠٠  
 أبو زيد = سعيد بن أوس بن ثابت..... ٢٣٩  
 الزيني = محمد بن موسى بن محمد بن سليمان ..... ٦٩٧

( س )

- سحيم عبد بني الحسحاس ..... ٦٥٦  
 السخاوي = أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، الهمداني..... ١٤٧

- سعيد بن أوس بن ثابت = أبو زيد ..... ٢٣٩
- سعيد بن مسعدة = أبو الحسن الأخفش ..... ١٧٠
- ابن السفر أبو القاسم = علي بن الحسين بن أحمد الدمشقي ..... ٦١٢
- ابن السكيت = يعقوب بن إسحاق الكوفي النحوي ..... ٥٤٣
- السلولي = عبد الله بن همام بن نبيشة ..... ٧٦١
- سليمان بن داود بن داود بن علي الهاشمي، أبو أيوب ..... ٦١٣
- سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي = ابن الطراوة ..... ٢٧٨
- سليمان بن مهران الأسدي = الأعمش ..... ٢٩٤
- أبو سليمان = يحيى بن يعمر العدواني ..... ٣٢١
- أبو السَّمَّال العدوي = قعنب بن هلال بن أبي قعنب البصري ..... ٤٦٤
- أبو سهل = صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب البغدادي ..... ٦١٢
- سهل بن محمد بن عثمان السجستاني = أبو حاتم ..... ١٧٤
- سيبويه = أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ..... ١٧٣

( ش )

- الشافعي = محمد بن إدريس، أبو عبد الله ..... ٣٩١
- أبو شامة = عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي ..... ١٠٩
- ابن شريح = محمد بن شريح بن أحمد ..... ٤٧٣
- ابن شنبوذ أبو الحسن = محمد أحمد بن أيوب البغدادي ..... ٣٩٠



شبية بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني ..... ٧٢٨

( ص )

صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب البغدادي، أبو سهل ..... ٦١٢

( ض )

ضمرة بن ربيعة القرشي مولا هم الدمشقي، أبو عبد الله ..... ٣٨٧

( ط )

أبو طاهر = إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري ..... ١٧٤

طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله = ابن غلبون الحلبي، أبو الحسن ..... ٦١١

الطبري = أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ..... ٣٥٩

ابن الطراوة = سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي ..... ٢٧٨

طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي ..... ٢٧٥

طلحة بن مصرّف بن عمر اليامي الهمداني ..... ٢٩٤

( ظ )

ظالم بن عمرو بن ظالم بن عمر، أبو الأسود الدؤلي ..... ٦٥٩

( ع )

- أبو العباس = أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ٢٩٨.....
- أبو العباس محمد بن يزيد = المبرد ٢١٨.....
- أبو العباس المهدي = أحمد بن عمار بن أبي العباس ١٩٢.....
- العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي ٢٣٦.....
- العباس بن الوليد بن مزيد العذري، أبو الفضل ٣٨٥.....
- عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن = ابن عطية ١٦١.....
- عبد الحميد بن بكار الكلاعي الدمشقي ٣٨٥.....
- عبد الرحمن بن أبزي الخزاعي مولا هم، الكوفي رحمته الله ٥٤٣.....
- عبد الرحمن بن إسحاق = أبو القاسم الزجاجي ٥٨٩.....
- عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم = أبو شامة ١٠٩.....
- عبد الرحمن بن إسماعيل بن كلال الحميري = وضاح اليمن ٢٢٠.....
- عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف القرشي = ابن الفحام ٤٧٧.....
- أبو عبد الرحمن السلمي = عبد الله بن حبيب بن ربيعة ٧٢٨.....
- عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله = أبو زرعة الدمشقي ٣٨٧.....
- عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق الفارسي، أبو القاسم ٦١١.....
- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر ٧٤٢.....
- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري ٢٩٤.....
- عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي ٤٨٩.....

العلم	الصفحة
عبد الله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمن السلمي.....	٧٢٨
عبد الله بن الحسين بن عبد الله = أبو البقاء العكبري.....	١٦٢
أبو عبد الله القرطبي = محمد بن أحمد بن أبي بكر .....	٢٥٩
أبو عبد الله الفاسي = محمد بن حسن بن محمد.....	١١٢
عبد الله بن همام بن نبيشة السلولي .....	٧٦١
عبد المحسن بن عبد الكريم بن علوان المخزومي، أبو محمد .....	٧٦٩
عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف .....	٣٨٤
عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي الأصمعي.....	٢١٧
أبو عبيد = القاسم بن سلام الخراساني.....	١٧٤
أبو عبيدة = معمر بن المثنى التميمي البصري.....	٢٣٧
عتبة بن حماد الحكمي الدمشقي، أبو خلود .....	٣٨٨
أبو عثمان = بكر بن محمد بن بقية المازني.....	٢١٧
عثمان بن جني الموصلي النحوي، أبو الفتح .....	٧٦٥
عثمان بن سعيد بن عثمان = أبو عمرو الداني .....	١٦٧
عدي بن زيد بن حماد العبادي التميمي .....	٧٣٢
ابن عطية = عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن .....	١٦١
عكرمة بن عبد الله البربري، مولى ابن عباس.....	٣٢٢
علقمة بن عبده بن ناشرة بن قيس .....	٣٧٤
علي بن أحمد بن علي، أبو الحسن الواحدي، النيسابوري .....	٧٤٠

العلم	الصفحة
علي بن الحسين بن أحمد بن السفر الدمشقي، أبو القاسم	٦١٢.....
أبو علي = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي	١٩٠.....
أبو علي = الحسن بن علي بن إبراهيم بن الأهوازي	٢١٥.....
علي بن أبي حملة القرشي	٣٨٧.....
علي بن داود الداراني القطان، أبو الحسن	٦١٢.....
علي بن سليمان بن الفضل، الأخفش الصغير، أبو الحسن	٧٤٣.....
علي بن عاصم بن صهيب القرشي التيمي، أبو الحسن	٧٦٩.....
علي بن عبد الله بن ثابت الأنصاري	٢٩٤.....
علي بن محمد بن حبيب = أبو الحسن الماوردي	٣٢٧.....
علي بن محمد بن عبد الصمد، الهمداني = السخاوي	١٤٧.....
علي بن هبة الله بن علي الأمير = أبو نصر ابن ماكولا	٦٤٨.....
عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الكلبي التميمي	٤٥٠.....
عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي	٣١٨.....
عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي	٣٥٦.....
عمرو بن حبيب بن عمرو = أبو محجن الثقفي	٥٨١.....
عمرو بن عثمان بن قنبر = سيويه	١٧٣.....
أبو عمرو الداني = عثمان بن سعيد بن عثمان	١٦٧.....
عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتّاب، أبو الأسود	٧٤٢.....
عيسى بن عمر البصري الثقفي	٢٥٠.....

( غ )

ابن غلبون = طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله الحلبي، أبو الحسن ..... ٦١١

( ف )

فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، الحمصي، أبو الفتح ..... ٦١١

الفارسي أبو علي = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ..... ١٩٠

الفارسي أبو القاسم = عبد العزيز بن جعفر بن محمد ..... ٦١١

الفاسي أبو عبد الله = محمد بن حسن محمد ..... ١١٢

أبو الفتح، بن بدهن = أحمد بن عبد العزيز بن موسى ..... ٦٩٧

أبو الفتح = عثمان بن جني الموصلي النحوي ..... ٧٦٥

أبو الفتح = فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، الحمصي ..... ٦١١

ابن الفحام = عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف القرشي ..... ٤٧٧

الفراهيدي = الخليل بن أحمد بن عمرو ..... ٢٧٩

الفراء = يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان ..... ٢١٨

أبو الفرج النجاد = محمد بن عبد الله ..... ٦٩٧

الفرزدق = همام بن غالب بن صعصعة التميمي ..... ٧٤٥

أبو الفضل = العباس بن الوليد بن مزيد العذري ..... ٣٨٥

الفضل بن قدامة = أبو النجم العجلي ..... ٣٥٣

أبو الفضل = محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بُدَيْل الخزاعي ..... ٣٨٦

( ق )

- القاسم بن سلام الخراساني = أبو عبيد ..... ١٧٤
- القرطبي أبو عبد الله = محمد بن أحمد بن أبي بكر ..... ٢٥٩
- قطرب = محمد بن المستنير بن أحمد النحوي ..... ٢٧٧
- قعنّب بن هلال بن أبي قعنّب = أبو السّمّال العدوي ..... ٤٦٤
- قعنّب بن ضمرة من بني عبد الله بن غطفان، الشاعر ..... ٧٥٩

( ك )

- كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني ..... ٣٢٠

( ل )

- لقيط بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق العامري ..... ٧٢٤

( م )

- المازني = أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ..... ٢١٧
- ابن ماكولا = أبو نصر علي بن هبة الله بن علي الأمير ..... ٦٤٨
- مالك بن أنس بن مالك المدني، أبو عبد الله ..... ٣٨٨
- الماوردي = علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن ..... ٣٢٧
- المبرد = محمد بن يزيد أبو العباس ..... ٢١٨

- ابن مجاهد = أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ..... ٢١٦
- أبو محجن الثقفي = عمرو بن حبيب بن عمرو ..... ٥٨١
- محمد أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ البغدادي، أبو الحسن ..... ٣٩٠
- محمد بن أحمد بن أبي بكر = أبو عبد الله القرطبي ..... ٢٥٩
- محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الدمشقي، أبو بكر ..... ٣٨٦
- محمد بن إدريس الشافعي، أبو عبد الله ..... ٣٩١
- محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين الربيعي، أبو ربيعة ..... ٥٦٦
- محمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ..... ٣٨٧
- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير = أبو جعفر الطبري ..... ٣٥٩
- محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بُدَيل الخزاعي، أبو الفضل ..... ٣٨٦
- محمد بن حسن بن محمد = أبو عبد الله الفاسي ..... ١١٢
- محمد بن الحسن بن محمد بن زياد = أبو بكر النقاش ..... ٢٩٨
- محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي ..... ٣٤٢
- محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح، الرعيني الإشبيلي ..... ٣٧٣
- محمد بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي مولا هم المكي ..... ٣٢٧
- محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري الحاكم ..... ٢٣٨
- محمد بن عبد الله النجاد = أبو الفرج ..... ٦٩٧
- محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأذفوي المصري، أبو بكر ..... ٦٢٢
- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر ..... ٤٠٢

- محمد بن علي بن الحسين بن مقلة الوزير، أبو علي ..... ٣٩٠
- محمد بن عيسى بن رزين التميمي الأصبهاني، أبو عبد الله ..... ٣٩٨
- محمد بن الفيض بن محمد بن الفياض الدمشقي، أبو الحسن ..... ٣٨٩
- محمد بن المستنير بن أحمد النحوي = قُطْرُب ..... ٢٧٧
- محمد بن موسى بن محمد بن سليمان الزيني الهاشمي ..... ٦٩٧
- محمد بن النضر بن مُرَّ بن الأخرم الربيعي، أبو الحسن ..... ٣٨٦
- محمد بن هارون بن نافع بن قريش، أبو بكر ..... ٥٦٦
- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر = أبو العباس الميرد ..... ٢١٨
- محمد بن يوسف بن علي = أبو حيان الأندلسي ..... ٤٥٠
- محمود بن عمر بن محمد = الزمخشري ..... ١٥٣
- ابن محيصن = محمد بن عبد الرحمن ..... ٣٢٧
- المخزومي = أبو محمد عبد الحسن بن عبد الكريم بن علوان ..... ٧٦٩
- مسيلمة بن ثمامة بن كبير الحنفي الوائلي ..... ٣٢١
- معمر بن المثنى التميمي البصري = أبو عبيدة ..... ٢٣٧
- المفضل بن محمد الضبي الكوفي، أبو محمد ..... ٥٣٧
- ابن مقلة الوزير = أبو علي محمد بن علي بن الحسين ..... ٣٩٠
- مكي بن أبي طالب بن حمّوش القيسي ..... ١٦٩
- أبو المنذر = نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي البغدادي ..... ٣٩٨



- المهدوي = أبو العباس، أحمد بن عمار بن أبي العباس..... ١٩٢  
ابن مهران = أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني ..... ٣٨٨  
ميسون بنت بحدل بن أنيف ..... ٣٦٣  
ميمون بن قيس بن جندل الوائلي = الأعشى الشاعر ..... ٦٤٠

( ن )

- النابعة الذبياني = زياد بن معاوية بن ضباب..... ٣٠٠  
أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي ..... ٣٥٣  
النحاس أبو جعفر = أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي..... ٥٧٩  
النخعي = إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود..... ٢٩٥  
نصر بن حمزة بن مالك بن الهيثم الخرساني ..... ٣٨٩  
نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي البغدادي، أبو المنذر ..... ٣٩٦  
النعمان بن ثابت التميمي = أبو حنيفة ..... ٥٦٨  
النقاش = أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد ..... ٢٩٨  
نفيع بن الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفي = أبو بكره رضي الله عنه ..... ٣٨٤

( هـ )

- ابن هارون أبو بكر محمد بن هارون بن نافع بن قريش..... ٥٦٦  
الهاشمي أبو أيوب = سليمان بن داود بن داود بن علي ..... ٦١٣

همام بن غالب بن صعصعة التميمي = الفرزدق..... ٧٤٥.

( و )

الواحدى، أبو الحسن = علي بن أحمد بن علي ..... ٧٤٠

ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزّي..... ٣١٨

وضاح اليمن = عبد الرحمن بن إسماعيل بن كلال الحميري..... ٢٢٠

( ي )

يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان = الفراء ..... ٢١٨

يحيى بن راشد بن مسلم ..... ٣٨٧

يحيى بن يعمر العدواني البصري..... ٣٢١

يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أبو جعفر الإمام ..... ٤٦٩

يعقوب بن إسحاق بن السكيت الكوفي النحوي ..... ٥٤٣

يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد = أبو يوسف الأعشى..... ٦١٣

يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري النحوي ..... ٣٣١

٤ - فهرس الأشعار

أ - الأبيات الكاملة

أول البيت      القافية      الصفحة

(الهمزة)

وَجَبْرِيلُ .....	كِفَاءُ .....	٣١٨.....
أَذْنَتَنَا .....	الثَّوَاءُ .....	٧٢٧.....
أَرْنَا .....	ظَمِنُوا .....	٤٠٨.....
غَافِلًا .....	إِبَاءِ .....	٢٤١.....

(الباء)

فَدَى .....	أَشْهَبَا .....	٧٥١.....
أَتَعْلَبُهُ .....	وَالْحَشَابَا .....	٤٣١.....
هَذَا سُرَاقَةٌ .....	ذِيبُ .....	٤٣٠.....
خُذِي .....	أَغْضَبُ .....	٥٦٣.....
وَرِيئَتُهُ .....	شَارِبُهُ .....	٢٩٢.....
وَبِالْمَحْضِ .....	غَارِبُهُ .....	٢٩٢.....
وَلَكِنِّي .....	وَمَشَيْبُ .....	٢٩٨.....
بَعْدَيْنِ .....	مَعِيبُ .....	٢٩٨.....
صَرِيْعُ ...	الدَّوَابِّ .....	٣٠٢.....

أول البيت القافية الصفحة

لأَصْبَحَ .....	الكاتب .....	٢٤٠
فَقُلْتُ .....	تَغْرُبُ .....	٣٥٦
وَأَسْرَجُ .....	مَذْهَبُ .....	٣٥٦
أَتَانِي .....	عَائِي .....	٥٨٢
فَالْيَوْمَ .....	عَجَبُ .....	٦٢٨

(التاء)

فَلَوْ أَنَّ .....	الأساة .....	٢٠٣
ليت وهل .....	فاشترت .....	١٧٠

(الجيم)

مَتَى .....	تَأَجَّجَا .....	٧٦٤
-------------	------------------	-----

(الحاء)

سَأْتَرُكَ .....	فَأَسْتَرِيحَا .....	٣٥٩ ، ٣٥٥
فَسَاغَ .....	الْقَرَّاحِ .....	٥٦٢
لَيْسَتْ .....	الجَوَائِحِ .....	٦٥٠

أول البيت      القافية      الصفحة

(الـدالـ)

٧٦٠.....	أَلَيْتُ ..... أَفْسَدُوا.....
١٥٣.....	لَمْ تَدْرِ ..... الْأَبَدِ.....
١٥٣.....	وَلَمْ تُؤَامِرْ ..... تَكْدِ.....
٢٧٦.....	أَلَا أَيُّهَذَا ..... مُخْلَدِي.....
٣٠٠.....	مَهْلًا ..... وَلَدِ.....
٣٣٢.....	شَلْتُ ..... الْمُتَعَمِّدِ.....
٤٤٩.....	إِرْبَتْ ..... مُنْضِدِ.....
٤٩٨.....	لَعَمْرُكَ ..... نَدِي.....
٥٢٧.....	فَإِنْ ..... نَقْصِدِ.....
٥٨١.....	فَقُلْتُ ..... الْمَسْرُدِ.....
٦٥٦.....	تَطَاوَلَ ..... تَرْقُدِ.....
٦٨٦.....	لَقَدْ ..... تُنَادِي.....

(الراء)

٣٣٥.....	إِنَّ ..... تُنْتَظَرُ.....
٥٦١.....	وَنَحْنُ ..... خَمْرًا.....
٦٤٠.....	فَكَيْفَ ..... عَارًا.....
٧١٣.....	كَأَنَّ ..... أَعْسَرَا.....

٢٠٥.....	لَمَغْرُورُ
٤٩٧.....	تَرْتُعُ ..... وَإِدْبَارُ
٦٥٨.....	وَلَوْلَا ..... تَنْصَارُ
٢١٩.....	رُحْتُ ..... الْمُنْزَرِ
٦٤٦.....	لَوْ أَسْنَدْتُ ..... قَابِرِ
٦٤٦.....	حَتَّى ..... النَّاشِرِ
٧٠٣.....	صَبَّحَكَ ..... فَاخِرِ
٧٣٢.....	أُبْلَغُ ..... وَانْتَظَارِي
٧٤٥.....	وَلَقَدْ ..... وَبَارِ

(العين)

١٥٥.....	أَبْيَضَ ..... خَدَع
٧٤٩.....	بَنِي أَسَدٍ ..... أَشْنَعَا
١٥٤.....	تَلَفْتُ ... وَأَخْدَعَا
٢٩٩.....	قَفِي ..... اجْتَمَاعَا
٥٠٨.....	أَكْفَرًا ..... الرِّثَاعَا
٣٢٨.....	سَلَّ أَمِيرِي ... وَدَعَا
٤٤٦.....	السَّلْمُ ..... جُرْعُ

أول البيت      القافية      الصفحة

ولقد..... تُدْفَعُ..... ٦٢٦.....

(الفاء)

نُطِيع ..... رَوْوَفًا..... ٤٢٢.....

نَحْنُ ..... مُخْتَلَفٌ..... ١٧٩.....

عَمَرُو ..... عَجَافٌ..... ٦٤٩ ، ٤٨١.....

لَلْبَسُ ..... الشُّقُوفِ..... ٦١٧ ، ٣٦٣.....

وَبَيْتٌ ..... مُنِيفٌ..... ٤٤٩.....

(القاف)

فِيهَا ..... الْبَهَقُ..... ٥٣٨.....

أَعَيْنِيَّ ..... وَعَنَاقًا..... ٧٥١.....

أَبَى ..... تَرُوقُ..... ٣٠١.....

(الكاف)

يَا خَاتَمَ ..... هَذَاكَ..... ٢٣٦.....

فَلَمَّا ..... مَالِكَ..... ٧٦١.....

حُوكَتَ ... تُشَاكُ..... ١٧٣.....

أول البيت	القافية	الصفحة
(اللام)		
ضَعِيفُ .....	الْأَجَلُ .....	٣٠٢
عَلَى أَتْنِي .....	كَمِيلاً .....	٧٤٧
يُذَكِّرُنِيكَ .....	هَدِيلاً .....	٧٤٧
عَبَدُوا .....	مِيكَالاً .....	٣٢٧، ٣٢٠
فَالْفَيْتُهُ .....	قَلِيلاً .....	٤٨١
لَمَّا وَرَدْنَ .....	مُنْسَحِلُ .....	٢٤٠
وَجَبْرِيلُ .....	مُنْزَلُ .....	٣٢٧، ٣١٨
وَيَوْمَ .....	وَجَبْرِيلُ .....	٣٢٦
سَلِي .....	وَجَهُولُ .....	٤٩٣
أَلَيْسَ .....	مَعُولُ .....	٤٩٣
شَرَائِعُ .....	خَبَلُ .....	٤٤٦
أَلَا .....	وَبَاطِلُ .....	٥٦٤
وَمَا يَكُ .....	قَبْلُ .....	٥٩٢
وَدَّعَ .....	الرَّجُلُ .....	٦٥٦
يُرَاهُنِي .....	أَقُولُ .....	٧٦٢
لَا يَسْتَفِيقُونَ ..	نَهَلُوا .....	٧٦٣
وَقَدْ جَعَلْتُ .....	الشَّمْلُ .....	٧٤٤



الصفحة	أول البيت	القافية
١٩٠.....	كُمَيْتٍ.....	بِالْمُنَزَّلِ
١٩٠.....	يَزِلُّ.....	الْمُثَقِّلِ
٢١٨.....	فَالْيَوْمَ.....	وَأَغِلِ
٣٧٦.....	يَا زَيْدُ.....	فَأَنْزِلِ

(الميم)

٣٨٤.....	نَحْنُ.....	أَبْرَهُمَ
٤٢٢.....	وَشَرَّ.....	الرَّحِيمَا
١٨٢.....	فَقُلْتُ.....	مُتَيِّمًا
٣٤٣.....	أَلَسْنَا.....	حَرَامًا
٣٥٥، ٣٥٩.....	لَنَا هَضْبَةٌ.....	فَيُعْصَمَا
٦١٨.....	فَلَوْلَا.....	عَلَقَمَا
٦٤٠.....	أَنَا سَيْفٌ.....	السَّنَامَا
٧٥٦.....	وَرَيْشِي.....	لِمَامَا
٣٨٤.....	عُذْتُ.....	رَاغِمُ
٧٦٤.....	فَإِنْ.....	الْحَرَامُ
٧٦٤.....	وَنَأْخُذُ.....	سَنَامُ
١٨٢.....	فَقُمْتُ.....	حُلُمُ

أول البيت القافية الصفحة

٤٢٢.....	الرَّحِيمُ
٥٤٠.....	عَلَى حَالَةٍ ..... حَاتِمٍ

(النون)

٦٤١.....	إِنْ كُنْتُ ..... أَنَّهُ
٥٧٣، ٢٥٣.....	إِنْ شَرَّخَ ..... جُنُونًا
٣١٩.....	والروح ..... مَأْمُونًا
٤٤٥.....	دَعَوْتُ ..... مُدْبِرِينَا
٧٥٩.....	بَانتُ ..... الرُّهْنُ
٢٢٠.....	إنما ..... بِجُلْجَلَانِ
٧٣٢.....	بُشَيْنٌ ..... مَعُونٌ
٣٦٤.....	ولقد ..... يَغْنِينِي

(الهاء)

٥٧٨.....	يَا أَسَدِيًّا ..... حَرَمَةً
١٥٤.....	يُؤَامِرُ ..... يَطُورُهَا
٣٢٠.....	شَهِدْنَا ..... أَمَامَهَا
٣٤٢.....	إِنْ عَلَيَّ ..... مُنْسِيهَا
٥٨١.....	ولا تَدْفِنَنِي ... أَذْوقُهَا

أول البيت	القافية	الصفحة
-----------	---------	--------

وَقَدْ جَعَلْتُ..... نَابُهَا	.....	٥٩٦
-------------------------------	-------	-----

(الياء)

أَلَيْسَ عَجِيباً..... يَدِيْهِ	.....	٤٩٠
---------------------------------	-------	-----

عُمَيْرَةٌ..... نَاهِيَا	.....	٦٥٦
--------------------------	-------	-----

ب- أنصاف الأبيات

- أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَى مُوسَى ..... ٤٦٤
- أَلَمْ تَعْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ..... ٦٥٦
- أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا ..... ٥٣٠
- أَنْتُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ ..... ٧٠٧
- إِذَا اغْوَجَجَن قَلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ ..... ٢١٩
- إِذَا قَالَتْ الْأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ الْحَقِي ..... ٣٥٤
- إِذَا مَا النَّاسُ جَاعٌ، وَأَجْدَبُوا ..... ٢٠٣
- بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا ..... ٧٥١
- تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ ..... ٦٥١
- تَمُرُّونَ الدِّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا ..... ٤٣٧
- عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ..... ٤٢٤
- فَإِنَّ الْمُنْدِي رِحْلَةً فَرَكُوبُ ..... ٣٧٤
- فِدَى لَكَ مِنْ رَبِّ طَرِيفِي وَتَالِدِي ..... ٢٩٩
- فَعَجَّلْنَا الْقَرَى أَنْ يَشْتُمُونَا ..... ٧٤٢
- فَلَا تَلْمُهُ أَنْ أَطْعَمَ الْبَائِسَا ..... ٥٤٠
- فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّب ..... ١٨١
- قَالَتْ: سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا ..... ٢١٩، ١٨١
- لَوْ شَهِدَ عَادَا فِي زَمَانٍ تُبَّع ..... ٧٠٥
- لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ ..... ١٧٢

- لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ..... ٧٣١
- وَشَعْبًا كَمَا مَعًا..... ٧٥٦
- وَالْحُبْزُ وَاللَّحْمُ لَهُمْ رَاهِنٌ..... ٧٦٣
- وَقَالَ قَائِلُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا..... ١٧٨
- وَنَهْرٍ تَبْرًا فَمَا يَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ..... ٢١٩
- يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي..... ٥٥٥
- يَزِلُ الْغَلَامُ الْخَفَ عَنْ صَهْوَاتِهِ..... ١٩٤
- يَنْهَوْنَ عَنْ أَكْلِ وَعَنْ شُرْبٍ..... ١٩٣

٥ - فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ.....	٢٧٦

## ٦- فهرس أقوال العرب

القول	الصفحة
إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ مِنَ الْأَسَدِ فَتَحَطِّمَ ظَهْرَهُ.....	٣٦٢
إِنْ يَزِينِكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَةٍ.....	٣٣٣
أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الْحُمْرُ، وَالدِّرْهَمُ الْبَيْضُ.....	٧٧٠
السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدِرْهَمٍ.....	٦٠٥، ٢٧٩
قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ.....	٧٦٢
نَعَمْ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ.....	٧٠٤
هَكَذَا فَرَدِي أَنَّهُ.....	٦٤١
وَاللَّهُ مَا هِيَ بِنَعَمِ الْوَلَدِ نَصْرُهَا بِكَاءٍ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ.....	٧٠٣

## ٧- فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل الجامعية.

( أ )

١- الانفرادات عند علماء القراءات ( دراسة وجمع ).

إعداد الباحث: د. أمين محمد الشنقيطي، في رسالة: دكتوراه، بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ .

( ب )

٢- بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة في القراءات الثلاث عشرة

واختيار اليزيدي، لأبي بكر بن الجندي (ت ٧٦٩هـ).

رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث: حسين العواجي، ١٤١٦هـ.

( ت )

٣- التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لأبي القاسم عبد الرحمن بن

عتيق الصقلي المعروف: بـ ((ابن الفحام))، (٥١٦هـ).

رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث:

مسعود إلياس، ١٤٠٨هـ .



( ج )

٤- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، (٤٤٤هـ).

رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق  
الباحث: د. طلحة توفيق، ١٤١٥هـ.

٥- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، لبرهان الدين  
إبراهيم بن عمر الجعبري، (٧٣٢هـ).

رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق  
الباحث: د. محمد إلياس أنور، ١٤٢١هـ.

٦- الجوهر النضيد في شرح القصيد، لأبي بكر ابن الجندي،  
(٧٦٩هـ).

فهرس مخطوطات الجامعة الإسلامية برقم: ( ١١٣٠ ).

( د )

٧- الدرة الفريدة في شرح القصيدة، لابن أبي العز الهمداني،  
(٦٤٣هـ).

فهرس مخطوطات الجامعة الإسلامية برقم ( ٢٨٥٠/١ ).

( ر )

٨- الروضة في القراءات الإحدى عشرة، لأبي علي الحسن بن محمد  
المالكي البغدادي، (٤٣٨هـ).

نسخة محفوظة بقسم المخطوطات بمكتبة الحرم المكي، برقم: ( ٢٤ ).

( ش )

٩- شرح العلامة ابن عبد الحق السنباطي على حرز الأمان.

رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق: د. يحيى زمزمي، ١٤١٨هـ.

( ف )

١٠- فتح الوصيد في شرح القصيد، لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي، (٦٤٣هـ).

رسالة دكتوراه بجامعة محمد الخامس بالمغرب، تحقيق: د. مولاي محمد إدريسي الطاهري.

( ك )

١١- الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعي، (٤٧٦هـ).

رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق الباحث: سالم الزهراني، ١٤١٩هـ.

١٢- كتاب المصاحف، لأبي داود عبد الله بن سليمان السجستاني، (٣١٦هـ).

رسالة دكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى تحقيق: د. محب الدين عبد السبحان. ١٤١٣هـ.

١٣- الكفاية الكبرى في القراءات العشر، لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي، (ت ٥٢١هـ).

رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق الباحث: عبد الله بن عبد الرحمن الشثري، ١٤١٤هـ .

١٤- كثر المعاني في شرح حرز الأماني، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت ٧٣٢هـ).

مصورة على ميكروفيلمات، برقم: ( ٣٨٢ )، بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية.

( ل )

١٥- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي، (٦٥٦هـ).

رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، تحقيق الباحث: عبد الله النمكاني، ١٤٢٠هـ .

( م )

١٦- مبرز المعاني في شرح حرز الأماني، لمحمد بن عمر بن علي العمادي، (ت ٦٧٢هـ).

مصورة من قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم: (١/٤٨٩٦).

١٧- المبهج في القراءات الثمان، وقراءة الأعمش، وابن محيصن، واختيار  
خلف اليزيدي، لسبط الخياط عبد الله بن علي، (ت ٥٤١هـ).

رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، تحقيق الباحثة: د. وفاء  
عبد الله قزمار، ١٤٠٥هـ.

١٨- المستنير في القراءات العشر، لأبي طاهر أحمد بن علي بن سوار  
البغدادى، (ت ٤٩٦هـ).

رسالة دكتوراه بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث:  
د. أحمد طاهر أويس، ١٤١٣هـ.

١٩- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، لأبي الكرم المبارك بن  
الحسن الشهرزوري، (ت ٥٥٠هـ)، نسخة لا له لي بإستنبول، برقم: ( ٦٧ ).

٢٠- المفتاح في اختلاف القراء السبعة، لأبي القاسم عبد الوهاب بن محمد  
القرطبي، (ت ٤٦١هـ).

رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث: فهد  
بن مطيع المغنوي. ١٤٢١هـ.

٢١- الموجز في اختلاف القراء السبعة، لأبي علي الحسن بن علي  
الأهوازي، (ت ٤٤٦هـ)، من مصورات قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية،  
برقم: ( ٣١٢ ).

( و )

٢٢- الوسيلة إلى كشف العقيلة، لأبي الحسن علم الدين السخاوي،  
(ت٦٤٣هـ).

رسالة ماجستير بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، تحقيق الباحث:  
طلال أحمد بن علي، ١٤١٤هـ.

ثانياً: المطبوعة.

(أ)

١- القرآن الكريم.

٢- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسي،  
(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط. الثالثة، ١٤٠٥هـ،  
المكتبة الفيصلية: مكة المكرمة.

٣- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، لأبي شامة عبد  
الرحمن بن إسماعيل، (ت٦٦٥هـ)، تحقيق الشيخ: محمود عبد الخالق جادو، ط.  
الجامعة الإسلامية ١٤١٣هـ.

٤- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن  
محمد البنا الدمياطي، (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم  
الكتب بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

٥- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ)،  
تحقيق: سعيد المندوه، دار الفكر، بيروت ط. الأولى ١٤١٦هـ.

٦- اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، لمحمد بن موسى بن حسين  
نصر، دار الحامد للنشر عمان، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

٧- الإدغام الكبير في القرآن، لأبي عمرو الداني، (ت٤٤٤هـ)، تحقيق:  
د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٨- الأذكار، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، (ت٦٧٦هـ)، تحقيق:  
عصام الدين سيد، دار الحديث القاهرة، ط: الثانية ١٤١٨هـ.

٩- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهى، لأبي العز القلانسي، (ت٥٢١هـ)،  
تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، ط: الأولى ١٤٠٤هـ، الفيصلية بمكة المكرمة.

- ١٠- إرشاد المرید إلى مقصود القصید، لعلی الضباع، (ت ١٣٧٦هـ)، ط. مكتبة محمد علی صبیح، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- ١١- أسباب النزول، لأبی الحسن علی بن أحمد الواحدي، (ت ٤٦٨هـ)، تحقیق: ولید الزکری، المكتبة العصرية، بیروت ١٤٢٢هـ.
- ١٢- الاستیعاب فی معرفة الأصحاب، لأبی عبد الله یوسف بن عبد الله بن عبد البر، (ت ٤٦٣هـ)، - بهامش کتاب الإصابة فی تمييز الصحابة - دار الفكر بیروت ١٣٩٨هـ.
- ١٣- أسرار البلاغة فی علم البیان، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانی، (ت ٤٧١هـ)، تحقیق: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بیروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ.
- ١٤- الأشباه والنظائر فی النحو، لجلال الدین السیوطي، (ت ٩١١هـ)، دار الکتب العلمیة، بیروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.
- ١٥- الإصابة فی تمييز الصحابة، لأبی الفضل أحمد بن علی بن حجر العسقلانی، (ت ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بیروت ١٣٩٨هـ.
- ١٦- إصلاح المنطق، لأبی یوسف یعقوب بن إسحاق بن السکیت، (ت ٢٤٤هـ)، تحقیق: أحمد شاکر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط: الثانية، ١٣٧٥هـ.
- ١٧- الإضاءة فی بیان أصول القراءة، للشیخ علی الضباع، (ت ١٣٧٦هـ)، نشر المكتبة الأزهریة للتراث، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.
- ١٨- إعراب ثلاثین سورة من القرآن الکریم، لابن خالویه الحسین بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، دار الکتب العلمیة، بیروت.

- ١٩- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، (ت ٣٣٨هـ)،  
تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢١هـ.
- ٢٠- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه الحسين بن أحمد،  
(ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي،  
القاهرة، ط: الأولى ١٤١٣هـ.
- ٢١- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري،  
(ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤١٧هـ.
- ٢٢- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب  
والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم  
للملايين، بيروت، ط: الرابعة عشرة، ١٩٩٩م.
- ٢٣- أعيان العصر وأعيان النصر، لصلاح الدين خليل الصفدي،  
(ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. علي أبو زيد، ورفقاه، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى  
١٤١٨هـ.
- ٢٤- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي، (ابن لباذش)،  
(ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، من منشورات مركز البحث العلمي  
بجامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٢٥- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى  
والأنساب، للأمر أبي نصر علي بن هبة الله المعروف بـ"ابن ماكولا"،  
(ت ٤٧٥هـ)، الكتاب الإسلامي.
- ٢٦- إنباه الرواة على أنباء النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي،  
(ت ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط:  
الأولى ١٤٠٦هـ.



٢٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،  
لأبي البركات كمال الدين الأنباري، (ت ٥٧٧هـ)، تعليق: حسن حمد، دار  
الكتب العلمية، ط: ١٤١٨هـ.

٢٨- أمراء دمشق في الإسلام، لصالح الدين خليل الصفدي،  
(ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط:  
الأولى ١٩٥٥م.

٢٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبد الله بن يوسف  
بن هشام، (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،  
ط: ١٤٢٠هـ.

٣٠- إيجاز البيان عن معاني القرآن، لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري،  
(ت ٥٥٣هـ)، تحقيق: د. حنيف حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى  
١٩٩٩م.

٣١- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، عن أسامي الكتب  
والفنون، لإسماعيل باشا البغدادي، (ت ١٣٣٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،  
١٤١٣هـ.

٣٢- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، جلال الدين أبي عبد  
الله محمد بن قاضي القضاة، سعد الدين، مكتبة ومطبعة علي محمد علي صبيح، ط:  
١٤٠٢هـ.

٣٣- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، لمكي بن أبي طالب القيسي،  
(ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار المنارة، ط: الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٤- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ.

( ب )

٣٥- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (ت ٧٥٤هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٣هـ.

٣٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، (ت ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

٣٧- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، (ت ٧٧٤هـ)، اعتناء: عبد الرحمن اللورقي، ومحمد غازي بيضون، دار المعرفة، بيروت، ط: الرابعة ١٤١٩هـ.

٣٨- البذور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.

٣٩- البرهان في علوم القرآن، لبدر محمد بن عبد الله الزركشي، (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الثانية.

٤٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

٤١- البناية في شرح الهداية، لأبي محمد محمد محمود العيني، دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، ١٤١١هـ.

( ت )

٤٢- التاريخ الأندلسي، لدكتور: عبد الرحمن الحجي، دار القلم، دمشق، ط: الثانية ١٤٠٧هـ.

٤٣- التاريخ الإسلامي، لمحمود شاكر، المكتب الإسلامي، ط: الخامسة ١٤١١هـ.

٤٤- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، (ت ١٣٧٥هـ)، اعتناء: د. السيد يعقوب بكر، د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، مصر، ط: الثانية.

٤٥- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٦- تاريخ الخلفاء، لجلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، ط: دار الفكر.

٤٧- تاريخ دمشق، لابن عساكر، أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

٤٨- تاريخ الطبري، لأبي جعفر، محمد بن جرير، (ت ٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

٤٩- التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ.

٥٠- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت ٦١٦هـ)، (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات)، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

٥١- تحبير التيسير في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري، (٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

٥٢- تخریج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسیر الکشاف، للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، (٧٦٢هـ)، اعتناء: سلطان بن فهد الطبيشي، دار بن خزيمة، الرياض، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٥٣- التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، (٣٩٩هـ)، تحقيق: د. أيمن سويد، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمكة، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٤- تذكرة الحفاظ، للإمام شمس الدين الذهبي، (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

٥٥- تذكرة الموضوعات، للإمام محمد بن طاهر الهندي، (٩٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى ١٣٤٣هـ.

٥٦- التصريح بمضمون التوضيح، أو شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهرى، (٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

٥٧- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، (٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٣هـ.

تفسير الطبري = جامع البيان (حرف الجيم).

تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن (حرف الجيم).

تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق التنزيل (حرف الكاف).

تفسير الشوكاني = فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية (حرف الفاء).

تفسير الثعلبي = الكشف والبيان، (حرف الكاف).

٥٨- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، (٧٧٤هـ)، دار الفكر، ومراجعة نخبة من العلماء بدار الكتب المصرية.

٥٩- تفسير المارودي "النكت والعيون"، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب المارودي، (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٠- تفسير الواحدي، "الوسيط"، لأبي الحسن، علي بن أحمد بن علي الواحدي، النيسابوري، (٤٦٧هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

٦١- تقريب التهذيب، لحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، ط: الثانية ١٣٩٥هـ.

٦٢- تلخيص الحبير، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ط: ١٣٨٤هـ.

٦٣- تلخيص العبارات بلطف الإشارات، في القراءات السبع، لأبي علي الحسن بن خلف بن بليمة، (ت ٥١٤هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط: الأولى ١٤٠٩هـ.

٦٤- التخليص في القراءات الثمان، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، (٤٧٨هـ)، تحقيق: د. محمد حسن عقيل موسى، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ط: الأولى ١٤١٢هـ.

- ٦٥- التمهيد في علم التجويد، لأبي الخير محمد بن الجزري، (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، ط: الرابعة، ١٤١٨ هـ.
- ٦٦- التمهيد لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط: ١٣٨٧ هـ.
- ٦٧- تهذيب التهذيب، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٤ هـ.
- ٦٨- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج المزي، يوسف بن الزكي، (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٠ هـ.
- ٦٩- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤ هـ)، عني بتصحيحه: أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٦ هـ.

( ج )

- ٧٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٢١ هـ.

الجامع الصحيح = سنن الترمذي (حرف السين).

الجامع الصحيح للبخاري = صحيح البخاري (حرف الصاد).

الجامع الصحيح لمسلم = صحيح مسلم (حرف الصاد).

- ٧١- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت ٦٧١هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٧٢- جزء فيه قراءات النبي ﷺ، لأبي حفص بن عمر الدوري، (ت ٢٤٦هـ)، تحقيق: د. حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٧٣- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. علي حسن البواب، مطبعة المدني القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٧٤- جوهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد الحميد قطامش، دار الجيل، بيروت، ط: الثانية.
- ٧٥- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد الحسن بن قاسم المرادي، (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم الفاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثانية ١٤٠٣هـ.

( ح )

- ٧٦- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، والشيخ: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ.
- ٧٧- حجة القراءات، لابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد، (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الخامسة ١٤١٨هـ.

٧٨- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي،  
(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، ورفقاه، دار المأمون للتراث، دمشق،  
ط: الثانية ١٤١٣هـ.

٧٩- الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه  
(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى  
١٤٢٠هـ.

٨٠- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، (متن الشاطبية)،  
للقاسم بن فيرة الشاطبي، (ت٥٩٠هـ)، ضبط: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار  
الهدى، المدينة النبوية، ط: الثالثة ١٤١٧هـ.

#### ( خ )

٨١- خزانة الأدب ولب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر  
البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.  
٨٢- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد  
علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية.

#### ( د )

٨٣- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف، المعروف  
بـ"السمين الحلبي"، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق،  
ط: الأولى من عام ١٤٠٦هـ، إلى ١٤١٥هـ.

٨٤- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي،  
(ت٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٩٩٣م.



- ٨٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد الأمين الشنقيطي،  
(ت ١٣٣١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤١٩هـ.
- ٨٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي، المعروف:  
بـ"ابن حجر العسقلاني"، (ت ٨٥٢هـ)، دار الجيل، بيروت.
- ٨٧- دولة الإسلام في الأندلس، محمد عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:  
الثانية ١٤١١هـ.
- ٨٨- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون  
المالكي، تحقيق: د. محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة.
- ٨٩- ديوان أبي النجم العجلي، اعتناء: علاء الدين أغا، مطبوعات النادي  
الأدي في الرياض، ١٤٠١هـ.
- ٩٠- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، (ت ٧هـ)، تحقيق: فوزي خليل  
عطوي، دار صعب، بيروت، ط: ١٩٨٠م.
- ٩١- ديوان امرئ القيس، (ت ٢٥هـ)، تصحيح مصطفى عبد الشافي،  
دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٢- ديوان أوس بن حجر، اعتناء: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت،  
١٤٠٠هـ.
- ٩٣- ديوان جرير مع شرحه، تقديم وشرح مهدي محمد ناصر الدين، دار  
الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٤- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه، تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر،  
بيروت.
- ٩٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعه: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار  
الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ.

٩٦- ديوان الخنساء، شرح عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

٩٧- ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

٩٨- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان، المعروف، بـ "الأعلم النحوي"، المطبعة المحمدية المصرية، ١٣٢٣هـ.

٩٩- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت.

١٠٠- ديوان العجاج بن رؤبة، تحقيق: د. عزة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت ١٩٧١م.

١٠١- ديوان الفرزدق، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٢- ديوان عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، شرح محمد العناني، مطبعة السعادة، مصر.

١٠٣- ديوان المتنبي مع شرحه، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. كمال طالب، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

١٠٤- ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، تصحيح: عبد الرحمن سلام، ومحمد جمال، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٣٤٧هـ.

( ر )

١٠٥- رصف المباني في شرح حروف المباني، لأحمد بن عبد النور المالقي، (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٠٦- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي بن أبي طالب،  
(ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، ط. الثالثة  
١٤١٧هـ.

١٠٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، لأبي الفضل  
محمود الألوسي، (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث، بيروت.

( ز )

١٠٨- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج بن الجوزي، (ت ٥٩٧هـ)،  
المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط: الأولى ١٣٨٤هـ.

( س )

١٠٩- السبعة في القراءات، للإمام أبي بكر بن مجاهد، البغدادي، (ت  
٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.

١١٠- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢هـ)،  
تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط: الثالثة ١٤١٣هـ.

١١١- سراج القارئ المبتدئ، وتذكار المقرئ المنتهي، لعلي بن عثمان بن  
حسن القاصح، (٨٠١هـ)، مراجعة الشيخ: علي بن محمد الضباع، مكتبة ومطبعة  
مصطفى البابي الحلبي، ط: الثالثة ١٣٧٣هـ.

١١٢- سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، (ت  
١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١١٣- سلسلة الأحاديث الضعيفة، لمحمد بن ناصر الدين الألباني،  
(ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

- ١١٤- سنن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد، (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- ١١٥- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث، (ت ٢٧٥هـ)، ومعه شرحه: عون المعبود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ.
- ١١٦- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، (٢٧٩هـ)، ومعه شرحه: تحفة الأحوذى للمباركفوري، مطبعة المدني، القاهرة، ط. القاهرة، ط: الثانية ١٣٨٤هـ.
- ١١٧- سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت ٢٥٥هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧.
- ١١٨- سنن القراء ومناهج المجودين، د. عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط: الأولى ١٤١٤هـ.
- ١١٩- السنن الكبرى للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
- ١٢٠- سنن النسائي، أحمد بن علي، (ت ٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ.
- ١٢١- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وزملائه، مؤسسة الرسالة، ط: الحادية عشرة ١٤١٩هـ.
- ١٢٢- سيرة النبي ﷺ، لأبي محمد بن عبد الملك بن هشام، (ت ٢١٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

( ش )

١٢٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد عبد الحي بن أحمد الحبلي، (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

١٢٤- شرح الأشموني، علي بن محمد، (ت ٩٢٩هـ)، علي ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

١٢٥- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل، (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٢٦- شرح التسهيل لابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط: الأولى ١٤١٠هـ.

١٢٧- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، (ت ٩٠٥هـ)، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

١٢٨- شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد، لأبي البقاء علي بن عثمان بن محمد بن القاصح، (٨٠١هـ)، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مراجعة: الشيخ عبد الفتاح القاضي.

١٢٩- شرح الجمل لابن عصفور، علي بن مؤمن الإشيلي، (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

١٣٠- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، (ت ٦٨٦هـ—)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.

١٣١- شرح شذور الذهب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١هـ—)، مع شرحه: منتهى الأدب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٦هـ.

شرح شعلة = كتر المعاني (حرف الكاف).

١٣٢- شرح العقيدة الطحاوية، للإمام القاضي علي بن أبي العز (ت ٦٩٢هـ—)، تحقيق: جماعة من العلماء، وخرج أحاديثها، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط: الثامنة ١٤٠٤هـ.

١٣٣- شرح المفصل، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، (ت ٦٤٣هـ—)، عالم الكتب، بيروت.

١٣٤- شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، (ت ٤٤٠هـ—)، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، ط: الأولى ١٤١٦هـ.

١٣٥- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، (ت ٧١٦هـ—)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية، ط: الثانية ١٤١٩هـ.

١٣٦- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت ٤٥٨هـ—)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٠هـ.

١٣٧- الشعر والشعراء، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، (ت ٢٧٦هـ)،  
تحقيق: د. عمر الطباع، شركة الأرقم، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

( ص )

١٣٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد  
الجوهري، (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، رزميله، دار الكتب العلمية،  
ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

١٣٩- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، مع فتح  
الباري، تصحيح وتحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار  
الريان للتراث، القاهرة، ط: الأولى ١٤٠٧هـ.

١٤٠- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي،  
(ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثانية  
١٤١٤هـ.

١٤١- صحيح مسلم، لأبي الحسين بن مسلم بن الحجاج النيسابوري،  
(ت ٢٦١هـ)، مع شرحه: المنهاج شرح مسلم للنووي، دار إحياء التراث العرب،  
بيروت، ط: الثانية ١٣٩٢هـ.

١٤٢- صحيح الترغيب والترهيب، للمنذري، محمد ناصر الدين الألباني،  
(١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر، الرياض، ط: الأولى ١٤٢١هـ.

١٤٣- صفحات في علوم القراءات، عبد القيوم بن عبد الغفور السندي،  
دار البشائر الإسلامية، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط: الثانية ١٤٢٢هـ.

( ض )

١٤٤- ضعيف الجامع الصغير، محمد ناصر الدين الألباني،  
(ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ.

( ط )

١٤٥- طبقات الشافعية، جمال الدين، عبد الرحيم الإسوي  
(ت ٧٧٢هـ) تحقيق عبد الله الجبوري، دار العلوم، الرياض ١٤٠١هـ .  
١٤٦- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البصري، (ت ٢٣٠هـ)،  
دار صادر، بيروت.

١٤٧- طبقات المفسرين، لشمس الدين، محمد بن علي بن أحمد الداودي،  
(ت ٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط: الثانية ١٤١٥هـ.

( ع )

١٤٨- العجائب في بيان الأسباب، لابن حجر، شهاب الدين أحمد بن  
علي، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام،  
ط: الأولى ١٩٩٧م.

١٤٩- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأحمد بن يوسف —  
السمين الحلي - (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب  
العلمية، ط: الأولى ١٤١٧هـ.

١٥٠- العمدة في غريب القرآن، لمكي بن أبي طالب، (ت ٤٣٧هـ)،  
تحقيق: يوسف المرعشي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٠١هـ.



١٥١- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، (ت ٤٥٥هـ)، تحقيق: د. زهير زاهد، وزميله، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤٠٥هـ.

( غ )

١٥٢- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبي العلاء الحسين بن أحمد الهمداني العطار، (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمجدة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

١٥٣- غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، عني بنشره: ج. براجستراسر، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة ١٤٠٢هـ.

١٥٤- الغاية في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران، (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمد غياث الجنباز، ط: الثانية ١٤١١هـ.

١٥٥- غيث النفع في القراءات السبع، لعلي الصفاقسي، بهامش: سراج القارئ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

( ف )

١٥٦- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، (ت ١٢٥٠هـ)، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.

١٥٧- الفتح الرحمانى شرح كثر المعاني، للشيخ سليمان الجمزوري، (ت بعد ١٢٠٨هـ)، تحقيق: عبد الرازق علي إبراهيم موسى، بيت الحكمة، القاهرة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

- ١٥٨- الفريد في إعراب القرآن المجيد، لأبي العز الهمذاني، (ت ٦٤٣هـ)،  
تحقيق: فهمي حسن النمر، وفؤاد مخيمر، دار الثقافة، قطر، ط: الأولى ١٤١١هـ.
- ١٥٩- الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد علي  
الشوكاني، (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة نزار مصطفى  
الباز، مكة المكرمة.
- ١٦٠- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مؤسسة آل  
البيت الأردن، ط: الثانية، (مخطوطات القراءات).
- ١٦١- فهرس مركز البحث العلمي، وإحياء التراث بجامعة أم القرى،  
إعداد: فرج عطا سالم، قسم التفسير، وعلوم القرآن، والقراءات).
- ١٦٢- فهرس كتب القراءات القرآنية، في عمادة شؤون المكتبات في  
الجامعة الإسلامية، ١٤١٥هـ.
- ١٦٣- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة  
التجارية الكبرى، مصر، ط: الأولى ١٣٥٦هـ.

( ق )

- ١٦٤- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي،  
(ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط: السادسة  
١٤١٩هـ.
- ١٦٥- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، لعبد الهادي الفضلي، نشر  
مكتبة دار المجتمع العلمي بجدة، ١٣٩٩هـ.
- ١٦٦- قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر، لقاسم الدجوي، مكتبة  
محمد علي صبيح، ط: الثالثة.

١٦٧- قطر الندى، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري،  
(ت ٧٦١هـ)، تحقيق: ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت.

( ك )

١٦٨- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق:  
د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤١٨هـ.

١٦٩- الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني،  
(ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط: الثالثة  
١٤٠٩هـ.

١٧٠- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان (سيبويه)، (ت ١٨٠هـ)،  
تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٢هـ.

١٧١- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،  
لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد  
عبد الموجود، ورفقاه، مكتبة العبيكان، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

١٧٢- الكشف والبيان - تفسير الثعلبي - للإمام الهمام، أبي إسحاق أحمد  
الثعلبي، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى  
١٤٢٢هـ.

١٧٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله،  
الشهير بالحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.

١٧٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد  
مكي بن أبي طالب، (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة  
الرسالة، ط: الخامسة ١٤١٨هـ.

- ١٧٥- كشف المشكلات وإيضاح العضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقر، الملقب: بـ"جامع العلوم النحوي"، (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، الأردن، ط: الأولى ١٤٢١هـ.
- ١٧٦- كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، (ت ٩٧٥هـ)، ضبط الشيخ: بكري حياني، والشيخ: صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ.
- ١٧٧- الكثر في القراءات العشر، لعبد الله بن عبد المؤمن الواسطي، (ت ٧٤٠هـ)، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٣هـ.
- ١٧٨- كثر المعاني شرح حوز الأماني، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: أحمد اليزيدي، (حقوق جزء من الأصول مع دراسة حول منهج الجعبري)، طبع وزارة الأوقاف المغربية ١٤١٩هـ.
- ١٧٩- كثر المعاني شرح حوز الأماني، لمحمد بن أحمد الموصلي، المعروف: "بشعلة" (ت ٦٥٦هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٨هـ.
- ١٨٠- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي، (ت ١٠٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ط: الأولى ١٤١٨هـ.

( ل )

- ١٨١- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط: الأولى ٢٠٠٠ م.
- ١٨٢- لسان الميزان، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٨٥٢هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

١٨٣- لطائف الإشارات لفنون القراءات، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد العسقلاني، (ت ٩٢٣هـ)، تحقيق: الشيخ عامر السيد عثمان، و د. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط: الأولى ١٣٩٢هـ.

( م )

١٨٤- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر ابن مهران، (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بيروت، ط: الثانية ١٤٠٨هـ.

١٨٥- المبسوط للسرخسي، شمس الدين أحمد بن محمد، (ت ٤٩٠هـ)، تصحيح: الشيخ محمد راضي الحنفي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

١٨٦- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، (ت ٢١٠هـ)، تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٠١هـ.

١٨٧- مجمع الزوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، (ت ٨٠٧هـ)، دار الريان، والكتاب العربي، القاهرة، ط: ١٤٠٧هـ.

١٨٩- مجموع الفتاوى لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني، (ت ٧٢٨هـ)، جمع: عبد الرحمن بن محمد القاسم، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية، بالمملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.

١٩٠- المجيد في إعراب القرآن المجيد، (سورة الفاتحة، والجزء الأول من البقرة)، لإبراهيم محمد الصفاقسي، (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: موسى محمد زين، منشورات كلية الدعوة، طرابلس، ١٤١١هـ.

- ١٩١- محاضرات في تحقيق النصوص، د. أحمد محمد الخراط، المنارة للطباعة والنشر، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.
- ١٩٢- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، دراسة: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٩ هـ .
- ١٩٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، (ت ٥٤٦ هـ)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، مطابع فضالة بالمحمدية، المغرب، ط: الثالثة ١٤٠٣ هـ.
- ١٩٤- المختصر الشافي على متن الكافي في العروض والقوافي، للسيد محمد الدمنهوري، المطبعة المحمدية، ط: ١٣١٥ هـ.
- ١٩٥- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، (ت ٣٧٠ هـ)، اعتنى به: آثر جفري، عالم الكتب.
- ١٩٦- مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني، (ت ٩٢٣ هـ)، اختصار: د. محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط: الأولى ١٤١٥ هـ.
- ١٩٧- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، (ت ٥٦٥ هـ)، تحقيق: طيار آلي قولاج، دار وقف الديانة التركي، أنقرة، ط: الثانية ١٤٠٦ هـ.
- ١٩٨- المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي، دار الفكر، ط: الأولى ١٤١٩ هـ.

- ١٩٩- المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله الحاكم،  
(ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:  
الأولى ١٤١١هـ.
- ٢٠٠- المستصفى في علم الأصول، لأبي حامد الغزالي، (ت ٥٠٥هـ)،  
دار الكتب العلمية، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ.
- ٢٠١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ت ٢٤١هـ)، إشراف: د. عبد الله  
عبد المحسن التركي، والشيخ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية  
١٤٢٠هـ.
- ٢٠٢- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، (ت ٣٠٧هـ)،  
تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٢٠٣- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب،  
(ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط: الرابعة ١٤٠٨هـ.
- ٢٠٤- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش،  
(ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط: الأولى  
١٤٠٥هـ.
- ٢٠٥- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت ٢٠٧هـ)،  
بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور.
- ٢٠٦- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج،  
(ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط: الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٢٠٧- معاني القرآن، للإمام أبي جعفر النحاس، (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق:  
د. محمد علي الصابوني، مطبوعات مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ط: الأولى  
١٤٠٨هـ.

- ٢٠٨- معاني القرآن، للإمام علي بن حمزة الكسائي، (ت ١٨٩هـ)،  
تحقيق: عيسى شحاته، دار قباء للطباعة والنشر القاهرة، ط: الأولى ١٩٩٨م.
- ٢٠٩- معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى،  
(ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى  
١٤٢٠هـ.
- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهرى، (ت ٣٧٠هـ)، (القراءات وعلل  
النحويين فيها)، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط: ١٤١٢هـ.
- ٢١٠- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني،  
(ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين،  
القاهرة، ط: ١٤١٥هـ.
- ٢١١- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني،  
(ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلوم والحكم، ط: الثانية  
١٤٠٤هـ.
- ٢١٢- معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي،  
(ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢١٣- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:  
الأولى ١٤١٤هـ.
- ٢١٤- معرفة القراء الكبار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي،  
(ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: طيار آلي قولاج، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف  
الديانة التركي، أنقرة، ط: الأولى ١٤١٦هـ.



٢١٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ—)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

٢١٦- المغني في توجيه القراءات العشر، د. محمد سالم محيسن، دار الجليل، ط: الثالثة ١٤١٣هـ.

٢١٧- المغني في الفقه، لابن قدامة، (ت ٦٢٠هـ—)، تحقيق: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ط: الثالثة ١٤١٧هـ.

٢١٨- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ: شمس الدين محمد الخطيب الشربيني، اعتنى به: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

٢١٩- مفتاح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء الكرمانی، (ت ٥٦٣هـ—)، تحقيق: د. عبد الكريم مصطفى مدج، دار ابن حزم، الأولى ١٤٢٢هـ.

٢٢٠- مفتاح العلوم، للإمام سراج الملة أبي يعقوب، يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، (ت ٦٢٦هـ—)، ضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٢١- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، (ت ٤٢٥هـ—)، تحقيق: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط: الأولى ١٤١٨هـ.

٢٢٢- مقاييس اللغة، لأحمد بن زكريا، (ت ٣٩٥هـ—)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة الرياض، دار الجليل ١٤٢٠هـ.

٢٢٣— المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ)، اعتناء: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٢٤— المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤هـ)، اعتناء: اوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استنبول ١٩٣٢م.

٢٢٥— المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٠٧هـ.

٢٢٦— الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: ١٣٨١هـ.

٢٢٧— منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: الثانية ١٣٩٣هـ.

٢٢٨— منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لأبي الخير محمد ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ط: الأولى ١٤١٩هـ.

٢٢٩— الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر بن علي الشيرازي، المعروف: بـ "ابن مريم"، (ت ٥٦٥هـ)، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، بجدة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٢٣٠— الموطأ للإمام مالك بن أنس، (ت ١٧٩هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

٢٣١- الموضوعات في الإحياء، أو الاعتبار في حمل الأسفار، لمحمد أمين بن علي بن محمد السويدي العراقي، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، مكتبة لينه، دمنهور، ط: الأولى ١٤١٤هـ.

٢٣٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٩٩٥م.

( ن )

٢٣٣- النبأ العظيم، لمحمد عبد الله دراز، دار القلم، دمشق ١٤٠٠هـ.

٢٣٤- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح: الشيخ علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة.

٢٣٥- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقرئ، التلمساني، (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٢٣٦- هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري، للشيخ: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، (ت ١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة النبوية، ط: الثانية.

٢٣٧- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٢٣٨- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح القاضي، مكتبة السوادى للتوزيع، جدة، ط: الخامسة ١٤٢٠هـ.

٢٣٩- الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، لإبي علي الحسن بن علي الأهوازي، (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى ٢٠٠٢م.

٢٤٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلّكان، (ت ٦٧٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

## ٨- فهرس الموضوعات

### القسم الأول: الدراسة.

#### المقدمة:

- أهمية الموضوع.....٣
- أسباب اختياره.....٥
- خطة البحث.....٦

#### التمهيد:

- كيفية اختيار القراء السبعة، وقيمة هذا العمل.....١٢

### الفصل الأول:

#### التعريف بالناظم ومنظومته:

- المبحث الأول: ترجمة موجزة للناظم "الإمام الشاطبي".....١٨
- المبحث الثاني: نبذة موجزة عن منظومة الشاطبي "حز الأمانى ووجه  
التهانى".....٣٧
- المبحث الثالث: نبذة عن بعض شروح الشاطبية ومختصراتها وبعض الزوائد  
والتمتات والتحريرات عليها.....٤٦

## الفصل الثاني:

### التعريف بالشارح وكتابه:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للشارح "السمين الحلبي" ..... ٥٩

المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب، وفيه المطالب الآتية:

الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف ..... ٦٩

الثاني: أهمية الكتاب وثناء العلماء عليه ..... ٧٢

الثالث: منهج المؤلف في كتابه، ومصادره ..... ٧٤

الرابع: بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحي أبي شامة والفاسي، وأثرهما

على مادة الكتاب، مع توضيح منهجيتهما باختصار ..... ١٠٥

الخامس: أهم مميزات الكتاب وما أخذه ..... ١١٧

السادس: وصف نسخ الكتاب، والتعريف بكل واحدة منها ..... ١٢٦

السابع: نماذج من النسخ الخطية للكتاب ..... ١٣٠

الثامن: منهجي في تحقيق الكتاب ..... ١٣٧

### القسم الثاني: التحقيق:

#### أ - النص المحقق:

من أول فرش سورة البقرة إلى نهايتها.

شرح البيت رقم: (٤٤٥) ..... ١٥٠

شرح البيت رقم: (٤٤٦) ..... ١٥٧

١٦٥.....	شرح البيت رقم: (٤٤٧) ..
١٧٥.....	شرح البيت رقم: (٤٤٨) ..
١٨٠.....	شرح البيت رقم: (٤٤٩) ..
١٨٥.....	شرح البيت رقم: (٤٥٠) ..
١٨٩.....	شرح البيت رقم: (٤٥١) ..
١٩٦.....	شرح البيت رقم: (٤٥٢) ..
١٩٩.....	شرح البيت رقم: (٤٥٣) ..
٢١١.....	شرح البيت رقم: (٤٥٤) ..
٢١٤.....	شرح البيت رقم: (٤٥٥) ..
٢٢٥.....	شرح البيت رقم: (٤٥٦) ..
٢٢٨.....	شرح البيت رقم: (٤٥٧) ..
٢٣٤.....	شرح البيت رقم: (٤٥٨) ..
٢٤٢.....	شرح البيت رقم: (٤٥٩) ..
٢٤٥.....	شرح البيت رقم: (٤٦٠) ..
٢٥٣.....	شرح البيت رقم: (٤٦١) ..
٢٦٢.....	شرح البيت رقم: (٤٦٢) ..
٢٦٩.....	شرح البيت رقم: (٤٦٣) ..
٢٨٢.....	شرح البيت رقم: (٤٦٤) ..
٢٨٨.....	شرح البيت رقم: (٤٦٥) ..

- شرح البيت رقم: (٤٦٦) .. ٢٩٣.....
- شرح البيت رقم: (٤٦٧) .. ٣٠٢.....
- شرح البيت رقم: (٤٦٨) .. ٣٠٥.....
- شرح البيت رقم: (٤٦٩) .. ٣١١.....
- شرح البيت رقم: (٤٧٠) .. ٣١٣.....
- شرح البيت رقم: (٤٧١) .. ٣١٦.....
- شرح البيت رقم: (٤٧٢) .. ٣١٧.....
- شرح البيت رقم: (٤٧٣) .. ٣٢٥.....
- شرح البيت رقم: (٤٧٤) .. ٣٢٩.....
- شرح البيت رقم: (٤٧٥) .. ٣٣٨.....
- شرح البيت رقم: (٤٧٦) .. ٣٤٧.....
- شرح البيت رقم: (٤٧٧) .. ٣٦٩.....
- شرح البيت رقم: (٤٧٨) .. ٣٧٢.....
- شرح البيت رقم: (٤٧٩) .. ٣٧٦.....
- شرح البيت رقم: (٤٨٠) .. ٣٨٠.....
- شرح البيت رقم: (٤٨١) .. ٣٩٣.....
- شرح البيت رقم: (٤٨٢) .. ٣٩٥.....
- شرح البيت رقم: (٤٨٣) .. ٣٩٦.....
- شرح البيت رقم: (٤٨٤) .. ٣٩٧.....



٤٠٥.....	شرح البيت رقم: (٤٨٥) ..
٤١٣.....	شرح البيت رقم: (٤٨٦) ..
٤١٨.....	شرح البيت رقم: (٤٨٧) ..
٤٢٥.....	شرح البيت رقم: (٤٨٨) ..
٤٣٣.....	شرح البيت رقم: (٤٨٩) ..
٤٣٩.....	شرح البيت رقم: (٤٩٠) ..
٤٤١.....	شرح البيت رقم: (٤٩١) ..
٤٤٣.....	شرح البيت رقم: (٤٩٢) ..
٤٥٢.....	شرح البيت رقم: (٤٩٣) ..
٤٦١.....	شرح البيت رقم: (٤٩٤) ..
٤٦٦.....	شرح البيت رقم: (٤٩٥) ..
٤٧٧.....	شرح البيت رقم: (٤٩٦) ..
٤٨٠.....	شرح البيت رقم: (٤٩٧) ..
٤٨٦.....	شرح البيت رقم: (٤٩٨) ..
٤٩٣.....	شرح البيت رقم: (٤٩٩) ..
٥٠١.....	شرح البيت رقم: (٥٠٠) ..
٥٠٤.....	شرح البيت رقم: (٥٠١) ..
٥١٠.....	شرح البيت رقم: (٥٠٢) ..
٥٢١.....	شرح البيت رقم: (٥٠٣) ..

٥٢٦.....	شرح البيت رقم: (٥٠٤) ..
٥٢٩.....	شرح البيت رقم: (٥٠٥) ..
٥٤١.....	شرح البيت رقم: (٥٠٦) ..
٣٥٣.....	شرح البيت رقم: (٥٠٧) ..
٥٥٦.....	شرح البيت رقم: (٥٠٨) ..
٥٦٢.....	شرح البيت رقم: (٥٠٩) ..
٥٦٨.....	شرح البيت رقم: (٥١٠) ..
٥٧٤.....	شرح البيت رقم: (٥١١) ..
٥٩١.....	شرح البيت رقم: (٥١٢) ..
٦٠٠.....	شرح البيت رقم: (٥١٣) ..
٦٠٥.....	شرح البيت رقم: (٥١٤) ..
٦١٠.....	شرح البيت رقم: (٥١٥) ..
٦١٤.....	شرح البيت رقم: (٥١٦) ..
٦٢١.....	شرح البيت رقم: (٥١٧) ..
٦٢٤.....	شرح البيت رقم: (٥١٨) ..
٦٣٠.....	شرح البيت رقم: (٥١٩) ..
٦٣٣.....	شرح البيت رقم: (٥٢٠) ..
٦٣٦.....	شرح البيت رقم: (٥٢١) ..
٦٤٤.....	شرح البيت رقم: (٥٢٢) ..

٦٥٤.....	شرح البيت رقم: (٥٢٣) ..
٦٦١.....	شرح البيت رقم: (٥٢٤) ..
٦٦٦.....	شرح البيت رقم: (٥٢٥) ..
٦٦٨.....	شرح البيت رقم: (٥٢٦) ..
٦٧٣.....	شرح البيت رقم: (٥٢٧) ..
٦٧٦.....	شرح البيت رقم: (٥٢٨) ..
٦٧٧.....	شرح البيت رقم: (٥٢٩) ..
٦٨٠.....	شرح البيت رقم: (٥٣٠) ..
٦٨٣.....	شرح البيت رقم: (٥٣١) ..
٦٨٥.....	شرح البيت رقم: (٥٣٢) ..
٦٩٠.....	شرح البيت رقم: (٥٣٣) ..
٦٩٣.....	شرح البيت رقم: (٥٣٤) ..
٦٩٦.....	شرح البيت رقم: (٥٣٥) ..
٧٠٢.....	شرح البيت رقم: (٥٣٦) ..
٧١٦.....	شرح البيت رقم: (٥٣٧) ..
٧٢٢.....	شرح البيت رقم: (٥٣٨) ..
٧٢٦.....	شرح البيت رقم: (٥٣٩) ..
٧٣٥.....	شرح البيت رقم: (٥٤٠) ..
٧٣٨.....	شرح البيت رقم: (٥٤١) ..

شرح البيت رقم: (٥٤٢) .. ٧٤٨.....

شرح البيت رقم: (٥٤٣) .. ٧٥٧.....

شرح البيت رقم: (٥٤٤) .. ٧٦٨.....

شرح البيت رقم: (٥٤٥) .. ٧٧٤.....

ب - الخاتمة..... ٧٨١.....

### ج - الفهارس العلمية:

١- فهرس الآيات القرآنية. .... ٧٨٤.....

٢- فهرس الأحاديث والآثار. .... ٨٢٢.....

٣- فهرس الأعلام المترجم لهم. .... ٨٢٦.....

٤- فهرس الأشعار. .... ٨٤٣.....

٥- فهرس الأمثال..... ٨٥٤.....

٦- فهرس أقوال العرب..... ٨٥٥.....

٧- فهرس المصادر والمراجع. .... ٨٥٦.....

٨- فهرس الموضوعات..... ٨٩٣.....

بسم الله الرحمن الرحيم